









بسم الله الرحمن الرحيم وتقبل  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
**كتاب الوقف**  
 مناسبة للشركة باعتبار ان الفصول وكل منهما الانتفاع  
 بما يريد على اصل المال وله معنى لغوي وشرعي وسبب ومحرك  
 وشرايط وركن واحكام ومحاسن وصفة ومعناه في اللغة  
 الحبس قال في القاموس وقف الدار حبسه كما وقفه وهذه  
 ردية انتهى واما معناه شرعا فافاده **قال حبر العاين**  
 على ذلك الواقف والتصدق بالمنفعة يعني عند ان حنفية  
 رضي الله عنه وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى  
 وزاد في فتح القدير على كلام المصنف او صرف منفعتها  
 على من اريد قال لان الوقف يصح لمن يحب من الاغنيا  
 بلا قصد القرية وهو وان كان لا بد في اخره من القرية  
 كشر التابيد وهو بذلك كالفقر او مصالح المساجد لكنه  
 يكون وقفا قبل انقراض الاغنيا بلا تصدق انتهى وقد  
 يقال ان الوقف على الغني تصدق بالمنفعة لان  
 الصدقة كانت تكون على الفقراء تكون على الاغنيا وان كان  
 التصدق على الغني مجازا عن الهبة عند بعضهم وصرح  
 في الذخيرة بان في التصدق على الغني نوع قريب  
 دون قرية الفقير وعرفه شمس الميمنة السرخسي بانه  
 حبس المملوك عن التمليك من الغير وسببه ارادة محبوب  
 النفس في الدنيا بغير الا حيا وفي الآخرة فالتقرب الى رب  
 الارباب جل وعز ومجمل المال المنقور وشرايط اهلية  
 الواقف للتبرع من ماله عاقل بالغ وان يكون  
 متجزا غير معلق فانه من ما لا يصح تعليقه بالشرط فلو

قال

قال ان قدم ولدي فدارى صدقة موقوفة على المساكين  
 فما ولده لا يصير وقفنا وذكر في جامع الفصولين الوقف  
 فيما لا يصح تعليقه بالشرط في رواية فاشارة ان فيه  
 روايتين وحزم بقصة اضافته وفي البرازية تعليق  
 الوقف بالشرط باطل وفي الحاشية ولو قال اذا غاب فارضى  
 صدقة موقوفة او قال اذ املك هذه الارض فهي صدقة  
 موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق  
 بالخطر لانه لا يخلق به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق  
 الهبة بخلاف النذر لانه يخلق به ويحتمل التعليق انتهى  
 فاذا غاب تعليق ووقفته غذا اضافة وقد بينا الفرق  
 بينهما في شرحنا على المنار وفي باب الاصول ولو قال وقفته  
 ان يثيت ثم قال يثيت كان باطلا للتعلق اما لو قال يثيت  
 وجعلتها صدقة صح هذا الكلام المتصل بخلاف ما لو قال  
 ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فظهر  
 انها كانت في ملكه وقت التكلم فافاض بغير وقف لانه  
 تعليق على امر كائين وهو نفي كذا في فتح القدير  
 وسياتي تعليقه بالموت الخاضع من شرايط الملك  
 وقت الوقف حتى لو عصب ارضا فوقفها ثم اشترها  
 من مالها ودفع مئنتها اليه او صالح على مال دفعه اليه  
 لا يكون وقفا لانه انما ملكها بعد ان وقفها هذا  
 على انه هو الواقف اما لو وقف ضيعة غيره على جهات  
 فبطل الغير فاجازه جان بشره الحكم والتسليم او  
 عدمه على الخلاف الذي سيذكره وهذا هو المراد بجواز  
 وقف الفصولي فلو استحق الوقف بطل وكذا لو جاز  
 شعيها بعد وقف المشتري وكذا لو وقف المريض



المديون المذكور احاط الدين بماله فانه يباع وينقض الوقف  
ولو وقف البيع فاسد بعد القبض صح وعليه القيمة  
للبايع وكذا لو اتخذها مسجدا وكذا لو جعلها مسجدا او  
حاشيتها بنقض المسجد ولو وقفها لشئ قبل  
القبض ان نقد الثمن جاز الوقف والا فهو موقوف ولو  
اشترى ارضا فوقها ثم جاز مستحق واستحقها واجاز  
البيع بطل الوقف في قول محمد ولو ضمن المستحق البايع جاز  
الوقف في قول محمد الكل في الثانية ولو وهبت لارض  
هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها  
ولو اشترى ارضا فوقها ثم اطلع على عيب رجع بالتفريط  
ولا يلزمه ان يشترى به لعدم دخول نقصان العيب  
في الوقف كذا في الاسعاف وفي الذخيرة لو اشترى  
على ان البايع بالخيار فيها فوقها ثم اجاز البايع البيع  
لم يجز الوقف انتهى ويتفرع على اشتراط الملك انه لا يجوز  
وقف اكة قطاعات الا اذا كان الارض مواتا فاقطعها  
الامام رجلا او كانت ملكا للامام فاقطعها رجلا وانه  
لا يجوز وقف ارض الخو للامام لانه ليس كما ذكرها  
زاد في التتارخانية ولا لما لكها قال وتفسير ارض  
الخو للامام لانه ليس كما لك لها زاد في التتارخانية  
ارض يجوز صاحبها عن زراعتها وادراجها فذفعها الى  
الامام لتكون منافعها جبرل الخراج انتهى وتماه في  
الخصاف وذكر ايضا ان الموهوب له لا يصح وقفه قبل  
القبض ولو قبض بعده والموصي له كذلك قبل الموت  
السادس عدم الجمالة فلو وقف من ارضه شيئا ولم يسمه  
كان باطلا لان الشئ يتناول القليل والكثير ولو بين بعد

3  
ذلك رعايين شيا قليلا لا يوقف عادة فلو وقف  
جميع حصته من هذه الدار والارض ولم يسم السهام جاز  
استحسانا كذا في الاسعاف ولو وقف هذه الارض وهذه  
الارض وبين وجه الصرف كان باطلا لكان الجمالة ولو قال  
جعلت نصيبى من هذه الدار وقفا وهوت جميع الدار فاذا  
هو النصف كان الكل وقفا وتماه في الثانية السابع عدم  
الحجر على الواقف لسفه او دين كذا اطلقه الخصاف وينبغي  
انه اذا وقفها في الحجر لسفه على نفسه ثم لم يقطع  
ان يصح على قول ابي يوسف وهو الصحيح عند المحققين  
وعند الكذا حكم به حاكم كذا في فتح القدير وهو مدفوع  
بان الواقف يتبع وهو ليس من اهله الثامن ان لا يدرك  
مع الوقف اشتراط بيعه فلو وقف بشرط ان يبيعه  
ويصرف ثمنها الى حاجة لا يصح الوقف في المختار  
كذا في البرازية وهو قول هلال والخصاف وجوز  
يوسف بن خالد السمين الحاقا للوقف بالعتق  
واما اشتراط الاستبدال فلا يبطله كما سياتي في محله  
التاسع ان لا يلحق به خيار شرط فلو وقف على انه  
بالخيار لم يصح عند محمد معلوما كان الوقف او مجهولا  
اختاره هلال وقال ابو يوسف ان كان الوقف معلوما  
جاز الوقف والشرط كالبيع والابطال الوقف وصحة السمين  
مطلقا وابطال الشرط وظاهر ما في الثانية انه لو جعل داره  
مسجدا على انه بالخيار صح الوقف وبطل الشرط بخلاف  
وقال الفقيه ابو جعفر ينبغي على قول ابي يوسف فيما  
اذا كان الوقف مجهولا ان يصح الوقف ويبطل الشرط  
العاشر ان لا يكون موقفا قال الخصاف لو وقف داره



بوما او شبرا لا يجوز لانه لم يجعله موبدا وكذا لو قال على فلا سنة  
كان باطلا وفصل هلا بين ان يشترط رجوعها اليه بعد  
الوقف فيبطل الوقف او كفا وظاهر ما في الخاتمة اعتماده  
الحادي عشر ان يكون للواقف ملة فلا يصح وقف المرتدان قتل  
او مات على ردة وان اسلم صح ويبطل وقف المسلم ان ارتد  
ويصير ميراثا سوا قتل على ردة او مات او عاد الى الاسلام  
الا ان اعاد الوقف بعد عود هـ الى الاسلام كما اوضحه  
الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف الترتدة لانها لا تقتل واما  
الاسلام فكليس من شرطه قصص وقف الذي بشرط كونه قربة  
عندنا وعندهم كالوقف على اولاده او على الفقراء او على  
فقراء اهل الذمة فان عمه جاز الصرف الى كل فقير مسلم  
او كافرا وان خصص فقرا اهل الذمة اعتبر بشرطه تمايز  
عليه الخصاص كما لعزلي اذا خص اهل الاعتراف ولو بشرط  
ان من اسلم من ولده اخرج اعتبر بشرطه ايضا بشرط المعزلي  
ان من صار مسلما اخرج وليس هذا من قبيل اشتراط  
العصية لان التصديق على الكافر غير الجزمي قربة ولو  
وقف على بيعة فاذا حربت كان للفقر المصحح وكان  
ميراثا ولانه ليس بقربة عندنا كالوقف على الحج والعمرة  
لانه ليس بقربة مصحح وكان ميراثا عندهم بخلاف  
ما لو وقف على مسجد بيت المقدس فانه صحح لانه قربة  
عندنا وعندهم وفي الفتية وقف المجوس ضبعة على  
فقرا المجوس لا يجوز ثم رتب بعده تحريف النكاح بجوتسي وقف  
ارضه على اولاده واولاد اولاده ما تناسلوا ومن  
بعده على فقراء اليهود او المجوس يجوز قال رضي الله عنه  
فينبغي ان يجوز على فقرا المجوس ابتداء انتهى وفي الجاوي

وقف

وقف المجوس على بيت النار واليهودي والنصراني على البيعة و  
الكنيسة باطلا اذا كان في عهد الاسلام وما كان منها في ايام  
الجاهلية مختلف فيه والاصح انه اذا دخل في عقد الذمة لا يتصور  
انتهى م علم الله لا يشترط لصحة عدم تعلق حق القربة ولو  
وقف ما في اجارة الغير صح ولا يبطل الاجارة فاذا انقضت  
او مات احدها صرفت الى جهان الوقف واما وقف المهرهون  
فان افتكه او مات عن وفاء عاد الى الجمة وان مات عن  
غير وفاء بيع ويبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت  
عن حكمه حال الحياة لو كان ميسرا وفي الاسعاف لو وقف  
المهرهون بعد تسليمه اجبره الفاضل على دفع ما عليه ان  
كان ميسرا وان كان ميسرا بطل الوقف وباعه فيما  
عليه انتهى وهكذا في الذخيرة والمحيط واما بشرطه الخاص  
خروجه عن الملك عند الامام فالاضافة الى ما بعد الموت  
وهو الوصية به او بالحقة حكم به وعندني يوسف لا يشترط  
سواء كان المحل قابلا له من كونه عقارا او دارا وعند محمد  
ذلك مع كونه موبدا مقسوما غير مشاع فيما يحتمل العتمة  
ومسما الى متول ونسب ان اكثرهم اثنى بقول محمد  
دان بعضهم اثنى بقولني يوسف وما اثنى احد بقول  
الامام واما ركنه فاما لفظا الخاصة الدالة عليه وهي سنة  
وعشرون لفظا الاول ارض هذه صدقة موقوفة موبدة  
على المساكين ولا خلاف فيه الثاني صدقة موقوفة للال  
وابو يوسف وعزها على محنة لانه لما ذكر صدقة عرف  
مصرفه وانتوى بقوله موقوفة احتمال كونه نذرا الثالث  
حبس صدقة الثاني اربع صدقة محرمة وهما كالثاني الخامس  
موقوفة فقط لا يبيع الا عندني يوسف فانه يجعلها



بحر هذا اللفظ وقفا على الفقراء اذا كان مفيدا لخصوم  
 الصبر وانما الفقر الزم كونه موبدا لان جلة الفقر لا تقطع  
 قال الصدر الشهيد مشايخ بلح يفتون بقول ابي يوسف  
 وعنه يفتي بقوله ايضا لان العرف وهذا يندفع رد هلال  
 قول ابي يوسف بان الوقف يكون علم الفقير وليس بين  
 فيبطل لان العرف اذا كان يصرفه للفقير كان كالشخص  
 عليهم السادس موقوفه على الفقراء صح عند هلال ايضا زوال  
 الاحتمال بالتمتع على الفقراء السابع محبو الثامن جبر  
 وهما باطلان ولو كان في جبر مثل هذا العرف هو الجبر  
 ان يكون كقوله موقوفه التاسع لو قال هي للسبل ان تغارفو  
 وقفا موبدا للفقراء كان ذلك واسيل فان قال اردت  
 الوقف صار وقفا لا نه محتمل لفظه او قال اردت يعني  
 صدقة فهو نذر فيصدق بها او يمتنها وان لم يكن كانت  
 ميراثا ذكره في النوازل العاشر جعلتها للفقراء ان تغارفو  
 وقفا عمل به واسيل فان اراد الوقف فهي وقف والصدقة  
 فهي نذر وهذا عند عدم النية لانه ادنى فاشائه  
 به عند الاحتمال ولو عترضه في فتاوى الخاصي بانه  
 لا فرق بينهما وذكر في احدها اذا لم تكن له نية يكون  
 ميراثا ولا يخفى ان كونه ميراثا لا ينافي كونه نذرا  
 لان المندوب به اذا مات الناذر ولم يوف بنذره يكون  
 ميراثا الا انه اقتصر على تمام التفصيل في احدها والافلا  
 شك ان في كل منهما اذا لم تكن له نية فهو نذر فان مات  
 ولم ينصدق به ولا بقيته يكون ميراثا الحادي عشر محرمة  
 الثاني عشر هو وقف وهو صحيح وهو معروف عند الحجاز  
 الثالث عشر جبر موقوفه وهو كالاقتدار على موقوفه

العلم

الرابع

الرابع عشر جعلت كدي وقف صار وقفا فيه ثمرة اولا الثاني  
 عشر جعلت علة وقف كذلك موقوفه لله بمنزلة صدقة  
 موقوفه الكل في فتح القدير وحزم في البرازية بمعنى الوقف  
 بقوله وقف وموقوفه السادس عشر صدقة فقط كانت  
 صدقة فان لم يتصدق حتى مات كانت ميراثا كذا في  
 الحضاف السابع عشر هذه موقوفه على وجه الخير وعلى  
 وجه البر يكون وقفا على الفقراء الثامن عشر صدقة موقوفه  
 في الحج عني والعمره عني يصح الوقف ولو لم يقل عني  
 لا يصح التاسع عشر صدقة لا تباع يكون نذرا والصدقة  
 لا وقف ولو زاد وكان نذرا لم يورث صارت وقفا على  
 المساكين والثلاثة في الاسعاف العشرون انشروا  
 من علة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خيرا وفرقا  
 على المساكين صارت الدار وقفا الحادي عشرون  
 هذه بعز وفاني صدقة يتصدق بعينها او بتباع  
 ويتصدق بتمثيلها ذكرها في الذخيرة الثاني والعشرون  
 اوصى ان يوقف ثلث ماله جاز عند ابي يوسف  
 ويكون للفقراء وعند هلال يجوز الا ان يقول لله ابدا  
 في التثنية والثالثة والعشرون هذا الدكان  
 موقوف في عدم موت او مبيع ولم يعين مصرفا لا يصح  
 الرابع والعشرون داري هذه مسيلة الى المسجد بعد  
 موتي يصح ان خرجت من الثلث وعين المسجد ولا  
 فلا الخامس والعشرون سبلت هذه الدار في وصية  
 امام مسجد كذا عن جهة معلوف وصيا ماني بغير  
 وقف فان لم يقع عنهما والثلاثة في القسمة السادس والعشرون  
 جعلت حجر لي لدهن سراج المسجد ولم يزد عليه صارت

5  
 من



الحجرة وقفنا علم المسجد كما قال وليس المتولي ان يعرف الى غير الدهن  
كذا في المحيط السابغ والعشرون ذكر قاضي خان من كتاب  
الوصايا رجل قال لثلاث مالي وقف ولم يزد على ذلك قال  
ابو نصر ان كان له مال ففقد هذا القول باطل بمزلة قوله  
هذه الدراهم وقف وان ماله ضياعا يصير وقفنا على الفقرا  
انتهى واما حكمه فمأذون في تقويمه من ابد جس العبد عن  
التملك والتصدق بالمنفعة وسيا في بقية احكامه  
ومما تشبه ظاهره وهي الانتفاع بالدار الباقية على طبقات  
المحبوبين من الذرية والمحتاجين من الاحياء والاموات  
لما فيه من ادامة العمل الصالح كما في الحديث المعروف  
اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث وفي فتاوى  
قاضي خان رجل قال الى فقيه وقال اني اريد ان اصرف  
مالي الى خير عتق العبد افضل ام اخذ الرباط للعامة  
قال بعضهم الرباط افضل وقال الفقيه ابو الليث  
ان فعل الرباط مستغلا يصرف الى عمارة الرباط  
فالرباط افضل وان لم يستعمل الرباط فالاعتاق  
افضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذاك  
افضل من العتاق انتهى وفي البرازية وقف الضيقة  
اول من بيعها والتصدق بمثلها انتهى وصفتها انه  
يكون مباحا وقربة وفرضا فالاول بلا قصد القرية  
وكذا يخرج من الذم ولا ثواب له والثاني مع قصد  
من المسلم والثالث المندور كما قال ان قدم ولدي  
فعلم ان اوقف هذه الدار على ابن السبيل فقدم  
فهو نذر بحسب الوفاة فان وقف على ولده وغيره  
من لا يجوز دفع رقاثة اليهم جاز في الحكم ويندرج باق

وان وقفه على غيرهم سقط وانما هو النذر به لان من  
حسنه واجبا فانه يجب ان يتخذ الامام للمسلمين  
وقفنا مسجد من بيت المال او من ماله ان لم يكن لهم  
بيت مال كما في فتح القدير **قلا** والمالك يزول بالقضنا  
لا الى مالك اي ملك العين الموقوفة يزول عن ملك  
المالك بقضنا القاضي يزولم الوقف من غير ان يتقل  
الى ملك احد وهذا غنى اللزوم بالقضنا مشفق عليه  
لانه قضنا في محل الاجتهاد فينفذ وفي الخاتمة وطريق  
القضنا ان يسلم الواقف ما وقفه للمتولي ثم يزيده  
يرجع عنه فمنا رعه بحلة عدم اللزوم ومختصمان  
الى القاضي فيقضي القاضي بضرورة انتهى وانما  
محتاج الى الدعوى عند البعض والصحيح ان الشاهد  
بالوقف يدون الدعوى مقبولة ولذا قالوا لو باعتم  
ادعوى الوقفية لا تسمع دعواه لتناقض ولا يحل فان  
برهنت بقيل قال في البرازية لا لصحة الدعوى  
بل لان البرهات يعقل عليه بلا دعوى كالشهادة  
على عتق الكرامة في المختار ولا تسمع الدعوى من غير  
المتولي وعليه الفتوى انتهى ولذا قال في المحيط ولو  
فقني بالوقفية بالشهادة القائمة على الوقف  
من غير دعوى يصح لان حكمه هو التصديق بالغة  
وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح  
القضنا بالشهادة من غير دعوى انتهى قيد بالقضنا  
لانهم لو حتما رجلا ليحكم بينهما بلزوم الوقف اختلفوا  
فيه والصحيح ان يحكم المحكم لا يرتفع الخلاف وللقاضي  
ان يبطله كذا في الخاتمة وهذا القضا به قضا علي



الناس كافة كالحرية او قال قاضي خان ارض فريده رجل ادعى  
رجل انها وقف وتبين ثرايبا الوقف وقضى القاضى  
بالوقف ثم جاء اخر وادعى انه ملك قالوا نقبل بيعة المدعى  
لان القضا بالوقف بمنزلة استحقاق الملك ليس بمنزلة  
الا يرى انه لو جمع بين وقف وملك وباعها صفقة واحدة  
جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعها صفقة واحدة  
لا يجوز بيع العبد لان القضا بالوقف بمنزلة القضا  
بالمالك وفي الملك القضا يقتصر على القضا عليه وعلى من  
يتعلق الملك منه ولا يتعدى الى الغير فكذلك في الوقف  
انتهى ذكر في باب ما يبطل دعوى المدعى وعزاه في الخلاصة  
الى الفتاوى الصغرى ثم قال بخلاف العبد اذا ادعى العتق  
على انسان وقضى القاضى بالعتق ثم ادعى رجل ان  
هذا العبد ملكه لا تسمع لان القضا بالعتق قضا على  
جميع الناس بخلاف الوقف قال الصدر الشهيد لم نرى  
فقداروا به لكن سمعت ان فتوى السيد الامام ابي  
سلجاء على هذا وفي نوادر الشرح الائمة الحلواني ولم يكن  
الاسلام على السعدى ان الوقف كالعتق في عدم سماع  
الدعوى بعد قضا القاضى بالوقف فنية لان الوقف بعد  
ما صح بشرائطه لا يبطل الا في بعض مواضع بخصوصية  
وهكذا في النوازل انتهى وذكر القولين في جامع  
الفصولين هل يقدم الخارج على ذي اليد ولا ترجح  
للوفا على الملك والى قال في جامع الفصولين ومثول ذو  
يد لو برهن على الوقف فبرهن الخارج على الملك  
يحكم بالملك للخارج فلو برهن المتولى بعهده على الوقف  
لا تسمع لان المتولى قمار مقبضا عليه مع من يدعى تعلق

الوقف

الوقف من جهة وعند ابي يوسف تقبل بيعة ذي اليد  
على الوقف ولا تقبل بيعة الخارج على الملك من ادعى قضا  
وقال ذو اليد هو ملكه وحررة فانه يقتضى بيعة ذي  
اليد وفاقا وتقولها يقتضى انتم فقد علمت ان القضا به  
تقرىم الخارج وفيه ادعى ملكا في داره يد متول يقول  
وقفه زيد على مسجد كذا وحكم به للمدعى فلو ادعى متول  
لخر على هذا الكدعى انه وقف على مسجد كذا من جهة  
بكر تقبل اذا المقضى عليه هو زيد الواقف لا مطلق  
الواقف انتهى والحاصل ان القضا بالوقف فنية ليس قضا  
على الكافة على العبد فتسمع الدعوى من غير القضا  
عليه واما القضا بالحرية ففرضا على الكافة فلا تسمع  
الدعوى بعده بالملك لاحد ولا فرق بين الحرية ملكية  
والعارضية بالاعتناق بان شهدا وباعتناقه  
وهو ملكه صرح به قاضي خان واما القضا بالملك  
فليس على الكافة بلا شبهة وفي الفتاوى الصغرى  
من فصل دعوى الشكاح اذا قضى القاضى لاسنان  
شكاح امرأة او بنت او بولاعتناقه ثم ادعاه الاخر  
لا تسمع انتهى فعلى هذا القضا الذي يكون على الكاف في  
اربعة اشياء وسبب ان يشاء الله تعالى في الدعوى  
وفي القضا دار في يد رجل اقام رجل بيعة انها وقف  
عليه واثام قيم المسجد بيعة انها وقف المسجد فان  
ارحاضا في السابق منها وان لم يورحاضا في بينهما  
نصفان انتهى وقد ذكر المصنف رحمه الله للزوم  
طريقا واحدة وهي القضا فظاهره انه لا يلزم لو  
علقه بموته قال في الدراية قال في الكتاب لا يزول



ملك الواقف عن الوقف حتى يحكم به الحاكم او بعلقة بموته وهذا في حكم  
الحاكم صحيح لانه قضائي فصل بجهته عليه اما في تغليفه بالموت  
فالحكم صحيح انه لا يزول ملكه الا انه يصدق بمنافعة موبدا فيصير  
بمنزلة الوصية بالمنافع موبدا فيلزمه انتهى والحاصل ان  
اذا اعلقت بموتة كما اذا قال اذ امت فقد وفقت داري على كذا  
فالحكم انه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور  
المضيق فيه ببيع ومحوه بعد موته لا يلزم من ابطال الوصية  
وله ان يرجع قبل موته كما يبر الوصايا وانما يلزم بعد  
موته وانما لم يبين وقفا كما قد من انه لا يقبل التعليل  
بالشرط وكذا اذا قال اذ امت من مرضي هذا فقد وفقت  
ارضني على كذا فان لم تضرو فقا وله ان يبيعها قبل الموت  
بخلاف ما اذا قال اذ امت فاجعلوها وقفا فانه يجوز  
لانه تعليل التوكيل لا تعليل الوقف نفسه وهذا لان  
الوقف بمنزلة ملك الهبة من الموقوف عليه والتلكات  
غير الوصية لا تتعلق بالخطر ونص محمد في السير الكبير ان  
الوقف اذا اضيف الى ما بعد الموت يكون باطلا ايضا  
عند ابي حنيفة على ما عرفت بان صحته اذا اضيف الى  
ما بعد الموت يكون باعتباره وصية وفي المحيط لو قال  
ان من من مرضي هذا فقد وفقت ارضي هذا لا يصح  
الوقف براء او مات لانه تغليف وفي الخانية لو قال رجل  
ارضني بعد موت موقوفة سنة جاز وتغير الارض  
موقوفة ابد لانه في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم  
يضيف الى ما بعد الموت فقال ارضني موقوفة سنة  
لان ذلك ليس بوصية بل هو محض تغليف او اضافة  
فالحاصل على ان قوله هلال اذا شرط في الوقف شرطا

يمنع

يمنع التاخير لا بهم الوقف انتهى وفي السنين لو علق  
الوقف بموتة ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث  
لان الوصية بالمدوم جائزة كالوصية بالمنافع ويكون  
ملك الميت باضافته حكم يصدق منه داها وان لم  
يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي  
الى ان يظهر له مال او يحجز الورثة فان لم يظهر  
له مال ولم يحجز الورثة تقسم العدة بينهما الا ان  
ثلثه للوقف وتلثاه للورثة انتهى قال الامام الحنفى  
اذا خاف الواقف ابطال وقفه فالحجز عنه طريقان  
احدهما القضا والثاني ان يذكر الواقف بعد الوقف  
والتسليم فان ابطله قاض يوجه من الوجوه هذه  
الارض باصلها وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف  
بتاء وينصدق بثمنها على الفقير ومن فعل  
ينبرم الوقف لان احدا من الورثة لا يسمع في  
ابطاله لان سعيه حينئذ يعر عن الفائدة  
للزوم التصديق بها او بثمنها قال شمس الامنة  
والذي جرى الرسم به في زماننا انهم يكتبون اقرار  
الواقف ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى لزوم  
هذا الوقف فذلك ليس ببطل ولا يحصل به القصور لان  
اقراره لا يصير حجة على القاضى الذي يريد ابطاله  
ولو لم يكن القاضى قضى بلزوم الوقف فاقراره يكون  
كذبا محض ولا رخصة في الكذب وبه لا يتم المقصود  
ومن المتأخرين من مشايخنا من قال اذا كنت في  
احرا الصك وقد قضى بصفحة هذا الوقف ولزومه  
قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضى بجواز



وشك هذا القائل بقول محمد في الكتاب اذا غاف الواقف ان يبطله  
القاضي فانه يكتب في حرك الوقف وان حاكم من الاحكام غفني لزوم  
هذا الوقف ولم يذكر القائل اسم القاضي ونسبه ومن علم بتاريخ  
الوقف يصير القاضي في ذلك الزمان معلوما كذا في الظهيرية  
وسمع في ذلك القاضي خان ايضا وقيل في الملك بالقضا لمينة عدمه  
قبلة وهو قول الامام لكن قيل لا يجوز الوقف عنده اصلا كما  
صرح به في الاصل لان المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم  
لا يصح والا صح انه جائز عنده الا انه غير لازم بمثالة العارية  
كذا في البداية وغيرها وفي فتح القدير واذا لم يزل عند ابي  
حنيفة قيل الحكم يكون موجب القول المذكور وهو العين على ذلك  
الواقف والتصدق بالمنفعة ولفظ جبر الى اخره لا معنى  
له لان له ببيعة من يشاء وملكه مستمر فيه كما لو لم يتصدق  
بمنفعته فلم يحدث الواقف الامشية التصديق بمنفعته  
وله ان ينزك ذلك من يشاء وهذا القدر كان ثابتا قبل  
الوقف فلا ذكر لفظ الوقف فلم يفد الوقف شيئا وهذا  
معنى ما ذكر في المبسوط من قوله كان ابو حنيفة لا يجيز  
الوقف فحينئذ فقوله من اخذ بظاهر هذا اللفظ فقال  
الوقف عند ابي حنيفة لا يجوز صحيح لانه ظاهر انه لم يثبت  
الصحة فرج اعتبار الوجود ومعلوم ان قوله لا يجوز ولا  
يجز ليس المراد التلطف بلفظ الوقف بل لا يجوز الاحكام التي  
ذكر عنها انها احكام ذكر الوقف فلا خلاف اذا قابوا حقيقة  
قال لا يجوز الوقف اي لا تثبت الاحكام التي ذكرت له الا ان  
يحكم به حاكم وقوله بمثالة العارية لانه ليس له حقيقة  
العارية لانه ان ايسلمه الى غيره فظاهر وان اخرج  
الى غيره فذلك الغير ليس هو المستوفى لنافعه انتهى وفيه نظر

هذا هو الوجه في صحة الوقف  
بما ذكره في المبسوط  
ولا يخفى ان قوله لا يجوز  
لا ينافي مع ما ذكره في  
الفتاوى من انه لا يثبت  
الوقف عند ابي حنيفة

لا يجوز

لان قوله لم يفد الوقف شيئا غريب لانه يصح الحكم به ولو لا صحة  
الوقف لم يصح الحكم به ويجل للفتوى ان ياكل منه ولو لا صحة  
الحكم وبشأن الواقف عليهم ولو لا صحة ما اشيب فكيف يقال  
لم يفد شيئا وفي النزاع في معنى الجواز جواز صرف العلة  
الى تلك الجهة انتهى ويتبع شرطه ويصح نصب المتولي  
عليه فاذا ثبتت هذه الاحكام كيف يقال لم يفد شيئا  
انه لم يثبت به حكم لم يكن وقوله من اخذ بظاهر اللفظ  
الى اخره ليس بصحيح لان ظاهره عدم الصحة ولم يطل به  
احد والزم ان يصح الحكم به ولذا رد شمس الايمنة  
على من ظن انه غير جائز عنده اخذ من ظاهر البسوط  
قال وانما المراد انه غير جائز كما في الظهيرية والحاصل  
انه لا خلاف في صحة وانما الخلاف في لزومه فقال بعدمه  
وقال به فلا يساء ولا يورث ولفظ الوقف ينتظمهما  
والترجيح بالدليل وقد اكثر الخصاف من الاستدلال  
لها بوقوف النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله  
عنهم اجمعين وقد كان ابو يوسف مع الامام حتى حج  
مع الرشيد وراى وقوف الصحابة رضي الله عنهم بالمدينة  
ونواحيها رجع وافتي بلزومه وقد استبعد محمد قول  
ابي حنيفة في الكتاب ولهذا حكى على الناس من غير حجة  
وقال ما اخذ الناس بقول ابي حنيفة واصحابه الا لتركهم  
الحكم على الناس ولو جاز تقليد ابي حنيفة في هذا لكان من  
معنى قيل ابي حنيفة مثل الحسن المصري وابراهيم النخعي  
اخرى ان يقلدوا ولم يحل محمد على ما قال بسبب استيادته  
وقيل بسبب ذلك انقطع خاطره فلم يتمكن من تفرع  
سائل الوقف كالحصاف وهلال ولو كان ابو حنيفة في



الاحياء من ما قال له مر عليه فانه كما قال ما كثر في حنيفة رجلا  
 قال هذه الاسطوانة من ذهب لعل عليه ولكني لم أجدها بخلاف  
 كذا في الظهيرية والحاصل ان المشايخ رجحوا قولها وقالوا القنوس  
 عليه وفي فتح القدير انه الحق ولا يبعد ان يكون اجتماع الصحابة  
 ومن بعد لم رضي الله عنهم متواتر على خلاف قوله وفي الهداية  
 ولو وقف في سر من مونة قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد  
 الموت والصحيح انه لا يورث عند الحنيفة وعند هابلزم الا انه  
 يعتبر من الثلث والوقف في الصحة في جميع المال انتهى وفي  
 الظهيرية امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن  
 على اولادهن واولاد اولادهن ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا  
 فليقتراهم ما ت من مرضها وخلفت من الورثة بنين  
 واختا لاب ولا خت لا تزوي بما صنعت ولا مال لها سوى  
 المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يحز في الثلثين فيقسم  
 الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم ويوقف الثلث  
 فما خرج من غلته فسيم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم  
 ما قاست البنات فاذا ماتت صرفت الغلة الى اولادها  
 واولاد اولادها كما شرطت الواقفة لاحق للورثة في ذلك رجل  
 وقف دارا له من مرضه على ثلاث بنات له وليس له  
 وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلثان  
 مطلقا ليهن كما ما شيخ قال الفقيه ابو الليث  
 هذا اذا لم يحزن اما اذا جرت صارا لكل وقفا عليهن  
 انتهى والحاصل ان المربع اذا وقف على بعض ورثته ثم من  
 بعدهم على اولادهم ثم على الفقراء فان اجاز الوارث الا حكر  
 الكل وقفوا بجمع الشرط والا كان الثلثان ملكا من الورثة  
 والثلث وقف مع ان الوصية لبعض لا تنفذ في شئ لا تعلم

من و

يتمحضر

يتمحضر للوارث لانه بعده لغيره فاعتبرا لغيره بالنظر  
 الى الثلث واعتبرا للوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار  
 وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما يقسم غلة  
 هذا الثلث بين الورثة على فرايض الله تعالى فاذا  
 انقرض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث  
 وان وقف على غير الورثة لم يحيز وان كان الثلث وقف  
 واعتبر شرطه فيه والثلثان ملك فلو باع الوارث  
 الثلثين قبل ظهور مال اخر ثم ظهر لم يبطل البيع ويعزم  
 القيمة ويشترى بذلك رخصا ويجعل وقفا على جهة الاول  
 كذا في البرازية وفيها قال ارضي هذه موقوفة على ابني  
 فلان فان مات فعلى ولدي وولد ولدي ونسلي ولم  
 يحز الورثة في ارض بين كل الورثة مادام الابن الموقوف  
 عليه حيا فان مات صارت كلها للنسل انتهى وهو عبارة  
 غير صحيحة لما قدمنا من الظهيرية ان الثلثين ملك  
 والثلث وقف وان غلة الثلث تقسم على الورثة مادام  
 الوارث الموقوف عليه حيا ويدل عليه ايضا ما ذكره  
 في البرازية بعده وقف ارضه في مرضه وهو يخرج  
 من الثلث فتلف المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث  
 على ولده وولد ولده ولا مال له سواء قتلها وقف  
 على ولد الولد بلا توقف اجازة الورثة والثلثان  
 للورثة ان لم يحيز واذا اجازوا كان بين الصلي  
 وولد الولد على التساوي وقف ارضه في مرضه وهو يخرج  
 من الثلث فتلف المال قبل موته وصار لا يخرج من  
 الثلث او تلف المال بعد موته قبل ان يصل الى الورثة  
 قتلها وقف وثلثاها للورثة وقف ارضه في مرضه



على بعض ورثة فان اجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض  
ورثة والا فان كانت تخرج من الثلث صارت الارض وقفاً  
وان لم تخرج فقدر ما خرج من الثلث يصير وقفاً ثم يقسم جميع غلة  
الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يخرج على ذرايض الله تعالى  
ما دام الموقوف عليه او احدهم في اياه حياً فاذا انقضى من كلهم  
تصرف غلة الارض الى الفقراء ان لم يقرض الموقوف الى وراث  
من ورثة ولومات احد منهم من الموقوف عليهم من الورثة  
وبقي الآخرون فان الميت في قسمة الغلة ما دام الموقوف  
عليهم من الورثة احياء يجعل كانه حي فيقسم ثم يجعل سهمه  
ميراث الورثة الذين لا حصص لهم من الوقف انتهى وفي  
المحيط وقف الربيع على اربعة اوجه الاول ان يقطع على  
الفقراء فان خرج من الثلث جاز في الجميع والا فان اجاز  
الورثة جاز في الكل ولا جاز في الثلث فان لم يجز واجاز في  
وارث بعينه ولم يخرج من الثلث فان لم يجز واجاز في  
الثلث وذكر هلال الخضا في تقسيم جميع غلة الارض بين  
الورثة عاى ذرايض الله تعالى ولا يعطى الفقراء شيئاً  
ما دام الموقوف عليه حياً فاذا مات صرف للفقراء فان كان  
يخرج من الثلث يكون الكل للفقراء والا فلهم بقدر ما يخرج  
من الثلث لان هذا وقف على الفقراء بعد موت الوارث  
لا قبله فاما دام الوارث حياً لا يكون وقفاً على الفقراء فلا يكون  
له حق في تلك الغلة والوصية للوارث قد بطلت فيقسم  
الكل بينهم بالسوية وقال بعضهم يعطى حصص الوقف من الغلة  
للفقراء المحال ولا يكون للورثة منها شيئاً لان الوقف على الفقراء  
للمحال لان هذا الوقف وصية بالغلة للوارث فان لم يجز  
الباقون بطلت الوصية للوارث فبقي هذا وقفاً على الفقراء

فاما اذا

فاما اذا اجاز الورثة قيل يكون حصص الوقف للفقراء المحال وقيل مقرر  
الثلث للفقراء وما ورا الثلث للموقوف عليه مادام حياً فاذا  
مات رجع الى الورثة والثالث لو وقف على المحتاجين من  
ولده ونسله ثم على الفقراء فان كان الاولاد والنسل كلهم  
اغنيا فالغلة للفقراء وان كلهم فقراء وكان في كل فريق بعضهم  
فقراء فانه يقسم الغلة بينهم وبين فقراء الفريقين بالسوية  
فما اصاب الفقراء من اولاد الصلابة قسم بين الاغنيا والفقراء  
على ذرايض الله تعالى وما اصاب الفقراء من النسل قسم بينهم  
بالسوية دون الاغنيا منهم وان كانوا اولاد الصلابة كلهم  
اغنيا ونسله فقراء فالغلة كلها للنسل بينهم بالسوية  
وان كان ذلك على العكس او بعض اولاد الصلابة فقراء فالغلة  
كلها لاولاد الصلابة يقسم بينهم على ذرايض الله تعالى لان ما  
اصاب النسل اصابوا على تسبيل الوصية لانهم لا يكونوا  
ورثة فيكون بينهم بالسوية وما اصاب الاولاد بطريق  
الارث اذ لا وصية للوارث فيكون بينهم على قدر ميراثهم  
والرابع لو اوصى بان توقف ارضه بعد موته على فقراء  
المسلمين فان خرجت من الثلث او لم تخرج ولكن اجازت  
الورثة فانها توقف كلها وان لم يجز واقدر الثلث  
يوقف اعتبار البعض بالكل وان خرجت كلها من الثلث  
وفيها تخيل فامثرت بعد الموت قبل وقف الارض دخلت في  
الثمره في الوقف لانها خرجت من اصل مشغول بحق الموقوف  
عليهم وان امثرت قبل الموت فذلك الثمرة تكون ميراثاً  
انتهى ونماه في الاستعاذ مع بيان حكم اقرار المرئض  
بالوقف **قال** ولا يتم حتى يقبض ويقرز ويجعل اخره  
لجهة لا ينقطع بيان لشرائط الخاصة على قول محمد



وقد مشى المؤلف اولا على قول ابي ح من عدم لزومه الا بالقضا  
وثانيا في المنزلة على قول محمد وهو مما لا ينبغي لان الفتوى  
على قولها في لزومه بلا قضا كما قدمنا واذا الزم عندهما فانه  
يلزم مجرد القول عند ابي يوسف بمنزلة الاعتاق بجامع اسفا  
الملك وعند محمد لا بد من التسليم الى المتولى والاقرار والتنا  
اما الاول فلان حق الله تعالى انما يثبت فيه في ضمن التسليم  
الى العبد لان التملك من الله تعالى وهو مالك الاستيا  
لا يتحقق مقتضوه او قد يكون نفعيا لغيره في اخذ حقه  
فيمنزل منزلة الزكاة والصدقة فلو قال هذه الشجرة  
للمسجد لا تكون له ما لم يسلمها الى قيم المسجد عند محمد  
خلافا لابي يوسف وفي الخلاصة ومشايج بلخ يفتون  
بقول ابي يوسف وقال الصدر الشهيد والفتوى على  
قول محمد وفي شرح الجمع اكثر فقها الاقتصار اخذوا بقول  
محمد والفتوى عليه وفي فتح القدير قول ابي يوسف  
اوجه عند المحققين وفي الهبة المفتوى على قول ابي  
يوسف وهذا قول مشايخ بلخ واما البخاريون  
فاخذوا بقول محمد وفي البسوط كان القاضي ابوعاصم  
يقول قول ابي يوسف من حيث المعنى اقوى الا  
انه قال وقول محمد اقرب الى موافقة الاثار يعني  
ما روي ان عمر رضي الله عنه جعل وقفه في يد حفصة  
وغير ذلك ورد في البسوط بانه لا يلزم كونه ليتم  
الوقف بل لشعده وخوف التفتير الى اخره وفي التراز  
والامام الثاني في قوله الاول ضيق ثم وسع كل التوسع  
حتى قال يتم بقوله وقفت ومشايج حوازم اخذوا  
بقوله على ما حكاه في الراهد في شرحه للمختصر ومحمد

توسط وبقوله اخذ عامة المشايخ على ما حكاه في الفتاوى  
انتهى فلما حصل ان الترجيح قد اختلف واخذ بقول  
ابي يوسف احوط واسمهل ولذا قال في المحيط ومشايجنا  
اخذوا بقول ابي يوسف ترغيبا للناس في الوقف يستثنى  
على هذا الخلاف مسايل الاولي لعزل الواقف القيم  
واخرجه الى غيره بلا شرط ان له ذلك قال محمد لا يعزل  
والولاية للقيم الثانية لومات وله وصي فلا ولاية  
لوصيه والولاية للقيم الثالثة لو تولاها الواقف بنفسه  
لا يملك ذلك وقال ابو ابي يوسف الولاية للواقف وله  
ان يعزل القيم في حياته ويولي غيره او يراد النظر الى نفسه  
واذا مات الواقف بطل ولاية القيم في حياته ولو عذره  
لانه بمنزلة وكيله واما اذا جعله فيما في حياته  
وبعد موته فانه لا يعزل بموته الفتاوى وكذا لو  
بشرط الولاية في عزل القوام والاستبداد لهم لنفسه  
ولا وكاهه واخرجه من يده وسلمه الى متول فانه جائز  
اتفاقا نص عليه في السير الكبير لانه هذا بشرط  
لا يخل بشرائط الوقف وفي الخلاصة اذا شرط  
الواقف ان يكون هو المتولى فعند ابي يوسف الوقف  
والشرط كلاهما صحيحان وعند محمد وفلان الوقف  
والشرط باطلان انتهى وساق اخر الباب ما يتعلق  
بالتولي نصا ونظرا واما الثاني اعني اشتراط الا  
فراز فقد علمت انه قول محمد فلا يجوز وقف المشايخ  
وقال ابو ابي يوسف هو جائز وهو مبني على الشرط الاول  
لان القسمة من تمام القبط فمن شرطه لم يجوز وقف



المشاع ومن لم يشترطه جوزه والخلاف فيما يحتمل القسمة  
 اماما لا يحتمل فهو جائز اتفاقا اعتبارا عند محمد بالهبة  
 والصدقة المتقدمة اليه السجدة والمقبرة فانه لا يتم مع  
 الشيوع فيها لا يحتمل القسمة عند أبي يوسف ايضا لان  
 بقا الشركة يمنع الخلو لله تعالى لان الهما ياء في هذا في  
 غاية القسمة بان يقبر فيها الموت سنة ويزرع سنة  
 ويصلى لله فيه في وقت ويختار اصطلاحا في وقت بخلاف  
 الوقف لا مكان الاستقلال والحاصل ان وقف المشاع  
 مسجد او مقبرة غير جائز مطلقا اتفاقا في غيرها  
 ان كان مما لا يحتمل القسمة جاز اتفاقا والخلاف فيما  
 يحتملها ومن خذ بقول أبي يوسف في خروجه من اللفظ  
 ومشايج بل لا اخذ ببقوله في هذه ومن اخذ بقول  
 محمد في القنطرة ومشايج بخاري اخذ بقوله في وقف  
 المشاع ومصر في الخلاصة من الاجارة والوقف بان  
 الفتوى على قول محمد في وقف المشاع وكذا في البرازية  
 والولولة الجبة وبشرح الجمع لابن الملك وفي التخيير وبقوله  
 يعني وينبغي في غاية البيان وسياتي في بيان ما اذا قضي  
 بجوازه وفي الخلاصة واذا وقف احد الشريكين نصيبه  
 المشاع على قول أبي يوسف لا تقسم فوقع نصيب الوقف  
 في موضع لا يجب عليه ان يقفه ثانيا لان القسمة تغير  
 الموقوف واذا اراد الاجتناب عن الاختلاف في بقول القسمة تغير  
 ثانيا ولو كان الارض له فوقف نصيبا ثم اراد القسمة  
 فالوجه في ذلك ان يبيع ما بقي ثم يقسم ما وان لم يقع  
 ورفع الى القاضي ليامر انسان بالقسمة معه جاز كما في

الخلاصة

الخلاصة ايضا وفيها حانوت بين اثنين وقف احدهما  
 نصيبه واراد ان يضرب لوح الوقف على يابه فمنعه  
 الشريك الاخر ليس له الضرب الا اذا اسره القاضي بذلك  
 وهذا قول أبي يوسف اما على قول محمد فلا يتأتى هذا  
 وفي الظهيرة ولو كانت له ارضون ودور بينه وبين آخر  
 فوقف نصيبه ثم اراد ان يقاسم شريكه وتجمع الوقف  
 كله في ارض واحدة ودور واحد فانه جائز في قياس  
 قول أبي يوسف وهلاك وادان قاسم الوقف شريكه وبينهما  
 واشترى ايضا ما لم يبق من نصيب شريكه فجاز ذلك  
 كله ثم خصته الوقف للواقف وما اشتراه بالدرهم فذلك  
 له وليس بوقف انتهى ولو وقف جميع ارضه ثم استحق  
 جزء منه بطل في الباقي عند محمد لان الشيوع متعارف  
 كما في الهبة بخلاف ما اذا رجع الواهب في البعض ورجع الوارث  
 في الثلثين بعد موت المريض وقد وهب او وقف في مرضه  
 وفي المال صنف لان الشيوع في ذلك طاروا واستحق جزء  
 مما يربعيه لم يبطل في الباقي لعدم الشيوع ولهذا  
 جاز في التبرع وعلى هذه الهبة والصدقة المملوكة  
 كذا في الهداية ولو كانت الارض بين رجلين فوقف  
 على بعض الوجوه ودفعها الى وال يقوم عليها كان ذلك جائزا  
 عند محمد لان المانع من تمام الصدقة شيوع في المحل النقص  
 به ولا شيوع هنا لان الكل صدقة غاية الامر ان ذلك  
 مع كثرة المتصدقين والقنص من الوالي في الكل وجد جملة  
 واحدة فبوكما لو تصدقت بها رجل واحد بخلاف ما لو  
 وقف كل منهما نصيبا شايعا على حدة وجعل لها واليا  
 على حدة لا يجوز لانهما صدقات ولو وقف كل منهما نصيبه

٢ اراه فان كان الوقف  
 هو الذي اعلى الدرهم  
 جاز لانه في حصته الوقف  
 قاسم شريكه صح

ها

ق



وجعلوا الوالي فسلماها اليه جميعا جاز لان تمامها بالقبض  
والقبض يجمع كذا في فتح القدير والمشايخ غير المقسوم من  
شايخ يستنج شيعا وشيعا ومشا عا كذا في القاموس  
واما الثالث وهو ان يجعل اخره حجة لا ينقطع فهو قولها  
وقال ابو يوسف اذا نسي في حجة تنقطع جاز وصار بعدها  
لفقرا ولو لم يسمهم لهما ان موجب الفقرة والملك بدون  
التملك وانما يدركا لعتق واذا كانت الحجة يتوهم انقطاعها  
لا يتوفر عليه مقتضاه ولهذا كان التوقيت مكطلا له  
كالوقت في البيع ولا يبي يوسف ان المقصود هو التقرب الى  
الله تعالى وهو موقوف عليه لان التقرب قارة يتوهم بالصرف  
الى حجة تنقطع ومرة بالصرف الى حجة تتأبد فصح في  
الوجهين وقيل التأبد شرط بالاجماع الا ان عندنا يوسف  
لا يشترط ذكر التأبد لان لفظة الوقف والصدقة  
مبنية عنه لما بينا انه اذا ملك بدون التملك كالعتق  
ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعدها الفقرا  
وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعن محمد ذكر التأبد بشرط  
لان هذا صدقة بالمنفعة بالعلة وذلك قد يكون موقفا  
فلفظة لا تصرف الى التأبد فلا بد من التصيير كذا في  
الهداية والحاصل ان عن ابي يوسف في التأبد روايتين  
في رواية لا بد منه وذكره ليس بشرط وصح في رواية  
ليس بشرط وتفرع عن الروايتين ما لو وقف على انسا  
بجينة او عليه او على اولاده او على قرابته وهم يحصون  
او على امهات اولاده فبات الموقوف عليه تعالى ولا يعود  
الى ورثة الواقف قال المناطقي في الاجناس وعليه الفتوى  
وعلى الثاني يصرف الى الفقرا وهو رواية البراءة كذا في

فتح القدير وظاهر ما في المحبتي والخلاصة ان الروايتين عنه  
فيما اذا ذكر لفظ الصدقة اما اذا ذكر الوقف فقط لا يجوز  
انقا فاذ كانت الوقوف عليه معينا لم قال متى ذكر  
موضع الحجة على وجه يتأبد بكيه عن ذكر الصدقة وكذا  
على ابي السبيل او الزموني ويموت الفقرا منهم في  
الخلاصة والبرازية قال ابو حنيفة اذا وقف ما لا يسا  
الفتا صر اولاد صدق الطريق او لحفر القبور او لا تحا في  
السايات اولاد الا كفان لفقرا المسلمين لا يجوز  
مخالفة الوقف للمساجد لجران العادة بالثاني دون  
الاول وقف على فقرا مكة او فقرا قرية معروفة ان كانوا  
لا يحصون يجوز في الحياة وبعد الممات لانه موبد  
وان كانوا يحصون يجوز بعد الموت لانه وصية والوصية  
لقوم يحصون يجوز حتى اذا انقرضوا صار ميراثا  
لهم وان كان في الحياة لا يجوز وقف ارضه على عمارة  
مساكن موقوفة لا يصح لانه لا عرف فيه وقف على  
امهات اولاده وعبيده فالوقف باطل في قوله هلال  
وفي الفتاوى وقف على امهات اولاده الامن تزوج  
فلا تنس لها فان طلقتا زوجها لا يعود عنها السا فقط  
الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلقت فلها  
ايضا فسط من الوقف وذكر الخصاص قال ارضي هذه  
صدقة موقوفة لله تعالى على الناس او على بني ادم  
او على اهل بيوت ابد فاذا انقرضوا فعلى الساكنين  
او العريان او الزموني فالوقف باطل وذكر الخصاص في  
موضع اخر مسيلة العميان والزمن وقف وقال الغدة  
للمساكين لاهما ولو وقف على فراتان والفقرا



قال وقف باطل و ذكر هلال الوقف على الزماني والمنقطعين صحيح  
وقال المشايخ الوقف على معلم المسجد الذي يعلم الصبيان  
غير صحيح وقيل يصح لان الفقر غالب فيهم قال شمس الامة  
قيل هذا اذا وقف على طلبة علم بلدة كذا يجوز لان  
الفقر غالب فيهم فكان الاسم منسبا عن الحاجة والحاصل  
انه متى ذكر مصرفا فيه نص على الفقر او الحاجة فالوقف  
صحيح يحصون ام لا وقوله يحصون اشارة الى ان التابيد  
ليس بشرط ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الفنى والفقر  
ان يحصون صحيح بطريق التملك وان لا يحصون فهو باطل  
الا ان يكون لغرض ما يدل على الحاجة كاليتامى فحبيد  
ان كانوا يحصون قالوا غنى وانفقوا سوا وان لا يحصون  
فالوقف صحيح ويصرف الفقراء لا الى غنى ائمتهم وكذا لو  
وقف على الترمين فهو على كل فقر لا يحد وفي الفتاوى  
لو وقف على الجهاد والغزاة او في الكفان الموتي او خفر  
القبور يغني بالجواز وهذا على خلاف ما تقدم ولو  
وقف على ابنا السبل يجوز ويصرف الى فقراهم وقف  
على اصحاب الحديث لا يدخل فيه شفعوك المذهب اذ لم  
يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى اذا كان في طلبه  
وذكر بكر ان الوقف على قبر تاسيدنا محمد عليه الصلاة  
والسلام وعلى ابنه يجوز وان كان لا يجوز الصدقة عليهم  
وفي الفتاوى ان لا يجوز ولا يصير وقفنا لعدم جواز صرف  
الصدقة لسبب هاشم لكن في جواز الوقف وصدقة  
النفل عليهم روايتان الوقف على الصوفية وضو في خانه  
لا يجوز قال شمس الامة يجوز على الصوفية التي وفي الاسعاف  
روى عن محمد ان ما لا يحصى عشرة وعن ابي يوسف ما يـ

وهو الماخوذ عند البعض وقيل اربعون وقيل ثمانون  
والفتوى على انه مفوض الى رأي الحاكم انتهى وفي الظهيرية  
لو وقف على سوزن وامام في مسجد سوزن قال الشيخ عبد  
الواحد لا يجوز لانها قريبة وقفت لغرض معين وقد يكونان  
غنيين او فقيرين وان كان الموزن فقيرا لا يجوز ايضا  
والحيلة ان يقول على كل سوزن فقير لهذا المسجد والحيلة  
فاذا خرب كان على الفقير ولو قال على كل سوزن فقير لا يجوز  
للمحالة ولو وقف على ولي عبد الله ونسبه فلم يقبلوا كانت  
العلة للمفقرا ولو حدثت العلة بعد ذلك فقبلوا كانت  
العلة لهم فان اخذوها سنة ثم قالوا لا تقبل فليس  
لهم ذلك قال الفقيه ابو جعفر هذا الجواب يستقيم في حق  
العلة الماخوذة لانها صارت لهم فلا يملكون الرد لها التي  
تحدث فلهم الرد لانه لا ملك لهم فيها انما الثابت لهم مجرد  
الحق ومجرد الحق يقبل الرد وان قال قبل سنة ولا قبل  
فيما سوى ذلك وعلى العكس كان الامر كما قال ولو قال  
ارضى هذه صدقة موقوفة على عبد الله فقال عبد  
الله لا قبل فالوقف جائز والعلة لمن قبل منهم  
وتجعل لمن لم يقبل منزلة الميت هكذا ذكره مال  
والخصاف ولو قال على زيد وعم وما عايشا ومن  
يعرفهم على الساكنين فقال زيد قتلت وقال عمرو لا قبل  
فلزيد نصف العلة والنصف الاخر للساكنين  
وعلى قياس ما قدمنا ذكره ينبغي ان تكون كل العلة  
لزيد ولكن الفرق بينهما ان يقول فيما تقدم ارضى  
الوقف باسم الولد واسم الولد ينتظم الواحد فصاعدا  
فجاز الفرد الواحد استحقاق الكل ولا كذلك ما نحن



فيه لا ناسم به لا ينظم المذكورين واسم المذكورين لا ينظم  
زيد فلا يكون هذا استحقاق الكل ومما فيه وفي  
المحيط لا يجوز الوقف على الاغنيا وحدهم ولو بشرط بعضهم  
للغنى اجاز ولو وقف على معين ولم يذكر اخره للغنى فهو على  
سنة الا وكرهه صدقة لله او موقوفة لله او صدقة موقوفة  
لله تعالى صار وقفا على الفقراء ذكره لا بد او الثانية صدقة  
موقوفة على وجوه البراء والخير او البتامة جاز سودا  
كالغنى والثالث موقوفة على فلان بعينه او على ولدي  
او فقرا قرابتي لا يصير وقفا عند محمد ويصح عند ابى  
يوسف والرابع صدقة موقوفة على فلان جاز الكل  
الخامس وقف على المساكين جاز بلا ذكر الابد السادس  
على عمارة مسجد بعينه ولم يذكر اخره للمساكين قبل عند  
محمد لا يجوز وعند ابى يوسف يجوز وقيل يجوز انفاقا  
وهو المختار لمكان العرف انتهى **قال** ومع وقف العقار  
بفقره واكرته اما العقار منفردا فلا تنجاسة من  
الصحابة وفقوه واما جواز وقف المنقول بتعال العقار  
فالخلاق قول الامام انه لا يجوز وقف المنقول بغيره  
كوقفه قصدا وقال ابو يوسف اذا وقف صنعة بغيرها  
واكرتها وهم عبده جاز وكذلك في سائر آلات الحراثة  
لانه يتبع الارض في تحصيل ما هو المقصود وقربيت  
من الحكم بتعامة لا يحصل مقصودا كالشرب في البيع  
والبناء في الوقف ومحمد معه فيه انه لما جاز افراد  
بعض المنقول بالوقف عنده فلا يجوز الوقف فيه  
بتعامة او بالفقراء ارض مبنية كانت او غير مبنية  
كذا في فتح القدير وفي القاموس العقار الصنعة كالغرف

بالضم

بالضم ويدخل الشرب والطريق والسيل والشجر والبناء في  
وقف الارض بلا ذكر ولا يدخل الزرع والتمر والبقل  
والاشجار والرماحين والخلاف والطرفا وما في الاجرة  
من حطب والورد والياسمين وورق الحناء والقطن  
والباذنجان واما الاصول التي تبقى والشجر الذي  
لا يقطع الا بعد عامين او اكثر فانها تدخل في الوقف  
والغيب **قال** زيدا ذكر ولا تدخل الاشجار العظام والامنية  
فيها اذا جعل ارضه او داره مقبرة فتكون له  
ولو رثته من بعده ولو وقف ارضه محقوقا وجميع  
ما فيها ومنها وعلى الشجرة ثمرة قائمة يوم الوقف  
قال هلال وفي القياس تكون الثمرة له ولا تدخل في  
الوقف وفي الاستحسان يلزمه التصديق بها على الفقراء  
على وجه التذلل على وجه الوقف ولو وقف دارا بجميع  
ما فيها وفيها حمامات يطرب اوبيتا وفيها كوارات  
عسل يدخل الحمار يتعال الدار فالعسل كذا في الاستيعاف  
والحاصل ان الوقف كالبيع لا يدخل فيها الزرع والتمر  
الا بالذكر وفي الارض يارض في يده لرجل وفيها ثمرة  
قائمة كانت الثمرة المنقرلة بالارض اذا كانت متصلة  
بالارض وفي الهبة قال هلال الثمرة في الهبة والهبة  
باطلة لمكان الشيوع وقال ابو جعفر هذا الحكم في الهبة  
انما عرف بقوله هلال ليس فيها رواية ظاهرة عن اصحابنا  
وفي رهن الارض تدخل الشجر والكرم والبناء والزرع  
والتمر في قول اصحابنا ويجوز الرهن كذا في الخائفة  
وفيها لو وقفها بحقوقها كالثمرة التي تكون على  
الاشجار وتدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل ولو قال رجل



قليل وكثير لم تدخل في البيع انتهى وفي الظهيرة وقف السكر  
لا يدخل وشجر الورد والياسمين تدخل والريح تدخل في وقف  
الضيعة وريح الماء وريح اليد في ذلك سوا وكذلك الدواليب  
تدخل والدواليب لا تدخل وفي وقف الضيعة الحمام تدخل قدر  
الحمام وفي وقف الحانوت يدخل ما كان يدخل في بيعها  
وخواليب الدباسين وقدر الدباغين لا تدخل سواء  
كانت في البنا أو لم تكن وفي المحيط وقف ارضياتها اشجار  
واستثنى الاشجار لا يجوز الوقف لانه صار مستثنى الاشجار  
بما وضعها فبصر الدار تحت الوقف بمجملها انتهى والأكبر  
يفتح الهرة والكاف الخراثون من اكرت الارض حرتيها  
واسم الفاعل على كالمبالغة والجمع الهرة كانه جمع الكروزان  
كفره جمع كافر كذا في المصباح وفي العناية الاكره جمع الكار  
وهو الزارع كانهما جمع الكرفد يرا ولم يشترط المصنف  
لصحة وقف العقار تخديره وانما الشرط كون الوقف  
معلوما ولذا قال في الخلاصة ولو قال اشهدنا على ارضه  
انه وقفنا وهو فيها ولم يذكر لنا حدودها جازت شهادتها  
لانها شهدا على وقف ارض بعينها الا انها لا يعرفان  
جيران الحدود فلم يتمكن الخل في شهادتهما ولو شهدا  
على ان الواقف وقف ارضه وذكر حدودها ولكنها  
لا تعرف تلك الارض في انهما في مكان جازت شهادتهما  
وبكفت المدعى اقامة البينة ان الارض التي نذر عليها هذه  
الارض ولو شهدا انه وقف ارضه ولم يحدوها لنا ولكن عرف  
ارضه لا تقبل شهادتهما للعلل للواقف ارضا اخرى وكذا لو  
قال لا تعرف له ارضا اخرى لم تقبل شهادتهما ولعل له ارضا  
اخرى وكذا لو قال في انهما لا يعلمان انتهى وظاهر ما في

فتح

فتح القدير اشترط تخديرها فانه قال اذا كانت للدار مشهورة  
معروفة صح وقفها وان لم تحدد استغنى بشهرتها عن تخديرها  
انتهى ولا يخفى ما فيه انما ذلك الشرط لقبول الشهادة  
بوقفيتها كما قد مرناه وفي القضية وقف ضيعة بذكر حدود  
المستثنيات من المقابر والطرق والمساجد والخصا  
العامية ثم رقم انه لا بد من ذكر الحدود ان امكن ثم  
رقم بانه لا يصح الوقف بدون التخدير وفي فتح القدير  
وقف عقار على مسجد او مدرسة هيا مكانا كنيسا  
قبل ان يبنيا اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وصرف  
علتها الى الفقراء الى ان تبني فاذا بنيت ردت اليها الغلة  
اخذ من الوقف على اولاد فلان ولا اولاد له علموا  
بصحته وتصرف غلته الى الفقراء الى ان يولد لفلان انتهى  
وقد افاد المصنف ان العبد يصح وقفه بتعال للضيعة  
ولم يذكر احكامهم في البقا من التزوج والجنابة وغيرها  
وحكمهم على العموم حكم الارقا فليس له ان يزوجه نفسه  
بلا اذن وفي البرازية ولو زوج الحاكم حارسه الوقف  
يجوز وعنده لا يجوز ولو من امة الوقف لا يلزم المهر  
والنفقة انتهى وظاهره ان المتولي لا يملكه الا باذن القاضي  
ولا فرق بين القاضي والسلطان كما في الخلاصة وفي  
الاسعاف وان جني احد منهم فعلى المتولي ما هو الاصل  
من الدفع او الفداء ولو فداه باكثر من ارش الجنابة كان  
مستطوعا في الزايد فيضمنه من ماله وان فداه اهل الوقف  
كانوا مستطوعين وسعى العبد على ما كان عليه من العمل  
في الصدقة انتهى وفي البرازية وجنابة عبد الوقف  
في مال الوقف واما حكم الجنابة عليه ففي البرازية



قتل عبد الوقف عبد الاقضا من يده انتهى ولا يخفى انه اذا لم يحب  
 المقصود من تحت قيمته كما لو قتل خطأ ويشترى به المتولى عبدا  
 ويصير وقفاً كما لو قتل المدبر خطأ واخذ المولى قيمته فانه  
 يشترى بها عبداً ويصير مدبراً وقد صرح به في الذخيرة معزياً  
 الى الخصاف واما نفقته فمن مال الوقف وان لم يشترطه الواقع  
 وفي الاسعاف لو شرط نفقته لم من علمتها ابداماً كما نوافها  
 وان قال هم لهم فيها لا يجري شيء من العلة على من تقطع  
 منهم عن العمل ولو باع العاقر واشترى بغيره عبداً كان  
 جازاً انتهى قول المصنف الكربة دون عبده فيه دليل على  
 ان العبد انما يصح وقفه بغيره للبيعة لا جزراً عتياً  
 وكذا قوله في الهداية بغيرها لا يصح لانه لا يصلح للبيعة  
 لان المقصود من الدار سكنها وهو يحصل بدون العبد  
 بخلاف زراعة الارض لا تحصل الا بالحرثة واما وقف العبد  
 بغيره للمدرسة والرباط فيأتي ان بعض المشايخ جوزوه  
 وفي الولو الحية كثر دوابه وعظمت موانعها هل للقيم  
 ان يبيع نسيانها ويبيع ثمنها في علفها او مرمية الرباط  
 هذا على وجهين ان صارت البعض منها الى حر لا يصلح  
 لما ربط له ذلك لانه لا يمكن امساكها وحفظها وان لم  
 تصنع هذه الحالة لغيره ذلك الا انه تمسك في هذا الرباط  
 مقدار ما يحتاج اليها ويربط ما زاد على ذلك في ادنى الرباط  
 انتهى **قال** ومشايخ قضى بجوازه اي وصح وقف المشايخ  
 اذا قضى بصحة كذا فيما في فصل بجهته فيه واما الخلاف  
 فيما يحتمل القسمة قبل القضا اطلق القاضي فمثل الحنفى  
 وغيره فان للحنفى المقلدان حكم بصحة وقف المشايخ  
 وبطلان خلاف الترجيح واذا كان في المسألة قولان

رابط

مصححان

مصححان فانه يجوز القضا والا فتا باحدا كما صرحوا به  
 ومنقول فيه تعامل اي وصح وقف المنقول منقول  
 اذا تعامل الناس وقفه اما الكراء والسلاح فلا خلاف  
 فيه بين الشافعيين وهو استحسان والقياس ان لا يجوز لما  
 بينا من قبل من ان التا بغير شرط وهو لا يتحقق فيه وجه  
 الاستحسان الا شار المشهورة فيه منها قوله عليه السلام  
 واما خالد فقد جسد ادرعاه في سبيل الله تعالى وطلحة  
 جسد ادرعاه في سبيل الله ويروي تراعه وفي المجتبى  
 والمراد من الكراء الخيل والحمير والبغال والابل والثيران  
 التي تحمل عليها والمراد من السلاح ما يستعمل في الحرب  
 ويكون معد القتال انتهى وفي المصباح درج الحديد مونة  
 في اكثره ومضغ على درج بغيره على غير قياس  
 وجاز ان يكون التصغير على لغة من ذكر وزعم قيل  
 وزعمه بالحق وجمعها ادرع ودرع واحد قال ابن  
 التمر هي الذريعة دية ذكره في الداء المهمة واما ما سوي  
 الكراء والسلاح فعند ابى يوسف لا يجوز وقفه لان القضا  
 انما يترك بالنص والنص ورد فيهما فيقتصر عليه وقال محمد  
 يجوز وقف ما فيه تعامل من المنقولات واختاره اكثر  
 فقهاء الامصار وهو الصحيح كما في الاسعاف وهو قول عامة  
 المشايخ كما في الظهيرية لان القياس قد يترك بالتعامل  
 كما في الاستصناع وقد حكى في المجتبى هذا الخلاف في  
 المنقول على خلاف هذا وعزاه الى السير فنقل قول محمد  
 بجوازه مطلقاً جرى التقاريف به اولا وقول ابى يوسف  
 بجوازه ان جرى فيه تعامل انتهى ومثل في الهداية ان  
 ما فيه تعامل بالقياس والمرو والنثار والجنازة وثبنا

هذا في القضا

بها



والقدور والرجل والمصاحف قال وعن نصير من مجرانه وقف كتبه  
 الجاقا لها بالمصاحف وهذا صحيح لأن كل واحد منكم للدين  
 تعليم ما وتعلما وقرأة انتهى وجوز الفقيه أبو الليث وقف  
 الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية ولم يجوز محمد بن سلمة  
 وهو ضعيف وفي الخلاصة إذا وقف مصحفا على أهل المسجد  
 لقرأة القرآن أن كانوا يحضون جازوا وقف على المسجد  
 جاز ويقرأ في ذلك المسجد وفي موضع آخر ولا يكون مقصورا  
 على هذا المسجد انتهى وذكر في الخبرين في بحث الحقيقة  
 أن النعمان هو الكثر استعفا فلذا اقتصر الإمام محمد على  
 هذه الأشياء فخرج ما لا نعام فيه كالنسياب والحيوان  
 والذهب والفضة ولو حليا لأن الوقف فيه لا يتأبد  
 ولا بد منه بخلاف الكراع والسلاح لورود التنصت لهما وما  
 ذكرناه للنعمان فيبقى ما عدا ذلك على أصل القياس وقد  
 زاد بعض المشايخ أشياء من المنقول على ما قاله محمد بن إمام  
 جريان النعمان بها في الخلاصة وقف بقعة على أن ما  
 يخرج من لبنها ويسمنها يعطى لبنا السبل قال أن كان ذلك  
 في موضع غلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جازيا  
 وعن أن نصاري وكان من أصحاب زفر من وقف الدراهم  
 أو الطعام أو ما يكال أو يوزن يجوز قال نعم قيل وكيف  
 قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بها في الوجه  
 الذي وقف عليه وما يكال وما يوزن يباع ويدفع بثمنه  
 مضاربة أو بضاعة قال نعم هذا القياس إذا وقف  
 هذا الكرم من الخنطة على شرط أن يقرض الفقراء الذين  
 لا يذروهم كيزرعوه لا أنفسهم ثم يأخذ منهم هذا الدراهم  
 قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء أبدأ على هذا السبل

مجر

يجب أن يكون جازيا قال ومثل هذا كثير في الرق وناحية  
 زوبنا ونذ والأكسية واسترة الموتى إذا وقف صدقة  
 أبدا جاز وندفع الأكسية للفقراء فينتفعون بها في أوقات  
 لبسها ولو وقف ثورا لأثر يفرهم لا يصح ثم إذا عرف جواز  
 وقف الفرس والجمل في سبل الله تعالى فلو وقفه على أن يمكن  
 حيا إذا مسكه للمجدد له ذلك لأنه لو لم يشترط كان لذلك  
 لأنه لما عمل فرس ابن السبل أن يجاهد عليه وإذا اراد أن  
 يستفقه به في غير ذلك لم يمكن له ذلك وصح جعله للسبل  
 بغير كسطل الشرط ويصح وقفه ولا يوجب فرسا للسبل  
 إلا إذا احتجج إلى نفقته فيواجر بقدر ما ينفق عليه قال  
 في الخلاصة وهذه دليل على أن المسجد إذا احتجج  
 إلى نفقة نواجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه انتهى  
 وهذا عند غير صحيح لأنه يعود إلى القبح الذي لا جله  
 يستثنى أبو يوسف المسجد من وقف المساء وهو أن  
 يتخذ مسجد يصلي فيه عاما وأصطلا يربط فيه  
 الدواب عاما ولو قال أنما يوجر لغير ذلك فنقول غاية  
 ما يكون للسكنى ويستلزم جواز الجماعة فيه وإقامة  
 الخايض والجنب فيه ولو قال لا يوجر لذلك فكل عمل  
 يوجر له تغيير أحكامه الشرعية ولا يشك أن بالحيثية  
 إلى النفقة لا بتغيير أحكامه الشرعية ولا يخرج عن أن يكون  
 مسجد نعم أن حرب ما حوله واستغنى عنه فحينئذ  
 لا يصير مسجد عند محمد خلافا لأبي يوسف وأما إذا لم  
 يتجن كذلك فنحن عمارته في بيت المال لأنه من حاجة  
 المسلمين وفي الخلاصة أيضا يجوز وقف العلمان والجواري  
 على مصالح الرقاب كذا في فتح القدير ولم يذكر وقف السفينة

مأدام



ولم ارض مصر حيا ولا سلك في دخولها تحت المنقول الذي لا تقا مل  
فيه فلا يجوز وقفها وقد وقف بعضهم سفينة على مقام  
النشأة في فستلي عنده فاجبت بعدم الصحة بناء على هذا  
وفي الظهيرية وقف بستانا فيه من البقر والغنم والرفيق  
يجوز ولو وقف دابة على رباط فخر الرباط واستغنى الناس  
عنه فانها تزبط في اقرب الرباط اليه وفي القنية وقف الادوية  
بالشمار خا نه لا يجوز اذ لم يذكر الفقهاء في مسئلتان الاولى  
وقف البناء بدون الارض فحزم هلا لعدم الجواز ونقله  
في الخاتمة عن الاصل ثم قال ولا يجوز وقف البناء في ارض  
وقف جاز على الجهة التي تكون الارض وقفها عليها  
انتهى ونسبته من الاجارة ما ذكره الخصاف من ان الارض  
اذا كانت متفرقة للاحتكار فانه يجوز والحاصل ان  
في وقف البناء وحده اختلاف اذ لم يكن موقفا على الجهة  
التي وقفت الارض عليها لما في الظهيرية اذ كان اصل  
البقعة وقفا على جهة قريبة فبنى عليها بنا ووقفه  
على جهة اخرى اختلفوا فيه واما اذا وقفت على الجهة  
التي كانت البقعة وقفا عليها جاز اتفاقا في بناء  
البقعة انتهى وفي الذخيرة وقف البناء من غير وقف  
الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول وقفه غير متعارف  
واذا كان اصل البقعة موقفا على جهة قريبة فبنى  
عليها بنا ووقف بناها على جهة قريبة اخرى اختلفوا  
فيه انتهى وظاهره ان الصحيح عدم الجواز مطلقا  
وقد نقلنا الاتفاق فيما اذا كانت الارض وقفها  
ووقف البناء على تلك الجهة فيبقى ما عدا هذه الصورة دخلا  
تحت الصحيح وهو شامل لما اذا كانت الارض ملكا او وقفا

على جهة

على جهة اخرى وكذا الوبي في الارض الموقوفة المتاجرة  
مسجدا ووقفه لله تعالى انه يجوز قال واذا جاز فعل  
من يكون حكمه الظاهر انه يكون على المتاجرة اذ امت  
المدة باقية فاذا انقضت يتبع ان يكون من بيت  
المال انتهى وفي البرازية وقف البناء بدون الارض  
لم يجوزه هلال وهو الصحيح وعمل ائمة خوارزم على خلافه  
انتهى وفي المجتبى لا يجوز وقف البناء بدون الاصل  
هو المختار انتهى وفي الفتاوى السراجية يسئل هل يجوز  
وقف البناء والعرض بدون الارض اجاب الفتوى  
على صحة ذلك انتهى وظاهره انه لا فرق بين ان  
تكون الارض ملكا او وقفا وفي القنية من كتاب  
الاجارات يفتى برواية جواز استئجار البناء اذا  
كان متفعلا به كالجدران مع السقف وفي ظاهر  
الرواية لا يجوز لانه لا يتفق بالبناء وحده انتهى واما  
الحكم فقال القريزي في الخطط ان اصله المنع  
فقول اهل مصر حكم فلات يعنون به منع غيره  
من البناء انتهى الثانية وقف الشجر قال في الظهيرية  
واذا عرس بشجرة ووقفها ان عرسها في ارض  
غير موقوفة لا تخلو ان وقفها بموضعها من الارض  
منع بناء الارض بحكم الاتصال فان وقف دون  
أكملها لا يصح وان كانت في ارض موقوفة فوقفها على  
تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها على جهة اخرى  
فعلى الاختلاف الذي ذكرناه اننا انتهى وفي المحيط  
رحل عرس في المسجد يكون للمسيح لانه بمنزلة البناء  
في المسجد وكذا الوبي في ارض الوقف او نصب فيها



بابا فان نوى عبد البنا ان يبنى للوقف بغير وقف لا يجهله  
 وقفه ووقف البناء بغيره يجوز وان لم ينو ذلك لا يصير  
 وقفه لانه لم يجهله وقفه ولو عرس في ارض موقوفة على  
 الرباط ينظر ان يولي الفارس تعاهد الارض الموقوفة فالاشجار  
 للوقف لان هذا من جملة التعاهد وان لم يتول في الفارس  
 وعليه قلنا لانه ليس له هذه الولاية ولو عرس على طريق  
 العامة او على شط نهر العامة او على شط حوض القرية  
 فالشجرة للفارس وله رفعها لانه ليس له ولاية على العامة  
 انتهى وفي الخاتمة لو عرس الواقف للارض شجر فيها قالوا  
 ان عرس من غلة الوقف او من مال وقفه يكون له  
 ولو رثته من بعده ولا يكون وقفه واذا اصح وقف الشجرة  
 بغير اصلها فان كان يتشفع باورثها وانما رهاقانه  
 لا يقطع اصلها الا ان تفسد اعصابها وان كان لا يتشفع  
 باورثها ولا باثمارها فانه يقطع ويتصدق بهما مسجد  
 فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم ان يقطعوا  
 هذا التفاح والصحيح انه لا يباح تناول ثمرتها  
 للمارة ويستوي فيه الفقير والغني ولو كانت الثمار  
 على اشجار رباط المارة قال ابو القاسم ارجو ان  
 يكون التناول فرسعة من ثمارها الا ان يعلم ان  
 غارسها جعلها للفقراء فلا يفتيه ابو الليث اذا لم  
 يكن الرجل من ساكن الرباط فالاحوط له ان يحتزم من  
 تناولها الا ان يكون ثمارها لا قيمة لها كالتوت  
 انتهى وقد وقعت حادثة هي ان المتاجر للدار الموقوفة  
 الشجرة على الاشجار هل له ان يأكل من ثمرها اذا  
 لم يعلم شرط الواقف فيها وفي القضية يجوز للمتاجر ان

عرس

عرس الاشجار والكروم في الارض الموقوفة اذا لم يضر بالارض  
 بدون صريح الاذن من المتولي دون عرس الجناح  
 فانما يحل للمتولي الاذن فيها اما اذا كان لا يحرم الحفر  
 والغرس لوجود الاذن في مثلها انتهى وفي فتح القدير  
 وسيل ابو القاسم الصغار عن الشجرة وقف يبيع بعضها  
 ويبقى بعضها فقال ما يبيع منها فسيب سبيل غلتها وما  
 بقي منزوك على حاتها انتهى وفي البزارية وقال  
 العنصلي يبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز  
 قبل القتل كبيع الارض وقال ايضا ان لم تكن مثمرة  
 يجوز بيعها قبل القتل ايضا لانه غلتها والمثمرة  
 لا يباع الا بعد القتل كبيعنا الوقف انتهى **قال** ولا يملك  
 الوقف باجماع الفقهاء كما نقله في فتح القدير ولقوله  
 عليه السلام لعمر رضي الله عنه تصدق باصلها  
 لا يباع ولا تورث ولانه بالكره خرج عن ملك  
 الواقف وبلا ملك لا يتمكن من البيع فادع  
 تملكه وتملكه منع رهنه فلا يجوز للمتولي رهنه  
 قال في الخاتمة المتولي اذا رهن الوقف بدین  
 لا يصح وكذلك اهل الجماعة اذا رهنوا فان سكن  
 المرتك الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كانت  
 الدار معدة للاستئجار او لم تكن تنظر الموقوف  
 وكذلك متولي المسجد اذا باع منزلا موقوفا على  
 المسجد فبيعه المشتري على هذا المتولي وولي غيره  
 فادع الثاني المتزك على المشتري وابطل القاضي  
 بيع المتولي وسئل الدار الى المتولي الثاني فعلى المشتري  
 اجر المثل انتهى ولا فرق بين ان يكون البائع المتولي

هذا وقف  
 خیر قال بعض  
 قلت وهذا اذا لم يكن  
 لهم حق فزار العماره فيها



او غيره بل وجوب اجر المثل فيما اذا باع غير المتولي بالاول  
 وذكر في الفتنه انه لا يجب وهو ضعيف لانه وان سكن بتلوي  
 المذكور يجب اجر المثل مراعاة للوقف وفي الفتنه سكتها  
 بغير بان انها وقف اول صغير يجب اجر المثل بخلاف ما مر  
 في المحيط فان هدم المشتري البناء فالقاضي بالخيار  
 ان يشترط البايع قيمة البناء وان شاضن المشتري فان  
 ضمن البايع نفذ بيعه لانه ملكه بالضميات فصاركانه  
 باع ملك نفسه وان ضمن المشتري لا ينفذ البيع وملك  
 المشتري البناء بالضميات ويكون الضمان للوقف  
 للموقوف عليهم فان قلت قلت قال في الخلاصة وفي فوائد  
 مشرعية الاية الاسلام الواقف اذا افتقر واحتاج الى الوقف  
 يرفع الى القاضي حتى يفسح ان لم يكن مسجدا انتهى  
 وفي البرازية والخلاصة ولو وقف محدودا ثم باعه  
 وكتب القاضي بشهادة في ملك البيع وكتب في الصك باع  
 فلا ن مثل كذا او كان كتب واقر البايع بالبيع لا يكون  
 حكما بصحة البيع ونقض الوقف ولو كتب باع بيعا  
 جائزا صحهما كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف  
 واذا اطلق الحاج واجاز بيع وقف غير مسجل ان اطلق  
 ذلك للوارث كان حكما بصحة بيع الوقف وان  
 اطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف اما  
 اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما ببطلان  
 الوقف انتهى وفي الفتنه وقف قد علم لا يفرق صحته ولا  
 فساد به باعه الوقف عليه لضرورة وقضى القاضي  
 بصحة البيع بغير اذ كان وارث الواقف ثم رفق باعه  
 الوارث لضرورة فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصحة  
 ولا يفتح

ولا يفتح هذا الباب انتهى قلت انه في وقف لم يحكم  
 بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مسجدا  
 اي يحكم به ومع ذلك ايضا فهو على قول الامام الرجوع  
 وعلى قولهما الرجوع الفتنه به لا يجوز بيعه قبل الحكم  
 بلزومه لا للموارث ولا لغيره ولو قضى قاض بصحة  
 بيعه فان كان حنفيا مقلدا لحكمه باطل لانه لا يصح  
 الا بالصحة الفتنه به فتومعزول بالنسبة الى القول  
 الضعيف ولذا قال في الفتنه تقريبا على الصحيح  
 فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصحة وقضى في  
 الغلامه قاسم وامام ما افتنى به العلامة سراج  
 الدين يبيعه قبل الحكم بوقفه فمحرم على ان القاضي  
 مجتهد او سهو منه وظنا به فقول المصنف واصحاب  
 المتون والمداية انه لا يجوز استبداله ولو خرب  
 فانه لا يعود ملكا للواقف والورثة لعدم استئنا  
 شيامن قولهم لا يملك وظاهر قولهم ان الوقف لا يملك  
 ولا يباع يقتضي ان الوقفية لا تبطل بالخراب وما  
 يعود الى ملك الواقف ووارثه فانه لا يجوز الاستبداد  
 ولذا قال القاضي خات ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر  
 فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيعهما ويستبدل  
 بها وان كانت ارض الوقف سبعة لا ينتفع بهما لان  
 سبل الوقف ان يكون موبدا لا يباع وانما يثبت  
 ولانية الاستبدال بالشرط وبدون الشرط لا يثبت  
 فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيا لا يملك المشتري رده  
 وان لحقه في ذلك عين انتهى وفي الخلاصة وفي فتاوى  
 الشافعي بيع عقار المسجد لعمارة المسجد لا يجوز وان

بهم

ل



كان بامر القاضى وان كان خرابا فاما بيع المتقضى فيصح ونقل  
عن شمس الائمة الحلوانى انه يجوز للقاضى والمتولى ان يبيعه  
ويشترى مكانه اخر وان لم ينقطع ولكن يوجد بثمنه  
ما هو خير منه للمسجد لا يباع وقد روى عن محمد اذا ضعفت  
الارض الموقوفة عن الاستقلال والقيم يجد بثمنها ارضا اخرى  
هر اكثر ربحا كان له ان يبيعهما ويشترى بثمنها ما هو اكثر  
ربحا وفي الفتاوى قيم وقف خا من السلطان او من  
وارث يغلب على ارض وقف يبيعهما ويتصدق بثمنها  
وكذا اكل قيم اذا خاف شيئا من ذلك له ان يبيع ويتصدق  
بثمنها قال الصدر الشهيد والفتوى على انه لا يبيع وما  
يوافق هذا ما روى الامام السرخسى في السير الكبير في باب  
الاسير في الدفتر الثاني ذكر مسيلة ثم قال وهذه اثنين  
خطا من يجوز استبدال الوقف والشيخ الامام ظهر الدين  
كان يفتى بجواز الاستبدال ثم رجع انتهى ما في الخلاصة  
وفي شرح الوقاية ان ابا يوسف يجوز الاستبدال من  
العقار ما لا يعد ولا يخص فان ظلمة الفضاة جعلوه  
حيلة الى بطلان اكثر اوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا انتهى  
وفي الذخيرة بسيل شمس الائمة الحلوانى عن اوقاف المسجد  
اذا انقضت وتقدر استغلالها للمتولى ان يبيعهما  
ويشترى مكانها اخرى قال نعم ان لم تنقطع ولكن يوجد  
بثمنها ما هو خير منها فذلك ان يبيعهما قال لا ومن  
المشايع من لم يجوز بيعه بقطر او لم ينقطع وكذا لم يجوز  
الاستبدال بالوقف وهذا فتوى شمس الائمة السرخسى  
وقد روينا عن محمد في فضل العمارة اذا ضعفت الارض الموقوفة  
عن الاستقلال والقيم يجد بثمنها ارضا اخرى اكثر ربحا

له ان

له ان يبيع هذه الارض ويشترى وفي المنتقى قال هشام  
سمعت محمد يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينفع به المتولى  
فللقاضى ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا  
للقاضى وذكر محمد في السير الكبير مسيلة تدل على عدم جواز  
الاستبدال بالوقف وصورتها ان كفارا اذا استولوا على بلدة  
من بلاد المسلمين ثم ظهر عليها المسلمون وقسموها فيما  
بينهم فاصاب رجل من الغائبين ارضا فجعلها صدقة  
موقوفة على المسلمين ودفعها الى قيم يقوم عليها  
ثم حضر المالك القديم فليس له ان ياخذها قالوا وهذا  
لانه زال عن ملك الواقف وصار بحال لا يقبل النقل من  
ملك الى ملك فلا يكون للمالك القديم حق الملك اما على قول  
ابي حنيفة الوقف باطل حتى كان للواقف ان يبيع الوقف  
حال حياته فاذا مات يصير ميراثا عنه فكان للمالك  
القديم حق الاخذ الا في المسجد خاصة فان اخذ المسجد  
عنده صحيح وينزل عن ملكية متخذة فلا يكون للمالك  
القديم حق الاخذ فيه انتهى واما ما في الذخيرة وغيرها  
حاثوت احرق في السوق وصار بحيث لا ينفع به  
ولا يستاجر البتة وحوض محلة خرب وصار بحال لا يمكن  
عمارة فهو للواقف ولورثته فان كان واقفه وورثته  
لا يعرفون فلولفظة زاد في فتاوى الخاص اذا كان كاللفظة  
يتصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بثمنه  
فقال الصدر الشهيد في حش هذه المسائل نظر بعين  
لان الوقف بعد ما خرج الى الله تعالى لا يعود الى ملك  
الواقف وسياتى تمامه في بيان شروط الواقف  
عند قوله وان شرط الولاية لنفسه وفي الخاتمة المتولى



إذا اشترى من غلة التوقف المسجد حائزاً أو داراً أو مستغلاً  
أخر جازلاً من هذا من مصالح المسجد فإذا أراد المتولون أن  
يبيع ما اشترى أو يباعوا احتلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا  
البيع لأن هذا صار من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا  
البيع وهو الصحيح لأن المشتري لم يذكر شيئاً من شرائط الوقف  
فلا يكون ما اشترى من جملة أوقاف المسجد انتهى وفي القنية  
أنما يجوز الشراء إذا كان القاضى لا يسهل الاستقراض من مجرد  
تفويض القوامه اليه فلو استدان في ثمنه وقع الشراء له  
انتهى ولا يقسم وإن وقف على أولاده أي لا يقسم الموقوف  
بين مستحقته ولو كانوا أولاد الوافق لأنه لا حق لهم  
في العين وإنما حقهم في الغلة وفي فتح القدير واجمعوا أن  
الكل لو كان وقفاً على أرباب وأرادوا القسمة لا يجوز التنازل  
وعليه فرع ما لو وقف داره على سكنى قوم بأعيانهم أو ولده  
ونسأله ما إذا سألوا فإذا انقضى وقتها كانت غلتها للمساكين  
فإن هذا الوقف جائز على هذا الشرط وإذا انقضى وقتها تكري  
وتوضع غلتها للمساكين وليس لأحد من الموقوف عليهم  
السكنى أن يكرها ولو زادت على قدر حاجة سكناء  
بغله إلا عارة لا غير ولو كثرت هذه الأوقاف وولد  
ولده ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاستئجارها  
تقسيم على عددهم ولو كانوا ذكوراً وإناثاً فإن كان  
فيها حجر ومقا صير كان للذكر أن يشكروا نسأله  
معهم وكذا إناث أن يسكنن أزواجهن معهن وإذا لم  
يكن فيها حجر لا يستقيم أن تقسم بينهم ولا يقع فيها مهاباة  
أنما سكنها لمن جعل الوقف له ذلك لا غيرهم وعن  
هذا يعرف أن لو سكن بعضهم فلم يجدوا آخر موضعاً

يكفيه

يكفيه لا يستوجب الأجرة حصته على الساكنين بل إن أحب  
أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج إن  
كان لأحد من ذلك والأثر المتضيق وخرج أو جلسوا معاً في  
بقعة إلى جنب الأخرى أصل المذكور في الشروح والفرع  
في أوقاف الخصاف ولم يخالفه أحد فيما علت وكيف يخالف  
وقد نقلوا إجماعهم على أصل المذكور انتهى وفي الاستغفار  
ولو قسمه الواقفين أرباباً ليرجع كل واحد منهم  
نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف  
على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جائز  
ولم ينه أي منهم بعد ذلك إبطاله انتهى وفي القنية  
ضبعة موقوف على الموالى فلم تقسمها قسمة حفظ  
وعجارة لا قسمة تلك انتهى فتدبرنا بقسمته بين مستحقته  
لأن القسمة لتمييز الوقف عن الملك جائز كما قدمناه  
في قوله ولا يتم حتى يقبض ويقبض وفي القنية أحد  
الشريكين إذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون  
إذن الآخر فهو فعليه أجر حصته الشريك سواء كانت  
وقفاً على سكنائها أو موقوفة للاستقلال وفي الملك  
المشترك لا يلزم الأجر على الشريك إذا استعمل كله وإن  
كان معطى للأجرة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف  
أن يقول الآخر أنا استعمله بقدر ما استعملته لأن المهاباة  
أما تكون بعد الخصومة انتهى فعلى هذا قول الخصاف  
لا يستوجب الأجرة معناه فكل السكنى لو طلب  
أن يجعل عليه شيئاً أما بعد السكنى فالأجرة واجبة  
عليه وإذا المصنف من عدم جواز القسمة أن أرض  
الوقف لو كانت بين اثنين فاشترياها فلا أحدهما

مكالم

معداً



ابطالها وانه لو اجر احدهما حصته فالاجر بينهما وقيل  
للموخر والسيلتان في القنينة **قال** ويبدأ من غلة بعمارة  
بلا شرط لان قصد الوقف صرف الغلة موبدا ولا يبقى  
دائمة الا بالعمارة فنشت شرط العمارة اقتضانا وان  
الخراج بالضمان وصار كنفقة العبد الموصى بخدمة فانها  
على الموصى له بها ثم ان كان الوقف على الفقير لا يؤخذون  
به لعدم تعيينهم واقرب اموالهم هذه الغلة فيمت العمارة  
فيها ولو كان الوقف على رجل بعينه واخره للفقراء في  
زمانه اي مال شا اذا كان حيا ولا يؤخذ من الغلة لانه  
مقربين يمكن مطالبة وانما تشقق العمارة عليه بقدر  
ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه فان حارب بيني  
على ذلك الوصف لانها بصفتها صارت عليها معرفة  
الى الموقوف عليه فاما الزيادة على ذلك فليست  
بمستحقة والغلة مستحقة له فلا يجوز صرفه الى شيء  
اخر الا برضاه ولو كان الوقف على الفقير فكذلك  
عند البعض وعند الاخرين يجوز ذلك والا واصلح  
لان الصرف الى العمارة ضرورة ابغنا مقصود  
الواقف ولا ضرورة في الزيادة كذا في الهداية  
وبهذا علم ان عمارة الاوقاف زيادة على ما كانت  
العين عليه زمن الواقف لا يجوز الا برضا المستحقين  
وظاهر قوله بقدرها يبقى الموقوف على الصفة  
منع البياض والخرقة على الخيطان من مال الوقف ان  
لم يكن فعله الواقف وان فعله فلا منع ثم اعلم ان الغدير  
انما يكون من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب يصنع احد  
ولذا قال في الوالحيه رجل اجر دارا موقوفة فجعل المستاجر

25  
رواها مريبا يربط فيها الدواب وخرها يضمن لانه فعل بغير  
الاذن انتهى ومما اتفق عليه اصحاب الفتاوى ان القيم  
اذا استاجر احدا للعمارة بدراهم ودائق واجرمته درهم  
فاستقله في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال  
الوقف يضمن جميع ما نقد لان الاجارة وقعت له  
لا للوقف انتهى وصرحوا في نقض المسجد بالجمع وما  
الذهب ان المتولي لو فعله من مال نفسه الوقف ضمن  
وقد مضى **وهذه مسائل مهمة في العمارة الاولى**  
**قال** في فتح القدير ولا يؤخر العمارة اذا اجتمع اليها  
وفي الثانية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر  
له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى اصلاح  
والعمارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المرمية  
بقوة ذلك البرهان ينظر ان لم يكن في تأخير اصلاح  
الارض ورمية الى الغلة الثانية ضرر يترتب بخلاف  
خراب الوقف فانه تصرف الغلة الى المرمية  
فان فصل شيء يصرف الى ذلك البر والارد من وجه البر  
هنا وجه فيه تصدق بالغلة على نوع من الفقراء  
بحقوق استاري المسلمين واعانة الفقراء في المنقطع  
لان هؤلاء من اهل التصديق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم  
فاما عمارة مسجد او رباط او نحو ذلك مما هو ليس باصل  
للمتلك لا يجوز صرف الغلة اليه لان التصديق عبارة  
عن التملك فلا يصح الا من من هو من اهل التملك انتهى  
وظاهره انما يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة  
الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضررين الثانية لو صرف  
المتولي على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز عملها



تأخيرها فإنه يكون ضامنا لما في الذخيرة إذا كانت  
 في تلك السنة غلة فغرق القيم الغلة على الساكنين  
 ولم يسك للخراج شيئا فإنه يظهر حصة الخراج لأن تقدير  
 الخراج وما يحتاج إليه الوقف من العمارة والمؤونة مستثنى  
 عن حق الفقرا فإذا دفع إليهم ذلك ضمن البني وإذا ضمن  
 بنوعان لا يرجع على المستحقين مما دفعه إليهم في هذه  
 الحالة قياسا على موقوفات الأوقاف إذا انقطع على الأوقاف  
 بغير إرادته وبغير إرادات القاضين فإنه قالوا بضم ولا  
 رجوع له على الأوقاف قالوا لأنه ملكه بالضممان  
 فتبين أنه دفع مال نفسه وأنه مطهر ولا رجوع  
 فيه وذكره في آخر النفقات وعلى هذا فيسقط عنه  
 إذا صرف على المستحقين وهناك تغير واجب  
 فحرم من ماله أن يكون مشترا بالتمهير ويكون  
 عوضا عن مال من من الضمان لثالثه في قطع  
 معاليه المستحقين لأجل العمارة قال في فتح القدير  
 وتقطع الجهات الموقوف عليها للعمارة أن لم يخف  
 ضرر من خات خيف قدم وأما الناظر فأن  
 كان الشرط له من الواقف فهو كاحد المستحقين فإذا  
 قطعوا للعمارة قطعوا إلا أن يعمل فإذا خذت راجعة  
 وأن لم يعمل لا يأخذ شيئا قال الأمام خير الدين قاضي  
 خات وقف صنيعه على مواليه ومات فجعل القاض  
 الوقف في يد قيم وجعل له عشر الغلات مثلا وفي  
 الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها  
 إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقتسمون غلتها  
 لأحب للقيم فيها ذلك العشر لأن القيم لا يأخذ ما يأخذ

الأما

لا يطبق إلا جردا لا يستوجب إلا جردا عمل التهم لمذاخرنا  
 في من لم يشترط له الواقف ما أو اشتراط كان من جملة  
 الموقوف عليهم التهم فظاهره أن من عمل المستحقين  
 زمن العمارة فإنه يأخذ قدر أجرته لكن إذا  
 كان مما لا يمكن ترك عمله لا يضر رنين فالأمام و  
 الحظيب وما يزرع العلوم الشروطة زمن العمارة  
 فعلى هذا إذا عمل المباشرة والشاد زمن العمارة يعطى  
 بقدر أجرته عملها فقط وأما ما ليس في قطعه  
 ضرر من فإنه لا يعمل شيئا أصلا من العمارة الرابعة  
 في الاستدانة لأجل العمارة حيث لم تكن غلة  
 قال في الذخيرة قال علل إذا احتاجت الصدقة  
 إلى العمارة وليس في يد القيم ما يعمرها فليس له أن يستدين  
 عليها لأن الدين لا يجب ابتداءا في الذمة وليس  
 للموقف ذمة والفقرا وإن كانت لهم ذمة إلا أنهم  
 لا يمتنعون من مطالبته فلا يثبت الدين إلا باستدانة  
 القيم إلا عليه ودين يجب عليه لا يملك دفعه من  
 غلة هي على الفقرا وعن الفقيه أبي جعفر أن القياس  
 هذا ممن يشترك القياس فيما فيه ضرورة بخلاف  
 يكون في أرض الوقف زرع بأكلة الجراد وحتاج إلى  
 النفقة لجمع الزرع أو طلبه السلطان بالخراج جازله  
 الاستدانة لأن القياس يشترك للضرورة قال  
 والأحوط في هذه الصورة بأمر الحاكم لأن ولاية الحاكم  
 أعم من مصالح المسلمين من ولاية الأب أن يكون يعبد  
 عن الحاكم وما يمكنه المحصور فلا بأس بآب يستدين  
 بنفسه وهذا الذي روي عن الفقيه أبي جعفر مشكل



لانه جمع بين اكل الجراد الزرع وبين الخراج وتصور الاستدانة  
في اكل الجراد الزرع ان الزرع مال للفقر وهذا الدين لما  
يستدان لحاجتهم فامكن ايجاب الدين في مالهم فاما باب  
الخراج فلا يتصور كانه ان كان في الارض غلة فلا ضرورة  
الى الاستدانة لان الغلة تنبأ ويؤدي منها الخراج وان  
لم يكن في الارض غلة فليس هنا الارقية الوقف ورفقة  
الوقف ليست للفقر وانما يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه  
الفقر في مال ليس لهم فهذا الفعل مشكوك من هذا الوجه  
اما ان يكون تصور السيلة في الاستدانة على الوقف كالوصي  
في الاستدانة على الكسبية لان اليتم له ذمة صحيحة  
وهو معلوم فتتصور مطالبة الاثر في ان الوصي ان  
يشترى لليتم شيئا بنسيئة من غير ضرورة وفي فتاوي  
ابي الليث فتم وقف طلب منه الجبايات والخراج  
وليس في يده من مال الوقف حتى واراد ان يستدين  
فهذا على وجهين ان امر الواقف بالاستدانة فله ذلك  
وان لم يأمره بالاستدانة فقد اختلف المشايخ فيه قال  
المصدر الشهيد والمختار ما قاله الفقيه ابو الليث اذ لم  
يكن للاستدانة بدير رفع الامر للقاضي وان كان لها  
تدليس للقاضي هذه الوجهة وفي واقعات الناطقي  
المشهور ان اراد ان يستدين على الوقف يجعل ذلك  
في من البذر ان اراد ذلك باسم القاضى فله ذلك  
بلا خلاف لان القاضى يملك الاستدانة على الوقف  
فيملك المتولي ذلك باذن القاضى وان اراد ذلك بغير  
امر القاضى ففيه روايتان وصرح في الخلاصة بان الاصح  
ما قاله الفقيه ابو الليث وفي الحاشية قيم الوقف اذا اشترى

شيئا

حر

شيئا لمزمة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك  
في مال المسجد وله ان ينفق على المزمة من ماله كالوصي في مال  
الصغير وان ادخل المتولي جزءا من ماله في الوقف جاز  
وله ان يرجع في غلة الوقف انتهى وفي الخلاصة مسألة  
الجزء والاحتياط ان يبيع الجزء من اجزائه يشترط  
لاجل الوقف ثم يدخله في دار الوقف انتهى وفي فتاوى  
خان الاستدانة على الوقف بتفسيره فقار في  
الثاني وتفسير الاستدانة بما ذكرنا مما هو فيها اذ لم  
يكن في يده شي من الغلة واما اذا كان في يده  
شي من ماله واشترى شيئا للوقف ونقد الثمن من  
ماله جاز وله ان يرجع بذلك من غلته وان لم  
يكن باسم القاضى كالوكيل بالشراء فان نقد الثمن من  
ماله فانه يجوز له الرجوع به على موكله وقال في  
الاول ان لا يكون للوقف غلة فاحتاج الى القرض  
والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فانفق  
من مال نفسه لاصلاح الوقف فان له ان يرجع  
بذلك في غلة الوقف وفي الفقيه يرقم **بو** لو اشترى  
قيم في عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع بمثل  
في غلة الوقف جاز سواء كانت غلة مستوفاة  
او غير مستوفاة انتهى ثم قال وللقيم الاستدانة  
على الوقف لضرورة العمارة لا لتفريق ذلك على  
الموقوف عليهم بغير رفق **بست** استقرار القيم لمصلحة  
المسجد فهو على نفسه ويرفق **بكر** اصدقه في ثمانية  
وبرفق **حر** له ذلك ويرفق **بو** لا يستدين الا بامر  
القاضي ثم ذكر ما اختاره الفقيه ابو الليث انتهى وفي







كروص بمالك صرف ثوب مملوك لو الصبي ودفع ثمنه من مال الصبي ولكن  
لو ادعى لا يقبل قوله وهذا لا يشترط ان لا ينفق ليرجع له الرجوع  
في مال الوقف واليتيم من غير ان يدعى عند القاضي اما لو ادعى  
عند القاضي وقال انفق من مالي كذا في الوقف واليتيم كما  
يقبل ثم رقم بعلامة **ب** ادعى وصي او قيم انه انفق من مال  
نفسه واداد الرجوع في مال اليتيم والوقف ليس له ان يدعى دينه  
لنفسه على اليتيم والوقف فلا يجمع بمحمد الدعوي ذكره في احكام  
العمارة وفي النزاعية قيم الوقف انفق من ماله في الوقف  
ليرجع في غلته لانه الرجوع وهذا الوصي من مال الميت ولكن لو  
ادعى ان يكون القول قوله المتولي ذانفق من مال نفسه  
ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع  
والا فلا انتهى وفيها ايضا قيم المسجد اشترى شيئا كونه  
المسجد بلا اذن الحاكم بماله فلا يرجع على الوقف انتهى وظاهره  
انه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء انفق  
ليرجع او لا سوارفع الى القاضي ولا سوايرهن على ذلك ولا  
وقد علمت من ما نقلناه عن قاضي خان انه لو انفق من  
ماله وادخل جزءا له في الوقف لا يكون من باب الاستدانة لانه  
منحصرة في الغرض والشرائط **النسبة** وعلى هذا فلو صرف المتولي  
المستحق من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن  
قاضي خان فينبذه بالانفاق على المرمه ومثله في جامع الفصول  
لين بان يشهد انه انفق ليرجع فوقع الاستثناء في الصرف  
على المستحقين وعلى هذا وقع الاستثناء في زماننا في نافي  
اذ ان انسانا في المصروف على المستحقين من ماله قبل من الغلة  
ليرجع له اذا جاءت الغلة هل يكون من باب الاستدانة  
للموقوف عليهم فلا يجوز الرجوع له او انه كصرف الناظر

عليهم

عليهم من مال نفسه فله الرجوع وان قلنا برجوعه فان قلت  
انه دفع لم بشرط ان ياخذ معاليهم فقام مقامهم  
قلت قال في جامع الفصولين من السابع والعشرين  
الوكيل لو لم يقبض ثمنه حتى لقي الامر فقال بيعت ثوبك  
من فلان فانا اقضيك عنه ثمنه وهو متطوع وما  
يرجع على المشتري ولو قال انا اقضيك عنه على ان يكون  
المالك الذي على المشتري لي لم يجز ورجع الوكيل على ماله  
بما دفع وفي العدة يسلك عذره بضائع الناس وامروه  
ببيعها فيما عدا بئس مسمى فعمل الثمن من ماله الى اصحابها  
على ان امثالها له اذا قبضها فاقبل المشتري فطلبه  
ان يسترد ما دفع الى اصحاب البضائع انفق قال في القنية  
اذا قال القيم او المالك لمتاجرها اذنت لك في عمارتها  
فمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع  
معظم ثمنه الى المالك اما اذا رجع الى المتاجر فقيمة  
ضرر بالدار كالبالوعة او سفار بعضا كالمستورق فله ان  
يقسرها الرجوع انتهى الخامسة يستثنى من قوله  
لا يقدم على العمارة احد ما في المحيط لو شرط العمارة  
في الوقف فانه يقدم العمارة على صاحب الغلة الا  
اذا جعل غلتها لفلان سنة او سنتين ثم بعده للفقراء  
وشرط العمارة من الغلة فانه يؤخر العمارة عن حق  
صاحب الغلة لانه لو صرفنا الغلة الى العمارة لولا  
ادى الى ابطال حق صاحب الغلة لان حقه في الغلة  
في مدة مخصوصة فيتمتع بها ولو صرفناها اليه  
اولا لا يودي الى قوات عمارة الوقف لانه يمكن عمارة  
في السنة الثانية الا اذا كان في تاخير العمارة



صريتين بالوقف فحينئذ تقدم العمارة لبلا يوردي الى ابطال  
 مقصود الوقف انتهى وقيد بالسنتين لما في الثقات رخصة  
 واما المشروط له العلة في ثلاث سنين يؤخذ بالعمارة  
 انتهى السادسة في بيان من يقدم مع العمارة وهو المسمى  
 في زماننا بالتعاير ولم ار الا في الحاوي القديسي قال والذي يشترط  
 به من ارتفاع الوقف عمارة بشرط الواقف او انتم ما هو  
 اقرب الى العمارة واعلم للمصلحة كالامام المسجد والمدرس  
 للمدرسة تصرف اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط  
 كذلك الى اخر المصالح انتهى وظاهره تقدم الامام والمدرس  
 على جميع المستحقين بلا شرط والتوبة بالعمارة تهنيوي  
 تقتضي تقدمهما عند شرط الواقف انه اذا ضاق ربع  
 الوقف قسم الربع عليهم بالحمصة وان هذا الشرط لا يثبت  
 ولكن يقتضي ان المدرس انما يكون بشرط ملازمة للمدرسة  
 للتدريس الايام المشروطة في كل جمعة ولذا قال المدرسة  
 لان مدرستها اذا غاب تقطعت بخلاف مدرس الجامع  
 وفي الفتية يدرس بعض النهار في مدرسة وبعض النهار  
 في مدرسة اخرى وما يعلم بشرط الواقف لا يستحق علة  
 المدرس في المدرستين ولو كان يدرس بعض الايام في هذه  
 المدرسة وبعضها في الاخرى لا يستحق غلتهما بتمامهما  
 وحكم المنع والمدرس في السيلتين سواء انتهى واستفيد  
 من قوله لا يستحق غلتهما بتمامهما انه يستحق بقدر  
 عمله وهو كبقية الوقوع في اصحاب الوظائف في زماننا  
 وحاصله انه ينظر الى ما شرطه الواقف له وعليه من العمل  
 ويقسم الشروط على عمله خلافا لبعض الشافعية فانهم يقولون  
 اذا لم يعمل المشروط لا يستحق شيئا من الشروط كما ذكره ابن

السبيل

السبيل وقوله ثم السراج بكسر السين اي القناديل ومراده مع  
 زيتها والبساط بكسر الباء اي الحصير ويلحق بهما معلوم خادما  
 وهو الوقاد والغراس فيقدمان بتغييره يتم دورهما  
 يدل على انهما موخران عن الامام والمدرس وفي الفتية  
 لو اشترى بساطا يقسم من غلته جاز ان يستغنى  
 المسجد عن العمارة انتهى وقوله الى اخر المصالح اي مصا  
 المسجد فيدخل المودن والناظر لا يقد من المصالح  
 المصالح وقدمنا ان الخطيب يدخل تحت الامام لانه امام  
 الجامع فتحصل ان التعاير التي تقدم في الصرف  
 مطلقا بعد الامام الخطيب والمدرس والوقاد و  
 الغراس والمودن والناظر وعن القناديل والزيت  
 والحصر ويلحق بهما الزيت والحصر كمن ما الوصو واجز  
 حمله او كلفة نقله من البئر الى الميضاة فليس لها شئ  
 والشافعية والحنابلة والشافعية والحنابلة الكتب من الشعا  
 وقد جرت العادة بمصر في ديوان المحاسبات بتقد  
 مع المذكورين او كما وليس بشرعيا ويقع الاشتباه في الباب  
 والزملاط وفي الخانية لوجعل حجرته لدهن سراج  
 المسجد ولم يزد صارت وقفا على المسجد واسلمها  
 الى المتولي وعليه الفتوى وليس للمتولي ان يصرف  
 الغلّة الى غير الدهن انتهى فعلى هذا الموقوف على  
 امام المسجد لا يصرف لغيره وفي الخانية رجل اوصى  
 بثلاث ماله لاعمال البر هل يجوز ان يسرج المسجد  
 منه قال الفقيه ابو بكر يجوز ان يزداد على سراج المسجد  
 لان ذلك سراج سوا كان في رمضان او في غيره ولا يثبت  
 المسجد هذه الوصية انتهى وعقدناه منع التثرة الو

الح

ير  
بهم

قعة



في رمضان بالقاهرة ولو شرط الواقف ان شرطه لا يعتبر في العسية  
وفي القنية واسراج السرج الكثرة في السكك والاسواق ليلة البزة  
بدعة وكذا المساجد ويغيب القيم وكذا ايضاً اذا سرق في السرج في رمضان  
وليلة القدر ويجوز الاسراج على باب المسجد في السكة او السوف  
ولو اشترى من مال المسجد شمعاً في رمضان يغيب قلت  
وهذا اذا لم ينص الواقف عليه ولو اوصى بثلاث ماله ان ينفق  
على بيت المقدس جاز وينفق في سراجيه ونحوه قال هشام  
فدل هذا على انه يجوز ان ينفق من مال المسجد على قنا  
ديله وسراجيه والسفط والزيت انتهى السابعة اذا احتاج  
الوقف للعمارة وليس عنده غلة ولم يتيسر له القرض الا بزوج  
قال في القنية راجعاً اليوسف الترمذي المعتبر قال انصار  
القيم ان لم يندم المسجد العام يكون ضرره في القابل اعظم فله  
هدمه وان خالفه بعض اهل المحلة وليس له التاخير اذا امكنه  
العمارة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض  
العشرة بثلاثة عشر في السنة واشترى من القرض ثلثاً  
يسيراً بثلاثة دنانير يرجع في غلته بالعشرة وعليه الزيادة  
انتهى وبه ان لا يرفع ما ذكره ابن وهبان من انه لا جواب  
للمشايخ فيها التامنة في وقف المسجد ويجوز ان يبني  
من غلته منارة قال في الخانية مغزياً الى ابن بكر البجلي ان  
كان ذلك من مصلحة المسجد بل كان اسمع لهم فلا بأس به  
وان كان محال بسمع الجيران الا اذا كان بعينه منارة فلا يرى  
لهم ان يفعلوا ذلك التاسعة وقف على عمارة المسجد على ان  
ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير  
محتاج الى العمارة قال الفقيه ابو بكر بن محمد الغلة لانه ربما  
يحدث بالمسجد حدث ونقص الارض محال لا نقل وقال

الفقيه

الفقيه ابو جعفر الجواب كما قاله وعندك لو علم انه لو اجتمع من  
الغلة مقدار ما يحتاج الى ارض المسجد للعمارة يمكن العمارة بها  
ويفضل تصرف الزيادة الى الفقراء على ما شرط الواقف  
وفي القنية ليس للقيم ان ياخذ ما فضل من وجه عمارة المدر  
دينا ليس صرفاً الى الفقراء وان احتاجوا اليه وفي الخانية  
والصحيح ما قال الفقيه ابو الميث انه ينظر ان اجتمع من الغلة  
ما لو احتاج الضيقة والمسجد الى العمارة بعد ذلك يمكن  
العمارة منها ويبقى ينصرف تلك الزيادة الى الفقراء  
انتهى العاشرة مسجد يندم وقد اجتمع من غلته ما يحصل  
بالمسا قال الخضاف لا تنفق الغلة في البناء الواقف  
وقف على مرمتها ولم يارب ان يبني هذا المسجد  
والفتوى على انه يجوز البناء بتلك الغلة ولو كان الوقف  
على عمارة المسجد هل للقيم ان يشتري سماً ليرتقي  
على السطح لكسر السطح وتطيينه او يعطى من غلة  
المسجد اجر من يكسر السطح ويظهر الشجر يخرج التراب  
للمجتمع من المسجد قال ابو نصر للقيم ان يفعل ما في تركه  
خارج المسجد كذا في الخانية الحادي عشرة حواشيت مال  
بعضها الى بعض والا ول منها وقف والباقي ملك  
والمتولي لا يعبر الوقف قال ابو القاسم ان كان للوقف غلة  
كان لا صحاب الحواشيت ان ياخذ والقيم ليسوى الحايطة  
المبايل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد  
القيم رفعوا الامر الى القاضي ليامر القاضي القيم بالاد  
ستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس لقاضي يستد  
بغير امر القاضي كذا في الخانية الثانية عشر لو وقف على  
المساكين ولم يذكر العمارة يبطل من الغلة بالعمارة ونما



وبما يصلحها ومخراجها وموئها ثم يقسم الباقي على المساكين ثم  
 فان كان في الارض غل وحاف القيم هلاكها كان للقيم ان يشترى  
 من غلة الوقف فصيدا فيغرسه كيلا ينقطع فلو كانت قطعة  
 منها يسهل يحتاج الى رفع وجهها واملاها حتى تثبت كان  
 للقيم ان يهدا من حدة غلة الارض في ذلك ويصلح القطعة  
 ولو زاد القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لا كوتها  
 وحفاظها ليجمع فيها الغلة كان له ان يفعل وكذا لو كان  
 الوقف خانا على الفقراء احتاج الى خادم يكسح الخان ويقوم  
 به ويفتح بابه ويسده فسلم بعض البيوت الى رجل اخر  
 له ليقوم بذلك كان له ذلك وان اراد قيم الوقف ان  
 يبني في الارض الموقوفة بيوتا مستقلةا بالاجارة لا يكون  
 له ذلك لان استقلال ارض الوقف يكون بالزرع  
 ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر برغب الناس  
 في استيجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع  
 والخل كان للقيم ان يبني فيها بيوتا فيؤجرها  
 لان الاستقلال بهذا الوجه يكون النفع للفقراء  
 في الثانية الثالثة عشرة لوبي خات واحتاج الى ائمة  
 روى عن محمد بن يعزب عنه بيت او بيتان فتؤجر  
 وينفق من غلتها عليهما وعنه رواية اخرى اجارة  
 الكل سنة ويسير منها قال الناطق قيسه في السعد  
 ان يجوز اجارة سطحه لرمية كذا في الظهيرية الرابع  
 عشرة في فتاوى سمرقند شجرة وقف في دار وقد خربت  
 ليس للمتولي ان يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى  
 الدار ويستعين بالكرى على عمارة الدار لا بالشجرة كذا  
 في الظهيرية الخامسة عشرة من تجوز لكل من طعام العلة

يوم العمارة قالوا ان حضروا الارشاد والحث على العمل  
 حاز الاكل والافان كانوا قليلا جاز والا فلا ذكره في الظهيرية  
 في قوم جمعوا الدراهم لعمارة القنطرة وهذا يعني  
 جواز اكل الشاد والمهندس معهم السادسة عشرة في البراز  
 وقد تقرر في فتاوى حوازم ان الوقف ومحل  
 الوقف اعني الجهة ان اتحدت بان كان وقفا على  
 المسجد احدهما الى عمارة والاخر الى عامه او مودنه والاما  
 الموذن لا يستقر لقيمة الرسوم للمحاكم الدين ان  
 يصرف من فاضل وقف المصالح والعمارة الى الاما  
 والمودن باستصواب اهل الصلاح من اهل المحلة  
 ان كان الوقف متخدلا ان عرض الوقف احتيا  
 وقف وذلك يحصل بما قلنا اما اذا اختلف الوقف  
 او اتحد الوقف واختلفت الجهة بان بنى مدرسة  
 ومسجد او عين لكل وقف وفضل خلة من اجدها  
 لا يبدل بشرط الوقف وكذا اذا اختلفت الوا  
 لا الجهة يتبع شرط الوقف وقد علم بهذا التقرير  
 اعمال الغلنئين احتيا للوقف ورعاية شرط الوقف  
 هذا هو الحاصل من الفتاوى انتهى وقد  
 علم منه انه لا يجوز للمتولي الشغبونية بالقاهرة صرف  
 احد الوقفين للاخر وفي الولو الجهة مسجد له  
 اوقاف مختلفة لا بأس للقيم ان يخطط غلته  
 كلها وان خرب حانوت منها فلا بأس بعمارة  
 من غلة حانوت اخر لان الكل للمسجد هذا اذا كان  
 الوقف واحدا وان كان الوقف مختلفا فكذلك  
 الجواب لان المعنى يحكمها انتهى السابع عشرة



والتي هي البرازية فاذا اندم رباطا المختلفة ونوبنا  
 بعد يد من كل وجه لا يكون الاولون اولي من غيرهم وان  
 لم يغير ترتيبه اهلوا انهم زيدا ونقص فالاولون  
 اولي انتهى الثاني من عشرة بنى المتولي في عرسه الوقف  
 من مال الوقف او من ماله للوقف ولم يذكر شيئا  
 كان وقفا بخلافه وان جنى وان استبد انه بناء لنفسه  
 كانه ملكا له وان متوليا كذا في البرازية وغيرها  
 وبه يعلم ان قول الناس العارة في الوقف وقف ليس  
 على اطلاقه التاسع عشرة اذا عمل القيم في عماره  
 المسجد والوقف كعمر الاجير لا يستحق اجرا لانه  
 لا يجتمع له اجر القوامه واجر العمل كذا في القنية  
 وسائر ايضا العشر وث لو انكشف سق الوقف  
 فطلب اجره على المسجد الصحيح لوقوع التمس فيه  
 فللقائم ستر سق السوق من مال المسجد بقدر  
 ما يندفع به هذا القدر كذا في القنية **قارو** لو  
 دارا فعمرته على من له السكنى اي ولو كان الوقف  
 دارا فعماره الوقف على من له سكناه لان الخراج  
 بالضممان وصار كنفقة العبد الموصى بخدمته وفي  
 الظهيرية فان كان المشروط له السكنى ربح حيطان  
 الدار الوقفية بالاجر وحصلها او ادخل فيها اجزاء  
 ثم مات ولا يمكن تزع شي من ذلك الا بتفويض  
 بالبنا فليس للورثة اخذ شي من ذلك ولكن بطلان  
 للمشروط له السكنى بعد اضمن لو رثته قيمة البناء  
 ولك السكنى فان ابي او جرت الدار وصرفت القلة  
 الى ورثة الميت بقدر قيمة البناء فاذا اوقت غلته

بقية

بقية البناء اعيد السكنى الى من له السكنى والبقية  
 السكنى ان يرضى بغير ذلك وهدمه وان كان مازم  
 الارض مثل تخفيض الحيطان او تطيين السطوح  
 او ما اسنبه ذلك ثم مات اهلها فليس للورثة ان يرجعوا  
 ببنى من ذلك المبنى ان رجلا لو اشترى دارا وجمعها  
 وطين سطوحها ثم استخفت الدار لا يكون للمشتري  
 ان يرجع على الباع بقيمة الحص والطين وانما يكون  
 له ان يرجع بقيمة ما يمكنه ان ينقصه ويسا بقضه  
 اليه انتهى وجعل في المجنى سبلة ما اذا عمرها  
 ومات نظير ما اذا عمر دار مخيرة بغير اذنه ثم قال  
 مستاجر حائوث الوقف بين فيه بغير اذن القيم  
 لا يرجع عليه ويرفع بناءه ان لم يضرب بالوقف والا  
 يتملكه القيم باقل العيتمين متروعا وغير متروعا  
 فان ابي يتر بصر الى ان يخلص ماله ثم قال مستاجر  
 الوقف بين عرفة على الحائوث ان لم يضرب باصله  
 ويريد في اجرة اولا يستاجر الا بالعرفه يجوز والا  
 فلا انتهى وفي القنية لو وقف دار على رجل واولاده  
 واولاد اولاده اذما سئلوا فان انقطعوا الى  
 الفقراء بنى واحد من اولاد اولاد الوقف عليهم  
 بعض الدار الوقفية وطين البعض وبسط فيه الا  
 فطلب الاخر منه جمعته ليسكن فيها فتمنع منها حتى يدفع  
 له حصته ما انفق فيها ليس له ذلك والتطيين والحص  
 صار بغير الوقف وله ان ينقص الاخر قال رضي الله  
 عنه وانما ينقص الاخر ان لم يكن في نقصه ضرر  
 بالوقف كن بين في الحائوث المسبل فله رفعه اذا لم يضرب

جر



بالنسبة القديمة والافلا انتهى وظاهر كلام المصنف وغيره ان  
 من له الاستغلال لا تكون العمارة عليه بناء على ان من له  
 الاستغلال لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال  
 كما صرح به في النزاع وفي فتح القدر بقوله وليس للموقوف  
 عليهم الدار سكنها بل الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم  
 السكنى الاستغلال انتهى ويدل عليه قولهم اجارة العين  
 للموقوف عليه صحيحة ومعلوم ان استيجار دار له حق  
 السكنى لا يجوز فجزاها دل على ما ذكرنا كذا في النزاع  
 ولم ارجع ما اذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز  
 هل يجب الاجرة عليه وياخذها المتولى ثم يدفعها اليه  
 والذي يظهر ان الوقف ان كان محتاجا الى العمارة وقت  
 الاجرة عليه فياخذها المتولى ليعمرها والافلا فائدة في وجوبها  
 حيث لم يكن له شريك في الغلة وانما لم يكن عليه لان  
 المتولى عليها يوجرها ويعمرها باجرتها كما لو اوى من له  
 السكنى تمن في الظهيرية واذا صح الوقف واحتاج الى  
 العمارة فالعمارة على من يستحق الغلة انتهى ونحوه  
 على ان المعنى فالعمارة في غلتها ولما كانت غلتها له صار  
 كان العمارة عليه قال في الظهيرية وان كان المشروط له  
 غلة الارض جماعة رضى بعضهم بان يرمه المتولى من  
 مال الوقف واي البعض من اراد بالعمارة عمر المتولى  
 حصته حصته ومن ابي يواجر حصته ونصرف غلتها  
 الى العمارة الى ان تحصد العمارة ثم تغاد اليه انتهى وفي التا  
 تاريخانية ولو كان الواقف حين شرط الغلة لغلان ما عاين  
 شرط على فلا يرميها واصلا حيا فيما لا بد لها منه فالوقف  
 جائز مع هذا الشرط انتهى وظاهره ان يصح بيعه على

عمارتها

عمارتها وقياسه ان الوقف عليه السكنى كذلك فان قلت  
 هل يبيع بيع العمارة في الارض الموقوفة قلت قال في  
 الفتية من الوقف ويجوز شراء عمارة ارض او دار للمسجد  
 اذا كانت الرقبة وقف او افلا انتهى ومن البيوع ويشترط  
 لجواز بيع العمارة في الخانات والاستجار في الارض ان  
 لا يلحقها ضرر بالقطع لا ملاك الباعنة وفي الوقف لا  
 يشترط ولو باع بناوا استثنى ما فيه من الخشب او استثنى  
 ما فيه من اللبن والشراب يجوز اذا اشتراه للتفرض انتهى  
 وفي الفتية دار السكنى امام هدمها وبناها لنفسه  
 وسقفها من الخشب القديمة لم يكن له بيع البناء بناها  
 كما كانت ومنها ايضا وقف دار على امام مسجد بشرط  
 ثم اخذ يوم بنفسه ليس له ان ياخذ اجرتها انتهى قال  
 ولو اوى او عمر الحاكم باجرتها يعني اجرها الحاكم من الوقف  
 عليه او غيره وعمرها باجرتها ثم يرد لها بعد التعمير ان من  
 له السكنى لان في ذلك رعاية للمحقين حق الوقف  
 وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها تقوى السكنى  
 اصلا افا دانه لا يجيز الممتنع على العمارة لما فيه من  
 اتلاف ماله فاستنبه امتناع صاحب البذر في المزارعة  
 وما يكون امتناعه رضامنه ببطلان حقه لانه في حيز  
 التردد وافاد بقوله عمر الحاكم باجرتها ان من له السكنى  
 لا تصح اجارته لانه غير مالك كذا في الهداية واورد عليه  
 انه ان اراد انه ليس بمالك للمنفعة وانما ابيع له الانتفا  
 كما اختاره في العناية وغاية البيان لزم ان لا يملك الاعارة  
 والمنقول في الحضانة انه يملكها فلولاه انه مالك للمنفعة  
 لما ملكها لانها تملك المنافع وان اراد انه ليس بمالك



للعين والاجارة تتوقف على ملك العين لزم ان لا تنفع اجارة  
المتاجر فيها لا يختلف باختلاف الاستعمال وان لا تنفع اعارته  
وهما صيغتان قالا ولي ان يقال كما في فتح القدير لانه يملك  
المنافع فلا يدل ولا يملك تلك ملكا يبدل وهو الاجارة والا  
لملك اكثر مما يملك بخلاف الاعارة ولا فرق في هذا الحكم  
اعني عدم الاجارة بين الموقوف عليه السكنى وغيره فلا  
يملكها الموقوف للعقود ايضا ونقص الاستدلال في اجارة  
الموقوف عليه يجوز وانما يملك الاجارة المتولي او القاضى  
ونقل عن الفقيه الى جعفر ان كان الاجر كله للموقوف  
عليه فان كانت الوقف لا يستلزم يجوز اجارته وهذا  
في الدور والخوانسبث واما الاراضى فان كان الوقف  
نظرا لتقريب العشر والخراج وسائر الموقوف فليس للموقوف عليه  
ان يواجر وان لم يشترط ذلك يجب ان يجوز ويكفر الخراج  
والموتة عليه والدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة  
على الصحيح وبه يفتى كذا في جامع الفصولين ولوقا الواعظ  
المتولي او القاضى لكان اولى وظاهر قولهم انما يملك الاجارة  
المتولي او القاضى ان للقاضى الاستقلال بالاجارة  
ولو ابى المتولي ان يكون المراد التوزيع فالقاضى  
يواجرها ان لم تكن لها متول او كان لها ولى الاصل واما  
مع حضور المتولي فليس للقاضى ذلك وسيزاد وضوحا  
ان مثا الله تعالى ولم يذكر المتارحون حكم العماره  
من المتولي او القاضى هل هي مملوكة لمن له السكنى او لا  
وفي المحيط فان اجر القيم وانفق الاجرة في العماره فملك  
العماره المحدثه تكون لصاحب السكن لان الاجرة ملك  
المنفعة وملك المنفعة كانت مستحقة لصاحب السكنى

فكذا

فكذا يملك المنفعة تكون له والقيم انما اجرا لانه انتهى مقتضا  
انه لو مات تكون ميراثا كما لو عمرها بنفسه وفي فتح  
القدير ولو لم يرخص الموقوف عليه السكنى بالعماره ولم  
يجد من يستاجرها لم ار حكم هذه في المنقول من المذهب  
والحال فيها يورد الى ان يصير نقصا في الارض كوما  
تسفوه الرياح وخطرت ان يخره القاضى بين ان يجرها  
ليستوفى منفعتها وبين ان يردّها الى ورثته الواقف  
انتهى وهو عجيب لانه لم يردّها الى الورثه الا اذا خرب  
وصار لا يستفاد به وهو شاملا للارض والدار قال في  
الذخيرة وفي المتن قال هشام سمعت محمدا يقول  
الوقف اذا صار بحيث لا يستفاد به الساكن فليلقاضى  
ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك للقاضى  
انتهى فاما عود الوقف بعد خرابه الى ملك الواقف  
او ورثته فقد قدمنا ضعفه فانما اصل ان الموقوف  
عليه السكنى اذا امتنع من العماره ولم يوجد متاجر  
باعمال القاضى واشترى بثمنها ما يكون وفقا وفي  
الولوالجيه خان اورباط سبل ارا ان يخرى يواجره  
المتولي وينفق عليه فاذا صار معمورا يواجره لانه  
لهم يواجره بغير ان ينفق **قال** ويصرف نفقته الى عمارته  
ان احتاج والا حفظه للاحتياج ولا يقسم بين مستحقى  
الوقف بيان لما انهدم من بنا الوقف وخشبه  
والنقص بالضم البناء المنقوض والجمع نقوض وعن  
الغوري النقص بالكسر لا غير كذا في المغرب وذكر  
في القاموس وكما ان النقص بالكسر المنقوض وثانيا  
انه بالضم ما انتقص من البناء وذكر ان الجمع انقاض



ونقوضه فاعلم بصير في الحاكم كما صرح به في الهداية لانه المحدث  
عنه بقوله عمرها الحاكم وقدمنا انه لا فرق بين المتولى  
والحاكم في الاجارة والتجيرة فكذلك في النقص وقد سوى بين  
القاضي والمتولى في الحادوي القدسي فان احتاج الو  
الى عود النقص اعاده لحصول المقصود به واذا استغنى  
عنه اسكه الى ان يحتاج الى عمارته ولا يجوز تسعته  
بين مسحق الوقف لانه جزء من العين ولا حق للوقوف  
عليهم فيها وانما حتم في المنافع والعين حق الله تعالى  
فلا يصرف اليهم غير حقهم ولم يذكر المصنف بيعته  
قال في الهداية وان تغذرا عادة عيونه الى موضعه  
بيع وصرف ثمنه الى المرممة صرفا للبدل الى مصرف  
البدل انتهى وظاهره انه لا يجوز بيعه حيث يمكن  
اغادته وهذا يفسد البيع او يصح مع ائمة المتولى  
لم اره صريحا وينبغي الفساد وقدمنا انه لا يجوز بيع  
بعض الموقوف لمرمة الباقي بتمن ما باع زاده في  
التاثير جانية ان المشتري لو قدم البناء ينبغي عزل  
الناظر ولا ينبغي للقاضي ان ياتن الغاين وسيله  
ان يعزله انتهى وفي الحادوي فان خيف هلاك النقص  
باعه الحاكم واسكه ثمند لعمارة عند الحاجة انتهى فعلى  
هذا يباع النقص في موضعين عند تغذره عوده وعند  
خوف هلاكه **قال** وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه  
او جعل الولاية اليه صح اي لو شرط عند الاتفاق ذلك  
اعتبر بشرطه اما الا ول هو جاز عند اب يوسف ولا يجوز  
على قياس قول محمد من اشترط التسليم الى المتولى غده  
قيل ان الاختلاف بينهما بناء على اشتراط القبض والافراز

دبير

وقيل هو سيلة مبتداه فالخلاف فيما اذا شرط البعض لنفسه  
في حياته وبعد موته الفقهاء وفيما اذا شرط الكل لنفسه  
في حياته وبعد موته للفقهاء وجه قول محمد ان الوقف  
شرع على وجه التملك بالطريق الذي قدمناه في  
بشرائط الكلا والبعض لنفسه يبطله لان التملك من نفسه  
لا يتحقق فصار كالصدقة المستفدة وشرط البعض  
بقعة المسجد لنفسه ولا بن يوسف ما روي ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يأكل من صدقته والمراد منها صدقة  
الموقوفه ولا ياكل منها الا بالشرط فدل على صحته  
ولان الوقف ازاله الملك لله تعالى على وجه  
القربة على ما بيناه فاذا اشترط البعض والكل لنفسه فقد  
جعل ما صار مملوكا لله تعالى لنفسه الا ان يجعل ملك  
نفسه لنفسه وهذا جائز كما اذا بنى خانا او سقاية  
او جعل ارضه مقبرة وشرط ان يترله او يشرب منه  
او يدفن فيه ولان مقصوده القربة وفي الصرف  
الى نفسه ذلك قال عليه السلام نفقة الرجل على نفسه  
صدقة وفي فتح القدير فقد ترجح قول اب يوسف  
قال المصدر السهميد والفتوى على قول اب يوسف  
وتحر ايضا نفق بقوله ترجح للناس في الوقف  
واختاره مشايخ بلخ وكذا ظاهر الهداية حيث اخر  
وجهه ولم يدفعه ومن صودا كما اشترط لنفسه لوقال  
على ان يقض دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدث  
على الموت وعلى ديني بيد من غلة هذا الوقف  
بقض ما علي فما فضل فعلى سيلة كل ذلك جائز  
وفي وقف الخصاف اذا اشترط ان ينفق على نفسه



وولده وحشيه وعياله من غلة هذا الوقف فجات غلته فبا  
 وفضل ثمنها ثم مات قبل ان يفيق ذلك هل يكون ذلك لورثته  
 او لا هل الوقف قال يكون لورثته لانه قد حصل ذلك وكان  
 له فقد عرف ان شرط بعض الغلة لا يلزم كونه بعضا معينيا  
 كالنصف والربع وكذلك اقال ان حدث على فلان الموت  
 يعني الواقف نفسه اخرج من غلة هذا الوقف في كل سنة  
 من عشرة اسهم مثلا سهم يجعل في الحج عنه وفي كفارة  
 اعماله وفي كذا وكذا وسيم اشيا او قال اخرج من هذه  
 الصدقة في كل سنة كذا كذا ادرها لتصرف في هذه الوجوه  
 ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سببه انتهى وفي الحاوي  
 المختار للفتاوى قول ابى يوسف ترعينا للناس في الوقف  
 وتكثير الخير ويتفرع على هذا الاختلاف ايضا ما لو  
 وقف على عبده وامايه فبعد بخر لا يجوز وعند ابى يوسف  
 يجوز كشرطه لنفسه وفرع بعضهم عليه ايضا اشتراط  
 الغلة كمدبريه وامهات اولاده وهو ضعيف والاصح  
 انه صحيح اتفاقا والفرق لحدان حريتهم تثبت بوثه فيكون  
 الوقف عليهم كالوقف على الجانب ويكون بوثه لهم  
 خارجا بانه تبع لما بعد موته فاما في الهداية والمجيبين  
 من تصحيح انها على الخلاف ضعيف فيجعل الغلة  
 لنفسه لا تملك لو وقف على نفسه قال ابو بكر الاسكافي  
 لا يجوز وعن ابى يوسف جوازه وادامات صار للمساكين  
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي ان لي غلتي ما عشت  
 قال هلال لا يجوز هذا الوقف وذكر الانصار جوازه وادامات  
 مات يكون للفقراء في الخائبة وفيها الوقف وقفنا  
 واستثنى نفسه ان يكرهه مادام حيا مات وبقي من هذا

وعنده م

الوقف

الوقف معا ليق عنب او زبيب فذلك كله مرد وادى الوقف  
 ولو كان عنده خبر من بر ذلك الوقف يكون ميراثا لا ذلك  
 ليس من الوقف حقيقة انتهى وحاصله ان المعتد صحة الوقف  
 على النفس واشترطا ان تكون الغلة له فاما في الخائبة  
 من انه لو وقف على نفسه وعلى فلان صح نصفه وهو  
 حصه فلان وبطل حصه نفسه ولو قال على نفسي قال  
 على فلان او قال على فلان ثم على نفسي لا يصح شي منه  
 ولو قال على عبدي وعلى فلان صح في النصف وبطل  
 في النصف ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فالوقف  
 كله باطل لان حصه النسل مجهولة انتهى مبن على  
 القول الضعيف والعجب منه كيف جزم به وساقه  
 على طريقة الاتفاق او الصحيح ثم اعلم ان الاعتيار  
 في الشروط لما تكلم به الواقف لا كما كتب في مكتوب الوقف  
 فلو اقيمت بنية بشرط تكلم به الواقف ولم يوجد في  
 المكتوب عمل به لما في النزاهة وقد اشترنا ان الوقف  
 على ما تكلم به انتهى ولا خلاف في اشتراط الغلة لولده  
 فاذا وقف على ولده يشمل الذكر والانثى وان فترده  
 بالذكور لا يدخل الانثى كمال ابن ولا بنتي لولد الولد مع وجود  
 الولد فان لم يوجد ولد كانت لولد الابن ولا يدخل  
 ولد البنت في الوقف على الولد مفرد او جمعا في ظاهر  
 الرواية وهو الصحيح الغني به ولو وقف على ولده وولد  
 ولده اشترك ولذكه وولد ابنته وصح قاضي خان  
 دخول ولاد البنات فيما اذا وقف على اولاده واولاد  
 اولاده وصح عدمه في ولدي ولو قال على ولدك فجات  
 كانت للفقراء ولا تصرف الي ولد ولده في كل بطن الا



بالشرط اذا ذكر المبطون الثلاثة فانها لا تصرف الى الفقير اما بقى احد  
 من اولاده وان جعل ولو وقف على ولديه ثم علم اولادهما مات  
 احدهما كان للاخر النصف ونصفت الميت للفقير الا لو ولد له  
 فادامات الاخر صرف الكل الى اولاده الا ولاد ولو وقف على ولده  
 وليس له الاولاد ان كانت له فان حدث له كانت له ولو وقف  
 على محتاج ولده وليس له الاولاد محتاج كان النصف له  
 والاخر للفقير ولو وقف على اولاده فانوا الا واحد كان  
 الكل له لا للفقير الا بعد موته ولو عين الاولاد فكل من  
 مات كان نصيبه للفقير الا لاختوة بغير شرط ولو وقف على  
 اولاده وليس له الا واحد او على بنته وليس له الا ابن واحد  
 كان النصف له والنصف للفقير هكذا سوى بين الاولاد  
 والا بنات في الحائنة وقرق بينهما في فتح القدير فقال في الاولاد  
 يستحق الواحد الكل وفي البنين يستحق النصف وقال كانه  
 مبني على العرف وقد علمت ان المقصود خلافه ولو وقف  
 على بنينه لا يستحق البنات كعكسه وبقيت التفاريق المتعلقة  
 بالوقف على الاولاد والاقارب معلومة في الخصايق وغيره  
 وفرع في الهداية على الاختلاف بين الشيخين شرط الاستبدال  
 لنفسه فحوزه ابو يوسف وابطل محمد الشرط وصح الوقف  
 في الحائنة الصحيح قول ابى يوسف لانه شرط لا يسطر  
 حكم الوقف لان الوقف يحتمل الانتقال من ارض الى ارض  
 اخرى ويكون الثاني قائما مقام الاول فان ارض الوقف  
 اذا عصبها غاصب واجرى عليها لما حق صارت بحرا لا  
 تصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشتري بقيمتها ارضا اخرى  
 فتكون الثانية وقفا على وجه الاول وكذلك ارض الوقف  
 اذا قلن بها لافنة وصارت بحيث لا تصلح للزراعة

ولد

اوله يفضل غلثها عن مونها ويكون صلاح الوقف في الاستبدال  
 بارض اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن للمحال  
 ضرورة راعية الى الاستبدال ولو شرط بيعها بما بدله من  
 الثمن او ان يشتري بتمنها عبدا او بيعها ولم يزد فسد  
 الوقف لانه شرط ولاية الاستبدال بخلاف شرط الاستبدال  
 لانه نقل وتحويل واجمعوا انه اذا اشترط الاستبدال لنفسه  
 في اصل الوقف اذ الشرط في الوقف صحيحان فملكه الا  
 يستبدال اما بدون الشرط انفق في السير انه لا يملك الا  
 يستبدال اما القافي اذا راي الصلحة في ذلك ولو  
 شرط ان يبيعها ويشتري بتمنها ارضا اخرى  
 ولم يزد صح استثنائها وصارت الثانية وقفا بشرط  
 الاول ولو احتاج الى ايقافها كالعبد الموصى بخدمته  
 اذا قتل خطا واشترى بغيره عبدا خربت حق الموصي  
 له في خدمته والدبر اذا قتل خطا فاشترى المولى  
 بغيره ارض صار مديرا وليس له ان يستبدل الثانية  
 بارض ثالثة لان الشرط وجد في الاولى فقط ولو  
 شرط استبدالها بارض ليس له الاستبدال بدال لانه لا يملك  
 تغيير الشرط وله ان يشتري ارض الخراج لان ارض  
 الوقف لا تخلو عن وظيفة اما العشر والخراج ولو شرط  
 استبدالها بما بدا وليس له استبدالها بارض ولو قيد بارض  
 البقرة بقيد وليس له استبدالها بارض الحول لان من في  
 يده ارض الحوز بمنزلة الاكار لا يملك البيع ولو اطلق الا  
 يستبدال فيما عدا يضمن ملكه يستبدل بحسن العقار  
 من دار او ارض في اي بلد شا ولو باعها بغير فاحش  
 لا يجوز بيعه في قول ابى يوسف وهلال لان القيم

اول



بمنزلة الوكيل فلا يملك بعين فاحش الوكيل بالبيع ولو باعه  
 بمشترى مقبوض ومات بمقتله كان ديناً في تركته ولو وهب  
 المثلن صحت ومن في قول الامام وقال ابو يوسف لا تصح  
 الهبة ولو باعها بعد من طهر قياس قول الامام يصح ثم يبيعها  
 بنفسه ثم يشتري عقاراً او يبيعها بعقاراً وقال ابو يوسف  
 وهذا لا يملكه الا بالنقد كالوكيل بالبيع ولو عادت اليه  
 بعد بيعها ان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها  
 ثانياً ولو باعها واشترى بثمنها ارضاً اخرى ثم ردت  
 الاولى عليه بغير بالقضاء كان له ان يصنع بالاخري  
 ما يشاء والى تعود وفقاً ولو بغير قضاء لم يفسخ البيع  
 في الاولى ولا تبطل الوقفية في الثانية ويصير مستثراً  
 الا في نفسه ولو اشترى ارضاً اخرى فاستخفت  
 الاولى لا تنفي الثانية وفقاً استحقاقاً بالطلاق المتأخر  
 ولو شرط الاستبدال لنفسه ثم اوصى به الى وصيه لا يملك  
 وصيه الاستبدال ولو وكل وكيلاً في حياته صح ولو شرطه  
 لكل من شول صح ومملكه كل من شول ولو شرط ان تغلث ولاية  
 الاستبدال في ذات الواقف لا يكون لغلان ولا يته بعد  
 موته الواقف لا ان يشترط له بعد وفاته وهذا كله  
 قول ابى يوسف وهذا بناء على جواز عزل الواقف  
 المتولي فكان وكيله فان عزل بموته وعند محمد لا تبطل  
 ولا يته بوفاته لانه وكيل الفقير لا الواقف ولو شرط  
 الاستبدال لرجل اخر مع نفسه مذك الواقف الاستبدال  
 وحده ولا يملك فلان حده لا كل من الخائنة وقد اختلف  
 كلام قاض حان في موضع جوزه للقاضي بلا شرط  
 الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منع منه ولو

صارت

صارت الا رضى بحال لا ينتفع بها والمعتد انه بلا شرط يجوز  
 للقاضي بشرط ان يخرج عن الاستفاد بالكلية وان لا يكون  
 هناك ريع للوقف بعينه وان لا يكون البيع بعين فاحش  
 وشرط في الاستفاد ان يكون المستبدل قاضى الخصة المفسر  
 بذى العلم والعمل لا يحصل التطرف الى ابطال اوقاف  
 المسلمين كما هو الغالب في زماننا انتهى ويجب ان  
 يتراد اخر في زماننا وهو ان يستبدل بعقاراً بالدرهم  
 والدنانير فان قد شاهدنا النظر بالكلية وقد ان  
 اشترى بها بدل ولم يتراد احد من القضاة فشر على ذلك  
 مع كثرة الاستبدال في زماننا مع ان يثبت بعض  
 قضاة القضاة على ذلك وهم بالتفتيش بشرط  
 فان قلت كيف زدت هذا الشرط والمنقول  
 السابق عن قاضى حان يرد قلبي لما في السراجية  
 سيل عن مسيلة استدال الوقف ما صورته وهل  
 هو على قول في حنيفة واصحابه اجاب الاستبدال  
 اذا تعين بان كان الموقوف لا ينتفع به وشم من رغب  
 فيه ويعطى بدله ارضاً او داراً ليعود نفعه  
 على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول  
 ابى يوسف ومحمد وان كان للوقف ريع ولكن يربى  
 شخص في استداله ان اعطى مكانه بدلاً اكثر ريعاً  
 منه في صقع احسن من صقع الوقف جاز عند القاضي  
 ابى يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز التفرقة بين  
 العقار المبدل فدل على منع الاستبدال بالدرهم والدنانير  
 وفي القنية مبادلة دار الوقف بدار اخرى انما يجوز  
 اذا كانت في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة خيراً

ين



من محلة الوقوفه وعلى عكسه لا يجوز ان كانت المملوكة اكثر  
مساحة وقيمة واجرة كاحتمال خزاها في ادون المحلطين  
لدفاتها وقلة رعات الناس فيها انتهى وفي المحيط لوضائع  
التم من المسحوق المستبدل لا ضمنا عليه ككونه امينا  
كالوكيل بالبيع انتهى وفي شرح منظومة بن وهبان لو شرط  
الواقف ان يستبدل ويكون الناظر معزولا قبل الاستبدال  
او اذا هم بالاستبدال انفسهم هل يجوز استبداله قال  
الطرسوسي انه لا تغل فيه ومقتضى قواعد المذهب  
ان يكتفى ان يستبدل اذا راي المصلحة في الاستبدال  
لاهم قالوا ان شرط الواقف ان لا يكون للقاضي والسلطان  
سلام في الوقف انه شرط باطل والقاضي الكلام لان  
نظرة اعلا وهذا شرط فيه تقويت المصلحة للموقوف  
عليهم وتقطيل للوقف فيكون شرط لا فائدة فيه  
للموقف ولا مصلحة فلا يقبل انتهى وفيه ايضا فرع  
مهم وقع السؤال بالقاهرة بعد ستة سعين ان  
الواقف اذا جعل لنفسه التبدل والتغير والاخراج  
والادخال والزيادة والنقصان ثم فسر التبدل بالاستبدال  
الوقف هل يكون ذلك صحيحا وهل تكون له قاية الاستبدال  
والشيخ الامام الوالد سقى الله عمده صوب الرضوان افتح  
بصحة ذلك فانه يكون له ولاية الاستبدال لان  
الكلام ما امكن حمله على التأسيس لا يحمل على التاكيد  
ولفظ التبدل يحتمل للمعنى المذكور وحمله على معنى يغايره  
فيه ما بعده اولى من جعله مؤكدا به وبلغني توافقه  
بقض اصحابنا من الحنفية على ذلك ومخالفة البعض  
ثم رفع سوال اخر عن الوقف اذا شرط نفسه ما ذكرنا

ثم اشترط بمقتضى ذلك الشرط انه شرط نفسه ان يستبدل  
بوقفه اذا راي ما هو انفع منه لجهة الوقف هل يفتح  
الشرط الثاني ويجعل به لانه من مقتضى الشرط الاول  
ام لا فاضرب فيه افتا اصحابنا وكتب من كان الحق محصنة  
وكونه من مقتضى الشرط الاول الا ان ام هو ان لا  
الشيخ الامام واقفي على ذلك وقضيه في التاريخ المذكور  
سيما اذا قال الواقف في كتاب الوقف وان يشترط  
لنفسه ما شاء من الشروط المخالفة لذلك انتهى وفي فتح  
القدير لو باع المستبدل وقبض الثمن ثم مات بمجدا  
فانه يكون صامنا انتهى وقد وقعت حادثات للوقف  
للفتوى احدها باع الوقف من ابنه الصغير فاجت  
بانه يجوز اتفاقا كالوكيل بالبيع باع من ابنه الصغير  
ولو باع من ابنه الكبير فكذلك عند الامام خلافا  
لهما كما عرف في الوكالة يتا بينهما باع من رجل له دين  
على المستبدل وباعه الوقف بالدين ولم ارفها بقتلا  
ويشيعي ان لا يجوز على قول اب يوسف وهذا لانها  
لا يجوز ان البيع بالعروض في الدين اولى وفي فتح  
القدير وعلى وزان شرط الاستبدال لو شرط لنفسه  
ان يستبدل به كان له بدولير لفتحه الا ان يحمله  
واذا ادخل واخرج مرة ليس له ثانيا الا بشرط وفيه  
لو شرط ان لا يبيع ثم قال من اخرجه عن ان له الاستبدال  
كان له الاستبدال لان الاخر خارج عن الاول وكذا لو شرط  
الاستبدال ولائم قال لا يتابع اشيع على الاستبدال واذا  
شرط الزيادة والنقصان والادخال والاخراج كلما بدله

الشرط الثاني لا يجوز  
الشرط الثاني لا يجوز



كان ذلك مطلقا غير محذور عليه ويستقر الوقف على الحال الذي كان  
عليها يوم موته وما شرط لغيره من ذلك فهو له ولو شرطه لنفسه  
ما دام حياته للمتولي من بعده صح ولو جعله للمتولي مادام الواقف  
حيما ملكه مدة حياته فاذا مات الواقف بطل وليس للمتولي ان  
له ذلك ان يجعل لغيره او يوصي به ولو شرط لنفسه الاستد  
والزيادة والنقصات والادخال والاخراج ليس له ان يجعل  
ذلك للمتولي وانما له ذلك مادام حياته متى لم يخصه وفي  
المحيط لو شرط ان يعطى غلتهما من سالة الشبيبة في صرفها  
الى من يشاء اذ امانات انقطعت وان شالته لغيره ليس له  
ذلك على قول مانع الوقف على النفس وان شاع غلتهما  
جاءت كغيره من استيع التحويل لغيره واذ شالته  
الى الاغنياء دون الفقراء بطلت الشبهة وان شامرها  
الى الفقراء دون الاغنياء جازت ولو شرط ان يعطى  
من شامرها بغير فلا تفتاوا احد منهم جاز ولو شاكلهم  
بطلت وتكون للفقراء عند ابي حنيفة قيا سا وعندها  
جازت ويكون لغير فلا تفتاوا احد منهم جاز ولو شاكلهم  
من المتعسر عندده والبيان عندهما ولو شرط ان يفضل  
من يشاء فله منية التفضل دون منية التخصيص  
ولو وقف على بنى فلا تفتاوا احد منهم جاز ولو شرط ان يفضل  
فان اخرج مغبناهم ثم ان كان في الوقف غلة وقت  
الاخراج ذكره لان انه يخرج منها خاصة وعلى قياس ما  
ذكر من وصايا الاصل والجامع الصغير انه يخرج من  
الغلة ابدان لو اوصى بغلة بستانه وفي البستان  
غلة يوم موت الموصي فله الغلة الموجودة وما حذر  
في المستقبل ابدان على رواية هلال له للوجوده فقط وهو

المحكى

المحكى عن بعض اصحابنا وان اخرج واحد منهما بان  
قال اخرجت فلانا او فلانا جاز والبيان اليه فان لم  
يبين حتى مات والغلة تقسم على زوس الباقيين ويضرب  
لهذين بسهم فان اصبحتا اياه بينهما وان ابا  
او ابى اخدهما وقف الامر حتى يسطحا وان اخرجهم  
جميعا فان كان من غلة هذه السنة مع وكانت للفقراء  
وبعد هال الموقوف عليهم وان اخرجهم من الغلة مطلقا  
لم يصح قيا سا لان الشرط للبعض ويصح استحقاقا  
لا تفتاوا بتراديه الا يشار في المستأنف وما يبدوله في  
المستقبل ويكون للفقراء انتهى وقد وقعت حوادث الفتوى  
في مسألة الادخال والاخراج الى اخره منها لوقال من له ذلك  
بعد ما ادخل انسانا اسقطت حق من اخرجاه هل  
يخرج ومنها لوقال من له ذلك اسقطت حق من له  
يسقطه وليس له فعل شيء ومنها لو شرط الواقف لنفسه  
الا دخالا الى اخره كلما بداله وشرط ان يشترط لمن شال  
فشرطه لغيره وشرطه له ما شرطه لنفسه فشرطه المشروط  
له لا خرفا راد من شرطه الواقف له ان يخرج من جعل  
هذا الشرط له واداد المجعول له ان يخرج الجاعل  
فهل هو الاول والثاني بنا على ان الشرط لم ذلك  
اذا جعله لغيره هل يبطل ما كان له او يبقى له ولين  
جعله له ومنها انه لو شرط ذلك له ولفلان فهل لاحدهما  
الا فقر ادام ما ولم ارفلا صرحا فيها وظاهر ما في الخاتمة  
من الشرب ان الحق يقبل الا سقما انه يسقط حقة  
فانه صرح بان حق الغنايم قبل القسمة وحق السيل الجرد  
وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل

ب



القسمة وحق الوارث قبل القسمة يسقط وصرح في جامع الفصولين  
 من الفصل الثامن والعشرين لو قال وارث تركت حق لا يبطل  
 حقه اذا لم يطل بالترك والحق يبطل به حتى لو ان احد القامتين  
 قلا قبل القسمة تركت حق بطل حقه وكذا لو قال الميراث تركت  
 حق من جسر الرهن انتهى فتقوله والحق يبطل به يدل على ما ذكرنا  
 فان قلت ذكر في الخاتمة من كتاب الشهادات ان من كان  
 فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا  
 لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حقى كان له ان يطلب  
 وياخذ بعد ذلك انتهى قلت بينهما فرق لان كلامنا فيما  
 اذا كان الحق لعين اسقطه واما ما في الخاتمة من  
 الشهادات فالحق لغير معين فان وقف مطلق بغير فقر  
 المدرسة وغير العيين لا يصح ابطاله وانما خرج عن هذا  
 الاصل ما اذا لم يكن الحق لعين ومسيلة في المسئلة في البراز  
 لو قال الواهب اسقطت حقى الرجوع لا سقط انتهى  
 فان قلت اذا قال من له الشرط لاحق في فيها  
 ولا استحقاق ولا دعوى فيلزم له ولاية اذ خال ولا  
 حراج مع شرط الواقف قلت ليس له ذلك لكونه مقرا  
 بانه لاحق له وهو ما اخذ بافزاره ولذا قال الخصاف  
 لو وقف على ولده فافز به بانه عليه وعلى زيد عمل بافزاره  
 ما دام حيا خلا على ان الواقف رجع عن اقتضا ص  
 واشرك معه زيد الى اخره وعلى هذا سلك في من له  
 الادخال والاخراج كل ايداه فادخل انسانا في الجملة وعدم  
 جواز اخراجه فاجبت بانه يقرب بانه ما حق له في اخراجه ولا  
 تمسكه به في شرط الواقف فلا يقدر على اخراجه بعده  
 هذا ما ظهر لي والله سبحانه اعلم وظاهر قوله في فتح القدير

مران مسيلة شرطا الادخال اخره على وزان مسيلة الاستبدال  
 الى ان كالتوافق الانفراد وليس للاخر الانفراد لما ذكرناه عن الخاتمة  
 في مسيلة ما اذا اشترط الاستبدال لنفسه ولغلات معللات  
 الواقف هو الذي شرط ذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط  
 لنفسه انتهى وقد يقال كفاية حينئذ في اشتراطه معه لان  
 الواقف يصح انفراده وغيره فكان كالعديم وظاهر ما في  
 الخاتمة انه مفرج على قول ابن يوسف بجواز عزل المتولي  
 بلا شرط واما قول محمد فالواقف كالاجنبي فينبغي ان لا يملك  
 الواقف الاستبدال وحده وكذا الادخال والاخراج ولم  
 يظهر لي وجه الثانية واما الثانية اعني اشتراط الولاية  
 للواقف فالمدكور قول ابن يوسف وهو قول هلال وهو ظاهر  
 المذهب وذكر هلال في وقفه وقال اقوام ان شرط  
 الواقف الولاية لنفسه كانت له وان لم يشترط لم تكن له  
 ولاية قال مشايخنا والاستنبه ان يكون هذا قول محمد  
 لان من اصله ان التسليم الى القيم شرط لصحة الواقف  
 فاذا سلم لم يبق له ولاية فيه ولنا ان المتولي بما يستفيد  
 الولاية من جهة بشرطه فيستحيل ان لا تكون له الولاية  
 وغيره يستفيد الولاية منه ولانه اقرب الناس الى  
 هذا الوقت فيكون اولى بولاية من اتخذ مسجدا  
 يكون اولى بعمارة ولصب النموذ من فيه ومن اعقب عبدا  
 كان الولاية لانه اقرب الناس اليه كذا في الهداية وفي  
 الخلاصة اذا اشترط الواقف ان يكون هو المتولي فعند  
 ابن يوسف الوقت والشرط كلاهما صحيحان وعند  
 محمد وهلال الوقت والشرط باطلان انتهى فقد اختلف  
 المنقل عن هلال وفي الخلاصة اذا اشترط في الوقت الولاية



لنفسه واولاده في عزل القيم واستبداله لم وما هو من نوع  
الولاية واخرجه من يد المتولي جاز ولو يشترط الولاية لنفسه  
واخرجه من يده قال محمد لا ولاية للواقف والولاية للقيم  
وكذا الاموات وله وصي لا ولاية لوصيه والولاية للقيم وقال ابو  
يوسف الولاية للواقف وله ان يعزل القيم في حياته واذا  
مات الواقف بطل ولاية القيم ومشايج تلج يقتون بقول  
ابي يوسف وقال الصدوق الشهيد والفتوى على قول محمد  
انتهى والحاصل ان ابا يوسف لما لم يشترط التسليم الى المتولي  
جاز عنده ابتداء شرط التولية الى نفسه واذا ولي غيره كان  
ولاية عنه فله عزله واذا مات الواقف بطلت ولاية ومحمد  
لما شرطه انعكست الاحكام عنده كما قدمناه والكلام هنا  
في الناظر يقع في مواضع الاول في اهله وفيه بيان عزله وعزل  
ارباب الوظائف الثاني في الناظر بالشرط الثالث  
في الناظر من القاضى الرابع في تصرفاته وفيه بيان  
ما عليه من العمل وما له من الاجرة اما الاول فقال في  
فتح القدير الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس  
فيه فسق يعرف قال وصرح بانه مما يخرج به الناظر لما  
اذا ظهر به فسق كشراب الخمر ونحوه انتهى وفي الاسعاف  
لا يول الامر من قادري بنفسه او بنا بيه لان الولاية مقيدة  
بشرط النظر وليس من النظر تولية الخابن لانه محل بالمقصود  
ومذا تولية العاجز لان المقصود لا يحصل به ويستوي  
فيه الذكر والانثى وكذا الاسمي والبصير وكذا المرد وفي قدق  
اذا تاب لانه امين رجل طلب التولية على الوقف قالوا  
لا يعطى له وهو كس طلب الفضا لا يقلد انتهى والظاهر انها  
شرايط الاولوية لا شرايط الصحة وان الناظر اذا فسق

استحق

استحق العزل ولا يعزل لان الفضا اشرف من التولية ويحتاج  
فيه اكثر من التولية والعدالة فيه شرطا الاولوية حتى يعين  
تقليد القاضى واذا فسق القاضى لا يعزل عن القاضى  
المفتش به فكذا الناظر ويغزا يخرج في عبارة بن الهيثم  
بالنظر المجهول اي يجب اخراجه ولا يعزل ويشترط للصحة  
تبرعته وعقله لما في الاسعاف ولو اوصى الرضى بطل في  
القياس مطلقا وفي الاستحسان هو باطله مادام صغيرا فاذا  
كبر تكون الولاية له وحكم من لم يخلق من ولده وتسله  
في الولاية حكم الصغير قياسا واستحسانا انتهى وكذا  
تشرط الحرية والاستسلام للصحة لما في الاسعاف ولو  
كان ولده عبدا يجوز قياسا واستحسانا انتهى وتشرط  
الحرية والاستسلام لاهلية في ذاته بدليل ان تصرفه  
الموقوف الحق المولى ينفذ عليه بعد العتق لزوال المانع  
بخلاف الصبي والذمي في الحكم بالعبد فلو اخرجهما القاضى  
ثم اعتق العبد واسلم الذمي لا تعود الولاية اليهما انتهى  
واما عزله فقد مر ان ابا يوسف يجوز عزله للقاضي  
للوفاق بغير حجة وشرط لانه وكيله وخالفه محمد واما  
عزل القاضى له فشرطه ان يكون بخيصة قال في الاسعاف  
ولو جعلها للموقوف عليه ولم يكن اهلا اخرج القاضى وان  
كانت الغلة له وولي عليه مامونا لان مرجع الوقف  
للمساكين وغير المامون لا يؤمن عليه من تخريب او  
بيع فيمتنع وصوله اليهم ولو اوصى لواقف الى جماعة  
وكان بعضهم غير مامون بداره القاضى مامون وان  
راى اقامة واحد منهم مقامه فلا بأس به انتهى وفي  
جامع الفصولين من الثالث عشر القاضى لا يملك نصب



وصي وقيم مع بقا وصي الميت وقيمه الا عند ظهور الحيانة منها  
ومن الفصل الاول معزيا الرقود شيخ الاسلام ترمذاني  
شرط الواقف ان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل  
للقاضي ان يولي غيره بلاحيانة ولو ولاء هل يصير متوليا قال  
لا انتر فقد افا وحرمة تولية غيره وعدم صحته لو فعل وفي  
القنية نصب القاضي فيما اخر لا ينزل الاول ان كان منصوبا  
الواقف انتر فالخاص ان تصرف القاضي في الاوقاف  
مقيد بالصحة لانه يتصرف كيف شا فلو فعل ما يجال  
شرط الواقف فانه لا يصح الا مصلحة ظاهرة ولذا قال في الذ  
خيرة وغيرها القاضي اذ اقر فرائشا في المسجد بغير شرط  
الواقف وجعله معلوما فانه لا يحل للقاضي ذلك ولا  
يجل للفراتين والعلوم انتر فان قلت في تقرير الفرائش  
مصلحة قلت يمكن خدمة المسجد وتقريره  
بان يتاجر المتولي فرائشاه والمنوع تقريره في وظيفة  
تكون حقا له ولذا اصرح قاضي خان بان للمتولي ان يتاجر  
خادم المسجد باجرة الشغل مستفيد منه عدم صحة تقرير  
القاضي في بنية الوطابق بغير شرط كشهادة وما  
شرة وطلب تالاولي وحرمة المرتبات بالاوقاف والاول  
واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير جحمة عدمها بالصحة  
وظيفة في وقف ويدل عليه ايضا ما في البرازية وغيرها  
غاب المتعلم عن البلد ايا ما تم رجع وطلب وظيفته فان  
خرج مسيرة كسفر لير له طلب ماضي وكذا اذا خرج واقام  
خمس عشرة يوما وان اقل من ذلك لا امر لا بد منه كطلب  
القبول والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره ان ياخذ حجرة وتبقى  
حجرة ووظيفة على حالها اذا كانت عينة مقدار شهر او ثلثه

انتر

اشتر فاذا اراد كان لغيره اخذ حجرة ووظيفة وان كان  
في المصروف لا يختلف للتعلم فان اشتغل بشي من الكتابة  
المحتاج كالعلوم الشرعية تحله الوظيفة وان لم يعمل اخر لا تحل  
له ويجوز ان يؤخذ حجرة ووظيفة انتر لقوله ولا يحل لغيره  
ان ياخذ حجرة او وظيفة فاذا حرم الاخذ مع الغيبة فكيف  
مع الحضرة والبا مشرة فلا يحل عزل القاضي لصاحب وظيفة  
بغير جحمة وعدم اهلية ولو فعل لم يصح واستفيد من  
البرازية جواز اخراج الوطابق بحكم الشغل لقوله وان  
لعمل اخر لا تحل ويجوز اخذ حجرة ووظيفة وان الشغل  
انما هو محروجه عن المصروف فاقامته زائد على ثلاثة  
اشهر او بتركه الباشرة وهو في المصروف شرط ان يشتغل  
بعمل اخر وذكرا بن وهبان في شرح منظومته ان في قوله  
ليس له ان يطلب الوظيفة اشارة الى انه لا ينزل عنها  
وفي قوله كما يؤخذ بنية ان غاب اقل من ثلاثة اشهر  
اشارة الى انه يؤخذ اذا كان اكثر وكذا ينبغي ان يؤخذ  
الوظيفة ايضا لاسيما اذا كان مدرسا او المقصود  
بخدمته به بخلاف الطالب فان اندرس يقوم بغيره قال  
ابن النجدة في شرح المنظومة وهذا يدل على انه فهم من  
الوظيفة ما هو المتعارف في زماننا وليس هو المراد بل المراد  
بالوظيفة ما يحصل من ريع وقف المدرسة فان اصل المصلحة  
في قاضي خان في الوقف على ساكني دار المختلفة فالمراد  
بستوطتهم فيعطى لذلك ثم انه قال ينبغي ان تكون  
الغبية المسقطه للمعلوم القنطرية للعزل في غير فرض  
كالح وصلة الرحم واما فيها فلا يستحق العزل ولا ياخذ العلوم  
وهذا كله مفهوم من عبارة قاضي خان لا يقال فيه



ينبغي ان هو مفهوم عبارة الاصحاب وهذا كله فيما اذا كان الوقف  
 على سائر دار الخيرية اما لو شرط الواقف في ذلك كله شروطا  
 اتبعت والله اعلم انتهى وهذا ظهر غلط من يستدل من المدرسين  
 والطلبة بما في الفتاوى من استحقاقه العلوم بلا حضور  
 المدرس لا يستحقه بالعلم في غير تلك المدرسة فان الواقف اذا  
 شرط علو المدرسين والطلبة حضور المدرس في المدرسة ايما  
 معلومة في كل جمعة فانه لا يستحق للعلوم الا من ياتشر  
 خصوصا اذا قال الواقف ان من غاب عن المدرس يقطع معلومه  
 فانه يجب اتباعه ولا يجوز للناظر الضرف اليه من  
 عينته وعلى هذا لو شرط الوقف ان من زاد في عينته  
 على كذا خرج الناظر وغيره ايتبع شرطه فلو لم يعزله الناظر  
 وباتشر لا يستحق المعلوم فان قلت اذا كان له درسي  
 جامع ولازمه بنية ان يكون عزما عليه في مدرسة  
 هل يستحق معلوم المدرسة قلت لا يستحق الا اذا باتشر  
 في المكان المعين بكتاب الوقف لقوله في شرح المنظومة اما  
 لو شرط الواقف في ذلك كله شروطا اتبعت فان قلت  
 قال في القنية وقف وشروط ان يقرأ عند قبره فالتعيين  
 باطل وهو خوافي الوصايا بانه لو اوصى بغيره لم يلزم  
 يقرأ عند قبره فالوصية باقلة قدر علم ان المكان لا  
 يتعين وقد ندد به بعض الحنفية من اهل العصر قلت  
 لا يدل لان صاحب الاختيار حله ملك في سائر القلة  
 لا يجوز لانه كالأجرة فاذا كان مبنيا على غير ذلك  
 فان المكنت به جواز الاخذ على القراءة فيتعين المكان  
 والحد ظهر ان مبنيا على قول ابي حنيفة بمرأه القراءة  
 عند القبر قلنا يبطل التعيين والفتوى على قول محمد

ان  
 اخذ شي  
 بيان  
 على غير الفتى

كذا عدم

من عدم كراهة القراءة عنده كما في الخلاصة فيلزم التعيين  
 وقد سمعت بعض المدرسين من الحنفية يتمسك على عدم  
 تعيين المكان بقوله لو نذر الصدقة في الحرم لا يتعين المكان  
 فكذا اذا عينه الواقف وهذه غفلة عظيمة لان الناذر لو  
 غير فقير لا يتعين والواقف لو عين انما للصرف بغير حق  
 لو صرف الناظر لغيره كان صانعا فكيف يقاسر الوقف على  
 النذر فان قلت قد قدمنا عن الخلاصة انه لو وقف  
 بمسجدا في المسجد جاز ويقرأ في ذلك المسجد وفي موضع اخر  
 ولا يكون متصورا علم هذا المسجد فهذا يدل على عدم تعيين  
 المكان قلت ليس فيه دالة انه شرط ان يقرأ فيه في  
 ذلك المسجد وانما اطلق وكلامنا عند الاشتراط وفي القنية  
 سئل معصف في مسجد بعينه للقراءة ليس له بعد ذلك  
 ان يدفعه الى اخر من غير اهل تلك المحلة للقراءة انتهى  
 فهذا يدل على تعيين المحلة واهلها فان قلت هل ما يما  
 حده صاحب القنية اجرة او صدقة او صلة قلت  
 قال الطرسونسي في النفع الوسايل ان فيه ثوب الاجرة  
 والصلة والصدقة كما عرفت فاشابهة الاجرة في  
 اعتبار من المباشرة وما يقابل من العلوم واعلمنا  
 بشأمة الصلة بالنظر الى المدرس اذا اقتض معلومه  
 ومات او عزل فانه لا يستحق منه حصة ما بقى من  
 السنة واعلمنا بشأمة الصدقة في تصحيح اصل الوقف  
 فان الوقف لا يصح على الاغنيا ابتداء لانه لا بد منه من  
 ابتداء قربة ولا يكون الا ملاحظة جانب الصدقة ثم قال  
 قبله ان الماخوذ في معنى الاجرة ولما جاز للفتى فاذا  
 مات المدرس في اثنا السنة قبل مجي الغلة وقبل ظهورها

الام



من الارض وقد باشر مدة ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت شئ  
 العلة الى مدة مباشرة والى مباشرة من جابده ويبسط المعلوم  
 على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس النقص والمقتل  
 فيعطى حساب مبدئية ولا يعتبر في حجة ما قدمناه في اعتبار من  
 بحج العلة وادراكها لا غير في حق الاولاد في الوقف عليهم بل  
 يعتبر في الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة  
 ما في جهات الناس وهذا هو الاستنباط بالحق والاعدل الى اخره وقد  
 كثرت وقوع هذه الحادثة بالقاهرة فافق بعض الخنفية ما  
 قالوه في حق الاولاد من اعتبار بحج العلة حتى ان بعضهم  
 يفرغ عن وظيفته قبل بحج العلة بشهر او جمعة وقد كان باشر  
 غالب السنة فينازع المازول له ويتمسك بما ذكرنا وليس  
 بصحيح لما علمته من كلام الطرسوسي من قسمه المعلوم بينهما  
 بقدر المباشرة ولكن بالقاهرة انما يعتبر الاضطرار فانهم  
 يوجرون الاوقاف باجرة شحوق على ثلاثة اقساط كما  
 به عليه في فتح القدير فيقسم القسط بينهما بقدر المباشرة  
 فان قلت قال ابن الشحنة معزيا الى التعليلية في المسائل  
 الدقيقة لابن الصايغ وهو بخطه قال وما ياخذ الفقهاء من  
 المدارس ليس اجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان  
 الغنى لا يوجب اجارة لهم على حسن انفسهم للاشتغال حتى  
 لو لم يحضروا المدرسين بسبب اشتغالهم بغير جاز اخذهم  
 الجاهلية ولم يعزها الكتاب لكن فيما تقدم وزياد عن قاضي  
 خان ما يشهد له حيث علم بان الكتابة من جملة التعليم  
 قلت هو محمول على الاوقاف على الفقهاء من غير اشتراط حضور  
 مدرس اياها معينة كما قدمناه عن ابن الشحنة ولذا قال في الغنية  
 الاوقاف بخاري على العلماء لا يعرف من الواقع شئ غير ذلك

فليقيم

فليقيم ان يفصل البعض بحرم البعض ان لم يكن الوقت على قوم  
 يحضرون وكذا قوم الوقت على الذين يجتنبون الى هذه الدرة  
 او على من علم هذه المدرسة او على علماء بها يجوز للقيم ان يفصل  
 البعض بحرم البعض ان لم يبين الواقف ما يفصل كل  
 واحد منهم رقيم الاوقاف المطلقة على الفقهاء قبل الترجيح  
 بالحاجة وقيل بالفصل انتهى فان قلت كيف فرق  
 الطرسوسي بين الاولاد وبين ارباب الوظائف ومخرج  
 ما في الفتاوى بحاقه قال في البرازية امام المسجد رفع  
 العلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه علة بعض  
 السنة والعبارة لوقت الحصاد فان كان يوم في الموعد  
 وقت الحصاد ويستحقه وصار كالجزية وموت الحاكم في خلال  
 السنة وكذا حكم الطلبة في المدارس انتهى قلت ان قوله  
 والعبارة لوقت الحصاد انما هو فيما اذا اقتصر معلوم  
 السنة بتمامها وذهب قبل مضيها الا استخفافه من غير  
 قبض مع انه في الغنية نقل عن بعض الكتب انه ينبغي ان  
 يسترد من الامام حصة ما لم يوم فيه انتهى فان قلت  
 هل يجوز النيابة في الوظائف مطلقا او بعد اولا مطلقا  
 قلت لم ارفها نقلها عن اصحابنا الاملاكره الطرسوسي  
 في انقع الوسائل فيما من كلام الخصاص فانه قال قلت  
 ارايت ان خلت افة من اوقات مثل الخرس والعمودها  
 الغفل والغلام واشباه ذلك هل يكون الاجر له قائما  
 قال الخليل بن يحيى من ذلك يمكنه معه الكلام والامر والنهي  
 فالاجر له قائم وان كان لا يمكنه معه الكلام فالامر والنهي  
 والاخذ والا عطا لم يكن له من هذا الاجر شئ انتهى قال  
 الطرسوسي فاستنبطنا منه جواب مسئلة واقعة وهي

ب



ان المدرس او الفقيه او العبد او الامام او من كان مباشرا شيئا من  
 وظايف المدارس اذا مرض او حج وحصل له ما يسمونه عذرا شرعيا  
 على اصطلاحهم المتعارف بين الفقهاء انه لا يحرم مرسوم المعين  
 بل يصرف اليه ولا يكت عليه غيبة ومقتضى ما ذكره الخصاص  
 انه لا يستحق شيئا من العلوم مدة ذلك العذر فالمدرس اذا مرض  
 او الفقيه او احد من ارباب الوظائف فانه على ما قال الخصاص  
 ان امكنه ان يباشر ذلك استحق وان كان لا يمكنه ان يباشر ذلك  
 لا يكون له شيء من العلوم وما جعل هذه العواضل عذرا  
 في عدم منعه عن معلومه المقر له بل اذ اراد الحكم في العلوم على  
 نفس المباشرة فان وجدت استحق العلوم وان لم توجد  
 لا يكون له معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا ايضا  
 من هذا البحث والتقرير جواب مسألة اخرى هي ان  
 الاستثناء لا يجوز سوا كانت لعذر او لغير عذر فان الخصاص  
 لم يجعله ان يستتبع مع قيام الاعذار التي ذكرها ولو  
 كانت الاستثناء يجوز كانت قال ويجعل له من يقوم مقامه  
 الا ان يزول عذره وهذا ايضا ظاهر الدليل وهو فقه  
 حسن انتهى وقد منا من بن وهبان انه اذا سافر  
 للمجاهدة لا يعل ولا يستحق العلوم مع انه فرضان  
 عليه والا ما ذكره في الفتية استحق الامام خليفة  
 في المسجد ليؤم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة  
 من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة  
 انتهى وخاصل ان النائب لا يستحق من الوقف شيئا لان الا  
 استحقاق بالتقرير لم يوجد ويستحق الاصيل الكل  
 عمل اكثر السنة وسكت عن ما يعينه الاصيل للنائب  
 كل شهر عن مقابلة عمله هل يستحق النائب عليه اولوا القادر

انه يستحقه لانه اجارة وقد وفي العربنا على قولنا خزين  
 المفتي بمن جواز الاستيجار على الامامة والتدريس وتعليم  
 القرآن وعلى هذا اذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب كان  
 الوظيفة شاغرة ولا يجوز لناظر الصرف الى واحد منها  
 ويجوز للناظر عزل وعمل الناس بالعارضة على جواز  
 الاستثناءات في الوظائف وعدم اعتبارها مشاعرة بموجود  
 النيابة في الخلاصة من كتاب الفقهاء ان الامام  
 يجوز استخلافه بلا ادب بخلاف القاضي وعمل هذا لا  
 يكون وملكه شاغرة ونقص النيابة ومما يرد على النظر  
 سوي ان الخصاص صرح بان للقيم ان يوكل وكبلا  
 يقوم مقامه وله ان يجعل له من معلومه شيئا وكذا  
 في السعاف وهذا كما نستخرج بجواز الاستثناء  
 لان النائب وكيل بالاجرة كما لا يخفى فالمدعي بحرر  
 جواز الاستثناء في الوظائف فان قلت بهل لناظر  
 قطع معلوم صاحب الوظيفة بقول كانت الغيبة وحده  
 مع دعوى المستحق حضوره قلت لم ارفها نقلا  
 لا صحابنا وانما ذكره الامام السبكي في فتاواه انه لا  
 يجوز القطع بقول كانت الغيبة وحده وصرح بانه لا يعمل  
 كانت الغيبة ان يكت عليه حتى يعلم ان غيبته كانت  
 لغير عذر لكن هذا مبني على مذهبه من ان الغيبة  
 لعذره لا توجب الحرمان واما على ما قد مناه من عدم  
 الاستحقاق فلا وبيات شئ من احكام الوظائف في  
 بيان تصرف الناظر ان شاء الله تعالى الموضع الثاني في  
 الناظر بالشرط فزمنان الولاية للواقف ثابتة  
 مدة حياته وان لم يشترطها وان له عزلا المتولي وان من

رايتم  
 شا



وانه لا يكون منه الشطر بعد موته الا بالشرا على قول ابي يوسف  
 ولو نصب الواقف عند موته وصيا ولم يذكر من امر الواقف  
 شيئا تكون ولاية الواقف ان الوصي ولو جعله وصيا في امر الواقف  
 فقط كان وصيا في الاشياء كلها عند ابي حنيفة ومحمد خلافا  
 لابي يوسف وخلال وليس لاحد الناطقين الشطر بدون  
 رضى الاخر وعلى قياس قول ابي يوسف يجوز ولو اوصى ادهما  
 الاخر عند موته كان لهما في الاخر ادهما ولو شرط ان  
 لا يوصى به المتولى عند موته استبح الا بهما ولو جعلها  
 لرجلين فقبل احدهما ورد الاخر ضم القاضى الى من قبل  
 رجلا او فوض للقابل مفردة ولو جعلها للفلان الى  
 ان يدرك ولدى فاذا ادرك كان شريكه لا يجوز ما  
 جعله لابنه في رواية الحسن وقال ابو يوسف يجوز  
 ولو اوصى الى رجلين ان يشترى ما لسماء ارضا ويجعلها  
 وقفاسما هاله واشهد على وصيه جاز ويكون متوليا  
 وله الا بصا به لغيره ولو نصب متوليا على وقفه ثم وقف  
 وفقا اخر ولم يجعل له متوليا لا يكون متولى الاول  
 متوليا على الثاني الا بان يقول انت وصي ولو وقف  
 ارضين وجعل لكل متوليا كما يشارك احدهما الاخر  
 ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا اخر وصيه  
 يكون شريكا للمتولى في امر الوقف الا ان يقول وقلت  
 ارضي على كذا وكذا وجعلت وكايتها الى فلان وجعلت  
 فلانا وصيي في نزكاتي وجميع اموري فحينئذ ينفرد  
 كل منهما بما فوض اليه كذا في الاسعاف ومنه يعلم  
 جواب حادثة وجد مكتوبان شهد احدهما بان المتولى  
 فلان وشهد الاخر ان المتولى رجل غيره والثاني

متاخر

متاخر التاخر فاجبت باثما يشتركان ولا يقال ان الثاني  
 ناسخ كما تقدم عن المخصاف في الشرايط لا نقول ان  
 المتولية من الواقف خارجة عن حكم ساير الشرايط  
 لان فيها التغيير والتدبير كما يداله من غير شرط في  
 عقد الوقف فلو جعل الولاية لافضل او لاده وكانوا  
 في الفضل سوا يكون كبرهم سنا ذكر كان او ابنى ولو  
 قال الافضل قائم افضل من اولادى فابى افضلهم القول  
 او مات يكون لمن يليه وهكذا على الترتيب كذا ذكر  
 المخصاف وقال هلال القياس ان يدخل القاضى  
 بدله رجلا ما كان حيا فاذا مات صارت الولاية  
 الى الذي يليه في الفضل ولو كان الافضل غير موضع اقام  
 القاضى رجلا يقوم بامر الوقف مادام الافضل حيا  
 فاذا مات تنتقل الى من يليه فاذا اصابه هلا بعد  
 ذلك نزل الولاية اليه وهكذا الحكم لو لم يكن فيهم  
 احدا هلا فان القاضى يقيم اجيبا الى ان يصير  
 منهم احدا هلا فنزل اليه ولو صار المفضول من اولاده  
 افضل من كان افضلهم تنتقل الولاية اليه بشرط  
 اياها لا فضلهم في نظر من كل وقت الى افضلهم كالوقوف  
 على الفقر فالافقر من ولده فانه يعطى الافقر منهم  
 فاذا صار غيره افقر منه يعطى الثاني ويجرم الاول  
 ولو جعلها لاثنتين من اولاده وكان فيهم ذكر وانثى  
 صالحين للولاية تنظر فيهما فيها لصدق الولد عليها  
 ايضا بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادى فانه  
 لا حق لها حينئذ ولو جعلها لرجل ثم عند وفاته قال  
 قد اوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصية لي بطلت



ولاية المتولي وصارت للموصي ولو قال رجعت عما اوصيت به ولم  
يوص الى احد ينبغي للقاضي ان يولي عليه من يوثق به ليطالب  
الوصية برجوعه انتهى ما في الاسعاف وفي الظهيرية اذا  
شرطها لا فضلهم واستوى اثنتان في الديانة والساد  
والفضل والرياسة فالاعلم بامر الوقت اول ولو كان احدهما  
اكثر ورعا وصلاحا والآخر اوفر علما باسور الوقت فاما وافر  
علما اولي بعد ان يكون بحال تؤمن حياته وعائليته  
ولو جعل الولاية الى عبد الله حتى يقدم زيد فهو تمام قال  
فاذا قدم زيد فلا فكلها والبيان عند ابي حنيفة المتولي  
اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت الولاية بالابصار  
يجوز واذا اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته ومحنة  
لا يجوز الا اذا كان التقويض اليه على سبيل التعميم انتهى فان  
قلت لو شرطه للرشد الصالح من ولده قلن يستحق  
قلت فلو شرطه للصالح بمن كان مستورا لم يمتنع  
ولا صاحب رتبة وكان مستقيم الطريقة تسليم الناحية  
كامن الاذي قليل التوكلين كعافر الشيد والينادم عليه  
الرجال ليس بقذف للمحنات ولا معروفاتها بالكذب  
فمنع عندنا من اهل الصلاح وكذا اذا اقل من اهل  
الصفاق او الفضل والخير فكل سوا انتهى والظاهر  
ان الرشد صلاح المار وهو حسن التصرف في موضع الثالث  
في الناظر المولى من القاضي بنصبه القاضي في موضع  
الاول اذا مات الواقف ولم يجعل ولاية الى احد ولا يجعله  
من الاجانب ما لم يجد من اهل بيت الواقف من يصلح  
لذلك اما لانه اشفق اولان فقيد الواقف نسبة  
الوقت اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من الاجانب يصلح

فان اقام

فان اقام احبنا ثم صار من ولده من يصلح صرف اليه كذا  
في الاسعاف الثاني اذا مات المتولي المشرط له بعد الوفاق  
فان القاضي ينصب غيره بشرط في المجنبى انه لا يكون  
المتولي اوصى به لرجل عند موته فان اوصى لا ينصب  
القاضي وقتئذ بموته بعد الوفاق لانه لو مات قبل  
الواقف قال في المجنبى ولاية النصب الى الواقف في السير  
الكبير قال محمد النصب الى القاضي انتهى وفي الفتاوى  
الضعيف اذا مات المتولي الواقف من قال لراى في  
نصب قيم اخر الى الواقف لا الى القاضي فان كان الوا  
ميتا فوصيه اول من القاضي فان لم يكن اوصى الى  
احد فالراى في ذلك للقاضي انتهى فاذا كان  
ولاية القاضي موحدة عن المشرط له ووصيه  
فيستفاد منه عدم صحة تقويم القاضي في الوطابق  
في الاوقاف اذا كان الواقف شرط التقويم للمتولي  
وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبلة  
بسيرو وفي فتح القدير وغيره واما نصب المودن  
والامام فقال ابو بصير لا فضل المحلة وليس الباقي للمسجد  
احق منهم بذلك وقال ابو بكر الاسعاف الثاني احق  
بنصبهما من غيره كالعقارة قال ابو الدثيث وبه  
ما خذ الا ان يريد اماما ومودنا والقوم يريدون  
الاصح فلم ان يفعلوا ذلك انتهى وفي التاتارخانية  
الوقف اذا كان على باب معلومين يحصى عددهم  
اذا نصبوا متوليا بدون استطلاع راى القاضي  
بجمع اذا كانوا من اهل الصلاح والمقتدمون قالوا لا ولي  
ان يرفعوا الى القاضي ومشايخنا المتأخرون قالوا

قف



الاول ان لا يرفعوا القاضى ثم قال فيها ايضا سبل شيخ الاسلام  
 عن اهل مسجد ائمتهم على نصب رجل متوليا لمصالح المسجد  
 فتوكلت بانفاقهم هل يصير متوليا مطلقا المتصرف في مال  
 المسجد بالوقوف له القاضى قال نعم قال ومشايعنا المتقدمون  
 يجيبون عن هذه المسألة ويقولون نعم والا فضل ان  
 يكون ذلك باذن القاضى ثم اتفق المشايخ المتأخرون  
 فاستاذونا ان الافضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلموا القاضى  
 في زماننا عرف من طبع القضاة في اموال الوقف  
 انتهى وهما تنبيه لا بد منه وهو ما المراد بالقاضى  
 الذي يملك نصب المتولى والمتولى يكون له النظر على  
 الوقف فان قلت هو قاضى القضاة لا هو قاضى الوقف  
 جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين لو كان  
 الوصى والمتولى من جهة الحاكم فالاولى ان يكتب في الصكوك  
 والسجلات وهو الوصى من جهة الحاكم له ولاية نصب  
 الوصى والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من  
 جهة الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصى  
 فان القاضى لا يملك نصب الوصى والمتولى الا اذا كان  
 ذكر المتصرف في الوقف والابتام منصوبا عليه في  
 منشوره فصارت حكم نائب القاضى فانه لا بد فيه ان  
 يذكر وان فلان القاضى ما ذون بالانابة مخزاعن  
 هذا الوجه انتهى واشتكت قول السلطان جعلتك قاضى  
 القضاة كما لتخصر على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به  
 في الخلاصة في مسألة استخلاف القاضى وعلى هذا  
 فتوكلهم في الاستدانة بامر القاضى اذ به قاضى القضاة  
 وفي كل موضع ذكر والقاضى في امور الوقف بخلاف

فولهم

قولهم واذا رفع اليه حكم قاض امضاه فانه اعم كالا يخفى الثالث اذا  
 ظهرت خيانة فان القاضى يعزله وينصب امينا قال في آخر  
 اوقاف الخصاف ما تقول ان طعن عليه في الامانة فرائى  
 الحاكم ان يدخل معه اخرا ويخرجه من يده ويصير الى غيره  
 قال اما اخراجه فليس ينبغي ان يكون الا بخيانة ظاهرة  
 بيينة فاذا جاء من ذلك ما يصح واستحق اخراج الوقف من  
 يده قطع عنه ما كان اجراه الواقف واما اذا دخل  
 معه رجلا في القيام بذلك فالاجرة قابض فان رأى  
 الحاكم ان يجعل للرجل الذى دخل معه شيئا من هذا المال  
 فلا بأس بذلك وان كان المال الذى سمل له قليلا صنيقا  
 فرائى الحاكم ان يجعل للرجل الذى دخله مع القيم رزقا من  
 غلة الوقف فلا بأس بذلك وينبغي للحاكم ان يقتصد  
 فيما يجريه من ذلك ثم قال ما تقول ان كان الحاكم اخراجه  
 من القيام بامر هذا الوقف وقطع عنه ما كان اجراه له  
 الواقف ثم جا حاكم اخر فقدم اليه هذا الرجل وقال الحاكم  
 الذر كان فذلك انما اخرجني من القيام بامر هذا  
 الوقف قال انما امور الحاكم عندنا تجري في الصحة ولا  
 ستقامة ولا ينبغي للحاكم ان يقبل قول هذا الرجل فيما  
 ادعاه على الحاكم المتقدم ولكن يقول صح انك موضع  
 للقيام بامر هذا الوقف حتى ادرى الى القيام بذلك  
 فان صح عند هذا الحاكم انه موضع لذلك رده واجري  
 ذلك المال له وكذلك لو كان الحاكم الذى كان اخراجه  
 صح عنده انه بعد ذلك اتاب ورجع عن ما كان عليه  
 وصار موضع للقيام به وجب ان يرده الى ذلك  
 ويرد عليه المال الذى كان الواقف جعله له انتهى وقد

ان



علمت فيما سبق انه لو عزل به غير حجة لا يعزل فان قلت كيف  
 يعبد الطالب للتولية بعد عزله اذا اناب ورجع مع قوله طالب  
 التولية لم يولي قلت **يحل** على طلبها ابتداء واما طلب العود بعد  
 العزل فلا جمع بين كلامهم ومن الحيانة امتناعه من العارة  
 قال في الخصاف اذا امتنع من العارة وله علة اجبره عليها  
 فان فعل فيها والاخرجه من يده ومن حيانة المجوزة لعزله ان  
 يبيع الوقف وبعضه لكن ظاهر ما في الذخيرة انه لا بد من هدم  
 المشتري المبنا فانه قال ولا اخرجت ارض الوقف واراد الغنم  
 ان يبيع بعضها منها ليرم البنا في ليس له ذلك فان باعه فهو  
 باطل فان هدم المشتري البنا وصرم الخلل فيبقى للقاضي  
 ان يخرج القيمة عن هذا الوقف لانه صار خائبا ولا ينبغي  
 للقاضي ان يامر الخائن بل سبيله ان يعزله انتهى ثم قال  
 بعده فزيرة وقف على ارباب مسميين في يد المتولي باع المتولي  
 ورف اشجار الثوب جاز لانه بمنزلة الغلة قلوا اراد المشتري  
 قطع فوائم الشجر يمنع لانها ليست بمبيعة ولو امتنع المتولي  
 من منع المشتري عن قطع الفوائم كان ذلك حيانا منه انتهى  
 فاستفيد انه اذا لم يمنع من يتلف شيئا للوقف كان خائبا  
 ويعزل وفي الفتية قيم تكلط غلة الدهن بغلة البواري  
 فهو سارق خائن انتهى فاستفيد منه انه اذا تصرف مالا  
 يجوز كان خائبا يستحق العزل وليقتس ما لم يقل فان قلت  
 اذا ثبت حيانا هل للقاضي ان يضم اليه ثمة من غير ان  
 يعزله قلت **نعم** لان المقصود حصول ثمة الثقة اليه قال في  
 الفتية متولي الوقف باع شيئا منه او رهنه فهو حيانا فيعزل  
 او يضم اليه ثمة انتهى ومن احكام المتولي من القاضي ما في  
 الفتية للقيم ان يوكل فيما فوض اليه ان عم القاضي التفويض

اليه

اليه والا فلا لومات القاضي او عزل يبقى ما نصب على حال  
 انتهى فان قلت ما حكم بتولية القاضي الناظر حصة مع وجود  
 الناظر الشرط له قلت **صححة** اذ اشك الناظر اوراقا القاضي  
 في امانته لقول الخصاف كما نقلناه عنه واما اذا اراد فعله  
 رجلا الى اخره لا ياخذ من معلوم المتولي وما من الوقف شيئا لانه انما  
 ولاه القاضي حصة ان يعزله معلوم الرابع اذا عزل نفسه عند  
 القاضي فانه ينصب غيره وهل يعزل يعزل نفسه في غيبة  
 القاضي الجواب لا يعزل حتى يبلغ القاضي كما صرحوا به في الرض  
 والقاضي وظاهر كلامهم في كتاب القضاء انه يعزل اذا علم القاضي  
 سوا عزله القاضي او لم يعزله وفي الفتية ولو قال المتولي من  
 الواقف عزلت نفسي لا يعزل الا ان يقول له او القاضي  
 فيخرجه انتهى ومن عزل نفسه الفراع عن وظيفة النظر  
 لرجل عند القاضي وهل يجب على القاضي ان يقر المتزول له  
 وهكذا في سائر الوظائف فان لم يكن المتزول اهلا لشكائه لا  
 يقره وان كان اهلا فذلك لا يجب عليه وافتى العلامة قاسم  
 بان من فرغ لانسان عن وظيفة سقط حقه منها سوا قرر  
 الناظر المتزول له اولا انتهى فالقاضي بالاولى وقد جري  
 النصارى بمصر بالفراع بالدرهم ولا يخفى ما فيه وينبغي  
 الا بر العام بعده وفي البزارية المتولي من جهة  
 الحاكم امتنع من العمل لم يرفع اكم يعزل نفسه الى الحاكم  
 لا يخرج عن التولية انتهى فان قلت هل للقاضي  
 عزل من ولاه يعزله حجة قلت **نعم** قال في الفتية نصب  
 القاضي فيما اخر لا يعزل الا ان كان متصوبا  
 الواقف وان كان منصوبه ويعلم وقت نصب الشاف  
 يعزل بخلاف ما اذا نصب السلطان قاضيا بلدة لا



ينعزل الأول على أحد القولين لأنه قد تكثر الفضاة في بلدة دون  
القوام في الوقف في مسجد واحد انتهى وسياتي عن الخاتمة  
أنه مفيد كما إذا رأى المصلحة الوضع الرابع في تصرفات المظفر  
وقبه بيان ما عليه وله من العلوم أول ما يفعله القيم في غلة  
الوقف البداهة بعمرته واجرة القوام وإن لم يشترطها الوقف  
وتجرك في تصرفاته المظفر للوقف والغلبة حتى لو أجر الوقف  
من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا إذا أجره من  
ابنه أو أبيه أو عبده أو مكانه للتممة ولا نظر معها كذا في الأ  
سعاء وفي جامع الفصولين المتولي لو أجر دار الوقف من  
ابنه البالغ أو أبيه لم تجز عند أبي حنيفة إلا باكثر من المثل  
كبيع الوصي لو بقيتمته مع عبدهما ولو خير اليتم مع عبده  
أبي حنيفة وكذا امتول أجرو من نفسه لو جبراصح والآلا ومعنى  
الجبرية مرفق ببيع الوصي من نفسه وبه يفتي انتهى فعلم  
أن ما في الأسعاء ضعيف ولا يجوز إجارته لأجنبي إلا بأجرة  
المثل لأن ما نقص يكون اضارا بالفقر كذا في المحيط  
وفي القنية في الدور والحوادث المسئلة وفي المستأجرة  
بمسكها بغيب فاحش نصف المثل أو نحوه لا يعذر أهل  
المحلة بالسكون عنه إذا أمكن دفعه ويجب على الحاكم  
أن يأمرهم بالاستيجار بأجرة المثل ويجب عليه تسليم السنين  
الماضية ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الرفع لا عزمه  
عليه وقد وقعت حوادث الفتوى منها استأجر أرض  
الوقف بأجر المثل ثم أجرها لأخرى قل نقصان فاحش  
فاجبت بالصحة لأن المنافع المملوكة للمستأجر ليست كالوقف  
وأما هي كالمالك وكذا ملك العارة ومنها لو زاد أجر المثل بعد  
ما أجر المستأجر هل يعرض للمر على الأول أم الثاني فاجبت على الأول

لأنه

لأنه المستأجر من المتولي ومنها لو لم يقبل أو تقفنت أجرها المتولي  
من من زاد هل تستقضى الثانية فاجبت تستقضى كوقف  
مستقضى على الأول فإذا استقضى المأصل استقضى ما استقضى عليه كما  
في الفتاوى الصغرى من الأجرة الطويلة وعلى هذا لو فسخت الأولى  
بختيار روية أو عيب بقضا بطلت الثانية ومنها لو أجر المتولي  
جميع جهات الوقف الخراج والهداي بأجرة المثل فزاد أجره  
بعضها وزاد فيها غيره هل يؤجر من الآخر بعد العرض على الأول  
أولا فاجبت ينبغي أن لا تقبل الزيادة لأنه حيث استأجر الجميع  
أجرة واحدة كما ينظر إلى زيادة أجرة الجميع لكل واحد  
ومنها أنه كيف يعلم القاضي أن الزيادة بسبب زيادة  
أجر المثل وهل يحتاج إلى إثبات ذلك قلت نعم كما في الخاتمة  
من كتاب الوصايا وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب  
منه بأكثر مما باع فإن القاضي يرجع إلى أهل البصر إن  
أخبره اثبات من أهل البصر والأمانة باع بقيمة وإن  
وأن قيمة ذلك فإن القاضي لا يلتفت إلى من يريد وإن  
كان في الزيادة يشترى أكثر وفي السوق بأقل لا ينقص بيع  
الوصي لأجل تلك الزيادة بل يرجع إلى أهل البصر والأمانة  
وإن اجتمع رجال من منهم على شيء يؤخذ بقولهما معا وهذا  
قول محمد أما على قولهما قول الواحد يكفى في التزكية ونحوها  
وعلى هذا فتم الوقف إذا أجر مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد  
في الأجرة انتهى وصرح القاضي خان من كتاب الأجرة  
بأنه إذا أجر بأقل من أجرة المثل فإن كان بنقصان يتقاسم  
الناس فيه فمنه لا يسر للمتولي فسخها وإن كان بنقصان  
لا يتقاسم الناس فيه فمنه فاسدة ولعان يؤجرها بأجرة  
صحيحة أما من الأول أو من غيره بأجر المثل أو بالزيادة على قدر



ما يوصى به المستاجر فان سكن المستاجر الاول وجب اجر المثل  
بالغاما مبلغ وعليه الفتوى وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل  
ثم ازاد اجر مثله كان للمتولي ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ  
كان على المستاجر الاجر المسمى انتهى بشرط الزيادة ان تكون عند  
الكل اما لو زادها واحدا وانما ان نقصت فانها غير مقبولة  
كما صرح به الاستيعاني وحاصل كلامهم في الزيادة ان الساكن  
لو كان غير مستاجر او مستاجرا اجارة فاسدة فانه لا حق له وقيل  
الزيادة ويخرج ويسلم المتولي العين الى المستاجر وان كان  
مستاجرا اجارة صحيحة فان كانت لغت فهي غير مقبولة  
اصلا وان كانت لزيادة اجر المثل عند الكل غير متولي  
الزيادة على المستاجر فان قبلها فهو باحق والا اجرها من  
الثاني فان كانت ارضا فهي كغيرها لكن ان كانت الارض  
خالصة عن الزراعة اجرها للثاني والا وجبت الزيادة  
على المستاجر الاول من وقتها ويجب المسمى بحسابه قبلها لان  
الزراع ما منع من صحة الاجارة حيث كان مزروعا بحق وهذا  
كذلك وان لم يكن مزروعا بحق كما لغاصب والمستاجر اجارة  
فاسدة فانه لا يمنع صحته كما في الظهيرة والسراجية  
لكن لا يمنع التسليم وفي الحاوي ويعني بالضمات في غصب  
عقار الوقف وغصب منافعه وكذا كل ما هو مانع للوقف فيها  
اختلف العلماء فيه حتى نقصت الاجارة عند الزيادة الفا  
حشة بقر الوقف وصيانة حق الله تعالى وانها للخيرات  
انتهى ونقصه بالفاحشة يدل على عدم لغتها باليسيرة وحل  
المزاد بالفاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كما في طرف  
النقصان فانه جائز عن اجر المثل اذا كان يسيرا والواحد في  
العشرة يتغابن الناس فيه كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا

في

في حصص يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار مثلا عشرة وازاد  
اجر مثلهما واحد فانها لا تنقص كما لو اجرها المتولي بشعة  
فانها لا تنقص بخلاف الدرهمين في الطرفين ويجوز النقص  
عن اجر المثل نقصانا فاحشا للضرورة قال في المحيط  
وغيره حانوت وقف وعمارته ملك لآخر اي صاحب العمارة  
ان يستاجر باجر مثله ان كانت العمارة لو رفعت يستاجر  
بالكثر من ما يستاجره صاحب العمارة كلف رفع العمارة و  
يوجر من غيره لان النقصان عن اجر المثل لا يجوز من غير  
ضرورة وان كان لا يستاجر بالكثر مما يستاجره لا يكلف  
ويترك في يده بذلك لاجر لان فيه ضرورة فان قلت  
اذا استاجر ارض الوقف سنين على عفو كثيرة للبنا  
وحكم بصحتها ثم بني فزاد انسان عليه هل تنقص الاجارة  
قلت قال في المحيط وغيره ولو استاجر ارضا موقوفة  
وبني فيها حانوت وسكنها فان زاد غيره اذ يزد في  
الحلة ويخرجه من الحانوت ينظر ان كانت اجرة مشاهرة  
اذا جاز راس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة لان الاجارة  
اذا كانت مشاهرة تنقصد في راس كل شهر ثم ينظر ان  
كان رفع البنا لا يضربا لوقف فله رفعه لانه ملكه وان  
كان يضربه فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له  
ان يضربا لوقف ثم ان رضى المستاجر ان يملكه القيم للوقف  
بالقيمة مبنيا او متروعا اليها ما كان اخو يملكه القيم  
وان لم يرض لا يملك لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيبقى  
ان يحلص ملكه انتهى ولم يذكر ما اذا كان استاجره مساهرة  
او مدة صويلة والظاهر انه لا تقبل الزيادة عليه دفعا  
للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت



البناء للزيادة في نفس الارض واذا علم حرمة ايجار الوقف  
باقول من اجرا لعل علم حرمة اعارتها اولى وسبب اجرا لعل  
كما قدمناه وينبغي ان تكون حياطة من الناظر وكذا  
اجارته بما قلها لما يدرك ذكر الخصاف ان الواقف  
ايضا اذا اجر بالاقول لا يتغابن الناظر في مثله فانها  
غير حايضة ويبطلها القاضي فان كان الواقف مامونا  
وقبل ذلك على طريق السهو والغفلة اقره القاضي  
في يده وامره باجارته بالاصح وان كان غير مامون  
اخرجهما من يده وجعلها في يدهم يوثق بدينه وكذا  
اذا اجرها الواقف سنين متتالية من من يخاف ان تنلق  
في يده قال يبطل القاضي الاجارة ويخرجها من يد المتاجر  
انتهى فاذا كان هذا في الواقف فالمتولي اولى وفي الا  
معان لو شرط الواقف ان لا يوجر المتولي الوقف ولا  
شيامنه او ان لا يدفعه من اربعة اوان لا يعمل على ما فيه  
من الاشجار او شرط ان لا يوجره الا ثلاث سنين  
ثم لا يعقد عليه الا بعد انقضاء العقد الاول كان شرطه  
معتبر او لا يجوز مخالفته انتهى وسياتي في بيان الشروط  
ما لا يعتبر منها ان شاء الله تعالى وسياتي في كتاب  
الاجارات بيان مدتها في الاوقاف وحكم الاجارة  
الطويلة ان شاء الله تعالى وذكر الخصاف انه لو تبين ان  
المتاجر يخاف منه على رغبة الوقف يفسخ القاضي  
الاجارة ويخرج من يده ولو كان الموجه امين لقاضي  
ثم اعلم ان المتولي اذا اجر بالاقول من اجرة المثل نقصان  
فاحش حتى فسدت الايمان عليه وانما يلزم المتاجر  
اجرة المثل وقد توهم بعض من اجرة له ولا رية انه

يكون

يكون ضامنا ما نقص هو غلط صرح به العلامة قاسم في  
فتاواه مستند الى النقول الصريحة وفي جامع الفصولين  
ولو استأجر مال البيعة بالف واخر بالف ومائة والا فلا  
يبسعه الوصي من الاول وكذا الاجارة يوجر بمالية للائلا  
لا بعشرة لغيره وكذا المتولي الوقف انتهى فان قلت  
هل للقاضي ولاية ايجار مع وجود المتولي قلت نعم  
على ما قدمناه عند قوله اجرها الحاكم وسياتي في كتاب  
الاجارات ان الممكن في الفاسدة لا يكتفى وهو بعمومه  
يتناول الوقف وقد صرح الخصاف بان المتولي اذا اجره  
فاسدة ويملك المتاجر ولم ينتفع حقيقة فانه اجر  
عليه وفي الظهيرية ويجوز اجارة القيم الوقف بعرض  
عند ابي حنيفة خلافا لهما والاب والوصي اذا اجر دار  
للبيعة بعرض جاز بلا خلاف وفي الفقيه لا يجوز للقيم  
شراشي من مال المسجد لنفسه وما البيع له وان كان  
فيه منفعة ظاهرة للمسجد انتهى فان قلت اذا امر  
القاضي القيم بشي ففعله ثم تبين انه ليس بشرعي  
او فيه ضرر على الوقف يكون القيم ضامنا قلت قال  
في الفقيه طالب القيم اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد  
للامام فابي قاسم القاضي به فاقضه ثم مات  
الامام مفلسا لا يقضي القيم انتهى مع ان القيم ليس  
له اقرار مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس  
للمتولي ايداع مال الوقف والمسجد الا من من في عياله  
وما اقرضته فلو اقرضه ضمن وكذا المستقرض ذكر ان  
القيم اذا اقرض مال المسجد لياخذ عند الحاجة  
وهو احذر من امساكه فلا بأس به وفي العدد يسع للمتولي



اقرض ما فضل من غلة الوقف لو احرز انتهى فان قلت اذا قصر  
المتولي في شئ من مصالح الوقف هل يضمن قلت ان كان في عين  
ضمنها وان كان في ما في الذمة لا يضمن قال في الفتية انهم  
المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خبثه يضمن اشترى  
القيم من الدهان دهنا ودفع الثمن ثم افلس الدهان  
لم يضمن انتهى وفي البرازية امتنع المتولي عن تقاضي ما على  
المستفدين لا ياتر فان هرب بعض المستفدين بعد ما  
اجتمع عليه مال تترك الحق الفبالا لا يضمن المتولي انتهى وفي  
الفتية اجر القيم ثم عزل ونصب قيم اخر فقبل اخذ الامر  
للمعزول والاصل انه لا يضمن لان العزول اخرها للوقف  
لا لنفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله  
يقبل البيع مع المشتري اذ لم يكن البيع باكثر من محل المثل  
وكذا اذا عزل ونصب غيره فلم يضمن اقالته بلا خلاف  
ولو اذن القاضي للقيم في خلط مال الوقف بماله تخفيفا  
عليه جاز ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله  
وعن ابي يوسف اذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن والقيم  
فسخ الاجارة مع المتاجر قبل قبض الاجر وينفذ فسخه  
على الوقف وبعد القبض لا ولو ابر القيم المتجر عن الاجرة  
بعد تمام المدة نفع البراءة عند ابي حنيفة ويضمن للقيم  
صرف شئ من مال الوقف الى كتبة الفتوى ومحاضر الدعوى  
لا يستحل مال الوقف والمتولي اذا اجر نفسه في عمل المسجد واخذ  
الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية وبه يفتي انتهى وفي جامع الفصولين  
اذا يلج مواجرا ومستاجرا وصح لو امره الحاكم بعمليه في  
الفتية القيم من مال الوقف لا يستدل بمصرفه في غير  
الى المعروف بدون اذن القاضي يخرج عن العدة انتهى وفي

الولوية

الولوية للمتولي ان يجتال مال الوقف على انسان ان كان مليا  
وان اخذ كفيلا كان احب اليه وفي جامع الفصولين المتولي عليه  
الا قاله لو غير الوقف فان قلت هل للقيم ان يصرف غلة  
سنة عن سنة قبلها قلت لا لما في الحاوي الحصري وغيره  
ابو جعفر عن قيم جمع الغلة فنصبها على اهل الوقف وحرم  
واحد منهم فلم يعطه وصرف نصيبه الى حاجة نفسه فلما خرجت  
الغلة الثانية طلب المخرجوم نصيبه هل له ذلك قال انشا  
ضمن القيم وان شئت مع شركا ومن فشاركهم فيما اخذوا فان  
اخترت قيمين القيم سلم ام ما اخذوا وليس له ان ياخذ من  
غلة هذا العام اكثر من نصيبه انفق وظاهره انه اذا اختار  
اتباع الشركاء فانه لا مطالبة له على المتولي وان المتولي لا يدفع  
للمخرجوم من غلة الثانية شيئا سوا اختياره نصيبه واتباع  
الشركاء لكن في الذخيرة وان اختار اتباع الشركاء شئين  
انهم اخذوا نصيبه فله ان ياخذ من انصباهم مثل ذلك  
الذي عن حقه فمضى اخذ رجوعا جميعا على القيم بما استهلك  
القيم من حصنة المحرم في السنة الاولى لانه بقي ذلك حقا  
للجميع انتهى فظاهره ان المتولي يدفع له من غلة الثانية  
شئا واواحيث اختار اتباعهم ومفهومه انه لو لم  
يصرف حصنة المحرم الى نفسه وانما صرف الغلة اليهم  
وحرم واحدا اما لعدم حضوره وقت الغلة او  
عنادا انه يتشاركهم ولا يضمن المتولي وانه يدفع اليه  
من غلة الثانية من انصباهم وظاهر ما في الحاوي  
انه يستعمل فيما اخذوا ولا يضمن من الثانية ان  
من حصنة وهو الظاهر لان حقه صار في ذمتهم والمتولي



ليراه ولاية تضاد يومهم ومقتضى القواعد ان المهروم في صورة  
 صرف الجميع اليهم له ان يضمن المتولي لكونه متعددا بما له  
 ان يرجع على المستحقين فان قلت هل للمتولي تفضل  
 البعض على البعض قدرا او تفضيلا قلت فيه تفضل  
 في القدر راجع الى شرط الواقف قال في البرازية وقف  
 صيغة على فقر اقربائه وقرينيه وجعل اجره للمساكين  
 جاز يحصون او لا وان اراد القيم تفضل البعض  
 فالمسئلة من وجوه ان الوقف على فقر اقربائه وقرينيه  
 وهم يحصون او لا يحصون او احد الفريقين يحصون والاخر  
 لا ففي الوجه الاول للقيم ان يجعل نصف الغلة للفقر  
 القربانية ونصفها للفقر القربية ثم يعطى كل فريق من  
 ثلثا منه ويفضل البعض على البعض كما يشاء ان قصد  
 القربة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني  
 تصرف الغلة الى الفريقين بعد دهم وليس له ان  
 يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية  
 الحكم كذلك وفي الثالث تجعل الغلة بين الفريقين  
 او لا تصرف الى الذين يحصون بعد دهم والى الذين  
 لا يحصون سهم واحد لان من يخص لهم وصية  
 ومن لا يخص صدقة والمستحق للصدقة واخذ ثم  
 يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من ثلثا يفضل  
 البعض على البعض في هذا السهم انتهى وقد منا ان  
 الاوقاف المطلقة على الفقراء للمتولي التفضل واختلوا  
 هذه الحاجة او بالقطعة وكل منهما صحيح واما التفضل  
 للبعض فلم ارفه تفضيلا من غير ان يجوز استباحا  
 من مافي البرازية المصدق اذا اخذ ثلثه قبل الوجوب

او القاض

او القاض استوفى رزقه قبل المدة جاز ولا فضل عدم  
 التفضل لاحتمال ان لا يعين الى المدة انتهى فان قيل لا يبقا  
 عليه ان مال الوقف هو للمستحقين على الخصوص وليس  
 له ان يخصم احدا وما لبث مال حق العامة قلت  
 غايته ان يكون كدين مشترك بين اثنين وجب لها  
 بسبب واحد والد اوين اذا دفع لاحدهما نصيبه  
 جاز له ذلك غايته ان الشريك الغائب اذا حضر  
 خيرا ان شاء اتبع شريكه وشا ركه وان شاء اخذ  
 من المديون فكذا يمكن ان يقال يحضر المستحق  
 كذا كما قدمناه في مسئلة المهروم ثم رايث في  
 القضية لم يكن في المسجد امام ولا مؤذن واجتمعت  
 غلات الامامة والتاذين بسنين ثم نصب امام  
 ومؤذن لا يجوز صرف شي من تلك الغلات اليهما  
 وقال سرهات الدين صاحب المحيط لو عملوه فتمت قبل  
 كان حسنا الى خر ما ذكره وفي البرازية لو اميا استاجر  
 الكاتب لحسابه يجوز له اعطاء الاجرة من مال  
 الوقف ولو استاجر لكتسب المسجد وفتحه واعلانه  
 بمال المسجد يجوز انتهى وليس له اخذ الناظرين بالتصرف  
 دون الاخر عندها خلافا لابي يوسف وفي الثانية  
 ولو ان قيمين في وقف اقام كل قيم قاضي بلدة  
 غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز لكل واحد منهما  
 ان يتصرف بدونه الاخر قال الشيخ الامام اسما  
 الزاهد ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ولو  
 ان واحدا من هذين القاضيين اراد ان يعزل  
 القيم الذي قامه القاضى الاخر فان راي القاضى

عيل



المصلحة في عز الأخر كان له ذلك والا فلا انتهى وفيه دليل على  
ان للقاضي عز منسوب قاضي آخر غير خبانية اذ راز المصلحة  
انتهى فان قلت هذا لا حد الناظرين ان يوجروا الاخر قلت  
لا يجوز لما في الخاتمة من كتاب الوصايا لوباع احد الوصيين  
لصاحبه شيئا من التركة لا يجوز عند ابى حنيفة ومحمد  
لان عندهما لا ينفرد احد الوصيين بالتصرف انتهى والناظر اما  
وصي او وكيل وفي جامع الفصولين ليس للوصي في هذا الزمان  
اخذ مال البتة مضاربة ولا للقيم ان يزرع في ارض  
الوقف انتهى فاذا ثبت عند القاضي انه زرع ينبغي ان  
يكون حياطة يستحق بها العزل وفي جامع الفصولين  
ولو اذن قيم موزع ما يخدم مسجدا وقطع له الاجر  
وجعل ذلك جرة المنزل وهو اجر المنزل جاز وفي الخاتمة  
المستولى اذا استاجر رجلا في عمارة للمسجد بدهم ودانق  
واجرة مثله درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد  
الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع ما نقد  
لانه لما زاد في الاجر اكثر من ما يتغابن فيه الناس  
بغير متاجر لنفسه دون المسجد فاذا نقد الاجر من مال  
المسجد كان ضامنا المستولى اذا امر الموزع ان يخدم  
المسجد وسئل اجرام معلوما لكل سنة قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل نعم الاجارة لانه يملك الاستيجار  
لخدمة المسجد ثم ينظر ان كان ذلك اجر عمله او زيادة  
يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا نقد  
نقد الاجر من مال المسجد حل للموزع اخذه وان كان في الاجر  
زيادة على ما يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمستولى  
لانه لا يملك الاستيجار للمسجد فغابن فاحش فاذا ادعى الاجر من

مال

مال المسجد كان ضامنا وان علم الموزع بذلك لا يحل له ان ياخذ  
من مال المسجد انتهى ثم قال كغير سكن دار موقوفة على  
الفقر اجاز كما لو ترك الامام خراج الارض لمن له حق في  
بيت المال بحمته انتهى وذكر فيها ثلاث مسائل في عصب  
الوقف مناسبة لتصرف المتولي الاول لو عصب الوقف  
واستورد القيم وكان الغاصب زاد فيه فان لم يكن  
مالا متقوما بان اكرب الارض او غير الزهرا والحق  
في ذلك السرفين واختلط ذلك بالتراب استردها  
بغير شيء وان كانت مالا متقوما كالبيت والغرس  
امر القاصي برفعه ان لم يضر بالارض وان اضر  
بان خربها لم يكن له الرفع ويضمن القيم له من علة  
الوقف قيمة الغراس متعلوغة وقيمة البنكر فوعا  
وان لم يكن للوقف علة اجر الوقف وان عطل الضمان  
من الاجرة وان اختار الغاصب قطع الاشجار  
من ارض موزع لا يجزب الارض فله ذلك ولا يجز  
على اخذ القيمة ثم يضمن القيم ما بقي في الارض  
من الشجر ان كانت له قيمة الثانية لو استولى  
على الوقف غاصب وعجز المتولى عن استرداد  
فاراد الغاصب ان يدفع قيمتها كان للمستولى  
اخذ القيمة او الصلح على شيء ثم يشتري المأخوذ  
من الغاصب ارضا اخرى فيجعله وفقا على  
شرايط الاول لانه حينئذ صار بمنزلة المستملك  
فيجوز اخذ القيمة الثالثة رجل عصب ارضا  
موقوفة قيمتها الف ثم عصب من الغاصب رجل  
اخر بعد ما ازدادت الارض وصارت تساوي الي



وره فان المتولي يتبع الغاصب الثاني ان كان ملبا على قول من  
 يرى جعل العقار مضمونا بالغصب لان تضمين الثاني انفع  
 للوقف وان كان اهل اول من الثاني يتبع الاول لان تضمين  
 الاول يكون انفع للوقف وان اتبع القيم احد هما يرى الاخر من  
 الضمان كالمالك انما الاختيار تضمين الغاصب الاول والثاني  
 يرى الاخر ائتمن ومنها انكار الثاني من مال الوقف فعليه  
 التمتولي على شيء والاكار عن تجاوز الخط من مال الوقف وان  
 كان فقيرا جاز ذلك ثم ان وهو محمول على ما اذا كان الوقف  
 على الفقراء كما فقيره به فيما اذا سكن الفقير دار الوقف وسماحه  
 المتولي بالاجرة ما اذا كان على ارباب معلومين مستحقين  
 مخصوصين لا يجوز المسامحة والخط بالصالح مطلقا وعلى  
 هذا لا يجوز الاجارة باقل من اجر الشئ بعين فاحتر من  
 فقير اذا كان الوقف على معينين وان كان وقف الفقير  
 اجاز وفي الاسعار ولو اشترى بعلته ثوبا ودفعه الى  
 المساكين بغير ما نقد من مال الوقف لوقوع الشئ له حابط  
 بين دارين احدها وقف والاخرى ملك فانهدم وبناء  
 قسما للدار فحدد دار الوقف قال ابو القاسم يرفع القيمة الى  
 القاضى ليحصره على نقصه ثم يبيعه حيث كان في القديس  
 ولو قال القيم للباقي انا اعطيت قيمة البناء واقره حيث شئت  
 وابن انت لتعمر حابطا اخر فحدك قال ابو القاسم ليس  
 للقيم ذلك بل يأمرو بنقصه وبناءه حيث كان في القديس  
 انتهى ولو اخذ شئ الوقف من غلته شيئا من ماله بلا بيان  
 لا يكون مائتا هكذا قالوا في القديس في انفع الوسايل  
 بحثا عما اذا لم يطالب المستحق اما اذا اطلب اليه المستحق ولم يدفع  
 له ثم مات بغير بيان فانه يكون ضامنا انتهى مقتضاها انه

لواذ في حياته اليه ان يقبل قوله لانه صار ضامنا بمنع المستحق  
 بعد الطالب وحق التضمين ليس للقاضي ان يحاسب ابناءه في  
 في ايديهم من اموال اليتامى ليصرف الخاين فينتدله  
 وهذا القوام على الوقف ويقتل قولهم في مقدار ما حصل  
 في ايديهم من ابعثات الوصي والقيم فيه سواء الاصل  
 فيه ان القول قول القاضى في مقدار القبول وفيما يخبر من  
 انما يوافق على التضمين او على الضيعة ويروى ان الاراضي  
 وتزاد ب الغاصب لذلك و يقتل قول الوصي في المختار  
 دون القيم لان الوصي من فوض الحفظ والتصرف والقيم  
 من فوضت اليه الحفظ دون التصرف وكثير من  
 ما يجتأسوا بين الوصي والقيم فيما لا بد منه من احوال  
 الانفاق و قالوا يقبل قولها فيه وقا سوه على  
 قيم المسجد او واحد من اهل الجلة اذا اشترى للمسجد  
 مالا بد منه كالحصير والحشيش والدهن واجرا لخدمته  
 ونحوه لا يضمن للاذن ولا لالة ولا ينفصل المسجد كذا في  
 وبه يفتى في مائة قال رضي الله عنه الصحيح والصواب  
 في عرفنا بخوارزم هذا انه لا فرق بينهما طوان وان  
 التهمة القاضى بحلفه وان كان امينا كالمودع يدعى هذا  
 الورد لجة او ردها قبل ان يستخلف اذا ادعى عليه بشا  
 معلوما وقبل بحلف على كل حال وان اخبروا التهمة  
 انفقوا على التضمين والضيعة من ازال الارض كذا وبلى في  
 ايدينا كذا فان عرف بالامانة يقتل القاضى الاجال  
 ولا يحصره على التفسير شيئا فنيا وان كان متها بحره  
 القاضى على التفسير شيئا فنيا ولا يحصره ولكن يحصره  
 يومين او ثلاثة ونحوه ويهدده ان لم يقصره فان فعل



والا يكتفى منه باليمين ولو عزل القاضى ونصب غيره فقلنا الوصي  
للمنصوب حاسبين المعزول لا يقبل منه الابنية في وقف الناصح  
اذا اجر الواقف اوقيته ابرو صي الواقف او امته ثم قال قبضت  
الغلة فصاعث او فرقتة على الوقوف عليهم وانكروا فالقول  
له مع يمينه انتهى ما في الفتية فقد علمت ان مشروعية  
المحاسبات للنظر انما هي لتعرف القاضى الخابن من الامين  
لا لاختصاص من النظر للقاضى وابتاعه والواقع بالقلعة  
في زماننا الثاني وقد شاهدنا فيها من الفساد كالا وقافي  
كثير بحيث تقدم كلغة المحاسبة على العماره والمستحقين وكل ذلك  
من علامات الساعة المصدقة لقوله صلى الله عليه وسلم  
كأرواه البخاري في اول كتابه العلم اذا وسد الامر لغير اهل  
فاستظر الساعة **قَالَ قُلْتُ** هل يباح للقاضى اخذ  
الاجر على المحاسبات من مال الاوقاف **قُلْتُ** قال في البرازيه  
من كتاب الفتاوى ان كتب القاضى سجلا او تولى قسمة  
واخذ اجر المثل له ذلك ولو تولى تكام صغيرة لا يحل له اخذ  
شئ لانه واجب عليه وكلما وجب عليه لا يجوز اخذ الاجر  
عليه وما لا يجب عليه يجوز اخذ الاجر وذكر عن البقال في القاضى  
يقول اذا عقد عقد التبرك فلدينا وان يبيع فلن يفسد  
انه لا يحل له ان لم يكن لها ولي ولو كان ولي غيره يحل بيعا على  
ما ذكرناه ولو باع مال اليتيم لا ياخذ شيئا ولو اخذ وافق في البيع  
لا يفسد بيمينه انتهى فقد استعند منه انه يجوز له اخذ على نفس  
الكتابة ولا يجوز له اخذ على نفس المحاسبات لان الحساب واجب  
عليه فهو كالوئولى تكام يتيمة او بيع مال اليتيم وقد منا عن  
البرازيه ان المتولى لو استاجر كاتبا للحساب لا يجوز له ان  
يرفع اجره من مال الوقف وفي الفتية ولو ابرأ صاحب الحق

البيع

القيم عن مضيه بعدما استملكه بيمين انتهى قال في الخاتمة وقف  
له مملوك ومثرف ليس للمثرف ان يتصرف في مال الوقف  
لان ذلك مفوض الى المتولى والمثرف مأمور بالمحفظ لا غير انتهى  
وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المثرف كذا في فتح القدير  
واما بيان ما عليه من العمل فيما ذكره الخصاف  
ان ما يجعله الواقف للمتولى ليس له حد معين وانما هو على  
ما تقارعه الناس من الجعل عند عقده الوقف ليقوم نصا  
من عماره واستغلالا وبيع غلات وصرف ما اجتمع عنده  
فيما شرطه الواقف ولا يكلف من العمل بنفسه الا مثل ما يفعل  
امثاله ولا يبيع له ان يقتصر عنه وامامنا فعلة الاجر  
والوكالة فليس ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية الى  
امراة وجعل لها اجرا معلوما لا يكلف الا مثل ما تفعله  
الناس عرفا ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا للحاكم ان الوقف  
انما جعل له هذا في مقابلته العمل وهو لا يعمل شيئا  
لا يكلف الحاكم من العمل ما لا يفعله الولاية **قَالَ قُلْتُ**  
اذا شرط الواقف نظرا او جابيا وصير فيا عمل كل منهر  
**قُلْتُ** الامر والنهي والتدبير والعقود وقبض المال وطيبة  
الناظر وجمع المال من التاجر بيت هلاليا وخراجا  
وظيفة الخايفي ونقد المال ووزنه وطيبة الصير في **قَالَ**  
**قُلْتُ** هل للحاكم الدعوة على المتاجر وهل له اجارة المسكن  
**قُلْتُ** لا لا يتوكيل الناظر وهذه الوظائف انما يستحق  
حكمها على العرف فيها كما ذكره في فتح القدير في المثلث  
واما بيان ما له فان كان من الواقف فله الشروط ولو كان  
الكر من اجرة المثل لان منصوب القاض فله بمثله  
واختلفوا هل يستحقه بالتعيين الناظر فقلنا الفتية

له



ان القاضى لو نصب فيما مطلقا ولم يعين له اجر فسر فيه سنة  
فلا شئ له وثانيا ان القيم يستحق اجر مثل سبعة سوانير طله  
القاضي او اهل المحلة اجر او لا لانه لا يقبل القوامه ظاهرا  
الا باجر والعهد كما بشرط قال وقالوا اذا عمل القيم في عمارة  
المسجد والوقف كعمل الاجير لا يستحق اجرا لانه لا يستحق له اجر  
القوامه واجرا لعمل هذا يدل على انه يستحق بالقوامه اجرا  
انتهى واذا لم يعمل الناظر لا يستحق شيئا لما في الحاشية ولو وقف ارضه  
على موكبيه مثلام شامت فجعل القاضي للوقوف قيمه وجعل له عشر  
الغلة في الوقف وللوقوف طاحون في يد رجل بالمقاطع لا يحتاج  
فيها الى القيم واصحاب الوقف يقتضون غلتها منه لا يستحق  
القيم عشر غلتها لان ما ياخذ بطريق الاجرة ولا اجرة  
بدون عمل انتهى وفي فتح القدير بعد نقله فمذا عندنا في من  
لم يشتره له الواقف اما اذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم انتهى  
والظاهر انه عايد الى قطع المعلوم في زمن التعمير واما عدم الا  
ستحقاق عند عدم العمل فلا فرق فيه بين ناظر وناظر وقد  
تمسك بعض من لا خيرة عنده بقول قاضي خان وجعله عشر  
الغلة في الوقف على ان للقاضي ان يجعل للمتولي عشر الغلات  
مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط قال في الفتنه عزل  
القاضي قاضي القيم انه قد اجرى له كذا مشاهرة او مساهمة  
وصدقة المعزول فيه لا يقبل الا بيينة ثم ان كان ما عينه  
اجر مثل عمله او دونه يعطيه الثانية الا بحط الزيادة و  
يعطيه الباقي انتهى وقد افاد ان القاضي الثاني بخط ما زاد  
على اجر المثل كافا لعدم صحة تقرير القاضي للناظر  
معلوما اكثر من اجر المثل فان قلت اذا كان الوقف هلاليا  
وقد حال الناظر المستحقين على الخواص والبيوت وهم ياخذون

من

من السكان هل يستحق الناظر معلوما قلت لا يستحق معلوما  
لاجل الهلاك لعدم عمله فيه الا لاجل التعمير كما قدمناه على  
قاضي خان في سيرة الطاحون والقيم التوكيل وعزل وكيله  
وله ان يجعل للتوكيل من معلومه شيئا وله قطعه عنه ولو بشرط  
الواقف للقيم تقويمه بمره بعد مائة مثل ما شرط له في حاشية  
فجعل القيم بعض معلومه لرجل اقامه قيمه وسكت عن الباقي  
ثم شامت يكون ان الوصية ما سمي له فقط ويرجع الباقي الى  
اصل الغلة ولو بشرط المعلوم ولم يشترط لان يجعل لغيره  
ليس له ان يوصي به ولا بشئ منه لاحد ويجوز له ان  
يوصي بالوقف وينقطع المعلوم عنه بموته ولو  
وكل هذا القيم وكذا في الوقف او اوصى به الى رجل  
وجعل له كل المعلوم او بعضه ثم جن جنونا مطلقا  
ببطل توكيله ووصايته وما جعل للوصي والتوكيل  
من المال ويرجع الى غلة الوقف الا ان يكون الواقف عينه  
لجمعة اخرى عند انقطاعه عن القيم فينفذ فيها حيله  
وقد راجعنا المطلق كما سبق حوالا لسقوط الفرائض كلها  
عنه ولو عاد عقله عادت الولاية اليه لانها زالت بعرض  
فاذا زالت عاد او ما كان عليه كذا في الاسعاف قال  
ويشرع لو خابنا كالوصي وان شرط ان لا ينزع اي ويعزل  
القاضي الواقف المتولي على وقفه لو كان خابنا كما يعزل  
الوصي الخابن نظرا للوقف واليتيم والاعتبار بشرط  
الواقف الا ان يعزل القاضي السلطان لانه شرط  
مخالف لحكم الشرع فبطل واستغنى عنه ان للقاضي عزل  
المتولي الخابن غير الواقف بالاولى وصرح في البرازية  
ان عزل القاضي للخابن واجب عليه ومقتضاه الاثم



بتركه ولا يترتبولية الخاين ولا شك فيه وفي الصباح وفرقوا  
 بين الخاين والسارق والغاصب فان الخاين هو الذي خان ما جعل  
 عليه امنا والسارق من اخذ خفية من موضع كان ممنوعا من الوصول  
 اليه وزنا قيل كل سارق خاين دون عكس والغاصب من اخذ جهرا  
 معتمدا على قوته انتهى وقد منا انه لا يعزل القاصص بحمد الطعن في امانة  
 ولا يخرجها الا بحجة ظاهرة بيينة وان له ادخال غيره معه اذا  
 طعن في امانته وانه اذا اخرجته ثم قاب واناب اعاده وان امتنا  
 من التعمير بحياة وكذا الوبايع الوقف او بعضه او بقصره بقصر فاغبر  
 ما يربطها به وببنيان في غاية البيان عند الكلام على نصب  
 القاضى المتولى وانما الكلام اكل في شروط الواقفين فقد افادوا  
 هنا انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا هنا ان اشترط  
 ان لا يعزله القاضى شرطا باطل مخالفا للمشروع وهذا علم  
 ان قولهم بشرط الواقف لنصر الشارع ليس على عمومه قال العلامة قاسم  
 في فتاواه اجتمعت ائمة ان من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر  
 يعمله ومنها ما ليس كذلك ونصر ابو عبد الله الدمشقي في  
 كتاب الوقف عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصومه  
 كنصوص الشارع يعنى في الفهم والدلالة في وجوب العمل مع  
 ان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصى والمخلف والناذر وكل  
 عاقد يحمل على عادية في خطابه ولغة التي يتكلم بها وافقت  
 لغة العرب ولغة الشرع اولا ولا خلاف ان من وقف  
 على صلاة او صيام او قراءة او جهاد غير شرعي فمخوه لم يصح  
 انتهى قال العلامة قاسم قلت واذا كان المعنى ما ذكر  
 فما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر يحتمل تخصيصا  
 ولا يلا يعمله وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما  
 احتمل وفيه قرينة حمل عليها وما كان مشكوكا لا يعمله لانه

لا عموم

لا عموم له عندنا ولم يقع فيه نظر لمجهد لترجح احد مدلوليه و  
 كذلك ما كان من قبيل المجمل اذا مات الواقف وان كان حيا  
 يرجع الى بيانه هذا معنى ما افاده انتهى قلت فعلى هذا  
 اذا تولى صاحب الوظيفة مباشرة بعض احوال المستوفى عليه  
 فيها العمل لا ياتى عند الله تعالى غايته انه لا يستحق العلوم  
 ومن الشروط المعتمدة ما صرح به الخصاف لو شرط ان لا يوجر  
 المتولى اكر من فانت اجارها باطلة وكذا اشترط ان لا يبا  
 على ما فيها من بخل واشجار وكذا اشترط ان المتولى اذا اجرها  
 فهو خارج عن التولية فاذا خالف المتولى صار خارجا  
 وبولها القاصص من يتو بامانة وكذا اشترط انه ان  
 احدث احد من اهل هذا الوقف حدثا في الوقف يريد  
 ابطاله كان خارجا عن عرفان نازع البعض وقال  
 اردت تصحيح الوقف وقال سايرا اهل الوقف انما اردت  
 ابطاله نقض القاضى في القوم الذين تنازعوا فان كانوا  
 يريدون تصحيحه فلم ذلك وانما كانوا يريدون ابطاله  
 اخرجهم واشهد على اخراجهم ولو شرط ان من نازع القيم  
 وتعرض له ولم يقبل ابطاله فنازعه البعض وقال منعنى  
 حتى صار خارجا ولو كان طالب حقة اتباعا للشروط او شرط  
 ان مواعيله يحقه فله ذلك ~~او اخرجهم فله ذلك~~ ~~او اخرجهم فله ذلك~~  
 باذن المستوفى ومنها ما وقف على اربعة شروط انما من اشترط  
 مذهب المعتزلة صار خارجا فان ادعى على واحد منهم بانه  
 صار معتزليا كالسنة على المدعى والقول للمسكر ولو كان  
 الواقف من المعتزلة وشرط ان من انتقل الى مذهب اهل  
 السنة صار خارجا اعتبر شرطه ولو شرط ان من انتقل  
 من مذهب اهل السنة الى غيره صار خارجا اورافقيا

مل

مطالبة بخصته فالتولى الخ  
 فلا يخرج من اعادة بان  
 الشروط ومنها الوقف على اربعة  
 وشروط مع



خرج فلو اردت عن الاسلام خرج المرأة والرجل سويا فلو شرط ان من  
خرج عن مذهب الانبياء الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد  
الى مذهب الانبياء لا يعود الى الوقف الا بالشرط وكذلك لو  
عين الواقف مذهباً من المذاهب وشرط انه ان انتقل عنه  
خرج اعتبر بشرطه وكذا لو شرط ان من انتقل من قرابته من بغداد  
فلاحق له اعتبر بكونه اذا اعد الى بغداد رد الى الوقف ولو  
شرط وقفه على العميان فالشرط باطل وتكون الفعلة  
للمساكين لان فيهم الغني والفقير ولم لا يحصى وكذا على  
العور ان والعرجان والزمني انتهى مختصراً ومنها ما في  
فتاوى قاضي خان لو وقف على مهابات اولاده وشرط  
عدم تزويجهم كان الشرط صحيحاً فعلى هذا لو شرط  
في حق الصوفية بالمدرسة عدم التزوج كما بالمدرسة  
الشيخونية بالقاهرة اعتبر بشرطه ومنها ما في الفتاوى  
ايضا لو شرط الواقف ان يوجر اكثر من سنة والفاقر  
لا يرعون في استيجارها وكانت اجارتها اكثر من سنة  
انفع للفقراء فليس للقيم ان يوجر هذا اكثر من سنة  
ولكن يرفع الامر الى القاضي حتى يوجرها القاضي  
اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر على الفقراء  
وعلى الميت ايضاً ولو شرط ان لا توجر اكثر من سنة  
الا اذا كانت النفع للفقراء كان للقيم ان يوجرها  
بنفسه اكثر من سنة اذا راي ذلك خيراً ولا يحتاج الى  
القاضي انتهى وبهذا ظهر ان الشرايط الراجعة الى  
الفلة وتخصيلها لا يعقد المتولي على مخالفتها ولو كان  
اصحح للوقف وانما يخالفها القاضي وهذا بخلاف ما لم  
يرجع الى الفلة فانه لا يجوز مخالفة القاضي كما قد مر

في تفسير

في تفسير القاضي فرائداً للمسجد بغير شرط الواقف فانه  
يجزى ما يروى في القنية وقف على المتفقهة حنيفة فيدفعها  
القيم دنائير فله طلب الحنطة ولهم اخذ الدنايير ان نشاءوا  
انتهى في هذا يعلم ان الخيار للمتولي في اخذ الخبز للشرط  
لهم او قيمته وظاهره انه لا خيار للمتولي وانه يجزى على دفع  
ما يشاءوا وفي القنية يجوز صرف مئتي من وجوه مصالح  
المسجد الى الامام اذا كان يتعطل لولم يصرف اليه يجوز  
صرف الفاضل عن المصالح الى الامام الفقير باذن القاضي  
لا بأس بان يعين ثياباً من مسيلات المصالح للامام  
زيد في وجه الامام من مصالح المسجد نفق امام آخر  
فله اخذها ان كانت الزيادة لقلته وجود الامام وان  
كان لمعين في الامام اول نحو فضله او زيادة صاحبه  
فلا تخل للثاني قال الامام للقاضي ان مرسومي المعين  
لا يعنى بنفقة ونفقة عيال فيزاد القاضي في مرسومه  
من اوقاف المسجد بغير رضا اهل المحلة والامام مستغن  
وعنه يوم بالمرسوم العهود تطيب له الزيادة اذا كان  
عالمنا بقنا انتهى ثم قال اذا شرط الواقف ان يعطى  
علمها من ثياباً وقال على ان يضعها حيث يشاء فانه ان  
يعطى الاغنياء فيها من باب الوقف الذي مضى من صرفه  
ولم يصرف الى المصروف ما اذا يصح به وقف مستغلاً  
على ان يضعه عنه بعد مائة من غلته كذا يشاء كل سنة  
وقفاً ولم يضع القيم عنه حتى مضت ايام الخريف تصدق  
به وفيها باب تصريفات القيم من التبديل والتغيير  
المشروط ونحوها قال ابو نصر الدبوسي اذا جعل الوقف  
على سائر الخبز والاشباب والتصدق بها على الفقراء يجوز



عندي ان يتصدق بعين الغلة فمن غير شرط ولا ثوب لا التصديق  
هو المقصود متى جاز التقرب بالتصدق دون الشراء ولو وقف  
على ان يشتري بها الخبز والسلاح على محتاج المجاهد من جاز  
التصدق بعين الغلة كما في الخبز والنياب وان شرط ان يسلم الخبز  
للسلاح فيجاءه من غير تملك ويسترد من من احب ثم يدفع  
الى من احب جاز الوقف ويستوي فيه العقب والفقير ولا يجوز التصديق  
بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخبز والسلاح ويبيدها  
لا هلهما على وجهها كالتوقف وقع للاباحة لا التملك وكذا  
الوقف على شراء النسم وعنتها جاز ولم يجز اعطاء الغلة وكذا  
لو وقف ليصلي او ليهدي الى مكة فيندفع عنه في كل سنة  
جاز وهو دايم ابد وكذا كلما كان من هذا الجنس برأيه  
بشرط الواقف كما لو نذر بعقوبة او ذبح شاة او ضحية  
لم يتصدق بقيمة وعليه الوفاء باسم ولو نذر ان يتصدق  
بعينه على الفقراء او شاة او ثوبه جاز التصديق بعينه  
او قيمته ولو وقف على محتاج اهل العلم ان يشتري لهم الثياب  
والمداد والكاغذ ونحوها من مصالحهم جاز الوقف وهو دايم  
لان للمعلم طلبة الى يوم القيامة ويجوز مراعاة الشرط ويجوز  
التصدق بعين الغلة عليهم ولو وقف ليشترى به الكتب  
ويودع الى اهل العلم فان كان تملك جاز التصديق بعين الغلة  
وان كان اباحه واعادة فلا وقف على من يقرأ القرآن كل يوم  
مئة من الخبز وربعا من اللحم فليقيم ان يدفع اليهم قيمة ذلك  
ورقا ولو وقف على ان يتصدق بفاضل غلة الوقف على  
من يسأل في مسجد كذا كل يوم فليقيم ان يتصدق به على السائل  
في غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على فقير لا يسأل قال  
رضي الله عنه اولى عندي ان يراعى في هذا الأخير شرط الواقف

انتهى

انتهى فان قلنا هل الوصف في الوقف عليهم كشرط الشرط كما  
لو وقف على امام حتى قلنا نعم فلا يجوز تقصير غير الخبز  
قال في الفتية وقف ضيعة على اربعة الطهارة واولاد اولاده  
ان كانوا فقرا مات احد من بن صغير نفقة بعد سنين لا يوقف  
نفيه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة وانما يستحق الفقيه  
وان كان واحدا انتهى **فصل** في اقل السجد باحكام مخالف  
احكام الوقف افرد به بفصل على حدة واخره **قال** ومن سجد  
لم يزل ملكه فيه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وبإذنه بالصلاة  
فيه واذا صلى فيه واحد زال ملكه اما الا فرار فلا لا يخلص  
لله تعالى الا به واما الصلاة فيه فلا لا بد من التسليم  
عنده ابي حنيفة ومحمد فيشترط تسليم نوعه وذلك في  
السجد بالصلاة فيه اولا لانه لما تقدر القبض بقيام تحقق المقصود  
مقامه ثم يكتفي بصلاة واحد لان فعل الجنس متعذر فيشترط  
ادناه وعن محمد تشترط الصلاة بالجماعة بان السجد بين  
لذلك في الغالب وصحها الزيلوي بتعالم في الثانية لان قبض  
كل شئ وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك في السجد  
بإداء الصلاة بالجماعة اما الواحد يصلي في كل مكان وقال  
ابو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته سجدا لان التسليم  
عنده ليس بشرط لانه اسقاط الملك العبد فيصير خالصا  
لله تعالى يسقط حق العبد وصار كالاعتناق والخاص ان  
السجد مخالف لمطلق الوقف عند الكل اما عند الاول فلا  
يشترط الفضاولة التعليق بالموت واما عند الثاني فلا  
يجوز في المشاع واما عند الثالث فلا يشترط التسليم الى المتولي  
المطلق الواحد فمثل الباقي وهو قول البعض ولا يصح انه لا يكتفي  
لان الصلاة انما تشترط لاجل القبض على العامة وقبضه

الزيلعي



لا يكون فكذلك الصلاة كذا في الثانية ونحو ما اذا صلى واحدا بغير  
اذا في واقامة وهو ظاهر الرواية كذا في الثانية ولو قال المصنف  
ومن جعل ارضه مسجدا بدل ومن بني مكان اولي لانه لو كان  
له مساحة لابنا فيها امر قومه ان يصلوا فيها بحجة قالوا  
ان امرهم بالصلاة ابداءا وامرهم بالصلاة فيها بالجماعة ولم  
يذكر ابداءا الا انه اراد بها الا بدئتم مات لا تكون ميراثا عنه  
وان امرهم بالصلاة شهر او سنة ثم مات يكون ميراثا عنه  
لانه لا بد من التابيد والتوقيت بينا في التابيد كذا في الثانية  
واقاد باشتراط الصلاة فيه انه لو بني مسجدا وسلمه  
الى المتولي لا يصير مسجدا بالتسليم الى المتولي وهو قول البعض  
واختاره شمس الائمة السرخسي لان قبض كل شئ يكون بما  
يلقب به كقبض الخان يكون يتروى واحدا من المارة فيه  
بأذنه وفي الخوض والبير والسقاية بالاستقيا وقال بعضهم  
يصير مسجدا كسائر الاوقاف كذا في الثانية وفي فتح القدير  
والوجه الصحة لان التسليم الى المتولي ايضا يجعل مقام  
التسليم اليه تعالى لرفع يده عنه وكأنه لم يطلع على نصحيح  
وفي الاطبيار والصحيح انه يصير مسجدا وكذا اذا سلمه الى  
القاضي او نائبه كذا في الاسعاف وفيه باذن الباني  
لان متولي المسجد اذا جعل الترتل الموقوف على المسجد مسجدا  
وصلى فيه سنين ثم ترك الصلاة فيه واعيد منزلا مستغلا  
جاز لان المتولي اذا جعله مسجدا لا يصير مسجدا كذا في الثانية  
واخلق في المسجد فنزل المسجد لصلاة الجنازة هو العيد  
وفي الثانية مسجد اتخذ لصلاة الجنازة او لصلاة العيد  
هل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
يكون مسجدا حتى لو مات كايورث عنه وقال بعضهم ما

اتخذ

اتخذ لصلاة الجنازة فهو مسجد كايورث عنه وما اتخذ  
لصلاة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد  
في صحة الاقتداء امام وان كان منفصلا عن الصفوف  
واما فيما سوى ذلك ليس له حكم المسجد حال اذا الصلاة لا غير  
وهو الجبانة سواء وجب هذا المكان كما يجب المسجد احتياطا  
انتهى واقاد با لا فتصارع على الشروط الثلاثة انه لا يحتاج  
في جعله مسجدا الى قوله وقفته ونحوه لان المعروف جار  
بالاذن في الصلاة على وجه العموم والتولية يكونه وقفا  
على هذه الجهة فكان كالتمثيل به فكان كمن قدم طعاما  
الى ضيفه او نثر ثرازا كان اذ ثا في اكله والتقاطا بخلاف  
الوقوف على الفقرا من جنة عادة فيه مجرد التولية والاذن بالاستغلال  
ولو جرت به في عرف اكتفينا بذلك كسبكتا وبقولنا  
قال مالك واحمد خلا فالشافعي واقاد ايضا انه لو قال  
وقفته مسجدا ولم ياذن في الصلاة فيه ولم يصل فيه احد  
لا يصير مسجدا بل حكمه وهو بعبادة كذا في فتح القدير ان هذا  
مقتضى كلامهم ولم يعزه الي النقل وفي الحاوي القدسي ومن  
بني مسجدا في ارض مملوكة له الى اخره واقاد ان من  
شرطه ملك الارض ولذا قال في الثانية ولما كان سلطانا  
اذ بن لغوم ابن محمد ارض من ارض البلدة حوانيت  
هو خوقة على المسجد وامره ان يزيدوا في مسجدهم  
قالوا ان كانت البلدة فمحت عنوة وذلك لا يصح  
بالجارة والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت  
البلدة فمحت صليا لا ينفذ امر السلطان لان في الاول  
يصير ملكا للعاين فيجاز امر السلطان فيها وفي الثاني  
ينبغي على ملك ملاكها فلا ينفذ امره فيها انتهى ولذا قالوا



لو اشترى دارا لها شفع فجعلها مسجدا كان الشفع ان يخذها  
 بالشفعة وكذا اذا كانت للبايع حق الاسترداد كان له ان يبطل  
 المسجد كذا في فتح القدير وأشار باطلاق قوله ويأذن للناس  
 بالصلاة انه لا يشترط ان يقول اذنت فيه بالصلاة جماعة ابد  
 بل الاطلاق كاف لو قال صلوا فيه جماعة او صلاتين يوما  
 او شهرا ما يكون مسجدا كما صرح به في الذخيرة وقدمناه عن الخاتبة  
 في الرحمة وفي القنية اختلف في مسجد الدار والحان والرباط انه  
 مسجد جماعة ام لا والاصح ما روي عن ابن يوسف انه اذا غلق  
 باب الدار وهو مسجد جماعة للجماعة التي في الدار اذا لم يمنعوا  
 غيرهم من الصلاة فيه في سائر الاوقات لان مسجد الزقاق الذي  
 ليس بابا فمسجد جماعة وان صلوا فيه في وقت اغلقوا باب  
 الزقاق كذا هذا وعنه ان كان فيه جماعة من من في الدار بعد  
 الاغلاق لا يمنعون غيرهم في الاوقات الاخر وهو مسجد  
 جماعة والا فلا فحينئذ مثله وعن محمود الاوزجندى  
 لا يجوز الاغلاق في مسجد زقاق غير نافذ لان طريقة  
 مملوك لاهله الا اذا كان له حايطة الى طريق نافذ فحينئذ  
 يمكن السطوف اليه من حق العامة فحينئذ لا يفتقر الى تقييد  
 مسجد اقل رضي الله عنه والذي اختلف في اصح وقد راينا  
 بخاري وغيرهما في دور سكك في اربعة غير نافذة من غير  
 تشكك لامة والعوام في كونها مساجد فعلى هذا المساجد  
 التي في المدارس بغير جانية خوارزم مساجد لانهم لا  
 يمنعون الناس من الصلاة فيها واذا اغلقت يكون فيها  
 جماعة من اهلها انتهى وقد قد مناشيا من احكام المسجد  
 عند قوله ولا تنفست بالبحر وما الذهب من مكروهات  
 الصلاة وفي المحبتي لا يجوز تقييد المسجد ان يبنى حوائط

في حد

في حد المسجد او فناءه يتم ببيع فناء المسجد ليتم فيه القوم او  
 بضع فيه شرا اخرها ليتم فيه الناس فلا بأس ان كان لصلا  
 المسجد ويعد بالمساجد ان شاء الله تعالى اذا لم يكن من العامة  
 وفناء المسجد ما كان عليه طلبة المسجد اذا لم يكن من العامة  
 المسلمين ولا يجوز صرف ذلك الاخرة الى نفسه ولا الى امام  
 بل يتصدق به على الفقراء ولا بأس بالتقريب ان يخلط علة  
 اوقاف المسجد المختلفة اتخذ الوافق او اختلف عن مشايخ  
 بل مسجد له اوقاف ولا يتم فيه في بعض اهل محلة  
 غلاتها وانفقها في حصره وادعائه وحشيته لم يمنع  
 ديانة استخسانا ولو ثبت عند الحاكم ضمنه وفي  
 تولية اهل المحلة فيما على اوقافه بدون اذن القنا  
 اختلاف المشايخ في فتاوى الفضل وافر مشايخنا  
 المتقدمون انه يصير متوليا ثم اتفق المتأخرون  
 واستأذونا ان الافضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلموا  
 به القاضي في زماننا طبع القضاة في اموال الاوقاف  
 تنزع اهل المحلة والباقي في عمارية او نصب الموزن  
 او الامام فالاصح ان الباقي اولى به الا ان يريد القوم  
 ما هو اصله وقيل الباقي بالموزن اولى وان كان  
 فاسقا بخلاف الامام والباقي احق بالامانة الا اذا  
 ولد من بعده وعشيرته اولى بذلك من غيرهم وفي  
 المجرد عن ابي حنيفة ان الباقي اولى بجميع مصالح المسجد  
 وتعب الامام والموزن اذا اتاه لاهل الامانة انتهى وفي  
 القنية من اخر الوقف بعث شفعاني شهر رمضان الى مسجد  
 قاحقوف وبقى منه ثلثه او دونه ليس للامام والموزن  
 ان يخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك

2

من

ن



للموضع ان الامام والمؤذن ياخذ من غير صريح الاذن في ذلك  
 فله ذلك انتهى وفيها ذكر هو احداث الطائفت في المساجد  
 روى ذلك عن ابن مسعود في جامع القديم اجرو موضع  
 طلة الباب لبعض المكائيم لا يجوز ازالة الحايطة التي بين  
 المسجد ليحفظها واحدا اذا لم يكن فيه مصلحة ظاهرة  
 وكذا رفع صحنه وبعض القنم ما انفق فيه من مال المسجد  
 بنا في قنائه في الرستاق دكانا لاجل الصلاة يصلون فيه  
 جماعة كل وقت فله حكم المسجد وكما يصنع المذبح على جدار  
 المسجد وان كان من اوقافه انتهى وفيها من الكراهية  
 ولو كان المسجد مدخل من دار موقوفة لا بأس للامام ان  
 يدخل للصلاة من هذا الباب لانه روى ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يدخل من حجرة الى المسجد في المسجد موص  
 معين يراى عليه وقد شعلته غيره قال الامام وزاعله ان  
 يرتجبه وليس له ذلك عندنا ويكره تخيير مكان في المسجد  
 لنفسه لانه يخل بالخشوع لحرمة لزاب المسجد اذ اجمع  
 وله حرمة اذ ايسر احد متاع في المسجد يخاف عليه  
 فانه يستقيم ويدخل في الصلاة واد اضاقت المسجد  
 كان للمصلي ان يزعج القاع من موضع يصلي فيه وان  
 كان مشغولا بالدكر والدرس وقراءة القرآن او الاعتكاف  
 وكذا اهل المحلة ان يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا  
 متاق بهم المسجد **هل المحلة** قسموا المسجد وضربوا فيه  
 حايطة ولكل منهم امام على حدة وموذنهم واحد لا بأس  
 به والاولى ان يكون لكل طائفة موذن كما يجوز لاهل  
 المحلة ان يجعلوا المسجد الواحد مستخدما فلم ان يجعلوا  
 المسجدين واحدا لاقامة الجماعة اما للتذكير والمندرس

لا يصح

باب

باب

فلا

فلا لانه ما بني له وان جاز فيه وفي شرح ان البيع وخصف  
 البعول وانشاء النضر مما كان لا بيع المسجد من هذا غير مكره  
 وما بيع منه او بغيره فمكره يجوز الدرس في المسجد وان  
 كان فيه استعمال اليهود والبوارى المشبهة لاجل المسجد  
 لو علم الصبيان القرآن في المسجد لا يجوز ويأثم وكذا الناد  
 فيه اي لا يجوز للتدريس اذا كان باجرو ويشتري ان يجوز  
 بغير اجر واما الصبيان فقد قال عليه السلام جئوا مساجدكم  
 صبا نكم ومجا نيتكم وكذا الاجور التعليم في دكان  
 في قنا المسجد هذا عندنا بحج وعند هاهنا يجوز اذا لم  
 يضر العامة صا به البرد الطريق فدخل مسجد اخره  
 خفت الغير ولو لم يوقد نار اهلك فحسب المسجد على الاقار  
 اول من غيره يجوز ادخال الجيوب واثاث البيت في  
 المسجد للخوف في الفتنة العامة انتهى وفيها من الوقف  
 اتخذ مسجد على اية باين وجاز المسجد والشرط باطل  
 جعل وسط دار مسجد واذن يرفع الناس في الدخول  
 والصلاة فيه ان شرط معه الطريف صار مسجدا  
 في قولهم والا فلا عند اي حنيفة وقال لا يصير مسجدا  
 ويصير الطريف من حنيفة من غير شرط كما لو اجره اياه  
 ولم يشترط الطريف انتهى وفي الاسعاف وليس لمؤتي  
 المسجد ان يجعل سراج المسجد الى بيته ولا يأس بان  
 يترك سراج المسجد فيه من المغرب الى وقت العشا  
 ولا يجوز ان يترك كل الليل الا في موضع جرت العادة  
 فيه بذكر مسجد بيت القدس ومسجد النبي صلى الله عليه  
 وسلم والمسجد الحرام او شرط الواقف تركه فيه كل الليل  
 كما جرت العادة به في زماننا ويجوز الدرس بسراج

يب

الشد في



المسجد اذا كان موصوفاً فيه لا للعبادة بل ان فرع القوم من العبادة  
وذهبوا الى بيوتهم وبنى السراج فيه قالوا لا بأس بان يدرس  
بنوره الثلث الليل لا لهم لواجزوا الصلاة الى ثلث الليل لا بأس  
به فلا يبطل حقهم بتجملهم وفيما زاد على الثلث ليس لهم تأخيرها  
فلا يكون له حق الدرس ولو ان قوماً بنوا مسجداً وقبيل من  
خشبهم مثقالوا يصرف القاضل في بناءه ولا يصرف الى الدهن  
والحصر هذا اذا سلوه للمثولي ليسي به المسجد ولا يكون  
القاضل لهم يصنعون به ما شاؤوا ولو جمع مالا لينفق  
في بناء المسجد فانفق بعضه في حاجته ثم رد بوله في نفقة  
المسجد لا ينفقه ان يفعل ذلك فاذ افعله وكان يعرف حاجته  
فمن له بدله او استاذنه في صرف موصوفه في المسجد  
وان كان لا يعرفه رفع الامر الى القاضي لياسره بانفاق  
بدله فيه وان لم يمكنه الرفع اليه قالوا نرجوا له في الا  
ستحسان الجواز اذا انفق مثله في المسجد ويخرج عن  
العموم فيما بينه وبين الله تعالى انتهى وفي الجزازية  
اراد وانفق المسجد وبنائه احكم من الاول ان لم يكن البنا  
من اهل المحلة ليس لهم ذلك وان كان من اهل المحلة لهم  
ذلك انتهى وفي الحاوي ولا بأس ان يدخل الكافر واهل الزمة  
المسجد الحرام وبيت المقدس وسائر المساجد لمصالح المسجد  
وغيرها من المهمات ويكره ان يكون محراب المسجد  
مخولاً المقبرة او البضاعة او الحمام ويكره التوضي في المسجد  
كالبرق والمخاطبة فيه من الاستحسان وكذا يكره ان  
تتخذ طريقاً او يتخذت فيه حديث الدنيا او يشر فيه  
السلاح فان كان معه شيء منه يستحب ان يأخذه بصله  
ويكره الدخول فيه بغير طهارة واذا راين حشيش المسجد

فرفع

وقد بان ان جاز ان لم يكن له قيمة فان كان له ادنى قيمة  
لا يأخذ الا بعد الفرض من المثولي والقاضي او اهل المسجد  
او الامام كذا الجنا بيز العتق والحصر لمقطعه والمتابر  
والقناديل المكسرة والاولى ان تكون حيطان المسجد  
ابيض غير متقوشة ولا مكتوب عليها ويكره ان تكون  
بسطة متقوشة بصور او كتابة انتهى **قال** من جعل  
مسجداً تحت سرداب او فوقه بيت وجعل باباً الى الطريق  
وعزله او اتخذ وسط داره مسجداً واذن للناس  
بالدخول فيه فله بيعه ويورث عنه لانه لم يخلص  
لله تعالى لبقا حق العبد متعلقاً به وللسرداب بيت يجر  
تحت الارض لغرض ينزله الماء وغيره كذا في فتح القدير  
وفي الصباح السرداب المكان الضيق يدخل فيه والجمع  
سراديب انتهى واما ما قيل ان شرط كونه مسجداً ان يكون  
سفله وعلوه مسجداً لينقطع حق العبد عنه لقوله  
تعالى وان الماجد لله بخلاف ما اذا كان السرداب او  
العلوم فوق المصالح المسجد فانه يجوز ان لا ملك فيه  
كاجد بل هو من تنعيم مصالح المسجد فهو كسرداب مسجد  
بيت المقدس هذا هو ظاهر المذهب وهناك روايات  
منعقدة مذكورة في البداية وبما ذكرناه علم انه لو بنى  
بيتاً على سطح المسجد ليكن الامام فانه لا يضر كونه مسجداً  
لانهم من المصالح فان قلت لو جعل مسجداً ثم اراد  
ان يبني فوقه بيتاً للامام او غيره هل له ذلك قلت  
قال في التاتارخانية اذا بنى مسجداً او بنى غرفة وهو في  
بيده فله ذلك وان كان حين بناءه خلى بينه وبين الناس  
ثم جاء بعد ذلك يبني لا يترك وفي جامع الفتاوى



اذا حال عنت ذكفانه لا يصدر انتى فاذا كان هذا في الوقف  
 فكيف بغيره فمن بنى بيتا على جدار المسجد وجعل فيه  
 اخذ الاجرة وفي البازية لا يجوز للفقير ان يجعل بيتا من المسجد  
 مستغلا ولا مسكنا وقد مرنا ولم يذكر المصنف حكم المسجد بعد  
 خرابه وقد اختلف فيه الشبان فقال محمد اذا خرب وليس له  
 ما يعمربه وقد استغن عن لهنا مسجد اخر اذا خرب الخراب  
 اوله خرب لكن خربت القرية ينقل اهلهما واستغنوا عنه فانه يعمره  
 اليه ملكا او اقطاعا ورثته وقال ابو يوسف هو مسجد اثم الى قيام  
 الساعة لا يجوز ميراثا ولا يجوز نقله الى مسجد اخر  
 سوا كانوا يعملون فيه اولا وهو الفتوى كذا في الحاوي  
 القدسي وفي المحبتي واكثر المتأخرين على قول ابو يوسف ورجح  
 في فتح القدير قول ابو يوسف بانه الاول قال واما المحصر  
 والغناديل فالصحيح من مذهبه ان يورث انه لا يجوز حال ملكه  
 من هذه بذبحه الى مسجد اخر ويبيعه قيم المسجد للمسجد  
 وفي الخلاصة قال محمد في القرية اذا جعله حيا في بيل  
 الله فصار بحيث لا يستطيع ان يركب بياض وبصر في ملكه  
 الى صاحبه او رثته كما في المسجد وان لم يعلم صاحبه يشترى  
 فرسا خريفا عليه ولا حاجة الى الحاكم ولو جعل جنازة  
 وملاة ومقتلا وقف في محلة ومات اهلهما لم يرد الى  
 الورثة بل يجل الى مكان اخر فان مع هذا عن محمد فهو رواية  
 في المحصر والبوارى انما لا نفوذ الى الوارث وهكذا نقل عن  
 الشيخ الامام الحلواني في المسجد والحو من اذا خرب ولا يحتمل  
 اليه كنفرة هذا سر عنه انه تصرف او قافه الى مسجد اخر  
 او حوض اخر وعلى انه يفرج على الخلاف بين ابو يوسف  
 ومحمد فيما اذا استغنى عن المسجد لخراب المحلة والقرية ونفرد

اهلها

اهلهما ما اذا انهدم الوقف وليس له من الغلة ما يمكن عمارة  
 انه يبطل الوقف ويرجع النقص الى بائنه او ورثته عند  
 محمد خلافا لابي يوسف وكذا حانوت في سوق احترف  
 وصار بحيث لا ينتفع به وايتا جربتي التي يخرج عن الوقفية  
 وكذا في حوض محلة وكسره ما يعمربه عاد لوارثه فان لم يعرف  
 فهو لقطعة وكذا الرباط اذا خرب يبطل الوقف ويصير ميراثا  
 ولو بين رجل على هذه الارض قالنا للبيان واصل الوقف  
 لورثته الواقف عند محمد فقول من قال في حصر هذه  
 السائل نظر فليتأمل عند الفتوى غير واقع موقعه  
 لان الفتوى على قول ابو يوسف في المسجد فكذا فيما  
 يستثنى عليه ومحمد يقول يجوز الاستبدال عند الخراب  
 فكيف ينقل عنه القول بطلان الوقفية في سيرة الخانو  
 وتقدر جمع في فتح القدير الى الحق حيث قال وفي الفتاوى  
 الظهيرية سبل الحلواني عن اوقاف المسجد لا تعطى  
 وتقدر استغلا لها هل للمتولى بيعها ويشترى بيئها  
 اخرى قال نعم وروى هشام عن محمد اذا صار الوقف  
 بحيث لا ينتفع به يشترى بيئته وقف يستغل ولو كانت  
 غلته دون ثلثة الاول وفي فتاوى قاضي خان وقف  
 على مسجين خرب ولا ينتفع به ولا يستاجر اصله يبطل  
 الوقف ويجوز بيعه وان كان اصله بيتا جربتي قليل  
 يبقى اصله وقف انتهى يجب حفظ هذا فانه قد  
 تخرب الدار ونصير كوما وفي بحيث لو نقل بقضائها استا  
 جرات منها من يبنى او يفرس ولو بقليل فيغفل عن ذلك  
 ويتأخر كلها للواقف انه لا يرجع منها اليه الا النقص  
 فان قلت على هذا تكون مسيلة الرباط التي ذكرناها

ت  
ي



مقيدة بما اذا لم تكن ارضه بحيث تستاجر قللا لان الرباط موقوف  
 للسكنى واستغنى بالهدام بخلاف هذه فان المراد وقف لا  
 استغلال الجماعة المسمى انتهى ما في الفتوى وفي الخاتمة رجل سطر من  
 ماله خصير المسجد فخرت المسجد ووقع الاستغنى عنه فان ذلك  
 يكون له ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وان بلى ذلك كان  
 له ان يبيع ويشترى بخمنه خصيرا اخر وكذا لو اشترى حششا  
 او قندلا للمسجد فوقع الاستغنى عنه كان ذلك له ان كان حيا  
 ولو ارثه ان كان ميتا وعند ابي يوسف يباع ذلك ويعرف ثمنه  
 الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد تحول الى مسجد اخر والفتوى  
 على قول محمد ولو كفن ميتا فافتريسه سبع فان الفطن يكون  
 للكفر ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا ولو ان اهل المسجد  
 باعوا حشيش المسجد او جنازة او بغشا صار خلقا ومن فعل ذلك  
 غايب اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز والاولى ان يكون باذن  
 القاضى وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضى وهو الصحيح  
 انتهى وبه علم ان الفتوى على قول محمد في الات المسجد وعلى قول  
 ابي يوسف تأييد المسجد وما يقياسه في فتح القدير الحصر  
 على الجنازة والنفس فغير صحيح لما في الخاتمة اذ اوقف  
 جنازة او بغشا او مغشلا وهو الثور العظيم في محلة  
 خربت المحلة ولم يبق اهلها قالوا لا يرد الى ورثة الواقف  
 بل يحول الى محلة اخرى اقرب الى هذه المحلة فرفوا بين هذا  
 وبين المسجد اذ اخرج ما حوله على قول محمد يبيع ميراثا  
 لان المسجد لا ينقل الى مكان اخر وهذه اهل بيتا مما تنقل  
 انتهى وفي القنية حوض او مسجد خرب وتفرق الناس عنه  
 فملقاضى ان يعمر فادقافه الى مسجد اخر او حوض اخر  
 ولو خرب احد المسجدين في قرية واحدة قللقا فصرف

حشيشه

حشيشه الى عمارة الاخر اذ لم يعلم بانيه وادارته وان علم  
 يعمر فبا بنفسه قلت ان مثا ولو خرب الحوض العام فبني  
 انسان وبنى عليه حوائث قللقا حتى ان ياخذ مثل اجر الارض  
 ويصرفه الى حوض اخر من تلك القرية انتهى قللا ومن يبيع سقا  
 او خان او رباطا او مقبرة لم يزل ملكه عنه حتى يحكم به  
 حاكم يعنى عند ابي حنيفة لانه لم ينقطع عنه حق العبد  
 الا نزل ان له ان ينتفع به ويسكن في الخانات وينزل في الرباط  
 ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة فيشترط حكم  
 الحاكم او الاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقرا  
 بخلاف المسجد لانه لم يبق له حق الاستغناء به فخلص له  
 تعالى من غير حكم الحاكم وعند ابي يوسف يزول ملكه بالقول  
 كما هو اصله ان التسليم عنده ليس بشرط والوقف لازم وفي  
 فتاوى قاضى خات وناخذ في ذلك بقول ابي يوسف  
 انتهى وعند محمد اذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا  
 الخانات والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك لا التسليم  
 عنده شرط والشرط تسليم نوعه وذلك كما ذكرناه  
 ويكتفى بالواحد لتعذر فعل الجنس كله وعلى هذا المير  
 والحوض ولو سلم الى المتولى مع التسليم في هذه الوجوه لانه  
 نايب عن الموقوف عليه وفعل النايب كفعل المتوب عنه  
 واما في المسجد فقد منا الخلاف فيما اذا سلم الى المتولى  
 والمقبرة في هذا منزلة المسجد على ما قيل لانه لا متولى  
 له عرفا وقد قيل انه بمنزلة السقاية والخانات فيصح  
 التسليم الى المتولى لانه نصب المتولى يصح وان كان على خلاف  
 العادة ولو جعل دارا له مكة سكنى الحاج بيت الله  
 تعالى والمعتمدين او جعله ارضه في غير مكة سكنى المساكين

لواء



او جعلها في ثغر من الثغور سكنى للقرابة والمرابطين او جعل غلة ارضه  
 للقرابة في سبيل الله تعالى ودفع ذلك الى اهل بيتهم عليه فهو جائز  
 ولا رجوع فيها لما بينا الا ان في الغلة محل للفقرادون الاغنياء وفيما  
 سواء من سكنى الخان والاستقام من البير والسقاية وغير ذلك يستوي  
 فيه الفقير والغني والفارق هو الصرف بين الفصيلين فان اهل  
 العرف يريدون بذلك في الغلة الفقراء في غيرها التسوية بينهم  
 وبين الاغنياء ولا حاجة لتكامل الغني والفقير في التزول والشر  
 والغني لا يحتاج الى صرف هذه الغلة لغناه كذا في الهداية  
 ومما قرناه علم ان اقتصار المصنف على حكم الحاكم ليس بجيد لان  
 الاضافة الى ما بعد الموت كالحكم وهو وصية فلا تلزم الابعدية  
 وله الرجوع عنها في حياته كما في فتح القدير وظاهر قول المصنف  
 ان له الرجوع في المقبرة قبل الحكم وبعد الدفن بها على قول  
 امامه وفي فتح القدير ثم روى الحسن عنه انه اذا رجع بعد  
 الدفن لا يرجع في المحل الذي دفن فيه ويرجع فيما سواه ثم  
 اذا رجع في المقبرة بعد الدفن لا يثبتها لان النش حرام  
 ولكن يسوى ويزرع وهذا على غير رواية الحسن والفتوى  
 في ذلك كله على خلاف قول الحنفية المتعامل المتوارث هذا  
 وتنفارق المقبرة غيرها بانه لو كان في المقبرة غيرها بانه  
 لو كانت في المقبرة اشجار وقت الوقف كان للورثة ان  
 يقطعوها لان موضعها لم يدخل في الوقف بخلاف غير المقبرة  
 فان الاشجار والبنا اذا كانت في عقار وقفه دخلت في  
 الوقف يتبعها ولو بنيت فيها بعد الوقف ان علم غارسها  
 كانت للغارس وان لم يعلم فالراي فيها ان القاضى ان راى  
 بيعها وصرف ثمنها على عمارة المقبرة فله ذلك ويكون  
 في الحكم كانه وقف ولو كانت قبل الوقف لكن الارض موات

ليس

ليس لها مال كما اتخذها اهل القرية مقبرة فالاشجار على ما كانت  
 عليه قبل جعلها مقبرة ولو بنى رجل في المقبرة بيتا لحفظ  
 اللبن ونحوه ان كان في الارض سعة جاز وان لم يرض بذلك  
 اهل القرية لكن اذا احتيج الى ذلك المكان يرفع البناء ليقتبر  
 فيه ومن حفر فيه لنفسه فترا فلغيره ان يقتبر فيه وان  
 كان في الارض سعة الا ان الاول ان لا يوحشه ان كان  
 فيه سعة وهو كمن يسط سجادة في المسجد او نزل في الرباط  
 فجاخر لا يبيع ان يوحش الاول ان كان في المكان سعة  
 وذكر الناطقي انه يغير قيمة الحفر لجمع بين الحقين ولا يجوز  
 اهل القرية اما انتفاع بالمقبرة الدائرة فلو كان فيها  
 حشيش يحش ويُرسل الى الدواب ولا ترسل الدواب فيها  
 انتهى وفي الثانية امرأة جعلت قطعة ارض مقبرة واخرتها  
 من يدها ودفن فيها ابنتها وهذه الارض غير سالبة  
 للمقبر لغلبة الماعليها قال الفقيه ابو جعفر ان كانت  
 الارض بحال يرغب الناس عن دفن الموت فيها لفسادها  
 لم تغير مقبرة وكان للمرأة ان تشيعها واذا مات كان  
 للمشتري ان يرفع الميت عنها او يامر برفع الميت عنها  
 ولو جعل ارضه مقبرة او خانة للغلة او مسكنا سقط  
 الخراج عنه ان كانت خراجية وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول  
 ولو بنى رباطا على ان يكون في يده مادام حيا قال ابو  
 القاسم يقر في يده ما لم يستوجب الخراج عن يده قوم  
 عمر وارض موات على شرط جيمون وكان السلطان يخذ العشر  
 منهم لان على قول محمد ما الجيمون ليس بالخراج وبقر ذلك  
 رباطا فقام متولى الرباط الى السلطان فاطلق السلطان  
 له ذلك العشر هل يكون المتولى ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن



يؤذن في هذا الرباط يستغنى بها على طعامه وكسوته هل يجوز  
ذلك وهل للموذن ان يستمر بها خذ ذلك العنبر الذي لباح السلطان  
للرباط قال الفقيه ابو جعفر لو كان الموذن محتاجا بطيب له ولا  
ينبغي ان يصرف ذلك العنبر الى عمارة الرباط وانما يصرف  
الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم انفقوا في عمارة الرباط  
جاز ويكون ذلك حصاريا على ما به فتنطرة على نهر عظيم خربت  
الفتنطرة ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بمجاورة النهر يذون  
الفتنطرة لا يمكن المجاورة هل يجوز عمارة الفتنطرة بغلة  
الرباط قال الفقيه ابو جعفر ان كان الواقف وقف على مصالح  
الفتنطرة الرباط لا بأس به والا فلا لان الرباط للعامة والفتنطرة  
كذلك موقوف الرباط اذا صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه  
فرضا لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل ثم انفق من ماله نفسه  
في الرباط رجوت له ان يبر وان اقترض ليكون احرز من الامساك  
عنده قال رجوت ان يكون واسعه له ذلك رباط استغنى  
عنه المارة وبقره رباط اخر قال الفقيه ابو جعفر بضر غلة  
الرباط الاول الى الرباط الثاني وان لم يكن بقره رباط يعود  
الوقف الى ورثة من بني الرباط رجل اوصى بثلث ماله للرباط  
قال من يصرف قال الفقيه ابو جعفر ان كان هناك دلالة انه  
اراد به الغنيين يصرف اليهم وانما يصرف الى عمارة الرباط  
انتهى وفي الصباح السقاية بالكسر الموضع يتخذ لسقي الناس  
والرباط اسم من رابط من باب قاتل اذا لم يغز العدو  
والرباط الذي بين الفقراء مولد ويجمع في القياس رباط بمعنى  
ورباطات وفي المجنبي اتخذ مشرعية او مكيتا لا يتم حتى بشرع  
فيها انسان او يقرافها الصبيان وقال ابو يوسف الاستهاد  
في ذلك يكفي ولا بأس ان يشرب من الحوض والبير ويسقى دابته

ويؤمنا

ويتوضأ منه وفي التوضي من السقاية اذا اتخذها للشرب  
اختلاف المشايخ ولو اتخذها للوضوء لا يجوز الشرب منه  
للاجتماع وفي الاستقاة من السقاية واسقاط الدواب  
اختلاف والاصح انه لا يجوز الا الاستقاة للشرب اذا  
كان قليلا لانه في معنى الشرب والاصح عدم جواز اخذ  
الجمد الى بيته لان الجمد لتبريد ما السقاية للاخذ مقبرة  
للمشركين اراد ان يتخذها مقبرة للمسلمين لا بأس به  
ان كانت قد اذريت اثارهم فان بقي شيء من عظامهم  
ينشئ ويقبر ثم يتخذ مقبرة للمسلمين فان موضع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فبنيته  
واخذها مسجدا استغنى عن مسجد لا يجوز اتخاذه  
مقبرة ولو وقف ارضا على المقبرة او على صوفى خانه  
بشرائطه كما يصح التقى وفي التظهيرية واذا اشترى الرجل  
موضعا وجعله طريقا للمسلمين واشهد عليه صح و  
يشترط لا تمام مرور واحد من المسلمين على قول  
من يشترط التسليم في الواقف وفي النوادر عن  
ابي حنيفة انه اجاز وقف القابر والطرق قال  
هلال وكذلك الفتنطرة يتخذها الرجل للمسلمين و  
يتطرقون فيها لا يكون بنا وهامة اثار للورثة  
وقد صار وقفنا وملت المسيلة على جواز وقف البناء  
وفي الفتنية صغير كان ياخذ من السقاية مالا صلاح  
الدواة او قصعة للشرب ثم يبلغ فندم لا يكتفه النذر  
بل يرد الضمان الى القيم ولا تجزى صب مثله في السقاية  
احدا من السقاية مأمرة بعد اخرى حتى يبلغ جرة  
مثلا وكان القيم قد صب في تلك السقاية خمسين جرة



فصب هوجرة فبقنا للموت بغير اذن القيم صار صنما للكل  
دار موقوفة لكما والحمد ليس للقيم ان يشتري من عليهما  
خافية ليسق لهما الما وقف ارضا على ان يدفن فيها اقرباؤه  
فاذا انقطعوا فاخره للتفقرا ودفن فيها من اقرباؤه خارجا  
فموقف ولو وقف مقبرة او خانة بعد موته فلو ارثته ان  
يدفن فيها وينزل فيه انتهى **قال** وان جعل شيئا من الطريق  
مسجدا مع كعبته يعني اذ بنى قوم مسجدا او احتاجوا الى  
مكان لينفع فادخلوا شيئا من الطريق جاز ذلك ولو ضاق  
المسجد على الناس وجنبه ارض لرجل يؤخذ ارضه بالقيمة  
كرهنا لما روي عن الصحابة رضي الله عنهم لما ضاق المسجد الحرام  
اخذوا ارضين بكرة من اصحابهما بالقيمة وزادوا في البيداء لحرار  
ومعنى قوله كعبته انه اذا جعل في المسجد ممرا فانه يجوز  
لتعارف اهل الامصار في الجوامع وطاير الكاذب يرحل الكافر  
الا لجنب والحايض والنفسا كما عرف في موضعه وليس لهم ان  
يدخلوا فيه الدواب كذا ذكره الشارح وفي الخاتمة طريق للعامة  
وهو واسع فبني فيه اهل المحلة مسجدا للعامة ولا يضر  
ذلك بالطريق قالوا ابا سبه وهكذا روي عن ابي حنيفة ومحمد  
لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا وان اراد اهل  
المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم وذلك كما يضر  
بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا اهل المحلة كتحويل باب المسجد  
من موضع الى موضع ولو كان بجانب المسجد ارض وقف  
على المسجد فارادوا ان يزيلوا شيئا من المسجد من الارض جاز  
ذلك بامر القاضي وقد مناه حكم ما اذا امر السلطان بزيادة  
المسجد من الطريق والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
واليه المرجع والمآب **كتاب البيع**

قدمنا

قدمنا في الطهارة ان المشروعات اربعة حقوق لله تعالى  
خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتمعا وعلب حق  
الله وما اجتمعا وعلب حق العبد وقدام الاول لانه المقصود  
من خلق الثقلين ثم شرع في المعاملات فبدأ بالبيع  
وما يتبعه لما فيه من معنى العبادة وذكر الحقوق لمناسبة  
الهلال في الاستطاعة الايمان لمناسبتها لكليهما ثم الحدود  
لتناسبتها لطلب الدين من جهة الكفارة فالقواعد  
بين العبادة والعقوبة والحدود عقوبات ثم ذكر السير  
بعد ما لا اشتراك في المقصود وهو خلا العالمين  
البيد ويقدم الاول لانه معاملة مع المسلمين  
والثاني مع الكفار ثم اللقيط للاشتراك في كون النفوس  
عرضة للغوات ثم اللقطة للاشتراك في كون الاموال  
كذلك وكذا في الباقي والمفقود ثم ذكر الشركة لان  
المال لما كان فيها امانة في يد الشريك كان بعرضية  
التؤي ثم الوقف بعدها للاشتراك في استبقاء الأصل  
مع الانتفاع بالزيادة ثم البيوع لان الوقف ازالة  
الملك كالي مالك وفي البيوع اليه فكان الوقف منزلة  
البيوع والبيع كالركب والكلام فيه يقع في عشر مواضع  
الاول في معناه لغة وشريعة فالاول مقابلة بشي  
بشي سوا كان مالا او لا ولذا قال تعالى وشروه  
بشئ بخس درهم كما في المحيط وقال في المصباح باعه  
بيعه بيجا ومبيعا فهو بيع والبيع من الاخذاد  
مثل الشراء ويطلق على كل واحد من المتعاقدين انه  
بايع لكن اذا اطلق البايع فالمستأدر والدفع  
بأذن السلعة ويطلق البيع على المبيع فيقال بيع

٢ بايع ودم



جيد ويجمع على يبيع وابتغى بالف لغة قال ابن القفطاع وبعث  
 زائدا الدار ومما دخلت الدار مكان من يقال بعثك الشيء وبعث  
 لك في زائدة وابتاع زائدا الدار بمعنى اشتراها وبيع عليه  
 القاضى من غير رضا وفي الحديث لا يبيع احدكم اى  
 لا يشتريه من نفسه على المشتري لا على البائع بدليل رواية  
 البخارى لا يبيع ويؤيد بحرم سوم الرجل على سوم اجنه  
 والاصل في البيع مبادلة مال بمال لقولهم يبيع راعح ويبيع  
 خاسر وذلك حقيقة في وصف الاعيان لكنه اطلق على  
 العقد مجازا لانه نسب التملك والتملك وقولهم صح البيع  
 او بطع اى صيغته لكنه لما خذف المضاعف وقيم المضاعف  
 اليه مقامه وهو مذكر اسند الفعل اليه انتهى وقول القاضى  
 موسر ياعه يبيعه يبيعا ومبيعا والقياس مباعا اذا باعه  
 واذا اشتراه عند وهو مبيع ومبيوع ويبيع السلى  
 فقد تخفم باوه فيقال يبيع انتهى وفي الشريعة ما ذكره  
 المصنف بقوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضى  
 ومن استبدكت الثوب بغيره وبذل الثوب بغيره ابدله  
 من باب فتل كذا في المصباح وفي المعراج ما يدل على ان  
 معنى التملك لان بعضهم زاد على جهة التملك  
 فقال فيه لا حاجة اليه لان المبادلة تدل عليه  
 والمال في اللغة ما ملكته من شئ والجمع اموال  
 كذا في القاموس وفي الكشف الكبير المال ما يبدل اليه  
 الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالبة ما شئت  
 بمنزلة الناس كافة او يتقوم البعض والقوم  
 يبتع بها وبها حاجة الانتفاع له شرعا فلا يكون  
 مباح الا انتفاع بدون تول الناس لا يكون مالا

حكمة

حكمة حكمة وما يكون ما لا بين الناس لا يكون مباح  
 الا انتفاع لا يكون مستقوما كما في الحر واذا عدم الامران  
 لم يثبت واحد منهما كما قدم انتهى وصرح في المحيط بان الحر  
 ليس بمال وان العقد عليه لم ينعقد بخلاف مالو ببيع  
 شيئا جحر فانه ينعقد في ذلك الشئ بالقيمة وسياق  
 بيانه وفي الحاوي القدسي المال اسم لغير ادمي خلف  
 لمصالح ادمي وامكن احرازه والتصرف فيه على وجه  
 الاختيار والعبد وان كان فيه معنى المالية ولكنه  
 ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه انتهى وفي  
 شرح الوقاية لم يقل على سبيل التراضى ليشمل مالا يكون بزا  
 جميع المكره فانه منعقد انتهى واجاب عنه في شرح  
 النقاية بان من ذكره اراد تعريف البيع النافذ  
 ومن تركه اراد تعريف البيع مطلقا فان كان او  
 غير نافذ واقول بيع المكره فاسد موقوف لانه  
 موقوف فقط كبيع الفعنولى كما يفهم من كلامه وقد  
 عرفت في الاسلام بان في اللغة والشرعية المبادلة  
 وزيد فيها التراضى ورده في فتح القدير بانه اذا  
 فقد الرضا لا يسمى في اللغة بيعا بل غصبا ولو اعطاه  
 شيئا اخر مكانه وعرفه في البدايع بانه مبادلة شئ  
 مرغوب فيه بشئ مرغوب فيه وذلك قد يكون  
 بالقول وقد يكون بالفعل فالاول الايجاب والقبول  
 والثاني التفاضل انتهى وهذا ظهرا لانه لا منافاة بين  
 قولهم ان معناه المبادلة وبين قولهم ان ركته  
 الايجاب والقبول وما في المستصحب من انه معنى  
 شرعى يظهر اثره في المحل عند الايجاب والقبول فرده

عن



في فتح القدر بانه بقسركم وهو الملك فان القدرة على النظر  
ابتداء لا لسانع فخرج بالابتداء قدرة الوكيل والوصي و  
المستولي ويقولون الا لسانع المبيع المنقول قبل القبض  
فان عدم القدرة على بيعه لسانع اشتروا في الحادى الملك  
الاختصاص بالحاجز وانه حكم الاستيلاء لانه به ثبت  
لا غير اذا المملوك لا يملك لان اجتماع الملكين في محل واحد  
محال فلا بد وان يكون المحل الذي ثبت الملك فيه خاليا  
عن الملك والحالي غير المالك هو المباح والمثبت للملك  
في المباح الاستيلاء لا غير وهو طريق الملك في جميع الاموال  
لان الاصل الاباحة فيها وبالببيع والهبه ونحوها لا يشغل  
الملك الحاصل بالاستيلاء اليه فن شرط البيع يشغل المبيع  
بالملك بحالة البيع حتى لم يصح في مباح قبل الاستيلاء ومن  
شرط الاستيلاء خلوا المحل عن الملك وقته وبالارث والوصية  
تختص بالخلافة عن الميت حتى كانه حي لا الانتقال حتى  
ملك الوارث الرد بالعيب دون المشتري فالاسباب  
ثلاثة مثبت للملك وهو الاستيلاء ونقل الملك وهو  
الببيع ونحوه وخلافة وهو الميراث والوصية وما اريد اجماله  
حكم التصرف حكمة وعبرة فحكم البيع الملك وحكمة  
اطلا لا انتفاء والعقد قبل اذا خلت عن الاحكام  
ولا ينظر بخلوها عن الحكم انتهى وما يظهر كظهور  
لك فابدية الخلافة جوارها قاله الوارث وللوصي له  
ومنها الخصومة في اثبات الدين كما في دعوى البرازية  
وعرفه في الاصطلاح بانه عقد متضمن مبادلة مال بمال ولا  
حاجة الى زيادة شرط لما سمعت منه ان المبادلة  
تكون بالقول وبالفعل وانما زاد لما قدمناه عن المصباح ان

المبادلة

المبادلة حقيقة للاعيان وللعقد مجاز ثم اعلم ان المبيع  
وان كان مبناه على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون  
التمن ولذا يشترط القدرة على المبيع دون التمن  
ويفسخ بهلاك المبيع دون التمن واما ركنه ففي البدائع  
ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في فتح القدر  
من ان ركنه الايجاب والقبول الدالان على التبادر  
او ما يقوم مقامهما من التقاطي فركنه الفعل الدال  
على الرضا ببتاد الملكين من قول او فعل واما شرائطه  
فانواع اربعة شرط انعقاد وشرط صحة وشرط نفاذ  
وشرط لزوم فالاول اربعة انواع في العاقد وفي نفس  
العقد وفي مكان العقد وفي المعقود عليه فشرائط  
العاقد العقد فلا ينعقد بيع المجنون والصبي الذي  
لا يعقل والعدد في العاقد فلا ينعقد بالوكيل من الجانبين  
الا في الاب ووصيه والقاضي فانه يتولى الطرفين في مال  
الصغير اذا باعوا اموالهم منه واشترى واشترط ان يكون  
فيه شفع ظاهر للبيوع في الوصي وراى في العراج نشر العبد  
لنفسه من مولاه بامرء واما القاضي فانه لا ينفذ  
لنفسه لان فعله قضاء وقضاءه لنفسه باطل كذا في  
الخرائفة وغيرها وهو مخالف لما في البدائع وفي الخائفة  
من الوكالة الواحد لا يتولى العقد من الجانبين الا في الاب  
فانه يكتفى بالواحد وقال خواجه رزاده هذا اذا لم يلفظ  
لا يكون اصيلا في ذلك فان قاله بعت هذا من ولدي  
فيكتفى به واما اذا لم يلفظ لا يكون اصيلا بان قال  
اشتريت هذا المالك لولدي لا يكتفى بقوله اشتريت  
ولا بد ان يقول بعت وهو في الوجهين يتولى العقد من



الجانبين ومنها الوصي لنفسه ومنها الوصي ببيع القاضى ومنها  
 العبد يشتري نفسه من مولاه بأسره انتهى فبما في البدايع  
 على ان القاضى باع ما ارى يتيم من احرار واشترىه بوقفه بيمينه  
 وبين ما في الخزانة وفي البرازية لو امر اسلفا لوصي ان يشتري  
 له ما ارى يتيمه فاشترى لم يجز بخلاف ما اذا اشترى لنفسه  
 مع النفس وفي وصايا الخانية فسر شمس الائمة السرخسي  
 الخيرية فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي  
 عشرة خمسة عشر يكون خيرا لليتيم وان باع مال نفسه  
 من اليتيم ما يساوي خمسة عشر بعشرة كان خيرا لليتيم  
 وقال بعضهم ان باع ما يساوي عشرة بثمانية او اشترى  
 ما يساوي ثمانية بعشرة كان خيرا لليتيم والوكيل بالبيع  
 او الشراء اذا اشترى لنفسه او باع مال الموكل لم يجز عند  
 جميعا سواء كان شرا او خيرا وفي الباب لا يشتري ان يكون  
 خيرا انتهى ولا في الرسول من الجانبين وليس من شرائط  
 العقد البلوغ فالعقد ببيع الصبي وشراؤه موقوف  
 على حارزة وليه ان كان لنفسه نافذ لا عمدة عليه  
 ان كان لغيره وليس من شرائط الحرية فالعقد ببيع العبد  
 كالصبي في النوعين وليس منه الاسلام والمنطق والصحة  
 واما شرط العقد فوافقة القبول للايجاب بان يقبل  
 المشتري ما اوجبه البائع بما اوجبه فان خالفه بان  
 قتل غير ما اوجبه او بعض ما اوجبه او غير ما اوجبه  
 او لبعض ما اوجبه لم ينعقد لتفرق الصفقة وانه لا يجوز  
 الا في الشفعة بان باع عبدا وعقارا فطلب الشفعة اخذ  
 العقار وحده فله ذلك وان تفرقت الصفقة على البائع  
 كما في فتاوى الولوالجي من الشفعة وسياتي تفاريعه

الا فيما اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع ما يقدر من  
 الثمن او كان من البائع فقبل المشتري بازيد انعقد فان  
 قبل البائع الزيادة في المجلس جاز كما في التا قار خانية وفي  
 الالة تكون بلفظ الساخى ان عقد بالقول كذا في البدايع  
 واما شرط مكانه فواحد وهو اتحاد المجلس بان كان للايجاب  
 والقبول في مجلس واحد فان اختلف لم ينعقد واما  
 شرائط العقود عليه فان يكون موجودا اما لا متوقفا  
 مملوكا في نفسه وان يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه  
 وان يكون مقدور التسليم فلم ينعقد ببيع المعدوم وماله  
 خطر العدم كنتاج النخاج والحمل واللبن في الضرع  
 والتمر والزرع قبل الظهور والبزرق في البطيخ والنوى  
 في الثمر واللحم في الشاة الحية والشجر والاكية فيها  
 واكار عمار واسها والشجير في السمسم وهذا  
 الغرض على انه ياقوت فاذا هوز جاح او هذا الثوب  
 المروى فاذا هومروى او هذا العبد فاذا هوجارية  
 او دار على ان بناها اجر فاذا هولبن او ثوب على انه مبيع  
 بعصفر فاذا هوز عفران او حفلة في جوالفا فاذا  
 هودقيق او دقيق فاذا هوز خبز او هذا الثوب القز  
 فاذا الحمة من ملح ولو سداه من قز صم لو كان عكسه  
 مع الخيار اذا الحمة على اصل او هذا الثوب على ان ظهارة  
 وبطانة وحشوه من كذا فاذا الظهارة من غير المعين  
 بخلاف ما اذا كانت البطانة من غير المعين فانه ينعقد  
 مع الخيار ومما تشا محوافيه واخرجه عن هذه القاعدة  
 ما في القنية الاشياء التي تؤخذ من البياع على وجه  
 الخرج كما هو العادة من غير بيع كالعدس والحم والزر



ونحوها ثم اشترها بعد ما انعدمت صح انتهى فيجوز بيع العدم  
لنا ولم ينقد بيع مالين حال متقوم بجميع الحر والمدر المطلق  
وام الولد والمكاتب ومعتق البعض واو لا دم الاول والمكاتب  
المشترى في كتابته والميتة والدم وذبيحة الجوسي والمرتد والمنكر  
والصبي الذي لا يعقل والمجنون ومذبح صيد المحرم الابيع وكيله  
وجلد الميتة قبل الدب وجلد خنزير مطلقا وعظم وعصبه  
وشعره على الصحيح شعر الادمى وعظمه وفر عظم الكلب روايتان  
ولم ينقد بيع الحر والخنزير في حق المسلم وامان في حق الذمى  
فينقد ولكن اختلفوا في كونه مباحا له او محرما والصحيح  
الثاني كما في البدائع لكونهم يقولونها وان يتابعها ثم اسلم  
احدهما قبل القبض انفس البيع ولو تقارضا ثم اسلم  
المقرض فلا شيء من الحر وان اسلم المستقرض كان عليه  
القيمة في رواية وفي اخرى كالاول ولم ينقد بيع الخمر ودود  
الحر والابتعا ولا بيع العذرة الخالصة بخلاف السرقين و  
المخلوط بغير اب وكذا بيع الات الملاحى عندهما خلافا ولم ينقد  
بيع الملاحى والمضامين وعقب الخمر ولبن المرأة وفي التلويح  
المنقوض ما يجب ابقاؤه بعينه او مثله او بقيمة والخمر  
يجب اجتنابها بالنظر فلم تكن متقومة انتهى وفي القنية  
ادنى القيمة التي تشترط لجواز البيع فليس ولو كانت تسمى  
خبز لا يجوز شراء البراوات التي يكتسبها الديوان على العمال  
لا يصح قبله ائمة بخارى جوزوا بيع حظوظ الائمة قال لان  
مال الوقف قائم ثمة ولذلك هنا انتهى فعلم هذا يجوز للمستحق  
في المدارس بيع خبزه قبل قبضه من المشرق بخلاف الخندق  
اذ باع الشعير المعين لعلو دابته قبل قبضه وخرج بالملوك  
بيع ما لا يملكه فلم ينقد بيع الكلا ولو في ارض مملوكة له

والما

والما في ثمره او بيرة وبيع الصيد والخطب والخيشوق  
الاحراز وبيع ارض مكة عند الامام وارض احياءا بغير  
اذن الامام عند الامام وخوابيت السوق التي عليها  
غلة للسلطان لعدم الملك لان السلطان انما اذن له في  
البناء ولم يجعل البيعة لهم كما في البدائع وفي القنية حفر موطا  
من المعدن ثم يباع تلك الحفرة او اجرها ايصح لانه انما  
ملك من المعدن ما يخرج وياخذ وما بقي فيه بقي على  
الاباحة قال رضي الله عنه وهذه رواية واقفة بلغته  
عن بعض المفتين المجازفين انه افتى في من حفر في  
جبل جرابيخ منه القدر ورمى ما ت وحتا غيره منه قدور  
بان لورثة الحافر المنع تا ب الله عليه وعلينا وهداه  
وايانا والصواب ليس لهم المنع لان الحجر الباقي وان ظهر  
بحفره بقي على اصل الاباحة انتهى وخرج بقولنا وان  
يكون ملكا للبايع لم يكن له اذ اباعه لنفسه فلم  
ينقد بيع مالين مملوك له وان ملكه بعده الا السليم  
والغصوب لربا عدا الغاصب ثم ضمن قيمته نقد  
بيعه لا سنا والملك الى وقت البيع فتبين انه باع  
ملك نفسه وقلنا فيما يبيعه لنفسه يخرج الثاني  
والفضولي فالاول نافذ والثاني منقوض موقوف وقلنا  
وان يكون مقدورا للتسليم فلم ينقد بيع معجوز التسليم  
عند البيع كبيع الابق في ظاهر الرواية فان حضر احيى  
الى جند يد الركن فوفا او فعلا وكذا بيع الطير في الهواء بعد ان  
كان في يده وطار والسك بعد الصيد واللقا في الخطير  
اذا كان لا يمكن اخذه الا بصيد ولا ينقد بيع الدن  
من غير من هو عليه ويجوز من المديون لعدم الحاجة



ان التسليم ولم ينقد بيع الغصوب من غير الغاصب اذا كان  
 الغاصب منكرا له ولا بينة والى هنا صارت شرائع الانعقاد  
 احدى عشر لثان في العاقبة واثنتان في العقد وواحدة في  
 مكانه وستة في العقود عليه واما شرائع النكاح فالملك او الوكا  
 لم ينقد بيع الغصوب عندنا واما شرائع الوفا فبما سأتى والولاية  
 اما بناية المالك او الشارع فالاول الوكالة والثاني  
 ولاية الاب من قام مقامه بشرط اسلام الولي وحرية وعقله  
 وبلوغه وصغر المولى عليه واولى اهل وليا في المال الاب ثم وصيه  
 ثم وصي وصيه ثم الجد ابوالاب ثم وصيه ثم وصي وصيه  
 ثم القاضي ثم من نصب القاضى وليس من سواهم ولاية  
 في المال من الام والاع والعم ولو وصيهم ولاية بيع المنقول  
 للمنفذ والعقار لقضاء دين الميت خاصة وكبيره التفرغ  
 واما وصي المكاتب فلا يملك الا قضاء دين المكاتب فيبيع له وكا  
 يملك بعهده الا المنفعة في رواية الزوائد وفي رواية  
 كتاب القسمة جعله كوصي الاب هذا اذا مات قبل اداء  
 واما بعهده فوصية كوصي الا حرا فان عقد بيع الصبي  
 العاقل عندنا موقوف فان كان كالحرة وانقاد ان كان ما  
 ذوات الثاني ان لا يكون في المبيع حق لغير البايع فان  
 كان لم ينقد كالمهر والستاجر واختلفت عبارات  
 الكتب فيها ففي بعضها انه فاسد والصحيح انه موقوف  
 ويجعل الفساد على انه لا حكم له ظاهر وهو تفسير الموقوف  
 عندنا فملك كان الاجازة دون الطبع ويفسخه  
 المشتري ان لم يعلم به اولا واما بيع عبد وجب عليه  
 فود وقتا فذلك بيع المرتد والحاجي ومن وجب عليه  
 حد واما شرائع الصحة فتامة وخاصة فالعامة

لكل بيع ما هو شرط الا انعقاد لانه ما لا ينقد لم يبيع ولا  
 ينقد كسر فان الفاسد عندنا منعقد نافذ اذا اتصل  
 به القبر ومنها ان لا يكون موقفا فان اقمه لم يبيع بخلاف  
 الاجارة فان التافيت شرطها ومنها ان يكون المبيع  
 والتمن معلوما علما يمنع من المنازعة فالجهول جهالة  
 مفضية اليها غير صحيح كشاة من هذا القطيع وبيع  
 الشئ بغيره ومحكم فلان ومنها حله عن شرط منفذ  
 وهو انواع شرط في وجوده غير كاشتراط حمل البهيمة  
 واختلفت الرواية في اشتراط حمل الجارية ورجح بعضهم ان  
 الشارط له ان كان البايع صح وكان يثريا منه وان  
 كان المشتري ليشترها كغيرا فسد ومنه ما اذا اشترى  
 كبشا على انه نطاج ومنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه  
 منفعة كاحدهما وسائر تفصيله ومنه شرط الاجل  
 في البيع المعين والتمن المعين وانما يجوز في الدين ومنه  
 شرط خيار موقت بجهول ومنه شرط خيار مطلقا  
 ومنه شرط خيار موقت معلوم زائد على الثلاثة  
 ومنه استثنائنا حمل الجارية ومنها الرضا ففسد بيع  
 المكره وشرأوه وكذا البيع تلجئة ويمك اهل القبر  
 دوت الثاني ومنها القايذة فيبيع مالا فابدة  
 فيه وشرأوه فاسد بغير بيع درهم بدرهم استويا  
 وزنا وصفة كحاق الذخيرة واما الخاصة فهي  
 معلومية الاجل في البيع بشرط موجد ففسدان كان  
 مجهولا ومنها القيس في بيع المشتري المنقول  
 وفي الدين فبيع الدين قبل قيمته فاسد كالمسلم  
 فيه وراسر المالك ولو بعد الاقالة وبيع شئ بالدين



الذي على فلاه بخلاف ما اذا كان على البايع ومنها ان يكون البديل  
 سمي في احدى نوعي المبادلة وهي القولية فان سكت عنه  
 فسد وملك بالقبض وان نقاه قبل فسد وقيل بطل فلا  
 يملك بالقبض وفي التهمة باعه بدين عليه وهما يعلمان  
 ان لادين عليه بيع ومنها المماثلة بين البديلين في اموال  
 الربا وسياق التفصيل في بابه ومنها الخلو عن تشبه الربا  
 وجود شرائط السلم الالبنة ومنها القبض في الصرف قبل  
 الافتراق ومنها ان يكون الثمن الاول معلوما في بيع  
 المراجعة والتولية واشتراك والوصعية واما شرائط  
 اللزوم بعد الا انعقاد والنفذ فخلوة من الخيارات  
 اربعة المشهورة ويزاد خيار الكمية وخيار العان اذا كان  
 فيه غرر وخيار استحقاق بعض المبيع القيمي مطلقا  
 والمثل قبل القبض وخيار الحيانة في المراجعة وخيار نقض  
 الثمن وعدمه وخيار كشف الحال وخيار فوات وصف مرغوب  
 فيه وخيار اجازة بيع الفضولي وخيار هلاك بعض المبيع  
 في ثلاث عشرة وقد صارت جملة الشرائط ستة و  
 سبعين فشرائط الانعقاد احدى عشر وشرائط النفاذ  
 اثنتان وشرائط الصحة خمسة وعشرون وشرط اللزوم واحد  
 بعد اجتماع الكل فعلى هذا شرائط اللزوم تسعة وثلاثون  
 والكل من غير ذلك احدى ثمانية وسبب شريته لقلق البقا  
 المعلوم فيه لله تعالى على وجه جميل واما احكامه فاما على  
 له الملك في البديلين لكل منهما في بدل والتابع وجوب  
 تسليم المبيع والثمن وجوب استيفاء الجارية على المشتري  
 وملك الا يستحق بالجارية ويثبت الشفعة لو كان  
 عقارا وعق المبيع لو كان محررا من الهايج واما صفة ذلك

الحكم فاللزوم عند عدم خيار فليس لاحدهما فسخه فالبيع  
 عند عدم الخيار من العفو واللازمة والعفو ثلاثة تليق  
 من الطرفين وهو البيع والسلم والجاراة وان قلنا  
 بفسخها بالاعذار والتسليم والحوالة والمساواة والوصية  
 بعد القبول بعد موت الموصي والمكاح والصدقات  
 والصدقة المقبوضة والهبه المقبوضة اذا وجد مانع من  
 الواجب السبعة الالبنة وازم من احد الجانبين وهو الرهن  
 فانما يزم من جهة الراهن بعد التسليم دون المرتهن  
 وجاز من الطرفين فكل منهما فسخه وهو الشركة  
 والوكالة والعارية لغير الرهن والمنازعة والوديعة  
 والقضا والوصاية قبل قبض او ما بعده فلا زمة والوصية  
 قبل موت الموصي واما انواعه فبالنظر الى مطلق البيع  
 اربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ ما  
 افاد الحكم للحال والموقوف ما افاده عند الاجازة والفا  
 ما افاده عند القبض والباطل ما لم يفده اصلا كذا  
 في الحادى وغيره وهو ظاهر في ان الموقوف ليس من  
 الفاسد وانما هو اما من قسم الصحيح او قسم براسه  
 وهو ظاهر كلامهم وبالنظر الى المبيع اربعة مقايضة  
 وهن بيع العين بالعين وبيع الدين بالدين وهو  
 الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم وعكسه  
 وهو بيع العين بالدين كالتبليات وبالنظر الى  
 الثمن خمسة مراوحة وتولية واشتراك ووضعية ومساواة  
 وستان البيوع المكروهة واما محاسنه منها فالتوصل  
 الى الاغراض خلا العالم عن الفساد وفي اخره بيع  
 البرازية قيل للامام محمد انا نضنف في الزهد قال



حكم كتاب البيوع وكان التجار في القديم اذا سافروا استعملوا  
 معهم فقيها يراجعون اليه وعن ائمة خواريزمي انه لا بد  
 للتاجر من فقيه صديق انتهى قال الشمني وقد صح عند  
 اصحاب السير ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتر الخديجة لكن قبل البعثة  
 بخمسة عشر سنة فانه بعث على راس الاربعين وخرج تاجرا  
 الى الشام لخذجة لسايل خمسة وعشرين سنة قبل ان يتزوجها  
 بشهرين وخمسة وعشرين يوما وكان ابو بكر تاجرا في البرز و عمر  
 في الطعام و عثمان في النثر والبرز و عباس في العظرون  
 هنا قال اصحابنا افعل الكسب بعد الجهاد التجارة ثم  
 الحران ثم الصناعة انتهى واما دليله فالكتاب والستة  
 والاجماع والعقول وهو العاشر من مواضعه **فصرح**  
 حسن من خزانة الفتاوى ببيع ما يساوي درهما بالدرهم  
 درهم في غير رواية الاصول ولا يكره في قول ابي يوسف  
 وقال محمد يكره انتهى **قال البيهقي** يلزم بايجاب وقبول الحكم  
 البيوع يلزم بهما لانه جعلهما عيونا وانه يلزم بهما مع ان  
 البيوع ليس بهما لانما ركناه على ما حققناه وما قيل انه  
 معنى شرعي كما قدمناه فليس هو الا الحكم فالمحقق من  
 الشرع ليس الا بتواتر الحكم العلوم من بتلك السلوكين عند  
 وجود الفعلين اعني الشرطين بوضعهما سبالة شرعا  
 وليس هنا شئ ثالث كذا حققته في فتح القدير وقد يقال  
 لا حاجة الى هذا التكلف اذ يصح الكلام بدونه لان الا  
 لعقار كذا في العناية تعلق كلام احد العقادين بالآخر  
 شرعا وفي العناية انه انضمام كلام احدهما للاخر على وجه  
 يظهر اثره في المحل انتهى وهو امر ثالث غير الايجاب والقول  
 والبيع مجموع الثلاثة فصم التركيب وفي سرح الوقاية

من كتاب النكاح فالعقد ربط اجزا التصرف اي الايجاب  
 والقبول بشرط عاكن هنا اريد بالقد الحاصل بالمعنى وهو  
 الرضا لا ريبا لكن النكاح الايجاب والقول مع ذلك لا يتباط  
 وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب والقول اركان  
 عقد النكاح لا مورا فارجية كالشرائط ونحوها وقد ذكرت  
 في شرح التنقيح في فصل النكاح كاليوم فان الشرع يحكم بان  
 الايجاب والقول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا  
 حكما فيحصل معنى شرعي يكون ملكا المشتري اثره  
 فكذلك المعنى المجموع هو البيع فالمراد بذلك المعنى  
 المركب من الايجاب والقول الاله كما توهم البعض  
 لان توهم اركاننا في ذلك انتهى هو تفريق حسن  
 وقال في كتاب البيع المبادلة علة صورية للبيع والايجاب  
 والقول والتعاطي علة مادية والبالغة تكون بين اثنين  
 في العلة الفاعلية وسكت عن العلة الغائية ههنا  
 وذكرها في النكاح وهي هنا الملك وشئ للعالم المتعلقة بالنكاح  
 وذكر الشمني ان المعنى انه ينقد مجموع الايجاب والقول  
 انتهى وفي الصحاح عقدت الحبل والعهد والبيع فان عقد  
 انتهى فان قلت فامعنى قولهم البيع ينقد كذا  
 امثاله فان العصر ينقد قلت المعنى العقد اشتمل  
 القاصريين بالايجاب والقول وفي القاموس عقد  
 الحبل والبيع والمهد يعقده من دمه وفي تفسير الفخر الرازي العقد  
 وصل الشئ بالشرط والاستتات والاستتات انتهى وفي  
 تفسير القاصي واصل العقد اجمع بين الشئين بحيث  
 يعتبر الا نفاصا بينهما انتهى والعقد شرعا على ما في التوضيح  
 القبول بالايجاب واما حركام التنقيح على الحكم الذي هو المستند



فليس بظاهر لانه قال البيع عبارة عن اثر شرعي يظهر في المحل عند  
الاجاب والقبول حتى يكون العاقد قادرا على التصرف انتهى  
ولا يصح عمله عليه لان الحكم لا يظهر عندهما انما يظهر بهما معقبيهما  
لان حكم الشئ يعقبه ولا نه جعل القدرة على التصرف غاية  
لذلك الاثر والقدرة هي الملك فلا يصح ان يراد بذلك الاثر  
الملك لان الغياض الغاية فافهم هذا التفسير فانه دقيق  
والاجاب لغة اتم الاتزام والابقيات وفي الفقه في المعاملات  
ما يذكر من كلام المتأخرين الدال على الرضا وسمي به  
لانه يثبت خيار القبول للآخر وسواء وقع من البائع  
كبعث او من المشتري كان يبدل المشتري والقبول في  
اللفظ من قبل العقد قبله من باب تعقب قبولا بالفتح  
والضم لغة حكاه ابن الاعرابي كذا في الصباح وفي الفقه  
اللفظ الصادر ثانيا في الواقع جوابا الاول ولذا سمي قبولا  
كذا عرفت الجمهور وقال في فتح القدر فعرفه بانه  
الفعل الصادر ثانيا قال وكما قلنا انه الفعل الاعم  
منه ومن القبول فان من الفروع ما لو قال محل هذا  
الطعام بذرهم فاحله ثم البيع واكمل حلالا والركوب واللبث  
بعد قول البائع اركبها مائة واليسه بكذا رضى بالبيع وكذا  
اذا قال بعثتك باللفظ فقبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا  
بخلاف بيع التعاظمي فانه ليس فيه اجاب بل قبض بعد  
معرفة الثمن فقط ففهم جعل قبض قبض بعد قوله  
بعثتك باللفظ من صور التعاظمي كما فعل بعضهم اي في غاية  
البيان نظرا كما لا يخفى انتهى ولا يحتاج حاجة الى تغيير  
سلام القوم وما ذكره من الفروع انما هو من باب ان القبول  
يقوم مقامه فعلا ولهذا قال في الخاتمة يقوم القبض

مقام

مقام القبول وفي التتارخانية اشترى طعامك هذا  
بالف فتصدقت به ففعل في المجلس ولم يتكلم جازوا  
تفرقا لا وفقد الزوم بالاجاب والقبول للاشارة  
الى ان البائع اذا باع وقبل المشتري لا يحتاج بعدهما  
الى اجازة البائع قال في الذخيرة ذكر محمد بن الحسن  
في كتاب الوكالة مسيلة تدل على ان من قال لغيره  
بعث منك هذا العبد بكذا فقال المشتري قبلت  
ان البيع لا ينعقد بينهما ما لم يقل البائع بعد ذلك لجز  
وبه قال بعض المشايخ وهذا لان البائع حين قال  
بعث منك فقد ملك العبد من المشتري فاذا قال  
المشتري اشتريت فقد ملك العبد ومالك الثمن  
فلا بد من اجازة البائع بعد ذلك كملك الثمن  
وعامة المشايخ على انه لا يحتاج الى اجازة البائع  
بعد ذلك وهو الصحيح وهكذا روى عن محمد  
ويبين حفته لغرابته ولا نه اذا اوجبا حدهما  
فللاخر ان لا يقبل لانه لا يلزمه حكم العقد بدون  
رضاه وللموجب ان يرجع خلوه عن ابطال حق  
الغير لان الموجب اثبت له حق ان يملك مع ثبوت  
حقيقة الملك له والحقيقة مقدمة على الحق ولا  
بد من سماع الاخر رجوع الموجب كما في التتارخانية  
وفي النعمة كصح الرجوع وان لم يعلم به الاخر وانما  
يتمد خيار القبول الى المجلس لكونه جامعيا للمتفرقات  
فاعتبرت ساعته ساعة واحدة دفعا للعصر  
وتحقيقا للبر وسياق بيان ما يبطله واشارة للزوم  
لها الى انهما لواقرا بيع ولم يكن بينهما حقيقة لم



لم ينعقد كما في الصيرفية والى بقى خيار المجلس عندنا ولولا  
هذه الإشارة لكان التعبير بالانعقاد وبتعاقب المقوم  
اول لان المرتب عليهما انما هو الانعقاد واما لزوم  
فروق على شرائع مخصوصة كما في ايضا اصلاح وانته  
المشافير عملا بحديث البخاري عن بن عمر عن نوحا البيعان  
بالخيار ما لم يتفرقا واوله ابو ابيوسف يتفرق الا بدان  
بعد الايجاب قبل القول واوله محمد بن عيسى يراهيم  
التخفى يتفرق انما قولنا ان المراد بالخيار فيه خيار  
القبول واعتمده في الهداية بان في الحديث إشارة  
اليه قالها متبايعان حالة المباينة لا بعدها  
ويؤيده قوله تعالى وان يتفرقا فابعد الله كلام من  
سعتة فان العرقه تحصل بقولها وان داما جالسين  
وهو مبني على ان اسم الفاعل حقيقة في الحال وفيه نظر  
لان تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجازا اخر  
واذا انقضى الحمل على الحقيقة تعين المجاز واذا تعارض  
المجازان فالاقرب الى الحقيقة اولى لذاتي فتح الباري  
وقال البيضاوي ومن بقى خيار المجلس ارتكب مجازين  
حمله التفرق على الاقوال وحمل المتبايعين على المتبا  
ومين واتينا فحملنا الشارع بصاد عن الحمل عليه  
لانه يصير التقدير ان المتبايعين ان شاءا عقدوا  
وان شاءا لم يعقدوا وهو تخصيص الحاصل انتهى وقد  
استدل في النيا به بقوله تعالى وقوا بالعقود  
والبيع عقد فيجب الوفاء به وبقوله تعالى واشهدوا  
اذ انبأ بعنم امر بالاشهاد للتوثيق فلو كان له الخيار  
لم يكن له معنى وبقوله عليه السلام لحيان اذا بايعت

فقل

فقل خلاية ولو كان له خيار لم يجتمع اليه انتهى وفيه  
نظر جواز ان يكون الكل بعد الاقتراف لا قبله ورجح  
عيسى بن ابان الاول بان المعنى في الشرع ان الفرقه  
في البدن موجبة للفساد كما في التصرف قبل القبض  
واختلف المتأخرون في معنى التفرق بالاقوال ففي  
المستصفى وفتح القدير هو ان يقول الاخر بعد الايجاب  
لا قبل فالتفرق رد القول الاول للتفرق بين اسر بل  
ثنتين وسبعين فرقة بمعنى اختلاف عقابدهم  
وفي غاية البيان هو قول الاخر بعد الايجاب فاذا  
قبله فقد تفرقا وانقطع الخيار كتفرق الزوجين  
فعلى الاول اذا وجد التفرق لم يبق البيع اصلا  
وعلى الثاني لم يبق الخيار ولزم البيع وقد فهم  
الراوي عن ابن عمر رضي الله عنهما خيار المجلس  
من الحديث فكانت كما رواه البخاري اذا اشترى  
شيئا بعينه فارت صاحبه لكن تاويل الراوي يكون  
حجة عندنا على غيره وفي فتح القدير عن بن حزم  
ان خيار المجلس ثابت بهذا الحديث سوا قلنا  
التفرق بالكلام او بالابدان فان قلنا بالابدان  
فواضح وكذا ان قلنا بالاقوال لان قول احدهما  
بعينه بعشرة وقول الاخر بل بعشرين اقرار في  
الكلام بخلاف ما لو قال اشتريت بعشرة فالتبا  
متوافقتان فيتعين بثبوت الخيارهما انتهى  
فعلى هذا اذا وجد التفرق انقطع البيع لانه  
ينقطع الخيار وظاهر الحديث انقطاع البيع لانه  
مع بقا العقد واحتمل فلم يبق حجة على معين وقد



روى البخاري رواية اخرى عن بن عمر مرفوعا اذا ابتاع الرجلان  
فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا او يخيرا حدهما الآخر  
وكانا جميعا وان تفرقا بعد ان يتابعا ولم يترك احدهما  
البيع فقد وجب البيع وهو ظاهر في انفساح البيع بفسخ  
احدهما قال الخطابي هو واضح شئ في بثوث خيار المجلس  
مبطل لكلتا ويل مخالف لظاهر الحديث وكذلك قوله في آخره  
وان تفرقا بعد ان يتابعا فيه البيان الواضح على ان  
التفرق يابدان ولو كان معناه بالقول خلا الحديث  
عن الفائدة كذا في فتح الباري واطلق في الاحباب والقبول  
ولم يقيدهما بالمعنى كما في الهداية لان التحقيق انه لا يفتقد  
بذلك لا انعقاده بكل لفظين بنيات عن معنى  
التملك والتملك ما ضين او حالين كما في الخائبة لكن  
ينعقد بالمأضي بلائبة وبالمنارح بها على الاصح كما في  
البدائع وانما اصح اليها مع كونه حقيقة للحال عندنا  
على الاصح لغلبة استعماله في الاستقبال حقيقة او  
بحازا كذا في البدائع وهو المراد بقول بعضهم انه ينعقد  
في المستقبل بالنبة وفي الغنية انما يحتاج الى النية المح  
اذ لم يكن اهل البلد يستعملون المنارح للحال لا للوعد  
والاستقبال فان كان كذلك كما هو لازم لا يحتاج اليها  
وانما قيده به في الهداية لاحراج المستقبل فقط امرا او  
منارح اميد وبالسين او سوف كما في الخائبة ما لم يرد  
معناها فيقال ان ذلك الامر على المعنى المذكور ينعقد  
به كخذه بكذا فقال اخذته فانه كالمأضي يستدعي سابقة  
البيع الا ان استدعا المأضي سبق البيع بحسب الوضع واستدعا  
خذه بطريق الاقتضا كما لو قال بعتك عبدي هذا بالف

فقار

فقال فهو حر عتق وثبت اشترت اقتضا وبصير قابضا  
بخلاف ما لو قال وهو حر بلا فاعتق كقوله هو حر والمأضي  
كما في الهداية ان المعتبر في هذه العقود هو المعنى لا الترتيب  
ما قالوا لو قال وعتقتك او وعتبتك هذه الدار بالف او  
هذا العبد بتوكبك هذا فرضي كان بيعا اجماعا ولو قال  
ايتبعني غيبك هذا بالف فقال نعم فقال اخذته  
فهو بيع لازم فوقعته كلمة نعم ايجابا وكذا يقع فنولا  
فيما لو قال اشتريت منك هذا بالف فقال نعم بخلاف  
النكاح فانه ينعقد بالامر كزوجي لان المساومة لا تلحق  
به فيكون ايجابا وقيل توكيل والواحد يتولاها بخلاف  
البيع الا في الاب ومن ذكرناه معه وقد ذكر في النكاح  
ان فائدة الخلاف تظهر فيما اذا صدر الامر من الوكيل  
فعلى الاول يصح القبول ولا يحتاج الى قبول الوكيل  
وعلى الثاني لا حتى يقبل وجزم به في الخلاصة لان الوكيل  
لا يملك التوكيل بلا اذن وتكليم وهذه ثمانية مواضع  
منها البيع والا قاله لا يكتفى بالامر فيهما عن الاحباب  
ولو قال وعتبتك اشتريتك مني بالف فقال نعم  
عتق السادسة في الهبة قال رهب لي هذا فقال رعت  
منك تمت الهبة السابعة قال لصاحب الدين ابريني  
عمالك على من الدين فقال ابرائك تمت البراة الثامنة  
الكفالة قال اكفل بعتك فلان لفلات فقال كفلت  
بمت فاذا كان غايبا فقدم واجاز كفالته جاز كذا في  
فتح القدير وفي تصوير الكفالة نظر والصواب كما في الخائبة  
اكفل لي مما على زيد اكفل لي بعتك زيد فقال كفلت



تمت وفي الخلع تفصيل فان قال خلعني فقال خلعك على  
 كفالم يقع ما لم يقبل بخلاف ما لو قالت اخلعني على كذا فقال  
 قد فعلت كذا في الصيرفية وبهذا علم ان ما في الخاوي القدسي  
 من ان المضي فيها شرط في كل عقد الا النكاح نشا فلوحاصل  
 ما في التتارخانية مما يباين سب المقام انه ينبغي بلفظ  
 الرد ويبيع معلق بفعل قلب كان اردت فقال اردت  
 او ان اعجزك فقال اعجزني او ان واقفك فقال واقفني واما  
 اذا قال ان ادبت اليك فمن هذا العبد فقد بعته فان  
 ادب من المجلس فهو ولو قال بعته منك بالف ان ثبت  
 يوما الى الليل كان تخيلا لا تعليقا و باجرت بعد قوله  
 بعته ويقول اقلتك هذا فقال قبلت على قول أبي بكر  
 الامسكان وقال الفقيه ابو جعفر لا يكون بيعا وبه اخذ  
 الفقيه ابو الليث ويصح اضافة البيع الى عضو يصح اضافة  
 العتق اليه وما لا فلا وقد فعلت وتعم وهات التثنية  
 على الاصح ولو قال هذا بكذا فقالت طابت نفسي  
 لا ينبغي ويصح الايجاب بلفظ الهبة واستزكتك فيه  
 وادخلتك فيه ايجاب واذا انعقد الايجاب كل ايجاب  
 بحال انصرف فتولاه الى الايجاب الثاني ويكون بيعا  
 بالتمن الاول وفي الاعتاق والطلاق على ما اذا قبل  
 بعد هما الزمة للمالات ولا يبطل الثاني الا في الاول واذا انعقد  
 الايجاب والعتق انعقد الثاني وانفسخ الاول ان كان  
 الثاني بازيدي من الاول وانفسخ وان كان مثله  
 بنفسه الاول واختلفوا فيما اذا كان الثاني فاسدا  
 هل يتضمن فسخ الاول والصالح بعد الصلح الثاني باطل  
 والا ولا يصح وكذا الصلح بعد الشراء الصلح باطل ولو كان

الشرا بعد الصلح فالشرا صحيح والصلح باطل كذا في جامع الفصولين  
 وفي فروق الكرابسي الكفالة بعد الكفالة صحيحة والحالة  
 بعد الحوالة باطلة والنكاح بعد النكاح الثاني باطل فلا  
 يلزمه المهر المسمى فيه الا اذا جددته للزيادة في المهر كما في  
 الفقيه واما الاجارة بعد الاجارة للمتاجرا الاول فلهما  
 وينبغي ان المدة اذا اتحدت بينهما واتحد الاجران لا يصح  
 الثانية كالبيع واما الهبة بعد الشراء فلا تنسخه دون  
 الصدقة كالرهن بعده والشراء بعد الصدقة يفسخها  
 والشراء بعد القرض باطل كذا في الفقيه والهبة انما تنسخه  
 اذا لم تكن للولد منها ايضا وهبة الثمن بعد الايجاب  
 قبل القبول مبطل للايجاب وقيل لا ويكون ابرا وسكن  
 المشتري عن الثمن مفند للبيع وايجاب البايع بلا  
 ثمن تقييا غير صحيح ويصح الايجاب بلفظ الجعل بقوله  
 جعلت لك هذا بالثمن لما ذكره محمد من ان الفا  
 اذا قال للدائن جعلت لك هذا بدينك كان بيعا  
 وهو الصحيح وفيه دليل على انه لو قال لغیره هذا  
 الشيء بيع بدينك فقيل العقد بقوله هذا العبد عليك  
 بالثمن درهم وصح الايجاب بقوله رضيت وانكار الايجاب  
 بعد الاقرار به لا يبطله حتى لو اقر به بعدما اقرقا  
 جاز وكذا النكاح واذا اوجب في عقدين كبعثتك هذه  
 وزوجتك هذه بالثمن فقبلها جاز وانفسخ الاول على مهر  
 مثل هذه وقيمة هذه وان قبل البيع وحده لا يجوز  
 وان قبل النكاح وحده جاز بحصة مهر مثلها من الالف  
 ولو قال بعثتك هذه الدار واجرتك هذه الارض فقال  
 قبلت يكون جوابا لها ولو اراد ان يقول بعثتك هذا بالثمن

في



فنبذ لسانه لغيره فهو على المذكور في القضا وفيما بينه وبين  
الله تعالى ولو قال بعث هذا العبد فلانا قبله الرسول  
فقال اشتريت لا يصح وفيه السفن في المجلس ويصح الرجوع  
عن الرسالة قبل التبليغ كما روي ولو قال بعث منه قبله فلا بد  
قبله غيره جاز وهذا مما يحفظ جدا ولو قال بعثه من فلان  
الرسول فقال المشتري اشتريت لا يصح ولو قال بعثه من فلان  
الغائب لم يجز الا اذا قبل منه فقبول او يقول بلفظه ولو اوجب  
البيع فقال مخاطب لا حرقل اشتريت فقال الاخر اشتريت  
ان اخرجه مخرج الرسالة صح وان اخرجه مخرج الوكالة لم يصح  
وكذا الجواب في الاجارة والهبة والكتابة فاما الخلع والعقد  
على ما له فانه يتوقف شرط العقد من الزوج والمولى على قبول  
الاخر ورا المجلس لا جماع واذا قبل المشتري فلم يسمع البائع  
لم ينعقد فسماع المتعاقدين كلاهما في البيع شرط للاعتقاد  
اجماعا فان سمع اهل المجلس كلام المشتري والبائع  
يقول لم اسمع ولو قرئ في اذنه لم يصدق فضا وفي البرازية  
وكذا السماع شرط في النكاح والخلع في المختار وفي الحفظ  
وينعقد بلفظ بذلت بكذا او شرط في الحاق القدرى السماع والاهم  
وفرت في الولول في القول بنعم بين ما يبدى البائع بال  
حجاب او المشتري فان بد البائع فقال بعث عبد ربه  
بالت فقال المشتري نعم لم ينعقد لانه ليس بتحقيق الا ترى انه  
اذا قال الرجل لاسرته اختاري نفسك فقالت قد فعلت كان  
هذا اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا قال بعده  
قال الاخر اشتريت عبدك هذا بالت وقال الاخر نعم صح البيع  
لانه جواب انتهى بتحقيقه فيما كتبه في الفوائد الفقهية  
وذكر في الفتية ان نعم بعد الاستئذان فهو بيع من بكذا او

هل اشتريت من بكذا بيع اذا انعقد الثمن لان التقدير دليل  
التحقيق وفي الثانية لو قال ابيعه خمسة عشر نقالا لا اخذه  
الا بعشرة فذهب به ولم يقل البائع شيئا فهو خمسة عشران  
كان البيع في يد المشتري حين ساومه وان كان في يد البائع  
فاخذه منه المشتري ولم يمنعه البائع فهو بعشرة ولو  
كان عند المشتري ولو قال المشتري لا اخذه الا بعشرة  
وقال البائع لا ابيعه الا بخمسة عشر فدل عليه المشتري ثم  
تناوله من يد البائع فدفعه البائع اليه ولم يقل شيئا  
فذهب به المشتري فهو بعشرة ولو اخذ ثوبا من رجل  
فقال البائع هو بعشرين وقال للمشتري لا ازيدك على عشرة  
فاخذ وذهب به فصاع عنه قار ابو يوسف هو  
بعشرين ولو اخذ ثوبا على المساومة فدفعه اليه البائع وهو  
والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع  
انتهى وفي المجتبى اذا مضى على العقد بعد اختلاف كلمتهما  
ينظر الى اخرهما ملاصقا فيحكم بذلك انتهى ولا بد من كون القبول  
في مجلس الا يجاب فلو قام احدهما قبله بطل وقيل لا لما  
دام في مكانه ولو تكلم البائع مع انسان في حاجة له فانه  
يبطل وفي المجتبى لو اوجب المشتري فقال البائع هو لك  
او عذر فهو بيع ولا بد من حياة الموجب الى القبول فلو مات  
بطل الا في مسألة ذكرها قاضي خان في فتاواه لو اوصى ببيع  
داره من رجل فقال دارى بيع منه بالف درهم ومات  
فقبل الموصى له بعد موته جاز كذا ذكره ابو يوسف في  
النوادر وما بد من ان يكون القبول قبل رجوع الموجب  
فلو رجع في سله او بعضه بطل وعليه نقرع ما في الثانية  
لو قال بعنتك هذا بالف ثم قال لاخر بعنتك بعنته



بخسر مائة فقبل الثاني قال ابو يوسف يصح قبول الثاني ولا يصح  
 قبول الثاني ولا يصح قبول الاول بعد رجوع البائع عن النصف  
 انتم ولو خرج القبول ورجوع الموجب معا كان الرجوع اولى كما  
 في الثانية ولو صدر الايجاب والقبول معا صح البيع كما في التارخانية  
 ولا يشترط ان يشتمل القبول على الخطاب بعد ما صدر الايجاب  
 بالخطاب فلو قال بعد قوله بعنك اشتريت ولم يقل منك صح  
 كما في فتح القدير ولو قال بعنك بالف فقال اشتريت بالف الى  
 سنة او بشرط الخيار لم يتم الا اذا رضى في المجلس كذا في المجتبى  
 وما يد من كون القبول قبل تغير المبيع وعليه يقرر ما في  
 الثانية لو قطعت يد الجارية بعد الايجاب واخذ البائع ارثها  
 او ولدت الجارية او تحمض العصور ثم صار خلا لم يصح قبول المشتري  
 انتم وكذا لو كان المبيع عبدين فقتل احدهما خطأ واخذ البائع  
 الارسل لم يجز القبول كما في الظهيرية ولا بد ان يكون قبل  
 رد الخطاب الايجاب فلو قال بعنك بالف فقال لا اقبل بل  
 اهلينة محسرة مائة ثم قال اخذته بالف قال ابو يوسف ان  
 دفعه اليه فهو حنا ولا فلا كذا في الثانية ولا يشترط ان يشتمل  
 القبول على الخطاب بعد ما صدر الايجاب بالخطاب فلو قال  
 بعد قوله بعنك اشتريت ولم يقل منك صح كما في فتح القدير وقدما  
 في بيان الشرايط انه لا بد ان يكون القبول في جميع ما اوجب  
 بجميع ما اوجبه فلم يصح القبول في البعض او بالبعين حيث كانت  
 الصفة متحدة للزوج بتقريب الصفة المتضمنة لعبه الشركة  
 لامن جهة جريان العادة بضم الجيد الى الردي ليروج كما وقع  
 في بعض الكتب فانه لا يشتمل ما اذا كان المبيع واحدا فقبل في  
 البعض كما في العناية ولو قال بعنك بالف فقال اشتريت  
 بالف الى سنة او بشرط الخيار لم يتم الا اذا رضى في المجلس كذا في

المجتبى

المجتبى ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادها وتقريرا وحاصل  
 ما ذكره ان الموجب اذا اتحد وتقدرا لم يجز التفريق  
 بقبول احدهما باي كان الموجب او مشتريا وعلى عكسه لم يجز  
 القبول في حصنة احدهما وان اتحد لم يصح قبول الخطاب في  
 البعض فلم يصح تقريضا مطلقا في احوال الثلاثة اعني ما  
 اذا اتحد الموجب او تعدد واتحد القابل او تعدد للاتحاد الصفة  
 في الكل وكذا اذا اتحد العاقدان وتعد المبيع كان يوجب  
 في مثليين او في غير مثلي لم يجز تقريضا بالقبول في احدهما الا ان  
 يرضى بالبعد فتولاه في بعض ويكون المبيع من ينقسم لثمن  
 عليه بالاجزاء كعبد واحد او مكيل او موزون فتكون القبول  
 ايجابا والرضا قبولا وبطل الايجاب الاول فان كان مالا ينقسم  
 الا بالقيمة كتوبين وعبدين لا يجوز طوبين ثم كل واحد فلا يخلو  
 اما ان يكون بذكر لفظ البيع او بتكراره فيما اذا ذكره  
 فالانفاق على انه صفتان فاذا قبل في احدهما يصح مثله  
 ان يقول بعنك هذين العبدان بعنك هذا باللفظ بعنك  
 هذا باللفظ وصورة في بعض الكتب ان يقول بعنك هذين  
 بالعبودية بالهين وفيما اذا لم يكرره وفصل الثمن فظاهر  
 البداية التعداد وبه قال بعضهم ومنعه الاخرين وحملوا  
 كلامه على ما اذا كرر لفظ البيع وقيل ان اشترط تكرار البيع  
 للتعدد استحضار وهو قول مام وعدمه قياس وهو  
 قولهما ورجح في فتح القدير قولهما بقوله والوجه الاكتفاء  
 بمجرد تقريظ الثمن لان الظاهر ان فائدة ليس الا  
 قصده بان يبيع منه ايها شاؤا فلا وكان غرضه ان لا  
 يبيعها منه الا جملة لم تكن فائدة لتعين ثمن كل منهما  
 انتم واعلم ان تفصيل الثمن انما يجعلها عقدين على القول

٢ بزم



به اذا كان الثمن منقسما عليهما باعتبار القيمة اما اذا كان منقسما  
 عليهما باعتبار الاجزاء كالقوتين من جنس واحد فان التفصيل  
 لا يجعله في حكم عقدين لان التقسيم من غير تفصيل فلم يعتبر  
 التفصيل كما في شرح الجمع للصف و هو فقير حسن واذا  
 كانت الصفقة متحدة لم يحز التفرقة في القبض ايضا  
 فلو تعدد المبيع وفقد بعض الثمن لم يحز ان يقبض بعض  
 المبيع وان تعددت الصفقة جاز وحكم الا برأ عن البعض  
 كما لا يستيفها وكذا اذا اجل ثمن بعض المبيع دون البعض  
 لم يكن له ان يقبض شيئا من المبيع حتى ينفذ الحاز وكذا  
 لو كان للمشتري على البايع دين اقل من الثمن فالتقيا  
 فمما صا بقدره لم يكن له ان يقبض شيئا من المبيع حتى ياخذ  
 الباقي كما في التثا رخاينة ويتفرع ايضا ما لو حضر احد  
 المشتريين وغاب الاخر فقد الحاز حصته لم يكن له قبض  
 شيء من المبيع حتى ينقضي الغائب حتى يدفع له ما عليه فان  
 هلك المبيع قبل طلب الغائب هلك امانة فاذا حضر  
 الغائب رجع اليه وان هلك بعد طلبه وجبه للاستيفاء  
 هلك بثمنه فلا رجوع على الغائب ولو ابرأ البايع احدهما  
 عن حصته من الثمن او اجره لم يكن له ان يقبض حصته  
 من المبيع حتى ينقضي الاخر وان تعددت الصفقة في هذه  
 المسائل انعكست الاحكام كذا في التثا رخاينة ثم اعلم  
 ان الاجارة والقسمة كالبيع لا يجوز فيهما تفرقة الصفقة  
 حتى لو اجر عبده شهرين بكذا فقبض في احدهما لم يحز  
 وكذا لو قال قاسمتك هذه الرقيق الاربعة على ان هذين  
 لي وهذين لك فقال لا خسر سلتك هذا ولا اسلم لك  
 هذا الاخر لم يحز ويجوز هذا في النكاح والخلع والصلح عن

دم العمد والعقود على مال ولو جمع بين النكاح والبيع فقبض  
 احدهما ان قبض النكاح جاز وان قبض البيع لم يحز ولو  
 جمع عقدا وطلاقا او عقدا ونكاحا او طلاقا ونكاحا  
 جاز قبض احدهما ولو جمع مكاتبة وعقدا وبين حصته  
 المكاتبة جاز اليها قبل وان لم يبين لم يحز قبض الكتابة  
 ولو كان لرجل على رجل دين ممد يان فقتل اخويه فقال لمن عليه  
 صالحتك منهما على عشرة آلاف فقال رقت عن دم  
 فلات بحصة الا فصح وكم ان يقبل الاخر ولو قال من  
 عليه صالحتك عنهما على عشرة الاف فقبض عن  
 احدهما لم يحز كذا في المحيط ويستثنى من قوله يلزم  
 بايجاب وقبول ما اذا اخصلا بعد عقد فاسترد  
 بتركاه فان البيع ليس يلزم وعليه نقرع ما في الخاينة  
 لو اشترى ثوبا بشرا فاسد لم يفتيه غدا فقل قد  
 بعثني بوثبك هذا بالف درهم فقال لي فقال قد  
 اخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبل من البيع  
 الفاسد فان كانت تاركا المبيع الفاسد فهو جائز  
 اليوم ولو باع عبدا من رجل بالف درهم وقال ان  
 لم يحضني اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك فقبض  
 المشتري ولم يات به بالثمن فلفقه غدا فقال المشتري  
 قد بعثني بعبدك هذا بالف فقال نعم قد اخذته  
 فهو بشر الساعة لان ذلك الشرا قد انشقص ولم يشبه  
 هذا البيع الفاسد مع ان البيع يفسد اذا كان فيه  
 خبا رنقد ولم ينقد حتى مضى الوقت حتى قالوا بفساد  
 وعدم انقضاء حتى لو كان عبدا في يد المشتري واعتقه  
 صح فيبيح ان لا فرق لان الفرع الثاني من افراد البيع



الفاقد وقد منا ان البايح اذا قبل باقل مما اوجبه المشتري  
صح وكان خطا وان المشتري اذا قبل ما يزيد صح وكان زيادة  
ان قبلها في المجلس لم يمت وشمل كلامه الايجاب والقبول بالكتاب  
والرسالة قال في الهداية والكتاب كالحطاب وكذا الارسال  
حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وآد الرسالة وصورة الكتاب  
ان يكت اما بعد فقد بعث عدي فلانا منك بكذا فلانا  
بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك اشتريت ثم البيع  
بينهما وصورة اهل رسالة يرسل رسولا فيقول البايح  
بعث هذا من فلان الغائب بالف درهم فاذهب  
يا فلان وقل له فذهب الرسول فاخبره بما قال فقبل  
المشتري في مجلسه ذلك وفي النهاية وكذا هذا الجواب  
في الاجارة والهبة والكتابة فاما في الخلع والعنف  
على مال فانه يتوقف شرط العقد من الزوج والمولى  
على قبول الآخر ورا المجلس بالاجماع بخلاف البيع والشر  
فانه لا يتوقف فانه من قال بعث عدي هذا من فلان  
الغائب بكذا وبلغه الخبر فقبل لا يصح لان شرط العقد  
لا يتوقف فيه بالاجماع فاما في النكاح فلا يتوقف الشرط  
مندهما خلافا لا يوجب في كل موضع لا يتوقف  
شرط العقد فانه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز  
تقليقه بالشروط لانه عقد معاوضة وفي كل موضع يتوقف  
كالخلع لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشروط كونه ممينا من  
جانب الزوج والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد  
انتهى وفي فتح القدير ويصح الرجوع من المكاتب والرسائل  
الرسول رسولا علم الا حزا ولم يعلم وفي غاية البيان معزيا  
الى مبسوط شيخ الاسلام الخطاب والكتاب سواء الا في فصل

واحد وهو انه لو كان حاضرا يجا طهما بالنكاح فلم يجز في مجلس  
الخطاب ثم اجابته في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الفتا  
اذا ابلغنا وفراات الكتاب ولم تزوج نفسها منه في هذا  
المجلس لم تزوجت نفسها منه في مجلس اخر عند الشهود  
وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح لان الغائب  
انما صار مخاطبا لها بالكتاب وهو ما في المجلس الثاني  
انتهى وفي الخنزارية معزيا الى المبسوط لو كتب اليه يعني  
بكذا فقال بعث ثم البيع وقد طعنوا فيه بانه لا يتعقد  
بالامر من الحاضر فكيف من الغائب وانجاب في المعراج  
بان مراد محمد ببيان الفرق بين النكاح والبيع في  
شرط الشهود لبيان اللفظ او يقال يعني من الحاضر  
استتمام ومن الغائب ايجاب وفيه نزاع تأمل انتهى  
وفي النهاية معزيا الى شرح المطحاني يصح الرجوع  
عن الرسالة علم الرسول ولم يعلم انتهى وفي وكالة  
البرازية والخلاصة لا يصح عزل الرسول بدون علم  
انتهى فعلى هذا يفرق بين الرجوع والعزل **قال** ويتعاطا  
اي ويلزم البيع بالتعاطي ايضا لان جوازه باعتبار  
الرضا وقد وجد وقد بناء في الهداية على ان المعتبر  
في هذه العقود هو المعنى والاشارة الى العقود التليكية  
كما في المعراج يخرج الطلاق والعناق فان اللفظ بينهما  
يقام مقام المعنى قال ولا يلزم على صحابنا شركة  
المعاوضة لما توقف على شروط لا يمتدى الاستفهام  
العوام في معاملاتهم حتى لو كانا عالين بشرط وطهما فقد  
بلفظ اخر مع استيفاء الشروط صح كذا في شرح الجمع  
انتهى وفي فتح القدير بعد نقل ما في المعراج وانتهى



نقول ان اقامة اللفظ مقام المعنى اثر في ثبوت حكمه بلائيه  
 ليس غير فاذا افرقت هذه العقود ذلك اقتضى ان لا  
 يثبت بمجرد اللفظ بلائيه فلا يثبت بلفظ البيع حكم  
 الا اذا اراده به وجيز فلا فرق بين بيعت وبيع في  
 ثبوت العقد او على البينة ولذا لا يتحقق بلفظ بيع  
 هو لا فلا معنى لقوله يتحقق بلفظ الماضي ولا يتحقق  
 بالمستقبل انتهى وهذا سهو فان المراد ان البيع لا يتحقق  
 بلفظ وانما يثبت الحكم اذا وجد معنى التملك والتملك  
 بخلاف الطلاق والعتاق فانه لا يعتبر المعنى فيها  
 وانما تعتبر الالفاظ الموصوفة لها صريحا كان او  
 كناية ولذا قالوا لو قال لها طلق نفسك تصف  
 تطبيقه فطلعت نفسها واحدة لم يقع وان كان الطلاق  
 لا يجزى واذا قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلعت عشرة  
 لم يقع وان كان الطلاق لا يزيد له على الثلاث ثم  
 اعلم ان المعنى وان كان معتبرا في البيع ونحوه خاصة لا يد  
 من صحة الاستعارة اذا كان اللفظ مجازا ولذا قالوا لو  
 قال بعندك هذا بغير ميث كان باطلا ولا يكون مجازا  
 عن الضمة مع انه اني معناها هكذا لو قال اشتريت  
 منك خدمة عبيدك هذا بشرط اني اجارة فاسدة  
 وكذا لو قال بعثت منك منافع الدار بشرط اني اجارة  
 فاسدة فلم يعتبر المعنى والسايل في الخلاصة والخاتمة  
 بخلاف ما اذا قال اعزتك داري بشرط اني اجارة وكذا  
 وميت منافعها بشرط اني اعتبر المعنى وحقيقة التقاطع  
 وهو الثمن واخذ الثمن عن تراص منهما من غير لفظ وهو  
 يفيد انه لا بد من الاعطاء من الجانبين لانه من العاطاة

وهي

في البيع والشراء  
 ما لا بد من الاعطاء  
 من الجانبين

سنة

وهي مفاعلة فيقتضى حصولها من الجانبين كالمضاربة وللحق  
 والمخاصمة وعليه اكثر المشايخ كما ذكره الطرسوسي وافق به  
 الخواي وفي البرازية او المختار ومحمد في فتح القدير ان اعطا  
 احدهما كافا ونقص محمد على ان بيع النفاط يثبت بقبض  
 احد البديلين وهذا يقتضي تسليم الثمن ونقصه في  
 الجامع على ان تسليم البيع يكفي في كفاي الاخر والكتفي  
 الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن اما اذا دفع  
 الثمن ولم يقبض المبيع يجوز لان المبيع اصل الا اذا  
 كان بيع مقايضة كذا في البرازية فتدخر ان في  
 المسئلة ثلاثة اقوال وفي لقاموس التعاطي تناول  
 وهكذا في العجاج والمصباح وهو انما يقتضي الاعطاء من  
 جانب والاخذ من جانب الاعطاء من الجانبين  
 كما في الطرسوسي واصل الاختلاف انما نشأ من كلام  
 الامام محمد فانه ذكر بيع النفاط في مواضع فصوره  
 في موضع بالا عطا من الجانبين ففهم البعض انه شرط  
 وصوره في موضع بالا عطا من احدهما ففهم البعض  
 انه يكفي به وصوره في موضع بتسليم البيع ففهم  
 البعض ان تسليم الثمن كما يكفي كما ذكره في الذخيرة  
 وصورته من احدهما ان يتفقا على الثمن ثم ياخذ  
 المشتري المتاع ويذهب برضا صاحبه من غير دفع  
 الثمن او يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من  
 غير تسليم المبيع فان البيع لازم على الصحيح حتى لو  
 امتنع احدهما بعده اجبره القاضي وهذا فيما عدا  
 غير معلوم اما الخبر والنعم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن  
 كما في البرازية ومن بيع النفاط حكمه ما اذا جالودع



بأمة غير المودعة وقال هذه أمثلك والآن لك يعلم أنها ليست  
أياها وخلف فاحذها هل الوطى للمودع وكان يبيعاً بالتعاطي  
وعن أبي يوسف لو قال للخياط ليت هذه بطانتى فخلق الخياط  
الغفاهى وسعد اخذها وبيع بثمنه فيما اذا كانت العين  
مساك الدافع اما اذا لم تكن له فلا ومنه قول الدال للبراز هذا  
الثوب بدرهم فقال سعد وكذا بكم تباع فغير حنطة فقال بدرهم  
فقال عزله فعزله فهو بيع وكذا لو قال للمقصاب مثله ومنه لو  
روها بخيار عيب والبايع مستيقن أنها ليست له فاحذها ورمى  
فموجب بالتعاطي كما في فتح القدير وعلى هذا فلا بد من الرضا  
في جارية والودبعة وبطانة الخياط وعلى هذا فالامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر من القبض فمدايع معاطاة ولا يقبض فيه  
من أحد الجانبين يكون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قائما مقام  
القبض ويجب ان يقام الاجاب لا تضاميه سابقه  
اشترى ثوبا فقتلنا خذ سابقه البيع دون المخاطب يقول  
لما قدمنا انه يكون بالفعل فالوزن والعزل فعل هو  
يقول فلا ينبغي ادخاله هنا كما فعل من الهام وقد مرنا  
في الاجاب والقبول انها بعد عقد فاسدا لا ينعقد بهما  
البيع قبل مشاركة الفاسد ففي بيع التعاطي باء ولى  
وهو صريح الخلاصة والبراز به او التعاطي بعد عقد  
فاسدا وباطل لا ينعقد به البيع لانه يبا على السابقة  
وهو محمول على ما ذكرناه واطلقة فتشمل الخيس والخيس  
لان المعنى يشمل الكل وهو الصحيح المعتمد كما في الهداية  
وعبرها وفي الحاوى القدرى المشهور انه لا يجوز في تقايس  
الا نثيا انتهى قلت وما ادعاه من المشهور بخلاف المشهور  
والنفيس ما كثر مثله كالعبد والخيس ما قل مثله كالخيز ومنهم

من حد

من حد النفيس بفضاب السرقه فاكثر والخيس بمادونه  
وفي البرازية اشترى وقرابثانية قال ايت بوقر  
اخروا القه هنا ففعل له طلب التمل قال لفضاب كم من من  
هذا اللحم بدرهم فقال منوبين فاعطى الدرهم واحذره  
فموجب جازي وما يعيد الوزن وان وزنه فوجده انقص  
رجع بقدره من الدرهم من اللحم لان الاعتقاد بقدر  
المبيع المعطى فكيف تباع اللحم قال ثلاثة ارطال بدرهم  
فقال اخذت قرت فله ان يزن ولا يلزم وان وزن  
فله ان لا يعطى والمشتري ان لا يأخذ وان قبضه للمشتري  
او جعله البايع في وعاء باذن المشتري ثم البيع وفيه  
الاعتقاد به ما لا عطا من جانب حلق لا يشتري او لا  
يباع فباع واشترى بالتعاطي قتل وقيل انتهى وقد مرنا  
انه لو امره بالوزن ولم يبين موضعاً فوزن له لا يكون  
بيعا ولو بين له كان بيعا وقد ذكره في فتح القدير هنا  
على العكس فليتامر واعلم ان الاقالة تنعقد بالتعاطي  
ايضا من أحد الجانبين على الصحيح كالبيع كما في البرازية  
والقنية دفع الى بايع حنطة وقال له بكم تباع فقال  
مائة بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة  
ليأخذها فقال البايع غدا ادفع اليك ولم يجز بينهما بيع  
وذهب المشتري فجا غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير  
السعر فليس للبائع ان يمنعه منه بل عليه ان يدفعها  
بالسعر الاول قال هو اسبه عنه وفي هذه الواقعة  
اربع مسائل احداها الاعتقاد بالتعاطي الثانية الاعتقاد  
به في الخيس والنفيس وهو الصحيح الثالثة الاعتقاد به  
من جانب واحد والرابعة كما ينعقد باعطا البيع ينعقد



باعتبار الثمن انتم قلتم وفيها مسألة خامسة انه ينبغي فيه  
ولو تاخرت معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته وفي  
المجتهى معزيا الى النصاب عليه دين فطالب رب الدين به ففت  
اليه شعيرا قدرا معلوما وقار خذه بسعر البلد والسعر لها معلوم  
كان بيعا وان لم يعلمه فلا ومن بيع التقاطي تسليم الشئ ما اشترى  
الى من يطلبه الشفعة في موضع الشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل  
بعدهما صار شراؤه لنفسه الى الموكل اذا اقتضاه امر وانكر الامر  
وقد اشترى له كذا في المجتهى وذكر مسيلتي الوديعة والخباط  
المتقدمتين ومنه لو ادعى بيعا ويرى منه يهود زور والفقنا  
اذا رضى به الاخر على قول ابى يوسف كذا في المجتهى يعني  
وان قال ايان الفضل بينهما في الزور لا ينبغي ان يفتوا  
بالانقضاء بالتقاطي بعده ثم اعلم انه انما ينعقد بالتقاطي بشرط  
ان لا يصح مع عدم الرضا فلو قبض الدراهم الثمن واخذ  
صاحبها البطاطيخ والبائع يقول كما اعطيتها او حلف  
فانه لا يصح البيع وتمامه في الغنية واي قام عن المجلس  
قبل القول بطل الاجاب لكونه امتناعا عن اتمام العلة  
لا ابطاء لها وهذا ان اجاب البائع احد شرطى العلة  
والحكم اذا تعلق بعللة ذات وصفين فان الاول حكم السب  
والثاني حكم العلة فلما لم يكن للاول قبل القول حكم العلة  
لا يكون ابطال الاجاب بالقيام ابطالا للعلة فيجوز  
ولان القيام دليل على الاعراض فعملت الدلالة عملها  
من الابطال فبعد ذلك ما يعارضها صريح فتوليات بعدها  
لانه انما يقدم عليها اذا لم تغل عملها وفي المجتهى المجلس  
المختار ان لا يفتقر احد المتعاقدين بعمل غير ما عقد له  
المجلس او ما هو دليل الاعراض عن العقد اطلق القيام

ولا يفتقره

ولم يفتقره بالا تنقل عن مجلسه بنا على ظاهر ما في الهداية  
ومشى عليه جمع واختاره قاضى خان معللا بانه دليل  
اما عراض وقيد شيخ الاسلام بالذهاب وشمل ما اذا  
قام احدهما الحاجة كما في المحاوي لكن في الغنية لو قام  
لصحة لا معرضا فانه لا يصح انتهى فعلى هذا القيام  
ببطل وان لم يكن دليل الاعراض واثار بالقيام الى ان  
المجلس يتبدل كما يدل على الاعراض كالاقتضاء بعد اخر  
من اكل الا اذا كلفه او شرب الا اذا كان القدر في  
يده فشرى ونوم الا النوم طلسا وصلاة الا اتمام  
فريضة او اتمام شئ فقلوا انه اربع بطور ولا يلزم  
الحاجة ومنه اجابه كثرة بعد الاجاب الاول فاد  
قبلا كان للثاني البطلان الاول كما قدمناه او مشى بالخطوة  
والخطوتين كما في الخلاصة وفيه التفريق فيه نأخذ  
وهو خلاف ظاهر الرواية وفي العراج وقيل قوله  
قام عن المجلس دليل على ان الذهاب عنده شرط لان  
القيام عنه يتحقق بالذهاب اما لو لم يذهب لا يقال قام  
عنه وانما يقال قام ولذا قال في اصلاح او قام وقال في  
الايجاب لم يقل عن مجلسه لان الاجاب يبطل مجرد القيام  
وان لم يذهب عن المجلس وفي التاية معزيا الى بعضه  
ان قوله قام عنه يدل على الذهاب ولا كان يقول قام  
فيه وليس يؤب الا اذا فعل القابل بالكلية صريحا ببيع  
الاكل والشرب واللبس فقبول وفي الجوهرة لو كان  
قايما ففقد لم يبطل وعلى شرائط اتحاد المجلس لفرع  
لوبيتا بعادها بمشيان او يسيران ولو كانا على  
دابة واحدة لم يصح في ظاهر الرواية لاختلاف المجلس



واختار غير واحد كالطحاوي وغيره انه ان اجاب على فور كلامه  
متصلا جاز وصحة في المحيط ثم قال وقيل يصح وان فصلا بسكو  
ما لم يتفرقا بايديهما انتهى وفي المجتبى ما لم يتفرقا بايديهما وهو  
احسن وعلى الاختلاف ما اذا لم يقف اما اذا وقف بعد ما سار  
فقبل الاخر فانه يصح كما في المحيط وفي غاية البيان والسفينة  
عائلة البيت لا لها لا يملك ان يقاتلها في جرياتها ما لم يصف  
اليها فلا ينقطع مجلسها بجرياتها بخلاف الذابة فانها يمكن ان  
لا يقاتل فيد بالبيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل  
الايجاب وفيه بقاء الزوج والمولى لكونه مينا ويبطل  
بقضاء المرأة والعهد لكونه معاوضة في حقها كما في النهاية  
واما في خيار المخيرة فانه اذا خيرها وهي واقفة فسار  
الزوج او متى قبل ان تختار ثم اختارت وقع بخلاف  
ما اذا سارت لانه يقتصر على مجلسها خاصة بخلاف  
البيع فانه يقتصر على مجلسها كما في غايه البيان وفي الحاوي  
القدس ويبطل مجلس البيع بما يبطل به خيار المخيرة انتهى  
وفي القنية ولا يجوز ان يناديه من بعيدا ومن وراء جدار  
رجل في البيت فقال للذي في السطح بعته منك بكذا فقال  
اشتريت هم اذا كان كل منهما يرى صاحبه ولا يلتبس الكلام  
للبعد ولو تعاقد البيع وبينهما النهر المزد حصامي يصح  
البيع قلت وان كان نهر عظيمما يجري فيه السمك  
قال رضي الله عنه وقد نقر رأي حينئذ في امثال هذه الصور  
على انه ان كان البعيد بحال يوجب التماس ما يقول كل  
واحد منهما لصاحبه يمنع والا فلا فعلى هذا السطر الذي لا يمنع  
القيم والسماع لا يمنع والحاصل ان الايجاب يبطل بما يدل على  
الاعراض وبرجوع احدهما عنه وموت احدهما وكذا

قلنا

قلنا ان خيار القبول لا يورث وقد مثنا استثناسيلة بتغيير  
المبيع بقطع يد وتخلل عصور وزيادة بوات وهلاكه بخلاف  
ما اذا كان بعد قطع عينه باقية سماوية او بعد ما وهب للمبيع  
هبة كما في المحيط وقد مثنا انه يبطل هبة الثمن قبل قبوله  
فاصل ما يبطله سبعة فاليحفظ وفي البرازية بعث من فلان  
الغائب فخصر في المجلس وقيل صح انتهى وهو مشكل لعدم سماع  
الغائب كلام الحاضر ولعدم اتحاد المجلس وحمله على ما اذا اتحد  
الايجاب بعد حضوره بعيدا كما لا يخفى وفي الذخيرة لو كان  
المشتري في الدار فخرج منها ثم قبل لم يصح وقيل بالبيع  
لان اجازة بيع الفضولي لا تتوقف على مجلس بلوغ خبره  
حتى لو قام المتكلم فاجاز في مجلس اخر جاز كما في الصيرفية  
ولا يضر في الايجاب الاول وجود ايجاب ثان بشئ اخر  
غير البيع قبل القبول الاول ولذا قد مثنا لواجب بيعا  
وتكاثرا فقبلها جاز ولد الوقال ابعد هذا واهب  
لك هذا فقبل جاز الكل كما في الصيرفية **قال** ولا بد  
من معرفة قدر وصف عن غير مشار لا مشاري لا يصح  
البيع الا بمعرفة قدر المبيع والثمن ووصف الثمن اذا كان كل  
منهما غير مشار اليه اما المشار اليه فغير محتاج اليهما لان  
التسليم والسلم واجب بالعقد وهذه الجملة مفضية  
الى المنازعة فيمنع التسليم والسلم وكل جملة هذه  
صفتها تمنع الجواز اطلاق في معرفة القدر كمثل المبيع  
والثمن فلا بد من معرفة القدر فيها فلو باع عبدا  
له ولم يصف ولم يشر اليه ان كان له عبد واحد يجوز  
وان كان له عبدان او اكثر لا يجوز وفي العبد الواحد لا بد  
ان يصفه الى نفسه بان يقول بعث عبدي منك



اما لو قال بعث سائلا واسمه سالم لا يجوز كذا في الخلاصة وفي الغنية  
بعثك عبدك في فخر اختلاف والاصح انه لا يجوز البيع ولو باعه  
كرا من حنطة فان لم يكن في ملكه فالباع باطل وان كان في  
ملكه الباطل بطل في المحدثوم وفسد في الموجود وان كان  
في ملكه فان كانت في موضعين او من نوعين مختلفين  
لا يجوز البيع وان كان من نوع واحد في موضع الا انه لم  
يصف البيع التي تلك الحنطة لكن قال بعث منك كرا من  
الحنطة جاز البيع وان علم المشتري مكانها كان له الخيار  
ان شاء اخذها في ذلك المكان بذلك المثل وان شئت ترك  
انتهى وفي موضع اخر منها ولم يصفها الى نفسه جاز البيع  
وللمشتري الخيار اذا كانت في موضعين كذا في الخاتبة  
وذكر في الظهيرية بعد هذا الفرع وهذا دليل على انه  
يعتبر مكان البيع لا مكان البيع وفرع في الخاتبة على  
جملة المبيع المفيدة ما لو قال بعث منك جميع مالي  
فهذه الدار من الرقيق والدواب والثياب والمشتري  
ما يعلم ما فيها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا  
لجاز اذا باع ما في هذه المدينة او في هذه القرية  
ولجاز اذا باع ما في الدنيا ولو قال بعث منك مالي في هذا  
البيت بكذا جاز وان لم يعلم المشتري به لان الجملة في البيت  
يسير فوفما تقدم من الدار وغيرها كثيرة فاذا جاز  
في البيت جاز في الصندوق والجوالت انتهى وبه ظهران  
الجملة السيرة في البيع لا تمنع وفيها ايضا جاز لغيره  
عند جارية بيها بعثا منك بكذا فقال المشتري قبلت  
لم يكن ذلك بيعا الا ان يبين الموضع او غيره فيقول بيعك  
جارية في هذا البيت او يقول جارية اشتريتها من فلان

حينئذ يتم البيع وذكر في موضع اذا قال بعثك جارية جاز اذا لم  
يكن عنده الا جارية وان كان عند جارتين فسد البيع  
وذكر في شرح الامم السرخسي اذا اضاف الجارية الى نفسه  
فقال بعثك جارية بقي مع البيع وان لم يصف الى نفسه لا يبيع  
انتهى وفيها رجل اشترى من السقا كذا كذا قرية  
من ثمار الفرات قال ابو يوسف ان كانت القرية بعينها  
جاز لمكان التعامل وكذا الراوية والجرة وهذا  
استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها  
وهو قول ابو حنيفة انتهى وظاهره ترجيح الجواز فيقال  
الجملة لا تنصرف الى العرف بها كما لا تنصرف اذا  
كانت بسيرة وفي الخاتبة ايضا اذا كانت الشجرة  
بين اثنين فباع احدها نصيبه من اجنبي كايحوز  
وان باع من شريكه جاز وان كانت بين الثلاثة  
فباع احدهم نصيبه من احد شريكه لا يجوز وان باع  
منهما جاز انتهى وفي الولو الجية اذا باع نصيبا له من  
شجرة بغير اذن شريكه بغير ارض فهو على وجهين  
ان كانت الاشجار قد بلغت او ان قطعها فالبيع  
جاز لان المشتري لا يتضرر بالقسمة وفي الجمع وكو  
باع نصيبه من دار فعمل العاقدين شرطا ويجوز  
مطلقا بشرط علم المشتري وحده انتهى وفي عمدة  
الفتاوى رجل قال بعث منك مالي في هذه الدار من  
المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال بعث منك مالي  
في هذا البيت او في هذا الصندوق او في هذه الجوالت  
ان كان معلوما للمشتري فهو جاز وان لم يكن معلوما  
والجملة بسيرة جاز انتهى وظاهره ان لا يعتار لعلم



المشتري والهيئة وفي هذا كالمبيع لما في الولو الحية منها لوقال  
 وصبت نصيب من هذا العبد منك والموهوب له لا يعلم  
 نصيبه لم يجوز لان الموهوب مجهول وهذه الجمالة تقضي  
 الى المنازعة عسى فصارت كما اذا اشترى حقا في دار ولا  
 يعلم ان كم ذلك الحق لا يجوز لما قلنا كذا هذا انتهى وفي  
 القنية بيع ما لم يعلم البايع والمشتري مقداره يجوز اذا  
 لم يحتج فيه الى التسليم والتسليم كن اقرا في يده متاع  
 فلان عصابة او دبة ثمر اشتراه المقر من المظلة  
 جاز وان لم يعرف مقدارها انتهى وفي الولو الحية في  
 المسائل الخمسة وهي بيع جميع ما في هذه القرية او هذه  
 الدار او البيت او الصندوق او الجوالق فان علم  
 المشتري ما فيها جاز والا ففي الاوليين لا يجوز للمشتري  
 الجمالة وفي الثلاثة الاخيرة يجوز لان الجمالة  
 ببيرو انتهى وفيها قال لا خزان لك في يدك رضا  
 خربة لا تساوي شيئا في موضع كذا فنعما من بيعة  
 رافق فقال بعثها ولم يعرفها البايع وهي تساوي اكثر من  
 ذلك جاز البيع ولم يكن ذلك بيع المجهول لانه لما قال لك  
 في يدك رضا صار كانه قال ارض كذا فاذا اجابه  
 جاز انتهى وفيها ايضا رجل دفع دراهم الى خمار فقال  
 اشتريت منك مائة من من خبز وجعل ياخذ يوم خمسة  
 امنا فالبيع فاسد وما اكل فهو مكروه لانه اشترى خبزا  
 غير مشار اليه بعقد البيع فكان البيع مجهولا فاذا اكل كان  
 الاكل بحكم عقد فاسد ولو اعطاه الدراهم وجعل ياخذ  
 منه كل يوم خمسة امنا ولم يقل في الاخذ اشتريت منك  
 يجوز وهذا حلال وان كانت بيعة وقت الدفع الشرا

لان مجرد

كلم

لان مجرد البيعة لا ينفق البايع وانما ينفق البايع لان البايع  
 ولان البايع معلوم فينفق البايع صحيح انتهى وقد بيع ثاة  
 من قطع وثوب من عدل وكذا اذا باع عددا متفوا  
 عددا بين واحد فوجد اكثر لجمالة البايع وكذا اذا  
 اشترى من هذا اللحم ثلاثة ارطال بدرهم ولم يبين  
 الموضع وكذا ان بيعة فقال من الخبز او هذا الخبز على  
 قياس قول الامام في السلم وعلى قياس قولها يجوز والمروي  
 عن محمد الجواز كذا في البدايع وفيها وبيع الطريق وهبته  
 مفردا جائز وهبته مفردا فاسد وفي البرازية  
 اشترى ارضا وذكر حدودها لا درهما طولا وعرضا  
 جاز واذا عرف المشتري الحدود ولا الجيران يصح وان لم يذكر  
 الحدود ولم يعرفه المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما عقد  
 وجهل البايع البايع لا يمنع وجعل المشتري منع وار  
 بينهما باع احدهما نصفه انصرف الى قسمة ولو عين  
 وقال بعث هذا النصف لا يجوز واما جمالة الثمن  
 فما نعة ايضا كما اذا باع شيئا بقيمة او بحكم المشتري  
 او فلان ويعتدك هذا بغير حنطة او بغير شحير  
 او هذا بالثمن الى سبعة او بالثمن وثمانية الى تسعين او  
 باع شيئا بدينار يزرده ولم يعلم المشتري ما في المال  
 حتى افترقا وبيع الثمن بدينار او راس ماله ولم يعلم  
 المشتري كذلك كذا في البدايع والرقم يسكون القاق  
 علامة يعلم بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن كذا في  
 القميرنة وكذا الوبايع بالثمن درهم الا دينار او مائة دينار  
 الا درهما لان الاستثناء يكون بالقيمة وهي مجهولة وكذا  
 وكذا لو باع بمثل ما باعه فلان ولم يعلم به حتى تفرقا

في

2



الا ان علمنا به في المجلس مع الخيار ولو اشترى بوزن هذا الخبز بها  
 لم تجز لجهالة فان علم بوزنه فله الخيار ولو كان له على رجل  
 عشرة دراهم فقال يعني هذا الثوب ببعض العشرة ويعني  
 هذا الاخر كما يعني فباعه وقبله المشتري صح لعدم  
 افعنا الجمالة الى المنازعة ولو قال هذا ببعض العشرة  
 وهذا ببعض لا يجوز لوجودها ولو قال بعثك هذا العبد  
 بالثان نصفه بخمسة الف فالعبد للمشتري بالثان وخمسة  
 لانه استثنى بيع نصفه بخمسة الف من البيع الاول فيكون  
 النصف الاول بالثان وعلى هذا القياس كذا في المحيط  
 واطلق في اشتراط معرفة قدر الثمن فتأمل المعرفة  
 صريحا او عرفا ولهذا قال في البرازية لو قال اشترى  
 هذه الدار وهذا الثوب او هذه البطينة بعشرة وفي  
 البلد بيتا بالدرهم والدنانير والفلوس ولم يذكر  
 واحد منهم ففي الدار يتعقد على الدنانير وفي الثوب  
 على الدرهم وفي البطينة على الفلوس وان كان كاشرا  
 الا بواحد ليصرف الى ما يبتاع الناس بذلك النقد  
 انتهى وخاصله انه اذا صرح بالعدد فتعين  
 المعلوم من كونه دراهم او دنانير او فلوسا يثبت  
 على ما يناسب البيع ولو وقع شك فيما يناسب  
 وجب ان لا يقع البيع كذا في فتح القدير وفي القنية  
 له عليه نصف دينار ويظن المديون انه ثلثاه  
 دينار فباعه منه ثلثاهما عليه لا يجوز الا اذا علم بذلك  
 في المجلس وقوله غير مشار فيه لان المشار اليه  
 مبيعا كان او مضافا لا يحتاج الى معرفة قدره ووضفه  
 فلو قال بعثك هذه الصبرة من الخطة او هذه الكورجة

من الارز

من الارز والتماشات وهم مجهولة العدد هذه الدراهم  
 التي في يدك وهي مربية فقبل جاز ولزم لان الباقي جماله  
 الوصف معنى القدر وهو لا يمنع من التسليم  
 والسلام وايرد على اللفظ الاموال الربوية اذا قبلت تجزئها  
 وبيعت مجازفة مشار اليها فانه لا يمنع لاحتمال الربا  
 واحتماله مانع كحقيقته لما سذكره في بابيه وكذا لا يرد للم  
 فان الاشارة فيه لا تكفي كراس المال ولا بد من معرفة قدره  
 عند الامام لما سيخرج به في بابيه ولم يذكر المصنف صفة  
 المبيع وانما اشترط معرفة قدر المبيع والتمش واما  
 معرفة الوصف فخصه بالتمش ومفهومه ان معرفة  
 وصف المبيع ليست شرطا ولهذا قال في البدائع واما  
 معرفة اوصاف المبيع والتمش فقال اصحابنا ليست بشرط  
 والجهل بها ليس بمانع من الصحة لكنه شرط للزوم فيصح  
 بيع ما لم يره انتهى وظاهرهما في فتح القدير ان معرفة  
 الوصف في المبيع والتمش شرط الصحة كعقوبة القدر  
 فانه قال في الصفة عشرة دراهم بخارية او سمرقندية  
 وكرحمنية بخارية او صعيدية وهذا لانها اذا كانت  
 الصفة مجهولة تتحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع  
 الادون والبائع يطلب الرفع فلا يحصل مقصود شرعية  
 القدر وهو دفع الحاجة فلا منافاة انتهى فالمصنف اقتصر  
 على معرفة وصف التمش وصاحب البدائع نقاه فيهما  
 والمحقق ابن الهمام اشترط فيهما والقدير قال في  
 الامتنان المطلق لا يصح الا ان تكون معرفة القدر والصفة  
 والحقق ان معرفة وصف المبيع ليست شرطا بعد الاشارة



اليه او الى مكانه وهو مراد صاحب البذراع لان خيار الروية  
انما يثبت في مبيع اشير اليه وهو مستور ولكن ما كان ينبغي  
له ان يضم الثمن اليه لان خيار الروية لا يدخل في الاثمان واما  
اذا لم يكن مشار اليه فلا بد من بيان وصفه كمنطقة مطلقة  
وهو مراد المحقق في الثانية ولو اشترى لولو في صرف قال  
ابو يوسف يجوز البيع وله الخيار اذا راي وقال محمد لا يجوز  
وعليه الفتوى انتهى وهكذا في التولية معلا للفتوى  
بالفاس منه خلقة ويرد على المحقق لو قال بعثك بعشرة  
دراهم ولم يذكر وصفا فان البيع صحيح كما في الايضاح يعني وينصرف  
الى الجياد واما قوله بخارية او سرقدية فيبان للنوع كافي  
المراج وفي الهداية والاعوان المشار اليها لا يحتاج الى معرفة  
مقدارها في جواز البيع فقال في فتح القدير والتقييد  
بمقدارها في قوله لا يحتاج احتراز عن الصفقة فانه لو اراد درهم  
وقال اشتريت بهذه فوجدتها ريوفا او بهرجة كان له ان  
يرجع الخيار لان الا درهم لتغير عليها وهو ينصرف الى  
الجياد ولو وجدها ستوقه او رصاص فندد البيع وعليه  
القائمة ان كان اتلفها ولو قال اشتريت بهذه الصرة  
من الدراهم فوجد البايع ما فيها خلاف نقد البلد  
فله ان يرجع بنقد البلد لان مطلق الدراهم في البيع  
ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا  
خيار للبايع بخلاف ما اذا قال اشتريت ثوبا في هذه  
الثانية ثم راي الدرهم اليك كانت فيها كان له الخيار  
وان كانت نقد البلد لا يعرف يعرف مقدار ما فيها  
من خارجها وفي الثانية لا يعرف ذلك من الخارج فكان

له الخيار ويسمى هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الروية لان  
خيار الروية لا يثبت في النقود انتهى والظاهر ان التقييد  
بالمقدار انقاضي وما ذكره بثبوت الخيار امر لا خليس الكلام  
فيه لان الكلام في الاحتياج الى الصحة لا الذر وهو لانه مع  
الاشارة اذا كان لا يحتاج الى معرفة المقدار لا يحتاج  
الى معرفة الوصف بالاولى والمعرفة في اللغة من معرفة  
علمة بحاسة من الحواس الخمس معرفة وعرفا والمعرفة  
اسم منه كذا في المصباح وبعضهم فرق بين المعرفة  
والعلم فخصها بادراك الجزئيات واستعمله في الاعم  
من ادراك الجزئيات والكليات كما في التلويح  
واشار بالمعرفة الى ان الشرط العلم دون ذكرها كما  
في الايضاح واعلم انه يستثنى من قوله وقع القدر  
اذا وجد الدرهم زيوفا مسيلة هي ما اذا استقرض  
دراهم وقبضها ثم اشترى ما في ذمته بدقاير مضمونة  
في المجلس حتى صح ثم وجد درهم القرض زيوفا او  
بهرجة فانه لا رجوع له بشئ الا ان القرض علوية  
وهو ينافي الضمان وان وجدها ستوقه ردها على  
المقرض لعدم صحة استقرضها لكونها من القيميات  
فيرجع بالخيار ان ردها قبل التقرب عن المجلس وان كان  
بعد تقربها يرجع بدينا رده لبطلات الصرف وتما  
في تلخيص الجامع في بيع العروض قال في اوله جاز شر  
ما قلبي لا ما استقرضت عكس المقرض الى اخره ثم  
اعلم ان الاعراض في البيع اما درهم او دينار  
او اعيان قيمية او مثلية فالاول والثاني ممن



سواء قبلت بجنسها او بغيرها والثالث مبيعة ابد او لا يجوز  
 فيها البيع / اما عينا الا فيما يجوز فيه السلم كالثياب وكما ثبتت  
 مبيعة في الذمة ثمنا تثبت دينها موقفا في الذمة على انها  
 سلم وعينه يشترط الاجل لالا انها تثبت بل لكونها مباحة  
 بالسلم لكونها دينيا في الذمة فلذا قلنا اذا باع عبد بثوب  
 موصوف في الذمة الى اجل حاز ويكون بيعا في حق العبد  
 حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو اسلم الدراهم في  
 الثوب وانما ظهرت احكام السلم فيه في الثوب حتى يشترط  
 فيه الاجل وامتنع بيعه قبل قبضه لاحافه بالسلم فيه  
 والرابع كيلي او وزن او عدد مستقارب كالبعض فان  
 قولت بالتعقد في مبيعات او بامثالها من المشتريات  
 فما كان موصوفا في الذمة فهو كمن واما كان مبيعا فبيع  
 فان كان كل منهما مبيعا فبيع وان كان كل منهما مبيعا  
 فما صحبه حر فالبا او على كان ثمنا والاخر مبيعا كذا في  
 فتح القدير وغيره والفلوس كالنقدين كما في المعراج  
 ودخل المصنوع من الذهب والفضة كاللينة تحت  
 القيميات فتشترى بالثمنين للصفة واما المثالي  
 اذا قبل بقيم فلم يدخل فيما ذكرنا وقال حواهر زاده انه  
 ثبت ومن حكم النقود انها لا تنفع ولو عنت في عقود المعاوضات  
 وسوجها في حق الاستحقاق فلا يستحق عينا فلا يشتري  
 اما كما وضع مثلها قدر او وصفا ويتعين في الغيوب  
 والامانات والوكالات على تفصيل فيها وكذا في كل عقد ليس  
 معاوضة ولا يتعين في المهر قبل الطلاق وبعده قبل الدخول  
 وفي ثمنها في المعاوضات الفاسدة روايتان ولا يتعين في

المكينة

الكتابة ويتعين في العتق العلفه بالاداء والعرف بينهما في  
 الظهيرية من المكاتب ونماه فيما كتبه من العوائد الفقهية  
 وفي القنية دفع الى بقل ثمنها ليشترى منها فوزنه فصاع  
 منه مثلي قبل الفراع منه فان وزنه باذن الدافع ضاع  
 من الدافع وما وزنه ضاع من المبال الشرا بالخطبة  
 لا يصح ما لم يبين انها جيدة او وسطا او ردية بعثك  
 عمدا في ثمنه دار كسنة لا يجوز ثم رقم هذا بيع في  
 حق العبد اجازة في حق الدار فانه جائز باع ضبعة  
 باربعين فاخذ خمسة وثلاثين واشترى بالخمسة  
 الباقية من المشتري ثمنها محقرا قيمته قليلة ثم تبين  
 بطلان البيع اوردها المشتري بغير شرط او خيار  
 ليس له ان يطلب الخمسة التي باع ذلك الثمن بها وتوبع  
 بسدس متاعا وقال المشتري هذا سدس وهو زيف  
 ويجوز به الباع اخذه يجوز اشتراؤه بسدس وزاد في  
 الزبوف بقدر شعيرة كما يدخل بين الوزنين لا يجوز  
 انتهى وفي الولولجية من الشفعة الزبوف من الدراهم  
 بمنزلة الجياد في خمس مائة الاولى مسلة الشفعة لو  
 اشترى بالجياد ونقد الزبوف اخذ الشفع بالجياد  
 الثانية الكفيل اذا كفل بالجياد ونقد الباع الزبوف  
 يرجع على الكفيل عنه بالجياد الثالثة اشترى ثمنيا  
 بالجياد ونقد الباع الزبوف ثم باعه مراجه فان  
 راس المال هو الجياد الرابعة حلف ليقضين حقه اليوم  
 وكان عليه جيا د فقضا الزبوف لا بحث الخامسة



له على اخذ دراهم جياذ فقبض الزبوف وانفقها ولم يعلم الا بعد  
الا اتفاق لا يرجع عليه بالجياذ في قولها خلافا لابي يوسف  
انتهى ويزاد سادسة هي ما تقلناه عن تجميع الجامع استقرض  
دراهم وقبضها ثم اشترى ما في ذمته بدنانير مضمونة في  
المجلس ثم وجد دراهم القرض زبوا لا يرجع بشئ فيها  
الزبوف كالجياذ وفي القينة عن ابي يوسف عبدان  
لرجلين لم يعرف كل واحد منهما غيره من عبد صاحبه  
فباعهما احد المولين باجازه الاخر واحداهما الزينة  
من الاخر فالتمن بينهما نصفان وكذا البيوت فاما النظر  
الى عدد ها لا الى فضل بعضها على بعض اشترى بما في هذا  
الكيس من الدراهم فادافيه دنانير جاز البيع لانها جنس  
في حق الزكاة وعليه ملا هذا الكيس من الدراهم نقد  
بلده وكذا عند تفاوت التقدين انتهى وقد ظهر بهذا الفرع  
الاخير ان قول العماد في فصوله ان الدنانير اجر بيت  
يجري الدراهم في سبعة مواضع الاولى بيع القاضي  
دنانيره لقضا دينه الدراهم وعكسه الثانية يعرفها  
المضارب اذا مات مات رب المال وعزل التصير  
كرا من المال الثالثة لو كان اس المال في يد المضارب  
دراهم فاشترى بدنانير كان المضارب الرابعة باعته  
بدراهم ثم اشتراه قبل النقد بدنانير اقل قيمة لم يجز  
الخامسة لو اشتراه بدراهم فباعه ببيع ثم اشتراه بدنانير  
لا يراجع السادسة اخبر الشيخ انه اشتراه بالف درهم  
فلم يظهر ان البيع بدنانير اقل قيمة او ان الثرى بطلت  
السلعة

السابعة اكره على البيع بدراهم فباعه بدنانير مساوية  
بغير مكرها انتهى مختصرا ليس للمعسر وفي جامع المقبولين  
برقم **فشر** لو جعل الكيل او الوزن ممتثا بان جعل العنبر  
مثلا ممتثا فانقطع بفسد البيع ثم رقم **فقول** بانه يفسد  
بانقطاعه ليس بصحيح فان من اشترا شيئا بقتير  
رطب في الذمة فانقطع او بانه لا يفتقر للبيع ولو جعل  
الكيل او الوزن ممتثا في الذمة يشترط بيان كل الاثبات  
حتى لو باع قنابك برب في الذمة فانه يشترط بيان محل  
القياسه عند ابي حنيفة وهو الصحيح عندهما يتعين العقد  
للايقن وما يفضل ممتثا بصلح اجرة وما لا يصلح ممتثا  
بصلح اجرة ايضا كالايمان انتهى وفي التتار خاتمة  
معزيا الى النوارل سيل والدي عن من باع شيئا  
من اخر بعشرة دنانير وقد استقرت العادة في ذلك  
البلد انهم يصرفون الامتان فيما بينهم فيعطون كل  
خمسة اسداس مكان الدنانير واشتهرت تلك العادة  
فيما بينهم هل يبيع ذلك العتيق ان يطالب المشتري  
بالوزن ام ينعقد العقد على الذي تغارقه المسلمون  
فيما بينهم بطريق الدلالة فقال يصرف الى ما تغارقه الناس  
فيما بينهم انتهى وهنا مسائل مناسبة للتمن لا بأس  
بذكرها كتثير اللقوايد لو استوفى الدال الثمن ثم كسب في  
يده فلا مطالبة على المشتري حيث باع باذن المالك  
ولو دفع المشتري الى البايع اكثر من حقه غلطا فالزائد  
امانة فان صنع نصف المدفوع فالباقي بينهما



على الشركة والاصل ان المال المشترك اذا هلك منه شيء فالبايع  
على الشركة والباقي يبقى على الشركة فلو عزل منها الزايد فخلع  
تسل الرد كان الباقي بينهما ولو هلك قدر الثمن دون الزايد  
فللبايع ان يرجع في الزايد بحسابه ولو جعل الالف في كسره  
ودفع المائتين الى غلامه فسرق الكل لارجوع لواحد منهما  
ولو دفع المشتري اليه كيسا على ان فيه الثمن دراهم فذهب به  
الى منزله فاذا فيه فانيز فخلها ليردها فعنا عت في  
الطريق فلا ضمان الكل من التاثر خاينة وفي الوقعات  
بشر الدر جاجة بالبيضا ت اشتري وجاجة بخمس بيضا  
فلم يقبضها حتى باضت خمس فان كان الشرا بخمس بيضات  
بينهما لم يثبت البايع البيضا التي باضتها عنده ياخذ  
المشتري الدر جاجة والبيضا ويدفع اليه الثمن ولا يجب  
على المشتري العقد لانه يصير بمنزلة ما لو اشترى جاجة  
وخمسة بيضات بخمس بيضات وذلك جائز فان كان  
البايع استهلك البيضا اخذ المشتري الدر جاجة بثلاث  
بيضات وثلاث بيضا ان كانت قيمة الدر جاجة عشر  
بيضات لاث الثمن ينقسم على قيمة الدر جاجة وعلى خمس  
بيضات استهلكها البايع فاذا كانت قيمة الدر جاجة  
عشر بيضا ت انقسم الثمن اثلاثا في اصاب خمس بيضا  
سقط وما اصاب الدر جاجة وهو الثلث فان كانت غير  
اعيانها فان لم يستهلك البايع البيضا التي باضت عنده  
بيضا المشتري بالفضل لانه لو اشترى جاجة وخمس  
بيضات بغير عينا لا يجوز فكذا هنا فان استهلك

البايع

البايع فالحكم كالو كانت بعينها انتهى وفي الوقعات  
اشترى شيئا ودفع الى البايع دراهم صحاح ففسر البايع  
فوجدها بنهر جثة فردها فلا شيء عليه لانه لم يتلف  
عليه شيئا وكذا لو دفع اليه انسان لينظر اليه ففسره  
باعه بدراهم جيا د دفع اليه المشتري فاباها البايع  
رجلا فانتقدتها فوجدها قليل بنهر جثة فاستدرك  
فاراد ان يصرف في شرا الخوايج فلم ياخذها احد و  
قالوا كلنا بنهر جثة ان كان اقر للبايع انها جيا د لا يرد  
لانه متنا قضى الا اذا صدقة المشتري فان لم يكن ثمن  
بذلك يرد لانه غير متنا قضى انتهى **قال** وصح بمن  
حال وبا جل معلوم اي البيع لا طلاق النصوص وفي  
السراج الوهاج ان الحلول مقتضى العقد وموجبه  
الاجل لا يثبت الا بالشرط انتهى فيد بعلم الاجل لان  
جماله تفتي الى التزاع فالبايع يطالبه في مدة  
قريبة والمشتري يا باها فيفسد وفي سترج  
المجمع للمصنف من باب خيار الشرط لو باع محلا ولم  
يقبل الى رمضان لا يكون موبدا بل يكون ثلاثة  
ايام عند بعض ويغني بان يتا جل الى شهر انتهى  
كافة لانه العمود في الشرع في السلم واليمن ليقضين  
دينه اجلا وفي الخلاصة لو باعه ثم اجل الثمن الى الحصاد  
فسد عند الامام خلا فالحا واذا اختلفا في الاجل  
فالقول لمن ينفيه لان الاصل عدمه وكذا اذا اختلفا  
في قدره فالقول لمدعي الاقل والبيضة بينة المشتري  
في الوجهين وان اتفقا على قدره واختلفا في  
في مظهره فالقول للمشتري انه لم يحن والبيضة بينة

مال  
موجلا



المشتري في الوجهين وان اتفقا على قدر واختلفا في مقيسه  
 فالقول للمشتري انه لم يمس والبيته بينته ايضا لان  
 البيته مقدمه على الدعوى كذا في الجوهره وقدر يتاجيل  
 الثمن لان تاجيل البيع العين لا يجوز ويعسده كما في الجوهره  
 ولا يرد على المصنف السلام مع انه دين لما سبغ به في  
 بابه من ان من شرائط الاجل لا يرد ما بيع بخصه فانه  
 لا يصح موحلا لما سبغ به في باب الربا وفي فتح القدير  
 ومن جهالة الاجل ما اذا باعه بالف على ان يودي  
 اليه الثمن في بلد اخر ولو قال الى شهر على ان يودي الثمن  
 في بلد اخر حاز بالف الى شهر ويبطل شرط الا بقا في  
 بلد اخر لان تعيين مكانه الا بقا فيما لا حمل له ولا  
 مونة غير صحيح ولو كان له حمل ومونة صح ومن الاجل  
 الجمهور اشتراط ان يعطيه الثمن على التقاريف  
 او كل اسبوع البعض فان لم يكن شرطا في البيع وانما  
 ذكره بعده لم يفسد وكان له ان ياخذ الكل حكمة ولو  
 كان حالا فطالبه ثم قال اذهب فاعطني كل شهر كذا لا يكون  
 تاجيلا ولو قال المديون بريت من الاجل او لا حاجة  
 لي به لا يبطل ولو قال تركته او بطلت او جعلت  
 ما لا حالا بطل الاجل ولو عمل الدين قبل الحل ثم استحق  
 المعتوض او وحده زبو فافزده عاد الاجل ولو  
 اشترى من المدينون شيئا ثم تقايلا لا يعود الاجل ولو  
 رده بعيب بقضا عاد ولو كانت لهذا الدين الموجل  
 كفيل لا نفودا لكفالة في الوجهين كذا في الخاتمة  
 واذا رضى البايع بالتاجيل فقد اسقط حقه في حق  
 المبيع ولو حل الاجل قتل قبضه فله المشتري قبضه

نقد

نقد الثمن كذا في المحيط وسياق مسايل حبس المبيع اخر  
 الباب وفي البرازية له على اخر الف من ثمن مبيع فقال  
 اعطه كل شهر مائة درهم لا يكون تاجيلا ومسك  
 طلبه في الحال وفي المسقط عليه الف من جعله  
 المطالب بخوما ان اخل بنجم حل الباقى فالامر كما  
 شرطا انتهى وفي شرح الجمع لومات البايع لا يبطل  
 الاجل ولومات المشتري حل المال لان قابضة  
 التاجيل ان يتخرف فيودي الثمن من ثمن المال فاذا  
 مات من له الاجل تعين المبتزك لقضالدين  
 فلا يفيد التاجيل انتهى وفي الجمع والمشتري  
 اجل سنة ثانية لم ينع البايع السلعة سنة  
 الا حل انتهى فمقدوره من وقت التسليم وكذا  
 لو كانت فيه خيار يعتبر الاجل من حين سقوط  
 الخيار عنده كذا في الخاتمة وفي التجسس فرق  
 بين هذا وبين ما اذا اشترى الى رمضان  
 فتنعه حتى دخل رمضان كان المال حالا في  
 قولهم جميعا انتهى وهكذا في الخاتمة ولا خصوص  
 لرمضان وانما خلاف الصالحين في السنة  
 المنكورة اما المعينة فلا يبقى الاجل بعد مضى  
 والمراد بمنعه عدم قبض المشتري مجازا لكون  
 منعه سببا له كذا في شرح الجمع وفي الخاتمة  
 والتجسس رجل قال لاخر لعنت منذ هذا الثوب  
 بعشرة على ان يعطيني كل يوم درهما وكل يوم  
 درهمين يعطيه عشرة في ستة ايام في اليوم  
 الا ودرهما وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما



في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس  
 ودرهما في اليوم السادس اما في اليوم يعطيه درهما ظاهرا  
 وفي اليوم الثاني يعطيه ثلاثة لانه جعل اليوم اجلا للدرهم  
 الواحد بكلمة كلما الوجبة للتكرار فكل ما جاي يوم يلزمه درهم  
 وفي اليوم الثاني يلزمه درهم بحسب اليوم الثاني ودرهمان  
 بحسب يومين ودرهم في اليوم الثالث بحسب يومين اخر ولم يحل للدرهم  
 اجل اخر وفي الرابع يلزمه ثلاثة واحد بحسب الرابع  
 ودرهمان بحسب اجل اخر للدرهمين وفي الخامس يلزمه درهم  
 بحسب الخامس ولم يحل للدرهمين اجل بقي من العشرة واحد  
 يعطيه في اليوم السادس انتهى وفي السراج الوهاج  
 الاجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة ضربان  
 متقاربة ومتفاوتة فال معلومة السنون والشهور  
 والايام والمجهولة متقاربة بالحصار والدياسر والنيروز  
 والمهرجات وقدوم الحاج وخرجهم والجزا والقطاف  
 وصوم النصارى وفطرمهم والمتفاوتة كهبوب الريح  
 والى ان تخطر السما والى قدوم فلان والى الميرة بتاجيل  
 الثمن الدين لمجهول بنوعه لا يجوز وان كان الثمن عينيا  
 فسد بالتأجيل ولو معلوما واد اجل الدين اجالا  
 مجهولا بمجالة متقاربة ثم ابطلة المشتري قبل حله  
 وقبل فساده للفساد وانقلب حيزا وان مضت المدة قبل  
 انبطاله تاكد فساد وان كانت جمالته متفاوتة فان  
 ابطلة المشتري قبل التفريق انقلب جائزا انتهى وهما سائل  
 في الواقعات متعلقة بالثمن احببت ذكرها هنا الاولى  
 الماذونة في البيع اذا باع ومات فجا المالك فليس له  
 مطالبة وارث البايع ما لم يثبت قبضه ولا يقبل قول

المشتري

المشتري عليه ولا مطالبة له على المشتري لا برضا الوارث  
 لان الوكيل بالبيع اذا مات لا ينتقل حق المطالبة بالثمن الي  
 موكله وانما ينتقل الى وارثه او وصيه ان كان وان لم  
 يكن نصب القاضى عنه وصيا ليقبض وكا حد المتقاضي  
 اذا مات كان قبض الثمن الى وصيه الثانية ببيع وعنده  
 بضايع للناس امروه ببيعها فباعها ونقد الثمن من ماله  
 على ان يكون الثمن له فافلس المشتري كان للبايع ان  
 يسترد من المالك ما دفعه اليه الثالثة بايع اقواما  
 ثم مات وعليهم امانة ثانيا الى الوارث انتهى وفي  
 الصباح حل الدين بحل بالكثر حلو لا انتهى حله فهو حال  
 واحد الشئ مدته ووقته الذي يحل فيه وهو مصدر  
 اجل الشئ اجلا من باب ثقب واجل اجولا من باب  
 قعد لغة واجلته تأجيلا جعلت له اجلا انتهى فظاهر  
 لا يقال حل الى بعدنا جيل وليس مراد في الكتاب وفي  
 القاموس حل الدين صار حالا وذكر في الظهيرية  
 من باب الاختلافات بين البايع والمشتري مسألة  
 لطيفة انتهى **قال** ومطلقة على النقد الغالب اي  
 مطلق الثمن ببيان قدره ونوعه دون وصفه  
 والتقيد ببلدان وقع البيع بعشرة دراهم او دينار  
 ينصرف الى غالب نقد البلد لانه المتعارف فيصرف  
 المطابق اليه فان كان اطلاق اسم الدارهم في العرف  
 تحتقن لهما مع وجود دراهم غيرها فهو مختصصا  
 بالعرف في القول وهو من ايراد ترك الحقيقة بدلالة  
 العرف وانما ان التعامل بها في الغالب كان من  
 تركها بدلالة العادة وكل منهما واجب تحريما الجواز وعدم  
 اهدار كلام القاضى كذا في فتح القدير كنه حيز من الخبر

م



بان العامة هي العامة العمد وان مسيلة الدرام من العرف القولي  
 وفي شرح الجمع لوباعه الى اجل معين وشروط ان يعطيه المشتري  
 ان نقد يروج يومئذ كان البيع فاسدا وذكرنا في الشريعة ان المراد  
 بالبلد البلد الذي جرح فيه البيع لا بلد المتبايعين **قال** وان  
 اختلفت النفود فسدان لم يبين ان البيع لوجود الجملة المفضية  
 الى المنازعة فاذا اختلفت ببيان احدهما في المجلس ردوا الامر  
 مع كارتفاع الفسار قبل نقره فصار كالبيان المقارن  
 والمراد بالبيان في كلامه البيان المتأخر لان المقارن يخرج  
 عن موضوع المسألة لان موضوعها مطلقه فانهم والمراد  
 باختلاف النفود اختلاف ما يستتبع الاستواء في الرواج  
 كما لم يرد في القايين والسيدي والمغزلي والعوري في  
 القاهرة لان فالخاص ان المسألة رباعية لانها اما  
 ان يستوي في الرواج والمالية معا او يختلف فيهما او  
 يستوي في احدهما دون الآخر والفساد في صورة واحدة وهو  
 الاستواء في الرواج والاختلاف في المالية والعقبة في ثلاث صور  
 فيما اذا كانت مختلفة في الرواج والمالية فيصرف الى الرواج  
 ايضا وفيما اذا استوت فيهما وانما الاختلاف في الاسم  
 كالمصري والدمشقي فيخير في دفع ايهما شا فلو طلب البايع  
 احدهما للمشتري ان يدفع غيره لان امتناع البايع من قبول  
 ما دفعه المشتري ولا فصل تعينت ولذا قلنا ان التقديرا  
 يتعين في المعاومات ومثل في الهداية مسيلة الاستواء  
 والمالية بالتشاي والثلاث فتعقبت في العقاية بانه لا يصح  
 مثلا لان ما كان اثبات هنيهة وانفاد ما كان ثلاثه منه  
 دافعا لا يكون في المالية سواء لم يكن ان يكون في الرواج  
 سواء فسر الثاني والثلاث استنادا درهم كما ثبت في بلاد مصر

مختلفة

بمختلفة المالية وكذا الركن والخليفة افضل مالية عندهم والعدل  
 اسم لدرهم انتهى وفسرها الزيلعي بان التشاي ما كان اثبات  
 بدرهم وحاصله ان التشاي قطعتان من فضة اما بدائق  
 او بدرهم والثلاث ثلاث قطع منها اما بدائق او بدرهم  
 فاذا باع سلعة بدرهم في بلدة فيها درهم قطعتان  
 ودرهم ثلاث خير المشتري ان سادفع قطعتين من التشاي  
 او ثلاث من الثلاث فالحق ما في الهداية من الاستواء في المالية  
 لان قيمة التشاي بقدر قيمة الثلاث وليس المراد القطعة  
 حتى تكون من باب اختلاف المالية نعم لو باع تشاي بقطعة  
 فسد لان قطعة التشاي نصف درهم وقطعة الثلاث درهم  
 هذا ما ظهر في فهم هذا المحاول انه لغيره فيد بالبيع  
 لان في الوصية اذا كانت بمختلفة المالية متساوية  
 في الرواج تنفذ وصايا باقل النفود وان كانت  
 متفاوتة في الرواج انصرفت الوصية الى النفود الغالب  
 وفي البرازيل من كتاب الدعوى وان ادعى وزينا ذكر الجش  
 ذهبها وفضة ولو مضروبا يقول كذا دينار احوا  
 رز ميا او بخاريا جديا او رديا وبحسب الحاجة الى ذكر الصفة  
 عند اختلاف النفود ولو نفقا واحدا ولو نفقا  
 والكل على الرواج ولا مزية للبعض على الآخر يجوز البيع  
 ويعطى المشتري اياها شالكن في الدعوى لا بد من التيقن  
 فان اخذها روج فيصرف البيع الى الاروج وعند  
 ذكر البينابوري في ذكر كونه احمرا ولا بد من ذكر الجودة  
 عند العامة وقال امام السفي ان ذكر احمرا  
 خالصا ولم يذكر الجودة كفاه ولا بد من ذكر ضرب  
 اي دار وقتل كما يشترط وان ذكر انه مستقرة لا يتحا



الى ذكر الجوده في الصحيح وذكر الاستثنى اذا كانت النفود في البلد  
مختلفة احدها اروج لا يصح الدعوى ما لم يبين وكذا الواقع  
بعشرة دنانير حمود في البلد نفود مختلفة حمود لا يبين  
بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج وفي الذخيرة عند اختلاف  
النفود في البلد والتساوي في الارواج لا يصح البيع ولا الدعوى  
بلا بيان وان لا يحل فضل الرواج ينصرف اليه ويعتبر كالتلفظ  
في الدعوى فلا حاجة الى البيان الا اذا طال الزمان من وقت  
الخصومة الى وقت الدعوى بحيث لا يعلم الاروج فحينئذ لا بد من  
البيان لما هو اروج وقت العقد الى هنا ما في البرازية  
من الدعوى وذكر في الصلح ولو كان البذل دراهم يحتاج  
الى بيان القدر والصفة ويقع على نقد البلد الدراهم والدنانير  
عند الاطلاق وان اختلفت النفود فعلى الغالب وان  
استوت لا يصح بلا بيان انتهى وفي التاثير خاتمة من باب  
المهر معزيا الى الحجة تزوج امرأة بالف وفي البلد نفود  
مختلفة ينصرف الى الغالب وان لم يكن ينظر الى مهر مثلها  
فان ذلك وافق مهر مثلها بحكم لما به انتهى وقد علم  
باب البيع والوصية والصلح والدعوى والاقرار والمهر في  
الخلع لو خالعا على الف درهم ولم يبين وبقى الوقف لو  
شتر وله دراهم او دنانير ويشترى ان يستحق الاقل  
ويشترى ايضا في الهبة كذلك ولكن الهبة لا تنضم الا  
بالقبض فهو السبب لذلك وبه يزول الاستثناء وبقى  
الاجارة قال في البرازية من الاجارات وهو على غالب  
نقد البلد وان اختلفت الغلبة فسدت كالبيع انتهى  
والخاص ان البيع والاجارة والصلح سواء في الدعوى  
لا بد من البيان في جميع الوجوه كالاقرار وفي المهر يقضي بما

وافق

وافق مهر المثل وفي الوصية يكون له الاقل وفي كتابة الخاتمة  
ما صلح مهر اصلح بدلا في الكتابة ومقتضاه لو كانت على  
دراهم وفي البلد نفود مستوية ان يقضي بما وافق القيمة  
وفي المجتبى لو اشترى ثيابا مثقال فضة غير معينة او ذهب  
لا يجوز حتى يصفه جيدا او غيره ولو قال بالان بهنرجة او زبوا  
لا يصح الا اذا كانت معروفة في البلد انتهى وقد مضاهى لو اشار  
الى دراهم مستورة فلما كشف عنها ظهر انها زبوا او خلاف  
نقد البلد استحق الجهاد من نقد البلد **قال** وبيع الطعام  
كميلا وجرا فاحديث البخاري فاذا اختلفت هذه الاصناف  
فبيعوا كيف يشئهم ولا يرد عليه بيع الجنس بالجنس من الزبوا بمجازفة  
لما سياتي في باب الربا من انه غير جائز الا اذا كان قليلا وفي  
البرازية بيع الحنطة بالحنطة بمجازفة ولا يجوز الا اذا مهر  
تساوتها انتهى يعني في المجلس كما سياتي في باب الربا وجامع  
الفصولين بشرائط فصل البر بالبر كميلا وجرا فاجاز لعدم  
الجناس انتهى وان احتمال الربا كحقيقة حتى لو لم يحتمل  
كان باع كقصة ميراث من فضة بكفة منها فانه يجوز وان  
كان بمجازفة لعدم احتمال التقاضيل كما في فتح القدير وهكذا  
في البرازية وفي البرازية وفي الصغير فية جعل في كفة  
الميزان ثبرا وفي اخرى ذهب معنوبا واخذ الميزان حتى تقاد  
الكفتان فاخذ صاحب التبر الذهب وصاحب الذهب  
التبر لا يجوز ما لم يعلم وزن الذهب لانه وزني واحاله  
الى الجامع الصغير في باب ما يكال وما يوزن انتهى وفي فتح  
القدير ايضا وفي الطعام في العرف الما صني الحنطة او  
دقيقتهما وفي المصباح الطعام عند اهل الحجاز البر خاصة وفي  
العرف الطعام اسم لما يؤكل مثل الشرب اسم لما يشرب

لت



وجمعه اطعمه انتهم والمراد به في كلامه لا صنعت الحبوب كلها الا البرود  
 وما كل ما يوكل بغيره فوله كيدا وجزافا واما في باب الاتحان  
 فقال في البرازيه لا يا كل طعاما ينصرف الى كل ما كوله معلوم حتى لو  
 اكل الخل يحنث واذا عقد بعينه على ما هو ما كوله بعينه ينصرف الى اكل  
 عينه واذا عقد على ما ليس بما كوله بعينه او على ما يوكل بعينه الا انه لا يوكل  
 كذلك عادة ينصرف الى المتخذ منه انتهى واما في باب الوكالة فقال  
 المصنف وبشرط ان يقع على البرود فيقعه انتهى وقال بعض الشايع  
 الطعام في عرفنا ينصرف الى ما يمكن اكله يعني العناء للاكل كاللحم  
 المطبوخ والمشوي ونحوه وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى فلا  
 تدخل الحنطة والدقيق والخبز كما في النهاية والجزاف بيع شئ  
 لا يعلم كيله ولا وزنه وهو اسم من حازق حازفة من باب  
 قاتل والجزاف بالضم خارج عن القياس وهو فارس معرب يزان  
 ومن هنا قيل اصل الهم وصل الى العربية قال ابن القطاع  
 جزاف في الكيل جزافا التزمنه ومنه الجزاف في المجازفة  
 في البيع وهو الساهلة والكلمة دجيلة في العربية ويؤيده  
 قول ابن فارس الجزاف لاخذ بكثر كلمة فارسية ويقال لمن  
 يرسل كلامه ارسالا من غير ما يوثق جازف في كلامه فاقم  
 بهم الصواب مقام الكيل والوزن انتهى وفي السراج الوقاح  
 الحنطة كالبيع اذا وقعت فيما يجري فيه الربا بمجازفة  
 لم تقع وهي العمدة اشترى حنطة رجل قبل ان يحضر  
 مكابله جازلان الحنطة موجودة وكذلك القوايسر  
 والتبن قبل الدرس قبل التذرية وفي التقنية يجوز بيع الحنطة  
 في سبيلها مكابله او موازنة وان لم تستند الحبوب بعد التز  
 ولو قال المصنف ويجوز بيع الحبوب كيدا ووزنا جزافا  
 بغير جهته لكان ادنى كما لا يخفى وفي البرازية وبيع الحنطة  
 بالدرهم

بالدرهم ووزنا يجوز ويجوز بيع كل ما لا يتفاوت كالبريد اشارة ولا ايضا  
 لو كان في ملكه قدر البيع كله ولو قال بعثك مائة من هذه  
 الحنطة واعطاها من مدرس اخر لا يجوز لان غير المقدس  
 يتعين بالتعيين له عليه حنطة اكلها فباعها منه شيئا  
 لا يجوز لانه بيع الثمن والحنطة ان يبيعها بثوب ويعتص  
 الثوب ثم يبيعه بدرهم الى اجل انتهى والكدرس وذاك ثوبا  
 يجمع من الطعام في البدر فاذا ديس ودف فهو الحرمة والمبر  
 كذا في المصباح وفي التمهيدية رجل له رزق قد استخفد  
 فباع حنطته جازلا لانه باع موجودا مقدورا للتسليم ولو باع  
 بثمن لم يجوز لان الثمن لا يكون الا بعد الدرس والتذرية  
 فكان بيع المعلوم واستخفا د الزرع ادراكه وفي الذخيرة  
 ادعى رجل على غيره شيئا مما يكال او يوزن او يعد فليست  
 المدعى عليه من المدعى بمائة دينار ثم تضاد قائانه  
 لم يكن المدعى على المدعى عليه شئ قاله بقا بطل نظرقا ولم  
 يتفرقا لان العقد يتعلق بالكر في ذمته بالاصناف  
 اليه فاذا تبين انه لم يكن في الذمة تبين انه باع المعلوم  
 وبيع المعلوم باطل ولو ادعى دراهم او دنانير او فلسا  
 اشترىها المدعى عليه بدراهم ونقد الدراهم ثم  
 تضاد قائانه لم يكن عليه شئ ففميلة الدراهم والدنانير  
 اذا لم يتفرقا ورجع بمثل ما اشترى يصح العقد ثم يتعلق  
 بالمسمى في الذمة ولو نظرقا بطل العقد وفي القلوس  
 لا يبطل العقد وان نظرقا قبل قبض ما اشترى لان في بيع  
 القلوس بالدرهم يلتقي قبض احد البديلين حقيقة واذا  
 اشترى شيئا بدرهم دين وهما يعلمان ان الدين لم يجر  
 ومن سائل الحنطة دعواها قال في دعوى البرازية ادعى عشرة

فئة

نير



انقرة حنطة ابيع بلا بيان السب لانه لو سلم بطالب في الموضع  
الذي عن عنده وان قرضا او كمن مبيع فعتن مكان البيع  
والقرض وان كان غصبا واستهلا كما نعتن مكان الغصب  
والاستهلاك وفي السراج والمنتقى اذا قال بعني هذا الكرا حنطة  
فبا عه فهو على الكيل فان قبضه بغير كيل ثم كاله بغير محض من  
الباع جاز الا ان المشتري لا يصدق على ما يدعي من النقصان  
لانه قد صدق على وفا الكيل وانما كيله تحليل لوافقة السنة  
انتهى ولعله انما لا يصدق مع ان القول للقاتل لا قرار بمقبوله  
بعني هذا الكرا **قال** وبانا او حجر لا يعرف قدره لان هذه الجملة  
لا تقضي الى المنازعة لان البيع يوجب التسليم في الحال وهلاكه  
قبل التسليم نادر و به اندفع ما رواه الحسن من عدم  
الجواز للجمالة وما في الكتاب هو الاصح ولا يرد عليه السلم  
فانه لا يجوز لما ساق انه لا بد من معرفة مقدار المسلم  
فيه لان التسليم لا يكون فيه الا بعد حلول الاجل والى اكر  
قتله غير نادر واحتمال الفساد فيه ملحقة بتحقيقته  
واطلقة وهو مقيد كما اذا لم يحتمل الحجر التفتت والا فانا  
النقصان كان يكون من خيب او حديد فان احتملها  
لم يحجر كالزبيب والفرار والجوار والبطيخ وعلى هذا  
ملى قربة بعينها او رواية من البذل عن ابي حنيفة  
لا يجوز لان المال ليس عنده ولا يعرف قلة القربة لكن اطلقة  
في المحرر جواره ولا بد من اعتبار القرب المتعارفة في  
البلد مع غالب السقايين فلو ملاله باصفر منها لا يقبل  
وكذا رواية منه يوفيه في منزله وعن ابي يوسف اذا  
ملاها ثم ترا ضيا جاز كما قالوا الوباء الخطب ونحوه  
احمالا لا يجوز ولو حمل على الدابة نثر باعه الحمد جاز لتعين

قدر المبيع في الثاني وفي المحيط بيع الماني الحيض والابار  
لا يجوز الا اذا جعله في وعاء في الخلاصة خلافة قال اشترى  
كذا كذا قربة من سما الفرات جاز استخسا فانا اذا كانت القربة  
معينة وعن ابي يوسف يجوز في القرب مطلقا ومسرود  
الصنف جواز البيع بائنا او الحجر لا لزومه ففي المهرج عن  
جمع المتعارفت عن محمد ان المشتري الخيار وفي جمع النوازل  
لو اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً ثم علم به جاز وله الخيار  
وفي فتح القدير بعد نقله وينبغي ان يكون هذا محمل  
الرواية عن ابي حنيفة انه لا يجوز في البيع ايضا كالسلم اي  
لا يلزم انتهى وهو غير محتاج اليه بل ظاهر البداهة  
انه على حقيقة ولذا قال ان الجواز اصح واظهر  
وشروط في البوط في مسألة الكتاب ان يكون يد ايده  
فلا يصح الا بشرط تحليل التسليم ومن هنا طعن المحقق  
في فتح القدير على من اشترط فيما يوزن به ان لا يحتمل  
النقصان لانه حينئذ لا جفاف يوجب النقصان  
وما قد يعرف من سر تاخره يوما او يومين ممنوع بل كما  
يجوز كما لا يجوز في السلم الى اخر ما حققه وهو حسن جدا  
وهذا الخيار خيار كشف الحال كما قدمناه في مسألة العبرة  
والمطمورة وفي فتح القدير وعن ابي جعفر باعه من هذه  
الحنطة قد رما عكلا هذا الطشت جاز ولو باعه قد رما عكلا  
هذا البيت لا يجوز انتهى وذكر في السراج الوهاج الفضة مع  
الطشت وقد رما ما اذا باعه جميع ما في هذا البيت او الدار او  
الصندوق او القربة ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة  
بقا الا اذا و الحجر على حالهما فلو تلفا قبل التسليم فسد البيع  
لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه كذا في السراج الوهاج



**قال** ومن باع صبرة كل صاع بدرهم في صاع يعني عنداني  
 حنيفة الا ان يسمى جميع لفراؤها او جميع ثمنها وقالوا يصح مطلقا  
 له انه نقدر الصرف الى الكيل لجمالة المبيع والتمن فيصرف الى الاقل  
 وهو معلوم الا ان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان او  
 بالكيل في المجلس ولها ان الجمالة بيدهما ازايتها ومثلها غير  
 مانعة كما اذا باع عبدا من عبدين على ان المشتري بالخيار  
 ولم يذكر المصنف الخيار على قوله قالوا وله الخيار في الواحد كما  
 اذا اراه ولم يكن راه وقت البيع وظاهر ما في الهداية ترجيح  
 قولها لتأخير دليلها كما هو عادة وقد صرح في الخلاصة في نظيره  
 بان الفتوى على قولها فقال رجل اشترى العنب كل وقر بكذا والوفر  
 عندهم معروون ان كان العنب عندهم من جنس واحد يجب ان  
 يجوز في وقر واحد عنداني حنيفة كما في بيع الصبرة كل قفيز  
 بدرهم وان كان العنب عندهم اجناسا مختلفة لا يجوز  
 البيع اصلا عنداني حنيفة كبيع قطع الغنم وعندهما يجوز  
 اذا كان جنا واحدا في كل العنب كل وقر بما قال وكذا اذا كان  
 الجنس مختلفا هكذا اوردته الصدر الشهيد والفتية ابو الليث  
 جعل الجواب بالجواز فيما اذا كان العنب من جنس واحد متقنا  
 عليه وان كان من اجناس مختلفة فيه قال الفقيه ابو الليث  
 والفتوى على قولها يتيسر الامر على المسلمين انتهى وفي  
 فتح القدير وتفرع الصدر الشهيد اوجه انتهى وفي العراج  
 ان ابا الليث هذا هو الخوارزمي وظاهره انه ليس هو الفقيه  
 المشهور فينبغي بقوله كل قفيز لانه لو قال بعثك هذه الصبرة على  
 اتمها قفيزا وبغلك قفيزا منها كها سوا والبيع واقع على قفيزه  
 واحد فان وجدته اقل من قفيز قل له اخيار لسرف الصفقة  
 كما اذا قال بعثك على انه كل قفيز بكذا فوجده انقص  
 كذا في

كذا في غاية البيان وفيها ان لكل منهما الخيار في مسألة التمسك  
 قبل الكيل وذلك لان الجمالة قائمة اولئك الصفقة واستكمل  
 القول بتصرف الصفقة على قول الامام لانه قال يا نصر اوفه  
 الى الواحد فلا تقرب فاجاب الرسول في حراج بان انصرف الى  
 الواحد بمجهته واهو العوام ما علم لهم بالساعة لاجتهاد في فقه  
 بشره عالما فلا يكون احيا كذا في الفوائد الفقهية  
 وفيه نوع ثالث انتهى وصرح في البدائع بلزوم البيع في الواحد  
 وهذا هو الظاهر عندنا المبيع في الكل لازم ولا خيار وصبرة  
 الطعام مثلا لان كل مكيل او موزون او معدود من  
 جنس واحد الم يكن مختلفا القيمة وكذلك قوله كل صاع  
 لانه لو قال كل صاع ثمن او ثلاثة فانه يصح بقدر ما سمي  
 عنده وفيد فابعد من شتمه ثمن الجميع لانه لو بينه  
 ولم يبين جملة الصبرة كما لو قال بعثك هذه الصبرة  
 بمائة درهم كل قفيز بدرهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا  
 وفي تلخيص الجامع باب المكيل يزيد او ينقص اشترى  
 على انه كذا فابتل قبض القبض اوجب ومض فالفضل  
 والنقص له وعليه ان كان بعد الكيل لملك الاصل بالولد  
 والعمر واللبايع وعليه ان كان قبله اذا الكيل كالانشاء  
 لا بهام قبله والمكيل كالجزاف وقابا لا شارة والشرط  
 ولو اشترى قفيزا منه فما بعد الكيل كما قبله لانه مالم  
 يقبض حتى لم ينقصه التلصص ما يعني من الكرواج والتبدل  
 مالم يجاوز فلا يعلم الحدود في الملك فان قابله الجنس  
 افسده محمد في الطاري حال الابهام اذا اليقين كالانشاء  
 ولا يبرك منتفعا بالغير والمثل ملحق بالرطب والمثل  
 ما يتفاوت في المال حتى المنقوع دافعا للرطب بالرطب

يل



ان التفاوت في غير البيع الى اخره وقيده بالبيع لانه في التجارة  
والا قرار ينصرف الى الواحد اتفاقا كما اذا قال اجرتك داري  
كل شهر يكذا او كل شهر سكن اوله لزمه واذا كفل انسان بمدة  
الا جوزه كل شهر يكذا فكل شئ لزم المستاجر لزم كفيله كما في كفالة  
الخائنة وتك على كل درهم وفي اقرار الخائنة لو قال على كل درهم  
من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول ابى يوسف ومحمد وفي قياس  
قول ابى حنيفة يلزمه عشرة ولو قال مع كل درهم درهم او على  
درهم مع كل درهم يلزمه درهمان انتهى واما في التعليق فلكل  
اتفاقا كما اذا قال كل امرأة اتزوجها وكذا لو قال كلما اشتريت  
هذه الثوب او ثوبا فهو صدقة او كلما ركب هذه الدابة او  
دابة و فرق ابو يوسف بين المنكرو المعين في الكل وتمامه في  
شرح الزيلعي من التعليق وفي الخائنة كلما اكلت اللحم فعليه  
بكل لقمة درهم واما في الكفالة فان صدر القول من الكفيل  
كان للواحد كما اذا ضمن لهما نفقتهما كل شهر او كل يوم لزمه  
نفقة واحد عند ابى حنيفة خلافا لابي يوسف كما في نفقات  
الخلاصة وان صدر من الامر كما اذا قال ادفع عني كل شهر كذا دفع  
المأمور اكثر من شهر لزم الامر كما في كفالة الخائنة وقد وضعت  
قنا بطاقتها لم اسبق اليه لكلمة كل بعد نظريتهم بانها لا تستغرق  
افراد ما دخلته في المنكرو اجرايه في العرف هو ان الافراد ان  
كانت مما لم يغلب ثباتها فان لم تغض الجمالة الى منازعة فانها  
تكون على اصلها من الاستغراق كسيلة التعليق والامر بالرفع  
عنه والا فان كان لا يمكن معرفتها في المجلس فيمنع على الواحد اتفاقا  
كالاجارة والاقرار والكفالة والا فان كانت الافراد متفاوتة  
لم يجمع في شئ عنده في بيع قطيع كل شاة وصح في الكل عندها  
كالصبرة والاهصح في واحد عنده كالصبرة وفي اقرار الخلاصة

وعبرها

وعبرها الوصي اذا قال قبضت كل مال لفلان الميت على الناس  
فما عزم وقال للوصي اني دفعت اليك كذا درهم او قال الوصي ما  
قبضت منك شيئا فالقول قول الوصي مع يمينه انتهى ثم رايته بعد  
فك في اخر غصب الخائنة من مايل الامير لو قال كل غريم  
لي فهو في حل قال ابن مقاتل لا يبرأ غريما واه لان الامير  
ايجاب الحق للغريما وايجاب الحقوق لا يجوز المقوم  
باعيانهم وامانة كل في باب الاباحة فقال في الخائنة من  
ذلك الباب لو قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال  
قال محمد بن سلمة لا يجوز ومن تناول ضمن وقال ابو يوسف  
محمد بن سلام هو جائز نظرا الى الاباحة والاباحة للمسلم  
جائزه ومحمد جعله ابرأ عما تناوله والامير للمجهول باطل و  
الفتوى على قول بصير انتهى ويمكن ان يقال في الضابط  
بعد قوله في على الواحد اتفاقا ان لم يكن فيه ايحاب  
حق ما حد فان كان لم يجمع ولا في واحد كسيلة الامير او قدما  
في الطلاق الفرق بين قوله انت طالق كل بطلية وكل  
السقلية وفي باب الظهار الفرق بين انت على كظري  
كل يوم وفي كل يوم ثم اعلم ان مفهوم قوله صح في واحد انه  
فاسد فيما عداه ويرتفع الفساد بكلمة في المجلس لا ارتفاع  
الجمالة فان تفرقا قبل الكيل ويميل بعد ذلك بقرار الفس  
فلا يجمع الا باستيقاف العقد عليه كذا في السراج الوهاج  
ولو استشار الى نوعين حنطة وشعير فقال ابيعك هاتين  
الصيرتين كل قفيز بدرهم فالبيع جائز عند ابى حنيفة في قفيز  
واحد وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز في الصيرتين جميعا  
كذا في الكرخ وفي المنظومة فاسد في الجميع عند ابى حنيفة  
كذا في السراج الوهاج وفي المجتبى بعثك نصيب من هذا



الطعام بطل وان بين بعد ذلك وكذا في الدار وهو قول زفر ولوباع  
 جزا من خمسة اسهم او سهما من خمسة او نصيب من خمسة اسهم من خمسة  
 انصبا او جزا او نصيبا منه جار عند ان يحسم حسابا او قياسا  
 انتهى وفي الظهيرية من باب الاستحقاق رجل له ثلاثة افقره  
 حنطة باء منها فقير ثم باء منها فقير من رجل اخر ثم باء منها  
 فقير من ثالث ثم قال لهم الا افقره الثلاثة ثم جار رجل واستحق  
 من الكل فقيرا فان المستحق ياخذ الفقير الثالث لان صاحب  
 اليد من باء الفقير الاول والثاني فقد باء ما يملكه واما الثالث  
 فقد باء ما لا يملكه انتهى وفي الثانية رجل في يده كمان فباع  
 احدهما من رجل ولم يسلم حتى باء من اخر كرا ودفع اليه ثم باء  
 الكرا الاخر من اخر ودفعه اليه ثم حضر المشتري الا ول ووجد  
 المشتري بين جميعا فانه ياخذ ما كان في يد الثالث لان  
 البائع بعد ما باء الاول كان يملك الكرا الثاني فاذا باء  
 الاخر الثالث لم يحز ببعه وان لم يجد المشتري الثالث ووجد  
 الثاني اخذ من الثاني نصف ما في يده فان حضر الثالث  
 بعد ذلك اخذ الاول والثاني جميع ما في يده ولو وجد  
 الا ول الثالث اخذ جميع ما في يده وكذا لو كان مكان الكرين  
 عمدا انتهى ثم قال بعده لو كان معه فقيرا حنطة واما اذا  
 باعها لثلاثة ثم قالها فوجدتها ناقصة فكذا يكون التقصان  
 من خمسة الثالث او على الثلاثة فقال في الولو الحية رجل له  
 سلعة وزينة فلن انهما اربعة الف من فباعها من اربعة  
 انفس لكل منهم الف من بطن معلوم فلما وزنوا وجدوا ذلك  
 ناقصا من المقدار المقدر بكثير فمذا على وجوب ان باء منهم معا  
 لم الحبار ان شا اخذ كل واحد منهم ما يخصه من الثمن وان شاء  
 تركوا وزجروا بالثمن لانه تغير شرطهم فاذا باء منهم على التقاوت

فالتقصان

فالتقصان على الاخير انتهى والظاهر ان الكيل كالوزن وفي الصباح  
 الصبرة من الطعام جمعها صبر كعزفة وعزف وعن بن دريد  
 اشترت صبرة اي بلا كيل واوزن انتهى والفقير مكيل يسع  
 ثمانية مكايل والجمع افقره وفقران والفقير من الارض  
 عشر الجريب انتهى والوقر بالكر حمل البعير ويستعمل في البعير  
 وبالفق نقول السبع انتهى **قال** ولوباع ثلثة او ثوبا كل ثابة يدرهم  
 او كل ذراع يدرهم فسد في الكل يعني عند اوج خلافا لهما لا يرفع  
 هذه الجملة بايديهما وله ما قدر من ان افراد اذا كانت  
 متفاوتة لم يصح في سق وقطع ذراع من الثوب موجب للضرر  
 فلم يحز ببيع هاتج من سق وعلم هذا كل عدد متفاوت  
 كاليفر والاهل والعبيد والبطيخ والرمان والسفرجل وفي المخرج  
 البيهقي كالرمان قياسا واستحسانا كالقفران انتهى وفي  
 القنية باء نصف حنطة مقلوعة او نصف عمامة مشاعا  
 جاز وان كان في قيمته ضررا انتهى فليس كل ضرر يفسد  
 البيع فلو علم بالعدد قبل الا فتراف فله الخيار في عدم  
 التسمية بمن الكل لانه لو سمي من الكل كما اذا قال بعثتك هذا  
 الثوب بعشرة دراهم كل ذراع يدرهم فانه هازي في الكل  
 اتفاقا كما لو سمي جملة الذرعات او القطيع واطلق  
 الثوب وقبده الغنای في شرح الجامع الصغير  
 بثوب بضره التبعض اما في الكرا سرفينعي ان يجوز  
 عنده في ذراع واحد كما في الطعام الواحد كذا في غاية  
 البيان وفي القنية اشترى ذراعا من خبث او ثوب من  
 جانب معلوم لا يجوز ولو قطعته وسله لم يحز الا ان يقبل  
 وعن ابى يوسف جوازه وعن محمد فاسد ولكن لو قطع  
 وسلم قليل كمشتري الا متاع وعلى هذا لوباع عفتا



من يشترى من موضع معلوم حتى لو اشترى الاغصان باشتجاره  
غصانا وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها فليس للشري  
ان يسرد الثمن انتهى وقد بقوله كل شاة بدرهم لانه لو اشترى  
الرجل غنما او بقرا او عدل زطي كل اثنين من ذلك بعشرة ولا  
فهو باطل اجماعا لان كل شاة لا يعرف كم منها الا بالضمائم غيرها  
اليها وانه مجهول لا يدري وان كان ذلك في مكيل او موزن  
او عدد من متقارب جاز كذا في الخائفة وفي القاموس الشدة  
جماعة العلم او الكثرة منها او من العنان خاصة والجمع  
كبدر وسلاك انتهى وفي السراج الوهاج قال الخواص الاصح  
ان عند ابي حنيفة اذا احاط علمه بعدد الاغنام في المجلس  
لا ينقلب العقد صحيحا لكن لو كان البايع علمه بزيادة ورعي  
المشتري ينقلب البيع بينهما بالتراضي كذا في الفوائد  
الظهيرية ونظيره البيع بالرغم انتهى وفي البدائع وعلى  
هذا الخلاف الوزن الذي في بيعه ضرر كالصنوع  
من الاواني والعلب انتهى **قال** ولو سمي الكل صح في الكل اي  
لو سمي جملة المبيع صح في المثلي والقيمي لزوال المانع اطلقه  
فشملا اذا سمي في العقد او بعده بشرط المجلس وبعده  
الا لان ساعات المجلس تعتبر ساعة واخذه دفعا للسر  
فالعلم في المجلس كالمعلم حالة العقد ولا ينقلب جازا بالعلم  
بعد المجلس لنظر الفساد للجهالة وما في المحيط عن بعض  
المشايخ ان عنده يصح في الكل وان علم بعد المجلس بعيدا قرنا  
وشمل تسمية جميع الثمن وجميع المبيع لما قدمنا ان تسمية جملة  
الثمن كافية للصحة كتسمية المبيع وقد صرح به في السراج الوهاج  
وفي القنية اشترى من البقول عشرة امسا من الجزرين جزر له  
كثير صح كعشر اققرة من الحنطة لان الشاة لا تجرى فيه ولو

قال

قال علوان اختار منها لا يصح قال اشترى منك الف من هذه  
الحنطة فوزت فاذا هي خمس مائة قيل صح في الوجود وقيل لا  
لان الفساد قوي فيتعذر اليه **عسر** في الوجود اتفاقا وكذا في  
العدديات المتقارب اما الخلاف في العدديات المتفاوتة  
اذا وجدها الفقرو في البدائع لو قال بعت منك هذا القطيع  
كل شاة بين بعشرين فالبيع فاسد في الكل اجماعا وان علم  
المشتري العدد في المجلس واختار **قال** وان نفق كميل اخذ  
بخصته او ضحك وان زاد فللبايع متفرع على قوله وان سمي  
الكل يعني اذا سمي الجملة لو نفق عن ما سماه في المثليات  
خير لتفرق الصفقة عليه فلم يتم رضاه بالوجود وان  
زاد عليه شئ فهو للبائع لان البيع وقع على مقدار معين  
والقدر ليس بوصف وفي غاية البيان وكذا الحكم في كل مكيل  
او موزن ليس في بيعه ضرورة ضرر فيكون بيعه كايلة  
لانه لو اشترى حنطة بمقاربة في البيت فوجد فيها ذبنا فله  
الخيار ان شا اخذها بجميع الثمن وان شأناها وكذا لو  
اشترى بيرا من حنطة على انها كذا وكذا وزاعا فاذا اقل  
من ذلك فله الخيار لو كان طحا ما في حب فاذا انصفه  
لثمن باخذه فنصو الثمن لان الحب وعايكال فيه فصار  
المبيع حنطة مقدرة والبيت والبير لا يكال بها فصار المبيع  
حنطة غير مقدرة ولكن البايع اظهر في شئ فوجد بخلافه  
وذا يوجب الخيار ولو اشترى سمكة ثلثا عشرة ارطال  
وفزت البايع عليه فوجد المشتري في بطنها حجر يزن  
ثلاثة ارطال فهو بالخيار ان شا اخذها بجميع الثمن وان شا  
منزك لان الوزن فيها جارم بحسب الجودة والوزن قد يجري  
مجرى الصفة في بعض الامتيازات في الاولى والخبر اهرو ههنا



كذا لك ولو ان الوزن بمنزلة العيب فان شراها قبل والمسالمة بحالها  
 تقوم السمكة بمنزلة ارطال وتقوم سبعة فيرجع بحصة ما بينهما  
 من الثمن لانه تعذر الرد بالعيب فيرجع بنقصان العيب كذا في  
 المحيط ومسالمة السمكة خارجة عن حكم الموزونات فان الحكم في  
 الموزونات التحجير عند النقصان ان شاخذ الموجود بحصة  
 من الثمن وان شاكثر وحكمها التحجير بين الاخذ بجميع الثمن او  
 القسمة ولا خصوصية للسمكة بل كل موزون في تقيضه  
 ضرر كذا وكذا قال في الخائبة رجل باع لولوة على الغائز  
 مشقا فوجدها اكثر سلت للمشتري لان الوزن  
 فيما يضره التقيض وصف بمنزلة الذرعان في الثوب  
 انتهى وفي الخلاصة اشترى طشتا على انه عشرة امنا فان  
 بعد القبض انه خمسة امنا حير المشتري لانه بمنزلة العيب  
 فان حدث به عيب عنده وابتى الباي فبوله قوم طشت من  
 عشرة امنا مثلا بعشرين وقوم خمسة امنا بعشرة فالبيع  
 ينقص خمسة انتهى والقول للمقاييس في الزيادة والنقصان  
 وعليها يفرع ما في الخائبة ولو باع من جزا بر يسا فوزنه  
 الباي على المشتري فذهب به المشتري ثم جابعد مرة  
 وقال وجدته ناقصة ان كان يعلم انه انقص من الموالاة  
 على الباي وكذا لو كان النقصان مما يجرى بين الوزنين  
 وان لم يكن النقصان من الهوي ولا يجرى بين الوزنين فان  
 لم يكن المشتري اقترانه قبض كذا امنا فله ان يمنع حصة النقصان  
 من الثمن ان كان لم ينفذه الثمن فان كان نقده رجع اليه  
 بذلك القدر وان كان المشتري اقترانه قبض كذا امنا ثم قال  
 وجدته اقل من ذلك فليس له ان يمنع من الباي شيئا من  
 الثمن ولا يسترده انتهى واطلقه فشملا اذا كان المسمى

مشرطاً

مشروطاً باللقط او بالعادة لما في البرازية اتفاق اهل بلدة  
 على سعر الخبز والخبز وشاع على وجهه لا يتفاوت فاعطى رجل  
 عثا واشتراه واعطاه اقل من المتعارف ان من اهل البلدة  
 بالنقصان فيهما من الثمن وان من غير اهلها رجع في الخبز لان  
 السعر فيه متعارف فيلزم الكلا في الخبز فلا يعم انهم وفي  
 البرازية ايضا اشترى عنب كرم على انه الف من فظهر سبع  
 مائة طالب الباي بحصة مائة من من الثمن وعلى قياس  
 قول الامام يفسد العقد في الباقي وكذا في قاضي خان  
 الحرمين يروى عن الامام من جنس هذا وافي الحلواني  
 والسرخسي على ان العقد يصح فيما وجد به افي الصدر  
 وفي المحيط اشترى نصف مائة من الكرم المعين من العنب  
 الذي على الكرم على انه خمسمائة يجوز وجد ذلك القدر  
 اقل او اكثر وذكر الامام انه يجوز اذا وجد خمس مائة  
 ولو قال بعثت الف من من هذا الكرم ان العنب من  
 نوع واحد يجوز وفي الملقط جواز شراء العنب من الكرم  
 اذا تم انه كذا كذا كذا كذا وذكرها وينظر القومون لتقدير  
 القيمة فان شرط انها كذا كذا كذا يجوز فيها بشرط السلم  
 والا لا وعلى المشتري ضمان ما اتلفه ولا شيء عليه من ثمن  
 الباقي واذا كان العقد جائزا ولا يشترط فيه ذكرها  
 وعددها فاذا وجدته ناقصة او زائدة الا شيء لا حد لها  
 وعلى الاخر لانه اشترى را حجة بلا نقد بر الثمن وفي المحيط  
 لو اشترى كرا على عشرة افقرة فكاله فوجدته زيدا  
 من عشرة قال لزيادة للباي لان قدر المبيع عشرة  
 افقرة فان كان ثانيا فوجدته انقص لا يكمل لانه قد  
 ظهر قدر المبيع بالكيل الاول وصار ملما فلا يعتبر الكيل



الثاني وان كاله فوجده انقص من عشرة يعرج من ثمة وان شاخذ  
 الباقي بحصته من الثمن وان شا ترك فان كاله ثانيا فوجده عشرة  
 لا يزاد على الثمن ولا يبطل خياره والعبارة للكيل الاول انتهى ويعلم منه  
 حكم الموزونات وفي تلخيص الجامع بان سائر الطرق بما فيه والطعام والقيم  
 اشترى رزق رتب بما فيه على اتمام مائة رطل فاذا الرزق انقل من المعتاد  
 خسر المقتري ولو كان عشرين حط من ما خسر الزيت ان كان الزيت  
 سبعين بعد قسمة الثمن على قيمة الرزق وقيمة ما ينزل رطل زيت  
 والخمسة وربع عشرين ان كان مائة مرق للنفق والفصل الى الزيت  
 اذا القدر اصل فيه دون الرزق كاله قال والوزن ما وجد من الزيت  
 تكلمة المائة ولو كان مكان الرزق من حط ثلاثة اجمالها خصه  
 ورد سبغى الزيت بعد قسمة الثمن على قيمة حط من مائة  
 لان القدر اصل فيها فاقسمه كالى البيع بالف مثقاله ب  
 وقضه ولو كان الرزق مائة والزيت خسر فسد كعمل الثمن  
 او شرط العدم اذا لا تنطبع في الرزق ولا عقد في غير  
 مائة ولو اشترى الاغنام الثعثر والقفزات العشرة  
 على ان كل شاة وقفز يدرم فاذا القفزات تسعة والكل  
 اذا لم ينضم الصفقة او حط عشرة من الطعام بعد قسمة  
 كل درهم على شاة وقفز وامضى لوزن الجمل بفرض التاوي  
 ولو كانت الاغنام تسعة فسد في قفز عندها فلكل عنده  
 لشرط الربا اذا لم يقابل فسطمافات مالا وتما فيه  
 والوزن بالكيل الطرف كذا في الصباح اطلق في تخيره عند  
 النقصان عن ما سماه وقبده قاضي في فتاواه فقال  
 وان اشترى مكيلا او موزونا على انه كذا فوجده اقل جاز  
 البيع فيما وجد وهل خير المشتري ان كان لم يقبض المشترك  
 المبيع او قبض البعض كان له ايراد وان كان قبض الكل لا خير

الوزن

المستم

انتهى

انتهى ثم اعلم انه في صورة النقصان انما يسقط حصته النقصان  
 اذا لم يكن المبيع مشاهدا له فان كان مشاهدا له انتفى الغرور  
 ولهذا قال قاضي في فتاواه اشترى سويقا على ان البائع  
 لثمة من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر  
 انه لثمة بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لا بهذا  
 مما يعرف بالعيان فاذا غاب عنه انتفى الغرور وهو كالمو  
 اشترى صابونا على انه متخذ من كذا جرة من الدهن  
 سم ظهر انه متخذ من اقل من ذلك والمشتري ينظر الى الصابون  
 وقت الشراء وكذا لو اشترى قنصا على انه اتخذ من عشرة  
 اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار  
 للمشتري لما قلنا انتهى واطلق في الزيادة وقبدها في المحض  
 مما لا يدخل تحت الكيلين او الوزنين وما يدخل بينهما  
 لا يجب رده واختلف في قدر ما يدخل بينهما فقبل نصف  
 درهم في مائة وقيل دانق في مائة لاحكم له وعن ابو يوسف  
 دانق في عشرة كثير وقيل ما دون حبة عفو في الدينار  
 وفي القفز المعتاد وفي زماننا نصف من انتهى وقبده  
 يكون الزيادة كانت مختلطة في البيع وقت البيع لانها  
 لو حدثت في البيع كما اذا زاد الحط بمائتين فان  
 كان متارا اليه بيع بشرط الكيل تكون للبائع ان حدثت  
 قبل الكيل وان بعده فلم يشتري لان قدر المبيع لا يظهر  
 الا بالكيل فتكون الزيادة قبل الكيل حادثة على ملك  
 البائع وبعده حادثة على ملك المشتري وان لم يكن متارا  
 اليه فالحادثة بعد الكيل قبل القبض للبائع وبعد القبض  
 للمشتري وتما في تقريبه في المحيط وسياق ان القيمة  
 اذا وجدته ناقضا او زائدا فسد البيع ان لم يبين ثمن



كل وفي الثانية باع ارضا على ان فيها كذا كذا نخلة فوجدها المشتري  
 ناقصة جاز الباع وبخير المشتري ان شا اخذها جميع  
 الثمن وان شا ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض متعا ولا يكون  
 له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على ان فيها كذا نخلة عليها  
 كذا نخلة باع الكل بثمارها وكان فيها نخلة غير مثمرة فسد البيع  
 لان الثمن له قسط من الثمن فاذا كانت الواحدة غير مثمرة  
 فسد البيع لان لم يدخل العدوم في البيع فصارت حصصة  
 الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء عقد في الباقي بثمن مجهول  
 فيفسد البيع كالموابع مثابة مذبوحة فاذا رجعها من النخذ  
 مقطوعة فسد البيع لان النخذ له قسط من الثمن انتهى  
 وقد يكونه سهم جملة الفقراء ان على النعنين لانه لو سماها  
 على اهلها كالموابع صبرة على اهلها اكثر من عشرة افقره  
 فان وجدها كذلك جاز الباع وان وجدها عشرة او اقل  
 من عشرة لا يجوز البيع ولو باعها على انها اقل من عشرة  
 فوجدها كذلك جاز وان وجدها عشرة او اكثر لا يجوز  
 البيع وعن ابي يوسف انه يجوز البيع ولو اشترى دارا على انها  
 عشرة ازرع جاز في الوجوه كلها كذا في الثانية وفي القنبية  
 عد الكواعد فظننا اربعة وعشرين واخير الباع به ثمن  
 اضاف العقد الى عينها ولم يذكر العدد ثم ازدادت على ما ظنه  
 في حلال للمشتري في فتاوى صاعد ساومه الخطة كل فقير  
 بثمن معين وحاسبوا فبلغ ستماية درهم فغلطوا وها سبوا  
 المشتري بخمسماية وباعوها منه بالخمسماية ثم ظهر ان  
 فيها غلطا لا يلزمه الا خمسماية افرض القصاب اربع سنياه  
 فقال بايعها فحق بخمسة كل واحدة بدينار فذهب القصاب  
 فجاء اربعة دنائير فقال للبائع هل بلغت هذه بهذا القدر

والبايع

والبايع يعتقرا انها خمسة قال صم الباع قال رضي الله عنه  
 وهذا إشارة الى انه يعم بأربعة ولا يعبر ما سبق ان كل واحد  
 بدينار وربع انتهى **فصرح** لطيف من ايمان خزانه الفتاوى  
 مناسب للموزنيات اشترى ثمنًا من النخيل فقال هذا  
 اقل من مئة وحلف عليه وقال المروج ان لم يكن مئة فانت طلاق  
 قال خيلة ان يطبع قبل ان يوزن فلا يجنثان انتهى **قال**  
 وان تفقر ذراع اخذ بكل الثمن او ترك وان زاد فله المشتري  
 ولا خيار للبائع لان الذرع في المذروع وصف لانه عبارة  
 عن طول فيه لكنه وصف يستلزم زيادة اجزا فان لم  
 يفر ديمش كان تابعا محصا فلا يقابل بثمن من الثمن  
 فاذا قال على انها مائة ذراع بمائة ولم يزد فوجدها انقص  
 كان عليه جميع الثمن وانما ينقص لفوات الوصف المشروط  
 المرغوب فيه كما اذا اشترى على انه كانت فوجدته غير  
 كانت وان وجدها ازيد فله المشتري الزيادة ولا خيار  
 للبائع كما اذا باعه على انه معيب فوجدته سليما وقد  
 ذكر المشايخ في التفريق بين القدر وهو الاصل والوصف  
 حدودا فقتل ما يتعيب بالتعويض والتشقيص في  
 الزيادة والنقصان فيه وصف وما يتعيب بهما  
 فالزيادة والنقصان فيه اصل وقيل الوصف ما يوجد  
 تأثير في تقوم غيره ولعدمه تأثير في نقصان غيره  
 والاصل ما لا يكون بهذه المثابة وقيل ما لا ينقص الباقي  
 لغواته فمواصل وما ينقص الباقي لغواته فهو وصف  
 وهذا مع الثاني متقاربان فهذا علم ان القدر في الكيل  
 والموزونات اصل والذرع في المذروعات وصف ومثورة  
 كون الذرع وصف والقدر اصل لا يظهر في مواضع منهما ما ذكر

ت



في الكتاب ومنها انه يجوز للمشتري المقر في البيع قبل الكيل  
والوزن اذا اشتراه بشرط الكيل والوزن ويجوز له في المذروع  
قبل الذرع سواء اشتراه مجازفة او بشرط الذرع ومنها ان  
بيع الواحد باثنين لا يجوز في الكيلات والوزونات ويجوز في  
المذروع عات كذا في المعراج اذ اذابن لكل ذراع ثمانية  
لا يتصرف قبل الذرع كما في المحط وفيه الوصف بما يقابل شي  
من الثمن كما اذا عور البع في يد الباع قبل التسليم لم يسقط بشي  
من الثمن وكذا اذا عورت في يد المشتري فله البيع مربعة بلا بيان  
الا اذا كان مقصودا بالتنازل حقيقة او حكما اما حقيقة بان  
قطع الباع يد العبد قبل القبض فانه يسقط نصف الثمن لانه  
صار مقصودا بالقطع والحكم بان يمتنع الرجوع اليه كما اذا اعطى  
المبيع عند الشراء ولو اخطأ الباع كما اذا اخطأ المبيع عند الشراء  
او اخطأ الشراء كما اذا اخطأ الباع بان كان ثوبا ثم وجد به  
عيبا فالوصف متى كان مقصودا باحد هذين الوجهين  
ياخذ قطعا من الثمن كذا في الفوائد الظهيرية وفي ابضاح  
الاصلاح وليس المراد من الوصف ما يوجب الحسن وانقبح  
فيما قام به ينقص عن هذا قولهم ان الوزن فيها يضره  
التعريض وصف وفيما لا يضر قدر مع الاختلاف في الحسن  
والقبح انتهى وظاهر قوله وان زاد فالمشتري ان الزيادة تسلم  
له ففنا وديانة وحكمي خلا فافهم المعراج فقال في فتاوى  
السفلى واما في فتاوى قاضي خان لا تسلم له الزيادة  
ديانة وفي شرح ابدنر والجامع الاصغر عن اسد وابي مقهر  
واي الليث لا يضر ديانة وفي العمدة لو اشترى حطباً  
على انه محشرون وقوا فوجده ثلاثين طابت له الزيادة  
كما في الدرمان النهر وشرع الحطب متكل وينبغي ان يكون من قبل

عدم

القدر

القدر لانه لا يتعيب بالتعريض فينبغي ان تكون الزيادة للبائع  
خصوصا ان كان من الطرف التي تغور في وزنها بالقاهرة  
وفي الخاتمة رجل قال ببعك هذا الثوب من هذا الطرف الى  
هذا الطرف وهو ثلاثة عشر ذراعا فاذا هو خمسة  
عشر فقال الباع غلطت لا يلتفت اليه ويكون الثوب  
للمشتري بالثمن البسي قضا وفي الدنيا ثمة لا تسلم له الزيادة  
انتهى **قال** ولو قال كل ذراع بكذا ونقص اخذ خمسة وترك  
وان زاد اخذ كله كل ذراع بكذا او فسخ لما قدمناه انه  
وان كان وصفا اذا افرد بثمن صار اصلا وارفع  
عن التعية فنزل كل ذراع منزلة ثوب فاذا وجدها  
ناقصه خيرا لانه لو اخذها بطل الثمن لم يكن اخذ اكل  
ذراع بدبرهم ولو وجدها زائدة لم تسلم له لصيرورة  
اصلا فخير بين ان ياخذ الزائدة كخصه وبين ان  
يفسخ دفعا لتضر التزام الزائد واورد عليه ينبغي  
فتنازل العقد في صورة النقصان عند ابي حنيفة  
كما هو احد قولي الشافعي لجمع بين الوجود والمعدم  
كما اذا اشترى ثوبين هرويين فاذا احدهما مروي  
واجيب بان الذرع وان صار اصلا بافرا دال الثمن  
هو وصف حقيقة فكان اصلا من وجه دون وجه  
فمن حيث انه اصل لا تسلم له الزيادة من حيث انه  
وصف لم يفسد العقد فيما اذا وجدنا ثانيا قسما خلاف  
تلك المسئلة فان التوبين اصل من وجه وهذا  
الجواب اندفع ما اورده من انه ينبغي ان يكون اصلا  
وان لم يفرد لكل ذراع ثمن لانه لما قال ثوبين بعثه  
مثلا انقسم الاحاد على الاحاد فيصير بسبب المقابلة



كأنه افرد وحاصل الجواب انه لما اجتمع فيه الاصلان والوصفة  
 جعلناه اصلا عند كل الافراد ووصفا عند تركه صريحا  
 عملا بالسببين كذا في العراج واورد ايضا على القول باصاله  
 عند افراد مثله لزوم امتناع دخول الزيادة في العقد  
 كما في الصبرة مع انكم جوزتم اخذ الجميع بحكم البيع واجب  
 عنه بالتفرق بينهما وهو ان الزيادة لو لم تدخل في العقد  
 فسد لانه يصير بعض الثوب وان لا يجوز بخلاف الصبرة  
 لانها لو لم تدخل لم يفسد العقد كما في الفوائد الظهيرية  
 اطلق في المزروع فمثل الثوب والارض والغث والدار  
 فلو قال بعتك هذه الارض على الف ذراع بالذراع  
 فوجد هار زيادة او ناقصة فالبيع صحيح وله الزيادة  
 بلا خيار وله الخيار مع النقصان وان افرد لكل ذراع مثنا  
 خير في صورة الزيادة وسقطت حصة النقصان  
 كذا في البدائع قال وعلى هذا الموزونان التي في تنبيها  
 ضربان قال بعت منك هذه السبكة من الذهب على انها  
 مثقالان بكذا جاز البيع فان وجدها ازيد او نقص  
 فهو كالمذروعات وكذا اذا باع مصنوعا من نحاس وصغر  
 فهو على التقصيل المذكور لان الوزن في مثله يكون ملحقا  
 بالصفة لان تنبيهه يوجب تحييب الباقي وهذا حد  
 الصفة ولو باع مصنوعا من الفضة وزنه مائة بدرهم  
 ولم يسم لكل عشرة مثنا على حدة وثقا ايضا جاز وان  
 وجد ازيد فالكل لا يشتري وان وجد اقل خيروا  
 سمي لكل عشرة مثنا على حدة بان قال كل وزن عشرة  
 بدرهم فان وجد ازيد فان علم قبل التفريق خيارا شاة  
 زاد في الثمن وان شاة ترك وان علم بعده بطل بقدر الزيادة

وله الخيار فيما بقي لان الشركة فيه عيب وان وجده ناقضا  
 خير قبل التفريق وبعده ان شاة رده وان شاة رضى به بقطع  
 من الثمن وكذا لو باع مصنوعا من ذهب بدرهم فهو على التقصيل  
 ولو باع مصنوعا بخمسة مثله وزنه فوجد ازيد فان علم  
 بها قبل التفريق فله الخيار وان شاة زاد في الثمن فذرها  
 وان شاة ترك وان علم بها بعد التفريق بطل العقد ليقض  
 في قدرها وان وجد اقل فله الخيار ان شاة رضى به  
 واسترد الفضل وان شاة ردا الكل سواسي لكل وزن درهم  
 ورهما او لا لان عند اتحاد الجنس لا بد من المساواة انتهى وفي  
 دعوى البزازية ادعى زحيا طوله بذر عان حرار زم  
 كذا وشهدا بذلك كذلك تحضرة الزيد يبيح فذرع  
 فاذا هو زيدا وانقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا  
 خالف من الدائبة الدعوى او الشهادة وقولهم الذرع وصف  
 فيبلغوا في الحاضر ذاك في الايمان والبيع لا في الدعوى والشهادة  
 فالهنا اذا شهد ابو صف فظهر بخلافه لم تقبل وذكر ايضا  
 ادعى حريدا اشار اليه وذكر انه عشرة امانا فاذ هو  
 عشرون او ثمانية فقبل الدعوى والشهادة لان الوزن  
 في البشارة اليه لغوا انتهى **قال** وفيه بيع عشرة اذرع من دار  
 لا اسم وهذا عند **ابن حنيفة** وقال هو بايز كما لو باع عشرة  
 اسهم من دار ومبنى الخلاق في مودى التركيب فعندها  
 شايع كأنه باع عشرة مائة وبيع الشايع جاز اتفاقا  
 وعنده موداه قدر معين والجواب مختلفة الجودة  
 فتقع المنازعة في تعيين مكان العشرة فعند البيع فلو  
 اتفقوا على موداة لم يختلفوا في نظير اختلافهم في تنكاح  
 الصايبه فالشاة في تزجج المبني هو يقول الذراع



اسم لما يزرع به فاستغير لما يحمله وهو معين بخلاف عشرة  
 اسم لان السهم اسم للجزء الشائع فكان المبيع عشرة اجزاء  
 شائعة من مائة سهم اطلقه فمثل ما اذا بين جملة الذر  
 كان يقول من مائة ذراع ولم يبين وبه اندفع قول  
 الخصا في ان محل الفساد عنده فيها اذا لم يبين حملتها  
 وليس بصحيح ولهذا صور المسألة في الهداية فيما اذا  
 سمي حملتها لكن اختلف المشايخ على قولها فيما اذا  
 لم يسم حملتها والصحيح الجواز عندهما لا لهما جهالة بايديهما  
 ان التمس وقوله لا اسم معناه لا يفسد بيع عشرة  
 اسم من دار وهو مفسد بما اذا سمي حملتها لان عند عدلها  
 يفسد البيع للجهالة لانه لا يعرف نسبه الى جميع الدار  
 فلو قال وفسد بيع عشرة اذ راع من مائة ذراع من  
 دار لا اسم لكان أولى ولهم الفساد في الذرعان  
 عند عدم تسمية الكل بالاولى ولكن اختصاره اذاه  
 الى الاجحاف والحقام والارض كالدار كما في البدائع وفي العراج  
 قال بعثك ذراعاً من هذه الدار ان عين موضعه بان  
 قال من هذا الجانب الا انه لا يميز بعد فالعقد غير  
 نافذ حتى لا يحجر البائع على المشتري وان لم يعين فعلى  
 قول ابى حنيفة لا يجوز وعلى قولهما يجوز ونذر راع فان  
 كانت عشرة اذرع صار شريكاً بعقد ارض عشر الدار وبه  
 قال الشافعي ولو باع سهماً من دار فله تعيين موضعه  
 ذكر الخواص لا يجوز اجماعاً وفي نسخة فيه اختلاف  
 المشايخ على قولها والاصح انه يجوز كما في المغني انتهى  
 وفي الخائنة ولو اشترى عشرة اجرة من مائة جراب  
 من هذه الارض او عشرة اذرع من مائة ذراع من

هذه

هذه الدار لا يجوز في قول ابى حنيفة **قال** ومن اشترى عدلاً  
 على انه عشرة اثواب فنقص او زاد فسد لجمالة المبيع  
 في الزيادة وجمالة الثمن في النقصان لا حيتاجه الى  
 اسقاط ثمن العدوم والمعاد من هذه المسئلة انه اشترى  
 عدداً من قيم ثياب او غنما كما في الجوهره وقد مننا  
 انه لو اشترى ارضاً على ان فيها كذا بخلاف مسمى  
 فوجد فيها بخلة لا تضر فسد وفي العزب عدل الشيء  
 مثله من جنسه وفي المقدار ايضاً ومنه عدل الحمل و  
 عدله بالفق مثله من خلاف جنسه وفي الخائنة لو  
 اشترى غنماً او عدلاً رطل واستثنى شاة او ثوباً  
 بغير عينه لا يجوز ولو استثنى واحداً بعينه جاز انتهى  
 وفيها احد الشريكت في الدار اذا باع بيتاً معيناً  
 من الجملة لا يجوز تباع نصف بيت معين شايقاً  
 وكذا الوبايع من الاغنام المشتركة او الثياب المشتركة  
 بنصف واحد معين وكذا لو كان بينهما ارض وتخل  
 فباع احدهما قطعة معينة من رجل قبل القسمة  
 واحتلفا في عدد الثياب المبيعة عند زيادته  
 مخالفاً كما في الظهيرية **قال** ولو بين ثوب  
 ونقص صحت بقره وخير وان زاد فسد لانه اذا قال  
 كل ثوب بكذا فلا جهالة مع النقصان ولكن للمشتري  
 الخيار لتفرق الصفقة عليه ولم يجز في الزيادة  
 لان جهالة المبيع ترتفع به لوقوع المنازعة  
 في تعيين العشرة المبيعة من واحد عشر وقيل عند ابى  
 حنيفة لا يجوز في فعل النقصان ايضاً وليس يرفع  
 بخلاف ما اذا اشترى ثوبين على الثماض وبيان فاذا



احدهما هروى حيث لا يجوز فيها وان بين كل واحد لانه  
 جعل القول في الروى شرطاً في العقد في الهروى وهو شرط  
 فاسد ولا قبول بشرط في المردوم فافترقا وفي البرازية  
 اشترى عبداً على انه كذا فوجده ازيد والبائع غاب بعزل  
 الزاير ويستعمل الباقي لانه ملكه انتهى وكانه استحقاق  
 والا فالبيع فاسد لجماله الزيد وقد صرح في الثانية والثنية  
 بان محمد قال فيه استحقاق ان يعزل ثوباً من ذلك يستعمل  
 البقية وفيما قبله اشترى ثوباً فوجده ازيد فرفع الزيادة  
 الى البائع قالوا في حلاله في المثليات وفي ذوات القيم  
 لا محل له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة  
 مما لا يجزى فيه الضمنة فيخسب بقدر انتهى وهو يقتضي عدم  
 الحذف عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض للنقل الاخر في  
 الثياب **قال** من اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع كل  
 ذراع بدرهم اخذه بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار  
 وبشعة في تسعة ونصف بخيار عند ابي حنيفة وقال ابو  
 يوسف يا اخذه في الوجه الاول باحد عشر ان شاء وفي الثاني  
 بعشرة وقال محمد في الاول يا اخذه بعشرة ونصف ان شاء  
 وفي الثاني بشعة ونصف وبخيار لان من ضرورة مقابلة  
 الذراع بالدرهم مقابلة نصفه فيجوز عليه ولا يبي يوسف  
 انه كما افرد كل ذراع بدرهم ثوب كل ذراع منزلة ثوب  
 على حدة وقد انتقص ولا يبي حنيفة ان الذراع وصف  
 في المصل وانما اخذ حكم المقدار بالشروط وهو مفيد  
 بالذراع فعند عدمه عاد الحكم الى المصل وقيل في الكرياس  
 الذي لا يتفاوت جوابه لا يطيب للمشتري ما زاد على  
 الشروط لانه منزلة الوزن حيث لا يضره الفصل وعلى

هذا

هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه كذا في الهداية وفي الذخيرة  
 قول ابي حنيفة اصح ومن المتأخرين من قال باختار قول محمد  
 وهو اعدل الا قولهما لا يبي والكرياس بكسر الكاف فارسي  
 معرب والجمع الكرايس وهي الثياب ومنه سمي امام الناصبي  
 بالكرايس صاحب الفروق **فصل** في دخول البناء والمغارة  
 في بيع الدار لان المصل انما كان في الدار من البناء او متصلاً  
 بالبناء يتعالمها فهو داخل في بيعها فيدخل السلم المتصل  
 والسرور والدرج المتصلة والمخارج المتصلة من الرخا وكذا  
 المصلى استحقاقاً اذا كانت مركبة في الدار لا المستقلة  
 وفي الثانية لو اشترى بيت الرخا بكل حق له او بكل قليل  
 وكثير هو فيه ذكر محمد في الشروط ان له الاعلى والاسفل  
 وكذا لو كانت قدر رخاس موصولة بالارض وقيل المصلى  
 لا يدخل وفي الظهيرية ان كان المبيع داراً فزحى الابل  
 للبائع وان كانت ضيقة كان الرخا للمشتري لان ذلك  
 يعد من نزاع الضيقة وذكر قبله ان رضى الابل والانهما  
 للبائع ولو ذكر الحقوق وامار رضى الما فللمشتري اذا باعها  
 بحقوقها وتدخل البير الكائنة في الدار ويكرهها التي  
 عليها لا الدلو والحمل اما اذا قال امرافقها واما البكرة  
 فداخلية مطلقاً لانها مركبة بالبير ومن باع نصف  
 رهلي من شريكه او من غيره يدخل نصف البير  
 كذا في القنية ويدخل الباب المركب لا الموصوع  
 فلو اختلف في باب الدار فادعاه بكل منهما فان كان مركباً  
 متصلاً بالبناء فالقول للمشتري سواء كانت الدار في يده  
 او في يد البائع فان كان مفقوعاً فان كانت في يد البائع  
 فالقول له والا فللمشتري لانه كالمستأجر الموضوع فيها



فالقول فيه لذي اليد كذا في الخائفة بخلاف البكرة في الحمام لانقصا لها  
 كذا في المحيط ويدخل ما فيها من البستان ولو كبر الى الخارج عنها  
 ولو كان له باب وتدخل الارض التي تحت الحايطة فيما اذا اشترى بها  
 كالا ساس وتدخل القدر من بيع الحمام دون القصاع وان  
 ذكر المرافق بخلاف قدر الصباغ والقصار واجانة الغسال وخائفة  
 الزيات وحيالهم ودنانهم ولو كانت مدفونة كالصندوق في البناء  
 وجذع القصار الذي يدور عليه كما يدخل في بيع الارض وان قال  
 يحقوقنا كالسلم المنفصل في عرفهم وفي عرفنا القاهرة يعني  
 دخوله مطلقا لان بيوتهم طبقات لا ينتفع بها دونه  
 ولا يرد عدم دخول الطريق مع انه لا انتفاع الابه لان ملك  
 رقبتهما قد يقصد للاخذ شفعة الجوار وهذا يدخل في الاجارة  
 بلا ذكر كما سيأتي و اراد بالمناجح الاغلاق يتبعه فارجح  
 يتبع للمغلول ومفتاحه كالنوب الموضوع فيها سواء ذكر الحقوق  
 او لا وسوا كان الباب مغلقا او لا وسوا كان المبيع حائوتا  
 او بيتا او دارا كما في الخائفة وفي المحيط ومقلاة السواقين  
 وهي التي يفتل فيها السويق اذا كانت من حديد او من  
 نحاس فهي للبائع وان كانت في البناء لانها جعلت في البناء  
 للعمل فلم تكن من جملة البناء وان كانت من حيز فلم يشتر  
 انتهى وفي الخائفة يدخل كور الحداد في بيع حائوته وان لم يذكر  
 المرافقة وكور الصايغ لا يدخل وان ذكر المرافقة لان  
 المول مركب منفصل والثاني منفصل ولا يدخل في الحداد  
 الذي يبيع فيه انتهى وفيها ايضا قال الحسن ابن زياد  
 اذا باع بكل قليل وكثير هو فيها ولم يقل منها يدخل في البيع  
 العبيد والجوارك وما كان فيها من الحيوانات ولا يدخل  
 فيها الا حرار وقادر فريد هل فيها الاحرار ايضا ويفسد البيع

ولو قال

ولو قال منها لا يدخل وفي رواية هشام لا يدخل شيء من ذلك  
 انتهى وفي القنية لو اشترى دارا فذهب بنا وحالم بسقط  
 شيء من الثمن وان استحق احد الدار بالحصصة ومنهم من سوي  
 بينهما بخلاف صوف النشاة لا ياخذ قسطا من الثمن الا بالبنية  
 او للبناء او للشيء **ثنا قال** والشجر في بيع الارض بلا ذكر لكونه  
 متصلا بها للقرار فيدخل تحتها اطلقه فشم الشجر المشرة  
 وغير المشرة والصغيرة والكبيرة الا اليابسة فانها على شرف  
 القلع فهي كالحطب الموضوع كذا في فتح القدير وقيدنا بكونها  
 متصلة للقرار لانه لو كان فيها اشجار صغار تحول في فصل  
 الربيع ويتبع فانما ان كانت تعلق من اصلها تدخل في البيع  
 وان كانت تنقطع من وجه الارض فهي للبائع الا بالشرط  
 كذا في الخائفة وفي الظهيرة باع ارضا فيها قطن لم يدخل  
 كالتمر واما اصله فقد قالوا لا يدخل وهو الصحيح ومنهم  
 من قال يدخل وشجرة الباذنجان لا تدخل في بيع الارض  
 من غير ذكر هكذا ذكر الحاتم السمرقندي والكرات منزلة  
 الرطبة وذكر الخصاف في الحطب والقصب والطرفا والنواع  
 الخشب انها للمشتري انتهى وفيما اذا اشترى شجرة للقطع  
 فانه يوم يقطعها بعروفتها وليس له حق الارض الى انتمى  
 الورق بل يقطعها على العادة الا ان شرط البائع القطع  
 على وجه الارض او يكون في القلع من اصله مضمرة على البائع  
 كما اذا كانت بقرب حائط او برفقانه يقطعها على وجه  
 الارض فان قطعها او قطعها فثبت مكانها اخرى فانما  
 للبائع الا اذا قطع من اعلاها فهو للمشتري كذا في السراج  
 الوهاج ولو اشترى نخلة ولم يبين انه اشترىها للقطع  
 او للقرار قال ابو يوسف لا يملك ارضا ولا يدخل محرماتها

ب



وهو المختار وان اشترى اها للمقطع لا يدخل الارض اتفاقا وان  
اشترى اها للمزارع تدخل اتفاقا كما في شرح الجمع وفي الظهيرية  
وفي الاقترار تدخل ويجوز شراء النخلة بشرط القطع ففيه اختلاف  
والصحيح الجواز واذا باع نصيبا له من شجرة بغير اذن الشريك  
بغير ارض فان كانت الاشجار قد بلغت او ان قطعها فالبيع  
جائز والا لم يجز ولو اشترى ارضا فيها نخيل على ان لاحدها الارض  
وبلاخر النخيل فلصاحب النخيل ان يقلعه فان كان في قلعه  
فمرر فهو بينهما انتهى لو اشترى نخلة في ارض انسان ولها  
طريق ولم يبيعه فالشرا جائز وبأخذ النخلة طريقا  
من اى النواحي شألا لا يمتنع ان يمتنع حتى لو كان متفادتا  
بطل البيع ويدخل بيع القار في بيع الفرس والزماء في بيع  
البعير والحمل المشدود في غنوق الحمار والبرذعة والهاكاف  
لا يدخلان من غير شرط سواء كان موكفا او لا وهو الظاهر  
كما في الثانية وفي الظهيرية باع حمرا موكفا يدخل الهاكاف  
والبرذعة في البيع وان كان غير موكف فكل ذلك هو المختار  
لكن اذا دخل اى برذعة واكاف يدخل فالجواب فيه كالجواب  
في ثياب الجارية ولا يدخل المقود في بيع الحمار من غير ذكر  
لان الفرس والبعير لا ينفقان الا به بخلاف الحمار والعرج  
لا يدخلان بالتخصيص لعدم العرف حتى لو جرى العرف بدخوله  
دخل او كان الثمن كثيرا كما في الظهيرية وفصل النافذ وفلو  
الرمكة ومجتر الامان والحمل للبقرة والحمل للشاة ان  
ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا  
وفرق في الظهيرية فقال ان الحمل يدخل والحمل لا لا ينفق  
لا يمتنع بها الا بالعمل ولا كذلك الامانات انتهى وفي القبية  
يدخل الولد الرضيع في العود دون العظم ولو باع عبدا له

مال

مال ان لم يذكره في البيع فهو للبايع لانه كسب عبده وان باعه  
مع ماله بكذا ولم يبين المال ففسد البيع وكذا الوسماء وهو  
دين على الناس او بعضه وان كان عينا جاز ان لم يكن من الا  
ثمان وان كان الثمن من جنس مال العبد بان كان الثمن دراهم  
ومال العبد دراهم فان كان الثمن اكثر جاز وان كان مثله  
او اقل لا يجوز لانه بيع العبد بثلث وان كان منها  
ولم يكن من جنسه بان كان دراهم ومال العبد دراهم  
او بالعكس جاز اذا اتفقا بضا في المجلس وكذا الوقف  
مال العبد ونقد حصته من الثمن وان اختلفا قبل  
القبض بطل العقد في مال العبد ولو اشترى سمكة فوجد  
في بطنها لؤلؤة فان كانت في الصدق فهي للمشتري  
واكافان كان للبايع اصطاد السمكة بردها  
المشتري على البايع ويكون عند البايع بمنزلة اللقطة  
يعرفها حولا ثم يتصدق بها وان اشترى دحاجة  
فوجد في بطنها سمكة فهي للمشتري كذا في الثانية ولو  
اشترى دار فوجد في بعض جزوعها مالا ان قال البايع  
هو لي كان له فيرد عليه لانها وصلت الى المشتري منه  
وان قال ليس لي كان ثما للقطعة كذا في الظهيرية وقد  
في البرازية كونه للبايع لحلفه ولو باع عبدا او جارية  
كان على البايع من الكسوة ما يوارى عورته فان بيعت  
في ثياب مثله دخلت في البيع وللبايع ان يمسك تلك  
الثياب ويدفع غيرها من ثياب مثله يستحق ذلك على  
البايع ولا يكون لها قسط من الثمن حتى لو استحق  
الثوب او وجد بالثوب عيبا لا يرجع على البايع بشئ  
ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري



مطلب

او تعيبت ثم الجارية بعيب ردها بجميع الثمن وذكر البشارح انه  
لو وجد بالجارية عيبا كان له ان يرد هابدون نذكر الثياب  
انتهى اي اذا هلكت وامام مع قيامها فلا بد من ردها وان  
كانت يتبعها والا لزم حملها المشتري من غير مقابل وهو لا يجوز  
وفي الظهيرية باع جارية وعليها قلب فضة وفرطان وتمر  
يشترط ذلك والبايع ينكر قال لا يدخل شئ من الخلق في البيع  
وان سلم البايع والخلق لها في لها وان سكت عن طلبها وهو  
براهها فهو مشتركة التسليم انتهى وفي الكافي رجل له ارض بضيها  
ولا حزينها تخل فباعها رب الارض باذن الاخر بالف وقيمة  
كل واحد خمس مائة فالتمس بينهما نصفان فان هلك  
التخل قبل القبض باقية سماوية خير المشتري بين التملك  
واخذ الارض بكل الثمن لان التخل كالوصف والتمس  
مما بلة الاصل لا الوصف فلذلك لا يسقط مثلي من الثمن انتهى  
وبه علم ان كل ما دخل في عالم يقابل به شئ كما في ثياب العبد  
ثم اعلم ان مسيلة الكافي مقيدة بما اذا لم يفصل ثمن كل  
ما اذا فصل بان عين البايع ثمن الارض على حدة وثمن  
التخل على حدة سقط قسط التخل هلاكها لما صرح به في  
تلخيص الجامع في باب الثمن صار له وكان لهما وقال في  
اخره انه لو باع حاملا هلهما للغير فولدت فالتمس لهما  
ان عاقب الولد ولرب الام ان مات قبل القبض انتهى  
وفي العدة اشترى ارضا فيها بقول او حطب او رباحا  
في البايع ان يشترط والشهر يدخل في بيع الارض بلا ذكر  
وكذا كل ماله ساق والاسر والاعفان للبايع لانه بمنزلة  
التمس وان يقطع انتهى وساق في باب الحقوق دخول العلو  
في السدر والمتر والبيت وعدمه وفي الظهيرية لو باع سفل

داره

داره علم ان له حق قرار العلو عليه جاز واما الطريق فلا يدخل  
بلا ذكر فان قال بحقوقها ومرافقتها او قال بكل قليل وكثير له  
فيها وخارج عنها كان له الطريق والافترار بالدار والصلح  
عليها والوصية بها كالبيع كذا في الظهيرية والقسمة والهن  
والوقف والصدقة كالاجارة كذا في المحيط والمجتبى والحق  
في العادة يذكر فيما هو متبع للمبيع ولا بد للمبيع منه ولا يفصل  
اليه الا حله كالشرب والطريق والميل وقوله كل قليل  
وكثير مبالغة في حق البايع في المبيع وما هو متصل به  
انتهى وظاهر ما في المجتبى ان ذكر الحقوق او المرافقة  
كاف ولا يحتاج الى الجمع بينهما كادخال الطريق  
والشرب وقولهم او منها تفسير لقولهم فيها كذا في المحيط  
فا حدها يعني عن الاخر ايضا وفي الخاتمة اشترى  
ارضا بشربها جاز البيع وان لم يبين مقدار الشرب كان  
الشرب يتبع للارض فاذا كانت الارض معلومة فجملة  
البيع لا يمنع الجواز انتهى وفي القنية اشترى كما تدخل  
الوثائق الشدودة على وتاد العنروية في الارض  
وكذا عند الدارجين المدفونة اصولها في الارض من  
غير ذكر ولو باع ارضا فيها تراب منقول من ارض اخرى  
لا يدخل في البيع اذا كانت مجموعة بشبه التل ولو باع ارضا  
فيها سفل برصم البيع فيها ورا المقابر انشا راي انه لا يدخل  
ارض القبر في البيع ويظهر الحصاد ليس من مرافقة الارض فلا  
يدخل في البيع بلا ذكر المرافقة انتهى وفي المجتبى قال ابو حنيفة  
بايع دارا فيها بيا لم يصحكن جمع بين حرو عبد وفي بيع  
بحقوقها تدخل الحقوق وقت البيع لا ما قبله وفي  
المبدأ ايج الطريق الاعظم او في سكة غير نافذة يدخل



في البيع بلا تنصيص ولا فريضة وإنما الكلام في الطريف الخاص  
 في ملك انسان فان كان يلى الطريف الاعظم فتح له بابا اليه واسا  
 استاجر للطريف او استعاره وفي البزارة اشترى اشجار القطع  
 فلم يقطع حتى جاء العصف ان احضر القطع بالارض واصول الشجر  
 يعطى البايع للمشتري قيمة شجر قائم جبر وقال الصدر قيمة مقطوع  
 وان لم يغير بواحد قطع وان اشترى الشجر مطلقا القطع من  
 الاصل اعطى البايع على المشتري كسر اعصان الاشجار وقال  
 المشتري ما تقدمت ولكنه ما كان بد منه يرجع اليه ال اهل  
 العلم به ان قالوا انه مما يملك الخضر عنه ضمن نقصان وان قالوا  
 مما يضمن شيئا وتدخل الاقشاب في بيع الحمار ولو وجد في بطن  
 السمكة سمكة اخرى كانت للمشتري وكذا العنبر الموجود  
 الموجود في بطنها لانه حشيش في البحر هو طعامها وكذا اكل ما كان  
 عند السمكة وفي الصباح مرافقت الدار مصاب الماوي هو الفرق  
 من الامر ما ارتفعت به وان شغفت به انتهى وفي الصباح  
 واما مرقة الدار كالمطبخ والكيف ونحوه فكسر اليم وفتح الفا  
 لا غير علم التنبيه باسم الالة وجمعه مرافقت انتهى والورد للحداد  
 المسبل من الطين معرب وفي القاموس كاف الحمار ككتاب وكتاب  
 وكافه برز غنمه ولاكا وصانعه والكه الحمار ايكافا وكفه  
 كاكفا مشدده عليه واكف الاكاف كاكفا الحذاء انتهى فهو صريح  
 في ان الاكاف البرذعة وظاهر قول الفقهاء انها جيرة للعطف  
 ولكن قال في القاموس في باب العين والبرذعة الحمار تحت الرجل  
 وبلا لام وقد تنقظ داله انتهى فعلى هذا الاكاف للرجل والبرذعة  
 ما تحتها ولكن في الحروف الاكاف خيلتان فوق البرذعة  
 وقوله بلا ذكر متعلق بالمسبلتين وفي الخاتمة رجل اخر غير  
 يبيع ارض فيها اشجار فباع الوكيل الارض با شجارها فقال

لا يمكن دمج

الموكل

الموكل ما امرته ببيع الاشجار قال الفاضل القول للموكل انما  
 امر والمشتري ياخذ الة رضى بمحضها من الثمن ان شاؤكذا  
 لو كان مكان الاشجار ربا انتهى وفيها اشترى كرمها فيها اشجار  
 الفرساد وشجر الورد وعلى شجر الفرساد ثوت واوراق  
 وعلى شجر الورد ورد وقال بكل حق هو له لا يدخل الثوت  
 واوراق الفرساد في البيع وكذلك الورد لانه محترقة  
 الشجر انتهى **قال** ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية  
 لانه متصل بالارض للفصل فتا به المتاع الذي هو فيها  
 ولا يرد حمل المبيع لان المراد فصل الادمر والحمل بفصل  
 الله تعالى ولا يملك الحيز والجماعة بخلاف الزرع اطلقه  
 فشم ما اذا ثبت او لا واختاره في الهداية لانه مودع  
 فيها ويشمل ما اذا ثبت ولم يصر له قيمة وفيه قولان من  
 غير ترجيح في الهداية وصرح في التحصيل ان الصواب  
 انه دخول كذا نص عليه القزويني والاشيخايع فصل  
 في الذخيرة في غير النابت بين ما اذا بعفت او لا فان  
 تحفن فهو للمشتري لان العفن لا يجوز بيعه على الافراد  
 فصارت كجزء من اجزاء الارض وفي الصباح عفن الشئ وعفنا  
 من باب نغبا فسد من ندوة اصابتة فهو يترك عند  
 مسه وعفن اللحم تغيرت ريحته انتهى وفي الخاتمة  
 وانما تعرف قيمته بان تقوم الارض مبدورة وغير  
 مبدورة علم انه صار مستقوما انتهى وفي فتح القدير  
 كان المناسب ان يقول تقوم الارض بلا زرع وبه فان  
 الزايد فاض الزايد قيمته واما تقومها مبدورة وغير  
 مبدورة فانما يناسب من يقول اذا عفن المذير يدخل  
 ويكون للمشتري معللا بانه لا يجوز بيعه وحده لانه كير له



طلب  
معرفة المضاف

قيمة قال في الهداية وكان هذا بناء على جواز بيعه قبل ان يتناوله  
المشتري والمناجل انتهى يعني من قال لا يجوز بيعه قال لا يدخل ومن  
قال يجوز قال لا يدخل ولا يجوز ان كلا من الاختلافين مبني على  
سقوط بقومه وعدمه فان القول بعدم جواز بيعه وعدم  
دخوله في البيع كلاهما مبني على سقوط بقومه والا وجه جواز  
بيعه على رجا نكره كما يجوز بيع المحض كما ولد رجا حياية  
فيمتنع به في ثاني الحال انتهى **ومشفر البعير شفتة**  
والجمع المشتاف والمشتاف ما يحمده الزرع والجمع المناجل كذا في  
النهاية وفي الصباح الشفة ما تكون الامن الانسان والمشتفر  
من ذوى الخوف والمخوفة من ذوى الحافز والمخوفة من ذوى  
الظلم والظلم والخ طوم من السباح والسر بفتح الميم وكسر  
السين مفتوحة فيهما من ذوى الجناح الصايد والمفتار  
من غير الصايد والفتنة من الخنزير انتهى وفتح في السراج  
الو هاج عدم الدخول في البيع الا بالشمية ومصحح جواز البيع  
وهو من باب التلخيص لا قدمنا ان الظاهر بعدم الدخول  
قابل لعدم الجواز وعكسه فيها ومصحح في المحيط دخول الزرع  
قبل النبات لانه صار يتبع الارض فالحاصل ان المعنى  
عدم الدخول ولو لم يكن له قيمة الا اذا كان قبل النبات  
والصواب دخولنا لقيمة له فاختلف الترجيح فيها لقيمة  
له وعلى هذا الخلاف الثمر الذي لا قيمة له وقبل حكم الثمر في الكل  
فان كان مثل الارض والزرع والثمر يدخل تبعاً ولا فلا كذا  
في المجتبى فيد بالبيع لانه يدخل في رضى الارض يتبع كذا في  
رهن الخائنة واماً في الوقف فقال في الاسعاف يدخل النبات  
والشجر في وقف الارض يتبع ولا يدخل الزرع النبات فيها حنطة  
كان او شعير او غيره وكذلك المبقر والاشجار والرياحين والخلاف

والعراق

والعراق وما في الاجمة من حطب ولو زاد بموقوفنا تدخل الثمرة  
القائمة في الوقف الى اخره واماً في الاقرار في البرازية اقر  
بارض عليها زرع او شجر ودخل في الاقرار ولو برهن قبل التقا  
او بعده لان الزرع له صدق المقر ولا يصدق في الشجر انتهى  
واماً في الهبة ففي الخائنة لا يدخل الحطب والنبات في هبة الجارية  
واماً في المقالة فلا يدخل الزرع في اقاله الا دخل كذا في القيمة  
ولا يدخل العلوق والسرور والسلام المقررة لانهما مملوكة المستلح  
الا اذا قال مرافقه قالوا تدخل والزرع يدخل فيها  
وفي الخائنة ارض فيها زرع فباع الارض بدون الزرع  
او الزرع بدون الارض حاز وكذا الموباع نصف الارض  
بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض  
لا يجوز اما ان يكون الزرع بينه وبين الاكار فيبيع  
اما كذا نصيبه من صاحب الارض جاز وان باع صاحب الارض  
نصيبه من الاكار لا يجوز هذا اذا كان النذر من قبل صاحب  
الارض فان كان من قبل الاكار ينبغي ان يجوز ولو باع  
نصف الارض مع نصف الزرع جاز انتهى وفي الخائنة  
باع ارضا فيها رطبة او زعفران او خلاف يقطع في  
كل ثلاث سنين او رياحين او بعول فلم يذكر في البيع  
ما فيها قال الفضل ما علم منها على وجه الارض يكون  
بمثلة المملوك لا يدخل في البيع من غير شرط وما كان من  
اصولها في الارض يدخل في البيع لان اصولها تكون  
للبيع بمثلة البناء وكذا لو كان فيها قصب او حشيش  
او حطب فثبت ما هو على وجه الارض لا يدخل في البيع  
من غير ذكره واصولها في الارض تدخل واختلفوا في فواتيم  
الخلاف قال بعضهم تدخل لانها شجر والمختار انما لا تدخل







الا بالشرط فهل للمعايرة نكتة قلت **كقوت** بينهما من جهة  
 الحكم وانما غاير بينهما ليعيدانه لافرق بين ان يسمى الزرع والثر  
 بان يقول بعثك الارض وزرعها او مع زرعها او بزرعها  
 او الشجر وثمره او معه او به او يخرج منه الشرط فيقول بعثك  
 الارض على ان يكون زرعها لك وبعثك الشجر على ان يكون الثمر  
 لك ولم يذكر المصنف مسيلة الحقوق والرافق وكل قليل  
 وكثير هو فيها او منها وقد ذكرها في الهداية وفي المعراج  
 وهاصل ذلك ان اللفاظ ثلاثة احدها ان باع ارضا  
 مطلقا من غير ذكر شيء منها والثاني ان باع ارضا بكل  
 قليل وكثير مع ذكر الحقوق والرافق ففي هذين الوجهين  
 لا يدخل الزرع والثر والثالث ان باع ارضا بكل  
 قليل وكثير منها او فيها بدون ذكر الحقوق والرافق  
 فيدخلان فيه انتهى وقد منا حكم الطريق والمسيل  
 والنسب من انهما لا يدخلان في بعض الارض ان ذكر  
 الحقوق والرافق مقتضرا وان زاد بكل قليل وكثير  
 لم يدخل فيهما على عكس الزرع والثمار وفي المعراج  
 وقوله بكل قليل وكثير ذكر على وجه المبالغة في اسقاط  
 حق البائع عن المبيع اما الثمر المحذور والزرع المحصور  
 فيها فلا يدخلان الا بالتخصيص وفي الخائنة ولو اشترى  
 ارضا فيها اشجار عليها ثمار وقال في البيع بثمارها  
 فاكل البائع الثمار سقطت حصته بالثمار من الثمن  
 وهل يخير المشتري في هذا الباقي ذكر في البيوع انه  
 يخير ان يتاخذ الباقي بما بقي من الثمن وان شا  
 شرك وذكر في بعض الكتب انه لا يخير في قول ابي حنيفة  
 كما لو اشترى شاة بعشرة فولدت عند البائع ولدا

فيمت

فيمت خمسة فاكل البائع قال ابو حنيفة تلزمه الشاة  
 بخمسة وله خيار له والصحيح انه يخير في مسيلة الثمار  
 لان الثمر صار مبيعا مقصودا فاذا اكل البائع نفقت  
 الصفقة عليه فيخير انتهى وفي القنية اشترى ارضا  
 مع الدرع وادرك الزرع في يده ثم تقايل لا يجوز الا  
 قاله لان العقد انما ورد على لفصل دون الحنطة  
 ولو حصده المشتري الزرع ثم تقايل لصحة الاقاله في  
 حصتها من الثمن ولو اشترى ارضا فيها اشجار ففقطها  
 ثم تقايل لصحت الاقاله بجميع الثمن واشترى للبائع  
 من قنية الاشجار وسلم الاشجار للمشتري بعد  
 اذا علم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت  
 الاقاله يخير ان يتاخذها بجميع الثمن وان شا ترك  
 انتهى **قال** ويقال للبائع اقطعها وسلم المبيع الى الصوريين  
 والمراد بالمبيع الارض والشجر وقيد في الخائنة بان ينقد  
 الثمن اليه لان ملك المشتري مشغول بملك البائع وكان  
 عليه تقريظه وتسليمه كما اذا كان فيها متاع فقد بالبيع  
 لان المدة اذا انقضت في الاجاره وفي الارض  
 زرع فان المستاجر لا يورث بقطع زرعه وانما يورث  
 باجر المثل الى انتهائه لا هنا لا انتفاع وذلك بالثر  
 دون الفضل بخلاف الشرا له ملكا الرتبة فلا يراعى  
 فيه امكان انتفاعه ولان التسليم وان وجب  
 عليه فانه لا يورث التسليم العوض تسليم العوض فانزقا  
 فلا يقاس بالبيع على اجاره فما هو مذهب الثلاثة وفي  
 الاختار لو باع قفا في فراش فعلى البائع تسليمه عليه  
 تسليمه اما جذاذ الثرة وقطع الرجلة وقطع بزره والصل

س



وامثاله على المشتري لانه يعلم في ملكه وللعرف انتهى وفي القضية  
 اشترى ثمار الكرم والاشجار وهي عليها يتم تسليمها بالخلية  
 واذ كانت متصلة بملك البائع كالمشاع بخلاف الهبة ولو  
 باع فقلنا في فراش او حنطة في سبيل وسلم كذلك لم يصح  
 اذ لم يمكنه القبض الا بالفتق والدق ببيع تسليم دار فيها  
 مشاع لغير المشتري وارض فيها اشجار لغيره بحكم الشرا  
 لا يحكم الهبة انتهى وفيها وان اشترى الشوط في الارض فاحرق  
 اخذها حصتها اذ نشأ انتهى وفي الولو الحية رجل باع من  
 اخر شجرة وعليه ثمر قد ادرك او لم يدرك جاز وعلى البائع  
 قطع الثمر من ساعده لان المشتري ملك الشجر فيجوز  
 السابغ على تسليمه فارغا وكذلك لو اوصى بمثل كرجل  
 وعليه يسرا جبر الورثة على قطع البسر وهو المختار من  
 الرواية رجل باع عينا جزا فافقر المشتري فقلعه  
 وكذلك كل شئ باعه جزا فامثل الثوم في الارض فحرق والبصل  
 اذا خلى بينه وبين المشتري لان القطع لو وجب على البائع  
 انما يجب اذا وجب عليه الكيل والوزن ولا يجب عليه  
 الكيل والوزن لانه لم يبيع مكابلة وما موازنة وسباني  
 تمامه اخر الباب **قال** ومن باع ثمرة بدلا صلاهما ولا  
 صح اي ظهر صلاهما وانما صح مطلقا لانه مال  
 متقوم اما كونه منتفعا به في الحال او في المآل وقيل  
 لا يجوز قبل بدو الصلاح والاولا صح وقوله ثمرة اي  
 ظاهرة قيد خا به لان بيعها قبل الظهور لا يصح اتفاقا  
 وقيل بدو الصلاح بشرط القطع في المنتفع به فصح  
 اتفاقا وقيل بدو الصلاح بعد الظهور بشرط التفرغ  
 غير صحيح اتفاقا وبعد بدو الصلاح صحيح اتفاقا

وبعد

وبعد ما تناهت صحيح اتفاقا اذا اطلق واما بشرط  
 التفرغ ففيه اختلاف سياق فصار محل الخلاف البيع  
 بعد الظهور قبل بدو الصلاح مطلقا اي لا بشرط القطع  
 ولا بشرط التفرغ فغير الامة الثلاثة لا يجوز وعندنا  
 يجوز ولكن اختلفوا فيما اذا كان غير منتفع به  
 اذن اصل الاكل او علفا للدواب فقيل بعدم الجواز  
 ونسبه قاضي خان لعامة مشايخنا والصحيح الجواز  
 كما قد مضاه وقد اشار اليه محمد في كتاب الزكاة  
 فانه قال لو باع الثمار في اول ما تطلع وتزهرها  
 باذن البائع حتى ادرك قال عشر على المشتري فلو  
 لم يكن حاضرا لم يوجب فيه العشر على المشتري  
 وصحة البيع على هذا التقدير بنا على التاويل  
 على ان البائع على ما ذكرنا من قريب والا  
 فلا انتفاع به مطلقا فلا يجوز بيعه والحملة  
 في جوازها اتفاقا المشاع ان يبيع الكمثرى اول  
 ما يخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيها ابتعالا ورا  
 كانه ورق كله وان كانت بحيث ينتفع به ولو علفا  
 للدواب فالبيع جائز باتفاق اهل المذهب  
 اذا باع بشرط القطع او مطلقا ويجب وقعه على  
 المشتري واستدلوا بحاجتنا بما استدل به محمد  
 سابقا لانه بعمومه شامل لما قبل بدو الصلاح  
 والامة الثلاثة بما في الصحيحين عن ائمة علي  
 الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبذر واصلاهما  
 وعن بيع التخل حتى تزهو قال بخارا ونصفا وحاب  
 عنه الامام الخواص في الحائنية انه يجوز على ما قبل

ق

٢



الظهور وغيره على ما إذا كان بشرط التزك فانهم تركوا ظاهره فاجازوا  
 البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع وهو معارضة موقعة لفظية  
 فقد اتفقنا على انه يشترط الظاهر وهو ان لا يكون  
 لموجب وهو عندهم تعليل صلى الله عليه وسلم بقوله ارايت  
 ان يمنع الله الثمرة فتم يستحل احدكم ما اذا فيه فانه يستلزم بيعه  
 انه لم ينع عن بيعها مدركة قبل الادراك لان العادة ان  
 الناس يبيعون الثمار قبل ان يقطع فتم عن هذا  
 البيع قبل ان توجد الصفة المذكورة فصارت محل النهي ببيع  
 الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط التزك لان بدو الصلاح  
 والبيع بشرط القطع لا يتوهم فيه ذلك فلم يكن متنازعا  
 للنهي واذا صار محله بيعا بشرط تزكيا الى ان يقطع  
 فقد قضينا عمدة هذا النهي فانما قد قلنا بفساد  
 هذا البيع بقي بيعها مطلقا غير متنازل الذي يوجه  
 من الوجوه الى اخر ما حققه في فتح القدير وختمه في المواج  
 على السلم وظهور الصلاح عندنا ان يامن العاهة والفساد  
 وعندنا الشافعي ظهور النقص وبدو الجلاوة ولو اشتراها  
 مطلقا فامثرت ثمرا اخر قبل القبض فسد البيع لتغير  
 المميز ولو امثرت بعده اشتركا للاختلاف والقول قول  
 المشتري مع يمينه في مقدار له لانه في يده وكذا في بيع  
 الباذخان والتطبيع اذا احدث بعد القبض خروج  
 بعضها اشتركا وكانت الخلوة في جواز في الكل وزعم  
 انه مروي عن اصحابنا وحكي عن الامام الفعيلي وكان يقول  
 الموجود وقت العقد اصل وما يحدث يتبع بقله شمس  
 الائمة عنه ولم يقدره عنه يكون الموجود وقت العقد  
 يكون اكثر بل قال عنه جحد الموجود اصلا في العقد

هكذا

وما يحدث

في م

وما يحدث بعد ذلك يتعا وقال استحسن فيه لتعامل الناس  
 قالهم تعاملوا ببيع الثمار الكرم بهذه الصفة ولهم في ذلك  
 عادة ظاهرة وفي سراج الناس عن عادتهم خرج وقد رايت  
 في هذا رواية عن محمد وهو يبيع الورق على الاشجار فان الورق  
 مثلا حوتم بجوز البيع في الكل لهذا الطريق وهو قول  
 مالك والمخلص من هذه اللوازم الصعبة ان يشتري اصول  
 الباذخان والتطبيع والرطوبة ليكون ما يحدث على ملكه  
 وفي السراج والحشيش يشتري الموجود ببيع الثمن  
 وبما جازا ارض مائة معلومة يعلم غاية الادراك  
 وانقضا الغرس فيها بباقي الثمن وفي ثمار الاشجار  
 يشتري الموجود ويحل له البايع ما يوجد فان خاف ان  
 يرجع بفعل كما قال الفقيه ابو الليث في الاذن في ترك  
 الشجر على الشجر على انه متى رجع عن الاذن كان مادونا  
 في التزك باذن جديد فيحل له على مثل هذا الشرط كذا  
 فتح القدير ولا فرق في كون الخارج بعد العقد للبايع  
 بين ان يكون التزك باذن البايع او بغير اذنه والافصح  
 ما ذهب اليه السرخسي من عدم الجواز في المردوم وهو ظاهر  
 المذهب كذا في المعراج وفي الثانية ويقدم بيع الاشجار  
 ويؤخر الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز ان الارض  
 تكون مستغولة باشتجار الاجرة قبل البيع فلا يفسد الاجارة  
 ويبقى ان يشتري الاشجار باصولها بهذا ولو باع اشجار  
 التطبيع واعار الارض بجوز ايضا الا ان الاعارة لا تكون  
 كازمة ويجوز له ان يرجع بعدها انشروا في الولو الجمة  
 لو اشترى الشجر على راس النخل فجده على المشتري وكذا  
 لو اشترى الجزر فقلعه على المشتري انتهى وتسلم الثمار على



روس الاشجار بالتخلية كما في البدايع وفي الخاوي لو شرط قطع  
 الشجرة على البايع ففسد البيع انتهى وفي البدايع اذا سمي الثمر مع  
 الشجر صار مبيعا مقصودا فلو هكذا التزم قبل القبض مطلقا  
 تسقط حصته من الثمر كالشجر وحيز المشتري ولو حذره البايع وهو  
 قائم فان حذره في عينه ولم ينقص فلا خيار ولا قبضتها  
 بعد حذره اذا البايع فوجد باجرها عيبا رد العيب خاصة  
 لان قبضتها متفرقتين بخلاف ما اذا حذره المشتري بعد  
 القبض ليس له ان يرد العيب وحده لاجتماعها عند  
 البيع والقبض وان نقصه حذره البايع سقط عن المشتري  
 حصة النقصان وله الخيار انتهى وفي الثانية رجل اشترى  
 الثمار على روس الاشجار قرأى من كل شجرة بعضها يثبت  
 له الخيار الروية حتى لو رضى بعد يلزمه وان باع ما هو  
 مغيب في الارض كالجزر والبصل وبصل الزعفران والثوم  
 والشلج والفجل ان باع بعد ما التقى في الارض قبل البناء  
 او بنت الا انه غير معلوم ما يجوز البيع فان باع بعدما  
 بنت نباتا معلوما يعلم وجوده تحت الارض يجوز  
 البيع ويكون مشتريا شيئا لم يره عند ان حصة ثم لا يبطل  
 خياره ما لم يبرأ الكل وعرضى به وعلى قول صاحبيه لا يتوقف  
 خيار الروية على روية الكل وعليه الفتوى فان كان ما كان  
 او يوزن بعد القطع كالجزر والثوم والبصل فاد اقلع  
 البايع شيئا من ذلك او قلع المشتري باذن البايع  
 ينظر ان كان القطوع بدخل تحت الكيل والوزن يثبت  
 خيار الروية حتى لو رضى به يلزمه الكل وان يبطل النقص  
 البيع وان كان المشتري قلعه بغير اذن البايع فان كان  
 المقلوع شيئا له قيمة لزمه الكل لانه قبل القطع كان يمتد

وبعد

القلع لا يمتد والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد خيار  
 الروية وان كان المقلوع شيئا يسيرا لقيمة له لا يعتبر  
 والقلع وعدمه سواء وان كان العيب يباع بعد القلع  
 عددا كما لو قلع البايع بعينه او قلع المشتري باذن  
 البايع لا يلزمه ما لم يبرأ الكل لانه من العدييات المتفاوتة فتمت  
 الثياب والهيبيد ونحو ذلك فان قلع المشتري بغير اذن  
 البايع لزمه الكل الا ان يكون ذلك شيئا يسيرا وان اختصم  
 البايع والمشتري قبل القلع فقالا المشتري اخاف ان قلعة  
 لا يصلح لي فيلزم من وقال البايع اخاف ان قلعة لا ترضى  
 وسترده فان بضرر بذلك يتطوع الانسان بالقلع والا  
 يفسخ القاضى العقد بينهما انتهى وفي الغنية اشترى اوراق  
 الثوم ولم يبين موضع القلع وكان موضع قطعها معلوما  
 ومضى وقتا ليس للمشتري ان يسترد الثمن اشترى اوراق  
 الثوم ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا صح ولو ترك  
 الاغصان فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها  
 مدة ثم اراد قطعها فله ذلك ان لم يضر ذلك بالشجر ولو  
 باع اوراق ثوم لم يقطع قبل سنة يجوز وبنتين  
 لا يجوز لانه سنة يعلم موضع قطعها عرفا باع اوراق  
 الثوم دون ثمرة الثوم صح وفي الفتاوى الظهيرية اشترى  
 رطبة من البقول اوقشا او شيئا يمتد ساعة فصاعدا يجوز  
 كبيع الصرم وبيع قوايم الخلف يجوز وان كان يمتد لان  
 نموها من الا على خلاف الرطاب الا الكراث للمعامل وما لا  
 تعامل فيه لا يجوز انتهى وفي المشتري وبيع الحصر والمقام  
 قبل الادراك جائز انه ينقطع به والخوخ والكمثرى  
 ونحوها غير جائز وان كان ثمرا لا شجرا رمد كادون

بعضه



البعض جاز في المدرك ون غيره يتن قد ادرك بعضه دون البعض  
ان باع الموجود منه جاز فان لم يقبضها المشتري حتى خرج الباي  
فسد ويبقى ان يكون تقريبا على القول الضعيف الشرط لبدو  
العلاج وفيه من سرق ما فسق ارضه او كرمه يطيب له ما خرج  
كما لو غصب شعيروا او بنتا ومن به دابته فيطيب له ما زاد في  
الدابة فعليه قيمة العلق انتهى **قال** ويقطعها للمشتري وان  
سليم الثمرة بالتخلية **قال** وان شرط تركها على التخل ضد اى  
البيع لما قدمنا انه محل النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها  
ولانه شرط لا يقتضيه العقد وهو مشعل ملك الغير اولا  
صفقة في صفقة لانه اجارة في بيع ان كانا للمنفعة حصاة  
من الثمن او اعاره في بيع ان لم يكن لها حصاة من الثمن و  
تعقبتهم في النهاية بانكم قلتم ان كلامنا من الاجارة والاعارة  
غير صحيح فكيف يقال انه صفقة في صفقة انتهى وجوابه  
انه صفقة فاسدة في صفقة صحيحة ففسدتا جميعا وكذا  
لو شرط ترك الزرع على الارض لما قلنا اطلقة فمثلها اذا  
تناهى عن كليهما اولا وفي احوال خلاف محرقانه يقول استغن  
ان لا يفسد بشرط التزك للعادة بخلاف ما اذا لم يتناه  
لانه شرط فيه الجزاء المردوم وهو بما يزداد معنى في الارض  
والشجر وفي الاسرار الفتوى على قول محمد وبه اخذ الصحاوي  
وفي المتن ضم اليه ابو يوسف وفي الخصة والصحيح قولهما  
وقد باشتراؤه التزك لا يفسد بشرطها مطلقا وتركها فان كان  
باذن الباي طاب له الفضل وان تركها لغيره فانه يفسد بما  
زاد في ذاتة لخصوله بجهة محظورة وان تركها بعد ما تناهى  
يتصدق بشئ لان هذا بغير حاله لا يتحقق زيادة وان اشتراها  
مطلقا او بشرط القطع وتركها على التخل وقد استاجر التخل الى

وقت

وقت الادراك طاب له الفضل لان الاجارة باطلة لعدم التعارف  
والحاجة فسق الاذن معتبر لان الباطل لا وجود له فكان اذا  
مقصودا بخلاف ما اذا اشترى الزرع واستاجر الارض الى ان يدرك  
او ترك حيث لا يطيب له الفضل لان الاجارة فاسدة للجمالة  
واذا فسد المتضمن فاوردت حثا وقد ذكر اصحابنا هنا ان  
الشمس تنضمها بتقدير الله تعالى وياخذ اللون من الغمير  
والطعم من الكواكب فلم يبق فيه الا عمل الشمس والفر والكواكب  
كذا في المصراع وفي البخاري عن قتادة وفي المصراع معزيا  
الى الفصول لو اراد اجارة الاشجار والكروم فالحيلة فيه ان  
يكتب ان لهذا المشتري حق ترك الثمار على هذه الاشجار  
في مدة كذا بامر لازم واجب وعسى ان يكون الثمار والاشجار  
لا حرك له حق التزك فيها الى وقت الادراك فاذا ذكر هذا  
حمل على انه يجوز لازم كذا في شرط ظهير الدين المرعيني في  
انتهى وفي جامع الفصولين باع شجرة عليه غمرا وكرم فيه  
عنب لا يدخل التمر فلو استاجر الشجر من المشتري لم يترك  
عليه التمر لم يجوز ولكن يعار الى الادراك فلو ابي المشتري  
تخير الباي ان تناه بطل البيع او قطع التمر ولو باع ارضا  
بدون الزرع فمولى الباي باجر مثلها الى الادراك انتهى وفيه  
ايضا شري قتيلا فلم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع عند  
ابو حنيفة لا عند ابى يوسف انتهى وينبغي على قياس هذا  
انه لو باع ثمرة بدون الشجر فلم تدرك ولم ير من الباي  
باعادة الشجر ان يتخير المشتري ان تناه بطل البيع  
وان تناه فقطعها ووجهه فيها ان في القطع انلاف المال  
اذ لا يستفاد به وقوله لو باع ارضا بدون الزرع فهو للباي  
باجر مثلها مشكلا لما قدمنا انه يجب على الباي قطعها وتسلم

فقد المتضمن



ارض فارغة وليس هذا مذهب الائمة الثلاثة من انه يوحى  
 التسليم الى الادراك لا لم يوجبوا اجر المثل **قال** ولو استثنى منها  
 ارطالا معلومة صح اي البيع والاستثناء لان ما جاز ايراد العقد  
 عليه بانقراده صح استثنائه منه وبيع فقير من صير قبايز  
 فكذا استثنائه بخلاف استثنائه الخمر من الجارية الحامل او النشاة  
 واطراف الجيوان فانه غير جاز كما اذا باع هذه النشاة الايتها  
 او هذا العبد الا بجره وهذا هو المقنوم من ظاهر الرواية  
 وردى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز وهذا اقل من مذهب  
 الامام في مسئلة بيع صبرة تعلم كل فقير بدرهم فانه انقد  
 البيع بجمالة قدر البيع وقت العقد وهو لازم في استثناء  
 ارطالا معلومة مما على الاستحجار وان لم تقض الى المنازعة فاق  
 لحاصل ان جمالة تقضى الى المنازعة مبطله فليس يلزم  
 ان ما لا يقضى اليه يصح معا بل لا بد من عدم المافضا اليها في المصح  
 من كون البيع على حدود الشرع الا ترى ان المتبايعين قد تراضيا  
 على شرط لا يقتضيه العقد وعلى البيع باجل مجهول كالفردوم  
 الحاج ونحوه ولا يعتبر ذلك معصيا كذا في فتح القدير وفي المراج  
 وقيل رواية الحسن والطحاوي محمولة على ما اذا لم يكن الثمر  
 مستفعالة زما نقيبه افة وليس فيه الا قدر المستثنى  
 فيطرق فيه الضرر انتهى محل الاختلاف ما اذا استثنى  
 معينا فان استثنى جزا كربع ثلث فانه صحيح كذا في البدائع  
 وكذا قال في الكتاب ارطالا معلومة وفيه بقوله منها اي من  
 الثمرة على روس النخل لانه لو كان محذورا واستثنى منه  
 ارطالا جاز اتفاقا وفيه بالارطال لانه لو استثنى رطلا واحدا  
 جاز اتفاقا لانه استثنى القليل من الكثير بخلاف الارطال جواز  
 ان لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من الكل كذا في

البنية

البنية وسياق في البيع الفاسد الا يراد على القاعدة المذكورة  
 في استثناء الخمر وهو ان الايصا بالخدمة مسقرة جاز واستثنائه  
 وكذا العلة وتذكر جوابه وهو قاعدة مطردة منعكسة كما في  
 البنية ولو باع صبرة ثمانية الا عشرها فله تسعة اعشارها  
 بجميع الثمن خلا لما روى عن محمد انه بجميع الثمن فيها وعن ابي  
 يوسف لو قال ابيعك هذه المائة مثاة ثمانية على ان هذه  
 لي او ولي هذه فسد ولو قال لا هذه كانه ما بقي ثمانية  
 ولو قال ولي نصفها كذا النصف بخمس ولو قال ابيعك هذه  
 العبد بالثمن الا نصفه بخمسة مائة عن محمد جاز في كله بالثمن  
 وخمسة مائة لان المعنى باع نفسه بالثمن لانه الباقي بعد الاستثناء  
 فالنصف المستثنى عين ببيعته بخمسة مائة ولو قال على ان لي  
 نصفه بثلاث مائة او مائة دينار فسد لا رخل صفقة  
 في صفقة كذا في فتح القدير من البيع الفاسد وسياق تمامه في البيع  
 الفاسد ان شاء الله تعالى فيد باستثناء بعض الثمار او  
 الصبرة لانه لو استثنى ثمانية من قطيع بعير عينها و  
 ثوبا من عدل بعير عينه لا يجوز ولو استثنى واحدا بعينه  
 جاز كذا في الخافية وفيها ابيعك دارا على ان لي طريقا من  
 هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسدا وكذا الوشرط الطريق  
 لا جنبي وبينه موضعه وطوله وعرضه كان فاسدا ولو قال  
 ابيعك هذه الدار الا طريقا منها من هذه الموضع الى باب  
 الدار ووصف الطول والعرض جاز البيع بشرط الطريق  
 لنفسه او لغيره لانه الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثمن فيكون  
 جميع الثمن يقابل به غير المستثنى فلا يفسد البيع اما في الاول  
 جعل الثمن مقابلا لجميع الدار فاذا شرط منها طريقا لنفسه  
 او لغيره تسقط حصته من الثمن وهو مجهول فيصير الباقي



مجهولاً ولو قال ابيعك دارى هذه بالف على ان هذا البيت  
 بعينه لا يبيع ولو قال الا هذا البيت حاز البيع ولو قال لبعثك هذه  
 الدار لا يباها جاز البيع ولا يدخل البناء في البيع ولو باع ارضاً الا  
 هذه الشجرة بعينها بقرارها جاز البيع وللمشتري ان يمنع  
 عن تدلي اغصان الشجرة في ملكه لان المشتري مقدار غلظ  
 الشجرة دون الزيادة رجلاً ان اشترى سبعمائة وثمانين  
 على ان يكون لاحدها الحلية والاخر لغيره كان السيف المحلى  
 بينهما والخاتم مع الفص كذلك ولو اشترى داراً على ان لاحدها  
 الارض والاخر البناء جاز ذلك ولو اشترى بغير او ثوابها  
 على ان يكون لاحدها راسه وجلده وقوائمه والاخر  
 بدنه ثوابها في ذلك ولم يذكر البائع شيئاً فالكل لصاحب  
 البدن لان البدن أصل وغيره بمنزلة الشئ ولو ثوابها على ان  
 لاحدها راسه وجلده وقوائمه والاخر لحمه فهو بينهما نصفان  
 لان كل واحد من ذلك لا يحتل الا فرادى بالبيع واحدهما  
 ليس بأصل فكان الكل بينهما وفي التاتارخانية لو قال ابيعك  
 هذا الطعام بالف درهم الا عشرة افقره منها فابيع فاسد  
 في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف البيع حايض ولا يشترى  
 الخبز اذا عزل منه العشرة الا افقره ولو باع بمائة الا  
 دينار كان بشتع وتسعين اشترى مائة وفي بطنها ولد لغير البائع  
 بالوصية لرجل فاجاز صاحب الولد بيع الولد لغيره بقراره ولا  
 شئ له من الثمن وان لم يجز لم يجز لان الحديث بمنزلة احوال  
 الجارية **ثمة** منها الرباع نصف عبد مشترك جاز وانصرف  
 الى يمينه ولو اقر بصفه انصرف الى الصفيين انتهى وينبغي  
 ان يكون الفرع الاول منها اعنى مسيلة استثناء العشرة  
 الا افقره مقرر على رواية الحسن من عدم جواز البيع اذا استثنى

من المزة

من المزة ارضاً لا معلومة والا فهو مشكل لانه يصح ايراد  
 الصفة عليها باقراره فكيف لا يبيع استثناءه اعلم ان حاصل  
 ما نقلناه في هذه المسئلة يدور على اربع قواعد الاولى ما صح  
 ايراد العقد عليه باقراره صح استثناءه ودخل في البيع ثمة  
 كالبنا والشجر او لا وما لا فلا الثانية ما صح استثناءه  
 صح اشتراطه للمبايع اذا كان من المقدرات وان كان من  
 القيميات فلا الثالثة ما صح ايراد العقد عليه باقراره  
 صح اتفاقهما بعد العقد على ان يكون البعض لهذا البعض  
 لهذا كالبنا مع الارض وما لا فلا كالسيف والحيلة الرابعة  
 اذا استثنى ما يبيع فان ذكر للمشتري شيئاً لم يكن للاخراج  
 وكان الثمن الاول والثاني كبعثك هذا العبد بالف  
 الا نصفه خمس مائة والا كانت للاخراج من البيع ولا يسقط  
 من الثمن شئ وان كان شرطاً في المقدرات سقط  
 ما قابله وقد مناعن الظهيرية منه لو باع سفلاً داره  
 على ان يكون له حق قرار العلوية فانه يجوز **قال** كبيع  
 بر في سبيله وباقلا في قشره اى صحيح لانما لا مستقوم  
 مستفيع به فيجوز بيعه في قشره كالشعير وفي البناء  
 ومن اكل الفولية يشهد بذلك وكذا الارز والسهم  
 والجزر واللوز والفسنق ولا يجوز بيعه مثله من سهل  
 الحنطة لاحتمال المدبر كما في فتح القدير وقد مناعه لا يجوز  
 بيع فضيل البر الحنطة والقصيل الشقية بجزا خضر اعلف  
 الدواب كذا في الصباح واورد المطالمة بالفرق بين  
 ما اذا باع حب قطن في قطن بعينه او نوى ثم في بطن  
 بعينه اى باع ما في هذا القطن من الحب او ما في هذا  
 النوى من النوى فانه لا يجوز مع انها ايضا في غلافه وشار

سوام



ابراهيم سلف الى الفرق بان النور هناك معتبر عدما هالكا في النور  
 فانه يقال هذا امر و فطن و يقال هذا نوى في نية ولا حب  
 في فطنة و يقال هذه حنطة في سبيلها و هذا لوز و فستق و لا  
 يقال هذه فتور فيها لوز و لا يذهب اليه و هو بخلاف تراب  
 الصاغة فانه انما لا يجوز بيعه بحسنه لاحتمال الربا حتى لو باع  
 بخلاف جنسه جاز و في مسيلتا الربا عه بحسنه لا يجوز لشيئته  
 الربا و الصاغة جمع صايغ و المراد بيع ارادة الذهب كما في  
 البناء و ما ذكرنا يخرج الجواب عن امتناع بيع اللبن في  
 الصنوع و اللحم في الشاة و الالبية و السمك و الجلود فيها و  
 الدقيق في الحنطة و الزيت في الزيتون و العصير في العنب  
 و نحو ذلك حيث لا يجوز لان كل ذلك منعدم في العرف  
 لا يقال هذا عصير و زيت في محله فكذلك الباقي و اعلم  
 ان الوجه يقتضي ثبوت الخيار بعد الاستخراج في ذلك  
 محل لانه لم يره كذا في فتح القدير فقد بيع الحنطة لانه لو  
 باع بتن الحنطة في سبيلها دون الحنطة لم ينفع لانه لا يصير  
 شيئا الا بالعلاج و هو الدق فلم يكن شيئا قبله فكان بيع  
 المعدوم فلا ينفع بخلاف الخبز في السحق انه ينفع  
 حتى لو نزع عمو سلمه اجبر على الاخذ و هنا لا كذا في  
 البناء و المراد بتراب الصاغة التراب الذي فيه ذرات  
 الذهب فلا يجوز بيعه بحسنه لاختلاف الربا و لا يصرف  
 الى خلاف الجنس بخزيا للجواز كما في بيع درهم و دينارين  
 بدينار و درهمين لان التراب ليس بمال متقوم كذا في  
 المعراج و لو اشترى تراب الصواغين بعرض ان وجد  
 في التراب ذهبا او فضة جاز بيعه لانه باع ما لا متقوما  
 و ان لم يجد شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود

انما المقصود ما فيه من الفضة و الذهب و قال ابو يوسف  
 لا ينبغي للمصايغ ان ياكل ثمن التراب الذي باعه لان ما فيه  
 مال الناس كما ان يكون الصايغ قد زاد الناس في مثا  
 بقدر ما سقط منه في التراب و كذا الدرهمان اذا باع  
 الدهن و بقى من الدهن شيء في الاوعية كذا في الحائض  
 و فيها ايضا باع ما به من حديد هذا الفطن لا يجوز  
 ولو كانت الحنطة في سبيلها فباعتها جاز و لا يجوز بيع  
 النواة في التمر و لو باع حب فطن بعينه جاز كذا في  
 العقبة ابو الليث و لو اشترى البزر الذي في جوف البطيخ  
 لا يجوز وان رضى صاحبه بان يقطع البطيخ ولو ذبح  
 شاة فباع كرسها قبل السلق جاز و كان على البائع  
 اخراجه و تسليمه الى المشتري و للمشتري خيار  
 الروية و لو اشترى لولة في صدف قال ابو يوسف  
 يجوز البيع وله الخيار اذا اراد و قال محمد لا يجوز  
 و عليه القموي و الباقي قلا و الفول و الخبز و عني  
 المحلوج و هو ما خلص حبه من قطنه و في البرازية  
 لو باع حنطة في سبيلها فضا رهاصل ما نقلناه  
 انه اذا باع شيئا مستورا فان كان مستورا عما هو خلق  
 فيه او لا و الثاني شرا ما لم يره جاز عندنا و الاول  
 لا يخلو اما ان يكون المبيع موجودا في العرف او معدوم  
 فان كان موجودا جاز بيع حنطة في سبيلها و ان  
 و سسم و لوز و جوز و كرس شاة مرد بوجه قبل  
 سلقها و لولة في بطن دجاجة و ان كان يقال في  
 العرف انه معدوم لم يجوز بيع حب فطن فيه  
 و نوى كرس فيه و لبن في صنوع و لحم و سقم و البية في شاة



تمام

والكادح وجلد فيها ودقيق في حنطة وريت في زيتون وعصير في عنب  
وخلوج فطن فيه ولولو في صدف على المفتي به وبتن في حنطة في  
سبيلها **قال** واجرة الكيل على البائع يعني اذا بيع مكايلة وكذا اجرة  
الوزان والعداد عليه والذراع لانه من التسليم وتسليم المبيع عليه  
فكذلك ما كان من تمامه فبذلك الكيل لان صب الحنطة في الوعاء على  
المشتري وكذا اخراج الطعام من السفينة وكذا قطع العنب  
المشتري حر افاو كذا كل شئ باع حرا افا كالنوم والبصل والجزر  
اذا اخل بينهما وبين المشتري وكذا قطع الثمر اذا اخل بينهما وبين  
المشتري كذا في الخلاصة وانما الرأى انه لو اشترى حنطة في سبيلها  
فعلى البائع تحليصها بالدوس والتذرية ورفعها الى المشتري  
وهو المختار وفي المعراج والتمن للبائع واذا اشترى ثيابا من  
جرب ففتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري  
وقيل كما يجب الكيل على البائع فالعيب في وعاء المشتري يكون  
عليه ايضا وكذا لو اشترى ما في سقاء في فريضة كان صب  
الماء على السقاء والمعتبر في هذا العرف كذا في الخائنة  
وفي المجتبى لو اشترى دقة فخطب في المصرف فاحد على البائع  
**قال** واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري لما ذكرنا  
ان الوزن من تمام التسليم وتسليم الثمن على المشتري  
فكذلك ما يكون من تمامه وكذا يجب عليه تسليم الجيد  
لان حق البائع تعلق به وما ذكره المصنف في نقد  
التمن هو الصحيح كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية كما في  
الخائنة وبه كان يعني المصدر الشهيد وقال وبه يعني  
الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاوره بعيب الزيادة فانه  
على البائع وما اجرة نقد الدين فانه على المدين الا  
اذا قرض الدين الدين ثم ادعى عدم النقد فالاجرة

على رب

على رب الدين لانه بالقبض خل في ضمانه فالناقد انما يميز  
ملكه ليستوفي بذلك فقوله فالاجرة عليه والخلق في اجرة  
الناقد تشمل ما اذا قال المشتري دراهم مقدرة ايا وهو  
الصحيح خلافا لمن فصل كذا في الخائنة واما حكم الصيرفي  
اذا تقدم ظهران فيها زبوا فاقال في اجاراة  
البرازية استاجرته لينقد الدراهم فنقد بموجده زبوا  
يرد الاجرة وان وجد البعض زبوا فبقدره انتهى  
**قال** ومن باع سلعة بثمن سلمه او اى سلم الثمن قبل  
ان يسلم المبيع لا فضا العقد المساواة وقد نعين حق  
المشتري في البيع فيسلم الثمن او لا ليتعين حق البائع  
تحقيقا للمساواة وفي البرازية باع بشرط ان يذرع  
المبيع قبل نقد الثمن فسد المبيع لانه لا يقتضيه العقد  
وقال محمد لا يصح لجمالة الاجل حتى لو سمي الوقت الذي  
يسلم فيه المبيع جازا انتهى ولا بد من احضار السلعة ليعلم  
فيها مما فاذا احضرها البائع امر المشتري بتسليم الثمن  
وله ان يمنع عن دفعه اذا كانا المبيع غائبا ولو عن المص  
وفي السراج الوهاج بخلاف الرهن اذا كان في موضع اخر  
غير موضع المتراهنين من حيث التحقة المونة بالاحصار  
فانه لا يومر المرتهن باحضاره بل يسلم الواهن الدين اذا  
اقرا المرتهن ببقاء الرهن فان ادعى الراهن هلاكه فالقول  
قول المرتهن انه لم يملك لكون الرهن امانة في يد المرتهن  
كالوديعة فلا يومر باحضاره اذا الحقه مونة واما في البيع  
فالتمن بدل الى اخره انتهى وفي اخره رهن الخائنة ان المشتري  
اذا التو البائع في غير مصرها وطلب منه تسليم المبيع ولم يقدر  
عليه ياخذ المشتري منه كفيلة او يبعث وكذا لا ينقد الثمن



له ثم يتسلم المبيع ويبعد من كون الثمن حالا لانه لو كان موجلا لا يلزمه دفعه اولا وقد مرنا اول الكتاب بعض مسائل التاجيل ولا بد ان لا يكون في البيع خيار للمشتري فلو كان له ليس للبائع مطالبة بالثمن قبل سقوطه وقد صرح به في خيار الروية من الغنية وفي فتح القدر بين خيار الشرط وقد استفيد من كلامه ان للبائع حق حبس المبيع حتى يسو في الثمن كله ولو بقي منه درهم الا ان يكون موجلا كما قد مرنا فلو كان بعضه حالا وبعضه موجلا فله حبس المبيع الى استيفاء الحال ولو باعه شيئين صفقة واحدة وسمى لكل واحد ثمن فادفع المشتري حصة احدهما كان للبائع حبسهما حتى يسو في حصة الاخر وان ابر المشتري عن بعض الثمن كان له الحبس حتى يسو في الباقي بان البراءة كالاستيفاء ولا يسقط حصة في الحبس بالرهن ولا بالكفيل ويسقط بحوالة البائع على المشتري بالثمن انقافا وكذا بحوالة المشتري البائع به على رجل عند ابو يوسف للبراءة كالايضا وقرئ محمد بينهما ببقا مطالبة البائع فيها اذا كان محنالا وسقوطها فيها اذا كان محبلا وكذا قرئ محمد في الرهن فقال ان حال المثلين يرد على الراهن لم يبق له حق حبسه وان احتال به على رجل لم يسقط وتأجيل الثمن بعد البيع بالحال يسقط لحقه في الحبس وكذا اذا كان الثمن موجلا فلم يقتض المشتري حتى حل يسقط الحبس ان الاجل من وقت القبض عند الاتمام ان لم تكن السنة معينة وان كانت معينة ومضت فلا يقال له اجماعا وبحال الاختلاف فيما اذا امتنع البائع من التسليم اما ان لم يمتنع فابتداه من وقت العقد اجماعا ولو سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن يسقط حقه فليس له بعده رده اليه ولو اعاده البائع له او اودعه اياه على المشهور بخلاف الرهن اذا اعاد الرهن من الراهن فانه لا يبطل

الرهن

الرهن فله استرجاعه ولو قبضه المشتري بغير اذن لم يسقط حقه في الحبس كذا في السراج الوهاج والاجارة كالعارية والوديعة كما في المحيط وفي الظهيرية المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبائع يراه ولم يمنع من القبض كان اذنا وهو من مسائل السكوت واما تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه فعلى وجهين قولي وحسي فالاول فان اعاده او هبه او تصدق به او رهنه وقبضه الرهن جاز ولو باع او اجر لا يجوز قال محمد رحمه الله كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة اذا فعله المشتري قبل القبض جاز ويصير المشتري قابضا كذا في الظهيرية ولو اودع المشتري من البائع او اعاره او اجاره لم يكن قبضا ولو اودعه عند اجنبي و اعاره هو امر البائع بالتسليم اليه كان قبضا كذا في المحيط وفي الخاتمة لوقال المشتري للفلام نقالي معي وامتنق فتخطي معه فهو قبض ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا ولو قال خذ يكون تحلية اذا كان يصل الي اخذه ولو دفع بعض الثمن وقال للبائع تركته عندك رهنا على الباقي او قال تركته وديعة عندك لا يكون قبضا انتهى واعتاق المبيع قبل القبض قبض ولو اشترى حاملا فاعتق ما في بطنها لا يكون قبضا لاحتمال انه لم يجمع اعتاقه فلم يصير مستقلا واما الثاني فالمشتري اذا اتلف المبيع او احدث فيه عيبا قبل القبض يصير قابضا وكذا لو امر البائع بذلك ففعل البائع واذا امر المشتري البائع بطحن الخنطة فطحن صار قابضا والدقيق للمشتري كذا في الخاتمة ووطي المشتري الجارية قبضت ونجست والا فله حبسها فان منعها البائع ثبوت من ماله ولا عقر عليه لانه ووطي له

بيان  
٢ حبلت



نفسه وان نفقهما الوطن كد عليه حصة النقض من الثمن  
ولو زوجه المشتري صار قابضا فيا سالا استحقاقا وكذا الوافر  
عليه يدين ولو ارسل المشتري العبد في حاجة صار قابضا ولو امر  
البائع ان يامر العبد بعمل قامه صار قابضا كما لو امره ان يوجه  
لائقان وما يأخذه البائع من الاجر محسوب عليه من الثمن ولو  
اشترى دابة والبائع ركبها فقال المشتري حملني معك فجدد معه  
فملك في علم المشتري وركوبه فهو كذا في المحيط وما امره للبائع  
بفعل شئ قبل القبض فلو كان له لو قال البائع بعها او طاهها او كل  
الطعام ففعل فانه يكون فسخا للبائع وما لم يفعله لا يفسخ  
ولكن البيع على ثلاثة اوجه فان قال بعه لنفسك فباعه  
انفسه ولو قال بعه لغيره لا يجوز البيع ولا يفسخ ولو قال بعه لغيره  
من بيت فباعه انفسه وجاز البيع الثاني لما مور في قول محمد  
وقال ابو حنيفة لا يكون فسخا لقوله بعه لي ولو اشترى ثوبا  
او حنطة فقال للبائع بعه **الفسخ** قال الامام الفضل ان كان قبل  
القبض والروية كان فسخا وان لم يفعل البائع بعه لم يفسخ  
فيغرد بالفسخ في خيار الروية وان قال بعه لغيري وكذا في  
الفسخ فاما لم يفعل البائع ولم يفعل بعه لا يكون فسخا وان كان بعد  
القبض والروية لا يكون فسخا ويكون وكذا بالبيع سواء قال بعه  
او بعه لي انتم وفي البرازية والظهيرية دفع الى قصاب درهما  
وقال اغطي هذا الدرهم لحما وزنه وصنعه في هذا الزميل  
في حافونه حتى اتي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فاكلت  
الحمة **الحكم** قال الشيخ الامام الفضل ان لم يبين موضع القطع كان  
الملاك على القصاب وان بين فقال من الجانب او من الذراع  
كان للمالك على المشتري وهذا بخلاف ما ذكرناه فان المشتري انما  
يعبر قابضا اذا كان الوزن بحضرة وهناك قال يصير

قابضا

قابضا اذا كان الوزن بحضرة وهكذا ذكر في الجامع الصغير  
فكان في المسألة روايات اثنى وفي البناية اشترى دهنه ودفع  
قارورة ليزنه فيها فوزنه فيها بحضرة المشتري فهو قبض وكذا  
تعيينه في الاصح وكذا كل مكيل او موزون اذا دفع له الوعاء كاله او  
وزنه في وعاءه بامر له ولو غصب شيئا اشتراه صار قابضا  
وليس للبائع حصة بخلاف الودعة والعارية الا اذا وصل  
اليه بعد التحلية ولو اشترى حنطة في السوار يجب تسليمها  
فيه واما ما يصير به قابضا حقيقة ففي التجريد تسليم المبيع  
ان يخل بينه وبين المبيع على وجه يتمكن من قبضه بغير  
جائز وكذا تسليم الثمن وفي الاجناس يعتبر في صحة التسليم  
ثلاثة معان ان يقول خلعت بينك وبين المبيع وان يكون بحضرة  
المشتري على صفة يتاخر فيه الفصل من غير مانع وان يكون  
مفراغا من شغل نحو غيره فلو كان المبيع حاشا على الحنطة  
في جوارق البائع لم يفسخه وفي القسيه لو باع حنطة في سبيلها  
فسلمها كذلك لم يفسخ كقطن في فراش ويصح تسليم ثمار  
الاشجار وهي عليها بالتحلية وان كانت متصلة بملاك البائع  
وعن الويرى المتاع لغير البائع لا يمنع فلو اذله بقسط  
المتاع والبس صم وصار المتاع وديعة عنده وكان ابو  
حنيفة يقول القبض ان يقول خلعت بينك وبين المبيع  
فان قبضه ويقول المشتري وهو عند البائع قبضت  
فلو اخذه برأسه وصاحبه عنده فقاده فهو قبض دابة  
كان او بعيرا وان كان غلاما او جارية فقال له المشتري  
نعال معي او امطر فخطمعه فهو قبض وكذا لو ارسله في حاجة  
وفي الثوب ان اخذه بيده او حلى بينه وبينه وهو موضوع  
على الارض فقال خلعت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضت



فهو قبض وكذا القبض في البيع الفاسد بالتخلية ولو اشترى حنطة في  
 بيت ودفع البايع المفتاح اليه وقال جئت بيك وبينهما  
 فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئا يكون قبضا ولو باع دارا  
 غايبة فقال سلمتها اليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وان كانت  
 قريبة كان قبضا وهران يكون بحال بقدر على اغلاقها والا  
 فهي بعيدة واطلق في المحيط بان التخلية يقع بالقبض وان كان  
 المبيع يبعد عنها وقال الحلواني ذكر في النوادر اذ باع ضيعة  
 وحل بينهما وبين المشتري ان كان يقرب منها يصير قابضا  
 او يبعد لا يصير قابضا قال والناس رعون غافلون  
 قالهم يشتررون الضيعة بالسواد ويقرون بالتسليم  
 والقبض وهو لا يصح به القبض وفي جامع شمس الائمة  
 يصح القبض وان كان العقار غايبا عنها عند ان حنطة  
 خلا فالحا وفي جامع التوازي دفع المفتاح في بيع الدار  
 تسليم اذ انقباله فحة من غير تكلف وكذا لو اشترى بقر  
 في السرح فقال البايع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث  
 يمكنه الاشارة اليه يكون قبضا ولو باع خلا ونحوه في  
 دار وخلا بينه وبين المشتري في دار المشتري وختم  
 المشتري على الدار فهو قبض ولو اشترى ثوبا فامر البايع  
 بقبضه فلم يقبضه حتى اخذه انسان ان كان حين امره  
 بقبضه امكنه من غير قيام صح التسليم وان لا يمكنه الا بقيام  
 لا يصح ولو اشترى طيرا في بيت والباب مغلق فامر  
 البايع بالقبض فلم يقبض حتى صحت فتح الباب  
 فطار لا يصح التسليم وان فتحه المشتري فطار صح التسليم  
 لانه يمكنه التسليم بان يخطا في الفتح ولو اشترى فرسا من  
 حظيرة فقال البايع سلمتها اليك ففتح المشتري الباب

فذهب

فذهب الفرس ان امكنه اخذها من غير عون ولا حبل كان  
 قبضا وهو ناويل مسيلة الطير وفي مكان اخر من غير عون  
 ولا حبل ولو اشترى دابة والبايع راكبها فقال المشتري احملني  
 معك فحملته فقبضت هلكت على المشتري قال القاضي الامام  
 هـ اذا لم يكن على الدابة سرج فان كان عليها سرج وركب  
 المشتري في السرج يكون قابضا والا فلا ولو كان راكبا بين  
 فباع المالك منهما الاخر لا يصير قابضا كما اذا باع الدار  
 والبايع والمشتري فيها انتهى كذا في فتح القدير ثم اعلم ان  
 ما ذهب اليه الامام الحلواني من عدم صحة تخلية البعيد  
 هو ظاهر الرواية كما في الخائبة والظهيرية وفي الخائبة والصح  
 ظاهر الرواية وفي الظهيرية ولا عتماد على ما ذكر في ظاهر  
 الرواية زاد في الخائبة وكذلك المصة والصدقة انتهى فقد  
 علمت ضعف ما في المحيط وفي جامع شمس الائمة وعلى هذا  
 تخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار  
 بتسليمها وفي البناء معزيا الى الغاية ان القبض في العقار  
 بالتخلية وفي المنقول بالنقل الى مكان لا يختص بالبايع وفي  
 البرازية حصة اشيا لو فعله البايع باذن المشتري صار  
 قابضا الامر بختان الغلام والتجارة والغصن وقطع عرق  
 الفرس او كان ثوبا فامر به بالقبض او الغسل او مكعبا  
 فامر به بنعله او غلا فامر به بحذاه او طعاما فامر به بالبطخ  
 او دارا فاجر هاس البايع او جارية فامر به بتزويجها  
 فزوجها ودخل بها الزوج صار قابضا وبلا حول لا يصح  
 قابضا وكذا الزوجها المشتري لا يصير قابضا ودخل  
 الزوج وفعل المشتري واحدا من هذه العشرة بعد علمه  
 بالحبس يمنع الرد والرجوع بالقبض ولو استأجر المشتري

م تخلية



البائع لغسل الثوب او قطعه ان كان ذلك ينقص المبيع صار قابضا  
وان قال له اعتقه فاعتقه البائع قبل قبضه عنه جاز عند  
الامام ومحمد خلافا للشافعي ولو امر البائع ان يطرحه في الماء فطره  
صار قابضا بخلاف ما اذا امر المديون ان يطرح الدين في الماء  
فطره لا يكون موديا وكذا لو استقرضه وفي البرازية ايضا  
قبض المشتري بلا اذن البائع قبل قبض الثمن وبني اوعر سرح  
نوبا فصبغة ملك اما استرداد وان تلف عند البائع ضمن  
ما زاد البناء والمبيع المشتري المفلس دبرا واعتق المشترا  
قبل قبضه جزوا لسعاية على الغلام الا عند الشافعي فان  
كاتبته او اجره او رهنه قبل قبضه ونفذ الثمن ابطال القاضي  
هذه التصرفات ان شا البائع فان نفذه قبل الابطال  
جازت الكتابة وبطل الرهن والاجارة ولو جارية فوطيها  
المشتري فحملت او ولدن لا يمكن البائع من الجسر وان لم  
تلد ولم تحمل له الجسر فان ماتت في يد البائع ان اخذت  
ببيعها من البائع والا فمن المشتري لعدم نقص البيع قال عبد  
لولا ان اشتريت نفسي منك فباع المولى صح ولا يملك المولى  
حبه لا ستيقا الثمن لانه صار قابضا بنفس العقد  
كمن اشترى ذبا وهو فيها يصير قابضا بالشر او لا يملك  
البائع الحبس وكذا لو وكل اجنبى العبد ليشترى من مولا  
له فاعلم المولى واشترى نفسه له لا يملك البائع حبه  
للمن لعود الحقوق الى العبد الوكيل انتهى وفيه خلاف ايضا  
قبض المشتري المشترا قبل قبضه بلا اذنه فطلبه منه  
فحلى بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى يقبضه بيده  
بخلاف ما اذا حلى البائع بينه وبين المشتري انتهى وسنذكر  
على هلاك المبيع ان سأل الله تعالى في خيار الشرط وحله هنا ولكن

ساكن

تركناه

تركناه خوف الاطالة وفيه لو الواجبة باعه جبا في بيت ولا يمكن  
اخراجها الا بفتح الباب اجبر البائع على تسليمه خارجا من البيت  
لان التسليم واجب فيجبر عليه ولو امره بقبض الفرس والبائع  
ممسك بعنانه ففر من يده ما كان على المشتري لان تسليم  
الفرس كذلك يكون **قلا** والامعان وان لم يكن البيع عينا  
والتمش دينافان البائع يسلم المبيع مع تسليم المشتري الثمن  
وهو صادق بثلاث صور احدها ان يكونا عشرين الثانية  
ان يكونا عشرين الثالثة ان يكون المبيع دينارا والتمش سلعة  
وهو ليس بمراد هنا لانه باب السلم فان البيع فيه هو السلم  
فيه وهو دين والواجب اول تسليم العين وهو اسر المال  
كما ان البيع اذا وقع بتمش موجد فالواجب اول تسليم العين  
**باب خيار الشرط** من اضافة الشيء الى سببه لان  
الشرط سبب للخيار وفي الصباح الخيار الاختيار وفسه في  
فتح الباري بالتخيير بين المضا والفسخ وهو ثابت  
بالنص على غير القياس وحين ورد النص به جعلناه  
داخلا على الحكم مانعاه تقبلا لعملة بقدر الامكان  
ولم نجعله داخلا على الحكم مانعاه تقبلا لعملة اصل  
البيع للنهي عن بيع بشرط والبيع الذي شرط فيه الخيار يقال  
فيه علة اسماء ومعنى الحكم والمخالي عنه علة اسماء  
ومعنى وحكما قالوا قل الاصول الموانع خمسة مانع يمنع  
انعقاد العلة وهو حرية البيع فلم ينعقد في الحر لعدم المحل  
وما منع يمنع تمامها كبيع مال الغير وما منع يمنع ابتداء الحكم  
وهو خيار الشرط وما منع يمنع تمامه كخيار الرجوع للمشتري  
وما منع يمنع لزومه كخيار العيب في وقد حققنا في شرحنا  
على المنار ان تقسيم الموانع مبني على قول ضعيف للاصوين



وهو جواز تخفيض العدة واما على الصحيح من انه لا يجوز تخفيضها  
فلا مانع لها اصلا في كل موضع عدم الحكم فانما هو لعدم العلة  
فتخلو الملك مع شرط الخيار انما هو لعدم العلة لانها البيع بلا  
خيار وقولهم فيما فيه خيار علة اسما ومعنى لا حكما مجازا على  
الصحيح لان الوجود فيه شرط العلة لا كلها لانها لا تنتم الا بالاصناف  
الثلاثة ان يكون الخيار باقيا لم تتم العلة فاذا استقامت  
ومتمامه في تقرير الاصول كمال في بحث تفصيل العدة الى سبعة  
والخيارات في البيع لا تنحصر في الثلاثة كما قدمناه بل هي  
ثلاثة عشر خيارا والرابع خيار العين وسنتكلم عليه في الموضع  
حيث ذكرناه هناك والخامس خيار الكمية وقد مرنا اول البيوع  
والسادس خيار الاستحقاق وسياق في باب خيار العيب  
والسابع خيار كشف الحال كما قدمناه والثامن خيار تفرق  
المستقبلين من البيع قبل القبض وسياق ايضا والتاسع  
خيار اجازة عقد الفضولي والعاشر خيار فوات الوصف  
المشروط المستحق بالعقد كاشتراط الكتابة الحادي عشر خيار  
التعيين الثاني عشر في المراجعة خيار الخيانة الثالث عشر  
من الخيارات خيار نقد الثمن وعدمه كما سياق في هذا الباب  
**قال** مع المتبايعين او لاحدهما ثلاثة ايام اى جاز للمبايع  
وللشترى معا واحدهما في المدة المذكورة والظاهر ان الصبر  
يعود الى الخيار وفي الوقاية والنقاية صح خيار الشرط فابرة  
والاولى ما في الاصلاح صح شرط الخيار لان الموصوف بالصحة  
بشرط الخيار لا نفس الخيار والا صل في بثوته ما رواه ابن ماجة  
في سننه ان جبان بن منقذ بن عمر كان رجلا فذا صابنة  
امة في راسه فكسرت لسانه وكان لا يدع على ذلك التجارة  
فكان لا يزال يعين فان النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر له ذلك

فتار

فقال اذا انت بايعت فقل لا خلاية ثم انت في كل سلعة ابتعتها  
بالخيار ثلاثة ايام فاذا ارصيت فامسك وان سخطت فاردها  
على صاحبها وجبان بفتح المهملة والباء الموحدة والخلاية الخداع  
وقايدة قول لا خلاية اى اخديعة في الدين لان الدين  
النصيحة فلا تخدعوه بشئ اعتمادا على معرفته بل انصروه  
لانه ليس عالما بما كذا في فتح الباري والامة شجة تصيب  
الرأس وكان جبان التثع باللام فكان يقول لا خلاية فقوله  
اذا بايعت شامل للمبايع والمشتري وبه اندفع قول  
سفين الثوري انه لا يجوز الا للمشتري عملا بحديث الحاكم  
فحصل له الخيار فيما اشتراه ولانه انما جاز للحاجة  
الى دفع العين بالتزوي وهما فيها سوى وفي الخاتمة  
اذا اشترط الخيار كما لا يثبت حكم العقد اصلا انتهى وقيد  
بقوله للمبتاعين الدال على ان الشرط كان بعد العقد  
او مقارنا له للاحتراز عما اذا كان قبله فلو قال جعلتك  
بالخيار في البيع الذي يقفده ثم اشتري مطلقا لم يثبت  
كما في التاتارخانية واطلعه فتمثل البيع الفاسد فهو  
كالصحيح يثبت فيه خيار الشرط ولما كان خلاف الماصل  
فاذا اختلفا في اشتراطه فالقول لمن انكره عند الامام  
في ظاهر الرواية وعند محمد القول لمدعيه والبيضة لاخر  
كذا في الخاتمة وشمل ما اذا شرطاه وقت العقد والحقاه  
به فلو قال احدهما بعد البيع ولو بايام جعلتك بالخيار  
ثلاثة ايام صح اجماعا فلو شرطاه بعده ازيد من ثلاثة  
فسد العقد عنده خلافا لهما كما لو الحقا بالبيع شرطا  
فاسدا فانه يلحق ويفسد العقد عنده وعندهما لا يفسد  
ويبطل الشرط وفي جامع الفصولين هو يصح في ثمانية اشيا



فبيع واجارة وقسمة وصالح عن مال بعينه وبغير عينه وكتابة وخلع  
وعتق علم مال لو شرط للراه والقين ولو شرط الخيار للراهن جاز  
للمرتهن اذ له تقضي الرهن متى شأله خيار ولو فعل بنفس او مال  
وشط الخيار للكفول له او للكفيل جاز انتهى ويصح شرط الخيار  
في الارايان قال ابراهيم على في الخيار ذكره في الاسلام من بحث  
المزاد ويصح ايضا اشتراطه في تسليم الشفعة بعد طلب الموافقة  
ذكره فيه ايضا ويصح اشتراطه في الحوالة ايضا وفي الوقف  
على قول ابي يوسف وينبغي صحة في المزارعة والمعاملة  
لانها اجارة فهي خمس عشر موصفا ولا يصح في النكاح والطلاق  
واليمين والندى واذا قرار العقد والعرف والسلم  
والوكالة عليه قاضي خان بانه انما يدخل في لازم تحتمل  
الفسخ وفي الولوية اشترى عبدا واشترط ان لا يشتري  
خيار يومين بعد شهر رمضان والشراف في اخر رمضان هو  
جاز ويكون له الخيار ثلاث ايام اليوم الاخر من رمضان  
ويومين بعده لانه سكت عن الخيار يوم العقد وامكن تصحيح  
هذا العقد ولعل تصحيح هذا العقد باشتراط الخيار يوم العقد  
ويومين بعد رمضان ولو قال البايع للمشتري خيارك في  
رمضان فالبيع فاسد لانه تغذرت في العقد انتهى وفي فتح  
القدير لو قال له انت بالخيار فديها في المجلس فقط ولو قال في  
الظهر فعند ابي حنيفة يستمر الى ان يخرج وقت الظهر وعند هالان في  
الغاية انتهى وكذا في الليل والثلثة ايام فدخل ما بعد الى  
وشتمل ما اذا شرط له في البيع او بعضه في الشفعة للرجوع  
اشترى عبدا او موزونا او عبدا او شرط له في الخيار في نفسه  
او ثلثه او ربعه جاز مذكورة في الزيادات انتهى وساق  
حكم ما اذا كان المبيع متعدها جعل الخيار في البعض وهو خيار

المقيمين

المقيمين وفي التاتارخانية واذا شرط المشتري له في الثمن او في  
المبيع كان له الخيار فيهما انتهى ولو اشترى عبدا بالثمن او بالبيع  
ان المشتري بالخيار فاعطاه بها مائة دينار ثم فسخ البيع  
فغنى ابي يوسف الصنف جاز ويرد الدراهم والصرف  
باطل على قول ابي حنيفة في التاتارخانية فان قلت قد  
صرح فيه انه لو اطلق الخيار ففسد البيع ولا شك ان قوله انت  
بالخيار او لك الخيار اطلاقا فيما انفوق في قلت قد صور في  
الولو الجنية والخلاصة مسيلة انت بالخيار انه باع بخيار  
ثم لقيه بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار مادام  
في المجلس كمنزلة قوله لك الا قاله بخلاف ما اذا اطلقه  
وقت العقد وفي الخانية ابتدا التاجيل في البيع بشرط وجب  
تخير من وقت سقوطه لامن وقت العقد سواء كان الخيار  
للبايع او للمشتري وللشعيع الطلب وقت العقد حيث  
علم لا وقت السقوط وبطلت في بيع الفضولي وقت الاجارة  
وفي البيع الفاسد حين انقطاع الاسترداد وفي الهبة  
بشرط المعوض روايتان في رواية يطلب عند الفسخ  
وفي رواية عند العقد وهو الصحيح ولو كان الخيار للبائع  
فسالحه المشتري على معين لامضا البيع صح ويكون  
زيادة الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فسالحه البايع  
على اسقاطه فخط عنه من الثمن كذا وزاده عرضا جاز انتهى  
فلو سالحه البايع على ابطال البيع ويعطيه مائة ففعل  
انفسخ البيع ولا شيء له كذا في التاتارخانية واطلق  
في المتبايعين فمثل الاصيل والثاني فصح للتوكيل والوصي  
كما في الخانية ولو امره ببيع مطلقا فعقد بخيار له او  
للامرأ ولا جنبي صحان ولو امره ببيع خيار لامر فشرط



لنفسه لا يجوز وان كان اشتراط الخيار لنفسه اشتراط لا موان الامر  
 انما امره ببيع ما يكون للمامور فيه راي وتدبير ويكون للامر  
 كله دفعا وفيما فعله يكون له راي ويكون للامر بطريق التبعية  
 فيكون مخالفا ولو امره بشرا بخيار للامر فاشتراه بدون  
 الخيار نفذ الشرا عليه دون الامر للمخالفة بخلاف ما اذا  
 امره ببيع بخيار فباع باثا حيث يبطل البيع اصلا كذا في الوالوجية  
 فان قلت هل يصح تعليق ابطاله واضافته قلت قال  
 في الخانية لو قال من له الخيار ان لم افعل كذا اليوم فقد ابطلت  
 خياره كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب  
 ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خياره ولم يرده اليوم خياره  
 ولو لم يكن كذلك ولكنه قال ابطلت عدا وقال ابطلت  
 خياره اذا جاعد فما عده ذكر في المستفي انه يبطل خياره  
 قال وليس هلا كالاول لان هذا وقت يحل له محالة بخلاف  
 الاول انتم فقد سوا بين التعليق والاضافة في  
 المحقق مع انهم لم يسوا بينهما في الطلاق والعناق وفي  
 التاتارخانية لو كان الخيار للمشتري فقال ان لم افسخ  
 اليوم فقد رخصت وان لم افعل كذا فقد رخصت لا ببيع **قال**  
 ولو اكثر لا اى يصح اشتراؤه اكثر من ثلاثة ايام عند ابي  
 حنيفة وقال لا يجوز اذا سمي مدة معلومة كحديث ابن عمر  
 اجاز الخيار الى شهرين وله انه مخالف لمقتضى العقد وهو  
 الموزوم ثبت نصا على خلاف القياس في المدة المذكورة  
 للبروى وهو يحصل فيها فلا حاجة الى ما زاد عليها وبطل عليه  
 حديث عبد البرذاق ان رجلا اشترى من رجل بعيرا  
 وشرط عليه الخيار اربعة ايام فبطل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم البيع واما حديث بن عمر فلم يعرف ولا نه

جزو الدعوى لانها جواز اكثر من ثلاثة ايام طالت المدة او  
 قصرت وهو يفيد عمدة خاصة ولا نه يحتمل خيار الشرط  
 وخيار الروية والعيب فلا يكون حجة واطلاق المدة عنده  
 كاشتراط الاكثر في عدم الجواز وافساد البيع ولو قال  
 المولى ولو اكثر او موبدا او مطلقا او موقتا بوقت مجهول  
 لكان او كذا لان البيع فاسد في هذه كلها كما في التاتارخانية  
 وهذا اذا كان البيع فاسدا في هذه كلها كما في التاتارخانية  
 وهو مما لا يتعارض اليه الفساد فان كان مما يتعارض حكمه  
 في الخانية قال اشترى ثيابا يتسارع اليه الفساد على انه  
 بالخيار ثلاثة ايام فالقيا س كما يحرم المشتري على شئ  
 وفي الاستحسان يقال للمشتري ما ان يفسخ البيع  
 واما ان تاخذ البيع ولا شئ عليك من الثمن حتى يحجز  
 المشتري او يفسد البيع عندك دفعا للضرر من الجانبين  
 وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شئ شئ يتسارع اليه  
 الفساد كالسكة الطرية وتجد المدعى عليه واقام المدعى  
 البينة ويخاف فسادها في مدة التركية فان القاضي  
 يأمر مدعى الشرا ان ينفذ الثمن ويأخذ السكة  
 ثم القاضي يبيعها من اخر ويأخذ ثمنها ويضع  
 الثمن الاول والثاني على يد عدل فان عدل يفتقن  
 المدعى الشرا بالثمن الثاني ويدع الثمن الاول للبايع  
 ولو ضاع الثمنان عند العدل يضع الثمن الثاني  
 من مال مدعى الشرا لان بيع القاضي كبيع  
 وان تعدل البينة فانه يضمن قيمة السكة  
 للمدعى عليه لان البيع لم يثبت وبيع اخذ مال الغير  
 بحكمة البيع فيكون مضمونا عليه بالقيمة التي وفي



الظهير ولو اشترى بيضا او كفريا على ان البايع بالخيار فخرج الفسخ  
او صار الكفري ثم انكسر الباع لانه بقي لبيق مع الخيار ولو بقي  
معه لم يقدر البايع على اجازته وان ابي المشتري يكون المبيع  
صار شيئا اخر ولو باع وصيلا فلم يقض حتى صار حيا بطل البيع  
في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف لا يبطل انتهى وفي الجانب  
اشترى شيئا في رمضان على ان بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر رمضان  
فسد العقد في قول ابي حنيفة لان عنده ما قبل الشهر يكون  
داخلا في الخيار فيصير كمنزلة شرط الخيار اربعة ايام فيفسد  
العقد عنده وقال محمد له الخيار في رمضان وثلاثة ايام  
بعد رمضان ويجوز البيع وكذا لو كان الخيار للبايع على هذا  
الوجه ولو شرط المشتري على البايع فقال لا خيار لك في  
رمضان ولك الخيار ثلاثة ايام بعد رمضان او قال  
البايع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة ايام  
بعد رمضان فسد البيع عند الكل لانه لا وجه الى تفحيح  
هذا العقد انتهى والاجارة كالبيع قال في البرازية  
استاجر على ان بالخيار ثلاثة ايام يجوز وعلى الترتلي  
الخلاف انتهى وفي اجازات الذخيرة فيل الشفعة اشترا  
الخيار في غير العقد لا يفسده وان زاد على الثلاث اجماعا  
انتهى فلهما خالف فيه الاجارة البيع فانما اذا شرطاه بعد  
العقد اكثر من ثلاثة فسد البيع كما قدمناه واما اشتراطه  
في الخلع فقدمنا في بابيه انه يصح اشتراطه كما اكثر من ثلاثة  
ايام عنده ويصح اشتراطه في الكفالة اكثر من ثلاث  
ويصح اشتراطه في البزانية واما اشتراطه في  
الوقف فجاز عند ابي يوسف بناء على اصله من اشتراط  
العلة لنفسه ولما افترقوا بقوله هناك فيسفر ان يفتى به

ايضا

ايضا في حواش اشتراطه وقد مناه في الوقف وفي المعراج خذه  
وانظر اليه اليوم فاذا ارضيته اخذته بعشرة فوجبا ولو باع  
على ان يخله ان يخله ويستخدمه جاز وهو على خياره وعلى ان  
ياكل من ثمرة لا يجوز لان الثمرة مقصودة من الثمن انتهى وفي الذخيرة  
وكذلك لو قال هو بيع ان كان ثبت اليوم كان بيعا صحيحا  
**قال** فاذا جاز في الثلاث صح لزوال المفسد قبل بقرره في  
نقل صحيحا والصحيح يعود الى من له الخيار وقد اختلفوا  
في صفة العقد فثبت العقد فاسد ثم يعود صحيحا بزوال  
المفسد وهو قول العراقيين وعند الخراسيين موقوف  
على اسقاط الشرط فيمضي جز من الرابع يفسد فلا ينقل  
صحيحا وهذا الطريق هو الوجه واختارها الامام  
السرغسي في حواش الامام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر  
كما في الفوائد الظهيرية والذخيرة ولكن اهل الظاهر  
الرواية وفي الجانب فان اسقط الخيار في الايام الثلاث  
او اعتق العبد او مات العبد والمشتري او حدث به  
ما يوجب لزوم البيع ينقل البيع جازا في قول ابي  
حنيفة ويلزمه الثمن وان حدث عند المشتري في  
الايام الثلاثة عيب ان كان عيبا محتملا زواله في مدة  
الخيار كالمريض لا يبطل خياره الا انه لا يملك الرد قبل زوال  
العيب وان حدث به ما لا يحتمل الزوال لزوم البيع انتهى  
وفي المعراج لو شرط الخيار ايدا او مطلقا او موقتا بوقت  
مجهول فسد بالاجماع واما في اربعة ايام ونحوها فكذلك  
عند ابي حنيفة ولو كان الخيار الى قدوم فلان او الى هبوب  
الريح فاسقطا لم يجز البيع عند ابي يوسف ولو شرط  
الخيار لنفسه بعد شهر جاز عند ابي يوسف في الشهر



وله الخيار بعده يوم كذا في المجتبى ولم ارم ذكره للاختلاف  
السابق عشرة وينبغي ان لو كان عبدا فاعتقه قبل قبضه لم يبيع  
على القول يا لعقاده فاسدا ويصح على القول بالوقوف وظاهر  
الحائنة انه ينقلب جائزا بالاعتاق فلم يظهر الثمرة ويمكن  
ان يقال تظهر في حل مباشرته وحرمتها كما لا يخفى وفي الاستيجاب  
المصل عند اصحابنا الثلاثة ان الفساد على ضربين افساد  
قوى دخل في صلب العقد وهو البطل او المنديل وفساد ضعيف  
لم يدخل في صلب العقد واما دخل في شرط مستعار زائد على  
العقد فالاول لا ينقلب الى الجواز برفع المفسد كما اذا باع بالفساد  
ورهم ورطل من تمر ثم حط عن المشتري الخمر لا ينقلب الى الجواز واما  
الفساد الضعيف فليس له الكتاب واما اذا باع الى المصايد  
او الدباس ثم ابطال صاحب الجمل او نقد الثمن انقلب الى الجواز  
ولو مضت المدة المجهولة تأكد ومن الثاني اشتراطه في عقد  
السلم فان ابطله من له الخيار قبل القبض صح ان كان  
راس المال قابلا انتهى **فصرح** كما يصح تعليق خيار الشرط  
بالشرط فلو باعه حمرا على ان لا يجرى هذا الهنر فردده يقبل  
والا لا لم يصح وكذا اذا قال ما لم يجاوز به العبد كذا في القضية  
**قال** ولو باع على ان لا ينفق الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع  
صح والاربعة لا اي كما يصح يعني عندهما قال محمد يجوز الى ما  
سمياه والاصل فيه ان هذا في معنى اشتراط الخيار  
اذا الحاجة مست الى الانقضاء عند عدم النقد مخزعا عن  
المماطلة في الغش فيكون ملحقا به فالامام رحمه الله مر  
على اصله في الصحيحين وفي الزيادة على الثلاثة وكذا  
محمد في تخويل الزيادة وابو يوسف اخذ في الاصل  
بما اثر وفي هذا القياس وفي هذه السيلة فينا سخر

والله

والله مال في فسخ وهو ان يبيع بشرط شرط فيه اقالة فاسدة  
لتعلقها بالشرط واشترط الفسخ منها فيه ففسد اشتراط  
الفساد اولى وجه الاستحسان ما بينا كذا في الهداية وما  
ذكره من ان ابا يوسف مع الامام قوله الاول وقد رجع عنه  
والذي رجع اليه انه مع محمد كذا في غاية البيان وفي شرح  
الجمع الاصح انه مع ابو حنيفة وكثير من المشايخ حكوا على قوله  
بأنه اضطراب فظاهر هذا الشرط ان المشتري ان لم ينفق  
التمن في المدة فان البيع يفسخ لقوله فلا يبيع بينهما ولذا  
قال في المحيط وينفسخ البيع ان لم ينفق فان كان المبيع  
عبدا وقد اعتقه او باعه ثم لم ينفق الثمن حتى مضت  
الثلاثة نفذ عتقه وبيعه لان هذا معنى بشرط  
شرط الخيار لان الاجارة والفسخ تعلقا بفعل المشتري  
وهو النقد في الثلاث وترك النقد فيها ولو اعتقه  
او باعه في خيار الشرط يلزم البيع فكذا هذا ولو اعتقه  
بعد مضي الثلاث ثم لم ينفق الثمن لم يذكره في ظاهر  
الرواية وذكره في النوادر وقال ان كان قبل القبض  
لا ينفذ عتقه وبعد القبض ينفذ ويجعل البيع  
فاسدا بمعنى ثلاثة ايام متى ترك النقد ولم يجعله  
مفسوخا لان قوله ان لم انقد الى ثلاثة ايام فلا يبيع  
بيننا توقيت للمبيع وليس يفسخ له رضا متى ترك النقد  
في الثلاث صار كانه قال بعثك هذا العبد الى ثلاثة  
ايام فيكون توقيت للمبيع وهو لا يقبل التوقيت فصار  
بمنزلة شرط فاسد فيفسد البيع انتهى وهذا ما قاله  
في الفوائد الظهيرية هنا مسئلة لا بد من حفظها  
لهي انه اذا لم ينفق الثمن الى ثلاثة ايام يفسد البيع



ولا يفسخ حتى لو اعتقه المشتري وهو في يده نقد لان كان  
في يد البائع انتهى وقد علمت انما رواية التوارد وفي الخاتمة  
وكومضت الثلاثة ولم ينفذه اشار الى المادون الى انه يفسخ  
البيع والصحيح انه يفسد وما يفسخ حتى لو اعتقه بعد الايام  
الثلاثة نقد ان كان في يده وعليه قيمة لا ان كان في يد البائع  
انتهى والخلاف السابق فيما لو شرط الخيار اكثر من ثلاثة ثبات  
هنا فينفذ عنده ويرتفع بالنقد قبل معنى اليوم الثالث  
على ما ذهب اليه العراقيون موقوف على ما ذهب اليه  
الخزاسانيون كذا في الذخيرة واسرار المصنف الى جواز هذا  
الشرط للبائع وفي الذخيرة واذا باع عبدا ونقد الثمن  
على ان البائع ان رد الثمن الى ثلاثة فلا بيع بينهما كان  
جائزا وهو معنى شرط الخيار للبائع انتهى فان اعتقه  
البائع مع اعتاقه وان اعتقه المشتري لا بيع كذا في الخاتمة  
والجواب في مسئلة الكتاب المستفاد لهذا الشرط هو السابغ  
مع انهم جعلوا الخيار للمشتري باعتبار ان المتكهن من  
امعنا البيع بالنقد ومن فسحه بعده وفي عكسه  
المستفاد بهذا الشرط هو المشتري مع انهم جعلوا الخيار للبائع  
باعتبار ان البائع متمكن من الفسخ ان رد الثمن في المدة  
ومن الامضاء ان لم يردده وفي الذخيرة والخاتمة ولو اشترى  
عبدا وقبضه ثم وكل المشتري رجلا على انه ان لم ينفذ  
الثمن الى خمسة عشر يوما فان الوكيل يفسخ العقد بينهما  
جاز البيع لان الشرط لم يكن في البيع فيجوز البيع ويصح  
الشرط حتى لو لم ينفذ الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل ان  
يفسخ وفي الخاتمة اشترى جارية على انه ان لم ينفذ الثمن  
الى الثلاثة ايام فلا بيع بينهما وقبض المشتري قبض ولم  
ينفذ

ينفذ الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما حتى مضت الايام  
الثلاثة ثم تجاز بيع المشتري وللبائع الاول على المشتري  
الاول الثمن كما لو باع بشرط الخيار للمشتري ثلاثة ايام  
وكذا لو قبضها المشتري في الايام الثلاثة او ماتت او قبضها  
اجنبى خطأ وعزم القيمة لزوم البيع ولو كان للمشتري وطها  
وهي بكر او ثيب او جنى عليها او حدث بها عيب لا يفعل  
احد ثم مضت الايام الثلاثة قبل ان ينفذ الثمن جنى  
البائع ان شا اخذها مع النقض وان اشترى له من الثمن  
وان شا ترك واخذ منها انتهى وفي المحيط لو قطع المشتري  
يدها وقبضها بعد الثلاث ولم ينفذ الثمن خير السابغ  
ان شا سلمها له وان شا اخذها ونصف الثمن وفي  
التارخانية لو قطعها اجنبى في الثلاثة فقد لزوم  
البيع انتهى ثم قال في المحيط وان شا اقصها منه من  
الثمن ما يقبضها ولو ولدت بعد الثلاث وماتت كان  
البائع بالخيار ان شا اخذ الولد وضمه حصتها  
من الثمن وان شا سلم الولد بالثمن مع امه لان البيع  
لا ينفذ لعدم النقد في الثلاثة ما دام الولد قايما في يد  
المشتري لان الزيادة المنفصلة مانعة من الانقضاء  
الا انه مات الاصل وبقي البيع فله ان يختار البيع بخصته  
من الثمن ولو كان الثمن عرضا او عبدا او حدث ذلك كله  
في الثلاثة ثم مضت الثلاثة فما يمنع الفسخ اذا كان  
الثمن داهم منه هنا وما لا فلا وما اثبت الخيار هناك  
اثبته هنا ولو مضت الثلاثة ثم حدث ذلك كله فهو  
مثل الاقالة لانه لما مضت الثلاثة انتقض البيع وعاد  
كل عرض الى ملك صاحبه انتهى ثم اعلم ان بالقاهرة بيعا



يسمى بيع الامانة مما ذكره الزيلعي ويسمى ايضا الرهن العادي كما في الملقط  
وسماه الفقهاء بيع الوفا ويذكرونه في موضع من ثلاثة فتميزه  
من ذكره في البيع الفاسد منهم من ذكره هنا عند الكلام على خيار  
النقد كقاضي خان ومنهم من ذكره في الاكراه كالزيلعي وذكره  
هنا انساب لانه من افراد مسيلة خيار العقد وصورة ان يقول  
البائع للمشتري بعث منك هذا العين بدين لك على ان متى فقيت  
الدين فهو لى او يقول البائع بعث هذا بكذا على ان متى دفعت  
لك الثمن تدفع العين الى فخر اختلغو فيه على ثمانية اقوال  
مذكورة في الزاوية الاولى ما اختاره صاحب المنظومة انه  
رهن حقيقة فلا يملكه المشتري ولا يستفيع به الا باذن البائع  
ويضمن ما اكل من ثمره وما اتلفه من شجره ويسقط الدين  
بهلاكه ولا يضمن ما زاد كالامانة ويسترد عند فسخ الدين  
الثاني انه بيع صحيح بانقضاء مشايخ الزمان للعرف وما  
يفعله البائع من التعديل اذا الخراج فهو بطريق الرضا لا الجبر  
كما لا يجبر على ترك الوفا وجعله باثارة للمشتري المطالبة  
بالثمن فان اتممت الدار لا يجبر البائع على رد الثمن وكذا  
اذا كان المبيع عينا هلك فانه يتم الامر ولا سبيل لاحد  
على الاخر وذكر الزيلعي ان الفتوى على انه بيع جائز معتد ببعض  
احكامه من حل الانتفاع به الا انه لا يملك بيعه للغير الثالث  
ما اختاره قاضي خان وقال الصحيح انه وقع بلفظ البيع لا يكون  
رهنا ثم ان شرطه فسخه في العقد او تلفظ بلفظ البيع بشرط  
الوفا او تلفظ بالبيع وعندهما هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد  
وان ذكر البيع بلا شرطه بشرطه على وجه الموادة جاز البيع  
ولزم الوفا وقد يلزم الوعد لحاجة الناس فرار من الربا فلفظ  
اعتاد والدين والاجارة وهو لا يضح في الكرم وبجاري الاجارة

الطويلة

الطويلة ولا يمكن ذلك في الاشجار فاصطروا الى بيعها وفا وماضاق  
على الناس امر الا اتسع حكمه وقد نص في عزيب الرواية عن الامام  
ان البيع لا يكون تلجية حتى ينصر عليها في العقد وهي الوفا  
واحد الرابع ما قال في العدة واختاره ظهر الدين انه بيع فاسد  
ولو الحقاء بالبيع التحق وفسده ولو بعد المجلس على الصحيح  
ولو شرطاه ثم عقد مطلقا ان لم يقرأ بالبنا على الاول  
فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في التلجية عند الامام  
الخامس ما اختاره ائمة حواريه انه اذا اطلق البيع لكن  
وكل المشتري وكذا يفسخ البيع اذا حضر البائع الثمن او وعد  
انه اذا اوفاه يفسخ البيع والثمن لا يعادل المبيع وفيه  
عيب فاحتل ووضع المشتري على اصل المال زحابات  
وضع على مائة عشرين دينارا رهنا والافيع بان يقول  
السادس ما اختاره الامام الرازي ان الشرط اذا لم يذكر في  
البيع كان بيعا صحيحا في حق المشتري حتى يملك الاثرال ورهنا  
في حق البائع فلم يملك المشتري نحو يملكه ومملكه لغيره  
واجبر على الرد اذا حضر الدين لانه كالزرافة مركب من  
المبيع والرهن ككثير من الاحكام له حكمها كالمسبة حال الموص  
وبشرط العوض فجعلناه كذلك لحاجة الناس اليه فرار  
عن الربا فلفظ اعتاد والدين والاجارة وهو لا يضح في  
الكرم وبجاري اجارة الاعتاد والاجارة الطويلة ولا يمكن  
في الاشجار فاصطروا الى بيعها وفا وماضاق على الناس  
امره الا اتسع حكمه وقد نص في عزيب الرواية عن الامام  
ان البيع لا يكون تلجية حتى ينصر عليها في العقد وهي الوفا  
واحد واختاره المعتمد السعيد تاج الاسلام والامام  
الموعيناني والامام علا الدين يملك انتفاعا فان باعه

مطلب



المشتري من غيره اجابوا سوى الاعلا الدين بعمدة البيع الثاني  
لانه سلمه البايع الاول للمشتري بر صفة القول السابع  
انه غير صحيح واختاره صاحب المداية واواده ومشايخ زماننا  
وعليه الفتوى اعني لا يملك المشتري بيعه من الغير كما في بيع المكره  
لا كالبيع الفاسد بعد القبول وسيل الصدر عنه بانه يجعل فاسدا  
ويمنع من الاسترداد وبعد البيع من غيره كالفاسد وان  
فقر الدين قال هذا كبيع المشتري من المكره قبله فان  
اكل المشتري غلة الكرم والارض والدار قال حكمه حكم الزايد  
في البيع الفاسد يعني انه يضمنه ان استهلك ولا يجزم  
ان هلك كزوايد الغصوب القول الثامن القول الجامع  
لبعض المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك  
كل منهما الفسخ وصحيح في حق بعض الاحكام كحل النزاع  
ومتافع البيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك المشتري  
بيعه من آخر ولا رهنه ولا يملك قطع الشجر ولا هدم البنا  
وسقط الدين بملكه وانقسم الثمن ان دخله نقصان  
كما في الرهن قلت هذا العقد مركب من العقود الثلاثة  
كالزرافة فيها صفة البعز والبيعير والتمرجوز الحاجة  
الناس ائنه بشرط سلامة البدلين لصاحبهما المتق وفي  
الستطوف الزرافة حيوان عجيب الخلفة ولما كان مولها  
الشجر خلق الله يديها اطول من رجلها وهو ان عجيب  
يقال انما متولدة من ثلاثة حيوانات اثنافه الوضئمة  
والضبع والبقرة الوحشية فيستز والضبع على الناقة  
فتاتي بذكر فينز واذلك الذكر على البقر فيتولد منه الزرافة  
والاصح انه خلقه بذاته فزوايد كبقية الحيوانات وقد فرغ  
في البرازية فروعا كثيرة يحتاج اليها في بيع الوفا نركناها

خوفا

خوفا من الطالة وينبغي ان لا يعدل في الافتاء من القول الجامع  
**قال** فان بقدر الثلاث صح يعني في قولهم جميعا وقد مناصفة  
انقضاءه في الا بتدا اما قاسدا وموقوف كما في خيار الشرط ولم ار  
ثمرة للاختلاف فانه اذا اسقطه قبل دخول المراج جاز انقضاء  
وان دخل بقدر فسادها انقضاءه ولعل الثمرة تظهر في حل  
الاقدام عليه وعدمه ويمكن ان يقال في ثبوت الملك بالنقص  
فمن قال بفساده اشبه ومن قال بالوقوف نفاه **قال** وخيار  
البايع يمنع خروج المبيع عن ملكه لان تمام هذا السبب بالرضا  
فلا تتم مع الخيار فينفذ عتق البايع ويملك المشتري  
النصرف فيه وان قبضه باذن البايع ودل كلامه على ان خيار  
المشتري يمنع خروج المبيع عن ملكه للعدة المذكورة وان الخيار  
اذا كان لهما لم يخرج المبيع عن ملك البايع ولا الثمن عن ملك  
المشتري وفي السداد بايع ان حكم البيع بخيار موقوف على معنى  
انه لا يعرف له حكم كالحال والخيار مانع من انعقاد الحكم وفي  
العراج الا ان السبب المنعقد في الاصل يسري الى الزوايد  
المتصلة والمنفصلة لكونه محال له عند وجود الشرط  
فكما يثبت الحكم في الاصل يثبت في الزوايد انني يعني فالاصل  
وان بقي على ملك من له الخيار لا يملك الزوايد ابدا احبر  
البيع وفي الخابنة ان الاولاد والاكتساب فيما اذا كان الخيار  
للبايع نذر مع الاصل فان اجز كانت للمشتري وان كان  
فسخ كانت للبائع وان ثمان الخيار للمشتري فحدثت عند  
البايع فكذا الجواب وان حدثت عند المشتري كانت له  
البيع او انقص قبل هذا قولها اما على قوله في دايمة مع  
الاصل وفي جامع الفصولين لو كان الخيار للبائع فسلم البيع للمشتري  
فلو سلمه على وجه التمليك بطل خياره لو سلمه على وجه الاختيار

قا

ة

مطلب



ولو حط عنه شيان من الثمن فعلى قياس مسئلة الابرأين من ان  
يسقط خياره انتهى وقال قبله باع بخيار فوجب ثمنه للمشتري  
في المدة او ابرأه عن ثمنه او شرأه شيان من المشتري صح بقدره  
وبطل خياره ولو اشترى من غير المشتري شيان من الثمن بطل  
خياره ولم تجز شراؤه انتهى وكشبا في الفوائد من القابرة  
الرابعة ان خيار الشرط في البيع يمنع الحكم ولا يبطل البيع الا في  
مسئلة ما اذا شرط الخيار في بيع الفصول فانه يبطل البيع  
ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط  
مبطلا كذا في وف الكرايس وفيها ايضا من الحادية  
والخمس بعد المائتين لا يقع الا برأ عن الدين قبل لزوم  
ادائة الا في مسائل فليست ممتنة واذا كان الخيار للبائع  
فانه يملك مطالبة المشتري بالثمن بخلاف ما اذا كان  
للمشتري كما في جامع الفصولين وان ملك في يد البائع  
الفسخ البيع ولا شئ عليهما كما في المطلق عنه وان تعيب  
في يد البائع فهو على خياره لان ما انتقم بغير فعله  
لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يتخير ان يشأ  
اخذته بجميع الثمن وان شأ فسخ انتهى كما في البيع المطلق  
وان كان التعيب بفعل البائع يستفقد البيع فيه بقدره  
لان ما يحدث بفعله يكون مضمونا عليه ويستحق  
به حصته من الثمن كذا ذكر السارح ثم اعلم ان الخيار  
اذا كان للبائع ثم اجاز له فملك للمشتري بغير علة وقت  
الاجازة ولا يستند الى وقت العقد كما في الثانية رجل  
اشترى ابنه من رجل على ان البائع بالخيار ثم مات المشتري  
فاجاز البائع عتق الابن ولا يبرأ اباه انتهى لعدم ارثه  
دليل على الاقتصار ولكن عتقه يدل على الاستناد والام

يعتق

يعتق كما لا يخفى **قال** وبقيض المشتري يملك بالقيمة لان البيع  
يتفسخ بالهلاك لانه كان موقوفا ولا نقاد بدون المحل فيبقى  
مقبوضا بغيره على سوم الشراء وفيه القيمة كذا في المداينة  
والمراد بالقيمة في المشبه والمثبه به البديل ليشمل المثل فانه مضمون  
بالمثل والقيمي هو المضمون بالقيمة والكلام هنا في موضعين  
في حكم المشبه وعن مسئلة الكتاب ولا فرق بين هلاكه في مدة  
الخيار مع بقائه او بعد ما فسخ البائع البيع كما في جامع الفصولين  
واما اذا هلك في يده بعد المدة من غير فسخ فيها فانه  
يملك بالثمن لسقوط الخيار وفي مسئلة الكتاب اذا ادعى  
البائع هلاكه في يده وجوب القيمة له وادعى المشتري  
انه ابقى من يده فالقول للمشتري مع يمينه لان الظاهر  
حياته ويجوز البيع على البائع ويثبت ان يضمن الثلاثة يسقط  
خياره وكذا لو كان البائع هو الذي يدعى الا باق والمدعي  
يدعى الموت فالقول للبائع مع يمينه كذا في السراج الوهاج  
ولم يذكر المصنف حكم ما اذا دخل عيب في يد المشتري  
وفي السراج الوهاج ان كان من ذوات القيمة يجب عليه  
ضمان ما ينقص يوم القبض وان كان مثليا فليس له  
ان يضمنه نقصانه لثبته الربا انتهى وفي جامع  
الفصولين باع ارضا بخيار وثقا ايضا فنقصه البائع  
في المدة فبقي الارض مضمونة بالقيمة على المشتري  
وله جسها ثم دفعه الى البائع فلو اذن البائع بعده للمشتري  
في زراعتها فزرعها تغير الارض امانة عند المشتري  
وللبائع اخذها منه من شأ قبل اذا الثمن وليس للمشتري  
جسها بالثمن لانه لما زرعها صار كانه سلمها الى البائع  
انتهى واما الثاني اعني المشبه به وهو المقبوض على سوم

ج



الشرا فاطلقة في الهداية وفيه في اكثر الكتب بان يسمى ثمنه  
 وعبارة الصدر السهميد في الفتاوى الصغرى المقبوض على  
 سوم الشرا انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى بغير عليه  
 الفقيه ابو الليث في بيع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب  
 بهذا الثوب فان رضى به اشترى به فذهب به فملك لا  
 يضمن وان قال رضى به اشترى به بعشرة فذهب به فملك  
 ضمن قيمته وعليه الفتوى الشريفة في الظهيرية ان هذا الشرا  
 في ظاهر الرواية وذكر الطرسوسي في المنقح الوسايل بعد ذكر  
 منقولات فتحررا انه مضمون ان ذكر الثمن حالة المساومة  
 والمراد بذكر الثمن فيه من جانب المشتري كما من جانب  
 البائع وحده فانه قال في القنية عن ابي حنيفة قال له  
 هذا الثوب بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه فاحذه  
 على هذا وصناع منه فلا شئ عليه ولو قال هاته فان رضى  
 اخذته بعشرة فصناع فهو على ذلك الثمن فجعل ذلك البائع  
 وحده ليس بموجب للضمان وكذا في المسألة التي ذكر بعد  
 هذه لو قال ان رضى به اخذته بعشرة فعليه قيمته  
 ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم حتى انظر  
 اليه وثمنه وصناع لا يلزمه شئ فعلمنا ان المراد بذكر الثمن  
 من جهة المساوم كما من جهة البائع وحده الى اخر ما اطل  
 فيه وقال فليغنى هذا الخبر فانه فائدة جليدة  
 قلت هو حفظا وبيان الثمن من جهة البائع وحده  
 اذا اخذه المشتري بعده على هذا وجه السوم كاف  
 لضمانه قال في الخانية رجل طلب من رجل ثوبا ليشترى  
 فاعطاه البائع ثلاثة اوثاب فقال هذا بعشرة وهذا  
 بعشرين وهذا بثلاثين فاعمل الثياب الى منزلك فاي

ثوب

ثوب ثم رضى بعينه منه فحل فملك عند المشتري قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل ان هلك الكل جملة او على النفاذ ولا يوري  
 الذي هلك او لا والذي بعده ضمن المشتري ثلث كل ثوب  
 وان عرف الاول يلزمه ذلك الثوب والثوبان امانة عنده  
 وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه امانة  
 واما الثوبان يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما اذا كان لا يعلم  
 ايها هلك او اوان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه ثمن المالك  
 ويرد الثوبين وان احترق الثوبان ونقص الثالث ثلثه  
 او ربه وما يعلم ايها احترق او ما يرد ما بقي من الثالث ولا  
 يضمن نقصان الحرق بقدره ويلزمه نصف ثمن كل واحد  
 من الثوبين انتهى فهذا صريح في ان بيان الثمن من جهة البائع  
 يكفي للضمان وفي الخلاصة والبرازية اذهب به ان رضى  
 اشترى به فذهب به فصناع لا يضمن ولو قال ان رضى به  
 اشترى به بعشرة فذهب به وصناع ضمن انتهى وهذا صريح  
 فيما قلناه وقد استنبه عليه المقبوض على سوم الشرا  
 بالمقبوض على وجه النظر فان فيما نقله من القنية ان  
 قال المساوم حتى انظر اليه والمقبوض على وجه النظر اما  
 وما ذكرناه عن اصحاب الفتاوى انما قال ان رضى به اشترى به  
 والدليل على الفرق بينهما ما في الخانية قال ولو اخذ ثوبا على  
 المساومة فرفعه اليه البائع وهو يساومه والبائع يقول  
 هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرد عليه المشتري  
 وان ساومه فقال المشتري حتى انظر اليه فرفعه فصناع منه  
 فليس على المشتري شئ لانه انما اخذه للنظر وانما اخذه على غير  
 النظر ثم قال حتى انظر اليه فقوله حتى انظر اليه لا يخرج عن  
 الضمان انتهى فهذا صريح في الفرق بينهما وفي الاخيرة معزيا



الى ابي يوسف رجل ساوم رجلا بثوب فقال لصاحب الثوب هو  
بعشرة فقال الساوم هاته حتى انظر اليه فدفعه اليه على ذلك  
فصناع لا يلزمه شئ عليه فقال لانه اخذه على النظر اشارة ان هذا  
ليس بمقبوض على سوم الشرا انتهى فمدا صريح في الفرق بينهما  
ايضا وفي الفتاوى الظهيرية رجل قال هذا الثوب لك بعشرة  
فقال هات حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيري فاخذه على هذا  
فصناع في يد علم يضمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولو قال  
هات فان رضية اخذته فصناع كان عليه الثمن انتهى وهذا صريح  
ايضا فثبت بهذا المنقول من الكتب المعتمدة انه لا فرق في المقبوض  
على سوم الشرايين بيان الثمن من المشتري او من البائع وحده  
ولقد صدق خصام المحققين ابن الهمام في فتح القدير حيث قال  
في كتاب الوقفان الطرسوسي يعيدوا تحت الفقه ثم قال راي  
الفرق بينهما ايضا صريحا في فروق الكراسي ومنها فقلت  
قالوا لو قال هذا الثوب لك بعشرة فقال هات حتى انظر اليه  
او حتى اريه غيري فاخذه فصناع قال ابو حنيفة لا شئ عليه  
يعين بمالك امانة وان قال هات فان رضية اخذه فصناع  
فعليه الثمن والفرق ان في الفصل الاول امره لينظر اليه  
اوليه لغيره وذلك ليس ببيع فاما في الفصل الاخر  
امر به بالتيان به ليرضاه وياخذه وذلك بيع بدون  
الامر فمع الامر والى انتهى والظاهر من كلامهم انه لا فرق  
بين الملاك والاستهلاك وما في الذخيرة من ابي يوسف  
ان المقبوض على سوم الشرا مضمون بالثمن محمول على القيمة  
وما ذكره الطرسوسي من انه ان هلك فمضمون بالقيمة وان  
استهلكه فمضمون بالثمن ليس بصحيح لما في الخبايا اذ  
اخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فذلك في يده

كان

كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت  
المشتري انتهى والوارث كالمورث وما مقبوض الوكيل بالسوم  
فقال في الخبايا الوكيل بالشرا اذا اخذ الثوب على سوم الشرا  
فاره الموكل ولم ير من به ورده عليه فملك عند الوكيل قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على  
الموكل الا ان يامر الوكيل بالاخذ على سوم الشرا فحينئذ  
اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل انتهى وفي البرازية غلط وسم  
غير المبيع وملك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع بعث  
رسولا الى البراز ان ابعت الي ثوب كذا فبعت اليه البراز  
معه او مع غيره فصناع الثوب قبل الوصول الى الامر ونصا وقوا  
عليه لاضمان على الرسول ثم ان كان رسولا امر فالا ضمان على  
الامر وان كان رسولا البراز فلا ضمان على امره كذا اوصل  
الى الامر ضمن الامر وكذا لو ارسل في اخر وقال ارسل الي عشرة دراهم  
قرضا فارسلهم فالا مرصا من اذا ارسله رسوله فان  
بعث مع غير رسوله لا ضمان على الامر قبل ان يعمل وكذا الدين  
اذا بعث رسولا لقيمن دينه فبعت معه وصناع يضمن من مال  
الداين واذا مع اخر لا حتى يصل اليه انتهى ثم اعلم ان المقبوض  
على سوم الشرا اذا بين ثمنه مضمون وان اشترط ان لا  
ضمان فيه لما في البرازية استباح فوسا ونقرر الثمن  
فقره باذات البائع او قال له ان انكسر فلا ضمان عليك فذه  
وانكسر يضمن قيمته وان لم يقرر الثمن لا ضمان ولو بالاذن  
لان اشترط عدم الضمان في المقبوض على السوم باطل  
وعن الامام اراه الدراهم لينظر اليه فخره او فوسا فمده  
فانكسر او ثوبا ففخر فضمن ان لم يامر بالفخر والمدا  
واللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالفخر لا يضمن ان لم يجاوز



بعد فدانانه لم يحا وزانتني و فرجام مع الفصولين على سوم الرهن  
مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين وما قبض على سوم القرض  
مضمون كما ساوم كقبوض على حقيقة منزلة مضمون على سوم  
البيع الا ان في البيع كضمن بالقيمة وهذا هو الرهن كما ساوم  
من القرض وما قبض على سوم النكاح مضمون يعني لو قبض  
امنه غيره لبيتر وجهها باذن موها فملك في يده ضمن  
قيمتها والمهر قبل تسليمه مضمون وكذا بدل الخلع في يد المرأة  
يعني لو تزوجها على عين او خالها فملك قبل قبضه يلزمه  
مثله في المثل وقيمته في القيمة انتهى ذكره في الثلاثين منه  
**انتهى قال** وخيار المشتري لا يمنع ولا يملك اي لا يمنع خروج  
المبيع عن ملك البايع فيخرج عن ملكه للزوم من جهة  
من خيار له فلو اعنته البايع لم يمنع عتقه ولو كان البايع  
حلف وقال ان بعته فهو حر فباعه بخيار المشتري لم يعتق  
لخروجه عن ملكه ولو باعه بخيار له عتق ولا يملك المشتري  
عند امام رحمه الله لكن يصح اعطافه ويكون امضا كما في  
الخائنة وفيها باع عبد بجارية على ان باع العبد بالخيار  
ثلاثة ايام فاعتق البايع العبد في ايام الثلاثة  
فقد عتقه في قوله وبطل البيع لانه اعتق ملك نفسه وان  
اعتق الجارية جاز ويكون اسقاطا للخيار ويمن ولو اعنتها  
في كلام واحد فقد عتقه فيها ويغرم قيمة الجارية ولا ينفذ  
اعتاق المشتري في العبد ولا في الجارية ولو كان الخيار للمشتري  
انفكت احكام انتهى وقال لا يملك لانه لما خرج عن ملك البايع  
فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زايلا لا الى مالك ولا عبد  
لنا به في الشرع ولا في حقيقة انه لما لم يخرج عن ملك المثل  
فلو قلنا بانه يدخل المبيع في ملكه لا جتمع البدلان في ملك

رجل

رجل واحد حكما للمعاوضة ولا اصله في الشرع لان المعاوضة  
تقتضي المساواة ولان الخيار شرع بنظر المشتري لبيتر  
فيحق على المصلحة فلو ثبت المذكر كما يتبين عليه من غير  
اختياره بان كان قريبا فيفوت المظن واورد على قوله  
من غير اختياره لزوم السابغة ورد بانها هي التي لا ملك  
فيها لاحد ولا علقه بملك والعلقة موجودة هنا واورد  
ايضا استحقاق الشفعة بما بيع بخيار للمشتري وهو  
دليل على ملكه **واجب** بان استحقاقا لم يخص في الملك  
بل هو او ما في معناه من كونه احوق بها تصرفا بدليل صحة  
اعتاقه كاستحقاق العبد الماذون بهما مع انه لا ملك له  
حقيقة وهو نكاح لا يحتاج اليه لما سياتي ان البيع  
يلزم في ضمن طلب الشفعة فيثبت مقتضى يقتضي  
ثم اعلم ان قولها في دليلها ولا عهد لنا به في الشرع  
معناه في باب التجارة والمعاوضات فاندفع  
عنهما ما اورد من شرائن امر الكعبة اذا اشترى  
عبد اخذ منها وعبد الوقف اذا ضعف وبيع واشترى  
ببدله اخر لم يملك المشتري لانه من باب الاوقاف  
وكذا لا يرد التركة المستغرقة بالدين فانها تخرج عن ملك  
المست وانه دخل في ملك الورثة والغرماء للعبد المذكور  
واما حكم جناية العبد في مدة الخيار فان كان الخيار  
للبايع فليجار البيع لم يكن مختارا للفداء وخير المشتري  
بين الدفع والفداء وان فسح البيع خير البايع كذلك وفي  
الاولى انما يخير المشتري بين الدفع والفداء اذا اختار  
امضا للبيع فان اختار فسخه فليجار للمبايع للبيع الحادث  
في يد البايع فان كانت في يد المشتري فالبايع على خياره



فان اجاز ثبت الملك للمشتري من وقت العقد وخير بين الدفع والقدا  
فان كان الخيار للمشتري فحين في يده في مدته لم يكن له ان يرد  
على بايعه فلو بيعت دار بخيار لاحدهما فوجد فيها قتيلا فالدية  
على عاقلة ذر اليد عنده وعندهما على من يجير الملك ولا يكون  
وجود القتل عيبا فلا خيار للمشتري بخلاف جناية العبد المبيع  
فانما عيب كذا في التا تاريخاينة وقول الامام ولا اصل له في  
الشرع معناه في المعاوضة فلا يرد عليه المدبر اذا غضب  
وضمن الغاصب قيمته فانه يملكه فقد اجتمع العوضان في  
ملك السيد لانه ضمان جناية لا ضمان معاوضة كذا في المهرج  
وفتح القدير ولكن يرد عليه باب السلم فان السلم اليه ملك  
راس مال السلم والمسلم فيه فقد اجتمع في المعاوضة  
واجب بان السلم فيه دين لرب السلم في ذمة السلم  
اليه فهو كالتمن بملكه البايع في ذمة المشتري وورد النافع  
والاجرة العجلة ملكهما الموحى واجيب بانها مضمومة  
معدومة فلا ملك لها واذا حدث ملكها المتاجر كذا في  
البنائية فيد بالبيع لان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري اجماعا  
كما بيناه وفي السراج الوهاج والنقطة بحث على المشتري  
بالاجماع اذا كان الخيار له بخروج المبيع عن ملك البايع  
ولو تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار والخيار له  
جاز تصرفه اجماعا ويكون اجارة منه انتهى وفي الخلاصة  
ان زوايد المبيع موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان  
انفسخ كان للبايع انتهى وفي جامع الفصولين المشتري  
بالخيار لرب الرهن بالتمن رهنا جاز الرهن به انتهى فان  
قلت ذكر في جامع الفصولين ايضا ان الخيار اذا  
كان للمشتري فابراه البايع عن الثمن لم يجز ابراه

انته

انته وفي التا تاريخاينة وروي عن محمد جواره فينبغي ان لا  
يبيع الرهن ايضا قلت ابراه يعتمد الدين وادب له  
عليه لان الثمن باق على ملكه والرهن لا يشترط له وجود  
الدين حقيقة بدليل صحة على الدين الموعود به وقد  
بيناه فيما كتبناه من خواش جامع الفصولين ولكن  
نقل بعد ان عدم صحة ابراه قول ابي يوسف وفي  
المهرج ان عدم صحة قياس والا سمحان صحة انه  
ابرايعد وجود السب وهو البيع والدليل على ان ابراه  
يعتمد يتعلق الحق لا حقيقة الدين لو ابراه البايع  
الوكيل عن تمث ما اشتراه الوكيل فانه يصح الا بر  
مع ان الثمن على الوكيل والدليل على التعلق بالوكيل  
ان للمشتري لو اتي بالتمن للموكل فانه يجزى على القول  
ولو كان للمشتري دين على الموكل صار قصاصا بالتمن  
ولو اياه لم يجز ولم يصرف قصاصا كما في المصير فنية  
وفي السراجية اشتري على انه بالخيار لم يجز البايع  
على تسليم المبيع وان نقد المشتري الثمن وفي  
التا تاريخاينة **قال** وبقيضه يملك بالتمن اي اذا  
كان الخيار للمشتري وبقيض المبيع وهذا في يده فانه  
يملك بتمنه بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع والفرق  
انه اذا دخله عيب يمنع الرد والملاك لا يجري عن  
مقدمة عيب فيملك والعقد قائم ابراه فيلزمه  
التمن بخلاف ما اذا كان للبايع لانه بدوول العيب  
لا يمنع الرد حكما بخيار البايع فيملك والعقد موقوف  
وفي السراج الوهاج والفرق بين الثمن والقيمة ان  
التمن ما تر اضياع عليه المتعاقد ان سوا زاد على



القيمة او نقص والقيمة ما تقوم به الشيء بمقتضى المعيار من غير  
زيادة ولا نقصان والاستتلاك كالملاك كما سيأتي واطلقة  
فشمل ما اذا كان الخيار للمشتري وحده او لهما واسقط  
البائع خياره بان اجاز البائع ثم هلك في مده فان البيع  
يلزم بالتمتع كما في التنازل خاتمة **قال** كتعبيه يعني اذا تعيب  
في يد المشتري والخيار له فانه يلزمه الثمن لانه صار  
بذلك مسمكا لبعضه فلورده لتفرقت الصفقة  
على البائع قبل الاتمام وهو يجوز فلزم البيع وسقط  
الخيار اطلاقه فشملا ما اذا عيبه المشتري او اجنبى  
او تعيب باقة سماوية او بفعل المبيع كما في النهاية  
ولكن ليس باقيا على اطلاقه وانما المراد به عيب يلزمه  
برفعه كما اذا قطعت يده واما ما يجوز ارتقاعه كالمرض  
فمنه على خياره ان زال المرض في الايام الثلاثة واما اذا  
مضت والعيب قائم لزم البائع لتقدر الرد كما في النهاية  
ايضا وفي الصحاح عاب المتاع اي صار ذاعيب وعيب  
شبه الى العيب وعيبه ايضا اذا جعله ذاعيب وتعيب  
مثله انتهى وقد ذكر المصنف حكم هلاكه في يد المشتري  
ونقصانه ولم يذكر حكم زيادته عنده وحاصله ان الزيادة  
متصلة كانت او منفصلة سواء كانت متولدة من الاصل  
كالولد واليمن والجمال والبر من المرض وذهاب البياض  
من العين او كالصبغ والعقر والكس والبناء ورش  
الارض بجمع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتولدة  
فانها لا تنزع كما في التنازل خاتمة ان التعيب اذا كان  
بفعل البائع في يد المشتري لم يسقط خيار المشتري فاذا  
جاز البائع ضمن البائع النقصان انتهى فيستثنى من

اطلاق

اطلاق الممسلتان ما اذا كان العيب يرتفع وما اذا كان بفعل  
البائع ولكن ذكر في فتح القدير ان هذا قول محمد واما عند  
اذ تعيب بفعل البائع يلزم البيع وقد وعدنا بذكر مسائل  
المبيع اذا هلك في البيع الذي لا خيار فيه او خيار فان  
كان في يد البائع باقة سماوية او باقة ستملاك البائع او كان  
حيوانا فقتل نفسه يبطل البيع لانه مضمون بالتمتع فيسقط  
التمتع فلا يكون مضمونا بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد  
فمما تان فان اتلفه المشتري والبيع باق او بخياره لزم  
التمتع وان كان للبائع والبيع فاسد لزم المثل في المشتري او  
القيمة في العيب وان بفعل اجنبى خير للمشتري فان فسح  
وعاد المثل للبائع ضمن الجانب المثل او القيمة والمضمون  
ان من جنس الثمن وفيه فضل لا يطيب وان من خلافه  
طاب وان اختار المشتري ايضا البيع اتبع الجانب بالمثل او  
بالقيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختاره  
اتباع الجانب قبض عند الثاني خلافا لمحمد وانزه فيما  
اذا اقوى على الجانب وفيما اذا اخذ من الجانب مكانه شيئا  
اخر جاز عند الثاني وان هلك بعد القبض فعلى المشتري  
الا اذا اتلفه البائع والقبض بلا اذنه والتمتع حال غير  
منقود فالبايع يعير مستردا ويبطل البيع وسقط  
التمتع عن المشتري وان هلك البعض قبل قبضه سقط من  
التمتع قدر النقص سواء كان نقصان قدر او وصف  
وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل اجنبى  
فالجواب فيه كما اذا هلك كله وان باقة سماوية ان  
نقصان قدر طرح عن المشتري حصه الغاية من التمتع  
وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء



من الثمن لكنه يخبر بين الاخذ بكل الثمن او النكاح والوصف ما يدخل  
تحت البيع بلا ذكر كالاستجار والسبا في الارض واطراف الحيوان  
والجودة في الكيل والوزن وان يفعل العقود عليه فالجواب كذا  
وان بفعل المشتري صار قابضا ما اختلف بالثمن والباقي  
بالقلب فان هلك الباقي قبل حسمه فعل المشتري وان بعد  
الحسم فعل البايع وعلى المشتري حصة ما اختلفه لا غير فان حسم  
بعد سقوط حصة من الحسم فعل المشتري كل الثمن الا اذا كان  
بفعل البايع فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالاقتداء من الاجنبى  
وان كان له حق الاسترداد انفسح البيع ثم ما اتى وسقط  
حصته من الثمن فلو هلك الباقي في يد المشتري لم يمسكه من الثمن  
الا اذا هلك الباقي من سرية جنابة البايع فيكون مستردا له ايضا  
يسقط الثمن وان زعم البايع انه هلك بعد قبضه والمشتري بانه قبل  
قبضه فالقول للمشتري وانما برهن قبل وان برهن فللبايع  
وكذا الوادع البايع ان المشتري استهلكه وعكس المشتري  
وان ارجا ثمنه الاسبق اولى في العلاك والاستهلاك  
وتمامه في البرازية **قال** فلو اشترى زوجته بالخيار بقي  
النكاح اي بالخيار له وهذا مفرغ على انه لا يدخل في ملك  
المشتري فلذا لم يبطل النكاح قبل ثمنه والبيع واذا سقط  
الخيار بطل للتناهي وعندها انفسح لدخولها في ملك الزوج  
فاذا انفسح المشتري البيع رجعت الى مولاها بلا نكاح عليها  
عندها وعنددها تستمر زوجة كذا في فتح القدير وعلى هذا  
لو اشترى زوجته فاسدا وقبضها بفساد النكاح ثم انفسح  
البيع للفساد لا يرتفع فساد النكاح **قال** فاذ وطئها له ان  
يردها لان الوطئ يحكم ملك النكاح لبقائه لا يحكم ملك البين  
لعدمه وعندها ليس له ان يردها مطلقا لما قدمناه

الطهارة

الطهارة وهو متبذل عما اذا لم تكن بكرة او كانت بكرة او نقضها  
الوطئ امتنع الرد كما ذكره الاسيحي في ظاهره انه لو نقضها  
وهو نسيب فالخيار كذلك وقد صرح به في فتح القدير وكذا  
يتفرع انه لو ردها فعندها تعود الى سيدها منلوحة  
وعندها بلا نكاح وفيد بزوجه لانه لو اشترى غير  
زوجته بخيار له فوطئها امتنع الرد مطلقا اي وان لم  
ينقضها وسقط الخيار كذا في العراج ولم ارجح حل  
وطئ الامة المبيعة بخيار اما اذا كان الخيار للبايع فبني  
حله له لا للمشتري وان كان للمشتري فينبغي ان لا يحل  
لها وينقله في العراج عن الشافعي فقال وللشافعي  
في حل وطئها وجهان والثاني لا يجوز وهو نفيه وفي  
انفساخ نكاحها وجهان والثاني لا يفسخ وهو ظاهر  
الرواية اما لو كان المبيع غير امراته لم يحل للمشتري وطئها  
على قول كلهما وتحل للبايع على القول كلهما وقال احمد  
لا يحل للبايع ان يمسكها علم ان دواعي الوطئ كما لو وطئ  
فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة اولها  
بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة سقط خياره وحدها  
انتشار التمه او زيادتها وقبل بالقلب وان لم تنتشر  
وان كان بغير شهوة لم يسقط في الكل وان ادعى انه بغير  
شهوة فان كان في الغم لم يقبل قوله والا قبل وان  
فعلت الامة به ذلك واقرانه كان بشهوة كان رصا كما في  
السراج الوهاج ولم يذكر المولف مما يظهر فيه من هذه الاختلاف  
الاهذه المسألة وذكر في الهداية ان هذه المسألة اخوات  
كلها تنبني على وقوع المدة للمشتري بشرط الخيار وعدمه  
منه لثوق المشتري اذا كان قريبا له في مدة الخيار ولو كان

هر



للبائع فوات لشترى فاجاز البائع عتق الابن ليرث اياه كما  
 وقد مناه عن الثانية ومنها عتقة اذا كان المشتري حلف ان  
 ملك عبد فهو حر خلا وما اذا قال ان اشتريت لانه يصير كالشترى  
 للمعتق بعد الشراء فعتق الخيار ومنها ان حين الشتراة في المدة  
 لا يحتزاه من الاستبراء عنده وعنده يحتزاه ولو ردت بحكم الخيار  
 الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب ان اردت بعد القبض  
 ومنها اذا ولدت الشتراة في المدة بالنكاح لا نصير ام ولده عنده  
 خلافا لما وجد ما اذا كان قبل القبض ما بعده سقط الخيار  
 اتفاقا ونصير ام ولد للمشتري لانها نعتت عنده بالولادة  
 كذا في النهاية وفي الثانية اذا ولدت بطل خياره وان كان  
 الردم ميتا ولم تنقصها الرادة لا يبطل خياره انتهى ثم اعلم  
 انهم لم يقيّدوا بدعوى الرلد وقيد بها في ايضاح الاصلاح قال لانه  
 ولد والفرائض ضعيف انتهى وهو يقتيد لقولهها ومنها اذا قبض  
 المشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فملك في  
 يده في المدة ملك من مال البائع لا ارتفاع القبض  
 بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لصحة الابداع  
 باعتبار قيام الملك ولو كان الخيار للبائع فلم المبيع الي  
 المشتري فادعه البائع فملك عنده بطل البيع عند  
 الدلول لو كان البيع باقا فقبض المشتري المبيع باذن البائع  
 او بغير اذنه ثم اودعه البائع فملك كان على المشتري اتفاقا  
 لصحة الابداع كذا في التنازع الثانية ومنها لو كان المشتري  
 عبدا ما ذوتنا فابراه البائع عن الثمن في المدة بغير خياره  
 عنده لان الرد انتفاع عن التملك والماذون له يليه  
 وعندهما بطل خياره لانه كما ملكه كان الردم منه تملكه بغير  
 عوض وهو ليس مرهله وهذا يقتضي صحة البراءة وقد مناه

لا يبيع

لا يبيع عند ابن يوسف قياسا ويصح عند محمد استحقاقا عليه  
 هاتج النهاية ومنها اذا اشترى ذمي من ذمي حراما على البائع  
 ثم اسلم بطل الخيار عندهما لانه ملكها فلا يملك ردها وهو  
 مسلم وعنده يبطل البيع لانه لم يملكها فلا يملكها باسقاط  
 الخيار بعده وهو مسلم انتهى ولو كان الخيار للبائع فاسلم  
 بطل البيع ولو اسلم المشتري لا وخيار البائع على حاله فان  
 اجاز هارت الخيرة للمشتري حكما والمسلم اهل لان  
 يتملكها حكما كذا في النهاية فقد ذكر فيها بماني مایل  
 وقد زاد الشارحون مایل ايضا ففتح القدير  
 الاول ما اذا اشترى العصير من بيع مسلمين في مدته فسد  
 البيع عنده بعجزه عن تملكه وعندهما يتم بعجزه عن رده  
 الشترية اشترى دارا على اية بالخيار وهو ساكنها  
 باجارة او اعاره فاستدام سكتها ما قال البرخسي  
 لا يكون اختيارا وهو في ابتداء السكنى وقال خواهر زاده  
 استدامتها اختيارا عندها ملك الممين وعنده ليس  
 باختيار الثالثة حلالا اشترى قريبا بالخيار فقبضه  
 ثم احرم والطبي في يده فينقض البيع عنده ويورد الى  
 البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع  
 ينقض باجماع ولو كان للمشتري فاحرم المشتري ان  
 يرده الرابعة اذا كان الخيار للمشتري وفسخ العقد  
 فالرؤايد تزود على البائع عنده لانها لم تحدث قبل ملك  
 المشتري وعندهما للمشتري لانها حدثت على ملكه  
 انتهى وفي جامع الفصولين لو اشترى بخيار فدام على السكنى  
 لا يبطل خياره ولو ابتدأها بطل بمثل خيار العيب  
 وخيار الشرط في القيمة لا يبطل بدوام السكنى انتهى وفي



التاخر خاتمة ان محمد اذ ذكر في البيوع ان خيار الشرط يبطل بالسكنى  
وفي القسمة ذكر انه لا يبطل فاختلقت المشايخ فمنهم من حمل ما في  
البيوع على الابتداء وما في القسمة على الدوام ومنهم من ابقى ما في البيوع  
على اطلاقه ويبطل بالابتداء او الدوام وابقى ما في القسمة على  
اطلاقه فلا يبطل خيار الشرط فيها بالابتداء او الدوام وفيها ايضا  
لو كان الخيار للمشتري فصالحه البايع على ما يبدفعها له على  
ان يبطل البيع ففسخه انفسخ ولا يثبت له ان يتي **قال** فلو اجار من  
له الخيار بغية صاحبه صح ولو فسخ لا يري لا يصح في غيبة  
صاحبه وهذا عندهما وقال ابو يوسف يجوز الفسخ ايضا لانه  
مسلط على الفسخ من جهة صاحبه فلا يتوقف على علمه كالاجارة ولهذا  
لا يشترط رضا فصار كالوكيل ولها انه تصرف في حق الغير  
وهو العقد بالرفع ولا يجري عن المضرة لانه عساه يعتمد تمام  
البيع السابق فيتصرف فيه فتلزمه غرامة القيمة بالهلاك فيما  
اذ امكن الخيار للبايع او لا يطلب لسكنته مشتريا فيها اذا كان  
الخيار للبايع للمشتري وهذا نوع ضرر فيتوقف على علمه  
وصار كغير الوكيل بخلاف الاجارة لانه لا الزام فيه ولا يقال  
انه مسلط وكيف يقال ذلك وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسلط  
في غير ما يملكه السلط كذا في الهداية وفي المعراج وكذا الخلاف  
في خيار الروية ولا خلاف في خيار العيب انه لا يملكه والخلاف انما  
هو في الفسخ بالقول اما اذا فسخ بالفعل فانه يفسخ حكما  
اتفاقا في الحضرة والغيبة لانه لا يشترط العلم في الحكم كغير  
الوكيل والمضارب والشريك وحجر الماذون له في التجارة  
بارتداد ولخوف وجنون وبحث في فتح القدير بانه ينبغي ان  
يكون الفعل لا اختيارا كالقول والمراد بالغيبة عدم  
علمه وبالحضرة علمه فلو فسخ في غيبته فبلغه في المدة ثم

الفسخ

الفسخ لحصول العلم به ولو بلغه بعد مضي المدة ثم العقد بمضي المدة  
قبل الفسخ كذا في الهداية وكذا اذا اجاز البايع بعد فسخه  
قبل ان يعلم المشتري جاز وبطل وجاز فسخه كذا ذكر الاسيحاوي  
وفي الذخيرة ولو اشترى على ان البايع لو غاب عنه فسخه  
عليه جاز فبايع فاسد في قول ابى حنيفة ومحمد لا هذا  
شرط فاسد عندهما ورجح في فتح القدير قول ابى يوسف  
قال فعلم هذا فللسايل المورده نقض مسلمة لا نقض على  
وقف ما ترجح من قول ابى يوسف لكنها نوردتها بطلان تسليم  
الدليل فمنها ان المحبرة يتم اختيارها لنفسها بلا علم زوجها  
ويلزمه حكم ذلك **واجب** بان اللزوم بايجابه على نفسه  
ومنها الرجعة ينفذ بها الزوج بلا علمها حتى لو تزوجت بعدها  
بعد ثلاث حيف ففسخ العقد اذا اشتبهها **واجب** بان  
الطلاق الرجعي لا يرفع النكاح فعليها استنكاح الحار  
ومنها الطلاق والعقاق والعقود القصص يثبت حكمها  
بلا علم الاخر **واجب** بانها استقاطات ومنها خيار الحقيقة  
يصح بلا علم زوجها **واجب** بان لا رواية فيه وعلى التقدير  
فتد ابنته الشرع مطلقا ومنها خيار المالك في بيع  
الفصولي بدون علم المتعاقدين **واجب** بكون عقد من  
لا وجود له في حق المالك ومنها العدة لازمة عليها وان لم تعلم  
بالطلاق **واجب** بانها واجبة في ضمن الطلاق لا بسبب  
انتهى وفي جامع الفصولين ولو كان الخيار للمشتري بان  
فسخ احدهما بغيبة الاخر لم يجز باعه بخيار فسخه في  
المدة انفسخ فان قال بعد اجرة وتقبل المشتري  
جاز استقصانا ولو كان الخيار للمشتري فجاز ثم  
فسخ وقبل البايع جاز وينفسخ ومن له الخيار لو اختار







من الافعال في غيبة المشتري كذا في الظهيرية واما الوكيل اذا عزل  
وله الخيار فانه لا يبطل اتفاقهما في السراج لو هاج واما مضي  
المدة فبطل الخيار سواء كان للبايع او للمشتري اذ لم يثبت الخيار الا  
فيهما فلا يبقاه بعدها كالمخبرة في وقت فقد ورد اما الاعتنا  
وتوابعه وهو التدبير والكتابة فانما يتم به اذا كان الخيار للمشتري  
وفعلها اما اذا كان للبايع وفعلها كان فسحا وذكر المصنف  
السقوط بطريق الضرورة وهو الموت ومعنى المدة والسقوط  
بطريق الدالة وهو الاعتنا ولم يذكر ما يكون اجازة بالقول  
صريحاً واما ما يكون اجازة بالفعل اما الاول ففي جامع الفصولين  
المشتري بالخيار اذا قال اجزت شراؤه او ثبت اخذه او  
رعت اخذه بطل خياره وقال هو ثبت اخذه او اجبت  
او اردت لا واعجبني او وافقتي لا يبطل انتمد فيه لو طلب  
المشتري الاجر من الساكن بطل خياره ولو دعي الجارية الى فراشه  
لا يبطل سواء كان الخيار للبايع او للمشتري واما الثاني ففيه  
لوحج العبد او سقاه دوا او حلق براسه كان رضا لاوامر  
امراة تمشط او دهن او لبس او شري رضا مع حره  
فسحق الحرث او فعل منه شيئا او حصده او عرض البيع للبيع  
بطل خياره لا لو عرض له لمقوم ومشتري الدار لو اسكنه  
ياجر او بلا اجر او رم منه شيئا او بنى او حصص او طين او هدم  
منه شيئا فهو رضا ولو طعن في الرحا ليعرف قدر طعمه ان  
طعم اكثر من يوم وليكة بطل خياره لا فيما دونه ولو قصر  
حوافر الدابة او اخذ من عرفها لم يكن رضا ولو ودجها او برعها  
فهو رضا والتودج شق الاوداج جملة ولو استخدم الخادم في  
او لبس الثوب مرة او ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله  
مرتين بطل ولو شرا فتا بخياره فراه بحج الناس باجر فسكت  
كان

كان رضا لاويلا اجر لانه كالا يستخدم الا ترى انه لو قال له اجني  
بحج لم يكن رضا شري امته فامرهما بارضاء ولده لم يكن رضا  
لانه استخدم ولوركب دابة ليستهما او ليردها على البائع بطل  
خياره قياسا لا استصحابا انتهى ثم قال شري بقره بخيار  
فخيلها قال ابو حنيفة بطل خياره وقال ابو يوسف لا حق  
يشرب اللبن او يتلفه انتهى وذكر الشارح ان كل تصرف  
لا يحل الا في الملك فانه اجازة كالوطي والتفصيل لا ما يحل في  
غيره كالا يستخدم وزاد في المعراج على ما ذكرناه انما من  
له الخيار ولو افاق في المدة فله الخيار وقال الاستيحاء  
الاصح انه على خياره والتحقيق ان الاعنا والخنون لا  
يسقطان انما السقوط من مضي المدة من غير اختيار  
وكذا الوفاقا فيها وفسحا جاز ولو سكر من الخمر لا يبطل  
بخلاف السكر من السبع ولو ارتد فعل خياره اجماعا فلو  
تصرف بحكم خياره توقف عنده خلافا لما انتهى  
واطلق في الاعتنا فتمل ما اذا علمت بشرط فوجد في  
المدة كما في المعراج وأشار بالاعتنا الى كل تصرف لا يفعل  
الا في الملك كما اذا باعه او وهبه وسله او رهن واجروا  
لم يسل على الاصح كما في المعراج وليس منه ما اذا اقتصر الثمن  
من البايع وكذا هبته وانفاقه الا اذا استدان له غيره  
كالدراهم والدنانير ولو باع جارية بعبد علم انه بالخيار  
في الجارية فهبته العبد او عرضته على البيع اجازة وعرضها  
على البيع ليس يفسد على الاصح ولو ابواه من الثمن او اشترى  
منه به شيئا او سارمه به فهو اجازة كذا في المعراج  
وفيد الاستيحاء ثانيا من المشتري بان لا يكون في نوع  
اخر والركوب امتحانا ليس اجازة لا ثانيا كونهما للحاجة



او سفل او حمل عليها الا عليها عند محمد والركوب للرد والسقي  
والاعلاف اجازة ولو شح من الكتاب لنفسه او لغيره لا يبطل  
وان قلت انه ورق وبالدس منه يبطل ويقل على عكسه وبه اخذ  
الفقيه ابو الليث انتهى وفي الظهيرية لو سقي من نهرها ارضه  
اخرى سقط وكري النهر وكري البير يسقط خياره ولو انهدمت  
البير لم ينالها لم يعد خياره ولو وقعت فيها فارة او نجاسة  
سقط وروى انه اذا ترح عشرين ولو لم يسقط انتهى وفي  
السراج الوهاج اذا زوج الامه او العبد يسقط خياره  
وفي المحيط باع عبدا بخيار له فاذن له في التجارة لم يكن  
لنفسه الا ان يلحقه بدين ولو امضاه بعد ما لحقه دين لم  
يجز لان العزم احول من المشتري لم يذكر المصنف هنا حكم  
ما اذا زاد البيع او نقص في المدة وذكر فيما قبله حكم ما اذا  
نقص اما الثاني ففي المعراج لو حدث به عيب في خيار  
المشتري بطل خياره سواء حدث بفعل البائع او بغير فعله  
لكونه في ضمان المشتري حيث كان في يده عندهما وقال محمد  
لا يلزمه العقد بخباية البائع وعلى قولهما يرجع المشتري الى الراش  
على البائع ولو كان الخيار للبائع فحدث به عيب فهو على خياره  
لكنه يتخير المشتري ولو حدث بفعل البائع انتقض البيع  
لان ما انتقض مضروب عليه كذا في المعراج وقد مضاه  
واما الاول اعني الزيادة ففي جامع الفصولين يشترى خيار  
فزاو البيع في سيد المشتري زيادة متصلة متولدة كسمن  
وجمال وبره واجالا يباع عن العيين يمنع الرد ويلزم البيع الا  
عند محمد وان كانت متصلة لم تتولد كصبيغ وخباطة ولت  
سويق لبسن وثني ارض وعرس شجر تمتع الفسخ وفاقا  
ولو كانت متصلة متولدة كعقرو ولد وارث ولبن ونثر  
وصوف

وصوف تمتع وفاقا وان كانت متصلة لم تتولد كغلة وكب  
وهبة وصدره لا يمنع وفاقا فان اجاز المشتري لم يرد  
ولا فكذلك عندهما وعند ابي حنيفة يرد على البائع انتهى وفي  
السراج الوهاج اذا باعت الدجاجة في المدة سقط الخيار الا  
ان تكون مذبذبة واذا ولدت الحيوان ولدا سقط الا ان يكون  
الولد ميتا انتهى وفي الظهيرية عن الثاني اشترى عبدا  
بخيار ثلثا وقبضه فوهب للعبد مال او اكسبه ثم استهلكه  
العبد لعلم المشتري وقبضه بغير اذنه او بغير علمه لم يبطل  
خيار المشتري في العبد ولو وهب للعبد مال ولد المشتري وقبضه  
العبد بطل خيار المشتري في العبد قال ولا يشتمه الولد ام الولد  
من قبل ان ام الولد يبقى على ملكه بعد الرد بحكم الخيار والولد  
لا يبقى انتهى ولا خير يحتاج الى تحرير واما الاخذ بشفعة  
فمؤدية ان يشتري دارا بشرط الخيار ثم يتاع دار اخرى  
بجنسها فياخذها المشتري بشرط الخيار بالشفعة لانه  
لا يكون الا بالملك فكان دليل الاجارة فتضمن سقوط  
الخيار وقد مننا الاعتذار لابي حنيفة عنه عند قوله ولا ملكه  
المشتري ولو قال الولد وطلب الشفعة بما يدل الاخذ  
لكان اولي لان طلبها سقط وان لم ياخذها كما في المعراج  
وقيد بخيار الشرط لان طلبها لا يسقط خيار الروية والعيب  
كما في المعراج واقتصر الشارح على خيار الروية فقصور  
**قال** ولو شرط المشتري الخيار لغيره صحواهما اجاز له  
نقص صح لان اشتراط الخيار لغيره جائز استخفايا  
لا قياسا وهو قول زفر لانه من مواجب العقد فلا يجوز  
اشتراط لغيره كاشتراط الكفن على غير المشتري ولنا ان  
الخيار لغير العاقد لا يثبت الا بناية عن العاقد فيقدم



الخيار له انتقامه جعل هو نايبا عنه تفصيلا لتصرفه حتى يكون  
لكلامهما الخيار فاليها اجازة حازوا بها نقض انتقصر ولو قال  
المصنف ولو بشرط المتعاقدين الخيار لا جني حرج كان اولى بشئ  
ما اذ كان الشارع البايع او المشتري وليخرج اشتراط احدهما  
لاخر فان قوله لغيره صمدق بالبايع وليس مراد ولذا قال  
في المراج والمراود من الغير هنا غير العاقدين لبتا في فيه  
خلاف زفر قبيح بخيار الشرط لان خيار العيب والروية  
لا يثبت لغير العاقدين كما في المراج وافاد كلامه ان احدهما  
لو اجاز فقال لاخر لا ارضى فالبيع لازم ولو امر وكيله ببيع  
بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم تجز ولو باع واشترط كما امره  
فليس له ان يجيز على الاخر ولا من الاجازة ولو وكله بشرط  
بلا شرط فاشترى ولم يشترطه فقد عليه كذا في السراج الوهاج  
**قال** فان اجاز احدهما ونقض الاخر فالسبق احول لوجوده  
في زمان لا يترجم فيه غيره **قال** وان كان معا فالفسخ اي لو  
فسخ احدهما واجاز الاخر وخرجهما من معا فالفسخ اي لو  
على الاجازة لان الفسخ اقوى لان المجاز يلحقه الفسخ و  
المفسوخ لا يلحقه الاجازة ولما ملكت كل منهما التصرف رجحا  
بحال التصرف كذا في الهداية واورد عليه لان تسليم ان المفسوخ  
لا يلحقه الاجازة فانه ذكر في الميسر ان الفسخ يحكم الخيار بمقتضى  
الفسخ في نفسه حتى لو تفا سحان ثم اصاب على فسخ الفسخ  
وعلى عادة العقد بينهما جاز وفسخ الفسخ ليس هو الاجازة  
البيع في المفسوخ واجاب عنه في المراج بانه غير لازم لانا  
نقول الاجازة لا ترد على المنتقصر ولا اجازة فيما ذكرتم  
بل هو بيع ابتداء كذا في الفوائد الظهيرية وما ذكره المص  
من ترجيح الفسخ دون تصرف العاقد صحيح قاضي خان

بشرط  
ترجيح

معزيا

معزيا الى الميسر وفي رواية الرابع تصرف العاقد صحيح قاضي  
خان لقوته لان الغايب يستفيد الولاية منه وقيل هو قول  
محمد ومافي الكتاب قول ابي يوسف واستخرج ذلك كما اذا باع  
الوكيل من رجل والموكل من غيره معا فمخدر فيه تصرف  
الموكل وابو يوسف يجيزها كذا في الهداية وقيل بالوكيل بالبيع  
لان الوكيل بطلا فاما المسنة اذا اطلقها الوكيل والموكل معا فالواقع  
طلاق احدهما لا على التقيين واجاب عنه في فتح القدير بان الوكيل  
فيه سيصير كالوكيل بالسكاح فكان الصادر من كل واحد منهما  
صادرا عن اصله بخلاف الوكيل بالبيع انتهى وفي الظهيرية  
وعن ابي يوسف في المنتقى وصيان بشرط الخيار فاجاز احدهما  
ونقض الاخر قال اجازة اولى انتهى وفي المحيط وكيل الشرا بشرط  
الخيار لموكله بامره او بغير امره اذا ادعى البايع رضاه الا  
وانكر للرجل فالقول للوكيل بالبايع لان البايع يدعى سقوط  
خياره وجوب الثمن وهو يتكر ولا يمين لانه دعوى على الامر  
دون العاقد والامر لو انكر لا يستحق وكيله لانه نايب عن  
العاقد في الحقوق وليس باصيل وان ادعى الرضا على الوكيل  
بحلق لان الدعوى لا تمت عليه وان اقام بينة فالرضاء  
الامر قبيل لان الوكيل يتصحب خصما عن الامر لانه ادعى  
حقا على الحاضر وهو سقوط الخيار بسبب ادعائه على الغايب  
انتهى وانشار المصنف يكون الاشتراط للغير اشتراطا لنفسه  
البرائة لو امره ببيع ماله بشرط الخيار له فباع وبشرطه للامر  
لم يكن مخالفا وعلى عكسه يكون مخالفا لانه امره ببيع  
لا يزيل الملك بدون رضاه وان لا يكون للامور فيه راي  
تدبير ويكون الراي والتدبير فيه للامر اصلا وله تنقيح  
وما فعله بعكسه فان شرط الخيار للامر ثم اجاز هو البيع

مر



جاز عليه دون الامر وخيار الامر باق حتى لو اجاز له وان فسخ طهره  
الوكيل لان الخيار ثبت للامر بالشرط فصار خيار العيب اذا ثبت  
بالعقد والوكيل بالشرا اذا وجد عيبا بالمبيع ورضي به نفذ  
فيما بينه وبين المبيع وخيار المبيع على حاله فان رضي به لم يضره  
وان رطه لم يضره الوكيل وكذا هذا كذا في المحيط ثم اعلم ان التصرفين  
اذا صدر امثلا فقد علم الحكم في باب الخيار واما تصرف الموكل  
مع تصرف الوكيل فظاهر ما قدمناه انه ان كان الوكيل امثلا  
في الحقوق نفذ كل منهما في النصف وان كان تابيا فنفذ  
نفذ واحد لا على التقيين ولما اذا صدر من فضولين فلا  
كلام في التوقف على اجازة من له الاجازة وانما الكلام فيما  
لو اجزى قالوا ثبتت الاقوى فلو باع فضولي وزوج اخر  
سرخ البيع فتقير مملوكة لاروجة ولو استويا فان كانا  
نكاحين بطلا وان كانا بيعين فنصف والبيع من  
المبة والاجارة والرهن والنكاح الالهية لا تبطل بالشيوع  
فانها سواء والهبة والرهن اقوى من الاجارة وسياتي  
في بيع الفضولي نفي مساهلة ان يتا الله تعالى **قال** ومن  
باع عبدا على انه بالخيار في احدهما ان فصل بعين  
صح والا فلا شروع في بيان ما اذا كان المبيع متعددا  
وحاصلها انما رباعية فالصحة في واحدة وهو ما اذا  
فصل ثمن كل منهما وعين من فيه الخيار منهما لان المبيع  
معلوم والتمن معلوم وقبول العقد في الذي فيه الخيار  
وان كان شرطا لا انعقاده في الاخر ولكن هذا غير مفيد  
للعقد لكونه محلا للبيع كما اذا جمع بين من ومدير والعقد  
في ثلاثة الاولى اذ لم يفصل الثمن ولم يعين محل الخيار لجهالة  
الثانية فصل ولم يعين محله لجهالة المبيع والثالثة عين

محله

محله ولم يفصل الثمن لجهالة الثمن والاصل فيه ان الذي فيه  
الخيار كالخارج عن العقد اذا العقد مع الخيار لا ينفذ في حق  
الحكم بقى الداخليه احدهما وهو غير معلوم وانما جاز البيع  
في الثمن اذا ضم الى مدير او مكاتب او ام ولد وبيعا صفقة  
وان لم يفصل الثمن على الاصح لان السامع من حكم العقد  
فيما نحن فيه مقارن للعقد لفظا ومعنى فانه الفساد  
وفيما ذكر المبيع مقارن معنى لالفاظ له حوله في البيع  
حتى لو قضى به قاض يجوز لكونه يثبت الحكم لجوهره  
واجب الصبغة فانه الفساد كذا في المعراج وفي ضم ام  
الولد والمكاتب الى المدير في جواز الفضا يبيعه نظرا  
فان الصحيح انه ينفذ في المدير فقط وفي فتح القدير  
وعلى ما ذكر هنا يتفرع ما في الفتاوى قاضي خان  
باع عبدين على انه بالخيار فيهما وقضيهما المشتري ثم  
مات احدهما لا يجوز البيع في الباقي وان تراعى على  
اجارته لان الاجارة ضميمة لثمنه ابتداء العقد  
في الباقي بالحصة ولو قال السامع في هذه المسألة نفقت  
البيع في هذا او في هذا كان لغوا كانه لم يتكلم وخياره  
فيهما باق كما كان كالو باع عبدا واحدا بشرط الخيار  
لنفسه فنفس البيع في نصفه انتهى وهكذا في الطهريه  
ونقيده بالسامع اتفاقا اذ لو شرط للمشتري ان كان كذلك  
صحة وفنا داو اذ بالعبدين القيميين احتراز عن  
قيمي ومثليين او في القيمي الواحد اذا شرط الخيار في نصفه  
يصح مطلقا وفي المثليين كذلك لعدم التفاوت كما  
ذكره التارح **قال** صح خيار التقيين فيما دون الاربعة  
وهو ان يبيع احد العبدتين او الثلاثة او احد الثوبتين



او الثلاثة على ان ياخذ المشتري واحدا والقياس الفساد كما لا ريب  
 لجمالة البيع وهو قول زفر وجه الاستحسان ان شرع الخيار  
 للحاجة الردفع الغبن ليختار ما هو الارفق والافوق والحاجة الى  
 هذا النوع من البيع متحققة لانه يحتاج الى اختيار من يتوق به  
 او اختيار من يشتريه لاجله ولا يمكنه البايع من الحل اليه الا  
 بالبيع فكان في معنى ما ورد به الشرع غير ان هذه تزدفع  
 بالثلاث لوجود الجبر والوسط والردى فيها والجمالة لا تنقض  
 المنازعة في الثلاث لتعين من له الخيار وكذا في الرابع  
 لان الحاجة اليها غير متحققة والرخصة بتوثيقها بالحاجة  
 وكون الجمالة موجودة غير مفصلة الى المنازعة فلا يثبت  
 باحدها اطلاقه فتشمل ما اذا كان للبايع والمشتري  
 وهو المذكور في الماذون وهو الاصح ذكره في شرح التلخيص  
 وفي جامع الفصولين يجوز خيار التعيين في جانب  
 البايع كما يجوز في جانب المشتري فان هلك احدهما  
 في يد البايع قبل ان يلزمه التسليم وطهر له الباقي الا ان  
 ولو حدث في احدهما عيب في يد البايع له ان يلزمه  
 التسليم وليس له ان يلزمه العيب الا برضا المشتري  
 فان الرزمة للعيب ولم يرض به ليس له ان يلزمه الاخر بعد  
 ذلك ولو قبضتها المشتري وخيار التعيين للبايع فهلكا  
 فالبيان بحاله انتهى وانما اذا كان الخيار للمشتري فالبيع  
 لازم في احدهما الا ان يكون معه خيار شرط وما هو  
 مبيع مضمون بالتمني وغير المبيع امانة ولو اشترى  
 ثلاثة اثواب وعين لكل ثوبا على ان له خيار التعيين  
 فاحترق ثوبان ونصف الثالث رد النصف الباقي  
 ولا شيء عليه من ضمان النصف المحترق وضمن نصف

عند البيع  
 حكمه في هذا  
 من حيث  
 ان يكون  
 له خيار  
 التعيين

من

من المحترقين ولو كان ثوبان فاحترق نصف كل معا  
 ردايها شأ بغير ضمان وضمن من الآخر ولو احترق احدهما  
 ونصف الآخر لزمه من المحترق كنعينه مبيعا وورد الآخر  
 بغير ضمان ويسقط خيار التعيين كما يقط به خيار الشرط  
 واذا بيع احدهما او هلك نعين هو مبيعا والاخر امانة  
 ولو هلكا معا ضمن نصف من كل واحد منهما ولو اختلفا  
 في المالك او اختلفا على العلم على قول الامام الاول  
 ثم رجع الى قول الثاني من القول للمشتري مع نعيه  
 وبينة البايع اولى ولو نعيها معا فالخيار بحاله  
 وان على المتعاقب نعين الا ولمبيعا وان اختلفا في  
 الاول فعلى ما ذكرنا ولو باعها المشتري ثم اختلفا  
 احدهما صح بيعة فيه ولو صبح المشتري احدهما نعين  
 هو مبيعا وورد الآخر ولو اختلفت البايع عتو الذي  
 يرد عليه وان كان اعق ما اختاره المشتري للبيع  
 لم يصح اعترافه ولو استولدها المشتري بغيب لا اولى  
 للبيع وضمن عقر الاخرى للبايع ولا يثبت نسب  
 ولدها منه لعدم الملك ويومر المشتري بالبيان  
 انهما استولدها او لا فان مات قبل البيان فخير  
 التعيين للورثة فان لم يعرف الورثة منها ضمن  
 المشتري نصف من كل واحدة منهما ونصف عقرها  
 للبايع ويسعيان في نصف قيمتها للبايع وروي  
 ان الولدين يسعيان ايضا في نصف قيمتها للبايع  
 ولو وطها البايع او المشتري فولدتا وادعى كل واحد  
 الولدين صدق المشتري في الحق وطها او لا وضمن عقر  
 الاخرى ويثبت نسب الاخرى من البايع لانه استولد



جارية بنفسه وبين البائع عقر الاخرى للمشتري وان ماتا قبل البيع  
ولم يعلم ورثة المشتري الاول منهما لم يثبت نسب الولد من احد  
لوقوع الشك وعقوا او ضمن المشتري نصف من كل واحدة منها  
ونصف عقرها للبائع والبائع يضمن عقر كل واحدة للمشتري  
ويتقاصان وولا وهم بينهما وقيل ولا على الولدين كذا في  
الظهيرية ثم قال بعده ويجوز خيار التقيين في الفاسد ايضا  
الا ان هاهنا ما يتعين للبيع كان مقفونا بالقيمة واليا  
كما قلنا في الجائر وان ماتا معا ضمن نصف قيمة كل واحد  
منهما ولو اعتقها المشتري عتقا احدهما والتقيين اليه ولو  
اعتق احدهما المشتري بعينه او باعد جاز وعليه قيمته  
ولا يجوز اعتاق المبيع من البائع ولا من المشتري بعينه  
او باعه جاز وعليه قيمته ولا يجوز اعتاق لان العتق المبيع  
بين المملوكين للمعتق ولم يوجبوا اعتق البائع احدهما  
بعينه ثم اعتق المشتري ذلك او عينه للبيع او مات  
فعتق البائع باطل ولو رد ذلك على البائع صح عتقه ولو كان  
اعتقهما وردا عليه عتق احدهما والتقيين اليه انفق وقيدوا  
صورة خيار التقيين بان يقول على ان ياخذ ايها شيئا  
لانه لو لم يذكر هذه الزيادة وقال بعتك احدهما العبد من  
فقبل يكون فاسدا لجمالة البيع فان قبضهما وماتا عنده  
ضمن نصف قيمة كل منهما وان مات احدهما قبل صاحبه  
لزمه قيمة الاخر كذا في المحيط ونقدم تقاريعه ولم يذكر  
المولف خيار الشرط مع خيار التقيين للاختلاف فيقتل بشرط  
ان يكون فيه خيار الشرط مع خيار التقيين وهو المذكور  
في الجامع الصغير قال سمنس الائمة وهو الصحيح فاذا ذكرنا ذلك  
درهما في المدة واذا سمنت لم في احدهما وله الشكين وقيل لا

وهو المذكور في الجامع الكبير وصححه فخر الاسلام فيكون ذكره في  
الجامع الصغير وفا قال شرط ورجحه في فتح القدير ولكن فاضر  
كان ان لا شرط ~~فقط~~ قول الشرح واذا لم يذكر خيار الشرط  
على هذا القول فلا بد من تلخيص خيار التقيين بالثلاث عنده  
وباي مدة معلومة كانت عندهما كذا في الهداية ذكر في  
المحيط انه لا ينافى عنده بالثلاث فيجوز الى اربعة  
عنده وفيها ثم ذكر في بعض النسخ اشترى ثوبين  
وفي بعضها اشترى احد الثوبين وهو الصحيح  
لان المبيع في الحقيقة احدهما والاخر امانة والاو لا  
يجوز واستعارة انتهى وفي فتح القدير واذا افت  
خيار التقيين وكان فيه خيار الشرط ففت المدة  
حتى انبرم في احدهما ولزم التقيين ان يفتد التقيين  
ثلاثة ايام من ذلك الوقت وحينئذ فاطلاق  
الطحاوي قوله خيار الشرط موقت بالثلاث في  
قوله غير موقت بها عندهما وخيار التقيين موقت  
فيه نظرا انتهى وذكر الشارح انه اذا لم يذكر خيار الشرط  
فلا معنى لتأخير خيار التقيين لا يمكن ذلك لانه لا رزم  
في احدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن تقيينه بمضي  
الوقت بدون تقيينه فلا فائدة لشرط ذلك الذي  
يعلم على الظن ان التوقيت لا يشترط فيه انتهى ويمكن  
ان يراد قسم اخر وهو ان يفتد العقد فيهما بمضي  
المدة من غير تقيين بل بخلاف مضيها في خيار الشرط  
فانه اجازة ليكون لهما خيار ما يناسبه واطلق في محل  
الخيار وقيدته في البدائع بالاشياء المتقاة وبما لا يفسد  
والنياب فعلى هذا لا بد من خيار التقيين في المشتريات



من جسر واحد لانه لا فائدة له لعدم التقاوت وفيها واما  
ما يظلم هذا الخيار وهو نوعان اختيارى اختارت هذا او شيئا  
او رضى به او اجزته وما يجزى بحجراه واما الاختيار دلالة  
فيوان يوجد منه فعل في احدهما يدل على تعيين الملك فيه  
كما قدمناه في خيار الشرط واما الضرورى فنلاى احدهما  
بعد القبض والتعيين واما اذا تعين احدهما للبيع  
وللمشتري ان ياخذ ايها ما يشاء بمثله لكن ليس له رد ههما  
للزوم البيع في احدهما بتعيينهما في يده وبطل خيار الشرط  
وهذا يورد قول من يقول بان فيه خيارين **قال** ولو اشترى  
على التخيير ففرضي احدهما لا يردده الاخر عند اى خيفة  
وقال انه ان يردده وعلى هذا الخلاف خيار العيب والروية كذا في  
الهداية وخصه في البناية ما اذا كان بعد القبض اما قبله  
فليس له الرد يعنى اتفاقا لهما ان اثبات الخيار لهما اثباته  
لكل واحد منهما فلا يسقط باسقاط صاحبه لما فيه من ابطال  
حقه وله ان المبيع يخرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة  
فلورده احدهما الزم معيبا به وفيه الزام ضرر زائد ليس  
من ضرورة اثباته الخيار لهما الرضا برد احدهما لتقرر  
اجتماعهما على الرد وقوله رضى احدهما لا يردده الاخر اتفاقا  
اذ لورد احدهما لا يجزئه الاخر ولم اره صريحا ولكن قولهم لورده  
احدهما لورده معيبا يدل عليه وكذا قوله اشترى اذ لو باع  
ليس احدهما الاقرار اجازة اوردا لما في الثانية رجل اشترى  
عبدان من رجلين صفقة واحدة على ان البايعين بالخيار فرضي  
احدهما بالبيع ولم يرض الاخر لزمهما البيع في قول ابي حنيفة  
واما ان المبيع لو كان متعددا والخيار لاحدهما ليس له ان  
يجزى في البعض ويرد في البعض وكذا لو كان واحدا فاجاز من الخيار

في النصف

في النصف ورده في النصف كما قدمناه وصرح به في الثانية لكن  
ذكره فيما اذا كان الخيار للبائع ولا فرق بينهما **قال** ولو اشترى  
عبدان على انه جناز او كانت فكان خلافه اخذه بكل الثمن  
او تركه لان هذا وصف مرغوب فيه فيستحق بالمعقوب بالشرط ثم  
قواته بوجوب التخيير لان ما رضى به دونه وهذا يرجع الى الاختلاف  
النوع لقلة التفاوت في الاغراض فلا يفسد بغيره العقد  
بمصلحة وصف الذكورة والاثوثة في الحيوانات ففوات  
وصف السلامة واذا اخذه بجميع الثمن كان الا وصاف لا  
يقابلها شئ من الثمن لكونها باعته في العقد على ما عرف  
وفي المراج قوله على انه جناز اي عبد حرقتة هذا لانه لو فعل  
هذا المعنى احيانا لا يسمى خيارا وفي الذخيرة قال محمد  
في الزيارات فان قبضه المشتري فوجده كائنا او جنازا  
على دين ما ينطلق عليه الاسم لا يكون له هو الرد ولا  
النهاية في الجودعة ومعناه ان ما ينطلق عليه الاسم  
يفعل من ذلك ما يسمى به الفاعله جنازا او كائنا لان  
كل واحد لا يجزى في العادة من ان يكتف على وجه التبيين  
حرو ونوان يجزى مقدار ما يدفع المالك عن نفسه وبذلك  
لا يسمى جنازا ولا كائنا انتهى وفي فتح القدير لو مات هذا  
المشتري انتقل الخيار الى وائيه اجماعا لانه في ضمن ملك  
العين انتهى وفي الذخيرة فلو امتنع الرد بسبب  
من الاسباب رجع المشتري على البائع بحصته من الثمن  
فيقوم العبد كائنا او غير كائنا وبطل في تفاوت  
ما بينهما فان كان بقدر العبد رجع بعين الثمن وفي رواية  
لا رجوع بشئ ولكن ما ذكر في ظاهر الرواية اصح و او  
وقع الاختلاف بين البائع والمشتري في هذه الصورة



بعد ما يخرج من وقت البيع فقال المشتري اجد ما كنتا وقال  
 البائع اني سلمته اليك كذلك ولكنه شئ عندك وقد يبيح لك  
 في تلك المدة فالقول للمشتري لان الاختلاف وقع في وصف  
 عارض اذا اصل عدم الكتابة هو الخبر والاصل ان القول قول  
 من يدعي الاصل وان عدم اصل في الصفات العارضة  
 والوجود اصل في الصفات الاصلية فالقول للمشتري في  
 عدم الخبر والكتابة لانها من الصفات العارضة والقول  
 للبائع في انها بكرة لانها صفة اصلية وتامة في فتح القدير  
 ونحوها في القواعد في قاعدة ان البقير لا يبرو بالشك  
 وفي تأخيرها من باب الاقرار بالعيب لو باعه ثوبا  
 على انه هروي ثم اختلفا في كونه هرويا فالقول للبائع  
 لان البائع لما قال بعثتك على انه هروي فقبل المشتري  
 صار كانه عاد ما في الايجاب فصاركانه قال ان شريته  
 على انه هروي فكان مقرا بكونه هرويا فدعواه بعده  
 خلافة تناقض بخلاف ما اذا قال بعثتك على انه كائ  
 فقبل فالقول للمشتري لان الاختلاف فيه في المقبوض  
 وتامة في شرحه للمفارسي وفي النوازل اشترى جارية على  
 انها عذراء فعلم المشتري انها ليست كذلك فان علم بالوطي  
 فان زايها عند علمه بلائبث لم تلزمه والالزمة ولو  
 اشترى بقرة على انها حبل فولدت عنده فشرب اللبن  
 وانفق عليها فانه يرد لها والولد وما شرب من اللبن ولا  
 شربه مما انفق لا ان البيع وقع فاسدا فكانت في ضمانه  
 والنفقة عليه ولو اشترى شاة على انها نجسة فاذا هو  
 تكبر الببيع وله الخيار لان حكمها واحد في الصدقات  
 وكذا لو اشترى بقرة فاذا هو جاموس وفي المجتبى عن جمع

البخاري

البخاري الاصل فيه ان الاشارة مع التسمية اذا اختلفت  
 فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعقد فاسد  
 وان كان من جنسه فالعقد جائز ثم ان كان المشار اليه  
 دون المسمى كان الخيار للمشتري والا فلا والكتاب اجماع  
 والذكر مع الاستي في بني ادم جنات حكما وفي سائر الحيوان  
 جنس واحد وان كان المشار اليه من خلاف جنس  
 المسمى قائما بتعلق العقد بالمسمى اذ لم يعلم المشتري به  
 اذا علم به فالعقد يتعلق بالمشار اليه كمن قال بعثتك  
 هذا الخمار واشار الى العبد فانه يبيع ولو اشترى  
 ثوبا على انه هروي فاذا هو بلخي فالبيع فاسد علم  
 عندنا وكذا على انه ابيض فاذا هو مصبوع او على  
 انه مصبوع بعصفور فاذا هو زعفران او دار اعلان  
 بناها احر فاذا هو لبن او على ان لا بنا ولا تمل فيها  
 فاذا فيها بنا او تمل وارضا على ان اشجارها كلها  
 مثمرة فاذا فيها غير مثمرة فسد البيع ولو اشترى  
 جارية على انها مولودة الكوفة فاذا هي مولودة  
 بغداد او غلاما على انه تاجر او كائت او غيره فاذا  
 هو كائت او على انه تمل فاذا هو خصي او على عكسه  
 او على انها بغلة فاذا هو بغل او على انها ناقة فاذا  
 هو جمل او على انها لحم معز فاذا هو لحم ضأن او على  
 ان هذا الحيوان حامل فوجدها غير حامل جاز  
 البيع وله الخيار وكذا في امثالها ولو اشترى على انه  
 بغل فاذا هو بغلة او حماد وكذا هو اثنان او  
 حارية على انها رثقتا او ثيب فوجدها خلاف  
 ذلك الى خير كاز البيع ولا خيار له فيه ولا في امثاله



اذا وجد على صفة جز من المتروكة ولو باع دارا منها من الجذوع  
والابواب والخشب والتحليل فاذ فيها من ذلك لا خيار للمشتري  
وفي المحل اشترى شاة او ناقة او بقرة على انها حامل فسد البيع  
الا في رواية الحسن والاصح في الامة جوازه وعلى انها حلوب اوليون  
او على انها غلب كذا او يوضع بعد شهر يفسد الى هنا كلام المراج  
وذكر بعضه في فتح القدير ثم قال وينبغي في مسيلة البعير  
والناقة ان يكون في العرب والبواري الذين يطلقون  
الدر والنسل اما اهل المدن والمكارية فالبعير افضل انتهى  
وصح قاضي خان انه لو باع جارية على انها حامل ان البيع  
جائز لانه بمنزلة بشرط البراءة من العيب الا ان يكون في  
بلد يرعون في شرا الجوارى اجل الامور واختلفوا فيها  
اذا باع جارية على انها ذات لبن فقبل يجوز والاكثر  
على الجواز ولو اشترى فرسا على انه هلاج جاز لان  
الهلاج لا يصير غير هلاج وفي البدائع اشترى جارية  
على انها مغنبة ان شرطه على وجه الرغبة فيه فسد البيع  
لكونه بشرط ما هو محظور بحكم وان شرط في البيع على  
وجه التبري من العيب لا يفسد فان لم يجدها مغنبة  
لا خيار له لانه وجدها مسلمة من العيب ولو باع جارية  
على انها ما ولدت فظهر انها ولدت فله رد ها ولو اشترى  
بثوبا على انه مصبوغ بالصبغ فاذ هو ابيض جاز  
البيع وخير بخلاف عكسه فانه يفسد ولو اشترى  
كرباسا على ان سده الف فاذ هو الف ومائة سلم  
النوب الى المشتري لانه زيادة وصف ولو اشترى  
ثوبا انه سداسي فاذ هو خماسي المشتري ان يشأ  
احذه بجميع الثمن وان شأ ترك لانه اختلاف نوع

لا حسن

لا حسن فلا يفسد ولو باع ثوبا على انه خز فاذ الحنة خز  
ونسداه فظن جاز البيع لان السدي يتبع للحنة ولو اشترى  
سويقا على ان الهايح كتمه عن من سمن وتقابضا  
والشترى ينسحق اليه فظهر انه لسته نصف من جاز البيع  
ولا خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان فاذ  
عابنه اشترى العزور وهو كما لو اشترى صابونا على انه  
متخذ من كذا جرة من الدهن ثم ظهر انه متخذ  
من اقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون  
وقت الشراء وكذا لو اشترى قميصا على انه متخذ من  
عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذ هو من تسعة  
جاز البيع ولا خيار للمشتري ولو باع ارضا على  
انها غير خراجية وهو خراجية فسد البيع وينبغي  
ان يكون الجواب على التفتيش ان علم المشتري  
انها ارض خراج فسد البيع وان لم يكن عالما بذلك  
جاءت البيع وخير المشتري قلنوه على ان حشوها  
فظن ففتشها المشتري فوجدها اختلفوا و  
الصحيح جواز البيع والرجوع بالنقض لان الحشوة  
وتغير البيع لا يفسد الهبة ما في الخائبة والهلاج  
قال في المصباح هلم البردود هلمة مشي مشية  
سهلة في سرعة وقال في مختصر العين المملحة  
حين سيرا الدابة وكلامه قالوا في اسم الفاعل هراج  
يكسر الهمزة المذكروالا ثنى بمقتضى ان اسم الفاعل  
له تحكى على قياسه وهو مهلم انتهى اعلم ان اشتراط  
الوصف المرغوب فيه اما ان يكون صريحا او دلالة  
لما في البدائع في خيار العيب والجمل بالطبخ والخير



في الجارية ليس يعيب لكونه حرفة كالحياطة الا ان يكون ذلك مشروطا  
 في العقد وان لم يكن مشروطا في العقد وكانت تحسن الطبخ والخبز  
 في يد البائع ثم انشئت في يده فاشتراها فوجدها لا تحسن ذلك  
 ردها لان الظاهر انه انما اشتراها رغبة في تلك الصنعة  
 فصارت مشروطة دلاله وهو كالمشروطة ايضا انتهى  
**باب خيار الروية** قد مره على خيار العيب لانه  
 يمنع تمام الحكم وذكمنع لزوم الحكم والذوم بعد التمام  
 والاضافة من قبيل اضافة التثنية الى شرط لان الروية  
 شرط بثبوت الخيار وعدم الروية هو الملبس لثبوت الخيار  
 عند الروية ثم اعلم ان هذا الخيار يثبت للمشتري في ثلث  
 الاعيان ولا يثبت في الديون كالسلم اليه الخيار فيه ولا  
 يثبت في كل عقد لا يفسخ بالرد كالمهر وبدل الخلع وبدل  
 الصلح عن القصاص والرد بخيار الروية ههنا قبل  
 القبض وبعده واحتجاج الى قضا ولا رضا البائع  
 وينفسخ بقوله رد ذات الا انه لا يصح الرد الا بعد  
 البائع عندها خلا قال الثاني وهو يثبت حتما  
 لا بالشرط ولا بوقت ولا يبيع وقوم للبك للمشتري حين  
 انه لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره ولزمته  
 الثمن وكذا لو هلك في يده او صار الى حال لا يملك فسخه  
 بطل خياره كذا في السراج الوهاج وذكر في المعراج ان خيار  
 الروية لا يثبت الا في اربعة اشياء في الشراء والاجارة والقسمة  
 والصلح عن دعوى المال على شئ بعينه وفي المعراج لا يطالب  
 البائع المشتري بالثمن قبل الروية **قال** ثم ما لم يره جاز  
 ان يصح لما رواه ابن ابي شيبة واليه من مرسلا عن مسعود مرفوعا  
 من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ان شا احسن  
 وان ش

وان شئت تركه وجماله بعد الروية لا تقضي المنازعة لانه لو لم  
 يوافق يرده فصارت كماله الوصف في العاين المشار اليه وطلاق  
 القتاب يقتضي جواز البيع سواء سمى جنس المبيع او لا وسواء اثار  
 الى مكانه واليه وهو حاضر مستورا او امثاله ان يقول يبعث  
 منك ما في حجر وعامة الشاي قالوا اطلاق الجواب يدل على  
 الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز له المبيع من كل وجه  
 والظاهر ان الراد بالاطلاق ما ذكره شمس لا يمتنع وصاحب الاسرار  
 والذخيرة من ان الاشارة اليه او الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم  
 يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع مثل ان يشتري ثوبا  
 من جراب او زيت في زرق او خبطة في عذارة من غير ان  
 يرى شيئا ومنه ان يقول يبعثك ردة في ثمن صفتها كذا ولم  
 يقل صفتها كذا وهو الجارية وهو ما مره منتقبة ليعود  
 القول بجواز ما لم يعلم جنسه اصلا كان يقول يبعثك شيئا  
 بعشرة كذا في ثمن القديم وادعاه لم يره ما لم يره وثبت  
 العقد ولا قبله والمراد بالروية العلم بالقصود من باب  
 عموم المحاذ فصار من الروية من افراد المعنى المجازي ليشمل  
 ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالمسك وما اشتراه بعد روية  
 فوجده متغيرا وما اشتراه الاشم وفي الفتنة اشترى ما  
 يذاق فذاقه لم يلا ولم يره سقط خياره **قال** وله ان يرده اذا  
 رآه وان رضى قبله او لم يرضه وان قال رضى قبل العلم  
 به واعاد القديم لم يرد للمعنى ان الخيار معلق بالروية لما روينا  
 فلا يثبت قبلها واورد طلب الفرق بين الفسخ والاجارة قبلها  
 فانما عيب زمة وهو لا يرمع استوائهما في التعلق  
 بالشرط والجواب ان الفسخ يسبب اخر وهو عدم لزوم هذا  
 العقد وما ليس يلزم فللمشتري فسخه ولم يثبت له ما يسبب

بيان  
 مذكرا



آخر فثبت على العدم ومنعه في فتح القدير ما لا نسلم انه  
قبلها غير لازم بل يتقوى انه بات وانما يحصل له عدم اللزوم  
عندنا فقبلها يثبت حكم السب وهو اللزوم انتهى وهو  
مردود لان اللازم ما لا يقبل الفسخ من احدهما بدور رضى  
الاخر وهذا يقبله اذا رآه وفي المحيط قيل لا يملك فسخه قبلها  
وقيل يملك وهو لا يصح لان الفسخ كما يملك بالخيار يملك بسبب  
عدم لزوم البيع كالعارية والودعة والوكالة والشركة  
وعدم اللزوم ثابت بسبب جملة البيع واختلاف اهل  
هو مطلق او موقت فقبل موقت بوقت امكان الفسخ  
بعدها حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره وان لم توجد  
الاجارة صريحاً ولا دلالة وقيل يثبت الخيار له مطلقاً  
نصر عليه في نوادر ابن رستم وذكره محمد في الاصل وهو الصحيح  
لاطلا في النصر والعبارة لعين النصر لا لمعناه انتهى وحاصله  
انه غير لازم قبل الروية بسبب جملة البيع واذا رآه حدث  
له سبب اخر لعدم لزومه وهو الروية ولا مانع من اجتماع  
الاسباب على سبب واحد ثم اعلم انه لا يملك فسخه الا بعد  
البائع وقيل بخيار الروية لانه لو قال وله خيار العيب رضى  
به قبل ان يراه ثم رآه فلا خيار له لان سبب الخيار فيه  
العيب وهو موجود قبل العلم بخلافه هنا فافتراق كذا في  
المعراج وفي ايضاح الاصداخ ولشتر به الخيار عندها الى ان  
يوجد سبب له وان قال رضى قبلها لم يقبل وان رضى قبلها لما فيه  
من اتمام حق الرضا قبلها رضى وتمامه انتهى رضى عليه البيع  
بشرط البراءة من العيب فانه صحيح وقالوا انه رضى بجميع عيوبه الظاهرة  
والباطنة مع انه لم يطلع عليها حتى لو اطلع على عيب باطني لا يملك  
للاطلا لا يملك رده فجار تخلف الرضا قبل العلم والروية وفي جامع

الافصول

الافصولين خيار الروية وخيار العيب لا يثبتان في البيع العا  
وفي المحيط اشترى راوية ما قبله الخيار اذا رآه لان بعثه الى  
من يقض وكذا لا يشترط من دجلة وفي من دجلة لان بعثه الى  
اطيب من بعض انتهى فعلى هذا له رد الما بعد صبه في  
الحب حيث لم يره قبله اي الزير وفي حيل الاول والجميع رجل  
باع صنعة ولم يرها المشتري فاراد ان يبعها على وجه  
لا يكون له خيار الروية فالجيلة ان يقرب ثوب لانيان  
ثم يبيع الثوب مع الصنعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر  
به فيقبل خيار المشتري لانه اشترى بشين صفقة  
واحدة وقد استحق احدهما فليس له ان يرد الباقي بخيار  
الروية لان فيه تقريظ الصفقة على البائع انتهى **قالوا**  
خيار لمن باع ما لم يره وهو قول الامام المرجوع اليه لانه  
معلو بالشرا فلا يثبت دونه وروى ان عثمان بن عفان  
رضي الله عنه باع ارضاً بالبصرة من طلحة بن عبيد الله  
فقيل لطلحة انك قد عثيت فقال لي الخيار لا اني  
اشتريت ما لم اره وقيل لعثمان انك عثيت فقال لي الخيار  
لا اني بعثت ما لم اره فحكما بينهما جبرين مطعم فقضى  
بالخيار لطلحة وكان ذلك بحضور من العجالة كذا في الهداية  
وهذا لا اثر رواه الطحاوي ثم البيهقي **قار** ذكر  
شيخ الاسلام بن حجر في تقريب التهذيب جبرين مطعم  
ابن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي  
صحابي عارف بالاشياء مات سنة ثمان اوسبع و  
خمس مائة ومراجه البيع بمن اياه ابيع سلعة بسلفه  
ولم يبر كل منهما ما يحصل له من العرض كان لكل واحد  
منهما الخيار لان كل واحد منهما مشترى للعرض الذي يحصل



له كذا السراج الرواح وفي جامع الفصولين بيئت الخيار للبائع  
في المثلن لو عينا والكيل والوزن اذا كانا عينا فيما كسائر الاعيان  
وكذا المنبر من الذهب والفضة والادان ولا يثبت خيار الروية  
فيما ملك بينا في الذمة كالسلم والدرهم والدنانير عينا كان  
او دينارا والكيل والوزن لو لم يكونا عينا فيما كنفدين لا يثبت  
فيهما خيار الروية اذا فتننا انتهى وفي الظهيرة لو اشترى حجارة  
بعمد والى فتننا بضم ثم رد بايع الجارية العبد بخيار  
الروية لم ينتقض البيع في الجارية بحصة الالف وفي المحيط  
بايع عينا بعين لم يبرها ويدبر ثم رها فردها فبانتقض  
البيع في حصة العين ولا ينتقض حصة الدين لانه لا خيار  
في حصته انتهى ويبطل بما يبطل به خيار الشراء اي للمشتري  
بعض من صريحه كدلالة ضرورة ثمانية لا يجعل الامتحان لا يبطلها  
ان لم يتكرر فان تكرر ابطلها كالاستخدام مرة ثانية  
وما لا يجعل الامتحان ولا يجعل غير الملك فان كان ذلك  
النصرف لا يمكن رفعه كالاغتاف والتدبير والنصرف فايوجب حقا  
للغير كبيع المطلق او بشرط خيار للمشتري والرهن والاجارة  
يبطله قبل الروية وبعدها لانه لما لم يقدّر الفسخ يبطل  
الخيار وان كان نصرا لا يوجب حقا للغير كبيع بشرط  
الخيار للبائع والمساومة والهبة من غير تسليم لا يبطل  
قبل الروية لانه لا يربوا على صريح الرضا ويبطل بعد الروية  
لوجود دلالته الرضا ويرد عليه طلب الشفعة فانه مسقط  
لخيار الشرط دون خيار الروية هو المختار كما في الروا الجمة  
لانه دليل الرضا وصريحه لا يبطله فدلالة اولى كالعرض  
على البيع واخوانته وهذا هو العذر للمولف لانه قدم ان  
صريح الرضا لا يبطله قبلها ولا يرد ان على صاحب المداية

لانه

لانه قال من تعيب وتصرف كما في العناية لكن يرد عليه الاسكان  
بغير اجرة فانه يبطل لخيار الشرط فقط انه تصرف ويرد عليه  
الزيادة فانها يبطلها والمخاض ان كلاما من العبارتين لم يعلم من  
الابراذ فيرد على صاحب الكثرة لاخذ بالشفعة والعرض على  
البيع والبيع بخيار والاجارة والاسكان بلا اجرة فانها تبطل  
خيار الشرط دون الروية وهذه لا ترد على صاحب المداية  
لا الاسكان فانه تصرف ولكن يرد عليه ما في جامع الفصولين لو  
اسكن المشتري في الدار رجلا بلا اجر سقط خيار الشرط  
كما لو اسكن باجرا في خيار الروية لا يسقطان اسكنه باجرا انتهى  
ويرد على الكلية ايضا الرضا به قبل الروية لا يبطله ويبطل  
خيار الشرط ولم يعتد بكونه قبل الروية واما العرض على البيع  
فقد مناه انه لا يبطل قبلها ويبطل بعدها والقبض ونقد  
المثلن بعد الروية مسقط له شراؤه وحمله اليابغ الى بيت المشتري  
فراه ليس له الرد لانه لو رده يحتاج الى المحل فيصير هذا  
كعيب حدث عند المشتري وموتة رد المبيع بغير او  
خيار بشرط او روية على المشتري ولو شري متاعا وحمله  
الى موضع فله رده بعيب او روية لو زورة الى موضع العقد  
والافلا ولو شري رضا لم يبرها فزرها اكاره بطل خياره  
وكذا لو قال لا كار رعت وتصرف المشتري في المبيع يفسد  
خياره الا في الاعارة فانه لو اعار الارض قبل ان يراها  
ليزرعها المستعير لا يسقط خياره قبل الرزاعة كذا في جامع  
الفصولين وذكر قبل شري ثاة لم يبرها فقا للبائع احل  
لبنها فنقدت به اوصب على الارض ففعل بطل خياره في  
الثاة لغير الدين ولو تصرف المشتري وسقط خياره ثم عاد  
الى ملكه بسبب كالد بقتنا وفق الرهن اوفسحت الاجارة



لم يرد بخيار الروية لانه بطل فلا يعود كذا في المعراج وفي القصة اشترى  
 قوصة سكر لم يره ثم اخرجته من القوصة وغربله فلم يجبه  
 سقط خياره ثم فرق ان خياره باق وقد مناسلة ما اذا حله  
 المشتري الى بلدا اخر وانه لا يرد الا اذا اعاده الى مكان العقد  
 زاد في القصة سوال اردت قيمته بالحل او استغفر وفي القصة  
 ايضا المشتري مضمون على المشتري بعد الرد بالتمسك بالوكان له خيار  
 الشرط وكذا الرد بالعيب بقضاء وفي ايضا اصلاح ومعنى  
 بطلانه قبل الروية خروج عن صلاحية ان يثبت له الخيار عندها  
 انتهى به اندفع ما يقال كيف قالوا بطلان الخيار قبلها مع  
 معلوق بها كما قدمناه وفي الظاهر لو اشترى عبد بن فقتل  
 احد العبد بن انسان خطا قبل القبض فاحل للمشتري قيمته  
 من قائله لا يبطل خياره في الاخر والوطى والولادة يبطل الخيار  
 وان مات الولد عن عيسى بن ابان اذا زوج المشتري الجارية قبل  
 القبض ثم رآها قبل دخول الزوج فله الرد والمهر ويصلح بداعن  
 عيب التزويج وان كان ارسل العيب اكثر من المهر فيلزم  
 الباقي وهو الصحيح ولو عرض بعض المبيع على العيب او قال ربي  
 بعضه بعد ما رآه فالخيار بحاله في رواية المعلى عن ابى يوسف  
 وقال محمد بطل خياره وهو قول ابى حنيفة او روية اخذها  
 لا تكون كرويتها الا اذا قبض الذي رآه وانقلبه فحينئذ يلزمه  
 وفيه خلاف ابى يوسف النخعي وفي المحيط اشترى عبد بن ثياب  
 فلبس واحدا بطل خياره في الحل ثم اعلم ان كلامه في الخيار  
 يملك الفسخ الاثلاثة لا يملكونه الوكيل والوصي والعبد  
 الماذون اذا اشترى شيئا باقل من قيمته فانهم لا يملكونه  
 اذا كان خيار عيب ويملكونه اذا كان خيار روية او شرطا كما  
 سياتي في خيار العيب ثم اعلم ان قوله يبطل بما يبطل بخيار

الشرط

الشرط غير منعكس فلا يقال ما لا يبطل خيار الشرط لا يبطل  
 خيار الروية لا يتقاضيه بالقبض بعد الروية فانه يبطل الروية  
 والعيب لا يبطل خيار الشرط وهلاك بعض المبيع لا يبطل خيار الشرط  
 والعيب ويبطل خيار الروية ذكرها في التلخيص للمحبوس **قال**  
 وكفت روية وجه الصبرة والرفيق والدابة وكفتها وظاهر الثوب  
 المطوي وداخل الدار ان الاصل فيه ان روية جميع المبيع غير  
 مشروط لتقديره فيكتفى بروية ما يدل على الصلح بالمقصود  
 فردية وجه الصبرة معرفة للبقية لكونه مكبلا بعرض  
 بالنموذج وهو المكيلات والموزونات فيكتفى بروية بعضه  
 الا اذا كان الباقي اردي مزارعي فحينئذ يكون له الخيار اي خيار  
 العيب لا خيار الروية كما في البيهقي وظاهر ما في الكافي  
 انه خيار روية والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب  
 وهو ما اذا كان الاختلاف الباقي يوصله الى حد العيب  
 وخيار روية اذا كان الاختلاف لا يوصله الا اسم العيب  
 بل الدون وقد يجتمعان فيما اذا اشترى ماله بره فلم يقضه  
 حتى ذكر البايع به عيبا ثم اراده المبيع في الحال كذا في فتح  
 القدير بخلاف ما اذا كانت احاده متعادلة كالثياب  
 والدواب فلا بد من روية كل واحد والجوز والبسوس مما  
 يتفاوت احاده فيما ذكر الكرخي قال في الهداية وينبغي  
 ان يكون مثل الحنطة والشعير لكونها متقاربة وصرح به  
 في المحيط وفي المجرد وهو الاصح ثم السقوط بروية البعض  
 في المكمل اذا كان في وعاء واحد اذا كان في وعاءين او اكثر  
 اختلفوا فتشاج العراق على ان روية احدهما كروية الكل  
 ومشايج بلخ لا يكفي بل لا بد من روية كل وعاء الصحيح انه  
 يبطل بروية البعض لانه يعرف الباقي هذا اذا ظهر له

خيار



ان ما في الرعا الاخر مثله او اجود اما اذا كان اردى فهو على خياره  
واما اذا كان متفاوت الاحاد كالبطاطنج والرمان فلا تكفي  
روية البعض في سقوط خياره ولو قال رخصت واسقطت خيارى  
وفي شراء الرحا لا بد من روية الكل وكذا السرج بادانة وليده  
لا بد من روية الكل كذا في فتح القدير وانما ذكر الرقيق ولم يذكر  
لجارية ليشمل العبد كما في المعراج من ان العتق فيهما النظر  
الى الوجه ولا اعتبار بروية ما عداه من الاعضاء ولا تشترط روية  
الكفين واللسان والاسنان والشعر عندنا وعن الشافعي  
اشترطه وفي المصباح الامودج بضم الهمزة ما يدل على صحة  
الشئ وهو معرب وقال الصغاني النموذج مثال الشئ الذي يعمل  
عليه وهو تقريب نموذج وقال الصواب النموذج لانه  
لا يعتبر فيه بزيادة انتهى وقوله والداية بالجر عطف على  
الصغيرة اي وكفت روية وجه الداية وكفلها لانه هو  
المقصود فظاهره انه لا يشترط روية القوائم وهو المروي  
عن ابي يوسف وهو الصحيح كذا في المعراج وقيل يشترط  
وخص من اطلاق الداية الشاة فلا بد من الجسر في شاة  
الحم لكونه مع المقصود وفي شاة القنية لا بد من روية  
الضرع وشاة القنية هي التي تحبس في البيوت لاجل  
النتاج اقتصيته اتخذت لنفسه قنية اما خذ المال للسل  
لا للتجارة وفي الجنبى معزيا الى الجنبى عن ابي حنيفة في البرذون  
والخمار والبغل يكفي ان يرى شاة منه الا الحمار والذئب  
والناصية كذا في المعراج وفي الظهيرية وفي شاة القنية  
لا بد من النظر الى ضرعها وسائر جسدها انتهى فليحفظ  
فان في بعض العبارات ما يوهم انه يقتصر على رواية ضرعها  
والكفل بفتح الخين العجز كذا في المصباح واما الثوب فاكتفى

المصنف

المصنف بروية ظاهره مطويا لانه البادى يعرف ما في العرف ولو  
شرط فتحه لتضرر الباطن بتكرره ونقصان قيمته وبذلك يتقص  
ثمينة عليه اما ان يكون له وجهان فلا بد من روية كليهما  
او يكون في عليه ما ينقصه بالروية كالعلم ثم قبل هذا في عرفهم  
اما في عرفنا فالم ير الباطن لا ينفط خياره لانه استغنى  
اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر وفي  
المسوط الجواب على ما قال زفر وفي الظهيرية روية  
الظهارة تكفي الا ان تكون البطانة مفقودة بان كانت  
بسمور او نحوه فتعتبر روية انتهى واما الدار فظاهر الروية  
انه اذا راي خارجها ورأى اشجار البستان من خارج  
فانه يكفي به وعند زفر من دخول اخل البيوت والا صح  
ان جواب الكتاب على وفاق عادتهم في الابنية فان  
دورهم لم تكن متفاوته يومئذ فاما اليوم فلا بد  
من الدخول اخل الدار للتفاوت فالنظر الى ظاهره لا يوقع  
العلم بالدخول وفي جامع الفصولين وبه يفتي فالخاص  
ان المؤلف اختار قول زفر في الدار وكان ينبغي له اختياره  
في الثوب فان المختار قوله فيها بشرط بعضهم روية  
العلو والمطبخ والمزبلة وهو الاظهر والاشبه كما قال الشافعي  
وهو المعتبر في ديار مصر والشام ولم يذكر المصنف بقية  
النواع المبيعات ولا بد من ذكرها قالوا لا بد في البستان  
من روية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من روية  
عنب الكرم من كل نوع وشاة وفي الرمان لا بد من روية  
الحاو والحامض ولو اشترى دهنه في دجاجة فرويته  
من خارج الزجاجة لا تكفي حتى يصبه في كفه عند ابي حنيفة  
لانه لم ير الدهن حقيقة لوجود الحائل وفي الحقيقة لو نظر

ففر



في المارة فزاي المبيع قالوا لا يسقط خياره لانه ما راي عنه  
بل مثاله ولو اشترى سمكا في مائة يمكن اخذه من غير اخطاء فده  
في الما قال بعضهم يسقط خياره لانه راي عين المبيع وقال بعضهم  
لا يسقط وهو الاصح لان المبيع لا يرى في الما على حاله بل يرى  
الكبر ما هو فيه الروية لا تعرف المبيع وان كان المبيع مما يعلم  
فلا بد من الذوق لانه المعروف المقصود وان كان مما يشتم فلا  
يد من شتمه كالمسك وفي الولو الجية اشترى تاجه مسك اذا  
خرج المسك منها لير له الرد بخيار الروية وبخيار العيب  
والردية جميعا انتهى وفي جامع الفصولين شري دار واشتري  
منه بيتا معينا لا بد من روية المستثنى فكما يشترط روية  
المبيع لسقوط الخيار يشترط روية المستثنى لان جماله  
وصف المستثنى يوجب جماله في المستثنى منه انتهى وقد منا  
عمر الخانية علم ما اذا اشترى معينا في الارض وفي الظهيرة  
وفي الثمار على رويس الاشجار لقبير روية جميعها بخلاف المو  
صوعة على الارض وفي تراب المسجد وتراب الصوامع  
لقبير روية ما يخرج منه ورؤية احد المصارعين او احد  
الحفنين او احد النملين لا تكفي ولا يكفي ان يرى ظاهر الطنفة  
ما لم يروجهما وموضع الشئ منها وما كان له وجهان مختلفان  
لقبير روية يهما انتهى وفي المعراج والبسا لا بد من روية  
جميعه ولو نظر الى ظهور الكاعب لا يسقط خياره ولو نظر الى  
وجهه دون الضرع يسقط قلت وينبغي ان يشترط  
رؤية الضرع في زماننا لتفاوته وكونه مقصودا  
وفي الوسادة المحشوة لوراي ظاهرها فان كانت محشوة  
مما يحشئ مثلها فله الخيار انتهى وفي المحيط الاصل ان غير  
المري لان كان يتعالمري فلا خيار له في غير المري وان

كان

كان غير المري أصلا فان كان روية ما ظهر راي لم تعرف فيه  
خيار روية بقي خياره وان كانت تعرفه بطل انتهى **قال** وتظر  
وكيله بالقبض كنظرة لا نظر رسوله اي بان قبض الوكيل  
وهو ينظر اليه كذا في البدايع وهذا عند ابن خنيفة وقالوا  
ها سوا وله الرد لانه توكل بالقبض دون اسقاط الخيار  
فلا يملك ما لم يتوكل به وصار خيار العيب والشرط  
والاسقاط قصدا وله ان القبض نوعان تام وهو ان  
يقبضه وهو يراه وناقض وهو ان يقبضه مستورا  
وهذا لان تمامه بتمام الصفقة ولا يتم مع بقا  
خيار الروية والموكل ملكه بنوعيه فكذا الوكيل لا يملك  
توكيله واذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالناقض  
منه فلا يملك اسقاطه قصدا بعد ذلك بخلاف  
خيار العيب لانه لا يمنع تمام الصفقة قبضه مع  
بقايه وخيار الشرط على الخلاف ولو سلم فالموكل  
لا يملك التمام منه فانه لا يسقط بقبضه فان الاختيار  
هو المقصود بالخيار يكون بعده فلهذا يملكه وكيله  
وخلاف الرسول لانه لا يملك شيئا وانما اليه يتلزم الرسالة  
ولهذا يملك القبض اذا كان رسولا في المبيع قبض الوكيل  
بالقبض لانه لو كان وكيله بالشراف روية مسقطه  
للخيار يا اجماع كذا في البدايع ثم اعلم انهم جعلوا الوكيل  
بالقبض كالرسول في مسايل منها لا يصح ابراهه بخلاف  
الوكيل بالمبيع ومنها لا رجوع عليه بالتمن اذ ارد المبيع  
بعيب بعد ما دفع الى الموكل بخلاف الوكيل بالمبيع  
ومنها لو حلف لا يقبض فوكل به حث بخلاف لا يبيع  
فوكل لا يحث ومنه نصح كفالة الوكيل بقبض الشئ المشتري



بخلاف الوكيل بالبيع ومنها قول شهادة الوكيل بقبض الدين به  
وستاتي المسائل في كتاب الوكالة تمام ان شاء الله تعالى و  
لهذا يترجح قولها هنا انه منزلة الرسول وروية الرسول  
بالشر لا يشق الخيار كذا في المحيط وفي المراج فيل الفرق بين  
الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول  
لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الاشارة في قوله تعالى  
يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك وقوله وما انت عليهم بوكيل  
ففي الوكالة واثبت الرسالة وفي الفوائد صورة التوكيل ان  
يقول المشتري لغيره كن وكيلاً في قبض البيع او وكلتك بقبضه  
وصورة الرسول ان يقول كن رسولا عنى في قبضه او امرتك  
بقبضه او ارسلتك لتقبضه او قال قل لغلان ان  
يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل  
الامر بان قال قبض لي بيع فلا يشق الخيار انتهى ونقص  
قول الامام ان الوكيل كالموكل سلباً لم يقع الوكيل مقام  
الموكل فيهما احدهما ان الوكيل لو راي قبض القبض لم يشق  
برويته الخيار والموكل لو راي ولم يقبض سقط خياره  
والثانية لو قبضه الموكل مستورا ثم راه بعد القبض  
فابطل الخيار بطل الوكيل لو فعل ذلك لم يبطل واجب  
بان سقوط الخيار بقبض الوكيل انما يثبت ضمناً تمام  
قبضه بسبب ولا يثبت بالوكالة وليس هذا ثانياً في  
مجرد رويته قبل القبض ونقول بل الحكم المذكور للموكل وهو  
سقوط خياره اذا راه انما يثبت على القول بان مجرد  
مضى ما يتمكن به من الضم بعد الروية يسقط الخيار  
وليس هو بالصحيح وبعين الجواب الاول تبع الفرق  
في المسألة الثانية كذا في فتح القدير وفي الظهيرية

ولا يجوز

ولا يجوز التوكيل باسقاط خيار الروية انتهى وفي جامع  
المفصولين والتوكيل بالروية مقصود الا يصح ولا يقرب  
رويته كروية موكله حتى لو بشر ان شاء الله بوجه فوكل رجلاً  
برويته وقال ان رضىته فخذاه لم يجز والوكيل  
بالشرا لو شري ما راه موكله ولم يعلم به التوكيل  
فله خيار الروية ولو لم يره وهذا فيما اذا وكله  
بشرا شئ لا يقينه في المعين ليس للتوكيل خيار  
الروية وكله بشرا فن لا عينه فشرافاً راه  
الوكيل فليس له ولا لموكله خيار الروية وكذا خيار  
العيب انتهى وانما لم يصح التوكيل بالروية لانها  
من المباحات فممكن كمال حد فلا يتوقف على  
توكيل وفي المحيط لو وكل رجلاً بالنظر الى ما اشتراه  
ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخه  
يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لانه  
جعل الراي والنظر اليه فيجوز كما لو فوض الفسخ  
والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار انتهى وهو مخصوص  
لا طلاق قوله لا يصح التوكيل بالروية مقصودا  
فيقال اذا فوض اليه الفسخ والاجازة قال وهو  
عقد الاخرى ببيعه وشراؤه وسائر عقوده لانه  
مكلف محتاج اليها فصار كالبصير ولتعامد الناس له  
من غير تكليف قصاصاً بمنزلة الاجماع وبه قال الامام  
الثلاثة وقد كنت في الفوائد ان الاخرى كالبصير الا في  
مسائل الاجهاد عليه وكما جمعة ولا جماعه ولا جماع وان  
وحد قايدها في التل ولا يصلح كونه شاهداً ولو  
فيما قبل فيه الشهادة بالتسامع على المذهب

ص

الام



ولادمية في عينه وانما الواجب حكومة عدل وكره اذانه وحده وانما  
 الا ان يكون اعلم القوم ولا يجوز اعتاقه عن الكفارات ولا كونه  
 اما ما اعظم وما قاصنا ويكره ذبحه ولم ار حكم صيده ورثه  
 واجتماده في القبلة **قال** وسقط خياره اذا اشترى  
 بحس المبيع وشبهه وذوقه في العقار لان هذه الاشياء تعتبر  
 العلم لمن استعملها على ما بينا في البصير والراد تسقوطه  
 سقوطه اذا وجدت هذه الاشياء قبل الشراء ثم اشترى  
 واما اذا اشترى قبل هذه فمذه مشبهة للخيار له  
 لانها مسقطه ويمتد الى ان يوجد منه ما يدل على  
 الرضا من قبول او فعل في الصحيح وعبارة الوالدية  
 ان هذه الاشياء منه بمنزلة النظر من البصير وقوله  
 بحس المبيع معناه ان كان مما يحس وشبهه ان كان مما  
 يشتم كالسك والذوق فيما يذاق باللسان واما اذا  
 اشترى عقارا فروية بوضعه له في جامع الفتاوى  
 هو ان يوقف في مكان لو كان بصيرا لراه ثم يذكر  
 صفته ولا يخفى ان ايقافه في ذلك المكان ليس بشيء  
 في صحة الوصف وسقوط الخيار به ولذا لم يذكره في  
 البسوط واكتفى بذكر الوصف لانه اقيم مقام الروية  
 في السلم ومن انكره الكرهى وقال كونه في ذلك  
 الموضع وغيره سواء في انه لا يستفيد به علما كذا في فتح  
 القدير وظاهر ما في الكتاب ان الوصف انما يتكفى  
 به في العقار وان غيره لا يوصف له وعن ابن يوسف  
 اعتبار الوصف في غير العقار ايضا وظاهره ايضا  
 ان لا شرط مع الوصف في العقار وقال مستأجر بلع  
 الحيطان والاشجار وظاهره ايضا ان الحس فيما عدا

ما يشتم

ما يشتم ويذاق والعقار واستثنى منه في فتح القدير الثمر على  
 روستا اشجاره بعينه فيه الوصف لانه لا يمكن حسه  
 ولا بد في الوصف للاعتراف من كون الوصف على ما وصف له ليكون  
 في حقه بمنزلة الروية في حق البصير كذا في البدائع  
 والحاصل انما في المعراج ان الخيار ثابت كذا في  
 جملته بصفاته كسبع فاذا زال ذلك بآي وجه زال  
 بسقط خياره ولذا قال في الكامل عن محمد بن يعقوب  
 في الثياب والخنطة وعلم ان امرأته اشترى ارضا فقال  
 فودونى اليها فقادوه فجعلت تمشي الارض حتى  
 انتهى الى موضع منها فقال اموضع كرسى هذا قالوا لا فقال  
 هذه الارض لا تصلح لانه لا تكسوي نفسها  
 فكيف تكسوي وكان كما قال فاذا كان الامر بهذه  
 الصفة فرضى بها بعد ما مسها وسقط خياره  
 انتهى وقال الحسن يوكل الامم وكيلها يفتنه وهو  
 يراه يسقط خياره قال في الهداية وهذا شبه  
 بقول ابي حنيفة حيث جعل روية الوكيل روية الموكل  
 ولو ووصف للاعتراف البصر فلا خيار له لانه قد سقط  
 فلا يعود الا بسبب حذره ولو اشترى البصير ثم  
 عمر انتقل الخيار الى الوصف وفي المصباح جبهه مده  
 حيا من باب قتل واجتبه ليتعرفه انتهى وظاهر  
 كلام المصنف ان الحس يكتفى به في الرقبة والثياب  
 والدواب وشاة الغنم وكل شئ يمكن حسه وفي  
 الاصل وجس الاعمى في المتاع والمنقولات مثل نظر  
 البصير لان التكليف والحس مما يعرف بعض اوصاف  
 المبيع من اللون والخنونة وان كان لا يعرف الجميع

ل



فيعلم مقام النظر حالة العجز كما نعلم الامتياز من الاخر  
مقام النظر للعجز كذا في المحيط هل يحسن الموضع الذي يراه البصير  
فيحس من الرقيق وجمعه ومن الحيوان الوجه والكفل حتى لو  
سر عنهما لا يكتفي به لم اراه الظاهر اشتراطه **قال** من راي  
احد الثوبين فاشترىهما ثم راي الاخر فله ردهما لان روية احدهما  
لا تكون روية الاخر للمساوات في الثياب فبقى الخيار فيما لم  
يره ثم لا يردده وحده كيلا يكون تقريبا للصفقة قبل  
التمام وهذا لان الصفقة لا تتم مع خيار الروية قبل القبض  
وبعده ولهذا يتمكن من الرد بعين قصا ولا رضا ويكون قصا  
من الاصل وفي النهاية الصفقة العقد الذي تنه في موجبه ولذا قال  
عمر رضي الله عنه البيع اما صفقة او خيار اي اما تنه في اللزوم  
او غير لازم بان كان فيه خيار وورد النهي عن تقريظ الصفقة  
وانما قدم على حديث خيار الروية لان حديث النهي محكم وحديث  
خيار الروية يخص منه ما اذا الغيب او اعتقه او باعه او لانه يجرم  
وذاك مبيع او لكونه متاخرا ليلزم تكرار الشخ انتهى ونقبت  
الاول بانه ايضا مخصوص بما قبل التمام وما اجاب به في العناية  
من انه انما يقيد به القياس على ابتداء الصفقة غير دافع كما لا يخفى  
وفي المصباح الصفقة العقد وكان العرب او اوجب البيع ضرب  
بيده على يد صاحبه انتهى والاولى ما في فتح القدير من اننا علمنا  
بالحديثين غاية الامر اننا شرطنا انه يرد هما جميعا على احدى  
الصفقة جمع بينهما والحاصل انه ليس له رد البعض واما  
البعض في خيار الروية والشرط قبل القبض وبعده لكونه تقريبا  
قبل التمام لكونه مانعا من التمام في الروية ومن الابتداء في  
الشرط وله ذلك في خيار الغيب بعد القبض لتماها والخيار مانع  
من اللزوم فقط لا قبله لكون القبض من تمامها واما اذا استخفت

البعض

البعض فان كان المبيع واحدا فله الخيار مطلقا قبل القبض وبعده  
وان كان متعددا فان كان قيميا وقبض البعض ولم يقبض البعض  
فاستحق البعض له الخيار انما قبل التمام ولو كان متساويا  
فاستحق بعضه فان قبل القبض خيرا ولا ولا واستغنى عن كلام المؤلف  
انه لو رايها فزنى باحدهما انه لا يرد الاخر لما ذكرنا ولو كان شيئا  
واحدا فوجد في البعض عيبا بعد القبض لا يكون له رده وحده  
وفي المسألة الرابعة في الوجه الاول والثالث للمشتري رد ما لم يستحق  
في الوجه الثاني ليس له خيار الى اخرها **قال** وفيه في الهداية  
ان الصفقة لا تتم مع خيار الروية قبل القبض والحاصل انه اذا  
استحق بعض المبيع فان كان قبل قبض اكله او البعض خيرا  
مطلقا متعددا او واحدا متساويا او قيميا وان كان بعد قبض  
جميعه فلا خيار في الكمال الا في قيم واحد استحق بعضه فانه يخير  
وفي خيار العيب اذا اطلع على عيب بالعجز فان كان بعد القبض  
رد العيب وحده الا في قيم واحد فيرد الكلا وان كان قبله رد الكل  
وفي خيار الشرط والروية لا يرد الا الكل قبل القبض وبعده  
**قال** ولا يورث خيار الشرط لانه ثابت بالنص للعاقدة  
وهو ليس بعاقدة ولا له وصف فلا يجرى فيه الارث كما  
قدمناه بخلاف خيار العيب والتعيين وقد اسلفناه  
**قال** ومن اشترى ما راي خيرا ان تغير والا لا اي ان لم  
يتغير لا يخبر لان العلم بالما وصاف حاصل له بالروية  
السابقة وبفواته ثبت الخيار وان وجدته متغيرا وله  
الخيار لان تلك الروية لم تقع معلومة باوصافه فكانه لم  
يره واطلق قوله والا كما وكفى مقتضى المشيئة الاول ان  
يعلم انه مريية وقت الشراء فلم يعلم به له الخيار لعدم  
الرضا به كما في الهداية الثاني ان تكون الروية السابقة



لعقد الشرا فلو رآه العقد الشرائع اشتراه فله الخيار كما في الظهيرية  
 معبر عنه بفيل ووجه ظاهر لانه اذا رآه العقد الشرا لا يتامل كل  
 التامل فلم تقع معرفة وفيها لوراي يؤمن ثم اشتراها بغير متعديت  
 موقوفين فله الخيار لانه ربما يكون الاردي باكثر الثمنين وهو  
 لا يعلم فلو رآه شيئا بافرغ البايع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرف  
 الباقي فله الخيار انتهى وفي المحيط ولو سمي لكل واحد عشرة فلا  
 خيار له لان الثمن لم يمتل بمختلف استويا في الاوصاف ولو قال  
 المصنف ومن اشترى ما رآه فلا خيار له الا اذا تغير لكان اولي  
 لان الاصل فيما رآه عدم الخيار ولذا لو اختلفا فالقول للبايع  
 وفي الظهيرية لو اشترى جارية لم يبرها جازها البايع مستقيمة  
 لا يعرفها المشتري فقبضها فهو قبض له وله الخيار في  
 المسلمين اذ لم ينقصه الشرائع **قال** وان اختلفا في التغير  
 فالقول قول البايع مع ميمنه لان التغير حادث بسبب الزوم  
 ظاهر اطلعه وهو مفيد بما اذا قربت المدة لان الظاهر  
 شاهد له اما اذا بعدت المدة فالقول للمشتري لان الظاهر  
 شاهد له وفي البسوط فان بعدت المدة بان راي  
 جارية مثابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة ونعم البايع  
 الهام لتغير فالقول للمشتري به يفتي العبد الشهيد  
 والامام ظهير الدين المرعيني كذا في الذخيرة ولم يرد التحديد  
 في تغير كل مبيع ففي الظهيرية ولو رآه شيئا ثم اشتراه فلا  
 خيار له الا ان تطول والشهر طويل وما دونه قليل ولو تغير  
 فله الخيار بكل حال وما يصدق في دعوى التغير الامجة الا اذا  
 طالت المدة انتهى وفي فتح القدير جعل الشهر قليلا **قال** والمشتري  
 لو في الروية اي القول للمشتري مع ميمنه لو قال البايع له راي  
 قبل الشرا وقال المشتري ما راي او قال له راي بعد الشرا

وجبت

رصيت فغلا رصيت قبل الروية ولذا اطلق في الكتاب لا البيا  
 يدعي امرا عارضا هو العلم بالصفة والمشتري يتركه فالقول  
 له وما في فتح القدير من انه ينبغي ان يكون القول للبايع  
 لان الغالب في البياعات في الاسواق كون المشتريين  
 راوا المبيع فدعوى البايع روية المشتري ممكن بالظاهر  
 لان الغالب هو الظاهر والمذهب ان القول لمن تمسك  
 بالظاهر لا بالاصل الا ان يعارضه ظاهرا اخر انتهى مدفوع  
 بما ذكرناه في قاعدة ان الاصل عدم فراجعا ان ثبت  
 وفي المحيط لو اراد المشتري ان يرد فانكر البايع كون المردود  
 مبيعا فالقول للمشتري وكذلك في خيار الشرط لانه  
 انفسخ العقد برده وبقي ملك البايع في يده فيكون  
 القول قول القابض في نفسين ملكه امسا كان او ضمنا  
 كالودع والغاصب ولو اختلفا في الرد بالعيب فالقول  
 للبايع لان العقد لا ينفسخ بنفسه المشتري حتى يلزمه  
 القاضى بقول المشتري مدعيها من الفسخ والبايع يترك  
 فيكون القول له انتهى وهذا ما كتبناه في الفوائد ان  
 القول للقابض الا في هذه المسألة وفي الظهيرية في مسألة  
 الاختلاف في التقيين في خيار الشرط للمشتري وكانت  
 السلعة غير مقبوضة فاراد المشتري اجازة العقد في عين  
 في يد البايع فقال البايع ما بعتهك هذا وقال المشتري  
 بل بعتهك هذا لم يذكر محمد هذه الصورة في شيء من  
 الكتب وقالوا ينبغي ان يكون القول قول البايع كما لو  
 ادعى بيع هذه العين وانكر البايع اصلا واما اذا كان  
 الخيار للبايع والعين غير مقبوضة فاراد البايع الزام  
 البيع في عين وقال المشتري ما اشتريت هذا ذكر ان

البيع و



القول للمشتري ينتى والخاص ان الاختلاف ان كان في التعيين  
مع خيار الشرط والسلعة مقبوضة فالقول للمشتري سوا كان الخيار  
له او للبائع وان لم تكن مقبوضة فان كان الخيار للمشتري  
فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري ولو اختلفا في  
اشتراط الخيار فالقول لمنكره عندهما وعند مدعيه  
كما في المجمع لان منكره يدعي لزوم العقد ومدعيه ينكر  
اللزوم فالقول له وبتمامه في شرح المجمع وفي الفتية اختلفا  
في شرط الخيار واقاما البينة فبينة مدعي الخيار اولى  
وفي البرازية اقر بقبض المشتري ثم قال لم ار كله لا يصدق  
انتهى **قال** ولو اشترى عدلا وباع منه ثوبا او ذهب رد  
بعيب لا بخيار روية او شرط لانه نقذ بالرد فيما خرج عن  
ملكه وفي رد ما بقي تفرقت الصنفه قبل التمام لان خيار  
الروية والشرط تمنعان تمامها بخلاف خيار العيب  
لتتمامها معه بعد القبض وترك المصنف قيد التسليم  
والهبة ولا بد منه لانه لا يخرج عن ملكه وفي رد ما بقي بها  
الامعة وكذا اقتدها في الهداية والفقول في كلامه مقدر  
اي رد ما بقي والسيلة موضوعه فيما اذا كان بعد  
القبض كما اقتده به في الجامع الصغير والالم يصح بيع  
الثوب قبل قبضه كذا في العناية اما قبله وقبل كل  
سوا ولا تتم الصنفه معه نعم يقع الفرق بين القبض  
وعدمه فيما اذا اشترى شيئين ولم يقبضهما ثم اطلع  
على عيب باحدهما فانه لا يرد العيب وحده بخلاف  
ما اذا كان بعد قبضهما فلو عمدا اليه بسبب هو وضع  
لنو على خيار الروية كذا ذكره شمس الائمة السرخسي وعن  
ابي يوسف لا يعود بعد سقوطه لخيار الشرط وعليه اعتمد

القدور

القدور يري كذا في الهداية بخلاف ما اذا ذهب عبده  
المدين من له الدين او عبده المجاني من ولي الجنابة  
ثم رجع في الهبة حيث يعود ان عند ابي يوسف خلافا  
لمحمد والعذر لابي يوسف ان حق خيار الروية اضعف  
منها كذا في الشرح والعدل المثل والمراد هنا الغرارة  
التي هي عدل غرارة اخرى على الجمل او نحوه اي يعاد لها  
وفيها الثواب وفي فتح القدير ما اعتمد القدوري  
صحة قاضي خان وحقيقة الحظ مختلف فتشس  
الائمة لحظ البيع والهبة ما نعال زال فيعمل المفتني  
وهو خيار الروية عمله ولحظ على هذه الرواية مسقطا  
واذا سقط لا يعود بلا سبب وهذا وجه لان نفس هذا  
التصرف يدل على الرضا وبطل الخيار قبل الروية و  
انتهى والوجه عند ما ذكره شمس الائمة السرخسي  
وقوله لان نفس هذا التصرف الى اخره ممنوع وانما  
يدل لو تصرف في جميع المبيع وانما الكلام هنا فيما  
اذا تصرف في البعض فحينئذ كورد الباقي فقط لفرق  
الصنفه فكان لزوم تصرفها ما يغا من رد الباقي  
فاذا زال عمل المفتني عمله وكان اختلط عليه بما اذا باع  
المبيع كله وسقط خياره ثم رد عليه ما هو وضع فانه لا  
يعود خياره كما قدمنا لكن لم يذكر واينه خلافا والله  
الوقوف للصواب **باب خيار العيب**  
نقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة في خيار  
العيب اضافة الشر الى سببه واما العيب فهو في اللغة  
يقال عاب المتاع عيبا من باب سا عيوب وعابه  
صاحبه فهو معيب يتعدى ولا يتعدى والفعل من هذا



عاب و عياب مبالغة والاسم العايب والعايب وعيبه بالشدة  
نسبه الى العيب واستعمل العيب اسما وجمع على عيوب كذا في  
الصباح وفسره في فتح القدير بما يخلو عنه اصل الفقرة السابقة  
وايا في الشريعة فاسيدكره المصنف من انه ما اوجب نقصان  
التمن عند التجار **شيبه** كتمان عيب السلعة حرام  
وفي البرازية وفي الفتاوى اذ ابايع سلعة معينة عليه  
البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق ويشرد  
شها دنة قال الصدر لاناخذ به انتهى وفيه في الخلاصة  
بان يعلم به وفي الظهيرية وفي الحديث اشترى عبدا ابن  
خالدين هوذة بالذال العجمة وفتح اليها وسكون الواو  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الادانية ولا غاية  
ولا خبثه وهذه الرواية هي الصحيحة كذا ذكره الطحاوي  
في شرح مشكل الآثار باسناد الى عبد المجتهد قال القدير  
خالد الا اقرئك كتابا كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قلت بل فاخرج الكتاب فاذا فيه **بسم الله الرحمن الرحيم**  
هذا ما اشترى العبد من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهذا يشي بان المشتري كان العبد لا محمد رسول الله وفي  
غاية كتب الفقه هذا ما اشترى محمد رسول الله من العبد  
لكن الصحيح ما قلنا انتهى **قال** من وجد بالبيع عيبا اخذه  
بكل التمن او رده لان مطلق العقد يقتضي وصف السلامة  
فبعد فواته يتخير كمالا يتضرر ويلزوم ما لا يرضى به درسلامه  
انه ليس له امساكه واخذ النقصان لان الاوصاف لا ينفك  
شي من التمن في مجرد العقد ولانه لم يرض لواله عن ملكه  
باقل من المسمى فيتضرر به وودع الضرر عن المشتري يمكن بالرد  
بدون تضرره اطلقه فمثل ما اذا كان به عند البيع او

حدث

حدث بعده في يد البائع وما اذا كان فاحشا او يسيرا كذا في  
الراجح الوهاج وفي جامع الفصولين المهر وبدل الخلع وبدل  
الصالح عن دم العديرد بفاحش العيب لا يسيره وفي غيرها  
يرد بهما والفاحش في المهر ما يخرج من الجيد الى الوسط ومن  
الوسط الى الردى وانما لا يرد في المهر يسيره اذ لم يكن كيليا  
او وزنيا واماها فرد يسيره ايضا انتهى ولم تكلم الشارحون  
على ما اذ ارد البدل هل له ان يعطى مثله سليما قال في  
الفتحية في الذخيرة اشترى متاعا من الفايئد فوجد واحدة  
او اثنتين منها اسود فابده البائع ابيض بغير وزن  
جارو في الثلاثة لا يجوز لانها تدخل تحت الوزن وكذا  
لو اشترى الخبز ووجد خيرا واحدا محترقا فابده الجبان  
لم يجز الا بالوزن لانه تمام يدخل تحت الوزن فان خمسة  
اساتير وعشرة وزن حجر فلا يجوز فيه المجازفة قال رضي  
الله عنه وعرف به كثير من المسائل وهو ان استبدل شي  
بمثله في الردى لعيب انما يجوز مجازفة اذا لم يكن كذلك  
المقدار من ذلك الخبز خبز يوزن به وان كان له من جنس  
اخر حجر فلا لا تزي انه جعل الثلاثة من الفايئد موزونة  
وان لم يكن ذلك المقدار من الخبز موزونا انتهى ولا بد  
للمسئلة من قيود الاول ان يكون العيب عند البائع  
الثاني ان لا يعلم به المشتري عند البيع الثالث ان  
لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية الرابع ان  
لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فان تمكن فلا طهرام التجارية  
فانه يسيل من تخليها وبخاصة الثوب وينبغي حله على  
توبة لا يفسد بالغسل ولا يفسد كذا في فتح القدير ولا حاجة  
الى ينعي مع الصريح قال في الوالوجية اشترى ثوبا



فوجد فيه دما ان كان اذا غسل منه الدم ينقص الثوب كان عيبا  
لوجود حده والا لا يكون عيبا ولو اشترى حبة فوجد فيها قارة  
مبيته فهو عيب لوجود حده فان لبسها حتى تنقصها رجع  
بنقصان العيب لتعذر الرد انتهى وفيدها في البرازية بان  
يفسرها الفتق فان فسرها يرد لها وان لم يفسرها لا يرد  
انتهى الخامس ان لا يشترط البراءة منه خصوصا او من العيوب  
عموما وسائر احوال الباب السادس ان لا يزول قبل الفسخ  
فان زال ليس له الرد مثل بياض العين اذا تجلدا والحمى اذا  
زال كذا في السراج الوهاج ويستثنى من اطلاقهم  
مسائل ذكرناها في الفوائد الاولى بيع صيد بين جدلين ثم  
احرما او احدهما فوجد به عيبا استنع رده وانما يرجع  
بالنقصان كما صرحوا به في جنائيات الاحرام الثانية قال في  
البعية والغنية لو كان في الدار باب في الطريق الا عظم  
وبابه في نسكة غير نافذة اقام اهله بمنته انهم اعادوا البيع  
هذا الطريق فامر القاضي بسده بخير اشترى ان يشا  
رده وان شارجع بنقصان ذلك الطريق والخبر هنا  
بحال فساد العيوب انتهى الثالثة اشترى الذي خمر او قضا  
وبها عيب ثم علم بسقط خيار الرد كذا في مدغم القدير  
الرابعة اشترى كفنا للميت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع  
بالنقصان ان يتزوج به اجنبى ولو وارثا يارجع بالنقص  
ان كان من التركة انتهى الخامسة اشترى من عبده المديون  
المأذون المستغرق فوجد به عيبا لا يرد عليه ولا على بايعه  
ان كان المثل مفعودا وان لم يفعده المولى فقبض المبيع اولاً ووجد  
به عيبا له الرد ان كان المثل من المفعود او كيليا او وزنيا  
يعنى عينه لانه يدفع بالرد مطالبة المأذون من نفسه

دار كان

مطلب

في

وان كان عرضا لا يملك الرد وفي المحيط لو اشترى المولى من مكانه  
فوجد به عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخاصم بايعه لكونه عبده  
انتهى السادسة باع نفس العبد من العبد تجارية ثم وجد  
بها عيبا رد التجارية واخذ من العبد قيمة نفسه عندها  
وعند محمد رجع بقيمة التجارية السابعة باع الوارث ميراثه  
فما كان المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث  
الاخر ان كان وان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان  
وكذا اذا اشترى لنفسه من ابنه الصغير شيئا وقبضه  
واشهد ثم وجد به عيبا يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب  
عن ابنه خصما يرد عليه ثم يرد الاب لابنه على بايعه  
وكذا الوبايع الاب من ابنه وكذا الوبايع من وارثه فورثه  
المشتري ووجد به عيبا يرفع الامر الى القاضي فينصب  
خصما فيرد المشتري اليه ويرده القيمة الى الوارث نقده التثنية  
اولا في الصحيح الثامنة اشترى ما ذون شيئا وابراه البائع  
عن المثل لا يرد بالعيب وان اشترى حر الوعد القبض فكذلك  
وان قبله فله الرد لانه امتناع عن القول وكذا اخبار الشرط  
التاسعة لو اخطأ على ان يدفع البائع شيئا والمبيع للمشتري  
جاز بخلاف ما لو اخطأ على ان يدفع المشتري شيئا و  
التجارية للبائع لانه ربا والمسايل المذكورة من الرا  
الى الثامنة في البرازية العاشرة اشترى نافضة  
مشارا اليها فوجد رديا ليس له الرد الا اذا كان به كسرا  
وعش وكذا اذا اشترى تجارية فوجد بها سودا تاما  
الخلقة ليس له الرد لان الفسخ في الجوارى ليس بعيب الجارى  
عشرة قال في المحيط وصى او وكيل او عبدا ذون اشترى  
شيئا باللف وقيمة ثلاثة آلاف درهم فليس له ان يرد

بعة



بالعيب لما فيه من الاضرار بالبيع والموكل والولي ولو كان في خيار  
 الشرط والروية فله الرد لعدم تمام الصفقة انتهى **تنبيهات**  
**همة** الاول وجوب البيع الذي له حمل ومونة عيبا ورده فونة  
 الرد على المشتري الثاني اشترى عبدا وتقا بضا ومن له رجل  
 عيوبه فاطلع على عيب ورده لضمان عليه على قياس قول  
 الامام لانه باطل كصحة العمد ولو ضمن له ضمان السرقة  
 او الحرية فوجده مسروقا او حرا او الجنون او العي فوجده  
 كذلك رجع على الضمان بالتمن ولو ماتت عنده وقضى بالنقض  
 رجع به على ضمان الثمن ولو ضمن له حقيقة ما يجده فيه من العيب  
 جاز عند الامين ان رد رجع بالتمن كله وان تغيب عنده  
 رجع بمحض العيب على الضمان كما يرجع على البايع وان ضمن  
 ما لحقه من الثمن من عمدة هذا العيب كان كذلك عند الامام  
 ان استحق رجع بالتمن الثالث ادع عليه عيبا في البيع ف  
 صطلحا على ان يبطل البايع للمشتري ما لا يمت بانه لا عيب  
 او كان لكنه يرى استرد بدل الصلح الرابع اطلع على عيب  
 بالعلام او الدابة فلم يجد المالك فاطعه وامسكه ولم يتصرف  
 فيه كما يدل على الرضا برده لو حضر ويرجع بالنقصان ان  
 هلك وفي الحايي القدسي انه اذا امسكه بعد الاطلاع على العيب  
 مع قدرته على الرد كان رضاه هو عيب والمعتد اعنه على النزاع  
 الخامس اطلع على عيب فاعلم القاضى ويرهن على الشراء والعيب  
 فوضعهما القاضى عند عدل وماتت عنده ثم حضر البايع ان  
 كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه بالتمن وان كان قضي  
 رجع لان للمقضى نقدا في الاظهر عن اصحابنا وفي السير اشترى  
 دابة في دار الاسلام وخرج عليها غار واطلع على عيب بغيبته  
 البايع لا يوبقها وان في دار الحرب لانه رضى وادامه الامم

لكن

لكن اذا فطن بان الركوب ليس برضى نفذ وامعناه القاضى الثاني  
 السادس خاسم البايع في العيب ثم تنزك الحفوة زمانا وزعم ان  
 التنزك كان لينظر هل هو عيب ام لاله الرد السابع اشترى عبدا  
 ما اطلع على عيب او قبله ان المبيع كان لفلان غير البايع وكذبه  
 فلان له الرد على البايع وتتمام مسايل الاقرار للغير بالبيع  
 مذكور في الولوالجية الثامن عشر على عيب فقال للبائع ان لم ارد المالك  
 اليوم رضى به قال محمد القول باطل وله الرد التاسع قال  
 البايع ركبتهما بعد العثور على العيب في حاجتك وقال المشتري  
 بل ركبتهما لاردها عليك فاقول قول المشتري العاشر اطلع  
 على عيب قبل القبض فقال المشتري للبائع رد دنة عليك  
 بطل البيع قبل البايع اولى والكل من البرازية وفي السراج الوهاج  
 وان قال ذلك بعد القبض لم يكن رد ما لم يقبل البايع  
 طبلت او رضى ثم اذا رده برضا البايع كان قسما  
 في حقهما بيعا في حق غيرهما انشروا ان رده بحكم فهو فسخ  
 عام وكذا كل عقد يتفسخ بالرد ويكون المردود مضمونا  
 بما يقابل له كذا في جامع الفضولين وفي القنية اشترى  
 حمرا ووجده عيبا قدما اخر فله رده فاراد الرد ففسخ  
 بينهما بدينار واحده ثم وجده عيبا قدما اخر فله رده  
 مع الدينار ثم رضم لاخرانه يرجع بنقصان العيب وعنه  
 انه يردده انتهى الحادي عشر باع بعيرا فوجده المشتري  
 معيبا فرده فقال له البايع اذهب وتعهده الى عشرة  
 ايام فان برافلك البعير وان هلك فمن مالي لا يكون ردا  
 كذا في القنية الثاني عشر اشترى اذا رد البايع بالعيب  
 فانه يرجع بالتمن على بايعه الا في مسيلة في القنية باع  
 عبدا وسلمه ثم وكل وكلا يقبض الثمن فاقر الوكيل بقبضه



وهلاكه وحده البايع الموكل برى المشتري ولا ضمان على الوكيل فان وجد  
المشتري به عيب رده ولا يرجع بالتمن على البايع لا في الوكيل  
ولا على الوكيل لكونه امينا وليس بعاقد والثانية في الفوائد  
الثالث عشر قال البايع بعته لعمي بهذا العيب وقالت  
المشتري اشترية سلمها قال قول للمشتري كم رفق انه ينبغي ان  
يحكم التمن يعني ان كان التمن يسيرا قال قول للبايع والا فللمشتري  
الرابع عشر اشترى حمرا بثلاثة دنانير ذهب ثم اعطاه  
عوضها دراهم ثم رده بعد شهر عيب وقد انتقص سعر الدراهم  
فله ان يطلب من البايع عيب الذهب ومثله اجاب في الاقالة  
اذا دفع مكان الذهب حنطة وهو وما قبلها في القنية الرابع  
عشر الوصي له لا يملك الرد بالعيب الا اذا لم يكن وارثا كذا في  
الصغري **قال** وما اوجب نقصان التمن عند التجار فهو عيب لان  
لان القصور بنقصان المالية وذلك باستقاص العتمة والمرجع في  
معرفة عرف اهلهم التجار او ارباب الصنائع ان كان المبيع من الجنس  
كذا في فتح القدير فلا يقتصر الحكم على التجار اطلقه فمثل ما اذا  
كان ينقص العين او لا ينقصها ولا ينقص منها فعملها بل مجرد النظر  
اليها كالظفر الاسود الصحيح القوي على العمل وكما في حاربة  
تركبة لا تعرف لسان الترك كما في فتح القدير وفيه في المهرج  
الظفر الاسود لكونه عيبا بالانزال ما في الحشر فلا وفيه  
في البرازية عدم معرفة اللسان بان يعده اهل الجزيرة عيبا  
وقال القاضى في المولود لا يكون عيبا والتجار يقيم التامع  
الشد يد جمع تاجر ويكسرهما مع التحفيف ولا يكاد يوجد  
تا بعد حاجم كذا في الصباح والضابط عند الشافعية  
انه يرد بكل ما في العفو عليه من منقصر القيمة او نقصان  
يفوت به عوض صحيح بشرط ان يكون الغالب في امثال البيع

عدم

عدمه قالوا وانما شرطنا فوات عرض صحيح لانه لو بان فوات قطع  
يسيرة من فخذ او ساقه لارد ولو قطع من اذن الشاة ما  
يمنع التفحيط ردها واقل او شرطنا الغالب لانه لا يرد الامة  
اذا كانت مثيا مع ان الثبانية معنى ينقص القيمة لكن ليس  
الغالب عدم الثبانية كذا في شرح وجيزهم كما في المهرج  
وقوا غرضا لا تا به للمتا ملو في خزانة **قال** الفقه العيب  
ما نقص العين او المنفعة والا فان اعده التجار عيبا كان عيبا  
والا فلا وهو احسن مما في الكتاب **قال** كالا باق من ابوق العبد  
ابقا من بابي ثوب وقتل لرفعة والاكثر من باب ضرب اذا  
هرب من سيده من غير خوف ولا كد والا باق بالكسر اسم منه  
فموايق والجمع اباق مثل كافر وكفار كذا في المصباح وفي القاموس  
انه من باب منع وسمع وضرب انتهى فعلم هذا انه ابواب  
اربعة الثلاثة وقتل كما في المصباح فسر في القاموس  
بالذهاب من غير خوف ولا كد عمله او استخفى ثم ذهب في  
الجوهرة من يابه قال الثعالبي الا بوق المارب من غير  
ظلم السيد فان هرب من الظلم لا يسمى ابقا بل يسمى هاربا  
فعلى هذا الا باق عيب والعرب ليس بعيب انتهى وفي  
خزانة الفقه الا باق عيب والعرب ليس بعيب لا يستحق  
عن مولاة كترد اطلقت فمثل ما اذا ابوق من المولى او من  
غيره مستاجرا او مستعيرا او مودعا الامن غاصب الى المولى  
او غيره ان لم يعرف منزله او لم يقو على الرجوع اليه ويرد  
على اطلاقه ما اذا ابوق من المشتري الى البايع ولم يخفف  
عنده فانه ليس بعيب كما في القنية ومثل ما اذا كان  
يسيرة سقرا واقل وما اذا خرج من البلد ولم يخرج  
لكن الاشبه ان البلد ان كانت كبيرة كالقاهرة فهو عيب



وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه اهلها ويهوئها لا يكون عيبا  
كما ذكره الشارح وشمل الصغير والكبير لكن اذا كان غير مميز لا يكون  
عيبا والعذر له انه يسمى صائلا لا ايقاما في السراج الوهاج فلذا لم  
يقتد به سياقي انه لا بد من المعاودة عند المشتري واتحاد  
السبب وفي البرازية قال لا خراش له لا عيب فيه فاشتراه ثم وجد  
به عيبا ان يرد ه اعلى بايعه ولو قال اشترى هذا العبد فانه غير  
ابن والمسالة تحالها لا يرد بعيب الا باق وفي الصغيرى قوله  
المشتري ليس به عيب كما يكون اقرارا بانتفا العيوب ولو عين  
فقال ليس باق لا يكون اقرارا بانتفا به شيئا انه باعه  
بشرط البراءة من كل عيب من الاباق ثم اشتراه الشاهد وجد  
به عيبا او قال انه ابى له الرد عدى هذا ابق فاشتراه  
وباعه من اخر فوجدته الثاني ابقا واراد الرد باقرار بايعه  
لا يقبل وان قال عند البيع بعته على انه ابى او على انه يرى من  
ابا فانه يرد ولو قال انه يرى من الاباق لعدم الاضافة انتهى  
وذكرها في التلخيص من باب اقرار بالعيب من العيوب وحاصلها  
انها اربع لا يرد في مسيلتين ويرد في مسيلتين وتامة في  
شريحة للفارسى وفي جامع الفصولين ولو شره فابق من عنده  
وكان ابى عند الباي لا يرجع بنقصان العيب مادام الحق  
حيث ابقا عند ابى بخ رحمه الله وكذا الوسوق للبيع فعلم بعيبه  
لا يرجع بنقصه ليس للمشتري ان يطالب الباي بتمنه قبل عود  
الابق انتهى وفي الصغيرى قيل عوده او موته وشمل اطلاق  
ايضا ايا في الثور ولكن فيه ثلاثة اقوال وفي القينة قيل  
اذا ابق الثور من قرية المشتري الى قرية الباي لا يكون عيبا  
وفي الغلام عيب وفيل عيب في الثور ايضا كخلع الراسر عيب  
فنداولى وقيل ان دام على ذلك فغيب اما المرتان والثلاث

فلا قال رضي الله عنه والثاني احسن وفيها ايضا اشترى عبدا  
فابق ثم وجدته ولم يبق عند بايعه بل ابقا عند بايع بايعه  
فله الرد **قال** والبول في الفرائض من العيوب اطلقه فشم الكبر  
والصغير ويستثنى من غير المميز فانه لا يكون عيبا ولا بد من  
معاودة عند المشتري في حالة واحدة فان بال في  
الصغير عند الباي ثم بعد البلوغ عند المشتري لا يرد  
لانه في الصغير كضعف المثانة وبعد البلوغ كذا في  
باطنه فموجب حادث بخلاف ما اذا ابل عندهما في الصغير  
او في الكبير لا اتحاد السبب وفي الفوائد الظهيرية هنا مسألة  
عجيبة هي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في  
الفرائض كان له الرد ولو تغيب بعيب اخر عند المشتري  
كان له ان يرجع بنقصان العيب فاذا رجع به ثم كبر  
العبد هل للبائع ان يسترد النقصان لزوال ذلك العيب  
يا لبلوغه لا رواية فيها قال وكان والذي يقول ينبغي  
ان يرد استردا لا مسيلتين احدها اذا اشترى جارية  
فوجد هاديات زوج كان له ان يرد لها ولو تغيب بعيب  
اخر يرجع بالنقصان فاذا رجع ثم اباها الزوج كان  
للبيع ان يسترد النقصان النقصان الثانية  
اشترى عبدا فوجده مريضا له الرد فاذا تغيب  
بعيب اخر يرجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم تبي  
بالمد او امته لا يسترد والا استرد والبلوغ هنا لا  
بالمد او امته فينبغي ان يسترد كذا في المعراج والنهاية  
وفي فتاوى قاضي خان اشترى جارية وادعى انها لا تحيض  
واسترد بعض الثمن ثم تعاضت قالوا ان كان الباي  
اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع ان يسترد



ذلك وفيها ايضا اشترى عبدا فقتلته فم عنده وكان يحتم عند البايع  
قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل السيلة محفوظة عن اصحابنا انه  
ان هم في الوقت الذي كان يحتم عند البايع كان له ان يردده او في  
غيره فلا قيل له فلو اشترى ارضا ففوت عند المشتري وقد  
كانت تنز عند البايع كان له ان يرد لان سب التز واحد وهو  
يستغل الارض وقرب المال الا ان يحتم ما غالب او كان المشتري رفع  
من تراهما فيكون التز غير ذلك لا يشبه فلا يدرك انه عيبه او غيره  
قال القاضي الامام يشك ما في الزيادات اشترى حارية بيضا  
احدى العينين ولا يعلم ذلك فاجل البياض عنده ثم عاد ليس  
له ان يرد وجعل الثاني غير الاول ولو اشترى حارية بيضا  
احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يفتعها حتى اجل ثم عاد  
عند البايع ليس للمشتري ان يرد وجعل الثاني غير الاول الذي  
رضي به اذا كان الثاني عند البايع ولم يجعله عيبه اذا عاد  
البياض عند المشتري وقال لا يردده ثم قال القاضي الامام  
كنت اشاور شمس الامعة الحلواني وهو يشاور في فيما كان  
مسلكا اذا اجمعتا فتشاورته في هذه السيلة فما استفدت  
منه فرق اكذ ان فتح القدر فالجاء ليرد في السيلتين  
لكن في الاول لم يجعله غير الاول اذ لو كان عيبه لم يكن الرد بقوة  
لم يرض به وفي جامع الفصولين ستراه فوجده يبول في  
الفراش يضعه القاضي عند عدل ينظر فيه وفي الوقعات  
الحسامية اشترى حارية وفي احدي عينيها بياض فاجل  
البياض ثم عاد ففتنر المشتري وهو يعلم بذلك ثم علم  
فله ان يرد فرق بين هذا وبين ما اذا افتنر وفي احدي  
عينيها بياض وهو لا يعلم ثم اجل البياض ثم عاد ليس له ان  
يرد والفرق ان البياض الثاني غير الاول حقيقة

الا ان

الا ان في الصورة الاولى الثاني حدث في يد البايع فيوجد الرد  
وفي الثانية البياض الثاني حدث في يد المشتري فلا يوجب  
الرد انتهى وهذا ظهري لان اشكال ولا يحتاج الى المشاورة  
ثم على ما قلته في فتح القدير من امتناع الرد في السيلتين  
مشكل **قال** والسرقة من العيوب في العبد والجارية اطلقت  
فشميل الصغير والكبير الا الذي لا يميز كما قدمناه في الاباق  
والبول في الفراش فالثلاثة من غير المميز ليت عيبا  
وفسر في العراج المميز هاتان ياكل وحده ويشرط  
وحده ويستنجي وحده وقد رده بعضهم خمس سنين كما  
في العراج ايضا ولا بد من المعاودة عند المشتري  
في حالة واحدة فلا بد من السرقة عندهما في العسر  
او بعد البلوغ فان سرق عند البايع في صغره  
ثم عند المشتري بعد بلوغه لا يردده لحدوث  
العيب لانه في القنغر لعله المبالاة وفي الكبير لحيث  
في البطن ولا بد من ان لا يقطع يده عند المشتري  
ولذا قال في المحيط اشترى عبدا فسرق عنده وقد  
كان سرق عند البايع فقطعت يده في بالسرقين  
يخرج ربع الثمن لان اليد قطعت بالسرقين جميعا  
انتهى وفي الظهيرية من المحاضرات الطرار والنباتش  
وقاطع الطريف كالسارق عيب في العبد وفي البدائع ان  
العبد اذا زنى في دقائه يكون عيبا اطلقه فشميل  
ما اذا سرق من المولى او من غيره قليلا كان او كثيرا ويرد  
عليه مسيلتان الاولى ما اذا سرق من المولى لياكله فانه  
لا يكون عيبا بخلاف ما اذا سرقه لبيعه او سرقه من  
غير المولى لياكله فانه عيب فيهما وفي البرازية اذا



سرق طعاما لا يملكه ليس بعد غنوه فعب مطلقا وظاهره ان لا هذا  
كالبيع الثانية ما اذا سرق فلان او فلسين فانه لا يكون عيبا وقد جزم  
السراج وظاهر ما في المعراج انها قوبلة وان المذهب الاطلاق وعلى  
هذا القول ما دون الدرهم كذلك كما ذكره فيه وفي الظهيرية  
واذا نعت البيت ولم يختلس فهو عيب وفي جامع الفصولين لو  
سرق بصلا او بطيخا من الغاليز او فلسا كما سرق التلامذة  
لم يكن عيبا ولو سرق بطيخا من قاليز لا جيبى فهو عيب هو المختار  
وان سرق للاذخار فهو عيب مطلقا انتهى **قال** والجنون لما  
ذكرنا ولا بد فيه من وجوه عند البايع ثم عند المشتري سواء  
اتخذت الحالة او ما فلو جن عند البايع في سفره ثم عند المشتري  
في سفره او بعد بلوغه فهو عيب لكونه عين الاول لانه عن  
فساد في الباطن ولا يختلف سببه بالصغر والكبر كما في العيوب  
الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد انه عيب ابدى ومعناه  
عدم اشتراط العود في يد المشتري لان الله تعالى قد امر  
على ان الله وان كان قل ما يوزر كذا في الهدايت وهو الصحيح  
وهو قول الجمهور وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير وبه  
اخذ الطحاوي ولكن سئل الخواص وخواهر زاده الى ظاهر كلام  
محمد من عدم اشتراط العود عند المشتري للحديث من جن  
ساعة لم يبق ابدى وقال الاستيعابي ظاهر الجواب عدم  
اشتراط المعاودة في يد المشتري وقيل يشترط وهو الصحيح  
وقيل يشترط بالاخلاق بين المشايخ كذا في غاية الروايات  
فالخاصل ان المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة اقوال فمنهم  
جعلوا كالا باق والبول في الفرائض فلا بد من المعاودة واتخاذ  
السب وهو قول ابى بكر الاسكاف البلخي كما في غاية البيان عزيا  
الى ابى المعين في شرح الجامع الكبير ومنهم من لم يشترط نظرا

القول

الى قول محمد في الجامع الصغير ان الجنون عيب لازم ابدى اذ جن  
في البايع كفى للرد واختاره الفقيه ابو الليث كما في غاية البيان  
والخواص وخواهر زاده كما قدمناه وعامة المشايخ على اشتراط  
العود في يد المشتري وان لم يتخذ السب واختاره الصدر  
الشهيد وقاضى خان وصاحب الهداية وصحوه وحكوا  
بغلط ما عداه وفي التلويح الجنون اختلا لا القوة المبرزة  
بين الاشياء الحسنة والقيصة المدركة للعواقب انتهى  
والاخصر اختلا لا القوة التي بها ادراك العمليات وبه يعلم  
تغريف العقل من انه القوة التي بها ذلك ثم اعلم ان  
الاختلاف لا يخص الجنون فقد نقل في البدايع عن بعض  
المشايخ ان الا باق والبول في الفرائض والسرقة والجنون  
لا يشترط معاودة ذلك في يد المشتري ووجودها  
عند البايع كفى للرد والعامة على خلافة وفي المحيط  
تكلوا في مقدار الجنون قيل ساعة عيب وقيل اكثر  
من يوم وليلة وقيل المطلق دون غيره كذا في  
المعراج والمطبق بفتح الباء والاصل ان المعادة عند  
المشتري بعد الوعود عند البايع شرط للرد الا في مسائل  
الاولى زنا الجارية والثانية التولد من الزنا  
الثالثة ولا زنة الجارية عند البايع او غيره فالها  
عيب تزدي على رواية كتاب المصارفة وهو الصحيح  
وان لم تزد ثانيا عند المشتري لان الولاية عيب  
لازم لان الضعف الذي حصل بها لا يزول ابدى وعليه  
الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا تزاد كذا في فتح  
القدير وفي الصماح حمد الرجز جنونا واجنه الله تعالى  
فهو مجنون ولا يقال مجن وقولهم في المجنون ما اجنه شاذ



لا يقاس عليه لانه لا يقتل في مضروب ما اضربه ولا في المسلول  
ما اسله انتهى وفي فتح القدير والحق عيب وفسره في المغرب  
بنقصان العقل **قال** والبحر والدفر والزنا وولده في الجارية  
اي عيب فيها لا في الغلام لان المقصود قد يكون الاستغناء  
وهذه كثر به والمقصود من الغلام الاستخدام ولا تخل به الا اذا  
كان البحر والدفر فالحشايان كان عن دأب حيث ينفعه عن قرب بيده  
لان الداعية وان يكون الزنا عادة له لان اتباعه من اجل الخدم  
وهو ان يتكرر منه الزنا اكثر من مرتين واشتراك الزنا  
ليس عيبا فيه الدال على القوة الى انه لو وجد عينا فله ولد  
كما في النياية وفي فتح القدير ان كونها مغيبة عيب وشرب  
الغلام وترك الصلاة وغيره من الذنوب والبحر بالسيار  
المفتوحة والخال للجمعة المفتوحة الفوقية من بحر الغم بحر من باب  
نقب انتنت ربحه فالذكر البحر والانثى بحر والجم بحر مثل  
احمر وحمراء في الصباح والبحر الذي هو عيب هو النياية من كثرة  
المعدة دون ما يكون لعلم الفلم الانسان فان ذلك يترك  
يشغل فيها كذا في فتح القدير وفي التطرف يقال ان البحر  
يحصل من طول انطيا في الغم وكل رطب الغم سائل للعباد  
سالم منه وفيه كان يقال لا ابتلا الله بحجر عبد الملك بن مروان  
ولا بصم بن سبريت ولا بعيا حان وحكي ان عبد الملك  
ابن مروان اكل من ثقلحة ثم رماها الى زوجته فتناولت  
السكين فسالها فقالت ما ينزل الاذي عنها فغضب  
وظلها وانما قتلنا بالحق الفوقية احمر از من البحر بالجم  
فانه عيب فيهما وهو انتفاخ ما تحت السرة وبه سمي  
بعض الناس البحر كذا في النياية ولا فرق بين الامرد وغيره  
في البحر من كونه ليس بعيب وهو الصحيح وقيل الامرد كالجارية

واما الدفر

واما الدفر فهو من ربح الكايط وهو بالدال اللملة المفتوحة والغا  
المفتوحة يقال دفر الشيء دفرا فهو دفر من باب نغب  
انتنت ربحه بالالف لغة والدفر وزان قلرسم منه يقال  
فيه دفر نثر ويقال للجارية اذا شئت باء قاراي  
منتنت الربح كناية عن حيث الخبر والخبر كذا في الصباح  
واما الدفر بالدال المعجمة فهو من دفر الشيء دفرا فهو دفر من  
باب نغب وامرأة دفرة ظهرت راحتها واشتدت طيبة  
كانت كالسك او كريحه كالصنان قالوا ولا يمكن المقدر  
الا لليرة الواحدة فاذا دخلها ها التانيث فيقال  
دفرة وقالت اعرابية لا تجواسيها ادبر دفره واقل  
نحره كذا في الصباح وفي البزازية نثر ربح الغم والاني  
والايط عيب انتهى والمراد بقوله وولده للتولد من  
الزنا ولو عبر به كما في الاصلاح لكان اولى لان نفس  
وكذا الزنا ليس بعيب انما العيب التولد منه واما الولد  
فبعيب ويمكن ان يعذر كون اي كونها ولد الزنا عيب  
ولم يذكر المصنف اللواط بالجارية والغلام قال في  
الفنية وجامع الفصولين لو اشترى عبد ابله  
عمل قوم كوط فان كان نجانا فهو عيب لانه دليل  
الا بنة وان كان باجرا فلا بخلاف الجارية فانه يكون  
عيبا كيف ما كان لانه يفسد الفرائض انتهى وفي النياية  
الابنة العقدة في العود والعداوة انتهى ومثل ليس  
بمنايب وهو عيب حتى في البهايم لما في الفنية اشترى  
حمرا ذكره ابلوه الحز وياتونه في دبره قال وقفت  
هذه بخاري فلم يستقر فيها جواب الباعة وقال عبد  
الملك النسي ان طاويع فغييب والافلا وقيل عيب



انتهى وقرار تلخيص الجمع باب من الاقرار بالعيب ادعى العيب  
واقام ان البايع كان قال لها يارانية او هذه الزانية فعلت كذا لم  
يرد لانه للاستحسان والسبب دون تحقيق المعنى وهذا الوقار يا  
ابني اوبيا كافر لا يعتدوا بهين لا يلزم يا حريامولا يانا اعتبرنا  
الحقيقة فيما يكون بثبوته من جهة والعرف فيما يتعذر ولا الحد  
لان الحقيقة تنافي فيه فتعلق باللفظ ولا كذلك الرد ولو قال  
هذه الزانية اولون نرد لانه جملة خبرية فتعذر الخبر  
وتمامه في شرحه انتهى في ربا عية يرد في اثنين ولا يرد في  
اثنين **قال** والكفر اجمع العيوب لان المسلم ينفر عن صحبته  
ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فتحتل الزانية اطلاقه  
فتنزل كفر الغلام والمجارية والنصراني واليهودي والمجوسي  
كما في النجاسة وما اذا اشترط السلامة فظهر كفره او اطلق  
وما اذا كان قريبا من بلاد الكفر او من بلاد الاسلام ولو شرط  
كفره فظهر اسلامه كما يورده لان الشرط للنسب من عيبه  
فصار كما اذا اشتراه على انه معافاه هو مسلم وخالفنا  
الشافعي واحمد نظرنا الى انه ربما اشترط كفره ليستجده في محقرات  
الامور ولم ار حكم ما اذا وجدته خارجا عن مذهب اهل  
السنة كالعتركي والرافضي وينبغي ان يكون كالكاfer  
لان السنن ينفر عن صحبته وربما قتل الرافضي لان الرافضة  
يستحلون قتلنا وفي السراج الوهاج الكفر عيب ولو اشتراها  
مسلم او ذمي انتهى وهو عزيز في **قال** عدم الحيض  
والاستحاضة لان انقطاع الحيض واستمرار الدم علامة الذم  
كان الخنزير هو الاصل في نبات اثم وهو دم صحة فاذا لم  
تخف قال ظاهر انه عن ذمها ولذا قالوا لا تسمع  
دعواه بانقطاعه الا ذكر سببه من ذم او حبل ويعتبر في  
الارتفاع

الارتفاع اقصى غاية البلوغ سبعة عشر سنة عند الامام ومئة  
عشر عندها ويعرف ذلك بقول الامم لانه لا يعرف غيرها ولكن  
لا ترد بقولها بل لا بد من استحقاق البايع فتدبر بكونه ان كان بعض  
القبض وان كان قبله فكذلك في الصحيح ولو ادعاه في مدة  
قصيرة لم يسمع واقلها ثلاثة اشهر عند الثاني واربعة اشهر  
وعشر عند الثالث وابدا وهما من وقت الشراء وحاصله انه  
اذا صح دعواه سيل البايع فان صدقة ردت عليه ولا تقبل  
السبينة على ان الانقطاع كان عند البايع للمتيقن بكذبهم  
بخلاف الشهادة على الاستحاضة لا يتأدرو والدم والمرجع  
في الحبل الى قول الثاني في الدال الاطباء ومعدان كذا ذكر النشار  
بنيها للمنهاية والدراية ولكن فيها ان الرجوع الى قول الامم  
انما هو قول محمد ما في ظاهر الرواية فلا قول للامم في ذلك  
انتهى وبما فررنا ه ظهران انقطاع الحيض لا يكون عيبا  
الا اذا كان في اوامه اما انقطاعه في سن الصغرة والاباس  
فلا انقطاعا كما في المعراج واعتبر قاضي خان في فتاواه في  
مدة الانقطاع بشهر ورجحه في فتح القدير وكذا لم يشترط قاضي  
خان لصحة دعوى الانقطاع تعيين ان يكون عن ذم  
وحبل ورجحه في فتح القدير لانه وان لم يكن عن ذم فهو  
طريق اليه وطريق توحيد الخصومة على ما صح في فتح القدير  
ان يدعى انقطاعه للحال ووجوده عند البايع فان انكر  
وجوده عنده واعتز بالانقطاع في الحال استقرت الجارية  
فان ذكرت انها منقطعة اجتمعت الخصومة فيخلق ما وجد  
عنده وان نكل ردت اليه وفي القضية ولو وجدته الجارية  
تخفى في كل سنة اشهر مرة فله الرد **ظ** ان كانت معيبة  
فله الرد انتهى ثم اعلم انه وقع من ابن الممام خطا عجيب فانه



رد على الشارحين في موضعين الاول في اشتراطهم ان يكون الا  
نقطاع عن ذاك قبل وزعم ان ففيه النفس قاضي خان لم يتعرض  
له وليس كما زعم بل قاضي خان في الفتاوى صرح به او انقل  
لو اشترى جارية وقبضها ثم قال انما لا يخفى قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا ان يدعى ارتفاع  
الخفيض بالحبل او بسبب الدار فان ادعى بسبب الحبل بين يديه  
القاضي النساء ان قلن هو حبل يخلط البايع ان ذلك لم يكن  
وان قلن ليست بحبل فليكن وفي معرفة دأ في باطنها  
يرجع الى الاطباء الى اخره فهذا كما ترى صريح فيما نقلوه فكيف  
يصح قوله انه لم يتعرض له لكن وقع له عبارة اخرى في  
الفتاوى بعد هذه بصفحة قال رجل اشترى جارية  
وقبضها ولم يخف عند المشتري شيئا واربعين يوما قال القاضي  
الامام ابوبكر بن الفضل ارتفاع الخفيض عيب وادناه من  
واحد واذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له ان يرد  
اذا ثبت انه كان عند البايع اشترى قال عبارتان لواحد  
وهو الشيخ الامام ابوبكر لكن الاول لسماع الدعوى عند القاضي  
والثانية لتخفيف العيب في نفسه لا لبيان سببه فلا  
مخالفة بينهما الثاني في نقلهم انه لا يد من مدة مدية  
سنتان او اربعة اشهر وعشرا وثلاثة اشهر بخلاف العبارة  
الثانية لقاضي خان ولا اعتبار بها مع صريح النقل من الامم  
اللاثثة ويكن خلتها على رواية اخرى فتنبه لم الغلط  
غلط فاحش منه فالمعتمد ما نقله الشارحون في النهاية والذرية  
والعناية والبنية والنيين والكا في غيرهم وفي البرازية  
ارتقا عه بدون احد هذين لا بعد عيبا ونقل عن ابى  
مطيع انه قد رآه مدة ثمانية اشهر وتسفيا ن بحولين وفي النخبة

قدرها

قدرة بشريين كما في غاية البيان في سبعة اقوال ثم اعلم انه لا منا  
بين قولهم يعتبر قول الاكثرية وبين قولهم المرجع في الحبل  
الى قول النساء وفي الدار الى قول الاطباء لان محل اعتبار قول  
الامة انما هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البايع فاذا  
توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عيب رجعنا الى  
قول النساء العالمات بالحبل لتوجه اليه عيب البايع وان عين  
انه عن دارجينا الى قولها طباك ذلك كما لا يخفى **قال** السعال  
القديم وهو ما كان عن كذا اما المعتاد فلا كما في فتح القدير  
وظاهر الكتاب ان الحادث منه ليس بعيب ولو كان موجودا  
عندهما والظاهر انما كان عن ذاك فهو قديم وان هذا هو مراده  
من كونه قديما والمطور اليه كونه عن ذاك القديم ولذا قال  
في جامع المقبولين السعال عيب وان فحش والا فلا انتهى حكايته  
في المستطرف حفيظة المامون ثم وسئل الناس فنادى لهم  
الا من كان به سعال فليبتدأوى بشرب خل الحمر ففعلوا  
فقطع عنهم السعال **قال** والدين لان ما ليته تكون مشغولة  
به والعزم ما مقدمون على المولى اطلقه فشرى دين العبد والجارية  
وما اذا كان مطالب به للمحال او متأخر الى ما بعد العتق ووفر  
بينهما الشافعي وهو حسن اذ لا ضرر على المولى في الثاني  
وجوابه انه يلحقه ضرر بنقصان ميراثه منه حيث  
كان وارثا له كذا في فتح القدير وهو بحث منه مخالف  
للمنقل قال مسكين والدين في الدين الذي يطالب به في الحال  
لا الدين الموجل فانه ليس بعيب كذا في الذخيرة والمراد الموجل  
الى العتق وفي الفتية الدين عيب الا اذا كان على العبد دين  
لا يعدم مثله نقصا نا وفي السراج الوهاج اذا كان على العبد  
دين او في رقبته جناية فهو عيب لا ينبغي بيعه فيه ودفعه



فيها فتشترى رقبته بذلك فيصور هذا فيما اذا حدثت الخاية بعد  
 العقد قبل القبض اما اذا كانت قبل العقد فينا بيع بعير البائع  
 مختارا للجنابة فان قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد لان  
 المعنى الموجب للرد قد زال انتهى وكذا اذا ابر العزم كما في  
 البرازية **قال** والشعر والماء في العين لانها يضعفان البصر وبوريات  
 العمى واخصومية لهما بل اى مرض بالعين فهو عيب ومن السبل كما  
 في العراج وكثرة الدمع وقد ذكر المصنف اذا ضابط العيب ثم ذكر  
 عددا من العيوب ولم يستوفها لكثرة ما فلا بأس بتعداد ما اطلعنا عليه  
 في كلامهم كثيرا للعوايد وكثرة الاحتياج اليها في المعاملات  
 ففي العراج البولوك عيب وكذا الخال ان كان تحتها منقضا والمهوية  
 حمرة الشعر اذا تحش حيث تضرب الى البياض والشمط وهو اختلاط  
 البياض بالسواد في الشعر في غير اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل  
 الكبر والعنق عيب وهو ضعف البصر بحيث لا يبصر في الليل والنس  
 الساقط ضرر او غيره وكذا السواد والظفر الاسود المنقش للثمن  
 والعسر وهو العمل باليسار دون اليقين عجز الا ان يكون عسر  
 يسره هو اما ضبط الذي يعمل بهما وقد كان عمر رضي الله عنه  
 بهذه الصفة فنور باءة والشعر وهو يوسنة الجلد  
 ونسج في الاغصان والكلى ان كان عن كذا او الا كما في الحبسة  
 والحرث على وجهه لا يستقر ولا ينقاد للركب عند العطش والسير  
 والجمع عيب وهو ان لا يلبس عند المجام وخلق الراس من العذار  
 ويل المخللة ان تنقص وهو ان يسيل لعاب الفرس على وجهه  
 يسيل المخللة ان تنقص اذا جعل على راسه وفيه علقه وقيل ان  
 برئها وهو نوع من اللحم والغرب في العين وهو ورم في الماء في  
 ورعا يسيل منه شئ حتى قال محمد انه اذا كان سايلا فصاحبه من  
 اصحاب الاعذار والشرع عيب وهو انقلاب في الاجفان وبه

سبح

سمي الاكثر وهو لضعف البصر والحول كذلك والحول هو وهو  
 نوع من الحول والقيل في انسان العين واذا كان في جانب  
 فهو الحوص والظفر وهو بياض سيد وان انسان العين وكل  
 ذلك لضعف البصر وزكيا منه اصلا والجرب في العين  
 وغيرها لكونه عن داء والعزل وهو ان يعزل ذنبه في احد  
 الجانبين والشمس وهو يتاخر ما بين القدمين والصمك  
 وهو ان يعكس احدى ركبتيه على الاخرى والحبل في نبات  
 ادم عيب لكونه منقضا بخلافه في البهايم لكونه زيادة  
 والعترن عظم في الماء منه شبه الكبر لا يلبس الواط  
 بوطيها والكل يخل بالعقود والبرص والجذام وهو  
 فتح تحت الجلد يوجد ننتنه من بعيد والفتق وهو  
 ريج في المثانة وزكيا يخرج بالمرء فيقتله ولا يكون الا اذا  
 في الباطن والسكعة وهي الفتوح التي تكون على العين  
 وقيل داء في الراس يتينا نرمة شعر الراس وقيل عدة  
 تحت الجلد تدور بين اللحم والجلد والدرع وهو ورم  
 يكون في اطراف حافة الفرس والحار والحنف وهو اقبال  
 كل من الابلها من الرصاحبه وهو ينقص من قوة المشي  
 وقيل الاحنف الذي تمشي على ظهر قدميه والصدف الثور  
 في اصل العنق وقيل اقبال احدى الركبتين الى الاخرى  
 والشدق وهو سعة مفردة في اللحم والحنف والحق  
 لكونها مغنية وشرب الخمر وترك الصلاة وغيرها  
 من الذنوب وكل عيب يمكن المشتري من ازالته  
 بلا مشقة لا يردده به كاحرام الحاربه وكحاسة  
 الثوب وقلة الاكل في البقرة عيب ولو اشترى  
 زوجي الحق واحدها اصيق من الاخر فان خرج



عن العادة فله الرد وان كان الخوف لا يتسع في اللبس وقد اشتراه  
 له فهو عيب والتزاب في الحنطة الخارج عن العادة عيب  
 فله ردها وليس له ان يميز التزاب ويرجع حصته ولو فلت  
 بها بعد التميز او انتقص الكيل والوزن بالتقية امتنع  
 الرد وله التقصان وان وجد الجارية ذمية او سودا  
 لا يرد وان كانت محترقة الوجه لا يعرف جمالها وفتحها  
 فله الرد ولو امتنع الرد رجع بفضل ما بينهما ولو اشترى  
 دار ليس لها مسيل وارضا لا شرب لها او مرتفعة لا تنفق  
 الا بالسكر فله الرد انهما في العراج ونقل منه في فتح القدير  
 ولكن يحتاج الى ضبط بعض الفاظ ليرد الاستنباه عنها  
 التؤلول منه وزان عصفور ويجوز التقين والجمع الثايل  
 وهو سر قوله ثلثا سر ياب تعجب فالذكر انقول والامر في ثلثا  
 والجمع قول مثل امر وحر وحر وحر وحر وحر وحر وحر وحر وحر  
 ان كذا سر التؤلول و ايبب الشاة فتشترى اعضاؤها  
 كذا في المصباح والعنق من عشي عشي من باب تعجب ضعيف  
 بصره فهو اعشى والبراة عشتوا منه ايضا والقشور من قشور  
 الرجل قشقا فهو قشق من باب تعجب لم يتعمد المطابقة  
 واصيله خشونة العيش منه ايضا والجمع من جمع الفرس  
 برابية بجمع بفتح تين جما حبالا لكسر وجموحا استعصى  
 حتى غلبه فهو جموح بالفتح وجامح يستوي فيه الذكر والانثى  
 كذا في المصباح ولم يذكر ان مصدره الجمع وهو في المصباح  
 جمع الفرس جموحا وجامحا وجامحا اذا عثر فارسه وغلبه  
 انتهى فعلى هذا الجمع وكلامهم بفتح الجيم وسكون الباء  
 والفرب بفتح الغين الجمع والرا الساكنة والغين عريان  
 كذا في المصباح والخوض بفتح تين في العين اقبال السواد على

الانثى

الانثى والعزل بفتح تين والا عزل من الخيل الذي يقع ذنبه  
 في جانب وذلك عادة لا خلقه وهو عيب منه ايضا  
 والمستثنى بفتح تين ولو ذكر وايضا من العيوب الصالح لصاد  
 به فله ردها وتزوج وهو من صبيك الرجل ايضا كما اذ عرق  
 فيها جث منه زوج مستثنى من ذفر وغير ذلك كما في الصحاح  
 لكان انور ويمكن تحميمه بالجارية كالبحر والدفر  
 والسلعة بكسر السين اسم لزيادة تحدث في الجسد  
 كالغدة تتحرك اذا حركته وتكون من حمصه الى بطيخة  
 والسلعة بالفتح الشجة منها ايضا وما قدمناه  
 من تفسيرها بعيدا الخلف بفتح تين اموجاج  
 في الرجل والصدق بالصاد والدالت المبهلتين  
 يقال فرس اصدق اذا كان متداني الخدين متبا  
 عند الخافزين في التوامن الرصعين وقيل الصدق  
 مير في الحافر الى الشق الوحنو وقيل ان تميل نحو البعر  
 من اليد او الرجل الى الجانب الوحنو فان مال الى  
 اليمين فهو الاقفر منه ايضا والشدق بفتح الشين  
 وكسر الدال سعة الشدق وهو جانب الفم منه ايضا  
 وفي فتح القدير من العيوب العنار في الدواب  
 ان كانت كثيرا فاحشا وادى العذر وعدم الختان  
 في الفلام والجارية الولدين البالعين بخلافهما  
 في الصغيرين وفي الحليب من داء الحرب لا يكون  
 عيبا مطلقا وفي فتاوى قاضي خان وهذا  
 عندهم يعين عدم الختان في الجارية المولدة اما  
 عندنا عدم الخفض في الجوارى لا يكون عيبا اعني  
 وفي السراج الوهاج الزكام ليس بعيب والجنون عيب



وكذا العمى والعور والشلل والصمم والخرس والاصابع الزائدة والتافق  
والغزرج والشحاج والامراض كلها والادرعيب وهو انتفاخ  
الانثيين والعشاعيب وهو الذي كايصير بالليل وكذا  
العشور والعنيز والخطي ولو اشتراه على انه خفي فوجده فلا  
لا خيار له والكذب والتميمة عيب فيهما وقلة الاكل في  
الدواب لا في بني ادم والنكاح في الجارية والغلام فان طلقها  
زوجها رجعيًا فله الرد وان كان بائنا سقط الرد واذا  
وجدها محرمة عليه بوضاع او صهرية كاخنة او ام امرئة  
فليس بعيب لانه يقدر على الانتفاع بنزولها واخذ  
العوض واذا وجدها لا تحسن الطبخ والحز ليس بعيب  
واذا وجد في المصحف سقطا او خطا فهو عيب وان كانت  
معتدة من طلاق باين فليس بعيب لانه لا سبيل للزوج  
عليها والحرمه عارضة كالحريم الحايض انتهى وفي الثانية  
لو اشترى جارية وقتضها ثم ادعى ان لها زوجا واراد ان  
يردها فقال البايع كان لها زوج ابانها او مات عنها قبل  
البيع كان القول قول البايع ولا تزود عليه ولو اقام المشتري  
البينة على قيام النكاح ما تقبل ببيته ولو اقام البينة  
على اقرار البايع بذلك قبلت ببيته فلان ابانها قبل  
البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البايع  
فان حضر المقر له بالنكاح وانكر الطلاق كان للمشتري  
ان يردها ولو قال البايع كان زوجها عبيد فلان  
ثم ابانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول  
قول البايع فان حضر المقر له بالنكاح وانكر الطلاق  
كان للمشتري ان يردها ولو قال البايع كان لها زوج  
عبيدي يوم البيع فابانها او مات عنها قبل القبض

بعده

بعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري ان يردها الجارية  
ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البايع كان لها زوج  
عند ي عجز هذا الرجل ابانها او مات عنها قبل البيع كان القول  
قول البايع انتهى وفي البزازية التفتت بوعان احدها  
بمعنى الرد من الافعال وهو عيب الثاني الرعونة  
واللين في الصوت والتكسر في المشي فان طلقا يرد فان  
كثر رده ولو اشترى غلاما امرد فوجده مخلوقا للحمية  
يرددو عدم استنساك البول عيب ولو اشترى جمل فوجد  
عند المشتري لا خصومة له مع البايع فان مات في  
نفسها رجع بنقصان الجمل ان لم يعلم به عند الشراء  
اشترىها على انها صغيرة فاذا اهل بالغه لا يرد لها  
والنفت في الاذنين انا واسعا فهو عيب في التركيبة  
ان عدوه عيبا لا في المندية وان وجد الخنطة سوسية  
يرد كاردية وجع الضرر مرة بعد مرة عيب واذا كانت  
احدى العينين زرقا والاخرى غير زرقا او احدها  
كحلا والاخرى بيضا فهو عيب واذا كانت البقرة  
لا تحلب ان كان مثلها يشتري للمحلب ردها وان  
للمحلب الاول ان كانت تمض احدى ثدييها له الرد وان كانت  
الدابة بطيئة السير لا ترد الا اذا شرط انها محمول و  
كونها وكول وكون العبد اكولا فليس بعيب وفي الجار  
عيب لانها تفقد الفراش يشتري عبدا قاصدا  
حمي في يده وكان في يد البايع ايضا ان اخذ لوقت ان  
يرد وان اختلف لا والنفت الكبير في الجدار عيب وكذا  
بيوت الخيل في الكرم ان قاحتا عيب وكذا لو كان فيه

ية



من الغر او مسيل الغر ولو وجد في السك وصا صا ميره وردة  
قرا وكثر ولو وجد في الشحم لمحا كثر اذ وجد في الدهن رد يا  
كثرا فكل الحنطة اقرا الباي بعد بيع السن الذائب بموت  
فارة فيه رجع عليه المشتري بالنقصان عندها وعليه  
الفتوى انتهى وفي جامع الفصولين وكونه مقامرا ان كان  
بعد عيبا كغيرها رتد ووسطر ح ونحوها فهو عيب وكذا  
السحر عيب فيهما لما فيه من الضر وشرب الخمر عيب على سبيل  
الاعلان والادمان لا على الكتمان احيانا اشترى فرسا  
فوجده كبير السن قيل ينبغي ان لا يرد الا اذا اشترط صغر  
السن كالجارية اذا اوجدها كبيرة السن انتهى وفي الظهير  
والدفن عيب وهو ان يسيل الماء من المخربين والاهمز  
عيب وهو من لا يصر بالتهنات والدخس وهو ورم يكون  
في اطراف حافر الفرس والاطرة دور الحافر والعرع عوج في  
الرسغ بينه وبين الساعد وفي القدم كذلك عوج بين  
عظم الساق وفي الفرس التواء الرسغ من الجانب الايمن  
والجرد عيب وهو بالذالجة كلما حدث في غرقوب الدابة  
من تزبد وانتفاخ عصب والنفقة وهو دامة في  
عرض زوره بعد عيبا وينتفخ به ومنه يقال انقوا  
الخيل المهنوع والزور اعلى الصدر وفسه في المنتقى  
فقال المهنوع الذي اذا سار سمع مما بين خاصرتيه وفرجه  
صوت والانتشار وهو انتفاخ العصب عند الاعسا  
وتحرك الشظي كانتشار العصب غير ان الفرس لا ينتشر  
العصب اشتد احتمالا منه لتحرك الظل والشظي عظم ملتزم  
بالذراع والسائمة ان كانت على الخد كانت زينة وان

كانت

كانت على الرتبة كانت فتحا انتهى وفي القينة اشترى حايوتا  
فوجد بعد القبض على بابيه مكتوبا وقف على مسجد كذا  
لا يرد له لا تما علامة لا يبيح الاحكام عليها اشترى ارضا  
فظهر انها ميسومة ينبغي ان يتمكن من الرد لان الناس لا  
يرغبون فيها ولو اشترى حمارا لا ينفق فهو عيب وترك  
الصلاة في العبد لا يوجب الرد انتهى وقد منا خلافا  
وفي اخر الباب من فتح القدير قطع الاصبع عيب والا  
صبعان عيبان والا اصابع مع الكف عيب واحد  
وحذف الحروف او نقصها او النقطة او الاعراب في  
المصحف عيب **باب** في مير المصحف الحركات  
الثلاث وذكره الكرماني في شرح كتاب الامامة و  
المصراة ثمانية ونحوها شذ ضرها ليجمع لبنها  
ليظن المشتري انها كثيرة اللبن فاذا احكمها ليس له  
ردها عندنا ولا يرجع بالنقصان في رواية  
المرعي ويرجع في رواية الطحاوي لقوات وصف  
مرغوب بعد زيادة متفصلة ولو اختيرت للفتوى  
كان حسنا لغرو المشتري بالتصيرية انتهى وفي الظهير  
التصيرية ليست بعيب عندنا وكذا الوسود انا مل عبده  
واجلسه على المعروض حتى طنه المشتري كابنا او اليه بكتاب  
الجنازين حتى طنه جنازا فليس له ان يرده لانه مغتفر  
وليس بمعذور انتهى وفي الحايوي القدسي في المصراة  
وعن ابى يوسف انه يردها وقيمة صاع من تمر  
وتحبس لبنها لنفسه انتهى وهو اقرب الى حديث  
المصراة الثابت في الصحيحين الا ان الحديث اوجب  
الصاع وهو اوجب قيمة **قال** فلو حدث اخر عند



المشتري يرجع بنقصانه او رد بر من بابا بعه اي حدث بعد ما اطلع  
 على العيب القديم امتنع رده جبراً على البائع لدفع الاضرار عنه  
 لكونه خرج عن ملكه سالماً ويعود جميعاً فتعين الرجوع بالنقصان  
 الا ان يرجع البائع كما حدث لرضاه بالضرر الا في مسيلة فان  
 البائع اذا رضى بالعيب الحادث فان المشتري لا يجبر على رده  
 وانما يرجع بالنقصان وهو ما اذا اشتراه فظهر انه  
 قتل انساناً خطأ عند البائع ثم قتل اخر عند المشتري  
 فان البائع اذا اراد قبوله بالخطا يتبين لا يجبر المشتري  
 وانما يرجع بنقصان الجناية الاولى في دفع الضرر عنه  
 لانه لو رده على بائعه كان مختاراً للفداء فيها وتماه  
 في الولوالجية اطلق في الحدوث فقتل ما اذا كان باقة  
 سماوية او غير ها كذا في المعراج وشمل ما اذا اشتراه  
 مريضاً قارداً او في يده فانه ليس له الرد وقيل ينبغي ان  
 يرد كما في وجع السن اذا ازداد الا اذا صار صاحب فرائض  
 كذا في خزائن الفقه وفي جامع الفصولين اذا تعيب عند  
 المشتري بفعله او بفعل اجنبي او باقة سماوية فظاهر  
 انه اذا تعيب عنده بفعل البائع لا يمتنع الرد وظاهر اطلاق  
 الكتاب امتناع الرد جبراً ايضاً وفي القنية اشترى عبداً  
 وبه اشترى فرجة واخبر الجراحون ان عودها بالعيب  
 القديم لم يرد ويرجع بنقصان العيب وهذا بخلاف  
 مسيلة كانت به فرجة فالجرح او جدرى فالجرح عند  
 المشتري فله الرد لان التجاره ليس بعيب حادث انتهى  
 ومن العيب الحادث رشف ريش الطير المذبح فيمتنع  
 الرد كما في القنية ثم اعلم ان حدوث العيب عند المشتري  
 شامل لما اذا نقص عنده وكامل ما اذا نقص المبيع

مع انه لا يخلو اما ان يكون في يد البائع او يد المشتري فان كان  
 الاول فعلى حصة او حبه بفعل البائع او بفعل المشتري او  
 اجنبي او المعقود عليه او باقة سماوية فان بفعل البائع  
 خير المشتري وحده به عيباً او ان شأ تركه وان شأ  
 اخذه وطرح من الثمن حصة النقصان وان كان بفعل  
 المشتري لسزومه جميع الثمن وليس له ان تمسكه ويطلب  
 النقصان ولو منعه البائع بعد جناية المشتري لاجل  
 الثمن فلم يشتري رده بالعيب ويسقط عنه الثمن  
 الا ما نقصه بفعله وان كانت النقصان بفعل الاجنبي  
 فالمشتري بالخيار يعيب او كان شارضى به بجميع الثمن و  
 ابتاع الجانب بارتشه وان شأ ترك وسقط عنه الثمن  
 وان كان النقصان باقة سماوية او بفعل المعقود عليه  
 يرد به بجميع الثمن او ياخذه وحده به عيباً او لا ولو اخذه  
 بطرح عنه حصة جناية المعقود عليه واما النقصان  
 بعد القبض فان كان بفعله او بفعل المعقود عليه  
 او باقة سماوية لا يرد به بالعيب لانه يرد به بعيبين  
 ويجمع بمحممة العيب الا اذا رضى به البائع ناقضاً وان  
 كان بفعل البائع او الاجنبي يجب الارش على الجانب وان  
 يمتنع الرد ويرجع بمحممة العيب من الثمن انتهى وفي  
 الواقعات اطلع على عيب بالكفن لا يرد ولا يرجع  
 بنقصان العيب الا اذا حدث به عيب فله الرجوع  
 بالنقصان وصورة الرجوع بالنقصان ان يقوم المبيع  
 وليس به عيب قديم ويقوم وبه ذلك فينظر الى ما نقص  
 من قيمته لاجل النقصان وينسب الى القيمة السليمة  
 فان كانت الشبه العثر يرجع بعثر الثمن وان كانت



النصف بنصف الثمن بياضه اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم وقيمته  
مائة درهم والمطلوع على عيب ينقصه عشرة دراهم وقد حدث ان عيب  
عنده فانه يرجع بعشر الثمن وهو درهم ولو اشتراه بمائتين و  
قيمته مائة ونقصه العيب عشرة فانه يرجع بعشر الثمن وذلك  
عشرون وان نقصه عشرون رجوع بعشر الثمن وهو أربعون  
وان اشتراه بمائة وهو بياض مائة ونقصه عشرة رجوع بعشر  
التمن وهو عشرة كذا في السراج الوهاج معزيا الي  
البيانية وفي البرازية وفي المقايضة ان النقصان عشر  
القيمة رجوع بعشر ما جعل ثوبا والمقوم لا بد ان يكون اثنان  
تخير ان يلفظ الشهادة بحضور البائع والمشتري والمقوم  
الا هل في كل حرفة انتهى ويحتاج الى العزف بين التقويم  
هنا وفي كل موضع فانهم اختلفوا في تقويم المتلفات  
بتقويم واحد كما في شرح المنظومة وظاهر الكتاب ان  
البائع اذا رضى بربه فالجبار للمشتري بين الرد والاسك  
والرجوع بالنقصان وليس كذلك بل اذا رضى البائع  
فموتخير ان شاء اسكه ولا رجوع له بالنقصان وان شا  
رده كما في العراج وغيره واذا رجع بالنقصان ثم زال العيب  
الجديد فله رد المبيع مع النقصان ونقل في القنية  
فيها اقوال ثلاثة الاول ما ذكرناه وقواه بكتاب  
اخر ثم روي للشافعي بانه ليس له الرد ثم روي الثالث بانه  
مالك ان يرد بربه ان كان بدل النقصان قابلا والا فلا  
انتهى والذي يظهر ترجيح الاول لان العيب الحادث كان باعنا  
من الرد بالقديم وقد زال فيعود الرد والقابل بعد ميعود  
ان الرد سقيا والساقط لا يعود ويستبدله قولهم في خيار  
الروية لو باعه ثم رد عليه بقصا فانه لا خيار له لانه قد

سقيا

سقيا فلا يعود ومن العيب الحادث المانع من الرد ما اشترى  
حديد ليتخذ منه اطراف الخارزين وجعله في الكور ليحربه  
بالنار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الالات فانه يرجع  
بالنقصان ولا يرد به كما في القنية ومنه ايضا بدل الجلود  
عيبا حادثا يمنع الرد بقديم وكذا بدل الابريس منها ايضا  
وفي جامع الفصولين بدل ابريسا فرأى عيبه يرجع بنقصه  
وكذا الادم لو انقع في الماء فرأى عيبه لا يرد به وان رضى  
ببائعه وهذا مشكل ولو ادخل في النار وقد وما فرأى  
عيبه لم يرد به اذ الحديد ينتقص بالنار بخلاف الذهب  
والفضة كحديث اقول الذهب ينتقص في النار اذا  
ذاب ايضا اللهم الا ان يكون قبل الذوب ولو حدد  
سكيا فرأى عيبه فان حددته بغيره فله الرد لا لو حددته  
بمجرد لانه ينتقص منه انتهى وذكر قبله شري شجرة  
ليتخذ منها بابا او نحوه فقتلها فوجد بها لاصلا  
لذلك فله الرجوع بنقص العيب لا الرد الا برضا بائعه  
انتهى واسرار المصنف باشتراط رضا البائع او فرع في  
القنية لو رد المبيع بعيب بقصا او بغير قصا او تقايلا  
ثم ظهر البائع بعيب حدث عند المشتري فله الرد انتهى  
يعني لعدم رضاه به او لا وفي البرازية يرد المشتري  
بعيب وعلم البائع بحدوث عيب اخر عند المشتري  
رد على المشتري مع ارض العيب القديم او رضى بالرد  
ولا شيء به وان حدث فيه عيب اخر عند البائع  
رجع البائع على المشتري بارض العيب الثالث اجماع  
ان يرضى ان يقبل بعيب الثالث ايضا انتهى  
اعلم اننا كتبنا في الغوايد الفقهية انه يستثنى من



قولهم لو حدث به عيب وبه عيب قد تم رجع بنقصه او رد برضا  
 بايعة مسئلتان احدهما بيع التولية لوباع شيئا تولية ثم حدث  
 به عيب عند المشتري وبه عيب قد تم لا رجوع ولا رد لانه لو  
 رجع صار الثمن الثاني انقص من الاول وفي حقة التولية  
 ان يكون مثل الاول ذكره الشارح في بابها الثانية في السلم  
 لو قبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحدث  
 به عيب عند رب السلم قال ابو حنيفة خير السلم اليه  
 ان يشاق قبله معيبا بالعيب الحادث وان سأل يفتل  
 ولا شيء عليه امن رأس المال وامن نقصان العيب كذا في  
 الثانية من باب السلم وذكره الولولجي هنا وعلله بانه لو  
 عزم نقصان العيب من رأس المال كما قال محمد كان اعتضا  
 عن الجود فيكون ربا انتهى **قال** ومن اشترى ثوبا فقتطعه  
 فوجد به عيبا رجع بالعيب بنقصان العيب القديم  
 لان القطع عيب حادث **قال** وان قبله البايع كذلك  
 ذلك لان الامتناع لحقه وقد رضى به وهو تكرار لان رجوعه  
 وجواز رده برضا بايعة في الثوب من افراد ما قدمه ولم  
 تظهر فائدة ٢ افراد الثوب الا ليرتب عليه سبلة ما اذا  
 خاطه فانه يمنع الرد ولو برضاه وكان يمكنه ان يقول او لا  
 او رد برضا بايعة الا عند حدوث زيادة ووطى الجارية  
 كقطع الثوب وفي الظهيرة ووطيها يمنع الرد بالعيب بكرة  
 كانت او شيئا وكان له ان يرجع بالنقصان الا ان يقول  
 البايع انا اقبلها ووطى غير المشتري كذلك مع الرد بالعيب  
 سواء كانت عن سبلة او لا عن سبلة غير ان الوطى اذا كان  
 عن سبلة كان للمشتري ان يرجع بالنقصان وان قال  
 البايع انا اقبلها كذلك لمكان الفقر الواجب بالوطى عن

سبلة

بشبهة وان كانت الجارية ذات زوج عند البايع فوطيها زوجها  
 عند المشتري ان كانت الجارية بكرا فليس للمشتري ان يردّها  
 وان كانت بنتا ان نقصها الوطى فكذلك الجواب وان لم  
 ينقصها كان للمشتري ان يردّها هذا اذا وطيها الزوج  
 في يد البايع مرة ثم وطيها عند المشتري فاما اذا لم يوطيها  
 عند البايع مرة انما وطيها عند المشتري لم يذكر محمد هذا  
 الفصل في الاصل واختلف المشايخ فيه والصحيح انها  
 ترد بالعيب ولو اشترى برذون فحماه ثم قطع  
 على عيب به كان له الرد اذ لم ينقصه الحصى كذا في  
 فتاوى اهل سمرقند وكان الشيخ الامام ظهير الدين الرعيني  
 يعني بخلافه انتهى **قال** وان باعه المشتري لم يرجع  
 بشئ لكونه حابسا له بالبيع لا مكان الرد برضا بايعة  
 فكان مقوتا للرد اطلعة فقل ما اذا باعه بعد روية  
 العيب او قبله كما في فتح القدير وما اذا كان المضروبة  
 او لا لما في القنينة اشترى سبكة فوجد هامعينة  
 وغاب البايع ولو اشترى حضورة فنقص فتشواها وباعها  
 ليس له ان يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع  
 هذا الضرر **ظم** سبيل عن مثلها في المشتري فقال  
 يرجع على قولنا في حنيفة انتهى وفي المحيط معزيا الى  
 الجامع اشترى عصيرا او فئنه ثم تخمر ثم وجد به  
 عيبا لا يردّه وان رضى به البايع لان في الرد  
 تملك الخمر وتملكه قصدا لان الرد بالتراضي بيع  
 جديد في حق المالك وحرمة تملك الخمر حق الشرع  
 فاعين بر بيعا جديدا في حقه وان صار خلا لا يرد  
 الا اذا رضى به البايع لانه بقيب عنده بعيب



اخر لانه قبضه حل و برده طامنا و يرجع بنقصان العيب في  
الحالين وكذا ان ابيان بتايعا حرا وتقا بضاعه اسلم  
ثم اوجد المشتري بالخمر عيبا لا يردده ويرجع بالنقصان الاصل  
ان القضا بتمتين مقابلا بالبيع الواحد جائز لان اجتماع  
تمتين في ذمة واحدة بمقابلة مبيع واحد على الترادف  
جائز فان اشترى احدها وباعه من آخر ثم اشترى منه  
رجلان ادعى كل واحد عبدا في يد انسان انه باعه  
من ذي يد وهو ينكر واقاما البينة فعليه الثمنان  
وكذلك لو اقام كل واحد البينة انه عبده باعه منه  
وقد يتخ عنده الدعوى وقتت في الثمن لا في المبيع  
لان المبيع متى كان مسلما لا تقبل البينة على البيع  
لابتات التملك فيه لاستغنايه عنه لانه انما يفتقر  
اليه فيما يقدر على تسليمه فيستوجب الثمن على المشتري  
وقد استغنى عن تسليمه وتمايه فيه وفي تجميع  
الجامع من الشهادات في البيوع القضا بتمتين معاني  
عين جائز وبيعين لا الى ان فرع على الاول لو اطلع  
على عيب رده على ابهما شا ولو حدث به عيب عنده  
رجع بالنقصان على ابهما لا عليهما ثم اعلم ان البيع  
ما منع من الرجوع بالنقصان مطلقا سوا كان بعد  
حدوث نقص عند المشتري او قبله الا اذا كان بعد  
زيادة كما سيأتى ولذا قال في المحيط ولو اخرج المبيع  
عن ملكه بحيث لا يبقى لملكه اشترى بانه باعه او وهبه  
او اقتر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان  
وكذا الوبا ببعده وان تصرف تصرفا لا يخرج عن ملكه  
بان اجر او رهنه او كان طعاما فطبخه او سويقا فقلته

بمن

بمن او بنا في العرصه ويحويه ثم علم بالعيب فانه يرجع  
بالنقصان الا في الكتابة انتهى وذكر هنا مسيلتين  
في فروق الترابي من اول كتاب الوكالة قال رجل  
اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره وقبضها  
الثاني ثم اشترى اها المشتري الاول من المشتري الثاني  
وقبضها ثم اطلع على عيبها كان عند البايع الاول فان  
المشتري الاول لا يرد لا على البايع الاول ولا على  
المشتري الثاني لانه لا يفيد لان قرار الرجوع  
عليه والوكيل بالشرا اذا تسلم الى الموكل ثم اشترى  
منه فوجد فيه عيبا يردده على البايع لان قرار  
الرجوع ليس عليه بل على البايع الاول انتهى وفي  
الوكالة الحجة واذا اطلع المشتري لعيب فصالحه على من  
اخذه او حط من ثمنه شيئا فان كان يقدر على رد  
المبيع والمطالبة بارسال العيب فالصالح جائز وان لم  
يقدر فالصالح باطل نحو ان يكون المشتري باع العيب  
لكونه ابطال حجة في الرد متى باعه انتهى **قال** ولو فطره  
وخاطه او صبغه او لث السويق بمن قاطع على عيب  
رجع بنقصانه كما لو باعه بعد روية العيب لامتناع  
الرد بسبب الزيادة لانه لا وجه للنقص في الاصل  
دومها لانها لا تفك عنه ولا وجه اليه معها لان  
الزيادة ليست بمسببة فامتنع اصلا وليس للبايع  
ان ياخذ لان الامتناع لحق الشارع لا لحقه فان  
باعه المشتري بعد ما رأى العيب رجع بالنقصان  
لان الرد ممتنع اصلا قبله فلا يكون بالبيع حاسما  
للمبيع وعن هذا قلنا ان من اشترى ثوبا ففطره



لباس الولد الصغير خاطم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان ولو  
كان الولد كبير يرجع بان التملك حصل في الاول قبل الخياطة  
وفي الثاني بعد هذا التسليم اليه وهذا معنى ما في العوائد  
الظهيرية من ان اصل ان كل موضع يكون المبيع قابلا  
على ملك المشتري ويمكنه الرد برضا البائع فاخرجه عن ملكه  
لا يرجع بالنقصان وكل موضع يكون المبيع قابلا على ملكه  
ولا يمكنه الرد وان قبله البائع فاخرجه عن ملكه يرجع  
بالنقصان انتهى لكن وقع التقييد بالخياطة في الثوب  
الموهوب للولد في الهداية وهو احتراز في الكبير اتفاني  
في الصغير فانه مجرد القطع له صار مملكا له فلا رجوع  
وفي الكبير القطع والخياطة على ملك نفسه فلما دفعه  
اليه بعد هذا اخرجه عن ملكه بعد البيع رده مزايا  
فرجع كما في المعراج وسياتي ان نشا الله تعالى في اهنة  
انه لو اتخذ لولده الصغير ثوبا يملكه وفي الكبير بالتسليم  
وليس كالطعام يملكه على ملك ابيه لان الامراد ابو حجة  
الى وجوه قايلاها بالحكم اعلمها تعارفا والاعلى البر  
والصلة الا اذا علم بالدليل كونه اعاره كالاشهاد عند  
الاتخاذ لعدم لعدم الاعتبار بالدلالة عند التعارض  
كدان هبة البرازية وقتلها اتخذ لولده ثوبا بالبر  
ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ انها هبة  
انتهى فعلى هذا لو صرح بانها عارية لا يسقط حقه في  
الرجوع بنقصان العيب اذا خاطه لولده الصغير  
اطلق الصبي فمثل كل لون كان ولكن في السراج الوهاج  
او صبغه يعني احمر فان صبغه اسود فكذا عند هذا  
لان السواد عندهما زباد وعند ابى حنيفة السواد

نقصان

نقصان فيكون للبائع اخذه انتهى وفي المصباح لت الرجل السويق  
لتا من باب قتل قبله بشئ من الماء وهو اخف من السرانتي  
وقد اشار المصنف الى ان الزيادة المتصلة بالمبيع التي لم  
تولد من الاصل مانعة من الرد كالغرس والبنا وطحن  
الحنطة وشئ اللحم وخبز الدقيق وفي فتح القدير وفي كون  
الطحن والشئ من الزيادة المتصلة تامل انتهى وقيد  
لها لان الزيادة المتصلة المتولدة كالسمن والجمال واجلا  
بياض العين لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لانها  
تخصت بتعال الاصل لتولدها منه مع عدم انفصالها  
فكان الفسخ لا يرد على زيادة اصلا ولم يتكلم على الزيادة  
المنفصلة بحسبها متولدة وغير متولدة فالمتولدة كالولادة  
واللبن والتمر في بيع الشجر والارث والعقر وهي تمنع الرد  
كالمتصلة غير المتولدة لتعذر الفسخ عليها ففي فتح  
القدير فيكون المشتري بالخيار قبل القبض ان شاردها  
جميعا وان شارضى لهما بجميع الشئ واما بعد القبض فيرد  
المبيع خاصة لكن محصية من الشئ بان يقسم الثمن  
على قيمته وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت  
القبض فاذا كانت قيمته العاوية الزيادة مائة والثلث  
الف تسقط عشرين الشئ ان رده واخذ شئ مائة انتهى  
وهو سهو لا نه غير مناسب لقوله اولا وهو تمنع الرد فكيف  
يقول ان كان قبل القبض له ردها وان كان بعده فله  
رد المبيع خاصة فعلى كل حال لا يمنع الرد وانما يناسب  
هذا التفسير لو قلنا ان الاصل لا يمنع الرد وفي البرازية  
اذا حدثت الزيادة بعد القبض اطلع على عيب عند  
البائع فان كانت منفصلة متولدة من الاصل تمنع الرد



ويرجع بحصة العيب اذا انما فيها على الرد فيكون كبيع جديد انتهى  
واما ما في فتح القدر من القبر فاما ذكره في البرازيه فيما اذا  
حدثت الزيادة قبل القبض ثم اطلع على عيب فان كان الاطلاع  
عليه قبل القبض خير كما ذكره وان بعد القبض رد المبيع خاصة  
بحصة من الثمن وفي الصغرى والزيادة المنفصلة تمتع  
الرد بالاجماع وهل تمتع الاسترداد فعلى الاختلاف عند محمد  
ليزد وعندهما لا وفي الولوالجية وتفسير العقوم مرثيا  
عنده بعضهم وقال بعضهم عشر قيمتها ان كانت بكر او نصف  
عشر قيمتها ان كانت ثيبا وذكر قبله الزيادة المنفصلة  
تمتع الرد بالعيب بعد القبض وسائر اسباب الفسخ فالاقالة والرد  
تخييار روية وغيره انتهى وفي الفتية الزيادة في البيع اما قبل  
القبض او بعده وكل منهما على اربعة اوجه متصلة ومنفصلة  
وكل منهما اما متولدة اولا فاما قبل القبض فالمتصلة المتولدة  
لا تمتع والمنفصلة غير المتولدة تمتع واما المنفصلة المتولدة  
لا تمتع فان شاربها او رضى بها بجميع الثمن ولو وجد  
بالزيادة عيبا لا يرد بها الا اذا اوجب نقصا في المبيع فله  
خيار الرد لنقصان المبيع ولو قبض الزيادة والا صلح او وجد  
بالبيع عيبا يرد به بحصة من الثمن لانه صار للزيادة حصة  
بعد قبضها ولو وجد بها عيبا خاصة يرد بها خاصة بحصتها  
من الثمن واما المنفصلة التي لم تتولد منه كالمبة والصدقة  
والكب فلا تمتع الرد فاذا ردها فالزيادة للمشتري بخير  
من عند ابي حنيفة ولا نظير له وعندهما للبائع ولا نظير  
له ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة ووجد بالمبيع عيبا  
فمنه ابي حنيفة يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يرد مع  
الزيادة لانها حدثت قبل القبض ولو وجد بالزيادة عيبا يرد بها

لانه

لانه الاحصنة لها من الثمن فلوردها كرها غير شئ ولو هلكت  
الزيادة والمبيع بعيب يرد به خاصة بجميع الثمن بالاجماع واما  
الزيادة قبل القبض فان كانت متصلة متصلة متولدة تمتع  
الرد بالعيب عندهما ويخرج بنقصان العيب عند محمد لا يمتنع  
لا يمتنع الرد بالعيب عندهما ويرجع بنقصان العيب وعنده محمد  
في ظاهر الرواية ولا يشتري طلب بنقصان العيب فان طلب  
فليس للبائع ان يقول انا قبله كذلك عندهما وقال محمد له  
ذلك ولو كانت متصلة غير متولدة تمتع الرد اجماعا ولو  
كانت منفصلة متولدة منه تمتع الرد ويرجع بحصة العيب ولو  
كانت منفصلة متولدة منه تمتع الرد ويرجع بحصة العيب ولو  
كانت منفصلة غير متولدة كالكب لا يمتنع الرد بالعيب ويطلب  
له الزيادة هذا اذا كانت الزيادة قائمة فان هلكت فثلاثة  
اوجه اما ان يرد بك باقية سماوية او بفعل المشتري او بفعل  
المجنيبي ففي الاول له رد المثل وفي الثاني خير البائع ان يتقبله  
ورد الثمن وان شاخصه العيب وفي الثالثة لا رد لان ضمانه  
كتباعه يرد ويرجع بحصة العيب انتهى ولذا قال في المحرر  
اشترى ثوبا حاملا فولدت عند البائع ولم تنقصها الولادة  
لا خيار للمشتري فان قبضها فوجد بها عيبا يرد به  
بحصته من الثمن لانه قبضها فوجد بها عيبا يرد به  
بحصته من الثمن لانه قبضها متفرقا ولو ولدت بعد  
القبض لا يرد لان الزيادة الحادثة بعد القبض تمتع الرد  
والدين كالولد انتهى وفي جامع الفصولين اعلم ان الزيادة  
لوعان منفصلة ومتصلة وكل منهما متولدة اولا فالمتصلة  
التي لم تتولد تمتع الرد وفاقا وان قبله البائع وله الرجوع  
بنقصه والمتصلة المتولدة لا تمتع الرد في ظاهر الرواية

ردم



فان اراد المشتري الرجوع بنقصه لارده فله ذلك عند محمد لا عندهما  
والمنفصل المتولدة تمتع الرد وكذا تمتع الفسخ بساير اسباب  
الفسخ والمنفصلة التي لم تتولد لا تمتع الرد والفسخ بساير  
اسباب الفسخ ثم قال الصحيح ان المنفصلة لا تمتع الرد بالعيب  
وكما فرقت في كون الولد مانعا من الرد بينهما اذ انشأها حاملا  
او حاملا فولدت عنده فاذا اولدت الامة امتنع ردها بعيب  
سواء ملك الولد او لا بخلاف غيرها حيث لا يمنع ردة الام بعيب  
اذ اهلك الولد اذ الولاية لا تنقضي في غير بنات ادم ولو بشر  
امة حاملا فولدت زالا لعيب ثم قال خيار الروية والشرط يبطل  
بولادة الامة ما من الولد او لا والولد الميت والبيضة الفاسدة  
لا تبطل الخيار الا اذا انقضت بالولادة انتهى ثم اعلم ان ردة  
جنازة الثوب كما تمتع رده بعيب تمتع الرجوع بثمنه عند استحقاق  
فلو اشترى قميصا وقطعه وخاطه ثم برهن مستحق ان القميص  
له وقضى له يرجع المشتري بالثمن على بائعه لكونه استحق  
بسبب حادث كما لو برهن ان الكم له واخر ان الدخيل لم يخلو  
ما اذا قطعه ولم يخط فيه برهن ان القميص له يرجع بالثمن وتامه  
في تلخيص الجامع **قال** ومات العبد واعنته يعني يرجع بالنقصات  
اذا اطلع على عيب به بوجه موته او اعنته اما الموت فلا  
الملك انتهى به والامتناع حكم لا بفعله واما الاعتناق فالقناص  
ان لا يرجع كان امتناع الرد بفعله فصارت كالقتل وفي الا  
ستحسان يرجع لان العتق انما للملك لان الادمي ما خلق  
في الاصل محلا للملك وانما يثبت فيه الملك موقتا الى الاعتناق  
فكان انشا كاللوت وهذا لان الشيء ينقضي بانتهائه فيجعل  
كان الملك باق والرد منقذ والدليل على ثبوت اصل الملك مع  
الاعتناق ثبوت الوك للمعتق وهو ان من اثار الملك وفي

العقود

الصغيري اذ اباع المشتري من غيره فمات في يد المشتري الاول  
الثاني ثم اطلع على عيب رجع بنقصان العيب على المشتري  
الاول وليس للمشتري الاول ان يرجع على بائعه الاول بنقصان العيب  
عند ابي حنيفة خلافا لما حقق لو صالح المشتري الاول مع بائعه  
عن ذلك غلشي كما يصح عند ابي حنيفة لانه لا حوله انتهى كذا في  
الكافي وقد يقال ما المانع من جعله من اثار العتق ولم يذكر  
المصنف رحمه الله تعالى اجماعا في الاعتناق وفيها تفصيل فالترتيب  
والاستيلاد كالعتق لتعذر النقل مع بقاء المحل بالامر الحكيم  
واما الكتابة فمصلحة من الرجوع لجواز النقل لجواز بيعه  
برضاه وتجزئه نفسه فصارت حاسبا كالاعتناق على مال  
وقيد في السراج الوهاج بان ابدل الكتابة ليعتق ليصير  
عتقا على مال انتهى وفي المحقق مكاتب اشترى اياه او ابنته  
لا يردده بالعيب لانه صار مكاتب او الكتابة تمتع زوال  
الملك بساير اسباب فكذلك الفسخ ولا يرجع بنقصانه  
لان الرجوع بالنقصان خلق على الرد بدليل انه لا  
يصار اليه مع القدرة على الرد وانما يثبت الخلف اذا  
وقع الياسر من الاصل ولم يقع لقبولها الفسخ بخلاف ما اذا  
رد به ثم وجد به عيبا فان عجز المكاتب بعد ما علم بالعيب  
رده المولى ويثولاه المكاتب لزوال المانع فان باعه المولى  
او مات المكاتب رده المولى بثمنه كالوكيل اذا مات فان  
ابراه المكاتب قبل العجز لا يرد المولى وان ابراه المولى  
قبل عجز المكاتب جاز ولو اشترى المكاتب ام ولده ومنها  
ولدها لا يرد بها بالعيب ويرجع بنقصانه ولو ابراه  
المكاتب جاز ولو اشترى المولى من مكاتبه عبدا لا يردده بالعيب  
ولا يجازيهم بائعه انتهى ولو قال المولى اوهلك المبيع لتناول



هلاك غير الادمي لكان اولي وفي القنية اشترى جدارا مائلا  
فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان وفي جامع  
الفصولين ذهب به الى بايعه ليرده بعينه فملك في الطريق  
هلك على المشتري ويرجع بنقصه وقد منحه ما اذا  
فقد برده على البايع بعينه فملك عند المشتري  
والخاص ان هلاك البيع ليس كالحاقه فانه اذا هلك البيع  
يرجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به او قبله واما  
الاعتاق بعد العلم به فانه من الرجوع بنقصانه بخلافه  
قبله وليس الاعتاق كاستهلاكه فانه اذا استهلكه فلا رجوع  
مطلقا الا في الاكل عندهما وعنده في جامع الفصولين  
ولو شري بعيرا فلما ادخله داره سقط فذبحه بامر المشتري  
فظهر عيبه يرجع بنقصه عندهما وبه اخذ المشايخ  
كما لو اكل طعاما ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه هو او  
غيره بامره لا يرجع انتي وفي الواقعات الفتوى على قولها  
في الاكل فكذا هنا وفيه لو اشترى على انه ربي فرعه  
فظهر انه خريف اختار المشايخ انه يرجع بنقص العيب وهو  
قولها بنا على ما شري طعاما فاكله فظهر عيبه والفتوى  
على قولها ولو شري بذرا على انه بزر يطبخ كذا فرعه  
فظهر على صفة اخرى جازا البيع لا تخاد الجنس من حيث انه  
بجليخ واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص  
العيب عند اي حنيفة شرائه بذرا يطبخ شوي  
فرعه فوجده صيفيا بطل البيع ويناخذه المشتري  
تمنه وعليه مثل فلك البذر ولو شري بذر الدون فرعه  
في رصنه ولم يثبت رجوع على بايعه بكل منه اذ كان النقصان  
فيه وكذا لو شري بذرا يطبخ فرعه فثبت القتل لو شرا

بذر القثا فوجده بذرا القثا البلي بطل البيع جملة شرا  
حب الفطن فرعه ولم يثبت قيل يرجع بنقص عيبه وقيل  
لا يرجع لانه اهلك البيع انتي وفي القنية باع منه وخصا  
للبذر وقال ازرعه فان لم يثبت فانا صا من لهذا البذر  
فرعه فلم يثبت فعليه ضمان النقصان انتي وانتار بالاعتاق  
الى الوقف فاذا اوقف المشتري الارض ثم علم بالعيب رجوع  
بالنقص وفي جعلها مسجدا اختلاف والمختار الرجوع بالنقص  
كذا في جامع الفصولين وعليه الفتوى كما في البرازية واذا  
رجع بالنقصان سلم له لان النقصان لم يدخل تحت الوقف  
كذا في البرازية ايضا **قال** اذا اعتقه على مال او قتله  
او كان طعاما فاكله او بعينه لم يرجع بشي اما الاول فلانه  
حبس ما هو بذر له وجس البذر بحس المبدل وقد من  
ان الكتابية تمنعها فلا رجوع واما قتله واكل الطعام فالرد  
اختلاف المبيع من المشتري مانع من الرجوع بنقصان العيب  
وهو ظاهر الرواية لان القتل لا يوجب الامضون او اتمام  
يسقط هنا باعتبار الملك ان لم يكن مديونا فان كان مديونا  
ضمنه السيد كذا في الكافي فصار كالتفدية عوضا بخلاف  
الاعتاق فانه لا يوجب ضمانا وقتل غيره مانع من الرجوع  
بنقصه ايضا لوجوب الضمان به فهو كبيع كذا في السراج  
الوهاب واما الاكل فالذكر قوله واما عندهما فيرجع استخفا  
على هذا الخلاف اذ البسر المذبح حتى يخرق لها انه صنع  
بالمبيع ما يقصد بشرايه ويعتاق فعليه فاشبه الاعتاق  
وله ان تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فاشبه البيع  
والقتل ولا يعتبر بكونه مقصودا الا ترى ان البيع انما يقصد  
بالشرا ثم هو يمنع الرجوع واكل البعض فاكل الكل لكونه كشي



واحد فصار كبيع البعض وعنه يرجع بالنقصان في الكل وعنه ما  
يرد ما بقي لانه لا يغيره التبعيض ويرجع بنقصان ما اكل وعليه  
الفتوى كذا في الاختيار والحاصل ان الفتوى على قولها في الرجوع  
بالنقصان كما في الخلاصة ورد ما بقي قالوا والاصل في جنس  
هذه المسائل ان الرد متى امتنع بفعل مضمون من المشتري  
كالقتل والتدبير من غير امتنع الرجوع بالنقصان ومتى امتنع  
لا من جهة او من جهته بفعل المضمون كالهلاك بافة سماوية  
او انتقص او زداد زبادة مانعة للرد او الاعتراف او توبعه  
كالتدبير والاستيلاء لا يمنع الرجوع بالنقصان وعلى هذا قال  
البراري لو وطئ المشتري الجارية ثم باعها بعد العلم بالعيب  
لا يرجع وان وطئها غير البايع ثم باعها يرجع بالنقصان  
انتهى وفي المجتبى لو اطمع عبده او مدبره او امه واره يرجع  
لان ملكها لو واشترى سمنا ذابيا واكلاه ثم اقر البايع انه  
كان وقتت فيه فارة رجع بالنقصان عندهما وبه يفتى  
وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار الشرط يسقط خيار العيب اذا  
وجد في ملكه بعد العلم بالعيب والارد ولا ارشئ انتهى وفي الفتية  
ولو كان غفلا شهده او قايضا فلهما انهما ثم ظهر ان كان رهبا  
وانتقص ورثته رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع انتهى  
فتيد بالطعام لانه لو اشترى كوما بتمره وذكر التمر واكل منها  
ثم وجد بالكرم عيبا فله رد الكرم كذا في الفتية وتيد بكونه  
فعل بالبيع لانه لو اتلف كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون  
رضا ولا يفسد من التمر وكذا لو كان كسب المبيع جاريا  
فوطئها او حررها بخلاف اغتاف ولد لبيبة فانه يكون رضا  
بعد العلم بالعيب كذا في البرازية **قال** ولو اشترى بيضا  
او قنارا وجوبا ووجده فاسدا يتفع به رجع بنقصان

غيره

العيب

العيب ولا يكر التمر ايمان لم يكن منتفعا به فانه يرجع بنقصان جميع  
التمر لانه ليس بمال فكان البيع باطلا ولا يعتبر في الجوز صلاح  
فشره على ما قيل لانه ما لبيته باعتمار اللب وان كان يتفع  
به مع فساد له لم يرد لان الكسر عيب حادث لكنه يرجع  
بنقصان العيب دفعا للضرر بقدر الامكان الا ان يقبلها  
البايع مكسورا ويرد التمر كما في البرازية ولا بد من تقييد  
المسكة بكسره لانه لو اطلع على عيبه قبل كسره فانه يرد  
فلو قال فكسره فوجده فاسدا لكان اولى ولا بد ايضا من  
ان لا يتناول منه شي بعد العلم بعيبه لانه لو كسر فذاقه  
ثم تناول منه شي لم يرجع بنقصانه برضاه به وبمنع جها  
الخلاف فيها كما لو اكل الطعام واطلق في الانتفاع فتمثل  
انتفاعه به وانتفاع غيره من الفقرا والدواب علعا  
لهم واطلق البيض واستثنوا منه بعض الفحشاء او وجد  
فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب لان ماله  
يا اعتبار التمر بخلاف غيره وتيد بوجود المبيع اجمعا لانه  
لو وجد البعض منه فاسدا فان كان قليلا جاز البيع  
لعدم خلوه عنه عادة ولا خيار له وان كان كثيرا فالبيع  
عنده البطلان وعندهما يجوز في حصة الصحيح منه  
والقليل الثلاث وما دونها في المائة والكثير ما زاد  
الفاكمة من هذا القليل كذا في المعراج وفي فتح القدير لو اشترى  
دقيقا فخبز بعضه وظهر انه ممررد ما بقي ورجع بنقصان  
ما خبز انتهى وفي الواقعات هو المختار ولو قال المصنف فوجده  
معيبا لكان اولى لان من عيب الجوز قلتم له وسواده كما  
في البرازية وصرح في الذخيرة بان عيب وليس من باب الفساد  
وفيها اشترى عددا من البطيخ او الرمان او العرجل فكسر

ن



واحد واطلع على عيب رجع بحصته من الثمن لا غير ما يرد الباقي  
الا ان يبرهن ان الباقي فاسد انتهى ولهذا قال فوجده اي  
المبيع احتراز عما اذا اكر البعض فوجده فاسدا فانه يرد  
او يرجع بنقصه فقط ولا يقدر الباقي عليه **قال** وتوباع  
المبيع فزد عليه بعيب بقضا يرد على بايعه ولو برئ منه لا  
يلا يردده على بايعه الا اوله بالانقضاء فسخ من الاصل فجعل  
المبيع كان لم يكن غلبة الامر انه لو انكر قيام العيب لكنه  
صار مكذبا شرعا بالانقضاء كما في الهداية ومنهم من جعل  
قول ابي يوسف وعند محمد ليس له ان يجامع بايعه لثبته  
وعامة على انه ان سبق منه بخور فسا بان قال بعته وما به  
هذا العيب وانما حدث عندكم ثم رد عليه بقضائيه  
ان يجامع بايعه ومنهم من حملها على ما اذا كان ساكتا وبينة  
يجوز على الساكت ويستحق الساكت ايضا التزبيل منكر  
كذا في المراج اطلقت فمثل القضا بينة واقرار ونكول عن  
اليمن ومعنى القضا بالة قرار انه انكر الاقرار فاشتت بالبينة  
كما في الهداية او اقرار ابي القبول ففقي عليه كما في الكافي وميمون  
الاقرار ان يقول اشترية وبه ذلك العيب ولم اعلم به قضى  
ثم ادعاه على بايعه وبرهن بينة او استخلف بايعه كذا في  
الولوالجيه وليس الرأيه انه تجرد القضا عليها قراره يرد  
فلينامل وان قبله بغير قضا ليس له رده على بايعه لانه  
بيع جدي في حق الثالث وان كان ضحائي حقهما  
والاول ثالثهما واطلقة فمثل ما يحدث مثله وما لا يحدث  
مثله وهو قول العامة ونقيده في الجامع الصغير عما يحدث  
ليعلم حكم ما لا يحدث بالاولى وفي بعض روايات الاصل ان ما لا  
يحدث فالرضا به كالقضا وترك المصنف قيدا اخر وهو ان

يكون بعد فسخ المبيع لانه لو كان قبل فسخه ففسخ في حق الكل  
توكان بقضا او رضا كذا في المراج مغزيا الى المبوط وقيدا  
اخر وهو ان يكون المبيع قبل اطلاق على العيب او لو كان بعده  
ليس له الرد على بايعه ولو رد عليه عما هو فسخ كذا في الصغير  
واورد على كونه ضحيا مسايلا الى لو كان المبيع عقارا فرد  
بعيب لم يبطل حق الشفع في الشفعة الثانية لو باع امته  
المجلى وسلمها ثم ردت بعيب بقضا ثم ولدت فادعاه ابو  
الباع لم تصح دعوته ولو كان ضحيا لصحت كما لو لم يبعها  
الثالثة لو احالها بايع غرضه على المشتري بالثمن رد المبيع  
بعيب بقضا لم يبطل الحوالة ولو كان ضحيا لبطلت واجاب  
في المراج بانه فسخ فيما يستقبل لاني الاحكام الماضية  
ولهذا قال شيخ الاسلام قول القائل الرد بالقضا  
يجعل العقد كأن لم يكن لان الفسخ يردون العقد  
لا يتصور فاذا انعدم العقد من اصله انعدم الفسخ  
من الاصل واذا انعدم الفسخ من الاصل عاد العقد  
لانعدام ما ينال فيه ولكن يقات جعل العقد كأن لم يكن  
في المستقبل لاني الماضي انتهى والدليل على ان الفسخ  
اما هو في المستقبل ان زوايد المبيع للمشتري ولا  
يردها مع الاصل وهذا الوهب ما لا قبل تمام الحول ثم  
رجع الوهب بعد الحول لا يجب الزكاة عليه فيما مضى كذا  
في المراج ولو وهب دارا وسلمها فبيعت دار بجبها  
فاخذها الموهوب له بالشفعة ثم رجع الوهب فيها  
لم يكن له الاخذ بشفعة كذا في فتح القدير وقد  
كتبنا في العوائد ان الرد بالعيب بقضا فسخ الا في مسيل  
واذا لم يردده في صورة الرضا لا رجوع له بالنقصان



ايضا كما في المعراج واذا كان له الرد فله الرجوع بالنقصات  
 كما في التذيب يعني لو حدث عيب ورد بقطنا فله الارش  
 ولو برضا لا وفيد بالمبيع وهو العين احترازاً عن الصرف فانه  
 يجعل نسخاً اذا ارد بيع لا فرق بين القضا والرضا لانه لا يمكن  
 ان يجعل بيعاً جدياً لان الدنيار هنا لا يتعين في العقود  
 فاذا اشترى دنياراً بدرهم ثم باع الدنيار من آخر  
 ثم اوجد المشتري الثاني بالدنيار عيباً ورد على المشتري  
 بغير قضا فانه يرد على بايعه لما ذكرنا في المحيط والثانية  
 وفي الكافي البيعات هنا واحداً لان العيب ليس بمبيع بل المبيع  
 السليم فيكون المبيع ملك المبيع فلا يرد على المشتري يرد على بايعه  
 اما هنا البيعات موجودة ان فاذا قبل بغير قضا فقم رضى  
 بالبيع فلا يرد على بايعه انتهى وذكر في الظهيرية ثم قال بعده  
 وعلى هذا اذا قبض رجل دراهم على رجل وقضاها من غريمه  
 فوجدها الغريم زبوا فافردتها عليه بغير قضا فله ان يرد لها  
 على الاول انتهى وخرج عن قوله بقطنا مسيلة ذكرها في  
 المبسوط لواقام المشتري الثاني ان العيب كان عند المشتري  
 الاول ولم نشهد انه كان عند البائع الاول فليس للمشتري الاول  
 المخاصمة مع بايعه اجماعاً لان المشتري الاول لم يبرم كذا فيما  
 اقربه ولم يوجد هنا قضا على خلاف علم ما اقربه فنقي اقضاه  
 بكونها سلمية فلا يثبت له ولاية الرد اذا حكم برده بعيب  
 الا باق على بايعه فاشترى اخرون عنده فله الرد على بايعه  
 بالاباق السابق المحكوم به كما في الظهيرية واقرار المشتري الاول بايانه  
 لا ينفذ على من لم يشتر منه من الباعة بخلاف اقرار البائع الاول  
 بدين على العبد فان المشتري الاخر ان يرد على بايعه باقرار الاول  
 كما فيها ايضا وفي التذيب للمقلاتى لو ذهب وسلم ثم رجع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

فيه بقضا او الرضا فله الرد انتهى معنى قوله يرد على بايعه ان له  
 ان يخاصم الاول ويفعل ما يجب ان يفعل عند فقد الرد  
 ولا يكون الرد عليه رداً على بايعه بخلاف الوكيل بالمبيع فانه  
 اذا ارد عليه ما باعه بعيب بقضا بسببه او تكولاً باقرار  
 من المأمور بالمبيع حيث يكون رداً على موكله من غير حاجة الى  
 خصومة لان تعدادها عند تعدد البيع وهذا البيع واحد  
 فاذا ارتفع رجع الوكيل وهذا الاطلاق فيقدر في الاسلام  
 بعيب لا يحدث مثله اما فيما يحدث مثله ما يرد به باقرار  
 المأمور وانما تعدد التكول الوكيل مع انه اما اقراراً و  
 بذل وليس له البدل لكونه ليس باقراراً وما يرد به حقيقة وانما  
 جرى مجراه بدليل انه لو عاد وحلف بعد تكوله مع ولو كان اقراراً  
 لا يصح وصح القضا بتكول المادون عنها ولو كان بذل حقيقة  
 لم يصح فلا يلزم اجراؤه في كل الاحكام وفي الايضاح ان رد  
 على الوكيل بعيب لا يحدث مثله باقراره لا يرد وهو اوجه  
 وفي البرازية الوكيل ما لعيب رد عليه بعيب بلا قضا افتقر  
 عليه وان لا يحدث مثله في المدة هو الصحيح وان بقضا  
 ولا يحدث مثله في المدة فيطر جوابه والرد على الوكيل رداً على  
 الموكل مطلقاً وان يحدث مثله في المدة فان بتكول او بسببه  
 فرد على الموكل وان باقرار فعلى الوكيل وله ان يخاصم الموكل  
 ولو وكيل بالشرائه ان يخاصم قبل الدفع الى الموكل كالمضارب  
 فان برهن البائع على رضا الامر او اقربه الوكيل سقط  
 الرد ولا يخلق الامر على الرضا ولا وكيله ويرده الموكل بعد  
 موت الوكيل بعيب واذا ارد المشتري على الوكيل استرد  
 الثمن منه ان كان نقده اليه والا فمن الموكل انتهى وفي  
 الدولاجية اذا رد على الوكيل باقراره بعيب فلا قضا لزمه



دون الموكل هو الصحيح مطلقا وظاهر ما في البرازية من الوكالة  
وهنا ان له ان يختار الموكل فليراجع وفيه خيار العيب  
لانه لو رد على المشتري بخيار شرط او روية فانه يرد على بايعه  
سواء كان بقضنا او رضنا لكونه فسخا في حق الكل كما في المراج  
وفي البرازية معزى الى الجامع جدد البايع مع المشتري  
ثانيا ما قل من الثمن الاول او اكثر ثم رد عليه يعيب لم يكن له  
ان يرد على بايعه الاول انتهى وفي الصغيرى الغاصب  
اذا باع المعقوب وسلم فضمن القيمة للمالك ثم رد عليه  
يعيب فله ان يرد على المالك ويسرد القيمة للمالك  
ثم رد عليه يعيب فله ان يرد على لان سبب العيب المبيع  
والتسليم وقد صار ذلك كان لم يكن انتهى وفيه بقوله  
فرد لانه لو باعه فاطلع مشترية على عيب قديم به  
لا يحدث مثله وحدث عنده عيب ورجع بنقصان العيب  
القديم فعند ابي حنيفة لا يرجع البايع على بايعه بنقصان  
العيب القديم وعندهما له ان يرجع كذا ذكر الاستيعاد  
ومثله في الصغيرى **قال** ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا  
لم يجبر على دفع الثمن ولو كان يبرهن او يحلف بايعه  
اي لم يجبر المشتري على دفع الثمن بعد دعوى العيب  
لانه انما وجوب دفع الثمن حيث انكر تخلف حقه بدعوى  
العيب ودفع الثمن او لا يتعين حقه بان الثمن يتعين  
المبيع ولانه لو قضى بالدفع فله ان يظهر العيب فينقض  
القضا فلا يقضى به صونا للقضائية ولتجبر المبيع بل ان  
اولى من تجبر البداية بقوله لم يجبر حتى يخلق بايعه  
او يقيم بينة لما يلزم على ظاهرها قنادر من وجهين احدهما  
انه يقتضى ان المشتري اذا قام بينة على ما ادعاه يجبر على

دفع

سنة

دفع الثمن وليس ثابتهما انه يقتضى ان البايع اذا اطلعت منه  
الحلف بجبر المشتري وان لم يحلف وليس كذلك وانما يجبر بعد  
الحلف وما يلزم بشر ما ذكرناه على عبارة الكتاب  
والمعنى ولكن ان لا يحلوا من احد شيئا اما بينة المشتري  
فيتبين برائة بالرد على البايع او يمين البايع عند  
تجزئه فيلزمه الدفع ولكن باقامة البينة لا يتعين  
رد الثمن بل اما هو او رد المبيع كما في الغناية لان العيب  
اذا ثبت خير المشتري فلم يتعين الفسخ واخر الوجوه  
في قنابل الهداية ان معنى عدم التحلف حتى يتبين الحال  
اما بينة المشتري او يمين البايع وفي ايضاح الا  
صالح اقامة المشتري ببينة على دعواه غاية لتعين  
عدم الجبر كالتخفيف لعدم الجبر حتى يلزم الجبر على دفع  
الثمن عند اقامة البينة على العيب ولما قلنا انه عليه  
لتعين عدم الجبر لاحتمال عدم قبور البينة فيجبر المشتري  
على دفع الثمن ويحتمل ان تقبل فتقول البينة فيبقى عدم  
الجبر كما كانت وتظيره قوله صلى الله عليه وسلم  
لا تقبلوا حد الخصمين حتى تسمع كلام الاخر فان سمع  
كلام الاخر غاية لتعين عدم القضا لعدم القضا حتى  
يتعين القضا لاحدها عن سماع كلام الاخر وقيل  
بقبض المبيع لان المشتري يستفيد بالفسخ قبل القبض  
كما ذكرنا ولا جبر هنا كذا في المراج وقد يقال انه  
انه انما في لان للبائع المطالبة بالثمن قبل تسليم  
المبيع فاذا طالبه به قبل قبضه فادعى عيبا لم يجبر  
فصرف عدم الجبر قبل القبض ايضا وفي الصغيرى اذا



قال المشتري وجبت المبيع معيبا لا يجبر على ادا الترت حتى يقيم البينة  
او يحلفه وكذا المديون اذا ادعى انهما الدين انتهى **قال** وان  
قال شهودي بالشام دفع ان حلف بايعة لان في الانتظار ضررا  
بالبائع وليس في الدفع كبر ضرر به لانه على حجة فان نكل التزم  
العيب لانه حجة فيه وتكليف البائع في المسالتين انما هو فيما  
اذا اقر بقيام العيب به ولكن انكر قدمه لما سياتي والمراد  
بقوله شهودي بالشام انه قال ان له بينة غائبة عن  
المصر سواء كانوا بالشام او غيرها والشام بلاد من مشامة  
القبيلة وسميت لذلك لان قوما من بني كنعان تشاموا  
اليها اي ساروا او سمي بالشام بن نوح فانه بالشام بالسر يا بنية  
اولاد ارضها شامات سميت وحمرو سود وعلو هذا لا  
تظهر وفدي كرو هو شامي وشام وشام آمن وانما اناها  
وتشام انتسب اليها وشامهم تشيما سيرهم اليها كذا في  
القاموس وقد بدعواه على من عن المصر لانه لو قال في  
بينة حاضرة امه له القاضى الى المجلس الثاني اذا ضرر  
فيه على البائع ولو طلب الامه الى ثلاثة ايام امه له  
واذا حلف بايعة في مسيلة الكتاب وقضى بالدفع عليه  
ثم وجد المشتري بينة فاقامها بقتل وليس هذا مما ينبغي  
فيه القضا ظاهرا وباطنا عند اي حنيفة لا ذلك في  
الفقود والفسوخ ولم يتناكر العقد على حقيقة الدعوى  
هنا دعوى مال على تقدير فالفقضا هنا بدفع الثمن  
الى غاية حضور الشهود ولا خلاف في مثله اعني ما اذا قال  
لي بينة غائبة او قال لي بينة حاضرة ثم اتى ببينة  
تقتل واهما اذا قال لا بينة لي فخلو خصمه ثم اتى ببينة  
في ادب القاضى تقبل في قول اي حنيفة وعند محمد لا تقبل

كذا في

كذا في فتح القدير وستا في يستعجها في كتاب الدعوى **قال**  
فان ادعى ابا قائم يحلف بايعة حتى يبرهن المشتري انه  
ابق عنده فان برهن حلف بانه ما ابق عندك قط  
اي اذا ادعى عيبا يطعم عليه الرجال ويمن حدوته فلا  
بد من اقامة البينة او لا على قيامه بالتبعية مع قطع النظر  
عن قدمه وحدوته ليستصحب البائع خصما فان لم يبرهن  
لا يمين على البائع عذرا لامام على الصحيح وعند ما يحلف  
على نفي الصالح كان الدعوى معتبرة حتى ترتب  
عليه البينة فكذا يترتب التكليف وله ان الحلف يترتب  
على دعوى صحيحة وانما لا من خصم ولا يصير خصما  
فيه الا بعد قيام العيب واورد عليه لزوم ذلك في  
دعوى الدين مع انه في دعوى الدين يا امر القاضى  
المدعى عليه بالجواب فقل بثبوت اصل الدين مع ان  
فراغ الذمة عن الدين اصل والشغل عارض كالعيب  
عارض واجيب لو شرط اثباته لم يتوصل المدعى الي  
احيا حقه لانه ربما عذرت عليه بخلاف العيب  
لانه مما يعرف بياتر تعان او بقول لا طيا او القابلة  
كذا في العراج والمحاصل انه لا يلزم من ترتب البينة  
ترتب اليمين فقد ذكر في القضية المواضع التي يكون  
الانسان فيها خصما بالبينة دون اليمين وكثيرا ما  
في العوايد كان التكليف انما يشرع لقطع الخصومة  
لا لتبنيها ولو استخلف البائع فحلف نشأت  
خصومة اخرى في قدمه وحدوته واورد الشارح على  
هذا التعليل مسيلة الشفعة فان المشتري اذا  
انكر ملك الشفعة يحلف فاذا حلف نشأت خصومة اخرى



في الشرا والايراد على هذا التعليل لا ينفرد في صحة الدليل السابق مع كونه  
مردودا من جهة اخرى وهو انه لا يعتران تنشأ خصومة اخرى  
من اليمين وكثيرا ما يقع ذلك في الخصومات ولم يظهر للمحقق  
ابن التمام ما نقلناه عن المعراج من الفرق بين دعوى العيب  
ودعوى الدين فقال انه يلزمه الجواب للدعوى فيهما وعلى  
الدعوى البرهان فيهما فالوجه التسوية بينهما في اليمين ايضا  
فيخلق البايع كما هو قولها وقوله على قول البعض وكذا قالوا  
ان القاضي يسأل البايع فان اقر بعتا منه توجهت الخصومة  
في القدم والحدوث وهو يدل على انه يلزمه الجواب بالفرق  
بينهما على ما علم ان الامام يبيع ببيعة للفنائ ولو في دار  
الحرب كما في التلخيص وشرحه وقوله لا يبيع ببيعة قبل القيمة  
وفي دار الحرب محمول على غير الامام وامتنع فلو اطلع المشتري  
على عيب لا يردده على البايع لان بغيره حكم ولكن يصيب  
الامام رجلا للخصومة معه ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين  
عليه لو انكر وانما هو خصم لا يثبته بالسبينة كالاب  
ودعيه في مال الصغير بخلاف الوكيل فان اقراره مقبول  
فيه واذا اقر منسوب الامام بالعيب انعزل كالوكيل با  
الخصومة اذا اقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه وان لم  
يبيع لكنه ينعزل به ثم اذا ارد بالعيب فانه يضم الى  
القيمة ان كان قبل القيمة وان كان بعدها فانه يباع  
بالمثل فان نقص المثل او زاد كان ذلك في بيت المال  
كذا في التلخيص وشرحه وما ذكرناه من ان الامير خصم في  
الهيئة ولا يمين عليه يقوى قوله كما مام وليس مراده خفوض  
عيب الا باق بل كل عيب لا بد فيه من المعاودة عند  
المشتري لا بد من اثبات وجوده عند المشتري لتقع الخصومة

في قدم

في قدمه وحده نك كالبول في الفراش والسرقة والجنون على  
المختار وامامنا يشترط وجوده عند المشتري كولاية  
الجارية وزناها وقوله الرقيق من الزنا فان البايع  
يخلق عليه ابتداء عند عدم البرهان وتخليف البايع كما  
اكتتاب بالده لقديما عنه وقبضه وما سبق فقط قالوا وان  
شا خلفه بالله ماله عليك خو الرد من الوجه الذي  
تدعربه وفي فتح القدير كل من هذه العبارات ان خصمه  
بقيت عبارات احتملت ان بالله لقديما عنه وما به  
هذا العيب وبالله لقديمته وسأتمه وما به هذا  
العيب ويرد على عبارة الكتاب انه لا يخلص فيها  
للمشتري لان العيب لو وجد عند بايع البايع يردده  
المشتري به كما في القيمة والبرازية وذكره الزبيدي  
ايضا وظاهر ما في فتح القدير انه لم يطلع هو واصحابه  
على نقل فيها لانه قال انها مما نظر حشاء الى اخره  
ولو خلق البايع بهذه العبارة لكان صادقا لانه  
ما سبق عنده فقط وكذا لو كان ابق من المورث  
او الواهب او مودعه او مستأجره او من الغاصب كما  
الى منزل مولاه ويعرفه ويقوى على الرجوع فانه  
عيب ففيه تنكر النظر للمشتري فلو حذف الظرف  
وقال بالله ما سبق وقطع كان أولى لكن يرد عليها  
ايضا ما لو كان ابق عند الغاصب اذا لم يعلم منزل  
موكاه اولم يقدر على الرجوع اليه وقد مناه انه  
ليس بعيب ففيه تنكر النظر للبايع فان اتى بالظرف  
كان فيه تنكر النظر للمشتري وان حذفه كان فيه  
تنكر النظر للبايع من اختار حذف الظرف فتر من محذور



فوقه في آخره من ذكره فكذلك واما العبارتان المحتملتان فمرد على  
 الاولى منهما انه لو باع عليهما ثم حدث به عيب عند البائع  
 قبل التسليم فانه يرد عليه مع انه صادق في قوله بانه  
 وما به هذا العيب فاذا اقال بالله فقد سلمته وما به هذا  
 العيب اندفع الاختيار المذكور ويرد على الثانية انما هو بخلقه  
 بالشرطين جميعا فبتنا وله الخالف في تعيينه عند قيامه في إحدى  
 الحالتين وجوابه ان تاويله غير صحيح لان البائع يقي العيب عند  
 البيع وعند التسليم فلا يكون بار في تعيينه اذا كان موجودا  
 في أحدهما كما اشار اليه في السوط والاسم والاخلص عبارة  
 الجامع وما يليها كما لا يخفى وتقف عبارة الجامع بجواز  
 رضا المشتري وابعائه وفي البرازية والاعتماد على  
 المروي عن الثاني بالله وما لهذا المشتري فذلك هو الرد  
 بالوجه الذي تدعيه تخليفا على الحاصل وصح في السوط  
 عبارة الجامع وفي الهداية اذا كان الدعوى في اباق  
 الكبير بخلاف بانه ما انت منذ بلغ مبلغ الرجال لان  
 الاباق في الصغير لا يجب رده بعد البلوغ انتهى وكذا  
 خصوصية للاباق بل كل عيب اختلف فيه الحال بين الصغير  
 والكبير فالحكم كذلك كما في فتح القدير والتخليف هنا بقوله  
 ما ابق فتطابق على البسائط مع انه على فعل غيره فمنهم  
 من قال لكونه مدعيا العلم به ومن ادعى علميا بفعل غيره  
 فانه يحلف على البتات لا على نفي العلم كالودع اذا ادعى  
 قبض المودع بها حلف على قبضه وهو فعل غيره والوكيل  
 اذا ادعى قبض الموكل من مابا عه حلف الوكيل على قبض الموكل  
 ومنهم من قال ليس حاملا فعل الغير بل فعل نفسه وهو  
 تسليمه سليما وهو قول السرخسي والاول وجه فان معنى تسليمه

سليما

سليما ليس المراد منه السلامة في حال التسليم بل معنى سلمته  
 والحال انه لم يسرق عندي فيرجع الى الحلف على فعل العز كذا  
 في فتح القدير واورد الامام ظهير الدين على الاول فقط الا ان  
 هذا لا يقوى بحسب اثنين احدهما باع رجلا من عبد من حجر  
 صفقة واحدة ثم مات احدهما وورثه البائع الاخر ثم  
 ادعى المشتري عيبا فانه يحلف في حصته بالحزم وفي  
 نصيب مورثه بالصالح عند محمد وان كان يدعى العلم بالتفاه  
 والثانية باع المتفان وصان عبد او غاب احدهما فادعى  
 المشتري عيبا يحلفه الحاضر على الحزم في نصيب نفسه  
 وعلى العلم في نصيب الغائب وان ادعى ان له علما بذلك  
 كذا في العراج وفي فتح القدير والوجه عندي ان يشتكل  
 ما نحن فيه على هاتين المسيلتين لا على كونهان تخليف  
 في نصفه على البتات وفي نصف الآخر على العلم وهو واحد  
 هو المشكل والمسيلتان مشكلتان لاستواء علميهما  
 بالنسبة الى المصنفين الا ان يكون معنى المسألة ان  
 يكون العبد عند كل من الشريكين مدة فيخلق على البتات  
 في مدة ما ابق عندي وعلى نفي العلم في مدة شريكه  
 فلو لم تكن اقامة الا عند الشريك لا يخلق الا على البتات  
 ويكتفى به الا ان هذا غير معلوم فيخلق كما ذكرنا  
 ولو لم تكن اقامته الا عند غير الخالف لكون العقد  
 اقتضى وصف السلامة انتهى قول ما ذكره من الوجه  
 الاول ليس بالوجه لان الكلام السابق في قوة قوطر  
 كل من ادعى علميا بفعل غيره وقرئته اليقين فانه  
 يخلق على البتات فيورد على هذه القاعدة على  
 طريق النقض مسيلتان ادعى علميا بفعل غيره والتخليف



على العلم والدار على ائمة باعدت باعتبارها في مسائل اخرى  
منها ما في الخلاصة لو قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم  
فكذا ثم ادعى وحوله حلف على البتات بالله انه دخلها  
ومنها ان الوكيل اذا باع وادعى المشتري عيبا فان الوكيل  
يجلئ على نفي العلم والوصي لو باع وادعى المشتري عيبا يجلو  
على البتات لانه في الاول لا يدعى علمه لكونه ليس في يده  
وهو في يد الوصي فيعلم عيبه كما في القضية ثم اعلم ان  
مذهب ابى يوسف في الخلف على البتات في المسئلةين هما  
من مسائل الجامع الكبير كما في المحيط من باب النخاسة  
في الرد بالعيب وفي فتح القدير وقد ظهر مما ذكرنا كبقية  
ترتيب الخصومة في عيب الاباق ونحوه وهو كل عيب  
لا يعرف الا بالجزئية والاختيار كالسرقة والبول في الفراش  
والخنون والزنا وبقي اصناف اخرها ذكرها قاضي  
خان وهي مع ما ذكرنا تنقسم اربعة انواع الاول ان  
يكون ظاهرا لا يحدث مثله اصلا من وقت البيع الى وقت  
الخصومة كالاصبع الزايدة والعمر والناقصة والسن الشاغية  
اي الزايدة فالقاضي فيها يقضي بالرد اذا اطلب للمشتري  
من غير تخلف للتيقن به في يد البايع والمشتري الا ان  
يدعى البايع رضاه به او العلم به عند الشراء والامرامة  
فان ادعاه سال القضاة المشتري فان اعترف امتنع  
الرد وان انكر اقام البينة عليه فان عجز يستخلف ما علم  
به وقت البيع او ما رضيه ونحوه فان حلف رده وان وكل  
امتنع الرد الثاني ان يدعى عيبا بالظن لا يعرفه الا اطبا  
كوجع الكبد والطحال فان اعترف به عندهما رده وكذا  
اذا انكره فاقا للمشتري البينة او حلف البايع فكل الا ان

ادعى

208 ادعى الرضا فيعمل ما ذكرنا وان انكره عند المشتري يريه  
طبيين مسلمين عدلين والواحد يكتفي ولا يشان اخو طقاذا  
قال به ذلك بخامسة في انه كان عنده الثالث ان يكون  
عيبا لا يطلع عليه الا المتعاقد عوى الرقت والقرن والعقل  
والنشابة وقد اشترى بشرط البكارة فعلى هذا الا انه اذا  
انكر فقام له كمال اورب للنشابة والمرء العدة كافية فاذا  
قالت بنشابة او رقتا او قرنا ردت عليه بقولها عندهما  
كما تقدم او اذا انضم اليه نكول عند تخليعه غير ان القرن ونحوه  
ان كان مما لا يحدث عند قول المراتين وهو قرنا بالخصومة  
في ان ذلك عند البايع للتيقن لذلك مما في الاصع الزايدة  
الا ان يدعى رضا فعلى ما ذكرنا وفي شرح قاضي خان العيب  
اذا كان متشاهدا هو مما لا يحدث يوم بالرد وان كان  
مما يحدث واختلف في حدوته فالبينة على المشتري لانه  
ثبت بالخيار والقول للبايع لانه يترك الخيار وهذا يعرف  
مما قدمناه ولو اشترى جارية وادعى انها خنت يخلف  
البايع لانه لا ينظر اليه ولا النساء الى هنا ما في فتح القدير  
ينبغي لما في المعراج وفيه ولو اشترى الرد ولم يدع البايع  
عليه بنشابة لم يخلف المشتري كان التخلف  
لقطع الخصومة وفيه انشاؤها وعند ابى يوسف يخلف  
صيانة لقضائية عن النقص لو ظهر ذلك في ثلث الحال  
بانه ما علم بالعيب حين اشتراؤه ولا رضيه ولا عرضنه  
على البيع والثلث لقضائية لا يخلفون بالله ما سقط حكمه  
في الرد بالصبي من الوجه الذي تدعيه نصا ولا دالة وهو  
وهو الصحيح واجب الي ان يستخلفه وان لم يدعى ولو ادعى  
سقوط حق الرد ويخلف اتفاق النوا وقد من ان خيار

الرد بالمر



العيب على التراضي ولو خاصته ثم ترك ثم عاد وخاصته فله الرد كما في المراج  
 ايمنا وذكر في الخلاصة والبرازية ان القاضى لا يستحق الخصم  
 بدون طلب المدعى الا في سبيل منها جوار العيب وقد ذكرناه  
 الثانية النفقة في مال الغائب لا يقضى بها حتى يستحق المراه  
 الثالثة النفقة لا يقضى بها حتى يستحق النفقة وكبتها في  
 القواعد الفقهية مفصلة ثم اعلم ان القاضى يحتاج الى قول  
 الا طبا عند عدم علمه بالعيب اما ان كان من اول المعرفة نظر  
 بنفسه كما في البرازية ونظر امين القاضى فهو كما في البدايع واشترط  
 العدلين منهم انما هو للرد وان اخبر واحد عدل توجهت  
 الخصومة فيخلق البايع كما فيها ايضا ولكن في ادب القاضى  
 ما يحلفه وفيها لو اخبرت امرأة بانها حامل وامراتان بالعدم  
 صحة الخصومة ولا يقبل قول النافذة فلو قال البايع ليست لها  
 بصارة اخذت القاضى ذات بصارة انتهى وقد مرنا ان  
 للبايع ان يمتنع من القبول مع علمه بالعيب حتى يقض عليه ليتعدى  
 الى بايعه وقد صرح به في البرازية ايضا وفي تهذيب القلايشي  
 ولو اقام البايع ببينة انه حدث عند المشتري واقام  
 المشتري بالبينة انه كان معيا في يد البايع تقبل بينة  
 المشتري انتهى **قال** والقول في رد المقبوض للمقابض لانه  
 هو انكر لما يدعيه المدعى اطلعه فمثل ما اذا كان امينا او  
 ضمينا كالمغصب وان كان القام مختصا لما يتعلق بالبيع  
 فان اشترى جارية وسلمها ثم وجد بها عيبا فقال البايع بعثها  
 واخرى معها وقال المشتري وخذها قال قول للمشتري ولو  
 حذر المصنف قوله في مقدار المقبوض لكان اولى لان القول  
 للمقابض فيما قبضه مطلقا مقدار او ضعة او قبضا فلو جاز  
 ليرد المبيع بخيار شرط او روية فقال البايع ليس فهو المبيع

فالقول

والقول للمشتري في تعيينه بخلاف ما اذا جاليرد مبيعا رعيب  
 فان القول للبايع كما في العمادية وفرد بينهما في فتح الغدير  
 واذا اختلفا في تعيين الزق قال قول للمشتري كما في الظهيرية  
 واذا اشترى عبد بين احدهما بالفا حالة والاخر بالف الى سنة  
 صفقة او صفقتين فوجد باحدهما عيبا فرده ثم اختلفا  
 فقال البايع ردوت ما ثمنه اجل وقال المشتري ما كان ثمنه  
 عاجلا قال قول للبايع سوا هذا ما في يد المشتري فلا ولا تخالف  
 ولو كان الثمنان مختلفين فرد احدهما بعيب فلو قال البايع  
 ان ثمن الردود كذا وعكس المشتري المشتري قال قول للمشتري  
 كذا في الظهيرية ومن سابل الجامع الكبير لو اشترى عبدا  
 بالف وقبضه وذهب البايع به عبدا اخر وسلمه فان اخذ  
 العبد من ثم اراد المشتري رد الباقي بعيب فادعى البايع ان المبيع  
 هو التالك والباقي هو الهبة وعكس المشتري ولا يبيعه  
 قال قول للبايع ولم يجد عيبا وانما اراد الواهب الرجوع  
 وقال الحق هو الموهوب وانكر المشتري قال قول للبايع  
 فاذا رجع فيه رجع المشتري بالحق المدفوع واذا رجع  
 البايع بقيمة العبد الميت بعد التخالف واذا اختلفا في  
 طول المبيع وعرضه قال قول للبايع وتمامه في الظهيرية  
 من فصل الاختلاف وان من البيوع وفي تلخيص الجامع  
 من باب الاختلاف في المراجعة اشترى ثوبا قيمته عشرة  
 بعشرة ودفن اليه اخر ثوبا اشتراه بعشرة وقيمة  
 عشرون لبيعه له مع ثوبه فقال الرجل ها قما بعشر  
 فابيعك برنج عشرة فاشترى اهما ثم وجد بثوب الامر  
 عيبا فقال شريتهما صفقة وانقسم الرنج على القيمة  
 ثلاثا فارد به ثلثي الثمن فقال البايع كمن كل ثوب عشرة



فانقسم الزبح على الثمنين فرد بنصفه قال قول للمشتري مع اليمين  
بمحدده من يد حاد ث تخلاف ما لم يدع عيبا لعقد الجدي  
الوان قال ولا تخالف وان برضا فالسنة للمشتري لا بئانه  
زيادة معصودة وتامة فيه فيد بكونه معنوضا الا ان المشتري  
بالخيار اذا اراد الاجارة في سلعة في يد البائع فقال البائع  
ما بعثتها قالوا القول للبائع كما لو ادعى بيع عيين وانكر وان  
كان الخيار للبائع فاراد الزام البائع في مبيعين وانكر المشتري  
فالقول للمشتري كذا في الظهيرية من خيار التقيين وشمل  
ما اذا ادعى المشتري بعد قبض المبيع انه وجده ناقضا  
فالقول له كانه القابض قال في الخلاصة من كتاب الصلح  
رجل باع من اخر ابريسما ووزنه عليه وقت البيع وحمل  
المشتري ثم رجع اليه بعد مدة وقال وجدت ناقضا  
فان كانت النقصة يكون بين الوزنين فلا تقبله وان كان  
الترينظران لم يسمو من المشتري اقرار بقبض كذا منافله ان  
يمنعه من الشئ بازا النقضات ولو نقده رجع بذلك القدر  
وان اقر بنقصه ليس عليه شئ انتم فان قلت هل تقبل  
سنة القابض على ما ادعاه مع قبول قوله قلت  
نعم تقبل لاسقاط اليمين عنه كالودع اذا ادعى الرد او الملاك  
واقام بسنة تقبل مع ان القول قوله والسنة لاسقاط  
اليمين بقبوله كذا في الذخيرة معرجا الى من يات بالصرف  
وذكر لقبولها فائدة اخرى هو الوكيل بالصرف لو رد  
عليه الدينار بعيب فافز به وقبله كان عليه لا على الموكل  
فلو اقام مشتريه بسنة علم انه هو الذي قبضه من الوكيل  
قلت لاسقاط اليمين عنه ولرجوعه الى الموكل فليحفظ **قال**  
ولو اشترى عبيدين صفقة فقبض احدهما ووجد باحدهما

عيبا

عيبا اخذها او ردها لان الصفقة تتم بقبضها فيكون تقريبا  
قبل التمام وهذا لان القبض له شبه بالعقد فالتقريب فيه  
كالتميز في العقد اطلعه فمثل ما اذا كان العيب المعنوض او غيره  
ويروى عن ابي يوسف انه اذا وجد بالمعنوض عيبا يرد خاصة  
كانه جعل غير المعيب يتعاله والاصح انه يلخذها او يرد لها  
لان تمام الصفقة لتعلق بقبض المبيع وهو اسم للقبض فصار  
كمبيع المبيع كما تعلق زواله باسقاط المثل لا يزول دون قبض جميعه  
والعبدان مثال والمراد عبدان او ثوبان او نحوها **قال** ولو  
قبضها ثم وجد باحدهما عيبا رد المعيب وحده لكونه تقريبا  
بعد التمام لان القبض تتم الصفقة في خيار المعيب وعلى  
هذا اذا اشترى ثوبين فوجد باحدهما عيبا بعد القبض فان  
كان الف احدهما الاخر بحث لا يعمل بدونه لا يملك رد المعيب  
وحده وقد يخيار العيب لانه ليس له رد احدهما بخيار شرط  
اوروية قبل القبض وبعده لان الصفقة فيها لا تتم  
بالقبض فيد بتراخي ظهور العيب عن القبض لانه لو وجد  
باحدهما عيبا قبل القبض فان قبض المعيب منها  
لزمه اما المعيب فلو جود الرضا به واما الاخر فلا لانه لا عيب  
فيه ولو قبض السلم منها فلو كانا معينين فقبض احدهما  
له ردها جميعا لانه لا يمكنه الزام المبيع في المعنوض دون  
الاخر لما فيه من تقريظ الصفقة على البائع ولا يمكن اسقاط  
شفه في غير المعنوض لانه لم يرض به ولو اعتق السلم او باعه  
بعد قبضه لزمه الاخر كذا تتفرق الصفقة على البائع  
لان الصفقة لا تتم الا بقبض المبيع كذا في المحيط وشمل اطلاقه  
ما اذا اشترى خاتم ففئة فيه فصر وقطع القطع لا يضر لو وجد  
منهما فوجد باحدهما عيبا بعد القبض فله ان يقطع القطع ويرد



المعيب منهما ولو وجد باحدهما عيبا قبل القبض ردهما وكذا السيف  
المحل والمنطقة المحلاة ولو اشترى بخلافه ثم تجزئ التزمه وجده بلحهما  
عيبا لا يرد احدهما بل يردهما لانهما منزلة شئ واحد لان الشئ  
بعضه لانه خرج منه بخلاف الفم لانه ليس من الفم كذا في  
المحيط **قال** ولو وجد ببعض الكيل او الوزن عيبا رده كله او اخذه  
لكونه كالشئ الواحد اطلقه فشم ما اذا كان قبل القبض او بعده  
وما وقع في الهداية من ان المراد بعد القبض فانما هو ليقع الفرق  
بين القيمات والمثليات وشمل ما اذا كان في وعاء واحد او وعاءين  
وقيل بخصوصهما او واحد في وعاء واحد او وعاءين اما اذا كان  
في وعاءين فهو بمنزلة العبد ين حتى يرد الوعاء الذي وجد  
فيما عيب دون الاخر ولم يذكر المؤلف حكم ما اذا كان البيع مفقدا  
لا يمكن الانتفاع باحدهما الا بالآخر اذا وجد باحدهما عيبا قالوا  
انه بمنزلة الكيل والموزون فيجوز ان يشا اخذهما او ردهما  
قبل القبض وبعده لانها كشي واحد كز وجرحف ومصرعي  
باب دونه وجري ثور الف احدهما الاخر ولو وجد احدهما اضيق فان  
كان خارجا عليها عليه خفاق الناس في العادة يرد والا لان كان  
لا يسع رجلا فان كانا اشتراهما للسرور والافلا كما في المحيط  
ثم اعلم ان ما لا ينتفع باحدهما الا بالآخر له احكام منها حكم العيب  
ومنها لو قبض احدهما بغير اذن البايع وهلك الاخر عند البايع  
خير المشتري فيما قبض يخصه واذن البايع في قبض احدهما  
اذن في قبضهما ومنها لو اعار احدهما او مر الاستقير بقبضه  
لا يكون اذنا بقبض الاخر ومنها لو استحق احدهما بعد  
القبض رد المشتري الاخر ان شاؤ منها الوعيب المشتري لما خذ  
ثم هلك الاخر في يد البايع ولم يمنعه اياه هلك على المشتري ان  
منع البايع هلك على البايع ومنها لو احدث البايع عيبا باسره

المشتري

المشتري صار قابضنا لهما ومنها لو اشترى احدهما فزنيه لم  
يكن رضيا بالآخر ومنها الوعيب احدهما لم يرد الا بعيب وخيار  
روية ويرجع بالنقصان ومنها لو استهلك رجل احدهما يدفع  
اليه الاخر ويضمنه فبقيت ان يشا والمسايل كلها من المجهول والحاصل  
ان حكم احدهما حكم الاخر الا في مسايل الاذن بقبض احدهما  
في العارية لا تكون اذنا بقبض الاخر وروية احدهما لا تكون  
روية للاخر **قال** ولو استحق بعضه لم ينعقد في رد ما بقي ولو توبا  
خير لان المشتري لا يضمنه المتعيب والاستحقاق لا يمنع تمام  
الصفقة لان تمامها برضا العاقد لا برضا المالك اطلقه وهو  
مفيد ما اذا كان بعد القبض اما قبله فله ان يرد ما بقي لتقريب  
الصفقة قبل التمام واراد بالتوب القيمة لان التقيص  
فيه عيب وقد كان وقت البيع حيث ظهر الاستحقاق  
بخلاف الكيل والموزون فتشمل العبد والدار كما في النهاية  
ويبين ان تكون الارض كالدار وحاصله ان المبيع ان استحق  
بعضه فان كان قبل القبض خير في الكل وان كان بعده خيرا في  
القيمة لا في المثلي فان قبض احدهما دون الاخر فحكمه حكم ما  
اذ لم يقبضهما كما في المحيط وفي جامع الفصولين لو اشترى اثنين فا  
رد واحد ما يجب لا يشترط حضرة الفق الاخر سوا  
رد بقضنا او رضنا ويصح الرد ولو لم يكن العيب حاضرا ايضا  
وكذا لو استحق احدهما لا يشترط حضرة الاخر سوا رد بقضنا  
او رضنا انتهى وذكر من فصل الاستحقاق شيئا هنيئا  
واستحق نصفه ورد المشتري ما بقي على البايع فله ان  
يرجع على بايعه بمثله وببضف قيمة البنا لانه مغرور في  
النصف ولو استحق نصف للمين فلو كان البنا في ذلك  
النصف خاصة رجع بقيمة البنا ايضا ولو كان البنا في



النفس الذي لم يستحق فله ان يرد البناء ولا يرجع بشئ من قيمة البناء  
 ورافاسمحق عرضها ونقصت البناء فقال المشتري انا بشتيها فارجع  
 علي بايعي وقال بايعها بعثتها مبنية فالقول للبايع شري نصفه مشاعا  
 فاستحق نصفه قبل العتمة فالبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد  
 العتمة فالبيع نصفه الباقي وهو الربع انتهى ثم قال شرا دارا  
 مع بناء به فاستحق البناء قبل قبضه قالوا يجزى المشتري اخذ  
 الارض حصته من الثمن او ترك ولو استحق بعد قبضه ياخذ  
 الارض حصته ولا خيار له والشجر كالبناء ولو احترقا او قلعهما عالم  
 قبل القبض اخذها جميع الثمن او ترك ولا ياخذ بالحكمة  
 بخلاف الاستحقاق انتهى **قال** واللس والركوب ولدا واة  
 رضا بالغيب لانه دليل الاستيقا في ملكه اطلق الركوب  
 وهو مفيد لما اذا ركبها في حاجته لما سيخرج به وكذا المدارة  
 انما تكون رضي بالغيب واذا ما اذا اوى الغيب من غيب  
 قد يرى منه البايع وبه عيب خرفانه لا يمنع رده كما في الوالديه  
 في خزانة الفقة اختلف قال البايع ركبها لحاجتك وقال  
 المشتري لا ردها عليك فالقول للمشتري فيد بخيار الغيب  
 لان هذه الاشياء لا تنفق خيار الشرط لان الخيار هناك للاختار  
 وانه بالاستعمال فلا يكون مسقطا وفيه هذه الاشياء لان الاستخدام  
 بعد العلم بالغيب لا يكون رضا استحيانا لان الناس  
 يتوسعون فيه وهو للاختيار هكذا اطلقت في البسوط ونقل  
 عن السرخسي في البرازية ان الصحيح ان الاستخدام رضا بالغيب  
 في المرة الثانية الا اذا كان في نوع اخر وفي الصغير الاستخدام  
 مرة واحدة لا يكون رضا الا اذا كان على كرم من العبد انتر  
 واستار المولود رحمه الله باللس واخويه لغير حاجة الى ان كل  
 تصرف يدل على الرضا بالغيب بعد العلم به يمنع الرد

والارث

والارث فسن ذلك البيع والعرض وعلمته وكتبنا في الفوائد  
 الا في الد راعم اذا وجدها البايع ريو فافا عرضها على البيع  
 فانه لا يمنع الرد على المشتري لان ردها لكونها خلاف حقه  
 لان حقه في الجياد فلم توجد الر يوف في ملكه بخلاف المبيع  
 العين فانه ملكه فالعرض رضا بعينه ولا فرق بين ان  
 يكون البايع في المسالتين قال له اعرضها على البيع فان لم  
 يشتري منك رده على اولا وقت **ب**د بالبيع لانه لو اشترى  
 ثوبا فعرضه على الحياء لم يطره ايكفيه ام لم يبطل حقه في  
 رده بعيب وكذا لو عرضها على القومين لتقوم بما في جامع  
 الفصولين وفي البرازية لو قال له البايع بعد الاطلاع اشبعها  
 قال نعم لزم ولا يمكن من الرد قال الشيخ وينبغي ان يقول  
 بده قوله نعم لا لان نعم عرض على البيع ولا تقربوله  
 لمكنته وفيها الاستقالة بعد الاطلاع لا تمنع الرد بخلاف  
 العرض ومن ذلك الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالفعة  
 والرهن والكتابة وهذا اذا كان بعد العلم بالغيب فان  
 اجره ثم علم به فله نقضها للعذر ويروى بخلاف الرهن  
 لانه لا يرد له الا بعد المتكول كذا في جامع الفصولين ومنه ارسل  
 ولد البقرة عليها لم يرتفع منها او حلبه لبن الشاة او شرب  
 اللبن وهذا يرجع بالنقصان قولان وليس منه اكل ثمز الشجر  
 وعلة الفطن والدار وارصاع الامه ولد المشتري  
 واتلاف كسب المبيع بعد علمه وضرب العبد ان لم يوتر  
 الضرب فيه فان اشترى فلا رد ولا رجوع وليس منه جز  
 صوف القطن او يفضه فان لم يفضه فله الرد وكذا فلف  
 الثمار ان لم يفضه واستشكك في جامع الفصولين  
 بانه ينبغي ان لا يرد لانه زيادة منفصلة متولدة وهي

مطلب



تمنع الرد ولم ارفها خلافا ولكن يظهر من هذا ان فيها روايتين  
 كما في البرازية الوطوب كرايات او ثيابا نفصا او فلا رد وارجع  
 وكذا لو قبلها بشهوة اولسها لكن يرجع بالشفقة الا ان يقبلها  
 البايع وان وطئها الزوج ان ثيابا ردها وان مكر الاوسكي  
 الدار اي ابتدا وها لا الدوام ومنه سقى الارض وزراعتها  
 وكسح الكوس والبيع كلا وبعضا بعد الاطلاع مانع من الرد و  
 الرجوع وكذا الهبة والاعتاق مطلقا كذا في البرازية  
 وفيها دفع باقي الثمن بعد العلم بالعيب رضى وفي الوقفات  
 الهبة رضا وان لم يسلم العين الى الموهوب له لانها اقوى من  
 العرض انتهى وفيها لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف  
 ويرد النصف كالبيع وجمع غلات الضيعة رضا وكذا انزكها  
 لانه تقسيم وفرق القدير هنا ان جاز العيب على التراخي عندنا  
 فلا يبطل بعد العلم به بالتأخير **قال** ولو قطع المبتوع بسبب  
 عند البايع رده واسترد الثمن يعني لو اشترى عبدا  
 قد اسرق عند البايع ولم يعلم به وقت الشراء لا وقت  
 القبض فخطعت يده عند المشتري له ان يرده ويأخذ  
 ما دفعه عند الامام وقال يرجع بقيمة سارقا الى غير  
 سارق وعلى هذا الاختلاف اذا قتل بسبب كان عند البايع  
 والحاصل انه بمنزلة الاستحقاق عنده ومنزلة العيب عندها  
 لهما ان الموجود في يد البايع سبب القطع والقتل وانه  
 لا ينافي المالية فنفس العقد فيه لكنه متعيب فيرجع  
 بنفسها له عند تعد رده وصار كما اذا اشترى حاملا  
 غمات في يده بالولادة فانه يرجع بفصل ما بين قيمتها  
 حاملا الى غير حامل وله ان سبب الرجوع في يد البايع  
 والوجوب يقضى الى الوجوه فيكون الوجود مضافا الى العيب

السابق

السابق وصار كما اذا قتل الغصب او قطع بعد الرد بحناية  
 وجدت في يد الغاصب ومقالة الحامل متنوعة فيد بكونه  
 بسبب عند البايع فقط لانه سرق عندها فقطع بها  
 فعندها يرجع بالتقصات كما ذكرنا وعندها يرد يد  
 رضا البايع للعيب الحادث ويرجع بربع الثمن وان قتل  
 البايع في ثلاثة الارباع لان اليد من الارض نصف  
 وقد تلفت بالجنايتين وفي احدها الرجوع فينصف  
 ولو تداولت الايدي ثم قطع في يد الاخير رجوع الباع  
 بعضهم على بعض عنده كما في الاستحقاق وعندها  
 يرجع على الاخير على بايعه ولا يرجع بايعه على بايعه  
 لانه بمنزلة العيب ولم يقيد النصف بعدم علم  
 المشتري بسوقه عند البايع وقيد به في الجامع الصغير  
 وهو مفسد علوقها لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع  
 على قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع  
 كذا في الهداية ثم اعلم ان لا اشترى الاستحقاق يعلم  
 المشتري انه من ذلك المشتق الا فيما لو كانت جارية فلو رها  
 عالما بانها ملك العير فان الولد رقيق لعدم الغرور كما  
 في فصله من جامع الفصولين وظاهر كلام المؤلف انه ليس  
 بخير بين امساكه والرجوع بنصف الثمن وليس كذلك بل  
 هو بخير فله امساكه واخذ نصف الثمن لانه بمنزلة الاستحقاق  
 استحقاق لا العيب كما ذكره المشرح حتى لو مات بعد  
 القطع حتى انفه يرجع بنصف الثمن عنده كما لا يستحقاق  
 ولو اعتقه المشتري ثم قتل او فطعت يده به فانه  
 لا يرجع عنده بشئ لغوات المالية به وعندها يرجع  
 بالتقصات والى هنا ظهر ان الاختلاف بين الامام

مطلب



وصاحبه في ست مسائل الاولى رده عنده لا عندهما الثانية في كيفية الرجوع فعند الكرا ان رده بالنصف ان اسكر وعندهما بالنقصان الثالثة اذا مات بعد القطع خفف انفه فعنده يرجع بالنصف ولا رجوع عندهما الرابعة لو اعتقه فلا رجوع عنده خلافا لما الخامسة في رجوع الباعه السادسة العلم لا يمنع الخيار عنده خلافا لما وتيد بكونه قطع عند المشتري لانه لو قطع عند الباع ثم باعه فمات عند المشتري فانه يرجع بالنقصان عنده ايضا وبالقطع لانه لو اشترى مريضا فمات منه المشتري او عبدان في عند الباع فجدد عند المشتري فمات به رجعا بالنقصان عنده ايضا لان المريع والمقطوع عند الباع انما يكونان بزيادة الالام وتزاد فاما عند المشتري وهو لم يتجدد عند الباع بحال لكن عنده وكذا الزوج امنه البكر ثم باعها وقبضها المشتري فله يعلم بالنكاح ثم وطئها الزوج لا يرجع بنقصان البكارة وان كان زوالها بسبب كان عند الباع لان البكارة لا تستحق بالبيع كذا في فتح القدير وكنتان في شرح المنار من بحث الاداء والقضا انه لو بيع عند المشتري بدين كان على الباع فانه يرجع بالثمن فالمسائل المورده عليه **مسألة** ولو برى من كل عيب صح وان لم يستم ولا يرد بعيب لان الجهالة في الاستقاط لا تقضي الى المنازعة وان كان في ضمنه التملك لعدم الحاجة الى التسليم فلا يكون مفسدة ويدخل تحت الابرار الموجود والحادث قبل القبض في قول الثاني وذكره مع الامام في المبسوط وشرح المحامد وفي الثانية انه ظاهر مذهبهما وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو قول من لان الابرار تتناول الثانية ولاي يوسف ان الغرض الزام العقد

باب

عند

الكلام

بأسفلا

بأسقاط حقه من صفة السلامة وذلك بالبراءة من الموجود والحادث واجمعوا انه لو ابراه من كل عيب به لا بد من خلع الحادث ولا يرد علينا عدم صحة ابرار احدكما لجهالة من له الحق كقوله لرجل علي كذا ولو قال ابرار من كل عيب به وما يحدث لم يصح اجماعا فاستشكل قول ابي يوسف لانه مع التخصيص لا يصح فكيف يصح ويدخله بالتخصيص ولكن هذا على رواية الاستيعابي واما على رواية المبسوط فيصح الاشترا باعتبار انه يعتم السبب كسقام العيب الوجوب للرد وفي البديع لو باع على انه برك من كل عيب حدث بهذا البيع فالبيع بهذا الشرط فاسد عندنا لان الابرار لا يحتمل الاضافة وان كان اسقاطا ففيه معنى التملك ولهذا لا يقبل الرد فلا يحتمل الاضافة ايضا كالتعليق وكان شرطا فاسدا فافسد البيع انتهى ولو اختلفا في عيب انه حادث بعد العقد او كان عند لا اثر لهذا عند ابي يوسف وعند محمد القول للبائع مع يمينه على العلم انه حادث بهذا اذا اطلق اما لو ابراه معتبرا بعيب كان عند البيع ثم اختلفا على نحو ما ذكرنا فالقول للمشتري كذا في البديع ولو شرطها من عيب واحد كشجرة تحدث عند المشتري بمحب او موت فاطلع على اخر فاراد الرجوع بالنقصان جعل ابو يوسف الخيار للبائع في التعيين وجعله محمد للمشتري ومحمد ما اذا لم يعينها عند البيع بل ابراه من شجرة به او عيب ولو ابراه من كل عيب في السرقة والاباق والفجور ولو ابراه من كل فهو على ما في الباطن في العادة وما سواه يسمى مرضا وقال ابو يوسف تناول الكل ولو قبل الثوب بعيبه يبرأ من الخروق وتدخل الرقع والسرقة

ط وهو العقد



ولما ابراه من كل سن سود ان دخل المحل والخضر ومن كل قرح ندخل  
 القروح الدامية كذا في العراج وما نزل الذي يرا منه ولا يدخل الكي  
 كما في آخر وفي المحيط ابراه من كل عيب بعينه فاذا هو اعور لا يرى  
 لانه عدمها لا عيب وكذا لو قال بيده فاذا هي مقطوعة لم يبرأ  
 بخلاف قطع الاصبع وبخلاف ما اذا برى من كل عيب به كذا في الوقفات  
 ولو قال انا برى من كل عيب الا باقة بري من اباقة ولو قال الا باقة  
 فله الرد بالاباقة لانه لم يصف الا باقة الى العبد ولا وصفه به  
 فلم يكن اعترافا بوجود الا باقة للمحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبري  
 عن اباقة موجود من العبد يحتمل التبري عن اباقة لا يكون  
 في المستقبل فلا يكون مغفلة منه ابقا للمحال بالتمسك ولا يثبت  
 حق الرد بالتمسك انتهى ولو قال انت برى من كل حق في قبلك  
 دخل العيب فهو المختار دون الدرك وفي الصغير المشتري  
 الاول اذا ابرى باقة من العيب بعد ما اطع الثاني عليه ولا يرد  
 على باقة اذا ارد عليه وفي الخائبة باق جارية وقال انا برى  
 من كل عيب بها ونوبرى من كل عيب بها ولو قال انا برى منها  
 لا يبرأ عن سائر العيوب ولو قال ابراه من كل عيب ولم يقل  
 بها فمذمة براءة عن كل عيب انتهى وفيها باق شيئا على انه  
 برى من كل عيب لا يكون هو انظر ابا العيب ولو شرط البراءة عن  
 عيب واحد وعيبين كان ذلك اقربا بالعيب في بيانها اذا  
 باع عبيدين على انه برى من كل عيب بهذا العبد بعينه وسلمها  
 الى المشتري فاستحق احدهما وجد المشتري بالآخر عيبا لزم  
 المعيب بمحضه من التمسك فيقسم التمسك على العبد به وما صححان  
 لا عيب لهما فاذا عرفت حمزة المستحق رجع المشتري  
 على البائع بحمزة المستحق من التمسك ولو باع عبيدين بتمن واحد  
 على انه برى من عيب واحد هذا المستحق احدهما فوجد

بالذي

بالذي برى عن عيب واحد عيبا فانه يقسم التمسك عليهما على قيمة  
 المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر به عيب واحد فاذا عرفت  
 حمزة المستحق رجع المشتري على البائع بذلك انتهى ما في الخائبة  
 ولم يذكر المصنف رحمه الله الصلح عن العيب كما لم يذكر الكفا  
 به وقد منا طرفا منها ولا بأس بذكرها هنا تنمي للفائدة  
 اما الاول فقد منا انه ان كان الدافع البائع والمشتري  
 للمشتري كان جائزا حطام التمسك وان كان المشتري ليأخذه  
 البائع لا وفي فتح القدير لو اوصط لهما على ان يحط كل عشرة  
 ويأخذ الا جني بمس ورا المخطوط ورضي الاجنبى جاز وجاز  
 حط المشتري دون البائع ولو قصر المشتري التوب فاذا هو  
 مستحرف وقال المشتري لا ادري تحرق عند القصار  
 او عند البائع فاصطفا على ان يقبله المشتري ويرضيه القصار  
 درهما والبائع درهما حاز وكذا لو اوصط لهما على ان يقبله البائع  
 ويدفع له القصار درهما ويترك المشتري درهما قيل هذا  
 غلط وتاويله ان يضمن القصار اولا للمشتري ثم  
 يدفع المشتري ذلك الى البائع انتهى وفي الصغير ابي  
 عيبا في جارية فانكر قاصط لهما على مال على ان يبرأ  
 المشتري السابغ عن ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن به  
 هذا العيب او كان بها لكن براءات وصحت كان للبائع ان  
 يرجع على المشتري ويأخذ ما ادى من البدل وفي الغنية باع  
 المشتري بعد الصلح عن العيب ثم ان الحاجة المشتري  
 الاول والا فله انتم وفيها اشتري حمرا ووجد به عيبا  
 قدما قاراد الرد فصول بينهما بدية رواخذه ثم وجد به  
 عيبا اخر قدما فله ان يرد مع الذي اراد ويبيع ببقية  
 العيب انتهى والى هنا ظهر ان خيل العيب يسقط بالعلم وقت

المبيع



البيع او ثقت الخبز او الرضا به بعد هما واشترط البراءة من كل  
عيب او الصلح على شئ وتزاجع النصوين لو شراه على ان عيبه  
حادث فظهر قدمه لا يردده او الاقرار بان لا عيب عينه قال في  
الصغرى اذا قال المشتري ليس به الا اول عيب لانه اسم ليس عيبا  
لا يكون اقرارا بانتفاء العيوب حتى لو وجد به عيبا كان له  
ان يرد ولو عين فقال ليس يابغ كان اقرارا بانتفاء الا يابغ  
وكذا لو شهد وانه باع بشرا البراءة من كل عيب لا يكون  
اقرارا من المتهود بالعيب حتى لو اشتراه الشاهد فوجده ابقا  
فله الرد وكذا على انه يرى من اباقة فليس للشاهد رده باباقة  
انتهى وفي الرولوية البايعة اذا تزوجت المشتري على ان العيب  
صح وكان اقرارا منها بالعيب وكذا البايع اذا اشترى منه  
ارسل العيب كان اقرارا به بخلاف الصلح عنه لا يكون اقرارا به  
واما صانته في البرازية اشترى عبدا وفتر له رجل عيوبه فاطلع  
على عيب فردده لا ضمان عليه عند الامام لانه ضمان العبد  
وعلى قول الثاني يضمن لانه ضمان العيوب وان ضمان البرقة  
او الحرية او الجنون او العجز فوجده كذلك ضمن الثاني  
للمشتري وان مات عنده قبل الرد فحق على البايع بالتفقر  
رجوعه على الضامن ولو ضمن له حصنة ما يجده من العيوب  
فيه من الثمن فهو جائز عند الامام فان رده المشتري رجوع  
بكل الثمن على الضامن وان لم يردده وفقر بالتفقر على البايع  
رجوع على الضامن كما يرجع على البايع وعن الثاني قال  
رجل للمشتري ضمان لك عماه فكان اعلم فرد له يرجع على  
الضامن بشرى ولو قال ان كان اعلم فعليه حصنة المهر من  
الثلث فردده ضمن حصنة المهر ولو وجد به عيبا فقال رجل  
للمشتري ضمانت لك هذا العيب فالضامن باطل انتهى

باب

باب **البيع الفاسد** اخره لكونه عقدا مخالفا  
للمدين كما في فتح القدير وصرح الرولوي من الفصل السابع  
معصية يجب رفعها ونسألت في باب الرضا ان كل عقد  
فهو ربا والفاسد له معيانات لغوي واصطلاح فالاول  
فسد كفسد وعقد ولزم فسادا وفسودا صد صد فهو  
فاسد وفسيد من فسدي ولم يسمع الفساد والفساد اخذ  
المال ظاهرا والمجدب والفسد ضد الصلحة وفسه بفسد  
افسده وتفا سدا واقتطعوا ارحامهم واستفسدوا سخط  
كذا في القاموس وفي المصباح واعلم ان الفساد في الحيوان  
اسرع منه في الجماد لان الرطوبة في الحيوان اكثر من الرطوبة  
في النباتات وقد تقرض للطبيعة عارض فتعجز الحرارة  
بسببه من جريانها في الجارية الطبيعية الدفعة لعوارض  
العفونة فتكون العفونة بالحيوان اشد بشتها  
منها بالنبات فيسرع اليه الفساد فمذه هي الحكمة في قول  
الفقهاء يقدم القصاص ما يتسارع اليه الفساد فينبغي  
بيع الحيوان وينبغي في المهرزة والتضعيف والفسد  
خلاف المصلحة وجمعها الفاسد انتهى وحاصله انه ما  
تغير وصفه ويمكن الانتفاع به لما في البناء يقال فسد  
الحم اذا انتز مع بقا الانتفاع به واما الثاني قالوا  
هو ما كان مشروعا با صله لا بوصفه ولا يخفى مناسيته  
للمعنى اللغوي ومن ادھر من مشروعيته اصله كونه مالا  
منقوما لا جوارزه وصحة فان كونه فاسدا يمنع صحته ولو شتم  
في البناء حيث عرفه بانه مالا بضم وصفه فانه يفيد  
انه بضم اصلا ولا صحة للفاسد وانما اطلقوا المشروعية  
على الاصل نظرا الى انه لو خلى عن الوصف لكان مشروعا



والافق انصافه بالوصف المنه عنه لا يبق متروعا اهلا والمراد بالقاس  
هنا ما يعلم الباطل لانهم يذكرون في هذا الباب الباطل ايضا فالمراد  
ما لم يكن مشروعا بوصفه اعم من ان يكون مشروعا باصله او بالبياع  
المنه عنها ثلاثة قاسد وباطل ومكروه مخوما فالقاسد بيناه  
واما الباطل فله معنيين لغوي واصطلاحي فالاول يقال بطل  
الشيء بطل بطلا وبطولا وبطلا نا بضم الاو ايل فسد او سقط حكمه  
فمواطل والجمع يواطل او ابا طيل على غير قياس كذا في الصباح ويقال  
للجم اذا صار بحيث لا يتفق به لكدور او السوسر بطل واد  
استثنى فسد كما في فتح القدر او اما الثاني فهو ما لا يكون مشروعا  
لا باصله ولا بوصفه وحكمه عدم افادة الحكم وهو الملك قبضه  
اوله وفيه مناسبة للمعنى اللغوي لانه معنى ما سقط حكمه  
وحكمه القاسد ما لا يفيد مجرده بل بالقبض واما المكروه فهو  
خلاف المحبوب واصطلاحا ما نهى عنه لمجور كالبيع عند اذان الجمعة  
لانه عنه للعبداء وعرفه في البناء بما كان مشروعا باصله  
ووصفه لكن نهى عنه لمجاورة به انتهى ويمكن ادخاله تحت القاسد  
ايضا على ارادة الاعم وهو ما نهى عنه فيمثل الثلاثة والفساد  
بالمعنى الاعم بيثت باسباب منها الجمالة المعنوية الى المنازعة  
في البيع او الكسب ومنها العجز عن التسليم الا بضرر ومنها الغرر ومنها  
شرط خارج عن الشرع ومنها عدم القدرة على التسليم واما البيع المجاز  
الذي نهى فيه فتلا ثمة نافذ لازم وفاقدا ليس بلازم وموقوف  
فالاول ما كان مشروعا باصله ووصفه ولم يتعلق به حق الغير  
ولا حيا رفيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار و  
الموقوف ما يتعلق به حق الغير وهو اما ملك الغير او حق بالمبيع  
لغير المالك وحضره في الخلاصه في خمسة عشر بيع العبد والصبي

المجورين

٢٢  
المجورين موقوف على اجازة المولى والاب والوصي وبيع غير  
الرئيس موقوف على اجازة القاضي وبيع الرهون والتاجر  
وما في مزارعة الغير موقوف على اجازة المالك والمشتري  
والمزارع وبيع البايع للبيع بعد القبض من غير المشتري  
موقوف على اجازة المشتري وقبل القبض في المنقول  
لا ينفقد اصلا وبيع المرد عند الامام والبيع برفقة ومما باع  
فلان والمشتري لا يعلم موقوف على العلم في المجلس وبيع  
فيه خيار المجلس ويمثل ما يبيع الناس ويمثل ما اخذ به  
فلان وبيع المالك المقصوب موقوف على اقرار القاصب  
البرهان بعد انكاره وبيع مال الغير انتهى ويمكن ان يزداد البيع  
المشروط فيه الخيار اكثر من ثلاث فان الصحيح انه موقوف  
فان اسقطه قبل دخول الرابع جاز ولا فسد كما يقوم في يابه  
لا يقال انما لم يذكره للاختلاف لاننا نقول لم يقتصر على  
المتفق عليه فان في بيع الرهون والتاجر خلافا ويستثنى  
مما في مزارعة الغير ما اذا باعها مالكا والبذر من قبله قبل  
القايه فانه نافذ كما في البرازية السابع عشر من الموقوف  
الوكيل بشر اعبدا اذا اشترى نصفه فانه موقوف فان  
اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ على الموكل كما في الجمع  
وغيره الثامن عشر على قولها الوكيل ببيع العبد اذا  
باع نصفه موقوف على بيع الباقي قبل الخصومة وعند  
الامام نافذ كما في الجمع التاسع عشر ببيع نصيبه من مشترك  
بالخلاف والاختلاف موقوف على اجازة شريكه كما ذكره  
في الشراكة العشرون بيع ما في تسليمه ضرر موقوف على تسليمه  
في المجلس كما في البرازية الحادية والعشرون بيع المريض  
عينا من اعيان ماله لبعض ورثته موقوف على اجازة الباقي



ولو كان يمثل القيمة عنده الثاني والعشرون بيع السيد عبده  
 الماذون المديون موقوف على اجازة الغرامة الثالثة والعشرون  
 بيع الوارث النزك المستقرقة بالدين موقوف على اجازة الغرامة ذكره  
 الزيلعي عند قوله وصح عتق مستتر من غاصب باجازه ببعده  
 الرابع والعشرون الوكيل اذا وكل بلا اذن وتقيم فعقد الثاني  
 يوقف على اجازة الاول كما في الجمع الخامس والعشرون احد  
 الوكيلين اذا باع محضرة صاحبه يوقف على اجازته فان اجاز  
 جاز يتخلف ما اذا كان غائبا فانه لا ينعقد باجازه كما ذكره  
 الزيلعي في الوكالة السادسة والعشرون بيع المولى اكساب عبده  
 المديون بعد الحجر عليه موقوف على اجازة الغرامة كما في جامع  
 الفصولين السابع والعشرون احد الوصيين اذا باع محضرة  
 الاخر الثامن والعشرون احد الناظرين اذا باع غلة الوقف  
 بمحضرة الاخر يوقف بينهما على اجازة الاخر اخذ من الوكيلين  
 ولم ارها الان صريحا التاسع والعشرون بيع العتق يبيع الصبي  
 العاقل موقوف كما ذكره الزيلعي والصحيح يمثل الثلاثة لانه  
 ما كان مشروعا باصله ووصفه والموقوف كذلك والصحة  
 في المعاملات تربت الاثار وفي العبادات سقوط القضا  
 كما في الاصول وللمشايخ طريقتان فمنهم من يدخل الموقوف تحت  
 الصحيح فهو قسم منه وهو الحق لصديق التعريف وحكم عليه  
 فانه ما اقاد الملك من غير توقف على القبض ولا يضر توقفه  
 على الاجازة كتوقف البيع الذي فيه الخيار على اسقاطه ولذا قال  
 في المستقصى البيوع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان  
 لازم وغير لازم انتهى ولذا لم يذكر في الحاوي القدسي والتقسيم  
 الصحيح وانما قال البيع اربعة انواع نافذ وموقوف وفاسد  
 وباطل ولا اعتبار على هذه العبارة ومنهم من جعله قسمين للصحيح

وعليه

وعليه مني الشارح الزيلعي فانه قسمه الى صحيح وفاسد وباطل وموقوف  
 وقسمه في فتح القدير الى جائز وغير جائز وهو ثلاث باطل وفاسد  
 موقوف فجعله من غير الجائز مريدا بالجائز النافذ وفي السادس من  
 جامع الفصولين ان بيع مال الغير بغير اذن بدون تسليمه  
 ليس بمعصية ولم ار فيها عند من الكتب من سماه فاسدا لاني  
 بيع المرهون والمتاح فقال في المدايع من شرائطه ان لا يكون  
 في المبيع حق للغير البائع فان كان لا ينفذ كالمرهون والمتاح  
 واختلفت عبارات الكتب في هذه المسألة في بعضها  
 ان البيع فاسد وفي بعضها انه موقوف وهو الصحيح الى اخره  
 وقال قبله في جواب الشافعي في بيع الفضولي انه غير صحيح  
 لانه لا ينفذ حكمه وصحة التصرف عبارة عن اعتباره في  
 حق الحكم فقال قلنا نعم وعندنا التصرف بعيد في الجملة وهو  
 بثوث الملك موقوفا على الاجازة اما من كل وجه او من وجه  
 لكن لا يظهر شي من ذلك عند العقد وانما يظهر عند الاجازة  
 وهو تفسير التوقف عندنا ان يتوقف في الجواب في الحال انه صحيح  
 في حق الحكم ام لا يقطع القول به للحال ولكن يقطع القول بصحة  
 عند الاجازة وهذا جائز كما لبيع بشرط الخيار للبائع او  
 للمشتري انتهى وانما اكثرنا من تحرير هذا البحث لاني قد رت  
 في المدرسة الصرغتمشية حين اقرا الدداية ان بيع الفضولي  
 صحيح عندنا فذكره بعض الطلبة الذين لا يحصل لهم  
 وادعي فسادده وهو فاسد لما علت وسياتي له مزيد في محله  
 ان شاء الله تعالى **قال** لم يبيع المديمتة والدم لا يقدم المالية  
 التي هي ركن البيع فانها لا يبعد ان مالا عند احد وهو من قسم  
 الباطل والموقوف رحمه الله لما استعمل الفاسد في الباب للاسم  
 عبر بعدم الجواز الشامل للباطل والفاسد وفي القاموس

بجزء



الميتة ما لم تلحقه زكاة وبالكسر للنوع انتهى فان اريد بعدم الجواز  
 عدمه في حق المسلمين بعيت الميتة على اطلاقها وان اريد الاعم  
 للمسلم والكافر فيراد بهما ما مات حتى اقع اما المستنفقة والمو  
 قوذة فعيردا خلة لما في التجنيس اهل الكفر اذ اباغوا الميتة  
 فيما بينهم لا يجوز لانها ليست مما لديهم ولو باعوا ذبيحتهم  
 وذبحهم ان تخلفوا الشاة ويضربوها حتى تموت جاز لانها  
 عندهم بمنزلة الذبيحة عندنا وفي جامع الفقهاء  
 الكرخي يجوز البيع بينهم عند اي يوسف خلافا لمحمد بن يوسف  
 انهم يتولونها كالحزب والحزبان احكامهم كاحكامنا الا الحزب وفي الذبيحة  
 اراد بالميتة ما مات حتى اقع اما التي ماتت بالسب  
 كالخنق والجرح في غير موضع الذبح فالبيع فاسد لا باطل و  
 كذلك ذبايح المجوس ما لم يتقوم عندهم بمنزلة الحزب كذا في المراج  
 وحاصله ان فيما لم يميت حتى اقع بل بسبب غير المذكور  
 روايتين بالنسبة الى الكافر في رواية الجواز وفي رواية الفساد  
 واما البطان فلا واما في حقنا فالكل سوا قال في البدايع ولا  
 يفتد ببيع الميتة والدم وذبيحة المجوسي والمرتد والمشرک  
 ومزوك التسمية عندنا وذبيحة المجنون والصبي الذي  
 لا يعقل وكذا ذبيحة سيد الحرم سوا كان سيد الحرم او الخلد انتهى  
 وفي البرازية ببيع متروك التسمية عما من كما في الجوز انتهى  
 اطلعه فشهد ما اذا كانت الميتة او تشا والدم قال في القاموس  
 اصله دم تشبیه دميان ودمان وجمعه دما ودميت وقطعة  
 دميت وهو لغة في الدم وقد دمى كرمى ما وادميته ودميته وهو  
 دامي انتهى واراد بالدم الدم المسفوح اما بيع الكبد والطحال فانه جائز  
 واراد بالميتة سوى السمك والجراد واشجار المنع ما لم يبيع العذرة  
 الخالصة ويجوز بيع السرقين والبحر والانتفاع به والوفود

به كذا

به كذا في السراج الوهاج **قال** والخنزير والخمر في حق المسلم للميت  
 بيعهما وقربانها وصح في الهداية بالفساد فيها لوجود حقيقة  
 البيع وهو مبني دلة المال بالمال فانه مال عند البعض وسواء ما  
 اذا كان مسيوعا قويا بعرض يبيع مقايضة اما اذا قويا بالدراهم  
 او الدينار فالبيع ما طرح حتى لو بيع احدهما بعد فتنه البائع  
 واعتقه نقد عتقه ولو استحققه سحى فالمشترى خصم له  
 بخلاف بيعه بالميتة اذا استحق له ينفذ واذا استحقه فليس خصم كما في  
 البتابة والفرق ان الخمر مال في الجملة في شرع ثم امر بها  
 في شرع اخر بطريق الفسخ وفي ثلثها بالعقد مفسودا  
 اعزازه بخلاف جعله ثلثا واعتبر في بيع المقايضة الخمر  
 ثلثا والعرض مبيعا والعكس وان كان ممكنا كمن تزوج بماله  
 الا اعتبار بمكانه من الاعتناض للقرب من تصحيح تصرف  
 العقول المتكلمين بطريق الاعزاز للعرض فاعتبر كرها  
 لا عزاز الثوب لا الثوب للخمر فوجبت قيمة العرض لا الخمر ولا فوق  
 بين دخول الباع على الثوب او الخمر في جعل الثوب هو البيع كذا في فتح  
 القدير والحاصل ان بيع نفس الخمر باطل مطلقا واما الكلام فيما قلده  
 فان دينا كان باطلا ايضا وان عرضا كان فاسدا وجده  
 الميتة كالحزب في رواية وكالميتة في اخرى وفي القاموس الخمر  
 ما اسكر من عصير الغنم وعام كالحمرة وقد ذكر العومرا صح  
 لانها حرمات وبالمدينة حرم غنم وما كان شراهم الا السر  
 والتمر انتهى وفند بالخمر لان بيع ما سواها من الاستربة المحرمة  
 كالسكر ونفع الزبيب والمنصف جائز عنده خلافا لما قلده  
 في الهداية وقد دنا بالمسلم لان اهل الذمة لا يمنعون من بيعها  
 ثم اختلفوا فقال بعضهم يباح الانتفاع بها لهم شرعا فالخل  
 والاشاة فكان ما لا يمتنع في حقهم وقال بعضهم ما حرمان عليها

منها



لان الكفار مخاطبون بالحرمان وهو الصحيح من مذهب اصحابنا  
 ولكن لا يمنعون من بيع ما لانهم يعتقدون ان الحل والنول وقد  
 امرنا بتزكيتهم وما يدعون كذا في البدائع واستشار المولف الى  
 ان الذميين اذا اتينا بغيرهم او خنزيرا ثم اسلموا واسلم  
 احدها قبل القبض فان البيع يفسخ لان التسليم والقبض  
 حرام كالبيع بخلاف ما اذا كان الاسلام بعد القبض لان الموجود  
 الدوام وهو ما لا يتاخر ولو اقرضنا الذميين من ذمي ثم  
 اسلم احدها فان اسلم الغرض سقطت الحران لان اسلامه مانع  
 من قبضها ولا شئ له من قيمتها على المستقرض لان العجز حيا  
 من قبله وان اسلم المستقرض فبقيته روايتان في رواية  
 كالاول وفي اخرى وهو قول محمد بن حبيب قيمتها كذا في البدائع  
 وقيد بالحر والخنزير لان بيع الات اللهو كالبربط والطبل  
 والزمار والدق صحيح مكروه عند الامام وقاما لا ينفق  
 ببيعها والعصم قوله لا انتفاع بها شرعا من وجه  
 اخر وعلى هذا الاختلاف بيع النمل والسنطرج وعلى هذا الاختلاف  
 الفئان على من اقلها فعنده يضمن وعندها لا كذا في البدائع  
 ولكن الفتوى في الفئان على قولها كما سياتي في الغصب  
 ومحمد ما اذا كسرهما غير القاصي والمحاسب اماها فلا ضمان  
 اتفاقا وقد ذكر في اول سير البيهقي الفرق بين المنقوض  
 والعصوم **قال** والحر والدور وام الولد والمكاتب اي بيع  
 هؤلاء غير جائز اي غير منعقد اما في الحر فعند المالك  
 واما المذبر وام الولد فصرح في المداية ببطلان بيعهما  
 قال لان استحقاق العتق قد ثبت لام الولد لقوله  
 عليه السلام اعفوها ولدها وبسبب الحرية العتق في حق  
 المذبر في الحال لبطلان الاهلية بعد الموت والمكاتب استحق

العتق

العتق يد على نفسه لازمة في حق المولى ولو ثبت المالك  
 بالبيع لبطل ذلك كله فلا يجوز ولو رضى المكاتب بالبيع فبقيته  
 روايتان ولا ظهر الجواز والمدبر المطلق دون العتق اي  
 فانه يجوز بيعه انتهى ولو بيع المكاتب بغير رضاه فاجاز  
 ببيع لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ  
 كذا في الخاتمة واورد عليه ان البيع فيهم لو كان باطلا لسرى  
 البطلان الى المضموم الى واحد وسياتي انه لو جمع بين  
 قن ومذبر او ام ولد وباعهما صفقة فانه يجوز في القن  
 ولو كانوا كالحريم تجزئهما ضم **اجيب** انه مخصوص بخلاف  
 ان يكون بعض افراد الباطل لضعفه لا يسرى حكمه الى  
 ما ضم اليه وفي بعض عبارات المشايخ ان بيعهم فاسد  
 بدليل صحة المضموم واورد عليه انه لو كان فاسدا  
 لم يكو بالقبض ولم يملكوا به اتفاقا **قادر اجيب** بانه  
 مخصوص فهو من قبيل الفاسد الذي لا يملك به ولا  
 انهم اتفقوا على انهم لا يملكون به وعلى عدم البطلان في  
 المضموم اليهم فبقي ان بيعهم باطل لا فاسد ولا بد من  
 التخصيص لكل منهما وتخصيص كلام المداية اولى وقاعدة  
 القولين فيما قابلهما فباطل على ما في المداية ولا يملك  
 بالقبض وفاسد على قول القدر والايضاح في ذلك  
 به هذا ما افاده كلام الشارحين في هذا المحل وفي ايضا  
 الاصلاح ان بيع الثلاثة باطل موقوف بقلب جائزا  
 بالرضا في المكاتب وبالقضاء في الاخرين لقيام المائنة  
 انتهى وهو ضعيف لانه لا بد في المكاتب من الرضا قبل  
 البيع على الصحيح ونفاذ القضاء ببيع ام الولد ضعيف في  
 قضا البرازية لا يظهر عدم النفاذ وصح في فتح القدير

صل



النفاذ بقضا القاضي وبيع معتق البعض كالحرو ولد المدبر كمن  
وكذا اولد ام الولد والمكاتب كمن ولد خول الولد في الكتابة كذا في  
السراج الوهاج **قال** قلوه هل عند المشتري لم يضمن لبطان البيع  
فكان امانة لكونه معتقنا باذن صاحبه وهو رواية عن  
الامام واختارها احمد والفرسوسي واختار شمس الائمة السرخسي  
وغیره والضماني بالمثل او بالقيمة وفيه الاول قوله والثاني  
قولها كذا في فتح القدير وفي القينة وفي السيرانية يضمن لكونه  
قبضه لنفسه فتشابه الغصب هو الصحيح انتهى وذكر في اول سيرة  
اليتيم مسيلة ببيع الخبز بئنه او باه كل هو باطلا او فاسد  
اطلقه فمثل جميع ما تقدم ولكن اذا مات المدبر وام الولد عند  
المشتري فيه اختلاف فقال الامام لا ضمان وقال عليه فتمت  
وهو رواية عنه لانه معتق من جهة البيع فيكون معتقنا كمن  
الاموال وهذا لان المدبر وام الولد يدخلان في البيع حتى يملك  
ما يضمن اليهما في البيع بخلاف المكاتب فانه في يد نفسه فلا يتحقق  
في حقه القبض وهذا الضمان به وله ان جهة البيع انما تلحق  
بحقيقته في محل بيعه الحقيقية وهما لا يقبلان حقيقة البيع  
فصارا للمكاتب وليس دخولهما في البيع في حق انفسهما وانما  
ذلك لبيثت حكم البيع فيما يضمن اليهما فصار كمال المشتري لا يدخل  
في حكم بافراذه وانما يثبت حكم الدخول فيما ضمن اليه كذا هذا  
كذا في الهداية وظاهرة انه اضمن ان هلك المكاتب في يد  
المشتري اتفاقا واليه يشير كلام العناية وفي العراج ان  
الرواية عند قولها انما هي في المدبر وام ام الولد غير مضمونة  
عنده باتفاق الروايات وفي شرح الجامع الصغير لقا ضيخان  
ومثا يجنا صحوا هذه الرواية وقد منا في العتاق ان قيمة المدبر  
نصف قيمته لو كان قنا وتب يفتي وان قيمة ام الولد ثلث

يتمت

قيمتهما فاذا ابيع الى قيمتهما باعتبار المضمون اليهما فالام على  
ما ذكرنا في السراج الوهاج هنا ان قيمة المدبر ثلثا قيمته وقنا  
على الاصح وعليه الفتوى وما ذكرناه من الافتاء بالنصف  
منقول في الفتاوى الصغرى وصرح به في البناية وفتح  
القدير هنا اعلم ان ام الولد تخالف المدبر في ثلثة عشر  
حكما لا نقيم بالنعيب وبالاعتاق وبالبيع ولا نشترى لغيره  
ونعتق من جميع المال واذا استولد ام ولد مستزكة لم يملك  
لغيره شريكه وقيمتهما الثلث وان اخذ الغصنا بجوان بيعها  
وعليها العدة يموت السيد واعتاقه ويثبت نسب ولدها  
بلا دعوة ولا يصح تدبيرها وبيع استلاد المدبرة ولا يملك  
الخزى ببيع ام ولده ويملك ببيع مدبرة وصح استلاده  
جارية ولده ولا يبيع تدبيرها كذا في التلخيص انتهى **قال**  
والسك قبل الصيد اي لم يجز بيعه لكونه بياع مالا يملك  
فيكون باطلا اطلقت فمثل ما اذا كان في خطيرة اذا كان لا  
يؤخذ الا بصيد لكونه مقدور التسليم فيكون فاسدا  
ومعناه اذا اخذه ثم القاه فيها ولو كان يؤخذ بغير حيلة  
جاز الا اذا اجتمعت فيها بائنها ولم يسهل عليها المدخل  
لعدم الملك وروى الامام احمد فروعا لا تشتري والسك في الما  
فانه عزير والمحال ان عدم جوازه قبل اخذه لعدم ملكه  
له وان اخذه ثم القاه في خطيرة كبيرة فعدم جوازه لكونه  
غير مقدور التسليم فان سلمه بعد ذلك فكا الروايتين في  
بيع الابن اذا سلمه وان كانت صغيرة جاز وله خيار الروية  
بعد التسليم ولا اعتبار برؤية في الما واذا دخل السك  
الخطيرة باحتيا له ملكه وان كان يبيع على التفسير وقيل لا  
مطلقا لعدم الاحراز والخلاف فيما اذا لم يهيأ هاله فان هيماها



ملكا جماعا فان اجتمع بغير منعه لم يملكه سوا المكنه اخذه من  
 غير حيلة او لا وفي القاموس الحظيرة جرب من النمل والمحيط بالشئ  
 خشبا وقصبا انتهى ونسرها في البناية بالحوض والبركة اطلعة  
 فنشمل ما اذا باعه في نهر او بحرا واجمة وقد صرح الامام ابو  
 يوسف في كتاب الخراج بمنعه اذا كان في الاجام وانه اذا كان  
 يؤخذ باليد من غير ان يصاد فلا يابس ببيعته انتهى والاجمة النهر  
 الملتف والجمجم مثل قصبه وقصب والاجام جمع الجمع كذا في  
 المصباح وفي فتح القدير خروج من مسايل المهيبة حفر حفرة  
 فوق فيها صيد فان كان اتخذها للصيد ملكه وليس له احد  
 اخذها وان لم يتخذها لم يملكها فمن اخذها نصب الشبكة للصيد فتعقل  
 بها صيد ملكه فان كان نصبها ليحفرها من يد فتعقل  
 بها لا يملكه وهولن ياخذها الا ان ياخذ فيجوز ومثله اذا هيا  
 حجره لوقوف النشار فيه ملك ما يقع فيه ولو وقع في حجره ولم  
 يكن هيا له ذلك فلو احدث ان يسبق وياخذها ماله بكن حجره  
 وكذا من هيا مكانا للسوقين الواخزة وسياك في باب متوقفة  
 البيوع ان شا الله تعالى وقد سئل حين تاليف كتاب  
 البيوع من هذا الشرح في ستة ثمان وستين وتسع مائة عن  
 البحيرة بناحية كوم السمن الجارية في وقف الجاهل اليوسفي  
 يجوز اجارتهما من الناظر لمن يصطاد السمك منها ففتشت  
 ما عندي من الكتب فلم ارها الا في كتاب الخراج لابي يوسف  
 قال وحديثا عبد الله بن علي ان اسحاق بن عبد الله عن ابي  
 الزناد قال كتبت الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نجيرة فيجتمع فيها  
 السمك بارض العراف ان يواجرها فكتبت ان افعلوا قال وحدثنا ابو  
 حنيفة عن حماد قال طلبت الى عبد الحميد بن عبد الرحمن فكتبت الى  
 عمر بن عبد العزيز يساله عن بيع السمك صيدا الاجام فكتبت اليه عمر انه

لاباسر

لا يابس به وسماه الجبر انتهى فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الاجام  
 الا اذا كان في ارض بيت المال ويلحق به ارض الوقف **قال**  
 والطير في الموى اي لا يجوز لانه غير مملوك قبل الاخذ فيكون باطلا  
 وكذا لو باعه بعد ما ارسله من يده لانه غير مقدور التسليم  
 فيكون فاسدا ولو سلمه بعده لا يجوز عند متابع بلخ وعلى  
 قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوي اطلعه فشمل ما اذا  
 جعل الطير مبيعا او ممتنا وشمل ما اذا كان من عادته انه يذهب  
 ويحس وهو الظاهر وفرقتاوي قاضي خان وان باع طير  
 له بطيران كان داجنا يعود الى بيته ويقدر على اخذه  
 بلا تكلف جاز ببيعها والا فلا وقول صاحب الهداية والحام  
 اذا علم عددها وامكن تسليمها جاز ببيعها لانها مقدور  
 التسليم بواقفة وصرح به في الذخيرة معزيا الى المشتق وفي  
 المعراج باع فرسا في حظيرة فقال البايع سلمة اليك ففزع  
 المشتري فذهب الفرس ان امكنه اخذه بيده من غير  
 عيون كان تسليمها والا فلا لانه لو مديده لا يمكنه الاخذ  
 انتهى وفي القاموس الطير جمع طائر وقد يقع على الواحد جمع  
 طيور واطيار والطيران بحركة حركة ذي الجناح في الهواء  
 بجناحه انتهى والاكثرفها الثانية وقد ذكر كذا في المصباح  
 والموا ممدودا المستخرجين السما والارض والجمع اهوية والهوا  
 ايضا الشئ الخالي والموا مقصور اميل النفس وانحرافها نحو الشئ  
 ثم استعمل من ميل مذموم يقال ابتغ هواه وهو من اهل الاهوا  
 كذا في المصباح **قال** والحمل والنتاج اي لا يجوز بيعهما والحمل  
 يسكون اليه الحسين والنتاج حمل الحيلة والبيع بينهما  
 باطل انتهى التبعي على الله عليه وسلم عن بيع الحمل وحمل الحيلة  
 ولما فيه من الغرر وفي مصنف عبد الرزاق ثني عن المضامين

يعود اليه



واللاقيح وحبل الحبلية المتنامين مع مضمونة ما في اصلاب الابل والملاقيح  
جمع ملفوح ما في بطونهما وقيل بالعكس وحبل الحبلية ولد ولد الناقة  
وفي البناءة الحبل بفتح اليا الموحدة يطلق ويراد به المصدر ويراد به  
الاسم كما يقال له الحبل ايضا واما دخول ثا التانيث في الحبلية فانما  
هي للاشعار بالانوثه وقيل انها للبالغه كما في سحرة ويحتمل ان تكون  
جمع حابله ففني المحكم امرأة حابله من سحرة حيلة وروى بعض  
الفقهاء حبله بغير الميم ولم يثبت انيق وفي تلخيص النهاية بفتح  
الحاء والباء وقد تمكن نتاج التاج وهو بيع الدواب والناس  
وفي السراج الوهاج لا يجوز بيع الحمل وخدمته والام والام  
دونه فلو باع الحمل وولدت قبل الافتراق وسلم لا يجوز وكذا  
لا يجوز هبته وان سلم الى الموهوب له مع الام ولا يجوز كتابته  
ولو قبلت الام عنه ولا الكتابة عليه ولو تزوج عليه فالشبهة  
بالصله وتجب مهر المثل ولو صالح من قصاص عليه فالصلح صحيح  
ويسقط لقصاص والشبهة فاسدة ويكون للول على القاتل  
الدية وان اعتق الحملان جلت به بعد العتق لا قبل من ستة  
اشهر من وقت الوصية ولو خالها على ما في بطون جاريتهما  
او ما في بطون بهيمتهما جاز وللزوج الولد اذا جات به لا قبل  
من ستة اشهر وان جات به لستة اشهر لا سبيل له عليهما  
ولكن ينظر ان قالت اخلاعتني على ما في بطون جاريتي من ولد زوج  
عليها بالمهر وان لتفكر من ولد فلاش عليهما ولو باع شاة على  
انها حامل لم تجز لان الحمل مجهول ولو اشترى جارية على انها  
حامل ان قصده التبري من العيب جاز وان قاله على وجه  
الشرط لم يجز ومنهم من قال بعدم الجواز في الوجهين اذا شرط  
انها حامل بجارية العلام او بجري ذيعناق واما اذا لم يفسر  
الحمل جاز انتهى وقد كتبت في الفوائد العقيمة ما لا يجوز افراده

للحمل

للحمل ولا يجوز دونه امه فليراجع **قال** اللبن في الضرع ان لا  
يجوز بيعه للصرف فعمامه انتفاع ولا نه ينارح ويكفنه الخلب  
وربما يزداد فيختلط المبيع بغيره وفي المصباح الضرع لذات  
الظلف كالشدي للمرأة والجمع ضروع مثل قلس وفلوس  
**قال** واللؤلؤ في الصدق للصرف وهو مجهول لا يعلم وجوده  
ولا قدره وما يمكن تسليمه الا بصرفه وهو كسر الصدق وعن ابي  
يوسف الجواز لان الصدق لا ينتفع به الا بالكسر فلا يضره  
قتله لانه لو باع نزاب الذهب والحبوب في غلافها جاز  
لكونها معلومة وتعلم بالعرض وفي السراج الوهاج لو اشترى  
رجاجة فوجد في بطنها لولة فني للبائع ولو باع كرسي نشاة  
مذبوحة لم تسلم جاز واخراجه على البائع والمشتري  
بالخيار اذا اراد والدلولو الدر واحد هما كذا في القاموس  
والصدق بحركة غشا الدر الواحد بها والجمع اصداف منه ايضا  
**قال** والصوف على ظهر الغنم لانه من اوصاف الجوار ولانه  
ينبت في اسفل فيختلط المبيع بغيره بخلاف القوائم لانها  
تزيد من اعلی وبخلاف الفضيل لانه يمنع قلعه والقطع في الصوف  
متعين فيقع التنازع في موضع القطع ولقد صح انه عليه  
السلام نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم وعن اللبن في الفرج  
وسمن في اللبن وهو حجة على ابي يوسف في تجويز بيع الصوف  
في رواية عنه كذا في الهداية وصح الامام الفضلي عدم جواز  
بيع قوائم الخراف لانه وان كان ينمو من اعلاه فهو قطع  
مجهول فهو كمن اشترى شجرة على ان يقطعها المشتري لا يجوز  
بيعها لهما لانه موضع القطع وما ذكره من منع بيع الشجر ليس  
متفقاً عليه بل هو خلافه منهم من منعها اذا لبد في القطع من  
حفر الارض ومنهم من اجاز له التعامل بخلاف الفضيل لانه



يقتل فلا ننزع في اذنيه قايما في الارض و اشار المصنف الى كل ما بيع  
 في غلافه لا يجوز كاللبن في الصرع واللحم في الشاة الحية او شحمها او  
 البسما او اكارعها و جلودها او دفتيق في هذه الخطة او سمن في هذا  
 اللبن و نحوها مما لا يمكن تسليمها الا بافساد الخلقة والمجرب في قشرها  
 مستشفة من ذلك لما استلفناه وكذا بيع الذهب والفضة في  
 ترابها بخلاف جنسها كذا في فتح القدير وفي السراج الوهاج لو سلم  
 الصوف واللبن بعد العقد لم يجز ايضا ولا ينقلب صحيحا انتهى  
 وفي البناية معزيا الى الصغرى وبيع التكرات مجزى وان  
 كان يمينوا من اسفلته انتهى والخلاف وان كان كتاب شجره  
 المصنف في الواحدة خلافة ونصوا على تخفيف السلام  
 وزاد الصنفان وتشددها من طرف العوام قال الدينوري  
 زعموا انه ممن خلاف لان الماقي به سببيا فثبت بخلافه لا يصلح  
 ويحكى ان بعض الملوك مر بحايطة فزاد شجر الخلاق فقال لوزبوره ما  
 هذا الشجر فكره الوزير ان يقول شجر الخلاق لتفور الفخر  
 عن نفسه فسماه باسم صندره فقال شجر الوفاق فاعطاه  
 الملك لبناية ولا يكا ديو حدي في البادية انتهى **قال** والجذع  
 في السقود وزراع من ثوب لانه لا يمكنه تسليمه لا بفقر اطلقة  
 وهو محمول على ثوب يضره القطع كالعامة والفتن اما لا يضره  
 القطع كالكرباس فيجوز وقول الطحاوي في اجتر من حايطة او ذراع  
 من كرباس او ديباج فيجوز ممنوع في الكرباس ومحمول على كرباس  
 يتعيب به اما لا يتعيب به فيجوز كما يجوز بيع قفيز من صبرة  
 و اشار المصنف الى عدم جواز بيع حلية من سيف او نصف  
 زرع لم يدرك لانه لا يمكن تسليمه الا بقطع جميعه وكذا بيع قص  
 خاتم مركب فيه وكذا انفسه من ثوب مشترك من غير شريكه  
 وذراع من خبطة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه

من الضرر

من الضرر لانه انما التزم العقد ولا ضرر فيه ويرد عليه بيع  
 الحيات التي لا تخرج الا بقتل الابواب على قول من اجاز والبعض  
 قد منع **واجب** بان المتعيب الجدران دون الحيات  
 وهذا يعني ان المظور اليه في المنع تعيب المبيع والكلام السا  
 يعني انه تعيب غير المبيع وهو الظاهر كذا في فتح القدير  
 فلو قطع المبيع الذراع او قطع الجذع قبل فسخ المشتري  
 عاده صحيحا لزوال العقد وذكر في المجتبى فيه اقوالا يقتل  
 يجزى على القول الا ان يقتل برصانه وقيل لم يجز الا بتخديد  
 المبيع وقيل ينعقد بقاء طيا عند اخذه وقيل يفسد من الاصل  
 بخلاف ما اذا باع النوى في النر والبز في البطح حيث لا  
 يصح وان شقها واخرج المبيع لان في وجودها احتمالا اما  
 الجذع فعين موجودة ومجلا في الصوف فانه لا ينقلب صحيحا  
 بالتسليم وقد بذراع من ثوب لانه لو باع عشرة دراهم من  
 نقرة فضة جاز لانه لا ضرر في تعيبه ولو لم يكن متعيبا  
 لا يجوز لما ذكرنا وللمجالة ايضا كذا في البداية وخرج ايضا  
 ما لا ضرر في تسليمه كبيع نخل او شجر على ان يقطع المشتري او زراعا  
 على ان يحمده كذا في العراج واطلقة ايضا فتم ما اذا باع  
 ذراعا وعين الجانب فلا يجوز ايضا كما في العراج وفي المجتبى وفي  
 جواز بيع الدهن قبل ان يداير والارز الابيض قبل الدق والمطه  
 قبل الدرس وجب القطر في فطن بعينه ونوى تمر في تمر بعينه روايتان  
 انتهى **قال** وضربة القاذور لم تجز بيع ما يخرج من ضربة القاذور  
 وهو بالقاذور والنون الصايد يقول بيعك ما يخرج من القاذور  
 الشبكة مرة بكذا وقيل بالعين واليا القايصر قال في مذهب  
 الازهري ان من ضربة القايصر هو الغواصر يقول اغوص غوصة  
 فما اخرجته من اللاقي فهو لك بكذا وهو بيع باطل لعدم ملك المبيع



المبيع قبل العقد فكان غررا ولجمالة ما يخرج كذا في فتح القدير  
وصح في النهاية رواية الغايين بالغين وذكر ان القاصر من قاصر  
يقصر قنصا اذا صاد من باب ضرب يقرب يعني ان الغايين  
كما في الصحاح له استعمالان بمعنى النازل تحت الماء بمعنى المباح على  
الشيء وفي الصحاح ان القنص بالتحريك الصيد والتكئين مصدر  
قنصه صاده ولم يذكر في القاموس سوى اقتضاه اصطاده كقنصته  
ذكره في الصاد مع القاف وذكر مع الفين الغوص والمغاص والغيا  
والغياص الدخول تحت الماء والمغاص موضعه وعلى الساق و  
غاص على الامر عليه والمغاص من يغوص في البحر على اللؤلؤ انتهى  
وفي المصباح غاص من باب قال فهو غايص والجمع غاصصة  
مثل قابف وقافنة وغواص بالغة **قال** والمزانية بيا  
الجر في الكل عطفا على الميتة اي لم يجز بيع المزانية للميتة  
صلى الله عليه وسلم عن بيع المزانية والمحاكمة اما المزانية فقال  
في الفايق بيع الثمر في روض الخيل بالنز لانها تؤدي الى التزاع  
والمدافعة من الزين وهو الدفع والمحاكمة من الحقل وهو  
القراح من الارض وهي الطيبة الخالصة من سائب السبخ  
المخالصة للزرع ومنه حقل يحقل اذا زرع والمحاكمة مفا  
من ذلك وهي المزارعة بالثالث والرابع وعيها وقيل هي اكثر  
الارض بالبر وقيل بيع الطعام في سبيله بالبر وقيل بيع الزرع  
قبل ادراكه وفي رواية ورخص في العرييا قال العربية النحلة  
التي يعربها الرجل محتاجا اي يجعل له ثمرتها فخرخص للعرييا  
يباع ثمرتها من العريي ثمر لموضع حاجته سميت عريية  
لانه اذا ذهب ثمرتها فكانه جردها من الثمرة وعريها منها  
ثم استوف منها الاعرا انتهى واقتصر في الهداية في تفسير المحاكمة  
على القول الثالث وجوز الشافعي بيع المزانية فيهادون

حمسة

حمسة اوسق لنهية عن المزانية ورخص في العرايا وهو ان يباع خرصا  
ثمرا منها دون خمسة اوسق واعاب اصحابنا بان العربية  
الحطية لغة وقاوبله ان يبيع العري له ما على الخيل من العري  
بتمر مجزود وهو بيع مجازا لانه لا يملكه فيكون برامته كذا في  
الهداية واصحابنا خرجوا عن الظاهر من ثلاثة اوجه الاول اطلاق  
البيع على النسبة الثاني قوله رخص بخالف ما قرره وجوابه  
انه رخصة في الوفا بالوعد والعزيمة ان يبي بالموعد وفا  
عطا غيره مع كونه ليس باخلاف للوعد رخصة الثالث  
التقييد بمادون خمسة اوسق على مذهبنا لا فائدة له  
وجوابه ان الوافعة في القليل ومن مشائخنا من ادعى  
ان الترخيص في بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع العرايا  
ومنهم من قال بخارص المحرم والبيع فقدم المحرم وهو  
مردود بان الرخصة متصلة بالنهي فلا يصح القول  
بفسخ الترخيص لانضار وقد ثبت في البخاري انه  
نهى عن بيع المزانية ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا  
فبطل القول بالنسخ والله الموفق والخير وكذا لا  
يجوز بيع العنب بالتربيب ومعنى النهي انه مال الربا  
فلا يجوز بيعه بحسنه مع الحمل كما لو كان موصوفا على الارض  
ثم اعلم ان تعريف المزانية بانها بيع الثمر بالتمزح خلاف  
التحقيق والا ولي ان يقال بيع الرطب بتمر الى اخره لان الثمر  
بالمثلثة حمل الثمر رطبا او غيره واذا لم يكن رطبا حازا  
خلاف الجنس ولو كان الرطب على الارض كالتمر لم يجز بيعه  
به متساويا عند العلماء الا با حنفية لما سياتي في باب  
الربا **قال** والملازمة والقالح ومثلها النابذة وهذه  
بيوع كانت في الجاهلية فهي عنها وهوان يتواوثر الرجلان



على سبعة أي يتناولها وما إذا المشتري أو بئذ هاهنا البيع  
أو وضع المشتري عليها حصاة لزم البيع من البائع أو لم يرض  
والأول بيع الملامسة والثاني المناينة والثالث القابل والآخر فيه  
تقليدًا بالخط واليد في هذه السبع أن يسبق الكلام منهما على  
الثنى **قال** وثوب من ثوبين لهما لة البيع وتقدم في خيار الشراء  
أنه إذا جعل المشتري خيار النقصين جاز فيها دون الثلاثة  
فلذا أطلقه هنا وفي المصراع وكذا عمدة من عبدين لا يجوز  
خلاف فيه لا حد حتى لو قبضها وما تامة ما يقضي نصف  
قيمة كل واحد لأن أحدهما مضمون بالقيمة لأنه معروض بحكم  
البيع القاسد والآخر أمانة وليس أحدهما يؤول من الآخر  
فتثبتت الأمانة والضمان ولهذا لو كان البيع صحيحا  
بان كان فيه خيار المشتري يقضي نصف ثمن كل واحد  
والقاسد معتبرا كصحيح والقيمة هناك ثمن ثمة ولو ماتا  
مرتين ضمن قيمة الأولى لأنه تقين مضمونا لتقدر الرد  
فيه ولو حررها معا عتق أحدهما لأنه ملكا أحدهما بالقبض  
وإن حرر أحدهما لم يبيع أي لو قال البائع أو المشتري أحدهما  
حر ولو قال متعاقبا عتقا لأن كل واحد عتق ملكه وملك  
غيره فبيع في ملكه والبيان إلى المشتري لأن من نقض فيه  
عتقه مضمون بالقيمة والقول في المضمون قول الضامن  
ولو قبض أحدهما باذن البائع فملك غرم قيمته انتهى وفيه بالفهم  
أبيع المبهمة في المثال جاز قال في التام بصواب بيع المبهمة لو اشترى  
أحد عبدين أو ثوبين فسد لهما يورث مزا عاصد المثل في ولو  
قبضهما ملك أحدهما والآخر أمانة نذر وقابا لعقد الآخر **قال**  
والمرعى وأجارتهما أي لا يجوز بيع الكلا وأجارته أما البيع فلا  
ورد على ما ملكه لا شتراك الناس فيه بالحديث الناس

شركا

شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار وأما الأجرة فلا يملك  
على استئذاك عين مباح ولو عقدت على استئذاك عين مملوكة بان  
استأجر حفرة لبشر بالبيان لا يجوز وهذا أولى وفي المصباح  
والمرعى بالكسر والمرعى بمعنى وهو ما تزعاه الدواب والجمع  
المرعى انتهى قيد بالمرعى بمعنى الكلا لأن بيع رقبة الأرض  
وأجارتهما جازين ومعنى الشركة في النار الاصطلاح  
وتخفيف الثياب يعني إذا أوقد رجل نارا فلكل ابن  
بصطليها أمانة إذا أراد أن يأخذ الجمر فليس له ذلك  
الأبازن صاحبه ومعناه في الماء الشرب وسقى الدواب  
والاستفان من الأبار والحياض والأبازن المملوكة وفي الكلا  
أن له احتشاشه وإن كان في أرض مملوكة غير أن لصاحب  
الأرض أن يمنع من الدخول في أرضه وإذا منع فلعينه  
أن يقول أن لي في أرضك حقا فاما أن يؤصلني إليه أو  
تحتته أو تستقي وتدفقه لي وصار كثوب رجل وقع في  
دار رجل أما أن ياذن للمالك في دخوله ليأخذه وأما  
أن يخرج به إليه أما إذا أحرز المالك الاستفان في ابنة والكلا  
يقطعه جاز حينئذ ببيعة لأنه بذلك ملكه وظاهره  
هذا إذا ثبت بنفسه وأما إذا سقى الأرض وأعدها  
للأبنات فثبت في الذخيرة والمحيط والنوار أن يجوز  
بيعه لأنه ملكه وهو مختار الصدر الشهيد وكذا ذكر  
في اختلاف أبي حنيفة فيحمل كلام المصنف على ما إذا لم يعدها  
للأبنات ومنه لو خذف حول أرضه وهياها للأبنات حتى  
ثبت القصب صار ملكا له والقدر يرى منع ببيعة وأن نشأ  
الماء إلى أرضه والحقة مونة لبقا الشركة وإنما تنقطع بالحجارة  
وسوق الماء إلى أرضه ليس بحجارة لكن الأكثر على الأول إلا



الا ان هذا القابل يقول ينبغي ان جاز البير ملك بملكها ويكون بمكلف  
 الحفر والطي لتحصيل الماء ملك الماء ملك الكلاب مختلفة سوق الماء الى  
 الارض ليست فله منع المستقي وان لم يكن في ارض مملوكة كذا في فتح  
 القدير وسياتي ان مثاله تعالى بقية الكلام عليه في كتاب الشرب  
 والحيلة في جواز اجازة ان يتاجر ارضا لا يطاق الدواب فيها  
 او لمنعه اخرى بقدر ما يريد صاحبها من الثمن والاجرة فيحصل له  
 عرضها ويدخل في الكلا جميع انواع ما ترعاه المواشي رطبا كانت  
 او يابسًا بخلاف الاشجار كانت الكلام لا ساق له والشجر له ساق  
 فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها اذا انبتت في ارضه لكونها ملكه  
 والكماة كالكلاب وفي القماموس النماينات والكماة للواحد  
 والكل للجمع او هو تكون واحدة وجمعا انتهى **قال** والنخل اي لم  
 يحجز بيعه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف **وقال** محمد يجوز  
 اذا كان محرز او هو معنى ما في الذخيرة اذا كان مجموعا لانه حيوان  
 مستغنى به حقيقة وشرعا فيجوز بيعه وان كان لا يؤكل كالبعل  
 والحمار ولما انه من المروم فليجوز بيعه كالزناير والانتفاع  
 بما يخرج منه لا بعينه فلا يكون منتفعا به قبل الخرج اطلقه  
 فشمئ ما اذا بيع نفع الكوارات وفيها غسل وهو قول الكرخي  
 وذكر القندوري ان بيعه نفع غيره اذا كان من حقوقة كالشرب  
 والطريق وهذا ليس من حقوقة كذا في الفوائد الظهيرية واجب  
 عنه بان السعية لا تنحصر في الحقوق كالمضائق والعقد تابع  
 للنخل في الوجود والنخل تابع له في المقصود بالبيع والكورة بضم  
 الكاف وتشد يد الواو معسل النخل اذا اسود من طين وفي التمديد  
 كورة النخل تخففه وفي الغرب بالكسر من غير تشديد وفيه  
 الرمنخري بفتح الكاف وفي الغريسين بالكسر كذا في فتح القدير  
 وفي المصباح كورة النخل بالضم والتخفيف والتشديد لغة عملها

في النخ

في النخع وقيل بينها اذا كان فيه العسل وقيل هو الخلية وكسر الكاف  
 مع التخفيف لغة فيه انتهى وسياتي ان الفتوى على قول محمد **قال**  
 وبيع دود القز وبيعه اما الدود فلا يجوز بيعه عند ابي حنيفة لانه  
 من المروم وعند ابي يوسف يجوز اذا اظهر فيه القرين بغيره وعند محمد  
 يجوز كيف ما كان لكونه منتفعا به واما بيعه فلا يجوز بيعه  
 عند ابي حنيفة وعندهما يجوز لما كان الضرورة وقيل ابي يوسف مع  
 ابي حنيفة كما في دوده وانما اختار المؤلف قول محمد في الدود و  
 البعض لكونه المقتنى به ولكن يرد عليه ان الفتوى على قول محمد  
 ايضا في بيع النخل كما في الذخيرة والخلاصة فلم يختار قوله  
 في الدود ورون النخل فلا مرجح ولعله لم يطلع على ان الفتوى  
 على قوله فيها وفي المصباح القرين معرب قال الليث هو ما يعمل  
 منه الابريسم ولهذا قال بعضهم القز والابريسم مثل  
 الحنطة والدقيق انتهى واما الخرفاسم دابة ثم اطلق  
 على الثوب المتخذ من وبرها والجمع خزان مثل صرد وصران  
 منه ايضا فيد بالنخل والدود لان ما سواهما من المروم  
 كالحيات والعقارب والوزغ والقنافذ والضباب يجوز  
 بيعه اتفاقا ولا يجوز بيع شئ من الجواهر كالفخار  
 والسرطان والسحلفات وفرس البحر وغير ذلك ولكن في  
 الذخيرة اذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية  
 مرع لم يجوز بيعه وبه اخذ الصدر الشهيد حاجة الناس  
 اليه كمنزلة الناس له وفي المصباح العلق شئ اسود يشبه  
 الماء يكون في الماء يعلق بافواه الابل عند الشرب انتهى  
 وفيه بالبيع لانه لو كان الدود وورق القوت من واحد  
 والعمل من اخرين لكان الفرق بينهما نصفين او اقل او  
 اكثر لا يجوز عند محمد وكذا لو كان العمل منهما وهو بينهما



نصفان وفي فتاوى الروا لحي امرأة اعطت امرأة بذر القز وهو بذر  
الغيلق بالنصف فقامت عليه حتى ادرك الغيلق لصاحب البذر  
لانه حدث من بزرها ولما على صاحبة البذر قيمة الاوراق  
واجرمثلها ومثله اذا دفع بقره الى خريعتها ليكون الحادث  
بينهما بالنصف فالحادث كله لصاحب البقر وله على صاحب  
البقرة ثمن العلف واجرمثلها وعلى هذا اذا دفع الدجاج ليكون  
البقر بالنصف كذا في فتح القدير ومحلها كتاب الاحارث  
ولم يذكر المؤلف بيع الحمام وذكره في الهداية فقال والحمام اذا  
علم عددها وامكن تسليمها جاز بيعها لانه مال يقدر والتسليم  
وفي الذخيرة اذا باع بروج حمام مع الحمام فان باع ليلا جاز لان  
في الليل يكون الحمام مجلته داخل البرج ويمكن اخذه من غير  
احتيال فيكون بايعا ما يقدر على تسليمه وفي الهداية  
يكون بعضه خارج البيت فلا يمكن اخذه الا باختيار فلا  
يجوز انتهى **قال** والابن اي لا يجوز بيع الابن لثمن النبي صلى  
الله عليه وسلم عنه ولا نه لا يقدر على تسليمه ولو باعه ثمر  
عادر من ابايق لا يتم ذلك العقد لانه وقع باطلا لانعدام المحل  
كبيع الطير في الهواء وعن ابي حنيفة انه يتم العقد اذا لم يفتح  
لان العقد العقد لقيام المالية والماسع فذا رنفع وهو  
العجز عن التسليم كما اذا ابق بعد المبيع وهكذا يروى عن محمد  
كذا في الهداية والاول ظاهر الرواية وبه كان يعني ابو عبد الله  
الشيخ كما في الذخيرة والاول وانك الرواية بان الرادها ان عقاد  
البيع بالنعاطي لان اطلقه فشملا ما اذا باع لابنه الصغير فانه  
لا يجوز وكذا البيتم في حجره بخلاف ما اذا وهبه له فانه يجوز  
بجوز والفرق ان شرط البيع القدر على التسليم غيب البيع  
وهو منتق وما بقى له من اليد يصلح لقبض الهبة لا لقبض البيع

لانه

لانه يقبض بآماله مقبوض من مال الابن وهذا يقبض ليس بآماله  
مال يخرج من مال الولد فكفت تلك اليد له نظر الصغير فانه لو عاد  
عاد الى ملك الصغير هكذا في فتح القدير والشيخين وفي فتاوى قاضي  
خان من الهبة خلافة قال ولو وهب عبدا لابي له الولد الصغير  
لا يجوز وان باعه جاز انتهى فقد عكس الحكم على ما نقله الشارحون  
ولم ارا احدا منهم يثبت على هذا والحق ما ذكره القاضي لما في العراج  
ولو باع الابن من ابنه الصغير لا يجوز ولو وهبه له اوليتم  
في حجره جاز لان ما بقى له من اليد في الابن يصلح لقبض الهبة دون  
البيع انتهى واما صاحب الذخيرة فذكر في البيوع ان الاب  
لو باع العبد المرسل في حاجة له ابنه الصغير جاز ولم يذكره  
في الابن وذكر في كتاب الهبة ولو وهب عبدا له ابنا لابنه  
الصغير فما دام مزرودا في دار الاسلام يجوز الهبة وبصير الاب  
قابضا لابنه لقبض الهبة ذكر المسألة في الجامع وفي المنتقى  
عن ابي يوسف لو تصدق بعبده لابي له على ابنه الصغير  
لا يجوز وروى المعلى عنه انه يجوز فحصل عن ابي يوسف في  
المسألة روايتان انتهى وشمل كلامه ايضا ما اذا باعه  
بعد ما ابق من يد الغاصب ثم ان المالك باع العبد من  
الغاصب وهو ابق بعد فالباع جاز والاصل ان الابن  
انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم محتاجا اليه بان ابق  
من يد المالك ثم باعه المالك فاما اذا لم يكن التسليم  
محتاجا اليه كما في مسيلتا يجوز البيع انتهى وفيه يد بالابن  
لان المرسل في حاجة الولي يجوز بيعه ولو باعه وليس بابق  
ثم ابق قبل القبض فان المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد  
ولا يكون للبايع ان يطالب المشتري بالثمن ما لم يجفر العبد  
انتهى وجعل الراد على البايع كما في الفتية وخرج ايضا بيع المفضو



فقد ذكر محمد في الاصل انه موقوف ان قربه القاصب ثم البيع  
ولزم وان مجرد وكان للمقصود منه بنية عادة فكذلك الجواب  
وان لم يكن له بنية ولم يسله حتى ذلك انتقص البيع بظاهره  
غير صحيح وينبغي ان لا ينتقص البيع لان البيع وان فات  
فقد اختلف بدلا لا ينتقص البيع الا ان يختار المشتري  
الانتقص فكان تاويل قول محمد انتقص البيع اذا اختاره  
المشتري وبعضهم قالوا انه بظاهره صحيح وينتقص  
البيع من غير اختيار المشتري الى اخر ما في الذخيرة وقد  
يسعد لان هبة جازية كما قدمنا عن العراج واما اعتاقه  
فجائز لكن ان اعتقه عن كفارة عليه فانه لا يجوز حتى  
تعلم حيائه كما في العراج ويصح جعله بدلا لخلع وقد مناه في  
بابه عند قوله ولو اختلفت على عبد ابق لها على ابا برة  
من ضمانه لم يبرأ واما جعله بدلا لخلع

**قوله** الا ان يبيعه  
ممن يزعم انه عنده فيجوز البيع لان المنه عنه بيع ابق  
مطلق وهو ان يكون ابقا في حقها وهذا غير ابق في  
حق المشتري ولانه اذا كان عند المشتري انتفى العجز  
عن التسليم وهو المانع ولم يذكر المصنف انه يكتفى بقبضه  
عن قبض البيع للتفصيل قالوا ان كان استهد وقت  
اخذه انه اخذه ليرده على مالكه كان امانة في يده فلا  
ينوب عن قبض البيع فلو صدق قيل ان يصل الى سيده  
لم يضمنه فيصح البيع ويرجع بالشئ ولو كان لم يستهد صار  
قابضا لانه قبض غصب هكذا انتقد الشارحون  
هنا وذكر في الذخيرة ان المشتري ما هو امانة في يده من  
وديعة او عارية فانه لا يكون قابضا الا اذا ذهب المودع

او المبيع

او المستعير الى العين وانتهى الى مكان يتمكن من قبضه الا ان يصير  
المشتري قابضا بالتحلية فاذا اهلك بغير ذلك يملك من  
مال المشتري فان فعل المشتري في قبض الوديعة  
والعارية ما يكون قبضا ثم اراد البائع ان يجسها بالتمن  
لم يكن له ذلك لانه لما باعه منه مع علمه ان البيع  
في يد المشتري وهو يتمكن من القبض يصير قابضا  
راضيا بقبض المشتري دلالة انتهى وقد يبيعه ممن  
يزعم انه عنده لانه لو باعه من رجل يزعم انه عنده  
اخروا انه لا يصح ولكنه فاسد اذا قبضه المشتري ملكه  
بخلاف بيع الابق فانه باطل فلذا استثنى في الفوائد  
القبضية ان بيع الابق يكون باطلا وفاسدا ومجريا  
انتهى **قال** ولبن امرأة بالجرأي لم يجز بيع لبن المرأة  
لانه جزا لادمي وهو جميع اجزائه مكروم مصون على  
الابتذال بالبيع اطلقة فتشمل لبن الحرة والامة وهو  
ظاهر الرواية وعن ابى يوسف تجوز بيع لبن الامة  
الجواب ان يراد البيع على نفسها فكذلك على جزها قلنا الرق  
حل بنفسها فاما اللبن فلا رق فيه لانه يحتقر محل  
يتحقق فيه القوة التي هي صفة وهي الحي ولا حياة في اللبن  
ولا يكون محلا للمعوق ولا للرق وكذا البيع وشمل ما  
اذا اكان في انا واولا والاولى ان يفتد مراده بما اذا كان  
في وعاء كما قبضه في الهداية لان حكم اللبن في الضرع  
قد تقدم واستار المصنف الى انه لا يضمن متلفه  
لكونه ليس بمال والى انه لا يحل التداوى به في العين  
الرمدا وفيه قولان قيل بالبيع وقيل بالجواز اذا علم فيه  
الشفا هكذا نقله في فتح القدير هنا وقال في موضع

في بيع لبن المرأة



واهل الطب يشبهون بفعل اللبن الميت للعين وهذه من  
 افراد مسابقة الانتفاع بالمحرم للتداوي كالحذر واختار في النهاية  
 والخاتمة الجواز اذا علم ان فيه الشفا ولم يجدوا غيره وساق  
 ابن شاذان في تمامه في الحظر والباحة وفيه دليلين المراه  
 لا يجوز بيع لبن الانعام قال الامام الربان محمد بن الحسن  
 الشيباني جواز اجارة الطير دليل على فساد بيع لبنها  
 وجواز بيع لبن الانعام دليل على فساد اجارتهما **قال**  
 وشعر الخنزير اى لم يجز بيعه اهانة له لكونه نجس العين  
 كاصله فالبيع هنا لو جاز لكان اكراما وفي الحذر والخنزير  
 كذلك لو جاز لكان اعزازا وقد امرنا بالاهانة وفي البرازية  
 لو جاز لكان اهانة لها وقد امرنا باعزاز الادمي فالفعل  
 الواحد وهو البيع هنا يجوز ان يكون اعزازا بالنسبة الى  
 محل واهانة بالنسبة الى اخر مثلا اذا امر السلطان  
 بعض العتلات بالوقوف عند العرس بحضرة كان اعزازا  
 له ولو امر القاضي بذلك لكان اهانة له وحاصله  
 ان جواز بيع الممان اعزاز له وجواز بيع المكرم اهانة له  
**قال** وينتفع به اى يجوز الانتفاع بشعر الخنزير دفعا  
 لما يتوهم من منع بيعه ولكنه مقيد بالحذر للضرورة فان ذلك  
 العمل لا يتأتى بدونه ويوجد مباحا فلا حاجة الى القول  
 بجواز بيعه وشرايه حتى لو لم يوجد لم يكره شراؤه لاسا كفه  
 للحاجة وكره بيعه وشراؤه لعدما كما افقته به الفقيه ابو الليث  
 وظاهر كلامهم منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بان  
 امكن الحذر بغيره ولذا قيل لا ضرورة الى الحذر به لامكانه  
 بغيره وكان بن سيرين كابدس خفا حذر بشعر الخنزير  
 فعلى هذا لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به ولذا روى عن ابى يوسف

كرهه

كراهة الانتفاع به الا ان يقال ان امكان الحذر بغيره وان  
 وقع لفرد سبب تحله مشقة في خاصة نفسه لا يجوز ان يلزم  
 العموم جزئيا مثلا وحيث كان جواز الانتفاع به للضرورة  
 والاصل ان ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها افقته الامام  
 ابو يوسف بنجاسة فيجوز لما القليل اذا وقع فيه  
 وطهره محمد لان جواز الانتفاع به دليلها والعصم قول  
 ابى يوسف لما قدمناه وما ذكر في بعض المواضع من جواز  
 صلاة الخرازين مع شعر الخنزير وان كان اكثر من  
 قدر الدرهم فهو مخرج على قول محمد بطهارة اما على قول  
 ابى يوسف وهو الوجه لان الضرورة لم تدعهم الى ان  
 يعلق بهم بحيث لا يقدر ان على الانتفاع عنه ويحتج  
 على ثبائهم هذا المقدار **قال** وشعر الانسان والانتفاع  
 به اى لم يجز بيعه والانتفاع به لان الادمي مكرم عين  
 مستدل فلا يجوز ان يكون شئ من اجزائه مباحا  
 مستدما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الوصل  
 والمستوصلة وانما يرخص فيما يتخذ من الوبر فيريد  
 في قوت النساء وذوايهم كذا في البداية وصرح في  
 فتح القدير بان الادمي مكرم وان كان كافرا والواصل  
 لغيره لثقل الشعر بشعر النساء والمستوصلة العمول بها  
 باذننا ورضناها ولعن في الحديث الناصب والمنهضة  
 والناصب من هو الذى تقتل الحاجب لتزيينه والمنهضة  
 هو الذى يفعل بها ذلك **قال** وجلد الميتة قبل الدبغ اى  
 لم يجز بيعه لانه غير منتفع به قال عليه السلام لا تستكفوا  
 من الميتة باهاب وهو اسم لغير المدبوغ فيكون نجس العين  
 بخلاف الثوب والدهن المشمس فانها عارضة فيدعى



قبل الدبع لانه لو باعه بعده جزا لا تتفادى لظهوره ولذا قال  
وبعده يباع ويتفادى به وتفيد بالميتة لان جلد الزكاة يجوز  
بيعه قبل الدباغة وكوم السباع وتقومها وجلودها بعد الزكاة  
تجوز الميتة بعد الدبع فيجوز بيعها والانتفاع بها ما عدا  
الاذل لظهور ثبوتها بالرحمة الا جلد الخنزير **قال** كعظم الميتة  
وعصها وصوفها وقرنها ووبرها اي يجوز بيعها والانتفاع  
بها لانهما ظاهرة لا يحلها الموت لعدم الحياة وقد فرقاه  
من قبل والفيل كالخنزير يحبس العين عند محمد وعندهما  
محترقة السباع حتى يباع عظمه ويتفادى به ويجوز بيعه  
الغرة على المختار **قال** وعلى سقوط اي لم يجز بيع عظمه  
بعد انعدامه لان الباقي بعد سقوطه حق الثقل وهو ليس  
بمال لان المال ما يمكن احراره والمال هو المحل للبيع بخلاف الثوب  
حيث يجوز بيعه شيئا للارض بائنا في الروايات ومورد  
في رواية وهو اختيار مستأج بلخ لانه حظ من الماء لهذا يضمن  
بالاتلاف وله قسط من الثمن وسياتي تمامه في الثوب ان  
شأ الله تعالى فتبدل بسقوطه لان بيعه قبل سقوطه جائز كما في  
فتح القدير لان المبيع البنا فعلى هذا يجوز بيع سقوط البيت  
قبل نفضه كما يجوز بيع البنا قبل هدمه لكن في نسخة  
الفتاوى لا يجوز بيع بنا الوقف قبل هدمه ولا اشجار المرقفة  
المترقة قبل قطعها بخلاف غير المترقة انتهى وانشاء الامتناع بالاث  
العلو لو سقط قبل القبض فان البيع يبطل كمال البيع قبل  
القبض كما في فتح القدير والعلو خلاف السفل يضم العين  
وكسرها كذا في المصباح ولم يذكر المؤلف بيع الطريق والمسبل  
وفي الهداية وبيع الطريق وهبتهما يزوج ميسل الماوية  
باطل والمسيلة محتمل وجهين بيع رقية الطريق والمسبل وبيع حق

المور

المورر والسبل فان كان المراد الاول فوجه الفرق بين الساليتين  
ان الطريق معلوم لانه طوله وعرضه معلومان اما السبل مجهول  
لانه لا يدري قدر ما يتعده من الماء وان كان الشافعي يبيع حق  
المورر روايتان وجه الفرق على احدهما بين حق السبل  
ان حق المورر معلوم لتعلقه بمحل معلوم وهو الطريق واما السبل  
على السطح فهو حق التعلل وعلى الارض مجهول الجملة محله وجه  
الفرق بين حق المورر وحق التعلل على احدى الروايتين ان  
حق التعلل يتعلق بعين ما يبنى وهو البناء فاستثناه عما حق  
المورر يتعلق بعين تبقى وهو الارض فاستثناه الاعيان انتهى  
**قال** وامة تنبئ انه عبد وكذا عكسه اي لم يجز بيع امة  
ظهر انه عبد وعكسه وهو بيع عبد تبين انها جارية بخلاف  
ما اذا باع كشيئا فاذا اهلونجة حيث يتعقد البيع ويتخير  
والفرق بين شي على الاصل الذي ذكرناه في السكاح لمحمد  
وهو ان الاستارة مع التسمية اذا اجمعا ففي مختلفي الجنس  
يتعلق العقد بالسمي ويبطل لانعدامه وفي متحدي الجنس  
يتعلق بالشار اليه ويتعقد لجوده ويتخير لفوات الوصف  
كن اشترى عبدا على انه جنان فاذا هو كائن وفي مسيلتا  
الذكر من بني ادم جنات لتفاوت في الاعراض وفي الجواهر  
جنس واحد للتقارب فيها وهو المعبر دون الاصل كالخيل  
والدب جنات والوزاري والزيد يبيع على ما قالوا جنات  
مع اتحاد اصلها كذا في الهداية والاصل المذكور لمحمد متفق  
عليه هنا ويجوز في سائر العقود من السكاح والاجارة  
والصلح عن دم العبد والمخلع والعقود على مال والبيع في مسيلة  
الكتاب باطل لعدم المبيع وبه ظهر ان الذكر والانثى من بني ادم  
جنات فهما وان اتحد جنسا في المنطق لانه الذاني المقول

ثان



على كثيرين مختلفين بميزان واحد المحس في اللغة المقول على كثيرين  
لا يتفاوتت الغرض منها فاحشا فاحشا ما يتفاوتت الغرض  
منها فاحشا لا ينظر الى الزايف والوداري بفتح الواو وكسر الهمام  
الذال ثم راسملة نسبة الوداري فزية من قري سرقند والزند  
يزاي ثم نون ثم دال مهيمة ثم ياء ثم جيم نسبة الى زينة بفتح  
الزاي والنون الاخيرة والجيم زيدت على خلاف القياس مع  
انما اصلها هكذا ذكر هذا حب الهداية عن المشايخ قال في  
فتح القدير ومن المختلف في جتا ما اذا اباع فصاعا على انه يافوت  
فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليلا على انه يافوت  
احمر فظهر اصفر ويخبر كما اذا اباع عبدا على انه حمار فاذا هو  
كاتب كذا ذكر المصنف وان كانت صناعة الكتابة اشرف عند  
الناس من الخيل لان المصنف كما لا يفترق بين كون  
الصفة ظهرت خيرا من الصفة التي عييت او كما في ثبوت الخيار كما  
اطلق في المحبة لثبوت الخيار وذهب اخرون منهم صدر الاسلام  
وظهير الدين الى انه انما ثبت اذا كان الموجد انفق ربح الاور  
لقوات غرض المشتري وكان مستند الفصلين ما تقدم في من  
اشترى عبدا على انه كافر فاذا هو مسلم لا خيار له لانه خير مما  
عين وقد يفترق بان الغرض وهو استخدام العبد بما لا يليق  
به لا يتفاوت بين مسلم وكافر من الرزاعة وامورها او  
التجارة وامورها بخلاف لغتين الخيار والكتابة فانه يفيد ان  
حاجته التي لا جلها اشترى على هذا الوصف انتهى وقد ظهر من  
كلامهم ان من اشترى فعوضا ثم اختلفا قال المشتري سرت  
لي يافوت وانكره البايع انه ان كان ما ظهر من خلاف جنس  
الباقوت تخالفا ونسخ البيع لان الاختلاف في جنس المبيع  
وان كان ما ظهر من جنسه وانما الغاية الوصف فان كان

الخيار في البيع

المبيع

المبيع مما من عين المشتري وقت البيع فلا خيار له ولو اقر  
ه البايع بالشرط لما قد مناه عن قاضي خان في شرح اشترط  
الخبر والكتابة في باب خيار الروية والافاقول للبايع  
لان الاختلاف في اشترط وصف كالاختلاف في اشترط الخبر  
ولذا صورها في فتح القدير بما اذا اشتراه ليلا لا خراج ما اذا  
كان نهارا لم يركب من عينه وقد صارت حادثة العتوي  
واجبت بما ذكرناه والله الموفق للصواب قال وشرا ما باع  
بالاقل قبل المقدار لم يخبر شرا البايع باقل مما باع قبل بعد الثمن  
فهو من فروع عطفها على بيع لا انه يخبر ورعطفها على المحررات  
لانه لو كان كذلك لصار المعنى لم يبيع شرا وهو فاسد  
واما معنا جوازه استدلالا بقول عائشة رضي الله عنها  
لتلك المرأة وقد باعت بست مائة بعد ما اشترت بثمان مائة  
بسر ما اشترت واشترت ابلغ زيد ابن ارقم ان الله تعالى ابطد  
ابطل حجه وجماده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يبت  
ولان الثمن لم يدخل في ضمانه فاذا وصل اليه المبيع وفقت  
المقاصدة بغير له فضل بلا عوض بخلاف ما اذا اباع بالعرض  
لان الفضل انما يظهر عند المجاسنة اطلاق في الشرائع  
شراوه من كل وجه او من وجه كثير من لفظ يجوز شهادة  
له فانه لا يجوز ايضا كشرائه بنفسه خلافا لما في غير العبد  
ولما ثبت واطلق في ما باع عتق ما باعه بنفسه او بوكيله  
ومسا باعه اصاله او وكالة كاشتمل الشرائع وبغيره اذا كان  
هو البايع وشتمل ايضا شرا الكل او البعض كما في القنية  
وخرج شرا وارث البايع ووكيله عند الامام لان العقد  
وقع له لكونه اصيلا في الحقوق خلافا لما لكونه قائما بما  
وكن لا تظلم الزيادة له عند الامام وان ملكها واما شرا

مه



البايع من المشتري من مشترية فجاز وفاقا بشرط في السراج الوهاج لجواز  
 شر البايع ان يكون ممن يجوز شهادته للمورث في حياته والا لا  
 يجوز وهو قيد حسن اعفله بميث وان كان معلوما من بيان حكمه  
 من لا يجوز شهادته لعمارة المورث رحمه الله الشرا من مشترية حقيقة  
 او حكما كالشرا من وارث مشترية والفارق بين الوارثين او وارث  
 البايع انما لم يبق مقامه لان هذا مما لا يورث وهو انما يقوم مقامه  
 فيما يورث بخلاف وارث المشتري فانه مقام مقامه في ملك  
 العين وهذا من احكامها وقيد بمبايع لان المبيع لو انتقص خرج  
 ان يكون شرا ما باع فيكون النقصان من الثمن في مقابلة ما  
 نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما نقص  
 منها او باكثر منه علم هذا نقرع ما لو ولدت الجارية عند  
 المشتري ثم اشتراها البايع باقل ان كانت الولادة تقصتها  
 جاز كما لو دخلها عيب عند المشتري ثم اشتراها منه بالاقل  
 وان لم تنقصها لا يجوز لانه يحصل له ربح لم يدخل في ضمانه كذا في  
 فتح القدير ولا بد ان يكون النقصان فيها من حيث الذات لان  
 العين لو نقصت قيمتها بتغير الاسعار لم يجوز الشرا بالاقل لان  
 تغير السعر غير معتبر في حق الاحكام لانه فتور في الرغبات  
 لا في انجز كما في حق الغاصب وغيره فعاد اليه كما خرج عن ملكه  
 لظهور الزرع وقيد بالاقل احترازا عن المثل والاكثر فانه جاز فظهر  
 الزرع وقيد باقل لا بد من اتحاد جنس الثمنين لانه حينئذ  
 يظهر النقصان فان اختلف الجنس جاز مطلقا والدرهم  
 والدينار ينزها جنس واحد حقيقا وقد منا انهما جنسان الا في  
 ثمانية في اول البيوع فاذا كانت النقصان في اقل من قيمة الاول  
 لم يجوز واطلق في الاقلية فمثل الاقل قدره بالاقل وصفا فلو باع  
 بالف نسيئة الى سنة ثم اشتراه بالف نسيئة الى سنتين فسد

وارثهم

عند

عندنا وقد بقوله قبل النقد وبعده لافساد وفي القنية  
 لو قبض نصف الثمن ثم اشترى باقل من نصف الثمن لم يجوز  
 وكذا لو حال البايع على المشتري بثلث وفي السراج الوهاج لا يجوز  
 ان يشتريه باقل من الثمن وان بقي من ثمنه درهم واما من نقد جميع  
 الثمن ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم أعاد اليه فان عاد  
 اليه بحكم ملك جديد كما قاله قبل القبض وبعده او بالثمن  
 او بالنسيئة او بالميزان فشر البايع منه بالاقل منه جاز  
 وان عاد اليه كما هو فسخ بخيار روية او شر وقبل القبض  
 وبعده فالشرا منه بالاقل لا يجوز كذا في السراج الوهاج  
 وذكر الشارح هنا موضوعا نقلا

منه بغير قبض

قال وصح فيما ضم اليه اي صح البيع في المضموم الى شرا ما باعه  
 بالاقل قبل النقد كان اشترى جارية بخس مائة ثم باعها واخرى  
 معها من البايع قبل ان ينقده الثمن بخس مائة فالبيع جاز  
 في التي لم يشتريها من البايع ويفسد في الاخرى لانه لا بد ان  
 يجعل بعض الثمن في مقابلة التي لم يشتريها منه فيكون  
 مشتريا لاخرى باقل مما باع وهو فاسد عندنا ولم يوجد  
 هذا المعنى في صاحبنا ولا يثبت الفساد لكونه ضعيفا  
 لما جئنا وفيه اولانه باعتبار بطلان الربا اولانه طارى لانه  
 يظهر بانقسام الثمن والمقاصدة فلا يبرى الى غيرها واورد  
 على التقليل الاول ما لم اسلم قوهيا في قوه ومروى فانه باطل  
 في الكل عنده وعندنا يصح في المروى كما لو اسلم في حنطة



في شحير وزيت عنده يبطل في الكل وعند هاربع في عصمة الزيت  
مع ان فساد العقد بسبب الجنية مجتهد فيه فان اسلام هروي  
في هروي حايث عند الشافعي ولا مخلص منه الا بتغيير تعليل تفدي  
الفساد بقوة الفساد بالاجماع عليه الى تعليله فانه يجعل الشرط الفاسد  
في احدهما وهو قول العقد في المروى بشرط القبول في المروى فيفسد  
في المروى بالشرط الفاسد في المروى بانحاء الجبس كذا اعترف به  
نفس الامة بعد ان علم به هو في شرح الجامع وانشاء المصنف ان  
البائع لو اشتراه مع رجل اخر فانه يجوز من الاجنبى في نفسه  
**قال** وزيت على ان يزنه بطرفه ويخرج عنه مكان كل طرف خمسين  
رطلا وصح لو بشرط ان يطرح عنه بوزن الطرف اى لم يجز  
بيع شئ بهذا الشرط وصح البيع بالشرط الثاني من الشرط الاول  
ما يقتضيه العقد والثاني يقتضيه **قال** وان اختلفا في الرق  
قال القول للمشتري يعنى لو رد المشتري الرق وهو عشرة ابطال  
فقال البائع الرق غيره وهو خمسة ابطال فالقول قول المشتري مع  
بمينه لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرق المقبول فالقول  
قول القابض ضمينا كان او امينا وان اعتبر اختلاف في العين فهو في  
الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه يكثر الزيادة  
واذا برهن البائع قبلت بيئته واورد على ما في الكتاب مسئلتان  
احدهما ما اذا باع عبدين وقبضهما المشتري ومات احدهما  
عنده وجا بالآخر برده بعيب واختلفا في قيمة الميت فالقول  
للبيع والثانية ان اختلفا في الثمن بموجب الخالف وهذا  
جعل القول للمشتري على تقدير اختلافهما في الثمن عن الاول بانها  
مع هذه طرد فان يكون القول للمشتري لا نكاره الزيادة وهناك  
انما كان للبائع لانكاره للزيادة وعن الثانية بان الخالف  
على خلاف القياس فيها عند وجود الاختلاف في الثمن فصلا

وهنا

وهنا الاختلاف فيه يتبع لاختلافهما في الرق المقبول وهو هذا  
اولا فلا يوجب الخالف كذا في فتح القدير والرق بالكسر الطرف  
وبعضهم يقول ظرف زيت او تبر والجمع ازقاق وزقاق ووزقا  
مثل كتاب ورغفان كذا في المصباح **قال** ولو امر ذميا بشرا  
خمر او بيعها صح اى التوكيل وبيع الوكيل وشراؤه عند اى حنفية  
وقال لا يجوز على المسلم وعلى هذا الخلاف الخنزير على هذا  
توكيل المحرم غيره ببيع صيده لهما ان الموكل لا يليه فلا يليه  
غيره وان ما يثبت للتوكيل ينتقل الى الموكل فصار كانه باثريه  
بنفسه فلا يجزبه ولا يى حنفية ان العاقد هو الوكيل باهليته  
وولايته وانتقال الملك الى الامر امر حكى فلا يمنع بسبب الاسلام  
كما اذا ورث ثمنه ان كان خمر او غيرها ويدفع ثمنها الى الوكيل  
وان كان خنزيرا يسيبه ولم يذكر المصنف حكم ثمنها باعه له  
قال الشارح يتصدق بثمن الخمران باعها الوكيل له لتكر الخبز  
فيه وقولها انه لا يليه فلا يليه منقول من سابل الوكيل بشرا  
معين له ان يوكل بشرا به وان لم يليه لنفسه ومنها اذما  
ذمى وله حر فللقاضي ان يار ذميا يبيعها مع انه لا يليه بنفسه  
ومنها المسلم الوصى لذمى يوكل ذميا ببيع حره مع انه لا يليه  
وقد كتب في الفوائد غير هذه وفي فتح القدير يعم  
ان يقال اذا كان حكم هذه الوكالة في البيع ان لا يستفيع  
بالثمن وفي الشرائح ييب الخنزير ويرفع الخمر او غيرها  
بقى تصرفا غير معتق لفائدة وكل ما هو كذلك ليس بمشروع  
وقد ورد عن ابي حنيفة ان هذه الوكالة نكره اشده  
ما يكون من الكراهة وهى ليس الا كراهة التحريم فافاد  
في الصحة انتهى وفي القنية من الزكاة مسلم له حر ووكيل ذميا  
بيعهما للمسلم ان يعرف ثمنها الى الفقرا من زكاة ماله ونحو انتهى

ق



**قال** وامة علوان يعتق المشتري او يدير او يكايت او يستولد او الا  
حملها او يستقدم البايع شيئا ودارا على ان يسكن او يقر من المشتري  
درهما او يهدي له او يسلم الرضا او ثوب على ان يقطع البايع او يقطع  
قيصا اي لا يجز بيع امة بشرط منها وهو فاسد لانه بيع بشرط  
وقتل النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط كما رواه عمر بن شبيب  
وخصمه الشافعي بما عدا العتق وجوز البيع بشرط العتق وهو  
رواية عن ابي حنيفة كما ذكره الاقطع عملا بحديث بريرة فان عاتبة  
رضي الله عنها اشترت بنتا بشرط العتق واجازة عليه السلام وابطل  
الشرط فقال خذوها واشترط لهما الولاء لانه العتق ولم يخص  
به اصحابنا بناء على صلهم ان العام كيعارض الخاص ويطلب معه  
اسباب الترجيح والمرجح هنا العام وهو النهي عن بيع بشرط لكونه  
مانعا وحديث بريرة مبيح فيحمل على ما قبل النهي واما  
حديث جابر بن مسلم من انه باع حملا للنبي صلى الله عليه  
وسلم بشرط انه ظهره الى المدينة فعلى مذهب الشافعي رضي  
الله عنه لم يقع الشرط في صلب العقد فلم يفد وعلى اصلنا  
قدم العام الحاضر على الخاص المبيع كما قدمناه واثار المم  
رهم الله بالعتق وما عطف عليه في كل شرط لا يقتضيه العقد  
ولا يلايمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهو  
من اهل الاستحقاق ولم يجر العرف به ولم يرد الشرع بجوازه  
فلا بد في كون الشرط منفسدا للبيع من هذه الشرايط الخمسة  
فان كان الشرط يقتضيه العقد فانه لا يفسد كشرط ان يجلس  
البيع الى قبض الثمن ونحوه فان كان لا يقتضيه العقد لم يثبت  
تصححه شرعا لانه كشرط الاجل في الثمن وفي البيع المسام  
وشروط الخيار لا يفسد وان كان متعارفا كشرط ان يقد على ان  
يخذ صا البايع او يشرها فهو جائز وان كان ملايا للبيع

لا يفسده

ر

لا يفسده كالباع بشرط كفيل بالثمن اذا كان حاضرا وقبلها ان كان  
غائبا فحضر وقبل قبل التفريق وكشرط رهن معلوم بالاشا  
او التسمية فان عا صلبها التوثيق للثمن فبطلت كحضرة  
الكفيل لانه لو كان الكفيل غائبا وقبل قبل التفريق او كان  
حاضرا فلم يقبل فلم يجز الا اذا تراضيا على تعيينه في المجلس  
ودفعه اليه قبل ان يتفرقا او يجعل الثمن ويبطلان  
الرهن واذا كان مسمى فاستنع تسليمه لم يجز وانما يومر  
بدفع الثمن فان لم يدفعها خسر البايع في الفسخ واشترط  
الحواكة كالكفالة ومعنى كون الشرط يقتضيه العقد  
ان يجب بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملايا ان  
يؤكد موجب العقد كذا في الذخير وفي السراج الوهاج  
ان يكون راجعا الى صفة المبيع او الثمن كاشترط الخبز  
والطحين والكتابة وفيها يقال للمشتري في سيلة الرهن  
ادفعه او جعل الثمن وفي القدر وري يقال للمشتري  
اما ان تدفع الرهن او قيمته او يفسخ العقد لان يد  
الاستيفاء للبايع انما تثبت على المعنى وهو القيمة  
ولا تثبت ان الرهن لو هلكت فان المشتري يدفع قيمته  
او يعمل الثمن ولو اشترى عبدا على ان يعطى البايع كفيلة  
بما ادركه من درك فان كان الكفيل مجهولا ففسد  
البيع وان كان معينا حاضرا وقبل او كان غائبا فحضر  
قبل التفريق وقبل جاز انتهى ولم يذكر الرهن على الدرك  
لانه غير جائز وتفسير المنفعة لاحد المتعاقدين اشترط  
ان يهية المشتري بيتا او يقرضه او يسكن الدار شيئا  
ويخدمه العبد شيئا ولو بشرط ان خراجها على البايع  
فسد وان شرط الزايد على خراجها عليه جاز لانه شرط



ان لا يجب عليه تحمل الظلم بشرط ان خزاها كذا فيان از يد او انقص  
فسد البيع لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج ارض  
اخرى هذا اذا علم فان لم يعلم جاز ويجوز للمشتري ولو  
اشترى خراجية الاصل بلا خراج او غير الخراجية مع الخراج  
بان كان لكبايع خراجية فوضع عليها جاز وتمامه في البرازية  
وما فيه نفع للمشتري اشتراط حياطة الثوب على البايع او طعن  
الخطاة او قطع النمرة وتفسير منفعة المعقود عليه اذا كان  
من اهل الاستحقاق اشتراط ان لا يبيع العبد او كماله او لا  
يخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه فان التملك لو كان لا يتداوله  
الا يردى وكذا بشرط ان لا يخرجه من مكة وفي الخلاصة اشترى  
عبدا على ان يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من فلان لا يجوز  
لان له ملكا لباو في البرازية اشترى عبدا على ان يطعمه  
لم يفسد وعلى ان يطعمه خبيثا ففسد وقدر ان يكونه من  
اهل الاستحقاق اي من اهل ان يستحق حقا على الغير وهو لادمي  
لانه لو كان حيوانا غير ادمي او ثوبا فالبيع بهذا الشرط جائز  
وخرج ايضا ما اذا اشترط المنفعة كاجنبى كان بقرض البايع  
اجنبيا فالبيع صحيح كما في الذخيرة معزيا الى المصدر الشهيد  
رضي الله عنه قال القدر وري انه يفسد وصورته انه  
يقول المشتري للبائع اشتريت منك هذا على ان تقرضني او  
تقرض فلانا وفي المتن قال محمد بن علي بن بشرط المشتري  
على البايع يفسد به البيع فاذا اشترطه على اجنبى فهو باطل  
كما اذا اشترى دابة على ان يمسكها لفلان الاجنبى كذا فهو باطل  
كما اذا اشترط على البايع ان يمسكها وكل شي بشرطه على البايع لا يفسد  
به البيع فاذا اشترطه على الاجنبى فهو بالخيار وهو جائز ومن  
ذلك ما اذا اشترى شيئا ان يحط فلان الاجنبى كذا عنه جاز

البيع

البيع وهو بالخيار ان شا اخذه بجميع الثمن وان شاترك وروي  
ابن جماعة عن ابو حنيفة رضي الله عنه اذا اشترى من آخر  
شيئا على ان يمسك البايع لا ينال المشتري اولا جنبى من الثمن  
كذا فسد البيع وخرج ايضا بشرطه فيه مضرة لاحد هاتين البايع  
ثوبا بشرط ان لا يبيعه ولا يمسكه جاز البيع وهو قول ابو حنيفة  
ومحمد رضي الله عنهما وفي قول ابو يوسف رضي الله عنه  
فاسد وهو رواية واختلف المشايخ رضي الله عنهم فيما اذا  
باع على ان يعطى ثمنه من مال فلان ومن منفعة البايع  
الفسد للبيع ما اذا اشترط ان يدفع المشتري الثمن  
الى عزيم البايع لتسقوط مونة القمعة عنه ولان الناس  
يتفاوتون في الانتفاع فثمن يباح ومنهم من يباح  
ومنها ايضا لو باع بتاتا بشرط ان يمسك البايع حواطه  
كذا في الذخيرة وفي رفع القدر لو باع ساحة على ان يبنى  
بها مسجدا او طعاما على ان يتصدق به فهو فاسد انتهى وخرج  
ايضا ما لا مضرة فيه ولا منفعة كان اشترى طعاما بشرط  
اكله او ثوبا بشرط لبسه فانه يجوز وخرج عن الافق  
ما في المجتبى اشترى على ان يدفع اليه قبل دفع الثمن  
او قال على ان تدفع الثمن في بلد اخر فسد البيع وفي  
شرح المجمع معزيا الى النوازل لو قال بعت منك هذا  
على ان احط من ثمنه كذا جاز ولو قال على ان اهب منك  
كذا لم يحز البيع لان المحط ملحق بما قبل العقد ويكون البيع  
بما ورا المحطوط انتهى وقد جعل لان الشره لو كان بان  
فان البيع يفسد في جميع الوجوه الا في مسيلة ما اذا اقتل ان  
رضي ان او فلان في ثلاثة ايام كما تيسر فيما يقع تعليقه  
وما لا يصح والتفصيل السابق انما هو اذا اعلق بعلقة



على الظاهر من كلامهم ان كلمة على بشرط كذا بمنزلة على لان وقت يكون  
 الشرط مقارنا للعقد لان الشرط الفاسد لو الحق بعد العقد  
 قيل يلحق عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقبله لا وهو الصحيح كما في قطع  
 الفصولين في الفصل التاسع والثلاثين ولكن في الاصل اذا العتق  
 بالبيع شرط فاسدا يلحق عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان كان الاخطا  
 بعد الافتراق من المجلس وصورة ثوبان فضة بفضة وثقابضا  
 وتفرقا ثم زاد احدهما صاحبه شيئا او حط عنه وقبله الاخر فابيع  
 فاسدا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رضي الله عنه  
 البيع صحيح وينتقل الزيادة والخط وقال محمد رضي الزيادة باطلة  
 والخط جائز ولو كان الشرط في العقد فابطلا ان كان المفسد  
 في طلب العقد صح الخط في المجلس ولا يبيع فيما وراء المجلس انتهى وقيد  
 بعلي بدون الواو لانه لو زاد الواو بان قال بعتك هذا  
 بكذا وعلان تفرض كذا فابيع جائز ولا يكون شرطا وهو نظير  
 ما لو كان لرجل ارصن بيضا فيها تخيل فقال دفعت اليك التخييل  
 معاملة على ان تزرع كان للزرعة في المعاملة ولو قال على  
 ان تزرع لم تقسم الزرعة ويعرف من هاتين الساليتين كثر من  
 السابل كذا في الذخيرة وبقعه في البرازية وقيد باخراج ما ذكر  
 مخرج الشرط لانه لو اخرج مخرج الوعد لم يفسد كما اذا باع  
 بستانا على ان يهرحوا بيطه واخرجه مخرج الوعد ولكن لو لم  
 يبين البايع لم يجبر ويجبر المشتري في الرد كذا في الذخيرة لكن  
 لم يبين مما اذا يكون اخرج مخرج الوعد وهو احد الاجوبة  
 عن حديث بريرة فان البيع لم يكن بشرط العتق وانما كان  
 بوعده عتقا وبين الامام اسحاق التوكل في صورة اخرج مخرج  
 الوعد قال اشترى ابن الحوايط وخرج عن الملام للعقد ما لو اشترى  
 امة بشرط ان يطاها المشتري او يطاها فابيع فاسدا لان الملام

للعقد

للعقد الاطلاق وعند ابو يوسف رضي الله عنه يجوز في الماد الا انه  
 ملایم وعند محمد رضي الله عنه يجوز فيهما في الاول لما قاله ابو يوسف رضي  
 الله عنه والثاني ان لم يقتضه العقد لا يرجع نفعه الى احد فهو  
 شرط لا طالب له ولم يفصل المؤلف رضي الله عنه بين شرط وشرط  
 في الفساد وهو كذلك الا البيع بشرط العتق فان المشتري اذا العتق  
 صح البيع ووجب الثمن عليه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال  
 يسقي فاسدا فنجب القيمة لان البيع قد وقع فاسدا فلا  
 ينقلب صحيحا كما اذا التلق بوجه اخر ولا يبي حنيفة رضي الله عنه  
 ان شرط العتق من حيث ذامة لا بلایم العقد على ما ذكرناه  
 ولكن من حيث حكم بلایم لانه منهي للمدك والشيء بانتهائه  
 يتقرر وهذا لا يمنع العتق الرجوع بنقصان العيب فاذا  
 تلف بوجه اخر لا يتحقق الملامية فتقرر الفساد واذا اوجد  
 العتق تحققت الملامية فتخرج جانب الجواز فكان الحال موافقا  
 بخلاف ما اذا ادبره واستولدها فانها لا ينهيان المدك  
 لجواز قضى قاضيهما واجمعوا على ان المشتري لو اتلفه  
 او باعه او وهبه تلزمه قيمة كذا في السراج الوهاج  
 ومن الشروط الفسدة ما في القسيمة اشترى بطيخة على  
 انها حلوة او شاة على انها حلبة كذا او زيتا او سميا  
 على ان فيه كذا امنا او ستارة او ثورا علان فيها كذا  
 من اللحم ففسد البيع في الكل لتعذر معرفته قبل العمل  
 وعجز البايع عن الوقاف به ولو اشتراه علان يودي الثمن  
 من بيعه فهو فاسد وان شرط وانما ذكر استثنائا للحمل  
 مع الشرط لانه لما كان غير صحيح صار بشرط فاسدا والاصل  
 فيه ان ما لا يبيع افراد بالعقد لا يصح استثنائه من العقد  
 فالحمل من هذا القبيل وهذا لانه بمنزلة اطراف الحيوان لا تقام



به غلظة وبيع الأصل يتناول بالاستئذان يكون على خلاف موجب  
فلم يصح فبغير شرط فاسد والبيع يبطل به والكتابة والأجارة  
والرهن بمنزلة البيع لأنها تتطل بالشروط الفاسدة غير  
أن المقدر في الكتابة ما يمكن في صلب العقد منها والوصية  
والصدقة والنكاح والخلع والمصلحة عن دم العبد لا يبطل بالاستئذان  
المحل بل يبطل الاستئذان لأن هذه العقود لا تتطل بالشروط الفاسدة  
وكذا الوصية لا يتطل به لكن يصح الاستئذان حتى يكون المحل  
ميراثا أو جارية وصية لأن الوصية اخت الميراث والميراث  
يحرى فيما في البطن بخلاف ما إذا استئذني خذ منها لأن الميراث  
لا يحرى فيها كذا في الهداية والخدمة كالفلة وأورد مسلم  
الخدمة على الأصل السابق وأجيب أما بأنه مطرد غير  
منعكس والإيراد على العكس وأما بيان الكلام في العقد والوصية  
ليست بعقد فلا ترد كذا في النهاية ولا يخفى أنها عقد مشترك  
على الإيجاب والقبول فالأوجه الأول وتفرع على القاعدة أنه  
يصح استئذان قفيز من الصبرة لجواز أفرادها ولا يصح استئذان  
شبان من قطع لعدم جواز أفرادها من قطع إذ المتمكن  
معينة وأما إذا عينها بالإشارة فلا استئذان صحيح وكذا الحال  
في كذا عدد من متفادات وصح استئذان رطل معلومة من  
بيع الثمرة لجواز إفرادها على الرطل ابتداء وهو العنقود من  
مسائل الاستئذان باع صبرة بمائة الأعرشها فله تسعة  
اعشارها بجميع الثمن ولو قال علي ثمنها ثلثه تسعة  
اعشارها تسعة اعشار الثمن خلا فالمراد عن محمد رضي  
الله عنه أنه بالجميع وعزير يوسف رضي الله عنه لو قال  
أبيعك هذه المائة شاة بمائة علي أن هذه لي وأولى هذه  
فسد ولو قال إلا هذه كان ما بقي مما يبيع ولو قال ولي نصفها

كان

كان النصف تحسين ولو قال بعتك هذا العبد بالف لاصح تحسينا  
عن محمد رحمه الله تعالى في كله بالف وحسينا لأن العنقود باع نصفه  
بالف كان الباقي بعد الاستئذان فالنصف المستثنى عين  
بيعه تحسينا ولو قال علي أن نصفه بثلاث مائة أو مائة دينار  
فسد لا دخلا صفقة في صفقه ولو قال بعتك الدار الخارجة علي أن  
تجعل لي طريقا إلى دارى هذه الداخلة فسد البيع ولو قال لأطريقا  
إلى دارى الداخلة حاروطي عرصة باب الدار الخارجة ولو  
باع بيتا علي أن كما طريق للمشتري في الدار وعلى أن بابه في  
الدخلة لم يجز ولو زعم أن له طريقا للمشتري فظهر أن لا طريق  
له يروى باع بالف دينار الأدرها أو الأثواب أو الأكر حنطة  
أو هذه الثاة الواحدة لا يجوز ولو كانت بعينها جاز ولو  
باع دارا علي أن لا يبا فيها فإذا فيها بيتا فالبيع فاسد لأنه  
يحتاج إلى نقص البيت ولو باعها علي أن يباها من أجر فإذا  
مفولين فسد بيتا على أنها جسات كما لو باع ثوبا على أنه  
هروي فظهر بانحيا ولو باع الأرض علي أن فيها بيتا فإذا لا بيتا  
فيها أو استثنى شجرها فليس فيها شجر وله الخيار وكذا  
لو باع بعلوها وسفلها فظهر أن لا يعلوها ومثله لو استثنى  
بأحد أعينها كذا في فتح القدير **قال** وصح بيع نعل على  
أن يحذوه ويشركه والقياس فساد لما فيه من النفع  
للمشتري مع كون العقد لا يقتضيه وما ذكره جواب الاستئذان  
للتعامل وفي الخروج عن العادة خرج بين خلاف استئذان  
حنيفة النوب لعدم العادة فبقى على أصل القياس وشهر  
القياس كمشرك النعل كما في فتح القدير فظهر على **قال**  
وفي البرازية اشترى ثوبا أو خفا خلفا على أن يرفعه البائع  
فيخرزه صح للعرف ومعنى يحذوه يقطع **قال** لا البيع أي



النيروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود اذ لم يدر  
 المتأخران ذلك اى لا يجوز البيع وهو فاسد لجمالة الاجل  
 وهو مفضية الى المنازعة في البيع لا يثبتها على التماسك الا اذا  
 كان يعرف انه لكونه معلوما عندها وكان التأجيل الى فطر  
 النصارى بعد ما شرعوا في صومهم بالايام لان صومهم بالايام  
 معلوم فلا جمالة فيه والنور وورا اول يوم من الصيف وهو  
 اول يوم تخل فيه الشمس لحد والمهرجانات اول يوم من الشتاء  
 وهو اول يوم تخل فيه الشمس الميزان كذا في السراج الوهاج  
 ثم قال وانما خص الصوم بالنصارى والفطر باليهود لان  
 صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود  
 بعكسه مع انه اذا تابع الى صوم اليهود فالحكم كذلك لا يتفاوت  
 فيكون المعنى في صوم النصارى وفطرهم والى فطر اليهود و  
 صومهم فاكتمل بذلك احدهما انتهى **قال** والى تقدم الحاج  
 والحصاد والديان والقطاف اى لا يجوز البيع الى هذه الاعمال  
 لانها تتقدم وتتأخر والحصاد بفتح الحاء وكسرها ومثاله  
 القطاف وهو العنب والدياس وهو دوسر قلت الواو يا  
 لكسر ما صله الدواسر بالواو لانه من الدوسر قلت الواو يا  
 لكسره قبلها ولم يذكر الخزاز وذكره في النهاية واختلف  
 في معناه فقتل جز الصوف من ظهر الغنم وفتل جزار الخمل  
**قال** الخلو او وفي نسخ الهداية وفتح الفاء من الزاى المكرره  
 اخت الراود ذكر الزيلعي رحمه الله بالذاك المعجمة عام في قطع الثمار  
 وبالمهملة خاص بالخلائين فعلم هذا لم يكن بالزاى وذكره في العبا  
 في فصل الذالك المعجمة وفصل الزاى وان كلامهما معنى قطع وهما  
 من باب قتل قيد بالبيع الى هذه الاحمال لانه لو باع مطلقا عنها  
 ثم اجل الثمن اليها لم يفسد لكونه تأجيل للدين فالعقد ما كان في

صلب

صلب العقد كذا في الهداية وقرئوا وى قاضي خان بتابعها  
 بيعا جازما اخر الثمن الى الحصاد قال محمد بن الفضل رضى  
 الله عنه يفسد البيع وعن محمد رضى الله عنه لا يفسد ويصح  
 التأخير بعد البيع شبرع فيقبل التأجيل الى مجهول كالفالة  
 اليها وقد ساء الله لو باع بثمن موحى ولم يعينه فغيبه خلاف  
 وقرئ القنية باع بالفت نصفه نقد ونصفه الى رجوعه من  
 رهشانات فهو فاسد والفتوى على انصرفه الى شهر وبينما سابل  
 التأجيل عند قوله بثمن حال وموحى **قال** ولو كفل الى هذه الاوقات  
 جاز لان الجمالة اليسيرة متخذة من الكفالة وهذه يسيرة  
 مستدركة لاختلاف الصحابة فيها ولا نعلم معلوم الاصل  
 الا ترى انما احتمل الجمالة في اصل الدين بان تغفل بما ذاب  
 على فلان ففي الوصف او الى خلاف البيع فانه لا يتجملها في  
 اصل الثمن فكذا في وصفه قيد منه لانه لو كفل الى هبوب  
 الروح غير باطله لانها متفاحشة وتأت في يومها **قال** ولو  
 اسقط الاجل قبل حلوله صح ان لو سقط من له الاجل وهو المشتري  
 الاجل المفسد للبيع فكل الحصاد والدياس والقطاف وقدوم  
 الحاج اتقلب البيع صحيحا لان الغنا دكان للمنازعة وقد  
 ارتفع فقبل تقريره وهذه الجمالة في شرط زائد لا في صلب العقد  
 فيمكن اسقاطه بخلاف الدرهم بالدرهمين لا يفتل صحيحا  
 باسقاط الدرهم الزايد لان الفساد في صلب العقد بخلاف  
 اسقاط الاجل في الشكاح الموقت لكونه متعة وهو غير  
 عقد الشكاح وقال في مختصر القودورى تراصبا على اسقاطه  
 بالثنائية وخالفه المؤلف رحمه الله فوجد الضمير لقوله في  
 الهداية وقوله في الكتاب تراصبا خرج وفاقا لان من  
 له الاجل يستبد باسقاطه لانه خالفه وقد ساء الله

بيع



الاعمال لانها لو تبايعا الى هبوب الريح او مطر السيل ثم تراضيا  
 على اسقاطه لا ينقلب البيع جايزا لان هذا ليس بجعل بل الاجل  
 ما يكون مستظرا لوجود وهبوب الريح قد يتصل بكلامه  
 فعرفنا انه ليس بجعل بل هو شرط فاسد كذا في السراج  
 الوهاج وفتح القدير والذي يحتاج بعدها الى  
 الجواب لهما اذا اسقطا الرطل الحرفيما اذ باع بالف  
 ورطل من خمر بخرى من خمر عنه على جواز البيع وانقلابه  
 صحيحا ذكره في احراز الصرف اللهم الا ان يقال هو بيع  
 لدلف الثمن في بيع المسلم بخلاف ما اذا باع بالخرقانه  
 حينئذ يتعين كون الخمر هو الثمن ويبطل اذ لا يتبع  
 ههناك انتهى وفي جامع القضاة ليس اجمعوا انه لو باع  
 قننا بالف درهم ورطل خمر ثم انبطلا الخمر لم يعد جايزا  
 انتهى **قال** ومن جمع بينه وبين شاة ذكبة  
 وميته بطل البيع فيهما وان جمع بين عبد ومدر او بين  
 عبده وعبد غيره او بين مدرك ووقف صحيح في الفتن  
 وعبده والملك ما اكل فهو قول الى حنيفة رضي الله عنه  
 وقالوا يصح ان يسمي لكل واحد ثمننا وفسد البيع زفر رحمه الله  
 في الكل فالاصل عنده انه اذا جمع بين حكر وحرام فانه  
 يفسد في الكل فصل الاول وقاس الثاني على الاول اذ محلية  
 البيع منتفية بالاضافة الى الكل ولهما ان الفساد يقتدر  
 المقيد فلا يتعدى الى الفتن ممن جمع بين الاجنبية واخنة  
 في النكاح بخلاف ما اذا لم يسم ثمن كل واحد منهما بالجملة  
 ولا في حنيفة رضي الله عنه وهو الفرق بين الفصيلين ان  
 الحر لا يدخل تحت العقد اصلا لانه ليس بمال والبيع صفقة  
 واحدة فكان القبول في الحر شرط للبيع في العبد وهذا شرط

فاسد

فاسد اما البيع في هوكا موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام  
 المالية وكذا يتعقد في عبد العير باجارة وفي المكاتب برضا في  
 الاصح وفي المدر بقبض القاضى وكذا في ام الولد عند ابرج  
 واجي يوسف رضي الله عنهما الا ان المال كاستحقاقه للبيع  
 وهو باسحقاق ثم انفسهم ردوا البيع فكان هذا اشارة  
 الى البقاعا اذا اشترى عبد كين وهدى احداهما قبل القبض  
 وهذا ما يكون شرطا القبول في غير المبيع ولا بيع بالحصنة  
 ابتداء لهذا لا يشترط بيان عمن كل واحد فيه ومترك  
 التسمية عامدا كالميتة وام الولد والمكاتب كالمدر وفيما اذا  
 جمع بين ملك ووقف روايتان وما ذكره الولد رضي الله عنه  
 هو الصحيح لان الوقف مال ولما يتبع به انتفاع الاموال  
 غيرها لا يباع لاجل حق يعلق به وذلك لا يوجب فساد  
 العقد فيما ظم اليه كالمدر لكن اذا اوقف مال ليس بمسجد  
 فان المسجد لو ظم اليه فانه يبطل فيهما لان المسجد  
 كالحركة ذكره الشارح رضي الله عنه وقتده في التخييس  
 بالعامر لان المسجد الخراب لو ظم الى الملك لم يبطل في  
 الملك الحيوان بيع المسجد اذا خرب في احد القولين فصار  
 مجتمعا فيه كالمدر ولا يشكل ما في المحيط من انه لو باع قرية  
 ولم يستثنى ما فيها من المساجد والمقابر فالاصح الصحة  
 في المسد لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى عادة  
 ثم اعلم انه قد وقعت حادثة في الفسطاطينيه هو جمع بين  
 ملك ووقف باعها صفقة واحدة فافتى مفتيها بعدم اهمية  
 في الملك كالوقف فاعتزل من عليه بانه مخالف للاصح فاجاب  
 بانه محمول على وقف لم يحكم بصحة ولو لم يكن كالمدر فاجتهدا  
 فيه اماما وقاضيا قاضيا به فهو كالحركة لزمه اجماعا فيسري

الهم



فسرى الفساد الى الملك ولكن يرد عليه ما صرح به قاضي خان  
في فتاواه ان الوقف بعد القضا نسمع دعوى الملك فيه ليس  
هو كالحرب بل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك وهكذا  
في الظهيرية وهذا لا يمكن تاويله فوجب الرجوع الى الحق وهو  
اطلاق الوقف لانه بعد القضا وان صار لازما بالاجماع  
لانه يقبل البيع بعد لزوم الوقف اما بشرط الاستبدال  
وهو صحيح على قول ابي يوسف رضي الله عنه المفتري به  
او بضعف غلته كما هو قولها او بورود غضب عليه ولا يمتن  
المستأجره فللناظر بيعه كما في فتاوى قاضي خان او بقبضا  
قاضي حنبلي يبيعه فان عنده يجوز بيع الوقف ليشترى  
ببدله ما هو خير منه كما في معراج الدراية فكيف يحسد  
الوقف للخرم مع وجود هذه الاسباب المحركة لبيعه والله الموفق  
للمصواب **فصل** اي في بيان احكام البيع الفاسد فزمننا  
ان فعله معصية فعليه التوبة منه بغيره كسائر **قال**  
قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بما امر البائع وكل من  
غرضه مال ملك المبيع بغيره وقال الشافعي رضي الله عنه  
لا يملكه وان قبضه لانه محظور فلا يبيعه بغيره المالك لان  
النهي نسخ للمشروعية للفساد وهذا لا يفيد قبل القبض  
وصار حراما اذا باع بالميتة او باع الحر بالدرهم ولنا ان ركن  
البيع صدر من اهل مضافا الى محله فوجب القول با  
لفساده وركنه مبادلة المال بالمال وفيه للكلام والنهي  
يقتر المشروعية عندنا لا يقتضيه التصور ففسر البيع  
مشروع وبه تنال نعمة الملك انما المحظور ما يجاوزها في  
البيع وقت النداء انما لا يثبت الملك قبل القبض كبايودي  
الرفق الفساد المجاوز هو واجب الرفع بالاسترداد

بنا الامتناء

فبالامتناء عن المطالبة اولى ولان السبب قد ضعف لكان اقتراعه  
بالفسخ فشرط اعتضاده بالقبض في افادة الحكم بمنزلة  
الميتة والميتة ليست بمال فالفهم الركن ولو كان الحر منقضا  
فقد ذكرنا اول الباب وشرا حران في الحر الواجب القيمة  
وهو تصح مثنى لامتثال اشارة المصنف رحمه الله بذكر  
القبض في انه ليس مقبوضا في يده فلو كان في يده وديعة  
ملكه بمجرد القبول كما في فتح القدير والى ان التحلية فيه  
لا تكفي وصحة العماد في الفصول وهو قاضي خات  
رضي الله عنه في فتاواه في باب قبض الوكيل المبيع انما  
قبض فيه واختاره في الخلاصة واطلقة فمثل قبض الوكيل  
قال في الفتنه التوكيل بالشرا الفاسد صحيح كالتوكيل با  
الشرا الى المصداق والدباير وقبض الوكيل للموكل فيصير  
مضمونا بالقيمة انتهى وخرج ما قبض القبض فلا بد  
واطلقة فمثل القبض الحكم كالحكم الظهيرية لو اشترى عبدا  
شرا فاستدا ولم يقبضه فامر البائع باعنا فاعقبة  
صح عتقه عن المشتري لانه بمنزلة المشتري ولو اعقبة  
المشتري بنفسه لعمد الملك وهذه عجيبه حيث ملك المامور  
بذلك مالم يملك الامر وقيد بقوله في البيع الفاسد للاحتراز عن  
الباطل فانه لا يفيد ولكن ليس كل فاسد يملك بالقبض فقد  
ينشأ في الفوائد التقنية ان بيع الما زل لا يملك بالقبض  
كما ذكره البزدوي في الاصول وان الابدان اشترى  
من مال لانه الصغير فاسدا او باع كذلك فالقبض لا  
يكفي ولا يملكه الا يقبضه واستعماله كذا في المحيط ثم راي في  
الفتنه ان بيع التلمية باطل فينبذ ما يرد على المصنف رضي  
الله عنه لان كلامه في الفاسد وفي اخر الفتنه من الوصايا



باع الوصي مال اليتيم بعين فاحترق فبطل لا يملك القنصل ثم رقم  
اخريل هو فاسد انتهى قول ينبغي ان يحرق القولان في  
بيع الوقف المشروط استبداله بالخرايا الذي جاز استبداله اذ بيع  
بعين فاحترق وينبغي ترجيح الثاني فيهما لانه اذا ملك بالقنصل  
وجبت قيمته فلا ضرر على اليتيم والوقف وفقد بامر البايع  
اي بآذنه لانه بلا اذن لا ينفذ الملك وانما ذكر والاذن  
دون الرضا لانه لا يشترط في بعض افراده جميع المكروه كما لا  
يخفى واطلقه فشملا لاذن من جحا او دلالة فسكونه عند  
قنصل المشتري في المجلس اذن دلالة صرحا او دلالة  
لكون البيع تسلطاً منه على القنصل اذ مراده ان يملكه  
المشتري بخلاف البيع الصحيح فان الاحتياج ليس بتسلط  
لان الملك حصل بدونه واما اذا اختلفا عن المجلس  
فلا بد من اذن صريح الا اذا قبض البايع الثمن وهو ما  
يملك به فانه اذ ذاك قبض دلالة وفي السراج الوهاج  
ولو امر المشتري البايع ان يعمل في البيع عملاً ينقصه كما  
لقبارة والغسل بتاجرة او بغير اجرة فان كان ينقصه  
فهو قبض وما لا فلا وللبايع الاجرة في الوجهين هلكت  
البيع اول انتهى وفي جامع القصولين ولو برا فخلطه البايع  
بطعام المشتري بامر قبضته صار قابضاً عليه مثله  
انتهى وفقد بقوله وكل من عوضه مال ليخرج البيع بالنية  
وكل بيع باطل كما لبيع من ثمن فانه باطل ومع السكون  
عنه فاسد يملك المبيع بالقنصل واستكاث الباطل خرج  
او لا بقوله بقوله في البيع الفاسد فلا حاجة الى اخرجه  
ثانياً اللهم الا ان يقال ان بعض البيوع الباطل اطلقوا  
عليها اسم الفاسد فرموا بغيرهم ان المبيع فيما يملكه بالقنصل

نفر

فصرح بما يخرجها فاذا ابيع عرضنا نخر او نعد او ام ولد  
ملك العوض بالقنصل لا مطلقاً بل مع ان بعضهم اطلق على  
بيع الخمر والمدر ورام الولد الفساد ولكن كان ينبغي ان يقول  
مال متقوم كما قيده به في الجوهره وذكر في ايضا الاصلاح  
ان لا حاجة الى هذا القيد لان فساد البيع لا يوجد بدون  
هذا الشرط لا يقال انه يوجد بدونه فيما اذا بلغ وسكت  
عن ذكر الثمن لان احداً للعوضين حينئذ القيمة وهي  
مذكورة حكماً صرح به في الذخيرة على ان الشرط وجود  
المالية في العوضين انتهى وفي قوله ملك المبيع رداً على من  
قال انه انما يملك المصروف دون العين وهم العرافيون  
رضي الله عنهم وما ذكره قول بلخ رضي الله عنهم وهو المنصوص  
عليه في كلام محمد رضي الله عنه وهو الصحيح المختار فانه  
قال ان المشتري خصم لمن يدعيه لانه يملك رقبته  
كذا في جامع القصولين ابدل ان المشتري اذا اعتقه  
بعد قبضه مع وكان الولاء له ولو باعه كان الثمن له ولو  
بيعت دار الى جنبها فالشفعة للمشتري ولو اعتقه  
البايع لم يعتق ولو سرقه البايع من المشتري بعد قبضه  
قطع كما في الجوهره فمذه كلما امتزات الملك وبديل وجوب  
الا سترا على البايع اذا ردت الحاربية عليه ولو خرجها  
عن ملكه لم يجب وقوله انه ملك المصروف بتسلط البايع  
منقوض بما اذا كانت البايع وصي يتيماً فاسداً اذا اعتقه  
المشتري فانه يصح ولو كان على وجه التسلط لم يصح  
كذا في جامع القصولين واما ما استدلل به العرافيون رضي  
الله عنهم من عدم حل الكلد لو كان طعاماً وعدم حل لسه  
لو كان قتيصاً وعدم حل وطبها لو كانت جارية واستزها



ولو وجب العقر اذا فسخ وعدم وجوب الشفعة الشفيعا  
 فلا دليل فيه لعدم لان عدم الحل لا يدل على عدم الملك بدليل ان  
 زرع ما لم يضمن يملوك ولا يحل والاقتراضا اذا ملكها لا يحل وطمها وانما  
 لم تجب الشفعة لان حق البايع لم ينقطع عنها وهو انما تجب بانقطاع  
 حق لا يملك المشتري بدليل ان من اقر ببيع دار وجد المشتري  
 وجبت الشفعة هذا وقد ذكرنا هذا في فصوله فلا فائدة في حرمة  
 وطمها فقبل يكره ولا يحرم وقبل يحرم وفيه اشارة ايضا  
 الى ان البايع يملك الثمن بشرط فتمتد لانه كالبيع كما في القنية  
 وفي جامع الفصولين حصلت منه صارت ام ولده وعليه  
 قيمتها لا عقرها وقيل عليه قيمتها وعقرها وقيل يجوز  
 للمشتري ان تصرف بحري فيه الا باخذ الا فلا ولم يخل مباشرة  
 كعصير وقع فيه فارة يحل بيعه لا مباشرة بخواكله انتهى وفي  
 القنية اعتاق البايع المبيع بعد قبض المشتري بغير حرمته  
 باطل ومخففة صحيح ويكون فسحا انتهى وهو مخففة لقولهم  
 ان اعتاقه باطل وفي الظهيرية من باب نكاح العبد والامنة  
 باع جارية ببيع فاسد او قبضها المشتري ثم تزوجها البايع  
 لم يحز انتهى ولو لم يقبضها المشتري فزوجها البايع للمشتري  
 صحيح كذا في القنية انتهى اقول يشكك حينئذ ما نقلناه من  
 الجوهر من قطع يده بسرقه المبيع فان القطع يقتضي  
 بقاء ملكه او سميته فينبغي ان لا يقطع البايع للسلطنة وقد  
 ذكره في السراج الوهاج ايضا ولم اره لغيا كذا في الظاهر  
 انه قاله بغيرها من عنده لا على انه نقل لذهب فانه قال  
 ومن فوايد قوله ملكه انه لو سرقه بايع بعد قبض المشتري  
 قطع به والله سبحانه الموفق وقد الملك للمشتري في طبع القدر  
 بان لا يبرن فيه خيار شرطه لا يمنع لذلك في الصحيح فكذا في الفساد

وفي جامع

ثم

وفي جامع الفصولين ثبت فيه خيار الشراء والرواية والمراد  
 القيمة في كلام المصنف رضي الله عنه بذلك مبيع ليشتمل ما اذا كان  
 مثليا فانه يملكه مثله والقيمة انما هي في القيمة والقول  
 فيها للمشتري مع يمينه لكونه منكر المكفئات والبيعة  
 للبايع كذا في الجوهرية ولما رتب القيمة على القبض دل على ان  
 سراده ملكه بغيره يوم قبضه ولو ازيدت قيمته في يده  
 فالتفهم لا تتغير كالفصل وقال محمد رضي الله عنه قيمة يوم انقضى  
 لانه بالانقضاء يتقرر كذا في الكافي ولكن قال في جامع الفصولين  
 لو قال البايع ابراهيم عن القوم مائة عند المشتري يري ان القيمة  
 يجب بمائة المبيع فقبله لا يصح الا براه ما لو ابراهيم عن القوم  
 مائة عند المشتري يري ان القيمة ففدا حراما عن يده  
 مضمونا وعلى هذا لو ابراهيم الغائب عن القيمة حال قيام المضمون  
 لم يصح ولو ابراهيم عن المضمون صح انتهى فعلى هذا لا يجب  
 القيمة الا اذا انقضى رده على البايع بموت او غيره وفي السراج  
 الوهاج وهذا ظاهر بنصوص اصحاب وفي بعض الخواص  
 انما تجب القيمة اذا هلك واما ابداع المشتري من  
 البايع فتغيره صحيح قال في القنية فتغير الكرمي في  
 البيع الفاسد باسره وقطعه ثم اودعها بايع وهلك في يده  
 يملك منه وعلى المشتري نقصان القطع وفيها  
 وكل مبيع ببيع فاسد رده المشتري على البايع بمسبة  
 او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه كالوعدة والاعارة  
 والاجارة والغصب والشر او وقع في يد البايع فهو مشاركة  
 للبيع ويرى المشتري من ضمانه انتهى وكذا لو اشتراه وكيل  
 البايع يرى المشتري اذا اسلم اليه وكذا لو رده الى البايع  
 برهن وكذا في بيع موقوف بان يقبض فبايعه من حجر



ثم اشتره غاصبه باقل ما باع يكون فسحا للبيع الاول والزيادة  
للمشتري لا لغاصبه ولا لمالكه وعن محمد رضي الله عنه شراه  
بدراهم فاسدا ثم باعه به نائير من بايعه يكون فسحا اذا اقتض  
لا قبله كذا في جامع الفصولين ثم قال لا اصل ان المستحق نجمة  
اذا وصل الى المستحق نجمة اخرى انما يعتبر واصلا بجملة مستحقة  
ولو وصل اليه من المستحق عليه اما اذا وصل من جملة غيره فلا حق  
ان المشتري فاسدا اذا وهب المشتري من غير بايعه او باعه  
فوهبه ذلك الرجل من البايع الاول وسله لا يبرأ المشتري  
عن قيمة لم تعتبر العين واصلا الى البايع بالجملة المستحقة  
لما وصل من جملة اخرى والمهر لو عينا فوهبة من غير  
زوجها وهو وهبه من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فلز  
وجها نصف قيمة العين عليها ولو وهبة من زوجها  
لا يرجع عليها بشئ انتهى **قال** ولكل منهما فسحة اي يجوز  
لكل من البايع والمشتري في البيع الفاسد فسحة رفع  
للفساد وذكر الزيلعي رضي الله عنه ان اللام بمعنى لان رفع  
الفساد واجب عليهما ولا حاجة اليه لانه حكم اخر وانما  
مراده بيان ان لكل منهما ولاية الفسخ دفعا لتوهم انه  
اذا امسكه بالعقب لزمه فان كان قبل القبض فلكل ذلك  
بعلم صاحبه لا برضاه وان كان بعد القبض فان كان  
الفساد في صلب العقد بان كان رجعا الى البدلين البيع او  
التمن كبيع درهم بدرهمين وكالبيع بالخمر والخنزير  
فكذلك وان كان بشرط زائد كالبيع الى اجل محدد او بشرط  
فيه نفع لاحدهما فكذلك عندهما لعدم اللزوم وعند  
محمد رضي الله عنه لمن له منفعة الشرط ولم يشترط ابراهيم  
رضي الله عنه يعلم الاخر واقتصر في البداية على قول محمد رضي الله

عنه ولم يذكر خلافا واعلم ان قوله لمن له منفعة الشرط  
يقتضي ان للمعقود عليه الادهي ان يفسخه اذا كان الشرط  
له كما قدمناه وهو بعيد لقوله لكل فسحة فليتامل وفي  
القيمة رده المشتري بفناء البيع فلم يقبله قاعدة المشتري  
المنزلة فملك عنده لا يلزمه التمسك ولا القيمة وقيل ابن  
سلام رضي الله عنه بان يكون فساد البيع متفقا عليه  
فان كان مختلفا فيه لا يبرأ الا بقوله او يقضنا القاضي  
وقال ابو بكر الاسكاف رضي الله عنه يبرأ في الوجهين  
وما قاله ابن سلام اشبهه بخيار البلوغ وفسخ الاجارة  
للعذر انتهى وفيها يتبايعا فاسدا ثم صاف أحدهما  
فلورثته النقص انتهى وفي البرازية باع منه صحبا ثم  
باع فاسدا منه انفسخ الاول لان الثاني لو كان  
صحبا ينفسخ الاول به فلز الوكان فاسدا لانه ملحق  
بالصحح في كثير من الاحكام وكذا الوبايع الواجر من المتاجر  
فاسد انفسخ الاجارة كما اذا باعه صحبا انتهى ثم قال  
لو باع فاسدا لم يفسخ باع من غيره وادعى ان الثاني  
كان قبل فسح الاول وقبضه وزعم المشتري الثاني  
انه كان بعد الفسخ والقبض في الاول فالقوله  
لا للبايع وينفسخ الاول بقبض الثاني ثم قال لو  
مات البايع وعليه دين اخذ المشتري الحق به من  
العزما كما في الصحيحين بعد الفسخ ولو لم يكن المشتري  
فالبايع الحق من ساير العزما بمال مئة انتهى ثم قال ولا  
يشترط القبض في فسح البيع الفاسد انتهى ولم يذكر المصنف  
رضي الله عنه ان للمقاضي فسح الفاسد جبرا عليهما  
قال في البرازية واذا اسر البايع والمشتري على اسك



المشتري فاسدا وعلم به القاضى له فسخه فحق للشرع فباي  
طريق رده المشتري الى البايع صارتا كالمبيع ويرى عن  
ضمائه انتهى **قال** الا ان يبيع المشتري فليس له ان يفسخه  
واما نقضه لانه ملكه فذلك التصرف فيه وسقط حق الاسترداد  
لتعلق حق العبد بالثاني ونقض الاول انما كان لحق الشرع وحق  
العبد مقدم لحاجته ولان الاول مشروط باصله دون وصفه والثاني  
مشروط باصله ووصفه فلا يعارضه مجرد الوصف ولانه حصل  
بتسليم من جهة البايع بخلاف تصرف المشتري في الدار المتقومة  
بان كل واحد منهما حق العبد فيكون في المشروعية ولم يحصل  
بتسليم من الشئيع اراد بالبيع الصحيح لانه لو باعه فاسدا فانه  
لا يبيع النقص وانما طلقه فحمل ما اذا فسخه المشتري الثاني  
اولا ولكنه مفيد عما اذا لم يكن فيه خيار الشرط لانه ليس يلزم رده  
البرازية وجامع الفصول ليت اقام المشتري بينة على بيعه  
من فلان العايب لا يقبل فللبايع الاخذ لا لوصفه فله  
قيمه انتهى ولو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقبض البايع حق  
الفسخ لو لم يفسخ بقبضه لزم المانع ولورد بعيب بغير قبض  
لا يعود حق الفسخ كالمواشراة ثانيا وسياق في الصا بط  
وقد يبيع المشتري لان البايع لو باعه بعد قبض المشتري  
وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الاول وقبضه وزعم للمشتري  
الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض الاول فالقول له لا  
للبايع ونفسح الاول بقبض الثاني كذا في البرازية ويستثنى  
من لزومه بالبيع مسيلتان الاولى لو باعه لبايعه فقد منا  
انه يكون ردا وفسخا للبيع والثانية لو كان فاسدا بالا  
كراه فان تصرفات المشتري كلها تستفتن بخلاف  
سائر البياعات الفاسدة كذا في البرازية فيد بالبيع الفاسد

احترارا

احترارا عن الاجارة الفاسدة لما في جامع الفصولين قيل  
ليس للمستاجر فاسدا ان يوجه من غيره اجارة صحيحة  
استد كما لا يخفى ذكر الى اخره وقيل ملكها بعد قبضه كالمشتري  
فاسدا له البيع جائزا وهو الصحيح الا ان للموخر الاول نقض  
الثانية لانها تفسخ بالاعداء انتهى **قال** او يفسخ بعينه اذا وهبه  
المشتري ارفع العباد ولا يفسخ لما قدمناه في البيع بشرط  
في الهداية التسليم فيها لانها لا تفقد الملك الا بمخلاف البيع  
وفي جامع الفصولين ثم الاصل ان المانع اذا راد فكذلك  
رهن ورجوع هبة ونحو مكاتب ورد مبيع على المشتري  
بعيب بعد قبضه بقبض البايع حق الفسخ  
للموخر بقبض قيمته لان هذه العقود لم توجب الفسخ من  
كل وجه في حق الكل انتهى وكذا في الرجوع في الهبة  
بين الفضا وغيره كما في فتح القدير ثم اعلم ان المشتري  
فاسدا لا يطيب للمشتري ويطيب من انتقل الملك  
منه اليه ليكون الثاني في ملكه بغير صحيح بخلاف المشتري  
الاول كان يحل له التصرف فيه لا يطيب له لانه ملكه  
بعقد فاسد ولو دخل دار الحرب بامان واخذ مال الحرب  
بغير طيبة من نفسه واخرجه الى دار الاسلام ملكه ولا يطيب  
له ويعنى بالرد ويقضى له ولو باعه صحيح بغير طيب  
للمشتري كما لا يطيب للدار بخلاف البيع الفاسد كذا  
ذكره الاستيعاب في رضى الله عنه انتهى **قال** ويجوز ان  
يعتق العبد المشتري لما قدمناه وتوابع الاعتاق كمن  
من التدين والاسئلة والكتابة صرح في جامع الفصولين  
بالاستلاء فقال اذا عقلت منه صارت ام ولد وقد صرح  
الشارح وغيره بالكتابة ولم ار من صرح بالتدين واذا عجز



المكاتب زال المانع من الاسترداد وأشار بالتميز بين الوقف والبيع  
في جامع الفصولين ولو وقفه أو جعله سجدا لا يبطل حقه ما لم  
يبين انتهى فحل ان الوقف ليس بالتميز وينبغي ان يحمل على مقلد  
القضاة اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد للرؤية والظهور ان  
ما في جامع الفصولين يتبع للمعادى ليس بصحيح فقد قال الامام  
الخصاف رضي الله عنه في احكام الاوقاف اشترى ارضا  
بعا فاسدا وقصصها ووقفها وقفنا صحيحا وجعل اخرها  
للمساكين فقال الواقف فيها جاز وعليه قيمتها للبايع  
من قبل انه استهلكها حين وقفها واخرجها عن ملكه انتهى  
وهكذا في احوال سعاد ولم يذكر المولى رحمه الله من المتصفيات  
العولية عند ذلك فطاعة الرهن لانه من العقود اللازمة  
فيمتنع حق الرد فاذا فك وفسخ قبل القضا بالقيمة  
عما روى الاسترداد وفاته ايضا الوصية فاذا اوصى به  
المشتري مات سقط الفسخ لان البيع انتقل من ملكه  
الى ملك الموصى له وهو ملك مبتدأ فصار كالباع بخلاف ما  
اذا مات المشتري فان لوارثة الفسخ وللبايع ايضا  
لان الوارث قائم مقام المودث كذا في السراج الوهاج قالوا  
كل تصرف قول فانه يمنع الفسخ الا الاجارة والنكاح فلا يمنعانه  
لان الاجارة نفس بالاعذار ورفع الفساد من الاعذار  
والنكاح ليس فيه الاخراج عن الملك ولكن اذا اردت الجارية  
الى البايع والفسخ البيع هل يفسخ النكاح قال في السراج الوهاج  
انه لا يفسخ لانه لا يمنع بالاعذار وقد عقره المشترك  
وهو على ملكه انتهى وبشكل عليه ما ذكره المولى من الفصل الاول  
من كتاب النكاح لو زوج الجارية المبيع قبل قبضها وانتقض  
البيع فان النكاح يبطل في قول ابي يوسف رضي الله عنه

وهو المختار لان البيع متى انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل  
معنى فصاركانه لم يكن فكان النكاح باطلا انتهى الا ان يحمل  
بما في السراج الوهاج قول محمد رضي الله عنه او يظهر بينهما  
فرق **قال** او يبني اي اذا بنى المشتري فاسدا فعليه  
القيمة عند ابي حنيفة رضي الله عنه رواه عنه يعقوب في  
الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال ابو يوسف  
ومحمد رضي الله عنهما انه ينتقض المبنا ونزد الدار والعرض  
على هذا الاختلاف لهما ان حق الشفع اصنعف من حق البايع  
حتى يحتاج فيه الى القضا ويبطل بالتأخير بخلاف حق البايع  
ثم اصنعف الحفنين لا يبطل بالبنا فاولها اولي وله ان  
البنا والعرض مما يقصده الدوام وقد حصل بتسليط من  
جئة من البايع فينقطع حق الاسترداد كالببيع بخلاف حق  
الشفيع لانه لم يوجد منه التسليط ولهذا لا يبطل به  
المشتري وبيعه فكذلك بنايه وشك يعقوب في حفظ  
الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقد روى محمد رضي الله  
عنه على الاختلاف ولم يذكر المولى رضي الله عنه من الافعال  
الحسية الا البنا قالوا متى فعل المشتري بالبيع فعلا ينقطع  
به حق المالك في الغصب فيقطع به حق البايع في الا  
استرداد كما اذا كان حنطة فطمحها ولم يذكر ايضا اذا زاد  
المبيع او نقص لا الزيادة بالبنا وفي جامع الفصولين زوايد  
المبيع فاسدا لا تمتنع الفسخ الامتصلا لم يتولد كصبغ وخطاطة  
ولت سويق ولو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدو  
ولو هلك المبيع لا المتولدة فللبايع اخذ الزوايد وقيمة  
المبيع ولو منفصلة غير متولدة فله اخذ المبيع مع هذه  
الزوايد ولا نظيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن



ولو اهلكها ضمن عندها لا عند ابن حنيفة رضي الله عنه وبماثلها  
زوائد الغصب ولو هلك المروءة في المشتري بخلاف المتولدة  
كما يقتضيان في الغصب فيضمن قيمة البيع فقط واما حكم نقصان  
فلو نقد في يد المشتري باقة سماوية فلهذا بايع اخذه مع  
ارش نفسه وكذا لو فعل المشتري او المبيع او بفعل البايع  
صار مستردا حتى لو هلك عند المشتري وتسم بوجوده منه حسن  
عن البايع هلك على البايع ولو فعل اجنبى بخير البايع ان  
شا اخذه من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شا اشع  
الجاني وهو يرجع على المشتري كما لغصب انتهى **قال** وله ان  
يمنع المبيع عن البايع حتى ياخذ الثمن اى للمشتري المنع  
بعد فسخ البيع لان البيع مقابل به فبغيره يحبس سابه كالمهر  
انما المولف الى ان البايع اذا مات كان للمشتري الحق  
به حتى يستوفى الثمن بانه يعتوم عليه في حياته فكذا على  
ورثته وعزمائه بعد وفاته كالمهر والى ان لو استلج  
اجارة فاسدة ونقد الاجرة او ارث من رهنا فاسدا او  
اقرض رهنا فاسدا او اخذ به رهنا كان له ان يحبس ما  
استاجر وما ارث من حتى يقبض ما نفق اعتبار المعقد الجاني  
اذا انقاسحا وكذا الوقات المجر او المهر او المستقرض فهو  
الحق بما في يده من المهر من سائر الغرما والى ان الثمن لو لم  
يكن مستوفى والبايع وانما كان دينه على المشتري فليس له  
الحبس قالوا لو اشترى من مدينه عبد له سابق عليه شرا  
فاسدا او قبض العبد باذن البايع فاراد البايع استرداد  
العبد حكم الفناء ليس للمشتري ان يحبس العبد استيفاء له  
عليه من الدين بخلاف الصحيح وله ان يسترد العبد قبل  
ايضا الاجرة وليس للمستاجر الجسر بالاجرة بخلاف الصحيح وكذا  
الراهن

الرهن الفاسد لو كان بدين سابق والفرق ان البيع اذا اضيف  
الى الدراهم لا يتعلق الملك في الثمن بمجرّد العقد فاذا اوجب للمدين  
على المشتري مثل الدين صار الدين قضايا لا استوفاهما  
فقرروا وصفا فيصير البايع مستوفيا ثمنه بغير حق المقام  
فاستبرز كما لم استوفيا حقيقة وسم للمشتري حق حبس المبيع  
الى ان يستوفى الثمن فكذا هذا وفي الفناء لم يملك الثمن بل يجب  
قيمة المبيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير مقدرة  
لاحتمالها السقوط كل ساعة بالفسخ ولان القيمة قد  
تكون من جنس الدين وقد لا تكون ودين المشتري  
على البايع مقرر والمقا صفة انما تكون عند استوفى الوا  
جبين وصفا ولذا لا يجب المقا صفة بين الحال  
والموكل والجيد والردى واذا لم تنفع المقا صفة لم يصير  
البايع مستوفيا الثمن اصلا فلا يكون للمشتري حق  
حبس المبيع بعد فسخ البيع ولو كان الرهن باطلا  
بان استقرض الفاء ورهن ام ولده او مدبره  
ان يسترد قبل فسخ الدين لعدم انعقاد الكل  
من الكافي بشرح الوافي والى ان الثمن لو كان دراهم  
وهو قائمة فانه ياخذها بعينها لانها ثلثين  
في البيع الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب  
وان كانت مستملكة اخذ مثلها لما بينا كذا في الهداية  
انتهى **قال** وطاب للبايع ما ربح لا للمشتري اى طاب للبايع  
ما ربحه في ثمن الفاسد ولا يطيب للمشتري ربح  
البيع فلا يتصدق الا ولو يتصدق المشتري والفرق ان  
المبيع مما يتعلق بالعقد به فتمكّن الحث فيه والنقد  
لا يتعين في عقود المعاوضات فلم يتعلق العقد الثاني



بينه فلم يكن الخبث فلا يجب التصديق فيه بالبيع الفاسد لان ما ربحه  
 الغاصب والمودع بعد اداء الضمان لا يطيب له مطلقا عند خلافها  
 لابي يوسف رضي الله عنه لان الخبث في الاصل فساد الملك والثاني لعدم  
 لتعلق العقد فيما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين بثمة بحيث انه  
 يتعلق به سلامة المبيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك تنقلب  
 الحقيقة بثمة والبثمة لتزلزلة البثمة والبثمة هي المعتبرة دون  
 النازلة عنها لم اعلم ان قولهم يتعلل في الجامع للمعيران الزبح يطيب للمبايع  
 في الثمن النقد دليل على ان النقود لا يتعين في البيع الفاسد على  
 الاصح وقولهم انه يتعين على الاصح بخالفه فان اعتبر تصحيح التبعين  
 فيجب تصحيح التصديق على المبايع والرواية بخلافه ولم ار من اوضحه  
 من التارحين وقد ظهر لي ان ما فافاه بهما فقالوا فيما  
 مضى انه يتعين على الاصح بالنسبة الى وجوب رد عين ما اخذه وقا لوا  
 هنا لا يتعين اي بالنسبة الى انه يطيب له ما ربحه فهو متعين  
 من جهة فساد الملك كالمغضوب وغير متعين من جهة ان  
 فساد المعاوضات كصحتها فاعتبر الوجه الاول في لزوم  
 رد العين المغتصبة والثاني في حل ربحه وانما يعكس الدليل  
 ابي يوسف رضي الله عنه الخراج بالضمان ومعناه كما في الفايق  
 والقاموس غلبة العمد للمشتري اذا رده بعد الاطلاع على العيب  
 بسبب انه في ضمانه انتهى **قال** ولو ادعى على اخر وراهم فقضاها  
 اياه ثم تضادقا انه لا ينشئ عليه طاب له ربحه اي ما ربحه في  
 الدراهم لان الخبث لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالنسبة  
 ثم استحق بالتضادق وبدل المشتري مملوك فلا يعمل فيما لا يتعين الا ترى  
 انه لو باع عبد ايجارية فاعتق المشتري ثم استحق الجارية لم يطل  
 المعتق في العبد ولو لا انه مملوك لبطال لانه لا يعتق فيما لا يملكه ابن ادم  
 وكذا لو حلف ان لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه دينه فباعه

عبد الغريم بالدين فقبضه الخالف وفارقته ثم استحق العبد مولا  
 ولم تجز البيع لم يثبت الخالف بالاستحقاق وفي فتح القدير واعلم ان  
 ملكه باعته ربحه انه قبض الدراهم بدلا عما يربح انه ملكه اما لو كان  
 في اصل دعواه الدين منقرا الكذب فرفع اليه لا يملكه اصلا لانه  
 مستيقن انه كما ذكره انتهى وظاهر اطلاقه خلافه لان المنظور اليه  
 وهو به بالتسمية لازم المدعي ويدل عليه مسالة الخلق فانه لو غصب  
 دراهم وقضى بها دينه ثم تبين انها معضوبة فانه لا خبث عليه  
 وكذا لو غصب عبدا وباعه بدينه **قال** وذكره الخبث بشروط في  
 مكروهات البيع وانما كان المكروه دون الفاسد اخره وليس  
 المراد بكونه دونه في حكم المنع الشرعي في عدم فساد العقد  
 ولا فيه كلما عجزت لانه لا يعلم خلافا في الامم كذا في فتح القدير  
 وفتنحت هنا بحثا لا طائل تحته تركته عمدا وقد تقرر في الاصول  
 ان كل شيء منه فاسد فان كان لعينه افاد بطلانه وان كان  
 لغيره فان كان الموصف كصنيع الربا والبيع بشرط مفسد  
 افاد فسادا وان كان الجوار كمنه البسوق المكروهة افاد كراهة  
 الخبز مع الصحة والخبث بالخبثين ويروى بالسكون ان  
 فتنقاهم السلعة باز يد من ثمنها وان لا تريد شراها  
 ليراك الاخر فيقع فيه وكذلك في النكاح وغيره ولا يتحقق  
 لا تفعلوا ذلك واصاله من خبث الصيد وهو ان ربه كذا في  
 المغرب وفي القاموس الخبث ان يوافق رجل اذا اراد بيعا  
 ان يمدحه او ان يريد الا يفتات ان يبيع بياعة فتشاوره  
 بهما يثنى كثر ليعتد الملك ناظر فيقع فيها او ان يفتقر الناس  
 عن السلي الى غيره وان رة العبد والبعت من الشدة وثمة  
 والجمع والاستخراج والانقاد والاسراع كالحجاسة بالكر  
 انتهى وحديث النبي لا تشا جشوا في الصحيحين وقدره اصحابنا



رضي الله عنهم في الجوهرة بما اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما انهم  
يتلغ فلا منع منه لانه نفع للمسلمين من غير اضرار باحد **قال**  
والسوم على سوم غيره للحديث لا يستام الرجل على سوم اجنه ولا  
يجتنب على خطبة اجنه ولان في ذلك يحاشا واصرار وهذا  
اذا اترافيا المتعاقدان على مبلغ مثن في المساومة فاذا لم  
يركن احدهما الى الاخر فربيع من يزيد ولا باس به على ما  
ذكره وما ذكرناه كحدا لثني في النكاح ايضا وفي القاموس  
السوم في المبايعة كالسوام بالضم سميت بالسلعة وسامت  
واسمتهن بها وعليها عا ليتها واستمنته اياها وعليها سائلة  
سومها انتهى **قال** وتلقى الجلب لحديث العجيمي عن بن  
عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان تتلقى الركبان وان يبيع حاضر لبادي فقلت لابن  
عباس ما قوله حاضر لبادي قال لا يكون له سمسار وللتلقي  
صورقان احدهما ان يتلفتاها المشترين للطعام منهم في  
سنة حاجة لبيعه من اهل البلد بزيادة وثانيتها ان  
يتشترى منهم بارخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر  
ومحمل النهي عندنا اذا كان يضر باهل البلد وليس اما  
اذا انتفيا فلا باس به وفي المغرب جلب الثني جابه من  
بلد الى بلد للتجارة جلبا والجلب المحبوب ومنه ثني عن  
تلقى الجلب انتهى **قال** وبيع الحاضر للبادي لما تقدم من  
النهي وهو معتد بما في الهداية بما اذا كان اهل البلد في  
فحقا وعوز وهو يبيع من اهل البلد وطعموا في الثمن الغالي  
لما فيه من الاضرار بهم اما اذا لم يكن كذلك فلا باس به لا  
لعدم الضرر وفسره في الاختيار بان يجلب البادي السلعة  
فيأخذها الحاضر لبيعهما له بعد وقت با على من السعر الموجود

وقت

وقت الجلب انتهى فعلى الاول الحاضر مالك بايع والبادي مشر  
وعلى الثاني الحاضر سمسار والبادي صاحب السلعة  
ويشهد للثاني اخر الحديث دعوا الناس برزت الله بعضهم  
من بعض ولذا قال في المجتبى هذا التفسير اصح ذكره في زاد  
الفتا الموافقة الحديث وعلى هذا فتفسير بن عباس رضي  
الله عنه بان لا يكون له سمسار ليس هو تفسير الحاضر  
للبادي وهو صورة النهي بل تفسير لصد ها وهي  
الحائزة فالمعنى انه ممنوع من بيع السمسار ونقصه فكانه  
لما سئل عن كمية ممنوع الحاضر للبادي قال المقصود ان  
لا يكون له سمسار فنهى عنه بالسمسار كذا في فتح القدير  
**قال** والبيع عند اذات الجمعية لقوله تعالى و ذروا البيع  
ثم فيه اخلا لواجب السعي على بعض الوجوه وقد ذكرت  
الاذات العتبر فيه في كتاب الصلاة وفي الهداية  
كل ذلك يكره ولا يبعد فيه البيع لان النهي لمصر خارج زايد  
لا في صلب العقول لا القصة اطلقه فمثل ما اذا ابتاعوا  
وما يسيان اليها وما في النهاية من عدم الكراهة شكل  
لاطلاعت الآية فمن حوزة في بعض الوجوه يكون تخصيصا  
وهو منع وهو لا يجوز بالذات كذا ذكره المصنف **قال**  
لا يبيع من يزيد ان لا يكره لما قدمنا من عدم الاضرار  
وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم باع قدحا وحلجا ببيع من  
يزيد ولانه بيع الفقير للمحتاج كداسة اليه **قال** ولا يفرق  
بين صغير وذو رحم محرم منه لقوله صلى الله عليه وسلم  
من فرق بين والده وطلدها فرق الله بينه وبين ابيه  
يوم القيامة وذهب السمرقاني عليه السلام على رضي الله عنه  
وسلمة فلا ميث صغير لثني ثم قال لا يفرق الغلامان

حبته



قال بعث احدهما فقال ادرك وبيروى ارد ارد ولان  
 الصغير يا من الصغير والكبير والتباعد فكان في بيع احدهما  
 قطع الاستيناس والمنع من التعاهد وفيه ترك الرجم على الصغير  
 وقد اوعد النبي صلى الله عليه وسلم عليه ثم الكنع معلول بالقرابة  
 المحرمة للسكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب  
 غير محرم ولذا قيد بذكر المحرم المحرم من جهة الرجم والايرو  
 عليه من العم اذا كان احا من الرضا فانه رجم محرم وليس له هذا  
 الحكم واطلقه فشمع الصغير والكبير ولا بد من اجتماعهما في ملكه  
 حتى لو كان احدهما له والاخر لغيره فلا بأس ببيع احدهما ولو قال  
 المصنف رضي الله عنه الا اذا كان التفريق محققا مستحقا لكان  
 اولي لانه حينئذ يجوز التفريق كدفع احدهما بالجنابة وبيعه بالدين  
 ورده بالعيب لان المتصور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار  
 كذا في الهداية ومن القريب محقق ما في البسوط من قوله  
 عبد له امرأة امه ولدت منه فاسلم العبد وولده صغير  
 فانه يجوز الدس عليه ببيع العبد وابنه وان كان تفريقا بينه وبين  
 امه انتهى ولا يرد على المصنف رحمه الله التفريق باعتناق  
 احدهما بماله او بغيره او بتدبير او استيلاء الامه او كتابة احدهما  
 فانه جائز لان مراده منع التفريق بالبيع والهبة والوصية  
 وغير ذلك من اسباب الملك كما في الجوهر اذ لو منع عن الكل  
 لصار المالك محجورا عليه بمنعه من التصرف في ماله راسا  
 وكذا لا يرد عليه ما لو كان في ملكه ثلاثة احدهم صغير فان له ش  
 بيع احدهم الكبيرين لان هذه ما هو مظنة البيع والاستيلاء  
 وقد بطل من يقوم مقام الثالث وفي التقاية اجتماع  
 له عده من اقاربه لا يفرق بينه وبين واحد اختلفت جهة  
 القرابة كالعالم والحال واخذت تحتين عند اب يوسف رضي

الله عنه لانه يتوحد بفراغ الكل والصحيح في المذهب ان  
 كان مع الصغير ابراه لا يبيع واحدا منهم ولو كان معهما واح  
 او ام وعمه او خالة او اخ جاز ببيع من كان من هؤلاء سوى  
 الام لان شفقة الام تغني عن سواها ولذا كانت احق  
 بالحصانة من غيرها فلهذا الصورة مستثناة من اختلاف  
 الجهة والحدة كالام فلو كان معه حدة وعمه وخالة جاز ببيع  
 العمه والخالة ولو كان معه عمه وخالة لا يباعوا الا مع  
 الاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ولو كان معه اخوان او اخوة  
 كما قال الصحيح انه يجوز بيع ما سوى واحد وهو الاستحسان لان  
 الشفقة امر باطن لا يوقف عليه فيعتبر السب فلا يعتبر البعد  
 مع الاقرب وعند الاتحاد في الدرجة والجهة احدهما يغني وكذا  
 لو ملك ستة اخوة ثلاثة محجورين وثلاثة صغار فباع مع  
 كل صغير كبير جاز استحسانا فلو كان معه اخت شقيقة  
 واخت لاب واخت لام باع غير الشقيقة ولو ادعاه رجلان  
 فصار ابوين له ثم ملكوا اجملة القياس ان يباع احدهما  
 لا اتحاد جهتهما وفي الاستحسان لا يباع لان الاب في الحقيقة  
 واحد فاحتمل كون الذي بيع فيمنع احتياطا فصار الاصل انه  
 اذا كان معه عدد واحد هم ابوه جاز ببيعه وان كانوا في  
 درجة فان كانوا من جنس من مختلفين كالاب والام و  
 الخالة والعمه لا يفوت ولكن يباع الكل او يمسك الكل وان  
 كانوا من جنس واحد كالاخوين والعين والخالين جاز  
 ان يمسك مع الصغير احدهما ببيع ما سواه ومثل الخالة  
 والعم اخ لاب وام كذا في فتح القدير وكذا لا يرد عليه  
 ما اذا كان البائع عربيا مستمنا لمسلم فانه لا يمتنع المسلم  
 من الشراء فغا المفسدة عنده وكذا لا يرد ما اذا باعه



ممن حلف بعقته وبيع ان اشتراه او ملكه لما ذكرنا في الاعتقاد فمده  
 بشر ما يلجوز فيها التفريق ولا بأس بمردها دفع احدها  
 بجنابة وبيعه بدين ورده ببيع واذا كان المالك كافرا و  
 اعتاقه وتدبيره واستلاده وكنابته وبيعه ممن حلف  
 بعقته وبيع واحد من الثلاثة بالشروط السابق والحادية  
 عشر اذا كان الصغير مراهقا ورثت امه ببيعه فانه يجوز  
 كما في فتح القدير ولو كان مع امراة مسيبة صبي ادعت انه  
 ابنها لم يثبت النكاح ولا يفرق بينهما احتياطا ولو باع الام  
 على انه بالخيار ثم اشترى الولد بكرة التفريق لانها اجتمعا  
 في ملكه ولو كان في ملكه صبي واشترى امه بشرط الخيار  
 له ردها النكاح لعدم الملك عنده ولدفع الضرر عنه  
 عندهما والله اعلم **قال** بخلاف الكبيرين والزوجهين لانه  
 ليس في معنى ما ورد به النص وقد صح ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم فرق بين مارية وسيرين وكانتا كبيرين اخنتين  
 وايدخل الزوجان لان النص ورد على خلاف القياس  
 فيقتصر على مورده فان فرق في موضع المنع كره وجاز العقد  
 وعن ابي يوسف رضي الله عنه انه لا يجوز في قرابة الوالد  
 ويجوز في غيرها وعنه لا يجوز في جميع لان الامر بالادراك  
 والرد لا يكون الا في البيع الفاسد ولهما ان ركن البيع صدر  
 من اهله مضافا الى محله وانما الكراهة لعين محاور فتشابه  
 كراهية الاستيلاء وفي الجوهره وكل ما يكره من التفريق في البيع  
 بكرة في العتمة في الميراث والغنايم انتهى والله اعلم **باب**  
**الافالة** المناسبة ظاهره وهي شاملة لكل عقد بيع صحيح كان  
 او مكروه فنعلم اقالة بالتراضي وان كان واجبا في الكروه بخبرنا  
 رفا للعصية او فاسدا فيمنع بدون التراضي اما من جدها ومن

القاضي

القاضي جبر كما قدمناه فاشترك المكروه والفاسد في وجوب  
 الرفع والكلام فيها يقع في عشر مواضع الاول في معناها لغة والثاني  
 في معناها شرعا والثالث في ركنها والرابع في شروطها  
 والخامس في صفتها والسادس في حكمها والسابع في ثبوت ملكها  
 ومن لا يملكها والثامن في بيان دليلها والتاسع في سببها والعا  
 في محاسنها اما الاول فقال في القاموس قلته البيع بالكسر  
 واقلته فسخته واستقاله طلب اليه ان يبيعه ويقابل  
 البيعة ثم اقال الله عشرتك واقتلكما انتهى ذكرها في القاموس  
 مع اليقظة في المصباح اقال الله عشرة اذ ارفعه من سقوطه  
 ومنه المقالة في البيع لانها رفع العقد وقاله قبل من  
 باب باع لعة واستقاله البيع فاقتله انتهى وهذا  
 ظهر انما لم تكن مشتقة من القول وان الممزة للسلب اي  
 ازال القول الاول كما ذكره الشارح وانما هو من الغيل واما  
 معناها شرعا فهي رفع العقد كذا في الجوهره وهو تعريف  
 للاعم من اقاله البيع والاجارة ونحوهما وان اردت  
 خصوصها فقل رفع عقد البيع واما الطلاق فهو رفع  
 عقد النكاح لرفع النكاح واما ركنها فالإيجاب والقول  
 الدال على عليها بالمقطين ما صيغ او احدهما مستقلا  
 والا حرم ما صيغ كالقولي فقال اقلتك عند ابي حنيفة رضي  
 الله عنه وافي يوسف كالنكاح وقال محمد رضي الله عنه  
 لا تنعقد الا بما صيغ كالبيع كذا في البدائع وقد يكون  
 القول بالفعل كما لو قطع قتيلا في فور قول المشتري اقلتك  
 وتنعقد بغا سخطك وتركك وتاركك ودفعت وتنعقد  
 بالتعاطي كالبيع كذا في الخانية والخاصة وفي البرازية تنعقد به  
 من احد الجانبين وهو الصحيح واما شرائط صحتها فمنها رضي

شر



المتعاقدين لان الكلام في رفع عقد لازم واما رفع ما ليس بلازم فليس  
 له الخيار يعلم صاحبه لا برضاها ومنها بقا المجلد السابق ان المبيع  
 اذا هلك لم تنفع الاقالة قبض يدي الصوف في اقالة المرفق اما على  
 قول ابى يوسف رضي الله عنه فظاهر لا يبيع واما على اصلها فلا يبيعا  
 بيع في حق ثالث وهو حق الشرح ومنها ان يكون المبيع قابلا  
 للفسخ بخيار من الخيارات فلو اسرداد زيادة تمنع الفسخ لم تنفع  
 الاقالة خلافا لما اذا اشترى لصحتهما بقا المتعاقدين فيصح اقالة  
 الوارث والوصي ونفع اقالة الموصي كما في القنية ومنها اتحاد المجلس  
 وعليه مقرر ما في القنية بالدال بالثمن الى البايع بعد ما باعه بالامر  
 المطلق فقال البايع لا ادفعه بهذا الثمن فاحضر به المشتري فقال انا  
 لا ازيد ايهما لا يفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ لان اتحاد  
 المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد انتهى ومنها  
 ان لا يبيع البايع الثمن للمشتري قبل قبضه في شراء الماذون فلو  
 وهبه له لم تنفع الاقالة بعدها كما في خزانة العتيق ومنها  
 ان لا يكون المبيع باكثر من القيمة في بيع الوصي فان كان لم تنفع  
 اقالته كما فيها ايضا واما مضمونها فهي مندوب اليها للمحدث  
 من اقالنا ما بيعته اقال الله عثرته يوم القيامة وقد مضى انما  
 تكون واجبة اذا كان عمدا مكروها ونسقا ان تكرت واجبة اذا  
 كانت عملا للمشتري وكانت العين سيرا وانما قيدنا بالسير لان  
 الغبن الفاحش يوجب الرد ان عثره البايع على المصالح كما سياتي ان  
 بمنا الله تعالى واما حكمها فقد اختلف فيه على قولين فقال الامام  
 الاعظم رضي الله عنه انما فسخ في كل حق المتعاقدين بيع جدير  
 به في حق ثالث وقال ابو يوسف رضي الله عنه انما يبيع في حق الكل  
 وقال محمد رضي الله عنه فسخ في حق الكل وقال زرارة رضي الله عنه  
 هي فسخ في حق الكل ذكر قوله في البدائع والشرح الوهاج واما من

البايع

عدي

بملكها ومن لا يملكها فقالوا من ملك المبيع ملك اقالته فصححت  
 اقالة الموكل ما باعه وكيله واقالة الوكيل بالمبيع ويضمن وكنتا في  
 الفوائد الفقهية الا في مسائل الاولي الوصي لو اشترى من مديون  
 اليتم دارا بعشرين وفيه ثمانون فلما استوفى الدين  
 اقال لم تنفع اقالته الثانية العبد الماذون اشترى  
 غلاما بالثمن وقيمة ثلاثة الاف لا تنفع الاقاله ولا يملك ان  
 الرد بالعيب بخلاف الرد بخيار الشراء والروية كذا في بسوق  
 القنية الثالثة المتولي على الوقف اذا اشترى شيئا له  
 باقل من قيمته لا تنفع اقالته وكذا اذا اجرته اقاله ولا  
 صلاح فيها للوقف لم يحز كما فيها ايضا وفي بعض المواضع  
 منها ان كان قبل القبض حازت والا لا الرابعة الوكيل  
 بالشرا لا تنفع اقالته بخلاف الوكيل بالمبيع تنفع ونظر الخامسة  
 الوكيل بالسلم على تفصيل فيه وانما يضمن الوكيل بالمبيع  
 اذا اقال اذا كان يعد فبعض الثمن اما قبله فيملكها  
 في قول محمد رضي الله عنه كذا في القنية وفيها والوكيل بالاجارة  
 اذا انا فخر مع السامع قبل استيفاء المنفعة وقيل فخص  
 الاجرة صرح سوا كان الاجر عينا او دينا انتهى وفي فتاوى  
 الفضل اذا باع المتولي والوصي شيئا باكثر من قيمته لا يجوز  
 اقالته وان كانت بمثل الثمن الاول انتهى وفي القنية  
 باعت ضبعة مشتركة بينهما وبين ابنتها البالغ وازار  
 الابن البيع ثم اقالته وازار الابن الاقاله ثم باعها  
 ثانيا بغير اجازة يجوز ولا يتوقف على اجازة لان  
 بالاقاله يعود المبيع الى ملك العاقل لا الى ملك الموكل و  
 المجيز ودليلها السنة والاجماع وسببها الحاجة اليها  
 ومحاسنها ازالة الغم عن التادم وتقرج الكرب عن



المكروب خابرة تقع اقالة الاقالة فلو تقابلا المبيع ثم  
تقابلا الاقالة ارتفعت الاقالة وعاد البيع وكنتنا في الفوائد  
الا في مسيلة وهو اقالة السلم فانها لا تقبل الاقالة كما ذكره الشارع  
رضي الله عنه من الدعوى من باب التخالف وفي الجوهر لا يصح  
الاقالة في الشكاح والطلاق والعناق انتهى هو فسخ في حق  
المستعاقدين بيع في حق ثالث وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه  
الا ان تغذرجعلها فسخا بان ولدت المبيعة قبل القبض  
او ملك المبيع فانها تبطل وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
انها فسخ قبل القبض او بعده كذا في البدائع وظاهره ترجيح  
الاطلاق وقال ابو يوسف رضي الله عنه هو بيع الا ان تغذر  
فتبطل بان كانت قبل القبض في المنقول باكثر من الثمن  
الا ول او باقل منه او بمنزلة اخر او بعد هذا المبيع وقال  
محمد رضي الله عنه هو فسخ الا ان تغذربان تقابلا باكثر  
من الثمن اما ول او بخلاف جنسه او ولدت المبيعة بعد  
القبض فبيع الا ان تغذربان كانت قبل القبض باكثر من  
الثمن اما ول فتبطل والخلاف المذكور انما هو فيما اذا وقعت  
بلفظها اما بلفظ الفسخ او الرد او التمس فانها لا تكون بيعا  
وفي بعض نسخ الزيلعي رضي الله عنه فانها لا تكون فسخا  
وهو سبق قل كما لا يخفى وفي السراج الوهاج اما اذا كانت  
بلفظ البيع كانت بيعا اجماعا كما اذا قال البائع له بعث  
ما اشتريت فقال بعث كان بيعا وقايد كونهما فسخا  
في حقهما عنده تظهر في خمس مسائل الاولى وجود رد الثمن  
وتسميته بخلافه باطلا الثانية انها لا تبطل بالشروط  
القاسدة ولكن لا يعم تعليلها بالشروط بان باع ثوبا من  
زيد فقال اشتريته رخيصا فقال زيد ان وجدت مشتريا

بالزينة

بالزينة فبعضه منه فوجد فباع باز يد لا ينعقد البيع الثاني  
لانه تعليل بالاقالة لا الاقالة بالشرط كذا في البرازية  
الثالثة اذا تقابلا ولم يرد المبيع حتى باعه منه فانيماجاز  
ولو كانت بيعا فسد وهذه حجة على ابي يوسف رضي الله عنه  
لان البيع جائز بلا خلاف بين اصحابنا رضي الله عنهم الا  
انه يثبت عنه الخلاف فيه كذا في البدائع ولو باع من  
غير المشتري لم يخر لكونه بيعا جديدا في حق ثالث واداء  
بنايعاه بعدها يحتاج المشتري الى تجديد القبض  
لكونها بعدها في يده مضمونة بغيره وهو الثمن  
فلا يثوب عن قبض الشراكتين الرهن بخلاف قبض الغيب  
كذا في الكافي هنا وفيه من باب المتفرقات نقا بعتنا  
فتقابلا فاشترى احدهما ما قال صار قابضا بنفس  
العقد لقيامهما فكان كل واحد منهما مضمونا مضمونا  
بقيمة نفسه كالمقصوب ولو ملك احدهما لا يملك  
احدهما فبقا بلا ثم جدد العقد في القيام لا يصير  
قابضا بنفس العقد لانه يصير مضمونا بقيمة العرض  
الاخر فثابه للرهن انتهى والرابعة اذا وهب المبيع  
من المشتري بعد الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو  
كانت بيعا لا تفسخ لان البيع يفسخ بهبة المبيع للبائع  
قبل القبض والخامسة لو كان البيع مكيلا او موزونا  
وقد باعه منه بالكيل والوزن ثم تقابلا واسترد  
المبيع من غير ان يعيد الكيل او الوزن جاز قبضه  
وهذا لا يطرده على اصل ابي يوسف رضي الله عنه  
لكونهما بيعا عنده ولو كانت بيعا لما صح قبضه بالكيل ووزن  
كذا في البدائع ونظير فائدة كونها بيعا في غيرها في فسخ ايضا



الأول لو كان المبيع عقارا فسلم الشفعة ثم تقايل لا يقضى  
له بالشفعة لكونها بيعا جديدا في حقه كأنه اشتراه منه والثاني  
إذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايل ثم أطلع على عيب كان في  
بداية البيع فإراد أن يردّه على البائع ليس له ذلك لأنه بيع وحقة  
فكان له اشتراؤه من المشتري والثالثة إذا اشترى مثلاً وفتنه  
ولم ينفذ الثمن حتى باعه من آخر ثم تقايل وعاد إلى المشتري  
فأشتراه من قبل نقد فنه باقيل من الثمن الأول جاز وكان  
في حق البائع كالمملوك يشترى الثاني والثالث والرابعة  
إذا كان المبيع موهوباً فباعه الموهوب له ثم تقايل ليس له الوهاب  
أن يرجع في حقه لأن الموهوب له في حق الوهاب بمنزلة  
المشتري من المشتري منه والخامسة إذا اشترى  
بعمول التجارة عبد الخدمه بعد ما حال عليها الحول  
فوجد به غيباً فردّه بغير فتنه واسترد العرو من  
فمكثت في يده فإنه لا تشق عليه الركاكة لكونه بيعاً  
جديداً في حق ثالث وهو الفقير لأن الرد بالعيب بغير  
فتنه أقاله وقوله بيع جديدي في حق ثالث مجرى على إطلاقه  
وقوله فسخ في حق المتعاقدين غير مجرى على إطلاقه لأنه  
أما يكون فسخاً إنما هو من موجبات العقد وهو ما يثبت  
بنفس العقد من غير شرط وأما إذا لم يكن من موجبات العقد  
وأما يجب بشرط زيد فالأقاله فيه تعتبر ببيعاً جديداً في  
حق المتعاقدين أيضاً إذا اشترى بالدين الوكيل عبداً  
فحل حوله لأجل ثم تقايل لا يعود الدين حالاً كأنه باعه منه  
وفى الصغرى ولو رده بعيب بقصداً كان فسخاً من كل وجه  
فيعود لأجل كما كان ولو كان بالدين كفيل لا تقود الكفالة  
في الوجهين انتهى وكذا إذا تقايل ثم أدهى رجل أن البيع ملكه

وشهد

وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته لأنه هو الذي باعه  
ثم شهد أنه لغيره ولو كانت فسخاً لقبيلت الأثرين  
المشتري لو رد المبيع بعيب بقصداً وأدعى المبيع رجل  
وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته لأنه بالفسخ عاد  
ملكه القديم فلم يكن متعلقاً من جهة المشتري لكونه  
فسخاً من كل وجه وكذا لو باع عبداً بطعام بغير عيبه  
وقبض ثم تقايل لا يقيين الطعام المقبوض للرد كأنه  
باعه من البائع بطعام غير معين وكذا لو قبض ردي  
من الثمن الأول وأجود منه يجب رد مثل المشرط في  
المبيع الأول كأنه باعه من البائع بمثل الثمن الأول وقال  
الفتية أبو جعفر رضي الله عنه يجب عليه رد مثل  
المقبوض لأنه لو وجب عليه مثل المقبوض للزمه زيادة  
من ربيب يترعه ولو كان الفسخ خياراً روية أو شرطاً  
أو بعيب بقصداً يجب رد المقبوض أجماعاً لأنه فسخ من  
كل وجه كذا ذكره المشرح هنا قال ونفع كمثل الثمن الأول  
وشرط الأقل أو الأقل بلا عيب وجنس آخر لغو ولزمه  
الثلث الأول وهذا عند الإمام رضي الله عنه لأن الفسخ  
يرد على عين ما يرد عليه العقد فاشترط خلافه  
باطل ولا يتطل إلا قاله كما قد مناه فيد بقوله بلا  
لغيب إذا لو غيب جاز اشتراط الأقل ويجوز له ما إذا  
ما فات بالعيب وكما إذا كان يكون التعقيدان بقدر حصة  
الفايت ولا يجوز أن ينقص من الثمن أكثر منه كذا في فتح  
القدير وفي البناء معزيا إلى تاج الشريعة رضي الله عنه  
هذا إذا كانت حصة العيب مقداراً المخطوط أو زائداً  
ناقصاً بقدر ما يتغابن الناس فيه انتهى وفيه بقوله



وجنل خولان الاقالة على جنل اخر غير الثمن الاول صحيحه ويلغو  
 المسمى ويلزمه رد الاول بقوله وجنل بالجر عطف على الاكثر اي  
 وشروط جنل لا على ثقب وعند ابى يوسف ومحمد رضى الله عنهما اذا  
 شرط الاكثر كانت بيعا لكونه الاصل فيها عند ابى يوسف رحمه  
 الله ولتقدرا الفسخ عند محمد رضى الله عنه وكذا في شرط الاقل  
 عند ابى يوسف رضى الله عنه نعم به بيعا وعند محمد رضى الله  
 عنه فسخ بالتمن الاول ولو قال المصنف رضى الله عنه ونعم مع  
 السكوت من الثمن الاول لكان اولي فيعلم منه حكم التفرج به  
 بالاولى ومع السكوت اخلاف في وجوب الاول كما في البدايع  
 واثار بقوله لزومه الثمن الاول الى ان الاعتبار لما وقع العقد به  
 لا لما تقدم ولذا قال في فتح القدير لو كان الثمن عشرة دراهم  
 ودفع اليه الدراهم عوضا عن الدنانير ثم تقايلا وقد رخصت  
 الدراهم رجوع بالدنانير التي وقع عليها الاماد فكذا لو رد بالبيع  
 وكذا في الاجارة لو فسخت ومن فروع الفسخ كما لا قاله ما لو  
 عقد ابدراهم ثم كسدت ثم تقايلا فانهم يردون تلك الدراهم  
 الكاسدة ولو عقد ابدراهم ثم جدوا بدنانير وعلى القلب  
 انفسخ الاول وكذا لو عقد بثلثين موجد ثم جدوا بحال او على  
 القلب اما لو جدوا به دراهم اكثر او اقل فلا وهو حوط من الثمن  
 او زيادة فيه وقالوا لو باع باثني عشر وجعا عنه درهمين ثم  
 عقدا بعشرة لا يفسخ الاول لانه مثله اذا الخط يلحق باصل  
 العقد الا في اليمين فيجوز لو كان حلف لا يشترطه بان في  
 عشر ولو قال المشتري بعد العقد قبل القبض للبائع بعه  
 لمفسك فلن باعه حجاز وانفسخ الاول ولو قال بعه في اول يده  
 على قوله بعه او رد قوله من لا يثبت لا يصح في الرجوع لانه  
 يؤكد ولو باع المبيع من البائع قبل القبض لا يفسخ البيع ولو وبعه

العقد

من

قبل القبض انفسخ اذا قبل ولو قال البائع قبل القبض لعنة  
 فاعنته جاز العتق عن البائع وانفسخ البيع عند ابى حنيفة  
 رضى الله عنه وعند ابى يوسف رضى الله عنه العتق باطل  
 وفي الفتاوى الصغرى نحو ما عدا الحكم فسخ وعليه افرع  
 ما في الخاتمة وغيرها باع امة فانكر المشتري الشرا لا يحل  
 للبائع وطهما الا ان عثر على ترك الخصومة فيحل له بيع  
 وطهما وكذا لو انكر البائع البيع والمشتري يدعي لا يحل  
 للبائع وطهما وكذا لو انكر البائع البيع فان ترك المشتري  
 الخصومة وسمع البائع بذلك حاله وطهما ومثله لو  
 اشترى جارية بشرط الخيار ثلاثة ايام وقبضها ثم  
 رد على البائع جارية اخرى في ايام الخيار وقال هو التي  
 اشتريتها وقبضتها كان القول له فان رضى البائع بها  
 حل وطهما وكذا الخصام بالاسكاف وكذا لو اشترى ما  
 يتسارع اليه الفناء كاللحم والسمك والفاكهة وغاب المشتري  
 وخاف البائع فساد فله بيعه من غيره استخانا والمشتري  
 منه الاستفاد به وان علم برضا العاقدين بالفسخ ظاهرا  
 ويتصدق البائع بما زاد على الثمن وان يفتقر الى البائع ولو  
 اختلفا فادعى البائع الاقالة والمشتري انه باع منه  
 باقل قبل النقد قال قول للمشتري في انكارها ولو كان على الوكر  
 مخالفا كذا في فتح القدير واثار بقوله لزومه الثمن الاول  
 الى انه لو كان الثمن الاول حالا فاجله المشتري عند  
 الاقالة فان التاجيل يبطل ونصح الاقالة وان  
 تقايلا ثم اجله ينبغي ان لا يصح الاجل عند ابى حنيفة  
 رضى الله عنه فان الشرط اللاحق بعد العقد يلحق  
 باصل العقد عنده كذا في الغنية والى انه لو ابر المشتري



عن الثمن بعد قبض المبيع وفي القضية المشتري ثم نقايلا لم ينج  
منها ايضا والى انه يلزم المشتري رد المبيع وفي القضية المشتري  
ماله هل وموتة ونقله الى موضع اخر ثم نقايلا فونة الرد على  
البائع انتهى **قال** وهلاك المبيع يمنع اى محتملا فادعنا ان من  
شرايطها بقا المبيع لانها رفعت العقد وهو محله فيد بالمبيع  
لان هلاك الثمن لا يمنع لكونه ليس محل لكونه يثبت بالعقد  
فكان حكما وهو يفتنه فلا يكون محلا لان المحل شرط وهو سابق  
فتنافيا ولذا بطل المبيع بهلاك المبيع قبل القبض وورث  
**قال** وهلاك بعضه بقدره اى هلاك بعض المبيع يمنعها  
بقدر الهلاك لان الجزم مظهر بالكل في بيع المتباينة  
اذا هلك احدها صحت في الباقي منهما وعلى المشتري قيمته  
لها ان كان قيميا ومثله ان كان مثليا فيشملها الرضا  
ويسترد العين الا اذا هلكا بخلاف المثلين في الصرف واذا  
هلكا لعدم التعيين وكذا لا يلزمها الا اذا ارد المثل بعدها  
وفي السراج الروحاج اشترى عبدا بفترة ففئة او مخرج مما  
يتعين فتقايضا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم نقايلا  
والفئة تقايضا في يد البائع صحت وعلى البائع رد الفئة  
بقيها ويسترد من المشتري قيمة العبد ذهبها وفي البراز  
تقايلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه يتعل  
الا قاله انتهى وانما ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة بطلت  
وعاد المبيع فيد بالهلاك لانه لو باع صابونا رطبيا ثم نقايلا  
بعد ما حرق فنفق وزنه لا يجب عليه شي لان كل المبيع باق  
كذا في فتح القدير وانما بعد اتمام اشتراط بقا جميع المبيع الى  
حاله الى انه لو اشترى ارضا مع الزرع وحصد الماشي  
ثم نقايلا صحت في الارض حصتها من الثمن بخلاف ما اذا ادرك

الزرع

الزرع في يده ثم نقايلا فامنا لا يجوز لان العقد انما ورد على  
التفصيل دون الحصة كذا في القضية ولان الاعتبار لما دخل  
في المبيع مقصودا فلو اشترى ارضا فيها اشجار ففقطها  
ثم نقايلا صحت الا قاله بجميع الثمن ولاشئ للبائع من قيمة  
الاشجار وتسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطعها  
فان لم يعلم به وقتها غير ان يتاخذها بجميع الثمن وان  
يتاخذ ترك ولو اشترى عبدا ففقطت يده واخذ ارضه  
تقايلا صحت الا قاله ولزمت بجميع الثمن ولاشئ للبائع  
من ارض المبد اذا علم وقت الاقالة انه قطع يده  
واخذ ارضها وان لم يعلم بخير بين الاشجار فخذ جميع الثمن  
وبين الترك كذا في القضية ورقم برقم اخر ان الاشجار  
لا تسلم للمشتري وللبائع اخذ قيمتها منه لانها موجودة  
وقت البيع بخلاف الارض فانه لم يدخل في البيع اصدالا  
فصدرا واقلنا انتهى لئلا يعلم انه لا يرد على اشتراط  
قيام المبيع لعمة الا قاله اقالة السلم قبل قبض السلم  
فيه او هالك لان المسلم اليه وان كان دينيا حقيقة  
فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه  
واذا صحت فان كان راس المال عينيا قائمة ردت وان كانت  
هالكة رد المثل ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وان  
كان دينيا رد مثله قايما او هالك لعدم التعيين وكذا  
اقالته بعد قبض المسلم اليه ان كان قايما ويرد رب السلم  
عين المقنوض لكونه متغيبا كذا في البداية انتهى والله  
اعلم بالصواب **باب المراجعة والتولية** شروع فيما  
يتعلق بالثمن من المراجعة والتولية والربا والصرف والبيع  
بالسيئة بعد بيان احكام المبيع وقيل المبيع لاصالة كذا



في البناية وقد منا ان انزاعه بالنسبة الى الثمن اربعة هاهو المساومة  
في التفتات فيها الى الثمن الاول والرابع والوضع بانفق من الاول  
ولم يذكرها في الخبر هاهو جاز ان لا يستحق في شرايها الجواز  
والحاجة ماسة الى هذا النوع من البيع لان الغني الذي لا يمتد  
الى بخارة يحتاج الى ان يعتمد فعلى الذكر الممتد ويطلب نفسه مثل  
ما اشترى ويتردد في دفعه فوجب القول بجوازها ولذا كان  
مبناها على امانته واما حتران عن شبهة الخيانة وقدر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة ابتاع من ابي بكر  
رضي الله عنه بعيرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
ولني احدهما فقال هو لك بغير ثمن فقال ما بغير ثمن فلا  
قال السهيلي رضي الله عنه سئل بعض العلماء رضي الله عنه  
لم لم يقبلها الا بالثمن وقد اتفق ابو بكر رضي الله عنه  
اكتفاه ذلك وقد دفع اليه حين بنى بعائشة رضي الله عنها  
ثنتي عشرة اوقية حين قال له ابو بكر لا تبني باهلك فقال  
لولا الصدوق فدرفع اليه ثنتي عشرة اوقية ونشا وهو  
عشرون درهما فقال لتكون هجرة بنفسه وماله رغبة  
منه في استكمال فضلها الى الله تعالى وان تكون على اكل احوال  
والمرابحة في اللغة كما في المصباح بعثة المتاع واشترية منه  
مرابحة اذا سبت لكل قدر من الثمن ربحا انتهى واما التولية في  
اللعنة فقال شارحون رضي الله عنهم انها مصدر ولي غيره اذا  
جعله واليا وفي القاموس التولية في البيع نقل مملوك بالعقد  
الاول بالثمن الاول من غير زيادة واما شرعا فقال هي التولية  
بيع بين سابق والمرابحة به وبزيادة واورده عليه الغصب هو  
ما اذا اصنع الغصب عند الغاصب ومن فتنه ثم وجده  
جازه ببيع مرابحة وتولية على ماضن وقد غفل الشارح الزيلعي

رضي الله

رضي الله عنه فاوردته على عبارة العداية وهي نقل مملوك بالعقد  
بالعقد الاول بالثمن الاول مع ربح او لا وادعى ان عبارة المولف  
رضي الله عنه حسن وليس كما زعم لان مسئلة الغصب كما نرد على القدر  
باختياره لا عقد فيها كذا كذا كذا على الكثر باعتبار انه لا ثمن على  
فيها فان احسب بان القيمة كالثمن فكذلك يقال ان الغصب  
سالحق بعقود المعاوضات وقد اجاب شارحون عن هذا  
بهذا قالوا ولذا صح اقرار الماذون به لما كان اقراره بالعا  
وهناك جازا وصرح في الفتاوى الكبرى بان يقول قاهر  
على بكذا ويرد على كل التعريف مملوكه بمئة او ارب  
او وصية اذا قومه فله المراجعة على القيمة اذا كان صادقا في  
التقويم مع انه لا ثمن ولا عقد ولم ارجع يقول وينبغي ان يقول  
قيمة كذا ويرد عليها ايضا من المشتري درهم بدناير لا يجوز  
بيع الدرهم مرابحة مع صدق التعريف عليهما ويرد ايضا  
عليهما ما فيه من الالباس لان الثمن السابق اما ان يراد عينه  
او مثله لا سبيل الى ذلك لانه صار ملكا للبايع الاول فلا يزداد  
في الثاني وما الى الثاني لانه لا يخلو اما ان يراد المثل  
جنسا او مقدارا والاول ليس بشرط لما في الايضاح والمحيط  
انه اذا باع مرابحة فان كان ما اشتراه به له مثل جاز  
سواء كان الربح من جنس المال من الدرهم او من  
الدناير اذا كان معلوما يجوز الشرا به لان الكل ثمن  
والثاني وهو المقدار يقتضي ان لا يضم اجرة القصار  
والصباغ ونحوها الاتي بثلث ثمن في العقد الاول واد  
اريد المثل فذرا وادع ان الاجرة من الثمن الاول  
عادة كما فعله شارحون رضي الله عنهم ورد عليه  
انما جازية بعينه اذا كان قد وصل الى المشتري

ية



الثاني وما اوردته في فتح القدير من الشرايين شبيهة فان  
 المراجعة لا يجوز على ذلك المثل ليس يوارد لانما جائزه اذا  
 بين انه اشتراه بنسبة كما ساق في اخر الباب وقد  
 وضعت لكل منهما تقريرا لا يرد عليه شي ان شاء الله  
 تعالى فقلت التولية تقتل ما ملكه بغير عقد الصلح  
 والهيئة بشرط عوض مما يتعين بعين ما قام عليه او  
 بمثله او برقمه او بما قومه به في غير شرا القيمي او  
 بمثل ما اشترى به من لا تقتل شهادة له من اصول  
 وفروعه واحدا الزوجي او مكابته او عبده الماذون  
 او احد المتفانين من الاخر او بمثل ما اشترى به  
 مضاربة او رب المال مع ضم حصته من الربح بزيادة  
 ربح في المراجعة وبلا ربح في التولية فخرج ما ملكه بالصلح  
 لا ببتنايه على الخط والمساهلة بخلاف ما اذا اشتراه  
 من مدبونه بالدين وهو يشتري بذلك الدين فانه  
 يجوز كما في الظهيرية ما ملكه بالهيئة بشرط العوض  
 ايضا كما في الظهيرية وخرج مما يتعين ما لا يتعين  
 كما قدمناه وقلنا بعين ما قام عليه ولم يذكر العقد  
 الاول ولا الثمن السابق ليدخل الغصب او ما تكلفه  
 على العين وليخرج ما اذا اشترى دجاجة فباعت  
 عنده عن بيضات ولم ينفق عليها قدر البيض فانه  
 ليس له المراجعة على الثمن الاول كما في النهاية وقلنا  
 بالعين او بالممثل من غير اقتصار على احدهما جوازها على  
 العين في صورة قدمتها على المثل فيما عداها ويرحل  
 في المثل مثل الثمن السابق ان كان البيع صحيحا وقيمة ان  
 كان فاسدا كما في المحيط واوحى المتوفيق ليت للامام

واما

وانما هي للتبويب وقلنا اي برقمه ليدخل ما اذا اشترى متاعا  
 برقمه باكثر من الثمن الاول ثم باعه مراجعة على رقمه جاز ولا يقول  
 قام على بكذا ولا قيمة ولا اشتريته بكذا بخلاف الكذب  
 يقول رقمه كذا فان اراج على كذا كما في النهاية وقلنا او  
 بما قومه بدليل حل ما ملكه بارت ونحوه كما قدمناه  
 وفيهنا بغير شرا القيمي لانه اذا اشترى قيميا  
 وقومه لم يجز المراجعة والفروقات بين القيمين ان في شرا  
 القيمي له اصل يرجع اليه وهو الثمن الاول واحتمل ان يكون  
 ما فوفه به ايد في بعض الامور والمراجعة مشبهة على الاخر  
 عن شبهة الخيانة بخلاف ما اذا ملكه بغير بدل لعدم  
 الثمن الاول يكون ما فوفه به مخالف له واحتمل  
 الزيادة في ثقبه لا بعد خيانة لانه من جهل الشفوي  
 ولو كان بعض البيع مشتري والبعض غير مشتري فقال  
 فقال في الظهيرية رجل اشترى من اخر ثوبا وبطانة  
 وجعلها جبة وجعل حشوها ثوبا ورثه او وهبه  
 لك ثم خب الثمن واجر الخياط ثم قال لغيره قام على  
 بكذا وباعه مراجعة على ذلك جاز وكذا الرجل يربط  
 الثوب بنسخته بالقر الذي اشتراه وحسب اجر الخياط  
 وخب الثمن ثم قال لغيره قام على بكذا وباعه  
 مراجعة على ذلك جاز وكذا في الظهيرية وقلنا او بمثل  
 ما اشتراه من لا تقتل شهادة له يعني لا بمثل ما اشتراه  
 هو به فاذا اشترى مما لا تقتل شهادة فانه انما  
 يراج بما اشترى بايعة لا بما اشتراه كذا ذكره الشارح  
 رضي الله عنه وكذا رب المال اذا اشترى من مضاربة  
 لا يراج بما اشتراه وانما يراج بمثل ما اشترى المضارب







المال والزرع على نقد نسيابور وان كان على عكسه واشترى ببيع نقد  
نسيابور ولم يعلم انه وزن واجود فبما بالخيار ان شا اخذ وان  
شترك فاعلم ان العتبر في المراجعة ما وقع العقد الاول عليه  
دون ما وقع عوصا عنه حتى لو اشترى بعشرة فوقع عنها  
دينارا او ثوبا بقيمة عشرة او اقل واكثر فان راس المال هو  
العشرة لا الدينار والثوب لان وجوب هذا بعقد آخر  
وهو الاستبدال انتهى ما في فتح القدير ويرد عليه ما في الظهير  
لو اشترى بالحياد ونقد لذيوف قال ابو حنيفة رضي الله  
عنه يراجع بالذيوف وقال ابو يوسف رضي الله عنه يراجع  
بالحياد فقوله والحياد اما هو على قول ابو يوسف ولعن  
جرم في المحيط يراجع بالحياد فقوله والحياد اما من غير خلاف  
بانه يراجع بالحياد واشترى بالثمن اي جميعه الى بيع جميع البيع  
فلو اشترى ثوبين وقبضهما ثم ولي رجلا احدهما بعينه  
لم يحجز وكذا لو اشترى في احدهما بعينه لم يحجز ولو كان الشري  
هنا من احد الثوبين من البائع ثم اشترى رجلا فيهما جازت  
الشركة في نصف المقتول وكذا لو ولاهما رجلا جازت  
التولية في المقتول ولو اشترى جاريين بالعد درهم  
وقبضهما فباع احدهما ثم ولاهما رجلا فالولي بالخيار ان  
شا اخذ التي لم يبيع بخصنها وان شارك اذا لم يعلم ببيع  
احدهما وكذا لو اشترى فيهما جازت الشركة في نصف التي  
لم يبيع بخصنها وان لم يبيع احدهما ولكنه اعتق احدهما او  
مات ثم ولاهما رجلا او اشترى فيهما جاز في الامه والحيه  
منها كذا في الظهير وفي السراج الوهاج لو كان مثليا فراج  
على بعضه جاز كقضي من قضي من لعدم المقارنات  
بخلاف القيمة ونظام تقييده في شرح الجمع وفي المحيط وان

كان

كان ثوبا ونحوه لا يبيع جزا منه معا لان الثمن ينقسم عليه  
باعتبار القيمة وان باع جزا ثوبا جاز وقيل يفيد البيع انتهى  
**قال** بوله ان يضم الى راس المال اجر القصار والصنع والطران  
والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم لان العرف جار بالخاق هذه  
الاشياء براس المال في عادة التجار ولا يكمل ما يزيد في المبيع  
او قيمته يلحق به هذا هو الماصل وما عدا ذلك هذه الصفة  
لان الصنع والحيوانه يزيد في العين والحمل يزيد في القيمة  
اذ القيمة تختلف باختلاف المكان والطران بكسر الطاء وتخفيف  
الراءي العلم في الثوب كذا في المغرب والقتل هو ما يصنع  
باطراف الثياب تحريرا وكثا من قتلت الحبل اقتله  
اطلق الصنع فقتل الاسود وغيره كما اطلق في حمل الطعام  
فقتل البر والبحر وقيده بالاجرة لانما فعل شيئا من ذلك  
بيده لا يضم وكذا لو نطوع مستطوع بهذه او باعارة  
ودل كلامه على انه يضم اجرة الفحل والخياطة ونفقة  
تخييم الدار وطى البئر وكذا الاتمار والفتاة والمساة  
والكراب وكسح الكروم وسقيتها والزرع وغرس الاشجار  
وفي المحيط وغيره يضم طعام المبيع الا ما كان سرقا  
وزيادة فلا يضم وكسوة وكراه واجرة المحزن الذي  
يوصنع فيه واما اجرة السمسار والدلال فقال المشرح  
رضي الله عنه ان كانت مشروطة في العقد تنضم والا فاقترن  
على عدم الضم في الاول ولا تنضم اجرة الدال بالاجماع  
انتهى وهو تشامخ فان اجرة الاول تنضم في ظاهر الرواية  
والتفصيل المذكور قويلة في الدال قيل لا تنضم والمرجع  
العرف كذا في فتح القدير واذا حدثت زيادة من المبيع  
كالبن والسمن وقذا تنضم عليه في العلف وابسم ذلك الزيادة



فانه يجب ما انفق بقدر ما استهلكه ويراعح والا فلا يرايح  
ملا بيان واذا اولدت المبيعة رايح عليها او يبيعها ولدها  
وكذا التواثر الخيل فان استهلك الزايد لم يرايح بلا بيان  
كما في الظهيرية بخلاف ما اذا اجر الدابة او العبد او الدار  
فاخذ اجرة فانه يرايح مع ضم ما انفق عليه لان الفعلة  
ليست مستولدة من العين كذا في فتح القدير **قال** ويقول قام  
علي بكذا ولا يقول اشترية لانه كذب وهو حرام ولذا قدمنا  
انه اذا قوم الموروث ويخونه يقول ذلك وكذا اذا رقم  
على الثوب مثله بباعه برقمه فانه يقول رقمه كذا وسواء  
كان ما رقمه موافقا لما اشتراه به او ازيد حيث كان صادقا  
في الرقم كما في فتح القدير والله اعلم **قال** ولا يضم اجرة الراعي  
والتعليم وكذا بيت الحفظ لعدم العرف بالحاقة اطلق  
في التعليم كمثل تعليم العبد صناعة او قرانا او علما  
او شعرا او غنا او عريية قالوا لان بثوث الزيادة لمعني  
في العبد وهو حذافته فلم يكن ما انفق على التعليم موجبا  
للزيادة في المالية ولا يخفى ما فيه اذ لا شك في حصول الزيادة  
بالتعليم واشك انه سبب عن التعليم عادة وكونه بمساعة  
القابلية في التعلم وهو كقابلية الثوب للصبغ فلا يمنع نسبة  
الى التعلم فهو علة عادية والقابلية شرط في التسودا  
اصناف نفى ضم المنتصف في التعليم الى انه ليس في عرف  
اهل ظاهر حجة لو كان فيه عرف ظاهر يلحق براس المال  
كذا في فتح القدير وأشار للولف رضي الله عنه الى انه  
لا يضم اجرة الطبيب والرابع والبيطار والفدا في  
الجناية وجعل الاثني لندرة فلا يلحق بالسابق لانه  
لا عرف في النادر والمجامة والختان لعدم العرف وكذا

لا يضم

لا يضم نفقة نفسه وكراه ولامر العبد ولا يحط مهرا لامة  
لزوجها والذي يوجد في الطريقة من الظلم لا يضم الى  
موضع جرت العادة فيه بينهم بالضم **قال** فان خلت في مراوحة  
اخذ بكل ثمنه او رده وحط في التولية وهذا عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه وقال ابو يوسف رضي الله عنه يحط فيهما وقال محمد  
رضي الله عنه يحظر فيهما لمحمد رضي الله عنه ان الاعتبار للثمنية  
لكونه معلوما والتولية والراوحة تزويج وترغيب فيكون  
وصفا مرعوبا فيه كوصف السلامة فتتخير لغوايته  
ولا يبي يوسف رضي الله عنه ان الاصل فيه كونه توكية  
ومراوحة ولهذا ينعقد بقوله وليك الثمن الاول او بعثتك  
سراوحة على الثمن الاول اذا كان ذلك معلوما فلا يد من البيا  
على الاول وذلك بالحط عناية يحط في التولية قدر الحيانة  
من راس المال وفي المراوحة منه ومن الزرع واما حنيفة  
رضي الله عنه انه لو لم يحط في التولية لا يتقى تولية لانه  
زيد على الثمن الاول فتغير التصرف فتغير الحط وفي المراه  
لو لم يحط يتقى مراوحة وان كان يتفاوتت الزرع فلا يتغير  
الصرف فامكن القول بالتغير ولم يذكر المصنف والشارح  
رضي الله عنهما مما نظهر الحيانة قال في فتح القدير هي ما  
باقرار البايع او بالبينة او بكوله عن البين وقد ادعاه المشتري  
هذا على المختار وقيل لا تثبت الا باقراره لانه في دعوى  
الحيانة مناقض فلا يتصور بينة ولا تكول والخو سماعها  
كدعوى العيب وكدعوى الحط فانها تسمع استه وتوله  
وحط الى سخط قدر الحيانة من المسمى وفي السراج الزهاج وصورة  
الحيانة في التولية اذا اشترى ثوبا بشفعة وقضه ثم قال الاخر  
اشترية بعشرة ووليك ثما اشترية فاطلع على ذلك وبيان



الحط في المراجعة على قول أبي يوسف رضي الله عنه إذا اشتراه  
بعشرة وباعه بزرع خمسة ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية فإنه يحط  
فقدرا لحياته من الأصل وهو الخسر وهو درهمان وما قابله  
من الربح وهو درهم فيأخذ الثوب بأشئ عشر درهما انتهى  
وقد منا أنه إذا اشترى متاعا ورقت به بكثر من ثمنه وباعه  
مراجعة على الرقم فإنه يجوز وفقده في المحبط بما إذا كان عند  
البايع أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن فأما إذا علم  
أن المشتري يعلم أن الرقم والثمن سوا فإنه يكون جنابة  
وله الخيار كذات المحبط وأشار بلحط في التولية الوان المشتري  
إذا وجد بالمبيع عيبا ثم حدث به عيب عنده لا يرجع  
بفقدان العيب لأنه لو رجع يصير الثمن الثاني انقراض من  
الأول وقضية الأول أن يكون مثل الأول وهذا مستثنى  
من قولهم في خيار العيب وأشار بقوله رده إلى اشتراط  
فيام المبيع بحاله فلو هلك قبل رده أو حدث به ما يمنع  
الرد لزمه جميع الثمن وسقط خياره عند أبي حنيفة رضي  
الله عنه وهو المشهور من قول محمد رضي الله عنه لأن خيار  
فلا يقابله شيء من الثمن بخيار الروية والشرط بخلاف خيار  
العيب لأن السحق فيه للمشتري الجزأ القايث وظاهر  
كلامهم أن خيار ظهور الخيانة لا يورث فإذا مات المشتري  
فأطلع الوارث على خيانه بالطريق السابق فلا خيار له  
وأطلق المحط في التولية فمثل حالة هلاك المبيع أو امتناع رده  
لأنه لا خيار له وإنما يلزمه الثمن الأول وفي المحبط وإن ضم إلى  
الثمن ما لا يجوز منه ثم علم به المشتري قبله الخيار انتهى **قال**  
ومر اشترى ثوبا فباعه بزرع ثم اشتراه فان باعه بزرع طرح عنه  
كل ربح قبله وإن لحاط بثمنه لم يراج وهذا عند أبي حنيفة رضي الله

عنه

عنه وقال لا يبيعه مراجعة على الثمن الأخير وصورة أنه إذا  
اشترى بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فإنه  
يبيعه مراجعة بخمسة ويقول قام على خمسة ولو اشتراه  
بعشرة وباعه بعشرين مراجعة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه  
مراجعة أصلا وعندهما يراج على عشرة في الفصلين كما  
أن العقد الثاني عقد منقطع منقطع الأحكام على الأول  
فيجوز بين المراجعة عليه كما إذا انحلت ثالث ولا في حصة  
رضي الله عنه أن بثمنه حصول الربح بالعقد الثاني  
ثابتة لأنه يتأكد به ما كان على شرف السقوط بالظن  
على عيب والبيته كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطا ولهذا  
لم تجز المراجعة فيما أخذ بالصالح لشيء المحبطة فيصير  
كأنه اشترى خمسة وثوبا بعشرة فيطرح خمسة بخلاف  
ما إذا انحلت ثالث وفي المحبط ما قاله أبو حنيفة رضي الله  
عنه أو ثوب وما قاله أرفق انتهى وبحال الاختلاف عند  
عدم البيات أما إذا بين فقال كنت بعته فزحمت  
فيه كذا ثم اشتريته بكذا وأنا ببيعه الآن بكذا ارجع كذا  
جاز اتفاقا كذا في فتح القدير وقتيد بالشر لا أنه لو هب  
له ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة فإنه  
يراج على العشرة وإن كان يتأكد به انقطاع حوالا  
في الرجوع لكنه ليس بحال ولا تثبت هذه الوكالة  
الأن في حق تجرى فيه الرضا كذا في فتح القدير وقتيدنا  
يبيعه بجنس الثمن الأول لأنه لو باعه بوصف أو  
دابة أو عرضا آخر ثم اشتراه بعشرة فإنه يبيعه  
مراجعة على عشرة لأنه عاد إليه بما ليس من جنس الثمن  
الأول ولا يمكن طرحه إلا باعتبار القيمة وبقينها لا يخلو من



بشبهة الغلط كذا في فتح القدير وقد يقول له لم يراع لانه بيع شراوه  
كان منع المراجعة انما هي للشبهة في حق العباد لا في حق الشرع وتامه  
في البناءة وقد بالزح في البيع لانه لو اجر البيع واخذ اجرة من  
غير نفق دخل فيه فله البيع مراعاة من غير بيان لان الاجرة  
ليست من ثمن البيع واما من اجزائه فلم يكن حائبا لثمنه وكذا  
لو وطر الجارية الغيب كذا في السراج الوهاج وقوله ثوبا مثال  
ولو قال شيئا كان اول لان المثلي والغير سواء هنا ثم اعلم  
ان ظاهر دليل الامام رضي الله عنه يقتضي انه لا يجوز ان يشتري  
بالثمن الاخر سواء كان باعه مراعاة او تولية والمثون كلما مقيدة  
بالمراعاة وظاهرها جوار التولية على الاخير والظاهر الاول كالا  
يخفى وقد بالزح لان باعه لو حط عنه شيئا فان كان بعض الثمن  
طرحه لزم وان كان الثمن باعه مراعاة على ما اشترى  
لا لحاق حط البعض بالعقد دون حط الكل لئلا يكون  
بيعا بلا ثمن فصار مملوكا مستندا كالمسبة كذا في المحيط  
وبيات ان الزيادة تلحق بغيره على الاصل والزيادة  
في المحيط اشترى بثمن خرج عن طاعة عادة وان عاده قد تم  
ملكه كالرجوع في المسبة او بخيار بشرط اوروية او عيب او  
اقالة او في البيع الفاسد ببيع مراعاة بما اشترى لان هذه  
الاسباب ينفسخ العقد من الاصل وصار كأن لم يكن وان  
عاده ببب اخر نحو الارث والمسبة لا يبيع مراعاة لانه عاده  
اليه ببب حديد وهذا السب لا يطلق له بيع المراجعة  
بخلاف ما لو زد عليه بغير فقنا فانه يعتبر ببيعا جديدا  
في حق الثالث فكانه اشترى ثانيا بعشرة بعد ان  
باعه بعشرة وهذا يطلق له المراجعة انتهى قال ولو اشترى  
ما دون مديون ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر

كام

بيعه

بيعه مراعاة ثمانية عشر وكذا العكس وهو ما اذا كان المولى  
اشتراه فباعه من العبد لان في هذا العقد شبهة العدم  
لجوازه مع المتأني فاعين عدم ما في حكم المراجعة وبقي الاعتار  
للاول فيصير كأن العبد اشترى المولى بعشرة في الفضل  
الاول وكانه يبيعه للمولى في الثاني فيعتبر الثمن الاول  
وتقيد به بالمديون اتفاقا في بيعه حكم غيره بالاول  
لو جود ملكا للمولى في كتابه اجماعا والمكاتب كالمادون  
لوجود التهمة بل محل من لا يقبل شهادة تله كالاصول  
والغرض واحد الزوجين واحد المتقاضيين كذلك  
كما قدمناه وخالفاه فيما عدا العبد والمكاتب وفي فتح  
القدير لو اشترى من شريكه سلعة ان كانت ليست  
من شركته يراعى على ما اشترى ولا يبين وان كانت  
من شركته يراعى على ما اشترى ولا يبين وان كانت  
في الشرائع في ونصيب نفقه على ضمانه في الشرا  
الاول بخوان تكون السلعة اشترى بالالف من شركتهما  
فاشترىها احدهما من صاحبه بالالف وما يبين  
فانه يبيعها مراعاة على الف ومائة لان نصيب شريكه  
من الثمن ستمائة ونصيب نفقه من الثمن الاو احسن  
ما يله فيبيعها على ذلك انتهى ولو قال المصنف رضي  
الله عنه الا ان يبين لكان اولي لانه لو يبين وراعى  
على الاول جاز كما في البناءة قال ولو كان معنارب  
بيعه رب المال باثني عشرة ونصف لان هذا  
البيع وان قضى بجوازه عندنا عند عدم الزح خلافا  
لنظر رضي الله عنه مع انه يشتري ماله بماله كما فيه  
من استفادة ولاية المتصرف وهو مفقود والافتقار



سان  
التشارين

يتبع الغايده فففيه شبهة العدم الانزايه وكيل عنه في البيع  
اما قول من وجه فاعتبر البيع الثاني عدما في حق نصف الرخ  
ولم يذكر المصنف والشارح رضي الله عنهما ما اذا كان المالك  
رب المال المشتري المضارب وقد سوى بينهما في السراج  
الزهاج فقال ولو اشترى من مضاربة او مضاربة منه  
فانه يبيعه مراوحة على اقل الضامين وحقه المضارب  
من المصنوع لكن لو قال وحقه الاخر لكان اولي ليجعل  
رب المال ولكن قال بعده لو اشترى رب المال سلعة بالف  
تساوى الف او خمسمائة فباعها من المضارب بالف  
وخمسمائة فان المضارب يبيعها مراوحة على الف  
وما بين خمسين الا ان يمين انتهى وذكر المصنف رضي  
الله عنه في كتاب المقتارين يتبعهما في الهداية وان  
اشترى من المالك الف عيدا اشتراه بنصف رابع بنصفه  
وعلمه في الهداية من المضاربة بان هذا ليس يقضى بجوازه  
لغاير المقاصد دفعا للحاجة وان كان بيع ملكه بملكه الا  
ان فيه شبهة العدم ومبنى المراوحة على الامانة والاحتراز  
عن شبهة الجنانة فاعتبرا قل الثمنين انتهى وهذا  
لا يخالف سيلة الكتاب هنا لانها فيما اذا كان البالغ  
المضارب من رب المال وفي المضاربة فيما اذا كان رب  
المال هو البالغ من المضارب ولكن يحتاج الى الفرق وكأنه  
انما لم يضم المضارب نقيب رب المال لما في البناية ان  
العقد بين وقتا لرب المال ولم يقع للمضارب الا قدر مائة  
فوجب اعتبار هذه المائة وفيما يقع لرب المال لم يعتبر  
الرخ لا احتمال بطلان العقد الثاني انتهى ومن العجب  
قول الشارح الزيلعي رضي الله عنه في المضاربة في شرح

قول

قوله وان اشترى من المالك الف اخره ولو كان بالعكس ان اشترى  
المضارب عبدا خمسمائة فباعه من رب المال بالف يبيعه  
مراوحة على خمسمائة لان البيع الجاري بينهما كالمعدوم فتشبه  
المراوحة على ما اشتراه به المضارب كأنه اشتراه له  
وتأوله اياه من غير بيع انتهى وهو هو لمخالفة الرواية  
في باب المراوحة وكتاب المضاربة وقد مر في  
الهداية في الموضوعين بعن حصة المضارب الى راس  
المال وهو متناقض معناه ايضا لموافقة على ذلك  
وتعني به بالضم في بابها ولم أر له سلفا ولا من يفتيه  
على ذلك في الموضوعين وقد كنت قدما في ابتداء  
اشتغالي في ذلك فلام الزيلعي في المضاربة على انه  
اشترى بعد من راس المال وكلامهم في باب المراوحة  
على ما اذا اشترى المضارب بالجميع لم يصرح في البسوط  
بان الرخ كايظهر لا بعد تحصيل راس المال انتهى فاذا كان  
راسر الف واشترى بمصنوع عيدا وباعه بالف لم  
يظهر الرخ لعدم الزيادة على راس المال لاحتمال هلاك  
الخمسمائة الباقية لاذ لم يظهر الرخ فلا شيء للمضارب  
حتى يضم واما اذا اشترى بالف وباعه بالف وخمسمائة  
فقد ظهر الرخ فتضم حصة المضارب الى المال وهذا  
التقرير ان شاء الله تعالى من خواص هذا الشرح  
بحوله وقوله **قال** ويراج بلا بيان بالنقيب ووطي الش  
لانه لم يحس عند شري يقابل الثمن لان الاوصاف تابعة  
لا يقابلها الثمن ولهذا لو قامت قبل التسليم لا يسقط  
شي من الثمن وكذا منافع البضائع لا يقابلها  
الثمن واطلق في قوله بلا بيان ومراوده بلا بيان



انه اشتراؤه سليما فتيقن عنده اما بيان نفس العيب القائم به  
فلا بد منه لئلا يكون غاشا له الحديث الصحيح من غشاقليس  
منا وفي الخلاصة فتبين الصوف رجل اراد ان يبيع سلعة معينة  
وهو يعلم يجب ان يبينها ولو لم يبين قال بغير مشايختنا  
رضي الله عنهم يصير قاسقا مردود الثمادة فلا الصدر  
الشهيد رحمه الله ولا ناخذ به انتهى واطلق وطى الشئ مراده  
ما اذا لم ينفقها الوطى اما اذا انفقها فهو كوطى البكر والتقيب  
معدن رقيق اذا صار معيبا بلا صنع احد باقية سماوية  
ويحقق به ما اذا كان بصنع المبيع وشمل ما اذا كان بغيره  
العيب يسيرا او كثيرا عن محمد رضي الله عنه ان نقصه  
قدرا ما يتفان الناس فيه لا يبيعه مراحمته ببيان ودل  
كلامه انه لو نقص بغير السعر بامر الله تعالى لا يجب ان  
يعبر به ولا في اشتراؤه في حال غلبه وكذا الواسع الثوب  
لغول مكث او تسوخ واورد على قولهم الغايت وصف  
لا يقابل شئ من الثمن ما اشتراه باجل فان الاجل وصف  
ومع ذلك لا يجوز بيعه مراحمته ببيان **واجب** باعطا  
الاجل جزا من الثمن عادة فكتاب كالجزو او رد على  
قوله منافع البضع لا يقابلها شئ من الثمن ما اذا  
اشترى جارية فوطيها ثم وجد بها عيبا امتنع ردها  
وان كانت بنتا وقت الشراء لا حثاسه جز من المبيع  
عنده **واجب** بان عدم الرد انما هو لانع وهو ان  
اذا ردها فلا يخلو اما مع العقر احتراز عن الوطى  
مجانا او من عقر لا وجه الى الاول العود الجارية مع زيادة  
والزيادة تمنع الفسخ ولا الى الثاني سلامة الوطى له  
بلا عوهن وهو لا يجوز فاذا الواهب اذا رجح هبته  
بعر

بعد ووطى الوطى له حيث يصح ولا شئ على الوطى لسلامتها  
كلها لئلا عوض له فالوطى او لى بخلاف البيع **قال** ويبين ان  
بالتقيب ووطى البكر اي يراجع مع البكر اذا عيبه المشتري  
او غيره لانه صارت معقودة بالاتلاف فيقابلها  
شئ من الثمن وكذا اذا ووطيها وهو بكر لان العذرة جزء من  
العين فيقابلها شئ من الثمن وقد جسدتها وشغل  
ما اذا انكسر الثوب بغيره وطيه ودخل تحت الاول مسا  
اذا اصاب الثوب قرض قارا وحرق نارا والقرض بالقاف  
والقار والتقيب معدن رقيق اذا احدث فيه عيبا واطلقنا  
في عيب غير المشتري فمثل ما اذا اخذ المشتري الارش ولا  
وما اذا كان بامر المشتري او بغير امره وما وقع في الهداية  
بقوله واخذ المشتري ارشه اتفاني للوجوب كما في فتح  
القدير اعلم ان رضى الله عنه قال لا يراجع الا بالبيان  
في السيلتين واختار الفقيه ابو الليث فقال وقول زفر رضي الله  
عنه اجود وبه ناخذ ورحمه في فتح القدير واشار المولى رضي  
الله عنه بالمسألة الاولى الى انه لو وجد بالمبيع عيبا وهو به  
كان له ان يبيعه مراحمته على الثمن الذي اشتراه به لان  
الثابت له خيار فاسقاطه لا يمنع من المبيع مراحمته كما لو  
كان فيه خيار او روية وكذا لو اشتراه من جهة فاطمة  
على حياته فرضي به كان له ان يبيعه مراحمته على ما  
ما حقه به لما ذكرنا ان الثابت له بمجرد جوار كذا في  
فتح القدير **قال** ولو اشتريك بالف نسيه وباع بزوجك  
ولم يبيعه خير المشتري لان للاجل شيئا بالمبيع الا  
تري انك يزداد في الثمن لا اجل الاجل والشيء في هذا ملحق  
بالحقيقة فصارك انما يشتري شيئين وباع احدهما

مماية



مراحة بينهما والاقدام على المراحة يوجب السلامة عن مثل هذه  
الحيانة فاذا اظهرت بخبر عما في الغيب والحاصل ان عدم بيان  
اقبل الاجل حيانة وكذا بيان بعضه واخفا البعض ولو فرغ  
على قول الثاني ينبغي ان يحط من الثمن ما يعرف ان مثله في  
هذا يزداد لاجل قيد يكون الاجل مشروطا وقت العقد لانه  
لو لم يكن مشروطا ولكنه معتاد التسليم فقبل لا بد من بيان  
لان المعروف كالمشروط وقبل لان الثمن حال العقد كما لو  
باعه حالا ومطله الى شتر فانه يراعى بالثمن لشيء الحياة  
وعلى كل من القولين لو لم يبي مشروطا ولا معروفا وانما اجله  
بعد العقد لا يلزمه بيان وفي الحاشية رجل عليه الف  
درهم من ثمن مبيع طالبه الطالب فقال ليس عندي شيء  
فقال الطالب اذهب واعطني كل شتر عشرة لم يكن تاجيلا  
وكان له ان ياخذ بجميع المال حالا انتهى **قال** فان اتلف قلم  
لزم بالف ومائة اي ان اتلف المشتري ثم علم بالاجل  
لزمه بكل الثمن حالا لان الاجل لا يقابل شي من الثمن كذا في البدلية  
واورد عليه انه تناقض لانه قال عند قيام المبيع ان  
الثن يزداد بالاجل وعند هلاكه قال انه لا يقابل شي  
وجوابه ان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابل شي حقيقة  
اذا لم يشترط زيادة الثمن في مقابلة قصدا ويزاد في الثمن  
لاجله اذا ذكر الاجل بمقابله زيادة الثمن قصدا فاعتبر  
ما لا في المراحة اخرازا عن شبهة الحيانة ولم يعتبر ما لا في  
حسب الرجوع عملا بالحقيقة والمراد بالانلاف هلاك المبيع  
اما بافة سماوية او باستهلاك المشتري ولو عبر بالثمن  
لكان أولى ليفهم الانلاف بالاولى **قال** وكذا ان هو مثل المراحة  
فما ذكرناه من الخيار عند قيام المبيع وعدم الرجوع حال

هلاكه

هلاكه لا يتناهما على الثمن الاول وينبغي ان يعود قوله وكذا  
التولية الى جميع ما ذكره للمراحة فلا بد من البيان في التولية  
ايضا في التعيب ووطى البكر وبدونه في التعيب ووطى  
الشيء وعن ابى يوسف رضي الله عنه انه يرد القيمة  
ويسترد كل الثمن وهو نظير ما اذا استوفى الزبوف  
مكان الجياد وعلم بعد الانقاف وقيل يقوم بمثل حال  
وموكل فيرجع بفضل ما بينهما كذا في البدلية وقال بعضهم  
الفقيه ابو جعفر رضي الله عنه المختار للفقوى الرجوع  
بفضل ما بينهما **قال** ولو ولو رجلا مثا بما قام عليه ولم  
يعلم المشتري سلك قام عليه فسد اي المبيع لجمالة الثمن  
وكذا لو ولا مما اشتراه والمراحة فيهما كالتولية **قال**  
ولو علم في المجلس خير بين اخذه وتركه لان الفساد  
لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتد العقد  
وصار كذا خير القول الى اخر المجلس قيد بالمجلس لانه  
بعد الافتراق عنه يتقرر الفساد فلا يقبل الاصلاح  
ونظيره بيع الثي برفقة اذا علم في المجلس وانما يتخير لان  
الرهنا لم يتم قبله لعدم العلم فيتخير كما في خيار الروبة  
وقام كلام المصنف رضي الله عنه وغيره ان هذا العقد  
ينعقد فاسدا بعرضية الصحة وهو الصحيح خلا فالله وروي  
عن محمد رضي الله عنه انه صحيح له عرضية الفساد كذا  
في فتح القدر وينبغي ان تظهر ثمرة الاختلاف في حزمة  
مباشرة فعمل الصحيح محرم وعلى الضعيف لا والله سبحانه  
وتعالى علم بالصواب وقد ذكر في الشارح رضي الله  
عنه هنا خيار العين فتبعه فنقول معنى العين في  
اللغة قال في المصباح عينه في البيع والشرا عينان باب



ضرب مثل عليه فانقبن وعينه اي نفضته وغبن بالبنا للمفول فهو  
مغبون اي منقوص في الثمن او غيره والغبن ثمانية اشياء هي ان يرد  
القبض من المشتري شيئا وعينه فيه غبنا فاحتا فله ان يرد على البائع  
بحكم الغبن فيه روايتان ويقتى بالرد وفقا للناس ثم رقم لآخر  
وقع البيع بغبن فاحتى كذا الحصاص وهو ابو بكر الرازي رضي  
الله عنه في واقعة ان المشتري ان يرد للبائع ان يرد  
وهو اختيار ابو بكر الزر بخري والقاضي الجلال رضي الله عنه واکثر  
روايات كتاب المضاربة الرد بالغبن الفاحش وبه يقتى ثم  
رقم لآخر لير له الرد والاسترداد وهو جواب ظاهر الرواية وبه  
اقتى بعضهم ثم رقم لآخر ان غير المشتري فله ان يرد وكذا ان  
غير البائع المشتري له ان يرد ثم رقم لآخر قال البائع للمشتري  
قيمتك كذا فاشتره ثم ظهر انها اقل فله الرد وان لم يقل  
فلا وبه اقتى صدر الاسلام رضي الله عنه ثم رقم لآخر  
ولو لم يقره البائع ولكن غره الدال فله الرد ولو اشترى  
في بلد الا برسيم بخارج البلد ممن لم يكن عالما بسعر البلد بغبن  
فاحتى فالبائع ان يرجع على المشتري بالغبن مطلقا مثله في  
حق المشتري قال الغزال كما معرفة في الغزل فاني بغزل  
اشترى فاني رجل بغزل هذا الغزال ولم يعلم به المشتري  
فجعل نفسه دالا بينهما واشترى ذلك الغزال كما بارز  
من كثر المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن  
وبما صلح فله ان يرد الباقي بحصته من الثمن قال رضي الله  
عنه والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته  
ويسترد جميع الثمن كمن اشترى شيئا معلوما من برقاد فيه  
زئجرا ن عظم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل ان يعلق ثمنه  
وبعده يرد الباقي ومثل ما اتفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابو

يوسف ومحمد رضي الله عنهما انتهى فقد تقرر ان المذهب عدم  
الرد بغبن فاحش ولكن بعض مشايخنا رضي الله عنه افتى بالرد  
به وفي خزانة الفتاوى خدع بغبن فاحش فله رد  
الرد وقال ابو بكر الزر بخري يقتى بالرد انتهى وبعضهم افتى به  
ان غره الاخر وبعضهم افتى بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا  
وفي الصيرفية اختارهما والدين رضي الله عنه الرد بالغبن  
الفاحش اذا لم يعلم به المشتري وكذا في واقعات الحصاص  
رضي الله عنه وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يقتى وبه  
اختاره النسفي وابو اليسر البزدوي وقال امام جمال الدين  
جدي ان غره فله الرد والا فلا والصحيح ان ما يدخل تحت  
تقويم المقومين فيسبر وما لا فاحتى انتهى وكما يكون  
المشتري مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كذا في فتاوي  
قاري المداية انتهى **فصل** في بيان الفرق في المبيع  
والثمن قبل قبضه والزيادة والحد بينهما وقا جيل الدين **قال**  
صحيح العقار قبل قبضه اي عند اي حنيفة واي يوسف رضي  
الله عنهما وقال محمد رضي الله عنه لا يجوز ما طلق الحديث  
وهو النهي عن بيع مال المر يقبض وقياسا على المنقول وعلى الاجارة  
ولهما ان ركن البيع صدر من اهل في محله ولا غر فيه لان  
المعلاك في العقار نادرا بخلاف المنقول فالغرض منه هو  
التقاضي العقود والحد يستعمل به عملا بدلا بل الجواز والا  
جارية قيل على هذا الاختلاف ولو سلم فالمعقود عليه في  
الاجارة المنافع وهذا كما عرفت نادرا وهو الصحيح كذا في  
الفتاوى والظهير وعليه الفتوى كذا في الكافي وفي  
الحناينة لو اشترى نخيرا ارضا ينما زرع بقل فدفعها  
الى البائع معاملة بالصف فله القبض لا يجوز لانه اهر



الأرض فان دفع الأرض معاملة يكون استيجارا للمعامل  
ولا يكون اجارة وانما لا يجوز لكونه باع نصف الزرع قبل  
القبض اطلقه وهو معتد بما اذا كان لا يكتفى هلاكه امان  
موضع لا يوم من عليه ذلك فلا يجوز كالمقول ذكره المحمدي  
وفي الاختيار حتى لو كان على شئ البحر او كان المبيع على الايجور  
بيعه قبل القبض انتهى وفي البناء اذا كان في موضع لا يوم من  
ان يصير بحرا او تغلب عليه الرمال تجز وانما عبر بالصحة  
دون النفاذ او اللزوم لان النفاذ واللزوم موقوفان  
على نقد الثمن او رضى البايع والافلح باع ابطاله وكذا  
كل تصرف يقبل النقص اذا فعله المشتري قبل القبض  
او نقده بغير اذن البايع فللبايع ابطاله بخلاف مالا  
يقبل النقص كالعتق والتدبير والاسقلاذ كما قدمناه  
فتد بالبيع لانه لو اشترى عقارا فوهبه قبل القبض  
من غير البايع يجوز عند الكل كذا في الخاتمة **قال**  
لا بيع المنقول الا لا يصح له فيه صلى الله عليه وسلم عن  
بيع مالم يقبض ولان فيه عزرا لنفاخ العقد على اختيار  
الهلك فتد بالبيع لان هبته والتصدق به و  
افراضه من غير البايع جائز عند محمد وهو الاصح خلافا  
لابي يوسف رضي الله عنه واما كتابة العبد المبيع  
قبل القبض موقوفه للبايع حبه بالثمن وان نقده  
نفذت كذا ذكره الشارح رضي الله عنه ولا خصوصية  
لها بل كل عقد يقبل النقص فهو موقوف كما قدمناه  
واما تزويج الجارية المبيعة قبل قبضها فجاز لان  
الفرز لا يمنع جوازها بدليل صحة تزويج الابن واما الوصية  
به قبل القبض فصحيحة اتفاقا لانهما تحت الميراث

ولو زوجها

ولو زوجها قبل القبض ثم فسخ البيع انفسح النكاح على قول  
ابي يوسف رضي الله عنه وهو المختار كما في الولوالجية وطلق  
البيع فتحل الاجارة لانهما بيع النافع والصالح كانه بيع قالوا  
ما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته ولا يجوز بيع  
الاجرة العين قبل القبض لانهما بمنزلة البيع وارا د  
بالمنفق المبيع المنقول فجاز بيع غيره كالمهر وبدل الخلع  
والعتق على ما اورد الصالح عن دم العمد والاصل كما في  
الايضاح ان كل عوض ملك يعقد بغيره بماله كانه قبل قبضه  
فالعقود فيه غير جاز وما لا يجرى واطلق في مفسر  
البيع فتحل ما اذا باعه من باعه قبل القبض لم يصح  
ولا ينتقض البيع الاول بخلاف ما اذا اوهبه منه وقبلها  
فانه ينتقض لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف  
البيع وفي الخاتمة اشترى عبدا وقضه ثم تقابلا  
البيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البايع جاز شراؤه  
ولو باعه البايع بعد الاقالة من غير المشتري كالجور  
بيعه انتهى وهذا كله في نصف المشتري في المبيع  
قبل قبضه فان تصرف فيه البايع قبل قبضه فهو  
على وجهين اما ان يكون بامر المشتري وبغير امره  
فان كان الاول ذكر في الخاتمة رجل اشترى عبدا  
ولم يقبضه له ان يهبه من فلا ففعل البايع ذلك  
ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة وصار المشتري  
قابضنا وكذا لو امر البايع ان يواجره فلانا معينا  
او غير معين ففعل جاز وصار المتاجر قابضا  
للمشتري اولا ثم يصير قابضا لنفسه والاجر الذي  
ياخذ البايع من المتاجر حبه من الثمن ان كان من



جسه وكذا لو اعار العبد البايع من رجل قبل التسليم للمشتري  
او وهب او رهن فاجاز للمشتري ذلك جاز ويصير قابضاً  
انتمى قال اشترى ثوباً ولم يفتحه ولم ينفقه الاثن  
فقال للبايع لا ايتي بك عليه ادفعه الى فلان يكون عنده  
حتى ادفع اليك الثمن فدفعه البايع الى فلان فملك  
عنده كان ذلك على البايع لان المدفوع اليه ماله  
للمن لاجل البايع فيكون يده كيد البايع ولو امر  
المشتري البايع بوطي الحارثية او باكل الطعام ففعل  
كان فسخاً للبيع لانه لا يصح فسخاً عن المشتري  
في ذلك فكان مجازاً عن الفسخ ليكون واجباً  
والاملا مال نفسه واما الامر بالبيع ففعل ثلاثة اوجه  
ان قال للمبايع بع لفتك فباعه كان فسخاً وان قال  
بع لي لم يكون البيع ولا يكون فسخاً ولو قال بعه اوبعه  
من ثبت فباعه كان فسخاً وجاز البيع الثاني للمأمر  
في قول محمد رضي الله عنه وقال ابو حنيفة رضي الله  
عنه لا يكون فسخاً وهو كقوله بعه لي ولو اشترى  
ثوباً او حنطة فقال للمبايع بعه قال الطبع الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل رضي الله عنه ان كان ذلك  
قبل قبض المشتري وقبل الروية يكون فسخاً وان  
لم يقبل البايع بعه لان المشتري ينفذ بالفسخ وخيار  
الروية وان قال بعه لي اي كمن وكيلاً في الفسخ في  
لم يقبل البايع ولم يقبل بعه لا يكون فسخاً وان كان  
في ذلك بعد القبض والروية لا يكون فسخاً ويكون  
وكيلاً بالبيع سواء كان قال بعه اوبعه لي انتهى واما  
اذا كان بغير امره ولم تحم اجازة فذكر في الثانية

رجل

رجل اشترى عبداً بالعب ولم يفتحه حتى رهنه البايع  
او اجره او اودعه فمات الفسخ البيع ولا يضمن المشتري  
احداً من هؤلاء لانه ان ضمنهم رجعوا على البايع ولو اعاره  
او وهبه فمات عند المستعير او الموهوب له او اودعه فمات  
شغل المودع فمات من ذلك كان للمشتري الخيار  
ان يشا يفسخ البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب  
له وان شافسح البيع لانه لو ضمن هو ليس للبايع  
ان يرجع على البايع ولو باعه البايع فمات عند المشتري  
الثاني من عمله او من غير عمله كان المشتري بالاول  
بالخيار ان شافسح البيع وان شافسح المشتري  
الثاني لم يرجع المشتري الثاني على البايع بالثمن ان  
كان نقده الثمن والا لم يرجع ولو امر البايع رجلاً  
فقتله كان للمشتري ان يضمن القاتل قيمته  
لانه اذا ضمن لم يرجع على البايع وان امر البايع رجلاً  
بذبح الشاة فذبحها فان كان الذابح يعلم بالبيع فله  
تضمينه ولا رجوع له انتهى **قال** ولو اشترى مكيلاً  
حرم بيعه واكله حتى يكيده اي حتى يعيد كيدته انتهى  
النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يحرق  
فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري ولانه  
يتمل ان يزيد على المشروط وذلك للبايع والضرر  
في مال الغير حرام فيجب التمسك به في قوله كيداً  
اي بشرط الكيد لانه لو اشتراه بخارفة لا يحرم البيع  
والاكل قبل الكيد لان الكيد لم يرد في المشروط  
الله فساد البيع ونقض في الجامع الصغير على فساد لان  
سبب النهي امر راجع الى المبيع ولكن النهي لما هو في البيع



فالحقوا به منع الاكل قبل الكيل وكل يفرق بين على الملك كالمهبة  
والوصية والحقوا بالكيل الموزون وفي فتح القدير وينبغي  
الحاق العدود الذي لا يتفاوت كالبحر والبيض اذا اشترى  
بالعدويه قال ابو حنيفة رضي الله عنه في اظهر الروايتين  
عنه فافسد البيع قبل العدانته ولا يلزم من حرمة اكله  
قبل الامانة كون الطعام حراما ففقد بعض في الجامع الصغير  
انه لو اكله وقد قبضه بلا كيل لا يقال انه اكله حراما لانه  
اكل ملك لنفسه الا انه لم يشرى ما امر به من الكيل فكان  
هذا الكلام أصلا في سائر المبيعات بيعا فاسدا اذا قبضها  
فذلك ما فاكلها وتقدم انه لا يحل اكل ما اشتراه فاسدا  
وهذا بين ان ليس كل ما لا يحل اكله اذا اكله ان يقال  
فيه اكل حراما كذا في فتح القدير وقد يقال ليس هذا  
ككل البيع بيعا فاسدا كغلق حق البائع بجميع البيع  
وجوب فسحة واما هنا فلا يملك البائع الفسخ ولم  
يتعلق حق البائع الا بالزيادة الوهومة فيمكن ان يقال  
في البيع فاسدا اكل حراما ولكن رايت في الخلاصة في  
الاجاز من الثاني عشر في الاكل قال وفي فوايد شمس  
الائمة الحلواني رضي الله عنه لو اكل من الكرم الذي دفع  
معاملة وهو قد حلف لا باكل حراما لم يجز ان يعتز بها  
فلا يشكك وعند ابي حنيفة رضي الله عنه كذلك لان ذلك  
مقتضى فاسد عند فسخه من نفسه انتهى فالحق ما في  
فتح القدير واما ذكر المؤلف رضي الله عنه كيل المشتري  
وحده دون كيل البائع مع ان الحديث استثنى الصاعين  
لان صاع البائع ليس يلزم لكل بيع لان البائع اذا  
ملكه بالارث او انزاعه او كان شراؤه مجازفة

الكل  
ماله

او اشترى من

او اشترى من حنطة على انها كبريت باعها فالحاجة الى كيل  
المشتري وان كان الاستقراض ثلثا بعوض كالشرا  
لكنه بشرأ صورة عارية حكما لان ما يردده عين المقبوض  
حكما ولهذا لم يجب قبض بدله في مال الصرف فكان  
تلك بلا عوض حكما ولو اشترى مكابله ثم باع بمجازفة  
قبل الكيل وبعد القبض في ظاهر الرواية لا يجوز  
احتمالا ختلافا ملك البائع يملك بايعه وفي نوادر من  
سماعه رضي الله عنه يجوز وانما يحتاج الى كيل البائع  
اذا كان البائع اشتراه مكابله وظاهر كلام المعص  
يدل على ان كيل البائع لا يكفي عن كيل المشتري وهو  
محمول على ما اذا كاله البائع قبل البيع مطلقا او بعده  
في غيبة المشتري ما اذا كاله في حضرة فانه يعني عن  
كيله وهو الصحيح لان البيع صار معلوما بكيل واحد  
وتحقق معنى التسليم وتحمل الحديث اجتماع الصنفين  
على ما بين في السلم ان شاء الله تعالى في المداينة  
ومن هنا ينشأ فروع وهو ما لو كيل طعام بحضرة  
رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكابله قبل ان  
يكتاله بعد شرايه لا يجوز هذا البيع للمشتري منه  
او لا لانه لما لم يكتل بعد شرايه هو لم يكن قابضا فيعه  
بيع ما لم يقبض كذا في فتح القدير **قال** ومثله الموزون و  
العدود اي مثل الكيل بشر الموزون وزنا والعدود  
عدا فلا يجوز البيع والا فلا حتى بعد الموزون والعدود  
وهو مقتضى غير الدرهم والدينار بها فيجوز الصرف  
بينهما بعد القبض قبل الوزن كذا في الايضاح وفيه بالبيع  
لما في المحية لو كان المكيل والموزون كسبا يجوز الصرف فيه



قبل الكيل والوزن لانه اذا اجز قبل القبض قبل الكيل  
اولى هذا كله في غير بيع التقاطي اما هو فقال في العتبية  
وما يحتاج في بيع التقاطي من الموزونات الى وزن الشئ  
مقايضا لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن انتهى وفي  
الخلاصة وعليه الفتوى انتهى **قال** المذروع اي يجوز  
بيعه والتصرف فيه قبل اعادة الذرع بعد القبض  
وان كان اشتراه بشرط الذرع لانه الزيادة له اذ الذرع  
وصف في الثوب واحتمال النقص انما يوجب خياره وقد  
اسقطه بيعة بخلاف القدر وظاهر كلامهم انه لو اورد  
لكل ذراع ثوبا صار كالوزن وقد صرح به العيني  
رضي الله عنه في شرح الكنز **قال** ومع التصرف في الشئ قبل  
قبضه لقيام المطلق وهو الملك وليس فيه غرر  
الانقراض بالهلاك ولعدم تعيينها بالعقدين بخلاف البيع  
كذا في الهداية وظاهره انه مخصوص كالابتعان  
الحكم اعم منه وكذا قاله في فتح القدير سواء كان مما لا يقين  
او اسوا بذلك التصرف والسلم لان القبض له حكم عين  
المبيع في السلم والاستدانة بالمبيع قبل القبض لا يجوز وكذا  
في التصرف وابده السمع الى اخره واطلق التصرف فمثل  
البيع والهبة والاجارة والوصية وتلك من عليه لعوض  
او غير عوض الا بتلك من غير من هو عليه فانه لا يجوز  
واشار المؤلف رضي الله عنه بالتمن الى كل دين فيجوز  
التصرف في الديون كلها قبل قبضتها من المهر والاجرة  
وصحان المتلفات سوى التصرف والسلم كما قد مشاه  
واما التصرف في الودائع والموصى به قبل القبض  
فقد جوزها **قال** والزيادة في يدهاي صحت

الزيادة

الزيادة في الثمن والمخط منه اى من الثمن ويلحق ان باصل العقد  
عندنا وعند زفره رضي الله عنه لا يلحقان وانما يعلمان  
على اعتبار ابتداء التصديق لانه لا يمكن تفصيل الزيادة ثم لانه  
يعبر ملكه عوض ملكه فلا يلحق باصل العقد وكذا الخط لان  
كل الثمن صار مقابلا بكل المبيع فلا يمكن اخراجه فصار ابتداء  
ولنا انها بالخط والزيادة تغيرات العقد من وصف  
مشروع الى وصف مشروع وهو كونه رابحا او خاسرا  
او عدلا ولها ولاية المبيع فاولى ان يكون لها ولاية  
التعويض فصار كما اذا اسقط الخيار او شرطه بعد العقد  
ثم اذا صح يلحق بالعقد كانه وصف الشئ يقوم به لا بغسه  
بخلاف خط الكل لانه يتبدل لاصله لا تغير لوصفه ولذا قد  
يقوله منه لاخراج خط الكل وفايدته الالتفات نظروا في  
مسائل المولى التوكية الثانية المراجعة يجوز اعل الكلى في  
الزيادة وعلى المالك في بعد المخط الثالثة الشفعة حتى ياخذ  
الشفعة بما بقى من الخط وانما كان له ان ياخذ بدون الزيادة  
لما فيها من ابطال حصة الثابت فلا يملكه **الرابعة**  
في الاستحقاق حتى يتعلق الاستحقاق بالجميع فيرجع  
المشتري على البايع بالكل ولو اجاز المسمو المبيع اخذ  
الكل **الخامسة** في جنس المبيع فله حصة حتى يقبض  
الزيادة **السادسة** في فساد العرف بالخط والزيادة  
للمريكا كما انما عقدها متفاضلا ابتداء ومنع ابو يوسف  
رضي الله عليه وسلم صحة الزيادة فيه والخط ولم يبطل  
المبيع ووافقه محمد رضي الله عنه في الزيادة وجواز الخط  
على انه هبة مستدانة كذا في الخلاصة ولم يذكر المصنف  
رضي الله عنه شرط صحة الزيادة في الثمن بشرطها



في الهداية بقا المبيع فلا يبيع بعد ذلك المبيع في ظاهر الرواية لان  
 المبيع لم يبق على حاله بغير الاعتراض عنه والنش يثبت بغير  
 يستند بخلاف الخط لا يملك بمكان اخراج البديل عما يقابل  
 فيلتحق باصل العقد استنادا والنش بخلاف الزيادة في المبيع فانها  
 جائزة بعد هلاكه لانها تثبت بمقابلته النش وهو قائم كذا في الخلاصة  
 وفي الخلاصة ايضا وشروطها في الثمن المشتري بقا المبيع وكونه  
 محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة ولو كانت جارية  
 فاعقبتها او دبرها او استولدها او كاتبها او باعها من غيره بعد  
 القبض ثم زاد في الثمن لا يجوز والمذكور في الكتاب قولهما وهما  
 رويان عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يجوز ولو اجرها او رهنها  
 او اشترى شاة قد عجمها ثم زاد في الثمن جاز بخلاف ما اذا  
 ماتت الشاة ثم زاد في الثمن فانه لا يجوز لانها لم تبقى محلا  
 للمبيع بخلاف الاول حيث قام الاسم والصورة وبعض  
 المتأخرين وجملة هذا في كتاب نظم الزندويست قال احد  
 عشر شيئا اذا فعل للمشتري ثم زاد في الثمن فانه لا يبيع اولها  
 اذا كانت حنطة وطحنها او دقيقا فخبزه او لحما فجعله  
 قليلا او سكباه او جعده اربا اربا او كان عبدا فاعتقه  
 او كاتبه او دبره او استولده الجارية او قطنا ففقرله  
 او غزلا فغسجه الحادي عشر او كانت جارية فماتت ولو فعل  
 اثني عشر ثم زاد يجوز ولما البيع لو كانت شاة قد عجمها  
 وان كان مخلوطا فندفه او غير مخلوط فخلجه او كرباسا  
 فخطاه خر بطة من غير ان يدعق قطعه او خديدا فجعله  
 سيفا او كانت جارية فرهنها او اجرها او اجر الارض  
 ثم زاد في الثمن ومنها اذا باعها بمائة ان المشتري الثاني  
 في البايع فزاد في الثمن جاز ومنها المزارع اذا نادى رب

الادب

الارض السدس في نصيبه والبذر ثلث ان يستوصده جاز  
 وبعده لا الكل في النظم وفي تلخيص الجامع من باب ما يبيع  
 الزيادة في الثمن تلحق العقد مغيرا وصفه كما اصله  
 حذار اللغو كما خيار بعد ما زاد الاصل ولذا هنا يباح  
 في الاصل وتمامه فيه ولو غير بالزوم بدل الصفة لكان  
 او لا يبالا لزمه حتى لو قدم المشتري بعد ما زاد بجرا اذا  
 اشترى كما في الخلاصة واطلقا فتمل ما اذا كانت من جنس  
 الثمن او من غيره وما اذا كانت في مجلس العقد او بعد  
 مرة كما في الخلاصة وترك قبلا بدنه وهو يقول  
 البايع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبل حتى يفرقا  
 بطلت كذا في الخلاصة واطلق فيمن زاد فتمل المشتري  
 ووارثه فتصح الزيادة من الورثة كما تصح من العاقدين  
 كذا في الخلاصة وهو شامل للزيادة في البيع ايضا  
 لكن يرد عليه الزيادة من الاجنبى وحاصلا كما في  
 الخلاصة معزيا الى الجامع ولو زاد الاجنبى فان زاد  
 بامر المشتري بحت عليه لا على الاجنبى لا يصلح ولو كان  
 زاد بغير امره فان اجاز المشتري لزمته وان لم  
 يجوز بطلت الزيادة ولو كان حين زاد ضمن عن  
 المشتري او اضافها الى مال نفسه لزمته الزيادة ثم  
 ان كان بامر المشتري رجع والا فلا واما الخط فانه جائز  
 في جميع المواضع في موضع يجوز الزيادة وفي موضع لا  
 يجوز انتهى واما الزيادة في المهر فشرطها بقا  
 المهر فلو زاد فيه بعد موثقها لم يقع واما الزيادة  
 بعد طلاقها ونعتقها لو كانت امه فمقتضا احكامها  
 في المهر واما الزيادة في الاجرة بعد استيفاء بعض العقود



عليه فغير صحيحة وتجوز الزيادة في العين والمدة كذا في القنية  
واما الزيادة في الرهن فبما في القنية في الرهن لا في الدين  
وفي الخاتمة من كتاب المزارعة لو زاد احدهما في تعيب الآخر ان كان  
قبل ادراك المزارع جاز مطلقا وان كان بعده جاز من الذي لا بد  
له لانه خطأ ولا يجوز من البذر منه لانه زيادة وشروطها  
قيام السلعة انتهى **قال** والزيادة في البيع اي وصحت ولزم البيع  
وفعها بشرط قبول المشتري وتلحق ايضا بالعقد فيغير لها  
حصة من الثمن حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط  
حصة من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من البيع حيث  
لا يسقط من ثمن هلاكها قبل القبض وكذا اذا زاد في الثمن  
عرضا كما لو اشتراه بمائة ونقأ بضاعة زاده المشتري عرضا  
فتمت حسون وهلك العرض قبل التسليم ينسخ العقد في  
ثلثة كذا في القنية وقد مر انه لا يشترط فيها قيام البيع  
فتم بعد هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن وقد ذكر  
الزيادة في البيع ولم يذكر الخطا وذكرهما في الثمن فظاهره  
عدم صحة الكل الخط من البيع وصرح في المحيط بان  
البيع ان كان دينيا يعم الحواشي وان كان عينيا يعم  
لانه اسقاط واسقاط لا يعم انتهى فيد بالبيع لان الزيادة  
في الزوجية كما انه ازوجها امه وزاده اخرى لم يقع بخلاف  
الزيادة في المهر والخلق في الخط من الثمن فمثل ما اذا كان  
قبل قبضه او بعده فاذا احاطت به بعد ما اوفاه الثمن او  
ابراه فقال في الذخيرة لو وهب بعض الثمن من المشتري قبل  
القبض او ابراه عن القبض فهو خطأ وان كان بعض  
القبض ثم خط البعض ووهبه صح ووجب على البايع  
مثل ذلك على المشتري ولو ابراه عن البعض بعض القبض

لا يبيع

لا يبيع وكان يجب ان لا تصح المدة والخط بعد القبض ايضا  
كما لا يبرأ ان المشتري قد جبر من الثمن بالايضا والجهة  
والخط لم يصادف دينيا قايما في ذمة المشتري والجواب  
ان الدين باق في ذمة المشتري بعد القبض لانه لم يقض  
عين الواجب حتى لا يبقى في الذمة انما قضى مثله فبقى  
ما في ذمته على حاله الا ان المشتري لا يطلب به لان له مثل  
ذلك على البايع بالقبض فلو طالب البايع المشتري بالثمن  
كان للمشتري ان يطلب البايع ايضا فلا يفيده  
مطالبته بكل واحد منهما معا حبه فعلم ان الثمن باق في  
ذمة المشتري بعد القبض والخط صادف دينيا قايما  
في ذمة المشتري بعد القبض وانما لم يعم الا برأه الا ان  
على نوعين برأه قبض واستيفاء وبرأه اسقاطا  
فاذا اطلق حمل على الاول لانه اقل كانه نفس عليه  
وقال ابراهم برأه قبض واستيفاء وفيما يرجع ولو  
قال ابراهم برأه اسقاطا صح ووجب على البايع رد  
ما قبض من المشتري بخلاف المدة والخط لا يتنوع  
الى نوعين وانما هو اسقاطا واذا وهب كل الدين او خط  
او ابراه منه فهو على ما ذكرناه هذا جملة ما اوردته شيخ  
الاسلام رضي الله عنه في شرح كتاب الشفعة وفي شرح  
كتاب الرهن وذكره في الامية السرخسي رضي الله عنه  
في الباب الثاني في شرح كتاب الرهن ان ابراه  
المضاق الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب  
على البايع رد ما قبض من المشتري ويتوابع الا برأه  
والجهة والخط فيتمل عند الفتوى واختلفوا فيما اذا  
ابراه ولم يبين انها اسقاطا او استيفاء فان قلت



هذا بقا الدين بعد ايفائه فائدة اخرى قلت نعم لو كان بالدين  
 رهقن ثم فقناه الدين ثم هلك الرهن في يد المدين هلك بالدين  
 ووجب عليه رد المخبوض بخلاف ما لو ابراء ثم هلك قال الربيعي  
 رضي الله عنه في بابه والغرف ان الامير ايسفط به الدين  
 اصلا وبالا استغنا لا يسفط لقيام الوجوب للدين وقد  
 كتبنا في الفوائد الفقهية من كتاب المداينات له فائدة  
**ايضا قال** ويتعلق الاستحقاق بكلمة اي بكل ما وقع العقد  
 عليه وبالزيادة فلا يطلب المشتري بالبيع حتى يدفع الزيادة  
 ولتبايع حبه بكل واذا اجاز المستحق استحق العود اذا  
 در المبيع بعيب او بخيار بشرط او روية رجع للمشتري  
 على ما بعد بالكل وفي فتح وقاصي حاشان رضي الله عنه  
 من الشفعة الوكيل بالبيع اذا باع الدار بالعمم ان  
 الوكيل حط عن المشتري مائة من الثمن مع حطه ويضمن  
 قدر المخطوط للامر ويبر المشتري عن المائة ويأخذ  
 الشفع الدار بجميع الثمن لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد  
**انتهى قال** وتأجيل كل دين الا القرض اي وصح لان الدين  
 حقة فله ان يوحزه سواء كان ثمن مبيع او غير مبيعا  
 على من عليه الامر اي حقه بملك ابراء مطلقا فكذا موقفا  
 ولا بد من قبول من عليه الدين فلو لم يقبل بطل التأجيل فيكون  
 حالا كذا ذكر الاستيعاني رضي الله عنه ويصح تعليق التأجيل  
 بالشروط فلو قال رب الدين لمن عليه الف حالة ان  
 دفعت الي كذا خمس مائة فالحماية الاخرى موجهة عندك  
 السنة فهو جائز كذا في الذخيرة وانما لا يوجزل القرض لانه  
 اعارة وصلة في الامتداد حتى يصح بلفظ الاعارة ولا  
 بملك من لا يملك المتبرع كالصبي والوصي ومعاوضه في اكانها

فعل

فعلى اعتبار الايراد لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذا لاجر  
 في الشرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع الدراهم  
 بالدراهم نسيئة فهو ربا و مرادهم من الصحة الذروم ومن  
 عدم صحة في القرض عدم الذروم وطلقة فتشمل ما اذا  
 اجله بعد الاستهلاك او قبله هو الصحيح وليس من  
 تأجيل القرض تأجيل بدل الدراهم في الدنيا في المسئلة  
 اذ باستهلاكها لا تصير قرضا والحيلة في لزوم تأجيل  
 القرض ان يجمل المستقرض القرض على اخريديته فيوجه  
 المقرض ذلك الرجل المحال عليه فيجوز بلزوم كذا في فتح  
 القدير واذا الزم فان كانت للمجهل على المحال عليه  
 فلا مشكل والا فخر الجليل بقدر المحال به للمحال عليه  
 موحلا اليما اشار في المحيط وفي الظهيرية القرض المحجور  
 يجوز تأجيله في القرض بعد ما ثبت عنده تأجيل القرض  
 معتمدا على قول مالك وابن ابي ليلى رضي الله عنهما  
 يصح ويلزم الاجل وفي تلخيص الجامع من كتاب الحوالة لو  
 كفل بالحال موحلا تاخر عن الاصل وان كان قرضا  
 لان الدين واحد وهي حيلة تأجيل القرض اذ ثبت  
 صحتها ما يمتنع فصد كبيع الشرب والطريق ولا يلزم  
 ما اجل بعد الكفالة او موضوعا ان يضيف الى اللازم  
 بالكفالة لا الدين حتى لو عكس تاخر عن الاصل ايضا  
 حذرا لبراء انتهى ولم يستثن المصطفى رضي الله عنه من عدم  
 تأجيل القرض شيئا واستثنى منه في المداينة ما اذا وصي  
 ان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة حيث يلزم  
 من ثلثه ان يفرضوه واما يطالبونه قبل المدة لانه  
 وصية بالتبعية بمقتضى الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم

كتاب  
 وفاء القنية من القاضي  
 المداينات فقي  
 يلزم الاجل مع



فيلزم حقا للموصي انفق ولا يتخسر في هذه الصورة بل كذلك اذا كان  
له قرض من علم انسان فاقصم ان يجلس سنة صح ورنه كافي القنية  
وقد كتبت في الفوائد الخفية ان المستثنى لا يتخسر في القرض  
بل كذلك لا يبيع تاجيل الدين في صور الادنى لومات المديون  
وعلم المال فاجل الدين وارثه لم يبيع كان الدين في الذمة  
وقايدة التاجيل ان يتخسر في ذلك المال الثمن من علم المال  
فاذا مات من له اجل يبيع المتروك لبقضا الدين فلا يبيع  
التاجيل كذا في الخلاصة وقها هره انه في كل دين وذكره في  
القنية في القرض الثانية اجل المشتري الشفع في الثمن  
لم يبيع كما سياتي فيها وهو مذكور في القنية وفي الخلاصة  
بموت الباي لا يبطل الاجل ويبطل موت المشتري الشفع  
في الثمن الثالثة تاجيل ثمن المبيع عند الاقاله لا يبيع  
كما قد مره عن القنية والحاصل ان تاجيل الدين على ثلاثة  
اوجه باطل وهو تاجيل بدل المشرق والسلم وصحيح غير  
لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتاجيل الشفع وثمن  
المبيع بعد الاقاله ولازم فيما عدا ذلك قال قاضي خان  
رضي الله عنه في فتاواه المديون اذا قال بريت من الاجل  
او حاجة لي في الاجل هذا الدين لم يكن ابطلا للاجل ولو قال  
ابطلت الاجل او تركته صار حالا والمديون اذا قضى الدين  
قبل حلول الاجل فاستحق القنوص من القابض ووجه  
زبوا فزده كان الدين عليه الى اجله ولو اشترى من مديونه  
شبا بالدين وقبضه ثم تقايلا البيع لا يعود الاجل ولو  
وجد بالمبيع عيبا فزده بقبضا عاد الاجل ولو كان لهذا  
الدين الموجه كفيل لا يعود الكفالة في الوجهين انفق وفي  
الخلاصة وانبطال الاجل يبطل بالشرط القاسد ولو قال كلما

دخول

دخل نجم ولم يودف للمال حاله والمال يصير حالا انتهى تمت  
في مسائل القرض قال في المحيطة ويجوز القرض فيما هو من  
ذوات الامثال كالمكيل والموزون والعدد المتقارب كالوزن  
والبيض لان القرض مضمون بالمثل ولا يجوز في غير المثل  
لانه لا يجب دينيا في الذمة وبملكه المستقرض بالقرض الصحيح  
والقبوض بقرض قاسد يتعين الرد وفي القرض  
الحايز لا يتعين بل يرد المثل وان كان قابلا ومنه الى يوسف  
رضي الله عنه ليس له اعطاء غيره الا برضا وعارية  
ما جاز قرضه قرض وبالا يجوز قرضه عارية ولا يجوز  
قرض جبر بقبضا بان اقرضه دراهم مكسرة بشرط رده  
صحيحة او اقرضه طعاما في مكان بشرط رده في مكان  
اخر فان قبضه ايجوز بلا شرط جاز وبغير الدابر على  
قبول الاجود وقيل لا في المحيط وفي الخلاصة القرض  
بالشرط حرام والشرط ليس بلازم بان يقرض على ان يمت  
الى بلد كذا حتى يوفي دينه انتهى وفي المحيط ولا بأس بهدية  
من عليه القرض ولا فضل ان يتوزع اذا علم ان انما  
يعطيه لاجل القرض واشكل وان علم ان يعطيه للاجل  
القرض بل القرض او صداقة بينهما فلا يتوزع وكذلك لو كان  
المستقرض معروفا بالجلود والسمما ولا يجوز قرض مملوك  
مكاتب درهما فصاعدا لان فيه معنى التبرع ولو اشترى  
بقرضه عليه فلو ساجاز وبشرط قبضها في المجلس ولو  
امر القرض المستقرض ان يصارف بماله عليه يخرج عندي  
حقيقة رضى الله عنه خلافا لها وهي مسيلة اسلم مالي  
عليك ولو دفع المستقرض الى القرض دراهم لغيرها يداين  
ويأخذ حقه منه فهو وكيل وامين ولو تلفت قبل ان يستوفي



دينه لا يسطر دينه وبيع الدين بالدين جائز اذا افترقا عن قبضتهما  
في الصرف او عن قبض احدهما في غير الصرف ولو اشترى المقرض  
المقرض من المقرض جاز ويشترط قبض ثمنه في المجلس فان ادرك  
التمن فوجد بالكر عيبا رده ورجع بجميع نقصان العيب ولو  
اشترى ما عليه بكر مثله جاز ان كان عيبا ولا يجوز ان كان دينيا  
فلو وجد بالمقرض عيبا لم يرجع بنقصان العيب ولو اشترى  
المستقرض كالمقرض بعينه لم يجوز لانه ملكه الا في رواية عن  
ابي يوسف رحمه الله عنه ولو باع من المقرض جاز ولا ينفع المقرض  
انتهى وفي القنية من باب المقرض في شرا الشئ اليسير كالتمن  
الخالي اذا كان له حاجة الى المقرض يجوز ويكره استقرض  
عشرة دراهم وارسل عبده ليأخذها من المقرض فقال  
المقرض دقعت اليه واقر العبد به وقال دقعت اليها المولاي  
وانكر المولى فقبر العبد العشرة قال الغزالي له ولا شئ عليه  
ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرانه قبضا بحق استقرض  
الدقيق وزنا يجوز والاحتياط ان يبرأ كل صاحبه والجواز  
رواية عن ابي يوسف رضي الله عنه ورواية الاصل بخلافه  
استقرض الحنطة وزنا يجوز وعنهما خلافة بخاري استقرض  
من سمرقندى حنطة بسمرقند لبعد فباعها بخاري ليس له  
المطلبة الا لسمرقند وفي استقرض من السرقين اخلا والمثلج  
رضي الله عنهم بنا علم انه مثلي او قيم واستقرض الحنطة  
العجين في بلاد ناورنا يجوز كجوازها ولم يتعرض لاستقرض  
الخميرة وينبغي ان يجوز من غير وزن وسيل النبي صلى الله عليه  
وسلم عن حميرة يباعها طاهها لغيره ان يكون ربا فقال  
ما راه المسلمون حنط فهو عند الله حسن وما راه المسلمون  
قيحا فهو عند الله قبيح اتفق من قصاب الحما ولم يذكر انه

قرض

291 قرض او شرافدك قرض فليس بملكك بالقبض ولا يحل اكله المقرض  
الفاسد بفيد عند القبض الملك يعطيه مديونه حنطة ينفقها  
ويجسها ثمنها فله انفاقها وتكون قرضا والدين من ذوات  
القيم فينبغي ان لا يجوز اقراضه عشرون رجلا جارا واستقرضوا  
من رجل وامروه بالدفع الى واحد منهم فدفع لبر له ان يطلب  
منه الا حصته وحصل هذا رواية مسيلة اخرى ان  
التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح التوكيل بالاستقرض  
انتهى والله اعلم **باب الربا** وهو مناسبة  
للمرابحة اذ في كل منهما زيادة الا ان تكرر خلال وهذه  
حرام والحل هو الاصل في كاشيا فقدم ما يتعلق بتلك  
الزيادة على ما يتعلق بهذه والربا بكر الرا وفتحها خطا  
وفي الصباح الربا الفضل والزيادة وهو مقصور على النثر  
ويسمى ربا وان بالواو على الاصل وقد يقال ربا على  
التخفيف وينسب اليه على لفظه فيقال رباي قاله ابو  
عميرة وغيره وزاد المطرزي رضي الله عنه فقال الغن  
في النسبة خطا انتهى وليس المراد مطلق الفضل بالاجماع  
فان فتح الاسواق في ساير بلاد المسلمين لا استغناء  
والاسترباح وانما المراد فضل مخصوص فلماذا عرفه شرعا  
**قال** فضل مال بلا عوض في مقابلة معاوضة مال كمال  
اي فضل احد المتجانسين على الآخر بالمعيار الشرعي اي الكيل  
والوزن ففضل فقير شعير على فقير بر لا يكون ربا  
وكذا فضل عشرة اذرع من ثوب هروي على خمسة منه  
وقيد بقوله بلا عوض اي قال عنه ليخرج ببيع كرسير  
وكر شعير بكرى بر وكر شعير فان للتشاف فضلا  
على الاول لكنه غير حال عن العوض لصرف الجنس الى خلاف



وقد بالمعاوضة لان الفضل الخالي عن العوض الذي في الهبة  
ليترك باوترك المص رضى الله عنه فتد اكد منه وهو ان يكون الفضل  
الخالي مشروطا في العقد لاحد المتعاقدين وقد قيده به في الوقاية  
وقال شارحها انما قيده به لانه لو شرط لغيرهما لا يكون ربا وفي  
البناءة قال علماء ونا رضى الله عنهم هو بيع فيه فضل مستحق  
لاحد المتعاقدين خال عما يقابل من عوض شرط في هذا العقد  
وعلى سائر انواع البيوع الفاسدة من قبيل الربا وفي الذخيرة من  
كتاب المداينات من الفصل الثاني عشر في المتفرقات قال محمد  
رضي الله عنه اذا اشترى الرجل من اخر عشرة دراهم فضة  
بعضه دراهم فزاد عليها دانقا فوهبه ولم يدخله في البيع  
ان لم يكن مشروطا في الشر لا يفسد الشرا لانه اذا وهب  
الدانق منه انعدم الربا قالوا انما تقع هذه الدانق اذا كانت  
الدراهم بحيث يفرها الكسر لا تما حبيد هبة مشاع فيما لا يحتمل  
القسمه انتهى وفي جمع العلوم الربا مشرعا عبارة عن عقد فاسد  
وان لم يكن فيه زيادة لان بيع الدراهم بالدراهم نسبية ربا وان لم  
يتحقق فيه زيادة انتهى وما يرد على المص رضى الله عنه في جمع  
العلوم من ربا النسبية لان فيه فضلا حكما والفعل في عبارته  
اغم منه ومن الحقيق وظاهر ما في جمع العلوم وغيره ان المشتري  
بملك الدراهم المراد اذ اقتبضه فيما اذا اشترى دراهم بدراهم  
فانهم جعلوه من قبيل الفاسد وهكذا صرح به الأصوليون رضى  
الله عنهم في بحث النهر فقالوا ان الربا وسائر البيوع الفاسدة من  
قبيل ما كان مشروعا باصله دون وصفه وفي كتاب المداينات  
من القنية قال استاذنا رضى الله عنه وقعت واقعة في زماننا  
ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الدينار بخمسة دنانق  
ثم تشبه فاستحل منهم قابروه مما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستحلا

فكنت

فكنت انا وغيري انه يبرأ وكنت ركن الدين الواخاني الابرار لا يعمل في  
الربا لان رده لمق الشريعة وقال اجاب به بحج الحكيم معللا بهذا  
التعليل وقال هكذا سمعت عن ظهير الدين المرعيني رضى الله  
عنه قال رضى الله عنه فقرب من ظن ان الجواب كذلك مع  
تردده فكنت اطلب الفتوى كما هو جوابي عنه فعرضت هذه  
السئلة على علاي الدين الحياطي فاجاب انه يبرأ اذا كان  
الابرار بعد الملاك وعقب من جواب غيره انه لا يبرأ  
فازداد ظني بصحة جوابي ولم اجد ويدل على صحة ما  
ذكره البرزوي رضى الله عنه في علنا الفتا من جملة صور  
البيع الفاسد جملة العقود الربوية عليك العوض فيها  
بالقبض قلت فاذا كان فضل الربا مملوكا للقباض  
بالقبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يبيع  
الابرار ورد مثله يكون ذلك رد ضمان ما استملكه  
لا رد عين ما استملكه ويرد ضمان ما استملكه لا يرتفع  
العقد السابق بل يستمر مفيد الملك في فضل الربا  
فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فيجب  
ذلك حقا لله تعالى ولما الذي يجب حقا للشرع  
رد عين الربا ان كانت قابلا لرد ضمانه انتهى ما في القنية  
وهو محرم بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب  
فايات منها وكحرم الربا والمراد به فيها الفعل وهو  
الزيادة كيتعلق التحريم به لان الاحكام لا تتعلق بالافعال  
المكلفين ومنها لا تاكول الربا والمراد منه فيها نفس  
الرايد في بيع الاموال الربوية عند بيع بعضها بحسنه  
وفي المعراج ذكر الله تعالى لا كل الربا حشر عقوبات  
لحد ها التحبط قال تعالى لا يقومون الا كما يقوم الذي



بتخبطه الشيطان من المس قتل فرعوناه تقتل بطنه يوم القيامة  
فنيصير لا تخلف قدماه فيصير كل ما قام كسقط بمزلة من  
اصابه من المس ويؤيده الحديث بملا بطنه فارا بقدر  
ما اكل من الربا والراد به الافتضاح على روض الاستعداد  
كما في حديث اخر ينصب لواء يوم القيامة لآكلة الربا  
فيجمعون تحتهم ثم يساقون الى النار والثاني الحق قال  
الله تعالى بحق الله الربا والراد للملاك والاستيصال  
وقيل ذهاب البركة والاستمتاع حتى لا ينتفع بقوته  
ولا ولده من بعده والثالث الحرب قال الله تعالى فاذنوا  
بحرب من الله ورسوله المعنى في الخرافة بالمداء علماء الناس  
يا اكلة الربا انكم حرب الله ورسوله بمزلة قطاع الطريق  
وفي قراءة بغير المداء علماء ان اكلة الربا حرب الله الرابع  
الكفر قال الله تعالى واذنوا ما بقى من الربا انتم مؤمنين  
وقال في الله لا يجب كذا انتم ان كفا ربا مستحلال الربا  
والخامس الخلود في النار قال الله تعالى ومن عاد فاولئك  
اصحاب النار هم فيها خالدون ويؤيده قوله صلى الله  
عليه وسلم كل درهم واحد من الربا استعد من ثلاث  
وستين زينة يزكها الرجل ومن بنت لحمه من حرام  
قالنا راولي به والمراد من كتاب البيوع بيان الحلال  
الذي هو بيع من عاوا الحرام الذي هو ربا ولهذا قيل محمد  
رضي الله عنه الاتصفت في الزهد بشيا قال صنف  
كتاب البيوع وليس الزهد الا اجتناب الحرام والرجوع  
في الحلال كذا في البوط واما السنة فالكثير من ان تخصي  
قال الامام الاستيحياني رضي الله عنه اتفقوا على انه اذا  
انكر ربا النسا بكرو في ربا الفضل في القدر اختلاف

فادين

فان بن عباس لا يرى الربا الا في النسيئة للحديث انما الربا  
في النسيئة وكلمة انما للمحصص الا ان عامة الصحابة رضي الله  
عنهم احتجوا باحاديث والجواب عن نفل بن عباس انه منحرف  
الى ما ليس بمكمل وما موزون لقوله اخره الا ما كمل ووزن  
على ان بن عباس رضي الله عنه رجع عن هذا القول قارنه  
بيئت رجوعه فاجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم  
بعده يرفعه انتهى ما في المعراج وفي الخلاصة لوقفت  
نحو اذ بيع الدرهم بالدرهمين بيد باعيا منها اخذا  
بقول بن عباس رضي الله عنه لا ينبغي وان كان محتلفا  
بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم لانه لا يعلم ان احدا  
من الصحابة وافقه فكان مسموحا انتهى وكذا القضية  
من الكراهة لا باس بالبيوع التي يفعلها الناس للحرز  
عن الربا ثم رخم اخره مكرهه لا كالباقى رحمه الله تعالى  
الكراهة عند محمد رحمه الله وعندهما لا باس به قال  
الزبيدي خلا ومحمد رحمه الله في العهد بعد الفرض ما  
اذا باع ثم دفع الدرهم لا باس بالافتقار انتهى وفي البنية  
من الكراهة يجوز للمساكين الاستقراض بالربح انتهى وفي  
الخلاصة معزيا الى السوازل رجله على خر عشرة دراهم  
فاردان يوجها الى سنة وياخذها منه ثلاثة عشر والحيلة  
ان يشتري منه بتلك الدراهم عشرة متاعا ويقبض  
المتاع منه وفيه المتاع عشرة ثم يبيع منه ثلاثة  
عشر الى سنة انتهى قال وعلمة القدر والحسن اي علمة  
الربا وجوب المساواة التي يلزم عنه فونت الربا هكذا  
فسره السفنا في رجمة الله عليه في شرح الاحكام  
في الاصول وذكره في الكافي سوا لا وجوا با وفي فتح القدير

بالعبود



اي علة مخزيم الزيادة انتهى وفي المعراج اي علة حرمة الربا او  
وجوب المساواة والعلة في اللغة المرض الشاغل والجمع  
علة واعلم الله فهو معلول واعتدل اذا مرض واعتدل اذا استمر  
نحو واعلم جعله ذاعلة ومنه اعلالات الفقهاء واعتلا لا لهم  
انتهى واما في الامور فقالوا في اللغة انما هي التغير ومنه سمى المرض  
علة لانه يحلوه بتغير حال المحل من وصف القوة الى وصف  
الضعف وكذا سمى الجرح علة لانه يحلوه بالمجروح بتغير حكم  
الحال في الاصطلاح ما يضاف اليه بثبوت الحكم بواسطة فخرج  
الشرط لانه لا يضاف اليه بثبوت والسبب والعلامة وعلة  
العلة لانها بالواسطة وهذا التعريف شامل للعلة  
الموضوعة كالبيع والنكاح والمستنطرة كالعدل الموضوعة  
في القياسات والمراد بالقدر الكيل في الكيل والوزن في  
الموزون فاحصر المعروف للحكم فيهما والتغير بالقدر  
اخصر كونه يشتمل ما ليس بصحيح اذ يشتمل الذرع والعدا  
وليامر اموال الربا كذا في فتح القدير ولكن بعد ما وضعوا  
القدر بآثار الكيل والوزن كيف يشتمل غيرها والجنس  
في اللغة الغريب من كل شئ والجمع اجناس وهو اعم من النوع  
كالحيوان جنس والانسان نوع وحكى عن الخليل رضي الله  
عنه هذا بحاشي هذا اي يتشاكله ونص عليه في التهذيب  
ايضا وعن بعضهم فلان لا يتجانس الناس اذ الم يكن له  
تميز ولا عقل والاصح ينكر هذين الاستقاليين ويقول هو  
كلام المولدين وليس يعزى كذا في المصباح وفي فتح القدير  
واختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف  
المقصود فالخطة والتعريف جنسان عندنا لان افراد كل  
منهما في الحديث يدل على ذلك والثوب المروي والمروي يسكون

الراجنات لاختلاف الصفه وقيام الثوب بهما وكذا المروي  
المروج ببغداد وخراسان واللمد الارمني والطالقان  
والتمركل جنس واحد والحديد والرصاص والشبه اجناس وكذا  
غزل الصوف والشعر والدم الضاني والبقر والغز واللينة  
والسليم وشحم البطن اجناس وادهر السنجع والخيزر جنسان  
والادهان المختلفة اصولها اجناس ولا يجوز بيع رطل  
زيت غير مطبوع برطل مطبوع مطيب لان الطيب زيادة  
انتهى وفي المعراج القدر عبارة عن العيار والجنس عبارة عن  
مشاكل المعاني انتهى والاصل في هذا الباب الحديث  
المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الخنطة بالخنطة  
والتعير بالتعير والتمزق بالتمزق والملح بالملح والذهب  
بالذهب مثلا يمثله يد ابيد وفي روايتان برفع الخنطة  
اي بيع الخنطة وينصبها اي يبيع الخنطة وروي  
برفع مثل وهو خبر للميتدي اي بيع الخنطة مثل وينصب  
على الحال وكذلك روي بالرفع والنصب في يد بيد  
فالرفع عطف على الجزاي مثل ومفتوحة والنصب على الحال  
بتا ويده بالمشتق اي متناجزين وهذا الحديث  
لشهرته ظن بعض الكفار رضي الله عنه انه متواتر وليس  
كذلك لانه لا يصرف عليه حده وقال الجصاص رضي الله  
عنه انه يقرب من المتواتر لكثرة روايته وهو مروي عن  
سنة عشر صحابيا عمر وعبد بن الصامت وابو  
سعيد الخدري وسارية بن ابي سفيان وبلال وابو  
هريرة ومحمدين عبد الله وابي بكر وعثمان وهشام  
ابن عامر والبراء بن يزيد ارفع وخالد بن عبيد وابي  
بكرة وابن عمر وابي الدرداء رضي الله عنهم اجمعين



وقد طال الكلام في بيانها في البناءة ثم قالوا هو ليس في الاحاد  
المشهوره المبدأ بالخطه وانما هو مذكورة في انشائه ولكنه  
ذكره في المسوط عن محمد بن ابي حنيفة رضى الله عنه عن عطاء  
العوفا عن ابي سعيد الخدري باذيا بالخطه انتم والحكم معلول  
باجماع القاييين لكن العلة عندنا هي ما ذكرناه وعند  
الشافعي رضى الله عنه الطعم في الطعومات والتمنية في الا  
ثمان والجنسية بشرط والمساواة محلل والاصل هو الحرمة  
عنده لانه نضر على شرطين التقابل والمماثلة وكل ذلك  
يشعر بالعزوة والخطر كاستثناا الشهادة في النكاح فيعمل  
بعلة تناسب اظهرها بالخطر والعزوة وهو الطعم لبط الانسان  
والتمنية لبقا الاموال التي هي مناط المصلح بها ولا اثر للجنسية  
في ذلك فجعلناه شرطا في البيع والحكم فزيد ورمع الشرط  
ولنا انه اوجب المماثلة شرطا في البيع وهو المقصود بسوفا  
تحقيق المعنى البيع اذ هو مبني على التقابل وذلك بالتماثل  
او صيانة الاموال الناس عن التعدي او تنجيم الفائدة  
يا نفع الشليم به ثم يلزم عند فونه حرمة الربا والمماثلة  
بين الشبيين باعتبار الصورة والمعنى والعبارة سوى الذات  
والجنسية تنشوي المعنى فيظهر الفصل على ذلك فيستحق  
الربا لانه الربا هو الفصل المستحق كما قد مناه ولا يعتبر  
الوصف لانه لا يعد نقا وذا عرفنا اولان في اعتبار  
سد باب البياعات اول قوله صلى الله عليه وسلم جدها  
ورديها سوا الطعم والتمنية من اعظم وجوه المنافع  
والسبيل في مثلها اما اطلاق ما بلغ الوجوه لشدة الاحتياج  
اليها دون التضييق فلا يعتبر بها ذكره كذا ذكره في  
المداية **قال** حرم الفصل والساها اي بالقدر والجنس

لوجود

لوجود العلة لتماها والفضل الزيادة والساها المد والتاخير  
ولم يذكره في المصباح وانما ذكر التسي فقالوا النبي مهمون  
على قبيلا مثل ويجوز الادغام لانه بازيد وهو التاخير  
والنسيئة على قبيلة مثله وهما السمان من نسا الله اجل  
من باب طمع وانشاء الله بالف اذ اخره انتم وفي البناءة  
الساها في التوث والمد البيع الى اجل وفي فتح القدير انه  
بالمد لا غير **قال** والنافقة باحدها اي وحرم التاخير  
لا الفصل بوجود القدر فقط او الجنس فقط وله صورتان  
احدها باع حصة بشعير متفاضلا مع لانسية الثانية  
باع ثوبا مرويا عمرو بين جار حاضرا ولو باع عبد  
بعيد الى اجل كما يجوز لوجود الجنس وقال الشافعي رضى الله  
عنه الجنس بافراوه لا يحرم النسا لانه لا يثبت بالتاخير  
الاشبهة الفصل وحقيقة الفصل جاز فالشبهة  
اولى ولنا انه مال الربا من وجه ينظر الى القدر او  
الى الجنس والتقديرية اوجب فضلا في المالية فيستحق  
بشبهة الربا وهي ما نعه عن الجواز كالحقيقة كذا في المداية  
قال مولانا الاكل رضى الله عنه فيه بحث من وجهين  
احدهما ما قيل ان كونه من مال الربا من وجه بشبهة  
وكون البشبهة او جبت فضلا بشبهة فصا رتبة البشبهة  
والشبهة هي العنبر دون النار عنها والثاني ان كونها  
بشبهة الربا كالحقيقة اما ان يكون مطلقا او في محل  
الحقيقة والاول ممنوع والثاني مسلم لكنها كانت جائزة  
فيما نحن فيه فيجب ان يكون البشبهة كذلك والجواب  
عن الاول ان البشبهة الاولى في المحل والثاني في الحكم  
ومنة بشبهة اخرى وهي التي في العلة وبشبهة العلة



والعمل يثبت شبهة الحكم لا شبهة البشمة وعن الثاني ان القضية  
غير حاضرة بل البشمة مانعة في محل البشمة اذا وجدت العلة  
بكمالها انتهى واستدل بعضهم لمذهبنا بنبيه عليه السلام واللام  
عن بيع الحيوان بالحيوان سنية رواه ابو داود وقال  
للمزمذني انه حديث حسن صحيح قال والعمل عليه عند اكثر اهل  
العلم وتماه في السنية واورد انه بعض العلة فلا يثبت به  
الحكم **واجيب** بانها علة تامة لحزمة السنية وان كان بعض  
علة لحزمة الفضل فلا يودي الى توزيع اجزا الحكم على اجزا  
العلة كذا في المعراج واورد ايضا ان ظاهر قولكم رضي الله  
عنه والساقطة باحدهما يمنع جواز اسلام النقود في  
الزعفران او القطن لوجود القدر وهو الوزن مع  
انه جاز فاجاب عنه في المداية بانها لا يتفقان في  
صفة الوزن اما اذا اختلفا في المعنى فيجوز لان النقود  
توزن بالصناعات والزعفران بالامانة فنقول الدرهم  
مع الزعفران وان اتفقا في الوزن صورة فقد اختلفا  
فيما يوزن به صورة ومعنى وعلمنا فيجوز التأخير اما  
الاختلاف في المعنى فلا لان النقود لا تتعين بالتعيين  
والزعفران ونحوه يتعين واما الاختلاف في الاحكام فيجوز  
التصرف في النقود قبل قبضها بخلاف المتضمن وان  
يجمعها القدر من كل جنس فترت البشمة فيه الى شبهة  
البشمة فان الكوزونين اذا اتفقا كان المنع للبشمة  
وان لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن وحده  
بشمة فكان ذلك شبهة البشمة وهو غير معتبر والصناعات  
بمخرنك التون جمع صحيحة وعن ابن السكيت رضي الله عنه  
لا يقال بالسين واما يقال بالصاد وفي المغرب الصناعات

بالمخرنك

بالمخرنك جمع صحيحة بالسكن وعن الغزاليين اصح  
وانكر القتيبي السين اصلا وفي فتح القدير الوجه ان يقال  
عزيم الجنس بافراذه الى السمع كما ذكرنا ويلحق به تائيد  
الكيل او بافراذه ثم يستثنى اسلام النقود في الوزن  
وثبات بالاجماع كيد لا ينسد اكثر ابواب السلم وسائر  
الوزن وثبات بالاجماع خلاف النقود لا يجوز ان يثبت  
في الوزن وثبات وان اختلفت اجناسها كالسلام حديد  
في قطن او زيت في حبن وغير ذلك الا اذا خرج من  
ان يكون وزينا بالصفة الا في الذهب والفضة  
فلو اسلم سيفا فيما يوزن جاز الا بالحديد والسيف  
خرج من ان يكون موزونا ومنعه في الحديد لا بخلاف  
الجنس وكذا يجوز بيع انا من غير النقدين بمثل جنسه  
يد ابيد بخاسا او حديدا وان كان احدهما ثقلا  
من الاخر بخلافه من الذهب والفضة فانه يجوز فيها  
ربا الفضل وان كانت لا يتابع وزن الا ان صورة الوزن  
منصوص عليها فيها فلا يتغير بالصفة فلا يخرج عن  
الوزن بالعادة واورد انه ينبغي ان يجوز حينئذ  
اسلام الخطة والتعريف في الدرهم والدنانير لا اختلاف  
طريقة الوزن **اجيب** بان امتناعه لا امتناع كون  
النقد سلما فيه لان السلم فيه بيع وهما يتعينان  
للمتمنية وهل يجوز بيعا فيل ان كان بلفظ البيع  
يجوز بيعا بمتن موجه وان كان بلفظ السلم فقد  
فيل لا يجوز وقال المحامد رضي الله عنه ينبغي ان  
يتعقد بيعا بمتن موجه انتهى فاما اسلام الفلوس في  
الوزن ففي فتح القدير مفتعل ما ذكره ان لا يجوز في



رمانا لانها وزنية انتهى وذكر الاستيحاء رضي الله عنه جواره وقال  
لانها عددية بخلاف ما اذا سلم فلوسا في فلوس فانه لا يجوز لان  
الجنس باعقوا وحرم النسا انتهى والواقع في زماننا وزنه لدر  
العرب فقط وانما المتعامل في الاسواق بما العدد والله  
اعلم انتهى **قال** وهذا بعد مهابا الى حد الفضل والناس عند  
العدم ام القدر والجنس فيجوز بيع ثوب هروي عرويين  
نسيئة والجوز بالبيض نسيئة لعدم العدة المحرمة  
وعدم العدة وان كان لا يوجب عدم الحكم لكن اذا التحدث  
العدة لزم من عدمها العدم لا بمعنى انها تقرر العدم بل  
لا يثبت الوجود لعدم علة الوجود فينبغي عدم الحكم  
وهو عدم الحرمة فيها حتى فيه على عدمه الا على اذا  
عدم سبب الحرمة والاصل في البيع في البيع مطلقا  
الا باحة كانت الكسابة **الحل قال** ومع بيع الكيل كالبر  
والشعر والتمر والسم والموزون كالنقدين وما يثبت الى  
الرطل بجنسه متساويا لا متفاضلا قال البر والشعر والتمر  
والسم مكيلة ابد النص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليها فلا يتغير ابد فيشترط التساوي بالكيل ولا  
يلتفت الى التثاوي في الوزن دون الكيل حتى لو باع  
حنطة بحنطة وزنا لا كيدا لم يجوز والذهب والفضة  
موزونة ابد للنقص على وزنها فلا بد من التساوي في  
الوزن حتى لو تباين الذهب بالذهب كمالا لا وزنا  
لم يجوز ولذا الفضة بالفضة لان طاعة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واجبة علينا لان النفس اقوى من العرف فلا  
يترك الاقوى بالادنى وما لم يضر عليه فهو محمود على عادات  
الناس لانها دالة على جواز الحكم وعن ابي يوسف رضي الله عنه

اعتبارها

اعتبارها على خلاف النعمان النص عليه في ذلك الوقت انما  
كان للعادة فكانت على المنطور اليها في ذلك الوقت وقد  
سددت واما الا سلام في الحنطة وزنا فيه روايتان والفتوى  
على الجواز لان الشرط يكون معلوما وفي الكافي الفتوى على  
عامة الناس والرطل يكسر الراوي فتمها قال ابو هري انه  
نصف من وهو ما يوزن به وفي البناية امد اثني عشر  
اوقية وقال ابو عبيدة الرطل مائة درهم وثمانية  
وعشرون درهما وزن سبعة وفي المغرب السطل  
ما يوزن به او يكال به وفي فتح القدير الرطل والاقية  
مختلف فيها عرف ايام مصر ويختلف في مصر الواحد  
امر المصيا فالرطل الان يالا سكتندرية ثلاثمائة درهم  
واثنى عشر درهما كل عشرة وزن سبعة وفي مصر  
مائة واربعون درهما وفي الشام اكثر من ذلك  
فهو اربعة امثال وفي حلب اكثر من ذلك وفي تفسير  
ابي عبيدة اذا تفسر للرطل العراقي الذي قدر به الفها  
رضي الله عنهم كيل صدقة العطر وعمرها من الكفارات  
انتهى وفسره في البداية ما ينسب الى الرطل بما يباع  
بالا واق وغيره وفسره قاضي خان رضي الله عنه  
فقال وتفسيره ان ما يباع بالاولا في في وزنها  
قد رت بطريق الوزن فصارت وزنية اما ما يباع  
المكاييل ما قدرت بالوزن فلا يكون وزنيا انتهى  
حتى يجب ما يباع وزنيا وهذا لانه يشق وزن  
الدهن بالامنا والاصحاحات لعدم الاستسكان الا في  
وعاء وفي وزن كل وعاء نوع خرج فالتخذ الرطل لذلك  
والاولا في جمع اوقية بالشد يد وهو اربعون درهما



والمراد بها هنا صواعين معلومات الوزن قال في الهداية فإذا  
كان موزونا فلو بيع بمكيال لا يعرف وزنه بمكيال مثله لا يجوز  
ولو كان سوا سوا لتوهم الفصل في الوزن بميزان المجازفة  
وفي النسيئ وهذا مشكل لأن النسيئ إذا استويا في كيل وجب  
أن يستويا في كيل آخر وكذا يترك كون الكيل معلوما ويجوز  
في ذلك إذا اختلفت ثقله فيهما وفي النهاية قال الاستيحاء  
رضي الله عنه **باب** في هذا الوعاء ما ينسب إلى الرطل بحسنه  
متنا مثلا في الكيل متساويا في الوزن يجوز وهذا حسن  
وهو قياس الوزن وثبات فانه لا يعتبر فيه إلا الوزن غير  
أنه يؤدي إلى أنه لا يجوز إلا ما وافق أيضا إذا افرق بين  
كيل وكيل على ما بينا وأبعد دفع هذا الاشكال إلا إذا منع  
الجواز في الكيل انتهى **قال** وجيده كرده اي جيد  
ما جعل فيه الربا كرده حتى لا يجوز بيع احدهما  
بالآخر متفاضلا لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها  
فردهما سواء في البناءية أنه عزيب ومعتناه يؤخذ  
من اطلاق حديث أبي سعيد الخدري ولأن الوصف  
لا يعد نقاوتا عرفا ولا في اعتباره بسبب باب  
البياعات فيذكر مال الربا لأن الجودة معتبرة في حقوق  
العباد فإذا اتلون جيدا لزمه مثل قدر وجوده أن  
كان مثليا وقيمه جيدا ان كان فيها ولكن لا يتحقق  
بإطلاقات عقد البيع حتى لو اشترى حنطة أو شيئا  
فوجده رديا بلا عيب لا يردده كما في المحيط من الصرف  
وقد مثان في خيار العيب وتعتبر في أموال الربوية  
في مال النسيئ فلا يجوز للتوصي بيع قنبر حنطة جيدة  
بقنبر حنطة دري وينبغي أن تعتبر في مال الوقف

لأنه

لأنه كالنسيئ وقد كتبنا في القواعد أنها معتبرة في أربعة  
هذه أن وفي حق المبيع حتى ينفذ من الثلث وفي  
الوهن القلب إذا انكسر عند المرقن ونقصت قيمته  
فإن المرمم من بعض قيمته ذهب أو تكون رهنا عنده **قال**  
ويعتبر النقيين ووثق التقابض في غير الصرف  
من الربويات لأنه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض  
كغير مال الربا لمصداقه وهو التمكن من التصرف  
مختلفا في الصرف لعدم تقيينه إلا بالقبض فاشترط  
فيه النقيين والمراد باليد في الحديث النقيين وفي النقد  
بالقبض وفي غيرهما بالنقيين فلم يلزم الجمع بين  
شعيرتين مختلفتين وإنما اشترط القبض في المصنوع  
من الذهب والفضة باعتبار أصل الخلقة وبيان  
كما ذكره الاستيحاء رضي الله عنه بقوله وإذا ابتاع  
مكيالا يكيلا أو وزينا بوزن كليهما من جنس واحد  
أو من جنسين مختلفين فإن البيع لا يجوز حتى يكون  
كلها عينا أضيف إليه العقد وهو حاضر أغلب  
بعد أن يكون موجودا في ملكه والتقابض قيل لا  
فتراقيا لا بد أن ليس بشرط لجوازه إلا في الذهب  
والفضة ولو كان أحدهما عينا أضيف إليه العقد  
والآخر دين موصوف في الذمة فانه يظر أن جعل  
الدين منهما عينا والعين مبيعا جاز البيع بشرط أن  
يتعين الدين منهما قيل التفريق بالابتداء وإن  
جعل الدين منهما مبيعا لا يجوز وإن أحضره في المجلس  
والذي فيه الباتش وما لم يدخل فيه الباتش وبيان  
إذا قال بعثك هذه الحنطة على أنها قنبر بقنبر حنطة



جيدة او قال بعث منك هذه الخطة على الخافقير بغير وزن  
شعير جيد فالبيع جائز لانه جعل العين منهما مبيعا والدين  
الموصوف ممتنا ولكن قبح الدين منهما قبل التفريق بالابدان  
شرط لان من شرط جواز هذا البيع ان يجعل الاقتراف  
عن عين بعين وما كان دينيا لا يتعين الا بالقيض ولو  
قيض الدين منهما ثم نظرقا جاز البيع قبح العين منهما  
اولم يقبح من ولو قال اشتريت منك قنبر خنط جيدة  
هذه القنبر من الخطة او قال اشتريت منك قنبر وتغير  
جيدة بهذا القنبر من الخطة فانه لا يجوز وان  
اختصر الدين في المجلس لانه جعل الدين مبيعا فصار  
بايعا ما ليس عنده وهو لا يجوز انتهى **قال** مع بيع  
الخفنة بالخفنتين والتفاحة بالتفاحتين والبفتين  
والجوزة بالجوزتين والتمرنة بالتمرنتين لانها لم تكن  
مكبلا ولا موزونا فان قدمت احدى العينين وهي  
القدر فخاز المتفاضل سوا كان يضعف الاخر او  
باصغارا فانه حيث لم يدخل تحت كيل او وزن اما التفاحة  
والبيضة والجوزة فظاهر واما الخفنة من الخنط والشعير  
فالمراد مادون نصف الصاع فلو باع مادونه  
نصف صاع لم يحز لوجود المعيار من احد الجانبين  
فتمحققت الشبهة وعلى هذا لو باع ما لا يدخل تحت  
الوزن كالذرة من ذهب وقصه بما لا يدخل تحت  
جاء لعدم التقدير شرعا اذ لا يدخل تحت الوزن  
قيدها بالتفاضل لانه لا يجوز انسا لوجود الجس في  
فتح القدير فوطه لا تقدر في الشرع بما دون  
نصف الصاع يعرف منه انه لو وضعت مكاييل

اصغر

اصغر من نصف الصاع لا يعتبر التفاضل بهذا في جمع التقارير  
لا رواية في الخفنة بالقنبر واللب بالجوز والصنم بنوت  
الربا ولا يسكن الخاطر الى هذا بل يجب بعد التفاضل  
بالقصد الى مبيات اموال الناس بحريم التفاحة بالتفاحتين  
والخفنة بالخفنتين اما اذا كانت مكاييل اصغر منهما  
كما في ديارنا من وصنع ربع القدح ومثل القدح المصري  
فلا شك وكون الشرع لم يقدر ببعض المقدرات الشرعية  
في الواجبات المالية كالكفارات وصدقة الفطرية وقل  
منه لا يستلزم اهداية التفاضل المستثنى بل لا يحل بعد  
تيقن التفاضل مع تيقن تحريم اهدائه ولقد اعجب  
غاية العجب من كلامهم هذا وروى العلوي عن محمد بن  
الله عنهما انه كره التمرة بالتمرينين وقال كل من  
حرم في الكثير فالقليل منه حرام انتهى واما ضمان الخفنة  
في القيمة عند الاتلاف لا بالمثل وهذا في غير العدوى  
المتقارب اما فيه كالجوز فكل ما لم يحز الاسلام رضي الله عنه  
ان الجوزة مثل الجوزة في ضمان العدوان وكذا التمرة  
بالتمرنة لا في حكم الربا ومن فروج الضمان لو غفست حطمة  
لغيبت عنده وضمن قيمتها فان ابى ان لا يأخذ غيبها  
اخذها ولا سئل له في مقابلته الفساد الذي حصلها  
كذا في فتح القدير وفي الخائنة ولا يأس بلسك واحدا  
بأشمن لانه لا يوزن وان كان جنس منه يوزن  
فلا خير فيما يوزن الامثلا مثل انتهى **قال** فيها  
باع اثنا من حديد حديدان كان الاثنا ببيع وزنا  
تعتبر المساواة في الوزن والافلا وكذا اذا كان الاثنا من  
نحاس اصغرا بعه بصغرا انتهى **قال** والفلس بالفلسين



رحمة الله و

باعتبارها اى وضع بيع الفلاس العيين بفلسين عندها وعنده  
وقال محمد لا يجوز الفلوس الرابحة اثبات وهو لا يتقين ولهذا  
لا يتقين الفلوس اذ افوزت بخت بخلاف جنسها كالنقدتين ولا يفسد  
البيع بخلها كما فاذا لم تتقين يودى الى الربا او يحتمل بان يلفظ  
ببيع الفلاس الفلسين او ما فيراد احدها فضا لربيه وما يخذ  
الاخر بلا عوض فصار محالو كانا بغير عيانها ولها انها ليست  
اثباتا حلاله وانما كانت بمنزلة الاصطلاح وقد اصابها  
على بطلان التمنية فبطل وان كانت ثمتا عند غيرها لم يبق  
اصطلاحها على ثمتتها اذ لا ولاية للغير عليها بخلاف النقدين  
لان التمنية فيهما باصل الخلفه فلا تطل باها اصطلاح فاذا بطلت  
التمنية نقبت فلا يودى الى الربا بخلاف ما اذا كانت غير  
غير مضمونة فانه يودى الى الربا على ما بيناه واوردان  
التمنية اذ ابطلت وجب ان لا يجوز التفاضل لانه الخامس  
موزون وانما صار معدودا بالاصطلاح على التمنية فاذا  
بطلت عاد الى اصله **واجب** بان اصطلاحها على العود  
لم يبطل ولا ملازمة فكلم من معدود لا يكون ثمتا واورد  
ايضا ان كونها ثمتا بعد الكساد لا يكون الا باصطلاح الكل  
فكذلك بطلان التمنية **واجب** بان اصطلاحها على بطلان  
ثمتتها موافق للاصل كونها عروضا بخلاف اصطلاحها  
على كونها ثمتا بعد الكساد بخلاف الاصل ولو اى الجمع لم  
يصح وقيده بالتقنين لان الفلاس لو كان بغير عينه والفلاس  
كذلك لم يجوز صورها اربع ما اذا كانت الكل غير معين وان  
تقابضا في المجلس كذا في المحيط وما اذا كان الفلاس معيننا  
فقط وما اذا كانا غير معينين فقط ففي هذه الثلاثة  
لا يجوز اتفاقا لكن في الصورتين الاخرتين لو قبض ما كان

دينا

دينا في المجلس جازك في المحيط ومحل الخلاف سيلة الكتاب واصل  
الخلاف مسبق على ان الفلاس لا يتعين بالتقنين عند محمد  
رضي الله عنه ويتعين عند ما يسطر العقد بمذاهبه كذا في فتح  
القدسي وفي المحيط انها لا تتقين ولا يفسد العقد بمذاهبها  
قيده على التفاضل لان الساحرا تم اتفاقا في الجنس با  
تقاربه يجرمه كما قدمناه وفي الدخيرة ذكر محمد رضي  
الله عنه هذه المسألة في صرف الاصل ولم يشترط الاتفاق  
فمذا دليل على انه ليس بشرط وذكر في الجامع الصغير ما  
يدل على انه شرط ومن مثله ما يخبر رضي الله عنهم من لم  
يصح ما في الجامع الصغير لان التفاضل بضمع العينة  
انما يشترط في الصرف وليس به ومنهم من فهمه لان التفاضل  
حكم العرو من وجه وجه وحكم التمن من وجه فاما التفاضل  
للاول واشترط الاتفاق بضم التثنية على ما لا دليل به فقدر  
الامكان انتهى وليس مرادهم خصوص بيع الفلاس بالفلسين  
بل بيان حال التفاضل حتى لو باع فلسا بمائة على التقين  
جار عندهما **ثم** في احكام الفلوس في المحيط لوباع  
الفلوس بالفلوس او بالدرهم او بالدينار فافترقوا فافترقا  
دون الاخر جان وان افرقا لا يفسد قبض احدهما حاز  
ولو اشترى مائة فلس بدينارهم فقبض الدرهم ولم يقبض  
الفلوس حتى كسدت لم يبطل البيع فباسا ويخير المشتري  
ان يشا قبضها كاسدة وان شافضه البيع استثنى  
لان كسادها معتلة الهلاك لان المقصود منها الزواج  
لها كالحياة ولو قبض منها حينئذ كسدت بطل البيع في  
النصف ورد نصف درهم اعتبارا للقبض بالكل ولو  
رضيت لم يبطل ولا خيار للمشتري ولو كسدت الفلوس



التمش قبل قبضها بطل البيع عند ابن حنيفة رضي الله عنه وعندهما  
لا ينظر وتجب قيمتها ولو تسدنا فليس العوض فعليه مثلها عند  
وعندهما قيمتها من الله اتم وكذا لو غصب واستهلك ثم عند ابن يوسف  
يعتبر القيمة يوم القبض وعند محمد رضي الله عنه يوم الكساد  
والاصح عند الامام رضي الله عنه ان عليه قيمتها يوم الانقضاء من  
الذهب والفضة ولو اشتري فلوسا وثقتا بفضا على ان كل واحد  
منهما بالخيار وتفرقا على ذلك عند البيع لان الخيار يمنع صحة  
القبض ولو كان احدهما بالخيار فالبيع جائز عندهما لان الخيار لا يمنع  
ثبوت المذكرة في البيع فوجد القبض المستحق في احدهما  
وعلى قول ابن حنيفة لا يجوز لان الخيار يوترق في الجانبين فيمنع  
صحة القبض وان باع فلان بعينه بقلبين باعها بغيرها بشرط الخيار  
يجوز ان يترق في المبيع من باب بيع الفلوس واستقرضتها **قالوا** والتم  
بالحيوان اي وبيع بيع اللحم بالحيوان عند ابن حنيفة واي يمين  
رضي الله عنهما وقال محمد رضي الله عنه لا يجوز اذا كان من جنسه  
الا اذا كان اللحم المفروز اكثر من اللحم الذي في الحيوان ليكون  
اللحم مقابلة ما فيه والباقي من اللحم بمقابلة السقط وهو بغيره  
ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالجلد والكرش والامعاء والاشمال  
وصار كالحل وهو بالمحمله دهن السمسم بالسمسم ولها  
انه لو باع الموزون بمالين موزون فصار كبيع السبعة بالحديد  
لان الحيوانات لا يوزن عادة ولا يمكن معرفة ثقله بالوزن  
بخلاف تلك المسألة لان الوزن في الحال يعرف قدر الرهن  
اذ امين وذكر الشارح رضي الله عنه وانما لا يجوز بيع احدهما  
بالاخر نسبة لان المتأخر منهما لا يمكن ضبطه لانهما جنس واحد  
الا ان يوزن لا يجوز ذلك اذ ابيع بغيره من خلاف الجنس ايضا انتهى  
ولو باع مثاة مذبوحة بشاة حية يجوز عند الكل وعلى هذا شاذان

مذبوحة

مذبوحة شاذان غير مسلوحة بشاة مذبوحة لم يسلح يجوز وفي شرح  
الطحاوي رضي الله عنه لو كانت الشاة مذبوحة غير مسلوحة  
فاشتراء بثلث الشاة فالجواب في قولهم جميعا كما قال محمد رضي الله عنه  
واراد بغير المسلوحة غير المفصلة من السقاء وفي الحاوي لو باع مثاة  
في ضرعها لبن بجنس لبنها فهو على الاختلاف الذي ذكرنا **قالوا** والكر با  
بالقطن وكذا بالقرن كيف كانت اى صح لاختلافهما جانا لان  
الثوب لا ينتقل ليعود غزلا او قطن والكر باس الثياب من  
الليم والجمع كرايس واليهما ييب الامام المحمدي رضي الله عنه  
عنه رايبها واشار المصنف رضي الله عنه الى انه لو باع القطن  
بغزله فانه لا يجوز كيف ما كان لاختلاف الجنس وهو قول  
محمد رضي الله عنه وقدا يوجب يوسف رضي الله عنه لا يجوز الامتوايا  
وقول محمد رضي الله عنه اظهر في الحاوي وهو الاصح ولو باع  
المخلوج بغير المخلوج جاز اذا علم ان الخالص اكثرهما في الاخر  
وان كان لا يدرى لا يجوز ولو باع القطن غير المخلوج بحب القطن  
فلا بد ان يكون الحب الخالص اكثر من الحب الذي يكون  
في القطن حتى يكون قدره مقابلا به والزايد بالقطن وكذا  
لو باع مثاة على ظهرها صوف او في ضرعها لبن بصوف او  
لبن اكثر منها على الشاة لما ذكرنا من المعنى وهو نظير  
بيع الزبيب بالزيتون **قالوا** والارطب بالارطب والتمر مثالا والعب  
بالزبيب اى مثالا ايضا اما الاول فهو قول ابن حنيفة رضي  
الله عنه وقال الباقر من لعلى ومنهم ابو يوسف ومحمد  
رضي الله عنهما لا يجوز واجمعوا ان بيع الرطب بالتمر متفاضلا  
لا يجوز ودليل الجاهلية قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل  
عنه اينقص اذا جف فقال نعم فقال كما اذا ن رواه  
مالك في الموطأ والاربعة في السنن عن زيد بن عياش



عن سعيد بن ابي وقاص وله ان الرطب تمر لقوله عليه الصلاة والسلام  
 حين اهدى اليه رطب او كل تمر خبير هكذا سماه تمر او ينفقه في غايه  
 البيان بان الهدية كانت تمر او تنفع في البناء بان الثاني في البخاري  
 انها تمر ولا ان الرطب لو كان تمر اجاز البيع باول الحديث وهو التمر  
 بالتمر وان كان غير تمر فباحظه وهو ادخل في النوعان فيبيحوا  
 كيف يشئ هذا استدلال الامام الاعظم حين اجتمع عليه علماء  
 بغداد وكانوا اشد عليه لمخالفة الخبر واجاب عن حديثه بان عماره  
 عمر زيد بن عياش وهو من ٢ يفضل حديثه وفي الحديث وهو ضعيف  
 عند النقاد ونفقته في البناء انه ثقة عند النقلة قال الخطابي  
 وقد تكلم بعض الناس في اسناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش  
 بمحمول وليس كذلك فان ابا عياش هذا مولى لبني زهرة  
 وقد ذكره مالك في الموطا واخرج حديثه مع شدة تحريمه في الرجال  
 ونفقته تتبعه للرجال واهوالهم وقد اخرج الترمذي وقال  
 حديث حسن صحيح ورواه احمد في مسنده وابن حبان في صحيحه  
 والحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح لا يجمع ائمة النقل  
 على امانه مالك بن انس وانه محكم لما يرويه انتهى قار الاكمل سلما  
 فوته في الحديث ولكنه جزوا احد لا يعارض به للشهر وفي غايه  
 البيان **قال** ومدار ما روياه علي زيد بن عياش والمذكور  
 في كتب الحديث زيد بن عياش ورواه في البناء بانه وهم  
 فيه لان ابن عياش وكنيته بن عياش وكذلك هم فيه  
 الشيخ علاء الدين الترمذي هكذا وقال صاحب التبيين  
 رضي الله عنه زيد بن عياش اعيان الزلاقي ويقال المحرومي  
 ويقال مولى بني زهرة المدني ليس به باس انتهى وفي الغاية  
 واعتراض بان الترويض المذكور يقتضي جواز بيع المقلية بغير  
 المقلية لان المقلية امان تكون حنطة فتجوز باول الحديث

اولا فتجوز باخر الحديث فمنه من قار ذلك كلام حصر في المناظرة  
 لرفع شعب الخصم والمجة لانكم به بن عمار من اطلاق اسم  
 التمر عليه فقد ثبت ان التمر اسم لمرقة خا رجته من النخل من  
 حيث تنفقد صورته الى ان تذكر الرطب اسم لنوع منه كالبرقي  
 وغيره انتهى وفي فتح القدير وقد رد تزويده بين كونه  
 تمر او لا بان هت فتما قال شار هو كونه من الجنس ولا يجوز  
 بيعه بالجنس الاخر كالحنطة المقلية بغير المقلية لعدم شتوية  
 الكيل بينهما فكذا الرطب بالتمر لا يبيح الكيل وانما يبيح في  
 حال عند البدلين وهو ان يحزر الاخر وايضا فيه رضي الله  
 عنه بمنعه ويعتبر التناوي في حال العقد وعروض النقص  
 بعد ذلك كما يمنع مع المساواة في الحال اذا كان موجب امر  
 خلقتا وهو زيادة الرطوبة بخلاف المقلية لغير قان في الحال  
 تحكم بعدم التناوي لاكتناز احدهما في الكيل بخلاف الاخر  
 لتحلل كثير **واجيب** عن حديث زيد بن عياش ايضا  
 بان المراد التمر عنه نسبة فانه ينبغي حديث بن عباس  
 هذا زيادة نسبة كما رواه ابو داود بن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسبة وبهذا اللفظ رواه  
 الحاكم وسكت عنه ورواه الطحاوي رضي الله عنه وهذه  
 الزيادة بعد صحتها يجب قبولها لان المذهب المختار عند  
 المجتهدين قبولها وان كانت اما كمل يرووها الا في زيادة  
 نفرد بها بعض الحاضرين في مجلس واحد ومثلهم لا يفعل  
 عن مثلها فانما مردودة لكن يبقى قوله في تلك الرواية  
 الصحيحة ان يفسد الرطب اذا جف عريا عن الفائدة  
 اذا كانت التمر عنه نسبة وما ذكره وان فايده ان الرطب  
 يفسد الى ان يجف الا جل فلا يكون في هذا التصرف منفعة



للقيم باعتبار التقصان عند الجفاف فلهذه شفقة تبين على ان السائل  
 كان ولا ينجم ولا دليل عليه انتهى وفي سراج الطحاوي رضي الله عنه  
 ولو باع النخار بعضها ببعض بمجازفة لم يحز الا اذا كبل او عرف  
 تناوبهما في الكيل قبل التفريق بالامكان عن مجلس العقد فانه  
 يجوز البيع وكذلك اذا كان بمنزلة اثنين اقتسماه بمجازفة  
 لا يجوز لان القسمة بمنزلة البيع الا اذا علم تناوبهما  
 في الكيل قبل التفريق ولو بيع بعضها ببعض وزنا متساويا  
 لا يجوز لان من سزو وجوز التسوية الكيل ولا يدري في ذلك  
 وعن ابن يوسف رضي الله عنه اذا غلب استعمال الناس  
 بالوزن يصير وزنيا ويجوز ويعتبر التناوي وزنا وان  
 كان اصله كيليا واما بيع الرطب بالرطب فلما روي ان  
 اسم التمر يتناول له فيجوز بيعه بمثله ولو باع البسر بالتمر لا يجوز  
 التفاضل فيه لانه بمنزلة اختلاف الكفر حيث يجوز بيعه بمثله  
 من التمر لانه ليس بتمر وكذا لا يجوز السلم فيه والكفرى يصح الكاف  
 وفتح الفا وتشد يد الرامقصور اسم لوعا الطلع وهو النخل  
 اول ما ينشق وقيل لا يجوز اتفاقا كالمفلية بغيرها والمطبوخة  
 بغير المطبوخة ولو باع حنطة رطبة او مبلولة او يابسة  
 جاز عندهما خلافا لمحمد رضي الله عنه **قال** والمحرم المختلفة بعضها  
 ببعض متفاضلا ولين البقر والغنم وخل الدقل بخل الغنم  
 لان اصولها اجناس مختلفة حتى لا يجمع بعضها الى بعض  
 في الزكاة واسماؤها ايضا مختلفة باعتبار الاصناف  
 كدقيق الشعير والبر والمقصود ايضا يختلف والمعتبر في الاتحاد  
 المعنى الخاص دون العام ولو اعتبر العام كما جاز بيع شئ بشئ  
 اصلا فيندنا بالمختلفة لان غيرها لا يجوز متفاضلا كالحم البقر  
 والجاموس والينهما او لم الغر والضان او ليهما او لحم الغراب

او البخاري

او البخاري لا اتحاد للجنس بدليل الصم في الزكاة للتكميل فكذا  
 احرازهما ما لم تختلف القصور وشعرا المعز وصوف الضان  
 او ما يتبدل بالصفة لاختلاف المقاصد وكذا جاز بيع الخنزير  
 بالحنطة متفاضلا وكذا بيع الزيت المطبوخ بغير المطبوخ او  
 الدهن المزلي بالنفسج بغير المزلي منه متفاضلا وانما جاز  
 بيع لحم الطير بعضها ببعض متفاضلا وان كان من جنس واحد  
 لم يتبدل بالصفة لكونه غير موزون عادة فلم يكن مقدرا  
 فلم توجد العلة فحاصله ان الاختلاف باختلاف الاصل او  
 المقصود او يتبدل الصنعة وفي فتح القدير وينبغي ان يستثنى  
 من لحوم الطير الدجاج والاوز لانه يوزن عادة ديار  
 اهل مصر بعضهم والدقل ردي التمر فيجوز خل التمر بخل الغنم  
 متفاضلا وكذا عصيرهما لاختلاف اصلهما جينا وتخصيص  
 الدقل باعتبار العادة لان الدقل هو كان يتخذ خلاف  
 العادة انتهى فالخاصل انما يوجب اختلاف الامور ثلاثة  
 اختلاف الاصول واختلاف المقاصد وزيادة الصنعة  
 ومنها جواز بيع اناى صغرا وحديد احدها اثقل من الاخر  
 وكذا اقمعة بقمعتين وامرأة بامرأتين وخودعة بخودتين  
 وسيف بسيفين ودواة بدواتين فالممكن شي من  
 ذلك من احد النقيضين فيمتنع التفاضل وان اصلهما  
 بعد الصياغة على ترك الوزن والافتقار على العدد والصورة  
 كذا في فتح القدير **قال** وشتم البطن بالالية او بالحم اي يجمع  
 بيعها متفاضلا وان كانت كلها من الضان لانها اجناس  
 مختلفة لاختلاف الاسماء والصور والمقاصد **قال** والخنزير  
 بالحم او بالدقيق متفاضلا لان الخنزير بالصفة صار  
 جينا اخر حتى خرج من ان يكون مكيدا والبر والدقيق



محبلا فلم يجمعها القدر ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالآخر  
 نسبية إذا كانت الحنطة هي المتأخرة لا مكان صبهما وإن كان  
 الخبز هو المتأخر فالسليم لا يجوز فيه عند أبي حنيفة رضي الله عنه  
 لأنه متفاضلت بالعلو والعمق والتفج واختلاف في قولها  
 فمنهم من جوزه على قياس السلم باللحم وبه يفتي للتعامل  
 وفي الحاروي يجوز بيع الدين بالدين **قال** لا يبيع البر بالبرقيق  
 أو بالسويق أي لا يجوز بيع الحنطة بأحد هاتين إلا متفاضلا  
 ولا متساويا لأنه جنس من وجه وإن خسر باسم واحد فحرم  
 لبثته الربا والمعارف بينهما الكيل وهو غير مسوئلهما خلاف  
 بيع السمسم بالسمسم حيث يجوز لأن المعيار فيه الوزن  
 وهو مسوئلهما والسويق ما يجرش من الشعير والحنطة وغيرها  
 ذكره الأكرمان رضي الله عنه في باب من مضمّن من السويق  
 وأشار للولف رضي الله عنه إلى جواز بيع الدقيق بالدقيق  
 متساويا ولا يجوز متفاضلا لا بخلاف الاسم والصورة والمعنى  
 ولا عبرة باحتمال التفاضل كما في البر بالبر وفقيه ابن الفضل  
 رضي الله عنه بما إذا كانا مكبوسين ولا لا يجوز وإن باعه  
 بمثل موازنة ففقيه روايتان وبيع الخول بالمخول لا يجوز  
 إلا متساويا كما في الخلاصة وفقيه بالبر لأن بيع الدقيق  
 بالسويق لا يجوز مطلقا عنده رضي الله عنه وجاز عندهما  
 مطلقا لا ختلا ولا جنس ولكن يبدل لأن القدر يجمع لونه  
 المتماثلين واحد من وجه لانهما من أجزاء الحنطة وبيع القمح  
 بالقمح ياكفليه والسويق بالسويق متساويا جاز **قال**  
 الاسم **قال** والزيتون بالزيت والسمسم بالسمسم حتى يكون  
 الزيت والشعير الزمعي الزيتون والسمسم أي لا يجوز البيع  
 في مثل صور الأولى أن يعلم أن الزيت الذي في الزيتون

أكثر

أكثر لتحقيق الفصل من الدهن والتفل الثانية أن يعلم  
 التناوي لحلول التفل عن العوض الثالثة أن لا يعلم أنه مثل  
 أو أكثر أو أقل فلا يجمع عندنا لأن الفصل المتوحد بالمتحقق  
 احتياطا وعند زفر رضي الله عنه جاز لأن الجواز هو الأصل  
 والغنا يوجب الفصل الخالي فالعلم لا يفسد ويجوز البيع في  
 صورة بالاجماع أن يعلم أن الزيت المتفصل أكثر ليكون  
 الفصل بالتفل وكذا يبيع الجوز بدهنه والدين بسمه  
 والتمر ببقاه وكل شيء لنفسه قيمة إذا بيع بالخالص منه  
 لا يجوز حتى يكون الخالص أكثر وإن لم يكن لنقله قيمة  
 كتراب الذهب إذا بيع بالذهب أو تراب الفضة  
 إذا بيع بالفضة لا يشترط أن يحوط الذهب والفضة  
 أكثر مما في التراب لأن التراب لا قيمة له فلا يجعل لرايه  
 شيء حتى لو جعل فسد كتراب الفصل وإن الحاروي وإن  
 باع حنطة بحنطة في سبيلها لم يجز وإن باع وقيل حنطة  
 بحنطة كليل جزافا جاز وإن لم يشترط الترك انتهى **قال**  
 ويستقرض الخبز وزنا لا عددا وهذا عند أبي يوسف  
 رضي الله عنه وعند محمد رضي الله عنه يستقرض لها  
 وذكر الشارح رضي الله عنه أن الفتوى على قول أبي يوسف  
 رضي الله عنه وفي شرح الجمع الفتوى على قول محمود في دفع  
 القديروا نأري أن قول محمود رضي الله عنه أحسن وفي  
 الجوهرة قال محمد رضي الله عنه ثلاث من الدنات  
 استقرض الخبز والمكبوس على نابل الحمام والنظر في مدة  
 الحمام انتهى وفي المجتبى باع رعيضا نقدا برعيضين  
 نسبية يجوز ولو كان الرعيضان نقدا والرعيض نسبية  
 لا يجوز ولو باع كبيرات الخبز بجوز نقدا ونسبية كيف



ما كان **قال** ولا ربا بين المولى وعبيده لانه وما في يده ملكه اطلقه  
وهو مقيد بما اذ لم يكن دين مستغرق لرقبته وكسبه واما اذا كان  
مستغرقا فيجوزى الربا بينهما اتفاق لعدم الملك عنده للمولى  
في كسبه كالمكاتب وعندهما لتعلق الحق الغير والتحقيق لانه  
على اطلاقه فلا ربا بينهما وان كان مديونا مستغرقا وانما  
يبرد الزايد لتعلق حق الغرماء به كالمواحدة منه شيئا بغير  
عقد كذا في المعراج ولو كان عليه دين غير مستغرق  
فلا ربا وفي ماذون المحبط اذا اخذ المولى من كتب  
المادون شيئا ثم لحقه دين سلم للمولى ما اخذه وان  
كان عليه يوم الاخذ ولو قليلا لم يسلم وفائدة لو لحقه آخر  
رد المولى جميع ما اخذه بخلاف ما اذا اخذ منه ضربة وعليه  
دين قائما تسلم استخفافا والمدبر وام الولد كالعبد  
مخلاف المكاتب واشار المعرض الى الله عنه اياه لا ربا  
بين المتقارفين وشريك العنان اذا ابتاع من مال  
الشركة وان كان من غيره جرى بينهما **قال** ولا بين الجزى  
والمسلم ثم اى لا ربا بينهما في دار الحرب عندهما خلافا لابي  
يوسف رضي الله عنه وفي البناء وكذا اذا باع خيرا  
او خنزيرا او ميتة او قامرهم واخذ المال ذلك كله  
له ولها الحديث لا ربا بين المسلم والجزى في دار الحرب  
ولان مالهم مباح ويعقد الايمان لم يصير معصوما الا لانه  
المتزمت انه لا يتغير من طم بغدر ولا في ايديهم يدون  
رهنهم فاذا اخذ من ماله اخذ مالا مباحا بلا عذر  
فيملكه بحكم الاباحة السابقة الا انه لا يخفى انه انما يقضى  
بمحل مباشرة العقد اذا كان الزيادة يناولها المسلم والربا  
اعظم من ذلك او يتحمل ما اذا كان الدرهمان من جهة

المسلم

المسلم او من جهة الكافر وجواب المسألة بالحل عام في الوجهين  
كذا في فتح القدير وحكم من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر كما لم يفرق  
عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان ماله غير معصوم عنده  
فيجوز للمسلم الربا معه واما اذا هاجر اليها ثم عاد  
اليهم لم يجز الربا معه لكونه احرز ماله بدارنا فكان من  
اهل دار الاسلام كذا في الجوهره وفي المجتبى معزيا الى الكفاية  
متام من مباح شرع رجل مسلما كان او لا في دارهم  
او من اسلم هناك شيئا من العقود التي لا يجوز فيها بينا  
كالربويات وبيع الميتة جاز عندها خلافا لابي يوسف  
رضي الله عنه **باب الحقوق** كان من حق مسابيل  
هذا الكتاب ان يذكر في الفصل النفل باول البيوع  
الا ان المصنف رضي الله عنه التزم ترتيب الجامع الصغير  
ولان الحقوق نواع فيليق ذكرها بعد مسابيل البيوع  
كذا في المعراج والحقوق جمع حق وفي المصباح الحق خلاف  
الباطل وهو مصدر حق الشيء من باب ضرب وقتل  
اذا اوجب وثبت ولهذا يقال لمرافقت الدار حقوقها  
انتهى وفي البناء الحق ما يستحقه الرجل وله معان  
اخران منها الحق عند الباطل انتهى وفي شرح المنار  
للسيد تكرر الحق هو الشيء الموجود من كل وجه وكا ريب  
في وجوده ومنه قوله عليه السلام البحر حق والعين حق  
وفي شرح البخاري للكرمان رضي الله عنه الحق حقيقة  
هو الله تعالى بجميع صفاته لانه الموجود حقيقة بمعنى لم  
يسبق بعدم ولم يخلو عدم واطلاق الحق على غيره مجاز  
ولذا اورد في الحديث اللهم انت الحق ووعدك الحق  
وقولك الحق بالتعريف في الثلاثة ثم قال ولحقا وحق



والجنة حق والتاريخ والساعة حق بالتكثير انتهى وذكر الاصطويون  
 ان الاحكام اربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق العباد  
 خالصة وما اجمعنا فيه وحق الله غالبها كذا القدر واجتمعا  
 فيه وحق العباد غالبها لقصاص قالوا والمراد من حق الله  
 تعالى ما يخلق بقعه بالعموم وانما نسب الى الله تعالى لانه  
 متعال عن ان ينتفع بشئ ولا يجوز ان يكون حق له تعالى كجدة  
 الخلق لانه الكل سوا في ذلك **قال** العلو لا يدخل بشرائط  
 بكل حق يعني اذا اشترى بيتا فوفد بحيث لا يدخل فيه العلو  
 ولو قال بكل حق هو له ملك يهر عليه لان البيت اسم  
 مسقف واحد يصلح للبيوت والعلوم مثله والشئ لا يكون  
 شيئا مثله وفي المصباح علو الدار وغيرها خلاف السفل  
 بضم العين وكسر هاء انتهى واورد المستعمل ان يعبر  
 ما لا يختلف والمكاتب له ان يكاتب عبده فاجيب بان  
 ذلك ليس بطريق الاستتاع بل لما ملك المستعمل المنفعة  
 بغير يد كان له ان يملك ما ملك كذلك والمكاتب لعقد  
 الكتابة لما صار احق بما كسبه كان له ذلك لان كتابته عبده  
 من اكسابه **قال** بشرائط الله لا بكل حق هو له وبراءة او بكل  
 قليل وكثير هو فيه او منه اي لا يدخل العلو بشرائط الا  
 ان يقول المشتري لفظا من الثلاثة لان المنزل له مثله  
 بالدار وبالبيت لانه اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف  
 ومطبخ يسكن فيه الرجل باهله مع ضرب فصور فيه فانه  
 ليس فيه اصطبل فليست الدار يدخل بذكر التوابع وبشئ  
 البيت لا يدخل من غير ذكر توفير عليها ههنا في الكافي  
 ان هذا التفصيل مبني على عرف الكوفة وفي عرفنا  
 يدخل العلو في الكل سوا باع باسم البيت او المنزل او الدار

والاحكام

والاحكام تنبني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر  
 عرف اهله وفي الذخيرة اعلم ان الحق في العباد له يذكر فيها  
 تتبع للمبيع وما يد للمبيع منه ولا يقصد الا لاجل المبيع كالطريق  
 والشرب للارض والمرافق عبارة عما يرتفق به ويختص  
 بما هو من التوابع كالشرب وسيل الماء قوله كل قليل وكثير  
 يذكر على وجه المسالمة في اسقاط حق المبيع عن المبيع  
 مما يتصل بالمبيع انتهى وفي المصباح المرافق جمع فرق  
 بكسر الميم وفتح الفاء لا غير كالطبخ والكشف وغوه مع  
 على التثنية باسم الالة بخلاف المرفق في الوضوء فان فيه  
 لغتين فتح الميم وكسر الفاء بالعكس وكذا المرافق بمعنى  
 ما ارتفق به انتهى فالخاصات المرفقة مطلقا فيه  
 لغتان الا مرفق الدار وفي جامع الفصولين من الفصل  
 السابع وما يذكر في دعوى العقار من قوله بمخوفة و  
 سرافعة بمخوفة عبارة عن سيل وطريق وغيره  
 وفاقا ومرافقة عند ابي يوسف رضي الله عنه عبارة  
 عن منافع الدار وفي ظاهر الرواية المرافق هو الحق انتهى  
**قال** ودخل بشرط ارى العلو بشرائط الدار وان لم يذكر شيئا من ذلك  
 لان الدار اسم لما اذير عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت  
 ومنازل وصحن غير مسقف والعلوم اجزائه فيدخل فيه  
 من غير ذكر وفي البناء الدار لغة اسم لقطعة ارض حُرِّيت  
 لها الحدود وميزت بما يحاورها بادارة خط عليها فبنيت  
 في بعضها دون البعض ليجتمع فيها مرافق الصهر للاستزوا  
 ومنافع الابنية للسكان وغير ذلك ولا فرق فيما اذا  
 كانت الابنية بالماء والتراب او بالحجارة والفتاب انتهى  
**قال** كالكنيف اي كما يدخل بشرائط الدار وان لم يصرح به لان

ج



الكنيف منها وكذا يدخل بئر الماء والاشجار التي في صحنها والبستان  
 الداخل ولما دللنا الخارج فان كان اكثر من ذلك او مثلها  
 لا يدخل الا بالشرط وان كان اصغر منها يدخل لا يدخل  
 من الدار عرفا والكنيف المستراح وفي المصباح الكنيف  
 السائر ويسمى الترسى كنيفا لانه يستريح صاحبه وقيل للحرارة  
 كنيف لانه يستريح صاحبه في خان والجمع كنف مثل نذير  
 ونذر انفق اطلقه فمثل ما اذا كان الكنيف خارجا مائلا  
 على الظلة لانه يدخل منها عادة **قال** لا الظلة الا بكل  
 حق اي لا تدخل الظلة في بيع الدار الا اذا قال بكل  
 حق وهو السابط الذي يكون احد طرفيه على الدار  
 والاخر على الاخرى وعلى اسطوانات في السكة كذا في فتح  
 العزيز وفي المصباح والظلة بالضم كناية الصفة وقوي  
 في ظلال على الا رايت مستكين والظلة ايضا اول سجاية  
 نقل على ابيه وعذاب يوم الظلة قالوا غم تحت  
 سموم والظلة بالكسر البيت الكبير من الشعر انتهى وفي  
 المغرب قول الفقهاء رضي الله عنهم ظلة الدار يريدون  
 السدة التي تكون فوق الباب وانما لا يدخل عند ابي  
 حنيفة رضي الله عنه لانهما منية على الطريق فاخذت  
 حكمه وعندها ان كان مفتحا في الدار تدخل بطلها  
 لانها من نوابعها كالكنيف وليس مراد المصنف رضي الله  
 عنه بقوله الا بكل حق المقصود على هذا بل انما المراد به  
 او يخوه بان يقارن رافقها او بكل قليل وكثير هو فيه  
 كذا في البناء وفي الخائبة ويدخل الباب الاعظم فيها  
 اذ اباع بيتا او دارا عرافة لان الباب الاعظم من رافقها  
 انتهى **قال** ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا بخوكل

حق

حق بخلاف الاجارة اي كانه حل الثلاثة في بيع الارض او  
 المسكن الا بذكر كل حق وخوكل بخلاف الاجارة حيث تدخل  
 مطلقا لان كلا منها خارج عن الحدود فكانت تابعة  
 فتدخل بذكر التواضع واما الاجارة فانما المقصود منها  
 الا تنفعا فلا يتحقق الا بها ولا ان البيع شرع للملك  
 العين لا المنفعة بدليل صحة شرائعهم ومهر صغير  
 وارض مسخرة ولا تقع اجارتها ولذا لو استاجر علوا  
 واستثنى الطريق فسدت بخلاف البيع وقد يخفى في  
 العين فيبيعه من غيره فحصلت الفائدة المطلوبة وفي  
 المعراج اراد الطريق الخا من ملك انسان اما الطريق  
 الى سكة غير فائدة او الى طريق عام يدخل انتهى  
 وفي المحيط وكذا ما كان له من حق تشييد الماء او الفانل  
 في ملك انسان لحاجة وفي الذخيرة بذكر الحقوق  
 انما يدخل الطريق الذي يكون عند البيع لا الطريق  
 الذي كان قبل البيع حتي ان من سدد طريق منزله وجعل  
 له طريقا اخر وتباع المنزل يحق له يدخل تحت  
 البيع الطريق الثاني لا الطريق الاول كذا في البناء  
 فان ذكر الحقوق وقال البائع ليس للدار المبيعة طريق  
 في دار اخرى فان المشتري لا يستحق الطريق من غير  
 حجة لكن له ان يردوها بالبائع وكذا لو كانت جذوع  
 دار اخرى على الدار المبيعة فان كانت الجذوع للبائع  
 يورث البائع بالرفع وان كان غيره كان عيما وكذا  
 لو ظهر في الدار المبيعة طريق او مسيل ما لدار اخرى  
 فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع ان يورث  
 الدار المبيعة لانه باعها من غير استثناء وان كانت



تذكر الدار لغير البائع كان عيبا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي  
خان رضي الله عنه وفي الخلاصة يذكر الطريق في الرهن  
والصدقة الموقوفة كالأجارة وفي الثانية لو اقتربا وصالح  
على دار او اوصى بدار ولم يذكر حقوقنا ورافقها لم يدخل الطريق  
انتهى واما الا افتتيا ولم يذكر طريقا فان امكن فتح  
باب محنت والافسدت ولا يدخل الا بذكر الحقوق وفي البيع  
يدخل بذكر الحقوق وان امكنه فتح باب وشيذ الفرق  
بين القسمة والأجارة وبينها وبين المبيع كذا في المعراج  
والله اعلم بالصواب **باب الاستحقاق**  
وهو طلب الحق وفي المصباح استحق فلا الامراض توجه  
قاله الفارابي جماعة قال امر مستحق بالفتح اسم مفعول  
ومنه خرج المبيع مستحقا انتهى وذكره تحت الحقوق  
للمناسبة بينهما القضا ومعنى **قال** البينة حجة متقدمة  
لا الاقرار لان البينة لا تصير حجة الا بقضا القاضي وله  
ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة والاقرار  
حجة بنفسه لا يتوقف على القضا والمقر ولاية على نفسه  
دون غيره فيقتصر عليه كذا في التارخ رضي الله عنه و  
ظاهره ان معنى التعدي اليه يكون القضا بها قضا  
على كافة الناس في كل شئ قضا بالبينة وليس كذلك فاما  
يكون القضا على الكافة في العتق قال في الخلاصة  
القضا بحرية العبد قضا في حق الناس كافة انتهى  
وفي الصغير من دعوى النكاح من كتاب الدعوى  
اذ اقضى القاضي لانسان بنكاح امرأة او نيب او  
بولا عتاقه ثم ادعاه الاخر لا يسمع في اخر الباب الرابع  
والخاتمة من ادب القاضي انتهى واما القضا بالوقف

ففي

ففي الخلاصة من القضا والقضا بوقف فنية مومنة هل يكون  
قضا على الناس كافة اختلف المشايخ رضي الله عنهم  
فيه وفي كتاب الدعوى ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه  
الدار وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه متولى  
ذلك الوقف وذكر الشرايط وابثت بالبينة وقضى القاضي  
بالوقفية بارجح وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه  
تسمع بخلاف العبد اذ ادعى العتق على انسان وقضى  
القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه  
لا يسمع لان القضا بالعتق قضي على جميع الناس  
كافة بخلاف الوقف قال الصدر الشهيد رضي الله عنه  
لم نر هذا رواية ولكن سمعت ان فتوى السيد ابو شجاع  
رضي الله عنه على هذا وفي فوائد شمس الائمة الحلواني  
وركن الاسلام على السعدي رضي الله عنهما ان الوقف  
كالعتق في عدم سماع الدعوى بعد قضا القاضي  
بالوقفية لان الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل الا في  
مواضع مخصوصة وكذا في الموازل انتهى وصح العمد في  
رضي الله عنه في الفصول ان القضا به ليس قضا على الها  
تسمع فيه دعوى الملك فقد ظهر هذا ان القضا يكون  
على الكافة في الحرية والنكاح والنسب والولاية خاصة وفي  
الوقف يقتصر على الاصح واما القضا بالملك فقضا على  
المدعى عليه وعلى من تلقى الملك منه كذا في الخلاصة  
وفيها فتله المشتري اذا صار مقيما عليه هل يعبر  
البائع مقيما عليه ان قال المشتري في جواب دعوى  
المدعى ملكي لاني اشتريته من فلان يعني من البائع  
صار البائع مقيما عليه حتى لا يسمع دعوى البائع



هذا المردود ويرجع المشتري عليه بالنش اما اذا قال في الجواب  
 ملكي ولم يزد عليه لا يصير البايع مقضيا عليه حتى نسمع دعوى هذا  
 المردود والارث كالشرا وهو منصوص في الجامع الكبير وصورتها  
 دار في يد رجل يدعي انه له في اخر وادعى انها له ورثتها من  
 ابيه واقام البينة وقضا القاضي له عليه بهما ثم جاح المقتضى  
 عليه وادعى ان هذه الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا  
 له بين الاخ المقتضى عليه بنيه يقضي للاخ المدعي بنصف الدار  
 لان الاخ المقتضى عليه لم يطل في الجواب ملكي ورثتها من  
 ابي فلم يصير حصيد الاخ الاخر مقتضى عليه فتسمع دعواه  
 وتكون الوارثه واليها وهو الاخ المقتضى عليه انه ورثها  
 من ابيه بعد ما انكر وبعد اقامة البينة ولو اقر  
 انه ورثها من ابيه قبل اقامة البينة لاشتمع دعوى  
 الاخ انتهى وذكر قبله المورث اذا صار مقضيا عليه في  
 محدود فمات فادعى وارثه ذلك المردود ان ادعى الارث  
 من هذا المورث لاشتمع وان ادعى مطلقا لاشتمع وان  
 كان على القلب بان كان المورث مدعيا والمقتضى عليه اجنيا  
 فلما مات المورث ادعى المقتضى عليه هذا المردود مطلقا  
 على وارثه لاشتمع وذكر فيها معزيا الى العفري في دعوى  
 الدين على احد الورثه وقد اقر المدعي ان الميت لم يترك  
 شيئا القضا عليه قضا على الميت انتهى وحاصله ان القضا  
 على المشتري قضا على بايعه بالشرط السابق وفي فتح  
 القديرات القضا باسحقاق المبيع من يد المشتري قضا  
 على الكل ولا شتمع احدهم انه ملكه وعلى الوارث قضا على  
 المورث بشرطه وعلى المورث قضا على الوارث بشرطه وعلى  
 احد الورثه قضا على الباقي بشرطه وذكر ملا خسر ومن باب

دعوى مو

الاستحقاق

الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا  
 تسمع دعوى الملك من احد وكذا العتق وفروعه واما الحكم  
 في الملك المورخ ففصل الكافة من التاريخ لا قبله يعني  
 اذا قال زيد لبيعتك عبدك يملكك منذ خمسة اعوام فقال  
 بكر ان كنت عبدك بغير ملكك منذ سنة اعوام فاعتقني  
 فبرهن عليه استدفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبيعت  
 انك عبدك يملكك منذ سبعة اعوام وان ملكك الان فبرهن  
 عليه بقتل ويغني الحكم بحرية ويجعل ملكا لعمرو ويدل  
 عليه ان قاضي حاث قال في البيوع في شرح الرزادات  
 فصارت مسايد الباب على قسرين احدهما عتق في ملك  
 مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضا به قضا على كافة  
 الناس والثاني القضا بالعتق في ملك المورخ وهو قضا  
 على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضا على ما قبل  
 فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية  
 عن هذه القابضة انتهى ومن فروع التعدد اذ اقضى  
 بها دون الاقرار مسيلة في الاستحقاق اذا استحق  
 المبيع ببينة رجع المشتري على بايعه بالنش وبالاقرار  
 لا ومن مسايل الاستحقاق ما في جامع الفصولين لو استحق  
 بالبينة فطلب كمنه من بايعه فقال المبيع لي وشهدا بوزور  
 فقال المشتري انا استشهد بذلك وانما شهدا بوزور فالمشتري  
 ان يرجع بمنه على بايعه مع هذا الاقرار اذا المبيع لم يسلم له  
 فلا يحل كمنه للبايع ثم قال الرجوع عليه عند الاستحقاق  
 ولو اقر بالا استحققت ومع ذلك يبرهن الراجع على  
 الاستحقاق كانه ان يرجع على بايعه اذ الحكم وقع ببينة  
 لا بالاقرار لانه محتاج الى ان يثبت عليه الاستحقاق



يمكن الرجوع على بائعه وفيه لو بر من المدعى ثم اقر المدعى عليه  
بأنه يفتي له بالافرار لا بسببية اذ السببية إنما يقتل على المنكر  
لا على المقر وفيه اختلاف المشايخ رضي الله عنهم فقول يفتي بالافرار  
فقرار وقيل بالسببية والاول اظهر واقر الى العلوب انتهى واورد  
على ان الافرار قاصر على المقر سيلتان الاولى اذا اراد الزوج  
ان يسافر بامرأة فافترت بد بين الناس فانه عنهما من  
السفر الثانية اذا اقر للوجر بدين يجمع وتنسخ الاجارة  
فلم يفتقر الافرار على المقر والجواب ان هذا اقرار وان كان على  
الغير لكنه من ضرورات الافرار صاد في حاله حق المقر وهو  
الذمة ثم لزم منه اتلاف حق الغير بالضرورة ولان المرأة  
والوجر يقدرا ان على الانثا بالاستقراض وهذا قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه وعندهما لا يصدق الوجر في حق المتأخر  
ولا تنسخ الاجارة ولا يصدق المرأة في حق الزوج حتى لا  
يكون للمقر له جسمها وملازماتها ولا يبطل حق الزوج في بقائها  
كما ذكره العتاني رحمه الله في شرح الزيادات وذكر قبله اصلا  
لا في حنفية رضي الله عنه فقال اصل الباب ان افرازالاشان على  
غيره لا يصح وذلك بان يفتقر افرازه بطلان حق الغير بحيث  
يضاق السطلان الى افرازه ففي مسألة الاجارة انما يجمع افرازه  
لانه تصرف في ذمة نفسه بالتزام الدين ثم تغدر الى حق المتأخر  
وعنه انما يبطل بعد الافراد بالبيع والتفويض فلا يضاق البطلان  
الى افرازالوجر فلا يكون افرازا على الغير وكذا في مسألة المرأة التي  
ومن مسائل اقتضار الافرار مسألة في النجاسة من الفصل الثالث  
والعشرون من المتفرقات فبيل العرف ذكر في الباب  
الاول من سفاد الخايع الصغير شهدا على رجل يعتق عبدا  
فردت له ذمة فوكل الموكل احدهما ببيعه فباعه من الشاهد الاخر

صح البيع الاول لان قولها لم ينفذ في حق المالك والمتعاقدان  
وان تصادقا على فساد البيع لكن قولها ليس بحجة على غيرها  
وعتقه العبد لا قرارا لمشتري بحريته وولاوه موقوف وبرى  
المشتري عن الثمن في قبض قولها ولا يبرأ في قبض قول ابي يوسف  
رضي الله عنه بناء على ابراهيم الوكيل بالبيع عن الثمن وضمنته  
الوكيل عندهما وليس للوكيل استيفاء حق الثمن عند ابي يوسف  
رضي الله عنه انما يستوفيه الموكل بخلاف الوكيل بالبيع  
اذا ابرأ عن الثمن حتى لم يصح الا ابرأ عنده فلو كان  
استيفاءه ولو باع الوكيل العبد من غير صاحبه جاز ولا  
عتق ولا براءة ونماهما فيها والله اعلم **قال** المتناقص  
يمنع دعوى المالك لان القضاة لا يمكنه ان يحكم بالكلام  
اذا احدثه ليس باولي من الاخر فسقطا وهذا اصل الفروع  
كثيرة مدكورة في الدعوى وباسن يبراد منهذة منها  
فمن ذلك ما في الظهيرية رجل ادعى على رجل مقدار معلوما  
بانه دين له عليه فاشكره المدعى عليه ثم ادعى ان ذلك  
المقدار عنده من حصة الشركة فانه لا تسمع دعواه  
لانه متناقض في كلامه ولو كان الامر بالعكس تسمع لا  
مكان التوفيق لان مال الشركة يجوز ان يكون دينيا بالحد  
والدين لا يصير مال الشركة ومنها ما ذكره فيها ايضا  
رجل ادعى على اخوانه اخوه وادعى عليه التفتة فقال  
المدعى عليه ليس باخي ثم مات المدعى عليه وخلف اموالا  
كثيرا ثم جاء المدعى عليه بطلب ميراثه وقال هو اخي لا يقبل  
ولا يقضي له بالميراث لانه متناقض ولو كان مكان دعوى  
الاخوة دعوى بالايوة او البوة والمسألة كما لا يقبل  
ذلك منه ويقضي له بالميراث ومنها ما ذكره فيها ادعى



عينا في يد انسان الفلان وكلني بالخصومة فيها ثم ادعى الفلاني  
له واقام البينة بذلك ليصير متناقضا فلا تقبل بينته ولو ادعى  
الفلاني ثم ادعى بعدا فلان وكله بالخصومة فيه واقام البينة  
على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا انتهى ومنها ما في البرازية  
ادعى شرا دار من ابيه فقبل ان يركب شهوده برهن على انه ورثها  
من ابيه فقبل الرضوخ التوفيق لانه يقول تجد في الشرائع انك  
بالارث وعلى العكس ومنها ما فيها ادعى الصدقة منه منذ  
سنة ثم ادعى الشرائع منذ شهر وبرهن لا تقبل الا اذا وقف  
كحاضر ومنها فيها لو ادعى اول الوقت لنعنه لا شمع كالوادعها لغيره  
ثم لنفسه ولو ادعى الفلاني ثم ادعى انها وقف عليه شمع لصحة  
الاضافة بل بالخصومة انتفا عا كما لو ادعى انها لنفسه ثم لغيره ومنها  
فيها ايضا ادعى فلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان اخر  
وكله بالخصومة لا تقبل الا لو قيل بالخصومة في عين من جهة زيد  
مثلا لا اضافة الى غيره الا اذا وقف وقال فلان الاول كان  
وكلني بالخصومة ثم تابعه من الثاني وكلني الثاني ايضا والتذكر  
ممكن بان غاب عن المجلس وجا بعد مدة وبرهن على ذلك ما نص  
عليه الحبيب في الجامع دل على ان الامكان لا يكفي ومنها ولو  
ادعى انه وكيل عن فلان بالخصومة فيه ثم ادعاه لنفسه لا تقبل  
لان ما هو له لا يصير لغيره في الخصومة ولا يحكم له بالملك  
بعد ما اقر به لغيره ولو برهن ان الموكلة لعدم الشهادة به  
له الا اذا وقف وقال كان فلان وكلني بالخصومة ثم اشترط  
منه وبرهن على ذلك لا يمكن حيا في ملا اذعاه لنفسه  
ثم ادعى انه وكيل فلان بالخصومة لعدم المناقاة فان التوكيل  
بالخصومة قد يضيف اليه بكون الطالب له ومنها ما في لا  
جنا سر والصوب ادعى محرو دابتر اوارث ثم ادعاه ملكا مطلقا  
لا شمع

لا شمع اذا كانت الدعوى الاولى عند القاضي فاما اذا لم تكن عند القاضي  
فهذا والاول سواد هذا على الرواية التي ذكرها في التناقضات  
يحقق اذا كان له دعوى في غير القاضي فاما من اشترط  
ان يكون الثاني عند القاضي فيحقق التناقض كون  
الثاني عند الحاكم وفيها ايضا والتناقض يمنع الدعوى لنفسه  
يمنع الدعوى لغيره والتناقض يرفع برهنه بتدقيق الخصم  
بتكذيب الحاكم ايضا وهو معنى قولهم انفراد اصار بكذا  
بالشرع بطل اقراره وفيها الايداع والا ستغارة والاستحجار  
والاستيهاب الخ ارباب العيين لذي اليد فلا شمع ودعواه  
بانها له وطلب تكاح الامتناع من دعوى تكلمها وطلب تكاح  
الحرة مانع من دعوى تكاحها انتهى وذكر الاختلاف في ان  
امكان التوفيق يكفي لرفع التناقض والتوفيق بالفعل  
فكرهما في الخلاصة وفي البرازية مغريا الى الجندی انه  
اختار ان التناقض ان كان من المدعى لا بد من التوفيق  
بالفعل ولا يمكن الا مكان وان كان من المدعى عليه يكفي  
الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ودفعه  
والظاهر حجة في الدفع لا في الاستحقاق والمدعى مستحق  
والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لا في الاستحقاق  
وتيقال ايضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان  
التحدي يكفي الامكان انتهى وسياتي لهذا مزيد ان شا  
الله تعالى في مسایل شي من كتاب الفصا عند قور المصنف  
رضي الله عنه ما كان كذلك شي فقط ثم ادعى الا يفا والابرا  
وفي كتاب الدعوى ان شا الله تعالى والتناقض في اللفظة  
كما في المصباح التذاع يقال تناقض الكلامان تدافعا كان  
كل واحد منهما الاخر وفي كلامه تناقض اذا كان بعضه يقتضي



ابطال بعض انتهى وفي المصالح والمناقص في القول ان يتكلم عما  
يتناقض معناه انتهى واما في المنطق فقال في الشبهة من الفصل  
الثالث في احكام الفقهيا باوحد التناقض بانه اختلاف قضيتين  
بالسلب والاحتياط بحيث يقتضي لدانه ان يكون احدهما صادقا والاخرى  
كاذبة فلا يتحقق في المحصولين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج  
فيه وحده الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه  
وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والمحمولين  
ولا بد مع ذلك من اختلاف في الكمية الصدق الجزئيين وكذب  
الكلبيين في كل ما دة يكون الموضوع فيها اعم ولا بد من الاختلاف  
بالجملة في الكل الصدق والمكسبين وكذب الضروريتين في مادة  
الامكان انتهى وتوجه في شرحها للفقهاء والظاهر انه مراد  
بها الفقهيا المعنى اللغوي لا المنطقي كما لا يخفى **قال** الحرية والنب  
والطلاق لان مبناها على الخفاء فيعذر في التناقض لان النب  
يستثنى عن العلوق والطلاق والحرية ينفرد بها الزوج والولي  
فينفرد على السبيل الاول اما في المبسوط من باب الاقرار بالرق  
الا ان الامة اذا اقرت بالرق فباعتها المعزلة حيا فان ادعت  
عتقا بعد البيع واقامت البينة على عتقها من السابيع او على  
انها حرة من اصل قبلت ببيتها استخافا فاولوباع عبدا ودفعه  
الى المشتري وقبض ثمنه وقبضه للمشتري وذهب به الى منزله  
والعبد ساكن وهو ممنوع من بيع نفسه فهذا اقرار منه بالرق لانه  
انفاد البيع والتسليم واثبت ذلك شرعا الا في الرقيق فلا يصح  
في دعوى الحرية بعد ذلك مولا لانه يسع في قبض مائة  
من جهنة الا ان يقوم له بينة على ذلك فينبذ تقبل والتنا  
لا يمنع من ذلك وكذا لو رهنة او دفعة بخانية كان اقراره  
بالرق بخلاف ما لو اجره ثم قال انا حرة فقول قوله لان

الاجارة

الاجارة تصرف في منافع فلا في عيئه ومنافع المثلثك بالاجارة  
كالعبد فلا يكون اقراره بالرق والاجارة كالتب باقرار من الخادم  
بالرق وهو اقرار من المستاجر بان العبد ليس له حق لو ادعاه بعد مسامحة  
استاجرته لنفسه لا يصدق انتم والخلق الحرية فتمثل الاصلية والعار  
لخفا حال العلوق فان الولي يجب صغير من دار الى دار وينفرد المولى  
بالاعتاق ولهذا قلنا المكاتب اذا ادعى بدل الكتابة ثم ادعى تقادم  
اعتاقه على الكتابة تقبل ويؤدى بدل الكتابة كذا في البرازيه  
واما التناقض المعنى في النب فصورته لوباع عبدا ولد عبده  
وباعه المشتري من اخر ثم ادعاه البايع الاول انه ابنه شمع  
دعواه ويبطل الشرا الاول والثاني لان النب يستثنى عن العلوق  
فينحى فيعذر في التناقض هكذا صورته العين رضي الله عنه  
في شرح الكنز وظاهره ان النب في كلام المعروض رضي الله عنه  
بالاصول والفروع واما تناقض ما عداهم فانه يمنع لما  
قدمناه من انه اذا انكر اخوته عند طلب الاتفاق عليه  
فما ت فادعى دعوى الملك لمخونه لا تضع الدعوى بانه اخوه  
الا اذا ادعى حقا قال في البرازيه من العاشر في النب  
والارث من كتاب الدعوى ادعى على اخوانه اخوه لا بويه  
ان ادعى ارثا او نفقة وبرهن تقبل ويكون فضا على الغائب  
ايضا حتى لو حضر الاب وانكر لا تقبل واما يحتاج الى إعادة  
البينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على الغائب  
وان لم يدعى ما لا بد ادعى اخوة المجردة لا تقبل لان هذا  
في الحقيقة اثبات البينة على الاب المدعى عليه والخصم  
فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابنه او ابوابيه  
والابن والاب غائب او ميت لا يعم مله يدع ما لا فان ادعى  
مالا فالحكم على الغائب والحاضر جميعا كما مر بخلاف ما



إذا ادعى رجل أنه أبوه أو ابنه أو على امرأة أنما زوجته أو ادعت  
عليه أنه زوجها أو ادعى العبد على عرقه أنه مولا أو عتاقة أو ادعى  
عرقه على إخراجها من معتقه أو ادعت على رجل أنها أمة أو كانت  
المدعى في ولا الموالاة وانكر المدعى عليه فيه من المدعى على  
ما قال تقبل ادعى به حقا أو لي بخلاف دعوى الأخوة لأنه  
دعوى الغير لا يرى أنه لو أقر أنه أبوه أو ابنه أو زوجته  
أو زوجته صح أو بأنه أخوه لا تكونه حمل النسب على الغير  
وتأمة فيها ولو قال هذا الولد ليس مني ثم تلاعنا شعر  
قال من يصدق لحقا العلوق فاندفع ما لو قال هذه  
الدار ليت لي ثم ادعاهما كما امر كذا فيها أيضا وفي جامع  
المصولين قال ليت وارثه ثم ادعى أنه وارثه وبين الحجة  
تسمع لأن التناقض في النسب معفو عنه انتهى وعلى  
اقتضى غير فرانه ليس ابن فلان ثم ادعى أنه ابنه أنها  
تسمع وأما الطلاق فصوره العيين رضى الله عنه بما  
إذا اختلفت من زوجها ثم أقامت بحجة أنه كان طلعا  
تلا ثا قتل الخلع فإنه يقبل بينهما ولما أن تسترد بدل الخلع  
وان كانت متنا فحقة لا يستقل الزوج بإيقاع الطلاق  
الثلاث عليها من غير أن يكون لها علم بذلك وفي البرازية  
ادعت الطلاق فأنكر ثم مات لا يملك مطالبة الراث  
انتهى وليس المراد حصر ما يجوز فيه التناقض بل المراد أنما كان  
مبينا على الحقا فإنه يعرف فيه التناقض من ذلك ما في الظهري  
استرداد الابن الصغير من نفسه واستلذه ذلك شهودا  
فكبر الألف ولم يعلم بما صنع الأب ثم أن الأب باع الدار من  
رجل وسلمها إليه ثم أن الابن استأجر الدار من المشتري  
ثم علم بما صنع الأب فادعى الدار على المشتري وقال أن ابني اشتري

هذه

هذه الدار لي من نفسه من صغير وهو ملكي أو قام على ذلك  
بينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى أنك متناقض  
في هذه الدعوى عليه في دفع دعوى المدعى لأن استيجارك  
هذه الدار من اعتزاق منك أن الدار لبيتك فدعواك بعد  
ذلك يكون منك تناقضا قال الصحيح أن هذا لا يصح  
و فعالة دعوى المدعى وإن كان هذا تناقضا لأن هذا  
التناقض لا يمنع صحة الدعوى لما فيه من الحقا فان كان  
يتقبل بالثبوت للصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له  
بذلك انتهى وفي البرازية معزيا إلى الصغير اشتري  
ثوبا من منديل ثم علم أنه لم يعرفه قاله يقبل  
وفي الذخيرة قيل لا يقبل في المأبذ وفي العيون  
قدم بادرة واشتري واشتري دارا ثم ادعاه قايلا  
بأنه دار أبيه مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفه  
وقتل لا يستقام لا تقبل قال والقول صحيح وفي النسبة  
أثنان أقسموا التزكوة ثم ادعى أحدهما أن أياه كان  
حصل له هذا الشيء العين من الذي كان قد فلاحته  
القضية أن قال أنه كان في مخرب يقبل وإن كان سطلقا  
لا ذكر الوقائق ولا بة وقف وقول وصاية تزكوة بعد بين  
كونها تزكوة أو قسم تزكوة بين ورثة ثم ادعاه لنفسه لا  
تسمع اشتري عارية في نقاب ثم ادعاهها وزعم أنه  
لم يعلمها لا يقبل ولو اشتري ثوبا في منديل ثم ادعى  
أنه لم يقبل قال محمد انظر إلى ذلك الشئان كان مما  
يمكن أن يعرف وقت البيع أو منة كالحارية القائمة  
المتبقية بين يديه لا يقبل إلا إذا صدقة المدعى عليه  
في عدم معرفته أياه فاقبل وإن كان محالا يعرفه كثرة

وضع



فرسديل او جارية قاعدة على راسها عطا لا يرى منها شيئا يقبل  
 لهذا اختلافا واما ويل الناس العلماء رضي الله عنهم في القبول وعدمه  
 في السائل انتهى وفيها ايضا استاجر دابة من اخرهم ادعى انها كانت  
 له اشترى اهلها له ابوه في صغيره وبرهن تقبل لان التناقض  
 يقع فيما جرى فيه الخفا فان الاب ينفي بالشرا لابن وابن  
 الابن انتهى وما يعنى فيه التناقض يبقى فيما جرى فيه الخفا  
 فان الاب ينفي دجالات ما في البرازية ادعى المالك  
 على الغاصب قيمة العين ههنا ثم ادعى انها باقية  
 وبرهن يقبل لانها موضع الخفا انتهى ثم اعلم ان المتناقض  
 الذي لا يسمع دعواه اذا قال تركت احد الكلامين فانه يقبل  
 منه قال في البرازية معزيا الى الذخيرة ادعاه مطلقا  
 فدفعه المدعى عليه فقال المدعى ادعيه الان بذلك السبب  
 وتركتم المطلق فيقول يقبل ويبطل الدفع انتهى وفيها معزيا  
 الى المحيط ادعى على اخر عند غير الحاكم بالشرا او الارث ثم ادعاه  
 عند الحاكم ملكا مطلقا ان ادعى الشرا من معروف لا يقبل  
 وانه كان ادعاه من رجل محمود او قال من رجل ثم المطلق  
 عند الحاكم يقبل دللت المسألة انه لا يشترط في التناقض كون  
 المتناقضين في مجلس الحكم بل يكفي بكون الثاني في مجلس  
 الحكم انتهى والله اعلم **قال** مبيعة ولدت فاستخفت ببينة  
 بينهما ولدها وان اقربها الرجل لا يلايتها ولدها تفريق  
 على القاعدة الاولى وهو التقدي وعدمه والمراد انها ولدت  
 من غير مولاها وفي الكافي ولدت لا باستلادهم ثم قيل  
 يدخل الولد في القضا بالام لانه يقع في كنفها وما قيل  
 يستلظ القضا بالولد وهو الاصح وفي النهاية انما لا يستعمل  
 الولد في الاقرار اذا لم يدع المقله اما اذا ادعاه كان له لان

الظام

الظاهر انه له ولا خصوصية للولد بل زوايد المبيع كلها على التقصيل  
 ولم يذكر المصنف رضي الله عنه متى ينفسح البيع اذا ظهر الاستحقاق  
 وفيه اقوال قيل يقض المستحق وقيل ينفسح القضا والصحيح  
 انه لا ينفسح ما لم يرجع المشتري على بايعه بالتمش حتى لو اجاز  
 المستحق بعد ما قضى له او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري  
 على بايعه يصح وقال شمس الائمة الحلواني رضي الله عنه في الصحيح  
 من مذهب اصحابنا رضي الله عنهم ان القضا للمستحق  
 لا يكون فسخا للمبيعات ما لم يرجع على بايعه بالقضا وفي  
 ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم ينفسخ وهو الاصح انتهى ونظامه في  
 فتح القدير وفي البرازية من فصل الاستحقاق واستحقاق  
 الجارية بعد موت الولد لا يوجب على المشتري شيئا وايد  
 المنصوب انتهى وفيها من التناقض برهن على جارية الخفا  
 له ففنى له بما وولدها في يد المدعى عليه ثم يعلم به الحاكم  
 فبرهن المدعى انه ولدها يقضى به له ايضا فان رجع  
 شهود الام بعد ذلك فيضمنون قيمة الام والولد لان القضا  
 بالولد له بواسطة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضا  
 بالام قبل الحكم بالولد اوارتدوا عن الاسلام والعياذ بالله  
 تعالى وفسقوا لا يحكم بالولد الا ان يشهدوا بانه ملك المدعى  
 ولدته على ملك جارية ثم شهدا على رجل في يد جارية  
 انها هذا المدعى ثم هما بوا او ماتوا ولها ولد في يد المدعى  
 عليه يدعيه المدعى عليه ايضا انه له وبرهن المدعى عليه  
 على ذلك لا يلتفت الحاكم الى كلام المدعى عليه وبرهانه وبطل  
 بالولد للمدعى فان حضر الشهود كانوا رجعوا فان كان  
 الشهود حصورا سا لهم عن الولد فان قالوا انه للمدعى عليه  
 او لا ندري لمن الولد يقضى بالام للمدعى والمقضى بالولد



فمذا يوجب بعض ما ذكرنا او والله اعلم انتهى **قال** واذا قال عبد  
لمشتري اني فانا عبد فاشتراه فاذا هو حر فان البايع  
حاضرا او غائبا غيبة معروفة فلا تنى على العبد تقربيع على ان  
التناقض في دعوى الحرية معفو عنه فان هذا الشخص او لا  
اقربا لعمودية ثم ظهر بعد ذلك انه حر بدعواه فكان متناقضا  
لكنه معفو عنه في دعوى الحرية فتقبل الشهادة وحيد فلا  
يدل وضعها على انه لا يشترط الدعوى في الحرية العارضة  
بل العارضة والاصلية سواء في انه لا بد من دعوى العبد عند ابي  
حنيفة رضي الله عنه وهو قوله الجمهور وهو الصحيح لانها حق  
العبد ولا يمنعها التناقض لما ذكرناه وانما لم يكره العبد  
في هاتين الصورتين بشي لا مكان الرجوع على البايع  
القابض **قال** ولا رجوع المشتري على العبد والعبد على البايع  
اي وان كان البايع غائبا غيبة غير معروفة بان لم يدر  
مكانه فان المشتري يرجع على من قال له اشترى فانا  
عبد عما دفع الى البايع من الثمن ثم يرجع على من باعه  
عما رجع المشتري به عليه ان قدر وانما يرجع به على من  
باعه مع انه لم يامر بالصمان عنه لانه ادعى دينه وهو  
وهو مضطرا الى ادائه بخلاف من ادعى عن اخيه دينه  
او حقا عليه بغير امره وليس مضطرا فيه فانه لا يرجع  
به وانما قيد بالعتدين لانه لو قال انا عبد وقت البيع  
ولم يامر به بشرايه او قال اشترى ولم يقول انا عبد لا رجوع  
عليه بشي كذا في فتح القدير وفي صحيح العنابة من فصل  
الاستحقاق ما يخالفه فليست بركعة انتهى **قال** بخلاف  
الرهن اي قل ان يفتني فانا عبد فظهر حر لم يرجع عليه  
بشي في الاحوال كلها وهو ظاهر الرواية عنهم وعن ابي

يوسف رضي الله عنه انه لا يرجع في البيع والرهن لان الرجوع  
بالمعاوضة وهي البايعة او بالكفالة ولم يوجب وجود هبة  
مجرد الاجتنار كاذبا فصار كما لو قال ذلك اجنبي وكما لو قال  
اربتني فانا عبد ولهما ان المشتري شروع في الشراء معتددا  
على امره واقراره فكان مقرورا من جهة والتفريق في المعا  
وضات التي تقتضي سلامة العوض تجعل سببا للضمان  
دفع المضر بقدر الامكان فكان بتفريقه ضامنا  
لذكر الثمن له عند تغذير رجوعه على البايع كالمولى اذا  
قال لاهل السوق بايعوا عبدك فان قد اذنت له  
تفعلوا ثم ظهر انه مسحق فانهم يرجعون على المولى  
بقيمة العبد وتجعل المولى بذلك ضامنا لذكر ما ذاب  
عليه دفعا للغرض على الناس بخلاف الرهن فانه ليس بعقد  
معاوضة بل عقد وثيقة للاستيفاء فلا يجعل الامر به  
ضمانا لانه ليس تغذيرا في عقد معاوضة كما لو قال  
لسايل عن امرن الطريقت اسلك هذا الطريق فانه  
امر فسلكه فذهب ماله لم يضمن وكذا لو قال كل هذا الطعام  
فانه ليس يسموم فاكل فمات غير انه يستحق العقوبة  
عند الله تعالى وبخلاف الاجنبي فانه لا يعين بقوله  
لعدم اعتماده على قوله فلا يتحقق له الغرور وفي  
البنائية معزيا الى شروح الجامع الصغير لقاضي خان  
رضي الله عنه وهذه المسئلة دليل على ان العبد اذا كفل  
بثمن نفسه عن البايع ضمن الكفالة وفي الخاتمة  
الغرور يرجع باحد منين اما بعقد المعاوضة او بتقص  
يكون للدافع كالوديعة والامارة اذ هلك او  
العين المستاجرة ثم جارجل واسحق العين وضمن



المودع والمتاجر فان المودع والمتاجر يرجع على الدافع بما ضمن  
 وكذا كل من كان يمتثلها وفي الاغارة والجهة لا يرجع  
 على الدافع بما ضمن انتهى **تم** في الاستحقاق اقتر  
 المشتري بان المبيع ملك فلان وصدة او ادعاء فلان وصدة  
 هو وانكر فخلق فخلق فليس له رجوع على البايع بخلاف الوكيل  
 في البيع لو ارد عليه بيع فخلق فخلق يلزم الموكل لان النكول  
 من المضطر كالبينة وهو مضطر في النكول اذ لم يعلم عيبه  
 ولا سلامة ولو برهن المشتري على انه ملك فلان فلا  
 يقبل لتناقصه بخلاف ما لو برهن على اقرار البايع له  
 بخلاف ما لو برهن على الفاحرة الاصل وهو تدعى ذلك او  
 انها ملك فلان وهو اعتمها او دبرها او استولدها  
 قبل شرائها حيث يقبل ويرجع بالتمن على البايع لان التنا  
 في دعوى الحرية وفروعها لا يمنع صحة الدعوى ولو باع  
 عقارا ثم برهن انه وقف لا تقبل لانه مجرد الوقف لا يزيل  
 الملك بخلاف الاعناق ولو برهن انه وقف محكوم بزيرو  
 قبل ولو برهنت امة في يدي المشتري انما معققة لفلان  
 او مدبرة او ام ولده يرجع الكل الا من كان قبل فلان ولو  
 اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعى اخرا انه له لا يستعده عوا  
 حتى يحضر البايع والمشتري لان الملك للمشتري والميد  
 للبايع والدعوى كيد عيها فشرها القضا عليها ما خضورها  
 ولو قضى له محضه ثمة ثم برهن البايع او المشتري  
 على ان المستحق باعها من البايع ثم هو باعها من  
 المشتري فذا ولزم البيع لانه يقول القضا الاول ولا  
 ينقضه وكوفض القضا في البيع بطلب المشتري ثم برهن  
 البايع ان المستحق باعها منه ياخذها ويتقوله ولا يعود

المبيع

المبيع المنتقض ولو قضى للمستحق بعد اثباته ثم برهن  
 البايع على بيع المستحق منه بعد الفسخ بتقوى الامة للبايع  
 عبد ابي حنيفة رضي الله عنه وليس له ان يلزمها المشتري  
 لسقوط القضا بالفسخ باطنا وظاهرا عنده ولو استحق  
 من يد مشتري فبرهن الذي قبله على بيع المستحق من بايع  
 بايعه قبل لانه خصم ولو برهن البايع الاول ان المستحق  
 امره ببيعها وهلك الثمن في يده يقبل ولو استهلكه  
 او رده لا تقبل ولو اقر عند الاستحقاق بالاستحقاق  
 ومع ذلك اقام المستحق البينة واثبت عليه الاستحقاق  
 بالبينة كان له ان يرجع على بايعه لان القضا وقع  
 بالبينة لا بالاقرار لانه محتاج الى ان يثبت بها ليتمكن  
 الرجوع على بايعه وذكر سيد الدين رضي الله عنه  
 المدعى لو اقام بينة على دعواه ثم اقر المدعى عليه  
 بالملك فالقاضي يقضي بالاقرار لا بالبينة لانها  
 انما تقبل على المعكول المعقود ذكر في موضع اخر اختلاف  
 الشايع رضي الله عنهم قال والاظهر والاقر بال  
 الصواب انه يقضي بالاقرار وهو باق فخر بما  
 ذكره في الاستحقاق الا ان يخص ذلك بعارض  
 الحاجة الى الرجوع وفقد القاضي الى القضا بل هو  
 المحتين بعينها ولو رد البايع الثمن بعد القضا  
 ثم ظهر فساد القضا فليس للمشتري ان يسترد المستحق  
 من البايع لثبوت التقايل ولو لم يبرأ او لكن  
 القاضي قضى للمستحق وفسخ البيع ثم ظهر فساد القضا  
 بغير فساد الفسخ ولو اوجب البايع ان يامن غايلة  
 الرد بالاستحقاق فابر المشتري من ضمان الاستحقاق

ق ق

ق



بالرجوع بالتمن ان ظهر الاستحقاق فظهر كان له الرجوع  
ولا يعمل ما قاله لان الامر لا يبيع تعليقه بالشركة  
قالوا والمجمل فيه ان يقر المشتري ان يبيع قبل ان يبيع  
من اشتراه مني فاذا اقر على هذا الوجه لا يرجع بعد  
الاستحقاق لانه لو رجع على بايعه فهو ايضا يرجع عليه  
بافتراره انه بايعه منه كذا في فتح القدير بتمامه وفي  
جامع الفصولين المشتري اذا ذكر الشهود للمستحق  
قال ابو يوسف رضي الله عنه اسأل عن الشاهد من  
فان عدل رجع المشتري بالتمن على بايعه ولا يقف على  
الشهود عليه ولا يرجع بثمنه لا كالاقرار ثم لو ادعى المشتري  
استحقاق البيع على بايعه ليرجع بثمنه فلا بد ان يقرر  
الاستحقاق ويبين سببه فلو لم يبينه فانكر بايعه  
البيع فبرهن عليه تقبل ورجع بثمنه وقيل بشرط  
حضره المبيع لسماع البينة وقيل لا وبه اقول الامام  
ظهير الدين رضي الله عنه بل لو ذكر شبه العبد وصفته  
وقدر ثمنه كفى شراؤه عالما بانه ليس لبايعه ثم استحق  
رجع بثمنه للمستحق عليه تخليف المستحق بائنه ما باعه  
ولا وهبه ولا تصدق واخرج عن ملكه بوجه من الوجوه  
ولو اشترى ارضا فبنا او زرع او غرس فاستحق  
يرجع المشتري بثمنه على بايعه ويبطل بناه وزرعه  
وشجره اليه فيرجع بقيمتها مبيعا قايما يوم سلمها  
اليه فلو بين المشتري بنا قيمته عشرة الاف مثلا  
وسكن فيه زمانا حتى خلو البناء وغبروا فخدم  
بعضه ثم استحق يرجع على بايعه بقيمتها البناء يوم سلمه  
ولا ينظر ما كان اتفق وانما يرجع بقيمة ما يمكن تقضه

وتسليم

وتسليمه الى البايع حتى لا يرجع بقيمة حصص وطبن ولو كان  
البايع غائبا والمستحق او المشتري ممدما بناه فقال  
المشتري غرت بايعي وهو غائب قال ابو حنيفة رضي  
الله عنه لا يلتفت الى قول المشتري فيومر مدممه  
وتدفع الدار الى المستحق ولو حضر البايع بعد  
هدمه لا يرجع المشتري على البايع بقيمة بناه  
وانما يرجع عليه لو كان البناء قايما قبل الهدم  
واخذ المنقص واما لو هدمه فلا شيء على البايع  
وهذا خلاف ما مر في سجي وفي جهر على البايع  
قيمة الشجر ثابتا في الاستحقاق والمشتري الرجوع  
على وكيل البايع بقيمة البناء بقيمة الولد المغرور وان  
عرف المشتري ان الدار لغير البايع ولم يدع البايع  
وكاله فبني فاستحق لم يكن مغرورا ولو ادعى  
المشتري ان البناء وقال البايع لي قال قولك  
للبايع واذا رجع المشتري على بايعه بالتمن وقيمة  
البناء قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يرجع البايع  
على بايعه الا بثمنه وعندهما يرجع بهما انتهى وتمامه  
فيه وفي البرازية من الاستحقاق ظهرت المشتراة  
حرة ومات البايع لا عن وارث وتركته وبايع البايع  
قائم نصب الحاكم على البايع الثاني وصيا فيرجع  
المشتري عليه وهو مخلص البايع الاول انتهى **قال**  
ومن ادعى حقا في دارى مجهولة فقبول على ماية فاستحق  
بعضها لا يرجع ببنى الجواز ان يكون دعواه فيما  
يقف ولو قلل فنادى في يده شيء لم يرجع فيدنا  
بنا استحقاق بعضها لانه لو استحق كلها رجع لما



دفع للتيقن بأنه اخذ عوضا لا يملكه فيه ودل وضع المسئلة على  
 سنيين احدهما ان الصلح لا يتوقف على صحة الدعوى لصحة هذا على  
 الجمهور جازلانه لا يفيض الى المنازعة الثانية ان صحة الصلح لا  
 يتوقف على صحة الدعوى لصحة هذا وهناد وها حتى لو برهن لم يقبل  
 الا اذا ادعى اقرارا للدعوى عليه به فيد بالمجهول لانه لو ادعى قد را  
 معلوما كربعها لم يرجع ما دام في يده ذلك المقتار وان  
 بقي اقل منها رجع بحساب ما استحق وفي جامع الفصولين  
 سزاوه قضى فاستحق نصفه ورد المشتري ما بقي على البايع  
 فله ان يرجع على بايعه بمثله ونصف قيمة البناء لانه  
 مغرور في النصف ولو استحق نصفه المعين فلو كان البناء  
 في ذلك النصف خاصة رجع بقيمة البناء ايضا ولو كان  
 في النصف الذي لم يستحق فله ان يرد البناء ولا يرجع بشئ  
 مما قيمته البناء ولو اشترى نصفه مثاعا فاستحق نصفه  
 قبل القيمة فالبيع لنصف الباقي ولو استحق بعد القيمة  
 فالبيع نصف الباقي وهو الربع سلب بعضهم عن من اشترى  
 ارضا فيها اشجار حتى دخلت بلا ذكر فاستحق الاشجار  
 هل لها حصص من الثمن قال لا كما في ثوب فن وقنة وبردة  
 حمار فانما يدخل تبعا لا حصص له من الثمن الى اخره وبثبت  
 في بعض الشرح كما شرح عليه البعض **ف** في بيع الفضولي  
 ولم تكن ثابتة عند الزبيل رضي الله عنه فتزكه وهو نسبة  
 الى الفضول جمع الفضل اي الزيادة وفي الغروب وقد عكس جمعه  
 على ما لا يخفى في حق فضول بلا فضل وسن بلا سنا وطول  
 بلا هول وعرض بلا عرض ثم قيل لمن يشتغل بما لا يعينه  
 فضولي وهو في اصطلاح الفقهاء رضي الله عنهم من ليس بوكيل  
 وفتح الفاظا وقيل الفضولي هو من يتصرف في حق الغير بلا

اذن

اذن شرعي كالاجنبي يزوج اوسيع لم يرد في السنة الى الواحد  
 وان كان هو القياس لانه صار بالظنية كالعلم لهذا المعنى  
 فصار كالانصاري والا عراى كذا في البناء وفي فتح القدير  
 غلب في الاشتغال بما لا يعينه وما لا ولاية له فيه فقوله بعض  
 المجلة لمن يامر بالمعروف ففعلوا تحتى عليه الكفر انتهى  
**قال** ومن باع ملك غيره فلهما كذا في نسخة او يحيزه  
 ان بقي العاقدان والعقود عليه وله لو عرضا يعني انه  
 صحيح موقوف على الاجازة بالشرايط الاربعة وعند  
 الشافعي رضي الله عنه لا ينعقد لانه لا يصدر عن ولاية  
 شرعية فيلغو الا انها تثبت بالملك او باذن المالك  
 وقد فقدوا ولا انعقاد الا بالقدرة الشرعية ولنا انه  
 تصرف تملك وقد صدر من اهله العاقل البالغ في محله  
 وهو كمال المتقوم فوجب القول بانعقاده اذ لا ضرورة  
 مع تحيزه بل فيه نفعه حيث يكفي مونة طلب المشتري و  
 حقوق العقد فانما لا ترجع الى المالك وفيه نفع العاقد يصون  
 كلامه عن الاغوا فيه نفع المشتري لانه اقدم عليه طاعا ولو لا  
 النفع لما اقدم فيثبت القدرة الشرعية تخصيلا لهذه الوجوه  
 كيف واذ الاذن ثابت دلالة لان العاقل ياذن في التصرف  
 النافع واستدل اصحابنا رضي الله عنهم في كتبهم بحديث عروة  
 البارقي ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه دينارا ليشتري به  
 اصبجة فاشترى ستاتين فباع احداهما دينارا وجا بالثاة  
 والدينار الى النبي صلى الله عليه وسلم واخبره بذلك فقال عليه  
 افضل الصلاة والسلام بارك الله لك في صفقتك ورواه  
 الترمذي عن عروة وحكيم بن حزام كما بينه في البناء  
 وانما شرط قيام البيع والمقسطان لان الاجازة تصرف في



العقد فلا بد من قيامه وذلك بقيامها كما في الانتاوان كان الثمن  
عرضا اي مما يتعين بالتعيين فلا بد من قيامه ايضا لكونه  
مبيعا وانما اشترط قيام العقود له وهو المالك لان العقد توقف  
على اجازته فلا ينفذ باجازه غيره فلو مات المالك لم ينفذ باجازه  
الوارث بخلاف القرض الموقوف فانما تنفذ باجازه الوارث  
عند الثاني كذا في البرازية ولو لم يعلم حال المبيع وقت الاجازة  
من بقاء وعدمه جاز البيع في قول ابي يوسف رضي الله عنه اولا  
وهو قول محمد رضي الله عنه لان الاصل بقاءه ثم رجع وقال  
لا يبيع ما لم يعلم قيامه عندها لان الشك وقع في شرط الاجازة  
فلا تثبت مع الشك وقيد بالمالك بالبيع لان النكاح الموقوف  
لا يبطل بموت العاقد ولو تزوجت امة بعراذل مولاهما  
ثم مات المولى فانه ينفذ باجازه الوارث اذ الم يجل له وطبها  
واذا اجاز المالك البيع وكان الثمن نقدا مملوكا له امانة في يد  
الفضولي بمثله الوكيل لان الاجازة لللاحقة كالوكالة السابقة  
ولو لم يجز المالك وهذا الثمن في يد الفضولي اختلف المشايخ  
رضي الله عنهم في رجوع المشتري عليه بمثله والاصح ان المشتري  
ان علم انه فضولي وقت الادا لا رجوع له والارجح عليه  
كذا في القسنية وصرح الشارح بانه في يده امانة ولا ضمان عليه  
اذا اهلك سواه لكان قبل الاجازة او بعده وان كان الثمن عرضا  
كان مملوكا للفضولي واجازة المالك جازة عقدا واجازة نقد  
لانه لما كان العوض متعينا كان شرا من وجه والشرا لا يتوقف  
بل ينفذ على المياشرا وان وجد نقدا فافيه يكون ملكا له وباجازة  
المالك لا ينتقل اليه بل تاخير اجازته في النقد لا في العقد  
ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان مثليا والافقيته  
لانه لما صار المبدل له صار مشترقا بنفسه بمال الغير مستقرضا

له في

له في ضمن الشرا فيجب عليه رده كما لو قضي دينه بمال الغير  
واستقرض غير المثل جاز ضمنا وان لم يجز فصد الا ترى  
ان الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح وبجيب قيمته  
عليه ولا يشترط قيام البيع في مسيلة من ماسيل الفضولي  
مذكورة في الخلاصة من اللفظة قال المستنقذ اذ ابلغ اللفظة  
بغير امر القاضى ثم جاز صاحبها بعد ما هلك العين ان  
تضمن البايع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البايع  
في ظاهر الرواية وبه اخذ عامة المشايخ رضي الله عنهم انتهى  
وهكذا قالوا في المستنقذ اذ انقضى فملك الغير فاجاز  
المالك بعد المالك صحته وقيد بالمالك في قوله ظاهرا لان يضمنه  
او يجيزه لان للفضولي فسخه فقط اختر لو اجاز له المالك  
لا ينفذ لزوال العقد الموقوف وانما كذا له ذلك ليدفع  
الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالوكيل  
فيرجع حقوق العقد اليه فطالب بالسليم ويخاطب بالبيع وفي ذلك  
ضرر به فله دفعه عن نفسه مثل بثوة وكذا البرازية  
وللمشتري فسخ البيع قبل الاجازة مخرا عن لزوم العقد  
بخلاف الفضولي في النكاح ليس له ان يفسخ بالقول  
ولا بالفعل لانه معبر بحض فبالاجازة تنتقل العارية  
الي المالك فتصير الحقوق منوطة به لا بالفضولي وفي  
النهاية ان الفضولي في النكاح يملك فسخه بالفعل بان  
زوج فضولي رجلا امرأة برصاها وقبل اجازة زوجه  
باحثها فان ذلك يكون فسخا للنكاح الاول وفي فتاوى  
قاضى خان رضي الله عنه لا يكون فسخا ويتوقف الثاني  
ايضا ثم الاجازة لبيع الفضولي يكون بالفعل او بالقول  
من الاول تسليم المبيع اجازة وكذا اخذ الثمن ومرايتاني



طلب الثمن وقوله أصبت أو وفقت أو أحسنت ليس بإجازة  
وكذا كفتني مونة البيع أو أحسنت فجزاك الله خيرا وفي المنتقى  
لوقال ليس ما صنعت كان إجازة كقبض الثمن ولو وهب المالك  
الثمن أو تصدق على المشتري كان إجازة إن كان المبيع قايما  
والمكون بعد الحكم لا يكون إجازة ولو قال المالك إن  
راحتي ما دمت حيا كان إجازة بالهاوك ولو قال أسكني ما دمت  
حيا لا لأن الأسكن لا يدل على الرضى وفي فروق الكرابسي  
أسان إجازة ولو قال لا أجيز يكون رد البيع بخلاف  
المستاجر إذا قال لا أجيز بيع الأجرة ثم إجازة وفي نوادر  
هشام رضي الله عنه ولو قال أجزت إن باع بعمامة درهم  
يجوز أن باع بأكتر وإن باع بأقل لا يجوز ولو باع بالوف  
وبغيره لا يجوز وإنما ينظر إلى النوع الذي وصفه كذا في  
البرازية وفيها إذا أجاز المالك بيع الفضولي صار  
الفضولي كالوكيل حتى يخرج عن حظه عن الثمن علم المالك بالثمن  
أولم يعلم وأجاب صاحب الهداية رضي الله عنه أنه إذا عا  
بالخط بعد الإجازة فله الخيار إن شاء رضى به وإن شأ  
فسخ انتهى وأشار المصنف رضي الله عنه بأشترط قيام  
البيع أي باسمه وحاله إلى أنه لو أجاز به بعد صبح الثوب  
المشتري فإنه لا يجوز ولو ولدت الأمة ثم أجاز المالك البيع  
يكون الولد مع الأمة للمشتري ولو أنهدم الدار ثم أجاز  
المالك البيع يصح لبها العرصه ولم يذكر المصنف رضي  
الله عنه حكم تسليم المبيع من الفضولي فلو سلمه فملك  
خللا لكان يضمن إيهما شأ فإيهما اختار ضمانه بري الآخر  
لأن في التضمن تملكاً منه فإذا ملكه من أحدهما لا يمكن تملكه  
من الآخر فإن اختار تضمين المشتري بطل البيع لأن أخذ القيمة

كأخذ

أخذ العين ويرجع المشتري بالثمن على البائع لا بما ضمن واختار  
تضمين البائع ينظر إن كان قبض البائع مضمونا عليه نفذ  
بيعه بالضمان لأن سبب ملكه قد تم عقده وإن كان  
قبضه أمانة فائما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا  
ينفذ بيعه بالضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وذكر محمد  
رضي الله عنه في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع وتضمين البائع  
ووجهه أنه سلم أو لا ثم صار مضمونا عليه ثم باعه فصار  
كالمنصوب كذا في البرازية وفيد بالبيع لأنه إذا اشترى لغيره  
كان ما اشتراه لنفسه أجاز الذي اشتراه له أم لا وإن لم يجد  
نفاذا يتوقف على إجازة من اشترى له كالعصبي المحجور بشرط  
شأنه لغيره فيتوقف هذا إذا اختلف العقد إلى نفسه أما إذا  
اختلف إلى غيره بان يقول بيع هذا العبد لفلان فقال البائع  
بعته لفلان يتوقف على إجازة وأما إذا قال اشتريت منك  
تكذا لاجل فلان فقال البائع بعته أو قال البائع بعته منك  
لفلان فإنه يقع الشراء للمحتاج لفلان والعصبي أنه  
إذا اختلف العقد في أحد الكلامين إلى فلان يتوقف على إجازة  
فلان ولو اشترى عبدا واستدانه بشرط لفلان وقال  
فلان رضيت فالعقد للمشتري لأنه إذا لم يكن وكيل لا بالشرا  
وقع الملك له فلا اعتبار بالإجازة بعده وهي تلحق العقد الموقوف  
لأولاد فإن وقع للمشتري إليه العبد وأخذ الثمن كان بيعا  
بالتعاطي بينهما ولو ظن المشتري والمشتري له أن الملك وقع  
للمشتري له فله له بعد قبضه ثم لا يبرء بلا رضي المشتري  
له ويجعل كانه و٥٢ وإن علم أن الشرا وقع للمشتري بغيره  
وإن زعم المشتري له أن الشرا كان بأمره ووقع الملك  
له والمشتري أنه كان بلا أمره ووقع الشرا للمشتري فالقول



المشتري له لان الشراها فزاره وقع له كذا في البزازية وفي فروق  
الكرايسى رضى الله عنه شراء الفضولي على أربعة اوجه الاول ان  
يقول البائع بعث هذا الغلان بكذا والفضولي يقول اشتريت  
الغلان بكذا او قبلت ولم يقول لغلان ثمذا يتوقف الثاني ان يقول  
البائع بعث من فلان بكذا فقال اشتريت او قبلت يتوقف الثالث  
ان يقول بعث هذا منك بكذا فقال اشتريت او قبلت ونوي ان  
يكون لغلان فانه ينهض على المشتري الرابع لو قال اشتريت لغلان  
بكذا والبائع يقول بعث منك بطل العقد في اصح الروايتين والفروق  
انه خاطب المشتري والمشتري يسترد لغيره فلا يكون جوابا  
فكان شرط العقد بخلاف الفصلين الاولين اذا العقد الى فلان  
في الاممين ويخالف الفصل الثالث لانه وجد بخلاف على العاقد  
وقد اضيف العقد اليه انتهى واثار المؤلف رضى الله عنه  
بنسب الفسخ والاجارة للمالك الى ان الفضولي لو شرعا  
الخيار للمالك فالت العقد به ولو لا يتوقف لان الخيار له بدون  
الشرط فيكون الشرط له مطلقا كذا في فروق الكرايسى وهو  
بيع ملك الغير لانه لو باع ملك لغيره مستغلا بحق الغير  
كالرهن اذا باع الرهن والعين الموجه اذا باعها الموجه يتوقف  
العقد على اجارة الرهن والمشاخر فيملك كانهما دون الفسخ على  
الصحيح كما سياتى وفرق بينهما الكرايسى رضى الله عنه فجعل للرهن  
الاجارة والفسخ دون المشاخر فلا يملكه فارقا بان المشاخر  
حقه في المنفعة ولذا لو ملك العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط  
فمن استيفا حكمه وتفرغ على الفرق ما لو تفرغ ببيع الموجه فاجاز المشاخر  
الثاني عقد الاول ولو تعدد بيع الرهن فاجاز المشتري الثاني  
لغزلة الاول انتهى ولو قال المصنف رضى الله عنه باع ملك غيره  
لما كان اول لانه لو باعه لم ينفذ احدا في البدائع

ولا بد ان يقول بغير اذنه ليكون فعنوليا ولو تعدد نفر في الفضولي  
كامة باعها فضولي من رجل وزوجها منه اخر فاجيزا معايش  
الافوى فتصير مملوكة لا زوجة ولو زوجا كل من رجل فاجيزا ابلا  
ولو باعها من رجل فاجيزا يتصفين بينهما ويجوز كل منهما  
بين اخذ النصف او النكاح ولو باعه فضولي واجره اخر  
او رهنه او زوجة فاجيزا معايش لا فوى فيجوز البيع  
ويبطل غيره لان البيع اقوى من النكاح اذا اودعه فخر  
واجره اخر وكل من العقد والكتابة والتدبير احق من غيرها  
لانها لازمة بخلاف غيرها ولا جارة احق من الرهن  
لا فادة ملك المنفعة بخلاف الرهن بالبيع فخر من الهبة لان الهبة  
تتعلق بالشيء فغيره لا يتصل بالشيء كسبة فضولي عبدا  
وبيع اخر اياه يستويان لان الهبة مع العتق يشترط  
البيع في فادة المالك وهبة المشاخر فيما لا يقسم مباحة  
في اخذ كل النصف ولو باعها مباحا عرضا لرجل واحد  
فاجاز المالك لم تجز لان فادة البيع بنسب الملك في  
الرفقة والتصرف وها خاصا بان للمالك في المبدلين  
بدون هذا العقد فلم ينفذ فلم تلحقه اجارة ولو عفا  
من رجلين وثيقا واجاز المالك هاتين ولو عفا المقدين  
من واحد وعقد الصرف وثقا بضائما اجاز هاتين  
لان التقود لا تنقذين في المعاوضات وعلى كل واحد من  
الفاصين مثل ما عصب كذا في فتح القدير من اخذ الباب  
واما وصية الفضولي كما اذا اوصى بالغ من مال غيره  
او بعين من مال غيره فاجاز المالك فهو مخير ان يسلمها  
وان يسلمها كالهبة كذا في القنية من الوصايا وبه



علم حكم هيئة الفصول وسياق العمل بيان صلاح الفصول والظاهر من  
فروعهم ان كل ما صح التوكيل به فانه اذا بائسوه الفصول يتوقف  
الاكثر ابرز طه السابق **قار** ومع عتق مستتر من غاصب  
جازه ببيع وهذا عندهما وقال محمد رضي الله عنه لا يجوز عتقه  
ايضا لانه لم يملكه وفي الحديث لا عتق لابن ادم فيما لا يملك  
وهذا لان عتق الفصول موقوف وهو بغيره لعدم التعلق  
وبثبته عند الاجازة استنادا لثبوت ثابت من وجه دون وجه  
فلا يصلح شرطا للاعتاق وهو الملك الكامل لا طلاقه في  
الحديث وهو الكامل ولذا لو اعنته الغاصب ثم ادى الضمان  
لم يصح العتق مع ان الملك الثابت له بالضمان اقوى من  
الملك الثابت للمشتري حتى ينفذ بيع الغاصب باء الضمان  
ولا ينفذ بيع المشتري باجازه الملك الاول وكذا لو اعنته  
المشتري والخيار للبائع ثم اجاز البائع لا ينفذ عتقه  
وكذا اذا قبض المشتري من الغاصب ثم باعه ثم اجاز المالك  
البيع الاول لم ينفذ الثاني مع ان البيع اسرع نقادا  
من العتق حتى يبيع المكاتب والمأذون دون عتقهما وكذا  
لو باع الغاصب المصوغ ثم ادى الضمان بغير بيعه ولو اعنته  
ثم ادى الضمان لم ينفذ وكذا لو باعه الغاصب فاعتقه المشتري  
منه ثم ادى الغاصب الضمان صح بيع الغاصب وبطل عتقه  
ولهما ان الملك موقوف فيه فيتوقف الاعتاق مرتباً عليه  
وينفذ بنفاذه كما عتاق المشتري من الرهن يتوقف  
وينفذ باجازه الرهن واعتاق المشتري من الوارث حال  
استغراق الزكاة بالدين فاجاز الغريم البيع واعتاق الوارث  
عبداً من الزكاة وهي مسيلة مستغرقة ففقد الدين او ابر الغريم  
فانه ينفذ وهذا لان العتق من حقوق الملك والشئ ذا الوقف

توقف محققة

توقف محققة واذا نفذ نفذ محققة بخلاف اعتاق الغاصب بغيره  
لانه لم يضع للملك وانما يملكه ضرورة اذا الضمان فلم يكن منتبهاً له  
للمحال ولا سبباً له ولذا لا ينفذ في الزوايد بخلاف الملك في بيع  
الفصول فانه ينفذ في الزوايد المتصلة والمنفصلة وبخلاف  
ما اذا كان فيه خيار البائع لانه ليس مطلق والكلام فيه وهو مانع  
من انعقاده في الحكم فلم يوجد الملك فيه فيد بعق المشتري لان  
عتق الغاصب لا ينفذ باء الضمان لما بينهما وفيه باجازه  
بيعه لانه لا ينفذ باء الضمان من الغاصب ولكن يرد عليه  
ان المشتري ادى الضمان ينفذ على الصحيح لان ملك المشتري  
ثبت مطلقاً بسبب مطلق وهو الشراء بخلاف الغاصب لانه  
سبباً ضرورياً فكان الملك فيه ناقصاً هكذا ذكر الشارح  
رضي الله عنه فقد فرق بين اداء الغاصب الضمان وبين  
اداء المشتري منه وصرح في الهداية بان عتق المشتري ينفذ  
بااء الضمان من الغاصب وهو الاصح فلا فرق بين اداء الغاصب  
الضمان من الغاصب او من المشتري منه وجري على ذلك  
البناءية فلو قال المولى رضي الله عنه باجازه يبيعه  
او اداء الضمان لكان اولي وكذا الوقال ومع عتق مستتر  
من فصولي لكان اولي وكذا الوقال ومع عتق مستتر من  
فصولي لكان اولي لانه لا يشترط ان يكون غاصباً لانه لو لم  
يسلم البيع فالملك كذلك ولعله انما ذكره لاجل البيع لان بيع  
العبد قبل قبضه فاسد وفي فتح القدير وهذه من المسائل  
التي جرت المجاورة بين ابي يوسف ومحمد رضي الله عنهما  
حين عرض عليه هذا الكتاب فقال ابو يوسف رضي الله عنه  
عنه ما رويتك عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان العتق جائز  
واما رويت ان العتق باطل وقال محمد رضي الله عنه بل رويت



ان العتق جائز واثبات مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه في صحة العتق  
لهذا لا يجوز لتكذيبه الاصل الفرع منكم واول ما هذا ان يكون في  
المسئلة روايتان عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال الخاكا التهميد  
قال ابو سليمان هذه رواية محمد بن ابي يوسف رضي الله عنهما  
فمن سمعنا من ابي يوسف رضي الله عنه انه لا يجوز عتقه انتهى  
واما بيع المشتري من الغاصب فانما لا يصح لبطان عتقه بالاجازة  
فان بهما يثبت الملك للمشتري باثبات الملك البات اذا ورد على  
الموقوف ابطاله وكذا الوهب مولا للغاصب او تصدق به عليه  
او مات فورثه فهذا كله يبطل الملك الوقوف لانه لا يتصور  
اجتماع البات والوقوف في محل واحد على وجه يطرأ فيه البات  
ولا فقد كان فيه ملك بات وعرض معه الملك الوقوف كذا  
في فتح القدير وقيد بالعتق لان في التقويض من الفصول  
التي اذا جعل امرها بيد من فطقت نفسها في اجازة الروح  
انطلقت وانما يثبت التقويض فان طلقت نفسها لان طلقت  
والاولا والاصل في تصرف الفصول ان كل تصرف جعل شرعا  
سبا لحكم اذا وجد من غير ولاية شرعية لم يستقيم تصرف  
حكمه ويتوقف ان كان مما يصح تعليقه جعله معلقا والاعتماد  
الى ان يجعله سبا للحال منا خرا حكمه ان امكن فالبيع ليس مما  
يعلق فيجعل سبا في الحال فاذا زال المانع من ثبوت حكم  
الاجازة ظهر اثره من وقت وجوده وكذا ملك الزوايد  
واما التقويض فاحتمل التعليق فيجعلنا للوجود من الفصول  
معلقا بالاجازة فعندها يثبت التقويض للحال الاستد  
فلا يثبت حكمه الا من وقت الاجازة واما النكاح فلا  
يعلق ولا يمكن ان يعتبر في حال الوقوف سبا للملك الطلاق  
بل الملك المتعة المستقيم له ثم اعلم ان ظاهر قولهم اذا طرأ

ملك بات على ملك موقوف ابطاله ان بيع المشتري من الغاصب ينعقد  
موقوف او انما يبطل بطريق الملك البات باجازه بيع الغاصب وقد  
قال في النهاية انه لم ينعقد اصلا ليجزده عرضية للاقتساح وقد  
يقال فائدة لو اجاز المالك بيع المشتري من الغاصب لا بيع الغا  
ينبغي ان يجمع بخلاف ما اذا اجاز بيع الغاصب وجوابه ان بيع  
المشتري لم ينعقد اصلا لما قدمناه عن المدايع ان الفصول  
اذا ابيع ملك غيره لنفسه لم ينعقد وانما ينعقد اذا اباعه لملكه  
وهنا باعه المشتري لنفسه فالظاهر ما في النهاية ولذا قال  
في المعراج ان المشتري من الغاصب اذا ابيع لا يتوقف بيعه  
لان فائدة التوقف النفاذ في كل صورة لا يتحقق النفاذ  
لا يتوقف كبيع الحر وورد على الاصل ما اذا ابيع الغاصب ثم  
ادعى الضمان فانه ينفذ ببيع مع انه طرأ ملك بات وهو  
ملك الغاصب باء الضمان على ملك المشتري الموقوف واجب  
بان ملك الغاصب ضروري في الضمان فلم يظهر في ابطال ملك  
المشتري **قال** ولو قطعت يده عند المشتري فاجز قارسته  
لمشتريه لان الملك ثبت له من وقت الترابيناه فنيين  
ان القطع ورد على ملكه وعلى هذا كله ما يحدث في المبيع من  
كسب او ولد او عتق قبل الاجازة فهو للمشتري وهذه  
حجة على محمد رضي الله عنه والعذر له ان الملك من وجه يكفي  
لاستحقاق الزوايد كالمكاتب اذا قطعت يده فاخذ ارسته  
ثم رد في الوقت يكون الارش للمولى وكذا اذا قطعت يده المبيع  
والخيار للمبايع فاجاز البيع يكون الارش للمشتري بخلاف  
الاغتياق لا فتقاره في حال الملك قيد بالمشتري  
لان يده لو قطعت عند الغاصب ثم ضمن قيمته لا يكون  
الارش له لان الغصب ليس بسبب موضوع للملك ولو



اعتقه المشتري من الغاصب فقطعت يده شره في البيع فالأرض للعبد  
كذا في فتح القدير ونقطع اليد مثال والمراد أن شره في جراحة المشتري  
**قال** ويصدق بمأزاد على نصف الثمن لأنه فيه شبهة عدم  
الملكية لا غير موجود حقيقة وقت القطع وأرض اليد الواحدة  
في النصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه  
هو ما كان عقابله الثمن فغما زاد على نصف الثمن شبهة  
عدم الملك وأراد وجوب التصديق بالزوائد كما هو ظاهر ما في  
فتح القدير وقيد بمأزاد دلالة لا يتصدق بالكل وإن كان فيه  
شبهة عدم الملك لكونه مضمونا عليه بخلاف ما زاد ووزع  
في الكافي فقل أن لم يكن مقتوصا فغما زاد ربح ما لم  
يضمن وإن كان مقتوصا ففيه شبهة عدم الملك **قال** ولو  
باع عبد غيره بغير أمره فبرهن المشتري على إفراز البائع  
أو رب العبد أنه لم يأمره بالبيع وأراد رد البيع لم يقبل  
أي بيعة لبطلان دعواه بالتناقض إذا قدمها على  
العقد وها عاقلات اعتراف منها بصحة وبغايه  
والبيعة لا تنبثق إلا على دعوى صحيحة فإذا بطلت الدعوى  
لا تقبل وقوله بغير أمره زائد وإن وقع في الجامع الصغير  
لأنه ليس من صورة المسألة ولا يشكل بما ذكره في الزيادات  
أن المبيع إذا ادعاه رجل فصدقة المشتري فدفق إليه بشر  
برهن على إفراز البائع بأن العبد للمشتري يريد بذلك  
الرجوع بالثمن تقبل بيعة لأن العبد في يد المشتري هنا  
وهناك في يد المشتري بشرط الرجوع بالثمن أن لا تكون العين  
مسألة للمشتري فذلك لم يرجع هنا ورجع هناك وقيل  
اختلف الجواب لاختلاف الوضع فوضع ما ذكر هنا فيما إذا  
أقام البيعة على البائع اختلف البيع بأن البيع المستحق

واقدمه

واقدمه على الشرايين في ذلك فيكون متناقضا وموضوع ما  
ذكر في الزيادات فيما إذا برهن أن البائع أقر بعد البيع أنه  
للمشتري فلا تناقض وهذا هو الوجه في مسألة الزيادة  
العين في يد المشتري أيضا كما في غاية البيان وأشار المصنف  
رضي الله عنه بعدم قبول البيعة إلى عدم قبول قوله ولم يكن له  
بيعة فلو ادعى البائع بعد البيع أن صاحبه لم يأمره ببيعه  
وقال المشتري أمرك أو ادعى المشتري عدم الأمر فادعى  
البائع الأمر فاقول لمن يدعي الأمر أن لا عزمتنا فخر  
ولذا يسر له أن يستدل بالأسبقية لا بالاستحسان يثبت على  
الدعوى الصحيحة الباطلة واعتراض في البيعة قوله  
أنه متناقض فلا تسمع دعواه ولا بيعة بأن التوفيق  
ممكن لجواز أن يكون المشتري أقدم على الشراء لم يعلم  
بإقرار البائع بعدم الأمر ثم ظهر له بعد ذلك بأن  
**قال** عدول سمعنا قبل البيع أقر بذلك وشهدوا  
به ومثل ذلك ليس مانع وهذا الموضوع موضع تأمل  
أنه في قلت الاعتراض ولا تأمل لأنه وإن أمكن  
التوفيق لم يقبل لكونه ساعيا في نقض ما تم من جهة  
وكل من سعى في نقض ما تم من جهة فنيجه مردود  
عليه فقوله أن أمكان التوفيق يدفع التناقض  
على أحد القولين مقيد بما إذا لم يكن ساعيا في نقض  
ما تم من جهة والتقييد بدعوى المشتري مثال لأن البائع  
لو ادعى إفراز المشتري بأن المالك لم يأمره لم يقبل أيضا  
**قال** في الخلاصة والبرازية عبد معروف لرجل فزيد آخر  
باعه رجل **قال** البائع بعث بلا أمر المالك وبرهن  
على إفراز المشتري أنه باعه بغير أمر المالك لا يقبل

ت



المشترا فخر ولا يملك تخليف المالك كذا لو ادعى المشتري ايضا فساد  
 العقد دون البايع واصله ان من سعى في نقض ما تم من جملة  
 لا يقبل الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البايع  
 باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن يقبل الثاني وهو  
 جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها  
 او استولدها وبرهن تقبل ويستردوها والعقد انتهى  
 وعلموه في الثانية بانه تناقض فيما هو من حقوق  
 الحرية كالتيدير والاستيلاء والتناقض فيه لا يمنع صحة  
 الدعوى قال في فتح القدير وعندى ان هذا غير صحيح لانه  
 انما قيل في الحرية للخناء والاختفاء في التدبير والاستيلاء  
 لانه لا يتحقق على الفاعل فعل نفسه فيجب ان لا يقبل  
 تناقضه ولا يحكم بيمينته انتهى والجواب انه انما قيل وان  
 كان تناقضا جلا على انه فعل ذلك ثم ندم وثاب الى  
 الله تعالى فاقربته بيرة او استيلاءها او عنقه  
 فقبل جلا لخرجه عن العصية بخلاف التناقض في دعوى  
 الملك فانه غير سموع وفي البرازية وقول المشتري بعد  
 القبض اعنته با بعه او دبره او كان حرا الاصل يقتصر  
 على نفسه ولا يتعدى اليه با بعه بلا بينة ولا واه موقوف  
 فان برهن رجوع بالتمش واستقر اقول على البايع وان برهن  
 على خبره ان اقرب البايع قبله من فلان ان صدقة فلان  
 اخذ العبد لا ان كذبه انتهى ومن فصل الاستحقاق  
 لو اقرب عبدا انه ملك البايع واشترى منه ثم اسحق منه  
 فانه يرجع بالتمش على البايع انتهى **قال** وان اقرب البايع  
 عند القاضى بان رب العبد لم يأمره بالبيع بطل البيع ان  
 طلب المشتري ذلك لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم

التهمة فالمشتري ان يساعد فيه فينتفقا فينتقز في حقهما  
 وهو المراد بطلان البيع في عبارة لا في حق رب العبد ان  
 كذا لما وادعى انه كان امره فاذا لم ينفسخ في حقه بطلان  
 البايع بالتمش عندهما لانه وكيله وليس له مطالبة المشتري  
 لبرائة بالتقاضي وعندي يوسف رضي الله عنه  
 له ان يطالبه فاذا ادى رجوع به على البايع بما علم ابرا  
 الوكيل ولو كان على العكس بان انكر المالك التوكيل ونقضا  
 انه وكله فان برهن الوكيل لزمه والا استغفله المالك فان  
 حلف لم يلزمه وان نكل لزمه ولو غاب المالك بعد الانكار  
 وطلب البايع الفسخ فسخ القاضى البيع بينهما لانه ثبت  
 عند القاضى البيع كان موقوفا فان طلب المشتري فاجر  
 الفسخ ليحل المالك على انه لم يأمره لم يوجبه لان سب الفسخ  
 قد تحقق فلا يجوز تأخير لاجل اليمين فلو حضر المالك وحلف  
 اخذ العبد وان نكل عاد المبيع ولو كان المالك حاضرا  
 وغاب المشتري لم يأخذ العبدان البيع صح ظاهرا فلا يصح  
 القضا على الغائب بفسخه وللبايع ان يحلف رب  
 العبدانه ما امره ببيعه وان نكل ثبت امره وان حلف  
 ضمن البايع ونفذ بيه كالعاصب اذا باع المفضول  
 ثم ملكه باء الضمان ولو مات المالك قبل حضور فورته  
 البايع واقام البينة على اقرار المالك بانه لم يأمره لم يقبل  
 لما بيناه من التناقض ولو اقام على اقراره مشريه  
 بعد موت تقييل بخلاف ما اذا اقامه على هذا  
 الوجه حال حياة المالك فانما لا يقبل لانه في حياته  
 اصيل فيه **فيتمتع** الرد بالتناقض وبعد موته نايب  
 عن الميت والميت لو ادعى حال حياته لا يكون متناقضا



مخلاف شريك البايع حيث يكون متافضا ولشترية تخليفه بالله  
ما يعلم ان المولى امره ببيعته فان نكل ثبت الامر وان حلف اخذ  
نصف العبد ورجع للشترى على البايع بنصف الثمن وخير في  
النصف الاخر لتفروق الصفقة عليه هذا اذا اقر المشتري بان  
العبد ملك المروان انكر لفا قول الامر حتى يعتم السنية على ملكه  
ولغاؤيل بايعه في الخصومة كيلا يصير البايع ساعيا في تقويمه  
من جملة وقوله عند القاضي ليس يفيد لما في البناء  
ان اقراره عند القاضي وغيره سواء الا ان السنية تختص  
بمجلس القاضي فلذا ذكر قوله عند القاضي انتهى وقوله  
ان طلب المشتري ذلك ابطال البيع **قال** ومن باع دار غيره  
فادخلها المشتري في بناءه لم يضمن البايع يعني اذا اقر  
البايع بالغصب وانكر المشتري لان اقراره لا يصدق على  
قول المشتري ولا بد من اقامة السنية حتى ياخذها فاذا لم  
يقم المستحق وهو صاحب الدار السنية كان التلف مضافا الى  
عجزه عن اقامة السنية لا الى عقد البايع لان الغاصب لان  
يجوز بيعه فعلم هذا يعلم ان قوله وادخلها المشتري في بناءه  
انفاقي وانما ذكره كي يعلم حكم غيره بالاول وفي الهداية لم يضمن  
البايع عند ابي حنيفة رضي الله عنه كن اقر بالغصب وهو  
قول ابي يوسف رضي الله عنه اقرارا وكان يقول او لا يضمن  
وهو قول محمد رضي الله عنه وهو مسيلة غصب العقار واداد  
بالدار العرصة بقربية اذ دخلها في بناءه والله اعلم بالصواب  
**باب السلم** لما كان من انواع البيع ولكن شرط فيه  
التقاضي والصرف احرهما وقدمه على الصرف لان الشرط في الصرف  
قتضاهما وفي السلم قضا احدهما فقدم انتقالا بتدريج وحصر  
باسم السلم لتحقيق ايجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه عن

تسليم

تسليم راس المال وكان على هذا التسمية الصرف بالسلم البق لكن  
لما كان وجود السلم في رهنه سلم الله عليه وسلم هو الظاهر العام  
في الناس سبق الاسم اليه وهو في اللغة السلف قال في الصحاح  
اسلم الرجل في الطعام اسلف فيه وفي المصباح السلم في البيع مثل  
السلف وزنا ومعنى واسلت اليه بمعنى اسلفت ايضا  
انتهم وفي المعراج ان الهمة فيه للسلب اي ازال سلامة  
الدرهم بتسليمها الى مفلس فيرجل وفي الفتنية على ما في الشرح  
والعناية اخذ عاجلا باجل ويقتنه في فتح القدير بانه ليس يبيع  
لمدقة على البيع بتمن موجد وعرفه او بانه يبيع اجل عاجل  
والظاهر ان قولهم اخذ عاجلا باجل من باب الغلب والاصل  
اخذ اجل عاجل وهو اول من ما في البناءة من ان  
قولهم اخذ عاجلا باجل تحريف من النسخ الجملة فاستمر  
النقل على هذا التحريف ورهنه ركن البيع من ايجاب القول  
وينعقد بلفظ البيع على الاصح اعتبار المعنى ويسمى صاحب  
الدرهم رب السلم والمسلم ايضا ويسمى الاخر المسلم اليه والمخطة  
مثلا المسلم فيه وسائر شرائط مفصلة وسبب شرعية  
شدة الحاجة اليه وحكمة بثوت المالك للمسلم اليه في الثمن ولرب  
السلم في المسلم فيه الدين الكاين في الذمة اما في العين فلا  
بيئت الا بقضنه على العقد ومبادلة اخرى والموجب المطالبة  
بما في الذمة ودليله من الكتاب اية المداينة لما صح الحاكم عن  
ابن عباس رضي الله عنه قال استأذنان السلف المضمون الي  
اجل مسمى قد احله الله في الكتاب واذا ن فيه قال الله تعالى  
يا ايها الذين آمنوا اذا انتميتهم يدين الى اجل مسمى فاكتبوه  
ومن السنة ما رواه الستة عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قدم النبي صلى الله عليه وسلم والناس يسلفون في الثمن



السنة والستين والثلاثة فقال من اسلم في شئ فليس له في كمال معلوم  
ووزن معلوم الى اجل معلوم وهو على خلاف القيلس اذ هو بيع  
المعدوم وجب المصير اليه بالنصر والاجماع للحاجة ولا اعتبار بمن قال  
انه على وفقه وقد اطلق في الرد عليه في فتح القدير **قال** ما اسكن  
ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه لانه لا يفتى في المنازعة  
وفي الفنية السلم في اللعب الفلاني وقت كونه حصر لا يصح  
والسلم في القفاح الثاني قبل الادراك بيع لانه يسمى بقلحا  
انتهى وفي فروق الكرايس بيع السلم ببارق بيع العين في سنة  
اشيا خيار الروية وخيار الشرط ولو تفرقا بيطر وفي اضافة  
السلم الى الدرهم وجعل الحنطة راس المال على المختار وفي الاجل  
**قال** وما لا فلا اي وما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره  
لا يصح السلم فيه لانه يفتى في المنازعة ثم شرع يبين  
القضلين بالتفصيلية بقوله فيصح في الكيل بالبر  
والشعير والموزون كالعسل والزيت وفي الغروق الاسلام  
في الحنطة لا يجوز انتهى وفي الفنية برفق حاك السلم زيبا  
في كرحنطة لا يجوز وبرقم حمك يجوز فابو الفضل جعل  
الزبيب كيليا وهما جعلاه وزيبا والتوم والبصل يجوز  
السلم فيه وزنا لا عدد او اللبن والخل والعصير يجوز كيلا  
لا وزنا ولا خيرا في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج  
وفي المكسور يجوز وزنا كذا في البرازمية وفي الطهيرية  
وجوز السلم في الدقيق كيلا ووزنا ولو اسلم فلو ساء  
في صفر او سيفا في حديد او قضبان في بوارى لا يجوز بخلاف  
ما لو اسلم قطنا في ثوب حيث يجوز انتهى وفيها لو اسلم في اللبن  
كيلا او وزنا جاز لانه ليس بمكيل ولا موزون نصا فيجوز  
كيف ما كان بشرط في الذخيرة رواج الفلوس اما اذا كانت

كاسدة

كاسدة فانه لا يجوز لانه اسلام الثمن في موزون احتراز عن الدرهم  
والدنانير فانها وان كانت موزونة لكنها من فلا يجوز الاسلام فيها  
لان السلم بمكيل الثمن وتأجيل البيع ولو جاز فيها انعكس فاذا  
لم يقع سلما يتبون باطلا عند عيسى بن ابيات رضي الله عنه وقال  
الاغسل يكون بيعا بمن موكل باعتار المعنى والاول اصح لانه لا يمكن  
تفصيله في غير ما اوجبه العقد فيه ورجح قول الاغسل في فتح القدير  
بانه ادخل في الفقه وهذا الخلاف فيما اذا اسلم فيها بمن غير الاثنان  
كالحنطة واما اذا اسلم فيها الاثنان لم يجز اجماعا ولو اسلم في  
المكيل وزنا كما اذا اسلم في البر والشعير بالميزان ففيه روايتان  
والمتعارف جواز لوجود الضبط وعلى هذا الخلاف لو اسلم  
في الموزون ككيل **قال** ويصح في العدد المتقارب كالجوز  
والبيض لانه معلوم مضبوط مقدور التسليم وما فيه من  
التفاوت فمد ر عرفا ولا خلاف في جوازه عدا انما الخلاف  
فيه كيلا فعندنا يجوز كيلا ومنعه زفر كيلا وعنه منعه  
عدا انما الخلاف فيه كميلا ايضا للتفاوت واجتماعه  
وانما جاز كيلا لوجود الضبط به وفيد بالتفاوت ومنه  
الكثري والمشتل والثنين كما في فروق الكرايس لان  
العدد في المتفاوت لا يجوز السلم فيه وما تفاوت  
ماله متفاوت كالبطيخ والفرع والرومان والروسة  
الاكارع والسفرجل والدر والجواهر واللآلئ والادم والخلود  
والحنث فلا يجوز السلم في شئ منها عدد المتفاوت  
الا اذا خمر ضابطا غير مجرد العدد كطول وغلاف وغير  
ذلك ومن المتفاوت الجوانق والفوا فلا يجوز الا بذكر  
مميزات واجازوه في الباذنجان والكاغذ عدد الا هدار  
التفاوت وفي فتح القدير وفيه نظر ظاهرا وبمحل



على ما عذب قلب خا من والا يجوز وكون الباذنجان هدر التفاوت  
 لعله في بادئ نجان ديارهم وفي ديارنا ليس كذلك بخلاف بيض النعام  
 وجوز المسند لا يسمي شئ منه بالاسلام بخلاف بيض الدجاج والجوز  
 الشام والفرع في عدم اعتبار التفاوت ويشترط مع العدد بيان  
 بيان الصفة ايضا في شرح الثاني فلو اسلم في بيض النعام اولى  
 جوز المسند جاز كما جاز في الآخرين وعن ابي حنيفة رضي الله عنه  
 انه منعه عددا في بيض النعام اذ عالت التفاوت في المسألة وهو  
 خلاف ظاهر الرواية والوجه ان ينظر الى العرض في عرف الناس  
 فان كان العرض في ذلك العرف حصول القشر لنتنور في سلاسل  
 القناديل كما في ديارنا ديار مصر وغيرهما من الامصار يجب  
 ان يعمل بهذه الرواية فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد الا مع  
 تغيير القدر والصورة من نقا البياض او اهداره انتهى  
 وفي العراج والفاسدين المتفاوت والتقارب ان ما ضمن  
 مستهلكه بالمثل فهو متقارب وبالعقمة يكون متفاوتا وفي  
 البرازية يجوز السلم في الاوان المتخذة من الخنزير عددان بين  
 نوعا يصير معلوما عند الناس ويجوز في الكيزان الخرفية  
 اذ ابين نوعا لا تتفاوت احاده انتهى ولم يشترط المؤلف رضي  
 الله عنه للجواز اعلام الصفة انه جيد او وسط او ردي ومنهم  
 من شرط اعلام الصفة كذا في الذخيرة وفيها عن ابي يوسف  
 رضي الله عنه لو اسلم بيض الاوز في بيض الدجاج او اسلم بيض  
 النعام في بيض الدجاج جاز وان اسلم بيض الدجاج في بيض  
 النعام او اسلم بيض الدجاج في بيض الاوز ان كان في حين يقدر  
 عليه جاز وان كان في حين لا يقدر عليه لا يجوز انتهى **قال** والقدر  
 لا نه عدد فيمكن ضبطه فيصح السلم فيه وقيل لا يصح عند محمد  
 رضي الله عنه لانه بمنزلة ما دام يروج وظاهر الرواية عن الكل  
 الجواز اذا اطلت كشيئهما لا يخرج عن القدر الى الوزن للعرف

الا ان

الا ان يهدره اهل العرف كما هو في زماننا فان القلوسا تكد في  
 زماننا كوقد كانت قبل هذه الاعصار عديدة في ديارنا في زماننا  
 ايضا كذا في فتح القدر **سرقا** والدين بكسر الباء وهو الطوب  
 التي وشروط في الخلاصة ذكر المكان الذي يعمل فيه الدين  
 وفي الذخيرة لو باع اجرة من ملبس لم يحجز من غير اشارة  
 لان الملبس من المعدود والمتقارب باعتبار قدره ومن  
 المتفاوتات باعتبار رخصه فاعتبر الاول في السلم للمحاجة  
 واعتبر الثاني في البيع **قال** والا جاز يضم الجسيم وتشديد  
 الرامع المداس من التخييف الواحدة اجرة وهو  
 معرب وهو الدين اذا طبع كذا في المصباح **قال** ان سمي  
 ملبس معلوم لان احادها لا تتفاوت اذا عينت  
 الالة واذا لم يعين لا يجوز لا فصنا به المنازعة وفي  
 المصباح الدين بكسر الباء قال الدين والمحب ايضا كذا في  
 المصباح والمراد الاول **قال** والذي روي ويصح السلم في  
 المذكورات لانه يمكن ضبطها بما ذكره وجوازه فيها  
 بالاجماع للشباب والبسط والحصر والبوارى وانما جاز فيها  
 مع انها لم تذكر في النص وهو مشروع على خلاف القياس  
 في المكيل والموزون فلا يقاس عليها بالاجماع ودلالة  
 النص لان سبب شرعية الحاجة وهي لا تختلف **قال** كالنوب  
 اذ ابين الذرع اي من اي جنس كذا ذكر العيني وفي فتح  
 القدير اي قدره كذا وكذا ذراعا وفي البرازية اذا طلق  
 ذكر الذراع في النوب فله ذراع وسط كذا في الذخيرة فاختل  
 المشايخ رضي الله عنهم في تفسير قول محمد رضي الله عنه  
 ذراع وسط منهم من قال اراد به المصدر وهو فعل الذرع  
 لا الالة وهو الخشبة يعني لا يمد كل المد ولا يرخى كل الرخا

لا يقدر الاوزان  
 فلا يجوز السلم فيها  
 الا وزنا في ديارنا  
 في زماننا



وبعضهم قال اراد فيه الخشبة والعجم انه يحمل عليهما اذا انشروا مطلقا  
فيكون له الوسطا منها نظر المجاميع **قال** والصفة اي قطع او كنان  
او مركب منهما وهو الملم او حرير ومخوذ **قال** والصنعة اي عمل  
الشام او الروم او زيك او عر ولا نه يصير معلوما بذكر هذه الاشياء  
فلا يودي الي التزاع ولم يذكر الوزن لانه ليس بشرط الا في الحرير اذ بيع  
وزن لانه لا يعلم الا بالوزن وفي الظهيرة ولا يشترط ذكر الوزن  
في الكرباس واختلفوا في الحرير والعجم اشترطه ولو اسلم في ثوب اخر  
يختران بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن جاز فان ذكر الوزن  
فقط لا يجوز وان باع ثوب خبز ثوب خرد لا يبيد لا يجوز الا وزن  
لانه لا يباع الا وزن انتهى وفي البرازية اسلم فظنا هرويا في  
ثوب هروي جاز وان مسحوا شعر مسج ان كان المسح عاد شعرا  
لا يجوز والا يجوز ثم قال في نوع لو اسلم في ثوب عسك وجا باليد  
فقال خذ هذا وزدين درهما فياتي سايله عند ثوبه ولا يجوز  
المصرف في السلم فيه قبل فحتمه **قال** لاني الحيوان اي لا يبيع السلم  
فيه للتفاوت في احاده لانه وان امكن ضبط طاهره لا يمكن ضبط  
باطنه وكذا استقراره فاسد ولكنه مضمون بالقيمة مملوك  
بالقبض حتى لو كان عبدا فاعقده جوزه لكونه مملوكا ذكره الاستحباب  
رضي الله عنه وقد مناه قبيل الربا اطلقه فشملا لادمي وغيره وقد صح  
انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السلف في الحيوان رواه الحارث  
وصححه وشمل العصافير وان لم يكن فيها تفاوت لان الاعتبار  
في السحور مملو لعين البصر لا للعن وهو لم يفصل كذا في الكافي  
ولكنه يخرج عنه السك الطري فان السلم فيه جائز تجاسيا ولكن في  
فتح القديري ان شرطت حياية قلنا ان تمنع محتمة **قال** ولا اطرافه  
كالكارع والبراس لغش التفاوت وقيل عند هاجوز والاكارع  
جمع كراع للشاة والبقر جمع على اكره ايضا **قال** والجلود عدا

اي لا يجوز السلم فيها للتفاوت الفاحش الا ان بين ضربا معلوما وطولا  
وعرضا وصفة معلومة من الجودة والرداة فيجوز حينئذ  
عدد او وزن **قال** والخطب حرما والرطوبة جدر اي لا يجوز  
السلم لانه مجهول لا يعرف طوله وغلظه حتى لو عرف ذلك بان بين  
الحبل الذي يشد به الخطب والرطوبة وبين طوله وضبط ذلك  
بحيث لا يودي الي التزاع جاز ولو قدر الوزن في الكل جاز وفي  
ديارنا غار فواني نوع من الخطب الوزن فيجوز الاسلام  
فيه وزنا وهو اصبط واطيب كذا في فتح القدير وفي الخلاصة  
وتما يجوز السلم في الخطب او قارا والرطوبة القصب خاصة  
مادام رطبا والجمع رطاب كذا في الصحاح وفي المصباح الجزرة  
القصبنة من الفت وخوه او الخزمة والجمع جزر مثل عرقة  
وعرف وارض جزر بضمين وقد انفع الماعها فهي يابسة  
لابنات فيها وفي الذخيرة واما الرياحين الرطبة والمبقول  
والقصب والحنث والحشيش فمذمومة تكن مثلية فلا يجوز  
فيها ولا باس بالسلم في الخدوع اذ بين ضربا معلوما والطول  
والعرض والغلظ وكذا الساج وضوف العيدان وفي البنات  
الرطبة الاسفست وهي التي تشبه اهل مصر برسمها وهي البلاد  
الشمالية بفتح وفي الشامل لا خير في السلم في الرطبة ويجوز في  
اللفت لانميباع وزنا **قال** والجوهرو الخزرة لتفاوت  
احاده الا صغار اللؤلؤ التي يتاع وزنا يجوز السلم فيها  
وزنا لانها يتاع به فامكن معرفة قدرها والخز بالتحريك  
الذي ينظم الواحدة خزرة وخزرات الملك جواهر تاحه  
ويقال كان الملك اذ امك عامار يديت في تاحه خزرة  
ليعلم عدد سمي ملكه كذا في الصحاح **قال** والمنقطع اي لا يجوز  
السلم في الشئ المنقطع لغوث شرطه وهو ان يكون موجودا



من حيز العقد الى حيز المحل بكسر الحاء مصدر من الخلو حتى لو كان منقطعا  
عند العقد موجودا عند المحل او بالعكس او منقطعا فيما بين ذلك  
تجزئ لانه غير مفقود والتسليم لتوهم موت السلم اليه فيحل الاجل وهو  
منقطع فينظر رب السلم في هذا النقط ان لا يوجد في الاسواق  
التي يباع فيها وان كان في البيت ولو انقطع عن ايدي الناس بعد  
المحل قيل ان يوفي المسلم فيه قرب السلم بالخيار ان شافى العقد  
واخذ راس ماله وان شافى انقضاء وجوده وفي البناء به معزيا  
الى المبسوط لا يبيسر رضي الله عنه ولو انقطع في اقليم دون  
اقليم لا يبيع السلم في الاقليم الذي لا يوجد فيه لانه لا يمكن احضاره  
الا بمسقة عظيمة فيجوز عن التسليم حتى لو اسلم في الرطب بخاري  
لا يجوز وان كان يوجد انفق وفي البرازية انقطع السلم فيه  
في اوانه بغير رب السلم وعن الامام رضي الله عنه انه  
ينفسخ انفق وفيها استقرض فاكمة كيدا او وزنا ثم انقطع  
يصبر الى ان تدخل الجديدة الا ان يتراضيا على قيمته  
كم استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم انتفى  
في بلد فيه الطعام غال ليس له الطلب بل يوثق بالمطلوب  
لبعضه في تلك البلدة انتهى **قال** ولا في السهم المطوي  
اي لا يجوز فيه لانه ينقطع عن ايدي الناس في الشتاء بخلاف  
المياه حتى لو كان في وقت لا ينقطع فيه جاز وزنا لا عددا  
والخاص كما في شرح الطحاوي رضي الله عنه اما ان يكون طريا  
او مالحا ولا يخلو اما ان يسلم عددا او وزنا فان اسلم فيه  
عددا لم تجز مطلقا للتفاوت لكهف وان اسلم فيه وزنا  
فان كان مملوحا يجوز وان كان طريا فان كان العقد في  
حينه والخلول في حينه ولا ينقطع فيما بينهما جاز ولا فلا انتهى  
**قال** وصح وزنا لو مالحا الى صح السلم في السمك بالوزن لو كان

سحيا

سحيا لا عددا لان الملح منه وهو القديد لا يقطع وهو معلوم يمكن  
منقطعه ببيان قدره بالوزن وبيان نوعه بان يقول ابو ي  
او راي في اسماك الاسكندرية الشنش والدريس وغيرها  
وفي الايضاح الصحيح ان في الصغار منه تجوز وزنا وكيدا  
وفي الكبار روايات وفي الغوب سمك مبيع ومملوح وهو  
القديد الذي فيه الملح ولا يقال مالحا الا في لغة ردية والمال  
هو الذي شق بطنه وجعل فيه الملح انتهى **قال** ولا يبيع السلم  
في اللحم ان عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجوز اذ ابيع  
جنسه ونوعه وسننه وموضعه وصفته وقدره كشاة  
خصي ثني سمين من الجنب او الفخذ مائة رطل لانه موزون  
مضبوط الوصف فعار كالا لية والشم بخلاف لم الطيور فلا  
يقدر على وصف موضع منه وله انه يختلف باختلاف  
كبر العظم وصغره فيوذكر الى المنازعة وفي مزروع العظم  
روايتان والاصح عدمه ولذا اطلقت في الكتاب وفي الحقايق  
والعيون الفتوى على قولها وهذا على الصحيح من ثبوت  
الخلافا بينهم وقد قبل الاخلاف لمنع ابو حنيفة رضي الله عنه  
فيما اذا اطلق السلم في اللحم وقولها فيما اذا بينا  
واذا حكم الحاكم بخوازه مع اتفاق الكذا في البرازية واللحم  
يتم فيضمن بالقيمة اذا غصب كما في الجامع الكبير من باب  
الا سحقايق وغزاه في الصغرى الى وسط المشتري وفي  
فروق الكرايسي رضي الله عنه يضمن اللحم عند الاتلاف بالقيمة  
والخبر يضمن بالمثل ولو اشترك باللحم يثبت دين في الذمة  
والخبر كذلك فالحاصل ان اللحم مع الخبر يثبتان في ثبوتها  
دين في الذمة ويفترقان في الصمان فيضمن اللحم بالقيمة  
والخبر بالمثل والفرق ان كل واحد منهما وان كان عذرا



فكر الخواصين غذا واحسن كفا فاضرنا حكم التفرة في الضمان والتوبة  
في الدينونة عملا بالثبوت انتهى وفي الفتنة عن اختيار ربيع الاسلام  
على الاستيحاء رضي الله عنه ان الحكم مضمون بالقيمة في ضمان الحدوان  
اذا كان مطبوخا بالاجماع وان كان مينا فذلك هو الصحيح واذا  
اشترى شيئا لم في الذمة جاز وما يخلج اجازة في الاجازة يصلح  
تمشا في البيع انتهى **قال** وبمكيال او ذراع ولم يدر قدره ان لا يصح  
لاحتلال القبايع فيقع النزاع بخلاف البيع به حاله فيكون  
لم يدر قدره لانها لو كانت معلومة المقدار جاز ويشترط ان يكون  
المكيال مما لا يتغير ولا يفسد كالقبايع واما الخراب والزئيل  
فلا يجوز الكيل بهما وعن ابي يوسف رضي الله عنه الجواز كقرب  
المال للثمن مل وهو ان يشتري من سقاكلا وكذا قرية من ثمن  
الزئيل او غير ذلك مثله هذه القرية وعينها جاز البيع و  
مقتضى القاعدة المذكورة ان لا يجوز هذا اذا عين هذه  
القرية ولكن مقدارها كذا في فتح القدير وفي الفتنة السلم في المال  
مختلف فيه فان كان موضع اجرت العادة فيه بالتقاضي بالسلم  
وذكر الشرايط مع انتهى **قال** وبرقرية او ثمر حلة معينة اي  
لا يجوز لاحتمال ان يعتريهما افة فلا يقدر على التسليم واليه اشار  
صل الله عليه وسلم قوله اريت اذا من الله ثمرة هذا البستان ثم  
يستحل احدكم مال اخيه لان معناه ان لا يستحق بهذا البيع شيئا ان لم  
يخرج ذلك البستان شيئا فكان في بيع ثمر هذا البستان غرر  
لا نقض لا يصح بخلاف ما اذا السلم في حنطة صعيدية او  
شامية فان احتمال ان لا يثبت بالقرية احتراز عن الاقليم  
وتعيين البستان كتعيين الثمن وهذا ولو كان نسبة الثمرة  
القرية معينة لبيان الصفة لا لتعيين الخارج من ارضها بعينه  
كما احتراز في بخاري والسياح وهو قرية مسطحة جيدة بقرغانة

لا بأس

لا بأس به لانه لا يراد به خصوص الثابت هناك بل الاقليم لا يتوهم  
انقطاع طعام اقليم بكامله فالسلم فيه وفي طعام العراق والشام  
سوا كذا في ديارنا فتح الصعيد وفي الخلاصة وغيره ما لو سلم  
في حنطة المرأة لا يجوز وفي ثوب امرأة وذكر شروط السلم  
يجوز لان حنطتها يتوهم انقطاعها اذا الاصابة لتخصيص  
الصفة فيحصل السلم في موهوم الانقطاع بخلاف اصابة  
الثوب لانها لبيان الجنس والنوع لتخصيص المكان وكذا الواق  
السلم اليه بثوب هروي سيج في غير ولاية هراة من جنس  
الهروي يعني من صنفه ومونة بحبر رب السلم على قوله  
فظهر ان المانع والمقتضى العرف فان نفورف كون النسبة  
ليبيان الصفة فقط جاز والا فلا كذا في فتح القدير ثم قال  
في شرح الطحاوي رضي الله عنه لو سلم في حنطة حديثة  
قبل حدودها فالسلم باطل لانها منقطعة في الحال وكونها  
موجودة في وقت العقد الى وقت المحل شرط انتهى وفي الجوهر  
ولو سلم في حنطة جديدة او في ذرة جديدة لم تجز لانه  
لا يدرى يكون في تلك السنة ثمر ام لا انتهى وعلى هذا  
فما يكت في وثيقة السلم جديد عامة مفسده ولكن ينبغي  
حملة على ما اذا كان قبل وجود الجديد ما بعد وجوده فيصح  
كما يشير تفسير ما في شرح الطحاوي رضي الله عنه وفي  
الخلاصة وكذا اذا السلم على صوف غنم بعينها او البانها وسمها  
قبل حدودها او من حديث لانه لا يدرى بقاؤه **قال** و  
شرطه بيان الجنس والنوع والصفة والقدر والاجل كقوله  
حنطة سقية جيدة عشرة اكرار او عشرة لان الجمالة تستفي  
بذكر هذه الاشياء فذكره جنسها ربيعة اما ولي منها بشرط في  
كل من راس المال والسلم فيه في ثمانية بالتفصيل فان ما يجوز



مونة مسلما فيه يجوز كونه رأس مال السلم ولا ينعكس فان النقود تكون  
 رأس مال ولا يسلم فيها وفي المراج انما يشترط بيان النوع في رأس المال  
 اذا كان في البلد نقود مختلفة والا فلا يشترط انتهى واما الاجل فشرط في  
 السلم فيه خاصة فلا يصح السلم الحال عندنا لانه جواز رخصة  
 للمفاليس دفعا لحاجتهم فلا يتحقق محل الرخصة الا مع ذكر الاجل فليجوز  
 في غيره وقوله حنيفة بيان للجنس وقول من قال ان قوله صعيدية  
 او بحرية بيان للجنس غير صحيح وانما هو من بيان النوع و  
 قوله سقية بيان للنوع اي من سقية وهو ما يستحق سقيا  
 وكذا محسنة وهو ما تستحق بالطرسة الى الجنس لانها يجوز سنة  
 الحظ من الماء بالنسبة الى السج غالبا وفي الجوهره فان اسما  
 حالاً ثم ادخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس  
 المال جاز وفي الايضاح للكرمانى رضي الله عنه من كتاب العرف  
 لو عقد السلم بلا اجل فموقاسداً فان جعل له اجلا معلوما  
 قبل ان يفترقا جاز ان كانت الدراهم قائمة بعينها لان  
 الدراهم فيه قائمة بمقام البيع فلا بد ان يكون بحيث يستدانيها  
 العقد فنده تسعة شرائط والعاشر بيان الاجل والحادي عشر  
 بيان مكان الايفاء فيماله حمل ومونه وهو خاص بالمسلم فيه وسائر  
 والثاني عشر فبعض رأس المال قبل الافتراق وسد ذكره والثالث  
 عشر ان يشترط البدلين احدي علي الربا لان اغتراد احدهما  
 يحرم النسا والرابع عشر ان لا يكون فيه خیار شرط وفي النزائية  
 ويبطله شرط الخسار فان اسقطه قبل الافتراق ورأس المال  
 قائم في يد المسلم اليه صح وان هالك لا ينقلب صحى الخامس عشر  
 ان يتعين المسلم فيه بالتعيين فلا يصح السلم في النقدين وفي  
 السبزو وايتان وذكر في المراج وفيه القدر من شرائط رأس  
 المال كون الدراهم مستفدة عند ابى حنيفة رضي الله عنه مع اعلام

قد ر

القدر

المقدرا انتهى وليس المراد به نجس رأس المال لان صاحب المراج  
 ذكر شرط النجس والتبعض وحده وذكر ان انتقاد وحده شرطا  
 وانما المراد به معرفة الجيد من الردي منه فلم ينفذ ههنا  
 يصح ويشكل عليه قولهم في نقل قول الامام رضي الله عنه  
 ان الماشاة الى رأس المال لا تنفى لاحتمال ان يجد البعض زيوفا  
 فيحتاج الى الرد ولا يتيسر الاستبدال لبعده المجلس فان هذا  
 يقتضي عدم اشتراط الانتقاد اولا فليتامر السادس عشر  
 وجود السلم فيه من حين العقد والحين المحل كما في المراج تقدم  
 مفهومه بقوله والمقطع والسابع عشر ان يكون مما يبيض  
 بالوصف وهو ان يكون من الاجناس الاربعة الكيل والوزن  
 والمذروع والعدود المتقارب وتقدم اول الباب  
 وقد ذكره من الشرايط في المراج الثامن عشر في بيان قدر  
 رأس المال في المثليات عنده كما سيأتى وفي الخاتمة ولا يبطل  
 السلم بموت المسلم اليه حتى يوفى السلم من التركة جالا انتهى  
**قال** واقله شهر اقل الاجل شهر روى ذلك عن محمد رضي الله  
 عنه لان ما دونه عاجلا والشهر وما فوقه اجل دليل مسيلة  
 اليمين حتى يتقضى دينه عاجلا فقتضاه قبل تمام الشهر  
 برقي كمينه وقيل اقله ثلاثة ايام وقيل ما تراصيا عليه  
 وقيل اكثر من نصف يوم وقيل المرجع العرف وما في الكتاب  
 هو الاصح وبه يعني وفي البناءية وقال الصدر الشهيد  
 رضي الله عنه في طريقة السطولة له والصحيح ما رواه الكرخي  
 رضي الله عنه انه مقتدر ما يمكن فيه تحصيل السلم فيه انتهى فقد  
 اختلف الصحاح لكن المعتمد ما في الكتاب وفي فتح القدير  
 بعد نقل نصيحة الشهيد وهو جديدي ان لا يصح لانه لا  
 ضابط بمحقق تيمم وكذا ما عن الكرخي رضي الله عنه من رواية



اخرج انه بنظر المفسر والمسلم فيه والى عرف الناس في تأجيل مثله كل هذا  
 تنفع فيه المنازعات بخلاف القدر المعين من الزمان انتهى اقول هو  
 جدير بان يحج ويحول عليه فقط لان من الاستحالة لا يمكن تحصيله  
 في شرف يوم كالتقدير به الى عدم حصول المقصود من الاجل  
 وهو القدر به على تحصيله وفي الفتنة كقرب السلم السلم فيه بعد حلول  
 الاجل في غير البلد الذي شرط الايفاء فيه فله مطالبة بالمسلم فيه  
 ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمة في المكان المشروط او دونه  
 لان شرط المكان هو قرب السلم دفعا لموتة الحمل قال رضي الله عنه  
 وافتي بعض مفتي زماننا انه لا يمكن من مطالبة لان تعيين  
 المكان هو السلم اليه دفعا لموتة الحمل وهذا الجواب احب الي  
 الا في موضع الضرورة وهو ان يقيم المسلم اليه في بلد اخر  
 فيعجز رب السلم عن استيفاء حقه ثم قال هذا ان الله الى الرواية المضمومة  
 انتهى وقد راس المال في المكيل والموزون والعدوداي  
 وشرطه بيان قدر راس المال اذا كان العقد يتعلق على مقداره عند  
 الامام رضي الله عنه وقال تكفي الاشارة اليه كالتمن والابرة والمذروع  
 لان الجمالة كمنع الاشارة لا تقتضي المنازعة وله انما قد  
 تقتضي المنازعة بان ينفق بعضه ثم يجد الباقي عيبا فيرده  
 ولا ينفق له الاستبدال في مجلس الرد فيفسخ العقد في الردود  
 ويبقى في غيره ولا يدرك قدره ليقبى العقد بحسابه فيغضى  
 الى جمالة المسلم فيه فيجب التخرج عن مثله وان كان موهوما  
 بشرعه مع السنا في اذ هو بيع المذموم والاول ان يدل للامام  
 رضي الله عنه بانه ربما لا يقدر على تحصيل السلم فيه فيحتاج الرد  
 راس المال فيجب ان يكون معلوما اما ما ذكره فيندفع  
 عما قدمناه من ان الانتقاد وشرطه عنده وقد قال يقولون  
 عمر رضي الله عنه وقوله الفقيه من الصحابة مقدم على القيسر

كلا

بخلاف ما اذا كان راس المال يؤدى بالان الذرع وصفان والمبيع لا يقابل  
 الا وصفان فلا يتعلق العقد بقدره ولذا لو علم سمي عدد الذرعان  
 فوجده المسلم اليه انفق لا ينقص من السلم فيه شيئا بما يجزى  
 المسلم اليه ومن فزوع المسئلة اذا سلم في جنين ولم يبين  
 راس مال احدهما بان سلم مائة درهم في كرخنة وشعير  
 ولم يبين حصته واحد منهما من راس المال لم يبيع فيهما لانه  
 ينقسم عليهما باعتبار القيمة وهو يفرق بالجوز او سلم جنين  
 ولم يبين قدر احدهما بان سلم وداير في مقدار معلوم من البر  
 فبين قدر احدهما ولم يبين الاخر لم يبيع السلم فيهما لبطلان  
 العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيبطل في الاخر ايضا لاتحاد  
 الصفقة والجمالة حصة الاخر من السلم فيه فيكون السلم  
 فيه مجهولا والمراد بالعدود هاهنا ما لا تتفاوت  
 احادها لتعلق العقد بقدره **قال** ومكان الايفاء في حاله  
 حمل من الاستحالة اي وشرط بيان مكان ايفاء السلم فيه اذا كان  
 له حمل وموتة الى ان كان نقلا يحتاج الى اجرة والحمل بالفتح  
 الثقل قال في البناية يعنون ماله ثقل يحتاج في حمله الى  
 ظهر واجرة جمال والموتة الكلفة وقال يحتاج الى تبينه و  
 يسلمه في موضع العقد لان مكانه مكان الالتزام فتعين  
 لا يباع ما التزمه في ذمته كوضع الاستقراض والاستهلاك  
 وكبيع خنطة بعينها وكالقرض والغصب وله ان التسليم غير  
 واجب في الحال فلا يتعين مكان العقد للتسليم بخلاف القراض  
 والغصب والاستهلاك فانه بتسليمها يستحق بنفس الالتزام  
 فيعين موضعه فاذا لم يتعين بقى مجهولا جمالة مفضية  
 الى المنازعة للاختلاف القيم باختلاف الاماكن فلا بد من البيان  
 دفعا للمنازعة وصار جمالة الصفة ولذا قال البعض ان



الاختلاف في المكان يوجب المخالف عنده كالاختلاف في المصفة وقيل  
لا تخالف عنده فيه وعندهما يتخالفان لان يقين المكان فضية  
العقد بقيدنا بالسلم فيه لان مكان العقد يتيقن لا يقارن مال  
السلم انفاقا وعلى هذا الخلاف المثل ان كان له حمل ومونة والاجرة  
كذلك والقسمه وصورتها اقتسما دارا وجعل مع نصيب احدها  
سنياله حمل ومونة فعنده يشترط بيان الايقا وعندهما يتيقن  
مكان العقد وقيل لا يشترط في المثل عند الكل والصحيح انه  
شروط اذا كان موجلا وعندهما في الاجرة يتيقن مكان  
الدار ومكان تسليم الدابة ثم اذا عين مصرفا جاز لان مع  
بيان اطرافه كبقعة واحدة في حق هذا الحكم لعدم اختلاف  
القيمة ولهذا استاجر دابة ليعمل عليهما في المصرفان كان  
عظيمما يتبلغ نواحيه فرسخا لا يجوز ما لم يبين ناحية  
منه لان جهالة مضمونة الى المنازعة ولو شرط ان يوقيه  
في منزله جاز استحسانا لانه يراد به المنزل حال حلول الاجل  
عادة والظاهر ابقاؤه في منزله ولو شرط الحمل قبل مجوز  
لانه اشتراط الايقا وقيل لا لان الحمل لا يفتقنه العقد  
وانما يفتقن الايقا وهو يتصور بدون الحمل فيكون مفسدا  
وان شرط ان يوقيه في موضع ثم تحمله الى منزله لا يجوز والحاصل  
ان اشتراط الايقا في مكان صحيح وفي اشتراط الحمل الى  
مكان معين فذلك ان اشتراط الحمل بعد الايقا مفسد  
وعكسه لا كما لا يفتقن الايقا بعد الايقا وتامة في الخلاصة وفي  
البرازية شرط حمله الى منزل رب السلم بعد الايقا في المكان  
الشروط لا يصح كاجتماع المصفتين الاجازة والتجارة  
وشروط الايقا خاصة او الحمل خاصة او الايقا بعد الحمل  
جائز لا شرط الايقا بعد الايقا على قول عامة المشايخ رضي الله

عنهم

عنهم كشرط ان يوقيه في محله كذا ثم يوقيه في منزله ولو شرط  
الايقا او الحمل بعد الحمل لم يجز وفي بعض الفوائد شرط الحمل  
بعد الحمل لا يصح لان الحمل لا يوجب الملك لرب السلم فلو شرط  
الحمل ثانيا صار كشرطه مرة وكذا الايقا بعد الحمل ولا يفتقن  
الايقا ولما شرط ذلك صار الايقا اولا ومنفسحا واذا شرط  
الايقا في مدينة كذا فكل محلهما متساويا حتى لو اوفاه في  
محله ليس له ان يطالبه في محله اخرى انتهى وفي فتح  
القدير ولو اشترى طعاما بطعام من جنسه واشترط ادها  
التوفية الى منزله لم يجز بالاجماع كيف ما كان ولو شرط  
ان يوقيه الى مكان كذا فسلمه في غيره ودفع الكر الى الموضع  
المشروط صار قابضا ولا يجوز اخذ الكرا وان سارده اليه  
ليس له اليه في المكان المشروط لانه حقه انتهى وفي البدائع  
فان سلم في غير المكان المشروط فرب السلم ان ياتي  
فان اعطاه على ذلك جرم لم يجز له اخذ الاجر عليه وله  
ان يرد المسلم فيه حتى يسلمه في المكان المشروط بخلاف  
الشفع اذا صوّل عنها بما لم يصح وسقط حقه لا عراضه  
عن الطلب كما لو اسقطه صريحا وحق رب السلم في التسليم  
في المكان المشروط لم يسقط بالاسقاط صريحا انتهى في  
بما له حمل ومونة لان ماله حمل كالمسك والكافور والزعفران  
وصغار الكول لا يشترط فيه بيان امكان الايقا وقيد  
وقيدته في فتح القدير بان يكون قليلا ولا يفقد يسلم  
في امنا من الزعفران كثيرة يتبلغ احمالا ويسلمه  
في المكان الذي اسلم فيه وكلما قلنا يتيقن مكان العقد  
فهو مفيد بما اذا كان يتاخر فيه التسليم وما لا بان اسلم  
اليه وها في مركب في البحر وجهله فانه يجب في اوترب الاماكن



التي يمكن فيها وهذا على رواية الجامع الصغير وذكر في الاجارات ان مالا  
 حمل له يوفيه في اي مكان شاو هذا هو الاصح لان الاماكن كلها  
 سواء ولو عين مكانا قيل لا يتعين وقتل يتعين وهو الاصح كذا في  
 فتح القدير وصح في المحيط انه يتعين موضع العقد فيما لا حمل له  
 لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن فالكاغور اكثر قيمة في مصر  
 لكثرة الرعيه فيه في مصر وقلتها في السواد انتهى **قال** وقبض  
 راس المال قبل الافتراق اي وشرطه قتل راس المال قبل الافتراق  
 لان السلم ينشئ عن اخذ عاجل باجل وذلك بالقبض  
 قبل الافتراق ليكون حكمه على ما يقتضيه اسمه كالحالة والكفالة  
 والصرف وظاهر كلامه ان القبض شرط انعقاده صحيحا  
 كبقية الشروط وهو قول البعض والصحيح شرط بقاياه على الصحة  
 فينقذه صحيحا بدونه ثم يفسد بالافتراق فلا قبض وسياتي  
 قايده الاختلاف في الصرف واطلغته فتنزل ما اذا كان راس  
 المال بما لا يتعين او يتعين لماد كرهناه وفي الخلاصة ولو ابي  
 السلم اليه قبض راس المال اجبر عليه وفي الواقعات باع عبدا  
 بثوب موصوف في الذمة فان لم يضرب للتوب احدا  
 لا يجوز لان التوب لا يجب في الذمة الا سلميا فالاجل شرط  
 فلو ضرب الاجل حاز لوجود شرطه فلو افتراق قبل قبض  
 العبد لا يبطل العقد لان هذا العقد اعتبر سلميا في حق  
 التوب ببعائه في حق العبد ويجوز ان يعتبر في عقد واحد  
 حكم عقدتين كما في المبة بشرط العوض ونحوه في قول اللولي  
 لعبد اذا ديت اليه العاقبات حرا بمنزله حكم البيمان  
 وحكم المعاوضة انتهى واما المصنف رضي الله عنه الى انه  
 لا بد من خيار الشرط لانه يمنع تمام القبض قالوا ولا يثبت  
 في السلم فيه خيار روية ويثبت فيه خيار العيب ويثبتان

في راس

في راس المال اذا كان مما يتعين والا فخير الروية لا يثبت في النقو  
 ودل قوله قبل الافتراق دون ان يقول في المجلس على ان  
 القبض في المجلس ليس بشرط وفي البرازية وان مكثا الى الليل  
 او سارا فرسخا او اكثر ثم سلم جاز وان نلما احدهما او  
 نالما ثلث فرقة ولو اسلم عشرة في كرو لم تكن الدراهم  
 عنده فدخل المنزل ليخرجه ان توارى عن المسلم اليه  
 بطل وان بحيث يراه لا وصحت الكفالة والحالة والار  
 براس المال المسلم اليه انتهى وفي المدايع ثم اذا جازت الحوالة  
 والكفالة فان قبض المسلم اليه راس المال من المختار  
 عليه او الكفيل او من رب السلم فقد تم العقد بينهما  
 اذا كانا في المجلس سوا بقى التحويل والكفيل او افتراقا  
 بعد ان كان العاقدان في المجلس وان افتراقا  
 العاقدان باقتهما قبل القبض بطل السلم وبطلت  
 الحوالة والكفالة وان بقى المختار عليه والكفيل في المجلس  
 فالعبرة لمقتا العاقدين **قال** واقتراهما لا لمقتا  
 الحويل والكفيل واقتراهما لان القبض من حقوق  
 العقد وقيام العقد بالعاقدين فكان المعتبر مجلسهما  
 وعلى هذا الحوالة ببدل الصرف واما الرهن براس  
 المال فان ملك الرهن في المجلس وقيمة مثل راس المال  
 او اكثر فقد تم العقد بينهما وان كانت قيمته اقل من  
 راس المال تم العقد بعد رده ويبطل في الباقي وان لم يملك  
 الرهن حتى افتراق بطل السلم لحصول الافتراق لا عن قبض  
 وعليه رد الرهن على صاحبه وكذا الحكم في بدل الصرف انتهى  
 وفي ايضاح الكرماني رضي الله عنه من الرهن ولو اخذ  
 بالمسلم فيه رهنا وسلط على البيع فباعه بغير السلم فيه

تمت



او بغير حصة جاز انتهي وفي تلخيص الجامع من باب اقرار المريض لوارث  
 اخر والدينين قصالا وليهما فلو اسلم فتر استقرض وقعت المقاصة  
 وفي عكسه لا انتهي لان انتفع المقاصة الا اذا بقا صا بدليل ما سنده  
 عن البديع وينفزع على ان القبض شرط اما اذا فخرتم انتقض  
 القبض لمعنى اوجبه انه يبطل السلم وبيانه ان راس المال امان  
 يكون عينا ودينا وكل منهما امان يوجد مستحقا او معيبا وكل  
 امان ان يكون قبل الافتراق او بعده كله او بعضه وكذا بدل  
 الصرف على هذه التفاصيل فان كان عينا مستحقا او معيبا  
 فان لم يجز المسحق ولم يررض المسلم اليه بالغيب يبطل السلم  
 بعد الافتراق او قبله وان اجاز المسحق ورضي المسلم اليه  
 بالغيب جاز مطلقا وله ان يرجع على العاقد بمثله ان كان مثليا  
 او قيمته ان كان قيميا وان كان دينيا فان وجد مستحقا  
 وا جيز مضى السلم مطلقا ولا سبيل للمشتري على القبول و يرجع  
 على الناقد بمثله وان لم يجز فاستدل في المجلس صح وان بعده يبطل  
 وان وجد زيوفا او بهرجة او ستوفة او رصا صا فان كانت  
 زيوفا فرضي بها صح مطلقا بخلاف الستوفة لانها ليست من  
 جنس حصة وان لم يررض فان كان قبل الافتراق واستدل في  
 المجلس صح وان بعده يبطل سواء استدل بها في المجلس او لا  
 وان بعده يبطل عند الامام رضي الله عنه هذا اذا وجدها  
 زيوفا او بهرجة فان وجدها ستوفة او رصا صا فان  
 بعد الافتراق يبطل سواء جوزه بها او لا وان استدل في  
 المجلس صح وتمام التقريرات في البدايع وفي الصغرى السلم  
 اليه اذا ان بشي من الدراهم وقال وجدتها زيوفا فالقول  
 له انتهي وفي الايضاح استحسن ابو حنيفة رضي الله عنه  
 في السير فقال يرد لها ويستدل في ذلك المجلس وفي تحديده

الكثير

الكثير روايتان ما زاد على الثلث النصف وما زاد على النصف  
 انتهي وفيه لو وجد البعير بهرجة او مستحقة واختلنا  
 فقال رب السلم مع عيینه ولو كانت ستوفة او رصا صا فاختلنا  
 في مثل ذلك فالقول قول السلم وبيانه فيه انتهي **قال** فان  
 اسلم ما بين درهمين في كبر ما بين ديناه عليه ومائة نقدا فالسلم  
 في الدين باطل اي في حصته يكون دينه دين وصح في  
 حصة النقد لوجود قبض راس المال بقدره ولا يشيع الفساد  
 لانه طاري اذا السلم وقع صحيحا في الكل ولذا لو غدر في الكل  
 قبل الافتراق صح والتفصيل بقوله اضاف العقد الى ما بين  
 اتفاقا بل كذلك بل اذا اضافه الى ما بين مطلقا ثم جعل المائة  
 من راس المال قصاصا بما في ذمته من الدين في الصحيح لان  
 المعنى يجمعهما وهو كون الفساد طاريا اذ الدين لا يتغير با  
 ضافة العقد اليه وفيه بقوله ديناه عليه لانه لو قال اسلمت  
 اليك هذه المائة النزل على فلان يبطل في الكل وان نقد  
 الكل لا شرا او تسليم الدين على غير العاقد وهو مفيد مقارنة  
 فتعدي **وفي** يكون الدين من جنس النقد بان الجنس لو اختلف  
 بان كان له على اخر مائة درهم فاسلمها اليه وعشرة دنانير  
 في اقرار معلومة لم يجز في الكل اما الدين فظاهر واما حصة  
 العين فاجمالة ما يخصه وهذا عند الامام رضي الله عنه  
 وعندهما يجوز في حصة العين وهو مبنية على سلية اعلام قدر  
 راس المال وفيه يكونه جعل الدين راس المال لانه لو لم يجعله وانما  
 وقعت المقاصة بان وجب على المسلم اليه دين مثل راس المال فلا  
 يخلو اما ان يجب الدين الاخر بالعقد او بالقبض فان كان الاول  
 بان كان رب السلم باع المسلم اليه ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبضها  
 حتى اسلم اليه عشرة دراهم في كرقان تراصيا بالمقاصة



صار قضاها وان ابرأها لا يصير قضاها استحقاقا لان العقد  
موجب للقبض حقيقة لو لا المقاصة فاذا انقضا ما يتبين انه انقضى  
موجبنا بطريق المقاصة وقد وجد وان وجب بعقد  
مما حرر عن السلم لا يصير قضاها وان جعله قضاها هذا اذا وجب الدين  
بالعقد فان وجب بالقبض كالغصب والقرض ثانه يصير قضاها جعله  
اولا بعد ان كان وجوب الدين مما حرر عن العقد هذا اذا استلوى  
الدينان فاما اذا انقضا لان كان احدهما افضل والاخر ادون  
رضي احدهما بالقضا صواب الى الاخر فانه ينظر فان ابرأ صاحب الفضل  
لا يصير قضاها لان حقه في الجود معصوم يحترم فلا يجوز ابطاله  
عليه من غير رضاه وان ابرأ صاحب الادون يصير قضاها لانه  
لما رضيه صاحب الفضل فقد استقطا حقه وكذلك المقاصة  
في بدل الصرف على هذا التقا صيل كذا في البدائع قال الزهري  
رضي الله عنه الكريستون فقير والفقير ثمانية مكاكيل والمكول  
صاع ونصف وفي الخصايس الكريسم لا يعين فقير او هذا كله في  
راس المال اما المقاصة في السلم فيه فقال في الايضاح ان وجب  
على رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد او بعده  
لم يصير قضاها وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض  
صار قضاها ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قضاها  
جاز وان كان ودبعة عند رب السلم قبل العقد او بعده فجعله  
السلم اليه قضاها لم يكن قضاها الا ان يكون محضهما او يخل  
بينهما وبينه ولا تقير المقصوبة قضاها الا اذا كان مثل  
السلم فيه فان كان اجود او ردي فلا بد من رضاها انتهى **قال**  
ولا يقع التصرف في مال السلم والسلم فيه قبل القبض بشركة او  
تولية لان السلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل  
القبض لا يجوز وراس المال يستحق القبض في المجلس والتصرف

راس

فيه

فيه موقوف له فلم يجز في التولية تمليكك بعوض وفي الشركة تمليك  
بعضه بعوض فلم يجز وصورة الشركة فيه ان يقول رب السلم  
لاخر اعطني نصف راس المال فيكون نصف السلم فيه لك  
وصورة التولية ان يقول لاخر اعطني مثل ما اعطيت السلم  
اليه حتى يكون السلم فيه لك كذا في الايضاح واما مخرج  
بالتولية كذا قول من قال يجوز بيع السلم فيه كراحة وتولية  
وجزم به في الحاوي فقال ولا بأس ببيع السلم قبل قبضه  
سراحة وتولية وهو قول ضعيف والمذهب منعهما  
وقد اشترى راس السلم بالاولى سوا كان من عليه  
او من غيره كما في الحاوي فلو باع رب السلم السلم فيه من  
السلم اليه بالكثير من راس المال لا يصح ولا يكون اقالة  
كذا في الكفنية ولو وهب منه قبل قبضه وقبل الهبة لم يصح  
وكان اقالة ووجب عليه رد راس المال وكذا الوابراة مثلا  
او بعضه وفي التجنين والواقعات رجل اسلم الى رجل كرا  
حنطة فقال رب السلم للسلم اليه ابرأك من نصف  
السلم وقبل السلم اليه ووجب عليه رد نصف المال اليه  
لان السلم نوع مبيع وفي البيع من اشترى شيئا قال الشريفة  
للبيع قبل القبض وهبت منك نصفه فقبل البائع كانت  
اقالة في النصف بنصف الثمن فكذا هذا اذا الخطأ منزلة  
الهبة وفي الفتاوى الصغرى اقالة بعض السلم وابقائه  
في البعض جائز واما اقالة السلم على مجرد الوصف  
بان السلم فيه حبيبا فتقايلا على الردى على ان يرد  
السلم اليه ذرها لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما  
خاذا في الابن يوسف رضي الله عنه في رواية لكن عند  
ابي يوسف رضي الله عنه يجوز الا بطريق الاقالة بل بطريق



المطاع من راس المال انتهى وفي البدائع ابراع من راس المال يتوقف على  
قبول رب السلم فان قبل الفسخ العقد بخلاف ابراع المسلم  
فيه فانه جائز بدون قبول المسلم اليه لانه ليس فيه اسقاط  
شروط ومخلاف ابراع عن سخن البيع فانه صحيح بدون قبول  
المشتري لكنه يرتد بالرد ولا يجوز ابراع من المبيع لانه عين  
واسقاط العين لا يصح انتهى وظاهره بخالف ما قدمناه عن  
التجيز من ابراع من المسلم فيه وفي الظهيرية لو ان رب السلم  
وهب المسلم للمسلم اليه كانت اقالة للمسلم ولزمه رد  
راس المال اذا قبل وفي المبسوط اذا ابراع رب السلم المسلم اليه  
عن طعام السلم صح ابراعه في ظاهر الرواية وروى الحسن  
عن ابي حنيفة رضي الله عنه لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه  
واذا قبل كان فسخا لعقد السلم ولو ابراع المسلم اليه رب  
السلم عن راس المال وقبل ابراع السلم وان رده والفرق  
بين راس المال والمسلم فيه ان المسلم فيه لا يستحق قبضته  
في المجلس بخلاف راس المال انتهى وذكر في الذخيرة قولين  
في مسيلة ابراع من بعض السلم فيه هل هو اقالة فيرده  
ما قابله او حط فلا يرد وبه اندفع الاشكال في ذكر القولين  
فيما اذا ابراه عن الكل وقبل فقبل يرد راس المال كله  
وقيل لا يرد شيئا انتهى ودل كلام المصنف رضي الله عنه على  
منع الاستبدال بهما اما الاستبدال براس مال السلم في مجلس  
العقد فهو غير جائز بان ياخذ براس المال ينيل من غير حصة  
لكونه يفوت القبض المشروط لان بدل الشيء غيره وكذا  
الاستبدال ببذل الصرف فان اعطاه من جنس راس المال  
اجود او اردى ورضي المسلم اليه بما اردى جائز لانه قبض  
جنس حقه وانما اختلف الوصف فان كان اجود فقد

فقر

فقر حقه واصغر في القضا وان كان اردى فقد قضاها ناقضا  
فلا يكون استبدال الا انه لا يجبر على اخذ الا ردى ويجبر على اخذ  
الا جود لانه في العادة لا يعد قص لا وانما هو استحقاق  
في القضا والا ينافي اما الاستبدال بالمسلم فيه جنس اخر فلا يجوز  
لكونه بيع المستقول قبل قبضه وان اعطى جود او اردى  
فحكمه حكم راس المال كذا في البدائع وفي النزاهة اسلم  
في ثوب وسطا وجابا الجيد وقال خذ هذا وزدني  
درها فعلى وجوه ان المسلم فيه قبلي ووزن او زر على  
ولا يخلو اما ان يكون فيه فضل او نقصان وذلك في  
المقدار او في الصفة فان كيليا بان اسلم في عشرة  
اقفزة نجابا احد عشر فقال خذ هذا وزد درها جاز  
لانه باع معلوما بمعلوم ولو جابسة وقال خذ  
وارد عليك درها جاز ايضا لانه اقاله واقالة الكل  
يجوز فكذا اقالة البعض ولو جابا جود او اردى  
وقال خذ هذا واعط درها او ارد عليك درها لا يجوز  
عندها خلافا للثاني وفي الثوب ان جابذ راع ازبد  
وقال زدني درها جاز لانه بيع ذراع بملك تسليمه بذراع  
فان دفع ببيعة منفردا وكذا الزاد في الوصف يجوز عنده  
وان جابا بنقص درعا ورد لا يجوز عندها لانه اقالة  
فيما لا تعلم حصته لكونه الذراع وصفا بمجهول الحصنة  
ولو جابا بكفر من حيث الوصف لا يجوز ولو يازبد  
وصفا بجوز لانه اقالة فيما لا يعلم وهذا اذا لم يبين  
لكل ذراع حصته اما اذا بين جاز في الكل بخلاف انتهى  
وقيد بقوله قبل القبض لان بيعه بعده على راس المال  
ومراحمه ووضيعة وشركة جائز وفي الغنية اسلم



دينار افرماني من من الزبيب فلما حل الاجل ونجز عن دايه باع رب  
 السلم السلم اليه ما يتاخر من ذلك الزبيب الذي المسلم اليه  
 دينار وقبض الدينار لا يفتح السلم في صحة الدينار انتهى والحاصل  
 ان التصرف المستحق في الكتاب شامل للبيع والاستبدال  
 والهبة والاموال الا ان في الهبة والاموال يكون محاربا عن الاقالة  
 فيرد راس المال كلا او بعضا ولا يثبت الاقالة فلما جازية  
 وكما التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الردي والعكس انتهى  
**قال** فان ثبتت يلا السلم يشتر من المسلم اليه شيئا براس  
 المال يعني قبل قبضه حكمه الا قاله بقوله عليه الصلاة  
 والسلام كما تاخذ اسلمك او راس مالك كاسلمك حال  
 قيام العقد او راس مالك حال انقضا فامتنع الاستبدال  
 فصار راس المال بعد الاقالة متمثلة المسألة قبله  
 فباخذ حكمه من حرمته الاستبدال غيره فيكم راس المال بعدها  
 حكمه قبلها الا انه يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها  
 لكونها ليست ببيع من كل وجه ولهذا جاز ابراهمه عنه وان  
 كان لا يجوز قبلها وفرا لا يضاح للكرمان رضي الله عنه ان الاقالة  
 فيه بيع جديد في حق ثالث وهو الشرع وفي البدايع قبض  
 راس المال انما هو شرط حال بقاء العقد فاما بعد ارتقائه  
 بطريق الاقالة او بطريق اخر فقبضه ليس بشرط في مجلس  
 الاقالة بخلاف القبض في مجلس العقد ووجه الفرق ان  
 القبض في مجلس العقد في البدلين ما شرط لعينه وانما شرط  
 للتعين وهو ان يصير البديل متعينا بالقبض صيانة  
 عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في  
 مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فيعود اليه عينه  
 فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس

القبض

القبض فلا يراع له المجلس بخلاف الصرف كان التعيين لا يحصل  
 الا بالقبض لان استبداله جاز فلا بد من شرط القبض  
 في المجلس للتعين انتهى وذكر الشارح رضي الله عنه  
 من باب التحالف من كتاب الدعوى الا قاله بالسلم بعد  
 نفاذها لا تختمل الغنم بساير اسباب الفسخ الا ترى  
 الى انها لو قاله بقبض الاقالة لا تنتقض وكذا لو  
 كان راس المال عوضا فقبضه المسلم اليه ثم ردد عليه بغير  
 قبضتها ثم اهدى قبل التسليم الى رب السلم لا يعود  
 السلم والعقد فيه ان المسلم فيه سقط بالاقالة  
 فلو انقضت الاقالة لكان حكم انقضا خروجا عن السلم  
 فيه والساقط لا يحتل العود بخلاف الاقالة في البيع  
 لانه عين فامكن عوده الى ملك المشتري انتهى ومن  
 هنا يعلم ان فسخ ابراهم لا يصح بالاولى وفي الذخيرة  
 من باب السلم لو اختلف في راس المال بعد الاقالة  
 فالقول بالسلم اليه ولا يتخالفان وذكر ما ذكره الشارح  
 ثم قال لو تقابل بل ما سلم المسلم اليه السلم فيه  
 ثم اختلفا في راس المال تحالفا لان السلم فيه عين  
 قائمة وليس بدين فالاقالة هنا تختمل الفسخ قصدا  
 انتهى فيد بالسلم لان الصرف اذا اتفقا لا جاز الاستبدال  
 عنه ويجب قبضه في مجلس الاقالة بخلاف السلم وبيان  
 الفرق في الايضاح للكرمان رحمه الله **قال** ولو اشترى  
 المسلم اليه كرا و امر رب السلم بقبضه فقنا لم يصح وصح لو  
 قرضا او امره بقبضه له ثم قبضه ففعل معناه ان  
 يكيد لنفسه بعد القبض ثانيا لانه اجمع هنا صفتان  
 صفة بين المسلم اليه وبين المشترك منه وصفة



بين المسلم اليه وبين رب السلم كلاهما بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
مرتين ولم يوجد في الأولى وهو ما إذا أمر المسلم البائع السلم  
بقبضه من البائع فقبض الحقة فلم يبيع ووجد في الثانية وهي  
ما إذا أمر رب السلم بقبضه له بأن يكيده ثم يقبضه لنفسه  
بالكيل ثانياً والأصل فيه أنه صلى الله عليه وسلم يبيع عن بيع  
الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع  
المشتري ومحلله على ما إذا اجتمعت الصفقتان فيه  
وأما في حقة واحدة فيكتفي بالكيل فيه مرة في الصحيح  
والدليل على أنه بيع عند القبض ما قال في الزيادة  
لو أسلم مائة في كرم ثم اشترى السلم اليه من رب السلم حقة  
بما يترد عليهم السنة فقبضه ثم خلع حل السلم أعطاه  
ذلك الكرم بخير لأنه اشترى ما باع بأقل مما باع قبل نقد  
التمن كذا في فتح القدير قيد بالشرا لأن المسلم اليه لو ملك  
كروبارث أو هبة أو وصية فأوفاه رب السلم أو أكتاله  
مرة حازلانه لم يوجد إلا عقد واحد بشرط الكيل وقيد  
بالكرم وهو مستون فقير أو أربعون على الخلاف لأن  
المسلم اليه لو اشترى حقة بخازنة فأوفاه رب السلم  
فاكتالها مرة حازلانه ذكرنا وأشار بالكيل إلى أنه  
لو أسلم في موزون معين واشترى المسلم اليه موزوناً  
كذلك إلى آخره لا يجوز قبض رب السلم إلا فرق بين  
الكيل واللوزون في هذا الحكم وكذا المعدود إذا اشتراه  
بشرط المعد فإنه كالكيل واللوزون كما قدمنا وذكرنا  
البنائية أن في المعدود روايتين وإنما ضربنا تكرار الأمر في  
كلام المؤلف رضي الله عنه بتكرار الكيل لأن الشرط أن يكيده  
مرتين وإن لم يتعد الأمر حتى لو قال قبض الكروبارث اشتريته

كرم

كذلك

من فلان عن حقه فذهب فاكثاله ثم أعاد كيده صار قابضاً ولفظ  
الجامع بغيره فإنه لم يزد على قوله فاكثاله ثم أكتاله لنفسه  
كذا في فتح القدير وأما قوله وصح فصورته استقرض  
منه كراً فاشترى المستقرض كراً فأمر المقرض بقبضه  
قبضاً حقة وإنما جازبلا إعادة الكيل لأن القرض عارة حتى  
يلفظها وكان المقبوض غير حقة فغيره فلم يكن استيلاً لا  
للزوم ما دلت الجنب بحقه بنسبة بالتحقق للصفقتان  
فيكتفي بكيل واحد المشتري فقبضه له ثم لنفسه  
من غير إعادة الكيل وأشار بقوله لم يبيع إلا أنه لم يدخل  
في ضمان رب السلم حتى لو هلك في هذه هلك من  
مال المسلم اليه كما في البنائية وللمقرض صورة أخرى هي لو  
كان الدين الأول سائماً فلما هلأ قرض المسلم اليه  
من رجل كرم أو أمر رب السلم بقبضه من المقرض ففعل حازل  
لما ذكرنا لأن عقد القرض عقد مساهلة لا يوجب الكيل  
بخلاف البيع مكابله أو موازنة ولهذا لو استقرض من آخر  
حنة على اثني عشر اقضه جازله أن يتصرف فيها قبل  
القبض **قال** ولو أمره رب السلم أن يكيده في ظرفه ففعل  
وهو غائب لم يكن قبضاً بخلاف البيع أي لو اشترى  
مكيلاً معيناً ودفع المشتري للبائع ظرفاً وأمره أن يكيده  
في ظرفه ففعل البائع والمشتري غائب مع والفرق أن رب  
السلم حقه في الذمة ولا يملكه إلا بالقبض فلم يصادف  
أمر ملكه فلا يبيع فيكون المسلم اليه مستعيل للظرف جاعلاً  
فيه ملكاً بنفسه كالدائن إذا دفع مكيلاً للمدين وأمره أن  
يزن دينه ويجعله فيه لم يصر قابضاً بوزنه فيه  
وصح الأمر في البيع لمصادفة ملكه لكونه صار ملكاً للمعين



بتدبير العقد فصار البايع وكبلا عنه بامساك الغزير فصارت في يد  
 المشتري حكما وصار الواقع فيها واقعا في يد المشتري وانشأ الله  
 رضي الله عنه بالفروق الى ما يلزم الاول لو امر المشتري البايع  
 بطحن الطعام كان الطحين للمشتري ولو امر رب السلم كان الطحين  
 للمسلم اليه فلو اخذ رب السلم الدقيق كان حراما لان استدلاله  
 بالمسلم فيه قبل قبضه كذا في فتح القدير الثانية لو امر المشتري  
 ان يصيد في البحر ففعل ذلك ضمن مال المشتري وفي السلم  
 يهلك من مال المسلم اليه وليس ذلك الا باعتبار صحة الامر  
 وعدمها الثالثة يكتفي بكيل البايع في الشراعي الصحيح  
 بخلاف السلم فيدنا يكون الطرف للمشتري لانه لو كان للبايع  
 فامر المشتري بالكيل فيه ففعل لم يصير قابضا يكون  
 المشتري استعار طرفه ولم يقبضه فلا يصير في يده فكذا ما  
 يقع فيه فصار كمال امره ان يكيله في ناحية من بيت البايع  
 فان المشترك كما يكون قابضا فان البيت بنواحيه في يد  
 البايع وفي البدايع لو استعار المشتري من البايع غزيره وامره  
 ان يكيله فيها ففعل صار قابضا بالتخلية اجماعا ان كان  
 المشتري حاضرا والا لا ما لم يسلمها اليه عند محمد رضي الله عنه  
 سواء كانت الغزير بعينها او لا وقال ابو يوسف رضي الله  
 عنه ان كانت بعينها صار قابضا والا لا انتهى وقد يقوله وهو  
 غائب لانه اذا كان حاضرا صار المسلم اليه قابضا سواء كانت  
 الغزير له او لا للبايع او كانت مستأجرة وبه صرح الفقيه ابو  
 الليث رضي الله عنه كذا في البناء والتقييد بطرف الامر ليغني  
 منه حكم ما اذا امره بكيله في طرف السلم اليه بالاولى وقد سوى  
 بينهما في البدايع وانشأ المؤلف رضي الله عنه بالفروق بينهما  
 الى انه لو اجمع الدين والعين بان اشترى كراويا وله على

البايع

البايع كدين والطرف للمشتري فامر ان يجعلها فيه فان يد  
 الامر يوضع العين صار الامر قابضا للعين والدين اما  
 العين فلصحة القبض بصفة الامر واما الدين فلا نصالة  
 مملكة تكون العين صارت في يده حكما ونشأ يصير القبض  
 قابضا كمن استقرض حنطة وامره ان يزرعها في ارضه مع  
 الامر وصار المستقرض قابضا له وكن دفع الى صايغ خاتما  
 وامره ان يزيده من عنده نصف درهم مع وصار قرضا  
 وفي الايضاح ليس فيه انه اذا هلك قبل التسليم لم يصير  
 قابضا امر لا قال وان جعلناه قابضا فالوجه فيه ان الخلط  
 استهلاك وهو من اسلب الملك وان بدا بالدين ثم بالعين  
 لم يصرف قابضا اما الدين فلعدم صحة الامر به واما العين فلانه  
 خلطه بملك نفسه قبل التسليم بحيث لا يتميز فصار مستهلكا  
 للمبيع عند ابي حنيفة رضي الله عنه فيستقضي البيع وهذا  
 الخلط غير مرضي به من جهة المشترك لجواز ان يكون مراده  
 البداية بالعين وعندهما للمشتري بالخيار ان يشاء نقض  
 البيع وان شاء شاركه في الخلط لان الخلط ليس باستهلاك  
 عندهما كذا في الهداية وخصه قاضي خان بقوله محمد اما  
 عند ابي يوسف اذا بدا بالدين يصير قابضا لهما جميعا كما لو  
 بدا بالعين ضرورة اتصاله بملكه في المهورتين اذ الخلط  
 ليس باستهلاك وقال محمد يصير قابضا للعين دون الدين  
 فيشتركان فيه ولم يبرأ عن الدين وانشأ بقوله في طرفه الى  
 انه لا لعام فيه فلو كان في الطرف طعام لرب الدين قبل لا يصير  
 قابضا لما قررنا ان امره غير معتبر في ملك الغير قال في الميوط  
 والاصح عند ابي حنيفة يصير قابضا لان امره بخلط طعام السلم  
 بطعام على وجه لا يتميز معتبر فيصير به قابضا كذا في فتح القدير



وأشار إلى مسيلة السلم إلى مسيلة القرض قال في البدائع وكذلك لو استقرض من  
 رجل كراود دفع إليه غرابه ليبيعه فيها ففعل وهو غائب لم يكن قبضا  
 لأن القرض لا يملك قبل القبض فكان الكرا على ملك المقرض فلم يصح الأمر  
**قال** ولو أسلم أمة في كرو قبضت الأمانة فتقايلا فماتت أو ماتت  
 قبل الأمانة بقى وجه وعليه قيمتها إن بقى عقد الأمانة فماتت  
 تقايلا وهي حية ثم ماتت وجه إن ساء عقد الأمانة فماتت تقايلا  
 بعد موتها ووجب على المسلم إليه قيمة الجارية في المسلمين يوم  
 قبضها لأن شرط الأمانة بقا العقد وهو بقاء العتق  
 عليه والعقود عليه في السلم هو المسلم فيه وهو باق في ذمة  
 السلم إليه بعد هلاك الجارية فإذا انقضى العقد وجب عليه رد  
 الجارية وقد يجوز موتها فيجب عليه قيمتها كما لو تقايضا ثم تقايلا بعد  
 هلاك أحدهما أو هلك أحدهما بعد الأمانة وإنما اعتبر يوم القبض  
 لأنه سبب الضمان كالغصب **قال** وعكسها بشرائها باللف  
 إذا ماتت الجارية المبيعة لم يضر الأمانة وإذا انقضى الأمانة ثم ماتت  
 بطلت الأمانة لأن العتق عليه الجارية فلا بد من قيامها بالصحة  
 الأمانة وليبقاها إلى أن تقبض فقيده لأن الأمانة في الصرف  
 صحيحة بعد هلاك البديلين أو أحدهما باقية بعد الهلاك لأن  
 المعقود عليه في الصرف ما وجب لكل واحد منهما في ذمة الآخر  
 وهو غير معين فلا يتصور هلاكه والمقبوض غيره وهذا لو كان  
 المقبوض قائما لم يتعين الرد بعد الأمانة وفي القنية تقايلا  
 البيع في العبد فابق في يد المشتري فإن لم يقدر على تسليمه بطلت  
 الأمانة والبيع بحاله انتهى والحاصل أنه يشترط لصحة الأمانة  
 البيع فتمام البيع دون الثمن فلو تقايلا بعد هلاك الثمن  
 ولو معينا صححت ولكن لا بد من عدم الأبرائة عنه لما في القنية  
 أبر البائع المشتري من الثمن بعد قبض البيع ثم تقايلا لا تضع

انتهى

انتهى فيرد هلاكها أنه لو قطعت يدها ثم تقايلا صححت ولزمه  
 رد جميع الثمن واشترى للبائع من ارش البداة علم وقت الأمانة أنها  
 قطعت يدها وأخذ المشتري ارشها وإن لم يعلم بخبر يدين الأخذ  
 بجميع الثمن والترك في القنية ثم رفق لا يشجار لا يشترى  
 وللبيع أن يأخذ قيمتها منه لأنها موجودة وقت البيع  
 بخلاف الارش لأنه لم يدخل في البيع أصلا لا قصدا ولا ضمنا  
 وقال قبله اشترى أرضا مع الزرع وأدرك الزرع في يده ثم  
 تقايلا لا يجوز الأمانة لأن العقد انما ورد على التفصيل  
 دون الحنطة ولو حصده المشتري الزرع ثم تقايلا صححت الأمانة  
 في الأرض حصتها من الثمن ولو اشترى أرضا فيها أشجار فقطعا  
 ثم تقايلا صححت الأمانة بجميع الثمن واشترى للبائع من قيمة الأشجار  
 وتسلم الأشجار للمشتري هذا إذا علم البائع بقطع الأشجار وأما  
 إذا لم يعلم به وقت الأمانة فخير إن ساء أخذها جميع الثمن  
 وإن ساء ترك انتهى **قال** والقول المذكور الرداءة والتجديد  
 لا لنا في الوصف والجل أي إذا اختلفا في اشتراط وصف  
 السلم بأن قال أحدهما شرطناه رد ياء وقال الآخر لم نشترط شيئا  
 أو قال أحدهما شرطنا الاجل وقال الآخر لم نشترط شيئا كان  
 القول لمن اشترط فيهما لا لمن نفاه فيهما لأنه مدعى  
 الصحة إذا سلم لا يجوز الأموحلا موصوفا فيشهد له الظاهر  
 لأن الفاسد حرام والظاهر أن السلم لا يباشره أطلقه فمثل  
 ما إذا مدعى الوصف رب السلم أو السلم إليه وفي الأول خلافا  
 قال الإمام غلله بأنه مدعى الصحة وهما غلله بأن السلم إليه  
 منكر فالقول له وسئل أيضا ما إذا كان مدعى الاجل السلم  
 إليه رب أو رب السلم وثلا ولا خلا فمما لا نكارها وإذا  
 قبل قول الثاني قول رب السلم اتفاقا رجع إليه في مقدار الاجل

كان



ايضا فيقبل قوله في اصله ومقداره والاصل عند الامام ان القول  
لمدعي الصحة سواء كان الاخر متعنتا او لا وعندهما القول المنكر  
انه لم يكن متعنتا وهو من انكر ما ينفعه وغير المتعنت من انكر  
ما يضره هذا في الشريعة واما المتعنت في اللغة فهو من  
يطلب العنت وهو الوقوع فيما لا يستطيع الانسان الخروج  
عنه كذا في البناء ولو قال المصنف والقول المدعي الوصف  
الشامل للرداة والجودة فكان اولي لان احدهما الوصف  
شروطا جيدا وبقي الاخر الاشتراط اصلا فالقول  
لمثبت في الاختلاف في اصل التاجيل لانهما لو اختلفا  
في مقداره فالقول للطالب مع اليمين لانكاره الزيادة  
وان برهن قبل وان برهنا فثبتا بيمينه المطلوب توجه  
المطالبة فان برهنا فثبتا بيمينه المطلوب لا بيمينه زيادة  
الا جلت ثم اعلم ان بين الاجل والوصف فرقا وهو ان الا  
خلاف في مقدار الاجل يعني انه ما هو لا يوجب التخالف  
وفي الوصف يوجب لكونه مجرى مجرى الاصل وفي الثانية  
اذا شرط في السلم الثوب الجيد فجابثوب وادعى انه جيد  
وانكر الطالب فالقاضي يتردد بين من اهل تلك الصفة  
وهذا احوط والواحد يكفي فان قال الجيد جبر على القول  
فاذا اختلفا في السلم يتخالفان استحقاقا ويبدأ  
بين المطلوب عند ابي يوسف ثم يرجع وقال يمين  
الطالب وهو قول محمد وان برهن قبل فان برهنا فثبت  
بيمينه رب السلم بسلم واحد عند ابي يوسف ويقال  
هو قول ابي حنيفة والسيلة على ثلاثة اوجه لان راس المال  
اماعين او دين وكل وجه على ثلاثة اوجه اتفق على راس  
المال واختلفا في السلم فيه او على القلب او اختلفا فيهما

فانكار

فان كان راس المال عينا واختلفا في السلم فيه لا غير فقال  
الطالب هذا الثوب في كرخطة وقال الاخر في نصف  
كرو في شعير او في الخطة الردية واقاما البيعة فثبتا بيمينه  
رب السلم اجماعا وان اختلفا في راس المال فقال احدهما  
هذا الثوب وقال الاخر هذا العبد واتفقا في السلم  
فيه انه الخطة او قال احدهما هذا الثوب في كرخطة  
وقال الاخر في كرشعير واقاما البيعة فثبتا بالسلمين محمد  
مر على اصله وابو يوسف يقول كل يدعي عقدا غير ما  
يدعيه الاخر وان كان راس المال دراهم او دنانير ان  
اتفقا في راس المال واختلفا في السلم فيه واقاما البيعة  
فالبيعة لرب السلم ويقضي بسلم واحد عند ابي يوسف  
خلا قال محمد وان كان الاختلاف على القلب فعلى هذا  
الاختلاف ولو اختلفا فيهما فقال احدهما عشرة دراهم  
في كرخطة وقال الاخر خمسة عشر في كرو واقاما البيعة  
فعند ابي يوسف ثبتت الزيادة فتجب خمسة عشر  
في كروين ولا يقضي بسلمين وعند محمد يقضي بسلمين  
عقد بخمسة عشر في كرو وعقد بعشرة في كروين ولو  
ادعى احدهما ان راس المال دراهم والاخر دنانير لم يذكر  
هذا ويشعني ان يقضي بسلمين كما في التوبين كذا في فتح  
القدير والحاصل ان اختلفا في الجنس والصفة او المقدار  
سواء كان في راس المال او في السلم اليه وان اختلفا في اشتراط  
الوصف او الاجل فالقول لمثبتة لا لغيره وان اختلفا في  
مقدار الاجل فالقول لرب السلم وان اختلفا في مصينه  
فالقول للمسلم اليه وان اختلفا في بيان مكان الادفا  
فالقول للمطلوب وفي اشتراطه فلن اثبتته وفي التفسيرية



اذا اختلف في جنس العقود عليه تخلفا وكذا في الصفة بخلاف الاختلاف  
 في الصفة في بيع العين ولو اختلفا في مكان الايقاف القول  
 للمطلوب وان برهنا فللطالب عنده وعند هذا بخلافه  
 ويزاد ان السلم وقيل على العكس انتهى وفي الصحاح رد الثاني  
 بردة فورد في فاسد واداة فسدته انتهى  
 وقد ذكر المصنف اولا في الدعوى التاجيل وفي الثاني الاجل  
 فظاهره انه لا فرق بينهما عنده وليس كذلك لما في القاموس  
 الاجل غاية الوقت في الموت وحلول الدين ومدة الشيء والجمع  
 اجال والتاجيل تحديد الاجل انتهى والتحديد يعني التقدير  
 وقد منا انهما لو اختلفا في مقداره فالقول للطالب فتعين  
 ان يكون التاجيل في كلامه معنى الاجل مجازا بدليل الثاني  
**قال** ومع السلم والاستصناع في نحو حق وطشت اما السلم  
 فلا مكان ضمن الصفة ومعرفة المقدار فكان سلميا باستحقاق  
 شرائطه واما الاستصناع فالكلام فيه في مواضع الاول  
 في معناه لغة فهو طلب الصنعة انتهى فعلى هذا الاستصناع  
 لغة طلب عمل الصانع وشراعا ان يقول لصاحب خذ او  
 مكعب او صفرا صنع لي خفا طوله كذا وسعته كذا ودينا  
 او برمة شمع كذا ووزنها كذا على هيئة كذا وكذا ويعطى  
 الثمن الكسبي او لا يعطى شيئا فيقبل الآخر معه الثاني في  
 دليله وهو الاجماع العملي وهو ثابت بالاستحقاق والقياس  
 ان لا يجوز وهو فوقه لكونه بيع العدم وبتزكاته للتقامل  
 وكالتزم العاملة والمزارعة على قول في حصة لفسادهما  
 مع التقامل لثبوت الخلاف فيهما في الصدر الاول وهذا  
 بالانقاف قلنا فصرناه على ما فيه تقامل وفيما لا تقامل  
 فيه رجعنا فيه الى القياس كان يستصنع حايكا او خياطاً

ويصح ان يكون  
 في بيعه او في  
 حايكا او خياطاً

لينح

لينح له او يحيطا فيهما بغزل نفسه وفي الفتية دفعا معهما  
 الى مذهب ليذهبه بذهب من عنده واره الذهب انموذجا  
 من الاغشار والاخماس وروس الاتي واويل السور قامه رب  
 المصنف ان يذهبه كذلك باجرة معلومة لا يصح سبل  
 عمر السقي عن من دفع الى حايك غزلا لينح له عمالة  
 من سدها في اياها مشوكة فقال صاحب الغزل اشتريت  
 منك ما في هذه الشوج من الارسيم بكذا وقال الاخر بعت  
 هل يصح فقبل ببيع ما صار على الامر للمامور من الارسيم السدا  
 بالعقد الاول صار ملكا لاسر وقال ابو الفضل الارسيم دين  
 على الامر واجرة العمل عليه قال البخاري ان بيتا فاذا ابنته  
 يقومه القومون فما يقولون ادفعه اليك فزينا به وبناه  
 وقومه رجل با نقاشا وابي الصانع فله اجر مثله وقال ابو  
 حامد وحيد الوبري هو معتزلة القوم لا الحكم فلا يلزمه  
 تقومه انتهى الثالث في صفة فقد اختلفوا في كونه موعدا  
 او معاودة فالجاءم الشهيد والصغار ومحمد بن سلة وصاحب  
 المنثور مواعدة وانما يتعقد عند الفراغ بالانقاف ولذا كان  
 للصانع ان لا يعمل ولا يجبر عليه بخلاف السلم والمستصنع ان لا يقبل  
 ما ياتي به ويرجع عنه انتهى والصحيح من الذهب جوازه بيبعا  
 لان محمد ذكر فيه القياس والاستحسان وهما الجريان في الموا  
 عدة ولان جوازه فيما فيه تقامل خاصة ولو كان مواعدا  
 لجاز في الكل وسماه ايضا سرا فقال اذا راه المستصنع فله  
 الخيار لانه اشترى ما لم يره ولان الصانع يملك الدراهم  
 بقبضها ولو كانت مواعدا لم يملكها واثبات ابي اليسر الخيار  
 لكل منهما لا يدل على انه غير بيع كما في بيع المفاضة وحين  
 لزوم جوازه علمنا ان الشارع اعتبر فيه العدم موجودا



وهو كثير في الشروع كطهارة صاحب العذر وتسمية الذائع اذا سميها  
والرهن بالدين الموعود وقراءة المأمور والرابع في العقود عليه  
فاختلف فيه فالمذهب الموصى في الهداية انه العين دون  
العمل وقال البردعي العقود عليه العمل دون العين لان الاستقضا  
يبني عنه والاديم والعمر بمنزلة الصنع والدليل على المذهب  
ما ذكرناه من قول محمد لانه اشترى مالم يره ولذا لو جابه  
مفروعا لا من صنعة او من صنعة قبل العقد فاحذه جاز  
وانما بطله بموت الصانع كبثمه بالاجارة وفي الذخيرة  
هو اجارة ابتداء بيع انتهالكن قبل التسليم لا عند التسليم  
بدليل قولهم اذا مات الصانع يبطل ولا يشترى المصنوع  
من تركته ذكر محمد في كتاب البيوع وانما لم يجر الصانع على العمل  
والصنعة على اعطاء المسمى لانه لا يمكنه الا باتلاف عين ماله  
والاجارة تنسخ هذه العذر الخامس في حكمه هو الجواز دون  
اللزوم لان جوازه للحاجة وهو في الجواز لا للزوم ولذا قلنا  
للمصانع ان يبيع المصنوع قبل ان يراه المستصنع لان العقد  
غير لازم واما بعد ما رآه قال اصح انه لا خيار للمصانع بل اذا قبله  
المستصنع اجبر على دفعه له لانه بالاجرة بايع له ونقرع  
على عدم لزومه ما في فتاوى قاضي خان من الدعوى رجل  
استصنع رجلا في شئ ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع  
لم تفعل ما امرتك به وقال الصانع فقلت قالوا لا يمين  
فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل انك استصنعت  
الي في كذا وانكره عليه لا يجوز ان ينزل **قال** وله الخيار اي  
المستصنع الخيار اذا رآى المصنوع لما قدمناه انه اشترى مالم  
يره بخلاف السلم لانه لا فائدة في اثبات الخيار فيه لانه كلما رده  
عليه اعطاه غيره لكونه غير متعين اذا سلم فيه في الذمة فيبقى

فيها

فيها الى ان يقبضه فيدبه لانه لا خيار للمصانع لانه باع مالم يره وعمر  
اي حقيقة ان له الخيار لانه يلحقه العذر بقطع الصنع والصحيح الاول  
**قال** وللمصانع بيعه قبل ان يراه المستصنع لانه لا يتعين الا  
باجتباره فيد بقوله قبل ان يراه لانه اذا رآه ورضيه  
استمع على الصانع بيعه لانه بالاحضار اسقط خياره ولزم **قال**  
وسوجه سلم اي اذا احله المستصنع صار سلم وهذا عند  
ابي حنيفة وقالوا ان ضرب الاجل فيما فيه تعامل فهو استصنع  
وان ضرب فيما لا تعامل فيه فهو سلم لتقدير جعله استصنا عا  
ويجمل الاجل فيما فيه تعامل على الاستعمال وله انه يجمل  
السلم لئلا عليه وهو اول لكونه ثابتا بالكتاب والسنة ولا  
مطلقا واما الاستصناع فبالتعامل ومخصوصا بما فيه  
تعامل ولان الاجل لتأخير المطالبة وذكر باللزوم وهو  
في السلم دونه فالمراد بالاجل ما قدمه من ان اقله شهر  
فان لم يصنع كان استصناعا ان جرى فيه تعامل والا ففاسد  
ان ذكره على وجه الاستعمال وان كان للاستعمال بان قال علي  
نقرع منه عذا او بعد عذا كان صحيحا وفضل الهندواني  
فجعله من المستصنع استجلا او من الصانع تأجيلا ثم فائدة  
كونه سلم ان يشترط فيه شرايط من القبض قبل الاقتراف  
وعدم الخيار الى غير ذلك من الاحكام وفي الصحاح الطشت  
الطرس بلفظة طر ابدل من احدى السينين تاللا لاشتغال  
فاذا جمعت او صغرت ردت السين لانك فصلت بينهما  
بالف ويا قلت طسار وطيسر انتهى وفي المغرب الطشت  
موتته وهي عجمة والطش يعربها والجمع طشاش او طشوش  
وقد يقال الطوشوت ذكره في التبيين المجمل والفقهاء  
بالضم معروفة وقال الاصمعي هو رمي والجمع مما قم كذا في الصحاح

جاء

ش



**باب المتفرقات** هكذا في نسخة الزيلعي وفي نسخة العين مسایل متفرقة ويرى عنها في الهداية مسایل منتورة والمعنى واحد وحاصلها ان المسایل التي تشتهر عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها اذا استدركت سميت بها اي متفرقة عن ابوابها او منتورة عن ابوابها **قال** صحيح بيع الكلب والفهد والسباع والطيور لما رواه ابو حنيفة انه صلى الله عليه وسلم رخص في شئ الكلب الصيد ولانه ما لم يتقوم اليه الاصطياد فبيع ببيع كالبازي بدليل ان الشارع اباح الانتفاع به حراسة واصطياد الكلب ببيعها وهذا على القول المقتضى به من طهارة عينه بخلاف الخنزير فانه نجس العين واما على رواية انه نجس العين كالخنزير فقال في فتح القدير ولو سلم نجاسة عينه فهو نجس بحرمته اكله لا منع بيعه بل منع البيع بمسئع الانتفاع بشرعا ولهذا جزا ببيع السرفين والبعر مع نجاسة عينها لا اطلاق الانتفاع بهما عندنا بخلاف العذرة لم يطلق الانتفاع بهما فمنع بيعها فان ثبت شرعا اطلاق الانتفاع مخلوطة بالتراب ولو بالاسهلاك كالاستقباح بالزيت النجس في قتل جاز ببيع ذلك التراب التي هي في ضمنه وبه قال مشايخنا واغما منتفع ببيع الخمر لنقص خاص في منع بيعها وهو الخمر الذي حرم شربها حرم بيعها انتهى وفي القنية اشترى او ثارا او فرسا من خنزير لا يستيناسر الصبي لا يبيع ولا يضمن متلفه طب صحيح ويضمن متلفه يجوز بيع جزء الختام ان كان كميلا او هبة ادين القيمة التي تشتري الجوارح ببيع فلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز ان ياتي اطلقه فمثل المعلم وغيره العقور وغيره هكذا اطلق في الاصل فمثل العقور يرى على هذا الاطلاق ونقص في نوادر هشام عن محمد بن جواد ببيع العقور ويضمن من فستله قيمته وعن ابي يوسف منع بيع العقور وذكر في المبوط انه

لا يجوز

لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم وقال هذا هو الصحيح من المذهب قال وهكذا نقول في الاسد اذا كان يقبل التعليم ويصطاد به انه لا يجوز بيعه وان كان لا يقبل التعليم والاصطياد به لا يجوز قال الفهد والبازي يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال انتهى فعلى هذا لا يجوز بيع الفهد حال لانه لشراسته لا يقبل التعليم وفي بيع الفهد روايتان وجه رواية الجواز وهو الاصح كذا ذكره الشارح انه يمكن الانتفاع بجلده وهذا هو وجه اطلاق رواية بيع الكلب والسباع فانه مبني على ان كل ما يمكن الانتفاع بجلده او عظمه يجوز بيعه وصحيح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشترط للانتفاع بجلده عادة بل للشك في به وهو حرام انتهى ويجوز بيع المرة لا لفساد نضطاد الفارة والموام المؤذية فهي مستنعة بها ولا يجوز بيع موام الارض كالخنفس والعقارب والفارسة والنمل والوزع والقنطرة والضب ولا هوام البحر كالغفص والسرطانات وكذا اكل ما كان في البحر لا السمك وما جاز الانتفاع بجلده وعظمه يجوز بيعه كذا في البدائع وفي القنية وبيع غير السمك من دواب البحر ان كان له شئ كالسفنقور وحلوة الخنزير ونحوها يجوز والا فلا وجمل الما قيل يجوز حيا الاميتا والحسن اطلق الجواز وذكر ابو الليث يجوز بيع الحيات اذا كان يبيعها في ايام دوية وان لم يبيعها بها لا يجوز ورده في البدائع بانه غير سد يدلان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به كالتداوي كالحرف فلا تقع الحاجة الى شرع البيع ويجوز بيع الدهن النجس لانه يبيع به للانتفاع فهو كالسرفين اما العذرة فلا يبيعها الا مخلوطة بالتراب فلا يجوز اتا شبعها ويجمع الفهد على فهد الرجل اذا



شبه الفهد في كثره نومه ومزده ولحديث ان دخل فهدوان  
 خرج اسد السبع واحد السباع كذا في الصحيح وفي فتح القدير  
 والانتفاع بالكلب الحراسة والاصطياد جائز اجماعا لكن لا ينبغي  
 ان يتخذ في داره الا ان خاف لموصا او اعدا الحديث الصحيح  
 من قتي كلب الاكلب صيدا وما شئت نقص من اجرة كل يوم فتراها  
 انتهى وفي المدايع يجوز بيع الغنم بالاجماع لانه مستفاد به  
 حقيقة مباح الا انتفاع به شرعا على الاطلاق فكان مالا  
 والذي كالمسلم في بيع غير الحرم والحزير لانه مكلف  
 محتاج فشرع في حقه اسباب المعاملات فكل ما جاز لنا  
 من البياعات من العرف والسلم وغيرهما جاز له ومالا  
 يجوز من الربا وغيره لا يجوز له الا الحرم والحزير فان عظم  
 فيها كعقدنا على العصير والشاة فيجوز له السلم في الحرم  
 دون الحزير وفي المدايع لا ينعون من بيع الحرم والحزير  
 اما على قول بعض مشايخنا فانه مباح الانتفاع به  
 شرعا لمكان مالا في حقه وعن البعض حرمتها ثابتة  
 على العموم في حق المسلم والكافر لان الكفار مخاطبون  
 بشرايع هر حرمت وهو الصحيح من مذهب اصحابنا  
 فكانت الحرمة ثابتة في حقهم كمن لا ينعون عن بيعها  
 لانهم لا يعتقدون حرمتها ويؤولونها وقد امرنا  
 بتركهم وما يدريون انتهى فقدرنا بالحزير والحزير لا  
 لانا لا نجيز فيما بينهم بيع الميتة والدم واما المنخرفة  
 والتي جرح في غير موضع الذبح وذباح الجوس كالحزير  
 قال في الاصلاح فالمستثنى غير مختص بهما كما يفهم من المدايع  
 انتهى وفي البرازيه وبيع الجوس فيجوز ما هو ذبح عنده  
 كالحق من كافر جائز عند الثاني انتهى فظاهره انه غير جائز

عند

عند الماول والثالث وجيز فالمستثنى مختص بالحزير والحزير لا  
 كما زعم في الاصلاح وفي البرازيه ايضا بيع متزور التسمية  
 عمدا من كافر لا يجوز انتهى وفي الفتية من كتاب الشفعة  
 ناخير اليهودي في البت باشتغال البت بسطل الشفعة  
 انتهى وفيها من الجدود ومنع الدم كما يمنع المسلم الا شرب  
 الحزير فان غنوا وصرى العبدان متعوا كالمسلمين لانه  
 لم يستثن عنهم انتهى وفي الاصلاح الكرمان ولو باع ذمي  
 من ذمي حزرا او حزيرا ثم اسلم او اسلم احدهما  
 قبل القبض خير المشتري ان شاء يفض وان شاء اخذ  
 في قوله ما وعن محمد العقدي باطل وكذا المسلم اذا اشترى  
 عصيرا او حزيرا ولو قبض الحزير اسلم او احدهما جاز البيع  
 قبض الثمن او لا ولو اشترى الذمي عبدا مسلما جاز واجبر  
 على بيعه وكذا اذا اشترى مصحفا ولو اشترى كافر  
 من كافر عبدا مسلما شرا فاسدا اجبر على ردده وبجبر  
 البائع على بيعه لان دفع الفساد واجب حقا للشرع  
 فيجبر على الرد لينعدم الفساد ثم يجبر البائع على بيعه  
 فان اعتقه الذمي جاز وان دبر مجاز ويسعى في  
 قيمته وكذا لو كانت امة فاستولدها يرجع الذمي ضريا  
 لانه وطى مسلمة وذلك حرام فان كانت جازوا يقرض  
 عليه فان عجز اجبر على بيعه ولذا الذمي اذا ملك شقفا  
 من مسلم فهو حر كالحزير اذا كان احدا للثقة قد بين مسلما  
 والا حرد مسلما لم يجز بينهما الا ما يجوز بين المسلمين  
 ولو اقرض النصراني نصرانيا حزرا ثم اسلم المقرض  
 سقطت الحزير لتعذر قبضها فقصار كمالها مستند الى معنى  
 فيها وان اسلم المستقرض فعن اب حنيفة سقط عليها وعنه



ان عليه قيمتها وهو قول محمد بن القزويني لعنه من جهة التزويج ولم ارجح  
وقف الكافي في المصنف **قال** ولو قال بيع عبدك من زيد بالف على اني  
ضامن لك مائة سوى الف فباع صح بالف وبطل الضمان وان  
زاد من الثمن فالالف على زيد والمائة على الضامن لانه في الاول  
يصير التزام المال ابتداء وهو مشتمل وفي الثاني يصير زيادة  
في الثمن وهو جائزة من الاجنبي ولا رجوع لهما على المشتري  
ولا تظهر في حق الشفع والمراحم ولا يحس البايع بالمشترى  
البيع عليها وانما يحس على الف وبها يحس عليها وبها خذ الف  
لها ولو نقاها بالبيع استرد لها الاجنبي وكذا اذا ارد عليه  
بعيب بغير فتناء وبه يسترد لها لكونه فتناء اجماعا  
ولو ضمن الزيادة بامر المشتري صارت كزيادة بنفسه فلتحقق  
باصل العقد فتثبت الاحكام كلها الا انه لا يطالب البايع بها وانما  
يطالب من زاد كانه وكيله ولو رد بعيب او تقايلا يرد الزيادة  
على الضامن فقط لكونه اخذ منه دون المشتري وذكر في  
الكافي ان الشفع ياخذها بالف ومائة فجعلها ظاهرة  
في حقة وانما ظهرت في حقة مع ان زيادة المشتري  
لا تظهر في حقة لانها في العقد فصارت من الثمن بخلافها  
بعد العقد فتد بقوله سوى الف لكونه لو قال بعه  
بالف على اني ضامن لك مائة من الثمن صار كهيلا بمائة  
من الثمن ولا تثبت الزيادة فان ادى رجوعه ان كان  
بامره والا فلا وقد يكون الزيادة في العقد لاجنبي  
اذا اراد بيع العقد فانه لا يجوز الا باجازة المشتري  
او بغير الزيادة من عنده او بضمها او بضمها الى نفسه  
وان نادى بامر المشتري جاز ولا يلزمه شي والملازم  
المشتري لكونه سفيرا صرح الاحتياجه الى اضافة الى المشتري

فلا يلزمه

فلا يلزمه الا بالعمان كالمخلع والصلح وقوله بيع عبدك كلام الاجنبي  
لا تغلق له بالاجماع والقول فلا حاجة الى قوله في فقه القديس  
ان قوله بيع عبدك امر والا مر لا يكون في البيع اجماعا لان الامر  
المشتري اليه فبا يكون من المشتري والقابل ههنا ليس هو  
المشتري ولذا قال المصنف فباع ابيها مجاب وقول **قال**  
ودعي زوج المشتري فقبض لا عقده لان الوطى من الزوج حصل  
بتسليم المشتري فصا رهنوبا اليه كانه فعله بنفسه  
وان لم يطاها لا يكون قبضا استيمتانا لانه لم يتصل  
بها من المشتري فقل بوجوب بقضا في الذات وانما  
هو عيب من طريق الحكم ودل وضع المسألة على ان تزويج  
الامة قبل قبضها جائز بخلاف بيعها لان النكاح لا يطل  
بالغرم والبيع يبطل به بدليل صحة تزويج العبد لا يطل  
دون بيعه قلوا انتقص البيع بطل النكاح في قول ابي  
يوسف خلا فالحمد قال الصدوق في التمهيد والمختار قول  
ابي يوسف لان البيع متى انتقص قبل القبض انتقص من  
الاصل فصا ركان لم يكن فكان النكاح باطلا وقيل  
القاضي الامام ابو بكر بطلان النكاح ببطلان البيع  
قبل القبض بما اذا لم يكن بالموت حتى لو ماتت الجارية  
بعد النكاح قبل القبض لا يبطل النكاح وان يبطل  
البيع كذا في فتح القدير في عقد النكاح لان الفتح  
والتدبير قبض وان لم يكن فعلا حسبا لان العمق  
انها الملك والتدبير من فروعه وقد منا في اول البيوع  
قبل خيار الشرط انه اذا اعتق ما في بطن الجارية لا يكون  
قابضا لها وان المشتري اذا قال للغلام تعالى معي  
كان قبضا وكذا اذا امر البايع بطحن الحنطة فطحنها



فان الشترى اذا وطى الجارية كان قابضا لهما ان جلت والا فلا يبيع  
 فان منها البايع فانت من ماله ولا عقر عليه ولو ارسل العبد  
 حاجة صار قابضا كما مر ان يوجره نفسه وقوله للبايع  
 اجهلني معك على الدابة فحله الا حرما ذكرته هناك **قال** ومن  
 اشترى عبدا فغاب فبرهن البايع على بيعه وعينه معروفة  
 لم يبع بدين للبايع والبايع يدينه لانهما اذا كانت معروفة  
 يتوصل الى حقه بدون بيعه بالذهاب اليه فلا حاجة الى بيع  
 لانه فيه ابطال حق المشتري في العين وان لم يدر مكانه  
 اجابة القاضى ابره من لان البينة هنا ليست للقضا على  
 الغائب وانما هي لنفي التهمة وانكشف الحال لان القاضى  
 نصب لكل من عجز عن النظر ونظرهما في بيعه لان البايع  
 يصل الى حقه ويبرأ من ضمانه والمشتري ايضا تبرأ  
 ذمته من دينه ومن تزامم بفقته فاذا انكشف الحال  
 عمل القاضى بموجب اقراره فلا يحتاج الى خصم حاضر وانما  
 يحتاج اليه اذا كانت البينة للقضا وهذا لان العبد  
 في يده وقد اقر به للغائب على وجه يكون مشغولا  
 بحقه فيظهر الملك للغائب على الوجه الذي اقر به ولا  
 يقدر البايع ان يصل الى حقه كالراهن اذا مات مقلنا  
 والمشتري اذا مات مقلنا قبل القبض واراد المالك  
 المشتري غاب عن القبض اما اذا غاب بعده فان القاضى  
 لا يحسمه لان حقه غير متعلق به وانما جاز للقاضى بيع  
 المنقول قبل قبضه لان البيع هنا ليس بمضود وانما المقصود  
 احياء حقه ومن ضمنه يبيع بيعة لان الشترى قد يبيع ضمنا وان  
 لم يبيع قصدا واراد بالعبد المنقول عبدا كان او  
 غيره واحترز به غير العقار فلا يبيعه القاضى كما في

النهاية

النهاية وجامع الفصولين ولم يذكر المصنف انه يدفع الثمن  
 الى البايع لان القاضى انما يدفع له بقدر ما باعه فان  
 فضل شترى من دينه امسك للمشتري الغائب لانه يدل  
 ملكه وان لم ينف بالدين وبقي شترى يبيعه البايع اذا ظهر به  
 وقيد بالبيع لان القاضى اذا قضى بالبينة على ان يبيع  
 وله مال عند الناس لا يدفع الى المقضى له حتى يحضر  
 الغائب الا في منطقة المرأة والاولة والعقار والوالدين  
 كذا عن محمد وكذا الوفاة وله ورثة غيب ومال في المصر  
 عند المقرين به للمقضى عليه فالقاضى لا يدفع  
 منه شيئا حتى يحضر ورثته او يحضر المقضى عليه لو غاب  
 كذا في جامع الفصولين واسرار المصنف رحمه الله ان من استاجر  
 ابلا الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراوات رب الدابة  
 في الذهاب حتى انقضت الاجارة فاذا انقضت مئة ورفع الامر  
 الى القاضى فرأى ان يبيع الدابة ويدفع بعض الاجر الى  
 المستاجر جاز والمستاجر ان يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه  
 الكراوات مكة والى ان المديون لو رهن وغاب غيبة  
 منقطعة فرفع المرهق الامر الى القاضى حتى يبيع الرهن بدينه  
 فانه ينبغي ان يجوز كما في المسالتين والمسلتان في جامع  
 الفصولين وفيه ايضا باع دابة ولم يوفق على المشتري  
 فلما تم ان ياذن له في بيعها فباخذ ثمنه من ثمنه لو كان  
 من جنسه ولو اذن له ان يوجرها او يعدها من اجرها  
 جاز انتهى وفيه علم ان في مسألة الكتاب للقاضى ان  
 ياذن للبايع في بيعها كماله ان يبيعها بنفسه او امينه  
 وان له ان ياذن له في اجارتهما لو كان لهما اجر وظاهر  
 كلامهم ان البايع لا يملك البيع بلا اذن القاضى فان باع



ما كان فضوليا وان سلم كان متعديا والمشتري منه غاصب  
فروع متعلقة بالتصرف في مال الغائب منقولة من  
جامع الفضولين للقاضي ولاية ايداع مال الغائب ومفقود وله  
اقراره وبيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا  
لو علم اذ يمكنه البعث اليه اذا خاف التلف فيمكنه حفظ  
العين والمالية جميعا ولا يبيع القاضي الا مئة الفصولة  
اذا غاب مالكها انما يبيع مال المفقود سبيل تحم الدين  
عن امير وذهب امة من خادمه فاحبته انها لتاجر  
قتل في زعر فاخذت وتداولتها الايدي حتى وقعت  
بيده هذا الامير والمهوب له لان لا يجد ورثة القتل  
ويعلم انه لو خلاها صاعا ولو اسكها بخاف الفتنة  
هل للقاضي بيعها من ذرا اليد بينة عن الغائب حتى لو  
ظهر المالك كان له على ذرا اليد منها قال نعم له ذلك القاضي  
لا يملك تزويج امة الغائب والمجنون وقتها وله ان  
يكاتبها ويبيعهما لا يملك تزويج امة الغائب وان لم يكن  
له مال للقاضي بيع من المفقود وامنه لا لو كان غائبا  
غير مفقود للقاضي ولاية بيع مال الغائب ما لم يعلم  
له وارث فباع القاضي داره جاز ولو علم بموضع الوارث  
جاز ويكون حفظ الايري انه لو باع الابق يجوز وتامه  
فيه **قال** ولو غاب احد المشتريين فللمحاضر دفع كل الثمن  
وقبضه وجسه حتى ينفذ شريكه وهذا قول ابي حنيفة  
ومحمد وخالف ابو يوسف في الكل فنبذه احكام الاول  
في قبض جميع البيع على التقدير ايضا الثمن كله فعنده  
اذا نفذ الثمن لا يأخذ الا نصيبه لكونه اجنيا في نصيب  
الغائب وهما يقولان ان المحاضر مضطر الى اكل الثمن

لان البايع

لان البايع حق حبس البيع الى ان يستوفي كل الثمن فصلا لغير الزهر  
وصاحب العلو والوكيل بالشرا اذا ادى الثمن من ماله قيد  
بغيبته لا عنه لو كان حاضرا لا يقبضه اتفاقا ويكون متبرعا  
لانه كالوكيل عنه من وجه من حيث ان ملك الغائب منته  
يقبض المحاضر غير وكيل من وجه لان كلاهما لا يطلب نصيب  
الاخر فله شبهة بانه جنبي كاذم متبرعا في حفرته ولشبهته  
بالوكيل لم يكن متبرعا حال غيبته الثاني في حبسه عن  
الغائب حتى يعطيه ما دفعه عنه وهو فرع انه ليس متبرعا  
عندها لما قدمناه ودلنا له الرجوع عليه واستفاد  
من قوله للمحاضر الدفع ان البايع يجبر على قبول ما اداه  
المحاضر من نصيب الغائب كما يجبر على تسليم نصيب الغائب  
فمنه حصة احكام على الخلاف وفيه بقوله احد المشتريين  
اذ لو غاب احد المشتريين قبل نقد الاجرة فنقد المحاضر جميعا  
يكون متبرعا لانه غير مضطر في نقد حصة الغائب  
اذ ليس للاجير حبس الدار لاسيما الاجرة **قال** ومن باع امة  
بالف مثقال ذهب وفضة فيما نصفان لانه اضاف المثقال  
اليهما على السوا فيجب من كل واحد خمسمائة مثقال لعدم الاولوية  
فيهمير كانه قال بعت بخمسمائة مثقال ذهب وخمسمائة  
مثقال فضة ويشترط بيان الفضة من الجودة وغيرها بخلاف  
مالو قال من الدراهم والدنانير فانه لا يحتاج الى بيان الصفة  
وينصرف الى الجياذ قد بقوله بالف مثقال لانه لو باعها  
بالف من الذهب والفضة فانه يجب النصف من الذهب  
مثاقيل ومن الفضة دراهم العشرة منها وزن سبعة  
مثاقيل لانه اضاف الالف اليهما فيصرف الى الوزن  
المعهود من كل واحد واثار المصنف انه لو قال بفلان علي



كحفظه وشعبه وسمه فانه يجب من كل جنس ثلث الكرو هكذا في  
العاملات كلها كالمهر والوصية والوديعة والغصب والاجارة  
وبد الخلع وغيره في الوزون والمكيل والعدود والزروع وفي  
فتح القدير في الدراهم ينصرف الى الوزن المعمود وزن سبعة  
ويجب كونه اذا كان المتعارف في بلد العقد فاسم الدراهم  
ما يوزن سبعة والمتعارف في بعض البلاد لان كالشام والحجاز  
ليس ذلك بل وزن ربع وفيراط من ذلك الدراهم واما في عرف  
مصر فلفظ الدرهم ينصرف الى الوزن اربعة دراهم يوزن  
سبعة من الفلوس الا ان يعتد بالفضة فيتنصرف الى درهم  
بوزن سبعة فلما دونه ثقل اضعفه يسمونه نصف  
فضة انتهى وعلى هذا اذا شرط بعض الواقفين تعذر المستحق  
دراهم ولم يعتد بها تنصرف الى الفلوس الخماس واما اذا قيدها  
بالنقرة كواقف الشيخونية والصريغونية تنصرف الى الفضة  
لما في المخرب المنقرة القطعة المداية من الذهب والفضة  
ويقال نقرة فضة على الامانة للبيان انتهى وفي المصباح  
النقرة القطعة المداية من الفضة وقبل الذوب هي شبر  
انتهى **قال** وان قضى زيف عريص وتلف فهو قضا يعني  
اذا كان له على اخر درهم جيار فدفع له زيوفا فملك  
كان قضا وبرر ولا رجوع عليه ببنى المنة فتمل ما اذا  
علم بكونها زيوفا وما اذا لم يعلم وانما قيد بالتلف لتعلم  
حكم ما اذا اتفقا بالاولى وهكذا عندهما وقال ابو يوسف  
اذا لم يعلم برؤ مثل زيوفا ويرجع الخيار لان حقه بالوصف  
كالقدر وقد قدر الرجوع بصفة الجودة فتعين رد مثل  
المنبوهر والرجوع بالجيار ولهما ان المقبوض من جنس  
حقه بدليل انه لو يجوز بها في الصرف والسلم حيز ولو لم

يكن

يكن من الجنس لكان استبدالا وهو حرام فلم يبق الا الجود قولا  
لها وقد حصل الاستيفاء وذكر في الاسرار ان قولها قياس  
وقول ابو يوسف هو الاستيفاء فظاهره ترجيح قول ابو  
يوسف فيدبتلها لانه لو كانت قائمة ردها في الجوهرية  
من كتاب الرهن اعلم قبل ان ينفقها فطالبيه الجيار ولها  
كان الجيار امانة في يده ما لم يرد الزيوفا ويحذر القس  
انتهى وفي الذخيرة لو كان له عليه جيار ففقدناه زيوفا  
فان لم ترج فردها على ففعل فلم ترج فله ان يرددها  
استيفاء فرق بين هذا وبين ما اذا انتهى  
عينا فوجد بها عيبا واراد ردها فقال له ان يرده  
والفرق ان المقبوض من الدراهم ليس عين حق القابض  
بل هو من جنس حقه لو يجوز به جاز وصار عين حقه  
فاذا لم يجوز بقي على ملك الدافع فصح امر الدافع بالتصرف  
فهو في الابتداء تصرف للدافع وفي الابتداء لنفسه بخلاف  
التصرف في العين لانها ملكه فتصرفه لنفسه فيطل خياره  
انتهى قدمنا ان الزيوفا كالجيار في خمس مسائل كما في  
الطواحيية وزونا في اول كتاب البيوع سادسا عند الكلام  
على الامتنان فيدبنا الخلاف بعدم العلم لانه لو علم  
بها وانفقها كان قضا اتفاقا وقيد بالزيف لانه لو كانت  
ستوفى او بنهجة فالتلفا فانه يرد مثلها ويرجع بالجيار  
اتفاقا وهما فرقان بين الزيوفا من جنس حقه والستوفة  
والبنهجة لا وفي المصباح زافت الدراهم تزيف زيفا من  
باب سار رد دت شر وصف بالمصدر ففعل درهم  
زيف مثل فلس وفلس زيفا فيل زيفا على الاصل ودرهم  
زيفا مثل راكع وركع وزيفتها تزيفا اظهرت زيفها



قال بعضهم الدرهم الزبوف هو العليقة بالزبيب المعقود من اوجت  
الكبريت وكانت معروفة قبل زماننا وقد رها مثل حنك سنج  
الميزان انتهى وفي الواقعان الحسامية من البيوع تكلوا في  
معروفة الزبوف درهم معقود شدة والبنهرجة قال ابو نصر الزبوف  
درهم معقود شدة اما البنهرجة التي تقرب في غير دار السلطان  
والسوقه صغر موه بالفضة وقال الفقيه ابو جعفر الزبوف  
ما زينة بيت المال يقال في عرفنا عز بطي لا غير والبنهرجة مالا  
يقبله التجار انتهى وفي الجوهره من الرهن ومن كان له على  
رجل درهم فاعطاه درهمين صغيرين وزنهما درهم  
جاز وتجبر على قبض ذلك ولو كان له دينار فاعطاه دينارين  
صغيرين وزنهما دينار فابى لم تجبر على ذلك انتهى وفي الروا  
فقات الحسامية من كتاب الصلح وقال ابو يوسف اذا  
اقترض درهم فاقترضته ردت عليه بعيب الزبافه فان  
كان القرض يعلم انما زبافه فله ان يردّها ستوافقها  
بقضائه او غير قضائه لم يكن له ان يردّه والغرف ان هناك  
الرد اذا كان غير قرضا جعل عقدا جديدا في حق الثالث  
وهو بايع اما هنا لا يمكن ان يجعل بيعا جديدا لانه لم يرد  
الرد على ما قدمناه وقال ابو يوسف من اقترض كرخطة  
عقن وقضنها الشتر واستدلكها ثم قضاه كرخطة جيدة  
وصدقة المطلوب ثم قضاه ثم نقضها وان القرض التكر  
كان عفا فللمستقرض ان يرجع فيما قضاه ويعطيه  
كرا عفا مثل القرض وان لم يكن الطالب قال له كرى  
جيد لكن المستقرض قرضا محيدا من غير شتر واجاز وليس له  
ان يرجع قلت ويحتمل ان يكون جواب الوجه الاول قول  
ابي يوسف خاصة على ما قدمناه انتهى وفي الذخيرة من اخر

كتاب

كتاب الصرف قال ابو حنيفة لا بأس ببيع المعقود من اذابين او  
كان ظاهرا يرى وهو قول ابو يوسف وقال في رجل معه فضة  
خاس لا يبيعها حتى يمين ولا بأس بان يشتري بثبوقة اذا  
بين وارت ان السلطان ان يكبرها لعلها تنقح في ايدي  
من لا يمين بشر في الاملا عن ابي يوسف اكره للرجل ان  
يعطي الزبوف والبنهرجة والسوقه والمكحلة والبخارية وان  
يبيد تلك ويجوز بها عند اخذ من قبل ان انفاقتا ضرر  
على العوام وما كان ضررا عاما فهو مكروه وليس بمصلحة  
ورضى هذين الحاضرين خوفا من الوقوع في ايدي  
المدلسه على الجاهل به ومن التاجر الذي لا يخرج قال  
وكما شئ لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويباع صاحبها اذا  
انفق وهو يعرفه انتهى **قال** وان اخرج طرا وباض او تكسر  
فهي في ارض رجل فتولس اخذه لانه مباح نسقت يداليه  
فكان اولي به لقوله عليه السلام الصيد لمن اخذه  
والبيض صيد ولهذا يجب على المحرم الجزاء كبر اطلقه وهو  
مقيد بقيدتين الاول ذكره الشارح ان لا تكون ارضه  
ممتناه للاصطياد فلوله لان الحكم لا يضاف الى السب  
الصالح الا بالانقضاء لا ترى ان نصب شبكة للجفاف  
فتعلق بها صيد او حفرة يبر للما فوق فيه صيد لا يملكه  
ولا يجب عليه الجزا ان كان محرما وان قصد به الاصطياد  
ملكه ووجب عليه الجزا ان كان محرما وعلى هذا التفصيل  
لو دخل صيد داره او وقع ما ينثر من الدراهم في ثيابه  
بخلاف معسل الخيل في ارضه حيث يملكه بتعاها كالاشجار  
النابتة والتراب المجمع فيها لجر بان الماوان لم تكن  
معدرة ولهذا يجب في العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر



الثاني في الذخيرة من كتاب الصيد وهذا اذا كان صاحب الارض  
 بعيدا من الصيد بحيث لا يقدر على اخذه ولو مد يده واما اذا كان  
 صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر على اخذه ولو مد يده  
 فالصيد لصاحب الارض لانه صار اخذ له بتقدير التمكن من  
 الاخذ حقيقة ان لم يكن اخذ له بارسنه انتهى ومثله في شرح  
 الطحاوي وقوله تكسر ظي اي دخل كناسه وهو الكسريته  
 وتكسر الظي كنوسا من باب نزل دخل كناسة كذا في المعصاح  
 ولم يذكر تكسر وفي المغرب كسر الظي في الكناسه دخول كنوسا  
 من باب طلب وتكسر شد ونسبه الصيد اذا تكسر في ارض رجل  
 اي استتر وبروك تكسر وانكسر انتهى وفي فتح القدير وفي بعض النسخ  
 تكسراي وقع فيها فتكسر وتكسر به قالوا سره رجل فيها فانه  
 لذلك الرجل لا للاخذ ولا يختص بصاحب الارض انتهى ثم قال  
 ومن جنس هذه السابيل لو اتخذ في ارضه حظيرة فدخل  
 الما والسكركه ولو اتخذت لحاجة اخرى فمن اخذ  
 السمك فنوله وكذا في حفر الحفيرة ان حفرها للصيد فنوله  
 او لغرض اخر فنوله لا فخر وكذا صوف وضع على سطح بيت  
 بيته فابتنل بالظرف فصره رجل فان كان وضعه للمافيه  
 لصاحبه والا فاما لا اخذ انتهى وفي الذخيرة ان اغلق اباب  
 على الصيد ولم يعلم به لم يصير اخذ اما لكاله حتى لو خرج  
 خرج الصيد بركه فاخذه غيره ملكه وفي المتن رجل  
 نصب حبله فوق حفرها صيد فاضطرب وفتلها وانقلت  
 في اخر واخذ الصيد فالصيد للاخر ولو جاء صاحب الحبل  
 لياخذه فلما دنا منه بحيث يقدر على اخذه فاضطرب وانقلت  
 فاخذه اخر فنول لصاحب الحبل والفرق ان فيها صاحب  
 الحبل وان صار اخذ اخر لانه في الاول بطل الاخذ قبل

تأكره

قبل تأكره وفي المتن بطل بعد تأكره وكذلك صيد البازي  
 والكلب اذا انقلت على هذا التفصيل وفي الاصل اذا رمى  
 صيدا فصرعه فاشتد رجل واخذه فنولن رماه لاظهار ماله  
 صار اخذ له فصار ملكا ولو رمى صيدا فاصابه وانحنى  
 بحيث لا يستطيع برا حفر ماله اخر فقتله فالصيد للدار وان  
 كان يتجامل ويظهر مع ما اصابه من السهم الاول فزماء الثاني  
 فقتله فنول للثاني وفي الاصل ايضا لو ارسل عليه على صيد  
 فابتغى الكلب حتى ادخل في ارض رجل او داره كان لصاحب  
 الكلب لان الكلب بما يرسل للاخذ فيعتبر بما لو اخذه بيده  
 ولذا لو اشتد على صيد حتى اخرجه فادخله دار انسان فنول  
 له لانه لما اخرجه واضطربه فقد اخذه وعن ابي يوسف  
 رجلا اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفقا على انه على  
 اصل الاباحة فنول للصايد سواء اصطاده من الهواء او على  
 الشجر لان الصيد انما يملك بالاستيلاء دون الاحراز وحصوله  
 على حايط رجل او شجرة ليس باحراز فيكون للاخذ وان  
 اختلفا فقال رب الدار كنت اضطرته فملك او  
 ورثته وانكر الصايد فان كان اخذه من الهواء فنوله  
 لانه لا يد لصاحب الدار على الهواء وان اخذه من حايط  
 او شجرة فالقول لصاحب الدار اخذه من محل هو في  
 يده فان اختلفا في اخذه من الهواء او من الدار او الشجرة  
 فالقول لصاحب الدار لان الظاهر ان ما في دار انسان  
 يكون له انتهى **قال** ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه  
 بالشرط البيع فاذا باع عبدا بشرط استخدام شهر او  
 دارا على ان يسكنها البائع شهرا فالبيع باطل اي فاسد  
 كما تقدم في بابه والاصل انما كان مبادلة مال بمال



فانه لا يبيع بالشرط الفاسد اللهم عن بيع وشرط وما كان مبادلة مال  
 بغير مال او كان من التبرعات فانه لا يبطل به لان الشروط  
 الفاسدة من باب الربا وهو محقق بالغا وضمان المالية  
 دون غيرها من غير المالية والتبرعات فيبطل الشرط فقط  
 واصل الخزان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملكيات ويجوز  
 فيما كان من باب الاسقاط المحض كالطلاق والعقاق وكذا  
 ما كان من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط  
 الملايم وكذا المحرقات اطلاق في عدم صحة تعليقه بالشرط  
 وهو محمول على ما اذا علمت بكلمة ان بان قال بعتك هذا  
 ان كان كذا ويفسد البيع مطلقا صار اكان او نافعا الا  
 في صورة واحدة وهو ان يقول بعت منك هذا ان رضى فلان  
 به فانه يجوز اذا وقته بثلاثة ايام لانه اشتراط الخيار  
 الراجعي وهو جائز وفي جامع الفصولين ولو قال بعت  
 بكذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال  
 بعتك منك بكذا ان شئت فقال قتلتم البيع انتهى وان  
 كان الشرط بكلمة فقد قد ما انه ان كان مما يقتضيه العقد  
 او يلزمه او فيه اثر او جرى التعامل به كشرط تسليم البيع  
 او الثمن او التأجيل او الخيار لا يفسد ويصح الشرط وكذا اذا  
 اشترى فعلا على ان يحدوها البايع وان كان الشرط لا  
 يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا جرت العادة به فان كان  
 فيه منفعة لاهل الاستحقاق فسد والا فلا وفي جامع الفصولين  
 وتعليق القبول في البيع بعد ما وجب الاخر هل يبيع ذكر  
 انه لو قال ان ادبت كتن هذا فقد بعت منك مع البيع  
 استحسانا ان دفع الثمن اليه وقيل هذا خلاف النكاح  
 الرواية الصحيحة انه لا يجوز ان يبيعه **قال** والقسم بان كان

عليه

لميت

لميت دين على الناس فاقسموا المركة من الدين والعين  
 على ان يكون الدين كحدهم والعين للباقين فهي فاسدة  
 وصورة تعليقها ان يقتسموا دارا او شرطوا رضى فلان قد  
 ايضا لان القسم فيها معنى المبادلة فهو كالبيع كذا ذكر  
 العيني مع ان البيع يصح تعليقه برضى فلان ويكون شرط  
 خيارا اذا وقته ولكن خيار الشرط هل يدخلها قال الولوالجي من  
 القسم واما خيار الروية والشرط فيثبت في قسمه لا يجوز الا  
 عليها وهو القسم في الاجناس المختلفة واما في كل قسمه بحجر  
 الا في كالمقسم في ذوات الامثال في الجنس الواحد فانه  
 لا يثبت انتهى ومن صور فسادها بالشرط اما اذا اقتسم  
 الشريكان على ان لا يحدوها الصامت وللآخر العرض وفيما  
 المحانوت والديون التي على الناس على انه ان يودي عليه  
 ثمن من الديون يرد عليه نصفه والقسم فاسدة وعلى  
 الذي اخذ الصامت ان يرد على شريكه نصف ما اخذ  
 وعلى شريكه ان يرد نصف ما اخذ ايضا ومنها ايضا  
 ما اذا اقتسموا دارا على ان يشتري احدها من الآخر دارا له  
 خاصة بالف درهم فهي فاسدة وكذا كل قسمه على شرط  
 هبة او صدقة وان شرط ان يزيده شيئا معلوما فهو جائز  
 كالبيع وان اقتسموا دارا واخذ كل واحد طائفة على ان  
 يرد احدها على الآخر دراهم مسماة فهو جائز وكذا ان  
 كانت الدراهم الاجل فان كان له حمل وموعدة ولم يسم مكان  
 الايفاء فعلى الخلافة العزوف في السلم الكل من الولوالجي  
**قال** والاجارة ان كان اجرد ارضه على ان يقرضه  
 المستاجر او يهدى اليه او ان قدم من يد كذا ذكر العيني من  
 صورها استاجر حانوت اخرق كذا شهر بكذا على ان

ش



بغيره وبحسب ما انفقه من الاجرة لان شرط العمارة على المتاجر  
 غير العقد فعليه اجر المثل وله ما انفقه واجر مثل قياسه  
 عليه واشترط تطبيق الدار وممراتها او تعليق الباب عليها  
 او ادخال جرز في سقفها على المتاجر فسد العقد وكذا اشترط  
 كرى النهر او حفير بئر فيها او ان يسرفتها وكذا على ان يوردها  
 مكروبة هكذا اطلقت في الكافي وفصل خواهر زاده فان  
 شرطه في المدة فسدت وبعد انقضا بها لا والصحيح ان  
 شرطه في المدة فسدت والافان قال اجرتك بكذا بان  
 تكونها بعد انقضا المدة فتزدها على مكروبة فلا  
 يفسد وان قال على ان تكرها بعد ها في فاسدة الكل  
 من فتاوى الولولجي ويستثنى من الخلاف قوله لا يبيع  
 بالشرط ما صرحوا به في الاجازات لوقال لغالب داره  
 فرعها والافاجرة كل شهر كذا فسدت ولم يفرعها وجب المسمى  
 مع انه تعليق بعدم التفريق **قال** والاجازة بالزكاة المعجمة  
 بان باع فضولي عبده فقال اجرة بشرط ان تقرضني  
 او تمدني او علفنا بشرط لا يبيع معنى كذا ذكر  
 العين فظاهره تخصيص اجازة البيع فلو قال المصنف  
 واجازة البيع لكان اولي قائ ظاهره ان اجازة القسم  
 والاجازة كذلك بل لا ينشئ لا يبيع تعليقه بالشرط اذا انعقد  
 موقفا لا يبيع تعليق اجازة بالشرط حتى النكاح ويدل  
 عليه ما في جامع الفصولين والبرازية وتعلق الاجازة  
 بالشرط باكل كفوله ان زاد فلان في التثنية ففدا جزت  
 ولو زوج بنته ابالة بلا رضاها قبلها الخبر فقالت لجزت  
 ان رضيت امي بطلت الاجازة اذ التعليق يبطل الاجازة  
 باعتبار ابا يتد العقد انتهى **قال** والرجعة بان قال المطلق

الرجعي

الرجعية راجعتك على ان تقرضني كذا وان قدم زيد لانها  
 اسند امة الملك فتكون معتبرة بما ابتداه فكما لا يجوز  
 تعليق ابتدائه لا يجوز تعليقها كذا ذكر العيني وهو مشهور ظاهر  
 وخطا صريح في ان في الكتاب قريباً ان النكاح لا يبطل  
 بالشرط الفاسد وان كان لا يبيع تعليقه والمذكور في الظاهر  
 والجوهرية والبدائع والثاني رخصة من الرجعة انه لا يبيع  
 تعليقها بالشرط ولا اضافتها ولم يذكر وانها يبطل بالشرط  
 الفاسد وكيف يبيع ان يقال به واصل النكاح لا يبطل  
 بالشرط الفاسد مع ان المصنف لم يفرد بذكر الرجعة  
 فيما يبطل بالشرط ولا يبيع تعليقه بل ذكره كذلك في الخلاصة  
 والبرازية من البيوع والعمادي في فصوله وجامع الفتاوى  
 وفي القدير من البيوع ولم ارا احداً منه على ذلك وقد  
 توقف في تحطية هؤلاء ثم جزمتم بها وكان يجب ان  
 تذكر الرجعة مع النكاح في القسم الثاني وما يدل على بطلان  
 قول المصنف ومن وافقه ما في البدائع من كتاب الرجعة  
 انها تصح مع الاكراه والهزل واللعب والخطا كالنكاح انشئ  
 فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد وما لا يبيع مع الهزل تبطل  
 الشروط الفاسدة هكذا ذكر الاصوليون في بحث الهزل  
 من قسم العوارض وفي الكافي للحاكم الشهيد وتعلق  
 الرجعة بالشرط باطل ولم يذكر انها تبطل بالشرط الفاسد  
**قال** والصلى عن مال اي بمال بان قال صالحتك على ان  
 تسكنني في الدار سنة مثلاً او ان قدم زيد لانه معار  
 ما لعمال فيكون بيعاً كذا ذكر العيني واعلم انه يكون  
 بيعاً اذا كان البدل خلافاً لجنس المدعى به اما اذا كان على  
 جنسه فان كان باقلاً من المدعى فهو حراً واير وان كان

ن

صنة

انعام



مثله فموجب ما استيفوا وان كان بكثر منه فهو فضل ويرى باكد اذ كره الشارح  
 من الصلح فيستبرأ ان يخصر هنا فظاهر ما في النزول لانه لا خلاف في عدم صحة  
 تغليقه بالشرط قال له عليه السلام على ما ية الى شتر وعلى ما بين اذ لم  
 يعطه المستر لا يصح لجماله المحطوط لانه على تقدير الاعطاء تنسخ ما ية  
 وعلى تقدير عدمه يمان ما ية انتهى **قال** والابرا عن الدين بان  
 قال ابراهم عن ديني عن ان تخدمني شترا وان قدم فلان لانه  
 تملك من وجه حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط  
 فيكون معتبرا بالتمليك فلا يجوز تغليقه بالشرط كذا ذكره العيني  
 فيرد الدين لان الابرا عن الكفالة يصح تغليقه بشرط ملائم  
 كقوله ان وافيت به غدا فانت بري فوافاه به بري من المال  
 وهو قول البعض واختاره في فتح القدير وقال انه الاوجه معللا  
 بانه اسقاط لا تملك ذكره من الكفالة وعلى هذا فيقول المص  
 فيها وبطل تغليق البراة من الكفالة بشرط ما اذا كان  
 غير ملائم وفي فتاوى قاضي خات من فصل في هبة المرأة  
 من الزوج ولو قال الطالب لمديونه اذ امت فانت بري  
 من الدين الذي لي عليك جاز وتكون وصية من الطالب  
 لا المطلوب ولو قال ان مت فانت بري من ذلك الدين لا يبرأ  
 وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري من مالي عليك  
 لا يبرأ انتهى وفيها لو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي  
 هذا فمهرى عليك صدقة او انت في حل من مهرى فانت  
 من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه مخاطرة  
 فلا تصح انتهى وخاصله ان التغليق بموت الدين صحيح  
 الا اذا كان المديون وارثا له وعلق في مرضه موته فيكون  
 مخصصا لاطلاق الكتاب وفي البرازية من الدعوى قال  
 المديون دفعت الى فلان فقال ان كنت دفعت اليه فقد ابرأتك

مع لانه تغليق بامر كائن انتهى ومن فروع عدم صحة تغليق الابرا  
 ما في المبسوط لو قال الطالب للخصم ان حلفت فانت بري  
 فهذا باطل لانه تغليق البراة بخطر وهي لا تختمل التغليق انتهى  
 وفي الخاتبة من الهبة امرأة قالت لتزوجها وهبت مهرى  
 منك على ان كل امرأة تتزوجها تفعل امرها بيدي فان لم  
 يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة وان قبل ذلك في المحل حازت  
 الهبة ثم ان فعل الزوج ذلك فالهبة ماضية وان لم يفعل  
 فكذلك عند البعض من اعتق انه على ان لا تزوج فقبلت  
 عتقت تزوجت او لم تتزوج امرأة قالت لتزوجها وهبت  
 مهرى ان لم نظلمني فقبل الزوج ذلك ثم طلعتا بعد ذلك  
 قال ابو بكر الاسكافي وابو الفتاح اسم الصغار الهبة فاسد  
 لانما تغليق الهبة بالشرط وهذا بخلاف ما لو قالت وهبت  
 منك مهرى على ان لا تضلمني فقبل صحت الهبة لان هذا  
 تغليق الهبة بالقول فاذا قبلت تمت الهبة فلا يعود  
 المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال لامرأة انت طالعت  
 ان دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل ولو قال انت طالق على  
 دخولك الدار فقالت قبلت وقع الطلاق وقال محمد  
 ابن مقاتل في سيلة الظلم مهرها عليه على حاله اذا  
 ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا افات  
 الشرط فانت الرضا اما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط  
 والدليل على هذا ما ذكر في كتاب الحج اذا تزكت المرأة مهرها  
 على الزوج على ان يحج بها فقبل الزوج ذلك ولم يحج بها فان  
 كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قال  
 مولانا رضي الله عنه ويمكن الفرق بين سيلة الحج  
 لما شرطت الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون



هي الامتالة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة  
 اما في مسئلة المظلم شرطت عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصلح  
 عوضا قال مولانا رضي الله عنه ثم ذكر في بعض النسخ اذا شرطت  
 ان لا يظلمها فقبل الزوج ثم شرطها واجابا كما ذكره عندي  
 اذا شرطها بغير حق اما اذا شرطها بالتأديت مسحق عليها  
 لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما امرأه وهبت  
 مهرها من زوجها ليقطع لها في كل حول قويا مرتين وقبل  
 الزوج فمن حو لان ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 ابن الفضل ان كان ذلك شرطا في الهبة فمهرها عليه على حاله  
 لان هذا امتالة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض  
 لا تنفع الهبة واذا لم يكن ذلك شرطا في الهبة سقط مهرها  
 ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها على ان تحسن  
 اليها ولم تحسن اليها كانت الهبة باطلة ويكون امتالة الهبة  
 بشرط العوض رجلا قال لامرأة ابريتي من مهر كحني اهب  
 لك كذا فابراة شتر ابي الزوج ان يهب منها ما قال كان  
 المهر عليه كما كان امرأه وهبت مهرها من زوجها على ان  
 يسكنها ولا يطلعتا فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن وقتا لاساك وقتا  
 لا يعود مهرها على الزوج وان وقتا وقتا وطلقها قبل  
 ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل له اذا لم يوقت  
 لذلك وقتا كان قصدها ان يسكنها ما عاشر قال نعم  
 الا ان العبرة لاطلاق اللفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا  
 رجلا وصي لام ولده بثلاث ماله ان لم يتزوج فقبلت ذلك  
 ثم تزوجت بعد انقصا عدتها بزمان فانما تسحق الثلث  
 بحكم الوصية امرأه وهبت مهرها من زوجها على ان لا يطلعتا

فقبل

فقبل الزوج قال خلف صحت الهبة طلقها اولم يطلعتا لان ترك  
 الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه هبة بشرط فاسد  
 والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة وذكر في النوازل اذا قالت  
 المرأة لزوجها تزكيت مهرى عليك على ان تحفل امرى بيدي  
 ففعل الزوج ذلك قال مهرها عليه مالم تطلق نفسها  
 ولو وهبت مهرها الذي على المطلق منه على ان يتزوجها  
 ثم ابى ان يتزوجها قالوا مهرها عليه مالم تطلق نفسها  
 وتكون هبت مهرها لله مهرها عليه على حاله تزوجها  
 اولم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح  
 وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة ان تزوج في الخائبة  
 فان قلت ان هبة الدين ابرافيق مع تغليقة بالشروط  
 في بعض هذه المسائل قلت الا برافيق تغليقة بالشروط  
 المتعارف وهذا يجب تفصيلا كلام المصنف ومرا طلق  
 في المسائل التي قد مناه التي قالوا فيها بصحة التغليق  
 انما هو في المتعارف وما قالوا فيها بعد ما فانما هو في غير  
 المتعارف ويدل على هذا التقييد ايضا ما في الفينة  
 من باب مسائل ابرابا الطلاق من كتاب الطلاق ولو  
 ابراة مطلقة بشرط الامهرها صح التغليق لانه شرط  
 متعارف جائز فان قبل الامهار وهم بان بمهرها قابت  
 ولم تزوج نفسها منه لا يبر الفوات الامهار الصحيح  
 ولو ابراة المبثوثة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلك  
 مائة فلو جدد لها نكاحا بدنيا قابت لا يبر بدون الشرط  
 قالت المسرحة لزوجها تزوجني فقال هبي لي المهر  
 الذي لك على فان تزوجك فابراة مطلقة غير معلق بشرط  
 التزوج يبر اذا تزوجها والا فلا لانه ابراه معلق



دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لان هذا الابرأ على جهة الرثوة  
فلا يصح ابرأه بشرط ان يسكنها بمعروف وتضمن معاشرتها  
ولا يؤذيها ولا يطلتها فقبل ثم تزوج عليها واعتار على ما لها  
واذاها وطلتها قال ابرأه الشرط غير صحيح وساق فيها  
فروع كثيرة في بعضها لا يصح التعليق وفي بعضها يصح  
وفي جامع الفصولين لو قال كل حق عندك ابرأه لا يصح  
وكذا اضافة ابرأ الى ما يجب في الزمن الثاني لا يصح وكو  
قال المديونة الدنيا عشر العشرة التي في عليك اعطى منها  
خمس ودهبت منك الخمسة صح الا برأه استواء اعطاه الخمسة  
اولا لانه يتخير الا برأه بالتعليق ولو قال ابرأه عن الخمسة  
على ان تدفع الخمسة فانه كانت العشرة الحالية صح الا برأه  
لان اذا الخمسة يجب عليه حالا فلا يكون هذا تعليق  
الا برأه بشرط تحميل الخمسة ولو موجهة بطل الا برأه اذا لم يعط  
الخمس حالا انتهى ثم اعلم ان الا برأه يصح نفقته بالشرط  
وليس هو بتعليق وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر  
كتاب الصلح وذكر الشارح هناك ان الا برأه يصح نفقته  
لا بتعليق والله سبحانه الهادي للصواب وهذا التقدير  
ان شاء الله تعالى من خواص هذا الشرح فاعلمتم واحفظوا  
هذا التفضل في الا برأه **قال** وعزل الوكيل بان قال الوكيل  
عزلك على ان يندى الى سبي وان قدم فلان لانه ليس مما  
يجوز به فلا يجوز بتعليقه بالشرط كذا ذكر العيني وبغليبه  
يقضي عدم صحة تعليقه واما كونه يبطل بالشرط الفاسد  
فلا دلالة عليه من هذا وعندى ان هذا خطأ ايضا  
وان عزل الوكيل ليس هذا القبيل وهو ما يبطل بالشرط الفاسد  
وانما هو من قبيل الفسخ الثاني وهو ما لا يصح تعليقه بالشرط

لكن

لكن لا يبطل بالشرط الفاسد وهذا يقتصر في البرازية من  
كتابة الوكالة على ان لا يصح تعليقه ولم يذكر انه يبطل  
بالشرط الفاسد كما قدمناه في الرجعة وقد ذكر في جامع  
الفصولين عزل الوكيل من قسم ما يصح تعليقه ويبطل  
بفاسده وفي البرازية وتعلق عزل الوكيل بالشرط  
يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية الامام الرضى  
لكن قال في رواية والد ليس عليه انهم قالوا ان الذي  
يبطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التملك والعزل  
ليس منه وهذا هو الحق فيجب الحاقه بالقسم الثاني  
وارجوه من كرم الفتاح الغفر بالمقتل في الرجعة وعزل  
الوكيل موافقا لما قلناه وقيد بالوكيل لانه في صحة  
تعلق عزل القاضى اختلافا فافزع جامع الفصولين لو  
قال الا برأه اذا اقالك كتابي هذا فانه معزول بعزل  
بوصوله وقيل لا انتهى وبيان في الكتاب صرح بان عزل  
القاضى مما لا يبطل بالشرط الفاسد ثم اعلم ان الجعيل  
العبد كعزل الوكيل لا يصح تعليقه كذا في الحاشية **قال**  
والاعتكاف بان قال علي ان اعتكف ان شاء الله  
مريض او ان قدم زيد فلانه ليس مما يخلف به كعزل  
الوكيل فلا يصح تعليقه بالشرط كذا ذكر العيني وهذا يدل  
على ان المستراد بالاعتكاف التدبير والتزامه ليكون  
قولا يمكن تعليقه وعندى ان ذكره في هذا القسم خطأ  
من وجهين من كونه يبطل بالشرط الفاسد ومن  
كونه لا يصح تعليقه اما الثاني فقال في الفتية باب  
الاعتكاف قال الله علي اعتكاف شهر ان دخلت  
الدار فدخلت ثم دخل فعليه اعتكاف شهر عند علمائنا



انتهى فاذا صح تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد لما في جامع  
جامع التصويين وما جاء تعليقه بالشرط لا يبطله الشرط الفاسد  
انتهى لكن ذكر ايجاب الاعتكاف من جملة ما لا يصح تعليقه  
بشرطه يبطل بفاسده وذكر في البرازية من هذا القسم  
ايجاب الاعتكاف فقال وتعليق وجوب الاعتكاف بالشرط  
لا يصح وكما يلزم والعجب من المحقق بن المصنف في فتح القدير حيث  
جعل ايجاب الاعتكاف مما لا يصح تعليقه وعزاه الى  
للخلاصة في كتاب البيوع ولم يقل في رواية مع انه قدم  
في باب الاعتكاف ان الاعتكاف الواجب هو المندور  
تخييرا او تعليقا وهو صريح في صحة تعليقه بالشرط والعجب  
من العيين فيفتش هنا على انه كما يصح تعليقه وقال  
في شرح الهداية من باب الاعتكاف والواجب ان يقول  
عليه ان اعتكف يوما او شهرا او بعلقة بشرط فيقول ان  
شقي الله مريضي انتهى فقد اتى بعين ما مثله وثناقص  
وكيف يصح بعدم صحة تعليقه مع الاجماع على صحة تعليق  
المندور ومن العبادات ان عبادة كانت حتى ان الوقت  
كما سياتي كما يصح تعليقه بالشرط ولو علق المندور به بشرط  
صح التعليق قال في الوافات الحسامية من الفصل السابع  
في المندور بالصدقة رجل ذهب له شئ فقال ان وجد  
قلبه على ان اقف ارضي على اننا السيل فوجده وجب عليه  
ان يوقف لان هذا نذر والوفاء بالنذر واجب وقال قبله  
لو قال ان دخلت هذه الدار فقلبه على ان انصدق بهذه  
المائة فدخل الدار وهو ينوي بدخوله ان يتصدق بغير زكاة  
ماله فدخل ثم تصدق بها لا يجزئ به عن الزكاة لان الاول  
يضمن واليمين لازم لا يملك الرجوع عنها فاذا دخل الدار لم يزم

التصدق

التصدق فجملة اليمين انتهى فقد افاد ان المندور المعلق من  
باب اليمين وحيد صح التعليق وهذا ظهر بطلان قول الشارح  
انه ليس مما يخلف به وصرح في النذر بالمعوم بصحة تعليقه  
بالشرط وفي فتاوى قاضي خان الاعتكاف سنة مشروعة  
يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشروع فيه اعتبارا بسائر  
العبادات انتهى ثم قال ولو نذر ان يعتكف رجب فمحل شهر  
قبله يجوز في قول ابن يوسف خلا فالمجد واجمعوا على ان  
النذر لو كان معتكفا بان قال ان قدم غايوا وشي الله  
مريضي فلا نافله على ان اعتكف شهرا فمحل شهر  
قبل ذلك لم يجز انتهى وهذه العبارة بوضعها دالة على  
صحة تعليقه بالاجماع لان مفهومها النذر صحيح وانه  
يجب الوفاء به اذا وجد شرطه ولما تم قبل وجود  
شرطه فغير جائز وهذا هو الموضع الثالث مما اخطاوا  
فيه في بيان ما لا يصح تعليقه والخطا هنا اقم من الا  
ولين وانحصر لكثرة الصرايح بصحة تعليقه وانما يجب  
لكونهم نذروا هذه العبادات متونا وشروحا وفتاوي  
ولم ينتبهوا لما اشتملت عليه من الخطا بتغيير الحكم  
والله الوفاق للصواب وقد يقع كثيرا ان مولعا  
يذكر شيئا خطا في كتابه فياتي من بعده من الشايع  
فينقلون تلك العبارة من غير تغيير ولا تنبيه  
فيكثر الناقلون لها واصلها لو اخطأ بخطا وقع في هذا  
الموضع ولا عيب بذلك على المذهب كان مولانا محمد بن  
الحسن ضابط المذهب رحمه الله لم يذكر جملة ما لا  
يصح تعليقه بالشرط وما يصح على هذا الوجه وقد نهنا  
على مثل ذلك في الفوائد الفقهية في قول قاضي خان

حين



وغيره ان الامانات تثقل بمحنة بالموت عن تجنيل الا في ثلاث  
ثم اني تنبعت كلامهم فوجدت سبعة اخرين غير زائدة على الثلاثة  
ثم اني نمت على ان اصل هذه العبارة للناطق اخطا فيها ثم  
نداولوها ورحم الله المحقق صاحب البداية لم يلتفت الى جمع هذه  
الاشياء وضعها في كتابه وهو دليل على كمال ضبطه وانقائه  
ولو حذفنا المصنف لكان اسلم **قال** والمزارعة بان زارعتك  
ارضى على ان تقرضني كذا او ان قدم فلان لانها اجارة فلا  
يبيع تغليفها بالشروط كالاجارة كذا ذكر العيني وفي  
البنازية من المزارعة شرطان المزارعة على المزارع  
او رب الارض ما ليس من اعمال المزارعة فسدت وما  
بيئت وما يميز الخارج ان يزيد في وجود الخارج فهو من  
عمل المزارعة وما لا يبيئت ولا يزيد في الخارج فليس من اعمالها  
فاذا شرط على المزارع اوزنها الحصاد او الديا سية  
فسدت من ايها كان العذر في ظاهر الرواية انتهى ثم قال  
بعد تفريعات كثيرة هذا كله في الشرط النافع لاحدها  
وان شرط ان لا يبيع كالمو شرط ان لا يبيع احدها حصة  
لانفسد المزارعة وفيما اذا كان شرط انفسد المو ابطلاه  
ان الشرط في صلب العقد ينقلب جائزا والا عارضا  
الى اخر ما فيها **قال** والمعاملة وهي المساقاة بان قال  
سافيتك شجرة او كرمي على ان تقرضني كذا او ان قدم  
فلان لانها اجارة ايضا كذا ذكر العيني **قال** والاقرار  
بان قال فلان على كذا ان اقرضني كذا او ان قدم فلان  
لانه ليس بما يحلف به فلا يبيع تغليفه بالشروط بخلاف ما اذا  
علقه بموثة او عجز الوقت فانه يجوز ويجعل على انه  
فعل ذلك للاحتراز عن الجور او دعوى الجبل فيلزمه

ولا يبيئي

للحال

للحال ذكره العيني ومن فروع تغليفه ما ذكره في البوطا  
والحيط والولوا الحرجة كتاب التغطية لو ادعى رجل على رجل  
ما قال له المملوك ان لم اترك هذا فهو على لم يدعه  
ان لم يات غدا لا يغلب الاقرار بالخطو وتغليفه  
بالشرط باطل انتهى وفي البوطا من باب الاقرار بكذا  
والا فعليه كذا الوفاق قد انتفت من فلان هذا العبد  
بالف درهم والا فلفلان على خمس مائة اذ اقر رب  
العبد ببيع العبد لزمه درهم الالف وان انكر ذلك  
لم يلزمه شي لان صا را دا لا قراره حتى انكر بيع  
العبد منه واقراره بالخمس مائة كان معلقا بشرط  
وهو باطل من اصله انتهى وقال في باب اليمين  
والاقرار رجل قال لفلان على الف درهم ان خلف  
او على اني حلق او اذا حلف او متى حلف او حين حلف  
او مع يمينه او في يمينه او بعد يمينه فحلف فلان على  
ذلك ويحدد المقتض المال لم يوجب المال لان هذا  
ليس باقرار وانما هو مخاطرة ومعناه انه علق  
الاقرار بشرط فيه خطره وهو بمنزلة الحضم والتغليب  
بالشرط يخرج كلامه من ان يكون اقرارا انتهى فان قلت  
فهو يدخل في الاقرار لا قرار بالطلاق والعناق كمالو  
قال ان دخلت الدار فانما مقرب بطلا فاما او بعنته  
او يفرقت بين الاقرار بهما وبين الاستنا قلت ظاهر  
الاطلاق الدخول ولم اره صريحا ويدل على الفرق بينهما  
ما نقلناه في كتاب الطلاق من هذا الشرح انه لو  
اكره على انشا الطلاق فطلق وقع ولو اكره على الا  
قرار به فاقربه لم يقع وفي البنازية من الاقرار



ادعى مالاً فقال المدعى عليه كلما يوجد في تذكرة المدعى بخطه  
فقد التزمته لا يكون اقراراً لانه محفوظ عن اصحابنا انه لو قال  
كلما افترق فلان فلان لم يترتب له الاثر لانه لا يترتب له الاثر  
كان بين اثنين اخذ وعطا فقال المطلوب للمطالب ما تقول فهو  
كذلك او ما كان في خبر يدتك فهو كذلك لا يكون اقراراً الا اذا  
كان في الجريدة شئ معلوم او ذكر المدعى شئ معلوماً فقال المدعى  
ما ذكرنا يكون تصديقاً لانه التصديق لا يلحق بالمجهول  
وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو على ذلك يصح  
ولولم يكن مشاراً اليه لا يصح للمجالة انتهى وقرح على الشارع  
الاختلاف فيما اذا علق الاقرار بشرط في كتاب الاقرار  
فنقل عن النهاية كما هنا ان الاقرار المعلق باطل ونقل  
عن المحيط ان الاقرار صحيح والشرط باطل ونقل عن المسوط  
ما يشهد للمحيط وظاهره تزجيمه والحق بتعنيقه لغيرهم  
هنا بان الاقرار لا يصح تعليقه بالشرط وانه يبطل بالشرط  
الفاسد **قال** والوقف بان قال وقفت داري ان قدم فلان  
او وقفت داري عليك ان اخبرني بقدوم فلان لانه ليس مما  
يخلف به ايضاً فلا يصح تعليقه بالشرط كما ذكر العيني وفي  
جامع الفصولين والوقف في رواية فظاهره ان في صحة  
تعليقه روايتين وفي فتح القدير من كتاب الوقف بشرطه  
ان يكون متجراً غير معلق فلو قال ان قوم ولد في دار  
صدقة موقوفة على المساكين فجاولده لا يصير وقفاً  
انتهى وفي الاسعاف ولو قال اذا جاء علة او اذا جاء راس  
الشهر او قال اذا كنت فلان او اذا انت رجعت فلانة وما  
اشبهه فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلاً  
لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه مما لا يخلف

به بخلاف النذر لانه يحتمل التعليق ويخلفه فلو قال ان  
بريت من مرضي هذا فارضى صدقة موقوفة يلزمه التصديق  
بعينها اذا وجد الشرط ولو قال هي صدقة موقوفة ان شئت  
او احببت او رضيت او هويت كان باطلاً انتهى ولم يذكر العيني  
صوره بطلانه بالشرط الفاسد وصورة ما في الاسعاف  
وقفاً علان له اصلها او علان لا يزول ملكه عنها او على  
ان يبيع اصلها ويتصدق بتمثها كان الوقف باطلاً  
انتهى وقد من في الوقف ان شرط الاستبدال صحيح  
على المفتي **به قال** والتحكم بان يقول المحكم ان اذا  
اهل الشهر او قال لعبد او ثا فزاد اعنتا او اسلت  
فا حكم بيننا وهذا عند ابي يوسف وعند محمد بخلاف  
تعليقه بشرط واصنافه الى زمان كالوكالة والامارة  
والقننا وله ان التحكيم توكية صورة وصلى معنى فيها  
عباراً انه صلح لا يصح تعليقه ولا اصنافه وباعتبار  
انه توكية يصح فلا يصح التمسك والاحتمال ذكره العيني  
وفي فتاوى قاضي خان من القضا الفتن على قول  
ابي يوسف وقد فات المصنف ابطال الاجل قال في البرازية  
وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد بان قال كلما حل  
بحم ولم يؤد فالمال حال صح وصار حالاً انتهى وعبارة  
الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد ولو قال  
كلما دخل بحم ولم يؤد فالمال حال صح والمال يصير حالاً  
انتهى فجعلها مسيلتين وهو الصواب واما قوله  
في البرازية بان قال يصوب الاول فهو ظاهر  
لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح فليسا مل  
وفاته ايضاً تعليق الرد بالعيب فانه باطل وله الرد



كما في البرازية وليس هو من القسم الأول لأنه لا يبطل بالشروط الفاسدة  
كما ذكره المصنف في القسم الثاني لا يصح تعليقه فهو كالتكاح  
وهذا علم أن المصنف فاته بيان ما لا يصح تعليقه ولا يبطل بالشروط  
الفاسدة كما فاته ما يجوز تعليقه **قال** وما لا يبطل بالشروط الفاسدة  
الفرض بأن فلا يفرضتك هذه الساية بشرط أن تخدمني شهرا  
مثلا فانه لا يبطل بهذا الشرط وذلك لأن الشروط الفاسدة  
من باب الربا فانه يخفى بالمبادلة المالية وهذه العقود  
كالماليت معاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة  
ذكره العيني فيقال له فكيف بطل عزك لو كبل والاعتكاف  
والرجعة بالشروط الفاسدة مع انها لم تكن من المبادلة المالية  
وفي البرازية وتعلق الشرط من حرام فالشرط لا يلزم **فلا**  
والهبة بأن قال وهبت لك هذه الجارية بشرط أن يكون  
حملها **قال** والتكاح بان قال تزوجتك على أن لا يكون  
لك مهر يصح التكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل كما عرفت في موضعه  
ومن هذا القبيل لو قال تزوجتك على أن بالخيار يجوز التكاح  
ولا يصح الخيار لأنه ما علق التكاح بالشرط فيبطل الخيار كذا  
في الحائنية وسيأتي أن التكاح لا يصح تعليقه بالشرط وعليه  
تغير ما في الحائنية تزوجتك أن أجازني أو رضيت فقلت  
قلت لا يصح لأنه تعليق والتكاح لا يختم بالتعليق زاد في الظاهر  
لو كان الأب حاضرا في المجلس فقبل حاز وفي الحائنية رجل  
تزوج امرأة على أنه مدين فإذا هو قروي يجوز التكاح  
وإن كان كفوا ولا خيار لها رجل طلب من امرأة تكاحا بمهر من  
الشهود فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت  
المرأة أن لم يكن لي زوج فقد زوجت بنفسك وقبل الزوج ولم يكن  
لها زوج قالوا يجوز هذا التكاح لأن التعليق بشرط كائن بتخيير

انتهى في

انتهى وفي جامع الأصول تعليق التكاح بكائن بتخيير لو قال الأب  
تزوجتك بشرط أن لا تكن زوجتها فقبل **قال** والطلاق بان قال  
طلقتك على أن لا تتزوجي غيري **قال** والخلع بان قال  
خالعتك على أن يكون لك الغيب رعدة يراها بطل الشرط  
ووقع الطلاق ووجب المال وأما اشتراط الخلع لها فصح  
عند الإمام كما مضى **قال** والعنف بان قال اعتقتك  
على أن بالخيار **قال** والرهن بان قال رهنت عندك عبدك  
بشرط أن استخدمه ومن هذا القبيل ما في رهن البرازية  
قال اخذ به رهنا على أنه أن ضاع بغير شيء فقال الرهن  
نعم صار رهنا وبطل الشرط وهكذا بالدين ثم قال أن  
أوفيتك متاعك الركن والرهن لك بما لك بطل الشرط  
وصح الرهن قال الشافعي يبطل الرهن أيضا انتهى **قال**  
والوصية بان قال أوصيت لك بثلاث مائة إن أجاز فلان  
ذكره العيني وفيه نظر لأنه مثله تعليقها بالشرط والكلام الآن  
في أنها لا تبطل بالشرط الفاسد وفي البرازية وتعليقها  
بالشرط جائز لأنها في الحقيقة إثبات الخلاف عند الموت انتهى  
ومعنى صحة التعليق أن الشرط أن وجد كان للموصي له المال  
والأفلا شيء له وقد ساعرتنا ودي خان في بحث الأبرار  
أنه لو أوصى بثلاث مائة لا يرده إن لم تزوج فقبلت  
ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان فأنها تستحق  
الثلاث نحسب الوصية انتهى مع أن الشرط لم يوجد إلا أن يكون  
المراد بالشرط عدم تزوجها عمت انقضاء العدة لا عدتها  
إلى الموت يدل أنه قال تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان  
لا حتما تزوجها عمت إلا انقضاء أو ما لا يصح فقال  
في البرازية لك مائة درهم على أن تكون هي عني موصي



والشرط باطل والمائة له وصية انتهى وكان من باب الغلب كأنه قال  
جعلتك وصيا علي ان يكون لك مائة ومعنى بطلان الشرط  
مع قوله والمائة وصية له انها لا تكون للايصا فيبطل جعلها  
له وتبقى وصية ان قبلها كانت له والا فلا وفيها من البيع  
وتعليق الوصية والوصاية جائز انتهى **قال** والشركة بان قال شاركتك  
علي ان تمديني كذا من هذا القيل ما في شركة البرازية  
لو شرط العمل على اكثرهما مالا والزرع بينهما نصفين لم يخر  
الشرط والزرع بينهما اثلاثا انتهى وقد وقعت خادنة  
توهم بعض حنفية العصر انما من هذا القيل وليس كذلك  
وهو نقا صلاحي المالا بشرط الزرع بينهما نصفين ثم يترع  
افضلها مالا بالعمل فاجيب بان الشرط صحيح لعدم اشتراط  
العمل على اكثرهما مالا والتبرع ليس من قبيل الشرط والدليل  
عليه ما في الذخيرة اشترى حطباً في قرية شر  
صحها وقال موصولا بالشر من غير شرط في الشرا حمله  
المثل لا يفسد العقد لان هذا ليس بشرط في البيع بل هو  
كلام مبتدأ بعد علم البيع فلا يوجب قساده انتهى وعلى  
هذا لو استاجر قرية او ارضاً للزراعة ثم قال بعد  
تمامها ان الحرف على المتاجر لا يفسد لان شرطاً  
فيها وانما يكون شرطاً لو قال على الحرف عليه فليحفظ  
هذا فانه يخرج عليه كثير من المسائل **قال** والمضاربة  
بان قال مضاربتي في الف على النصف في الزرع ان شافلان  
او ان قدم زرع ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط  
وهذا الذي وقع للعيني هنا دليل على كسبه وعدم نفع  
كلامهم بانه لو اتى بالا مثله التي ذكروها في الابواب  
لكان انسب وفي البرازية ولا يبطل بالشرط الفاسد ولو شرط

من الزرع

ان

من الزرع عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل القيل الشركة انتهى  
وفيها دفع اليه الفاعل ان يدفع رب المال الى المضارب  
ارضاً يزرعها سنة او داراً للسكنى سنة بطل الشرط و  
جازت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال ان يدفع  
له ارضاً او داراً سنة فسدت لانه جعل نصف الزرع عوضاً  
عن عمله واجرة داره انتهى ثم قال ولو شرط علي ان تكون  
التفقه على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت  
انتهى وسياق بقية الكلام على ذلك في كتابها **قال** والقضا  
بان قال الخليفة وليتك قصاً مكة مثلاً علي ان لا يغزل  
ابداً ويصح بتعليقه بالشرط قال في البرازية لو شرط في التقليد  
انه متى فسدت يغزل يغزل انتهى وفي البرازية ايضاً  
استخلف رجلاً وشرط عليه ان لا يرششي ولا يشرب الخمر  
ولا يمشي امرأه مع التقليد والشرط وان فعل شي من  
ذلك انغزل ولا يبطل قصاً وانه فيما مضى قلد السلطان  
رجلاً القضا وشرط عليه ان لا يبيع قصية رجل بعينه  
يصح الشرط ولا يفسد قصاً القضا في هذا الرجل  
ويجب على السلطان ان يفعل قصية ان اعتراه قصية  
انتهى **قال** والامارة بان قال الخليفة وليتك اماره  
الشام مثلاً علي ان لا تتركب فهذا الشرط فاسد ولا تبطل  
امرينه بهذا والامارة مصدر كالامارة بالكسر يقال فلان  
هو امير وامر عليه اذا كان واليا وقد كان سوفة اي ابنه  
يجرب والتامير تولية الامارة يقال هو امير مؤمن وامر  
عليهم اي تسلطوا في الصحاح وفي صحيح البخاري انكم  
سخرتمون على الامارة وستكون زمامة يوم القيامة  
والكفالة بان قال كفلت غريبك ان اخرجتني كذا



ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازية لو قال كفلت  
 به علي انه متى طولبت به او كلما طولبت به فلي اجل شهر صحت  
 فاذا طالبت به فله اجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا انقضى  
 الشهر من المطالبة الاولى لزم التسليم وكانت تكون للمطالبة الثانية  
 تاجيل انتهى ثم قال كفل علي انه باختيار عشرة ايام او اكثر  
 يصح بخلاف البيع لان مبناها على التوسع انتهى واما تعليقها  
 بالشرط فصارت انه يصح بشرط ملام وفي البرازية من  
 البيوع وتعليق الكفالة ان متعارفا كعدوم المطلوب  
 يصح وان شرطه محضاً كان دخل الدار او هبت الريح  
 لا والكفالة الرهوب الزم جائزة والشرط باطل ونص في  
 ان الشرط ان لم يتعارف يقع الكفالة ويبطل الشرط  
 والحوالة هي **قال** والحوالة بان قال احلتك علي فلان  
 بشرط ان لا يرجع الي عند التوى ذكره العيني يعني تقع  
 الحوالة ويبطل الشرط فيرجع عليه عند التوى ويصح  
 تعليقها بالشرط ومنه اشتراط الخيار للمحال وهو جائز  
 في البرازية ثم اعلم ان الحوالة تبطل ببعض الشروط لما  
 في البرازية ومن صور ضساد الحوالة ما اذا شرط في  
 الحوالة ان يعطى المال المحال به للمحال عليه للمحال من  
 ثمن دار المحيل لانه لا يقدر على الوفاء باللتزم بخلاف ما اذا  
 التزم المحال عليه الا عطا من ثمن دار نفسه لانه قادر  
 على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها  
 بشرط الاعطاء عند العصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل انتهى  
 وهذه واردة على اطلاق المصنف وغيره **قال** والوكالة  
 بان قال وكلتك ان ابرأني عما لك علي ذكره العيني وهو مثال  
 لتعليقها بالشرط وفي البرازية تعليق الوكالة بالشرط جائز

وتعني

وتعليق العزل به باطل وتفزع على ذلك انه لو قال كلما عزلتك  
 فانت وتبيل انه صحيح لانه تعليق التوكيل بالعزل وسياتي طريق  
 عزله ولو قال كلما عزلتك فانت معزول لم يصح لانه تعليق العزل  
 بالشرط وفي البرازية الوكالة لا يبطل بالشرط الفاسدة اي  
 شرط كان **قال** والاقالة بان قال اقلتك عن هذا البيع ان اقرضتني  
 كذا ذكره العيني وفي القنية لا يصح تعليق الاقالة بالشرط  
 ونقد ما فيها لو بقا يلا باقل من الثمن الاول او بخمس اخر لم  
 تقصد ووجب الثمن الاول وهو مثال انها لا تبطل بالشرط  
 الفاسدة واما ما ذكره في مثال تعليقها وفي البرازية  
 يجوز اشتراط الخيار فيها **قال** والكتابة بان قال المولى لعبد  
 كاتبتك على الف بشرط ان لا تخرج من البلد او علي ان لا تغا  
 فلا تا او علي ان تعمل في نوع من التجارة فان الكتابة  
 على هذا الشرط تقع ويبطل الشرط فله ان يخرج من البلد  
 ويعمل ما شا من انواع التجارة مع اي شخص كان ذلك  
 لان الشرط غير داخل في صلب العقد واما اذا كان  
 داخل في صلب العقد بان كان في نفس المبدل كالكتابة  
 على حمز ومخوضا فانها تقصد به على ما عرفت في موضعه  
 ذكره العيني وفي البرازية كاتبتاوه حامل علي ان  
 لا يدخل ولدها في الكتابة فصدت لانها تبطل بالشرط  
 الفاسد **قال** واذن العبد في التجارة بان قال لعبد  
 اذنت لك في التجارة علي ان تنجز لي شرا او علي ان تنجز  
 في كذا فان اذنه يكون عاما في التجارة والاوقات  
 ويبطل الشرط **قال** ودعوة الولد بان قال لامته التي ولد  
 هذا الولد مني ان رصيت امراتي بذلك **قال** والصالح  
 عن دم العبد بان صالح ولي المقتول عمدا القاتل على نسي

ط

مل



بشرط ان يفرضه او يهدي اليه شيئا فان الصلح صحيح والشرط فاسد  
ويبطل الدم لانه من الاستقاطات فلا يجزئ الشرط **قال** وعن  
الجراحه بان صلح عنها بشرط اقراض شي او اهدائه **قال** وعقد  
الذمة بان قال الامام لم يرد علي بطلب عقد الذمة فزيت عليك  
الجزية ان شافلان مثلاً فان عقد الذمة صحيح والشرط  
باطل **قال** وتعلق الرد بالعيب بان قال ان وجدت بالمبيع  
عيبا اردته عليك ان قلان مثلاً **قال** وخيار الشرط اي  
وتعلق الرد به بان قال من له خيار الشرط في البيع ردوت  
البيع او قال اسقطت خياري ان شافلان فانه يصح ويبطل  
الشرط **قال** وعزل القاض بان قال الخليفة للقاضي عزلتك  
عن القضا ان شافلان فانه يعزل ويبطل الشرط لما ذكرنا  
ان هذه الاشياء ليست بمعاضدة مالية فلا يؤثر فيها الشروط  
الفاسدة ولم يذكر المصنف رحمه الله ما يجوز تغليقه بالشرط  
قال الشارح انه يختص بالاستقاطات المحضة التي يخلف بها  
كالطلاق والعقاق والالتزامات التي يخلف بها كالحج  
والصلاة والتولييات كالقضا والامارة التي وقد فاته  
الاذن في التجارة فانه يصح تغليقه بالشرط كما في الخاتمة لكونه  
من الاستقاطات لكن لا يخلف به فلو حذف التي تخلف بها  
لدخل ولدخل تغليق نسيم الشفعة فانه صحيح كما في البرازية  
لكونه استقاطا لكن لا يخلف به وقد فاته المصنف الرهن فانه مما  
لا يبطل بالشرط الفاسد كما في البرازية وفاته ايضا مسيلة  
الاسلام فانه يصح تغليقه بالشرط كما في فتاوى قاري الهداية ويرد  
عليه ان الذمة يجوز تغليقها بشرط ملامهم بخوف هبتك على ان  
تقرضني كذا في جامع الفصولين وعلى هذا فاذكره الكروري  
في المناقب معزيا الى الناصح لو قال استتريت جارية فقد

ملكت

ملكته منك يصح ومعناه اذا قبضه بتنا على ذلك انتزعت مني على ان  
الشرط ملائم وفي البرازية من البيوع وتغليق الذمة بان باطل  
ويجوز ان ملائمتها كسبته على ان يعوضه يجوز وان مخالفت  
يبطل الشرط وصحت الذمة ويرد عليه ايضا تغليق عوة الولد صح  
كقولهم ان كانت جارية حاملا فشيء صح كذا في البرازية وليس  
مما ذكره وكذا يرد عليه النكاح فانه يصح تغليقها بشرط  
ملائم كما قد مضى ولم يذكر المصنف ولا الشارح ما يجوز تغليقه  
بالشرط الجائز وما لا يجوز ونفسه بالفاسد يخرج وفي البرازية  
ان ما يتعلق بذكر الشرط الجائز يقيد الفاسد من الشرط  
كالبيع والاجارة والصلح على مال والقيمة وعقد لا يتعلق  
بالحائز فالفاسد من الشرط لا يبطله كالكاح والخلع والصلح  
عن دمر العمد والعق على مال فالاول لا يصح الا ببدل  
منطوق معلوم يجري فيه التملك والتملك والثاني يصح  
ببدل وبدونه وببدل مجهول وحرام وحلال وعقد يتعلق  
بالحائز منه والفاسد منه على نوعين نوع يفسده ونوع  
لا وهو الكتابة الى خرافتها وقد ذكر المصنف رحمه  
الله ما يجوز اضافته الى زمان وما لا يجوز احر كتاب الاجارة  
فاذا وصلنا اليه شرحناه بالتم ما ذكره الشارح هنا  
وننبه ان شأ الله تعالى على ما فاتها **باب**  
**الصرف** تقدم وجه تاخيرها والكلام فيه في مواضع الاول  
في معناه المعنى ذكر في القاموس ان صرف الحديث  
ان يناد فيه ويحسن من الصرف في الدراهم وهو فضل  
بعضه على بعض في القيمة وكذلك صرف الكلام واما  
الصرف في الحديث لا يقبل الله منه صرفا ولا عدوا قالت  
والعدل القدية اهو النافلة والعدل الغنيمة وبالعكس



او هو الوزن والعدل الكبير او هو الاكتاب والعدل الفردية او الجبل  
 اثنتي وفي الصحاح يقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين  
 صرف او فضل الجوزة فضة احدهما على الاخر اثنتي والثاني في  
 معناه في التريجة وقد افاده بقوله هو بيع بعض الاثمان ببعض  
 كالذهب والفضة اذا بيع احدهما بالآخر او بيع ما من جنس  
 الاثمان بعضها ببعض وانما فسدناه به ولم يتفق على ظاهره  
 ليدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ او بالنقد فان المصوغ  
 بيب ما انفسد به من الصنعة لم يبق ثمنها صريحا ولهذا  
 يتعين في العقد ومع ذلك يصح صرف الثالث في ركنه فاهو  
 ركن كل بيع فهو ركنه من الايجاب والقبول والتعاطي والرابع في  
 شرائطه فاربعة اما اول فتمتع البديلين قبل الافتراق  
 بالابدان الثاني ان يكون باقا لا خيار فيه فان شرط  
 فيه خيار وابطله صاحبه قبل التفريق صح وبعده لا وفي  
 خيار العيب فتثبت فيه واما خيار الروية فتثبت في  
 العين دون الدين واذا رده بعيب انفسخ العقد سواء  
 رده في المجلس او بعده وان كان ديناً فردها في المجلس لم  
 ينفسخ فاذا رده بدله بقي الصرف وان رده بعد الافتراق  
 بطل وتامه في البدائع الثالث ان لا يكون بدل الصرف  
 موحلا فان ابطال صاحبه الاجل الاجل قبل التفريق ونقد  
 ما عليه ثم افترقا عن فتن من الجانبين انقلب جايزا  
 وبعد التفريق الرابع التناوي في الوزن ان كان العقود  
 عليه من جنس واحد فان تنايها ذهب بذهب او فضة  
 بفضة مجازفة لم تجز فان علم التناوي في المجلس وتفرقا  
 عن فتن صح وكذا الواقعة الحسن مجازفة لم تجز الا اذا علم  
 التناوي في المجلس لان القسمة كالبيع كذا في السراج الوهاج

قال

قال فلو تخاسس شرط التمثال والتقابض اي النقدان بان  
 بيع احدهما بجنس آخر فلا بد لصحة من التناوي من ثمن فتن  
 البديلين قبل الافتراق اما التناوي فنقد مناه في باب الربا  
 ولو تضارفا بجنس مثالا بمثل وتقابضا وتفرقا ثم زاد  
 احدهما صاحبه شيئا او حضا عنه شيئا وقبله الاخر فسد  
 البيع عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف طهيا طلان والصرف  
 صحيح وعند محمد الزيادة باطله والخطا يميز بمثله الهبة سد  
 المشقة واختلافهم هذا فرع اختلافهم في ان الشرط الفا  
 المتأخر عن العقد في الذكر اذا الحق به هل يلحق ام لا فمن اصل  
 حنيفة النخافة ويفسد العقد ومن اصله عدم النخافة  
 فطرده ابو ابيوسف هنا ومحمد فرق بين الزيادة والخطا ولو  
 زاد او حط في صرف بخلاف الجنس جازا جاعا لكن يشترط  
 فيه الزيادة قبل الافتراق لا النخافة باطل العقد ولو حط  
 مشترى الدينار قيمرا طامنه فباع الدينار يكون شريكه في  
 الدينار ولو زاد مشتر السيف المحلى دينارا جاز ولا يشترط  
 قبضه قبل الافتراق لصرف الزيادة الى الفصل والحاصل  
 وتامه في البدائع واما المتقابلين فالمراد التقابض  
 قبل الافتراق بايديهما بان يأخذ هذا في حزمة وهذا  
 في حزمة فان شيئا مبيلا او اكثر ولم يضارفا احدهما صاحبه  
 فليس متفريقين ولا يبطل بما يدل على الاعراض بخلاف خيار  
 المخيرة فانه يبطل بما يدل عليه وتفرع على ما ذكرناه انه  
 لو كان لكل من رجلين على صاحبه دين فارسل اليه رسولا  
 فقال ليعتك الدنانير التي لي عليك بالدراهم التي لك علي وقال  
 قبلت فهو باطل لان حقوق العقد لا تنقل بالرسول بل بال  
 المرسل وهما متفريقان بايديهما وكذا لو نادى احدهما

جنا



صاحبه من وراجدار او ناوله من يعيد لم يحز لانها متفرقة ان بايديها  
والاعتبار افتراق العاقدين سواء كانتا كفتين مالكين او تايينين  
كالاب والوصي والوكيل كان القبض من حقوق العقد وحقوقه متعلق  
بهما واما اعتبار المجلس الا في مسيلة وهو ما اذا قلنا الاب استمر الى  
اشترت هذا الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل ان  
يزن العشرة فهو باطل كذا روى عن محمد لان الاب هو العاقد فلا يمكن  
اعتبار التفريق بالابدان فيعتبر المجلس كما في البدائع وفي الذخيرة  
لو وكل وكيلين في الصرف فقبض رفاعم ذهب احدهما قبل القبض  
وقبض الاخر بطل في حصة للذهب فقط كالمالكين اذا قبض  
احدهما ولم يقبض الاخر بخلاف الوكيلين بقبض الدينار اذا  
قبض احدهما دون الاخر لم يحز كذا في الذخيرة ونفزع  
على اشتراط القبض انه لا يجوز الا برأ عن بدل الصرف  
ولا هبته وكالتقدير به فلو فعل لم يقع بدون قبول الاخر  
فان قبل انتقض الصرف والالم يقع ولم ينتقض لانه في معنى  
المنع فلا يقع الا بتراضيهما فلو ابي الواهب ان يأخذ  
ما وهب اجبر على القبض ونفزع ايضا انه لا يجوز الا  
سبب الابدل الصرف قبل قبضه وسائق وعلم هذا  
مخرج المقام في معنى الصرف اذا وجب الدين بعقد  
مناجز عن عقد الصرف انه لا يصير قضا صابم بدل الصرف  
وان ترا ضيا بذلك وقد مر في السلم ولو قبض بدل الصرف  
ثم انتقض القبض فيه لمعني اوجب انتقاضه انه يبطل  
الصرف وقد تقدم في السلم وتامه في البدائع ثم ان استحق  
احد بدل الصرف بعد الافتراق فان اجاز للسحق  
والبدل قايم او ضمن الناقذ وهو هالك جاز الصرف  
وان استرده وهو قايم او ضمن القابض قيمته وهو هالك

بطل

بطل الصرف كذا في البدائع فيدنا التماثل من حيث الوزن  
لانه لا اعتبار به عدد اكد في الذخيرة **بطل** وان اختلفا جودة  
وصياغة لقوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة  
بالفضة الى ان قال مثلا تمثل سوايدين ابيد فاذا اختلفت  
هذه الاصناف فيبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد روله  
سلم وغيره ولا فرق في ذلك بين ان يكونا مما يتقبح بالتقنين  
كالصوغ والسنبر او لا يتقبحان كالصروب او يتقبح احدهما  
دون الاخر لا تطلق الحديث وفي الذخيرة من الصوغ من  
الفصل السادس وان ابيع درهما بغير ابد رهم صغبر  
او درهما جيد ابد رهم روي يجوز لان لهما فيه غرضان صغبر  
فاما اذا كانتا مستويين في القدر والصفة فيبيع احدهما  
بالاخر هل يجوز وهل يصير مثله دينا في اللزوم اختلفوا  
بعضهم قالوا لا يجوز واشار محمد في الكتاب وبه كان يعني  
ابو حاتم الامام ابو احمد انتهى فيد اسقاط الصنعة بالاثان  
لانه لو يبيع اما بخماسا ياما بخماس احدهما انقل من الاخر  
فانه يجوز وزنا مع ان الخامس وغيره مما يوزن من  
الاموال الربوية ايضا وذلك كانت صفة الوزن في النقد  
مخصوص عليها فلا تتغير بالصنعة ولا يخرج عن كونه  
موزونا بنقار وجعله عدديا لوقوع ذلك بخلاف  
غيرها فان الوزن فيه بالنقار فيخرج عن كونه  
موزونا بنقار عدديته اذا صيغ ووضع كذا في فتح  
القدير وفي الذخيرة حتى قالوا لو اعتادوا بيع الاواني  
المنخدة من هذه الاشياء بالوزن لا بالعدد لا يجوز  
بيعه بغير المصنوع من جنسه كما مضى وايا وزنا واداء  
نظاما ببيعها عدد الاوزن يجوز بيع الواحد بالاثنتين



انتهى وفي القاموس الجديد من الردي والجمع جياذ وجياذات  
 وجيايد وجياذ جوة وجوة صار جيد انتهى وفيه والعبارة  
 بالسر حرفة الصايغ انتهى **قال** والاشارة التقابض قبل الاقتراق  
 دون التماثل لما روينا من الحديث وفي فتح القدير والمراج  
 معزيا الر فوايد القدير المراد بالقبض هنا القبض بالبرام  
 لا بالتخليه يريد باليد انتهى ثم اختلفوا في القبض فقيل  
 بشرط انعقاد صحبي فاورد عليه حينئذ لا بد من الفراق او  
 المتقدم والقبض متاخر فكان حكمه لا شرطا واجب  
 بان الجودة في المجلس جعل متقارنا للعقد حكما والقبض  
 المختار انه شرط بقائه على الصحة لا شرط انعقاده وهذا اشار  
 محمد الى كل منهما كما في الذخيرة ويدل على الثاني قوله  
 فان تفرقا قبل القبض بطل فلولاً انه منعقد لما بطل  
 بالافتراق كذا في المعراج ومثله الاختلاف نظير فيما اذا  
 ظهر الفساد فيما هو مصرف فهو يفسد فيما ليس بمصرف عنده  
 حنيفة فعلى القول الضعيف يتعدي العناد وعلى الاصح  
 لا يتعدي كذا في فتح القدير وفيه بالذهب والفضة لانه لو باع  
 فضة بفلوس او ذهبا بفلوس فانه يشترط قبض احد  
 البدلين قبل الاقتراق لا قبضهما كذا في الذخيرة وقد مساه  
 عند قوله في باب الربا ومع بيع فليس بعلمين وفي الذخيرة اذا  
 غصب قلب فضة او ذهب ثم استملكه فعليه قيمته مصنوعة من  
 خلا وجنسه فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز عندنا خلافا  
 لرفز لانه مصرف وعندنا هو مصرف حكم اللزمان الوجه **بالقبض**  
 لا مقصودا فلا يشترط له القبض سواء كان وجوب القيمة بقضا  
 القاضى او بالاصل واذا اشترى المودعة الدراهم  
 بالدينارين واقتزقا قبل ان يجدد المودع قبضت في المودعة

بطل العرف

بطل الصرف بخلاف ما اذا كانت مقصوية لان قبض الغصب  
 ينوب عن قبض الشرائع بخلاف المودعة انتهى **قال** فلو باع الذهب  
 بالفضة مجازفة صح ان نقبا في المجلس لان المستحق هو  
 القبض قبل الاقتراق دون للتوية كما روينا فلا يضره الخراف  
 ولو اقتزقا قبل قبضهما او قبض احدهما بطل لقوات الشرط  
 فيد بيع الجنس كانه لو باع الجنس بالجنس مجازفة فان علما  
 تشاوبهما قبل الاقتراق صح وبعده **قال** ولا يعم المتصرف  
 في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدينار ثم اشترى  
 بها ثوبا ففسد البيع في الثوب اي في احدى الصرف لان كلا  
 منهما ثمن فلا يجوز هبته ولا صدقته ولا بيع شئ منه وقدما  
 انه ان وهب او تصدق به او ابراه فان قبل الاخر افسح  
 الصرف لتعذر وجود القبض والا فلا واما البيع فصورته  
 بما ذكره المصنف باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى  
 اشترى بها ثوبا او مكيلا او موزونا فالبيع في الثوب  
 فاسد لان قبض العشرة مستحق بحال الله تعالى فلا يسقط  
 باسقاط المتعاقدين فلم يجز بيع الثوب والصرف على حاله  
 بقبضه من عاقده معه واورد عليه ان فساد الصرف  
 حينئذ حق الله تعالى وصحة بيع الثوب حق العبد فتعار  
 فيقدم حق العبد لتفضل الله تعالى بذلك اجيب  
 بان ذلك بعد ثبوت الحقيق ولم يثبت حق العبد بعد لانه  
 يفوت حق الله تعالى بعد تحققه فيمتنع لانه يرتفع  
 وقد نقل عن زفر صحة بيع الثوب لان الثمن في بيعه لم يتعين  
 كونه بدل للصرف لان النقد لا يتعين فاضافة العقد الي  
 بدل للصرف كعدم اضافته فيجوز شرائه ثوبا بدينار لم يقبضها  
 وجوابه ان قبض بدل الصرف واجب والاستبدال يفوته

2501



فكان شرطها ايضا من الثوب من بدل الصوف بشرط فاسد فيمنع الجوار  
وقد رجع في فتح القدير ثم اعلم انهم قررروا هنا كما في المراج ان البدلين  
في بدل الصوف كل منهما ممن قبل العقد وحالته فلا يشرط وجودها  
في ملك المتضارفين ولا يقيمان بالاشارة وممن من وجه بعد  
العقد ضرورة ان العقد لا يبدل من ستم فلا يجوز الاستبدال باحدهما  
قبل القبض لكونه بيع البيع قبل قبضه الاخره وبه اندفع ترجيح  
ابن الهمام قوله في تركها لا يحسن وفي الذخيرة اذا اشترى الرجل  
الف درهم بعينها بمائة دينار والدرهم بعض فاعطاه مكانها  
سودا ورضي بها البائع جاز ذلك لان هذا ليس باستبدال بالسود  
والبيع من الدرهم جنس واحد وانما ابراه عن صفة الجودة حين  
يخود بالسود فكان مستوفيا بهذا الطريق لاستبدال بالمتبر  
الاية للرجس ومراة من العود الدرهم المفروية من النقود  
السود لا الدرهم البخارية لان اخذ البخارية مكان الدرهم السهم  
لا يجوز لانه يكون استبدال باختلاف الجنس وكذلك لو قبض  
مشتري الدرهم فاراد ان يعطى ضربا اخر من الدنيا يرسو  
ما شرط طال لا يجوز الا برضا صاحبه واذا رضى به صاحبه كان  
مستوفيا لاستبدال لكون الجنس واحدا قبل هذا اذا اعطى  
ضربا دون السهم فاما اذا اعطاه ضربا فوق السهم فلا حاجة  
الى رضى صاحبه انتهى وقد منا جواز الرهن ببدل الصوف فان  
هلك وهما في المجلس هلك بما فيه وجاز العقد وان هلك بعد  
الاقتراض بطل الصوف ولا يكون مستوفيا وقد منا جوار القولة  
والكفالة به فان سلم الكفيل او الاصيل او المجار عليه في المجلس  
صح وان اقرض المتعاقدان بطل وان بقي الكفيل او المجار عليه  
لان حقوف العقد انما تنقلب بالمتعاقدين كذا في السراج الوهاج  
**قال** ولو باع امة مع طوق قيمة كل الف يالفين ونقد من الثمن

الف

الف فهو من الطوق لان حصة الطوق يجب قبضها في المجلس لكونه  
بدل الصوف والظاهر منهما الاثبات بالواجب فيصرف المتلخز  
الى الجارية والمقبوض والحال الى الطوق احسانا للظن بالمسلم  
وكذا لو قال اخذ منها صرفا الى الطوق وصح البيع فيها بخري الجوار  
بخلاف ما اوضح فقال اخذ هذه الف من ثمن الجارية  
فان الظاهر حينئذ عارضه التصريح بخلافه فاذا قبضه ثم  
اقترا بطل في الطوق كما اذا لم يقبضه في فتح القدير  
وقد يتاحيل البعض كانه لو اجل الكل فسد البيع في كل  
عند ابى حنيفة وقال لا يفسد في الطوق دون الجارية  
لان القبض ليس بشرط في حصة فيقدر الفساد بقدره  
ولا بى حنيفة ان الفساد متعارف فيتعدى الى الجميع  
كما لو جمع بين عبد وحر في البيع بخلاف الفساد في الاول  
فانه طاري فلا يتعدى الى غيره وقد اعترض الشارح على  
المولف بالتسامح في عبارة بانه ذكر القيمة في كل منهما ولا  
تعتبر القيمة في الطوق وانما يعتبر القدر عند المقابلة  
بالجنس وكذا الحاجة الى بيان قيمة الجارية لان قدر مقابل  
به والباقي بالجارية فلقيمتهما او كثرت فلا فائدة في  
بيان قيمتهما الا اذا قدر ان الثمن بخلاف جنس الطوق  
فحينئذ يفيد بيان قيمتهما لان الثمن ينقسم عليهما على قدر  
قيمتيهما انتهى وقد احاب العيون لا طائيلة وفي فتح  
القدير ولقد وقع الاقراة في تصوير المسألة بحيث جعل  
طوقا الف مشتقال فضة فانه عشرة ارطال بالمصري  
ووضع هذا المقدار في العنق بعيد عن العادة بل نوع  
نقذير وكون قيمتهما مع مقدار الطوق متساويين  
ليس بشرط بل الاصل انه اذا بيع نقد مع غيره ينقد من



لا بد ان يزيد الثمن عن النقص المضمون اليه **انتهى قال** ومن باع سيفاً حليته حسن  
 بمائة ونقد خسين فموصفتها وان لم يبين او قال من ثمنها اما اذا لم  
 يبين فلما ذكرنا ان امرها يحل على الصلاح واما اذا قال فخذ هذا من ثمنها  
 فلان التثنية قد يراد بها الواحد منها قال الله تعالى فسيأخوتهما  
 وانما احدهما وقال تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما وفي  
 الحديث فادنا واقيما والمراد احدهما فيجوز عليه لظاهر حالهما بالاسلام  
 ونظيره في الفقة اذا احتضمتا حقة او ولدتهما ولدا علوقا باحدهما للاستحالة  
 بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به للامكان وقد فاته صورتان الاولى ان  
 يبين ويقول اخذ هذا نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن  
 السيف الثانية ان يجعل الكلام من ثمن السيف وفيها يكون المقبوض  
 من الحلية لانها شئ واحد فيجعل من الحلية فخصوا مراده هكذا  
 ذكر الشارح وفي المعراج معزيا الى البسوط لوقا اخذ هذه الحليتين  
 من ثمن السيف خاصة وقال الاخر نعم او قاله ونقد فاعلى ذلك  
 استغنى البيع في الحلية لان الترجيح بالاستحقاق عند المساواة  
 في العقد او المضافة وكما ساواة بعد تصرع الدافع يكون  
 المدفوع من ثمن السيف خاصة والقول في ذلك قوله لانه هو  
 الممدك بالقول في بيان حجة انتهى وهكذا في العناية وفي السراج  
 الوهاج ولو قال هذا الذي عجلته حصة السيف كان عن الحلية  
 وجاز البيع لان السيف اسم للحلية ايضا لانها تدخل في بيعه  
 بنوع ولو قال هذا من ثمن النصل والحفن خاصة فقد البيع  
 لانه صرح بذلك وازال الاحتمال فلم يكن حمله على الصحة انتهى  
 ويمكن التوفيق بان يجعل ما ذكره الشارح على ما اذا قال من  
 ثمن السيف ولم يقل خاصة فيوافقنا في السراج الوهاج  
 واما ما في البسوط فانما قال خاصة وحديثه كانه قال فخذ  
 هذا من النصل فليتا مل ويستفح بعد فخذ بقوله بمائة لانه

لوبياء

لوبياء تخمين او باقل منها لم يجز للربا وان باعه بفضة لم يدروا منها  
 لم يجز ايضا لتثنية الربا ففي ثلاثة اوجه لا يجوز البيع وفي واحد  
 يجوز وهو ما اذا علم ان الثمن ازيد مما في الحلية ليكون ما كان قدرها  
 مقابلا لها والباقي في مقابلة النصل وهذا اذا كان الثمن من  
 جنس الحلية فان كان من خلاف جنسها جاز كيف ما كان لجوار النفا  
 ولا خصوصية للحلية مع السيف والطوف مع الجارية بل المراد  
 اذا جمع مع الصرف غير فان النقد لا يخرج عن كونه  
 صرفا با نضمام غيره اليه وعلى هذا بيع المزر كثر والمطرز  
 بالذهب والفضة وفي البسوط كان محمد بن سيرين يكره  
 بيعه بخمنه وبه نأخذ لاعتقال الزيادة والاولى ببعده  
 بخلاف جنسه **انتهى قال** ولو افترقا بلفظ ضم في السيف  
 دونهما ان يتخلص بضرر ولا يطلأ اي لبطر العقد فيهما  
 لان حصة الصرف يجب قبضها قبل الافتراق فاذا لم يقبضها  
 حتى افترقا بطل فيه لفقد شرطه وكذا في السيف ان كان  
 لا يتخلص لا بضرر لتقد تسليمه بدون الضرر كبيع جند  
 من سقن وان كان يتخلص يدونه جاز للمقدرة على التسليم  
 فعصار كالجارية مع الطوف وذكر الشارح هنا ما نقلناه  
 عن البسوط سابقا ثم قال قال الواجب عقوبه ببيع ان  
 يكون هذا كالمسئلة المتقدمة مرابه بصرفها في الحلية ومن  
 انه على التفصيل المتقدم يعني ان كانت الحلية تتخلص بغير  
 ضرر صم في السيف خاصة والا بطل في الكل وفي المحيط لوقا  
 فخذ هذا من ثمن النصل خاصة فان لم يكن التميز لا بضرر  
 يكون المنقود من الصرف ويصحان جميعا لانه قصد صحة  
 البيع ولا صحة له الا بصرف المنقود الى الصرف فحكمنا بجوازه  
 لشمحيما للبيع وان امكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف



فعل هذا ما ذكر في البوط محمول على ما اذا كانت الخلية تتخلو بغير ضرر  
 بوظيفتها بينه وبين ما ذكر في المحيط انتهى وفيه نظر لان ما في  
 المحيط انما هو فيما اذا اصرح بالنصل دون السبق ولا شد في عدم  
 انصرافه الى الخلية لانه صريح كما قد مناه لكن بشرط ان يتخلص  
 بلا ضرر والا صرفناها الى الخلية وتركنا العنصر نضحي بالانه  
 لولا ذلك بطل في الكل وما في البوط انما هو فيما اذا قال خذ  
 هذا من ثمن السيف خاصة فذكر السيف ولم يذكر النصل  
 والحاصل انه ان ذكر السيف ولم يقل خاصة صرف الى الخلية  
 مطلقا اعني سواء امكن التمييز بلا ضرر ولا وان زاد خاصة  
 او لم يذكر السيف وانما ذكر النصل لا يصرف اليها ويصرف الى النصل  
 ان امكن تخليصه بلا ضرر والا صرفناه الى الخلية وفي البدايع  
 انه ذكر انه من ثمن السيف يقع عن الخلية وان ذكر انه من ثمن  
 النصل فان امكن التخليص بلا ضرر يقع عن المذكور ويبطل  
 الصرف بالاقتراف والا فالمنقود من ثمن الصرف ويصحان  
 انتهى وفي المغرب الخلية الزينة من ذهب او فضة يقال  
 خلية السيف والسرور وغيره وفي التزويل وتشتت جوار خلية  
 تلبيها للولود والمرجان انتهى **قال** ولو باع انا فضة وقبض  
 بعض ثمنه واقترافا صح فيما قبض والا فاستتركت بينهما  
 يعني اذا باعه بفضة او ذهب لانه صرف وهو يبطل بالا  
 اقتراف قبل القبض فيتقدر الفساد بقدر ما لم يقبض ولا  
 يشيع لانه طاري ولا يكون هذا تقريفا للصيغة ايضا  
 لان التقريفا من جهة التخرج باقتراف القبض لا من العاقد  
 ولا يثبت للمشتري خيار عيب للشركة لانها حصلت منه  
 وهو عدم النقد قبل الاقتراف بخلاف ما اذا اهلك احد  
 العبد من قبل القبض حيث ثبت الخيار في اخذ الباقي لعدم

الصنع

الصنع منه **قال** وان استحق بعضنا ما اخذ المشتري ما بقي  
 بقسطه او رد كان الشركة في انا عيب لان التفتيش بغير  
 وهذا العيب كان موجودا عند البائع مقارنا له فان  
 اجاز المستحق قبل ان يحكم له بالاستحقاق جاز العقد وكان  
 الثمن له ياخذ البائع من المشتري ويسلم اليه اذ لم يفترقا  
 بعد الاجازة ويصير العاقد وكذا للمميز فينتقل  
 حقوق العقد باوكيل دون المميز حتى لو افترق العاقدان  
 قبل اجازة المستحق بطل العقد وان فارقة المستحق قبل  
 الاجازة والمتعاقدان باقيان في المجلس بطل العقد كما  
 في السراج الوهاج اطلق في الخيار فمثل ما قبل القبض وبعده  
**قال** ولو باعه قطعة بفترة فاستحق بعضها اخذ ما بقي  
 بقسطه بلا خيار لان الشركة فيها ليست بعيب اذ التفتيش  
 فيها لا يضرها بخلاف الاثنا اطلعه وهو محمول على ما اذا  
 كان بعد قبضها اما اذا استحق بعض الفترة قبل قبضها  
 فان له الخيار لتصرف الصلقة عليه قبل التمام بخلاف  
 ما بعد القبض لتمامها وفي المغرب الفترة القطعة  
 المذابة من الذهب او الفضة ويقال بفترة فضة على الاضا  
 للبيان انتهى وفي البناءة هي قطعة فضة مذابة كذا في  
 ديوان الادب وعلل هذا ما وقع في بعض كتب الاوقاف  
 المصرية كالشعوبية والصريحتمشية من الدراهم الفترة  
 المراد منها الفضة لكن وقع الاشتباه في انها فضة خالصة  
 او مغشوشة وكنت استفتيت بعض المالكة عنها فاني  
 بانه سمع من يوثق به ان الدرهم منها يتاوى نصف  
 وثلاثة فلوس **قال** فليعول على ذلك ما لم يوجد خلاف انتهى  
 وقد اعتبر ذلك في زماننا والادنى متيقن به وما زاد

فئة



عليه مثلك فيه ولكن لا وقف بزوع مذهبا وجوب درهم وسط  
 لما في جامع الفصولين من دعوى المنقذ لو تزوجها على مائة درهم  
 وسما انتهى فبيعه ان يعول عليه والله سبحانه اعلم وضع بيع  
 درهمين ودينارين درهم ودينارين وكره وشعر بضعهما اي بان  
 يبيعها بكرة بروكرو شعر وانما جاز لا نه يجعل كل جنس مقابلا لآخر  
 جنسه تفصيها للعقد ولو صرفا الى جنسه فسد لان العقد يقتضي  
 مطلقا المقابلة من غير تقصير لفقد لا مقابلة الكل بالكل شيئا  
 ولا فردا معينا فصار كما لو باع نصف عبد مشترك بينه وبين  
 غيره فانه ينصرف الى نصيبه كقضيها للعقد وكان تصرف المنقذ  
 الى المتعارف ولا يرد علينا ما لو اشترى قلبا بعشرة وثوبا بعشرة  
 ثم باعها مراوحة بمائة وعشرين فانه لا يصح وان امكن صرف  
 الربح الى الثوب لان الوصف فانه لصار تولية في القلب وهو خلاف  
 المراوحة وكان ابطالا له وكذا لا يرد لو اشترى عبد بالهشم  
 باعه قبل المنقذ بالنقد من اخر من البائع بالف وخمسة فانه  
 لا يصح في المشتري بالف لان طريق الصحيح غير متعين لانه كان صرف  
 الف ومائة لثبه او ما يتين الى غيره ذلك من الصور واورد عليه  
 ان الطرق متعددة في مسألة الكتاب لجواز ان يصرف الدرهمان  
 الى الدينارين والدينار الى الدرهم ويجب عنه بانه اقل تغييرا  
 فكان اولى وكذا لا يرد علينا ما لو جمع بين عبده وعبده غيره  
 وقال بعثك احدهما فانه لا يصح للتكثير وان امكن تفصيها  
 يصرفه الى عبده واجيب بان البيع اضيف الى منكر فلا ينصرف  
 الى المعين للمقضا اذ المنكر ليس بمحك للبيع ورد بانه ليس بشئ  
 لان المعرفة مما صدقات النكحة فان زيدا يصدق عليه جمل  
 ولا شك انه لا يمثله فيجب حمله عليه وقد قال ابو حنيفة في قوله  
 عبد بن اوجاري حرانه يعتق العبد ويجعل استغارة المنكر

المعروف

للمعروف وكذا ما قيل ان تفصيها العقد يجب في محل العقد وهو لم يصف  
 الى المعرف وفي فتح القدير واعلم انما اورد على دفع النقود المذكورة  
 ان لحظ له جواب هذا ان لا فلا يضر كالتقصير في اثبات المطلوب  
 اذ غاية انه خطأ في محل اخر اذا اعترف بخطابه في محل النقض وذلك  
 يوجب خطاؤه في محل النزاع انتهى واما مسألة ما اذا باع درهما  
 وثوبا بدرهم وثوب واكثر قابلا فتصرف ليس مما نحن فيه فان  
 العقد انعقد صحيحا وانما طرأ الفساد بالافتراق والصرف  
 لدفع الفساد وقد انعقد بفساد ولا مانع من الفساد الظاهري  
 وفي الظهيرية معنى بالي البوط باع عشرة وثوبا بعشرة وثوب  
 واكثر قابلا فتصرف بطل العقد في الدرهم ولو صرف الجنس الى خلاف  
 جنسه لم يبطل وتعدى بطل العقد في الدرهم ولو صرف الجنس الى خلاف  
 ولا يحتمل للباق على الصحة انتهى وفي الايضاح الاصل في هذا  
 الباب ان حقيقة البيع اذا اشتملت على ابدال وجب فسخه اجماع  
 البدلين على الاخر وتظهر الفائدة في الرد بالعيب والرجوع  
 بالتمن عند الاستحقاق ووجوب الشفعة فيما يجب فيه  
 الشفعة فان كانت العقد مما لا ربه اليه فقد كان مما لا يتنازل  
 فالقسمة على الاجزاء وان كان مما يتفاوت فالقسمة على القيمة  
 وما فيها وفيه الربا فانما يجب القسمة على الوجه الذي يبيع  
 به العقد مثالا باع عشرة دراهم بمائة درهم ودينار يبيع  
 العقد فان الحصة بالحصة والحصة الاخرى بالدينار وكذا  
 لو قال بثلثين بخمسين كما في مسألة الكتاب انتهى وتظهر  
 المسألة التي تلي هذه وهي قال واحد عشر درهما بعشرة  
 دراهم ودينارين يبيع فتكون العشرة بمثلها والدينار  
 بالدرهم تفصيها للعقد على ما بينا وانما ذكر هذه بعد  
 التي قبلها وان كانت قد علمت مما قبلها لبيان ان الصرف



الى خلاف الجنس لا يتفاوت في الجميع او جزؤه واحد كذا في السراج الوهاج  
**قال** درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة اي  
 بيع بعم لا يتخاد في الجنس فيعتبر التساوي في القدر دون الوصف و  
 الغلة هي الدراهم المقطعة وقيل ما يروى بيت المال وياخذة التجار ولا  
 تنافي في احتمال ان تكون هي القطعة وفي الهداية ولو بتايغا فتمت  
 بفضة او ذهبا بذهب ومع اقلها شئ اخر يتبلغ قيمة باقي العقد  
 جاز البيع من غير كراهة وان لم يتبلغ فمع الكراهة وان لم يكن  
 له قيمة لا يجوز البيع لتحقيق الربا اذ الزيادة لا يقد بلها عوض  
 فيكون ربا انتهى وصرح في الايضاح بان الكراهة قول محمد  
 واما ابو حنيفة لا بأس به وفي المحسنة انما كرهه محمد خوفا من  
 ان يهوى بالغة الناس ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لانها باشر  
 الحيلة لا سقاط الربا جميع العينة فانه مكروه وفي فتح القدير  
 اشترى تراب الفضة بفضة لا يجوز لانه ان لم يظهر في التراب  
 شئ قطا هو وان ظهر فهو بيع الفضة بالفضة بمجازفة ولهذا  
 لو اشتراه بتراب فضة لا يجوز لان البدلين هما اللصقة والتراب  
 ولو اشتراه بتراب ذهب جاز لعدم لزوم العلم بالمماثلة  
 لاختلاف الجنس فلو ظهر ان لا شئ في التراب لا يجوز وكلما  
 جاز فمشتري التراب بالخيار اذ اراد ان لا يشتري ما لم يره  
 انتهى **قال** ودينار بعشرة عليه او بعشرة مطلقة ودفع الدينار  
 وتقا صا العشرة بالعشرة اي صح بيع اما اذا قابل الدينار  
 بالعشرة التي عليه ابتدا فلا يجهل ثمنه درهم لا يجب فتصنها  
 ولا يعينها بالقبض وهو جائز اما علان التبعين للاحتراز  
 عن الربا ولا ربا في دين سقطا وانما الربا في دين يقع الخطر  
 في عاقبته ولذا لو بشارف درهم دينار بدناير دينار في وقت  
 الخطر واما الثانية وهو ما اذا باعه بعشرة مطلقة ثم تقا صا

فالمذكور

فالمذكور هنا استقسانا والقياس عدم الجواز وهو قول زفر لكونه  
 استبدالا لا تبدل الصرف وجه الاستقسان انهما لما تقا صا  
 انقضى الاول وانقضى صرف اخر مضانا الى الدين فتثبت  
 الاضافة اقتضائهما لوجود البيع باكثر من الثمن الاول وفي فتح القدير  
 ونحن نقول موجب العقد عشرة مطلقة بتغير متعينة  
 بالقبض وبالاضافة بعد العقد الى عشرة الدين صارت  
 كذلك غير انه يقبض سابق واما يباي به لمعذور المقصود  
 من التغير بالقبض بالمساواة وعلى هذا التفسير لا حاجة الى  
 الى اعتبار فسخ العقد الاول بالاضافة الى العشرة الدين  
 بعد العقد على الاطلاق بخلاف ما اذا باع بالف وخمس مائة  
 فان الفسخ لا يزم لان احدهما لم يصدق على الآخر بخلاف العشرة  
 مطلقا مع هذه العشرة للصدق كان الاطلاق ليس قيد في  
 العقد بها والا لم يمكن قصاوها اصلا اذ لا وجود للمطلق بقيد  
 الاطلاق وعلى هذا مشوا وتقريره انهما لما غير موجب  
 العقد فقد فسخا الى العقد اخر اقتضا انتهى اطلاق في  
 العشرة الدين فشر ما اذا كانت عليه قبل عقد الصرف  
 او حدث بعده وقيل لا يجوز التقا صا بدين حادث  
 بعده والا ولا يصح لان التقا صا هو المقصود لفسخ الاول  
 وانتا صرف اخر فيكتفي بالدين عند التقا صا بخلاف  
 راس المال السلم حيث لا يجوز جعله قضا صا بدين اخر مطلقا  
 متقد ما كان او متاخرا لان السلم فيه دين ولو تمت المقايضة  
 براس مال السلم لا فترقا عن دين بدين ولذا لا يجوز اضافة  
 الى الدين ابتدا بان يجعل الدين الذي على السلم اليه راس  
 مال السلم بخلاف الصرف وقال الفقيه ابو الليث في شرح  
 الجامع الصغير اذا استقرض بايع الدينار عشرة من المشتري

صحة



او غصب منه فقد صار قضا صا ولا يحتاج الى التراضى لانه قد وجد  
منه القبض انتهى وقوله وتقاصا ولا يحتاج الى الثانية واما المولى  
فتقع المقاصة بنقض العقد والحاصل ان الدين اذا حدث  
بعد الصرف فان كان بقرض او غصب وقعت المقاصة وان  
لم يتقاصا وان حدث بالشرا بان باع مشري الدينار من بايع  
الدينار ثوبا بعشرة ان لم يجعله قضا صا لا يصير قضا صا بانقضاء  
الروايات وان جعله قضا صا فيه روايتان كذا في الذخيرة  
ومن مسائل المقاصلة وان لم يكن من الصرف ما في المتن  
له ودبعة والمودع علم صا جهادين من جنسها لم تنقض قضا صا  
بالدين قبل الاتفاق عليه واذا اجمعا عليه لا ينقض ودبعة  
قضا صا لم يرجع الى اهلها فياخذها وان كانت في يده فاجتمعا  
على جعلها قضا صا لا يحتاج الى غير ذلك وحكم الغصب  
كالودبعة سواء والدينان اذا كانا من جنس لا تقع المقاصة  
بينهما ما لم يتقاصا وكذا اذا كان احدهما حالا والاخر  
موجلا وكذا اذا كان احدهما غلة والاخر محبلا كذا في  
الذخيرة ايضا من كتاب الصرف وذكر في كتاب الدينان  
ان التفاوت في الوصف يمنع المقاصة بنفسه ولا يمنع  
اذا جعله قضا صا انتهى وفي الصحاح تقاض القوم ادا  
قاض كل واحد منهما صاحبه في حساب او غيره انتهى واذا  
اختلف الجبر وتقاصا كان له عليه دين مائة درهم  
والمديون مائة دينار عليه فاذا تقاصا بنقير الدراهم  
قضا صا بمائة من قيمة الدينار ويبقى لصاحب الدينار  
على صاحب الدراهم سابق منها كذا في الظهير وفي فروع  
الكرايس من النفقات واذا اطلت المرأة النفقة وكان  
المزوج عليها دين فقال الزوج احسبوا لها نفقتها منه كان

جايزا

جايزا لانها من جنس الدراهم والدنانير فتقع المقاصة عن رضى  
فرق بين هذا وبين ما يوردون فان هناك المقاصة تقع  
من غير التراضى وهنا بشرط التراضى والفرق ان من النفقة  
ادنى لما ذكرنا فلا تقع المقاصة الا بالتراضى كما لو كان احد  
الدينين حبيدا والاخر رديا بخلاف ما يوردون لانها  
جنس واحد فلا يشترط التراضى انتهى وتقدم شيئا فوايد  
التقاص في باب ام الولد فارجع اليه **قال** وغالب الفضة  
والذهب فضة وذهب يعني فلا يصح بيع الخالصة بها  
ولا بيع بعضها الامسا وياوزن ولا يصح الاستقراض بها  
الاوزن لانها لا يخلوان عن قليل غش اذها لا ينطبعان  
عمادة يدونه وقد يكون خلطيا فيعسر التمييز فصاحبا  
كالردى والجدر سوا عن المقابلة بالجنس فيجعل الغش بعد  
فلا اعتبار له أصلا بخلاف ما اذا غلب الغش فان المغلوب  
اعتبارا كما سياتي **قال** وغالب الغش ليس في حكم الدراهم  
والدنانير فصح بيعها بجنسها متقاصلا اي وزنا وعددا  
لان الحكم للغالب فلا يضر التفاوت في جعل الغش مقابلا  
بالفضة او الذهب الذي في الاخر لكن يشترط التقابل  
قبل الافتراق لانه صرف في البعوض لو جرد الفضة او الذهب  
من الجانبين ويشترط في الغش **قال** لانه لا يتميز الا بضره  
وكذا اذا بيعت بالفضة الخالصة او الذهب الخالص لا بد  
ان يكون الخالص اكثر من الفضة او الذهب الذي في الغش  
حتى يكون قدره مثله والزائد بالغش على مثال بيع  
الزيتون بالزيت فاعتبر الفضة او الفضة الذهب المغلوب  
بالغش حتى لا يجوز بيعه بجنسه الا على طريقة الاعتبار  
ولم يعتبر الغش المغلوب بها في جعل كانه كله فضة او ذهب



ومنع بيعه متفاضلا والفوق ان الفضة او الذهب الغلوب موجود  
 حقيقة حال اللون وما لا بالاذابة لكونها يخلصان منه بالاذابة  
 لكانا موجودين حقيقة وحكما حتى يعتبر في مصاب الزكاة بخلاف  
 العشر الغلوب لانه يمتزج ويملك ولا لون حتى لو عرف ان الفضة  
 او الذهب الذي في العشر الغالب يمتزج ويملك كان حكمه  
 حكم الخماس الخالص فلا يعتبر ان اصلا ولا يجوز بيعه بحسبه  
 متفاضلا ان كان موزونا لمرها وفي الهداية ومشايجنا  
 يعني مشايخ ما وراء النهر من بخاري وسمرقندي لم يفتوا بتجاوز ذلك  
 اي بيعها بحسبها متفاضلا في العدا والى الفطارفه مع ان  
 العشر فيها اكثر من الفضة لانها اعز الاموال في ديارنا  
 فلو ابيع المتفاضل فيها بفتح باب الربا الصريح فان  
 الناس حينئذ يعتادون في الاموال النفيسة فيتدرجون  
 ذلك في المنقود الخالص والفطارفه درهم منسوبة الى عتريف  
 بكسر العين المجردة وسكون الطاء كسر الرابع عداها الياء واخرها  
 الفا ابن عطاء الكندي امير خراسان ايام الرشيد وفيه هو خال  
 الرشيد والعدو بفتح العين المهملة وتحتف الدال المهملة  
 وباللام المتسورة وهو الدرهم المنسوبة الى العدل وكانه اسم  
 ملك نسب اليه درهم فيه عشر كذا في البناء والعشر بمعنى  
 العتوس وهو غير الخالص كذا في القاموس **قال** والتابع  
 والاستقراض مما يروج عدد الودون اوها لان المعتبر  
 فيما لا يعرف فيه العادة لانها صارت بعلمية العشر كالفوس  
 فيعتبر فيها العادة كالفوس فان كانت تروج بالوزن فيه  
 وبالعد فيه وهما في كل منهما **قال** ولا يتعين بالتعيين لكونهما  
 اثنا يعني ما دامت تروج لانهما بالاصطلاح صارت اثنا  
 فادام ذلك الاصطلاح موجودا لا يبطل التسمية لقيام المعقني

قال وتعين بالتعيين ان كانت لا تروج لروا المتقني للتسمية  
 وهو الاصطلاح وهذا لانها في الاصل سلعة وانما صارت اثنا  
 بالاصطلاح فاذا تروا المعاملة بها رجعت الى اصلها وان كان  
 ياخذها البعض فمثل الدرام لا يتعلق العقد بعينها بل بحسبها  
 ان كان البائع يعلم حالها وان كان لا يعلم حالها وباعها  
 على ظن انها دراهم جارية تعلق حقة بالحياد لوجود الرضا  
 بها في الاول وعدمه في الثاني واثار بالتعيين عند عدم  
 رواجها وبعدده عند رواجها وانما لو ملك قبل القبض  
 لا يبطل العقد ان كانت رايحة ويبطل ان لم تكن واطلق في  
 تعيينها وهو مفيد بما اذا كان يعلمها بحالها ويعلم كل من  
 المتقدين ان الاخر يعلم فان البيع يتعلق بالدرهم الرايحة  
 في ذلك المبدل لا بالمشا رايحة من هذه الدرام التي تروج  
 وانما ان يقبلها البعض ويردها البعض لم يفي حكم الزبون  
 والبنزحة فيتعلق البيع بحسبها لا بعينها كما هو الرايحة  
 لكن يشترط ان يعلم البائع خاصة ذلك من امرها لانه  
 رضى بذلك وادرج نفسه في البعض الذي يقبلونها وان  
 كان البائع لا يعلم تعلق العقد على اروج فان استوت  
 في الرواج جرى التفصيل الذي اسلفناه في اول كتاب البيع  
 كذا في فتح القدير **قال** والمتساوي كغالب الفضة في  
 المتتابع والاسقراض وفي الصرف كغالب العشر يعني فلا  
 تجوز البيع بها ولا اقراضها الا بالوزن بمنزلة الدرام  
 الرومية لان الفضة فيها موجودة حقيقة ولم تصر  
 مغلوقة بحيث اعتبار بالوزن شرعا واذا اشار اليها  
 في المبيعة كان بيانها وصفا لم يقدرها ولا يبطل البيع  
 بها كما قيل للبعض ويعطيه مثلها لكونها مثما لم تتعين



واما في الصرف فيجوز بيعها بجنسها على وجه الاستعارة ولو باعها بالفضة  
 الخالصة لم يجز حتى يكون الخالص اكثر من قيمة الفضة لانه لا غلبة  
 لاحدهما على الاخر فيجب اعتبارهما وفي الثانية ان كان نصفها  
 صفرا ونصفها فضة لا يجوز التقاضيل فظاهر انه اراد به  
 فيما اذا بيعت بجنسها وهو مخالف لما ذكرهنا ووجهه ان  
 فضتها لو لم تضر مغلوطة جعل كان كلها فضة في حق الصرف احتيا  
**قال** ولو اشترى بها او بفلس نافقه شيئا وكسده بطل البيع  
 اي اشترى بالدرهم التي غلب عليها الفضة او بالفلس وكان يترك  
 منها نافقا حتى جاز البيع لقيام الاصطلاح على التمنية ولو لم  
 الحاجة الى الاشارة لا تخافنا بالتمش ولم يسلمها المشتري الى  
 البائع ثم كسدت بطل البيع والانقطاع عن ايدي الناس  
 كالفساد وحكم الدراهم كذلك فان اشترى بالدرهم  
 ثم كسدت وانقطعت بطل البيع ويجب على المشتري رد  
 المبيع ان كان قابلا ومثله ان كان هالكا وكان مثليا  
 والا فقيمة وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع اصله هذا  
 عند الامام وقال لا يبطل البيع لان التعذر انما هو التسليم  
 بعد الفساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال  
 بالرواج كما لو اشترى شيئا بالرطب ثم انقطع وادام يبطل  
 وتقدر تسليمه وجبت قيمته لكن عند ابي يوسف يوم  
 البيع وعند يوم الفساد وهو اخر ما يتعامل الناس بها  
 وفي الذخيرة الفتوى على قول ابي يوسف وفي المحيط  
 والتنبيه والحقايق بقول محمد يفتى رفقاً بالناس ولا يبي  
 حنيفة ان التمنية بالاصطلاح فتبطل لزوال الموجب  
 فبقى البيع بلا تمش والعقد انما تناول عينها بصفة التمنية  
 وقد عدت بخلاف انقطاع الرطب فانه يعود غالباً

وقال لا يبطل  
 محمد

في العام

في العام القابل بخلاف الخامس فانه بالفساد يرجع الى اصله فكان  
 الغالب عدم العود والفساد لغة كما في الصباح من كسده  
 الشيء يكسده من باب قتل لم ينفق لقلة الرغبات فهو كاسد  
 وكسده يتعدى بالهمزة فيفتاد كسده وكسدت السوق فهي  
 كاسدة بغير هاء في الصحاح وبالياء في التهذيب ويقال اصل  
 الفساد الكساد انتهى وفتى ان يترك المعاملة بينهما في جميع البلاد  
 وان كانت تزوج في بعض البلاد لا يبطل لكنه يغيب اذا لم يرج  
 في بلد ثم فيخير البائع ان يشاء اخذه وان شأ اخذ قيمته  
 وحدها انقطاع انما يوجد في السوق وان كان يوجد في يد  
 الصيارفة وفي البيوت هكذا في الهداية وفي فتح العزيز  
 ما ذكر الكساد ذكره في العيون وقالوا انه على قول محمد  
 واما على قولهما فلا وبين ان ينتفى البيع بالفساد في تلك  
 البلدة التي وقع فيها البيع بناء على اختلافهم في بيع الفس  
 بالفلسين عندهما يجوز اعتبار الاصطلاح بعض الناس  
 وعند محمد لا يجوز اعتبار الاصطلاح الكلفا لكساد يجب  
 ان يكون على هذا القياس ايضا ومثله في الانقطاع  
 والفلسين لغة اذا كسدت كذلك انتهى قيد بالفساد  
 ومثله في الانقطاع لانها لو نفقت قيمتها قبل التسليم  
 الغنص فالبيع على حاله بالاجماع ولا يخير البائع وعكسه  
 لو غلت قيمتها وازدادت فكذلك البيع على حاله ولا  
 يخير المشتري ويطالبه بالفساد بذلك العيار الذي كان  
 وقت البيع كذا في فتح القدير وفي الصباح نفقت الدراهم نفقا  
 من باب تغيب نفقت ويتعدى بالهمزة فيقال انفقها  
 قيدنا بكونها لم تقتصر كان البائع لو قبضها ثم كسدت فلا  
 شئ له وفي الخلاصة عن المحيط دلال باع متاع الفاسد



بغير اذنه بدراهم معلومة واستوفاه فكسدت قبل ان يدفعها الى صاحب  
المتاع لا يفسد البيع لان حق القبض له انتهى وفي البرازية  
معزيا الى المشتري عذت الفلوس او رخصت فعند الامام الاول  
والثاني اولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها  
من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة  
والخلاصة بالعزو الى المشتري وفي فتاوى قاضي خان يلزمه المثل  
وهكذا ذكر الاستيحيائي قال ولا ينظر الى القيمة ولكن موره بما  
اذا اباهم مائة فلس بدراهم وقوله عن المشتري يلزمه قيمتها من الدراهم  
يوم البيع والقبض لعله بالتوزيع فتقوله يوم البيع عايد  
الى البيع وقوله يوم القبض عايد الى القرض وفي البرازية  
والاجارة كالبيع والدين على هذا وفي النكاح يلزمه قيمة  
تلك الدراهم وان كان نقد بعض الثمن دون البعض فسدت في  
الثاني **قال** وهم البيع بالفلوس المتأخرة وان لم يقين  
لانها اموال معلومة وصارت اثمانا بالاصطلاح فجاز بيعها  
البيع ووجبت في الذمة كالتقديرات ولا تقين وان عسها  
كالنقد الا اذا ارادنا تعليق الحكم بعينها فحينئذ يتعلق  
العقد بعينها بخلاف ما اذا باع فلانها بغيرها باعها  
بما يقين من غير يفرج لانه لو لم يتعين لنفسه البيع وهذا  
على قولها واما على قول محمد لا تقين وان صرحا واصح ان  
اصطلاح العامة لا يبطلها اصطلاحهما على خلافه عندهما  
يبطل في حقهما كما قدمناه **قال** وبالكاسدة لا حتى بعينها  
لانها سلع فلا بد من تعيينها انتهى **قال** ولو كسدت اقل  
القرض يجب رد مثلها الى عدد اعند ابي حنيفة وقاله عكسه  
رد قيمتها لتعذر ردّها كما قبضها لان المقبوض عن والمردود  
لا فئات المتأخرة فصار كما لو استقرض مثليا فانقطع لكن

عند

عند ابي يوسف عليه القيمة يوم القبض وعند محمد يوم الكس  
وقول محمد انظر في حق المستقرض لان قيمته يوم الانقطاع اقل  
وكذا في حق المقرض بالنظر الى قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف  
ايسر لان قيمته يوم الانقطاع معلومة ويوم الكساد لا  
تصرف الا يخرج ولا يخفى ان القرض اجارة وموجبها العين  
معنى ذلك يتحقق بردمشه والتمتية زياد فافيه والاختلاف  
سبني على الاختلاف في من غصب مثليا كالرطب ثم انقطع  
عن ايدي الناس وجبت قيمته اجماعا لكن عند ابي حنيفة يوم الخصومة  
وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع  
وفي الخائنة والفتاوى الصغرى والبرازية والفتاوى  
على قول محمد رفقا بالناس وفي المصباح الفلوس الذي  
يتعامل به وجمعه في القلة اقل من في الكثرة فلوس وفي فتح  
القديروا ما اذا استقرض دراهم غالبية الفلوس فقال ابو  
يوسف في قياس ابي حنيفة مثليا ولست اروي ذلك عنه  
ولكن لروايته في الفلوس اذا اقترضها ثم كسدت وفي البرازية  
وكذا الخلاف ان اقترضه طعاما بالعراق واخذه  
بمكة فعند الثاني عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد قيمته  
بالعراق يوم اخذها وكذا الخلاف في الفلوس الغصوبة  
اذا كسدت حال قيام العين وكذا العبد الى ثم قال ولو  
اشترى بالنقد الرايح وثقا بصنائه نقا بلا بعد كساده  
رد البايع المثل لا القيمة عند الامام ولو اشترى بالنقد  
الكاسد بلا اشارة وتعيين فالتقيد لعقد فاسد كالكس  
الطارى وقالوا لو كان مكانه نكاح وجب مهر المثل وفيه  
نظر ويجب ان يقال لو قيمته الكاسد عشرة او اكثر ففي  
لها وان اقل فتمام العشرة وان طر الكساد العام في كل الا



قطارهم تراجت قبل فسخ البيع يعود البيع جائزا لعدم انقضاء العقد  
بلا فسخ انتهى فعلى هذا قول المصنف سابقا بطل البيع ان فسخ  
ان فسخه من له الدراهم لا مطلقا **قال** ولو اشترى شيئا بنصف  
درهم فلوس صح وعليه فلوس يحتاج بنصف درهم وعلى هذا لو  
قال بثلاث درهم او بربعة او بثمان فلوس او بفرا فلوس لان  
التياب مع هذا الطريق متعارف في القليل معلوم بين الناس  
لا يفتاد فيه فلا يودي الى النزاع فيقد تبادون الدرهم لانه  
لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس لا يجوز عند محمد عدم  
العرف وجوز ابو يوسف في العقل للعرف وهو اصح كذا في الكافي  
والجني والدين سدس الدرهم والغير اضعاف السدس  
**قال** ومن اعطى صير فيا درهم فقال اعطني به نصف درهم  
فلوسا ونصف الا حبة صح لانه قابل الدرهم بنصف درهم  
فلوس ونصف درهم الا حبة من الفضة فيكون نصف درهم الا  
حبة بمقابلة الفضة ونصف درهم وحبة بمقابلة الفلوس  
فيقد يقوله به لانه لو قال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصف  
الا حبة بطل في العقل على قياس قوله وعندهما صح في الفلوس  
وبطل فيما قابل الفضة لان الضاد عندهما عند التقميل  
يتقد بقدر المفسد وعنده يتقدك واصله ان العقد يتكرر  
عنده يتكرر اللفظ وعندهما بتفصيل الثمن حتى لو قال اعطني  
بنصفه فلوسا واعطني بنصفه نصف الا حبة جاز في الفلوس  
وبطل في الفضة بالاجماع ولم يذكر المصنف القبض قبل الافتراق  
للعلم به مما قدمه وحاصله ان يفرقا قبل القبض فسد في  
النصف الا حبة لكونه صرخا لا في الفلوس كما تباع فيكفي قبض  
احد البديلين ولو لم يعطه الدراهم ولم ياخذ الفلوس حتى  
افتراقا بطل في الكل للافتراق عن دين بدين وقد مناشي

احكام

احكام الفلوس في باب الربا وفي هذا الباب والى هنا ظهرت الاموال  
ثلاثة ثمن بكل حال وهو العقد لن صحته التا او لا قبول بحسنه  
او لا مبيع بكل حال كالشباب والدواب وثن من وجه مبيع من وجه  
كالمتليات غير المتدين من الكيل والموزون فان كان ميعنا  
في العقد كان ميعا والا وصحة التا وقبول مبيع فهو ثمن وثن  
بالاصطلاح وهو سلعة في الاصل كالفلوس فان كانت  
رايحة فهي ثمن واما فسلعة ومن حكم الثمن عدم اشتراط وجوده  
في ملكه العاقد عند العقد وما يبطل بهلاكه ويصح الاستبدال  
به في غير الصرف والسلم وحكم المبيع خلافة في الكل ومن  
حكمهما التساوي عند المقابلة بتلخيص في القدرات  
الى اخر ما قدمناه في باب الربا **كتاب الكفالة**  
ذكرها عقب البيوع لانها قالها تكون بالثمن او المبيع ومناسبتها  
للمصرف لانها تكون اخرا عند الرجوع معاوضة عما يثبت  
في الذمة من الاثمان وقدمه عليها لانه من البيوع واللام  
فيها في عشرة مواضع الماول ثم معناها لغة قال في الصباح  
كفلت بالمال والمفسر كفلا من باب قتل وكفولا ايها  
والاسم الكفالة وحقلي ابو زيد يسما عا من العرب من بابي  
نقب وقرب وحقلي بن القطيع كفلت وكفلت وبه وعنه  
اذ اخلت به ويتعدى الى مفعول ثان بالتضعيف والهمزة  
فيحذف الحرف فيهما وقد يثبت مع المشغل قال ابن الاثير  
تكفلت بالمال التزمت به والزمته نفسي وقال ابو زيد تكفلت  
به وقال في الجمع كفلت به كفله وكفلت عنه بالمال لغزبه  
حقوق بينهما وكفلت الرجل الصغير من باب قتل كفالة  
ايضا علمته وقت به ويتعدى بالتضعيف الى مفعول  
ثان يقال كفلت زيدا الصغير والفاعل من كفالة المال



كنيل للرجل والمرأة وقال بن الاعراب وكافل ايضا مثل ضمير وضامن  
وفرق الليث بينهما فقال الكفيل الضامن والكافل هو الذي يعول  
انسانا وينفق عليه والكفل وزان حمل الضعف من الاجر او الالم والكفل  
بفتح تحتين العجز انتهى وفي الغريب الكفيل الضامن وتركيبه والعل على الضم  
والضميتين والكفالة ضم ذمة الذمة في حق المطالبة انتهى الثاني في  
معناها شرعا فقد اختلف فيه وقد اشار الى الالف بقوله هو ضم ذمة  
الذمة في المطالبة الضم الجمع ومن الفقهاء جعل الضمان مشتقا  
من الضم وهو غلط من جهة الاستشقات لان نون الضمان  
اصلية والضم لا نون فيه فهما مارتان مختلفتان كذا في المصباح  
والذمة العهد والامان والضم وقولهم في ذمتي كذا اي في  
ضمان والجمع ذمم مثل سدره وسدر كذا في المصباح وقال  
المصوليون ان المذم يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه  
وفي الخبر والذمة وصف شرعي به الاهلية لوجوب ماله  
وعليه وفرضها فخر الاسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والمعاد  
انما العهد فقوله في ذمته اي في نفسه باعتبار عهدها من باب  
اطلاق الحال واردة المحل انتهى والمطالبة من طالبة مطالبة  
وطلا بام من باب قاتل كذا في المصباح وحاصله ان الكفيل و  
الكفول عنه صار مطلوبا بين المتكفولين سواء كان المطلب من  
احدهما هو المطلوب من الاخر كما في الكفالة بالمال او كما في الكفالة  
بالنفس فان المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل احضار  
النفس ولفظ المطالبة بالطلاقة يتقضيها وقتيد بالمطالبة لدفع  
قول من قال انما الضم في الدين فيثبت الدين في ذمة الكفيل من  
غير سقوطه عن الاصيل ولم يرجح في البسوط احد القولين على  
الاخر وما يظن بالعام من لزوم صيرورة الدين الواحد  
دينين على هذا القول دفعه في البسوط بانه لا مانع كانه

لا يستوفي

لا يستوفي الامن احدهما كالفاسب مع غاصب الفاسب فان كلاهما  
للقيمة وليس هو المالك الا في قيمة واحدة لانه لا يستوفي الا من  
واختياره يقتضي احدهما بوجوب براءة الاخر فكذا هنا لكن هنا الغرض  
لا بمجرد اختياره وما يدل على ثبوت الدين في ذمة الكفيل انه لو  
لرهب الدين للكفيل صم ويرجع الكفيل به على الاصيل مع ان  
هبة الدين من غير من عليه الدين لا يصح والحاصل ان ثبوت  
الدين في الذمة اعتبار من الاعتبار الشرعية الشرعية في ازان  
يعتبر الشئ الواحد في ذمتين انما يستحق في عين تثبت في  
زمان واحد في طرفين حقيقيتين ولكن المختار ما ذكره المصنف  
انه في مجرد المطالبة كالأدين لان اعتباره في ذمتين  
وان امكن شرعا لا يجب الحكم بوقوع كل ممكن الا بوجوب  
ولا موجب لان التوثيق يجعل بالمطالبة وهو يستلزم  
وما يد من ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالوكيل بالشر  
يطالب بالثمن وهو في ذمة الموكل كذا في فتح القدير وكذا  
الروضي والولي والناظر يطالبون بما لزم دفعه ولا شئ في  
ذمتهم وكذا كل امين يطالب برده الا ماله ولا شئ في ذمة  
وكذا سيد العبد المادون الديون مطالب ببيعه او  
فدايه ولا دين عليه واما الجواب عن الهبة والامانة فانها  
جعلناه في حكم دينين يقتضيان التفرغ لصاحب الدين  
الحق وذلك عند ما قبله فلا ضرورة فلا داعي الى ذلك  
وفي فتح القدير ولا يخفى اننا نقل من قول ابو جح ان الدين فحل  
بقتضين ان يكون في ذمة الكفيل ايضا فاما هو في ذمة الاصيل  
اذ افضل الا اذا وجب عليه انتهى وقد يقال انما وجب عليه  
لاستيفاء المطالبة عنه وابوجه انما يجعل فعلا لسقوطه عن  
الميت اذ لا يتأتى الفعل منه فلم يقع الكفالة عن ميت



مفسر وليس مراده ان حقيقته الفعل لانه وصف قائم بالذمة وانما  
مراده ان المقصود منه الفعل كما لا يخفى وقد صرحوا في مواضع بانه  
وصف ولذا قالوا انقضى بامثالها لان ما في الذمة لا يمكن تسليم  
وفي الاصطلاح اخذ من العتقية ان يقر بها بالغرم في الذين لا يستقيم  
الكفالة بالنفس والكفالة بالعين والكفالة بالفعل انتهى قلت  
نعم لا يمثل لكن المعروف لها بذلك انما اراد تعريف الكفالة بالمال  
فان اصل الخلاف نشأ من ان الكفيل هل يثبت في ذمة  
المال او لا ثم راي صاحب البدائع اشار الى ذلك في بيان  
حكمها ولم يذكر اثاره في حق هذه الاختلاف ثمرة فان لا  
تفاق على ان الدين لا يستوفى الا من احدهما وان الكفيل مطالب  
وان هبة الدين له وجه ويرجع به على الاصل ولو اشترى  
الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح ان الشرا بالدين من غير من  
عليه لا يبيع ويمكن ان يقال انما يظهر اذا حلف الكفيل اذ كان  
عليه فعل المصحح لا يثبت وعلى الضعيف يثبت وجه العقل  
وموعده وسياتي عند قوله وبطل تعليق البراءة من الكفالة  
بالشرط ما يقتضي ان يكون ثمرة وفي الخاتمة رجل ادعى على غيره  
انه ضمن لبحر فلان الغائب كذا فادعاهما قال الشيخ الامام  
بجلفه بالله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعى وعن  
ابي يوسف ان عرض المدعى عليه للمقاضي فانه بجلفه بالله  
ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعى وان لم يعرض حلفه  
بالله متضمن والتعريض ان يقول المدعى عليه ان الرجل قد  
يضمن ما لا ثم يودي او يبريه الطالب او يودي به المضمون  
عن غير الضامن انتهى وينبغي ان يكون قول الشيخ الامام  
مفرغا على انها الغرم في الدين وما عن ابي يوسف مفرغ  
على المصحح كما لا يخفى ومما يضعف انها الضم في الدين ان المدعي

لودفع

لودفع الدين ثم كفل به انسان قالوا لا تضع مع قولهم بقا الدين  
بعد الدفع وان الساقط المطالبة الثالث في بيان ركنها  
قالوا هو الاحتجاب والقبول بالالعانة الاثنية ولم يجعل ابو يوسف  
في قوله الاخير القبول ركننا فجعلها تتم بالكفيل وحده في  
المال والنفس واختلف على قوله فقبل يتوقف على اجازة  
الطالب وقيل تنفذ وللطالب الرد وثمة الاختلاف فيما  
اذ مات المكفول قبل القبول فمن قال بالتوقف قال  
لا يواخذ الكفيل الرابع في شرائطها وهي اربعة انواع فمن  
الكفيل والاصل والطالب والمكفول به ثم منها ما هو بشرط  
الانقضاء ومنها ما هو بشرط النفاذ اما شرائط الكفيل  
فالعقل والبلوغ وهما شرطان للانقضاء فلا تنفذ كقالة  
المجنون وصبي الا اذا استدان الولي ديناً في نفقة البيت  
وامره ان يضم المال عنه فانه صحيح ولو امره بكفالة  
نفسه عنه لم يجز لان ضمان الدين قد لزمه من غير  
شرط فالشرط لا يشترط لا يزيده الا تأكيد فلم يكن متبرعا  
فاما ضمان النفس فهو تسليم نفس الاب او الوصي فلم  
يكن عليه فكان متبرعا به فلم يجز والحرية شرط نفاذها  
فلم تنفذ كقالة العبد ولو ما ذونا في التجارة  
ويواخذ بها بعد العتق بخلاف الصبي لا يواخذ بها  
بعد البلوغ لعدم انقضاءها فاذا اذن الولي  
لعقده فيها فان كان مديونا لم تجز والاجازة وبيع  
فيها الا ان فداه ولم تجز كقالة المكاتب غير اجنبي  
ولو اذن مولاها ويطالب بها بعد عتقه ونفخ كقالة  
المكاتب والمادون عن مولاها ولا يشترط ان يكون  
الكفيل حيا فصح كقالة المريض لكن من الثلث لانها



تبرع واما شرائط الاصيل فالاول ان يكون قادرا على تسليم المكفول به  
 اما بنفسه او بنائبه فلم يقع الكفالة عن ميت مجلس الثاني ان  
 يكون معلوما فلو كفيل بما على واحد فلم يقع ولا يشترط ان يكون  
 حرا عاقلا بالغيا واما شرائط المكفول له فالاول ان يكون معلوما  
 الثاني وجوده في مجلس العقد وهو شرط الانقضاء وقد تقدم  
 في بيان الركن ونعبر عن شرائط قبوله انه لا بد من عقله  
 حرية واما شرائط المكفول به فالاول ان يكون مضمونا على  
 الاصيل دينا او عينا او فعلا ولكن يشترط في العين ان  
 تكون مضمونة بنفسها الثاني ان يكون مقدار التسليم  
 من الكفيل ولا يجوز بالحدود والقصاص الثالث ان يكون الدين  
 لازما وهو خاص بالكفالة بالمال فلا يجوز الكفالة بتبديل الكتابة  
 ولا يشترط ان يكون معلوم المقدار لكل من البدائع مختصرا الخامس  
 في سببها قالوا سبب وجودها تقييد الطالب على الطلب  
 مع قصد الخارج رفعه عنه اما فقرا بالله تعالى وازالة للاذي  
 عن نفسه اذا كان المطلوب ممن لا يملكها سبب شرعية  
 دفع هذه الحاجة والضرر الذي ذكرناه السادس في حكمها ففي  
 المدايع لها حكمان احدهما بثبوت مطالبة الكفيل بما على الاصيل  
 فان كان عليه دين لم يوجب بطلان الكفيل ان كان واحدا وان كان  
 اثنين لم يوجب بطلان واحد بنصفه وفي الكفالة بالنفس يطالب با  
 ضمانه ان امكن كما سيأتي والكفيل بالعين مطالب بتسليمها  
 حال قيامها وببديلها حال هلاكها وبالتسليم يطالب بما والاخير  
 وبالفعل جميعا وقد مرنا انه يصح اشتراط الخيار فيها اكثر من  
 من ثلاثة فيما يصح بقلية وما لا يصح قبيل الصوف السابع في  
 صحتها هي عقد جائز لا يملك وسياتي ان له الرجوع عنها في  
 مسيلة بايع فلا نافيما بايعته فهو علي الثامن في محاسنها

وساويها

الرو

وسادتها فحاشها جليلة وهي تفرج كرب الطالب الخائف على  
 ماله والمطلوب الخائف على نفسه فقد كفاهما مونة ما اهما  
 وهو نعمة كبيرة عليهما ولذا كانت من الافعال العلية حتى امتنع  
 الله تعالى بها حيث قال وكفلها زكريا في قراءة التشديد  
 النفس للامتنان على مريم اذ جعل لها من يقوم بمصالحها  
 ويقوم بها وساويها كما في الحديث قال الامتناع عن التكفل  
 اقرب الى الاحتياط لانه مكتوب في التوراة الزعامة اولها  
 بلا طمة واوسطها ندامة واخرها غرامة انتهى التاسع  
 في انواعها سياتي انها نوعان كفالة بالنفس وكفالة بالمال  
 العاشر في دليلها قوله تعالى ولمن جابه حمل بعير وانا به  
 زعيم وقوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم رواه ابو داود  
 والترمذي وفي الدرر النثر الزعيم الكفيل وغارم من  
 العزم وهو اذا شئ لازم انتهى ونحتاج الى معرفة اسامي  
 اربعة المكفول عنه وهو المديون والمكفول للموكل هو  
 الدائن والكفيل وهو المستزم والمكفول به وهو الدين  
 ويقال للمكفول بنفسه مكفول به وما يقال مكفول عنه  
 كذا في التناثر **قوله** قال يقع بالنفس فان تعددت  
 الكفالة بان اخذ منه كفيلة ثم اخذ وجاز رجوع الضمير  
 الى النفس بان كفيل واحد بقوسا كما يجوز بالدينون الكثيرة  
 لا طلاق قوله عليه السلام غارم من غير فصل بين الكفا  
 بالمال والكفالة بالنفس لا يقال لا غرم في كفالة النفس  
 لانا نقول الغرم لزوم ضرر عليه ومنه قوله تعالى ان  
 عذابها كان غراما وبمكة العمل بوجوبها بان يخل بينه  
 وبين المكفول وبوافقة اذا دعاه او يكرهه بالحضور  
 الى مجلس القاضي وان لم يقدر استعان باخوان القاصي

د



وأنه التزم ما هو واجب على الأصل وهو حضوره إلى المجلس القاضي وسائر  
 حكمه ما إذا تعدد الكفيل فسلم البعض هل يبرأ الباقي فإن قلت **هل**  
 يجبر أحد على إعطاء كفيل بالنفس قلت **بغير المدعى عليه** على إعطاء الكفيل  
 بمجرد الدعوى سواء كان المدعى عليه معروفا أو لا في ظاهر الرواية إلا إذا كان  
 غريبا وسائر في كتاب الدعوى وفي القينة ليس للمدعى والمقاضي طلب  
 الكفيل بقوله في عليه دعوى فيل ليس للمدعى بيان الدعوى وإن  
 طلب القاضي منه كفيلًا وامتنع ما يجنبه القاضي وإنما امره بالملازمة  
 كذا في البرازية وفي البرازية وفي الدين الموجل إذا قرب المحلول  
 وأراد المديون المسافرة كما يجب إعطاء الكفيل وفي الصغير ليس  
 له مطالبة الكفيل ولم يفتد بالوجل وقال الثاني لو قيل له طلب  
 الكفيل قياسا على نفقة شهر لا يبعد وفي المستوفى قال رب الدين  
 مديون يريده السجل الكفيل وإن الدين موجب ولا وفي الظهير  
 قالت زوجي يريد أن يغيب في ذب النفقة كفيلًا لا يجيبها  
 الحاكم في ذلك **قال** فما لم يجب بعد واستحسن الإمام الثاني  
 أخذ الكفيل فقتلها وعليه الفتوى ويجعل كانه كفيل عما فات  
 لها عليه وفي المحيط الوافي يقول الثاني في سائر الديون بأخذ  
 الكفيل كان حسنًا رفقًا بالناس انتهى وفي شرح المنظومة كابر الشيخ  
 وهذا ترجيح من صاحب المحيط وفي القينة أن عرف الديون  
 بالمطل والتبويب بأخذ الكفيل والأقل واجازة أن يكون المراد  
 من تعددها أن يكون للكفيل كفيل ولذا قال في الخاتمة الكفيل  
 بالنفس إذا اعطى الطالب للكفيل بنفسه فبات الأصل يرى الكفيلان  
 وكذا لو مات الكفيل الأول **قال** الكفيل الثاني انتهى وأشار بجواز تعددها  
 وإن الكفول له إذا أخذ من الأصل كفيلًا آخر بعد الأول لم يبرأ  
 الأول كذا في الخاتمة فله قوله وإن تعددت ثلاثة أو جه **قال**  
 بكفيل بنفسه ونما عبر البدن ويجوز شايح أي يقع الكفالة

بالنفس

بالنفس بقوله كفلت بنفسه فلا نأوي أسه أو وجهه ورثته وعنفه  
 وكل عضو منه يعبر به عن جميع البدن أو بثلاثة أو أربعة وقد مرناه  
 في الطلاق ولم يذكر محمد رحمه الله ما إذا كفل بعينه قال الشيخ لا يصح  
 كما في الطلاق إلا أن ينوي به البدن والذي يجب أن نصح  
 الكفالة به والطلاق إذا العين مما يعبر به عن الكل يقال عين  
 القوم وهو عين في الناس ولعله لم يكن معروفا في زمانهم أما في  
 زماننا فلا شك في ذلك بخلاف ما لو قال بيده أو رجله وثاني  
 في دمه ما تقدم في الطلاق كذا في فتح القدير فيدنا يكونه  
 جز الكفيل عنه بأن الكفيل لو أضاف الجز إليه بأن قال  
 الكفيل كفلت بك نصف أو ثلث فإنه لا يجوز ذكره في الكرخي  
 وباب الرهن كذا في السراج الوهاج وقد ذكرنا صحة الكفالة  
 بالروح ولم يذكره في الطلاق ويصح الوقوع به وذكرنا في  
 الطلاق الفرج ولم يذكره هنا وينبغي صحة الكفالة به  
 إذا كانت امرأة كذا في التاتارخانية انتهى **قال** ويضمنه  
 أي يقع بقوله ضمنك لك فلا نأله أنه يقرض بمقتضاها  
 فيد بقوله ضمنه لأنه لو قال أنا ضامن حتى يجتمع أو يلتقيا  
 لا يكون كفيلًا لأنه لم يبين الضمون بقس أو مال كذا في الخاتمة  
 وفي السراج الوهاج لو قال هو علي حتى يجتمعا أو يلتقيا فهو  
 جائز لأن قول هو علي ضمان مضاف إلى العين وجعل  
 لتفعاية له وفي التاتارخانية هو علي حتى يجتمعا فهو  
 كفيل الغاية التي ذكرها وعلى هذا لو قال حتى يلتقيا  
 فهو كفيل الغاية انتهى **قال** ويعلى لأن كلمة علي للوجوب  
 في صيغة التزام وفي التاتارخانية قال لك عندك هذا الرجل  
 أو قال دعه إلي كانت كفالة **قال** والي معناه لقوله صلى الله عليه  
 وسلم من تركي كذا فإني أيتيما فإني ومن تركي مالا فلورثته **قال**



وانا زعيم كان الكفيل بغير زعيمها قال الله تعالى الحكاية عن صاحب يوسف  
وانا به زعيم اي كفيل كذا ذكر الشارحون لكن ذكر الرازي في شرح مختصر  
الطحاوي ان من الناس من يظن ان قوله تعالى ولمن تجابه حمل بعير وانا  
به زعيم ان ذلك كفالة وليس منها في شيء لان القابل مستاجر لمن تجابه  
وهو الذي يلزمه ضمان الاجرة التي عقد عليها لمن تجابه وليس ضمانا  
عن احد وجوابه يحمل على انه كان رسولا من جهة الملك في الرسول  
فلا يخفى الاحكام عليه كما يقول ان الملك قال لمن تجابه حمل بعير ثم يقول  
من جهة وانا بذلك الحمل على الملك كفيل وذكر الفخر الرازي بعد ما قرر  
انما دليل الكفالة ان هذه كفالة لرد مال المسروق وهو كفالة  
مال يجب لانه لا يحمل للمساوق ان ياخذ شيئا على رد السرقة ولعل مثل  
هذه الكفالة كانت تقع انتهى وذكر القاضى في هذه الآية دليلا  
على جواز الجعالة وضمان الجعيل قبل تمام العمل انتهى وفي الدر المنثور  
للاسيوطي عن مجاهد في قوله وانا به زعيم قال الرازي هو المودون  
الذين قال ايها العير **قال** وقيل به اي بفلان لان القبيل  
هو الكفيل ولذا سمي الصك قبالة لانه يحفظ الحق فعنه القابل  
للضمان وفي الصحاح القبيل الكفيل والعريف وقد قيل به يقبل  
قبالة ونحن في قبالة اي في عرافة والقبيل الجماعة تكون  
من اثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والفرج والعرب  
والجمع قبل انتهى وفي التاتارخانية انا قبيلك بنفس فلان  
كان كفيلة كما لو قال علي ان ابنك به سوا **قال** انا انا ضامن لعرضه  
اي لا تصح بهذا وقال ابو يوسف يصير ضمانا للعرف لانهم يريدون  
به الكفالة وجه ما في الكتاب انه التزم معرفة دون المطالبة  
فصار كالترامه دكالة عليه او قال او ففكر عليه وقال الفقيه ابو  
الميثم هذا القول عن ابي يوسف غير منشور والظاهر ما عنهما وفي  
حزانه الواقعات وبه يغنى اي بظاهر الرواية كذا في فتح القدير

وفي الخلاصة وعليه الفتوى قبله بالعرفه لانه لو قال انا ضامن لقبيله  
او على تعريفه ففيه اختلاف المشايخ والوجه المأمور لانه مصدر متقد  
الى اثنين فقد التزم ان يعرفه الغريم بخلاف معرفة فانه لا يقتضي  
الامعرفة الكفيل المطلوب كذا في فتح القدير ولو قال انا ضامن بوجهه  
فانه يرخذه بان الوجه يعبر به عن الجملة فكانه قال انا ضامن له  
كذا في السراج الوهاج وفي الخاتمة ولو قال انا كفيل لمعونة فلان  
ما يكون كفيلة ولو قال معرفة فلان على قالوا يلزمه ان يدل  
عليه انتهى وفي التاتارخانية الفاظ الكفالة كل ما ينشئ عن العهد  
في العرف والعادة ثم قال وكفل بنفس رجل وسلم اليه وبرى  
ثم ان الطالب لزم المطلوب فقال له الكفيل دعه وانا على كفايتي  
او على مثل كفايتي لا شك انه كفالة مبتدأة ولم يذكر المحقق  
الكفالة المقيدة بالوقف قال في الخاتمة رجل كفيل بفسر رجل  
الى ثلاثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلة بعد ايام الثلاثة  
وجعله منزلة ما لو قال لامرأة انت طالق الى ثلاثة ايام فان  
الطلاق يقع بعد ثلاثة ايام وكذا الوبايع عمدا بالغ الى ثلاثة  
ايام يصير مطالبا للمهر بعد ايام الثلاثة وعن ابي يوسف  
يصير كفيلة في الحال قال في الطلاق يقع الطلاق في الحال  
ايضا وقال الفقيه ابو جعفر يصير كفيلة في الحال قال وذكر  
الايام الثلاثة لتأخير المطالبة الى ثلاثة ايام لا لتأخير  
الكفالة الا ترى انه لو سلم المكفول به قبل الايام الثلاثة  
تجبر الطالب على القبول كتجبر الدين الموجل وما ذكر في  
الاصل اراد به ان يكون كفيلة مطالبا بعد الثلاثة وغيره  
اخذ بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كفيلة للحال فاذا  
مضت قبل تسليم النكاح كان كفيلة ابدا الى ان يسلم فاذا قال  
انا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام صار كفيلة



في الحال فاذا مضت العشرة خرج عنها ولو قال انما كفيل بنفسه الى عشرة فاذا  
 مضت العشرة خرج عنها ولو قال انما كفيل فانما يرى قال بن الفضل  
 لا مطالبة عليه بها لا فيها ولا بعدها وذكر في المأصل كفت بتقرب لان  
 شهر كان كفيل ابدًا لقوله انت طالق شهر ولو قال على نفسه الى شهر  
 عن محمد انه قال لا سبيل عليه حتى يمضي شهرًا ولو قال بنفسه  
 على الى شهر فاذا مضى شهر فانما يرى منه فلا هذا لم يمض شيئا انتهى  
 وفي التاتارخانية اذا مضى الى ثلاثة ايام كان كفيلًا بعد  
 الثلاثة واما يطالب في الحال في ظاهر الرواية كفيل بنفسه الى شهر  
 على انه يرى اذا مضى شهر قال الفقيه ابو الليث الفتوى على انه  
 لا يصير كفيلًا وفي الوقعات الفتوى على انه يصير كفيلًا كفيل  
 الى شهر طال به بعد شهر ويطل ما قاله البعض انه كفيل في  
 الحال موجه الى شهر ر عليه ما ذكره عصام انه لو قال انت  
 طالق الى شهر يجمع بعد الاجل الا ان ينوي الوقوع في الحال دل  
 على انه ما يصير كفيلًا في الحال وبه يفتي بخلاف امر امرأت  
 بيد ها الى شهر حيث يصير الامر بيد ها في الحال الى شهر كان  
 العلان ٢٢ يحتمل التاقيت والامر محتمل وكذلك الكفالة تحتمل  
 التاقيت وما يفتي بقوله انه كفيل بعد شهر انه ليس بكفيل للحال  
 الا ترى ان الكفيل لو سلم للحال يجب على الطالب القبول ولو لم  
 يصير كفيلًا الا بعد الشهر لما اجبر في الحال لكن ذكر الشهر تأجيل  
 للكفيل حتى لا يطالب للحال ويطالب بعد الاجل انتهى **قال**  
 وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه لانه التزمه  
 بالشرط في الكفالة فيجب عليه الوفا به ان طلبه في ذلك الوقت  
 او بعده كالدين الموجه اذا **احل قال** فان احضره واما حبه  
 الحاكم لا متناعه عن ايضا ما وجب عليه ولكن لا يحبه او لمرة  
 حتى يظهر مطله لانه جزا الظلم وليس بظالم قبل المطل وذكر

الشارح

الشارح انه ينبغي ان يفصل كما فصل في الحبس بالدين مع انه ان  
 شئت الدين باقراره لم يحل تحبسه والا يحل وطاهره انه لم  
 يطلع على نقل في المسئلة وفي البرازية اقرب بالكفالة بالنفس او  
 شئت بالبيعة عند الحاكم قال المحضاق لا يحبه فيها او لمرة  
 وفي ظاهر الرواية كذلك في المأصل واما في البيعة تحبسه ولو  
 او لمرة انتهى وهكذا في الخاتمة وصرح فيها بانه كالدين  
 وفي النهاية هذا اذا لم يظهر تجزئة فان ظهر فلا معنى في  
 الحبس الا انه لا يجال بينهما بل يلزمه كالمديون وفي شرح  
 المنظومة معزيا الى البسوط لو ادعى الكفيل بالمفسر انه دفعه  
 الى وكيل الطالب وانكر الطالب حلقه على علمه لانه استخلاف  
 على فعل الغير بخلاف ما اذا ادعى المدعي اليه فانه يستخلف  
 على البتات وفي السراج الوهاج ثلاثة كفلاء او رجلان بنصفه  
 كفالة واحدة فاحضره احدهم برئوا جميعا وان كانت  
 الكفالة متفرقة لم ير الباقون لان الكفالة اذا كانت  
 واحدة فالاحضار المسقط واحدا فاداسلم واحدا لم يبق  
 هناك احضار واحد واما اذا تفرقت فكل عقد او جب احضا  
 على حدة فاحضار واحد لا يسقط احضار غيره ولو تكفلوا  
 بمال كفالة واحدة او متفرقة فادى واحد جميع المال بري  
 الباقيون لان المكفول به مال واحد فادى واحد لم يبق  
 على غيره مال انتهى وفي البرازية كفيل بنفس رجلين فسلمه  
 الى احدهما بري له والاخر على حقة لان كلا منهما ليس نائب  
 الاخر **قال** وان غلب له مدة ذهابه وايا به يعني وكما  
 تحبسه لعدم ظهور مطله وهو مقيد بما اذا اراد الكفيل  
 السفر اليه فان ابي حبه للحال من غير امهال كما في البرازية  
 وفي التاتارخانية وان كان في الطرقت عذرا لا يواخذ الكفيل



بعد الاياب بالكر الرجوع من اب يوت او باو اوبة واياها كذا في الصحيح و اشار  
 الى انه لو كفل بنفسه محبوس او غلب صح كما في البرازية وقوله وان  
 غاب اي وان ثبت عند القاضي ان الكفيل ببلد اخر يعلم القاضي  
 اوبينة اقامها الكفيل كما في البرازية اطلقه فمثل المسافة القريبة  
 والبعيدة كما في فتح القدير **قال** فان مضت ولم يحضره حية  
 لانه ظهر مطلقه الى ان يظهر للقاضي تغذرا احتضاره يستنود او  
 بدلالة الحال فيطلقه كالديون الغلس وينظره الى وقت قدوة  
 ولا يجوز بينه وبين الطالب فيلزامه ولا يمنع من اشتغاله كذا  
 في فتح القدير وان اضرت ملازمة استوثق منه بكفيل  
 كما في التاتارخانية **قال** فان غاب ولم يعلم لا يطالب به  
 لانه عاجز وايد من ثبوت انه غائب لم يعلم مكانه اما يتخذ  
 الطالب وعليه افتقر الشارح اوبينة اقامها الكفيل كما في  
 القنية عن علي السعدى اذا غاب المكفول عنه فللداين ان  
 يلزم الكفيل حتى يحضره والمجيلة في دفعه ان يدعى الكفيل  
 عليه ان خصمك غائب غيبة لا تدرى حين في موضعه  
 فان اقام بينة على ذلك فتدفع عنه المحضومة انتهى في  
 ملازمة الطالب الكفيل عند عجزه عن اختيار الاميل  
 اختلاف ذكر السرخسي انه يلزمه وذكر شيخ الاسلام انه  
 لا يلزمه كذا في التاتارخانية فان اختلفا ولا بينة  
 فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب بخرقه فان كان  
 له خرجة معلومة للتجارة في كل وقت فالقول للطالب  
 ويومر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع والافالقول  
 للكفيل لنتك بما حصل وهو الجمل وقوله لا يطالب به  
 معقده بما اذا لم يبرهن الطالب على انه بوضع كذا فان برهن  
 امر الكفيل بالذهاب اليه واحتضاره لانه علم مكانه ولو علم

انه

ارتد او لحق بدار الحرب يوحد الكفيل مدة ذهابه واياه  
 وابطل بالحاق بدار الحرب لانه وان كان موقفا لكن با  
 النشبة الى ماله والا فهو محط مطالب بالتوبة والرجوع هكذا  
 اطلقه في النهاية وفيقده في الذخيرة بما اذا كان الكفيل  
 قادرا على رده بان كان بينا وبينهم مواعدة انهم يردون  
 اليها المرتد والا لا يوحد به انتهى وهو نفيد لا بد منه  
 ثم في كل موضع قلنا انه يورث بالذهاب اليه للمطالب ان  
 يستوثق بكفيل من الكفيل حتى لا يغيب الاخر وفي الثانية  
 الكفيل بالنفس اذا منع المكفول به عن السفرين كانت  
 الكفالة حالة وان كان لا تمنعه حتى يخرج عن عمدة الكفالة  
 ان كانت الكفالة موحدة ليس له ان يمنع من الخروج قبل  
 حلول الاجل انتهى **قال** فان سلمه بحيث يقدرك المكفول  
 ان يجامه كصبر رى لانه انما التزمه اذ لم يلتزم تسليم  
 الامرة واحدة وحصل مقصود الطالب فلم يبق الكفالة  
 كما لو تخذ كمال فقضاء اطلقه فمثل ما اذا كان للتسليم  
 وقت فسلمه قبله او الا ان لا جرح الكفيل فله اسقاطه  
 كالدائن الموجد اذا قضاه المديون قبل الحول والتسليم  
 بالتخلية بينة وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول له  
 هذا خصمك خذ به ان ثبت فان سلمه بعد طلبه  
 برى مطلقا والا فلا يبرأ حتى يقول سلمته اليك بجهة  
 الكفالة وفي القنية كان المكفول له جالس مع قوم في  
 مدرسة في الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول  
 عنه فلم يجلس بل مرق وخرج الى باب اخر فمدا القدر  
 تسليم منه انتهى وفيه يقول له بحيث يقدرك الاحتراز  
 عما اذا سلمه في برية وفي سواد فانه لا يبرأ لعدم قدرته

ان



على جامعته فذلك المكان سواء كان شرط تسليمه في مجلس القاضى الارضى  
الخائفة هو نظير ما اذا سلم المديون الدين للطالب حين خرج  
الصورة فانه ما يبرأ وفي القينة سلم الكفيل بالنفس للكفول  
عنه الى الطالب لئلا في مكان لا يمكن العصمة وفرصة فان كان  
التسليم بطلبه يخرج عن العمد **انتهى قال** ولو شرط تسليمه في  
مجلس القاضى سلمه ثم لان الشرط مفيد فان سلمه في مجلسه  
برى واقاد بقوله سلمه ثم الى اشتراط ذلك فان سلمه في  
السوق لم يبرأ وهو قول زفر وبه يعنى في زماننا المتأول الناس  
في اقامة الحق وحمل الاختلاف في بلدة لم يعتادوا شرع العريم  
من يد الخصم كذا في التاتارخانية وهذه احدى المسائل  
التي يفتى فيها بقول زفر رحمه الله ومنها فعود المريع في  
صلاته تنفقد المصل في الشئد ومنها سماع البينة من امرأة  
الغائب ليقرر القاضى لها نفقة ومنها ان لو كفل بالخصوص  
لا يلى القبض ومنها تضمن المساعى اذا سعى به الى السلطان وعز  
شيا ومنها ان روية البيت من العهن ما تكفى بل لا بد من  
روية داخله ومنها ان روية ظاهر الثوب مطوية لا تكفى  
بل لا بد من نشره في سبع وليس المراد المحصر وفي القينة كفل  
بنفسه في البلد وسلك في الرسائل صح ان كان فيها حاكم  
وقال العلالتاجرى والبذر الظاهر ما يجمع قارضى السعنة  
وجوابها حسن لان اغلب رسائل خوارزم ظلمة فلا  
فلا يقدر على محاكمة على وجه العدل دون رسائلهم انتهى  
وان سلمه في مصر اخر غير العير الذي كفل فيه بركه عند اى حصة  
ان كان فيها سلطان او قاضى وكانت الكفالة غير مقيدة  
بمصر والا فلا يبرأ اتفاقا كذا في التاتارخانية لا مكانه احضاره  
الى مجلس القاضى فلا يبرأ عندها لاحتمال ان يكون شهود هـ

فيما

فيما عينه وفي فتح القدير وقولها اوجه قيل انه اختلاف عصر  
وزمان لاجته وبرهان وفي البرازية ضمن نفس رجل وجلس المطلوب  
في السجن فسلم امير او ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو اطلقه  
ثم احبس ثانيا فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني من امور التجارة  
دخولها صم الدفع وان في امور السلطان وعقودها المجرى الطالب  
المطلوب ثم طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد بن  
انتهى وفي الخائفة ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس فحسم  
الطالب الكفيل الى القاضى الذي حبسه فقال الكفيل كفلت  
به وانت جستمدين فلان اخر له عليه عند محمد ان القاضى  
يا ترى احضار المطلوب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يعاد  
الى الحبس انتهى ولو سلمه مع رسول القاضى وهو ممتنع به لا يبرأ  
ولو سلمه قدام الحاكم برى كذا في البرازية وفي فتح القدير  
ولو قال الطالب في الحبس دفعت نفس اليك بالكفالة  
برى الكفيل وفي الوقعات رجل كفل بنفس رجل وهو محبوس  
فلم يقدر ان يات به الكفيل لا يحبس الكفيل له نه عجز عن  
احضاره انتهى وفي التاتارخانية اذا شرط تسليمه عند  
القاضى فسلمه عند الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضى  
فسلمه عند قاض اخر **حاجان قال** وبطل موت المطلوب و  
الكفيل لا الطالب لعجزه عن احضاره له بعد موته وكذا  
بعد موت الكفيل ووارثها لا يقوم مقامهما لان الخليفة  
فيما له لا فيما عليه وماله لا يصلح لا يفا هذا الحق وهو لكار  
المكفول به وقد تبع المصنف صاحب الهداية في بطلانها  
موت الكفيل وفي الكرخ في باب الصلح عن الحقوق التي  
بمال انما لا تبطل بموت الكفيل وبطالب وارثه باحضاره كذا  
في السراج الوهاج فيد بالكفالة بالنفس لان الكفيل بالمال



اذا مات لا يتطل ان حكمها بعد موته ممكن فيوفى من مله ثم ترجع  
 الورثة على المكفول عنه ان كانت بامرهم وكان الدين حالاً فان  
 كان موحداً لا رجوع لهم حتى يحل الاجل والا فلا كما دأبه بنفسه واما  
 موت الطالب فلا يبطل ما لان وصيه ووارثه يخلو هذا طلعه  
 المطلوب فمثل العبد لكن في الخلاصة لو كفّل بنفسه عبد فمات  
 العبد برى التكفيل ان كان المدعى به المالك على العبد وان  
 كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ ومن قيمته انتهى وأشار  
 باقتضائه على بطلانها على موت المطلوب والتكفيل الى انها  
 لا يتطل بابر التكفيل الاصيل لماس في البرازية ولو كفّل بنفسه  
 ثم اقر الطالب انه لا حق له قبل المكفول به له ان يأخذ  
 التكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو قال الطالب لا حق لي قبل  
 المكفول به لا من جهة ولا من جهة غيره لا يوكاله ولا  
 بوصاية ولا بوكاية برى من الكفالة انتهى فقوله براءة  
 الاصيل ترجب براءة التكفيل انما هو في الكفالة بالمال اللهم  
 الا ان يقال ان صورة براءة الاصيل فيها اذا كانت  
 الكفالة بالنفس ان يقول ما ذكره فحينئذ الكلام على  
 عمومها وفي السراج الوهاج اذا مات المكفول لم يتطل  
 وتسليم التكفيل الى ورثته فان سلمه الى بعضهم برى منهم  
 خاصة وللباقين مطالبة باحضاره فان كانوا اصغارا  
 فلو صيهم مطالبة باحضاره فان سلمه الى احد الوصيين  
 برى في حقه وبلاخر مطالبة كذا في البيان انتهى ومن  
 الغريب ما في المنظومة بن وهبان وعزاه في الشرح  
 الى الشافعي انها يتطل بموت الطالب والمعروف في المذهب  
 خلافة وفي فروع الكرايس الكفالة على الكفالة جائزة  
 وموت الاصيل يبطل وموت التكفيل الاول براءة الثاني

والحوالة

والحوالة بعد الحوالة يتطل الحوالة الاولى ان الكفالة للتو  
 والثانية تزبده والحوالة نقلوها لا يجتمعان انتهى **قال**  
 ويرى يدفع اليه وان لم يقل اذا دفعته اليك فانا برى كان  
 موجب الدفع اليه البراة فثبت وان لم ينص عليها كالمديون  
 اذا سلم الدين والغاصب اذا سلم الغصب والبايع اذا  
 سلم البيع اطلقه فمثل ما اذا قال بكلمة اليك بجملة الكفا  
 او كما ان طلبه منه واما اذا لم يطلبه فلا بد ان يقول  
 ذلك كما قدمناه واذا اقر الطالب بنفسه المكفول برى  
 التكفيل ولا يحتاج فيه الى النص بان الظاهر انه لا يقر  
 الا باستحقاقه ولو سلم التكفيل المكفول الى الطالب  
 فاني ان يقبله اجبر على قبوله بمعنى انه يتزاد قابضاً  
 كالغاصب اذا رد العين والمديون اذا دفع الدين  
 بخلاف ما اذا سلم فضولي فاني لا يجبر كما اذا قضى الدين  
 فضولي اى غير ما مور به لك والتضمير في قوله اليه  
 عائد الى الطالب واطلعه فمثل ما اذا كان غير صالح  
 الحق كما اذا كان الاخذ للتكفيل وكيل الدين فيبرأ  
 بتسليمه الى الموكل مطلقاً والى الوكيل ان اضافة الى  
 نفسه وان اضافة الى موكله لم يبرأ بتسليمه الى الوكيل  
 لانه رسول كذا في التاثير خافية وكما اذا اخذ  
 القاضى من المدعى عليه كفيلاً بالنفس بطلب المدعى  
 او بغير طلبه وسلمه التكفيل الى القاضى برى وان  
 سلمه الى المدعى لا يبرأ هذا اذا لم يصفه القاضى فان  
 اضافه وقال القاضى ان المدعى يطلب منك كفيلاً  
 بالنفس فاعطه كفيلاً بنفسك وسلمه التكفيل الى القاضى  
 لا يبرأ وان سلمه الى المدعى يبرأ كذا في الخافية والمجازية



ورسول القاضي وامينه كالقاضي ولو كفل نفسه الى الوصي فسلمه الى  
الورثة او الغريم لم يبرأ كذا في البرازمية وفي الفتية كفل بنفس  
رجل على ان يسلمه الى الكفول له متى طالبه به ثم سلمه اليه  
فقل ان يطالبه ولم يقبله يبرأ لان حكم الكفالة وجوب التسليم  
وهو ثابت في الحال وقوله على ان يسلمه اليه متى طالبه يذكر  
للتاكيد لا للتعليل فقد رسله اليه حال كونه كفلا لغيره انتهى  
واما ذكر هذه المسئلة اعني مسئلة الكتاب مع ظهورها  
كما قال الفقيه ابو الليث ارفع قولهم انه يلزم الكفيل تسليم  
مرة بعد مرة الى ان يستوفى حقه لان الكفالة ما اريدت  
الا للتوثيق لا استيفاء الحق فاما يستوفى بحسب عليه تسليمه  
الى ان يستوفيه فان زال هذا الوهم ببيان ان عقد الكفالة  
يوجب التسليم مرة لا يفيد التكرار كذا في فتح القدير **قال**  
وتسليم المطلوب نفسه من كفالة وتسليم ويبطل الكفيل  
ورسوله ان يبرأ الكفيل تسليم هو الا ان المطلوب مطالب  
بتسليم نفسه فاذا سلم نفسه حصل المقصود فلا معنى لبقاء  
كالمجمل اذا قضى الدين بنفسه فانه يصح قتل الطالب اولا وفعل  
نايب الكفيل كفله وقتد بقوله من كفالة لانه لا يبرأ  
الكفيل حتى يقول الكفول سلت نفسي اليك من الكفالة  
ولو اخذ قوله قوله من الكفالة لكان اولى لان الوكيل والرسول  
كالكفول لا بد من التسليم عنها والا لا يبرأ وقتد بتسليم النفس  
لان المديون لو دفع الدين الى الكفيل قبل ابرأ عنه ولم يقبل  
انه عن كفالة لكان قضا لانه الغالب ويتحقق عليه فانصرف  
اليه كذا في الفتية وقتد بالوكيل والرسول لانه لو سلمه لغيره  
بغير اسر الكفيل وقال سلت اليك عن الكفيل وقف على قوله  
فان قبله الطالب برك الكفيل وان سكت لا وفي السراج الوهاج

ولو سلم

ولو سلم الكفول بالنفس نفسه الى الكفول له بحجة الكفالة  
بالامر اما اذا كانت بغير الامر لا يبرأ كذا في الفوائد انتهى ولم  
يظهر هذا التفصيل ثم ظهر ان المراد امر المطلوب وان  
الكفالة بالنفس على وجهين اما ان يكون بامر المطلوب  
او بغير امره كما في التا تاريخانية ولو كفل بنفسه بغير امره  
فلا مطالبة للكفيل عليه اما ان يجده فيسلمه فيبرأ انتهى  
وعلى هذا اذا ضمنه بغير امره لا يبرأ بعد التمكن  
منه فله الهرب بخلاف ما اذا كان بامره وعلى هذا  
فما قدمناه من منع من السفر انما هو فيما كانت بامره  
وزاد في الاصطلاح على رسوله اليه وقال في الايضاح وانما  
قال اليه لان رسوله الى غيره كالاجنبي انتهى وفي التا تاريخانية  
يشترط التسليم عن الكفالة ولا يحتاج ان يقول عن كفالة  
فلا ان انما يحتاج الى تعيينه اذا كان كفله لرجل  
ولو قال بعد ورسوله وكفيله لكان اولى لان كفيل  
الكفيل لو سلمه برك كما في التا تاريخانية فلو قال وتسليم  
نايب الكفيل عنه لكان احسن **قال** فان قال ان لم اواف  
غدا فهو من لما عليه فلم يواف به ومات المطلوب  
ضمن المال لان الكفالة كالمال معلقة بشرط عدم  
الموافاة وهو متعارف يصح تعليلها به فاذا وجد الشرط  
لزمه المال ولا يبرأ عن كفالة النفس لانه كانت ثابتة  
قبلها ولا تنافي بينهما كما لو كفلهما جملة والمراد بقوله ولم يواف  
به مع قدرته عليه فان عجز لا يلزمه الا اذا عجز بموت  
المطلوب او جنونه وموت المطلوب وان أبطل الكفالة  
بالنفس فانما هو في حق تسليمه الى الطالب لا في حق المال  
وقتد بموت المطلوب لان الكفيل لو مات لم يوجد شرطا

قوله



الكفالة المتعلقة لان وارثه يقوم مقامه كون الطالب فان الكفيل  
 اذا سلمه الى وارثه بري ولو ابراه الطالب عن كفاية النفس فلم يوافق  
 به لاجب المال لفقد شرطه ولو اختلفا فقال الكفيل وافقك  
 به وقال الطالب لم توافني به فاقول للطالب والمال لازم على  
 الكفيل لان سبب وجوب المال التزام المال بالكفالة الا ان  
 الموافقة شرط البراءة فلا تثبت بقول الكفيل كذا في الثانية  
 وفي البرازية وفيما اذا علق المال بعدم الموافقة لا يصدق الكفيل  
 على الموافقة الا بجهة وبيان ما ذكر في نظم الفقه قال الكفيل  
 دفعته اليك اليوم الشروط وانكره الطالب فالامر على ما كان  
 في المبتدأ ولا يمين على واحد منهما لان كلاهما مدعي الكفيل  
 البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على المدعي عندنا انتهى  
 وفي فروع الكرايسي رجل كفيل بنفسه رجل على انه اذا لم يوافق  
 به عند فعله المال فلم يوافق ولكن المدعي وجد المدعي عليه  
 ولازمة حتى النيل يلزمه انكار وكذا لو تقيب الطالب فلم يجزه  
 لزمه المال وهذا فصول الثاني لو شرط على الكفيل مكانا في  
 الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان وتغيب الطالب لزم المال  
 الكفيل الثالث لو اشترى بالخيار فتوارى البايع الرابع حلف  
 ليقضي دينه اليوم فتغيب الدائن الخامس جعل امر امرأة  
 بيد هات لم تصل بفقنها فتغيبت وعند ابى يوسف ينعى  
 القاضى فيما في الفصلين الاخيرين لان الاول لان الطالب  
 منعنت فيما لا في الاول انتهى وفي الخلاصة اذا توارى  
 الطالب والبايع نصب القاضى وكذا عن الغائب قال  
 الفقيه ابو الليث هذا خلاف قول اصحابنا وانما روي في  
 بعض الروايات عن ابى يوسف ولو فعل القاضى فهو حسن  
 انتهى وجعل قاضى خان في فتاواه السابق كلها على الخلاف

وان القاضى

وان القاضى ينصب وكذا عن الغائب على قول المتأخرين وهو  
 قول ابى يوسف انتهى ولم يصور المصنف المسألة بالالف كما في  
 الهداية لبيان ان معلومية القدر ليست شرطا لصحتها فاذا  
 قال بما عليه فتمها ثبت بالبيضة انه عليه لزمه كما سياتي  
 كذا في النهاية وكذلك لو قال الكفيل بالنفس ان لم يوافق  
 به عند فعل ما اقربه المطلوب فلم يوافق به عند اقربه المطلوب  
 ان له عليه حسنة مائة كان الكفيل ضامنا لما اقر وليس هذا  
 كما قال ان لم يوافقك به عند فانا ضامن لما ادعيت  
 عليه فلم يوافق به عند فادع على الطالب عليه ما لا يلزمه  
 كذا في فتاوى قاضى خان بعد مراجعة نسخة صحيحة  
 وقوله ان لم ادفعه اليك عند بمنزلة ان لم يوافقك به  
 كما في الثانية ولو قال الكفيل بالنفس ان غاب عندك  
 المطلوب فانا ضامن لما عليه فغاب المكفول الى  
 الكوفة ولم يطلبه الطالب ثم دفعه الكفيل اليه بعد  
 رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للمالك لانه علقها  
 بالغيبة ولو قال فان غلب فلم يوافق فانا ضامن لما عليه  
 فغاب قبل ان يوافق لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال  
 ان غاب قبل ان يوافقك به ولو قال ان غاب ولم  
 اوافقك به فانا ضامن لما عليه فهذا على ان يوافق  
 بعد الغيبة كذا في الثانية وفيها ايضا ولو كفيل بنفسه  
 رجل على ان يوافق به اذا حبسه القاضى فان لم يوافق  
 به فعليه المالك الذى للطالب عليه ولم يحبس القاضى  
 اياها وطلب المدعي ولم يات به فلا شيء على الكفيل  
 من المال لانه علق الكفالة بالمال بعد الموافقة اذا  
 حبسه القاضى انتهى وقوله في الكتاب فانا ضامن ليس

المراد



بقيد فخر الحاشية ان لم اوافق به فعندي لك هذا المال لزمه لان عند اذا  
استعمل في الدين براد به الوجوب وكذا لو قال الى هذا المال وقيد بعدم  
الموافقة فلا حرج من مافي البرازية كقول نفسه على انه متى طالبه  
سلكه فان لم يسلم فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه بالتسليم وعجز  
لا يلزمه المال لان الطالبة بالتسليم بعد الموت لا تقع فادالم تنضم  
المطالبة لم يتحقق الحرج الموجب للزوم المال فلا يجب انتمى وفتر  
القنية كقول نفسه وقال ان عجزت عن تسليمه الثلاثة ايام فعلى  
المال ثم جنس بحق او غير حق او مرض مرضا يتعدى احضاره يلزمه  
المال بعد الثلاثة انتهى **قال** ومن ادعى على اخر مائة دينار  
فقال رجل ان لم اوافق به غدا فعليه المائة كوجود الشرط فلم  
المال فتدري بيان المال عند الدعوى لانه لو تعلق رجل باخر  
وقال لي عليك دعوى ولم يبينها فكفله انسان بالنفس على انه  
ان لم يوافق به غدا فعلى مائة دينار فيه اختلاف قال اذالم  
يوافقه به لزمته اذا ادعاه المدعى وقال محمد لا يلزمه لانه لما  
لم يبينها وقت الدعوى لم يقع الدعوى فلم يجب حضوره  
الى مجلس القاضى فلم يقع الكفالة بالنفس فلم يقع بالمال  
لانها مبني عليها ولها انه يمكن تفصيها لان العادة  
جرت بالا بهام في الدعوى في غير مجلس القضاء بينوها  
عنده دفعا للمحيل فصحت الدعوى والملازمة على احتمال  
البيان فاذا ايسر بعده وانصرف الى البيان او لا فظهر بصفحة الكفاية  
بالنفس فصحت بالمال حملا على ان الكفيل كان يعلم خصوص المال  
المدعى به تفصيها لكلام العاقل ما امكن والحاصل اننا لا نحكم  
حالا صدورها بالفساد بل الامر موقوف على ظهور الدعوى  
بذلك القدر فاذا ظهرت ظهرا انه انما كفيل بالقدر المدعى به  
وفي الخلاصة كفيل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه

الف درهم ولم يقل التي عليه فتعند ولم يوافق به وفلان يقول  
لا شئ على والطالب يدعى الف والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل  
فعلى الكفيل الف درهم عند ابي حنيفة وابي يوسف الاول  
وفى قوله الاخر وهو قول محمد كاشى عليه انتهى وهذا مقتضى  
ان الحاصل ان ابا حنيفة وحده ويستفاد بها ان المال يجب  
على الكفيل بمجرد دعوى الكفول وان كان الكفيل ينكر وجوبه  
كذا في فتح القدير ويتبدل يكون المال على الكفول بالنفس  
لانه لو كان على غيره ففيه اختلاف كما لو كفيل بنفس  
رجل على انه ان لم يوافق به في يوم كذا فعليه ما للمطالب  
على فلان اخرجنا ذلك استقصانا وهو قول محمد وفي  
القياس ما يجوز وهو قول ابي يوسف ذكره قاضى قان  
وفي المحيط جعل الخلاف على العكس وجعل ابا حنيفة  
مع ابي يوسف وفي السراج الوهاج وكذا الكفيل بنفس  
رجل على انه ان لم يوافق به غدا فهو كفيل بنفس  
رجل اخر كان على هذا الاختلاف انتهى وما يد في مسألة  
الكتاب من اقرار المدعى عليه بالمالية كما في السراج  
الوهاج لو ادعى على رجل الف فانكره فقال له رجل  
ان لم يوافقك به غدا فمضى على فلم يوافق به غدا لزمه  
شئ كان المكفول عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف  
الكفيل بها ايضا فصار هذا مالا متعلقا بخلاف فلا يجوز  
انتمى ولم يذكر المصنف حكم ما اذا علق الكفيل بالمال  
برأيه بموافاقته غدا بان قال كفلت لك بما عني على اني  
ان وافيتك به غدا فانا بركى من المال فواء به للاختلاف  
فيه فان فيه روايتين في رواية يبرأ وفي رواية لا وهما  
مستتان على تعليق برائة الكفيل بالشرط وساقى في الكتاب



والسالة في السراج كما ذكرنا **قال** ولا يحسن على الكفالة بالتعريض في حد  
وقود وهذا عندنا ما هو قالا لا بالجبر في حد القذف والقصاص  
جائز اتفاقا لهما انما شرعت لتسليم النفس وهو واجب على  
الاصيل فصحت به كما في دعوى بخلاف الحدود الخالصة لانها  
مخضرة حق الله تعالى وله اطلاق قوله عليه السلام لا كفالة في  
حد ولا هنا للاستيناف ومبناها على الدلالة والحق الترتيب  
حد السرقة بهما في جواز التكفيل بنفس من عليه اجماعا وفي الاجبار  
عليها عندهما وجعله من حقوق العباد لكون الدعوى  
فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها ولا يجب الحضور  
بسيهما فاذا لم يكفل عنده يلازمه ان يقيم القاضي من  
مجلسه فان برهن والاخلى سبيله وليس تغيير الجبر عندهما  
الجبر بالحس وانما هو الامر بالملازمة **قال** ولا يحسن فيهما  
حتى يشهد شاهدا او عدلا في الحد والقود لا الجبر  
هنا لثمة الفساد وشهادة المستورين او الواحد العدل  
يكفي لا يشا تالا ان خبر الواحد حجة في الديانات والمعاملات  
فتثبت شهادة العدل التهمة وان لم تثبت اصل الحق وظاهر  
كلامهم انما لا تثبت غير مستور واحد والجبر لثمة الفساد مشروعة  
لانه عليه السلام خبر جلايته بخلاف دعوى الاموال حين  
لا يحسن فيهما قبل الثبوت لانه ثمانية عقوبتها فلا يثبت الا حجة  
كالحد نفسه وكلامهم هنا يدل ظاهرا على ان القاضي يعزى  
التهمة وان لم يثبت عليه وقد كتبت فيها رسالة وحاصلها  
انما كان من التعريض من حقوقه تعالى فانه لا يتوقف على الدعوى  
وعلى الثبوت بل اذا اخبر القاضي عدلا بما يقتضيه اضره  
القاضي وعززه لتعريضهم هنا بجبر التهم بشهادة مستورين  
او واحد عدل والجبر تغيير وصريحنا بجواز الجهم على بيت

المفسد

المفسد وجواز اخراجه من البيت وجواز تقييد البلد وتخليد جبه  
الى ان يتوب وان من ذلك ما اذا سمع صوت غنا في بيته او اخبر  
القاضي باجتماعهم على الشراب او كان يوذى الناس بيده  
ولسانه وجواز التعريض بالقتل وجوازه باخذ المأز معناه  
على ما في البرازية امساكه عنه الى ان يتوب وفي السراج  
الوهاج واما التعريض فتجوز الكفالة به يعني انه يجوز  
للقاضي ان يطلب ذلك لانه من حقوق العباد  
كالديون انتهى قطا هره انما كان من حقوقه تعالى لا تجوز  
به كالحد **قال** وبالمال ولو مجهولا اذا كان دينيا صحيحا  
تصح الكفالة بالمال ولو كان المال مجهولا وصحتها باجماع  
وصحت مع جهالة المال لبنائها على التوسع ولذا جاز  
شرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ويدل عليه اجماعهم  
على صحتها بالدرك مع انه كما يعلم كم يستحق من المبيع كله او  
بعضه والدين الصحيح ما يسقط الا بادا والا برافلم تقع  
ببدل الكتابة لانه يسقط يد ونهما بالتعريض وكذا لا تجوز  
ببدل السعاية عنده خلافا لها كذا في السراج الوهاج  
مع انه لا يسقط اذ هو لا يقبل التعريض وكذا لا تصح الكفالة  
بدين على ائنه المكاتب او عبيد هلمن دخل في مكاتبته  
فهو مكاتب لولا ه كذا في البرازية بخلاف ارض المحبة  
وقطع الطرف فانه دين صحيح فصحت به وفي تم القدير  
وما يوقض به من انه لو قال كفلت لك بعض  
مالك على فلات فانه لا يصح ممنوع بل يصح عندنا والخيار  
للغنا من ويلزمه ان يبين ان مقدار ثلث انتهى وفي  
المدايع واما كون المكفول به معلوم الذات في انواع  
الكفالات او معلوم القدر وليس بشرط حتى لو كفل باحد



شين غير عمن بان كفل بنفس رجل او بما عليه وهو الف جازو عليه احدها  
 ايها شاذ كذا اذا كفل بنفس رجل او بما عليه او بنفس رجل اخر او بما  
 عليه جازو يبرأ بدفع واحد منهما الى الطالب ولو كفل عن رجل بما  
 لقولان عليه او بما يدرك في هذا البيع جاز انتمى قيتد بجمالة  
 المال للاحتراز عن جملة الاصيل والكفول له فانها مانعة  
 حتى لو قال من غصبك من الناس او بايعك او قتلك فانا كفيل  
 لك عنه او قال من غصبته انت او قتلته فانا كفيل له عنك لا يجوز  
 الا اذا كانت بسيرة في الكفول عنه نحو ان يقول كفلت لك بمالك  
 على احد هذين فيجوز والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق  
 وفي البرازية شهدا على رجل انه كفل بنفس رجل فرفعه بوجهه  
 ان جابه لكن لا يعرفه باسمه يجوز كما لو قال عند القاضي  
 كفلت لرجل اعرفه بوجهه لان الجمالة في الاقرار لا تمنع صحته  
 ويقال له اي رجل انتيت به قلت انه هذا وحلفت عليه  
 برئت من الكفالة انتمى واطلق صحتها فمثل كل من عليه المال  
 حرا كان او عبدا ما دون او محجورا ميبا او بالعار حلا او  
 امرأة مسلما او ذميا وكل من له المال لكن في البرازية للصبي  
 التاجر صحته لانه يتبرع عليه والصبي العاقل غير التاجر روايتان  
 ودخل تحت الدين الصحيح بدل العتق فاذا اعتق عبده على مال  
 فكفل به رجل جاز كذا في البرازية ومنه ما اذا كان للمكاتب  
 مال على رجل فامر به فضمنه لوكاه من مكاتبته او دين سوى  
 ذلك جاز كان اصله ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل  
 وهذا امر منه ان يدفع ما عليه لوكاه كذا في البرازية وخرج  
 عنه كما خرج بدل الكتابة ما لو دفع محجور عشرة لينفق  
 على نفسه فقال انسان كفلت بهذه العشرة لا يصح لانه ضمن  
 مالم يضمن فان ضمن قبل الدفع بان قال ادفع العشرة اليه على

الكفالة

الضامن

اي ضامن كذا العشرة هذه يجوز وطريقة ان يجعل الضامن  
 مستقر ضامن الدافع ويجعل الصبي نائبا عنه في القبض  
 وكذا الصبي المحجور اذا باع شيئا فكفل رجل بالدر كالمشتري  
 وان ضمن بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز انتمى وان  
 قبل قبضه يجوز محجور واشترى متاعا وضمن رجل  
 الثمن للمبايع عنه لا يلزم الكفيل الثمن ولو ضمن المتاع  
 بعينه كان ضمانا كذا في البرازية وفي الحاشية لو ضمن بدل  
 الكتابة وادى برجع بما ادى في جامع الفصولين كفل مسلم  
 عن ذم محتر لذي فتيلا لا يصح مطلقا وقيل لو كانت الحر  
 بعينها عند المطلوب يصح على وتاس ان حشيتة اذ يجوز  
 عنده للمسلم ان يلزمه بفعل الحر كما لو اوجبه لشغلها  
 انتمى ودخل فيه ما لو صادرا الى رجل وطلب منه ما لا وضمن  
 رجل ذلك وبذل الخطم قال الضامن ليس لك على شيء  
 لانه ليس للموالي عليه شيء قال شمس الاسلام والقاضي عمك  
 المطالبة لان المطالبة الخمسة كالمطالبة الشرعية كذا في  
 البرازية **قالب** رة دكر الطرسوسي في مولف له ان مصادر  
 السطرات لا رباب الاموال لا يجوز الا لعمال بيت المال مستدلا  
 بان عمر رضي الله عنه صادرا رابا هريرة رضي الله عنه وفي  
 الدر المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلني  
 على خزائن الارض قال اخرج بن ابي حاتم والحاكم عن ابي  
 هريرة قال استعملني عمر على البحرين ثم نزعني وعرفني  
 اثنا عشر الف عام دعاني بعد الى العمل فابيت فقال له  
 وقد سال يوسف العمل وكان خيرا منك فقلت ان يوسف  
 بنى ابن بنى ابن بنى بنى وانا ابن امية وانا اخاف  
 ان اتول بخير علم وانا افضى بغير علم وان يضرب ظهري



ويشتم عرضي ويؤخذ ما انتهى **قال** بكفلت عنه بالف بيان لها  
وهو صريح اطلقه فمثل ما اذا كان الاصل مطالبا به الا ان اولاه  
فتصح الكفالة عن العبد بما يلزمه بعد عتقه باستهلاك او  
فرض ويطالب الكفيل به لان كما لو فليس القاضى المديون  
وله كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصل دون الكفيل كذا في  
الثاناء رخانه وفي الثاناء رخانه رجل له مال على رجل  
رجل للطالب ضمنت لك مائة على فلان اقبضه وادفعه  
اليك قال ليس هذا على ضمان المال ان دفعه من عنده  
انما هذا على ان يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا  
معاني كلام الناس ولو غضب من رجل لفلان فقاتله المعضوب  
واراد اخذها منه فقال رجل لفلان فانا ضامن لها  
اخذها وادفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب  
استهلك المال وصارت دينيا كاي هذا الضمان باطلا  
وكان عليه ضمان التفتا **قضى** وفي البرازية ضمن  
الغا على ان يوديهما من ثمن الدار هذه فلم يبعها الا ضمان  
على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار انتهى وفيها حكمة كحل عنه  
بالف على ان يعطيه من ودعيته التي عنده حاز اذا امره  
بدنك وليس له ان يسز و الودعية منه فان هلك الودعية  
بري والقول فيه للكفيل فان غصبها المودع او غيره  
وانتهى بري الكفيل انتهى **قال** وبما لك عليه وسياتانه  
لا بد من البرهان ان له عليه كذا واقرار الكفيل والا فالقول  
له مع يمينه وفي الخاتمة رجل قال لجماعة استمروا اني  
قد ضمنت لهذا الرجل مائة الف التي له على فلان ثم ان  
المديون اقام البيعة انه كان قد دفعها فبطلت بيعة  
الكفيل قبلت البيعة وبرر المطلب عن دين الطالب وكا

يبر

يبر الكفيل عن دين الطالب لان قول الكفيل كان اقرارا منه  
بالدين عند الكفالة فلا يبر الكفيل ولو اقام المديون بيعة  
على القضا بعد الكفالة يبر المديون والكفيل جميعا انتهى  
وفي جامع الفصولين قال دينا لك على فلان انا ادفعه  
اليك انا اسلمه انا اقبضه كما يصير كفيل ما لم يتكلم بلفظة  
تدل على الا لزم ام كقوله كفلت ضمنت على الي لوانى بهذه  
اللفاظ متجزا لا يصير كفيل ولو معلقا كقوله لو لم يود  
فانا اودي قالت ادفع يصير كفيل وهو نظير ما في قول  
من قال انا اجم كاي لزمه شي ولو قال لو دخلت الدار  
فانا اجم لزمه الحج اذا دخل انتهى وفي القضية انا في عمدة  
ما على فلان كفالة وكنت الكفالة بالخط بعد طلب  
الداين كفالة وان لم يتلفظ بها انتهى وفي المستطاب  
يكتاب سفيحة الى رجل من شركه فدفعه اليه فقراه  
ثم قال ساكتها لك عندي فيولس بضامن وكذا لو قال  
الدافع اضمنها الى فقال فقد اشتهتها لك عندي ولو قال  
كشيتها لك على او قال اشتهتها لك على فهذا ضامن باخذه  
به انتهى وقد مضى عن الثاناء رخانه انه لو قال للطالب  
لك عندي هذه الرجل كان كفيل به فعلى هذا كله  
عندي لا نفيد الكفالة بالمال ونفيد ها بالتمسك على  
هذا وقعت حادثة قال رجل للداين لا تطالب فلانا  
ما لك عندي وافقت انه لا يكون كفيل انتهى **قال**  
وبما يدرك في هذا البيع وهذا هو ضمان الدرر الارك  
لغة بفتح تحتين وسكون الراء من ادركت الشيء  
ومنه ضمان الدرر كذا في المصباح واصطلاحا الرجوع  
بالتمسك عند استحقات المبيع وفي البرازية من اجر الدعوى



في فضل الاستحقاق وان استحق البيع وله كفايل باله ولا يرجع  
 على الكفيل ما لم يجب على البايع فبعده هو بالخيار ولا يرجع على  
 الكفيل بقيمة البناء والغرس انتهى وفي السراج الوهاج فاذا  
 استحق البيع كان للمشتري ان يخاصم البايع او ما فادانت  
 عليه استحقاق في البيع كان له ان يأخذ الثمن من ايها شيئا  
 وليس له ان يخاصم الكفيل اولا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف  
 انه ذلك واجهوا ان البيع لو ظهر حرا كان له ان يخاصم البايع  
 شيئا انتهى **قال** وما بايعت فلانا فعلى من امثلة الكفالة  
 بالمجهول ومن البسوط ولو قال اذ ابعت شيئا فهو علي فباعه  
 متاعا بالغ ورههم بياحه متاعا بعد ذلك بالغ ورههم  
 لزوم الكفيل الاول دون الثاني لان حرف اذ لا يقتضي  
 التكرار بخلاف كلما وما ومثلا اذ امتن وان ولو رجع  
 الكفيل عن هذا العمان قبل ان يبايعه ونهاه عن  
 مبايعته ثم يبايعه بعده ذلك لم يلزمه شي لان لزوم الكفالة  
 بعد وجود المبايعه وتوجه المطالبة على الكفيل قايما  
 قبل ذلك هو غير مطلوب بشئ ولا ملزم في ذمته شيئا  
 فتصح رجوعه بوجه ان بعد المبايعه انما اوجبت المالك على  
 الكفيل دفعا للغرور عن الطالب لانه يقول انما اعتمدت  
 في المبايعه معه كفالة هذا الرجل وفذا دفع هذا الغرور  
 حين نهاه عن المبايعه انتهى وفي الولو المجبة لوقال  
 رجعت عن الكفالة قبل المبايعه ثم يبايعه لم يلزم الكفيل  
 فرفق بين هذه المسألة وبين الكفالة بالذوب حيث  
 اذ رجع الكفيل قبل الذوب لا يصح والفرق ان في هذه  
 المسألة هذه الكفالة مبنية على ما هو غير لازم وهو  
 امر فانه قاله يبايعه فبايعته فهو على وان لم يقبل يبايعه

لنو

هو قاييل دلالة والامر غير لازم والمبني على الشئ يكون متبعا  
 له ويتبع غير الامر لا يتيون لازم ما قايما الكفالة بالذوب  
 غير مبنية على ما هو غير لازم انتهى وفي البرازية فان قال  
 الطالب والمطلوب يبايعنا على كذا وكذا ولم يرد على كذا الا يلمقت  
 الى انكار الكفيل وبها اخذ به بلايين فان نهاه الكفيل  
 بعد الكفالة عن المبايعه ورجع عن الضمان مع منبه  
 ولا يجب عليه ضمان ما لزم بالمبايعه بعده فان انكر الكفيل  
 والكفول عنه المبايعه بعده فبرهن على احدهما بالمبايعه  
 والتسليم لزمها انتهى **قال** وما عصبك فلان فعلى من كذا  
 من امثلة المجهول وفي البدائع لو قال ان عصبك فلان ضعيفك  
 فاننا صا من لم يحز عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند  
 محمد يجوز بنا على ان عصب العقار لا يتحقق عنده  
 خلا قاله انتهى وفي القسبة ما عصبك فلان فعلى شرا  
 العقول للحال انتهى يعني لا عند العصب وكذا فيما قبله  
 من بايعت وما ذاب قيد بقوله ما بايعت فلا قاله  
 لو قال يبيع ولا نا على ان ما اصابك من خسرات  
 فعلى لم يصح كذا في البرازية وفيها ان عصب ما لك له  
 من هو القوم فاننا صا من صح بخلاف قوله ان عصب  
 مالك انسان حيث لا يصح انتهى وفيها ايضا طلب من  
 غيره فزنا فلم يعثر منه فقتل رجل اقربته فاقترضة  
 فاننا صا من فاقترضه في الحال من غير ان يقتل  
 ضمانه صرحنا يصح ويكفي هذا القدر انتهى **قال** وطلب  
 الكفيل او المديون لانه موجهما ولو قال وطالبهما  
 لكان اولى لبيان ذلك وليعني حكم طلب احدهما  
 بالاولى وانما رآه ان له حيا احدهما وفي البرازية من



القضا من فعل الجبر واذا جبر الكفيل بحسب المكفول عنه معه  
 واذا ألزمه بيلازمه نوال كفالة بامرهم والاولا يواخذ المال  
 قتل الالة ادلت المسألة على جواب الواقعة وهو ان المكفول  
 له يتمكن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كفلا  
 استر وسيا في الكتاب ما يشير اليه من اعلم انه انما يطالبهما  
 اذا كان المال حالا عليهما فان كان حالا عار أحدهما موجلا  
 على الآخر طالب من حل عليه فقط كما يستشرح بعد ان نشأ  
 الله تعالى **قال** الا اذا شرط البراة فحينئذ حوالة كما ان  
 الحوالة بشرط ان لا يبرأ بها المصل كفالة باعتبار المعنى  
 فيهما مجازا لا لفظا واذا عاررت حوالة تجري فيها احكامها  
 وكذا في عكسه تجري احكام الكفالة وفي وكالة البرازية  
 الوصاية حارجية وكالة والوكالة بعد مودة وصاية  
 لان المذخور المعاني انتهى من اجازتها تنعقد بقوله اعترتك  
 هذه الدار شرا بكذا او كل شهر بكذا ولا تنعقد الا عارة  
 بالاجارة حتى لو قال اجرتك منافعها سنة بلا عوض يجوز  
 اجارة فاسدة لا عارية وكذا لو قال وهبتك منافعها  
 بلا عوض لا تكون عارية انتهى فاستعير لفظ العارية للاجارة  
 دون عكسه وليس خارجا عن قولهم الا اعتبار للمعاني لان  
 معنى الاجارة وجد في العارية كما انها من التقا ورو هو  
 التناوب وهو معنى الاجارة حيث كان بعوض والاجارة  
 لا اشتغال للاعارة لانها تنعقد العوض والاعارة تنعقد  
 عدمه وقد مناه في اول السبع ان شركة المفاوضة يعتبر فيه  
 لعظمتها لا المعنى وذكرنا الجواب عنه **قال** ولو طالب احدهما  
 كان له ان يطالب الآخر لما ذكرنا قالوا بخلاف المعضوب  
 منه اذا اختار احدا الغاصبين لان احتيا را حدهما يتضمن

التملك

التملك منه عند قضا القاضيه فلا يمكنه التملك من الآخر  
 بعد ذلك واما المطالبة بالكفالة لا تقتضي ما لم يوجد منه  
 حقيقة الاستيفاء في غصب البرازية اختار المالك نفسه من  
 الغاصب الاول ورضى به الغاصب اولم يرض لكن حكم له  
 بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع ويضمن الثاني وان  
 اختار الاول ولم يعطه شيئا وهو مفلس الحاكم يامر الاول بقبض  
 ماله على الثاني ويعطيه له فان اتى المالك بحضورهما  
 ثم يقبل القيمة على الغاصب الثاني للغاصب الاول ويجد  
 ذلك من الثاني فيقتضيه انتهى **قال** ويصح تعليق الكفالة  
 بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان استحق البيع اي  
 ملائم لقتضي العقد والمداومة فيه بكونه سببا لوجوبه  
 وعبر عنه بالشرط مجازا لان استحقاقه سبب لوجوب  
 الثمن على البائع للمشتري ومن هذا القبيل ما في الآية  
 فان الكفالة لا تجعل معلقة بسبب وجوبه وهو المحتمل  
 بالصانع فانه سبب وجوب الجعل واذ مناه الكلام على الآية  
 ومنه ما في الخلاصة ناقل عن الاصل قال للمودع ان  
 اتلف المودع وديعتك او تخدك فاننا ضامن لك صح  
 وكذا ان قتلك او اهلك فلا نخطا فاننا ضامن للدية  
 صح بخلاف ان اكلت سبع ونحوه مما ليس ملائما انتهى  
 والا ضافة الى سبب الوجوب حقيقة كما في الكتاب  
 وحكم كما اذا عمل بالاجرة فانها لا تجب على الكفيل الا باستيفاء  
 الاصيل او التمكن او شرط التنجيل كان مضاف الى سبب الوجوب  
 وتما منه في اجارة البرازية **قال** ان كان استيفا كان  
 قدوم زيد وهو مكفول عنه فان قدومه سبب موصل  
 للاستيفاء منه ولم يذكر المأخوذون للمختصر مفهوم قوله وهو



مكفول عنه ومنه ان لو علمنا بقدر زيد اما جيبى لم يصح  
وظاهر ما في الجسود الفنية الصحة على الاصح قال فيها لا يصح  
التعليق بشرط غير متعارف كدخول الدار وقدم زيد الا ان  
الاصح ما ذكر ابو نصر انه يصح بقدم زيد ذكره في تحفة  
الفقهاء انتهى وهو باطلا في شاملا للجيبى ولكن ينبغي ان  
يجعل على انه مكفول عنه لقوله في الغاية فانه يكون زيد  
مكفولاً عنه لانه اذا كان اجنبياً كان التعليق به كما في  
هيب الربح انتهى هكذا في فتح القدير فالحق انه يكون  
مكفولاً عنه او مضارباً انتهى ويدل عليه ايضاً ما قدمناه  
من الاصح وعبارة المدايع ازالة اللبس واوضحت كل  
تحسين وحديث في البرازية قال فثبت لك عن فلا الفنا  
قذا قدم زيد فانما يركب منه ان كان فلان عزماً له  
بالف حاز شرط البراة وان كان فلان اجنبياً ليربب  
ومن الطالب والمطلوب تعلق في هذا الالف تفع الكفالة  
ويغفل شرط البراة انتهى فكما يصح بتعليقاً بقدر وم الاصل  
يصح بتعليق البراة منها بقدر ومه **قال** اول تعذر كان غاب  
من المضرب لان عينية سبب لتعذر الاستيفاء ومنه ما في  
المعراج فثبت كل مالك على فلان ان توى فهو جائز وكذا  
ان مات ولم يدع شيئاً فهو ضامن وكذا ان حل مالك على فلان  
ولم يوافقك به فهو على او ان حل مالك على فلان فهو على  
وان مات فهو على انتهى ومنه ما في البرازية ان غاب  
ولم يوافقك به فانما ضامن لما عليه فان هذا على ان يوافق  
به بعد الغيبة وعن محمد قال ان لم يدفع مديونك مالك او  
لم يقبضه فهو على ثم ان الطالب نقض ضي المطلوب فقال  
المديون كادفعه ولا يقبضه وجب على الكفيل الساعة

ومنه ايضا ان لم يعطك المديون دينك فانما ضامن انما يتحقق  
الشرط اذا اتقا ضناه ولم يعطه ذلك وفي الفتاوى ان تقاضيت  
ولم يعطك فانما ضامن فانما قبل ان يتقا ضناه ويعطيه بطل  
الضمان ولو بعد التتقاضي قال انا اعطيك فان اعطاه  
مكانه او ذهب به الى السوق او مترله واعطاه جاز وان  
طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل عيبد ما دون  
مديون طال به عثره بغير خوف من ان يعقته مولا  
فقال رجل ان اعنته مولا فانما ضامن جازت الكفالة  
انتهى ومنه ما في الفنية قال للدان ان لم يود فلان مالك  
عليه الى ستة اشهر فانما ضامن له يصح التعليق لانه  
شرط متعارف انتهى **قال** ولا يصح بخوان وهبت الربح فتقع  
الكفالة ويجب المال حالا ومثله التعليق بتزول المطر ودخول  
الدار وقدم زيد وهو غير مكفول عنه وذكر الشارح  
ان المذكور في المختصر مذكور في المداية والكافي وهو هو  
فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزم المال لان الشرط  
غير ملائم فصار كما لو علق بدخول الدار وخوضه مما ليس  
بملازم ذكره قاضي خان وغيره ولو جعل الاجل في الكفالة  
الى هيب الوتر لا يصح التاجيل ويجب المال حالا انتهى  
وهو سهو منه فان المعه لم يقل فتقع الكفالة ويجب المال  
حالا والوجود في النسخ المعتمدة الاقتصار على قوله  
ولا يصح بخوان هبت الربح ولذا لم ينسب العيني السهو  
الى المتصنف وانما نسبته الى المداية فعلى هذا لا نسب  
ان يقر او لا يصح بالتالي الكفالة لا باليكون للتعليق  
وكل منهما مخطى في نسبة الى الهداية وعبارة الهداية هكذا  
فاما لا يصح بمجرد الشرط كقوله ان هبت الربح او جال المطر



وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا الا انه تصح الكفالة ويجب المال  
حالا لان الكفالة لما صح تعليقها بالشروط لم يتطل بالشروط الفاسدة  
كالطلاق والعنف انتهى لان قوله الا انه تصح الكفالة انما يعود  
الاجل بخلاف ان هبت الروح لا الى التعليق بالشروط وقوله لما صح تعليقها  
معناه لما صح تأجيلها باجل متعارف مجازا وبمبوزة عدم  
الثبوت في الحال في كل واحد منهما وانما صح مع الاجل  
الغير المتعارف ولم تصح مع التعليق بغير المتعارف لان  
التعليق يخرج العلة عن العلوية كما عرفت في الاموال والاجل  
عارض بقصد العقد فلا يلزم من انتفايه انتفاء موهبه  
كما اشار اليه في العناية وفي فتح القدير فالخاصل ان الشرط  
الغير الملازم تصح معه الكفالة اصلا ومع الاجل الملازم  
الغير تصح حاكمة ويقتل الاجل لكن تعليق المصدا بقوله  
لان الكفالة لما صح تعليقها بالشروط يقتضيان في التعليق  
بغير الملازم تصح الكفالة حالة وانما يبطل الشرط والمصرح به  
في المبسوط وقتا وفي قاضي خات ان الكفالة باطله فتصح  
ان يحمل لفظ لفظ تعليقها على معنى تأجيلها بما مع ان في كل  
منهما عدم ثبوت الحكم في الحال وقد المص في هذا الاستعمال  
لفظ المبسوط فانه ذكر التعليق واراد التأجيل وهذا ظاهر  
شرح الامتياز في الشيء على ظاهر اللفظ وفي الخلاصة كقول  
نما له على ان يجعل له الطالب جعله فان لم يكن مشروطا  
في الكفالة فالشرط باطل وان كان مشروطا فيها فالكفالة باطلة  
انتهى وهذا يفيد انها تبطل بالشروط الفاسدة اذا كانت في فعلها  
انتهى وهكذا في معراج الدراية ونقل في البناء ما في العناية  
والمعراج ولم يتغيره وقد ظهر لي انه لا حاجة الى جعل التعليق  
بمعنى التأجيل بل المراد انما صح الكفالة مع هذا التأجيل

لان الكفالة

لان الكفالة لما صح تعليقها بشرط في الجملة وهو الملازم لم يبطل  
بالشروط الفاسدة والتأجيل بغير المتعارف بشرط فاسد  
فلم يتطل به وما يخالفه فرع الخلاصة بان الاجل بعد العقد  
كما قدمناه فليس في صلبها وفي الثانية كفيل عن رجل يدين  
له على ان فلا فانا وفلان بكفلات عنه نكدا وكذا من هذا  
المال قايما خرات ان يكفلا قال العقيقي ابو بكر البلخي  
الكفالة اما لازمة ولا خيار له في ترك الكفالة انتهى **قال**  
فان كفلا له عليه فترهن على الكف لزمه لان الثابت باليمين  
كالثابت عيانا او لا يكون قول الطالب حجة عليه كما لا يكون  
حجة على الاصيل لانه مدعي **قال** والا صدق الكفيل فيما اقر  
بكفله ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل اي وان لم يترهن  
فالقول للكفيل فيما يقربه مع يمينه على نفى العلم لا على البتات  
كما في الايضاح وما يكون قول المطلوب حجة عليه لانه اقرار  
على الغير وهو معنى قوله وما ينفذ قال العيني بالشد يد  
فيد بقوله على الكفيل لانه ينفذ على نفسه فيد بقوله عماله  
عليه لانه لو كفل بما ذاب لك على فلان او بما ثبت فاقتر  
المطلوب بما لزم الكفيل لان الثبوت حصل بقوله وذاب  
بمعنى حصل وقد حصل باقراره بخلاف الكفالة بما لك  
عليه فانما بالدين القائم في الحال وما ذاب ونحوه الكفالة  
نما يثبت والوجوب يثبت باقراره وخرج ايضا ما اذا  
كفيل بما قضى عليه لك فلا يلزمه الا بقضاء القاضي مثل  
مالك عليه ما اقر له به امس فلو قال المطلوب اقررت  
له بالالف امس لم يلزم الكفيل لانه قيل ما لا وجبا عليه  
لا ما لا يجب عليه في الحال ولم يثبت انه واجب عليه فلو  
قال ما اقربه فاقربه في الحال لزمه ولو قامت بيينة



انه اقر له قبل الكفالة بالمالم يلزمه لانه لم يقل ما كان اقر له ولو  
 ابي المطلوب اليقين فالزمه القاضى لم يلزم الكفيل لان التكرار ليس  
 باقرار بل بذل وفي الخلاصة رجل قال ما اقر به فلان فعلمت ان  
 الكفيل لم اقر فلان لزم في تركه الفضا من وكذا ضمان الدرك  
 واذا كفيل بهذا اللفظ في صحته ثم من الكفيل فاقتر المطلب باللفظ  
 لزم المريض جميع ما اقر به في جميع ماله كذا في الخاتمة وفي الخلاصة  
 رجل قال اخر بايع ولا تا فمنا بايعته من شئ فتو على صح  
 فان قال الطالب بعتة متاعا بالغ وفتنته منى واقر به  
 المطلوب فجد الكفيل بوخذ الكفيل به استحقاقا مبالا  
 بينة ولو جحد الكفيل والكفول عنه البيع واقام الطالب  
 البينة على احداهما انه باعه وسلمه لزمها وفي فتاوى قاضى  
 خات رجل قال اخبره ما اقر لك على فلان من حق او ما قضى  
 لك عليه من حق فتو على فطالب المكفول عنه فاقام المدعى البينة  
 على الكفيل انه له على المكفول عنه الف درهم لا تقبل بينة  
 حتى يحضر المكفول عنه ولو اقام المدعى على الكفيل بينة ان  
 قاضى بذكر كذا قضى له على الاصيل بعد عقد الكفالة باللفظ  
 درهم قبلت هذه البينة ويقضى على الكفيل بامر ويكون  
 ذلك كقضا على الغائب ولو كفيل رجل عن رجل بامر به المطلب  
 على المكفول عنه فطالب الاصيل فاقام الطالب البينة على  
 الكفيل ان له على فلان الغائب الف درهم وانه كفله بامر  
 فلان الغائب قبلت هذه البينة ويكون ذلك قضا على  
 الحاضر والغائب انتهى **قال** فان كفيل بامر رجوع بما ادى عليه  
 لانه قضى بینه بامر ومعهى الامران يشتمل كلامه على لفظه  
 عنى كان يقول كفيل عنى او ضمن عنى فلان فلو قال ضمن  
 الالف التى لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء الجواز ان يكون

الفقيد

الفقيد ليرجع او لطلب البتة فلا يلزم المالك ان يفتح القدر  
 وخرج عنه مسئلة في الخاتمة لو قال اذفع له كل يوم درهم  
 على ان ذلك على فذفع له كل يوم حتى اجتمع ماله كذا في الكل  
 على الكفيل انتهى وبه علم على ان لفظه عنى ليت شرط  
 بل هو او ما قام مقامها وهو ان ذلك على وكذا الخطب  
 يرجع بالاجماع وان لم يقل عنى والخطب هو الذى يعتاد  
 الرجل مدا بينة والاخذ منه ووضع الدرهم عنده والا  
 سيجوز امره كذا في فتح القدير واطلق الامر فتمثل الحقيقة  
 كما مثلنا والحكم بما اذا كفيل الاب عن ابنه الصغير امراته  
 ثم ماتت فاخذ من تركته فان للورثة الرجوع في  
 نصيب الامن لانه كفالة بامر الصبي حكم الثبوت الواسية  
 بخلاف ما اذا ادى الاب بنفسه ولم يشهد فانه لا رجوع  
 له لاحتمال انه ادى بترعا بما هو العاد به بخلاف ما اذا  
 شهد فان الصريح يفوت الدلالة كذا في شرح الجمع  
 للمفسر من المبرور من الامر الحكم ما في تلخيص الحاضر  
 الكبير لو جحد الكفيل الكفالة بعد الدغوى عليه فبهر  
 المدعى عليها بالامر وقضى بها على الكفيل وادى فانه  
 يرجع على المديون وان كان منافضا لكونه صار  
 مكذبا شرعا بالقضا عليه وقابك زفرا رجوع لانه  
 اقترانه لا حق له حين تحدها انتهى وقول المطلب  
 اضمن عنى لفلان كذا اقتران بالمالك كفلات كما في الخاتمة  
 واطلق في قوله كفيل بامر وهو مقيد بمن يصح امره فلا  
 رجوع على الصبي والعبد المحجور من اذا ادى كفيلهما  
 بالامر لعدم صحته منهما ولكن يرجع على العبد بعد عتقه  
 واما الصبي فلا رجوع عليه مطلقا ولو كفيل باذن وليه



كما في البسوط بخلاف الماذون فيها الصحة امره وان لم يكن اهلا لها  
واطلق في قوله بما ادى وهو مقيّد بان يودي ما ضمن اما اذا ادى  
خلافه بان كان الكفول به جيدا فادى رد يا او بالعكس فان  
رجوعه بما ضمن لا بما ادى لكونه ملك الدين بالاداء فتنزل منزلة الطالب  
كما اذا سلمه الكفيل باهنية او بالارث ولا يرد عليه انه تملك الدين  
من غير من عليه الدين لانا ننقل الدين اليه مقتضى اطمينة  
للمضروقة وله نقلة بالحوالة او يجعل الدين الواحد كدينين بخلاف  
المأمور بقضائه الدين فانه يرجع عما ادى ان ادى ادى من  
الدين وان ادى اخذ لم يرجع انما بالدين لان حق رجوعه انما هو  
بالاداء امره ولذا لا يملك لو وهب له فيرجع عما ادى ما لم يخالف  
امره بالزيادة او ينقص اخذ وقوله يرجع عما ادى مقتضى  
اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فتكون كذل عن المتاجر بالاجرة  
فدفع الكفيل قبل الوجوب لا رجوع له كما في اجازات البرازية  
واطلق فيما ادى فمثل ما اذا اصلح الكفيل الطالب عن الالف  
المكفول بها على خمس مائة فانه يرجع بالخمس مائة لا بما ضمن  
وهو الالف لانه اسقاط او هو ابرأ من بعض الدين فيسقط  
المعسر ولا ينتقل الى الكفيل وفي فتح القدير من بيع القفولي  
اذا كفّل بالمسلم فيه واداه من ماله بعير مقرضا  
حتى يرجع بقيمة ان كان ثوبا لان الثوب مثلي في باب العلم  
فكذا في جعل بيعه انتزعي في رهن الخائنة باع شيئا  
واخذ بالثمن كفيلًا بامر المشتري فادى الكفيل  
الثمن ثم ملك البيع عند البائع فان الكفيل باع  
البائع ولا يرجع عليه وانما يخامم المشتري ثم المشتري  
يرجع على البائع بما دفع الكفيل اليه انتهى **قارن**  
كفل بغير امره لم يرجع لانه مسترجع بادائه عنه اطلقة فتشمل

ما اذا كفّر

كفل بغير امره ثم اجازها لان الكفالة لزمنة وتنفذت عليه بغير  
امر غير موجبة للرجوع فلا تنقلب موجبة له كذا في الكافي  
وهذا اذا اجاز بعد المجلس اما اذا اجاز في المجلس فانها تنصير  
موجبة للرجوع ثم اذا في الفصول العمادية وفي اخر الوصول  
من المجلس رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليمه فقال له  
الطالب اذ دفع الى مالي على المكفول عنه حتى تنير من الكفالة  
فان ارد ان يودي به على وجه يكون له حق الرجوع على المطلوب  
فالكفيلة في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب ويهب  
الطالب مال المطلوب ويؤكد له بقضائه فيكون له حق للطالبة  
فاذا اقبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه  
لغير هذه الكفيلة يكون متطوعا ولو ادى بشرط ان يرجع  
لا يجوز انتهى وقد ذكر قاضي خات في هذا الكتاب مسائل  
الامر بغير المال وانما على اربعة اقسام منها ما يرجع  
المأمور على ما مر سوا قال ادفع عنى او لم يقبل خليفته كان  
الامر او لا وهن يقول كفل لفلان بالف درهم على او  
انقذه الفاعل او ضمن له الالف التي على او اقبضه  
ماله على او اعطه الالف التي له على او ادفع كذلك  
ففي هذه كلها كلمة على كعنى ومنها ما يرجع ان كان  
خلفيا والاول قال ادفع الى فلان الف ولم يقبل عنى ولا على  
فدفعها يرجع ان كان خلفيا والاول ومنها ما لا رجوع  
في جميع الاحوال الا اذا شرط الامر الضمان وقال على انى  
ضامن وهى ما لو قال هب لفلان عنى الف فاداه هب  
المأمور كانت من الامر ولا رجوع للمأمور عليه ونها  
على الفاقض وللامر الرجوع فيها والدافع متطوع  
ولو قال على انى ضامن ففعل جازت وضمن الامر



للمأمور وللأمر الرجوع فيها دون الدافع وكذا اقرض فلانا الفنا  
وكذا عوف فلانا عني فان قال علي ان ترجع علي رجوع والا فلا  
وكذا كفر عن كميني بطعامك اداي زكاة مالي فمالي نفسك او  
اجع عني رجلا او اغتق عني عبدا عن ظهاري وليس في نفسي  
بيان الظنم الزاج الذر قال فيه او لانه يرجع ان ذكر عني  
والا فلا **قال** الطالب الكفيل بالمال فكل ان يودي عنه  
لانه انما التزم المطالبة وانما يثبتي الدين بالاداء فلا رجوع  
قبل التملك فان قلت **قلت** هذا للكفيل اخذ الرهن من  
الاصيل قبل ان يودي عنه قلت نعم قال في الخاتمة كفيل عن  
رجل بمال ثم ان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل  
انه لو كفيل بمال موحل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه  
رهنا به ذلك جاز انتهى فبذلك الكفيل لان الوكيل بالشرائه  
الرجوع على الموكل قبل الاكراه الما بينهما من المبادلة الحكيمة  
حتى يخالفوا اختلاف في مقدار الثمن ولو كمل جيل البيع  
الى استيفاء الثمن **قال** فان لو زعم لزمه ان لا يزم الكفيل  
الطالب لانه لا يزم الاصيل لخلصه من هذه العهدة وانتاز  
الى انه ان حبس الكفيل حبس المطلوب وقد متاع عن البراري  
انه مقيد بما اذا كانت الكفالة بأمره والا فلا يزم الاصيل  
لانه ما ادخله لخلصه وقد متاع الطالب حبسهما  
ويشيعر ان يقيد ايضا بما اذا كانت المالحالة على الاصيل  
كالكفيل والا فليس له ملازمة في بيان الحلول  
على الكفيل وحده وقيد في السراج الروحاني ايضا بما  
اذا لم يكن على الكفيل للمطلوب دين مثله والا فلا  
يلازمة وانتاز المص الى ان المتعار عليه ان الوزم وكانت  
الحالة بامر المحيل كان له ان يلازم المحيل لخلصه عن

ملازمة

ملازمة المحال له واذا جسد كان له ان يحسبه الا ان يكون المحيل  
عليه دين مثله وقد احتال بماله عليه مقيد فليس للمحال عليه  
ان يلازم المحيل اذا الوزم ولا يحسبه اذا حبس انتهى **قال** ويرد  
بآثار الاصيل اي يرى الكفيل لان براءة الاصيل يوجب براءة  
لانه لا دين عليه في الصحيح وانما عليه المطالبة فيستحيل بقاؤها  
بل لا دين فكذا ذكر المتأرجح بتفصيل الهداية وظاهره ان  
القبيل بان الكفيل عليه دين لا يبرأ بآثار الاصيل وليس كذلك  
بل يبرأ اجماعا لان بقدر الدين عند القابل به حكم فيسقط  
بآثار واحد **قال** ولو ابرأ الاصيل واخر عنه روى الكفيل وتاخر  
عنه لما قدمنا انه يلزم من ابرأ الاصيل ابرأه والتاخير ابرأ  
موقت فيعتبر بالامور الموقد وانما قال الاصيل اي ابرأ الطالب  
ولم يقل لوري الاصيل لانه لا يلزم من براءة براءة لما في الخاتمة  
فمن له الفنا على فلان فبرهن فلانا انه كان فنانا  
ايها قبل الكفالة فانه يبرأ الاصيل دون الكفيل  
ولو برهن انه قضاه بعد ابرأه ان انتهى فقد يرى  
الاصيل في الوجه الاول فقط ولكن يخرج عنه حينئذ  
مسألة في الخاتمة هي لومات الطالب والاصيل فانه  
يرى الكفيل ايضا لكون المطلوب ملك في ذمته فبرأه  
وبرأته توجب براءة فعلى هذا لا يرى لشمس  
وتجيب عن ما ذكرنا من فروع الخاتمة السابق بانه  
ليس من باب البراءة وانما يتبين ان لا دين على الاصيل  
والكفيل عموم بل بآثاره كما لا يخفى وخروج عن مسألة  
الكتاب ما اذا اقتفل بشرط براءة الاصيل فان الاصيل  
يبرأ دون الكفيل لكونها صارت مجازا عن الحوالة  
وفي جامع الفصولين باع المديون بيع وفا برى كفيله فلو

عبر ص



تفاسخا لا نفوذ الكفالة انتهى وهو يدل على ان الدين اذا عاد الى الاصل  
بما هو فسخ لا يعود على الكفيل وسياتي عن التناخانية بيانه  
وفي السراج الوهاج وشترط قبول الاصل البراءة فان ردها ردت  
وهل يعود الدين على الكفيل فيه فوكان وموت الاصل كقبوله وانما  
قالوا اخر عنه للاحتراز عما اذا تاخرت المطالبة عن الاصل  
لا يتاخير الطالب كالعمد المحرر اذا الزمه شي بعد عتقه فكفله  
انسان فان الاصل يتاخر المطالبة عنه الى اعتاقه ويطلب  
كفيله للمال ومنه المكاتب اذا اصالح عن دم عمه وكفله به رجل ثم عجز  
تاخرت المطالبة عن الاصل والكفيل والمسلتان في الخانية  
معللا بان الاصل انما تاخرت عنه لاعساره ومفهومه ان  
الاصل لو كان معسرا ليرد الطالب مطالبة ويطلب الكفيل  
لو موسرا وفي التناخانية لو اجل الطالب الاصل  
فلم يقبل صار حالا عليهما ولو اجله شهر ثم سنة دخل الشهر في  
السنة والاجال اذا اجتمعت انقضت عمدة انتهى وفي النهاية  
ان ابر الاصل وتاجيله يرتدان بالرد وابر الكفيل يرتد بالرد  
واما تاجيله فلا يرتد بالرد انتهى **قال** ولا ينعكس في براءة الكفيل  
لا توجب براءة الاصل والى التاخير عنه يوجب التاخير عن  
الاصل لان عليه المطالبة وبقي الدين على الاصل بدونه  
جايز فبيد بالتاخير في التاجيل بعد الكفالة بالمال حالا  
لانه لو كفل بالمال الحال موحلا الى شهر فانه يتاخر عن الاصل  
لانه لا حق له الا الدين حال وجود الكفالة فصا را الاجل داخلا  
فيه اماها منا بخلافه كذا في الهداية اطلق في براءة الكفيل  
فتدل ما اذا قبل او لم يقبل كما في السراج الوهاج واثار باقتضاه  
على عدم براءة الاصل الى ان الكفيل اذ ابراه الطالب فلا  
رجوع له عليه بخلاف ما اذا اوهبه الدين او صدق به

عليه

عليه فان له الرجوع على الاصل ولا بد من قبول الكفيل في البينة  
والصدقة فلو كان الابراء اهلبة بعد مونة فقيل الوارث  
صح فان رد ورثته اريد في قول ابن يوسف وبطل  
اسم ابرائه ابراهيم وقال محمد لا يرتد بدهم كالموايراه في  
حياته ثم مات ويستثنى من قوله براءة الكفيل لا توجب  
براءة الاصل ما في السراج الوهاج لو احال الكفيل الطالب  
على رجل فقبل الطالب والمحال عليه يرى الكفيل والاصل  
لان الحوالة حصلت باصل الدين والدين اصله على  
المكفول عنه فتضمنت الحوالة براءة الكفيل خاصة  
بر الكفيل ولا يبر المكفول عنه وللمطالب ان يأخذ  
بدينه ايها نشان شا الاصل وان شا المحال عليه  
ولا سبيله على الكفيل حتى يتوى المال على المحال عليه  
انتهى وكذا يستثنى منه ما في الخانية اذا مات الطالب  
والكفيل وارثه يرى الكفيل عن الكفالة وبقي المال  
على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير امره  
من المطلب ايضا انه لما مات الطالب صار ذلك المال  
ميراثا لورثته ولو ملك الكفيل المال فتر حياة الطالب بالقضا  
او الهبة يرجع عن المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره  
وان كانت بغير امره لا رجوع انتهى فبيد اذا مات الطالب  
والكفيل وارثه وكانت بغير امره لزم من براءة الكفيل  
براءة الاصل ثم اعلم ان قول صاحب الهداية فيما قدمناه  
لو كفل بالمال الحال موحلا الى شهر يتاخر عن الاصل  
ايضا محمول على غير القرض لما في التناخانية واذا كفل  
بالقرض موحلا الى اجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على  
الكفيل الى اجل المسمى وعلى الاصل حال وعزاه الى الذخيرة ثم



عزى الى الغيبة لوكفل بالقرض فالحز الكفيل جاز ولا يتاخر عن الاصيل  
 ويخالفه ما صرح به في تلخيص الجامع من انه شامل للقرض وان  
 هذا هو الجليل في تاجيد القرض وقد مناه في التاجيل والظاهر  
 سوسى في انفع الوسائل كلام فيه فراجع وفيها ولو كفل يدبر موجب  
 ثم باعه الكفيل شيئا بالدين فنزل حلوله سقط ولو قال البيع اورد  
 بالتراضي على الدين ولم يعد الا جلا ولو انقضى الخوالة بالكتوي  
 عاد الاصل وكذا لو باع الاصيل الطالب بدينه سقط فلورد عليه  
 بملك جديد عاد الدين على الاصيل فلم يعد على الكفيل وبالفسخ  
 من كل وجه يعود على الكفيل ولو كان الاجل لاحد التكفيلين اكر  
 فحل على الآخر وادى رجع على الاصيل حتى يحل على الآخر او يرجع  
 على الآخر بنصفه ثم يتبعان الاصيل بالنصف انتهى وان لم يكن  
 تاجيل الكفيل تاجيلا للاصيل فاذا ادى الكفيل قبل مضي الاجل  
 لارجوع له على الاصيل حتى تمضي الاجل بانقاف الروايات  
 وكذا اذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل وكذا اذا حل  
 على الاصيل بموته لا يحل على الكفيل وقال ابن يوسف اذا كان  
 على رجلين الف موجب لكل واحد كفل عن صاحبه فمات  
 احدهما اخذ ما عليه بالاصالة وامام عليه بالكفالة يسق حلا  
 هو الصحيح كذا في التثان تاريخية **قال** ولو صالح احدهما  
 رب المال عن الف على نصفه برأي صالح الاصيل او الكفيل الطالب  
 على نصف الدين يرى الكفيل والاصيل اما اذا صالح فظاهر لانه  
 بالصالح يبرأ وبرائه توجب براءة الكفيل واما صالح الكفيل  
 فلا نه اصنافه الى الالف الدين وهي على الاصيل فبرأ عن ختمية  
 فبرائه توجب براءة الكفيل ثم يراجعها عن ختمية باءا  
 الكفيل ويرجع على الاصيل بخمس مائة ان ثمانت الكفالة بامر  
 بخلاف ما اذا صالح على ختمية مبادلة فملكه فرجع

بالالف

بالالف اطلقه فمثل ما اذا شرط الكفيل برأيه او براءة الاصيل اوله بشرط  
 بشا واما اذا شرط براءة الكفيل وحده يرى دون الاصيل هكذا ذكر  
 الشارح وليس المراد ان الطالب ياخذ البديل في مقابلة ابر الكفيل  
 منها وانما السر اذا اخذه من الكفيل بحسب من اصل  
 دينه ويرجع بالها في علم الاصيل قال في الهداية ولو كان صالحه  
 عما استوجب من الكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابر الكفيل  
 عن المطالبة انتهى قال في النهاية اي ما وجب بالكفالة  
 وهو المطالبة صورية مافي البسوط لو صالحه على مائة درهم على  
 ان ابر الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل بما به  
 ورجع الطالب على الاصيل بنصف مائة لانا ابر التكفيل يكون  
 فسخا للكفالة ولا يكون اسقاطا لاصل انتهى وهذا  
 في فتح القدر وقال قبله وان شرط براءة الكفيل وحده  
 يرى الكفيل عن خمس مائة والالف بتمامها على الاصيل  
 فيرجع الكفيل بخمس مائة ان كان بامر والطالب بخمس مائة  
 انتهى وفي التثان تاريخية الكفيل بالنفس لا صالح الطالب  
 على خمسين دينارا على ان ابراه التكفيل من الكفالة بالنفس  
 لا يجوز ولا يبرأ عنها ولو كان كفيل بالمال والنفس عن انسان  
 واحد وصالح على خمسين بالشرط يرى ثم قال الكفيل بالنفس  
 اذا قضى الدين الذي على الاصيل على ان يبريه من الكفالة  
 ففعل جاز الفضا والابرا واما اذا اعطاه عشرة قليمية  
 عن الكفالة بالنفس فابراه لم يسلم له العوض بانقاف  
 الروايات وفي رواية عنها روايتان انتهى وفي الخاتمة  
 لو صالح الكفيل الطالب على مائة يسير به عن الكفالة  
 لا يصح الصلح ولا يجب المال على التكفيل انتهى وهو لا  
 شامل للكفالة بالمال والكفالة بالنفس **قال** وان قال الطالب

ق



للكفيل براءة الى من المال رجع على المطلوب اي الكفيل الاصيل معناه  
 اذا ضمن بامرته لان البراءة التي ابتدأوها من المطلوب وانتهوا  
 الى الطالب لانكون اياها بغير رجوع فصار كاقتراره بالقبض  
 منه او التمسك منه او الدفع اليه واستفاد منه براءة المطلوب  
 للطالب كاقتراره الكفيل **قال** وفي براءات او ابرائك لا اي في  
 قول الطالب للكفيل **بريت** بفتح التاء او ابرائك رجوع  
 للكفيل على المطلوب اما في براءتك فلا خلاف فيه  
 لانه ابراء لا ينتهي الى غيره وذلك بالاستقاطا فلم يكن اقترارا  
 بالماضي وانتهى في حل بمثلية ابرائك واما في بريت فقل  
 محمد هو مثله لاحتمال البراءة بالماضي واليه والبراءة فثبتت  
 الادنى اذ لا رجوع بالشك وقال ابو يوسف هو مثل  
 الاول لانه اقرب براءة ابتداءها من المطلوب واليه  
 الا ينادون الا ابراء وقيل في جميع ما ذكرنا اذا كانت  
 الطالب حاضرا يرجع في البيان اليه لانه هو المحل حتى  
 في بريت الى الاحتمال كما في ابرائك بما ذكرنا ان كان بعيدا  
 في الاستقبال كذا في النهاية وفي فتح القدير والحوالة  
 كالكفالة في هذا بقوله بريت لانه لو كتب في الصك  
 برك الكفيل من الدراهم التي كفلت بها كان اقترارا بالقبض  
 عندهم جميعا لقوله بريت الى بفتح الهمزة العرف فان يعرف  
 بين الناس ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا  
 حصلت بالايضا وان جعلت بالابتن الصك  
 عليه فجعلت الكتابة اقترارا بالقبض عرفا ولا عرف عند  
 الايراء كذا في فتح القدير واختلف المتأخرون فيما اذا  
 قال المدعي عليه ابراء المدعي من الدعوى التي يدعي  
 على من من قال هو اقترار بالمالك كالحال ابراء من المال

الذرائع

الذرائع ومنهم من قال لا يكون اقترارا لان الدعوى تكون  
 بحق وبما طرأ كذا في فتح القدير وفي البراءة من الدعوى  
 دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقترارا لدعوى عند التمسك  
 وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال اقترار وقول التمسك  
 اصح انتهى **قال** ويظهر تعليل البراءة من الكفالة بالشروط لما  
 فيه من معنى التملك كما في سائر البراءة ويروى انه يصح  
 لان عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا  
 محضا كالطلاق وهذا لا يرتد ابراء الكفيل بالود بخلاف  
 ابراء الاصيل كذا في البداية وظاهره ترجيح عدم بطلانه  
 بنا على الصحيح وذكر الزيلعي الشارح انه لا يصح التعليل  
 ايضا وان لم يكن عليه الا المطالبة لما فيه من تملك  
 المطالبة وهم كالدائن لنا وسيلة اليه والتمليك  
 لا يقتله وفي الحاشية لو قال للكفيل اخرجني عن الكفالة  
 فقال الكفيل لا اخرج لا يصح خراجا انتهى فثبت ان  
 ابراء الكفيل ايضا يرتد بالرد وفي المعراج بقوله المراد  
 بالشروط الشروط المحض الذي لا منفعة للمطالب فيه اصلا  
 ثم دخول الدار ومجيء القدر لانه متعارف اما اذا كان  
 متعارفا فانه يجوز ان يعلق الكفالة لما في الاصل  
 لو كفل بالمال والتمسك وقال ان وافيتك غدا فانا  
 بركي من المال فواء غدا بركي من المال فقد جازي فعلق  
 البراءة عن الكفالة بالمال وكذا اذا علق البراءة باستيفاء  
 البعض يجوز اعلق البراءة عن البعض بتجيب البعض  
 يجوز ذكره في سبوط شيخ الاسلام فعلم ان المراد بالشرط  
 الشروط الغير المتعارفة واختلاف الروايتين في  
 صحة التعليل محمول على هذا رواية عدم الجواز

مبين

2



فما اذا كان غير متعارف وفي رواية الجواز اذا كان متعارفا انتهى  
 فعل هذا فكل كلام المؤلف محمول على شرط غير متعارف وفي الخاتمة  
 اذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلاثة في  
 وجه يجوز البراءة وبطل الشرط بخوان يكفل رجل بنفس رجل  
 فابراه الطالب عن الكفالة على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم  
 جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل له على ما لا  
 يسري به عن الكفالة لا يصح الصلح ويجب المال على الكفيل  
 ولا يبرأ عن الكفالة في رواية الجامع وتحدث رواية الحوالة  
 والكفالة في رواية اخرى يسري عن الكفالة وفي وجه  
 يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل يكفل بنفس رجل  
 وبما عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع  
 المال الى الطالب ويسري به عن الكفالة بالنفس جازت  
 الكفالة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل  
 يكفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه  
 اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا انتهى  
**قال** والكفالة تحدد وفود اي بطل التكفل بحد وفود لانه  
 يتعدا ايجابه عليه لعدم جريان البناء في العقوبة  
 لعدم حصول المقصود منها وهو الرجوع فتيده بالكفالة  
 بنفس الحد وفود لان الكفالة بنفس من عليه يجوز صرح  
 به في البناء فاشارة اليه في المداية وفود متاينة يجوز  
 بنفس من عليه في الحد ودال على الصحة فليراجع في شرح قوله  
 ولا يحبر على الكفالة بالنفس في حد وفود **قال** ومبيع ورهون  
 وامانة اي وبطلت الكفالة بالمبيع والرهون اما  
 الكفالة بالمبيع للمشتري فلان المبيع مضمون بغيره وهو  
 الثمن والكفالة بالاعيان المضمونة وان كانت تصح

عندنا

عندنا خلافا للشافعي لكن انما تقع بالايمان المضمونة بنفسها  
 كالبيع ببيع فاسد والقنوص على سوم الشراء المقصوب لانهما كان  
 مضمونا بغيره كالبيع والرهون لان من شرطهما ان يكون  
 المكفول مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا بدفعه  
 او دفع بدله والمبيع قبل القبض ليس مضمون على البائع حتى  
 لو هلك لا يجب عليه شيئا انما يفسخ به البيع والرهون غير  
 مضمون على الرهن بنفسه وانما يسقط دينه اذا هلك  
 فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على الاصيل  
 اطلاقه فشمئ ما اذا ضمن المرتهن عن المرتهن المرهون وعكسه  
 كذا في جامع الفصولين واما الامانة كالوديعة ومال المضاربة  
 والشركة والعارية والمستاجر في يد المتاجر فلا يمكن جعلها  
 مضمونة على الكفيل وهي غير مضمونة على الاصيل وقالوا رد  
 الوديعة ليس بواجب على المودع بل الواجب عدم المنع عند  
 طالب المودع فلا يجب على الكفيل تسليمها فتيده بالكفالة  
 بالعين لان الكفالة بتسليمها امانة او مضمونة صحيحة  
 وقايد في حبيذ الزام احضار العين وتسليمها ولو عجز بان  
 مات العبد المبيع او المستاجر او الرهن انقضت الكفالة  
 وزان الكفالة بالنفس سوا ما ذكره شمس الامة السرخسي  
 ان الكفالة بتسليم العارية باطلة فقد نص في الجامع  
 الصغير ان الكفالة بتسليم العارية صحيحة وكذا في  
 البسوط وتعلل القدرى انما بتسليم المبيع جائزة ونص  
 في الخفة على جميع ما اوردناه ان الكفالة بالتسليم  
 صحيحة والوجه عندى ان لا فرق بين الثلاث الاول من  
 الوديعة ومال المضاربة والشركة وبين العارية وما  
 معها من الامانات اذ لا شك في وجوب الرد عند



الطلب فان قال الواجب التخلية بينه وبينها بعد احضاره  
اليها ونحوه يقتضي وجوب الرد عند الطلب فان قال الواجب ما هو  
من هذا ومن حمد الرد وعليه قال في الذخيرة الكفالة  
بتمكين المودع من الاخذ صحيحة كذا في فتح القدير ورده  
على نفس الائمة ما اخذ من معراج الدراية ويساعده قول  
الشارح ويجوز من الكل ان يتكفل بتسليم العين مضمونة او  
امانة وقيل ان كانت تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية  
والاجارة والا فلا فادان التفعيل بين امانة وامانة  
ضعيف انتهى **قال** وصح لو تمنا ومقصوبا ومقبوصا  
على سوم الشراء ومبيعا فاسد اي صح الضمان لو كانت  
المضمون الى اخره اما الثمن فلكونه دينيا صحيحا مضمونا  
على المشتري واما ما عداه فلكونه مضمونا بنفسه على  
الاصيل لانه اذا هلك وجبت قيمته وهي كهي ويستثنى  
من الثمن ما باع به صبي تجوز عليه فكفل به رجل او  
كفل بالدرك بعد ما قبض الثمن لم يقع الكفالة لكونه كفل  
بما ليس بمضمون على الاصيل وان كفل بالدرك قبل قبض  
الصبي صححت كذا في الخانية ومن ما لم يصح به الكفالة  
من الامانة الصلح عن الدم لو كان عبدا فكفل به  
انسان صححت فان هلك قبل القبض فعليه قيمته ومنها  
المسروك الخلع لان هذه الاشياء سطر يهلك العين  
كذا في الخانية ولو كفل بالثمن فاستحق المبيع برك التفعيل  
وكذا الورده بعيب يقصنا او بغير قضا او بخيار روية او  
شرطا ولو كفل المشتري بالثمن لغزم ثم استحق المبيع  
برك الكفيل ولو رد بعيب يقصنا او بغيره كولو كفل بالمهر  
عنه ثم سقط عنه كاله قبل الدخول او نصفه قبله برك الكفيل

الصبي

عمر الكل

عن الاول في الاول وعن المصنف في الثاني حكاه البراءة الزوج  
ولو كفل بالثمن في ظهر فساد البيع رجع الكفيل بما دفعه ان شأ  
على البايع وان شأ على المشتري وان قصد بعد صحة  
بان الحقة به شرطا فاسدا فالرجوع للمشتري على البايع  
ونماه في التاثر خاتمة هنا وذكر في باب خيار الشرط لو كان  
بالثمن كفيل ففسخ المشتري فلم يرد المبيع الى البايع  
فله مطالبة الكفيل بالثمن حتى يرد المشتري المبيع  
انتهى وهو مخالف لقوله هنا ان الكفيل يبرأ بفسخ البيع  
بخيار الشرط ونحوه فليست حل واما ضمان المقصوب  
فان كان المقصود عينا قابلا فيلزم الضمان احضارها  
وتسليمها لا قيمتها ان هلكت وان كان المضمون منتملكا  
فالمضمون قيمته لما في السراج الوهاج ولو ادعى على رجل  
انه غصبه الف درهم وهي في يده او في منزله او ادعى شيئا  
يكون دينيا من مكيل او موزون فضمن له رجل ما ادعى  
كان على الضمان ان ياتي بذلك الشيء بعينه فان لم يات  
بذلك الشيء بغيره جاز يستحق المدعى على المدعى عليه  
واذا ادعى الغاصب ملكة او كراسته ملكا فضمنه رجل فهو  
ضامن من ساعة وان لم يقع المدعى بيته لان الغبن  
ما دامت باقية فالضمان ينصرف الى احضارها وتسليمها  
الا بعد الاستحقاق وان كانت هالكة فالضمان ينصرف  
الى القيمة فصار ضمانه دالة على الاعتراف بالضمان  
انتهى والخبير من على سوم الشراء انما يكون من هذا النوع  
اذا سئل له مثل واكافوا مائة كما قد مناه في البيع  
**قال** وحيث رد اية معينة مستاجرة ومجدة استوجب  
لخدمته اي وبطلت الكفالة بحول دابة الى اخره لانها

خدمة



اذا كانت معينة كان التكفيل عارضا عن تسليمها لانه لا ولاية له  
في الحمل على رواية الغير لانه لو اعلنا دابة من عنده لا يسحق الاجرة  
لانه انما يغير العقود عليه فيد بكونها معينة لانها لو كانت بغير  
عينها جازت الكفالة لانه يمكنه الحمل على دابة نفسه والحمل هو  
المستحق وفيه بالحمل لانه لو كفل بتسليم الدابة معينة يجوز كما قدمناه  
وفرقته القدير والحاصل انه ان كان الحمل على الدابة بتسليمها  
فيبيع ان رضى الكفالة لان الكفالة بتسليم المتاجر صحيحة  
ولم يمنع منه كون المتاجر ملكا لغير التكفيل وان كان التخييد  
يبين ان لا يصح فيها لان التخييل غير واجب على المصيل والعقد  
ان الواجب في الحمل على الدابة معينة او غير معينة ليس بمجرد  
تسليمها بل بالجموع من تسليمها والاذن في تحميلها وهو  
ما ذكر في النهاية من التركيب وما ذكرنا من الحمل عليها  
ففي معينة لا يقدر على الاذن في تحميلها اذ ليس له ولاية عليها  
ليصح ان لا يذره هو معنى الحمل وفي غير معينة يمكنه ذلك  
عند تسليم دابة نفسه او دابة استأجرها **انتهى قال**  
وبلا قبول الطالب في مجلس العقد اي بطلت الكفالة بلا  
قبول الطالب في مجلس الاستأجر وهذا عند ابن حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف يجوز اذ ابلعه فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ  
الاجازة وهو الاظهر عنه والخلاف في الكفالة في النفس و  
المال جميعا لانه تصرف التزام فيستبريه الملتزم وهذا  
اوجه ظاهر الرواية عنه ووجه التوقف ما قدمناه في  
الفضولي من النكاح ولما ان فيها معنى التليد وهو تليد  
المطالبة منه فيقوم بها جميعا والوجود بشرطه فلا يتوقف  
على ما ورا المجلس الا ان يقبل غير الطالب فضولي فانه يصح ويتحقق  
على اجازة والتكفيل ان يخرج نفسه عنه قبل اجازة

كذا في

كذا في شرح المجمع والحقايت وبه علم ان قبول الظاهر مخصوصه  
انما هو بشرط التفاضل واما اصل القبول في مجلس الاستأجر فشرط  
الصحة فلو حذر الطالب في الكتاب لكانه انما فعل في الاصل  
وبنه عليه في الاستأجر وفي البزازية الفضولي كوفض الموقوف  
لا يصح وفي البزازية الفتوى على قول الثاني فيدنايا منشأ  
لانه لو اخبر عن الكفالة بحال معينة الطالب يجوز اجماعا  
ولو اختلفا فقال الطالب اخبرنا وقال التكفيل كان انشا  
قال قول الطالب كذا في البزازية وفي السراج الوهاج لو قال ضمت  
ما لفلان على فلان وها شايها فقبل فعنولي ثم بلغها  
فاجاز فان اجاز المطلوب او لائم الطالب جازت وكانت كفالة  
بالامروان كان على العكس جازت وكانت بغير الامروان لم يقبل  
فضولي عن الطالب لم يخبر مطلقا عندها وكذا الركان الطالب  
حاضرا وقيل ورضي المطلوب فان رضى قبل قبولا الطالب رجع  
وان بعده فلا رجوع **انتهى قال** الا ان يكفله وارث المريض عنه  
بان يقول المريض لو ارثته تكفل عنى عما على من الدين فكفله  
مع عينية الغرما لان ذلك وصية في الحقيقة ولهذا تفهم  
وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما تصح اذا كان له مال  
او يقال انه قائم مقام الطالب حاجته اليه بقربا لزمته  
وفيه يقع الطالب فصار كما اذا حضر بنفسه وانما يصح بهذا  
اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التخييد ون المسامحة  
ظاهرا في هذه الحالة فصار كالامن بالنكاح فيد بالوارث كان  
المريض لو قال ذلك لا جنى اختلف المشايخ فيه فمنهم  
من قال بالجواز تبريدا للمريض منزلة الطالب ومنهم  
من قال بعدمه لان الاجنبى غير مطالب بقضاء دينه بلا التزام  
فكان المريض والصحيح سوا الاول اوجه كذا في فتح القدير



وحقق انها كفالة لكن برده عليه يؤقفها على المالك كما قد ساء وقيد  
بالمريض ان الصحيح لو كان ذلك لوارثه او غيره لم يصح ومن هنا  
يقال انها ليست كفالة من كل وجه لانها لا تصح الا اذا كان للمريض  
مال فلو كانت كفالة مطلقا لصح الامر من الصحيح ولذا قال في  
معراج الدراية في تعليل الكتاب بان ذلك وصية في الحقيقة نظرا  
لو كان وصية حقيقة لما اختلف الحكم بين حالة الصحة وحالة المرض  
الا ان يورثه في معنى الوصية في الحقيقة وفيه بعد انتهى وقد  
يقال لا فائدة في هذه الكفالة لان الوارث مطالب بقضا  
دين الميت من مال الميت سواء قال له المريض تكفي عني اولا  
واذا لم يكن له تركة لا مطالبة عليه سواء قال له ذلك اولا  
فاستفاد فانه قد وقع الاستبانه لعدم الاطلاع على نقل  
فما اذا تكفل بعض الورثة بامر المريض وكان له مال غائب  
هل يطالب الكفيل بقضاء دين الميت من ماله ثم يرجع في  
التركة اولا وهذا قال في السراج الوهاج ان الوارثه يطلبون  
بدين مورثهم بلا ضمان والضمان ما زاده الا تأكيد او قيد  
في البداية المبيلة بامر المريض الورثة لان الورثة لو قالوا  
ضمنا للناس كل دين لهم عليك ولم يطلب المريض ذلك منهم  
والغرض ما غيب لم يصح ولو قال ذلك بعد موته صححت الكفالة  
وروي عن ابي حنيفة جوار كفالتهم في مرضه وان لم يطلب المريض  
منهم ذلك كذا في السراج الوهاج والخاتمة وفي البداية واما  
مسئلة المريض فقد قال بعض مشايخنا ان جوار الضمان  
بطريق الايصا بالقضاء عنه بعد موته لا بطريق الكفالة  
وبعضهم اجازوه على سبيل الكفالة ووجه ما اشار اليه ابو  
حنيفة في الاصل وقال هو بمنزلة العبر عن عزما به وشرح  
هذه الاشارة والله اعلم ان المريض موت الموت يتعلق بالدين

علم

بماله ويصير بمنزلة الاجنبي عنه حتى لا ينفذ منه التصرف المبطل  
لحق الغريم ولو قال اجنبي للورثة اضمموا الغرما فلان عنه فقالوا  
ضمنا يكتفي به فكذا المريض انتهى **قال** وعن ميت مفلس اي  
وبطلت الكفالة عن ميت مفلس وهذا عند ابي حنيفة  
لما روي عن علي بن السلام ان رجلا من الانصار ضال  
هل عليه دين قالوا نعم درهمان او دينار فامتنع من الصلاة  
فقال صلوا على اخيكم فقام اوقاتة فقال لها علي  
يا رسول الله فصل علي عليه ولا تكفل بدين ثابت لانه  
وجب بحق الطالب ولم يوجد السقط وهذا يعني في حق احكام  
الآخرة ولو تبرع به انسان بجمع وكذا ينبغي اذا كان به كفيل  
وله انه كفيل بدين ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة  
ولهذا يوصف بالوجوب لانه في الحكم مال لانه يورث اليه  
في المال وقد عجز بنفسه وتخلق ففات عاقبة الاستيفاء  
فيسقط ضرورة والتبرع لا يعتمد فيهم الدين واذا  
كان له كفيل اوله مال فخلعه او الا فضا الى الابد ايا ما طلعه  
فتمثل ما اذا كان الكفيل اجنبيا او وارث الميت ولو ائمه  
كذا في المعراج والجواب عن الحديث انه يحتمل الاقرار  
عن كفالة سابقة والانشاء والوعد وحكاية الفعل لا  
عموم لها وقيد بالكفالة بعدم موته لانه لو كفل في حياته  
كم مات مفلسا لم يتطرق الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات  
مفلسا لا يبطل الرهن لان سقوط الدين عنه في احكام الدنيا  
في حجة للضرورة فتقدر بقدرها فابقيناه في حق  
الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا في المعراج وبما قررناه  
علم ان الميت المفلس من مات ولا تركة له ولا كفيل عنه  
ويستثنى من بطلانها مسيلة في التحرير من تحت الموت



من عوارض الاهلية ام تقوت الذمة بالمحقوق دين بعد الدين  
الكفالة به بان حفر ليرام الطريق فتلف به حيوان بعد مونة  
قانه يثبت الدين مستندا الى وقت السب الحفر الثابت حال قيام الذمة  
والمستند يثبت ادلا في الحال ويلزم اعتبار وقتا حينئذ لكونه محلا لا  
سبغا انتهى **قال** وبالتمش للموكل ولرب المال اي وبطلت كفالة  
الوكيل للموكل بالتمش وكفالة المضارب لرب المال بالتمش فيما باع لان  
حق الغنص لهما بجملة الاهلية في البيع ولذا يبطل بموت الموكل ورب  
المال وبعزله وكذا جاز ان يكون الموكل وكيل عن الوكيل في الغنص  
ورب المال عن المضارب والوكيل والمضارب عزله لرجوع الحقوق  
اليهما وبيع المشتري في حلفه ان لا يبيع عليه للموكل ورب المال وحث  
لو حلف ان لا يبيع عليه للموكل والمضارب فيد بالوكيل لان الرسول  
بالبيع يقع كفالة بالتمش عن المشتري ومنه الوكيل يبيع الغنم  
عن الامام لكونه كالرسول وقيد بالتمش لان الوكيل يترفع  
المرأة لو ضمن لها المهر صح لكونه صغيرا ومعبولا وقيد بان  
يكون متمن ما باعه الوكيل لان البايع لو وكل رجلا بغير التمن  
فكفله الوكيل مع ولد الوابراه عنه لم يصح ابراه ولو  
ابراه الوكيل بالبيع عنه صح ابراه وضمن كذا في وكالة الخائفة  
فظاهر كلامهم ان الوصي والمستولي على الوقف اذا باع شيئا  
وضمن الممنوع عن التمن عن المشتري فيما كان الوكيل والمضارب وسباق  
في كتاب الوكالة من باب الوكالة بالخصومة قول المصنف  
وبطل توكيل الكفيل حال فالحاصل ان توكيل الكفيل باطل  
وكفالة الوكيل بالطلقة وذكر الشارح هناك فرع رجل اعترف  
عبد الدين حتى لزعه ضمانا قيمته للعزما ولزم العبد جميع  
الدين بمنزلة ان الولي ضمن الدين لغيره فانه لا يبيع لان الموكل  
متمن فيه با برأيه انتهى **قال** وللشريك اذا بيع عبد صفقة

اي وبعده

اي وبطل كفالة الوكيل الشريك لشريكه عن المشتري حصته من الثمن  
فيما اذا باع شيئا مشتركا عقدا واحدا لانه يصير ضمانا  
لثمنه لانه ما من جزئيه المشتري او الكفيل من الثمن الا  
وهو مشترك بينهما ولانه يودى الى قسمة الدين قبل قبضه  
وانه لا يجوز قبضه بقوله صفقة واحدة لانها لو باعاه صفقتين  
بان ستم كل منهما لمصيبه كمن ابيع ضمانا احدهما نصيبه  
للاخر لا ميثار نصيب كل منهما فلا شركة بتدليل ان له قبول  
نصيب احدهما دون الاخر ولو قبل وتقد حصته احدهما  
كان للمناقد قبض نصيبه وهذا لو استوفى احدهما نصيبه  
من المشتري فلا شركة للاخر بخلاف ما اذا بيع صفقة  
قانه يشارك وقد اعتبروا هنا لتعدد الصفقة تقبيل  
التمن وذكر وافي البيوع ان هذا قولها واما قول ابي حنيفة  
فلا يد من تكرار لفظ بيع ولو قال المص ولشريك  
دين مشترك وحذف قوله فيما اذا بيع عبد صفقة  
لكان اولى لما في الخائفة رجلا ان لهما على رجل دين فكفيل  
احدهما لصاحبه حصته من الدين لا تصح كفالته ولو بترع  
احدهما باء نصيب صاحبه من الدين كان جائزا وكذا الرجل  
اذ امانت وله دين على رجل وترك ابنين فكفل احدهما  
لاخيه عن المديون بحصة اخيه لا تصح الكفالة ولو بترع  
احدهما فادى حصته صاحبه من الدين صح بترعه وهو بمنزلة  
الوكيل بالبيع اذا كفل بالتمش عن المشتري لا يبيع كفالته ولو  
بترع باء التمن عن المشتري صح بترعه انتهى وفي جامع  
الفصولين لهما دين مشترك على اخر فضمن احدهما نصيب صاحبه  
لم يجر فيرجع عما ادعى بخلاف ما لو اكله من غير سبق ضمان  
قانه لا يرجع عما ادعى ولو تولى نصيبه على المدين من



مسایل التركة وفي صورة الضمان يرجع بمادفع اذ قضاءه على  
 فساد فيرجع كما لو ادعى بكفالة قاسدة ونظيره لو كفل بسبدل  
 الكتابة لم يبع فيرجع بمادى اذ حب انه مجبر على ذلك الضمان  
 السابق ومثله لو ادعى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا  
 وكيل البيع اذ ضمن الثمن لم يملكه لم يجز فيرجع ولو ادعى غير ضمان  
 جاز ولا يرجع **قال** وبالمعمدة اي وبطلت الكفالة بالمعمدة  
 لا اشتباه المراد بها لا اطلاقا على المصك القديم وعلى العقد  
 وعلى عقوبة وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بها  
 قبل البان فبطلت الكفالة بخلاف ضمان الدرك **وقال**  
 ينبغى ان يصرف الى ما يجوز الضمان به وهو الدرك فيجوز  
 لتصرفه انما نقول فراجع الذمة اصلا فلا يثبت الشغل  
 بالشك والاحتمال وظاهر كلامهم ان الضمان اذا فسر باغير  
 ضمان الدرك لم يبع ولو كان المصك القديم لقولهم انه  
 ملك البائع **قال** والمخلاصاي وبطلت الكفالة بالمخلاص  
 وهذا عند ابو حنيفة وقا اهر صبيحة بناء على تفسيرها بتخليص  
 المسبح ان قدر عليه ورد الثمن ان لم يقدر عليه وهو ضمان  
 الدرك من المعنى وابو حنيفة فسره بتخليص المسبح لا بمجاله  
 وبقدره له عليه لان المسحق لا يمكنه منه ولو ضم بتخليص  
 المسبح او رد المسح جاز لا مكان الوفا به وهو تسليمه ان اجاز  
 المسحق او رده لم يجز فاختلاف راجع الى التفسير **قال** وبسبدل  
 الكتابة لما قدمناه اول الباب فيسدد ببدل الكتابة لان بدل  
 العتق يجوز الكفالة به لانه دين وجب عليه بعد الحرية  
 فلا يودى الى التنا **فصل قوله** ولو ادعى المطلوب الكفيل  
 قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا يسترد منه لانه تغلق به  
 حوا القايض على احتمال قضاء الدين فلا يجوز المطالبة ما بقي

عزرا

هذا الاحتمال كمن عجل زكاة ودفعها الى الساعر ولانه ملكه  
 بالقبض على ما تذكر اطلقه فمثل ما اذا كان الدين على وجه  
 الرسالة فلا يسترد ولكن لا يملكه بالقبض لخصه امانة في  
 يده والفرق بينهما انه ان دفع له على وجه امانة فاما  
 كان قال له انى لا آمن ان ياخذ الطالب حقه منك فاما  
 اقصيك المال قبل ان تؤدبه لم يكن رسالة واما اذا قال  
 له ابتد اخذ هذا المال وادفعه اليك كان رسالة فالفرق  
 بينهما انما هو من جهة ملك المدفوع لا قابض وعدمه  
 واثار المولى الى ان بالكفالة صار الكفيل على الاصيل  
 دين لو كفل باسره ولما لو اخذ الكفيل منه رهنا قبل  
 ان يودى عنه جاز ولو ابراه الكفيل او وهبه قبل  
 الاداء عنه صح حتى لو ادعى عنه لم يرجع فثبت ان له  
 ديناً عليه لكن لا رجوع له قبل **قال** ومارج الكفيل  
 له اى اذا رجع الكفيل في المال الذى فضنه من المطلوب  
 قبل ان يقضى الدين طاب له الربح لانه ملكه بالقبض  
 كما قدمنا فكان الربح بدل ملكه وظاهره انه لا يجب  
 عليه التصديق به واطلقه فمثل ما اذا قضى الدين فهو  
 او قضاؤه وقدمنا ان ملكه للمقبوض مفيد بما اذا اقتضه على  
 وجه الاقتضا واما اذا اقتضه على وجه الرسالة فانه لا ملك  
 له فلا يطيب له الربح على قولهما وعند ابي يوسف بقوله  
 عليه السلام الخراج بالضمات **قال** وندب رده على المطلوب  
 لو شاي يقين اى يستحب رد الربح على الاصيل اذا كانت  
 القبوض شاي يقين كالحنطة والشعير وهذا عند ابي  
 حنيفة في رواية الجامع الصغير فله رده لا يردده وهو  
 رواية عنه وعنه انه يقصد ق به كما انه ربح في ملكه فيسلم

لام



له وله انه تكن الخبث مع الملك اما لانه سبيل من الاسترداد بان  
يقضيه بنفسه ولانه رضي به على اعتبار فقنا الكفيل فاذا افضناه  
بنفسه لم يكن راضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتبعه فيكون  
سبيله التصدق في رواية ويرد عليه في اخرى لان الخبث لحقه  
وهذا اصح لكنه استحبنا اجبر لان الحق للكفيل كذا في الهداية  
وظاهر قوله لا جبر ان المراد بالاحتساب عدم جبر القضاة  
عليه وهو لا يتلزم عدم الوجوب فيما بينه وبين الله تعالى  
مع استحبابه في القضاة المعنى المذكور في العبارة المنقولة  
عن شيخ الاسلام ظاهرها وجوب الرد فيما بينه وبين الله  
تعالى او التصدق به غير انه ترجح الرد كذا في فتح القدير  
مختصا وقيده بما يتبعه لان كراه ما لا يتبعه لا يندب  
رده على المطلوب ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى الاصل  
اذا رده الكفيل اذله وحكمه كما في البناء ان كان الاصل فقيل  
طاب له وان كان غينا فغيره واثباته والاستنبه كما قال  
فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير ان يطيب له لانه انما  
رده عليه لانه هبة الله وقبده بالكفيل لان الخاصب  
اذا رجع وجب رده على الكفيل غير ان الرد فعله لانه لا حق  
للمغاصب في الرجوع كذا في البناء **قال** ولو امر كفيله ان يتبعه  
عليه خبره ففعل فالشر الكفيل والرجوع عليه ومعناه الامر  
بيعه العينه مثلا ان يستقرض من تاجر عشرة فباني فيبيع  
منه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر مثلاً رغبة في نيل  
الزيادة لبيعه المستقرض عشرة ويحل خمسة سمي له الخبث  
من الاعراض عن الدين الى العين وهو مكروه لما فيه من  
الاعراض عن مبرة الاقراض مطاوعة لمذموم الخبث كذا  
في الهداية ونقته في فتح القدير بانه غير صحيح هناك

سبر

سبر المراد من قوله تعين على حرم اذ هب فاستقرض فان  
لم يرض السواك يفرضك فاستقرض منه الحريم باكثر من قيمة  
بل المقصود اذ هب فاستقرض من اكثر من قيمته لبيعه  
يا قل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشتريه البائع من ذلك  
الغير بالاقبل الذي اشتراه به ويدفع ذلك الاقل الى  
بائعه فيدفعه بايحه الى المشتري المديون فيلم الثوب  
للبيع كما كانت ويستفيد الزيادة على ذلك الاقل  
وانما وسطا الثاني تحورا عن شرائه ما يبيع باقل مما يبيع  
قبل نقد الثمن فاذا فعل الكفيل ذلك كان مستترا  
لنفسه والملك له في الحريم والزيادة التي يجزها  
عليه لان هذه العبارة حاصلا ما انما يجزها المشتري  
نظر الى قوله على كانه امره بالشر لنفسه فما حصر فعلى  
وضمان الخسران باطل لان الضمان لا يكون الا بمضيق  
والخسران غير مضمون لو قال بايع في السوق على  
ان كل خسران يلحق فعلى او قال لمشتري العبد ان  
ابق عبيدك فعلى لم يصح وقيل هو توكيل فاسد ومع  
على منصرف الى الثمن فاذا كان الثمن عليه يكون  
المبيع له فاعني عن قوله لي فهو توكيل لكنه فاسد  
لانه غير معين بمقداره ولا ثمنه فلا يقع الوكالة  
كما لو قال اشتري لي حنطة ولم يبين مقدارها ولا ثمنها  
ولو كان المراد بقدر ما يبيع به ايها الدين لان قدره  
انما هو ثمن الحريم الذي يبيع به لا ثمن ما يشتريه  
الكفيل به انما المراد بقوله تعين على الحريم اشتري  
حريمي بطريق العينه وما لم ترجع اليه العين التي  
خرجت منه لا يسمى بيع العينه لانه من العين المسترجعة



لا العين مطلقا والا فكل بيع بيع العينة وفي البناية ان الكراهة  
 في هذا البيع حصلت من مجموع فان الاعراض عن الاقرار ليس  
 بمكروه وبالمحل الحاصل من طلب المخرج في التجارات كذلك والا  
 كانت المراجعة مكروهة انتهت وفي فتح القدير ثم ذموا البياعات  
 كايمة الان اشهد من بيع العينة حتى قال مشايخ بلخ للتجار ان  
 العينة التي حات في الحديث خير من بياعاتكم وهو صحيح فكثير  
 من البياعات كالزيت والعسل والشرج وغير ذلك المستقر  
 وزنها عليها منظوفة ثم اسقاط مقدار معين على الطرف  
 وبه يصير البيع فاسدا ولا شك ان البيع الفاسد يحكم  
 الغصب المحرم فابن هوشم بيع جوزه بعضهم انتهى **قال**  
 ومن كفل عن رجل ياذاب له على المطلوب العالم تقبل لان  
 المكفول به مال يقضي به وهذا في لفظ القضاة ظاهر  
 وكذا في الاخرى لان معنى ذاب تقرر وهو بالقضاء والمضيق  
 مال يقضي به وهذا ما صار يد به المستقبل كقوله  
 اطال الله بقاءك والدعوى على الكفيل غير مقبولة بان  
 المال وجب على الاصيل بعد الكفالة بل يحتل انه بعد عام  
 يحتل ان يكون قتلها فلا يقع وحاصله انه قضا على القاتل  
 وهو الاصيل من غير خصم عنه وجزمهم هنا بعدم القبول  
 ببيع ان يكون على الرواية الضعيفة اما على اظهر الروايتين  
 المفتي به من نفاذ القضا على الغائب فينفى النفاذ  
 ولم ار من ينه عليه هنا فيد بقوله برهن ان له على المطلوب  
 لانه لو ادعى الوجوب بعد الكفالة بان قال حكم لي عليه  
 القاضي ف لان بعد الكفالة وبرهن قبل دخوله  
 تحت الكفالة وأشار المؤلف الى ان الكفيل لو اقر على  
 الاصيل بالف لم يجب على الكفيل لان اقراره لا يوجب على

الكفيل ان له صومعة  
 او في قضي له  
 كتاب المطلوب  
 في رهن الذي

الاصيل

الاصيل شيئا فلم يجب به على الكفيل **قال** ولو برهن ان له على  
 زيد كذا او ان هذا كفيل عنه بامره ففرض به عليهما ولو بلا  
 امر قضي على الكفيل فقط وانما قبل البرهان هنا لان  
 المكفول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وانما يختلف  
 بالامر وعدمه لانها يتقاربان لان الكفالة بامر  
 يشرع ابتداء ومعاقضة انتهت وبغير امر يشرع ابتداء و  
 انتهت قبل دعواه احدهما لا يقضي له بالآخر واذا قضي بها  
 بالامر يثبت امره وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير  
 مقضيا عليه والكفالة بغير امر لا تثبت جانيه لانه يعتمد  
 صحته فيقام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى اليه  
 وفي الكفالة بامر يرجع الكفيل عما ادعى على الاصيل  
 وقال زفر يراجع لانه لما تكلفه علم في زعمه فلا  
 يظلم غيره ونحن نقول صار مكذبا بشر علفه ماله  
 فيد بقوله له على زيد كذا وان هذا كفيل عنه يعني  
 بهذا المقدار لان الكفالة لو كانت مطلقة نحو ان يقول  
 كفلت بمالك على فلان فان القضا على الكفيل قضا  
 على الاصيل سواء كانت بامره او بغير امره لان الطالب  
 لا يتوصل الى اثبات حقه على الكفيل الا بعد اثباته  
 على الاصيل لما ذكرنا في القبول فقول الكفيل انه ليس  
 للطالب على الاصيل شيء واذا كان كذلك صار الكفيل  
 خصما له وان كان غائبا والمذهب عندنا ان القضا  
 على الغائب لا يجوز الا اذا ادعى على الحاضر حقا لا يتوصل  
 اليه الا باثباته على الغائب قال مشايخنا وهذا  
 طريق من اراد اثبات الدين على الغائب من غير ان  
 يكون بين الكفيل والغائب اتصال وكذا اذا خاف



الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعى عليه مثل هذه الكفالة  
 هيفر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيقيم المدعى البيعة على الدين فيقضي  
 به على الكفيل والاصل ثم يرى الكفيل والحاصل انها على اربعة اوج  
 مطلقه عن المعتذر ومقتده به وكل على وجهين اما بالامر او بعدمه  
 فلا تفصيل في المطلقة وهي الخيلة في القضا على الغايب والتفصيل  
 في المعقده ولا تفصيل للخيلة لان شرط التقدي الى الغايب  
 كونها بامر او نحو ذلك على هذه الوجوه وفي فتاوى قاضي خان  
 بعد ان ذكر ان هذه الكفالة المطلقة هي الخيلة في الاثنان  
 على الغايب قال وليس هو قضا على المسجل لان المدعى صادق  
 في دعواه على الكفيل ثم يرى المدعى الكفيل عزم المال والكفالة  
 ويبقى المال له على الغايب انتهى ومن هنا علم ان ما ذكره  
 الظننا راجعنا بآيت في شرح قوله ولا يقضي على غايب الا ان يكون  
 ما يدعى على الغايب سببا ليدعى على الحاضر ان من صور الكفالة  
 المعقده بالف درهم الى اخره هو ظاهر وانما هو في المطلقة وسياتي  
 التبيين عليه في محله ايضا ان شاء الله تعالى **قال** وكفالت  
 بالدرك تسليم لان الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فتمامه  
 بقبوله ثم لا دعوى يسعى في نقض ما تم من جهة وان لم تكن مشروطة  
 فيه فالمراد بها احكام البيع وتلزم غيب المشتري فيه اذ لا يرجع  
 فيه دون الكفالة فترك منزلة الاقرار ملك البائع والمراد  
 بكونها تسليمنا تصديق من الكفيل بان الدار ملك البائع  
 حتى لو ادعى الكفيل الدار لنفسه على المشتري لم يسمع دعواه لانها  
 لو صحت لرجع المشتري عليه بحكم الكفالة فلا يفيد كذا في  
 النهاية وشمل ما اذا كان الكفيل متغيرا فلا شفعة له فلا  
 يسمع دعواه بالملك فيها وبالشفعة وبالاجارة وقد من ان  
 ضمان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقاق البيع والدرك في

اللغة البتة يحرك ويسكن وفي الحادي عشر من بيوم الخلاصة  
 من سعي في نقض ما تم من جهة لم يعتبر الى من موضعين احدهما  
 رجل اشترى عبدا وبيعته ونقد الثمن ثم ادعى ان البائع ياعه  
 قبل ذلك من فلان الغايب بكذا قبلت بيبنته والثاني اذا  
 وهب جاريتة من انسان فاستولدها الموهوب له ثم اقام الوهب  
 بيبنة انه كان دبرها واستولدها قبلت بيبنته يرجع على الوهب  
 له بالجاريتة والعقرا حتى والحصر المذكور ليس بصحيح لانه يرد عليه  
 ما ذكره قاضي خان من البيوع لو ادعى المشتري ان البيع حر  
 يسمع دعواه وما لو باع ارضا ثم ادعى انه كان وفقا وانها  
 وقف فان بيعة مقبولة على المختار كما ذكره الولوي لكن لا يسمع  
 دعواه للتناقض مع انه ساع في نقض ما تم من جهة **قال**  
 شهادة وختمه اي ما يكون اقرار ملك البائع والثا  
 على دعواه كان الشهادة لا تكون مشروطة في البيع  
 وان تكون اقرارا بالملك ان البيع مرة بوجوب الملك ومرة من  
 غيره ولعله كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم  
 قالوا اذا كتب في الصك باع وهو ملكه او يباعا تانا فاذا  
 وكتب شهد بذلك كان تسليمها الا اذا كتب الشهادة على اقرار  
 المتعاقدين وكذا الوشهد عند الحاكم بالبيع **اتجوز الكتابة**  
 وقضى بشهادة او لم يقض كان تسليمها والتعقيد بالحقم لبيان ان  
 مجرد الكتابة بلا ختم لا تكون تسليمها بالاولى وانما ذكره  
 بناء على عا دهم فاهم كانوا يجمعون بعد كتابة اسمهم على  
 الصك خوفا من التغير والتزوير والحكم يختلف وفي فتح  
 القدير الختم امر كان في زمانهم اذا كتب اسمه في الصك  
 بعد اسمه تحت رصاص مكتوبا ووضع نقش خاتمة كسلا  
 يتفرقة التبديل وليس هذا في زماننا اعلم ان قولهم هنا

هب

هد



اذ الشهادة لا تكون اقرا بالكد بل بالاولى على ان السكوت زمان  
 لا يمنع الدعوى وسياتي تمامه في مسائل شتى اخر الكتاب عند  
 قوله باع عقارا وبعض اقاربها عاصر الى اخره **قوله** ومن  
 ضمن في اخر خراج او رهن به او ضمن نوايه وفتنة مع  
 اما الخراج فلكونه دينيا مطالبا به فيد به للاحترار  
 عن الرجعة في الاموال الظاهرة فانه لا يجوز الضمان  
 بها عن صاحب المال لانها مجرد فعل ولهذا لا تؤخذ من  
 تركته الا بومئنه واطلقة فتشمل الخراج الموقوف وخراج  
 المقاسمة ودفعه بعضهم بالموقف وهو ما يجب في الذمة  
 ولحق صحة الضمان بخراج المقاسمة لانه لم يكن دينيا في  
 الذمة والرهن كالكفالة بحامع التوثيق فيجوز في كل موضع  
 يجوز الكفالة فيه هكذا ذكر المصنف وهو منقوض بالدرك  
 فان الكفالة به جائزة دون الرهن واما النوايب  
 فجمع نايبة وفي الصحاح النايبة الصبية ولعدة نوايب الدهر  
 انتهى وفي اصطلاحهم قيل ارادوا بها ما يكون حق كاجرة  
 الحراس وكرا النهر المشترك والمال الموقوف كخمس الجيز وفل  
 الاسرى وقيل المراد بها ما ليس بحق كالجبايات التي في زمانها  
 ياخذها الظلمة بغير حق فان كان مراده هو الاول جاز  
 الكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضمون وان كان مراده  
 الثاني ففيه ختلاف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز الكفالة  
 منهم صدر الاسلام البزدوي لانها ضم ذمة الى ذمة في المطالبة  
 والدين وهنالك مطالبة وكلا دين شرعيان على الاصيل فلم  
 يتحقق معناها وقال بعضهم يجوز منهم في الاسلام وعلى  
 البزدوي لخصوص الاسلام المتقدم لانها في المطالبة مثل  
 ما يراد بالدين بل فوقها والعبرة للمطالبة لانها شرعت

للتزامها

للتزامها فالمطالبة المحسنة كالمطالبة الشرعية ولذا قلنا  
 من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالفتن اى العدل  
 يوجروا وان كان الاخذ بالاحكام او قلنا من قضى نايبة  
 غيره بامر رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح  
 كما في النايبة كمن قضى دين غيره بامر وفي الغاية فان  
 الامة هذا اذا امره به لا عن اكرامه اما اذا كان بكرها  
 في الامر فلا يعتبر امره في الرجوع انتهى وفي فتح القدير  
 وينبغي ان كل من قال انها ضم في الدين يمنع صحتها  
 هنا ومن قال في المطالبة يمكن ان يقول بصحتها ويمكن  
 ان يمنعها يتنا على انها في المطالبة في الدين ممنوع لما  
 قدمنا انها لا تقتصر على المطالبة في الدين اذ لو كان كذلك  
 لم يثبت التفرغ الكفاية بالنفس لانها ضم في المطالبة  
 مطلقا لا يمنعها هنا وفي البراز يتصاروا الى رجل اطلب  
 منه ما في ضمن رجل ذلك وبذل الخطم قال لصنا من  
 لير لك على شيء لانه ليس للوالي عليه شيء قال شمس الاسلام  
 والقاضي بملك المطالبة لان المطالبة الشرعية كالمطالبة  
 المحسنة انتهى ولو قال لان المطالبة المحسنة كالمطالبة  
 الشرعية لكان اولى كما لا يخفى وظاهر كلامهم ترجيح الصحة  
 وفي النايبة للصحة ورجوع على المكلول عنه ان  
 كان بامرته ولذا قلنا في ايضا احكام صلاح والفتوى على  
 الصحة فانما كالدين الصحيحة حتى لو اخذت من الاكار  
 فله الرجوع على مالك لا رضى انتهى واما القضية فقد قيل  
 هي النوايب بعينها او حصص منها والرداية وقيل هي النايبة  
 الموقوفة الرائبة والمراد بالنوايب ما ينوبه غير راتب كذا في  
 الهداية والفاضلان المشايخ اختلفوا في معناها فابرا بركن



سعد ادعى هذه الكلمة على لان القسمة مصدر والعهد فعل  
وهذا الفعل غير مضمون ورد بان القسمة تجي بمعنى النصيب  
قال الله تعالى وبنيتهم ان الماقسة بينهم والمراد النصيب  
والقسمة ابو جعفر المندواني قال معناها ان احد الشريكين  
اذا طلب القسمة من صاحبه واستغ الاخر عن ذلك فعرض انسان  
ليقوم مقامه في القسمة جاز بان القسمة واجبة عليه وقال  
بعضهم معناها اذا اقتسمت مع احد الشريكين قسم  
صاحبه فتكون الرواية على هذا قسمة بالضمير لا بالثا  
وقد علمت ان القسمة بالثا تجي به بمعنى القسم بذا وقيل هي  
النواب بعينها فالعطف للبيان والتفسير وقيل ما يخص  
الرجل منها ولكن كان ينبغي ان يعطف بالواو واما وليكون  
من عطف الخاص على العام وقيل هي النامية الموظفة  
الديوانية كل شهر او ثلاثة اشهر والنواب غير الراتب  
كذا في العناية ثم من اصحابنا من قال ان افضل للانسان  
اذا يساوى هل محلة في اعطاء النامية قال شمس الامة هذا  
كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة والجهاد  
اما في زماننا فكثر النواب تؤخذ ظمما ومن يمكن  
من دفع الظلم عن نفسه فيؤجر له واذا اراد الاعطاء فليعط  
من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه لغيره يستعين به  
الغنى على الظلم وينال المعطي الثواب كذا في فتح القدير  
**قال** ومن قال لا حزم منعت لك عن فلان مائة الى شتر  
فقال هي حالة فالقول للضامن لانه لم يقر بالدين لانه لا دين  
عليه في الصحيح انما اقر بمجرد المطالبة بعد الشتر فيد  
بالضمان لانه لو اقر بما به الى شتر وقالا لمقر له في حالة  
فالقول للمقر له لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه

وهو

وهو تاخير المطالبة الى اجل وهذا هو الفرق وفرق اخر ان  
الاجل في الدين عارض حتى يثبت الاست شرط فكان القول قول  
من انكر الشرط كما في الخيار واما في الاجل في الكفالة فتتبع  
حتى يثبت من غير شرط بان كان موجلا على الاصيل والشافعي  
المخو الذين بالكفالة وابو يوسف عكسه والفرق قد اوضحناه  
وذكر الشارح والحيلة فيها اذا كان عليه دين موجلا وادعى  
عليه وخاف الكذب ان انكروا المواخذه في الحال ان اقر ان  
يقول مدعى هذا الذي تدعيه من المار حال ام موجلا فان  
قال موجلا فلا دعوى عليه في الحال وان قال حال فينكره  
وهو صدوق فلا حرج عليه وقيل من عليه الدين موجلا  
اذا انكر الدين وقال ليس له قبل حق فلا بأس به اذا لم يرد به  
التواخذه انتهى **قال** ومن اشترى مائة وكفله جلد بالدرك  
فاستحققت لم ياكله المشتري الكفيل حتى يقضي بالثمن  
على البايع لان مجرد الاستحقاق لا يتوقف لبيع على ظاهر  
الرواية ما لم يقض له بالثمن على البايع فلم يجب له  
على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل بخلاف القضا  
بالحرية لان البيع يبطل بها لعدم المحلية ويرجع على  
البايع والكفيل ولذا قيد بالاستحقاق اي لغير البايع  
انما المولى الى ان البيع لا يستقضي بقضا القاضى  
للمستحق بالعين حتى لو كان الثمن عبدا فاعتقه بايع  
الجارية لعدم حكم القاضى للمستحق نقذا عتاقه كذا  
في العناية ومح في فصول الاستروتنى ان المستحق  
ان يحجز بعد قضا القاضى وبعد قبضه قبل ان  
يرجع المشتري على بايعه بالثمن والرجوع بالقضا  
يكون فسحا ثم من الاستحقاق المبطل دعوى



المنية ودعوى المروءة الحرة الغليظة ودعوى الوقف المشتركة  
 او انها كانت مسجداً ويشارك الاستحقاق الناقلان  
 كلاهما يجعل المستحق عليه ومن ملك ذلك الشئ من جهة  
 مستحقا عليه حتى لو اقام واحد منهم البيعة على المستحق  
 بالملك المطلق لا تقبل بيعة ويختلفان في ان كل واحد  
 من الباعة الناقل لا يرجع على بايعه ما لم يرجع عليه وارجع  
 على الكفيل الدرك ما لم يقض على المكفول عنه وفي المبطل  
 ثبت لكل منهم الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه وارجع  
 على الكفيل وان لم يقض على المكفول عنه كذا في فتح  
 القدير ولو قال المصنف من اشترى ثيابا كان او شيئا  
 لا يجني واشترى ثوبا حتى يقضى له بالثمن على البائع الى ان  
 يقض على البائع فضا على الكفيل والمشتري ان يأخذ  
 الثمن من ايها شأ وافاد انه لا يخضع الكفيل الا وهو  
 ظاهر الرواية خلافاً لمن عن ابي يوسف وقيد بالاستحقاق  
 لان البيع لو انفسخ بينهما مما سواه وصار الثمن مضمونا  
 على البائع لم يواحد الكفيل به كما اذا فسخ بخيار روية  
 او شرط او عيب واشترى بقوله بالثمن الى ان المشتري لو  
 بنى في الارض ثم استحققت فانه لا يرجع على الكفيل بقيمة  
 البناء وانما يرجع بما على البائع فقط اذا سلم النقيل له  
 وهو ظاهر الرواية وكذا لو كان المبيع جارية فاستولدها  
 المشتري واستحقها رجل واخذ منه قيمة الجارية والولد  
 والعرقان المشتري فاخذ الثمن من ايها شأوا ياخذ  
 قيمة الولد الا من البائع خاصة فالعقيد كبايع البائع  
 لا رجوع عليه الا بالثمن كذا في السراج الوهاج **باب**  
 كفالة الرهيلين والعبيد **قال** لا يبيعه عليهما وكذا كفيل عن

صاحبه

صاحبه فما اذاه احدثه لم يرجع به على شريكه فان زاد على النصف  
 رجع ما ازاد لان كل واحد منهما في النصف اصل وفي النصف  
 الاخر كفيل ولا معارضة بين ما عليه نحو الاصله ونحو الكفالة  
 قلت الاول دين والثاني مطالبة ثم هو تابع للاول فيقع عن  
 الاول وفي الزيادة للمعارضة فيقع عن الكفالة ولانه لو  
 وقع الدفع في النصف عن صاحبه فارجع عليه فلصاحبه ان  
 يرجع لان اذا انايه كاداه فيؤدى الى الدور وظاهر  
 الكتاب استواء الدين من صفة ونسباً فلو اختلفا صفة  
 كان ما عليه موحداً وما على صاحبه خالفاً فاذا ادى صح  
 تعينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع  
 لان الكفيل اذا انحول ديناً موحداً ليس له الرجوع على الاصيل  
 قبل الحلول ولو اختلف بينهما نحو ان يكون ما على احدهما  
 فزمنه وما على الاخر ثمن مبيع لتعين المكي لا البيعة  
 في الجنس المختلفين معسرة وفي الجنس الواحد  
 لغو كما هو في فتح القدير فيكون كل كفيل عن صاحبه  
 احتراز عما لو كفلا احدهما عن صاحبه دون الآخر وادى  
 الكفيل فجعل عن صاحبه فانه يصدق وقول الشارح  
 وهو واردة على مسألة الكتاب سهو وانما هي خارجة  
 عنها معنوم العقيد كما قرناه ولم يقيد رحمه  
 الله بالامر في قوله رجع بالزيادة للعلم به بما تقدم  
 من انه ان كفلا بامر رجع والا فلا **قال** وان كفلا عن  
 رجل فكفيل كل عن صاحبه فنادى رجع بنصفه على شريكه  
 او بالكل على الاصيل لان ما اذاه صفاً احدهما وقع  
 شايعاً عنهما اذا الكل كفالة فلا ترجع للبعض على  
 البعض بخلاف ما تقدم فيرجع على شريكه بنصفه فلا

و



يودي الى الدور لان قضية الاستواء قد حصل رجوع احدهما  
بنصف ما ادى بخلاف ما تقدم ثم يرجعان على الاصيل لانها  
اديا عنه احدهما بنفسه والاخر بنايبه وان شارجع  
بالجميع على المكفول عنه لانه كفيل بجميع المال عنه بامره  
وتترك المصنف فيدين للميلة الاولى ان يتكفل كل واحد  
منهما عن الاصيل بجميع الدين على التقاطف فلو كفل كل واحد  
منهما بالنصف ثم تكفل من صاحبه في الميلة الاولى  
في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف وكذا لو  
تكفلا عن الاصيل بجميع الدين معا كفلا كل واحد  
منهما عن صاحبه لان الدين يتقسم عليهما نصفين فلا يكون  
كفيل عن الاصيل بالجميع الثاني ان يتكفل عن صاحبه بالجميع  
فلو كفل كل عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد  
منهما عن صاحبه بالنصف وكذا **قوله** وان ابرأ الطالب  
احدهما اخذ الاخر بكفله لان ابرأ الكفيل لا يوجب براءة  
الاصيل فبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بكفله  
فياخذه به وفي المحيط باب كفالة الرجلين البسوط مسابله  
على اربعة اقسام الاولى كفلا ثلاثة عن رجل بالالف درهم  
فادى احدهم بربوا ولم يرجع على صاحبه بشئ ولو كان  
كل واحد كفيل عن صاحبه فاداهما احدهم رجع المودي عليهما  
بالتلثين ولصاحب المال ان يطالب كل واحد منهما بالالف  
القسم الثاني لرجل على اربعة نفر الف درهم وما يتان  
وكل اثنين كفيلان عن اثنين بجميع المال فانه ياخذ ايهما  
شأ بسبع مائة وخمسين واني اثنين بجميع الالف وذكرني  
المختصر الصواب ان ياخذ ايهما شأ وحده بنصف المال  
واي اثنين شأ جميع المال القسم الثالث لرجل على عشرة

انفس

انفس العشر وكل اربعة كفيل عن اربعة ياخذ من احدهم ثلاث  
مائة وخمسة وعشرين مائة حصته من الدين وما يتان  
وخمسة وعشرين حصته من الكفالة القسم الرابع ولو كان  
اصل المال على ثلاثة وكل واحد كفيل عن صاحبه فادى احدهم شأ  
فمذا على ثلاثة اوجه في وجه يكون المودي عن نفسه  
وان لم يعين وفي وجه المودي عنه وعن صاحبه وفي وجه  
يكون المودي عن نفسه او الم يعين وان عين يكون عن  
صاحبه مثال الاول ان المودي الى تمام الثلث عنه وما زاد  
على الثلث يكون عن صاحبه ولو قال هذا من كفالة صاحبي  
لم يجمع الثاني لو كان على رجل الف فكفل ثلاثة عنه على ان  
يكون بعضهم كفيل عن البعض فادى احدهم شأ يكون  
موديا عن نفسه وعن صاحبه وان عين عن احدهما  
لا يجمع والثالث لو كان الدين على رجلين واحدهما  
كفيل عن صاحبه والاخر لم يكفل عنه ان ادى الكفيل  
شأ ولم يعين كان المودي عنه وان عين يكون  
عن صاحبه وتتامه مع البيان فيه ثم قال المستثنى  
رجلان كفلا عن رجل بامره بمال على ان يكفل واحد  
منهما كفيل عن صاحبه ثم ادى احدهما شأ فله ان  
يرجع بجميع ما ادى على المكفول عنه وان شارجع عليه  
بنصفه وان ضمنا عنه بغير امر لم يكن له ان يرجع على شريكه  
بشئ حتى يودي اكثر من النصف فارجع عليه بالزيادة  
على النصف قال ابو يوسف اذا اقر رجلان لرجل بالالف  
درهم على ان ياخذ بهما المال ايهما شأ فمذا عن كفالة  
كل واحد منهما عن صاحبه بامره انتهى **قوله** لو اقرت  
المعاوضتان اخذ العزم اياها بكلا الدين لان كل واحد



منها كغيره عن صاحبه على ما عرف في الشركة فيد بالعضاومين  
 اي الشريكين شركة مضاوضة لان شريك العنان لا يوحده  
 عن شريكه لانهما لا يتقن الكفالة بل الوكالة ولذا قال في النزاه  
 من الشركة لانهما لا يتقن الكفالة بل الوكالة افر احدهما يد في  
 تجارتها وانكر لزم المفتر كانه كان الذي في الايه وان اقر ايهما  
 بوليها لزم نصفه وما يلزم المنكر متى وان اقرانه وكبه لم  
 يلزمه **قال** ولا يرجع حتى يودي اكثر من النصف لسا  
 بينا من الوجهين في كفالة الرجلين **قال** وان كانت  
 كتابية واحدة وكفل عن صاحبه وادى احدهما رجع بنصفه  
 لان هذا العقد جائز استحسانا وطريقه ان يجعل كل واحد  
 منهما اميلا في حق وهو بالاعلى عليه فيكون عتقهما معا  
 بادا به ويجعل بغيره بالالف في حق صاحبه واذا عرف ذلك  
 فيما اداه احدهما لغير صاحبه بنصفه لاستواءيهما ولورجع بالكل  
 لم تحقق المساواة فيد بقوله وكفل لانه لو كان بينهما معا ولم  
 يرد على ذلك لزم كل واحد حصته ويعتق بادا باءا حصته  
 لان المقابلة المطلقة تقتضي ذلك فلو زاد على احد منهما  
 ان ادا باعتقا وان عجزا رد في الرق ولم يذكر الكفالة  
 فعندنا لا يعتق واحد منهما ما لم يصير جميع المال للمولى  
 لان شرط المولى في العقد بحسب مراعاة اذ اكان صحيحا  
 شرعا وقد شرط العتق عند ادايهما جميع المال نصا فلو  
 عتق احدهما بادا حصته كان مخالفا لشرطه **قال** ولو حرر  
 احدهما اخذ اياهما حصته لم من لم يعتقه وانما جاز العتق  
 لمصادفة ملكه وبرى عن النصف لانه ما رضى بالتزام  
 المال الا ليكون وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط  
 ويبقى النصف على الاخر لان المال في الحقيقة مقابل  
 برقبتهما

كل  
 رجه

برقبتهما وانما جعل على كل واحد منهما احتيا لا لتفصيل الضمان  
 واذ اقر العتق استغنى عنه فاعتبر مقابلا برقبتهما  
 فلهذا يتصف والمولى ان ياخذ حصته الذي لم يعتق  
 ايهما بشا العتق بالكفالة وصاحبه بالاصالة **قال**  
 فان اختلف العتق رجع على صاحبه وان اخذ الاخر لا  
 لان العتق مود عنه بامر له والاخر مود عن نفسه  
 وانما جازت الكفالة بدل الكتابة ههنا لانه في حال  
 اليقظة واما في الامتداد فالمال كله عليه **قال** ومن ضمن  
 عبده ما لا يوحده بعد عتقه فهو حاله اذا اقر العبد  
 باستهلاك مال وكذبه المولى او اقر عنه انسان او باعه  
 وهو محجور او اودعه بشا فاستهلكه او وطى امراة بشبهة  
 بغير اذن المولى فانه كما يواخذ به في الحال فاذا ضمنه  
 انسان ولم يبين انه حاله لا غيره كان على الكفيل  
 حالا لانه حال عليه لوجود السب وقبول الذمة الا انه  
 لا يطالب لعسرة اذ يجمع ما في يده ملك المولى ولم  
 يرض بتفليته به والكفيل غير معسر فصار كما اذا كفل  
 عن غائب او مفلس بخلاف الدين الموجل لانه متاخر  
 بمواخرته اذا ادى رجع على العبد بعد العتق لان  
 الطالب كما يرجع عليه اما بعد العتق فكذا الكفيل  
 لغيا منه مقامه والتقييد بكونه لا يوحده بعد عتقه  
 ليتم منه حكم ما اذن بخرجه للحال بالاولى كدين  
 الاستهلاك عيانتا وما لزمه بالتجارة بادان المولى  
 وجعله قيد اخرازا كما في الشرح سهو كما لا يخفى  
 وفي فتح القدر لو كان محفلا بد بيت الاستهلاك المعاني  
 ينبغي ان يرجع قبل العتق اذا ادى لانه رجع بغير مخر



العتق فيطالب السيد بتسليم رقبته او الفضا عنه ويبحث اهل  
الدرس العتق في هذا الرجوع الامر بالكفالة من العبد او  
السيد وهو في عندي كون المعتبر امر السيد لان الرجوع في  
الحقيقة عليه انتهى وفي البدايع واما رجوع الكفيل في  
شرايط منها ان يكون الكفالة باسرا المكفول عنه ومنها  
ان يكون باذن صحيح وهو اذن من يجوز ان يراه على نفسه  
بالدين حتى انه لو كفل عن الصبي المحجور فاذنه قاضي كاي رجوع  
لان اذنه بالكفالة لم يصح لانه من المكفول عنه استقرض  
واستقرض الصبي لا يتعلق به الضمان واما العبد المحجور  
فاذنه بالكفالة صحيح في حق نفسه حتى يرجع عليه  
بعد العتاق لكن لا يصح في حق المولى فلا يواخذ به  
في الحال انتهى وفي الثانية ولو ان المكاتب صالح عن الدم  
على مال وجب في الذمة والقتل ثابت باقراره او بالبيعة  
وكفيل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب فرد في الرق لم يكن  
للمصالح ان ياخذ المكاتب حتى يعتق لانه التزام المال  
في الذمة عوضا عن الدم فصح ذلك في حقه لا في حق المولى  
فاذا اخلص كسايه بالحرية يواخذ به وللمصالح ان ياخذ  
الكفيل قبل عتق المكاتب لانه كفيل بما له واجب للحال وانما  
تاخوذ المطالبة عن المكاتب قبل العتق لا فلاسه وعجزه  
فلا شغفا المطالبة عن الكفيل انتهى **قال** ولو ادعى رقبته العبد  
فكفله رجل فمات العبد فبرهن المدعي انه له ضمن  
فيمتد ولو ادعى على عده مالا وكفله بنفسه رجل فمات العبد  
برى الكفيل لانهما يتطل بموت المكفول به اذا كان حرا  
فكذا اذا كان عبدا تغدر تسليمه بعد موته وهذه  
المسألة الثانية مكررة لانه قدم في الكفالة ما لنفسها

يتطل

يتطل بموت المطلوب وفي هذا لا فرق بين الحر والعبد لكن  
انما ذكره هنا ليسين الفرق بينهما وبين الاولى وهو ظاهر  
لان المكفول به في الاولى رقبته العبد وهي مال وهو لا يتطل  
بهذا المال فتلزمه قيمة العبد لان على المولى رد العبد  
على وجه يخلفها قيمتها وقد التزم الكفيل ذلك بعد الموت  
بشرط القيمة واجبة على الاصيل فكذا على الكفيل فالكفول  
المدعي عليه بخلاف الثانية والحاصل انما الكفالة بالعين  
المقصوبة وهي تستفاد ايضا بما قدم من الكفالة بالمال  
فيند باقامة البيعة لانه لو ثبت ملك المدعي باقراره او بالبيعة  
او بتكوله عند التخليف وقد مات العبد في يد ذم الكفيل  
قضى بقيمة المدعي على المدعي عليه ولا يلزم على الكفيل  
على مما لزمه على الاصيل الا اذا اقر الكفيل بما اقر به  
الاصيل لان اقراره الاصيل لا يعتبر حجة في حق الكفيل  
لما عرف ان اقراره حجة قاصرة فيقتصر على المضر  
ولا يعدوه كذا في الفوائد الفليرية وفي الثانية مكاتب  
قتل رجلا عمدا فصالح عن الدم على عبيد بعينه وكفيل  
رجل بالعبد فملك العبد قتل التسليم كان لولي الدم  
ان ياخذ الكفيل بقيمة العبد وان شاطب المكاتب  
ايضا بقيمة العبد لان الصلح عن دم العبد لا يبطل بهلاك  
البذل قتل التسليم فاذا عجز عن تسليم العبد مع اللجب  
للتسليم يطالب بقيمة البدل وكذا لو كان القاتل حرا  
والمسألة الثالثة انتهى **قال** ولو كفيل عبيد عن سيده مامره  
فعتق فاداه او كفله سيده عنه واداه بعد عتقه لم يرجع  
واحد منهما على الاخر ببيان المسلمين المولى كخلة العبد  
عن سيده الثانية عكسه اما الاولى فتشترط ان لا يكون



على العبد دين متى فصح كفالته بالمال عن المولى وانما صحت لان الحق  
في ما يثبت لولاه وهو ملك ان يجعله بالدين بان يرهقه لو يفر  
بالدين وان كان عليه دين مستغرق لم يصح كفالته لحق الغما  
وان كان باذن المولى وانما الثانية هي صحيحة على كل حال وانما  
يرجع احدهما على الآخر فهما الامنا وفقت غير موجبة  
للرجوع لان المولى لم يستوجب على عبده ديناً وكذا العبد  
عن مولاه فلا تنقلب موجبة ابدان كفل عن غيره  
بغير امره فاجازه ثم فائدة كفالة المولى عن عبده  
وجوب مطالبته بايقاد الدين من ساير امواله وقاية  
كفالة العبد عن مولاه تعلقه برقبته فتد بكفالة  
السيد عن عبده لان كفالة السيد لعبده عن مديونه  
صحيحة ان كان العبد مديوناً فلو ان هذا العبد قضى دينه  
الذكر كان عليه بطلت كفالته المولى كذا في الثانية وفي هذا  
التقرير اعني قوله فلوان هذا العبد الى اخره نظر  
**كتاب الحوالة** ذكرها بعد هذا لان كلاهما  
عقد التزام ما على الاصل للتوثيق الا ان الحوالة تقتضي  
براهة الاصل براهة مقيدة بخلاف الكفالة فكانت كالركب  
مع المفرد والمفرد مقدم فاخر الحوالة عنها والكلام فيها  
في مواضع الاول في معناها لغة هي المصباح حولة نحو بلا  
نقلته من موضع الى موضع وحول هو تحويل لا يستلزم  
ومتعدياً وحولت الردا نقلت كل طرف الى موضع الاخر  
والحوالة مأخوذة من هذا فاعلته بدبته بنقلته من ذمة  
الى غيره ذمتك واحلت الشئ لخاله بنقلته ايضا انتهى وفي  
فتح الفقه يقال احلت زيداً بماله على عمر فاحتال اي قيل  
في انا محيل وزيد محال ويقال محتال والمال محال به

والرجل

والرجل محال عليه ويقال محتال عليه فتقدير الاصل في محتال  
الواقع فاعلا محتول بكسر الواو وفي الواقع مفعولاً محتولاً بالفتح  
كما يقدر في محتال الفاعل مخير بكسر الباء وفتحها في محتار  
المفعول واما صلة له مع المحتال الفاعل فلا حاجة اليها  
بل الصلة مع المحال عليه لفظة عليه فهما محتال ومحتار عليه  
فالفرق بينهما بعدم الصلة وصلة عليه ويقال للمحتال  
حولل ايضاً فالحيل هو المديون والمحال والمحتال رب  
الدين والمحال عليه والمحتال عليه هو الذي التزم ذلك  
الذي للمحتال والمحال نفس الدين انتهى في معناها  
شرعية فافاد به بقوله هو نقل الدين من ذمة الى  
ذمة اي من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وهذا  
قول البعض فتد انفقوا على اصل النقل ثم اختلفوا  
في كيفية نقلها فنقلها نقل المطالبة والدين وقيل  
نقل المطالبة فقط وجعل الاختلاف في البدائع  
بين المتأخرين ونسب الشارح الاول الى ابي يوسف  
والثاني الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع من ان المحال  
لوا بر المحال عليه من الدين او هبه منه صح ولو ابر  
المحيل او هبه ولو ما انتقل الى ذمة المحال عليه لما  
صح الاول ولصح الثاني وحكي في الجمع خلاف محمد  
في الثانية فكانه لم يغيره فنقل الاجماع وجه  
الثاني دلالة الاجماع ايضاً من ان المحيل اذا قضى  
دين الطالب بعد الحوالة قيل ان يودي المحتال  
عليه لا يكون مشطوعاً ويجبر على القبول ولو لم يكن عليه  
دين لكان مشطوعاً فينبغي ان لا يجبر على القبول كما اذا

الثاني



تطوع اجنبي بقضاء دين الانسان على غيره وكذا المحتال لو استحل  
عليه عن دين الحوالة لا يبرئ بدينه ولو وهبه منه ارتد كما لو  
ابى الطالب الكفيل او وهبه منه ولو انتقل الى ذمة المحتال  
عليه لما اختلف حكم الابرار والهمية وكذا المحتال لو ابرأ المحتال  
عليه عن دين الحوالة لم يرجع على المحيل وان كانت يامره  
كالكفالة ولو وهب الدين منه قبل الرجوع او لم يكن  
المحيل عليه دين لو كان عليه دين يلتقيان فقصاها  
كما في الكفالة فثبتت هذه الاحكام على التوبة بين الحوالة  
والكفالة ثم الدين في باب الكفالة ثابت في ذمة الاصيل  
فكذا في الكفالة هكذا قرره في المدايع ولم يرجع وفي فتح  
القدير المصحح من المذهب انما توجب البراءة من الدين ان  
قال المذهب ما في الكتاب قالوا وقايدة الاختلاف في  
انما نقلهما والمطالبة فقط تظهر في مسلمين احدهما  
ان الراهن اذا احال المرتهن بالدين فله ان يسترد الرهن  
كما لو احال الدين بعد الدهن والثانية اذا ابرأ الطالب المحيل  
بعد الحوالة كما يصح عند ابي يوسف لانه يرى بالحوالة  
وعند محمد يصح ويرى المحيل وقد انكر هذا الخلاف بينهما  
بعض المحققين وقال لم ينتقل عن محمد عن نقل المطالبة  
دون الدين بل ذكر احكاما مستثناة واعتبر الحوالة في بعضها  
تاجيلا وجعل المحول بها المطالبة بالدين واعتبرها في بعض  
الاحكام ابرأ وجعل المحول بها المطالبة والدين وانما  
فعل هكذا لان اعتبار حقيقة اللفظ يوجب نقل المطالبة  
والدين اذا الحوالة مسببة عن النقل وقد اضيف الى الدين  
واعتبار المعنى يوجب تحويل المطالبة لان الحوالة تاجيل ومعنى

الانترى

الانترى ان المحتال عليه اذ اقامت مفلسا يهود الدين الى ذمة  
المحيل وهذا هو معنى التاجيل فاعتبر المعنى في بعض الاحكام  
واعتبر الحقيقة في بعضها نعم يحتاج الى بيان كمية خصوص  
الاختلاف في كل مكان كذا في فتح القدير وفي تلخيص  
الجامع بها صار على الحويل مكان على المحيل اذ نقل  
الدين او في لعناها من نقل الطلب وحده وان  
تمسك ابو يوسف حسب التاثير في عقد المكاتب و  
بطلان الرهن بعد اكمال حالة على الغير لهذا جاز  
للمحال ان يبرك الحويل او يسترهن او يهب منه  
دون المحيل على المذهب عكس ما قبلها ولم يصح للمحال ما  
كان للمحيل وان قيدها بالدين حذر تمليك غير  
المديون بل يلزم الحويل دينان لهذا لو نقل الحال  
موجب لا يظهر التاجيل في حق المحيل حسب التاثير  
بعد الموت والابرة انتهى ثم اعلم انه يرد على تعريفها  
بالنقل المذكور استنباطا الاول ان التعريف لا يصدق  
على الحوالة المقيدة بالوديعة اذ ليس فيها دين انتقل  
الى المحال عليه ثانيا عود الدين بالتوى ولو انتقل  
الدين لم يعد ثالثا جبر المحال على قبول الدين من  
المحيل بعد ها ولو انتقل لم يجبر رابعها قسمة الدين  
بين غرما المحيل بعد موته فثبتت هذه الاحكام لو  
انتقل لاختصاص به المحال خامسها ان ابرأ المحال المحال  
عليه لا يبرئ بالرد ولو انتقل اليه لا يرتد سادسها  
ان تؤتمل المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير  
صحيح ولو انتقل من ذمة المحيل يصح لكونها اجنبا  
سابعها ان المحتال لو وهب الدين للمحال عليه كان



له انه يرجع على المحيل ولو استقل الدين على الحال عليه لكانت المدة ابرا  
 فلا رجوع فاما هنا انما نقض بالفتح ولو سقط الدين لم يعد ثابها  
 عدم سقوطه خوفا من البيع فيها اذا حاله المشتري عما شرها كذلك  
 الرهن والجواب ان موجبا نقل موافقة مويد في المحيل براءة  
 موافقة التوى فالرجوع به لانه ابراء مويدة انما يرى بشرط  
 السلامة للمحتمل حيث توي المال لم يوجد الشرط ومع اذا المحيل  
 للمحال يستفيد البراءة المودعة التي لم تحصل بالحوالة كما عليه  
 في الذخيرة ولا يغير في نقل الدين فتمت بين عزوما المحيل بعد موته  
 قبل قبض المحتمل لان المحتمل لم يملك الدين بالحوالة اذ يلزم  
 عليه تملك الدين من غير من عليه الدين وهو لا يجوز وانما  
 ملك المطالبة فاذا اقتضت ملكه وما يلزم ان يكون على  
 الحال عليه دينان دين للمحيل بدل قبضة بين غرما به  
 ودين للمحتمل لان الممنوع ان يكون للدين الواحد مطالبان  
 لان يكون واحد دينان باعتبارين لها مطالب واحد  
 كما في الحوالة وانما لا يصح المحيل ان يكون وكيل عن المحتمل في قبض  
 الدين لكون المحيل يعمل لنفسه لتفدية الا بر الويد والفرق  
 بين المدة والابرا في الرجوع وعدمه الى البر اسقاط و  
 الهبة من اسباب الملك كالارث وانما قبلت الفسخ لار الدين  
 لم يسقط بالحلقة لانه لا توجب الا بر الويد وفي الذخيرة  
 اذا حال المدينون الطالب على رجل بالف او بجمع حقة وقيل  
 منه ثم حال ايضا بجمع حقة على اخر وقيل منه ثم حال الثاني  
 نقض الاول ويرى كاول انتهى وانما لم يبطل حق البايع في  
 الجبس لان المطالبة باقية ولذا لو كان المحيل هو البايع بطل  
 حقه في الجبس لان المطالبة سقطت كالمزمن اذا حال غريمه  
 على الراهن بطل حقه في خير الرهن بخلاف ما اذا حاله

على و

الراهن

الراهن الثالث في ركنها هو الايجاب من المحيل والقول المحتمل  
 عليه والمحتال الرابع في شرائطها ان المحيل العقل فلا يصح  
 حوالة مجنون وصبي لا يعقل وهو بشرط النفاذ دون الانقضاء  
 فتعقد حوالة الصبي العاقل موقوفة على اجازة وليه كما لا يصح  
 لان فيها معنى المبادلة واما حريته فليست شرطا للصحة  
 فتصح حوالة العبد ما ذوقا او محجرا غير انه ان كان  
 ما ذوقا رجوع الحال عليه للمحال ولا فسخ العتق وكذا  
 صحة فتصح من المريض ومهارة في المحيل حتى لو كان  
 مكرها في الحوالة لم تصح بها ابرائه معنى التملك  
 فيفسد الاكراه وفي المحتمل العقل والبلوغ على انه  
 شرط نفاذ فتعقد احتماله موقوفا على اجازة  
 وليه ان كان الثاني املي من الاول وكذا الوصي اذا احتال  
 بمال اليتيم كما يصح له بهذا الشرط ومنها الرضي عن الواخال  
 مكرها لا يصح ومنها مجلس الحوالة وهي شرط الانقضاء  
 في قوتها خلافا لابي يوسف فانه شرط النفاذ عنده  
 فلو كان المحتمل عايبا عن المجلس فبلغه الخبر فاجاز له  
 بيعه عنددها خالفه والصحيح قولها واما شرائط  
 الحال عليه فالعقل فلم يصح من مجنون وصبي لا يعقل  
 قوتها والبلوغ فلم يصح من صبي قوتها مطلقا سواء  
 كانت يا من المحيل او بدونه لكونها مع الامع شرعا ابتداء  
 وبدونه بزرعا ابتداء وانتهى ولو قبل عن وليه لم تصح  
 لكونه من الضار فلا يملكه الولي ومنها الرضي فلو اكره على  
 قبولها لم يصح ومنها المجلس وانه شرط الانقضاء واما  
 شرائط المحتمل به فان يكون دينيا لازما فلا يصح بديل  
 الكتابة فمالا تصح به الكفالة لم تصح به الحوالة فلم تصح



احالة المولى غريمه على مكابته الا اذا اقتيد بها ببدل الكتابة واما اذا  
 احال المكاتب موكاه على رجل فانما يجوز اذا كان له على الرجل دين  
 او عين وقيد بهما لان المحتمل يكون نائبا عن المكاتب في القبض  
 فيجوز وان لم يكن ولحقهما او كان له ولم يقيد به لا يجوز ولكن  
 اذا احال المولى عليه رجلا لم يعتق حتى يودي بدل الكتابة واذا  
 احال موكاه على رجل عتق كما ثبت في الحوالة عكس الباب عما  
 اوضحه الشارح وبقرة على هذا الشرط انه لو ظهرت براءة المحال  
 عليه من الدين الذي قيدت الحوالة به بان كان الدين ممن  
 مبيع فاستحق المبيع بتطل الحوالة ولو سقط عنه الدين لم ينعى  
 عا رخص بان هذا المبيع عند الباب قبل التسليم بعد الحوالة  
 حتى سقط الثمن عنه لم يتطل الحوالة لكن اذا ادعى الدين بعد  
 سقوط الثمن يبرح بما ادعى على المحيل ولو ظهر ذلك في المنة  
 المطلقة لم يتطل ويبقى الكلام عليها الخامس في حكمها  
 فلها احكام منها براءة المحيل ومنها بثوث ودية المطالبة  
 لا محتمل على المحال عليه بدين في ذمته او في ذمة المحيل  
 على اختلافهم ومنها بثوث الملامنة للمحال عليه على المحيل  
 اذا لازمه المحتمل فكل لازمه واذا حصة حصة باذ كانت يامر  
 المحيل ولا وين عليه له لانه هو الذي وقع في هذه العدة  
 فعلية تخليصه وان كان بغيره او كان مديونه وقيدون  
 به فلا ملازمة ولا حصة السادسة في صفتها ذكر في الخلاصة  
 والبرازية انها على ثلاثة اوجلازمة وجائزة وفاسدة  
 فاللازمة ان يحيل الطالب على رجل ويقبل الحوالة سواء كانت  
 مقيدة او مطلقة والجائزة ان يقيد بها بان يعطى المحال عليه  
 الحوالة من ثمن دار يقينه او من غنمه فلا يجبر المحال عليه  
 على البيع وهو بمنزلة ما لو قبل الحوالة على ان يعطى عند الحصاد

فانه لا يجبر على اداء المال قبل الاجل والفاسدة الا يقيد بها باعطاء  
 من ثمن دار المحيل او من غنمه لانها حوالة بما لا يقدر على الوفاء  
 به ويبيع الدار والعبد فان الحوالة تفسد الشرط لا تكون توكيلا  
 يبيع دار المحيل انتهى السابع في دليلها روي اصحاب الكتب  
 الكثرة عن ابي هريرة مرفوعا سئل العتي ظلم واذا اتبع  
 احكم على مولى فالتبع وفي لفظ الطبراني مرفوعا ومن احيل على  
 مولى فليتبع ورواه احمد ومن احيل على مولى فليجتنب ثم انثر  
 العلماء على ان الامر للاسحاب وعن احمد للجواب والحق  
 الظاهر انه امر اباحة فهو دليل جواز نقل الدين سرعا  
 او البطالة والاجماع على جوازها دفعا للحاجة كذا في  
 فتح القدير الثامن في انواعها سياتي انها مقيدة  
 ومطلقة التاسع في سببها العاشر في محاسنها وهو  
 ما قدمناه في المقالة **قال** وتصح في الدين لا في العين  
 لان النقل الذي تضمنته نقل شرعي وهو لا يتصور في الا  
 عيان بل المتصور فيها النقل الحسي فكانت نقل  
 الوصف الشرعي وهو الدين فلا بد ان يكون للمحتمل دين  
 على المحيل ولذا قال في الخلاصة رب الدين اذا احال  
 رجلا على رجل وليس للمحتمل له على المحيل دين ثم هذه وكالة  
 وليت حوالة انتهى وفي القنية احال عليه مائة من  
 الخنطة ولم يكن للمحيل على المحتمل عليه ثمن ولا للمحال  
 على المحيل فقبل المحتمل عليه ذلك لانه على من انتهى واما  
 الدين على المحال عليه فليس بشرط وفي السراج الوهاج  
 لا تصح الحوالة بالاعيان والمحقق انتهى ولم يمتثلوها  
 برضا المحتمل والمحال عليه لان المحتمل هو  
 صاحب الحق وتختلف عليه الذمم فلا بد من رضاه



لاختلاف الناس في الايمان واما المجال عليه فدل عليه ما اورد مختلف  
عليه الطلب والناس متفادون في دبر رضاها لانها لا تقع  
من اكرام احد هما كما قدمناه واراد من الرضا القبول من  
مجلس الايجاب لما قدمناه ان قبولها في مجلس الايجاب  
مشرط الا تقفاد وهو صريح به في البديع وتكون  
في البرازية لو احال على غايك فقبل بعد ما علم صحة  
ولا تقع في غيبة المحتمل كالكفالة الا ان يقبل رجله  
الحوالة انتهى فعمل القبول من المحتمل والرضا ملهما  
مع انه قال الحوالة تقفد قبول المحتمل والمجال عليه  
ولم يذكر المصنف رضا المحتمل فانه ليس بشرط على ما  
ذكره محمد في الزبادات وتشرطه القدوري وانما  
تشرطه للرجوع عليه فلا اختلاف في الروايات كما في ابعاع  
الاصلاح والحاصل انما ان كانت بغير رضا المحتمل وكان  
له دين على المحال عليه فله مطالبة بدينه وان لم يكن  
له دين عليه فلا رجوع للمحال عليه لانه فقير دينه  
بغير امر كما في السراج الوهاج وكذا حضرة ليت شرط  
حتى لو قيل لصاحب الدين لك على فلان الف فاقبل  
حتل لها علي ورضي الطالب بذلك واجاز صحت  
فليس له ان يرجع بعد ذلك بخلاف ما لو قيل للمدين  
عليك الف ففلا فاحله لها علي فقال المدينون  
احلت ثم بلغ الطالب فاحل لا يجوز عند الامام محمد  
كذا في البرازية وكذا لو كان المحتمل غائبا كما قدمناه  
وفيها معزى الى الشافعي قال لا حرج احلت على فلان فاحله  
وسكت ثم قال لم اقبل فالحوالة جائزة انتهى ولم  
يقيد المصنف رحمه الله بان يكون الدين المحال به

معلوما

معلوما ولا بد منه لصحتها لما في البرازية احوال المحتمل  
على نفسه بان قال احلت بما يدوب لك على فلان لا تصح الحوالة  
مع جملة المال ولا تصح الحوالة ايضا بهذا اللفظ والحوالة  
مضى حصلت مبهمه بيئت الاجل في حق المحتمل عليه كما في  
الكفالة ولو كان المال حالا على الذي عليه الاصل من فرض  
او غصب فاحاله به على رجل الى سنة فهو جائز وان مات  
المحتمل عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحتمل  
حالا فرق بين الحوالة والكفالة فان الكفيل اذا كفيل  
بدين واجل الطالب الدين ولم يصف الاجل الى الكفيل  
صار الاجل مشروطا للاصيل حتى لو مات الكفيل كان الدين  
على الاصيل موجبا وفي الحوالة متى اضاف الاجل الى الدين  
ولم يصف الى المحتمل عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق  
الاصيل حتى لو مات المحتمل عليه مغلما يعود الدين  
الى الاصيل حالا انتهى ومن الغريب ما في المحنن حال العزم  
بغير رضا المحال عليه لا يجوز وقيل يجوز كالتوكيل  
تقبض الدين وفي شروط الظهيرية رضى من عليه  
الحوالة ليس بشرط اجماعا قلت معناه اذا كان المحال  
به مثل الدين انتهى والذهب المعتمد انه لا بد من رضى  
المحال عليه سواء كان عليه دين او لا وسواء كان المحال  
به مثل الدين او لا ثم اعلم ان الحوالة اذا صحت برضا  
المحال عليه وغاب المحتمل فادعى المحال عليه ما يوجب  
برأة المحتمل لغيره فقبل تشيع دعواه ففي البرازية  
غاب المحتمل وزعم المحتمل عليه ان مال المحتمل على  
المحتمل كان ممن حمله لا تصح دعواه وان برهن  
على ذلك كما في الكفالة انتهى وفي فروع الكرابسي



لوا حال امراته بصداقها على رجل وقبل الحوالة ثم غاب الزوج  
فأقام المحتمل عليه بينة ان نكاحها فاسدا وبين لذلك  
وجها لا تقبل بينته ولو ادعى انها كانت ابراة زوجها عن  
صداقها وان الزوج اعطاها المهر او باع بصداقها  
منها شيئا وقبضت قبلت بينته وان كان البيع غير  
مقبوض لا تقبل بينته والغرق ان مدعى فساد النكاح  
متناقضا فلا بد من تدعى امر مستكرا فلا تسمع ودعواه  
بمخلاف دعوى الابرا او البيع لانه غير مستكر وكذا هذا  
في الكفالة انتهى فعلى هذا لو ادعى ان المحيل او فاه  
الدين بعدها تسمع وتقبل بينته لانه غير مستكر  
**قال** وبرى المحيل بالقبول من الدين اي بقبول المحتمل  
الحوالة على المحيل عليه لان الاحكام الشرعية تثبت  
على وفاء المعاني اللغوية فعنى الحوالة النقل والتحويل  
وهو لا يتحقق الا بفراغ ذمة الاصيل بخلاف الكفالة  
لانها الضم وهو لا يتحقق مع البراة وقوله من الدين رد  
على من يقول بانه يبرأ عن المطالبة لا وقد قدمنا ذلك  
ومراد ان يبرأ براة موقفة فلو احوال المشتري البايع  
بالمثل على رجل لو ملك جسر البيع وكذا لو احوال الراهن  
المريتم لا بجسر الرهن ولو احوال الزوج المرأة بصداقها  
لم يحبس نفسها بخلاف العكس في الثلاثة هذا هو  
مقتضى براة المحيل ولكن المنقول في الزيادات  
عكسه وهو ان البايع والراهن اذا احوالا سقطت  
في الحبس ولو احوالا لم يسقط لان المحال عليه قائم  
مقام المحيل فلم تسقط مطالبتهما والمكاتب على عكس  
ذلك فانه ان احوال موكله على رجل عتق وان احوال

مولاه عليه لم يعتق حتى يودي المبدل لانهما معلقة براءة  
ذمته وقد برئت اذا كان المكاتب محبلا لا اذا كان محلا  
عليه وقوله برى المحيل من الدين غير شامل لما اذا كان  
المحيل كفلا وخصما براءة نفسه فانه يبرأ عن المطالبة  
لان له دين عليه على الصحيح واما اذا اطلق الحوالة فان  
الاصيل يبرأ ايضا لان الحوالة المطلقة تنصرف الى الدين  
وهو على الاصيل فيبرأ ويتبعه الكفيل كعلم الكفيل مع الطار  
ان اطلقه برى وانما شرط براءة نفسه خاصة بركر الكفيل  
وحده كذا في تلخيص الجامع فاذا احوال الطالب على الكفيل  
بمال الكفالة **وصح** وان احوال الاصيل فكذا ذلك ولا  
سبيل للمحتمل على الكفيل لانه لم يضمن كذا في النزاهة  
وفي قوله برى المحيل اشارة الى براءة كفيله فاذا  
احال الاصيل الطالب برى كذا في المحيط ولسر  
يشترط للصنف لبراة المحيل قبض المحال من المحال  
عليه فلا تتوقف على القبض في مسيلتين في  
تلخيص الجامع قال وان كان وليه جبارا او ذهابا  
و عليه زيف او ورت فاحال عنهما جبارا او ذهاب  
على ان ياخذها من غريمه جاز ان قبل الغريم  
فاذا في مجلس المحيل والمحال اذا صار فامتنع  
ابحار الجبار كما ينقل الدين مقتضى هيبة من  
الكفيل واكد بدله بضمات الخويل في المجلس  
كشرط الرهن والكفيل والنقل الى ذمته توثيق  
بمتركة الملاء عادة لا تعويث للقبض المستحق  
الا ان يبريه المحال فينقلس ويبطل الصرف لانه  
فسخ نكاحا كيدا يلغوا الا في ماله حكم الغير حذر



الاستبدال غير مشروط بالقبول لوجود الرضا ضمن الحوالة ضد  
 غيرها ولو احواله على الجياد او الذهب الذي عليه او على  
 ان يعطيه الجياد والذهب وديعة او غصبا قائما او  
 ملك العتق والدين انتهى ولم يذكر المؤلف ما اذا اختلفا  
 في الاحالة قال في البرازية رغم المديون انه كان احوال  
 الدايين على فلان وظنه وانكره الطالب سال الحاكم  
 من المديون البيعة على الحوالة ان اخضرها والحوال  
 عليه حاضر فقلت وبرى المديون وان غاييا فقلت  
 في حق التوفيق الى حضور المحال عليه فان حضر  
 واقربما قال المديون برى والاخر باعادة البيعة  
 عليه وان الشهود ما نوا او غايوا حلف المحال  
 عليه وان لم يكن للمديون بيعة وطلب حلف الطالب  
 بالعه ما اصابك على فلان بالمال فان نكل برى للطوبى  
 انتهى **قال** ولم يرجع المحال على المحيل الا بالتوى لان  
 برائة مفيدة بسلامة حقه اذ هو المقصود او تنسخ  
 الحوالة لغواته وانما يحتمل النسخ فصار كوصف السلام  
 في الجميع وهذا اذ لم يشترط المحيل للمحال اما اذا جعل  
 للمحال الخيار او احواله على ان له ان يرجع على انهما  
 بشا صم كذا في البرازية ومراذه اذ كانت الحوالة  
 باقية اما ان فسخت الحوالة فان للمحال الرجوع  
 بدريته على المحيل ولذا قال في البدائع ان حكمها  
 ينتهي بنفسهما وبالتوى وفي البرازية والمحيل والمحال  
 يملكان النقص وبالنقص يسر المحال عليه وقدما  
 عن الذخيرة ان الحوالة اذا انقضت على رجلين  
 كانت الثانية نقضا للاولى وفيها ايضا قال محمد

في الزيادات

في الزيادات رجل له على رجل الف درهم وبها كفيل  
 وعلى رجل الدين لرجلين الف درهم دين لكل واحد  
 منهما الف درهم احوال رجل الدين احد غرضه على  
 الكفيل حوالة مفيدة بذلك الدين واحال الغرض  
 الاخر على الاصيل حوالة مفيدة بذلك الدين فمذا على  
 وجهين اما ان حصلت الحوالتان على التعاقب  
 وهو على وجهين اما ان بدأ بالحوالة على الاصيل  
 او بالحوالة على الكفيل فان بدأ بالحوالة على الكفيل  
 فسخت الحوالتان اما الحوالة على الكفيل فظاهر  
 واما الحوالة على الاصيل فلان تاخير المطالبة عن  
 الكفيل لا يوجب تاخير المطالبة عن الاصيل ولا  
 ينظر الحوالة الاولى بالحوالة الثانية لان المطالبة  
 قد تاخرت عن الكفيل بالحوالة الاولى وان بدأ  
 بالحوالة على الاصيل ثم بالحوالة على الكفيل فان  
 الحوالة على الاصيل صحيحة وعلى الكفيل باطلة  
 ولو وقعت معا جاز فاقا الى اخر ما فيها وقوله  
 الا بالتوى مفيد بان لا يكون المحيل هو المحال  
 فانما لما في الذخيرة رجل احوال رجل له عليه  
 دين على رجل ثم اتى المحال عليه احواله على الذي  
 عليه الاصيل برى المحال عليه الاول انتهى والتوى  
 له معنيان لغوي واصطلاحي ههنا فالاول ففي المصباح  
 التوى وزان الحصى وقديم هو المداك انتهى وفي  
 المصباح التوى مضمورا فلاك المال يقال توى  
 المال بالكسر يتوأتوا واتوا غيره وهذا مال  
 اتو على فعل انتهى واما الثاني فاقا ده بقوله وهو



ان تتحد الحوالة ويجوز ولا شبهة له او تموت مفلسا لان العجز  
عن الوصول بتحقيق بكل واحد وهو التوى في الحقيقة وقالوا  
هذان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه حال  
حياته وهذا بناء على ان الافلاس لا يتحقق بحكم القاضي  
عنده خلافا لها لان مال الله تعالى غادر اعم في البرازيه  
احال على رجل فغاب المحتال عليه فزعم المحتال ان المحتال  
عليه تتحد الحوالة وحلوه وبرهن على ذلك لا يقبل ولا  
تقم دعواه لان الشهود عليه غايب انتهى وفي المحيط  
وان صدقة المحيل رجع عليه دون البينة والافلاس  
للميت بان يتزل ما لا عين او لادينا ولا كفيل ووجود  
الكفيل يمنع موته مفلسا على ما في الزيادة وتوفي  
الخلاصة لا يمنع وان المحتال لو ابر الكفيل بعد موت  
المحال عليه فله ان يرجع بدينه على المحيل وفي البرازيه  
اخذ المحتال من المحال عليه بالمال كفيلة ثم مات المحال  
عليه مفلسا لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء كفيل  
بامره او بغير امره والكفالة حالة او موجودة او كفيل  
حالا لا ثم احله المكفول له وان لم يكن به كفيل ولكن  
يترع رجل ورهن به رهنا ثم مات المحال عليه مفلسا  
عاد الدين الى ذمة المحيل ولو كان مسلطا على البيع  
فساعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحال عليه مفلسا  
بطلت الحوالة والتمس لصاحب الرهن ولو قال الطالب  
مات المحال عليه بلا تزكية وقال المحيل عن تزكية قال قول  
للطالب مع خلفه انتهى ثم قال فيها قال المحيل مات  
المحال عليه بعد اداء الدين اليك وقال المحال عليه  
بل قبله وتوى حق في الرجوع قال قول للمحتال لتمسكه

بالاصل

بالاصل انتهى واورد على قولهم لتمسكه بالاصل وهو العسر اما  
لو اوصى لفقير ابني فلان واجاد احدين بين فلان وقال  
انا فقير وقالت الورثة انه عني قال قول للمورث  
وان كان الاصل العسرة لان الفقير مدع وليس يدفع  
شيئا عن نفسه من حيث العني وفي مسيلتا الطالب  
منكر معنى لان المحيل بدعواه ان المحتال عليه مات عن  
وقا يدعى توجه المطالبة على الورثة وانما لم تكن ثابته  
على الوارث وهذا دعوى على الطالب فانه متى ثبت  
ذلك لا يعود الدين الى المحيل والطالب بدعوى الفقر  
ينكر ذلك فتد انضم الي التمسك بالاصل لا انكار  
معنى وفي مثله القول قول المستهلك بالاصل كذا في  
الذخيرة **قال** فان طالب المحتال عليه المحيل بما احال فقال  
المحيل ائت بدين لي عليك ضمن مثلي الدين لا ريب  
الرجوع قد تحقق وهو قفنا دينه بامره الا ان المحيل  
يدعي عليه دينا وهو ينكر والقول للمتكبر انما قال  
مثل الدين فلم يقبل ما اذاه فلو كان المحال به دراهم  
قادى دنا بيرا وعكسه صرفا رجع بالمحال به وكذا اذا  
اعطاه عرضا وان اعطاه رهن فابذل الجباد  
رجع بالجباد وكذا الوصالحه بشئ فانه يرجع بالمحال  
به الا اذا وصالحه على دين الدين باقل فانه يرجع  
بعقد المودى بخلاف السامور يقض الدين فانه  
يرجع بما ادى الا اذا ادى اجود او جنا الخ والكفيل  
كالمحويل يرجع بالدين لا بما ادى الا من الصلح  
على اقل كما قد مرنا في الكفالة ولا بد ان  
يقول بعد قوله بما احال بعد ما دفع المحال به



الى المحتال ولو حكما لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طوبى  
 وما يلزمه الا اذا اوزم كما قدمناه فلو ابر المحتال المحتال  
 عليه فانه يرجوع له على المحيل ولو كان المحال عليه مديونا  
 للمحيل وقد احواله بدينه مقيدا فلم يحيل الرجوع  
 عليه بدينه بعد ابر المحتال وانما قلنا ولو حكما لان المحتال  
 لو هب من المحال عليه فله الرجوع ولا رجوع للمحيل بدينه  
 لو كان مديونا وقد احواله كالا يستحقا والوراثه  
 من المحتال كالهبة كذا في البرازيه وهما عن الثاني  
 احوال المشتري بالتمس على اثبات فتمس اجنب بقضا  
 التمس عن المشتري لم يرجع المحتال عليه على المشتري  
 وان يتبرع عن المحتال عليه يرجع وان لم يبين بالقول  
 للمستبرع وان ميتا او غايبا فغن المحتال عليه ما لم يعلم  
 خلافه باقرار المدفع **قال** وان قال المحيل للمحتال  
 احلتك لتفقهني في فقال المحتال احلتني بدين لو عليك  
 بالقول للمحيل ان المحتال يد عن عليه الدين وهو  
 ينكره ولفظ الحواله مستعمله في الوكالة مجازا في التوكيل  
 من نقل التصرف من الموكل الى الوكيل فتكون القول  
 له مع يمينه فان قيل قلتم ان المحيل لا يملك ابطال  
 الحواله قلوا لم يحل المحتال مستحقا لملك المحيل  
 ابطالا لانه يملك فسخ التوكيل بالقبض قلنا  
 الحواله قد صحت وهي محتملة ان تكون بمال هو دين  
 على المحيل ويحتمل ان يكون اقامه مقام نفسه فلا يجوز  
 ابطال الحواله باحتمال كذا في السراج الوهاج وفي  
 المحيط الا ان يكون المحيل قال للمحيل اضمن عن  
 هذا المال لان قوله اضمن عن لا يحتمل الوكالة لانه

امره

علم

امره بالضم ان عنه وانما يصير ضامنا عنه اذا كان المحيل  
 دين فكان اقرارا بالمال عليه انتهى النواذر لو غاب المحتال  
 واراد المحيل ان يقبض المال من المحال عليه وقال احلت بو  
 كاله ما يقصدت على ذلك لانه قضى على الغايب هذه  
 رواية نثر ابن الوليد وروى بن سماعه عن محمد  
 انه يقبل قول المحيل انه وكله كذا الدين فقه قيل  
 المحال عليه **قال** ولو احواله بماله عند زيد ودعيه  
 صحت فان هلكت برى بيان الحواله المعقده وحاملها  
 انما نوعان مطلقة ومعقده فالمعقده ان يقيد بها  
 بدين له عليه او ودعيه او عين في يده ودعيه او غيب  
 او نحوه والمطلقة ان يرسلها ارسالا او ما يقيد بها واحد  
 مما ذكرنا كان له دين على المحال عليه او عنده بمثله  
 او لا بان قبلها مبرعا والكل جائز لانه في القيد وحيل  
 بالدفع وفي المطلقة مستبرع وحكم المطلقة ان لا ينقطع  
 حق المحيل من الدين والعين والمحال عليه الرجوع  
 على المحيل بعد ادائه ان كانت برضاه ولو كان الدين  
 موهبا في حق الرجوع المحيل فاحل في حق المحال عليه  
 ولا يحل يموت المحيل ويحل يموت المحال عليه وحكم المعقده  
 ان لا يملك المحيل مطالبة المحيل عليه بما احواله عليه  
 من الدين او العين لتعلق حق المحتال على مال  
 الراهن بخلاف المطلقة فلا ينطلي الحواله باخر ما عليه  
 من الدين او عنده من العين بخلاف المعقده وقد منا  
 حكم ابر المحتال وهبته وارثه ولو مات المحيل قبل  
 قبض المحتال كان الدين او العين المحال بهما بين  
 غرما به بالخصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه



يد الاستيفاء غيره لان المحتال لم يملكه بالزوم تملك الدين من  
غير من هو عليه وانما وجب بهما دين في ذمة المحتال عليه مع  
بقا دين المحيل وقد حققناه فيما سلف وسيات حكم  
ما اذا انتفىض المحتال بعد مرض المحيل بخلاف الرهن لانه  
ثبت عليه يد الاستيفاء فاختص به الرهنين بعد  
موت الراهن مريونا بخلاف المطلقة لبراة المحيل  
وصار المحتال من غزما المحتال عليه واذا قسم الدين  
بين غزما المحيل لا يرجع المحتال على المحتال عليه  
بحصة الغزما لا استحقاق الدين الذي كان عليه  
وظاهر قولهم بقسمة بين غزما المحيل انه يقسم بين  
ورثته ايضا بمعنى ان لهم المطالبة به دون المحتال  
فيقسم الى تركته ولم اره الا ان والمراد بالبراة في قوله يرى  
بطلان الحوالة لان المودع كما قدمنا وكيل في دفعها  
فلا دين عليه او المراد البراة عن المطالبة وهو الظاهر  
وهذا كما يقول المودع ولذا قال في الخلاصة لو قال  
المودع ضاعث بطلت الحوالة انتهى ولو لم يعد المحتال  
عليه الوديعة وانما قضى من ماله كان متطوعا قياسا  
لا استحقاقا وقد مررت في الوكالة كذا في المحسب  
وفي التاتارخانية والاستحسان الا ان يكون متبرعا  
وله ان يشار رتبة غزما المحيل في تركته ووديعته بقدر  
ما ادى واستحقاق الوديعة مبطل لها كما ذكرنا  
كما في الخاتمة لو كان الحوالة مقيدة بالعين الوديعة  
فوهيها المحتال من المحتال عليه صح التملك وهو مشكل  
لان المحتال لم يملكها فكيف يملكها وجوابه انه لما كان  
له حق ان يملكها كان له ان يملكها انتهى وفيه بالوديعة

لان

الحوالة بالغصب لا يتطل به لانه ذكره الشارح في اول كتاب  
الرهن ووجهه انه ما يبرأ بالهلاك للانتقال الى يده  
مثلا بقيمة وفي البرازية لو كانت مقيدة بالغصب  
لا يتطل لوجود الخلف انتهى وفيه يبرأك العين لا يبرأ  
كانت مقيدة بدين ستر ارتفع ذلك الدين لم يبطل على تفصيل  
فيه فلو احال الولي غريمه على المكاتب ببدل الكتابة  
ثم اعنى الولي المكاتب لم يتطل الحوالة عند فاختلاف  
لزوم وعلو هذا الخلاف اذا باع عبدا من رجل بالف  
درهم ثم ان البائع احال غريمه بالتمن على المشتري  
فما ت العبد قبل القبض ورد بخيار من الخيارات  
الثلاث قبل القبض او بعده لم يتطل ولو استحق البيع  
او استحق الدين الذي قيد به الحوالة من جهة الغرسة  
او ظهر ان العبد المبيع كان حرا بطلت الحوالة اجماعا  
والفرق ان في الاول سقط الدين بعد الوجوب  
مقصودا فلم يتطل الحوالة وفي الثاني ظهر عدم  
الوجوب وقت الحوالة فبطلت واذ لم يتطل وادي  
فانه يرجع به على المحيل فيرجع المتعاقب على سيده  
ان اداه بعد رغبته لا قبله كذا في الذخيرة ثم قال  
وفي المستق رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ثم  
احال المشتري البائع بالتمن على غريمه من المال الذي  
له عليه ثم رد المشتري العبد يعيب بقضا فان القاض  
يبطل الحوالة فان كان البائع اجل المحتال عليه بالمال  
فان الاجل ينتقض ايضا اذا كان الرد بحكم فان كان  
الرد بغير حكم لا يبطل الا اجل المشتري بالخيار ان شاء  
اتباع البائع به حالا وان شاء اتبع المحتال عليه الى اجله



انتهى ففرق على رواية المنتقى بين احواله البايع وعرضه على  
 المشتري وبين احواله المشتري البايع على عروجه حيث  
 لا ينظر في الاول بالقسط وينظر في الثانية ويعدل وجهه  
 ان في الاولى يتبين ان الدين عليه وهو يقع بدون دين  
 على الحال عليه وفي الثانية يظهر ان المحمل ليس بمدين  
 فطلت ثم قال في الذخيرة وان كان البايع ابر المحتال  
 عليه من المال او وهبه له او اشترى منه ثوبا وقصبة  
 ثم رد المشتري البايع بغير بقضا او بغير فضا جاز  
 الهبة والا بر او البايع ضامن للمال وكذا ثومات العبد  
 في يد البايع قبل القبض وكذا الواسحق بعده وقد  
 ابر البايع المحتال عليه من المال او وهبه له انتهى وهو  
 مستعمل بالنسبة الى مسألة الاستحقاق لما تقدم من بطلان  
 الحوالة اذا استحق المبيع لانه يتبين ان الدين اصلا  
 فلما بطلت يتبين ان كيطر ما ابتنى عليها من  
 الهبة والا بر من البايع وقد وقعت حازنة الفتوي  
 في الدين اذا باع شيئا من دايته بمثل الدين ثم احوال  
 عليه بنظر الثمن او الثمن قبل تقع ام ما قلجت اذا  
 وقعت بنظره صححت لانها لم تقيد بالثمن ولا بشرط  
 لصحتها دين على الحال عليه وان وقعت بالثمن فهي مقيدة  
 بالدين وهو مستحق للمال عليه لوقوع المقايضة بنفس  
 الشراوقد منا وقد من ان الدين اذا استحق للبني  
 فابتطل والله سبحانه اعلم فروع مهمة يجوز قبول  
 الحوالة ما لا يثبت من الاب والوصي على كماله من الاول  
 لان تصرفهما مقيد بشرط النظر وان كان مثله  
 في المداة اختلفوا على قولين ولو احوالا بد بينا لم يحل

لكرنة

لكونه ابر او وقتا فيعتبر با بر الموبد وهذا اذا كان دينا  
 ورثة الصغير وان يجب بعقد هما جاز التاجيل عندهما  
 خلا لا ياب يوسف كذا في المحيطة وكذا قول الحوالة  
 من المتولي على هذا التفصيل ولم يذكروا فيما رايت  
 حكم الحوالة المسقون بمعلومه على المتولي ويتبين ان يكون  
 صحيحا اذ كان مال الوقف تحت يده كالا حاده على  
 المود عجا مع ان كلاهما امين ولا دين عليه واما اذا لم  
 يكن في يده مال الوقف فلا لها الثبوت المطالبة  
 على الحال عليه ولو قبل الحوالة بالمال الذي للمحمل على  
 الحال عليه ثم مرض المتولي بغير المحمل ففقدى الحال عليه  
 سلم للمحتال ما اخذه وبوخد من الحال عليه ما علم  
 ويقسم بين غرما المحمل بالخصم وبتأثرهم المحتال  
 عليه ولو كانت الحوالة بوردية والمسا لم يحالها فلا  
 سيل لغرما المحمل على الحال عليه ولو احوال الحال  
 عليه المحتال على اخرجاز وبرى الاول والمال على  
 الاخر كال كفالة من الكفيل ولو قال صمت ما لك  
 على فلان على ان اجميلك به على فلان فرض الطالب  
 ان احواله وقبل جاز وان لم يقبل فلان الحوالة  
 فالكفيل ضامن على حاله ولو قال على ان اجميلك  
 به على فلان الى شهر وانصرف التاجيل الى الدين  
 لانه لا يصح تاجيل عقد الحوالة واذا اراد ان يحمله  
 على فلان فلم يقبل المكفول له الحوالة بورك الكفيل  
 عن الضمان وان مات فلان لم يكن للطالب  
 ان يطالبه بالماكر حتى يمضي شهر والكل في المحيط  
 وفي البران ية ادى المال في الحوالة العاسده فهو



بالجوار ان شارح على القابض وهو المحتال وان شارح على  
 المحيل وهذا اذا باع اءاجر المتاجر واحال بالتمن على المتاجر  
 ثم استحق المتاجر من يد المشتري ان شارح على المتاجر  
 على المواجه المحيل وان شارح على المتاجر القابض  
 وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق انتهى **قال** وذكره السفايح  
 جمع سفحته قيل بضم السين وقيل بفتحها واما الثاني  
 فيفتوحه فيها فان سى معرب وفسرها بعضهم  
 فقال هو كتاب صاحب المال لو كيله ان يدفع مالا  
 فرضا يامن به خطر الطريق كذا في المصباح وفي  
 القاموس السفحة كفر طقة ان يعطى مالا لا احد ولا خذ  
 مال فربل المعطى فيوفيه اياها فيستفيد من الطريق  
 وفعل السفحة بالفتح انتهى وحاصله عندنا من استفاد  
 به المقرض من خطر الطريق للمنهى عن فرض جر ثغرا  
 وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به وفي  
 البرازية من كتاب الصرف ما يقتضي ترجيح الثاني  
 قال وكذا باس يقول هدية العزيم واجابة دعوت به لا  
 شرط وكذا لو قضى ادون ولو ارجح في الوزن ان كثر لم يحز  
 وان اقل جاز ومسا كما يدخل في تفاوت الموازين  
 ولا يحز بين الكيلين لا يسلم لو بل يرد والدرهم في مائة  
 يرد به بالتفاوت واختلغوا في نصفه قيل كثير او قليل  
 قليل ولو ان المقرض وهب منه الزائد لم يحز لان  
 مشاع يحتمل القسمة انتهى **كتاب القضاء**  
 لما كان اثر المنازعات في الديون والبياعات  
 والمنازعات محتاجة الى قطعها اعقبها بما هو القاطع  
 لها وهو القضاء والكلام فيه في عشرة مواضع الاول في

معناه

معناه لغة وهو بالمد لكسا واكسية فخر المصباح انه مصدر  
 قضيت بين الخصمين وعليهما حكمت انتهى وفي المصباح القضاء  
 الحكم واصله قضى لانه من قضيت اما ان اليا للمناجات  
 بعد الالف هزت والجمع الا قضية وقضى اي حكم ومنه  
 قوله تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الاياه وقد يكون  
 بمعنى الفراغ نقول قضيت حاجتي وضربه فقضى  
 عليه اي قتله كانه فرع منه ويسمى قاض اي قاتل  
 وقضى بحقه قضى اي مات وقد يكون بمعنى الادا  
 والايها نقول قضيت وبين ومنه قوله تعالى وقضينا  
 الى بني اسرائيل في الكتاب وقوله تعالى وقضينا  
 اليه ذلك الامر اي ايمناه اليه وابلغناه ذلك  
 القضا في قوله تعالى ثم اقضوا الي ولا اي امضوا الي  
 كما يقال فقضى فلان اي مات ومضى وقد يكون بمعنى  
 الصنع والتفقد يقال ابوذوب وعليهما مسروقا  
 قضاها داو داو صنع السوابق يقع يقال قضاها  
 اي صنعه وقدره ومنه قوله تعالى قضاها هن  
 سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر ويقال  
 استقضى فلان اي صير قاضيا انتهى وحاصله انه  
 يشغل لغة بمعنى الحكم والفراغ والهداى والاداولاها  
 والمضى والصنع والتفقد يروى في القاموس القضاء  
 ويقصر الحكم فقضى عليه يقضى قضيا وقضا وقضيته  
 وفي الاسم ايضا الى اخر ما فيه الثاني في معناه شرعا  
 فعرقة في فتح القدر بالالزام وفي المصباح بفصل  
 الخصومات وقطع المنازعات وفي البدايع بالحكم  
 بين الناس بالحق وهو الثابت عند الله تعالى من حكم

ن



المادة اما قطعاً بان كان عليه دليل قطعي وهو النص المفسر  
 الكتاب والسنة التواترة والشهورة او الاجماع واما ظاهراً  
 بان اقام عليه دليلاً ظاهراً يوجب علم غالب الرأي واكثر الظن  
 وهو ظاهر الكتاب والسنة ولو خيره واحد القياس وذلك  
 في المسائل التي اختلفت فيها الفقهان او التي  
 لا رواية فيها لسلف فلو قضى كما قام الدليل القطعي  
 على خلافه لم يجز لانه فقي بالباطل قطعاً وكذا لو قضى  
 في موضع الاختلاف انما هو خارج عن اقاويل الفقهان  
 لم يجز لان الحق كما بعد وهم ولذا الرقعي بالاجتهاد  
 فيما فيه ظاهراً بخلافه لم يجز لان القياس في  
 مقابلة النص باطل ولو ظاهراً واما ما لا نص فيه  
 فان مجتهداً اقضى برأيه برأي غيره واذا قلنا  
 الافقه وسعه عند الامام خلافاً لهما وقيل الخلاف  
 على العكس وان اشكل عليه الحكم استعمل رأيه والا فضل  
 مشاوره الفقهان اختلفوا اخذ بما يودى الى الحق  
 ظاهراً وان اتفقوا على خلاف رأيه عمل برأيه نفسه  
 لكن كما يعمل بالقضا حتى لو قضى بخلافه يصح فيما بينه  
 وبين الله تعالى واذا كان مجتهداً ولا يدري حاله بحمل  
 على انه قضى برأيه حملاً على الصلاح وان لم يكن من  
 الاجتهاد فان حقت اقاويل الصحابة عمل بمن يعتقد  
 قوله حقا علم التقليد والا غدا يفتوى اهل العقدة في  
 بلده من اصحابنا فان لم يكن فيها الا واحد وسعه الاخذ  
 بقوله ولو قضى بمذهب خصمه وهو يعلم بذلك لم ينعذ  
 ولو كان ناسياً فله ان يبطله وفي بعض الروايات  
 صح فضاوه عنده خلافاً لهما انتهى وعرفه العلامة

قاسم

قاسم بانه انشا الزام في مسائل الاجتهاد التقارب فيما  
 يقع فيه التراجع لصالح الدنيا فخرج القضا على الخلاف الاجمالي  
 وخرج ما ليس بخادثة وما كان من العبادات انتهى  
 ووقع في الهداية وكثير التعمير باب ادب القاضي في  
 العناية بالادب اسم يقع على كل رخصة مخصوصة يخرج  
 بها الانسان في فضيلة من الفضائل قاله ابو زيد  
 وبحوزات يعرف بانه صلبة تقصم من قامت به  
 عما يشتهى انتهى وفي فتح القدير الادب الخاص بالخير  
 والمراد بها هنا ما ينبغي للقاضي ان يفعله وما عليه  
 انتهى والاولي التعمير بالملكة لانها الصفة الراسخة  
 للنفس فالجزم بذلك لا يكون ادباً فهو ادب  
 والجمع ادباً انتهى الثالث في ركنه وهو ما يدل  
 عليه من قول او فعل فالاول قال في الغنية  
 قول القاضي حكمت او قضيت له ليس بشرط وقوله  
 بعد اقامة البيعة للمعتد اقمه واطلب الذهب  
 منه حكم منه وقوله ثبت عندي يكفي وكذا اذا قال  
 ظهر عندي او صح عندي او علمت فهذا كله حكم  
 في المختار زاد في الخزانة اذا شهد عليه وحكي في التتمة  
 الخلاف في الثبوت وصح في البرازيه انه حكم وذكر في  
 في النفع الوسايل معزياً الى الكبرى للمخاضات  
 الفتوى على ان الثبوت حكم وكذا في الثانية و  
 التحقيق انه لا خلاف فمن قال بانه ليس بحكم اراد  
 اذا لم يكن بعد تقدم دعوى صحيحة ومن قال انه  
 حكم اراد اذا كان بعد الدعوى ثم اعلم ان الثبوت  
 ليس بحكم اتفاقاً في مواضع ظهرت بها من الثبوت



ذلك البائع للعين المبيعة عند البيع وهو المسمى بيعة الجريان  
وقد ذكره بن وهبان في شرح قوله في المسقومة ويدخل شرب  
الارض من دون ذكره قال ذا استند الشهود على ملكية الارض  
لاشأن على ما هو المعتاد في كتب البائع في بلادنا انه يقسم  
المشترى والبائع بيعة بان البائع لم يزل حاضرا ما لا يجمع  
الارض وكذلك في الوقف من اجل صحة البيع او الوقف  
او غيرهما انتهى وقاعدة بيعة المالك للبائع او الواقف  
التوصل الى قضاء القاضي بصحة البيع والوقف والالم  
يقض بالصحة وانما يقضى بموجبه ما اقرب به كما في فتاوى  
قاري الهداية ومنها ما ذكره ابن الفرس من قوله لا نصح  
الدعوى في العقار حتى يثبت المدعى ان المدعى عليه  
واضع يده عليه وهذا الثبوت ليس بحكم قطعا انتهى  
قال ومنها قول الموثق وثبت عنده ان العين بصفة  
الاستبدال بشرعا ومنها قولهم في خيار العيب لا بد ان يثبت  
المشترى قيام العيب للحال لتوجه الخصومة الى  
البائع فانه تثبت بمجرد لاحكام ومنها قولهم انه يثبت  
ان لا تمنع للضعيف سوى العقار عند بيع عقاره انتهى  
وفي البرازية قوله كما ترى كحكا في هذه الارض هذا  
الدعوى لا يكون قضا ما لم يقل اميت او نفذت  
عليك القضا بكذا وكذا للمدعى عليه سلم هذا الدار  
اليه بعد اقامة البرهان قال وهذا نص على انه امره  
لا يكون بمنزلة قضائه وذكر شمس الائمة انه حكم لاربع  
الزام وحكم واذا قال القاضي ثبت عندى وقلنا  
انه حكم فالاولى ان يبين ان الثبوت بما ذا بالافترارام  
بالبيعة المخالفة الحكم بين طريق الحكمين وفي الخاتمة لو

قال القاضي

قال القاضي بعد ما شهد العدول ارى ان الحق للمشهود  
له لم يكن قضا لان قوله ارى او ارى بمنزلة قوله اظن ولو  
قال اظن لم يكن قضا ثم قال البرازي امر القاضي ليس بقضائه  
بدليل ما ذكره الظهري وفقه على الغفرا فاحتاج بعض  
قراية الواقف فامر القاضي ان يصرف شي من الوقف  
اليه فكذا بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى  
فقير اخر صح ولو حكم بان لا يصرف الا الى اقربائه لفسد  
حكمه دل هذا ان امره ليس بحكم انتهى والحاصل انهم اختلفوا  
في قوله سلم الدار هل هو حكم اولي ولم يحكموا خلافا في ان  
امرهم باعطا بعض قرايته ليس بحكم وامام قولهم لو حكم  
القاضي ان لا يعطى غير هذا الرجل نفذ حكمه فقد قال في  
فتح القدير من الوقف بعد نقله عن الخضاف من غير تفيد  
بما قارب الواقف وقد استبعدت هذا الحكم وكيف  
يباع بلا شرط حتى ظفرت في المسئلة بقوله ان  
هذا الحكم لا يصح ولا يلزم انتهى ويمكن ان يجعل  
له حادثة هي اعطى المتولى فقيرا شيئا من وقف  
الفقرا سنة ثم جاله في السنة الثانية فمنعه  
واراد ان يعطى غيره فترافعا الى القاضي فزاع القاض  
ان الدفع اليه اصل لعله وصلاحه فحكم على المتولى  
بان لا يعطى غيره نفذ لانه فيه موافقة للشرط  
لانه فقير ولذا عذر في اوقاف الخضاف بعد  
السلطين اعني ملاذ اعطاه القاضي بلا حكم وما  
اذا حكم بان لا يعطى غيره بان في كل منهما تنفيذ  
بشرط الواقف ولم يحكموا خلافا في امره بحسب الخصم  
حكم كما امره بالاخذ منه قال في القنية وامر القاضي



بحسب المدعى عليه قضا بالحق انتهى وقايدته لوجه حشوف  
معاملة بقايدة ليس للمالك بطاها كذا في الفع الوكيل  
واما فعلة فعلى وجهين فالكم يتن موهنا للملك فليس  
بحكم قطعا ومنه ما اذا اذنت باللغة عاقلة في تزويج  
نفسها فزوجها فانه وكيل عنها فعلة ليس بحكم كما في القاسمية  
وما كان منها موهنا فعلا اي محلا فقد اختلفوا فيه  
وله صور منها تزويج الصغار الذين لا ولي لهم  
ومنها شراؤه وبيعه مال اليتيم ومنها قسمة القاضى الفقار  
الى غير ذلك مما هو في هذا المعنى فحرم في التحسين بانه  
حكم ولذا الزوج اليتيم من ابنه لم يجوز رده في فتح  
الغدير من كتاب النكاح بانه ليس بحكم لانها شرط  
وهو الا وجه قال والاحاق بالوكيل يكفي للمنع يعني  
ان الوكيل بالنكاح لا يملك ان يزوجه من ابنه فكذا  
القاضى بمنزلة الوكيل اقول وكذا ما ذكر في التهمة  
من ان القاضى لو باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لان  
بيع القاضى يكون على وجه الحكم وحله لنفسه لا يجوز  
انتهى خلاف الا وجه والاحاق بالوكيل للمنع معن  
عن كونه حكما لان بيع الوكيل من نفسه باطل وكذا  
ما ذكر في الذخيرة من ان الامام اذا اشترى شيئا  
من العينة لنفسه لا يجوز شراؤه فان كان للغائب  
فيه منفعة ظاهرة لان الامام انما يبيع الغائب على  
وجه الحكم بين المسلمين وهذا لا يلزم العبرة فيه  
فلو جاز بيعه من نفسه كان ذلك حكما من نفسه وحكم  
الامام والقاضى لنفسه لا يجوز انتهى خلافا لوجه  
ولكن لما كثر ذلك في كلام ائمتنا فالاولى ان يقال ان

الحكم القولى يحتاج الى الدعوى والفعل لا كالقضا الضمني  
لا يحتاج الى دعوى له وانما يحتاج القصد به فدخل  
التضمن بتعاصيها لكلامهم فمن نقل ان فعل القاضى  
حكم صاحب التحسين والتهمة والذخيرة كما اسلفناه  
ومرج به في بيوع المحيط والامام شمس الائمة السرخسي  
وفي بيوع فتاوى قاضى خان وصرح به محمد في  
الاصل قال اذا حضر الورثة الى القاضى فطلبوا القسمة  
وبينهم وارث غائب او صغير والتركه عقار قال ابو  
حنيفة لا اقسم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بينة على  
الموت والموارث وقال ابو يوسف ومحمد اقسم  
ذلك باقرارهم قابوا حنيفة قال لا اقسم بقولهم ولا  
اقتضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضى  
قضا منه انتهى وفي الاصل من قولهم لان قسمة  
القاضى قضا منه فاطع للشبه كلما فتعن الرجوع  
الى الحق واما شرائطه وهو الرابع ففى الحكم ان يكون  
بعد تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم فان فقد  
هذا الشرط لم يكن حكما وانما هو افتا صرح به الامام  
السرخسي قال وهذا شرط لنفاذ القضا والمجتهدين  
ذكره العمادى في فصوله والبرازى في فتاواه ونقل  
الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع عليه وفي فتاوى  
قاضي خان انما ينفذ القضا عند شرائط القضا  
من الخصومة وغيرها فاذ لم يوجد لم ينفذه انتهى  
فالحكم بشفاعة بموجب بيع عقار لا يكون حكما  
لان لا شفاعة للمحار لعدم حادثة الشفعة وقت  
الحكم به وهذا في نظائره كما ذكره العلامة قاسم في



فتاواه والوجوب بفتح الحيم هو الحاكم ومشرط الحكم ان يكون  
بحوزة لقضائنا بالسياسة او اليقين او النكول او علم القاضي  
بحوزة لنا به القضاء وعكسه كما في البرازية ولا يشترط  
له المعبر على ظاهر الرواية فالقضا بالسواد صحيح وبه يقتضى  
ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضي  
اذا كانت الدعوى في المنقول والدين واما اذا كانت في  
عقار لا في ولايته فالصحيح الجوار كما في الخلاصة البرازية  
واياك ان تعلم خلافتك ذلك فانه غلط فان قلت  
قلت تقرير القاضي بالنفقة حكم منه قلت هو حكم  
وطلب المرأة التقرير بشرط دعوى فقد وجد بعد  
الدعوى والحادثه ويدل عليه ما في نفقات خزانة  
المتقين واذا اراد القاضي ان يفرض النفقة يقول  
فرضت عليك نفقة امرأتك كذا وكذا في مرة كذا  
او يقول قضيت عليك بالنفقة مدة كذا بفتح وكما  
على الزوج حتى لا يسقط بمضي المدة لان نفقة زمان  
المستقبل تصير واجبة بقضائنا القاضي حتى لو ابرأت  
بعد الفرض مع التمتين قلت اذا فرض لها نفقة مدة  
معيينة كان قضا بجميعها فاذا فرض لها نفقة كل يوم  
او كل شهر هل يكون قضا بواحد او لا قلت نفق  
على قضا بالجميع ما دام في عصمة ولم يبلغ مانع بدليل  
ما في الخزانة فمن فرض لها نفقة كل شهر هل يكون قضا بواحد  
عشرة دراهم فابرأت من نفقتها ابد ابرى من نفقة  
الشهر الاول فان معنى شهر فابرأت من نفقة ما يقضى  
وما يستقبل يرى مما ضمن ومن شهر مما يستقبل وتلك  
فيها وفي المحكوم عليه وله حصة او من يقوم مقامه

كوكيل

كوكيل ووصى ومستول على وقف واحد الورثة او يكون ما يدعى  
على الغايب سيما يدعى على الخاضع للقضا بالخصم حاضر  
غير صحيح وقد صرح بعدم صحة الشارحون عند قولهم  
لا يقضى على الغايب كما ينبغي ان شاء الله تعالى فصرح  
في البدائع بقضا انهم بشرط القضاء وبهذا يظهر  
ان قولهم ان القضا على الغايب ينهض في اظهر الروا  
يتين عن اصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة  
وغيرها محمول على ما اذا كان القاضي شافعي او لا  
فشكل وما وقع في بعض الكتب كالقضية من انه في  
حق الخنق ايضا ضعيف وسياتي بيان اختلاف  
التصحيح وفي الحاكم العقل والبلوغ والاسلام والحرية  
والسمع وان يكون مولى للحكم دون سماع الدعوى فقط  
كما في الخزانة لا الذكورة والاحتياط واما في المحكوم  
به فان يكون معلوما كما في البدائع كما سيأتي في  
الدعوى واما في المحكوم له فدعواه العتيقة  
واما طلبه الحكم في حقوق العباد من القاضي في  
وجود الشرايط ففي الخلاصة طلب الحكم ليس بشرط  
وان يكون ممن تقبل شهادة القاضي له كما في  
البدائع وسيزداد الامر وضوحا ان شاء الله تعالى  
واما صفته وهو الخامس فواجب عند استماع  
شرايطه وانتفا الرتبة ولذا قال في جامع الفصولين  
القاضي بتأخير الحكم باسمه ويعزل ويجوز ان يجرى  
تأخير الصلح بين الاقارب او لا يستعمل المدعى  
عليه كذا في التوليحية وفي شرح بايرون القاضي

فان



اذ اخر القضا بعد اقامة البينة يفسق وان انكره بكفر انتهى  
 ورجح في جامع الفصولين قول محمد قال وينبغي الافتاء به لما  
 علم من احوال قضائه زمانا ثم نقل ان محمد قال لا يقضي  
 القضا حتى يعلم ثم نقل عن عيون المذاهب ان بقوله يقضي  
 واما صفة فتوبه للقضا فيبالي ان كان فزض وحرام ومباح  
 ومستحب والسادس في طريق بثوته له وجهان احدهما  
 اعترافه حيث كان موليا وميالي انما اذا قال قاضي  
 عالم عدل فقيت على هذا بالقطع او بالقتل وسعك  
 فعله وان لم تقاين سببه واما اذا كان معزولا فهو  
 كواحد من الرعايا لا يقبل قوله مطلقا الا فيما كان في يده  
 كما سيأتي في السراج الوهاج اذ احكم بحق ثم قال بعد  
 عزله كنت حكمت لغلات بكذا لم يقبل قوله انتهى الثاني  
 ان يشهد شاهدان على حكمه بعد دعوى صحيحة ان لم  
 يكن القاضي منكرا قال في البرازية والخلاصة وان  
 ارادوا ان يشهدوا حكم الخليعة عند الاصل فلا بد من  
 تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقام البينة كالم  
 ارادوا اثبات قضا غير اخر انتهى وفي البرازية ايضا  
 يشهد على القاضي انه قضى في غير مجلس القضا او  
 خارج المصر يقبل عنده خلافا لهما انتهى قيدا بعدم  
 انكاره لانها لو شهدت انه قضا بكذا وقال لم اقضي  
 بشي لا تقبل شهادتهما خلافا لمحمد في البرازية  
 ورجح في جامع الفصولين قول محمد قال وينبغي  
 الافتاء به لما علم من احوال قضائه زمانا ثم نقل ان  
 محمد قال لا يقضي القضا حتى يعلم ثم نقل عن عيون  
 المذاهب ان بقوله يقضي وقيد بقوله بعد دعوى صحيحة

الحاكم

لا نقولها

لان قباها افتاء لا حكم كما قد ساء وبه علم ان الاضالات  
 والتناهي للواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى  
 ليست حكما وانما فائدتها لتسلم الثاني الاول فقنا  
 السابع في احكامه فمنها بالنسبة الى الحكم اللزوم فليس لاحد  
 نقضه حيث كان مجتمدا فيه مستوفيا شرابطه الشرعية  
 وهل يصح رجوع القاضي عنه في الخلاصة والبرازية  
 للقاضي ان يرجع عن قضائه ان كان خطأ رجوع ورده  
 وان كان مختلفا فيه امضاه وفقى فيما يات بما هو عنده  
 فان ظهر له بغير خلاف قضائه نفسه ثم ان كان في  
 حقوق العباد كالطلاق والعتاق والخصاص ظهر  
 ان الشهود عبيد او محدودون في قدف فان القاضي  
 تعدت فانقضات في ماله ويعزر للمجناية وان اخطا  
 يضمن الدية وفي الطلاق والعتاق تزد المرأة  
 والعبد الى الزوج والمولى وفي حقوق الله تعالى كالا  
 والشرب اذا حد وبان الشهود عبيدا وقال تعدت  
 الحكم يضمن من ماله الدية اما اذا اقر القاضي  
 بذلك لا يثبت الخطا كما لو رجع الشاهد عن الشهادة  
 لا يبطل القضا انتهى واذا اقر المقتضى ببطلانه  
 بطل الا المقتضى بحريته كما في البرازية وبالنسبة  
 الى التولية وعدمه في الخلاصة والبرازية للسلطان  
 ان يعزرك القاضي لرؤية او لغير رؤية انتهى قلت  
 ولقاضي القضاة عزل نائبه بمحنة وعزرها ومنها  
 ان القضا اذا فوض لا تشين لا يلي القضا احدها  
 فلو شرط على ان ينفذ عمل منها بالقضا لا رواية فيه  
 وقال الامام طهري الدين ينبغي ان يجوز ان نائب



القاضي نايب من السلطان حتى لا يعزل بان عزل القاضي وملك  
الشرف وكذا في البرازية ومنها صحة تعليقه واصنافه  
وتقيده بزمان ومكان ولو لم يقيد بتبدل المختارات  
يعتبر قاضيا في بلده الذي هو قيته لا في كل بلاد السلطان  
وهذا في قوانين الدولة وهو يصح تعليق القضاء في  
نفقات الخسيس امرأة اقامت على رجل بنية بالكناح  
فلا نفقة لها في مدة السيلة عن التهود ولو اراد  
القاضي ان يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي  
ان يقول لها ان كنت امرأة فقد فرضت لك عليه في  
كل شهر كذا ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استند  
وعدت الكسنة اخذت نفقتها منذ فرض لها انتهى  
وعلم فقوله القاضي حكيت بكذا ان لم يمنع مانع شرعي  
صحيح ومن احكامه انه لو فتن فعضوا فاجاز للقاضي  
فقتاوه جاز وكان مولى في كل اسبوع يومين فقط  
في غير اليومين توقف قضاؤه فان اجاز في نوبته  
جاز مما في اخر جامع الفصولين كذا في البرازية ولو  
استثنى حوادث فلا لا يعفى فيها ولو قضى لا ينفذ  
ومنها انه لا يمكن الاستخلاف الا باذن صحيح او دلالة  
بان يقول له جعلتك قاضي القضاة ومنها ان القلق  
لا يبقى اكثر من سنة كيلا ينشئ العلم ومنها انه يقتصر  
على المقتضى عليه وعلى كل من تلق الملك منه ولا يتعدى  
الى الكافة ويتعدى في القضاة بالحرية والنسب والوكال  
والكناح ولا يتعدى في الوقف على الاصح وقد مضاه في  
باب الاستحقاق من البيوع الثا من فيما يخرج القاضي  
عن القضاة في البرازية اربع خصال اذا حل بالقاضي

العزل

ان عزل قوات السمع او البصر او العقل او الدين واذا عزل السلطان  
لا يعزل ما لم يعزل الخبر كما لو كبر وعنه الثاني انه لا يعزل  
ما لم يات قاض اخر مينا نه للمسلمين عن تعطيل قضايها  
وهذا اذا لم يعلق عزله بشرط كوصول الكتاب ونحوه  
وان معلقا لا يعزل ما لم يصل اليه الكتاب وان وصل اليه  
الخبر واذا مات القاضي ان عزل خلفاؤه واذا عزل  
القاضي فالفتوى على ان النايب لا يعزل بعزله لانه  
نايب السلطان او العامة ويعزل نايب القاضي لانه  
يعزل القاضي ولا يعزل بموت الخليفة كذا في البرازية  
وفيها القاضي اذا عزل نفسه وبلغ السلطان عزله  
يعزل وكذا اذا كتب به الى السلطان وبلغ الكتاب  
الى السلطان وقيل لا يعزل بعزله نفسه لانه نايب عن  
العامة فلا يملك ابطال حكمه انتهى وينبغي ان الخصم لو  
علم بعزله ولم يعلم القاضي انه لا ينفذ حكمه لعلمه  
انه غير حاكم باطن ولم اره وكذا لم اره اذا بلغ النايب  
عزل قاضي القضاة وينبغي ان لا يعزل حتى يعلم اقله  
وكذا لم اره حكم ما اذا بلغ الاصل دون النواب ولم يعلمهم  
فحكموا وينبغي ان يقع حكمهم وان يتحقق الاصل ما  
عين له على القضا من بيت المال لبا بشره  
ه نوابه وفي السدايع ان القاضي يخرج عن القضا  
ما يخرج الوكيل عن الوكالة الا اذا مات الخليفة او  
خلفه فانه لا يعزل قضاة وولايته واذا مات الموكل  
ان عزل وكيله ولا يعزل باخذ الرشوة والفسق عندنا  
انتهى وفي البرازية قد السلطان رجلا قضا بلده  
ثم بعد ايام قلده القضاة اخر ولم يتعرض لعزل الاول

هم



الاظهر والاشبه انه لا ينبغي ان يفتى في الولو الحية اذا ارتد القاضي  
او فسق ثم صلح فهو على حاله لان المرتد امره موقوف ولان  
الارتداد فسق وبفسق الفسق لا ينبغي ان يفتى في حال  
الردة باطل بخلاف الحكم اذا ارتد فانه يخرج والفرق المذكور  
فيهما وما قدمناه عن الكيزانية من انه ينبغي ان يفتى في جوارات  
الدين بخالفه الا ان يقال بالردة يغفر له عن تعاقب قضائه  
جميعا بينهما وفي الواقعات الحسامية الفتوى على انه  
لا ينبغي بالردة فان الكفر لا ينافي ابتداء القضا في احد  
الروايتين حتى لو قلنا الكافر ثم اسلم هل يحتاج الى تقليد  
اخر فيه روايتان انتهى وبه علمت ان ما في الخلاصة  
على خلاف المقتضى به وعلمت ان تقليد الكافر صحيح وان لم  
يصح فقناوه على المسلم كغيره وفي الخزائنة اذا اضر القاضي  
ثم ابرأ فهو على قضائه انتهى والتاسع في ادائه وبتات  
العاشر في محاسبته منها انصاف المظلوم من الظالم  
وتخليص الحقوق الى اهلها والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
وهو من اعظم العبادات وبه كررني قال الله تعالى انما  
اترانا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون وقال  
تعالى وان احكم بينهم بما اترانا الله ولا تتبع اهلهم  
والحاكم نابع عن الله تعالى في ارضه ولولا لفسد العباد  
والبلاد ومع ذلك فله مساوي مذكورة في شرح ادي  
الخصاف للصدر الشهيد **قال** اهله اهل الشهادة  
اي اهل القضا اي من يصح منه او من يصح توليته  
له لان كلامهما يثبت الحولاية على الغير الشاهد  
يلزم الحاكم ان يحكم بينهما دونه والحاكم الخضم يحكم فكانا  
من باب واحد وليس المراد ان القضا هبني على الشهادة

يلزم

ليلزم منه بنا القوي على الضعيف وانما المراد انها يرجعان  
الى شئ واحد وهو ان يكون حرا مسلما بالغيا عاقلا عدلا  
لان حكمه مبني على حكمها لكن اوصاف الشهادة اشهر  
عند الناس يعرف اوصافه باوصافها وتامه في النهاية  
فلا تضع تولية كافر وصبي فلذا قال في البرازية قلد القضا  
لصبي ثم ادرك لا يقضي به ذكره في المنتقى وفي الاجناس  
قلد القضا الكافر ثم اسلم فهو على قضائه ولا يحتاج الى  
تجديد ثبوت انتهى وفيها قيل السلطان امر عهده بنصب  
القاضي في بلده ونصبه تضع بطريق النيابة عن  
السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو جمع بنفسه بعد  
امره او امر غيره مع الامام اذا كان لعده بالقضا  
فقضي بعد ما عتق جاز ولا يحتاج الى تجديد الاذن  
كالوخل الشهادة في الوقت ثم عتق انتهى وقد مضى ان  
شرائط القاضي ثمانية وفي منظومة بن وهبان تولية  
الطريق الاصح جوازها وقصره الشارح بان يسمع ما يوثق  
من الاصوات والاصم بخلافه وهو من لا يسمع البتة  
وفي القاموس قوم طرش والاطروش الامم نظامهم  
كلامهم ان من لا تقبل شهادته لم يصح فقناوه ولا يرد  
الفاسق فانه عندنا اهل لها لان القاضي لو قضى  
بشهادته صح وان كان يائما كما سأل في فعله هذا  
لا يصح فقنا العدو على عدوه عداوة دينوية  
كالشهادة وان قلنا بصحة اذا قضى بالبينه او  
الاقرار لا يعلمه في مستثناة ولا يصح القضا من لا تقبل  
شهادته له الا في مسألة ما اذا ورد عليه كتاب  
القاضي فانه يقضي له كما في السراج الوهاج وكتبناه



في فوائد القضا وسنكلم عليه ان شاء الله تعالى في الشهادات  
ولو كان السلطان قاضيا مشتركا على الكفار فظاهر يقتضي الخلاص  
هي الصحة وهو ظاهر لانه اهل للشهادة عليهم وسبقت عن  
تولية الباشا بالقاهرة قاضيا للحكم في حادثة خاصة  
مع وجود قاضيهما المولى من السلطان فاجبت بعدم  
الصححة لانه لم يقوم من اليه تقليد القضا ولد الحكم بنفسه  
لم يصح كما قدمناه **قال** والفاسق اهل للقضا كما هو  
اهل للشهادة الا انه لا ينبغي ان يقلد لما قدمنا انهما من  
باب واحد ولا ينبغي تقليده لان القضا من باب الامانة  
والفاسق لا يؤمن في امر الدين لقلة مبالاة به كما لا ينبغي  
قبول شهادته فان قبلها بقدر الحكم بها وفي غير موضع  
ذكر الاولوية يعني الاولى ان لا تقبل شهادته وان قبل  
حاز وفي فتح القدير مقتضى الدليل ان لا يحل ان يقض  
بها فان قضى حاز ونفذ انتهى ومقتضاها الاثم وعلى  
الاول المنقول لا ياتم وظاهر الآية يفيد ان لا يحل  
قبولها قبل تعرف حاله وهو قوله ان حاكم فاسق ينبغي  
مقتضى ان لا يقضوا قوما بجهالة فتصيحوا على ما فعلتم  
نادمين وتقولون بوجوب السؤال عن الشاهد سر وعلاية  
طعن الخصم اولا في سائر الحقوق على قولها المفتية  
بقتضيان ياتم بتركه لانه لا تعرف عن حاله حتى لا يقبل  
الفاسق وصرح في اصلاح الايضاح بان من قبله فاسقا  
ياتم واستثنى ابو يوسف من الفاسق اذا شهدات بكون  
ذاهب ومروءة فانه يجب قبول شهادته كما في البرازية  
فعل في هذه يجوز تقليده القضا الا ان يكون ابو يوسف  
فارقا بينهما والفسق لغة الخروج عن الاستقامة كذا في

المعرب

المعرب وشرعا ارتكاب كبيرة او الاصرار على صغيرة كما في الخيانة  
والعدالة اجتناب الكبائر والاصرار على صغيرة واجتناب  
فعل ما يحل بالمروءة كما سياتي في الشهادات قاذرا ارتكب  
ما يحلها خرج عن كونه عدلا وان لم يصرف فسقاه  
ولو كان عدلا ففسق لا يعزل ويستحق العزل ان فسق  
باخذ الرشوة او بغيره من الرشا وشراب الخمر وما  
ذكره المولف من صحة تولية الفاسق وعدم عزله  
لوفسق هو ظاهر المذهب كما في الهداية وهو قول  
عمامة المشايخ وهو الصحيح كما في الحاشية وعن علمائنا  
الثلاثة في النوادر انه لا يجوز قضاؤه وقال بعض  
المشايخ اذا قبل الفاسق ابتداء يصح ولو قبله وهو عدل  
يعزل بالفسق وفي ايضاح الاصلاح وعليه الفتوى  
انتهى وهو غريب ولم اره والمذهب بخلافه لا بالمقلد  
اعتمد عدالة فلم يكن راضيا دونها وهذا مما كان  
فيه الابتداء سهل من البقاولة نظير مذكور في المعراج  
لوايق المادون يتجرولوا ذن للابق صم وقيدته في  
الحاشية بما في يده فليس السائر على الحكمة الفقهاء  
وهو ان البقا سهل من الابتداء وانما كان كذلك لو  
جوده ليل يقتضيه وهو ان المقلد اعتمد عدالة  
فيقتيد التقليد بحال عدالة الاخر ما في النهاية  
وفي البرازية ولو بشرط في التقليد انه متى فسق  
يعزل ان عزل انتهى فينبى بالقضا لان العسوق  
لا يمنع الامامة بلا خلاف ولا يعزل بالفسق انتهى  
وقوله يستحق العزل معناه يجب على السلطان  
عزله كذا في البرازية وفي المعراج يجب عزله انتهى



فقد اختلف في معنى الاستحقاق كما اختلف في توليته ابتداء في  
فتاوى قاضي خان من الردة والسلطان يصير سلطانا بامر من  
بالبابية معه يعتبر في البابية مبايعة اشراقهم واعيانهم الثاني  
ان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع  
الناس ولم ينفذ فيهم حكمه لعجزه عن قهرهم يصير سلطانا  
فاذا صار سلطانا بالبابية فجاز ان يكون له قهر وعلمية  
لا ينفذ لانه لو انفزل يصير سلطانا بالشر والعلمية  
فلا يفيد وان لم يكن له قهر وعلمية ينفذ انتهى ولم يذكر المولف  
نفاذ قضايه ولا يلزم من عدم عزله نفاذ قضايه كما في  
الخاتمة واجمعوا على انه اذا ارشني لا ينفذ قضاه فيها  
ارشني انتهى مع انه قدم انه لا ينفذ بالفسق فصار  
الحاصل انه اذا فسق لا ينفذ ونفذ قضايه الا في  
مسئلة من ما اذا فسق بالرشوة فانه لا ينفذ في الحادثة  
التي اخذ بسببها وذكر الطرسوسي ان من قال باستحقاق  
العزل قال بفساد احكامه ومن قال بعزله قال ببطلانها  
**قال** واذا اخذ القضا بالرشوة لا يصير قاضيا انما سال  
دفعه لتوليته لم يقع توليته وهو الصحيح ولو قضى لم ينفذ  
وبه يفتي اذا امام لو قلد برشوة اخذها هو او قومه  
وهو عالم به لم يجوز تقليده كقضايه برشوة كذا في جامع  
الفصولين ثم رقم للاخر ان من اخذ القضا برشوة او  
بشعاع فهو محكم لو رفع حكمه الى قاض اخر بمصينه ولو وافق  
رايه والا بطله انتهى وهكذا في الخلاصة من ابن الفتوي  
على عدم نفاذه اذا اتولى بالرشوة واطلقة مثل ما اذا  
كان الدافع للقاضي او غيره ليولية السلطان كذا في البرز  
يبد توليته القضا لانه لو اخذ الرشوة وقضى فقد مناه عن

الخاتمة

الخاتمة الاجماع على انه لا ينفذ قضاه فيها ارشني وهكذا في  
السراج الوهاج وفي البرازية الفتوى على عدم نفاذه  
وحكمه في قصور العمارية فيه اختلاف فقيل لا ينفذ  
فيما ارشني فيه وينفذ فيما سواه وهو اختيار ثلث  
الايمه وقيل لا ينفذ فيهما وفيما ينفذ فيهما وهو ما  
ذكره البرزوي ورجحه في فتح القدير بقوله وهو حسن  
لان حاصل امر الرشوة فيما اذا فسق يكون ايجابها  
فسقه وقد فرض ان الفسق لا يوجب العزل فولاية  
قائمة وقضاؤه بحق فلم لا ينفذ وخصوص هذا  
الفسق غير موثر وغاية ما وجه به انه اذا ارشني عامل  
لنفسه او ولده يعني والقضا على الله تعالى انتهى قلت  
ليس هذا مرادهم وانما مرادهم انه قضى لنفسه يعني والقضا  
لنفسه باطل وهذا القول احسن فظهر ان خصوص هذا  
الفسق موثر في عدم النفاذ وفي السراج الوهاج معزيا  
الى البنايع قال ابو حنيفة لو قضى القاضي زمانا  
بين الناس ثم علم انه مرشني يبطل للقاضي الذين  
يختصمون اليه ان يبطل كل قضايه انتهى وفي البرازية  
وان ارشني وقيل القاضي او كائنه او بعض اعوانه فان  
بامرهم ورضاه فهو كما لو ارشني بنفسه وان بغير علمه  
ينفذ قضاه وعلى المرتشي رد ما قبض قضى ثم ارشني  
او ارشني ثم قضى او ارشني ولده او بعض من لا تقبل  
شهادته لانه لا لانه لما اخذ المال او ابنته يكون عاملا  
لنفسه او بنة القاضي المولى اخذ الرشوة ثم بعثه  
الى شافعي المذهب ليحكم لا يصح لانه عامل لنفسه  
وان كتب اليه لسمع الخصومة واخذ جرة مثل الكتابة



ينفذ لانه ليس من شدة انتهى والرشوة بكسر الراء وضمة الاء في النبايع  
وفي القاموس انها بالتثنية الجعل وارثنى طلبها ورشاه فاباه  
ومسا لفة ورشاه لا يئنه واعطاه الرشوة انتهى وفي الصباح  
الرشوة بالكسر ما يعطيه السخيم الحاكم وغيره ليحكم له او يفتكر  
عليه ما يريد وجمعها رشاش مثل سدره وسدر والضم لغة  
وجمعها رشى بالضم ايضا ورشوة رشوا من باب قتل اعطيه  
رشوة فارثنى اي اخذوا صلها رش الفرح اذا مده راسه  
الى امه لتوفه انتهى وفيه البرطيل بكسر الراء والرشوة وفي المثل  
البراطيل تنفرا لا باطيل ثمانية ما خوزة من البرطيل  
الذي هو العول لانه يستخرج به ما استزود في الباطي  
لغته فعليل بالفتح انتهى وذكر الاقطع ان الفرق بين المدة  
والرشوة ان الرشوة يعطيه بشرط ان يعينه ولا هدية  
لا شرط معها انتهى وفي الحاشية الرشوة على وجوه اربعة  
منها ما هو حرام من الجانبين وذلك في موضعين احدهما  
اذا نقل القاضي بالرشوة حرم على القاضي والاخذ  
الثاني اذا دفع الرشوة الى القاضي لم يقض له حرم من الجانبين  
سواء كان القضاة بحق او بغير حق ومنها اذا دفع الرشوة خوفا  
على نفسه او ماله فمذ الحرام على الاخذ غير حرام على الدافع  
وكذا اذا طمع في ماله ورشاه ببعض المال ومنها اذا دفع  
الرشوة ليسوي امره عند السلطان حل له الدفع ولا  
يجل الاخذ ان ياخذ فان اراد ان يجل للاخذ يتاحر الاخذ  
يوما الى اللين بما يريد ان يدفع اليه فانه نفع هذه الاجارة  
ثم المتاحر ان شا استعمله في هذا العمل وان شا استعمله  
في غيره هذا اذا اعطى الرشوة ولا ليسوي امره عند  
السلطان وان طلب منه ان يسوي امره ولم يذكر له الرشوة

واعطاه

واعطاه بعد ما يرى اختلوا فيه قال بعضهم لا يجز له ان  
ياخذ وقال بعضهم محل وهو الصحيح لانه يروى بحارة  
الاحسان في محل انتهى ولم ارقسما يحل الا خذ فيه دون  
الدفع واما الحلال من الجانبين فنوا هذا للثبوت  
والحجة كما صرحوا به وليس هو من الرشوة لما علمت  
وفي القضية قبل التجرى الظلم يمنع الناس من الاخطار  
في البروج الا بدفع شئ اليهم فالدفع والاخذ حرام لانه  
رشوة انتهى وفيها ما يبدفعه المتعاسفان رشوة  
يجبرد ها ولا تملك انتهى فكذا يفيدان الاخذ لهما  
وقد صرح به في هبة القضية قال وفي السير الكبير  
الرشوة تملك الا ان قال ابراه عن الدين لم يصلح منه  
عند السلطان لا يبر وهو رشوة ولو ابى الاضيق  
عند امرانه فقال ابراهيم من المهم فاضطجع معك  
فا براته قبل يبر الا ان ابراهيم في الدافع للجاء  
وقال عليه السلام نهنا دوا تحابوا بخلاف الا بر في الاول  
لانه مقصود على اصلاح المهم واصلاح المهم يستحق  
عليه ديانة وبذل المال فيها هو مستحق عليه حل الرشوة  
انتهى وفيها دفع للقاضي وغيره سمحتا لا صلاح  
المهم فاضلح ثم ندم يرد ما دفع اليه انتهى فظاهره  
ان التوبة من الرشوة تورد المال الى صاحبه وان  
تضي حجة وفي صلح العراج يجوز المصانعة للاوصيا  
في اموال اليتامى وفيه يعني ثم قال من الرشوة المحرم  
على الاخذ دون الدافع ما ياخذ ايتا عرو في وصايا  
الحاشية قالوا بطل المال لا يستحل حوله على اخر رشوة  
وليس منه ما ياخذ المرأة لا حل صلحها مع الزوج قال في



الخلاصة والبرازية احر كتاب الصلح وقع بين الزوجين مشافاة فقات  
لا اصالحه حتى يعطيه كذا جازة ان لما عليه حقا كالمهر والنفقة  
انتهى ومنها ما في مهر الخا البرازية الاخ اخي ان يزوجه الاخت الا ان  
يدفع اليه كذا فندفع له ان يا خدمته قايما او هالكالا انه  
رثوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية ايضا في المسألة المتقدمة  
اذا علم من حاله انه لا يزوجه الا بالهدية والا لا انتهى ومنها  
لواثق على معتدرة الخير ليتزوجها فابت ان تزوجه  
ان شرط الرجوع رجوع تزوجها اولا والا لکن التلق على طبع  
ان يتزوجها اختلف التصحيح في الرجوع وعدمه وقد منا  
ونماه فيها **قال** والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا وجه  
الا انه يحذر النسبة الى الخطا ووجه الثاني انه من مور  
الدين وقيل غير معتول في الديانات ولم يرجع المثار خون  
احدها وظاهر ما في التحرير انه لا يحل استفتاءه اتفاقا  
فانه قال الاتفاق على حل استفتاء من عرف من اهل  
العلم بالاجتهاد والعدالة او راه منتصبا والناس  
يستفتونه معظيهم على امتناعه ان ظن عدم احدهما  
فان جعل اجتهاده دون عدالته فالجواز منع استفتاءه  
بخلاف المجهول من غيره اذا الاتفاق على المنع انتهى فلا  
اقل من ان يكون تزجيا لعدم صلاحيته وكذا جزمه  
في الجمع واختاره في شرحه وقال ان اول ما يستنزل  
به في كسر الرحمة الالهية في تحقيق الوافقات الشرعية  
طاعة الله عز وجل والتسليم للفقهاء **قال** الله تعالى  
وانتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على ربه وهداه  
في استخراج دقايق الفقه وكنوزه وهو في الحامى حقيق  
بانزل الخد ان عليه ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نور

انتهى فشرط

انتهى فشرط المفتي اسلامه وعدالته ولزم منها اشتراط  
بلوغه وعقله فتدفعون الفاسق والكافر وغير  
المكلف اذا يقبل خبرهم ويشترط اهلية اجتهادهم  
سابق ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة الحفظ  
كما في الروض للاعتزاز بمن يعلب عليه الغلبة والسهو  
لان اشتراط الاجتهاد يعني عنهما وفي شرح الروض  
ويشير للامام ان يسأل اهل العلم المشهورين في عصره  
عن يصلح للفتوى ليجتمع من لا يصلح ويتوعدده  
بالعقوبة وليكن المفتي مستزها على كونه المروءة  
فقيه النفس سليم الذهن حسن التمرين والاستنباط  
ولو كان المفتي عبدا او امراة او اعمى واخرس بالاشارة  
وليس هو كالتشاهد في رد فتواه لقراءة وجرتفع  
ودفع ضرر عداوة فهو كالراوى لا كالشاهد ونفسه  
فتوى من لا يفرز ولا يفسق ببدعته كشهادة انتهى  
وفي تلخيص المحتوي ان الاشارة من المفتي الناطق بعمل  
بها فلا يختص بالاحرس وفي الغنية اشار المفتي براس  
مكان قوله نعم فلا يستفتى ان يعمل به عن ابي القاسم  
مثله بل لا لان اشارة الناطق لا تعتبر انتهى وسابق  
انه ينبغي ان يكون المفتي كالقاضي في اوصاف  
الكمال وفي الظهيرية وكما سلف القاضي ان يفتي من  
لم يخاصم اليه ولا يفتي احد الخصمين فيما خصم اليه  
انتهى **قال** ولا ينبغي ان يكون القاضي قضا غليظا  
هيا را عني الان المقصود منه وهو ايعال الحقوق  
الى اهله لا يحصل به وفي المصباح من رجل فذا شديد  
غليظ القلب يقال منه غليظ من باب ثقب قنطرة



اذا غلظتني سباب في غير موضعه وغلظ الرجل اشتد فهو غليظ  
 وفيه غلظة اي غير لين ولا سلس وغلظ له في القول غلظا  
 عنقه انتهى والجبار في الخلق الجاسل غيره على الشئ قهره وعلبة  
 وفي اسمائه يقال الذي جبر خلقه على ما اراد من خلقه  
 ولهمبه والعنيد من عاند فلان عنادا من باب قاتل  
 اذا ركب بخلاف والعصيان وعانده معانده عارضه  
 وفعل مثل فعله قال الازهرى العائد المعارض بالخلاف  
 لا بالوقار قد يكون مباراة بغير خلاف انتهى وفيه  
 في العرب بمن ظهر له الحق فيسابة وذكر مسكين ان اللفظ  
 هو الجاني في سبي الخلق والغليظ قاسي القلب والجبار من  
 جبره على الامر بمعنى جبره اي كما يجبر غيره على ما لا يريد  
 والعنيد المعاند المجانب للحق المعادي كاهله **قال** و  
 ينبغي ان يكون موثوقا في عفاة وعقله وصلاحه  
 وفيه وعلمه بالسنة والا تارد وجوه الفقه ويكون  
 عزيزا من غير عنق ليتنا من غير طبعه لان الفضل من اهم  
 امور المسلمين فكل من كان اعرف واقدرا واجه واهب  
 واصبر على ما يصيبه من الناس كان اولى وينبغي للسلطان  
 ان يتفحص في ذلك ويؤمل من هو اولى بقوله عليه السلام  
 من قلدا انسانا عملا وفي رعيته من هو اولى فقد خان  
 الله ورسوله وجماعة المسلمين والموثوق به من وثقت  
 به اتق بكسر هاء ثقته ووثوقا اي تمتته وهو هو هم  
 ثقة لانه مصدر وقد جمع في الذكور والاناث فيقال  
 ثقات والعفاف بالفتح من عوف عن الشئ يعف من باب  
 ضرب عفته بالكسر مستمع عنه فهو عفيف كذا في الصحاح  
 وفسر الكرماني في شرح البخاري بالكف عن المحارم وخوام

المروءة

المروءة والعقل على قول الاكثر كما في الخبر بقوة بها ادراك  
 الكليات للنفس انتهى والمراد بالموثوق به في عقله ان يكون  
 كاملا فلا يولر لما خف وهو ناقص العقل قال في المستطرف  
 الخفة غريزة لا ينفع فيها الحيلة وهذا دواءه الموت  
 وفي الحديث الا خف بعض الخلق الى الله تعالى اذا حرمه  
 اعزاه غشا عليه وهو العقل ويستدل على صفة من حيث  
 الصورة تطول اللحية لان مخزجها من الدماغ فمن  
 افراط طول الحية قل دماغه ومن قل دماغه قل عقله ومن  
 قل عقله فمواخف واما صفة من حيث الافعال فترك  
 نظره في العوائف وثقة من لا يعرفه والمحب وكثرة  
 الكلام وسرعة الجواب وكثرة الالتفات والخلو من العلم  
 والعمالة والخفة والسعة والظلم والعفلة والسهو والخيالة  
 ان استغنى بطروا وان افتقر فنتظ وان قال فحشش  
 وان سبل يحل وان سال الح وان قال لم يحسن وان  
 قيل له لم يفتقه وان ضحك فتهف وان بكى صرخ  
 وان اعتبرنا هذه الخصال وجدناها في كثير  
 من الناس فلا يكاد يعرف العاقل من الاحق  
 قال عيسى عليه السلام عالجت الامة والا برص فابراهما  
 وعالجت الاخف فلم يبرأ انتهى واما الصلاح فهو لغة  
 خلاف الفساد كما في الصحاح وذكر الكرماني انه لفظ  
 جامع لكل خير ولذا وصف الانبياء عليهم نبينا صلى الله  
 عليه وسلم به ليلة الاسراف فقال كل من ثقت به في  
 السموات امر بها بالنبي الصالح ولو كان هناك وهو  
 اجمع منه للخير لو صفوه به انتهى وفي اوراق الخفاف  
 الصالح من كان مستورا لين بمهلوك ولا صاحب ربيعة



وبان ستقيم الطريقة سليم الناجية كما من الماذي قليل التو  
ليست معارف للنبي ولا بنادى عليه الرجل الويلو بقزاف  
للمؤمنات وما يعرفون بالكلية فمذا عندنا من اهل  
الصالح انتهى والعلم لغة كما في المصباح العلم والعلم  
عند الكوفة والخلف العجز عن احتمال الشيء وفوق  
القدر بقليل الخبر ويستحب ان يكون في القاضي عيسى  
بلا غضب وان يلتزم التواضع في غير حق ولا ضعف  
والمراد بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قولا وفعلات ونقير من عند امرينا به والمراد بوجوه  
الفقه ظهيرة وقد منا تعرفه اول الكتاب وذكور سكن  
هنا ان الفقه عند عامة العلماء اسم لعلم خاص في الدين  
لا لكل علم وهو العلم بالعائ التي تعلق بها الاحكام  
من كتاب وسنة واجماع ومقتضى ما اشارنا  
**باب** والاهلنا بشرط الاولوية وهو لغة وبذل الطاقة  
في تحصيل ذي كلفة واصطلاحا ذلك من الفقهية في تحصيل  
حكم شرعي ظن محقق في الخبر واختلفوا في المجتهد فقيل  
ان يعلم الكتاب بمعانيه والسنة بطرقها والمراد بعلمها  
علم ما يتعلق به الاحكام مرهما من العام والخاص بالشرع  
والموول والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ ومعروف  
الاجماع والقياس ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا  
لبعضه عن ظهر القلب بل يكفي ان يعرف مظان احكامها  
في ابوابها فيراجعها وقت الحاجة ولا يشترط التبحر في هذه  
العلوم ولا بد له من معرفة لسان العرب لغة واعرابها  
واما الا اعتقاد فيكفيه اعتقاد جازم ولا يشترط معرفتها  
على طريق المتكلمين وادلتهم لانا صناعة لهم ويدخل في السنة

اقوال

اقوال الصحابة فلا بد من معرفتها لانه قد يفتن مع وجود  
قول الصحابي ولا بد له من معرفة عرف الناس وهو معنى  
قولهم لا بد ان يكون صاحب قريحة وفي القاموس والقريحة  
اول ما يستط من الفرح كالسهم واول كل شيء ومثله طبعه  
والا فتراج ارجال الكلام واستنباط الشيء من غير سماع  
ولا حتما والاختيار وابتداء الشيء والحكم انتهى وفي متابع  
الامام محمد المكردي كان محمد يذهب الى الصباغين  
ويسال عن بيعا ملائم وما يدبر وها فيهما بينهم وكان  
التحساي يختلف الى محمد فقال له يوما ما اكثر ما تقرأ لو  
وعلى هذا معاني كل الناس ما اتيتم وهذا القول لا يعرف  
الا الحد في من اهل هذه الصناعة فمن ايقن هذه  
الجملة فهو اهل الاجتهاد فيجب عليه ان يعمل باجتهاده  
ولا يقلد احدا وقوله شرط الاولوية يفيد ان بولته  
لجاهل صحيحة عندنا لان المقصود من الغضاض  
وهو ايصاف الحق الى مسخنة يحصل بالعدل يقتوى غيره  
وفي البرازية من كتاب الايمان قيل الثالث والعشر  
المفتي يعني بالديانة والقاضي يقتضي الظاهر ان قال  
وان الجاهل لا يمكنه بالفتوى ايضا فلا بد من كون القاضي  
الحاكم في الدماء والعز ورج عالما دينيا كالكبريت الاحمر  
وابن الكبريت الاحمر وابن الدين انتهى وذكر يعقوب  
باشا ويعلم من الدليل ان المراد من الجاهل من لا  
يقدر على اخذ المسائل من كتب الفقه وضبط اقوال  
العلماء كما لا يخفى مع ان المراد منه القدر بقرينة جعل  
الاجتهاد بشرط الاولوية انتهى وهكذا في ايضاح الاصداغ  
وجوز في العناية ان يراد بالجاهل المقلد لكونه ذكر



في مقابلة المجتهد وان يراد من لا يحفظ شيئا من اقوال الفقهاء وهو  
الناسب لسياق الكلام لقوله في دليل الشافعي ولا قدرة في دون  
العلم ولم يقل يجوز الاجتهاد انتهى وقد يقال القلدا ايضا  
يعمل بفتوى ولو اخذها من الكتب وعاصم شرعية المجتهد  
على ما في التلويح والتحرير الاسلام والبلوغ والعقل وكونه فقيه  
النفس بمعنى شديدا في العلم بالطبع وعلمه باللغة والعربية اي الصرف  
والنحو والمعاني والبيانات والامور وكونه حاديا بالعلم كتاب  
الله تعالى مما يتعلق بالاحكام وكونه عالما بالحدوث متنا وشد  
ونا سخيا ومنسوخا ولا يشترط فيه بعد صحة العقيدة علم الكلام  
ولا تقارب الفقه والذكورة والحريه والعدالة فلفظ  
الاجتهاد لتعمل بنفسه واما غيره فلا يعبر به ويشترط كونه عالما  
برجوه القياس وفي الحقيقة اشتراط عام بالاصور يعني  
عنه ولا بد من معرفة الاجتماع وموافقته ومن معرفة علوان  
الناس فالخاص ان الشرايط اربعة عشر شرطا واما ركنه  
فالمجتهد وهو ما قدمناه والمجتهد فيه وهو حكم شرعي  
عليه دليل واما معناه لغة فاصلا فاقدمنا لها واما  
حكمه فهو غلبة الظن بالحكم مع احتمال الخطا ورايت في جميع  
الدلائل ان الظن الغالب غير غلبة الظن بعين الشافعي  
الاول **قال** والفتى ينبغي ان يكون هكذا موثوقا به في  
دينه وعفافه الى اخره وان يكون مجتهدا قال في فتح القدير  
واعلم ان ما ذكره في القاضى ذكر في المفتى فلا يفتى الا  
المجتهد وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتى هو  
المجتهد فاما غير المجتهد من يحفظ اقوال المجتهد فليس  
بمفتى والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد  
كاي حنفية على جهة الحكم فعرف ان ما يكون في زماننا

مفتوى

من فتوى الموجودين ليس يفتوى بل هو نقل كلام المفتى ليا قد  
به المستفتى وطريق نقله لذلك عن المجتهد احدا من امان  
يكون له سند فيه او يأخذه من كتاب معروف تداولته لا يدري  
بحوكت محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهد  
لانه بمنزلة الخبر المتواتر او المشهور هكذا ذكر الترازى  
فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يجد  
عزوما فيها الى محمد والى ابن يوسف لانها لم تشر في  
عصرنا في ديارنا ولم تنفذ اول نعم اذا وجد النقل عن  
النوادر مثلا في كتاب مشهور معروف كالمدايه والبسوط  
كان ذلك بغويا على ذلك الكتاب فلو كان حافظا لافاد  
المختلفة للمجتهدين ولا يعرف الحق ولا قدرة له على الاجتهاد  
للمترجي لا يقطع بقول منها يعني به بل يحكيها للمستفتى  
فيختار المستفتى ما يقع في قلبه انه الا صوب ذكره في بعض  
الجوامع وعندى ما يجب عليه حكاية كل ما بل يفتيه ان  
يحكى قولها فان القلدا ان يفتى او مجتهدا  
فاذا ذكر احدها فقلده حصل المقصود نعم لا يقطع  
عليه فيقول جواب سبيلك كذا بل يقول قال ابو حنيفة  
حكم هذا كذا نعم لو حكم الكل فالأخذ بما يقع في قلبه  
انه اصوب اولى والا فالعام فالعبرة بما يقع في قلبه من  
صواب الحكمة وخطايه وعلى هذا اذا استفتى فقيها من  
اعنى مجتهدين فاختلغا عليه الاول ان يأخذ بما قيل  
اليه قلبه منهما وعندى انه لو اخذ بقول الذي لا يميل  
اليه قلبه جاز لان ميله وعدمه سواء الواجب عليه  
تقليد مجتهد وفعل اصاب ذلك المجتهد او اخطأ  
وقالوا المنتقل من مذاهب باجتها وبرهان اتم يستوي



التفتير قبل الاجتهاد وبرهان اول ولا بد ان يراد بهذا  
 الاجتهاد معنى التفتير والتحكم القلب لان العام ليس له  
 اجتهاد ثم حقيقة الانتقال تحقق في حكم سبلة خاصة  
 قلده فيه وعمله به والا فقلده قلده ابا حنيفة فيما اتي به  
 من المسائل والتمت العمل به على الاجمال وهو لا يعرف صورها  
 لبر حقيقة لتقليد بل هذا حقيقة لتقليد التقليد او وعده  
 كانه التزم ان يعمل بقول ابا حنيفة فيما يقع له من المسائل  
 التي تنفي في الوقايح فان ارادوا هذا الالتزام فلا دليل على  
 وجوب اتباع المجتهد المعين بالزام نفسه ذلك قول ابي  
 شرع بل الدليل اقتضى العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه  
 بقوله تعالى فاسئلوا هذا الذكر ان كنتم لا تعلمون  
 والسؤال انما يتحقق عند طلب الحادثة المعينة وحينئذ اذا  
 ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به والغالب ان مثل  
 هذه الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والاخذ  
 العام في كل سبلة بقول كل مجتهد قوله اخف عليه وانا لا اذكر  
 ما يمنع هذا من النقل او العقل وكون الانسان يتبع ما هو اخف  
 على نفسه من قول مجتهد سوغ له الاجتهاد وما علمت من  
 الشرح دمه عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن امته  
 الى هنا في فتح القدير ولم يسطر اصحاب الكلام على الفتى  
 والمستفتى في التوفيق والتزويج وانما ذكر اسماء الفقهاء و  
 بعض مسائلها وقد ايسر الكلام عليهما في الروض في كتاب  
 القضاء فاحسب قلده لان قواعدنا لا تباها بم ائمة هذه  
 على نقل البعض بل هذا قاله في الفصل في الفتى فان لم يكن  
 غيره يفتي عليه وان كان غيره فهو من كفاية ومع  
 هذا لا يحل التراجع اليه الى ما لا يتحقق ويشترط اسلام

الفتى

المفتى وعدالة فتدقوى الناسق ويعمل لنفسه باجتهاده  
 ويشترط بيقظ وقوة ضبط واهلية اجتهاد فمن عرف سبلة  
 او مسائل بالاهتمام بخبر فتواه بما وانقلبه وكذا من لم يكن مجتهدا  
 ولومات المجتهد لم يظلم فتواه بل يؤخذ بقوله فعلى هذا من  
 عرف مذهب مجتهد وتبحر فيه جاز ان يفتى بقول ذلك المجتهد  
 وليضف الى المذهب ان لم يعلم انه يفتى عليه ولا يجوز لغير المجتهد  
 الا في مسائل معلومة من المذهب فخرج ليس المجتهد تقليد  
 مجتهد ولو حدثت واقعة فراجعت فيها وجب اعادتها  
 ان نسي الدليل او حجة مشكوك فرج التثبتون الى مذهب  
 امام اسما عوام فتقليد هم مفرغ على تقليد الميت وقد مر  
 وما مجتهدون فلا يقلدون فان وافق اجتهادهم اجتهاده  
 فلا بأس وان خالفه احيانا ومن لم يبلغ رتبة الاجتهاد  
 بل وقف على اصول امامه وتكمن من قياس ما لم ينص على  
 المنصوص فليس بمقلد في نفسه بل هو واسطة فان نفع صاحب  
 المذهب على الحكم والعللة الحق بما غير المنصوص ولو نص  
 على الحكم فقط قلده ان يستنبط العللة ويقتبس وليقل هذا  
 قياس مذهب لا قوله وان اختلف نظر امامه في  
 مشبهتين قلده التخرج من احدها الى الاخرى فرج المفتى  
 ان يغفل للزجر متاوانا اذا سأل من له عيب عن قتله  
 وحشش ان يقتله جاز ان يقول ان قتلته قتلناك متاوانا  
 لقوله عليه السلام من قتل عبده قتلناه وهذا اذا لم  
 يترتب على طلاق نفسه واختلاف الغنيتين كالمجتهد  
**فصل** في المستفتى يجب ان يستفتى من عرف علمه وعدالة  
 ولو باجتهاد ثقة عارف باستقائه والا بحث عن ذلك  
 فلو خفيت عدالة الباطنة اكتفى بالعدالة الظاهرة ويعمل

عليه مر



بفتوى عالم مع وجود علم جملته فان اختلفوا بما نضر قدم الاعلم  
وكذا اذا اعتقد احدهما العلم او اوردع ويقدم العلم على الاوردع  
ولو اجبت في واقعة لا تتكرر ثم حدثت لزم اعادة السؤال ان  
لم يعلم استناد الجواب الى هذا واجماع ولو لم يظهر لنفسه  
بجواب المفتي استحب سوال غيره ولا يجب تكرار المستفتي  
بفت رقيقة او رسولة من الادب ان لا يسأل والمفتي  
قائم او مستغول بما يمنع تمام الفكر وان لا يعود بجوابه هكذا  
قلت ان لا يطالب بدليل فان اراده فوفت اخرو  
لبين موضع السؤال ونقطة المشتبه في الرقعة وتيا لها  
لا سيما اخرها ويثبت ولا يقدح الا سراج مع التحقيق  
وان يشاور فيما يجب اظهاره من حزم مثا هلا وان يصح  
خفا فاحشا وان يشغل بياض خط كيدا يلحق شئ وبين  
خطه بعلم بين قلمين ولا بأس بكتابة الدليل في السؤال  
ولا يكتب خلق من لا يصلح وله ان يضرب عليه  
ان امن فتنة وان سخط المالك وينهى المستفتي  
عن ذلك وليس له جسور الرقعة وينبغي للامام ان  
يبحث اهل العلم عن بصلاح الفتوى تمنع من لا يصلح  
وليكن المفتي مسترها عن خوارم المرأة ففيه التنس  
يسلم الذهب حسن التصرف ولو عبدا وامراة وخرس  
نهم اشارة وليس هو كالشاهد في رد فتواه لقراءة  
وجرتفع وتقبل فتوى من لا يكفر ويهتفق ببدعة  
كثيها دنة وبفتى ولو كان قاصيا وفي استنراط مع  
الحساب لنصيح مسايده وجرهات ويشترط ان يحفظ  
مذهب امامه وتعرف قواعده واساليبه وليس  
الاصول الماهر وكذا البحوث في الخلاف من ائمة الفقه

في خوار

فيقول المناظرين ان يفتى في الفروع الشرعية ولا يجب  
افتا فيما لم يقع ويجوز السائل في الفتوى وانما الجبل  
ان قدمت الاعراض وسوال من عرف بذلك ولا يفتى  
في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو لفرح  
ومداقعة اخشين وان افني معتقدا ان ذلك لم  
يمنعه عن درك الصواب صحت فتواه وان خاها والاول  
ان يتبرع بالفتوى فان اخذ رزقا من بيت المال جاز  
الا ان يتعنت عليه وله كفاية ولا ياخذ اجرة من  
مستفت فان جعل له اهل البلد رزقا جاز وان  
استوجر جاز والاولى كونها باجرة مثل كتبه مع كراهة  
وله فتوى هدية لرسوة علم فتوى كما يريد وعلى الامام  
ان يفرز لمدريس ومفت كفايته ولكل اهل بلد  
اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يفتى اهل بلد بما  
يقول باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم وليس له العمل  
والفتوى باحد القولين او الوجهين من غير نظر  
بل عليه في القولين ان يقول بالمتاخر ان علمه والافال  
رجحه الشافعي والا لزمه البحث عنه فان كان  
اهلا استعمل به فيفرق لذلك من القواعد والمأخذ  
والا تلقاه من نقلة المذهب فان عدم الترجيح  
توقف وحكم الوجهين كالقولين لكن لا عبرة بالتكسر  
الا اذا وقع من شخص فان اختلفوا في الاجح  
ولم يكن اهلا للترجيح اعتمد ما صحه الاكثر والاعلم  
والا توقف والعمل بالجديد من قول الشافعي في  
كحول لا يثن مسألة وان كان في الرقعة يسأل  
رتب الاجوبة على ترتيبها ويكره ان يقتصر على



ما فيه قولان ان لا يقيد ولا يطلق حيث التفصيل منو خطا ويجب  
على ما في الرفعة لا على ما يعلمه فان اراده قال ان اراد  
كذا او يجيب الاول في المناجبة اليسرى وان شا غيرهما لا قتل  
السلمة وليكت الحمد لله وليختم بقوله والله اعلم ولا  
يقبح ان يقول في الجواب عندنا وان تغلقت بالسلطان  
دعاه فقلاد وعلى السلطان سده الله او شدا زاره  
ويختصر جوابه ويوضح عبارة وان سئل عن تكلم بكفر  
متاؤل قال يسيل ان اراد كذا فلا شئ عليه وان  
اراد كذا فليست ب فان تاب قبلت توبته والا قتل  
وان سئل عن قتل او جرح اخطا وذكر شروط الفصل  
ويبين قدر التفرير ويكتب على المصق من الورقة  
وان ضاقت كتب في الظهر والماسية اولى لا ورقة  
اخرى ويشا فيه بما عليه بل ان اقتضاهم لم يقتصر  
على احدها ولا يلغنه على خصمه فان وجب الافتا  
قدم السابق يفتوى ثم اقترح ثم يجيب نقد ثم تشا  
ومسافرين لقييو او تضرروا بالتخلف لا ان ظهر  
تضرر غيرهم بكثير ثم وان سئل عن الاخوة فصل في  
جوابه ابن الايوبي او الاب او الام وان كان في  
الغريفة عول قال الثمن عابلا وان كان في الورقة  
من يسقط بحال دون حال نسبه ويكتب تحت  
الفتوى الصحيحة ان عرف انها لاهل الجواب صحيح  
ومخو وله ان يجيب ان راي ذلك ويختصر وان  
جمل حاله يبحث عنه وان لم يظهر له فله امر بما يرد  
فان تفسر اجاب بلسانه وان عدم المعنى في بلدة  
وعزها ولا من ينقل له حكمها فلا يواخذ صاحب

الواقع

سا  
ب بد الها

الواقعة بشي يصيبه ولا تكليف فسر ع افتاه ثم رجع  
قبل العمل كف عنه وكذا اذا انكم امرأة بفتواه ثم رجع  
لزمه فراقها كما في القبلة وان رجع بعد العمل وقد خالف  
دليلا قاطعا بقصة والا فلا وان كان المعنى نقد  
الا سام فصر امامه وان كان اجتهاديا في حقة كالديل  
القاطع وعلى المعنى اعلامه بوجوهه قبل العمل  
وكذا بعده وان وجب النقض وان اتلف بفتواه  
ولم يخرم وان كان اهلا **فصل** يجوز تقليد  
من شا من المجتهدين وان دونت المذاهب كالنوم  
وله الانتقال من مذهبه لكن لا يستتبع الرخص فان  
تبعها من المذاهب فسد يفسق وجهان انتهى  
قال الشارح او جهنما لا والله سبحانه اعلم وقد  
عقد في اول الكتابات رخصة فصيلين في الفتوى  
حاصلها اول ان ابا يوسف قال لا تحل الفتوى  
الا للمجتهد ومحمد يجوزها اذا كان صواب الرجل  
اكثر من خطايه وعن الاسكاف ان الا علم بالبلد لا ببع  
تركها واختلفوا في الافتا ما شا جوزه البعض ومنعه  
اخر واختلفوا لا سكا ان يفتي ان كان شا ظاهرا  
والا لا وكان بن سلام اذا لم يعلم المستفتي وقال  
حيث من مكان بعيد يقول فلا يحل ناديناك من  
حيث حيثنا ولا يحل عمينا عليك المذاهب ولكن  
اختار الفقهاء ابو الليث انه لا يقول له ذلك اول  
مرة فان لم يجابه بذلك وحاصل الثاني ان  
اختلاف الامة المدي توسعة على الناس فاذا كان  
الامام في جانب وهما في جانب خيرا المعنى وان كان



احدهما مع الامام اخذ بقولها الا اذا اصاب المشايخ على  
 قول الآخر فثبت لهم انما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر  
 في مسائل وانه اختلف المتأخرون اخذ بقول واحد فلو لم  
 من المتأخرين بحجة درايه اذا كان يعرف وجوه الفقه  
 ولم ينشأ وراهله ولا يجوز له الافتاء بالقول المهور لجر  
 منفعته ولا يرجو عليه ديناً ودية مفت يزرأ على خياط  
 مستغن وقلعه من ثوبه كخرز من شبهة الرشوة ومن  
 شرايطها حفظه الترتيب والعدل بين المستفتين لا عمل  
 الى الاغنيا واعوان السلطان والا سرا بل يكتسب جواب  
 السابق غنيا كان او فقيرا ومن ادا به ان ياخذ الرقعة  
 بالحرمة ويقرأ المسئلة بالبصيرة مرة بعد مرة حتى  
 يتضح له السؤال ثم يجيب واذا لم يتضح السؤال سال  
 من المستفتي وما يرمى بالكاذب بالارض وهو لا يجوز وكان  
 بعضهم ما ياخذ الرقعة من بيد امرأة ولا صبي وكان  
 له تلميد ياخذ منهم ويجمعها ويرفعها فيكتبها  
 لخطيب العلم والاحسن اخذ المفتي من كل واحد  
 نواضعاً ويجوز للشاب الفتوى اذا كان حافظاً للرواية  
 واقفاً على ادرايات محافظاً على الطاعات مجانباً  
 للشهوات والشهادات والعام كسبه وان كان صغيراً  
 والجاهل صغيراً وان كان كبيراً وصح في السراجه ان  
 المفتي يفتي بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول  
 ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد  
 ولا يجبر اذا لم يكن مجتهداً واذا اختلف مفتيان بين  
 قول ابي حنيفة ومحمد ان يكون اورعهما وينبغي  
 ان يكتب عقيب جواب والله اعلم او نحوه في العقائد

يكتب والله الموفق ونحوه وكره بعضهم الافتاء والصحيح عدم  
 الكراهة للاهل ولا ينبغي الافتاء لمن عرف اقاويل العلماء  
 وعرف من اين قالوا فان كان في المسألة خلاف لا يختار قولاً  
 يجيب به حتى يعرف مجتهد وينبغي السؤال من افقه اهل زمانه  
 فان اختلفوا اخترت انتمى وصح في الحادى القدسي ان الامام  
 اذا كان في جانب فالاصح ان الاعتبار بقوة المدرك فان قلت  
 كيف جاز للمشايع الافتاء بقول غير الامام الا عظم مع انهم  
 مقلدون قلت قد اشكل على ذلك مدة طويلة ولم ار عنه  
 جواباً الا ما فهمته الان من كلامهم وهو انهم نقلوا عن اصحابها  
 انه لا يحمل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا  
 حتى نقل في السراجية ان هذا سبب مخالفة عظم الامام  
 وكان يفتي بخلاف قوله كثيراً انه لم يعلم الدليل وكان  
 يظهر له دليل غيره فيفتي به فاقول ان هذا الشرط  
 كان في زمانهم اما في زماننا فيكتفى بالحفظ كما في الفتنه  
 وغيرها فيجوز الافتاء بقول الامام بل يجب وان لم يعلم من اين  
 قال وعلى هذا فما صح في الحادى منى على ذلك الشرط  
 وقد صححوا ان الافتاء بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه  
 لانهم انما اختلفوا في فقد الشرط في حسنهم وهو الوقوف  
 على دليلهم واما نحن قلنا الافتاء وان لم نقف على دليله  
 وقد وقع للمحققين المماز في مواضع الرد على المشايخ  
 في الافتاء بقولهم بانه لا يعدل عن قوله الا لضعف  
 دليله وهو قوي في وقت العشا لكونه الاحوط في تكبير  
 التشريق في اخر وقتها الى اخرها ذكره في فتح القدير لكن هو  
 اهل للمظنونه فعليه الافتاء بقول الامام والمراد بالاهلية  
 هنا ان يكون عارفاً بميزا بين الاقاويل له قدرة على ترجيح



بعضها على بعض ولا يصير الرجل اهلا للفتوى ما لم يعبروا به اكثر من  
خطايه لان الصواب قد غلب ولا عبرة بما يغلب بمقابلته  
الغالب فان امور الشرع مبني على الاغلب كذا في الولو  
لحجة من كتاب القضاة وفي مناقب الكرواري قال ابن المبارك  
وقد سئل متى تكمل للرجل ان يفتي وبلى القضاة قال اذا كان بصيرا  
بالحديث والراي عارفا بقول ابي حنيفة حافظا له وهذا  
محمول على احدى الروايتين عن اصحابنا وقيل استوفى المذهب  
اما بعد التفتت فلا حاجة اليه لانه يمكنه التقليد انما هو من  
العين ما سمعت من بعض حنفية عصرنا حين فقلت قدما  
معه فيها ان قالوا ان الشايع يثبت علمنا انه قول الامام  
فقلت انه خطأ لا يثبتون قول الامام في ظاهر الرواية  
ثم يقولون الفتوى على قول ابي يوسف او محمدا وفرقوا بين  
من بعضهم انه يقول الدال عن ابي حنيفة قلت نعم لكن ما خرج  
عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرره في الاصول من  
عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد  
والمرجوع عنه لم يبق قول له كما ذكره **قال** ذكره التقليد  
لن خاف الخيف كيلا يكون ذريعة الى مباشرة الظلم وهنا  
تستحان التقليد اي النصب من السلطان والتقليد اي  
قبول تقليد القضاة وهو الاولي والخيف بمعنى الجور والظلم  
من حاق قلبية بخيف اذا جار وخوف عدم اقامة العدل  
لجزء مخوف الجور فلو قال المؤلف لمن خاف الخيف او العجز  
لكان اولى لان احدهما يكفي بغير علمه القدوري فالسواد  
بالكراهة كراهة التجريم لان الغالب الوقوع في محظوره  
حينئذ ومحل الكراهة ما اذ لم يتعين عليه فان اخصر  
صا فرض عين عليه وعليه فنبط نفسه الا ان كان السلطان

يمكن

يمكن ان يفصل المحضومات ويتفرغ لذلك كذا في فتح القدير واذا لم  
يمكن السلطان فصل القضايا في البلد قوم صالحون له  
امثوا كلهم كذا في البرازية ولم اره يفتي الممتنع الظاهر  
نعم لتركة الفرض الا ان يقال ان الممتنع في الغالب لا وبلا  
وهو مانع من الفسوق ولم ار الا ان هل يحبس الممتنع الممتنع  
فيه الظاهر جواز جبره على القبول لا اضطرار الناس  
اليه كما طعام المضطر وسائر فروض الكفاية عند الثقلين  
وكذا جواز جبر واحد من المتأهلين وغير المتأهل  
كالعدوم **قال** واذ امنه لا اي ان امن الخيف لم يكره  
التقليد لان كبار الصحابة والتابعين تقلدوه ولم  
يتفرغ المصنف لكون الدخول فيه عند الا من رخصة  
قالوا ولو تركه او عزيمه فالاولى الدخول فيه للاختلاف  
**قال** في البرازية وعامة الشايع علم ان التقليد رخصة  
والترك عزيمه وقد دخل في القضاة قوم صالحون  
وتخامى منه قوم صالحون وترك الدخول اصح دينا  
ودنيا وفتح القدير وان امن ابي رخصة والترك  
هو العزيمة لانه وان امن فالغالب خطا من ظن  
من نفسه الا عندنا فيظهر منه خلافة الله في الحاصل  
انه فرض عين ان تعين وفرض كفاية للمتا هل عند  
وجود غيره لكن رخصة ومكروه عند خوف العجز والخوف  
وبين ان يكون حراما عند غالب ظنه انه يجوز فالحكم  
ومباح تخاف منه فيه الاحكام الخمسة اما غير الامل  
فينحرم عليه الدخول فيه قطعاً ولم ار حكماً ما اذا خاف  
الجور مع الثقلين ومقتضى كلامهم في النكاح انه لا يجوز  
له القبول لثقتهم بالمحرم على المبيع وان كان فرضاً



وقد روي ان ابا حنيفة دعي للقضا ثلاث مرات فابى حتى حبس  
وجلد كرامة ثلاثين سوطا حتى قال له ابو يوسف لم تقلدت متعة  
الناس فنظر اليه بشبه الغضب فقال لو امرت ان اقطع البحر  
ساحة لتنت اقدر عليه فكان بك قاضيا ونكس راسه ولم  
انظر اليه بعد وهذا يدل على كراهة الدخول فيه وهو قول  
البعض وقد منا انه يكره للقادر عليه وظاهر كلام الامام  
انه عروف من نفسه عدم القدرة فلذا لم يقبل وبه صرح في  
فتح القدير او كان مذهبه انه لا يجوز القبول الا لمن اجبر  
عليه ولذا ضرب الامام ايا ما وقيد بقضا وطعن وامتنع  
في الاصح من القبول ومات على ما كان كذا في فتح القدير  
وحاصل ما ذكره البزار في مناقبه روايات الاول ان  
الامام لما اكرهه المنصور على القضا وابى حبه وضربه  
ثلاثة ايام ومات في الحبس مبطونا الثانية انه حبس  
مرتين على القضا والفتن ثم خرج ولزم بيته ومنع  
من الجلوس للناس الى ان مات الثالثة انهم لما عجزوا  
منه فقتلوه بالسهم الرابعة انه طيف به في الاسواق الخامسة  
انه لما احس بالسهم سجد فخرجت روحه سنة خمسين ومائة  
ومن غريب ما وقع انه جئ بجنازة فارد جم الناس فلم  
يعتدروا على دفنه الا بعد العصر واسم الناس يصلون  
على قبره عشرين يوما وحضر من صلى عليه خمسون الفا  
ثم قال الجمهور على انه لم يقبل القضا وانه مات بالسهم  
وقيل قبله يومين او ثلاثة لا جد بر المنصور في عينه ثم  
نزل من علم ان واقعة المنصور معه هي الفتنة الثانية  
لل امام والاولى اكرهه بن صبرة والى الكوفة على قضاها  
وضربه على راسه حتى التفت وجهه وحبه فزاعق النبي صلى

الله عليه وسلم قاموه باطلافة وثامه فيها ولم يذكر الشارحون  
المولى للقضا وظاهر كلامهم انه الخليفة او السلطان  
وعند الامام الثاني الامير الذي ولاه السلطان ناهية وجعل  
له خراجها واطلق له التعريف في الرعية وما تقتضيه الامارة  
له ان يقبل ويعزل بخلاف ما اذا فوض اليه الاموال فقط  
وعنه ايضا اذا كان القضا من الاصل وما ان القاضي  
ليس لامير ان ينصب قاضيا وان ولي عثرها وخراجها  
وان حكم الامير لم يخرج حكمه فاذا جاء هذا المولى بكتاب  
الخليفة اليه من الاصل لا يكون امضا لقضاية كذا في  
كذا في البرازية وللسلطان يفوض تولية القضا الى  
غيره ولو كان المنوف اليه عبدا بطريق النيابة بخلاف  
ما اذا حكم العبد بنفسه لم يصح ويشترط في السلطان  
المولى للقضا البلوغ لما في البرازية مات السلطان  
ولم يفت للرعية على سلطنة بن صغيره ينبغي ان يفوض  
امور التقدير الى وال ويعد هذا هو الوجه الثاني  
السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الامن وفي  
الحقيقة هو الوالى لعدم صحة الاذن والجمعة كن لا ولاية  
له انتهى وفيها ايضا السلطان اذا بلغ يحتاج الى تقليد  
بجديد والنصراني اذا استؤمر في العيد روايتان  
ولو اجمع اهل بلدة على تولية واحد القضا لم يصح بخلاف  
ما اذا ولو اسلطانا بعد موت سلطانهم فانه يجوز  
منها ايضا ولا بد في صحة التولية من تعيين القاضي  
فلو قال السلطان وليت عالما او احدهذين او فلانا  
لم يصح اخذ مما في البرازية لو قال السلطان للمولى قل  
من شئت يصح ولو قال قلدا احدالم يصح كنوله لو قيله



وكل من ثبت يصح ولو قال وكل احد الا انتهى والتولية للقاضي  
اما بالمشافهة للقاضي بقوله ولستك فقبالة كذا و  
جعلتك قاضي القضاة وتوذلك او بارسال ثقة اليه بذلك او  
بكتاب وفي البرازية كان الفقيه ابو جعفر يقول كان الفقيه  
ابو بكر الاسكافي يقول بتولية القضاة في ديارنا غير صحيح  
لان التولي لا يوافقهم بالتقليد وانما يكتب المنشور ويثبت في  
كل فصل عادة من تقدم ان شاء الله فيبطل المقدم ولو مجاه  
بعده لا ينقلب صحيحا لو كتبت انت طالق ان شاء الله تعالى  
لم يحاه نظر لا يقع الطلاق انتهى ولا يشترط الصحة التولية  
فقط لها وانما يشترط عدم ردة بشرط بلوعة الرد كالوكالة  
لما في البرازية السلطان اذا قلده القضاة ثوبه شانه  
ثم قبل لا يصح فان بعث له منشورا وارسل اليه فردده ثم  
قبل ان قبل قبله الرد الى السلطان يصح الغنور  
الا بعد بلوغ الرد اليه وكذا الوكيل يرد الوكالة ثم يقبل ويحسم  
اذا ثبت المرأة الى رجل زوجت نفسها منكر فبلغ الكتاب اليه  
فردده ثم قبل والرسالة كالمكاتبة انتهى ولم ار لصاحبنا يجمع  
ما يستفاده القاضي بالتولية وقرجعة من مواضعه  
في ذلك الحكم الثابت بينة او اقرار او تكول عن البين  
بعد استيفاء الشرايط الشرعية للحكم وبذلك حسب  
الممتنع عن ادالحق ومن وجب تقرير رأي جبهه لقوم  
انه موقوف الى رايه وبذلك اقامة التقاض برما كان  
حقا لله بلا طلب احد وما كان حق عبد يطلبه وبذلك  
اقامة الحدود كما صرحوا به في بابها وفي تهذيب القلاطر  
انما الى الامام وامر الامصار دون امر السواد وعمل  
الخارج في الرسايق انتهى وبذلك تزويج الياسم والاسنام

بلوع

حيث

حيث لا ولي لهم الاكثر بشرط ان يكتب في منشوره ذلك في ظاهر  
كلامهم في باب الاوليا انه لا يكتب في هذه توليته له قاضي  
القضاة وبذلك الاستخلاف بالاذن الصريح كما يقول  
جعلتك قاضي القضاة والافلا بملك وملك ولاية اموال  
غير المكلفين ممن لا ولي له واما من له ولي فلا الا ان يتصرف  
غير صالح فلا يقضه او كان مبررا مسرفا فله منه كما في سوع  
الثانية وبذلك ولاية الوقوف ولو بشرط الواقف  
ان لا ولاية له في وقفه فشرطه باطل كما قدمناه في الوقف  
ويبحث عن ولايتها فيعمل الخاين عنها ولو كان ابن الواقف  
وتحاسبهم ويحلف من ائمه منهم كما قدمناه في الوقف  
وله نصب الا وصيا ان لم يكن للميت وصي كذا في  
البرازية من التاسع في نصب الوصي من كتاب القضا  
قال الامام الحلواني للقاضي ان ينصب الوصي في موضع  
اذا كان في الزكاة دين مما كان الدين او غيره بشرط  
امتناع الوارث الكبير من البيع للقضا او وصيه  
او صغير فينصبه القاضي للقضا الدين او لتنفيذ  
الوصية او لحفظ مال الصغير ولذا لو كان ابو الصغير  
مبذرا متلفا لمال الصغير ينصب وصيا لحفظ ماله  
ولو استغنى الوارث من موزة شيئا لم اطلع بعدموته  
على عيب نصب القاضي وصيا حتى يرد الاب عليه  
وقيد الخصاص في نصب الوصي فيما اذا كان على الميت دين  
وله وارث كبير غايب بنقطاعة عن بلد المتوفي لا ياتي  
ولا تذهب القافلة فان لم يكن منقطعا لا ينصب  
وكذا ينصب وصيا على الصغير عند غيبة ابيه واجتمع  
الى اثبات حق الصغير ان كان غيبة الاب منقطعة والافلا



وينصب وصيا عن الفقد والحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب انتهى  
فمنه سبعة مواضع يملك فيها نصب الوصي ثم رأيت ثانيا قال  
في القنية اذا كان المدعي عليه اسم الغير خسر القاضي ينصب عنه  
وصيا ويا مره له من بالخصومة معه اذا لم يكن اب او جد او وصيها  
استثنى قال في البرازية بعدها وانما يلي النصب اذا كان مادونا  
بالاستخلاف وينصب عنه امينا كانيا لا غربيا لا يعرف ويت  
ذلك باختيار واحد وبشرط في نصب الوصي على اليتيم سوية  
في ولاية القاضي لا الشركة وفي الوقف كون المدعي عليه في  
ولا يثبت هكذا اختار القاضي وفيه اختلاف وملك البيع  
على المديون لا يفادينه على القول المفتي به كما صرحوا به في  
الحج وله ولاية اقراض اللقطة من الملتقط وولاية اقراض  
مال الغائب وله بيع منقولة اذا خاف عليه التلف اذ لم  
يعلم مكان الغائب قالوا علم مكانه بعثه اليه لانه يمكنه حفظ  
العين والمالية وللهذا انه يملك بعث مال الغائب اليه  
خاف التلف وله نصب وكيل في جمع غلاته المفقودة طلب  
الوارث او اوله ايفاد يوثق الغائب بماله بالخصم وبيع  
ماله لا يفادينه ثابتا عنده وله الارسل خلق من نسب او طلاق  
زوجته الثلاث اذا خبره عدلان وان لم يطلبه المرأة الكل  
من البرازية من نوع في ولاية القاضي قال وليس له ان  
يزوج امر ولد الغائب وله الاذن بالانفاق على مال الغائب  
وزوجه واولاده واصله من ماله كما قدمناه في النفقات ولم  
فر من النفقة على الزوج اذ لم يكن صاحب ما يده وطعام كثير وفي  
جامع الفصولين للقاضي ايداع مال الغائب وله الاذن  
في بيع شئ بعتا لانه لرجل وغائب المشتري لياخذ ثمنه من  
ثمنه ولو من جنسه ولو كانت دابة فله الاذن باجارها

وعلمنا

وعلمنا من اجرتها وله الاذن ببيع الجارية المغصوبة لو كان  
مالها غائبا ولو من الغائب فيجوز له وطوها واذا حضر مالها  
كان له على ذي اليد ثمنها ولا يملك تزويج امه الغائب  
والمجنون وفيها وله ان يكاتبها ويبيعهما وله ان  
يقض دين غائب من محبوسه وله ان يضعه عند عدل وله  
اطلاق محبوسه بكفيل بنفسه وله الاذن ببيع ووديعة  
خفيف فسادها ورهنها غائب كصوف وله بيع دار البيت  
اذا لم يعلم له وارث واذا علم جاز ايضا حفظا وله بيع  
الابن وله اجارة بيت المفقود لو خيف خرابه ولو لم  
يسكن وله قبض المغصوب لغائب من غاصبه وله اخذ  
وديعة المفقود وايداعها عند من يثق به انتهى ما في  
جامع الفصولين من مخصصا واما اقامة الجمع والاعياد  
فيمسكها القاضي ان كانت في منشور والافلا وقول  
محمد للقاضي ان يجمع جملة الشايع على هذا كذا في البرازية  
من اول الفضا وله الشطر والطريق فيمنع متعديا  
فيها بيئا واشترع جناح لا يجوز وله نصب القسام  
كما ذكرناه في كتاب القسمة وله نصب ائمة المساجد  
ولم ارجعكم نصه للمختصين ويغير ان يكون له ذلك  
ان لم ينصب الامام احد واما نصب العاشر والجاوي  
للمزكوات فابي الامام كاخذا الجزية والخراج وما تعلق  
باموال بيت المال **قال** ولا يسأل القضا لقوله عليه  
السلام من طلب القضا وكل الى نفسه ومن اجر عليه ترك  
عليه مذكور بيئدده ان يلهمه رشده ذكره الصدر الشهيد  
ولان من طلبه اعتمد على نفسه فيحرم ومن اجر عليه  
توكل على ربه فيلهم وعلمه في السراج الوهاج باخري بان



فطلب الفقه اذا لا واهانة بالعلم لان كل معروض منها ان  
 انتهى وهو يفيد منع العالم من السؤال مطلقا لا الحاجة وقد  
 جمع القدر في بين النبي عن طلبه والنهي عن سؤاله  
 فمنه الشارحون للفايرة بينهما فقبل الطلب بالقلب  
 والسؤال باللسان كذا في المستغنى وفي البيضاوي مع الطلب  
 ان يقول للامام ولسي والسؤال ان يقول للناس ولو  
 ولا ين الامام فمنا ببلدة كذا لاجبته الي ذلك وهو يطعم  
 ان يبلغ ذلك الا الامام انتهى والرادى يخرج عما لا يحل مما  
 في فتح القدير وليس النبي عن السؤال على الهلافة بل  
 فبعد بان لا يتعين للفقه امان يتعين بان لم يكن احد  
 غيره يصلح للفقه وجب عليه الطلب صيانة للحقوق  
 المسلمين وفعال ظلم الظالمين واستغنى بعض الشافعية  
 طلبه كما من المذكر لنشر العلم كما في المعراج ولم تحكم ما اذا  
 تعين ولم يزل الاعمال هل يحل كدله وكذا الم ارحم جواز عزله  
 ويشتر ان يحل بدله لئلا يحل طلبه وان يجرم عزله حيث  
 تعين وان لا يصح وكما لا يجوز طلبه لا يجوز تولية الطالب في  
 الخلاصة والبراز به والخاتمة من الوقف طالب التولية  
 لا يولد انتهى فمن طلب الفقه والتجارة او الوصاية  
 لا يولد علوه بان الطالب موكل الى نفسه وهو عاجز فيكون  
 سببا لتضييع الحقوق وفي وصايا البرازية قال ابو مطيع  
 السليحي افتى منذ ثيف وعشرين سنة فماتت فيما عدت  
 في مال بن اخيه قط فلا ينبغي ان يتخذ الوصايا احد وقد  
 قيل انقوا الواوات الوكالة والوصايا والولاية انتهى وظاهر  
 كلامهم انه لا يطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقف  
 له الاطلاق وقد من في كتاب الوقف ان له طلب عودها

ارم

اذا عز

اذا عزل من قاضى **جديد** **بقال** ويجوز تقلد القضاء من السلطان  
 العادل والحاير ومن اهل البئر لان الصحابة رضي الله عنهم تقلدوه  
 من معاوية والحق كان بيد علي رضي الله عنه في توليته والتابعين  
 تقلدوه من الجراح وكان جابر افق اهل زمانه هكذا قال الصحابة  
 وفي فتح القدير وهذا نص في جواز معاوية والمراد في خروجه  
 لا في افضيته ثم انما يتم اذا ثبت انه ولي القضاء قبل تسليم الحق  
 له واما بعد تسليمه فلا ويسمى ذلك المعام عام المجاعة انتهى  
 ومن العلماء من قال ان الحسن رضي الله عنه لم يسلم له اختيارا  
 وانما سلم له لما راى ما يقع بينهما من قتل المسلمين من كل من  
 الطائفتين فكان مضطرا في المسيرة وفي المعراج ان فقد  
 الاجماع على بعة معاوية حين سلم له الحسن وما ذكره المؤلف  
 من جواز التقلد من الجابر مقيد بما اذا كان يمكنه من  
 الفقه بالحق اما اذا لم يمكنه فلا كما في البدائية لان المقصود  
 لا يحصل له والعادل هو الواضع كل شئ في موقعه وقيل  
 المتوسط بين طرفي الاوضاع والتفريط سواء كان في العقائد  
 او في الاعمال او في الاخلاق وقيل الجامع بين اهميات  
 كمالات الانساث الثلاث وهي الحكمة والسخاء والعفة  
 التي هي اساس القوى الثلاث اعني القوى العقلية وه  
 الفضية والشهوانية وقيل المطيع احكام الله وقيل المراد  
 حقوق الرعية ذكره الكرماني في شرح قوله عليه السلام  
 امام عادل والعدل في اللغة العفص في الامور وهو  
 خلاف الجور وذكر الصدر الشهيد في شرح ارب الفقه  
 المختصا فان ابا بكر رضي الله عنه سيد عن العدل وهو على  
 المنبر فقال على البدنية العدل ان تاتي الى اخيك ما مثله  
 ان يرضيكما والحق في الجابر فمثل المسلم والكافر كما ذكره



مسكين معزيا الاصيل وظاهرة صحة سلطنة الكافر على المسلمين  
 وصحة توليته على القضاة وفي فتح القدر بما يتألفه قال  
 واذا لم يكن سلطانا ولا من يجوز التقليد منه كما هو في بعض  
 بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار في بلاد المغرب كقرطبة الان  
 وبليسية وبلاد الحبشة واقروا المسلمين عندهم على ما كان يوجد  
 منهم يجب عليهم ان يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا  
 فيولي قاضيا ويكون هو الذي يقضي بينهم وكذا ينبغي  
 اما ما يصلح لهم الجمعة انتهى ويؤيده ما ايجامع الفقهاء  
 وكل مصرفيه والاسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة  
 الجمع والاعباد واخذ الخراج وتقليد القضا وتزويج  
 الايام لا يستتلا المسلم عليهم واما طاعة الكفرة في  
 موادعة ومخادعة واما في بلاد عليها دولة كغفر فيجوز  
 للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويعير القاضى قاضيا  
 بنزاع المسلمين ويجب عليهم طلب والاسلم انتهى وتقرحه  
 بجواز التقليد من الجاير يدرك ان البغاة اذا اولوا  
 قاضيا ثم جازاهم العدل رفعت قضاياه الى قاض  
 العدل فانه يمضى حيث كان موافقا او مختلفا فيه كما في  
 القضاة وهو مصرح به في قصور العادى ويدل بمفهومه  
 على ان القاضى لو كان من البغاة فان قضاه ينفذ كسائر  
 نفاق اهل العدل لان القاسد يصلح قاضيا في الاصل  
 وذكر في الفصول ثلاثة اقوال في الاول ما ذكرناه  
 وهو المعتد الثاني عدم النفاذ فاذا رفع الى العادل لم يفضيه  
 الثالث حكمه حكم الحكم بفضيه ولو وافق رايه والا بطله انتهى  
 واثار المؤلف بصفة التقليد من الجاير عدا كان المقام  
 باعنا الى معنى الباعى لقضاة اهل العدل وفي الفصول مجرد  
 استتلا الباعى لا ينبغي لقضاة العدل ولا يصح عزل الباعى

لهم حتى لو استمد الباعى بعده لا ينفذ قضاياهم بعده ما لم  
 يستلهم سلطان العدل ثانيا اذا الباعى صار سلطانا بالقر  
 والغلبة انتهى وفي شرح باكير في ما يصح لغلبة وما لا يصح قيل  
 الصرف اعلم انه لا بد ان يكون الامام مكلفا حرا مسلما عدلا  
 مجتهدا اذا راي وكفاية سميعا بصيرا ناطقا وان يكون من  
 قريش ولا امام فيه منع وان لم يوجد من القم وتنفذ بيعة  
 اهل الجبل والعقد من العلماء المجتهدين والروايات لما عرفت انتهى  
 ويكتفى ببيعة واحد وقيل لا بد من الاكثر وقيل لا بد من عدة  
 وتامة في المسابقة وعرف المحقق بن الإمام الامامة  
 العظمى في المسابقة بالما استحققت تصرف في الدين والدنيا  
 على المسلمين وظاهرة ولا بد من تصرف بحكم في الامام من مجموع  
 ولايته ولذا قالوا لا يجوز اجتماع امامين في زمن واحد  
 وقد مر الاول عن الثانية بما اذا يكون سلطانا **قال** فان  
 نقل ديال ديوان قاض قضاة شرع فيما يفعله القاضى  
 اذا انتقله فان كان في البلد يغير ان يقر المشور على  
 اهل البلد ان كتب له ولا قدم من خارج ينبغي ان يقدم  
 الاثنين والخميس لبا عمامة سودا وينزل وسطا **السيد**  
 ويقرأ عليهم منشوره ولم اصرح بالان ثم رايته في شرح  
 ادب القضاة المحقق ثم يطلب القاضى السابق لايه  
 انما وضع للحاجة فيجعل في يد من له ولاية القضاة  
 القاضى يكتب شحنتين احدها في يده لاحتمال الحاجة  
 اليها والاخرى في يد الخصم وما في يده لا يومن عليه  
 والديوان لغة جريدة الحساب ثم اطلق على الحاسب ثمر  
 اطلق على موضع الحاسب وهو معرب والاصل وان فاه  
 بدلت من احدى الضعفين بالتحسين ولهذا يرد في الجمع الى اهل

عام ٢

٢



فيقال دواوين وفي التفسير دواوين لان التفسير وجمع التكسير  
يردان الاسما الى اصولها ودونت الديوان اي وضعت جمعة  
ويقال ان عمر اول من دون الدواوين في العرب اي رتب  
الجرايد للعمار وغيرها كذا في المصباح والمراد به هنا سادته  
في قوله وهو الخرايط الذي فيها السجلات والمحاضر  
وغيرها الى الديوان والخرايط جمع خريطة مثل كرتة وكرام  
وقر شبه كسر تشرح من اديم وخرق كذا في المصباح  
وهذا مجاز لان الديوان نفس السجلات والمحاضر  
لا الكيس كما افاده مسكين والسجلات جمع سجل وهو لغة  
كتاب القاضي والمحاضر جمع محضر وذكر العلامة خسرو  
في شرح الدرر والفرار ان المحضر ما كتبه في خصوص المتحامين  
عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار من المدعى عليه او  
الانكار فيه والحكم بالبينة او النكول على وجه يدفع الاشياء  
وكذا السجل والعكس ما كتبه فيه البيع والرهن والاراد وغيرها  
والحجة والوفيقه متساوات الثلاثة انتهى وفي العرف لان  
السجل ما كتبه الشاهدان في الرقعة وبقي عند القاضي  
وليس عليه خط القاضي والحجة ما نقل من السجل من الواقعة  
وعليه علامة القاضي اعلاه وخط الشاهد من اسفله واعلم  
للمختم وفي قوله ان دون اذا اشار الى ان نقله قادر  
غير كاي لا يتقلده الا معروزم حديث النفس اليه اشار مسكين  
واراد بغيرها بحاسبات الاوقاف وكل شيء كان فيه مصالح  
الناس مما يتعلق بالقاضي العزول واطلق فمثل ما اذا  
كان الورق من بيت المال او من مال ارباب الفقهاء  
وهو الصحيح وما اذا كان من مال القاضي في الصحيح لانه اخذه  
تدبينا لحق الامور المسلمين لا تمولا وبيعت المولى اثنين

ادوا

او واحد اما مونا ليقبضها من العزول او امينه او ببالا منه  
شيا فشيا ويجعلان كل نوع في خريطة ليكون اسهل للتناول  
وهذا السؤال لكشف الحالك كالزوم العمل بمقتضى الجواب  
من القاضي فانه الحق بساير الرعايا بالعزل ثم اذا اقتضاه  
ختم عليه بخوف من التفسير واما ما قيل يكتبان عدد  
صياح الوقتين ومواعينها فلا حاجة اليه فان كتبت الا  
وقاوت تغني عنه واشار الى ان المولى مجرد توليته لا يتاخر  
عن النظر فيما فوض له فان تاخر لغير عذر عزله الامام  
ولذا قال العبد الشهيد ان عمر رضي الله عنه استنقضي  
رجلا على الشام يقال له جابس بن سعد الطائي على قضا  
همس قال له يا جابس كيف تنقضي قال افضي بما في كتاب  
الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال فسنه رسوله  
قال فان لم يكن في سنة رسوله قال اجتهد رأيي  
واستشير جلسائي فقال عمر رضي الله عنه اصبت واحسنت  
ثم لقي عمر ذلك الرجل فقال ما منعك ان تشير الى عمرك  
قال يا امير المؤمنين اني رايت روبا هالتي اي  
خوفتني قال وما هو قال رايت كان الشمس والقمري يقتلان  
رايت كان الشمس اقبلت من المشرق في جمع كثير ورايت  
كان القمر اقبل من المغرب في جمع كثير حتى اقتتلا قال  
فما بهما كنت قال مع القمري فقتلوا عمر وجعلنا الليل  
والنهار ايتين فمونا اية الليل وجعلنا اية النهار  
بصورة كنت مع القمري في مغرب الشمس ارد علينا عمدا  
فلنقتل بعد بصعين مع معاوية فبذل علي ان الامام  
عزل القاضي اذا تاخر وعلى الفتا ولومناه في  
شرح ادب القاضي للخصاف **قال** ونظري حال



المحبوسين اي الجديد لانه نصب ناظر المسلمين والمراد  
المحبوسين سجن القاضى فيبعث القاضى ثقة يحصيهم  
في السجن ويكتب اسماءهم واخبارهم وسبب حبسهم ومن حبسهم  
وفي شرح ادب القضا يجب على القاضى كتابة اسم  
المحبوسين وابنه وجده وما حبس بسببه وتاريخه فاذا  
عزل بعث النسخة التي فيها اسماءهم الى المتولي لينظر  
فيها واما المحبوس في سجن الوالي فيجب على الامام  
النظر في احوالهم وحاصل ما ذكره الامام ابو يوسف  
في كتاب الخراج ان من حبس من اهل الدعا والتمس  
والجنايات وما مال لهم ان تفقته في بيت المال وكسوته  
وكذا سرا التركيب وان لا يبيت احدا فيه قيد الا رجل  
مطلوب يدم وينبغي ان يولي على هذا الامر رجلا صالحا  
يبيت اسماء عنده ويرفع تفقته وادهم شهر بشهر  
بمقدريد عواكل رجل ويدفع اليه بيده واعظم عن  
الخروج في السلاسل يتصدت عليهم فان هذا شئ عظيم  
ومن مات منهم ولا ولي له ولا قرابة فان يتميزه في بيت  
المال ومعه بالصلاة عليه والنظر في احوالهم كل ايام  
فن كان عليه ادب الادب واطلق ومن لم يكن له  
قضية خاسر سبيله الى اخره ما ذكره رحمه الله **قال** فمن  
اقر بحق او قامت عليه بينة الزمة لان كلاهما حجة ملزمة  
وليس المراد بقوله الزمة الحكم عليه وانما المراد الزمة الحبس  
كما اشار اليه مسكين اي ادام حبسه ويصح ان يراد الزمة  
الحق واليه يشير تقريره وفي فتح القدير والظاهر  
عندي ما قاله مسكين لان الثاني لا يقر في كل اقرار  
لان المحبوس اذا اقر بسبب عفو بة حاله كالزنا وشرب

الخ

الخمر فقال ان اقررت عند القاضى العزول اربع مرات في  
الزنا ولم يقر المدعى فان القاضى لا يقيم عليه لان ما كان  
منه في مجلس العزول بطلان يستقبل المولى الامر فان  
اقر حده ثم بعد الجلب يتاخر وينادي عليه ثم يطلقه بكفيل  
ببعضه كذا في شرح ادب القضا للمختص في وقوله او قامت  
عليه بينة اعم من ان تشهد باصل الحق او يحكم القاضى عليه  
واما المعزول فلا يقبل قوله لو قال حبسه بحق عليه  
ولذا لو قال كنت حكيت عليه لفلان بكذا كما في السراج  
الوهاب وعمله في البداية فانه كواحد من الرعايا وشهادة  
العزول غير مقبولة الا سيما اذا كانت على فعل نفسه  
انتهى قطا هره انه لو شهد مع اخر لم تقبل شهادته  
وراي في بعض كتب المشافعة انه لو شهد مع اخر  
على حكم لم تقبل الا ان يقول ان قاضيا قضى عليه بكذا  
لفلان انتهى وهو اعدت اقباه لان الشهادة على  
قضا القاضى من غير تسمية غير صحيحة ولم يذكر المولى  
رحمه الله اطلاقا بعد الزامه لما في شرح ادب القضا انه  
اذا اقر لفلان بثلث فلات وعرفه القاضى وشهد  
الشهود بنسبه واحضر المال له اطلعة بلا كفيل وكذا اذا اقر  
المدعى اطلاقا وان اشكل على القاضى امر المدعى امره  
بالدفع اليه ولا يطلقه بل يتاخر ثم يطلقه بكفيل خوفا  
من الاحتياال انتهى والا نادى عليه او لم يثبت  
عليه شئ امره ان ياكل يوم في محلة وقت جلوسه من  
كان يطلب فلات بن فلات المحبوس بحق فليحضر  
حتى يجمع بينه وبينه فان حضر واحد ادعى وهو علي  
انكاره ابتد الحكم بينهما والاثنان في ذلك اياما على



حسب ما يرى القاضى فان لم يحضر اخذ منه كفيلا بنفسه على الصحيح  
اتفاقا واطلقه بخلاف سيلة القسمة فان ابا حنيفة لم يأخذ  
من الورثة كفيلا لان احتمال وادى اخر موهوم وهذا القاضى  
لا يجبه الا بمحقق ظاهره وخلافه موهوم فان قال لا كفى  
بى وارى ان يعطى كفيلا وجب ان يحتاط نوعا اخر من  
الاحتياط فينادى شرا فان لم يحضر احد اطلعه وقد بحث  
المحقق في فتح القدير بانه لو قيل بالنظر الى ان الظاهر  
انه حين يحق يجب ان لا يطلعه بقوله ان مطلقه حتى يضمن  
مدة يطلعه فيها مدعى الاعسار كان جيدا انتهى قلت  
ليس بجيد لاننا علمنا مقتضى هذا الظاهر بالنداء واخذ  
الكفيل ولو ايقناه في الحبس كما ذكره لسوى بين المحقق  
والظاهر فان العسر تحقيقنا بثبوت الحق عليه  
بخلاف المحبوس بعد عرلة القاضى ثم اعلم ان حاصل ما  
ذكره الصدر الشهيد في انه ان كان بسبب الدين فقد  
ذكرناه وان كان بسبب فضايل اقرب به اقتصر  
للمقوله في المفسر والسطوف ولكن لا يطلعه في الطرف الا  
بكفيل احتياط وان كان قال حيث بسبب حد الزنا  
لا يعمل القاضى باقراره السابق وانما يستأنق الا ان  
وان كان بسبب شهود علم به لا يحده بذلك وان قال  
بسبب سرقة افزرت بها قطع المولى يده واطلعه بكفيل  
وان قال بيينة لا للتقادم وان اقرانه حبس بسبب  
حد الخمر لا يحده سوا قال باقراره او بيينة وان قال بسبب  
قتل لعدو وصدقة حد مطلقا واطلعه بكفيل  
**قال** وعمل في الودائع وغلات الوقف بيينة او اقرار  
لان كلاهما حجة والمراد اقرار ذي اليد واماعيه فلا يقبل

اقراره

اقراره وفي فتح القدير الذي في ديارنا من هذا الموال الا وفاق  
تحت ايدي جماعة يوليهم القاضى النظر والمباشرة  
فيهما وودائع البيات تحت ايدي الذي يسمى امين الحكم  
انتهى وقد انقطع هذا في زماننا فان اموال البيات  
تحت يد الاوصياء ولم يزل في زماننا امين الحكم فيه  
بغلات الوقف لانه لا يعمل باقرار ذي اليد في اصل الوقف  
اذا ائجه الورثة ولا بيينة وقال العزول ان هذا وقف  
فلان ابن فلان سلمته الى هذا واقره واليد وكذبه  
الورثة لم يقبل قول القاضى وذو اليد يكون ميراثا  
بين الورثة وتامه في شرح ادب القضا **قال** ولم يعمل  
بقول العزول الا ان يقروا باليد انه سلم اليه فيقبل قوله  
فيهما يعني لو قال من في يده المال كى وقال العزول  
انه مال وقف او يتيم لم يقبل قوله لما بينا انه لا تحت  
بواحد من الرعايا بخلاف القاضى لانه هو المخصوص بفران  
يلتقى بقوله في الا لزام في الا لزام حتى الخليفة الذي  
قلد القاضى لو اخطر القاضى انه شهد عنده الشهود بذلك  
لا يقضى به حتى يشهد عنده الخليفة مع اقرار الواحد  
لا يقبل قوله والحاصل ان السيلة علم وجوه خمسة الاول  
ان يقربا به سلمها اليه ومع ذلك يقربها لغيره فاذا ايد  
ذو اليد بالاقرار للغير ثم يسلم القاضى فافر القاضى بها  
لا هو وحكم ان تسليم العت الى المقر له الاول وبعض المقر  
قيمته ان كان قيميا او مثله ان مثله للقاضى الاول  
باقراره الثاني قيلها لم اقره القاضى الثاني ان  
ينكر التسليم وحكمه ان لا يقبل قول العزول الثالث ان  
يقربا ان العزول سلمه اليه ثم يقربه للغير عكس الاول



وحكمه عدم قبول الثاني الرابع ان يبدأ بالاقاضى ثم  
يقول لا ادري لمن هو وحكمه قبول القاضى الخامس ان يقربا  
نسلمه من القاضى وصدق القاضى انما القلان فيقبل قولهما  
ويذهب الى القاضى ليدفعه الى قلان فلم يعمل بقوله في وجه وعمل  
به في الاربعة وقوله بيينة شام لما اذا استندوا انهم سمعوا  
القاضى قبل عزله يقول هذا المال لفلان اليتم استودعته  
فلا فاذك اذا استندوا على بيعه مال يقيم فانه يقبل ويؤخذ  
المال لمن ذكره وكذا الروايات الاولى واستغنى غيره فشهد  
بذلك **قال** ويقضى في المسجد او داره لانه معلى الله عليه وسلم  
حكم بين المتلاعنين في المسجد وقاله يرون ثم قافضه  
بعد ما امر الدين ويؤمنع الشطر وكان في المسجد وقد ارتفعت  
اصواتهم وامر باقامة الحد وهو بالسجد وقد لا عن عمر عند  
منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه البخاري واما  
كون الشريك يدخله للقضا وهو نجس لا يسمع لان نجاسته  
نجاسة الاعتقاد على معنى التشبيه واما الحايض فتخير  
نحوها يخرج اليها القاضى او يرسل نائبيه كما لو كانت الدعوى  
في دابة وكذا السلطان يجلس في المسجد للحكم اطلق المسجد  
فتشمل غير الجامع لكنه اولى لانه اشهر ثم الذي تقدم فيه  
الجامعات وان لم يقبل فيه الجمعة قال فخر الاسلام هذا  
اذا كان الجامع في وسط البلد اما اذا كان في طرف منها  
فلا لزباد المشقة فالاولى ان يختار مسجد في وسط البلد  
وفي السوق ويجوز ان يحكم في بيته وحيث كان الا ان الاولى ما  
ذكرناه ويأذن للناس على العموم ولا يمنع احدا ولا يحل احد  
حفاظا في مجلسه والا ولى ان يكون بيته في وسط البلد لما  
ذكرناه والى اصدانه يجلس له في اشهر الامكن وبجامع النسا

سكن  
وكان

و

وليس فيه حاجب ولا بواب وهو الافضل ولا يحكم وهو ما نزل اركب  
ولا يأسر بالفقود على الطريق اذا كان لا يفيق على المسارة وما يأسر  
بالحكم وهو متكر والقضا وهو افضل تقبلا امر القضا و  
يجلس وحده لانه يورث التهمة فينبغي ان يجلسه من كان  
يجلس معه قبل ذلك وروى ان عثمان رضي الله عنه ما كان  
يحكم حتى يجلس اربعة من الصحابة ويسحب ان يجلس مجلسه  
جماعة من الفقهاء وسياورهم وكان ابو بكر يجلس عمر وعثمان  
وعليا حتى قال احمد يجلسه الفقهاء من كل مذهب و  
يساورهم في كل ما يشك عليه وفي البسوط وان دخله حصر  
في فقود لم عنده او شغلته شئ من امور المسلمين جلس وحده  
فان طابع الناس تحتلف فمنهم من يمنعه منه خشية الفقهاء  
عن فصل القضا ومنهم من يزاد كونه على ذلك فاذا كان ممن  
يدخل حصر جلس وحده وفي البسوط ما حاصل انه ينبغي  
للقاضى ان يعتذر للمقضى عليه ويسبب له وجه قضايه ويسبب  
له انه فتم حجة ولكن الحكم في الشرع كذا يقتضى القضا فلم يكن  
غيره ليكون ذلك ادفع لشكاية للناس ونسبته الى انه  
جار عليه ومن يسمع يخل فربما نقصد العامة عرضة وهو  
برى واذا امكن اقامة الحق مع عدم ايقار الصدور كان  
او كر كذا في فتح القدير وفي التاخر رخصة قال مشايخنا  
ينبغي للقاتل ان ياراد الحكم ان يقول للمخصمين احكم  
بينكم وهذا على وجه الاحتياط حتى انه اذا كان في التقليد  
خلد يصير حكما بتحكيمهما وفي البرازية قضى القاضى بحق  
ثم اسره ان يسأل القضية ثانيا بمحض من العلم لا يفرض  
ذلك على القاضى انتم وفيها وان راي ان يعقد معه اهل  
الفقه فتدوا واثارا واهم عند الخصوم انتم فعلى هذا



اذا كان عند الفتحا وقت الحادثة يخرج الخصوم او يبعدون ثم يشار  
 الفتحا ولا يسلم ولا يسلم عليه الا اذا كان الدخول الشاهد فله ان  
 يسلم كما في الثانية ويصل ركعتين تحية المسجد ويسند ظهره الى المحراب  
 والناس بين يديه يقفون تستقبل القبلة فان اعتراه هم او  
 غيب او جوع او حاجة حيوانية كففت عنه حتى يزول ولا يتعب  
 نفسه في طول الجلوس ولا يقضي وتأييد في الاختين وان كان شابا  
 قضى وطرفه من اهله ثم جلس للقبض ولا يسمع من رجل محنت او اثر  
 في مجلس الا ان يكون الناس قليلا ولا يقدم رجلا خائفا فله  
 ولا يضرب في المسجد حدا او تغزير اذا في البرازية والحاصل  
 لا يقضي حال شغل قلبه ولا يفرج او يرد شديد او حر شديد  
 واصله لا يقضي القاضي وهو غضبان معلول به ويستغفر ان  
 يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس كذا في فتح القدير  
 وفي الظاهر به ويخرج في اخر شبابه واعدل احواله وله ان  
 يتخذ بوابا يمنع الخصوم من اناز وحام ولا يباح للبواب ان  
 ياخذ شيئا على اذن في الدخول واذا اخذ البواب شيئا وعلم  
 القاضي به فقفى كالقبض بالرسوة لا ينفذ كذا في سنن  
 ادب القضاء واذا جلسوا بين يديه قال ابو يوسف يقول  
 بكما المدعي فاذا عرفوه يقول له ماذا تدعي وقال محمد لا يفعل  
 وقال ابو يوسف ارفق دفعا للمهاجرة عنهم وادع اياهم اريد  
 احضار خصمه القاب دفع له طينة عليها ختم القاضي مكنون فيها  
 اجب خصمك الى مجلس الحكم فان كان في المصاحفة او قريبا منه  
 وان كان بعيدا القاضي لا يعذبه بجر دقله حتى يقيم البيعة  
 والقاضي بينهما انه ان امكنه ان يعود الى اهله في ذلك اليوم  
 فهو قريب والا فلا وقال محمد يجب على الامام ان ينصب قضاة على  
 الكوفة فيما دون مدة السن احترازا عن ستمه الاعداء وهو ازالة

العدوان

العدوان ويسقط الاعداء بعد المرمز او كانت مخوفة فان توارى  
 الخصم في بيته ختم القاضي على بابه وجعل بيته عليه محجرا وسد اعلاه  
 واسفله حتى يفيض عليه الامر فيخرج قال الخوازمي واصحابنا لم يجوزوا  
 المهاجم وصورته ان يبعث القاضي لطلبه في البيت واعوانا  
 ياخذون السفار والعلوكيلا بهرب وهذا هو القياس فعليه  
 عمر وفي الله عنه فالصالحون من بعده وتركوا فيه القياس  
 فان كان المديون يسكن دارا باجارية وامتنع من الحضور  
 اختلغوا في تسمير الباب والاصح انه يسير والتسمير الضرب  
 بالماسر انتهى فان كانت الدار مشتركة فتمرها الحاكم لا جلا  
 الشراكا لئلا في ان يرفعوا الامر اليه ليرفع الكسار وليس  
 هذا من العذر كذا في التاقل خائفة وفيها للسلطان الختم  
 على باب المديون وان لم يتوارى في بيته تقضي عليه  
 حتى يقضي عليه الدين انتهى فعليه هلاكه وضعه في الجاوش  
 في زمانا في البرازية ويبغين باعوان الوالي  
 على الا حصار واجرة الا شتيا صر في بيت المال وقيل  
 على الممرد في المص من نصف درهم الى درهم وفي خارج  
 لكل فرسخ ثلاثة دراهم او اربعة واجرة الموكل على المدعي  
 وهو الاصح وفي الذخيرة انه المستحق وهو المأمور بلازمة  
 المدعي عليه واطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان  
 والاستغاثة باعوانه باعوانه او لا استغاثة قبل العزم  
 عن الاستغاثة بالقاضي لكنه لا يفتي به الا اذا عجز القاضي  
 واذا ثبت تمرد عن الحضور عاقبه بقدره وذكر الصدر  
 الا خلا في قبول القاضي القصص من الخصوم والذهب  
 عندنا انه لا ياخذها اذا جلس للقبض والا اخذها ثم  
 ذكر الاختلاف في ان القاضي يواخذ بما كتب فيها والمذهب

العدو



لا الا اقول لفظ صريح في السراج الوهاج وينبغي للقاضي ان يتخذ  
كانبا صالحا عفيفا يقدر بحيث يراه اهلا للشهادة الادبيا  
ولا عيبا ولا صيبا وان لم يتجاوز شهادته فيكتب الخصومة ويجعلها  
في قنطرة ويجعل الكاشف قنطرة **قال** ويرد هدية الامن قريب  
او من جرت عادة به اي ما يقتل القاضي هدية كسا  
رواه البخاري عن ابن عمر الساعى قال استعمل النبي صلى الله  
عليه وسلم رجلا من الانبياء له ابن النبيه على الصدقة  
فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه السلام هذا  
جلس في بيت ابيه او بيت امه فينظر ايمد له ام لا  
قال عمر بن عبد العزيز كانت الهدية على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة فتعليقه دليل على  
تحريم الهدية التي سبها الوكايه ويجب ردها على صاحبها  
فان بقدر رد ها على مالهما ووضعها في بيت المال  
كاللفظة كذا في فتح القدير فان كان المهدى يتاذى بالسرو  
يقبلها ويعطيه مثل قيمته كذا في الخلاصة وفي المضمر اذا دخلت  
الهدية له من الباب خرجت الامانة من الكوة وقد كنا عن  
الاقطع الفرق بين الهدية والرشوة لان الرشوة ما كان  
معه شرط الاعانة بخلاف الهدية وفي خزائنه الغنيمين  
والهدية مال يعطيه وما يكون معه شرط والرشوة ما  
يعطيه بشرط ان يعيد وذكر الهدية في الكتاب ليس احترازا  
اذ يحرم عليه الاستقراض والاستعارة من تحريم عليه قبول  
هديته كما في الثانية وانما يقتل هدية القريب لما فيها من صلة  
الرحم ورد ها قطعية وهو حرام واطلقة وهو مقيد بالمحرم خرج  
ابن العم مثالا ومقيد بان لا يكون له خصومة وانما يقتل  
من له عادة للعلم بانها ليست للفقراء وله شرطان ان لا يكون

له خصومة

له خصومة وان لا يريد على حال العادة ويرد الكل هو الا والى وسا  
راد عليها في الثاني وفيه فخر الاسلام بان لا يكون ما للمهدي  
قد زاد فقدر ما زاد ماله لا بأس بيقوله وظاهر العطف  
في كلام المصنف يقتضي انه يقتل من القريب وان لم يكن له عادة  
بالهدايا في كلام بعضهم ما يقتضي انه كالاجنبى لا بد ان يكون  
له عادة والا فلا يقبلها منه الا ان يكون لفقره ثم ايسر  
لان الظاهر ان الماشع كان الا العقر على وزان ما قاله في  
الاسلام في الزيادة والحاصل ان من له خصومة لا يقبلها  
مطلقا ومن لا خصومة له فان كان له عادة فقبل القضا  
قبل المعتاد والا فلا وفيه تذييل القلاش ولا يقبل  
هدية الامن ذي رحم محرم او من والى تولى الاموال  
مقدم الولاية على القضا انتهى فعلى هذا ان يقبلها من  
السلطان ومن حاكم ببلده المسمى بالباشا واشهر  
في التاتار خانية على من ولاه وفي فتح القدير وكل من  
عمل للمسلمين عملا حكمة في الهدية حكم القاضي انتهى  
فظاهره انه يحرم قبولها على الوالى والمفتى وليس كما قال  
فقد قال في الخانية ويجوز للامام والمفتى قبول  
الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق  
المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي انتهى الا ان يراد  
بالامام امام الجامع وفي التاتار خانية من خصوصياته  
عليه السلام ان هداياه له وفيها ضم الواعظ الى المفتي  
معللا بانه انما يهدي الى العالم لعلمه بخلاف القاضي وشار  
الولف الى ان القاضي لا يبيع ولا يشتري في مجلس القضا  
وعنده وهو الصحيح لان الناس ليسوا هدايه لاجل القضا  
كذا في الخانية هـ اذا كان يكتفى المونة من بيت المال



او يعامل من بحاييه والا لا يكره ولو باع مال المديون او الميت لا يكره  
كذا في البرازية وفي فتح القدير ويجب ان يكون هدية المستقرض  
للمقرض كالمدية للمقاضي ان كان المقرض عا دة قبل استقرضه  
فاهدى الى المقرض فلمقرض ان يقبل منه قدر ما كان بمديه  
بلا زيادة انتهى وهو سهو والمنقول كما قدمناه اخر الجواب  
انه محل حيث لم يكن مشروطا مطلقا **قال** ودعوة خاصة  
ان يرد لها فلا يحضرها لانه جعلت لاجله اطلعت فتشمل ما  
اذا كان المدعى لها القريب وذكر الطحاوي ان هذا قولها  
وقال محمد بن يحيى وذكر الخصاص انه يجيبها بلا خلاف  
واختاره المؤلف في الكافي وانما ترك التقييده في المختصر  
اعتمادا على استثنائه في الهدية فالاحسن ان يقال  
ولا يقبل هدية ودعوة خاصة الامن محرم او ممن له  
له عادة فان للمقاضي ان يجيب الدعوة الخاصة من اجنبي  
له عادة بائنا ذها كالمدية فلو كان من عادة الدعوة  
له كل شهر مرة فدعاها كل اسبوع بعد الفعنا لا يجيبه ولو  
اتخذ له طعاما اكثر من الاول لا يجيبه ان يكون ماله قد  
زاد كذا في الشارحانية قيد بالخاصة احتراز عن العامة  
فان له ان يحضرها بشرط ان لا يكون لها فيها خصومه والعش  
وما فوقها عامة واختار في الهدية ان الخاصة هي لو علم صاحبها  
ان المقاضي لا يحضرها لا يتخذها والعامة هي التي يتخذها  
وان لم يحضرها وحكي عن ابي النعمان ان العامة دعوة العرس  
والختان وما سواها خاصة وفي فتح القدير عند ابي الحسن  
لأن الغالب ان العامة هاتان ورعا معنى عمر ولم يعرف  
من اصطلح طعاما ابتداء العامة الناس بل ليس الا هاتين  
الحصلتين او مخصوص من الناس او لكونه اضبط فان موفة

كون

كون الرجل لو لم يحضر القاضى لم يصنع او يصنع غير محقق فانه  
امر مبطن وان كان عليه لواجب ليس بحسن لان العامة عرفا  
لا تتحضر في هاتين لان العقيقة كذلك وكذا طعام القدوم  
من سفر الحج وفي زماننا يصنع طعام عام في العيد في القيد  
ما في السمدانية وفي السراج الوهاج انه اصح ما قيل في تفسيرها  
انتهى واختاره شمس الائمة السرخسي كافي المعراج وفي  
الخلاصة وهو الصحيح وجزم به قاضي خان في فتاواه  
بقوله وانما يعرف الخاتم من العام الاخره ولم يحرك غيره  
فما قاله النسفي ليس بصائبا فضلا عن كونه اضبطا  
وكونه لا يعلمها الا لاجل القاضى ليس بخفى وبعضه يعلم  
بالتصريح وبعضه يقرأين كالتصريح **قال** ويشهد  
الجنائز و يعود المريض لان هذا من حق المسلم  
على المسلم ففي الحديث للمسلم على المسلم ستة حقوق اذا  
دعاها بحبيبه واذا امر من يعود له واذا مات يحضره  
واذا الفقه يسم عليه واذا استصحب ينصحه واذا اعطس  
يشمته كذا في النهاية وهو لا يسقط بالفعنا لكن لا يبطر  
ملكته في ذلك المكات وانما يعود بشرط ان لا خصومة  
له والا فلا **قال** وليستوي بينهما جلوسا اي يجب على القاضى  
التسوية بين الخصمين في الجلوس للحديث اذا ابتلى  
احدكم بالقضا فليستوي بينهما في المجلس والنظر والاشارة  
ولا يرفع صوته على احد الخصمين دون الاخر رواه  
اسحاق بن اهويرة ومثله رواية الدارقطني ولان في  
عدم التسوية مكسرة لقلب الاخر فيجلسها بين يديه  
ولا يجلس واحد عن يمينه والاخر عن يساره لانه لليمين  
فضلا اطلق في التسوية بينهما فتشمل الشريف والوضيع



والاب والابن والصغير والكبير والمرد والعبد والسلطان وغيره  
وكذا قال في النوازل والفتاوى الكبرى خاتم السلطان مع رجل  
فجلس السلطان مع القاضي فجلسه بيقين للقاضي ان يقوم من مقام  
فجلس خصم السلطان فيه ويقعد هو على الارض ثم يقضي  
بينهما انتهى وهذا ليس على ان القاضي يقضي على السلطان  
الذي ولاه والدليل عليه قصة شريح مع علي رضي الله عنه وشمل  
المسلم والذم فيسوي بينهما كما في فتاوى قاري ابدية وقيد  
بالجلوس لانه لا يجب عليه التولية بينهما بالقلب وان كان  
افضل فقد خفي في التولية لانه ان ابا يوسف وقت موته  
قال اللهم انك تعلم اني لم ازل الى احد الخصمين حتى القلب الا  
في خصوصية نصراني مع الرشيد لم اسوي بينهما وفتيت على الرشيد  
ثم يحيى ومما حكى عن ابي يوسف ان خادما من اكبر خدام الخليفة  
تجاء مع خصمه للدعوى فترافع على خصمه فامر به ابو يوسف  
بالمساواة فلم يمتثل فقال الغفيا يا غلام ايتني بعمر والنحاس  
بيع هذا الخادم وارسله الى امير المؤمنين فاستوي  
وانقضت الدعوى فذهب الخادم الى الخليفة ونقض  
عليه ما جرى وبكى بكاء شديدا فقال له لو يا عمك لاجرت  
بيعه ولم اردك الى ملكي ربه الله وينبغي للخصمين ان يجتريا  
بين يديه ولا يترعيا ولا يعقبا ولا يمتحبا  
ولو فعلا ذلك منعها القاضي تغليما للحكم كما يحسن التعليم  
بين يدي المعلم تظيما له ويكون بعدها من قدر زراعي  
او نحو ذلك من غير ان يرفعوا اصواتهم وتقف اعوات  
القاضي بين يديه فيكون اهيأ وقد منا الخلاف بين  
الشيخين في ابتداء القاضي لهما بالسؤال وفي فتح القدير  
هنا والامح عندنا انه يستبطن ابتداء المعلم بالفتوى

ولا يستجبر

ولا يستجبر على الخصم ولا يجوفهم وينبغي ان يقوم بين يديه  
اذا جلس للحكم رجل يجمع الناس عن التقدم اليه معه سوط  
يقال له الجلو اوز فضايب المجلس يقيم الخصم بين يديه  
على البعد والتمشيد تقرب من القاضي **قال** وليتق عن  
مسارة احدهما واسارته وتلفيق حجة وميافاة وليجتنب  
هذه الاشياء لان فيها تهمة ومكسرة لقلب الاخر والسارة  
من ساره فاذا نه وشاروا تناجروا كذا في القاموس والمعنى  
انه يجتنب الكلام بعد خفية قيد بما ذكر لانه لا يلزمه  
اجتناب ميل قلب الى احدهما لانه ليس في وسعه  
كالقسم وفي التولية الحية ولا ينبغي للذي يقوم بين يدي  
القاضي ان يسار احد من الخصمين في مجلس الحكم  
لانه نائب القاضي انتهى واما منعه من ضيافة احدهما  
فلما رواه الحسن قال جاز رجل فنزل على علي رضي  
الله عنه فاضافة فلما قال اني اريد ان اخاصم قال  
له تحول فان النبي صلى الله عليه وسلم نهانا ان نضيف  
الخصم الا ومعه خصمه قيد بضيافة احدهما لان له ان  
يضيفهما معا لما روينا **قال** والمزاح اي وليتق المزاح  
في المصباح مزح مزح من باب نفع ومزاح بالفتح والاسم  
المزاح بالضم وهو المدحابة والمزاحبة المدة وما رجع  
مزاح من باب قاتل انتهى وفي الصحاح المدحابة بالضم  
المزاح من دعب لعب انتهى فعلم ان هذا المزاح اللعب  
واشار الى انه لا يفحك في وجه احدهما فلا يقوم له اذا  
قدم بالاولى ولو قال المصنف والمزح لكان اولي لانه  
يجتنب المزاح سواء مزحه احدا او كما سوا كان مع  
احد الخصمين او مع غيرهما ومراوده اذا كان في مجلس



الحكم واما في غيره فلا يكتر منه لانه يذهب بالمهاينة **قال**  
وتلعتين الشاهدان يحسنه لان فيه اعانة لاحدهما  
على الاخر اطلقة فتخل ما اذا كان في موضع تهمة اولاد واستحسنه  
ابو يوسف في غير موضع التهمة لانه قد يقول اعلم مكان  
استدلهما به المجلس وهو نوع رخصة عنده رجع اليه  
بعد ما تولى القضا والعقوبة فيما قال لانه لا يتخلو عن  
نوع تهمة وفي فتح القدير وظاهر الجواب ترجيح ما عن  
ابي يوسف وفي الكفيل من باب المعنى الفتوى على قول  
ابي يوسف فيما يتعلق بالقضا الزيادة بتجربته وكذا في  
البرازية من القضا والتلعتين ان يقول له القاضي  
كلا ما يستفيد به علما وذكر الصدر ان منه ان يقول له  
كيف تشهد وانما يقول له ثم تشهد واما افتا القاضي  
فالصحيح انه لا يأسر به في المجلس القضا وغيره لكن  
لا يفتي احد الخصمين كذا في خزائن الفتاوى وفي  
الملتقط فاما اليوم فقد ظهرت المذاهب الا اذا كانت  
مسئلة لا يعرف جوابها في مذهب القاضي انتهى فتده  
بالشاهد لبيان انه لا يلحق المدعى بالاولى وفي الكافية  
ولو امر القاضي رجلين ليعلماه الدعوى والخصومة  
فلا يأسر به خصوصا على قول ابي يوسف **فصل**  
في الحبس وهو في اللغة المنع وهو معد رحمة من باب  
ضرب ثم اطلق على الموضع وجمع على حبوس مثل فلس  
وفلوس كذا في المصباح فدمنا انه مما يملكه القاضي  
على الممتنع عن ايقاع الحق وتعزير فكان من علمه  
فذكره فيه ودليله الكتاب والسنة ان ينبغي ان  
الارض والمراد منه الحبس السنة حبه عليه السلام رجلا

بالتهمة

بالتهمة والاجماع عليه وكان في السجد الرز من على رضى الله عنه  
فبنى سجنا وهو اول من بناه في الاسلام وسماه نافعا ولم  
يكن حصينا لكونه من قصب فانقلت الناس منه فبنا اخر وسماه  
مخيسا وكان من مدر ووفى ذلك يقول على الاثر اني كياسا  
فبنت بعدنا فمخيسا بنا حصينا وامينا كياسا وفي رواية  
حصينا حصينا وفي رواية بدلت بدل بنيت وفي رواية بابا  
شد بدا وفي رواية امير بدل امينا والمخير موضع التخييس  
بيان وهو التذليل وروى بكسر الهمزة يد من وقع فيه والكسر  
حسن الثاني فزروى بكسر الهمزة الامور والكسر المنسوب الى  
الكسر المعروف به وامينا اراه ونعت امينا يعني السجارة  
كقوله متقددا سيفا ورمحا كذا في الفائق وصفه الجبان يكون  
ان يكون في موضع ليس فيه فراش وما وطا ولا يكن احد يدخل  
عليه للاستئناس اما اقرار به وجيرانه ولا يمتثلون ولا يخرج  
الجمعة ولا الجماعة ولا الحج فرض ولا حضور جنازة ولو بكفيل وفي  
المخلاصة يخرج الكفيل لجنازة الوالدين والاجداد والجدات  
والاولاد وفي غيره لا يخرج وعليه الفتوى انتهى وتقفية في فتح  
القدير بان محمد بن علي خلافة وقد يدفع بان مرض محمد في الدين  
اصالة والكلام في الكفيل ولا المجبى رمضان والعديد ليضجر  
قلبه ويوفى ولا لموت قريبه الا اذا لم يوجد من يغسله ويكفله  
فيخرج لقراءة الوالد وان مرض مرضا اضناه فان وجد من  
يخدمه لا يخرج والا خرج بكفيل والا لا يطلقه وحضره الخصم  
ليبت شرطا ولا يخرج للعاجلة لكانها في السجن ولا يمنع  
من الجماع ان احتاج اليه فتدخل امراته او جاريته عليه ان كان  
فيه موضع سكرة واختلفوا في منعه من الكب والاصم المنع  
كذا في الخلاصة ولا يضرب المديون ولا يقيده ولا يغفل



ولا يجرد ولا يواجر ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة وفي المستحق  
اذا خاف فزاره فبذره كذا في البرازية وفيها اذا خاف ان  
يعثر من السجين يحول الى سجن الدصور واذا حبس المحبوس في السجن  
متعمدا لا يوفى المال قال الامام الا رسالتي يطعن الباب ويترك  
له ثقبه يلقى منها الباب والمجبر وقال القاضى الراي فيه  
الى القاضى انتهى وفي الخاتمة اذا كان للمحبوس ديون على الناس  
فان القاضى يخرج له لخاصة ثم يحبس انتهى وصرحوا في كتاب الظهار  
انه اذا امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وصرحوا في كتاب  
المنفقات انه لو امتنع من الانفاق على قريبه يضرب  
بخلاف ما يراد ديون انتهى وعن ابي يوسف ان القاضى يوجه  
لقضاء دينه وعليه حمل ما في الحديث من انه باع حرا في دينه ابي  
اجره وتفسيره مكان الحبس للقاضى الا اذا طلب المدعى مكانا  
اخر لما في الفتنة ادعى على بنته مالا وامر القاضى بحبسها  
فطلب الاب منه ان يحبسها في موضع اخر غير السجن حتى لا يضيع  
عرضه يحبس القاضى في ذلك وكذا في كل مدعى مع المدعى  
عليه انتهى وفي المحيط ويجعل للناس سجين على حدة نقي الوقع  
الفتنة **قال** واذا ثبت الحق للمدعى عليه امره بدفع ما عليه  
فان ابي حنيفة في الثمن والغرض والمهر المعجل وما التزمه  
بالكفالة لانه جزا الظلم وقد صار ظاهرا لما منعه اطلاقه وقيد  
في الهداية بالقاضى فظاهره ان الحكم لا يحبس ولم اره صرحا  
اطلق الثبوت فتأمل ما اذا كان ببينة او باقرار وفرق بينهما  
في الهداية بانه اذا ثبت بالبينة يحبس به لظهور المصلحة  
بانكاره والا لم يحبس فاذا امتنع حبه وهو المذهب عندنا وكلمه  
شتمس الائمة السرخسي لانه اذا ثبت بالبينة ربما نقلد بانه  
لم يعلم به الا لان وقد فرق الحلواني بين ما ثبت بالبينة فبحره

القاض

القاضى انه يريد القضا ويقول الكخرج بين ما ثبت بالاقرار فلا  
يعلمه ونماه في شرح ادب القضا للمخاض والاحسن اطلاق  
الكتاب من الامر باحيا مطلقا فلا يجعل حبه وذكر الشارح  
ان الصواب انه لا يحبس حتى يساله فان اقر ان له مالا امره بالدفع  
فان ابي حنيفة والا سال للمدعى عن البينة ان له مالا فان برهن  
امره بالدفع فان ابي حنيفة وان عجز فاختلفا فلقول المدعى  
في الاشياء الاربعة وللمدعى عليه في غيرها انتهى ونقله في البناء  
عن الخصاص وهو خلاف المذهب ولكن يسال المدعى عن ماله  
اذا طلب المديون اجماعا كذا في شرح الصدر اطلق الحق  
فتأمل القليل واكثر ولو دانقا وهو سدس درهم ولو قال  
حبه بطلب المدعى لكان اولى كما ذكره قاضى خاك وقال  
شرح حبه من غير طلب كذا في البناء ولو قال المديون  
ابيع عرضي واقضى بين اجلي القاضى ثلاثة ايام ولا يحبس  
ولو له عفا بحبه ليعده ويقض الدين ولو ثبت قليل  
ولو وجد المديون من يقضه ليقضى به دينه فلم يفعل  
فهو ظالم كذا في البرازية وفي كراهية القنية ولو كان  
للمديون حرفة تقضى الى قضائيه فامتنع منها لا يعد  
انتهى واطلق الثمن فتأمل الاجرة الواجبة لانها تمت  
المنافع وشمل ما على المشتري وما على البائع بعد نسخ  
البيع بينهما باقائه او خيار وشمل ما على البائع بعد اقله  
وما اذا قبض المشتري المبيع اولا ولا شك في دخول  
الاجرة تحت قولهم والتزمه بعد ان لم يجعل ثمن المنافع ويتفاوت  
الحال فان دخلت تحت ما كان بذات ما حبه عليها على  
قنوى قاضى خات ايضا والا لم يحبس عليها علما افق  
به ولم ار من صرح بها لكن لم يذكر المصنف حبه على العين



المقصودة هنا وذكره في كتاب النصب بنوا الامانات اذا امتنع الامين  
من دفعها غير مدعي طلاقا فانه يحبس عليها وصارت مقصودة وما  
في تهذيب القلاشري وهو اذا ثبت باقرار او حكم بنبوله او بينة  
فيطلب المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب حصة امرجه في كل عين  
يقدر على تسليمها وفي كل دين لزمه بدلا عن مال كثر البيع ويدل  
الفرض والغصب ونحوه او بالتزامه بعقد كالمهر والكفالة  
انتهى اولى كما لا يخفى ولشموله الحكم بالنكول بخلاف من قيد بشئ  
الحق بالبينه او بالقرار واسرار الولي الى حبس التكفيل والاصل  
معها التكفيل بما التزمه الاصيل بما لزمه بدلا عن مال و  
للتكفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية  
يتكفل المكفول له من حبس التكفيل والاصل والتكفيل الكفيل  
وان كثروا انتهى والى بقدر حصة لتقوده الطالب فلو حبس  
بدين ثم جازا اخر وادعى الدين عليه اخرجه من الجمع وجمع  
وجمع بينه وبين المدعى فان برهن على دعواه كتبت  
اسمه واسم الاول ثم ان برهن اخر كتبت اسمه ايضا  
وحبسه ويكتب التاريخ ايضا كذا في البرازية واطلعه  
فاذا ان المسلم يحبس بدين الذمي والمستامن وعكسه  
وفي البرازية انها على رجل دين لاحدها اقل وللاخر اكثر  
لصاحب الاقل حصة وليس لصاحب الكثر اطلاقا بلا حصة  
وان اراد احدها اطلاقا بعد ما رضيا بحبسه لسره ذلك  
وفي القنية حبس لصاحب الدين الاقل قل لصاحب الاكثر اطلاقا  
ليكتسب ويؤدي له انتهى والى انه لا يحبس مع المديون  
احد غير كفيله فاذا لزم حبس المرأة ولا يحبسها مع الزوج  
ويحبس في بيت الزوج كذا في البرازية وانما حبس المرأة  
زوجها لا يحبس معه كذا في الخلاصة وفي مال الفتاوى اذا

خيف

خيف عليها الفنا واختار المتأخرون حبسها معه انتهى وفي خزانة  
الفتاوى استحسن بعض المتأخرين ان يحبس معه اذا كان مخوفا  
عليها انتهى وفي البرازية واستحسن بعض المتأخرين ان يحبس  
المرأة اذا حبس الزوج وكان قاضي شاه لا يشتر بحبسها  
معه صيانة لها عن الفجور وفي قيد المهر بالمعجل لانه يحبس  
في الوجل ويصدق في الاعتار وعليه الفتوى وفي الاصل  
لا يصدق في العقد بل يفصل بين موجهه ومعه كذا في  
البرازية ثم اعلم ان قاضي خات في الفتاوى وفي ربح  
الاقتصار على الكمال قال وقال بعضهم ان كان الدين  
ولجبا بدلا عما هو مال كالعرض ومثل البيع والقول  
قول مذهب البيهقي روي ذلك عن ابي حنيفة وعليه الفتوى  
لان قدرته كانت ثابتة في المبدل فلا يفيد قوله  
في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا فالقول  
للمديون وقال بعضهم ما وجب بعقده لم يقبل قوله  
واذا لم يكن بدلا عما هو مال انتهى فقد علمت ان الفتوى  
على الكمال وهو انه لا يحبس الا فيما كان بدلا عن مال  
انتهى وصححه الكراسي في الفتاوى وفي المحيط انه ظاهر الرواية  
وبه علم ان ما في المختصر خلاف ظاهر الرواية فلا يحبس  
في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف مختار المصنف  
تبعنا لصاحب البداية وذكر الطرسوسي في انفع الوسائل  
انه المذهب المفتي به فقد اختلفت الفتاوى فيما التزمه  
بعقده ولم يكن بدلا عما هو مال والعمل على ما في المتن لانه  
اذا انفصل ما في المتن والفتاوى فالعقد ما في  
المتن كما في انفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشرح على  
ما في الفتاوى وقيل القول للمديون في الكل وقيل للدين



والكل وقيل بحكم الذي سأل في الفقه والعلمية والنزي كما في القاموس  
بالكسراهمية والجمع ان يواظب المديون فتملك المكاتب  
والعبد الماذون والعبي المحجور فانهم يجسمون لكن النصي  
لا يجسبون دين الاستهلاك بل يجسبون والده او وصيه فان لم يكونا  
امر القاضي رجلا يبيع ماله في دينه كذا في البرازية **قال** لاني  
غيره ان ادعى الفقه الا ان يثبت عزيمته غناه فحسبه غناه  
راي اي لا يحسبه في غير ما ذكرنا من ما كان بدلا عن مال  
او ملتزما بعقدان ادعى انه معسر كان الاصل في الادعي  
العسرة والمدعي يدعي امرا عارضا وهو الغنا فلم يقبل  
منه الا بينة ويدخل تحت الغير يشع صور بدل الخلع  
وبدل عتق نصيب الشريك وبدل الغصوب ونفقة  
الزوجات ونفقة الاقارب واروش الجنائيات وبدل  
دم العذر وما تخرج من المهر بعد الدخول وبدل المتلفات  
وذكر الطرسوسي واخطا صاحب المختار في نقل الحكم في الخلع  
فانه جعله مع مكن المتاع والقرض وقال القول قول  
رب الدين ولا يلتفت الى ما قاله المديون وهو المرأة  
او الاجنبي انتهى وقد يقال ان بدل الخلع مما التزم بعقد  
فان الخلع بما لم يقدر به بحجاب وقبول ويشكل بدل الصلح  
عن دم العذر فالمرجع القول فيه قول المديون مع انه  
التزمه بعقد وكذا يشكل موجد المهر فانه التزمه بعقد  
وهو غير الكفالة بالدرر فان مقتضى اطلاق الكفالة  
وما التزمه بعقدان لا يقبل قوله فيه ومقتضى يقيد  
المهر بالعمل فتول قوله لانها كما هو الوجه لانها لا تلتزمه الا  
بعد استحقاق المبيع وذكر الطرسوسي فان ادعى المديون  
انه لزمه عما ليس بمسأل وادعى الدائن انه ثمن متاع لم

يذكرها

الا صحاب وينبغي ان يكون القول فيها قول المديون الا ان يقيم  
رب الدين البينة انتهى وفي نفعات البرازية وان لم يكن  
لها بينة على يساره وطلبت من القاضي ان يسأل ان يسأل  
عن جبرانه لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان  
سأل فاحبزه عند ان يساره ثبت اليه بخلاف سائر  
المديون حيث لا يثبت اليه سارا وان قال لا سمعنا  
انه موسر او بلغنا ذلك لا يقبله القاضي انتهى ولو قال  
المديون حلفه انه ما يعلم ان معسر حسبه القاضي الى ذلك  
ويحلفه انه ما يعلم اعساره فان حلف حسبه بطلبه وان  
تكل لا يحسبه كذا في البرازية معزيا الى الحلواني والراد قول  
غناه فدرية الآن على قضا الدين فلو كان للمجهوس مال  
في بلد اخر يطلقه بكفيل وان علم القاضي عسرته لم يكن له  
مال على اخر يتقاضى عنه فان حلف عزمه الموسر  
لا يحسبه كذا في البرازية وقياس الاولى انه لو كان له مال  
غائب لا يحسبه وقوله عما راي ان لا تقدر لمدة حبه وانما  
هو مفوض الى راي القاضي لانه للمفجر والتسارع لقضا  
الدين واحوال الناس فيه متغايرة وقدره في كتاب  
الكفالة يشترط او ثلاثة وفي رواية الحسن باربعة  
وفي رواية الطحاوي بنصف الحول والصحيح ما ذكره  
الصفح كما في البرازية فلوراي القاضي اطلاقه بعد يوم  
قطا هر بلاهم ان له ذلك قال في المحيط ان شافها له  
قبل مضي شهر انتهى وذكر الصدر الشهيد ان كان الرجل لينا  
او صاحب عيال ويشك عياله الى القاضي حبه نشتر  
ثم سأل عنه وان كان وفي حبه ستة اشهر ثم سأل عنه  
وهذا اذا كان حاله مشكلا عند القاضي ولا عمل بما ظهر له



**قال** ثم يقال عنه اي يسأل القاضى عن المحبوس بعد حبه بقدر ما يراه من جيرانه فان قامت على امره اطلعه ولا يحتاج الى لفظ الشهادة بشرطه في الصغير فالولد الواحد يكفي والاشقات احوط وكيفية ان يقول المجنون حاله حال العسرين في تلقينه وكسوته وحاله ضيقة وقد اختبرنا حاله في السر والعلا ولا يشترط السماع بما حضوره الدين فان كان غائبا سمعها واطلعه بكفيل كذا في البرازية **قال** الطرسوسي والمستور كالعدل واما الفاسق فلا يقبل خبره ويقبض الزيلعي في ذكر العدالة وانه من كلامه لا انه نقل المذهب انتهى وفيه نظر لقوله في الخلاصة والبرازية وانما يسأل من الثقات انتهى ولم يعد له فليس ذكرها من كلامه ثم اعلم ان قولهم ان الواحد يكفي مفيد بما اذا لم يكن الحال حال منازعة اما اذا كان حال منازعة بان ادعى المطلوب انه معسر وادعى الطالب اليسار فلا بد من اقامة البينة كذا في السراج الوهاج مغزيا الى النهاية وظاهر اطلاق المصنف ان الحبس اولا ثم السؤال في حق كل واحد ولكن في البرازية ان كان امر المديون ظاهرا عند الناس فالقاضي يقبل بينة الاعسار فيقبل قبل المدة التي يذكرها وان كان امره مشكلا هل يقبل البينة قبل الحبس فيه روايتان انتهى وفي الملتقط قال ابو حنيفة لا يسأل عن المعسر واجبه شهرين او ثلاثا ثم يسأل عنه الا اذا كان معروفا بالعسرة فلا اجبه انتهى وفيه ايضا ولو معسر عليه دين وله على موسر دين يعلم به القاضي يحبس المعسر حتى يطالب الموسر فاذا طال به حبس الموسر اطلق المعسر انتهى وفي البرازية ولو للمحبوس مال في بلد اخر يطلقه بكفيل وان علم القاضي عسرة لكن له مال

علام

على اخر يتقاضى غرضه فان حبس غرضه الموسر لا يحبس انتهى و **ظا** هر كلامهم ان القاضي لا يحبس المديون اذا علم ان له مالا غائبا او محبوسا موسرا وانه يطلقه اذا علم باحدهما **قال** فان لم يظهر له مال خلاه اي يطلقه من الحبس لان عسرة تثبت فاستحق النظر الى المسئلة لانه فحبه بعده يكون ظاهرا وظاهره انه يطلقه بلا كفيل **قلت** الا في مال السليم لما في البرازية ولو لم يثبت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الحبس قتل الاء يستثنى بكفيل للصغار انتهى وقد منا انه يطلقه بكفيل اذا كان رب الدين غائبا وينبغي ان يكون مال الوقف كما في الشيم فلا يطلقه القاضي الا بكفيل وفي ثلاثة مواضع مستثنا والكلام في اطلاقه حبس عورب الدين فلو اطلقه رب الدين فلا يبيد على افلاسه ورضي المحبوس جاز ولا يتوقف على حضور القاضي كما في البرازية الا في مال السليم فلا يطلقه الوصي وفي وصايا الفقيه حبس الوصي غرضا بدين الصبي ليس له ان يطلقه قبل قضاءه اذا كان موسرا وان رآى انه باخذ مسنة كفيلة او يطلقه فله ذلك ثم رقم اخر ان كان معسرا جاز اطلاقه انتهى فتحرر ان المعسر يجوز اطلاقه انقفا وفي الموسر خلاف وقيدنا برضى المحبوس لما في الفقيه المحبوس بالدين اقام البينة على افلاسه فاراد رب الدين ان يطلقه قبل القضا بافلاسه وادى المحبوس ان يخرج حتى يقضى بافلاسه يجب على القاضي القضا به حتى لا يعيد رب الودين ثانيا فلو ظهر غنا انتهى واذا اطلعت بلا بينة فله اعادته الى الحبس كما في انقع الوسايل واشرب قوله خلاه

معلم

من



الى انه لا يحبس مرة اخرى للاول ولا لغيره حتى يثبت غرضه عنها  
لما في البرازية اطلق القاضى المحبوس فلاسه ثم اذعى عليه  
احراما لا وادعى انه موسر لا يحبس حتى يعلم غيره انتهى وعدم ظهر  
مال له بالشهادة بانه لا مال له وقال الخصاف يثبت باطلا  
بقول الشهود هو فقير لا تعلم له مالا ولا عرضا يخرج منه عن الفقر  
وعن العفا ريشة وان انه مطلق معدوم لا تعلم له مالا سوى  
كونه وثيا به ليلة واجتبر نلسر او عاينة انتهى وفي انفع الوسائل  
ولا تكون هذه شهادة على الكف فان الاعمار بعد البسار  
امر حاد فتكون شهادته بغير حاجته لا بالمعقوب عليه  
السفنا في انتهى واعلم ان الافراج بمضى المدة مع اخسار  
واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي  
ان يقول ثبت عندى انه معسر كذا في انفع الوسائل  
وفي النوازل فقير كاشى له وما يجد من يكفله بنفسه لا يحبس  
القاضى وخلق بينه وبين الغريم ان شألا زمة وان شأ  
ترك انتهى وفي الثانية فان احضر المحبوس المال ورب  
الدين غائب يريد تقويل الحبس فان كان القاضى يعلم  
بالدين ومقداره وصاحبه فان شأ اخذ المال وطراه  
وان شأ اخذ منه كفيلة ثقة بالمال والنفس وخلق بسبيله ولو  
ما الطالب والقاضى الذى حبسه وارثه لا غير قال بعضهم  
يخلق بسبيله كمالا بينهم الناس وقال بعضهم يتركه في السجن  
حتى يقضى الدين انتهى **قال** ولم يحل بينه وبين غرضه  
اي لا يمنعهم من ملازمة عند الامام وقال بالمنع عنها  
لكونه منتظرا بنظر الله تعالى وهو اقوى من انتظار العبد  
بالتأجيل ومعه ملازمة وله انه منتظر الرقة قد رثه على  
الا يفا وهو ممكن كل حين فيلازمونه كيف يحفيه والدين

حار

حال بخلاف الاجل لانه لا مطالبة له قبل مضيه ولو كان الديون  
قادرا فظهر الفرق وبطل القياس ولذا قال في انفع الوسائل  
ان الصحيح قوله مع ان قوله دأبما هو الصحيح وفي المحيط  
انه ظاهر الرواية واحسن الاقاويل في الملازمة ما روي  
عن محمد انه قال يلزمه في قيامه وقعوده ولا يمنع من الدخول  
على اهله وامر من الغدا ولا من العشاء ولا من النوم والخلوة  
ان يلزمه بنفسه واخوته وولده ومن احب والصحيح ان  
الراى فيه الى صاحب الدين ان شألا زمة بنفسه وان شأ  
بغيره ولا عبرة بالمديون في رايه وفي المحيط قالوا لا يلزمه  
بالليل لان الليالي ليست بوقت التكب فلا يتنهم  
وقوع المال في يده في الليالي فالملازمة لا تقيد حتى  
لو كان الرجل يكتب في الليل قالوا يلزمه في الليالي  
هكذا قال العقينة ابو جعفر انتهى وفي البرازية لا يلزمه  
في موضع معين كانه حبس ولا يمنع من دخول بيته  
لغايط او غدا الا اذا اعطاه الدين واعده مكانا  
للغايط وان كان عمل المديون السعي ولا يمنع الزوم  
من ذلك لازمه الا اعطاه نفقته ونفقة عياله فله  
اذا منعه من السعي ولو اوى المديون ملازمة الغريم  
وقال اجلس مع الدائن له ذلك وليس للدائن ان يحبس  
في الشمس او على الثلج او في مكان يتضرر به ولو طلب المطلوب  
الحبس والطالب الملازمة لازمه وملازمة المرأة ان  
ان تلازمها امرأة فان لم يوجد حبسها في بيت اسرتها  
هو على الباب او المرأة في بيت نفسها وهو على الباب  
وليس له غير ذلك وعن محمد المرأة يلزمها الرجال بالار  
في موضع لا يخاف عليها الفساد ولا يخلون بها بالليل يلزمها

مع ٤



النساء في الواقعات له عليها حتى له ان يلزمها ويجلس معها  
ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان هربت الى حربة  
اذا كان يامن على نفسه يدخل عليها ويكون بعيدا منها لحفظ  
نفسه لان له ضرورة في هذه الخلوة كما قالوا فبين هرب عتاع  
انسان ودخل داره له ان يدخل عليه لياخذ حقة ولو  
ادعى على اخر ما لا ولم يجلس القاضى ايا ما لازم خصمه  
ايا ما وان طال انتهى وفي الهداية لو اختار المطلوب الجسر  
والطالب الملازمة فالجيار للطالب الا اذا علم القاضى  
ان الملازمة يدخل عليه ضررين بان لا يمكنه من دخوله داره  
فحينئذ يحبس دفعه للمضرة انتهى وفي البرازية ويجوز الجلبوس  
في المسجد لغير الصلاة لملازمة الغريم قال القاضى المذهب  
عندنا انه لا يلزمه في المسجد لانه بنى لذكر الله تعالى وبه  
يفتى وفيها ايضا ان كان في ملازمة ذهاب قوته كلفه ان  
يقيم كفلا بنفسه ثم يجلى سبيله وللطالب ملازمة الغريم  
بلا امر القاضى ان كان مغرا بحقة **قال** ورد البينة على افلاس  
قتل حبه لانهما بينة متى فلا تقبل ما لم تنال يد موبد وهو الجسر  
وبعد تقبل على سبيل الاحتياط لا على وجه الوجوب وما ذكره  
في الكتاب هو ما اختاره عامة المشايخ كما في الهداية وهو الصحيح  
كما في النهاية وروى عن محمد قبولها وبه كان يفتي الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل ونصير بن يحيى وفي الخاتبة ويبيح ان  
يكون معوضا الى القاضى ان علم انه واقع لا تقبل ببينته  
قبل الجسر وان علم انه لين قبلت ببينته وفسر الطرسوسى  
الوقاحة بالاغلاط على المدعى في القتل والدين بالتلف فيه  
ونظيره ما قال الخصاف في تعيين مدة الجسر ان كان المدعى  
سمحا ياخذ القاضى برواية الكفالة من التقدين بغير

او مثلا

او مثلا انه وان كان منعنتا اخذ بالكثر كما في البرازية **قال**  
وبينة الياراحق من بيعة الاعسار بالقبول عند التعارض  
لان الياراحق رضى البيعة للابنات وفي البرازية كيفية الابرا  
مع بيعة الاقراض وفي الخاتبة فان شهدوا انه موثر  
قادر على قضاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال انتهى  
واستثنى في فتح القدير من تقدم ببيعة الياسما لو قال  
المدعى انه موثر وقال للمدعى عليه اعسرت بعد ذلك  
واقام بذلك ببيعة فانما تقدم لان معا عابا باسرافات  
وهو صدف ذهاب المال انتهى والظاهر انه بحث منه  
وليس بصحيح لجواز حدوث الياسر بعد اعساره الذي  
او عاه اهلون في قبول ببيعة الياسر فافاد قبولها وان  
لم يذكر مقدار ما ملكه وفي البرازية ولم يشترط بيان  
ما به الياسر لان المقصود منها دوام الجسر عليه ولم يبينوا  
مقدار ما ملك لم يمكن قبولها وتامه في القينة وفي العناية  
**قال** قبل محمد قبل البينة على الياسر وهو لا يثبت الا بالملك  
وتعذر القضا به لانهم لم يشهدوا بمقداره ولم يقبل فيها  
اذا انكر المشتري جواز الشفيع وانكر ملكه في الدار فزهر  
الشفيع ان له نصيبا في هذه الدار ولم يبينوا مقدار  
**واجب** بان الشاهد على الياسر شاهد على قدرته على  
اداء الدين وهو لا يكون الا ملك مقدار الدين فثبت بها قدر  
الملك وفي النصيب لم يشهدوا بشئ معلوم فافترقا **قال** لا بد  
جسر الموثر لانه جزا الظلم فاذا امتنع من ايفا الحق  
مع القدرة عليه فخلده في الجسر اما كونه يعجز القاضى حبه  
او لا يحبس حتى تظهر ما ظلمه فقد مناه ولذا حمل صاحب  
الهداية قوله في الجا مع الصغير انه يوجب جسر الموثر اذا اقر على



هذا اذا اقر عند غير القاضى او عنده مرة فظهرت بما طلبته **قال** ويجوز  
 الرجل بنفقة زوجته في ظالم بالامتناع عن الاتفاق قيدنا بالامتناع  
 لانه لا يجبر في النفقة الماضية لانهما تسقط بمضي الزمان ولان لم  
 تسقط بان حكم الحاكم بها او اصطاح الزوجان عليها فلا نهاليتا  
 بدل عن مال والزمته بعقد كذا ذكر الشارح ومراعاة ان النفقة  
 الواجبة للمجتمعة داخل تحت قوله لاني غيره فلا يجبر عليها اذ  
 ادعى الفقر الا ان ثبتت المرأة بيساره فاذا ادعت المرأة بنفقة  
 او كسوة مقررة اجتمعت عليه وقار ان فقير فالقول له مع  
 يمينه ولا يجبر اذا حلف فان اقامت بيمينه على بيساره  
 وطلبت حصة حصة القاضى **قال** لاني دين ولده ان لا يجبر  
 اصل في دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسب ولده ولذا  
 لا قصاص عليه بقتله ولا يقتل مورثه ولا يجد بقدرته ولا  
 يقذف امه الميئة بطلبه وقوله هنا انه لا قصاص بقتله  
 يقتضي ان المراه الاصل ايا او اما او حبالا او لام بنفرتهم  
 في باب الجنابات ان الجد لام لا قصاص عليه بقتل ولد بنته  
 فلذا لا يجبر بدينه وفي المحيط ولا يجبر ولا يجبر ليو ان ولدان  
 والجدتان الا في النفقة لولدتهما انتهى وظاهر الاطلاق انه لا  
 فرق بين المورس والعسر ولكن ينبغي ان يتنبه شئ وهو انه اذا  
 كان مورسا فامتنع من قضا دين ولده وقلنا لا يجبر بالقاضى  
 يقضى دينه من ماله ان كان من جنسه والاباعه للمنفعة  
 كسبه ما لم يجبر من الامتناع عن قضا دينه والصحيح عندهما  
 بيع عقاره كمنقوله ولو قال المنقول للمديون ابيع عرضي واقتضى  
 ديني لمجده القاضى ثلاثة ولا يجبره ولوله عقار يجبره  
 لبيعته ويقضى الدين ولو ثبت ثلثه كما في البرازية وسباني  
 ثمانية في الحجر ان شاء الله تعالى لبيع القاضى مال الاب المضاف

ابنه اذا امتنع لانه لا طريق الى البيع والاصناع وقيد بان الوالد  
 لا يجبر بدين اصله ويجبر القريب بدين قريبه كما في الجانبين  
 وقد كتبنا في الفوائد الفقهية ان من لا يجبر بسبعة الاول  
 في دين فرعه الثاني المولى في دين عبده الماذون  
 عن المديون وان مديونا يجبر بحق العزما الثالث العبد  
 لا يجبر بدين مولاه اطلق الشارح وظاهره ولو كان  
 مديونا الرابع المولى لا يجبر بدين مكاتبه ان كان من  
 جنس يذل الكتابة لوقوع المقاصة ولا يجبر لتوقفها  
 على الرضا الخامس لا يجبر المكاتب بدين الكتابة وان  
 كان دين اخر يجبر به للمولى ومنهم من منعه لانه يمكن  
 من اسقاطه بالتعجيل وصحة في المبوط وعليه الفتوى  
 كما في النفع الوسايل السادس لا يجبر صبي على دين الاستيلاء  
 ولوله مال من عروص وعقار اذا لم يكن له اب ولا وصي  
 والراى الى القاضى فياذا في بيع بعض ماله لا يفتا  
 فان كان له اب او وصي فانه يجبر ان امتنع من قضا  
 دينه من ماله ولا يجبر الصبي الا بطريق التاديب  
 حتى لا يتجاسر الى مثله اذا باسز شيئا من اسباب التقوي  
 قصدا اما ان كان خطا فلا كذا في المبوط من كتاب  
 الكفالة وفي المحيط للقاضى ان يجبر الصبي التاجر على  
 وجه التاديب لا على وجه العقوبة حتى لا يماطل حقوق  
 الناس فان الصبي يورد ليترجر عن الافعال  
 الذميمة السابع اذا كان للعاقلة عطا لا يجبرون في  
 دية وارث ويؤخذ من العطا وان لم يكن له عطاء  
 يجبرون كذا في البرازية ويراد هنا ميلتان قد منها  
 لا يجبر المديون اذا علم القاضى ان له مالا غايبا ومحبوسا



مورا فصار تفتحا **قال** الا اذا امتنع من الاتفاق عليه فيجب لهما  
 الحاجة الوقف وهو بالمنع فصداء هلاكه فيجب لدفع المداك عنه  
 الا ترى ان له قتله دفعا عن نفسه وهكذا حكم الاجداد والجد  
 وان علوا لان في ترك الاتفاق سعي في هلاكهم وفيه في السراج  
 الوهاج الولد بالصغر والفقر فظاهره انه اذا كان بالغ  
 زمانا فقير لا يجبر ابوه اذا امتنع من الاتفاق عليه مع ان النفقة  
 واجبة عليه وفيه تأمل كما يحق والمأصل انه اذا امتنع من الاتفاق  
 على اصله وان علا وفرعه وان سفل وعلى زوجة تجبر وفي فتح  
 القدور ويحقق الامتناع بان نفذ منه في اليوم الثاني من  
 يوم فرض النفقة وان كان مقدار النفقة قليلا كالدينار اذا  
 رأى القاضى ذلك فاما مجرد فرضها لو طلبت حبه لم يجبه لان  
 العقوبة تستحق بالظلم وهو بالمنع بعد الوجوب ولم يتحقق  
 وهذا يقتضى انه اذا لم يفرض لها ولم ينطق الزوج عليها في  
 يوم ينبغي اذا قدمته في اليوم الثاني ان يامره فلا ينافي  
 فان رجع فلم ينطق او جعه عقوبة وان كانت النفقة  
 سقطت بعد الوجوب فهو ظالم لها وهو قياس ما سلفناه  
 في باب القسم من قوله اذا لم يقسم لها فرفعته يامره بالقسم  
 وعدم الجور فان ذهب ولم يقسم فرفعته او جعه عقوبة  
 وان كان ما ذهب لها من الحق لا يقضى ويحصل بذلك مرد  
 كبير انتهى وفي فتاوى اذا لم يكن الزوج صاحب ما يدق علم  
 القاضى انه يضارها في الاتفاق فرض نفقتها عليه  
 دراهم بقدر حالها واذا امتنع من ان يفرض شيئا حسن حتى  
 يفرض انتهى وهو مشكل لان القاضى يفرض اذا امتنع  
 فلا حاجة الى فرض الزوج ليجب اذا امتنع والله سبحانه اعلم  
**باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره**

طالب

هذا

هذا ايضا من احكام القضا غير انه لا يختلق في الوجود الا  
 تعقبات بقاضين فهو كالمركب بالنسبة الى ما قبله كذا في فتح  
 القدور وهو او كما ذكرنا شارح من ان هذا الباب ليس  
 من كتاب النفقة لانه اما نقل شهادته او نقل حكم وكل ذلك  
 ليس منه وانما اورد فيه لانه من عمل القضاة فكان ذكره  
 فيه انشبا انتهى وحيث كان من علمهم كان منه فكيف  
 ينبغي والبراد بغيره ما ذكره في هذا الباب من قوله  
 وتقتضى المرأة الى اخره **قال** يكتب القاضى الى القاضى  
 في غير حدود قوداى استحيانا والقياس ان لا يجوز لان  
 كتابته لا تكون اقرب من عبارته فهو لو اخبر القاضى  
 الاخر في محله لم يعمل بحره فكتابه اولى لانه قد يبرر قودا  
 جودناه لاثر عمر رضى الله تعالى عنه والحاجة ولا يستغنى  
 عنه بالشهادة على الشهادته لان القاضى يحتاج فيها الى تعديل  
 الاصول وقد يتعذر ذلك ولم يحز في الحدود والقصاص  
 لما فيه من الشبهة بزيادة الاحتمال ويدخل تحت قوله  
 في حدود قود كل شئ من الدين والنكاح والعلاق والنفقة  
 والوكالة والوصية والايضا والموت والوراثة والقتل  
 اذا كان موجه المال والنسب من الحر والميت والقبض والاعان  
 المجردة من ربيعة وعارية ومضاربة والاعيان  
 منقولة او عقارا وهو المروى عن محمد وعليه المتأخرون  
 وبه يعني للمعروية وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المنقول  
 للحاجة الى الاشارة اليها عند الدعوى والشهادة وعن  
 الامام الثاني بخويزه في العبد لعلمه الا باق فيه لاني  
 الامة وعنه بخويزه في الكل وفي البرازية والمنقذون  
 لم ياخذوا بقول الامام الثاني وعمد الفقهاء بهم على التجويز

نه



في الحل للمحاجة قال الامام الاسيماي وعليه الفتوى ولو جاء المدعي من القاض  
برسول ثقة تمامون عدل الى قاض اخر لا يقبل لانه لا يزيد على ان  
يأت القاض بنفسه ويجبر وهو في غير ولاية كواحد من الرعايا  
مخلاف كتابه لانه كالحطاب من مجلس قضائية دكت المتفرقة على  
مسيلتين الاولى بلده فيها قاضيان حضرا احدهما مجلس الاخر  
واخر بخارثة لا يجوز له ان يعمل بخبره وحده ولو كتب اليه بشرط  
له العمل به وكذا لو حضر قاضيان في مجلس قاض واحد  
قاض فييه والاخر ليس بقاض فييه لا يعمل بخبر من ليس بقاض فييه  
لعدم الولاية كقاضى بخارى التفرع مع قاض بخارى رزم واخره  
محادثة حكم فيها بخارى لا يعمل باخباره قاضى خوارزمى انتهى  
وقد ذكر قاضى خان في فتاواه مساييل الاولى طلبه من القاضى  
ان يسمع منه وده على الابرار وايضا الدين ويكتب له كتابا به  
بذلك خوف من الدين ان يدعى عليه اذا ذهب اليه لم يكتب  
في قول ابي يوسف ويكتب في قول محمد الثانية لو كان صاحب  
الدين حاضرا وطلب من القاضى ان يسأله فادانكره لم يكتب  
له لم يسأله اجماعا وهذه حجة على محمد في السابقة الثالثة امرأة  
جاءت الى القاضى وقالت طلقنى زوجى فلان ثلاثا وتزوجت  
باخر بعد العدة واخاف انكاره فاسأله فان انكره ردت  
سأله القاضى اجماعا وهذه حجة على ابي يوسف الرابعة ادعى انه  
مستترى دار لها شفع سلمها وهو في بلد كذا او فلان يسمع شهوده  
ويكتب لا يكتب وقال محمد يكتب في هذه المسائل كلها احتياطاً  
احتراراً عن تطبيق الحقوق واجمعوا على ان المديون او المشتري  
او المرأة لو قال ان صاحب الدين والشفع والزوج قد تفرض  
لي فيما ادعى فاسمع شهودى فان القاضى يسمع ويكتب  
انتهى اطلق القاضى فافاد ان قاضى مصر يكتب الى قاض مصر

اخر

اخره الى قاض السواد والرساق ولا يكتب قاض الرساق الى قاض  
مصر كذا في السراج الوهاج معزيا الى الينابيع ثم قال وانما  
يقبل اذا كان بينهما مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً اما اذا كان  
اقل من ذلك فلا يقبل وفي نوادر مشتم اذا كان في مصر  
قاضيان جاز كتابهما الى بعضهما في الاحكام ثم قال وانما  
كان الكتاب الذى ورد عليه لم يقبل منها دية له كالمدين  
والزوجة تهاون القضاة به بخلاف ما اذا توافوا اليه من غير كتاب  
انتهى **قال** فان شهدوا على خصم حاضراً حكم بالسبادة لوجود  
الحجة وشروط الحكم وهو حضور الخصم والمراد بالخصم الحاضرين  
كان وكيلاً من جهة المدعى عليه او سخر او هو من نضبه  
القاضى وكيلاً عن الغائب لسمع الدعوى عليه والا لو اراد  
بالخصم المدعى عليه لم يبق حاجة الى الكتاب الى القاضى الاخر  
لان الخصم حاضراً عند القاضى وقد حكم عليه واذا حكم كتب  
بحكمه الى قاضى البلد الذى فيها الموكل ليقتضى منه الحق كذا في  
فتح القدير **قال** وكتب بحكمه وهو المدعى اسجلاً ليلاً  
يبنى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكراً  
لها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم لحصول الخصم  
بنفسه او من يقوم مقامه الا اذا قدر انه غاب بعد  
الحكم عليه وحده فحينئذ يكتب له ليدل اليه حقة او لينفذ  
حكمه وفي الصباح السجل كتاب القاضى واجمع سجلات  
واسجلت للرجل اسجلاً لا تمتث له كتاباً با وسجل القاضى  
بالشئد يد قضى وحكم واشت حكمه في السجل انتهى  
قال السجل الحجة التى فيها حكم القاضى ولكن هذا في عرفهم  
وفي عرفنا السجل كتاب كبير يغيب فيه وقابع الناصر  
وما يحكم به القاضى وما يكتب عليه **قال** ولا لم يحكم اياً ولم



يكن الخصم حاضرا لا يحكم لان الحكم على الغائب لا يجوز لما عرف ولو حكم به  
 حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه نفعه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ  
 خلاف مذهبه لان الاول محكوم به فلزمه والثاني ابتداء حكم  
 فلا يجوز له كذا ذكر الشارح وهو يدل على ان الحاكم على الغائب  
 اذا كان خفيا فان حكمه لا ينفذ لقوله يرى ذلك وهو مفيد  
 لان معنى قولهم ان القضاة على الغائب ينفذ في اظهر الروا  
 بين ان اذا كان القاضى شافعي **قال** وكتب الشهادة ليحكم  
 المكتوب اليه بها وهو الكتاب الحكمي منسوب الى الحكم باعتبار  
 ما يوول اليه وهو نقل الشهادة في الحقيقة لان الكاتب لم يحكم  
 بها وانما نقلها للمكتوب اليه ليحكم بها ولهذا يحكم المكتوب  
 اليه برأيه وان كان مخالفا لراي الكاتب بخلاف السجل  
 فانه ليس له ان يخالفه وينقض حكمه وفي نسخة المفتي  
 ورد كتاب قاض الى قاض اخر في حادثة لابي القاض  
 المكتوب اليه وهو مختلف فيها لا ينفذ وان ورد فيها سجل  
 نفعه لان السجل محكوم به دون الكتاب ولهذا ان  
 لا يقبل الكتاب دون السجل انتهى فقد افاد عدم وجوب  
 قبول الكتاب على المكتوب اليه وفي كتاب المحاضر والسماعات  
 من الظهيرية قال القاضى الامام ثقة الدين محمد بن علي  
 الحلواني سمعت كثيرا من القضاة الكبار قالوا انهم  
 اجابوا الى شئ من الحوادث المجتهد فيها في كتابة الى القاضي  
 الشافعي الا ان اليمين المضافة فان دلائل اصحاب الحديث  
 في ذلك لا يجة وبراهينهم فيها وافضة والبيان يحتاجون  
 الى هذه اليمين ثم يحتاجون الى التزوج فيضطرون الى ذلك  
 فلم يجبه القاضى الى ذلك ربما يقعون في الفتنة انتهى **قال**  
 وقرأ عليهم وحتم عندهم وسلم اليهم الى القصر الكائن بفعل ذلك

ليعلموا

ليعلموا ما فيه ليشهدوا عند الثالث ولا بد لهم من حفظ ما فيه  
 ولهذا قيل ينبغي ان يكون معهم نسخة اخرى مفتوحة فيستقيروا  
 فيها على الحفظ فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت  
 الاداء عندهما ولم يذكر العنوان وهو من شرائطه وهو ان يكتب فيه  
 اسمه واسم ابيه وحده وكذا المكتوب اليه ويكتب من داخله فلو كان  
 على الظاهر لم يقبل وفي عرفنا العنوان يكون على الظاهر فيكتفى به  
 ويكتب فيه اسم المدعى والى عليه على وجه يقع التمييز بذكر  
 جدما ويذكر الحق كنه ويذكر الشهود وان شافعي انما يذكر  
 شهادتهم وعن ابي يوسف يشترط ان يشار على اليهود والافضل الكتاب  
 والشهادة على انه كتاب فلان ولا على القاضى سوى كتابة  
 الحاجة التي لا بد من معرفتها واختاره شمس الائمة لكونه  
 اسهل **قال** فان وصل المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله  
 بلا خصم وشهود لا نه الحكم به فلا يقبله الا بحضور الخصم  
 كالشهادة ولا بد من اسلام الشهود ولو كان الكتاب لزمي  
 على ذمى لانهم يشهدون على فعل المسلم وانما يحتاج اليهم  
 اذا انكر الخصم كونه كتاب القاضى اما ان اقر فلا حاجة  
 اليهم بخلاف كتاب الامان الى اهل الحرب حيث يعمل به بلا  
 شبهة لانه ليس بملزم ومعناه اذا جاء الكتاب من ملكهم  
 بطلب الامان كما في العناية وقد كتبت في الفوائد  
 الحقيقة انه لا يعمل بالخط الا في مسيلة كتاب الامان  
 وفي رفر البياض والصراف والسماعات فانه حجة والراد  
 بعدم قبوله بلا خصم عدم قرانه لا مجرد قبوله فانه لا يتقوى  
 به حكم كذا في فتح القدير وجوز ابو يوسف قبوله بلا  
 شبهة ولكن لا يعمل به الا بينة وفي السراجية يقبل  
 كتاب القاضى الى القاضى مع كثره الحكم كذا عن شمس

انه لا



الآية الجواب **قال** فان شهدوا انه كتاب فلا ان القاضي سلم  
 البينة في مجلس حكمه وقراه علينا وختمه ففتح القاضي وقراه  
 على الخصم والزمه ما فيه يعني اذا ثبت عدالتهم عنده بان  
 كان يعرفهم بالعدالة او وجد في الكتاب عدالتهم او سأل من  
 يعرفهم من الثقات فزكوا واما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم  
 ولا يلزم الخصم وذكر الخصم ان لا يفتح الا بعد ظهور  
 العدالة وصحة في السراج الوهاج فبده بقوله سلم  
 البينة الى اخره لا يفتح الا اذا لم يسل البينة ولم يقرأه علينا  
 او لم يحتم بحضرته لم يعمل به وقال ابو يوسف اذا شهدوا  
 ان هذا كتاب فلان القاضي قبل وان لم يقولوا قراه  
 علينا وشروط في الذخيرة حضور الخصم لقبول البينة  
 بانه كتاب فلان لا لقبول الكتاب حتى لو قبله مع  
 غيبة الخصم جاز والاشبه ان يكون هذا قول ابي  
 يوسف ولم يشرط المؤلف مسافة بين القاضي بين  
 للاختلاف فيها فظاهر الرواية انه لا بد من مسيرة  
 ثلاثة ايام كالشهادة على الشهادة وجوزها محمد وان  
 كان في مصر واحد وعن **ابن يوسف** ان كان في مكان لو  
 لا الشهادة لا يستطيع ان يبيت في اهله مع الشهادة  
 والكتابة وفي السراجية وعليه الفتوى **قال** ويبطل الكتاب  
 بموت الكاتب وعزله يعني قبل وصول الكتاب الى الثاني  
 او بعد وصوله قبل القراءة لانه كمثل الشهادة على الشهادة  
 وقال ابو يوسف لا يبطل واما بعده فلا يبطل في ظاهر  
 الرواية وجنون الكاتب وردة وحده لعقد وعماه كعزله  
 ذكره الشارح واذا قبله المكتوب اليه فيما اذا بطل وحكم  
 ثم رفع الى اخره فامضاء جاز لمصادفة الاجتهاد واذا كان

الاختلاف

الاختلاف في نفس القضا فانه ينفذ بالتفنيذ من قاضي اخر ولو  
 فسق الكاتب او خرج عن اهلية الشهادة فان المكتوب اليه  
 لا يضمن به سواء كان قبل فراقه او بعد هاكذا في الخاتمة وهو  
 باطلاقة مخالفا لما قدمناه من الشارح وفي السراج الوهاج  
 ولو شهد بشهود يثق بهم مات القاضي المشهود عنده وولي  
 قاضي اخر لم تنفذ تلك الشهادة حتى تقاد انتم وقد ذكرنا  
 هنا ان مما يبطل كتابه بفسقه ففسقه وهو محمول على ما اذا كان  
 عدلا ففسق عند البعض **قال** وموت المكتوب اليه الا اذا  
 كتب بعد اسمه والى كل من يعمل من حيث اليه من قضاء المسلمين  
 اى يبطل الكتاب لان الكاتب اعتمده الا اذا عم لا عتماده  
 الكل فيدفعونه بعد اسمه لانه لو عم ابتداء لم يجز ان يحكم به  
 احد واجازه ابو يوسف حين ابتلى بالقضا واستحسنه  
 كثير من المشايخ تنهيا لا امر وفي الخلاصة وعليه عمل الناس  
 اليوم **قال** لا يموت الخصم اى لا يبطل الكتاب بموت الخصم  
 لان وارثه يقوم مقامه اطلعه فمثل المدعى والمدعى عليه  
 وشمل ما اذا كان قاضي الكتاب بعد موت المطلوب او قبله  
 لان وارث المطلوب والوصي قائم مقامه كذا في الخاتمة  
 فيدعى لان عدم حضرة عند القاضي الكاتب يبطل  
 كتابه فلا يحكم عليه بشهادة اوليك حتى يشهدوا عنده  
 بحضرة الخصم كذا في السراجية ولورد بين قاضيين كتب  
 فلان او فلان صح صح وشرحه في شرح ادب الخصم في شرح  
 يجوز على كتاب القاضي الشهادة على الشهادة كما جاز فيه  
 شهادته الشاهد لانه يثبت مع الشهادة ولو كتب القاضي  
 الى الامير الذي ولاه صلح الله امر الامير ثم قصر القصة  
 وهو معه في مصر فخابه ثقة يعرفه الامير فالاستحسان



ان لا سبرامضا وه لانه يتعارف ولا يليق بالقاضي ان ياتي في كل جادة  
الى الامير ليعبره وشرطنا فيه شرط كتاب القاضي الى القاضي كذا في  
فتح القدير ولو سيع الخصم بوصول كتاب القاضي الى بلدة فترى  
الى بلدة اخرى كان للقاضي المكتوب اليه ان يكتب الى قاضي تلك  
البلدة بما شئت عنده من كتاب القاضي فكما جوزنا بالاول  
الكتابة جوزنا الثاني والثالث وهما جبر الحاجة ولو ثبت قلم  
فانخرج من يده حتى رجع الخصم لم يحكم عليه بذلك الشهادة  
التي تسعها من شهود الكتاب بل يعيد المدعى شهادة ثم يكتب  
القاضي بعلمه كالقضا بعلمه والتفاوت هنا ان القاضي  
يكتب بالعلم الحاصل بذلك كتابا الى قاضي اخر فله ان قد  
يكون له شاهد في محل المكتوب اليه كذا في فتح القدير  
والاصح ان الكتابة بعلمه كالقضا بعلمه كذا في شرح ادب  
الخصم **وقال** ونفقني المرأة في غير جد وقد دللنا اهل  
للسهادة في غيرهما فكانت اهلا للقضا لكن يات المولى لها  
للمحدث لن يعلم قوم ولوا امرهم امرأة رواه البخاري  
وكفي فتح القدير الامري انها تصلح شاهدة وناظرة  
في الاوقاف ووصية على التيام انتهى وظاهره صحة تقريرها  
في النظر والشهادة في الاوقاف ان لم يكن بشرط الاوافق وقد  
اقتت فيمن شرط الشهادة في وقفه لقيل ان ثم من بعده لولده  
فمات وترك بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة واستغربه  
بعض الفقهاء ولا اعتبار به بعد ما ذكرنا واما سلطنتها  
فصححة وقد ولي مصر امرأة تسمى شجرة الدر جارية الملك الصالح  
ابن ايوب وفي الخلاصة لو فقت في الحدود والقصاص فرفع  
الى قاضي اخر فامضاه ليس لغيره ان يبطله انتهى وانتار المولى  
الى صلاحيتها للتجارة على الوقف والوصاية على التيام

مطلب

في

بالاولي

بالاولي كما في فتح القدير واما فقنا الختم فيصح بالاولي وينبغي  
ان لا يصح في الحدود والقصاص لشيعة الاثنية **قال** وما  
يستخلف قاضي الا ان يفوض اليه ذلك لانه فوض اليه القضا لا  
التقليد فلا يتصرف في غير ما فوض اليه كالوكيل لا يوكل  
بدون اذن الموكل اطلقه فمثل ما اذا كان بعد راحة كما في  
العناية فلو استخلف بلا اذن في حكم الخليفة فاجازه القاضي  
جار حيث كان الخليفة اهلا للقضا فان كان رفيقا او محدودا  
في قذف او كافرا لم يجوز وكذا اذا قضى بحضرة القاضي كما  
في الوكالة لان المقصود حضور رايه وفي اخر جامع الفصولين  
القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية  
القضا في يومين من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام  
التي لم تكن ولاية القضا فاذا جات نوبته اجاز ما  
قضى انتهى فدخل الفصولي في القضا وهو اعلم من القاضي  
وظاهر كلامهم ان اجازة فقنا الفصولي لا يتوقف على  
كون الفصولي خليفة من قاض ليس له الاستخلاف بل  
لو قضى فصولي بلا استخلاف اصلا فاجازه القاضي جار  
ثم اعلم ان قولهم كافي الوكالة معناه الوكالة بالبيع والشراء  
ومخوها اما الوكيل بالطلاق والعتاق اذ اجاز اخص  
لم يصح لان المقصود عبارة عما في المسبة وشمل التفويض  
اليه ما اذا كان صريحا بان قال له ول من شئت او وكالة  
تجعلك قاض القضا والادلة هنا اقوى لان في المخرج  
المذكور بذلك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة بمكهما  
كقوله ول من شئت واستبدل من شئت فان قاضي  
القضا هو الذي يتصرف فيهم مطلقا لتقليد او عركا ولذا  
قال له ول من شئت واستخلف كان نائبا عن الامام في التولية



فلا يملك عزله كالوكيل اذا وكل باذن ولا ينحل بموته وينحل لان  
موت الموكل بخلاف الوصي حيث يملك الا يبعث الى غيره وملك  
الوكيل والعزل في حياة الوصي بذكر ذلك دلالة لعجزه  
بخلاف الامام والموكل بخلاف الصغير فان له الاعارة بشرط  
لانه لما ملك المنفعة ملك تملكها وفي المصلحة القاضي  
اذا استخلف خليفة ففقد القاضي بعينه والطريق فيه ان  
يتنحى كما او ينصب قاضيا اخر هذه الحادثة انتهى وفي الترتيب  
القاضي اذا وقعت له حادثة اولولده فاناب غيره وكان من  
اهل الانابة مختصا عنده وقضى له اولولده جاز القاضي  
اذا قضى للامام الذي قلده القضا او لولد الامام جاز انتهى  
وفي البرازية كما في السراجية وفي الخلاصة الخليفة اذا  
اذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف رجلا واذن  
له في الاستخلاف جاز له الاستخلاف ثم وثم انتهى وفيها  
وان ارادوا ان يثبتوا قضا الخليفة عند القاضي الاصل  
فهو كما لو التفتوا قضا قاض اخر عند هذا القاضي ووافق  
القاضي للمصدر الشهيد الناب يقضي كما شهدوا عند الاصل  
وكذا الاصل يقضي كما شهدوا عند الناب انتهى وفي البرازية  
جاء الخلع بين الزوجين عند القاضي مرتين فقال نائمه  
كان وقد جرى عندي مرة اخرى والزوج ينكر فقال القاضي  
الامام لا يقضي بالحرمة الغليظة بكلام الناب اما الناب  
يقضي بكلام القاضي اذا اجزاه انتهى ثم قال في نوع في  
الامضاء والناب يقضي كما شهدوا عند الاصل وكذا  
يقضي كما شهدوا عند الناب امر القاضي الخليفة ان  
يسمع القضية والشهادة ويكتب الاقرار ولا يقطع الحكم  
بفعل ما امره القاضي وليس له ان يحكم ليس للقاضي ان يحكم

ياجنار

ياجنار خليفة بشهادة الشهود عنده لانه ليس بقاض وكذا  
لو اجزاه باقرار رجل الا ان يشهد هو مع اخر وقد تناظرت  
اجوبة ائمتنا بخوارزم ان شهادة شخص القاضي وشهادة  
الوكيل المفتعلة يبابه لا تقبل بخلاف نوابهم الا اهل العدل  
وقد رايت بنو ابي خوارزم وبها جماعة ممن فوض اليهم القضا  
وكذا ببعض نوابهم دشت ما يجمع القضا بشهادة ثم وكيف  
قضا وهم وسيلت عن شهادة بعضهم انه تقبل فقلت نعم  
تقبل مع عدلين وكل ذلك من تناو ان اهل الدشت بالشروع  
وقد رايت من العجائب ان واحدا من امراة الذي يدعى  
انه لم يمس مثله ذنبا قلده قضا مدنية الى شاب  
جاهل لا يعرف قرانا ولا خطا حتى يقضي باربعة  
مذاهب فقلت له فيه فقال انا اعلم بالمصلحة والله  
يعلم المفسد من المصلح انتهى فالخامس ان القاضي ان ولي  
الخليفة القضا عمل بقوله وان ولاه سماع الدعوى و  
الشهادة فقط لا يعمل بقوله فلا تناقض كما لا يخفى  
وفائدة هذا الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل المدعي  
شهود او يكذب فلعل له شهود الا انهم غير عدول وقد  
لا تتفق العاظم فيفوض القاضي النظر الى الخليفة  
كذا في الخاتمة وقد سئل عن صحة تولية القاضي  
ابنه قاضيا حيث كان ما ذوقه له باستخلاف فاجبت  
بنعم والله اعلم اطلق في الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل  
المدعي فمثل ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهب  
القاضي او مخالفا وفي البرازية ولو فوض الى غيره لم يقضي  
على وفق مذهب نفاذا كما عايناه اطلاقا فتم ان الماذون  
له بالاستخلاف من محاوكة له يملكه قبل الوصول الى محل



فما به كما يملكه بعده وقد جرت عادته اذا اولوا ببلد  
السلطان قضا بلدة بعيدة بارسل خليفة يقوم مقامهم  
الوجوههم وقد سلت عنهما في سنة تسع وستين وسبعماية  
فاجبت بذلك والله الموفق ثم رايته الاجل العبد الشهيد  
في شرح ادب القضا المختصان قال في الباب السادس  
عشر القاضي انما يصير قاضيا اذا بلغ الوضع الذي قلده  
فيه القضا الا يرى ان الاول لا ينبغي ان يبلغ هو البلد الذي  
قلده فيه القضا فكان هو في ذلك المكان بمنزلة واحد من  
الرعاية انتهى وهو يفيد ان القاضي لا يملك الاستخلاف  
قبل وصوله الى محل عمله لكنه ذكر في الباب السادس من انه  
ينبغي للقاضي ان يقدم نايبه قبل وصوله حتى يتعرف  
عن احوال الناس انتهى الا ان يقال ان قاضي القضاة  
ما دون باستخلاف قبل الوصول من السلطان فلا كلام  
وهذا هو الواقع الان وقتد باستخلافه قاضيا لانه  
الوكيل والايضا بلا اذن السلطان واورده هذا اشكالا  
على منعه من تقليد القضا فان التعليل المذكور يجري  
فيهما واجاب عنه في العناية بان المقلد يفعل ما لا يفعله  
الوكيل والوصي فيكون توقع الفساد في القضا اكثر انتهى  
**قال** بخلاف السامور في الجمعة يعني فان له الاستخلاف  
وان لم يفوض اليه ذلك لان الامام الاعظم لما فوضها اليه  
مع علمه ان العوارض المانعة من اقامتها من المرض  
والحدث في الصلاة مع ضيق الوقت وغيرها تعزيره ولا  
يمكن انتقاد الامام الاعظم لانه لا تخيل التأخير عن الوقت  
فكان اذ ناله بالاستخلاف دلالة وتأخير سماع الخيرة  
الى وجود الاذن من الامام الاعظم ممكن لانه غير موقت

بوقت

بوقت كذا في المعراج وظاهره ان الاستخلاف جائز وان  
لم يكن لسبق الحدث في الصلاة كما اذا مرض الخطيب او سافر  
او حصل له مانع فاستتاب خطيبا مكانه وفي فروع الكراسي  
ما يفيد ايضا فانه قال فرق بين القاضي والامامة  
فان القاضي لا يملك الاستخلاف والا باذن الامام للجامع  
بملكه بدونه والفرق ان الضرورة مستحقة ههنا  
لجواز ان يسبقه الحدث قبل الصلاة فلو توقف على  
الاذن بقوت الجمعة وما كذلك في القضا انتهى وبهذا  
علم ان ما ذكره في شرح الدرر والغرر من ان الخطيب ليس  
له الاستخلاف ابتداء الا باذن الاصل له وانما هو فيهم  
فهم من بعض العبارات وقد صرح العلامة بحسب الدين  
ابن حريش بن شيخ شيخنا في الجمعة في تعداد الجمعة  
بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرعا واول مرة  
للبيان فيكون الاذن منسجما لتولية النظار الخطباء  
واقامة الخطيب نائبا او يشترط الاذن لكل خطيب  
وقد اوضحناه في الخطبة لانها شرط فيها فلا تنفقد  
بدونها وان كان شرع فيها جاز ان يستقل من لم يدركها  
لانعدامها لا اصل فكان الثاني نائبا في العناية  
واعترض من افسد صلاة ثم افتتح بهم الجمعة  
خليفة للاول الحق من شتم الخطبة وارك ان الحافة  
بالثاني لتقدم شرعه في تلك الصلاة اولى فتأمل  
انتهى **قال** واذا رفع اليه حكم قاض امضاه ان لم يخالف  
الكتاب والسنة المشهورة والاجماع لترجح الاحتياط  
الاول بالقضا فلا ينقضه اطلاقه فمثل ما اذا كانت  
موافقا لرواية او مخالفا لكون لفظ الحكم نكرة في سياق



الشرط فتم ليس من كلامه ما يوهم انه انما يضيئه اذا كان افقا  
 لرايه كما ذكره الشارح وفي الجامع الصغير وما اختلف فيه الفقهاء  
 فقضى به القاضي فقام اجابا من اخو يري غير ذلك امضاه  
 وفي المراج واما ذكر لفظ الجامع هذه اللفظة المذكور لان فيه  
 فابدين احدهما انه قيد بالفتا لان القاضي اذا كان  
 غير عالم بموضع الاجتهاد فانفق قضاءه في موضع الاجتهاد  
 فعلم قول عامة المشايخ لا يجب على الثاني تنقيده كذا  
 ذكره في فصول الاستزادة وعامتهم لا ينفذ واما  
 ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال شمس الائمة  
 هذا ظاهر المذهب والثانية انه قيد بقوله يري  
 غير ذلك وفي رواية القدوري لم يقرض فيجوز ان  
 قوله امضاه فيها اذا كان موافقا لفتا وفي الخلاصة  
 ان هذا الشرط يعني كونه عالما بالاختلاف وان كان  
 ظاهرا لمذهب لكن يفتي بخلافه والتحقيق المعتمد ان  
 علمه بكونه صاحب مجتهدا فيه شرط واما علمه بكون  
 المسئلة اجتهادية فلا يدل عليه ما في الفتاوي  
 الصغرى وسئل قوله حكم قاض ما اذا كان الحكم موافقا  
 لرايه او مخالفا فلو قضى المجتهد فيه مخالفا لرايه  
 ناسيا لمذهبه نفذ عند ابي حنيفة وفي العامد  
 روايتان وعندهما لا تنفذ في الوجهين واختلف  
 الترجيح فتى الثانية اظهر الروايتين عن ابي حنيفة نقاد  
 قضايه وعليه الفتوى انتهى وهكذا في الفتاوي  
 الصغرى وفي المراج معزيا الى المحيط الفتوى على  
 قولها وهكذا في الهداية وفي فتاوى ظهير الدين  
 اسحق للسلطان ان ينفقه انتهى وفي فتح القدير

فتا

هذا هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسئلة  
 وهو ان المجتهد اذا قضى مخالفا لرايه  
 فانه ينفذ في جميع الحالات  
 سواء كان موافقا لرايه او مخالفا  
 فيه او كان عالما بالاختلاف او جاهلا به  
 وهذا هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسئلة

فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتي  
 بقولها لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعل الا ليويا طر  
 لا يقصد جميل واما الناسي فلات المقلد ما قلده الا ليويا  
 بمذهبه لا بمذهبه غير هذا كله في القاضي المجتهد فاما  
 المقلد فاما ولاه ليحكم بمذهبه ابي حنيفة فلا يملك  
 المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى  
 ثم اعلم ان عبارات المشايخ قد اختلفت في هذه  
 المسئلة اعني ما اذا قضى المقلد بخلاف مذهب  
 موافقا لمذهب مجتهد في البرازية معزيا  
 الى شرح الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى  
 بالفتوى ثم تبين انه على خلاف مذهب قدوليس  
 لغيره نفقه وله ان ينفقه كذا عن محمد وقال الثاني  
 ليس له ان ينفقه ايضا انتهى وهكذا ذكر العمادي  
 في الفصول ثم قال القاضي محل الاجتهاد وهو  
 يري خلاف ذلك في بعض المواضع انه لا ينفذ وفي  
 بعضها انه ينفذ ولم يذكر فيه خلافا والصحيح انه  
 فيه خلافا بين ابي حنيفة وصاحبيه وذكر في  
 المحيط اختلاف الرواية في بعضها في نقاد الفتا  
 وفي بعضها في حل الاقدام على القاضي انتهى وفي عمدة  
 الفتاوي القاضي اذا قضى بقوله مرجوع عنه  
 حاز وكذا الوفا في فصل مجتهد فيه انتهى وكذا في  
 السراجية وفي مال الفتاوى قضى بخلاف مذهب  
 وهو مختلف فيه قال ابو حنيفة ينفذ وقال ابو يوسف  
 لا ينفذ انتهى فقد خربا القاضي المقلد اذا قضى  
 بمذهب غيره فانه ينفذ وكذا اذا قضى برواية ضعيفة

هذا هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسئلة  
 وهو ان المجتهد اذا قضى مخالفا لرايه  
 فانه ينفذ في جميع الحالات  
 سواء كان موافقا لرايه او مخالفا  
 فيه او كان عالما بالاختلاف او جاهلا به  
 وهذا هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسئلة



او يقول ضعيف لا خلاف في قولهم ان القول الضعيف يتقوى بقضا  
 القاضي وما يتدبر به في فتح القدير من ان هذا البناء  
 هو في المجهل ثابت في بعض العبارات ولذا قال في القنية  
 القاضي المقلد اذا قضى بخلاف مذهب لا ينفذ انتهى في  
 مخالفته ما افتى به شيخه الشيخ عمر قاري الهداية  
 حين سئل عن وقف لم يحكم به رجع الواقع عنه ووقف  
 على جهة اخرى وحكم به القاضي حتى قبل بجمع الثاني  
 ام الاول فاجاب بان الثاني هو الصحيح وان كان  
 الفتوى على خلاف قول ابي حنيفة لكنه تأييد للحاكم  
 وفي شرح منظومة ابن وهبان له صورة المسألة  
 لو حكم الحاكم في واقعة بحكم بخلاف مذهب مقلده  
 بفتح اللام يعني الامام الذي يقلده وهذا اذا كان القاضي  
 مقلدا وليس هو من اهل الاجتهاد كالقضاة المتفعية  
 مثلا في زماننا هل يجمع قضاؤه او لا والجواب انه  
 ان كان في المذهب لا يجوز والا جاز عنده خلافا لما  
 انتهى من العجب ان صاحب البدايع فيه الخلاف بعكس  
 ما في فتح القدير فقال بعد ما نقل ان القاضي اذا قضى  
 بخلاف مذهب مقلدا وقع بالخلاف وان كان ناسيا فعنده  
 يجمع وعندهما لا يجمع وهذا اذا كان القاضي ليس من اهل  
 الاجتهاد فما اذا كان من اهل الاجتهاد فينبغي ان يجمع قضاؤه  
 في الحكم بالاجماع ولا يكون لفاضل اخر ان يبطله لانه لا ينفذ  
 على النسيان بل يحمل على انه اجتهد فادى اجتهاده الى مذهب  
 خصمه فنقض به فيكون قضاؤه باجتهاده فيصح ان ينفذ  
 والحق في هذه المسئلة ان القاضي اذا حكم على خلاف  
 مذهب فان كان متوهما انه على وفقه فانه ما طر يوجب

نقض

بنقضه وان وافق مجتهدا فيه وان كان معتمدا مذهب غيره فانه  
 لا ينفذ وهذا التفصيل متغير في كلام زماننا فانه لا يعتمد  
 في احكامهم على اجتهاد مطلقا ولا مستقدا لكونهم مقدسين  
 فاذا جرى منهم الحكم بخلاف مذهبهم فهو مقطوع بكونه  
 منه خطأ فينقض وقوله لا ينفذ الحكم في المجتهدين  
 معلل بان الاجتهاد لا ينفذ بمثله مطلقا فاذا  
 كان القاضي متوهما انه مذهب فخطا فيه لم يكن  
 مجتهدا فيه ومعنى قوله امضاه حكم بمقتضاه  
 وفي السراج الوهاج المراد من الحاكم القاضي والمراد  
 من الامضا الزام الحكم انتهى بعد دعوى صحيحة من  
 خصم على خصم ولذا قال في البرازية وان ارادوا ان  
 يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل لا بد من تقديم دعوى  
 صحيحة على خصم حاضر واقامة البينة كما لو ارادوا ان  
 اثبات قضاة حاضر اخر انتهى فالخاضع ان الحكم المرفوع  
 لا بد ان يكون في جاذبة وخصومة صحيحة كما صرح به الهادي  
 في الفصول والبرازية في الفتاوى قالوا وهذا شرط  
 لنفاذ القضاة في المجتهدين وهو ان يصير حادثة  
 اخرى بين يدى القاضي من خصم على خصم حتى لو فات  
 هذا الشرط لا ينفذ القضاة لانه فتوى انتهى لا ينفذ  
 الى حلفي قضا ما لك بلا دعوى لم يثبت اليه ويحكم  
 بمقتضى مذهب ولا بد في امضا الثاني للحكم الاول من  
 الدعوى ايضا كما سمعت ولا يشترط احضار شهود  
 الاصل بل يكفي على قضا القاضي قال في البرازية  
 قاضي بلدة حكم على رجل بمال وسجل ثم مات القاضي  
 واحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض اخر وبرهن على



قضا الاول اجبره الثاني على اداء الماران كان الحكم الاول صحيحا ولو  
 شهد وان قاضي من قضاة البلد قضى برأ المال لا يحكم  
 به وفي كل فعل لا بد من تسمية الفاعل وتسمية فان قال  
 الشهود ان القاضي الاول غير عدل لا يضمن القاضي الثاني  
 قضاؤه انتهى وكنتنا في الفتاوى الفقهية ان القاضي اذا اصاب  
 في حكم الاول له ان يطلب شهود الاصل واذا علمت ذلك  
 ظهر لك ان التنا في الواقعة في زمانين متباعدة  
 لصددورها بلا دعوى وحادثه وانما يقيم صاحب الواقعة  
 بيته يشهدون على حكم القاضي فلان لا يكتفى له القاضي  
 الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذه فان قلت  
 القاضي اذا قضى بشي في حادثة بعد دعوى هل يكون  
 قضا فيها هو من لوازمه وان لم يعلم به القاضي  
 قلت لا لما في قضا النزائية من فصل قسح اليه  
 المضافة وان زوج رجل امرأة بلا امره واجاز بالفعل  
 ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بنفسه ثم ترافعا الى القاضي  
 فان اعلم بتقدم نكاح الفضولي ففصل بالنكاح صح  
 ويكون قد قضى ببطلان اليه وبطلان نكاح الفضولي  
 وبطلان الثلاث بعد وان لم يعلم بتقدم النكاح يعلم  
 حتى يقضى في موضع الاجتهاد ويقصد بالقضا اليه المضافة  
 ونكاح الفضولي ثم قال في روى عن الامام الثاني فيمن قال  
 كل امرأة يتزوجها في طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الوقوع  
 فرفعته امراته الى قاض لا يرى الوقوع ففصل بفسخ النكاح  
 ثم تحول الى الرجل الى الوقوع فتزوج امرأة اخرى بعدها  
 فانه يسكن الاولى ويعمل برأيه الحادثة في الحادثة فيفار  
 لان القاضي انما قضى بابطال الطلاق في الاولى والاجتهاد

فتنظر

فتنظر قضاؤه فيعود ذلك يتحول رايه لا يملك نفسه رايه ذلك  
 واما الحادثة فيثبت عليها الجدل الان ولم يجز عليها حكم القاضي  
 فيعمل برأيه والحيلة فيه ان يتزوج امرأة بعد فسخ ويدعي  
 عند القاضي انها زوجته بحكم الفسخ على امرأة اخرى  
 وتزوج المرأة انما عليه حرام اخذ بمذهب الثاني فيترافعا  
 الى القاضي الحنفى فيحكم القاضي الحنفى بانها زوجته  
 بمذهب محمد انتهى فقد علمت من ذلك كثير من المسائل  
 فاذا قضى بشي بصحة بيع عقار وموجبه لا يكون  
 حكما منه بان لا شفعة للمجار لعدم حداثتها وكذا اذا  
 قضى حنفى لا يكون حكما بان الشفعة للمجار وان كانت  
 الشفعة من مواجبه لان حداثتها لم تؤجد وقت الحكم ولا  
 سقوط للقاضي بها وكذا اذا قضى مالك بصحة التعليق  
 في اليدين المضافة لا يكون حكما بانه لا يصح نكاح الفضولي  
 المجاز بالفعل لعدم وقته فافهم فان اكثر اهل  
 الزمان عنه غافلون وشرط ان لا يخالف الكتاب  
 والسنة والاجماع فان خالف واحد منهم لم يعضد  
 وانما يعضد لانه ليس في محل الاجتهاد الصحيح وهو خلاف  
 لا اختلاف ومثال ما خالف الكتاب العقاب على متزوج  
 التسمية عامدا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله  
 عليه بنا على انه شامل لذبايح المسلمين كالشركيين  
 بنا على ان الواو في قوله تعالى وانه لعنق للعطف  
 واما اذا كانت المحال كانت مقيدة بما اهل به لعن الله  
 لان العنق فسر به كذلك في قوله او فسقا اهل البغية  
 ولذا قال في التحرير ان الواو محتمل ان تكون حالا فيكون  
 قيد للمنى عن اكل ما لم يذكر اسم الله وتحتمل ان يراد بما لم

قوله وهو خلاف للاختلاف  
 والفرق بينهما ان الاختلاف  
 ما كان مستندا الى دليل  
 والاختلاف ما ليس كذلك  
 وسأني مما السابح المذكور  
 ما يؤخذ من ذلك بعد دراستي  
 امر



بذكر اسم الله عليه الميته او ما ذكر عليه اسم غير الله تعالى فان  
الفسق هو ما اهل به لغير الله ومثال ما خالف السنة أي المشهور  
القضايات هو واحد ويمن فانه مخالف للمحدث المشهور السنة  
على من ادعى واليمين على من انكر ومثال القضايات مخالف للاجماع القضا  
ببيع امهات الاواد والمراد من الاجماع ما ليس فيه خلاف يستند  
الى دليل شرعي ومن الغريب ما في الخلاصة وما القضايات من  
التسمية عامدا فجاز عندنا وعند ابن يوسف لا يجوز انتهى  
وهو يدل على انه مما يسوغ فيه الاجتهاد عندنا لانه يعقد  
الحل كما فيهم من الامام لانه لا خلاف عندنا في عدم الحل  
والحق انه من قتل ما لا يسوغ فيه الاجتهاد عندنا لنقل الفقهاء  
والاصوليين بحيث شددوا النكير على الشافعي في القول  
بحله حتى قال الاصوليون انه جهل لا يصلح عذر لما عساه  
الدليل القطعي وقد اختلف فيها رسالة مشتملة على بيان  
الدليل من الجانبين وفي المداية العترة الاختلاف في الصد  
الاول وهم الصحابة والتابعون وعليه فرع الخصاف ان  
للقاضي ان ينقض القضا ببيع ام الولد لمخالفة لاجماع  
التابعين وقد حكى فيه الخلاف عندنا فقتل هذا قول المجرب  
اما على قولها فيجوز نقضه وهو مذهبنا على ان الاجماع التا  
هل يرفع الخلاف المتقدم فعندنا ما يرفع وعندنا يرفع  
وفي النقض لا يزيل ان محمد روى عنهم ان القضا ببيع  
ام الولد لا يجوز ونقرر على كون الخلاف في الصدر الاول  
شرطا لكون المحل اجتهادا كما قال بعضهم ان للقاضي ان  
يبتل ما قضى به السالك والشافعي يراه وفي الافقية  
واصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك والشافعي وفي فتح القدير  
وعندنا ان هذا لا يقول عليه فان صح ان مالكا والشافعي

وابا

وابي حنيفة مجتهدون فلا شك في كون المحل اجتهادا وبالا فلا  
واشك انهم اهل اجتهاد وورقة ولقد روى في اثنا المسائل  
جعل المسئلة اجتهادية بخلاف بين الشافعي حتى ينقض القضا  
باعد القولين فكيف كما يكون كذلك في النكير في الخلاف  
الابن هو كالاية يورده ما في الذخيرة عن الحلواني  
ان الاب اذا خالف الصغير على صدق ما رواه خيرا  
لهما بان كانت ما تحسن العشرة مع زوجها فان على قول  
مالك يصح ويروى الصدوق عن مالك وبير الزوج كونه  
فاذا قضى به قاض نقض وفي حصى منهاج الشريعة  
عن مالك فمن طلق ما قضى عليها ستة أشهر لم يشر  
وما قالها ثلث بعدة بثلاثة أشهر فاذا قضى بذلك  
قاضي ينبغي ان ينقض لانه مجتهد وفيه الا انه نقل مثله  
عن ابن عمر قال وهذه المسئلة يجب حفظها على انما  
كثيرة الوقوع انتهى ويورده ايضا ما في الخلاصة  
لوقضي في المأذون في نوع انه ما يكون ما ذونا في  
الاوضاع كلها نقض وهو مذهب الشافعي والحاصل  
ان كلامهم قد اضطرب في هذا الباب فتارة اعتبروا  
خلافها واخرى لم يعتبروه ويمكن ان يقال انهم انما  
قالوا بالنفاذ في هذه المسائل لاجل خلاف سابق  
على مالك والشافعي لا بخلاف فيما خاصة ثم اعلم ان  
ان صاحب المداية يفتل او لا عبارة القدوري وهي  
واذا رفع اليه حكم حاكم معناه الا ان يخالف الكتاب  
او السنة او الاجماع او يكون قوله لا دليل عليه وثانيا ما في  
الجامع الصغير قال وما اختلف فيه الفقهاء فقضى به  
القاضي ثم جاز قاض خيري غير ذلك معناه انتهى



فقال المشاهدون انما ذكر عبارة الجامع بعد القدوري لغير بدتين  
ليست في القدوري احدا هما تقييده بالفتوى فاقاد انه لو لم  
يكن عالما بالخلاف لا ينفذ والثانية التقييد بكون القاض  
يرى غير ذلك فان القدوري لم يغير عن ذلك فيجوز ان يكون  
مراده انه اذا كان رايه في ذلك موافقا لحكم الاول امضاه  
وان كان مخالفا لا يرضيه فابانت رواية الجامع ان الامضا  
عام فيما سوى الاستثنائات سواء كانت موافقا لرايه او لا  
لغيره في فتح القد بر بانه لا دلالة في عبارة الجامع على  
كونه عالما بالخلاف وانما مفاده انما اختلف فيه  
الفتوى في نفس الامر فقضى القاضي بذلك الذي اختلف  
فيه عالما به مختلف فيه اوله فانه اعم من كونه عالما به  
قاضي اخر بر خلاف ذلك الذي حكم به هذا امضاه فاما  
تقييد ان الثاني عالم بالخلاف وليس الكلام فيه فان  
هذا هو المنفذ والكلام في القاضي الاول الذي ينفذ  
هذا حكمه وليس فيه دليل على انه كان عالما بالخلاف بطريق  
من طرق الدلالة نعم في الجامع الصغير التنصير على انه ينفذه  
وان كان خلاف رايه وكلام القدوري بغيره ايضا  
فانه قال اذا رفع اليه حكم حاكم وهو اعم ينظم ما اذا كان  
مخالفا لرايه او موافقا انتهك وان لم يكن موافقا لم يرضه  
الهداية انما ذكر عبارة الجامع بعد القدوري لتبين ان  
ما في الجامع لا استثنائات بل كل مسألة اختلف فيها  
الفتوى فانما تغير محل اجتهاد فاد افتى قاض بقول ارتفع  
الخلاف واما عبارة القدوري فاستثنى كما علمت ولا علمت  
ذلك فما ذكره اصحاب الفتاوى من المسائل التي لا ينفذ  
فيها قضاء القاضي لمخالفة كتاب او سنة مشهورة او

ذلك

اجماع

او اجماع انما هو على عبارة القدوري واما على ما في الجملع فلا علمت  
من هنا ان من قال بما اعتار بخلاف مالك والشافعي اعتمد  
قول القدوري ومن قال بما اعتار خلافا لما اعتمد ما في الجامع وهذا  
لم اسبق اليه واما راي في الواقعات الحسامية ما يفيده فانه  
الفقيه ابو الليث رواية محمد ان كل شيء اختلف فيه الفتوى  
فقضى القاضي بذلك خاز قضاؤه ولم يكن القاضي اخر ان  
يطلبه ولم يذكر فيه الاختلاف وبه تأخذ قلت هذا  
خلاف ما ذكره في شرح ادب الفطناء المنسوب الى الخفاف  
ان الفتوى موضع الاختلاف يجوز في موضع الخلاف لا يجوز  
اروبا بالاول ما كان فيه خلافا معتبرا بالخلاف بين السلف  
واراد بموضع الخلاف ما لم يكن معتبرا ولم يعتبر اختلاف الشافعي  
قال استاذنا الفقيه على نقاص ادب القاضي انتهى  
فمذه العبارة ازلت اللبس واوضحت كل تخمين وحس  
والحاصل ان الفتوى على عبارة القدوري ونقاص  
الخصاف فلهذا السراور صاحب الهداية ما في  
الجامع بعد القدوري والآن نذكر المواضع التي نص  
افضل المذهب على ما يلائم ينفذ الفتوى فيها اخذ  
من كلام الخفاف وقد ذكرنا هاهنا في الفتاوى العظيمة  
وكا باس سردها تكميلا للقاعدة هنا فتى بطلان  
الدعوى بمعنى سنين او فرق بين زوجين لعجزه عن  
النفقة حال عيته او حكم بفسخ نكاح مزنية ابية او ابنة  
او بفسخ نكاح ام مزنية او بنتها او بفسخ نكاح  
المنفعة او بسقوط المهر بلا بنية او اقرار اخذ بقول  
البعض ان قدم النكاح يوجب سقوط المهر او بعدم  
تأجيل العنين او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها او بعدم

قال



وقوع الثلاث على الحامل او بعد وقوع الثلاث غير الدخولة  
او بعد وقوع الطلاق الحائض او بعد وقوع الزايد على الواحد  
او بعد وقوع الثلاث بكلمة او بعد وقوع الطلاق  
في طهر جامعها فيه او ينصف الجمار لمن طلق امرأته قبل  
الدخول بها قبل قبض المهر والتميز او بالشهادة على خط ابية  
او بشهادة اثنين او في الحدود والقصاص بشهادة رجل  
وامرأتين او عا في ديوانه وقدس وشهادة شاهد على  
صك لم يذكر فيه الا انه يعرف خطه وخاتمه او بشهادة  
من شهد على قضية محتومة من غير ان تقرأ عليه وبقضاء  
المرأة في حر وقود ويقضنا عبد او صبي او نصراني او في  
تامة يقتل او فرق بين زوجين بشهادة واحدة  
على الرضاع او قبض لولده بشهادة الاجانب او حكم بالحجر  
على مفسد مستحق له او ببيعة بيع بغيب الساكت من  
قر حرة احد الزوجين معسر او بجواز بيع متروك التهمة  
عامداً بجواز بيع ام الولد او بطلاق عفو المرأة عن القود  
بها على قول البعض انه لا حق لمن فيه او ببيعة ضمان الخلاء  
والزمن تسليم الدار عند الاستحقاق او بالزيادة في معلوم  
الامام من اوقاف المسجد او محل الطلقة ثلاثاً بمجرد عقد  
المحلك بلا دخول عمداً بقول سعيد او بعدم تمتك الكفار  
مال المسلم المحرز بدارهم او بجواز بيع درهم بدرهم اخذ  
من قول بن عباس رضي الله عنهما او ببيعة صلاة المحدث  
او القسامة على هذا المحلة بتلق المال قياساً على النفس  
او بجحد القذف بحكم التقرير او بقرعة في رقت اعنق  
الميت منهم واحداً او بعدم جواز تصرف المرأة في مالها  
بغير اذن زوجها وهذه المسائل منقولة من البرازية

وجامع

وجامع الفصولين والخاتمة والتقنية والمهرقية وفي الا  
شبهه والتطائير للاسيوطي معزياً الى فتاوى السبكي ان  
قضا القاصي ينقض عند الحنفية اذا كان حكماً لا دليل عليه  
وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه  
سواء كان نصه في الوقف نصاً او ظاهراً انتهى وهذا موافق  
لقول مشايخنا كغيرهم بشرط الواقف كنص الشارع فيجوز استماعه  
كما صرح به في شرح الجمع المصنف وهذا كله اذا كان الاختلاف  
في المعنى به اما اذا اختلف في نفس القضا فينبغي روايتان  
في رواية لا ينفذ ذكره الخصاف وهو الصحيح لان محل الخلاف  
لا يوجد قبل القضا فاذا افضى فحينئذ وجد محل الاختلاف  
والاجتهاد فلا بد من قضا اخر يرجح احدهما وذلك مثل القضا  
على الغائب والغائب وفقن المحدث في القذف وشهادة  
بعد التوبة كذا ذكر الشارح وفي فتاوى القدير من باب  
المفقود اذا راي القاضي المصلحة في القضا على الغائب لم  
يحكم قانه ينفذ قانه مجتهد فيه فان قيل ينبغي ان  
لا ينفذ حتى يمتصيه قاض اخر لان نفس القضا مجتهد  
فيه كما لو كان القاضى محدداً في قذف فان نقاد قضا  
موقوف على ان يمتصيه قاض اخر اجيب بمنع انه من  
ذلك بل المجتهد بسببه وهو هذه السببية هل يجوز حجة  
للقضا من غير خصم حاضراً فاذا افضى بما نفذ كما لو  
قضى بشهادة المحدود في قذف وفي الخلاصة الفتوي  
على هذا انتهى فقد اختلف الترجيح وفي فتح القدير  
في شرح قوله ولا يقضى على غائب والذي يقتضيه  
الشرط ان نقاد القضا على الغائب موقوف على تنفيذ  
قاض اخر لان نفس القضا مجتهد فيه انتهى وسياتي



ايضا فيه قريبا وفي الاصلاح ومعنى حكم قاض قال في الايضاح  
 لم يقل حاكم احترازا عن المحكم لان الحكم فيه غير هذا ولم يقيده  
 بقول اخر ليعلم حكم نفسه قبل ذلك انتهى **قال** وينفذ ايضا بشهاد  
 الزور في العتود والفسوخ ظاهر او باطنا لا في الاملاك المرسلة  
 الى المطلقة وهي التي لم يذكر لها سبب معين وهذا عند ابو حنيفة  
 وقال لا ينفذ الا ظاهر الان شهادة الزور حجة ظاهرها  
 فصار كما لو كانوا غير اهل كماله قول علي رضي الله عنه لتلك  
 المرأة شاهدان زوجك ولان القضا القطع المنارعة بينهما  
 من كل وجه فاولم ينفذ باطنا كان ثم يبدلها وفي فتح  
 القدير واما الاستتفاء بتقريب المتلا عنين فليس بشي  
 انتهى يعني باعتبار ان الكذب ليس هو في الاخبار بالفرقة واما  
 هو في الرمي بالزنا او في الولد وقال النعمية ابو الليث الطوسي  
 على قولهما وفي فتح القدير من النكاح وعلى قول ابو خ  
 هو الوجه ومن فروع المسئلة ادعى على امرأة نكاحا  
 وهو جاحد واقام بسببه زور ففقد النكاح بينهما  
 حل للمدعي وطبعا ولها التمسك عنده وكذا ادعت نكاحا  
 على رجل وهو يحد ومنها قضاييهم امة بشهادة زور  
 لا منكر وطبعا وكذا في الفسوخ بالبيع والاقالة ومنها  
 ادعت انه طلعتا ثلاثا وهو ينكر واقامت بسببه زور  
 فقضى بالفرقة فتزوجت باخر بعد العدة حله وطبعا عند  
 الله تعالى وان علم بحقيقة الحال وحل احد الشاهدين  
 ان يتزوجها ويطأها ولا يحل الاول وطبعا ولا يحل لها تمكينه  
 ومن صور الخبز صبي وصبية سبيا فكبرا فاعقبا ثم تزوج  
 احدهما بالاخر فجا حزبي مسلما واقام بسببه انهما ولداه  
 قضى القاضي بينهما بالفرقة فان رجع الشهود او تبين

انهم

انهم شهود زور لا يحل للزوج وطبعا عنده لان القضا بالحرمة  
 نفذ باطنا وظاهرا ومحمد في هذا الفرع مع ابو حنيفة لانه  
 لا يعلم حقيقة كذب الشهود كذا في فتح القدير وفي الرواية  
 واثم الشاهدان اثما عظيم والمغناز باطنا عنده شرطان  
 الاول عدم القاضي بكذا ثم فلو علم القاضي كذب الشهود لم ينفذ  
 ذكره في فتح القدير من النكاح الثاني كون المحل قابلا فاذا  
 كانت المرأة تحت زوج او كانت معتدة او مرتدة او محرمة  
 بمصاهرة او برضاع لم ينفذ لانه لا يقبل الانشاء وانما لا يشترط  
 الشهود للنكاح على قول بعض الشايخ وفي شرح الجامع لقلبي  
 خان ولم يشترط محمد الشهود وذكر الزعفراني انه شرط وبه  
 اخذ عامة الشايخ وفي شرح الجامع لقاضي خان ولم يشترط  
 يشترط محمد انتهى فالعتمد الا بشرط واذا قلنا بعده  
 وهو الا وجه كما في فتح القدير من النكاح فوجهه انما يحل  
 حكم الحاكم انشاء مقتضى في ضمن صحة القضا والثابت  
 اقتضا لا نزاع فيه شرطا وكذا لا يشترط قبض راس  
 المال وبذل المصروف قبل الاقرار كما في القنية قيد  
 بشهادة الزور لان القاضي لو قضى بينهما دهم فظهر انهم  
 عبيد او كفار او محدودون في وقت لم ينفذ اجماعا  
 لانما ليست بحجة اصلا بخلاف الفساق على ما عرفت ولا كان  
 الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم حجة وفيها الشهادة  
 لان القضا باليمين الكاذبة لا ينفذ قالوا لو ادعت  
 ان زوجها ابانما ثلاث فانكر فلعله القاضي فخلق والمرأة  
 تعلم ان الامر كما قالت لا يسعها الاقامة معه ولان  
 تاخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يشكل اذا كان ثلاثا  
 لبطلان المحمية ثلاثا قبل زوج اخر وفيما دون الثلاث



مشكلا لا يقتل الانشا واجيب بانه انما يثبت اذا قضى القاضى  
بالنكاح وهنالم يقض به لا عتزا فنها به وانما ادعت الفرقه  
كذا ذكر الشارح وفي الخلاصة ولا يحل وطبها اجماعا وفي البرازيه  
قبيل الايمان سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثا ولا تقدر  
على منعه الا يقتله ان علمت انه يفر بها تقتله بالمدوا ولا تقتل  
نفسها او ذكلا وزجرك انما ترفع الامر الى القاضي فان لم  
يكن لها بينة تخلفه فان حلف قال لا سم عليه وان قتلت  
لا شئ عليها والباين كالثلاث انتهى واطلق في العقود ويشمل  
عمود التبرعات قالوا وفي الهبة والصدقة روايتان  
وكذا في البيع باقل من قيمته في رواية لا ينفذ باطنا لان  
القاضي لا يملك اثنا التبرعات في ملك الغير والبيع بالاقل  
يشترع من وجه واطلاق الكتاب يقتضي ان المتعبد  
النفذ فيها باطنا ايضا لان النفذ في ضمن صحة القضا  
فلا يشترط فيه شرائطه ولا يختص بمحل والبيع بالاقل  
يملكه من لا يملك التبرع كالمكاتب والعبد للمادون وفي ايصاح  
الاصلاح اراد بالفسخ ابطال العقد باي وجه كان ففسخ  
الطلاق انتهى وليس يصح لان الطلاق لا يفسخ النكاح  
وانما يرفع العتد الثابت بالنكاح فالاولى ان يقال اراد  
بالفسخ ما يرفع حكم العقد فيشمل الطلاق كما لا يخفى وفي  
الفتاوى ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فاشترى  
فكذلك ففسخ عليه بالنكول بخلاف الجارية للمدعى ديانة وقضا  
كما في شهادة الزور انتهى فعلى هذا القضا بالنكول كالقضا  
بشهادة الزور وظاهر اقتضاه على نفى الاملاك الرسالة  
انه لا ينفذ باطنا في النكاح وقدما انه ينفذ فيه وصرح  
به الولوالجي فقال اذا شهد زورا انه اقرا ان امته بنت له

فجعلها

فجعلها القاضى بنشأ له ثبت جميع احكام البنسنية عند ابرح  
وابي يوسف الاول ولا يحل له ان يطاها وترث منه وهذا  
بناء على ان القضا بالنكاح بشهادة الزور هل ينفذ باطنا  
ام على الاختلاف انتهى وفي المحيط ومن مشايخنا من قال ان القضا  
بالنكاح بشهادة الزور لا ينفذ باطنا بالاجماع ونص المحقق على  
انه ينفذ عند ابرح في النكاح والهبة عن ابي حنيفة روايتان  
وكان هذا حيلة لمن لا وارث له انما يثبت النكاح من نفسه  
بان يدعى شخصاً بمجهول النكاح انه ابنه او ابنته ويقيم على ذلك  
شاهد كونه ورقيق القاضي بالنكاح انتهى ما في المحيط  
وفيه والشهادة بعق لا منه كالثبات بطلاق المرأة  
انتهى فقلت وينبغي ان تكون الشهادة بالوقف كالعقود  
ولم ارفع في الشهادة بان الوقف ملك او بنزوير شرائط  
الوقف او بان الراقف اخرج فلانا وارث فلانا زورا  
اذا انفصل به القضا وظاهر ما في البداية ان ما عدا  
الاملاك المرسله فانه ينفذ باطنا حيث قال وكل  
شئ قضى به القاضي الى اخره بناء على ان التزيم يشمل  
العقود والضمين خصوصا اذا قلنا بان الوقف  
من قبيل الاسقاط فهو كالطلاق والعناق فعلى هذا  
قال للفت ليس بعام لخروج النكاح عن العقود والفسوخ  
مع ان ما في دخول الطلاق والعناق تحت الفسخ  
اشكالا لان الطلاق مقابل الفسخ لان الفسخ لا ينقص  
العدد والطلاق ينقصه وقدما ما في الايصاح وقوم  
ان المسئلة ملقبة بالقضا بالنكاح والفسوخ يقتضي  
ان لا ينظر فيه الى المعنى لكونه علمائيه ولو حذف  
الاملاك لكان اولى ليشمل ما اذا شهدوا بزور بدین



لم يبينوا سببه فانه لا ينفذ واذا لم ينفذ باطنا في الاملاك المرسلة  
لم يحل للمقضي له الوطى والا ذكر والبس وحل للمقضي عليه لكن يفعل  
ذلك سرا لانه لو فعله جهرا فسقط الناس وعزروه كذا في الولول  
لجينة واعلم ان الارث حكمه حكم الاملاك المطلق فلا ينفذ القضا  
بالشهود وزوافيه باطنا اتفاقا وان كان ملكا بسبب ونياف  
الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين في ان الارث مطلق  
او بسبب والمشهور انه مطلق واختار في اكثره انه بسبب ولذا قال  
في البدايع في الجواب عن حديث البخاري مرفوعا انما انا بشر  
فمن قضيت له بشي من حق اخيه فاما اقطع له قطعة من النار  
انه قاله عليه السلام في مواريث دريت والميراث ومطلق  
الملك سوا في الدعوى به يقول انتهى ثم اعلم انهما لما قال بعدم  
النفاذ بالحنا اختلفنا فقال محمد لا يحل وقال ابو يوسف  
يحل للزوج الاول طيبا في الظاهر واما في الباطن فلا يحل  
لان قوله ابو حنيفة بوقوع الفرقة باطنا صار بمثابة  
له فيحرم الوطى احتياطا وصار كما اذا تزوج امرأة ثم طلقها  
ثلاثا ثم تزوجها بعد ذلك كره محمد له ان يطأها فحل  
المحل بقول ابي حنيفة كذا في الولول لجينة وفيها التزوج بها الثاني ودخل  
بها وفارقها وانقضت عدتها فلا بأس ان يتزوجها الاول  
اما عندهما فلان النكاح الاول قائم لکنهما يجددان النكاح  
حتى لا يتيهما واما عند ابي حنيفة فان الفرقة بالثلاث  
واقعة فيكون الزوج الثاني مثبتا للمحل هذا اذا فارقته  
الزوج الثاني بطلاق باختياره فاما اذا شهدا عليه زوا  
بالثلاث وقضى القاضي بالفرقة حل لهما ان يتزوج من  
شأت من الزوج الاول والشاهدين عند ابي حنيفة والى  
يوسف الاول وعند ابي يوسف الاخر وهو قول محمد لا يحل لهما

كانت

كانت منكوبة الاولى لا تتزوج الا من الاول انتهى واثار المصنف  
ان ان قضا القاضي يحل ما كان حراما في معتقد المقضي له ولذا  
قال في الولول لجينة ولو قال لهما انت طالق البتة فحاصمها  
الزوجين يراها رجعية بعد الدخول فقطن يكونها رجعية والزواج  
يرى انهما باينة او ثلاثا فانه يتبع راي القاضي عند محمد  
فيحل له المقام معها وقيل انه قول ابي يوسف في حنيفة وعلى قول  
ابي يوسف لا يبيعه المقام معها وان نزا فاعلى القاضي اخر  
بعد القضا الاول فانه لا ينفذه وان كان على خلاف  
رايه وهذا اذا قضى له فان قضى عليه بالبينونة  
او الثلاث والزواج كما يراه يتبع راي القاضي اجماعا  
وهذا كله اذا كان الزوج عالما به راي واجتهد فان كان  
عاميا اتبع راي القاضي سواء قضى له او عليه وهذا اذا  
قضى له اما ان افق له فهو على الاختلاف السابق لا قول  
المقضي في حق الجاهل بمنزلة رايه واجتهدا كذا في الولول لجينة  
وفي اخر التنبيه اعلم ان القضا لا يهدم القضا والراي كما يهدم  
الراي مع القضا يهدم الراي والراي كما يهدم القضا مثال  
الاول ظاهر واما مثال الثاني فان يعتقد الثلاث  
في قوله انت طالق البتة فانما يحزم عليه وان تحول  
رايه الى انهما رجعية لم تحل ومثال الثالث ان يحكم القاضي  
بكونها رجعية فان هذا القضا يهدم رايه من انما ثلاث  
ومثال الرابع اذا قضى قاضي ثم تحول رايه فانه لا ينفذ  
مامضي لان الراي لا يهدم القضا ولا يعمل برايه في المستقبل  
انتهى مختصرا **قال** وان يقضى على غائب اي لا يصح القضا  
على غيب حصر حاضر لقوله عليه السلام لعلي رضي الله  
عنه لا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع كلام الاخر



فالك اذا سمعت كلام الاخر علمت كيف تقضي رواه احمد وابو داود والنزدي ولات القضا لقطع المنازعة ولا منازعة هنا لعدم الانكار فلا يعبر كذا ذكره الشارح وصرح في فتح القدير بان حضم الخصم ليتحقق انكاره شرط لصحة الحكم وفي البرازية من القضا فقي الغايب او عليه الاصح الا ان يكون عنه حضم حاضر انتهى فلذا فسرنا كلام المصنف بعدم الصحة لا بعدم الحول والاولى ان يفسر بعدم التقاد لقولهم اذا نفذ قاض اخر يراه فانه ينفذ وقدما خلافا لتصحيح في نفاذه القضا على الغايب ففهم الشارح عدمه وفي الخلاصة والبرازية الفتوى على التقاد وارجح الاول في فتح القدير وانه لا يمد من امضا قاض اخر لان الاختلاف في نفس القضا وفي البرازية من القضا قال الامام ظهير الدين في نقاد القضا على الغايب روايتان ونحن نقضي بعدم النفاذ كيلا ينظر قضا الى ابطال المذهب مما بنا انتهى والقائل بان الفتوى على النفاذ جواز اخر زاده وفي منية الفتن القضا على الغايب بلا خصم فيه روايتان ويقتضي بعدم النفاذ وقيل ان راه قاضي فقني به ينفذ انتهى لكن اشتبه على كثير ان قولهم الفتوى على النفاذ اعم من كون القاضي شافعي يراه او حنفي لا يراه وهو انها هو فبين يراه والقاضي يراه في حق من يراه الاجماع الحنفية علم انه لا يقضي على غايب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح ادب القضا ولو كان اعم للزم عدم مذهب اصحابنا والجب من البرازي حيث قال في الفتاوى من العقود وهذا يوجب القاضى وكيلا على الغايب وعن الغايب عندنا لا يفعل ما لو فعل بان علم على الغايب

ننذ

ن

نفذ اجماعا لان المجتهد ب القضا وهو ان المينة هل تكون حجة بلا خصم حاضر للقضا ام لا فاذا راجحة وحكم نفذ بما لو حكم به ثبوت الفساق وعليه الفتوى انتهى فان دعوى اجماع ليس بصحيحة وهو مستوفى عبر بما خواهر زاده وفي قوله فلذا راجحة اشارة الى انه ممن يرى القضا على الغايب فخرج الحنفى القلد ولقد صدق العلامة محمود حيث قال في جامع المصولين قد اضطرب اراؤهم وبينا بهم في مسایل الحكم للغايب وعليه ولم يصمد ولم ينقل عنهم اصل فتوى ظاهر بين عليه الفروع بلا اضطراب واثقال فالظاهر عندي ان يتأمل في الوقت بع وخطا وبلا حظ الحرج والفرق فيفتي بحسبها جوازا او فساد انتهى والذي ظهر لي من كلامهم ان المذهب عن اصحابنا عدم صحة القضا على الغايب وان القاضي الذي يراه ان يقضي عليه فانه يتوقف على الامضال لان الاختلاف في نفس القضا وما عداه من احوال من تقرقات بعض المشايخ ثم ظهر لي بحمد الله ما يجب المصير اليه وهو انتم اتفاقا لواء بان الفتوى على النفاذ فيما اذا قضى لمفقود لاني مطلق الغايب ويدل على الفرق بين المفقود وغيره ما في فتاوى قاضي خات من باب فصل القضا في المجتهدات رجل قدم رجلا الى قاض وقال ان لابي على هذا الرجل الف درهم وابي غايب وان اخاف ان يتوارى هذا الرجل فحله القاضي وكيلا اليه وقبل بيته الامن عار لكان وحكم بذلك ثم رفع ذلك الى قاض اخر فان الثاني لا يجيز قضا الاول لان بيته

ت



الابن ما قامت بحق على الغائب حيث يكون قفنا على الغائب  
واما قامت لغائب وهذا بخلاف العقود اذا اقام القاض  
ابنه وكبلا في طلب حقوقه لان العقود بمنزلة الميت  
فكان للقاضي تصرف في ماله انتهى اطلاق في عدم القفا  
عليه وهو مستقيم مما اذا ثبت الحق ببيينة سواء كان غائبا  
وقت الشهادة او غاب بعدها قبل التزكية وسواء  
كان غائبا عن المحضر حاضر في البلد او غائبا عن  
البلد واما اذا اقر عند القاضي فغاب قبل ان يقضي  
عليه فحق عليه وهو غائب لان له ان يطعن في  
البيينة دون الاقرار ولان القفنا بالقرار فغنا  
اعانة واذا نفذ القاضي قراره سلم الى المدعي حقه  
عينا كان او دين او عقارا الا ان في الدين يسلم اليه جنس  
حقه او واحد في يد من يكون مقرابا له مال الغائب  
المفروض لا يسيع في ذلك العروض والعقار لان البيع  
قفنا على الغائب فلا يجوز كذا في شرح الزيارات  
للعناني والاحبار بالقفنا منه كالا نشأ ليد له من الحفرة  
قال في شهادات القنينة استند للقاضي شهودا ان  
حكمت لفلان على فلان بكذا فنوا شهادا باطل والحضور  
شرطا وقال قبله خرج الحاكم عن المحكمة ثم استند على حقه  
بصح استناده انتهى وفي تمذيب القلاسي اذا قال  
القاضي حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق  
انتهى وقلنا على غير حقه حاضر لا خراج ما لو قضى على  
حاضر ليس خصم وعلى خصم غائب والخصم من سمع  
الدعوى عليه بانزاه شرعا فخرج ما لو قضى على رهن في  
غيبته مرتين وعكسه وكذا في الوجز مع المستاجر والعير مع

المستقر

المستعير والموصي له ليس بخصم الا في اثبات الوصاية او الوكالة  
وعزيم الميت ليس بخصم لمدعي الدين على الميت انما الخصم  
وارث او وصي واحد الورثة خصم على الباقي فيما للميت  
وما عليه والخصم في دعوى السعاية المأمور لا الامران  
كان الامر سلطانا والا فالامر والمستاجر ليس بخصم لمالك  
اجارة او رهن او شركا كالمستعير والمشتري خصم للمكمل  
وكذا الموهوب له والخصم في دعوى المبيع قبل القبض  
العاقدان وفي البيع الفاسد قبل القبض البايع  
وغيره وبعده المشتري وحده وسياق تمامه في  
كتاب الدعوى **قال** الا ان يجفر من يقوم مقامه  
كالوكيل والوصي ذكر المثاليين ليس لان القلم مقام  
قد يكون با نائبة او با نابة الشرع فالوصي ان كان  
من قبل الميت فهو با نائبة وان كان منصوب القاضي  
فهو با نابة الشرع وظاهر الاستثنا ان الوكيل والوصي  
اذا حضر فان القضا فيهما يحكم على الغائب وعلى الميت  
ولا يحكم على الوكيل والوصي ويكتب في السجل انه حكم على الميت  
وعلى الغائب بحفرة وكيله وبحفرة وصيه كذا في جامع  
الفصولين وفي البرزانية من اليمين ادعى انه وكيل  
الغائب بقبض الدين او العين ان يرهن على الوكالة  
والمال قبلت وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يصير  
خصما ولا لقب البيينة على المال لانه لم يثبت ثبوت  
خصما اقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان  
اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستحق على الوكالة لان  
التخليف يثبت على دعوى صحيحة ولم يوجد لعدم ثبوت  
الوكالة وذكر الحنفية انه يحلف على الوكالة والاول



امع ولو انكر الكفر فو كالتكاليف الوكالة وحدها ولو اقام البينة على المال  
والوكالة تقبل عند الامام لان الوكيل يقضي الدين خصم  
وفصل الوصاية في المال كفضل الوكالة الا في فصل وهو  
انه اذا ادعى ان فلانا الميت اوصى اليه بحفظ ماله وقبض  
وله كذا عند هذا الحاضر فاقر الحاضر بالكل يوم تسليم  
الدين والعين بخلاف الوكالة وان اقر بالوصاية والموت  
وانكر المال بخلاف وان اقر بالمال والموت وانكر الوصاية يجب  
القاضي وصيا ولا يخلفه كما ذكرنا ان دعوى الوصاية  
ليست بلامرئة وان اقر بالوصاية والمال وانكر الموت يخلفه  
على عمله كما في الوارث وان اقام بينة على كل ذلك  
يقبل في الكل انتهى وفيها من التاسع في نصب الوصي  
الخصم في اثبات الوصاية الوارث البالغ او مدبون  
الميت او الموصي له واختلفوا في دين الميت فهو خصم على  
ما ذكره المحقق وخالفه بعض الشافعيين ولا تثبت  
بافراد مدبون الميت او مودعه واذا ثبت الوصاية  
بالبينة لم يدعى الدين ثم حضر عزم اخر او موصي له اخر  
لا يقضي للثاني ببينة الا ورو عنه الثاني يقضي  
وفي الوصية بائواع البر يكتفي بذلك البينة بالاجماع  
انتهى واطلق في الوكيل فمثل ما اذا كان وكيل في الخصومة  
والدعوى وما اذا كان وكيل للمقتضا كما اذا قيمت البينة  
عليه فوكل لم يقض عليه ثم غاب كما في القضية وفيها  
من باب القضا على الغائب استعمل المدعى عليه بعد البينة  
العادية القاضي مرة معينة وغاب ومضت تلك  
المدة فان ظهر تعنته فله القضا على عينته ومثله من  
الحجج قال رضي الله عنه واستراعيها للمقتضا على اختيار

حسن

حسن قامت البينة على الوكيل فغاب وعرض موكله او على  
العكر او قامت البينة على الورث فغاب وعرض  
وارثه او قامت على وارث فغاب وعرض وارث  
اخر ففي هذه الصور يقضي على الذي حضر بذلك البينة  
انتهى وفيها من كتاب الوكالة لا تقبل من الوكيل بالمقتضا  
بينة على وكالة من غير خصم حاضر ولو قضى عليه  
فم لا نه قصدا في المختلف انتهى وفي جامع الفصولين  
من الخامس ايراد وكيل البيع اثبات وكالة بحيث لو  
انكر موكله لا يسمع انكاره فله وجهان احدهما ان  
يسلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل يقضه  
ويبيعه فسلمه الى فيقول ذواله لا علم وكالة فيقول  
قيام القاضي بتسليمه اليه فيبعد الثاني يقول  
هذا الغلات فابيعه منك فاذا اجاب عنه وقبض عليه  
يقول الشري لا اقتض المبيع لان غايه ان ينكر المالك  
وكالتك واما ملك المبيع في يدي او يفتض فيفتني  
فيبرهن الوكيل انه وكيل بذلك بحره على القبض  
ويثبت بالبينة ولاية الجبر على القبض وهناك وجه  
اخر وهو ان يبيع فيقول ان قصور فلا اسلم  
المبيع فيبرهن الشري انه وكيل فلات بالبيع فهو  
خصم ثبتت انه وكيل بالبيع انتهى وفيه ايضا وكلها  
يقضي دينه فغاب الموكل واحد الوكيلين فادعى  
الوكيل الاخر فاقر العزم بدينه وخبر وكالة فيقول  
الوكيل ان الداين وكله وقاتل القاضي دينه  
بحكم بوكالتهما حتى لو حضر الغائب لا يكلن اعادة  
البينة وكذا لو وجد العزم والمال والوكيل فيبرهن



عليهما الحاضر يحكم بالدين وبوكالتهما انتهى واطلق في الوكيل ايضا  
فتأمل ما اذا نصبه القاضي عن الغائب وهو المسمى بالسفر  
وفيه اختلاف قال في جامع الفصولين ادعى على غائب ديناً بحضرة  
رجل يدعى انه وكيل الغائب في الحضرة فافز المدعى عليه بالوكالة  
لم يصح اقراره حتى لو برهن على الغائب لم يقبل وكذا لو ادعى ديناً على  
ميت بحضرة رجل يدعى انه وصي او وصي الميت وافز المدعى عليه  
بالوصاية كذا في آخر فصل الدعوى رقم ٢٢٢ في آخر القاضى لو  
علم ان المحضر ليس خصم لا يسمع الحضرة والحكم على المسخر  
لم يحزم وتفسير المسخر ان ينصب القاضي وكيلاً عن الغائب  
ليسمع الحضرة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن من اخصني في  
بيته بعد ما نادى امين القاضي على باب داره اياماً  
ثم رقم ٢٢٣ في آخر الحكم على المسخر لا يجوز وقيل يسمع ان تكون  
هذه المسألة على الروايتين وحاصله الحكم على الغائب  
وفيه روايتان عن اصحابنا وكان ظهير الدين يفتى بان الحكم  
على الغائب لا ينعقد كميلاً ينظر قوا الى عدم مذهب اصحابنا  
انتهى ثم اعلم ان نصب المسخر عند القابل به شرطه ان  
يكون الغائب في ولاية القاضي لا في الجزالة القاضي  
اذا جعل نائباً عن الغائب حتى يسمع عليه الحضرة ويسمى  
هذا المسخر والغائب ليس في ولاية هذا القاضي لا تقع  
هذه الالة وليس هذا طرفاً عند علمائنا انتهى والحمد  
ان القضاء على المسخر لا يجوز والمجوز له خواهر زاده  
لانه افق بنفاذ القضاء على الغائب وهو عين القضاء  
على الغائب الا لضرورة وهي في مسایل الاولى علق  
المديون العتق او الخلاق على عدم قضاياه اليوم  
ثم تغيب الطالب وخاف الخائف الخائف فان القاضي

ينصب

ينصب وكيلاً عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يثبت  
الخائف وعليه الفتوى كما في الخاتمة الثانية المشتري  
بختيار اراد الرد في المدة فاحتج البائع وطلب المشتري  
من القاضي ان ينصب خصماً عن البائع ليرده عليه  
قيل ينصب نظر المشتري وقيل لا لانه لما شرأ ولم يأخذ  
منه وكيلاً مع احتمال غيبته فقد ترك النظر لنفسه  
فلا ينظر له واذا لم ينصب وطلب المشتري من القاضي  
الا عذار فغن محمد فيه روايتان يعذر في رواية  
فيثبت منادياً على باب البائع ان القاضي يقول ان  
خصمك فلاناً يريد الرد عليك فان حضرت والا  
تقضت البيع فلا ينفق منه القاضي بلا عذار وفي رواية  
لا يعذر القاضي كذا في جامع الفصولين الثالثة  
كفل بنفسه على انه لو لم يوافق به غدا فدينه على الكفيل  
فغاب الطالب في الغد فلم يجد الكفيل حتى مضى  
الغد لزمه المال ولورفع الكفيل الامرات القاضي نصب  
وكيلاً عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه ببراءة وهو  
خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن ابي  
يوسف كذا في جامع الفصولين الرابعة اذا توارى الخصم  
فالقاضي يرسل اميناً ينادى على بابه ثلاثة ايام  
ايام ثم ينصب عنه وكيلاً للدعوى وهو قول ابي يوسف  
استحسنه وحمد به ثم قال للخصم شرط قبول البيعة لو اراد  
المدعى ان يأخذ من يد الخصم الغائب شيئاً اما لو اراد  
ان يأخذ حقة من ثمن مال كان للغائب في يده لا يثبت  
حضرة الخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل وان شراه  
فغاب وقد مناه في متفرقات البيوع وانما الرجل كان



التثنية في قوله كالوكيل والوصي للإشارة إلى عدم الحصر المتولي  
 على الوقف كذلك واحد الورثة عن السابقين فيما لم يمت  
 وعليه لكن إن كان في عين فلا بد من كونها في يده فلو ادعى  
 عينا من التركة على وارث لست في يده لم تسمع وفي دعوي  
 الدين ينتصب أحدهم خصما وإن لم يكن في يده شيء وفي جامع  
 المصنفين من الرابع والمصادر أن أحد شرطي الدين خصم عن  
 الآخر في الأثر وفاقا وفي غيره عند أبي يوسف لا عند  
 أبي حنيفة وقال محمد بن قيس في قياس وقول أبي يوسف  
 إن أحسن ومحمد مع أبي يوسف ومن ذلك ما بيده  
 مال الميت وإن لم يكن وصيا ولا وارثا وفيه اختلاف  
 المتابع ومن ذلك بعض الوقوف عليهم لما في التثنية  
 من باب الدعوى والسيئات في الوقف وقف بين أخوين  
 ومات أحدهما وبقى في يد الحي وأولاد الميت ثم الحي أقام  
 بنية على واحد من أولاد الآخر أن الوقف بطن بعد بطن  
 وأنبا في عيب والواقف واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقي  
 ثم قال وقف جماعة فلو أحدهم أولوكيله أو علموا أحدهم  
 لو علم وكيله بفتح الدعوى أن كان الوقف وأحد ثم رقم لأنهم  
 الدعوى على بعضهم إذا كان المردود في أيدي جميعهم ولا يصح  
 القضاء إلا بطور ما في يد الحاضرين انتهى **قال** أو يكون  
 ما يدعى على الغائب سببا يدعى على الحاضر بالتضبط  
 عطفًا على محضروفي الحقيقة الحاضر قائم مقام الغائب  
 حكما أطلقه فمثل ما إذا اتحان المدعى عليهما شيئا واحدا  
 وما يدعى على الغائب سببا يدعى على الحاضر لا محالة  
 فحينئذ يقضى عليهما حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت  
 إلى أفكاره وسئل ما إذا كان المدعى ستيين مختلفين وما

يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر بكل حال لا يفتقر  
 عنه فيكون حقيقيا ويقضى عليهما أما الأول ففي مسائل  
 الأولى ادعى دارا في يد رجل انهما ملكه وانكر ذو اليد فزعم  
 على الشرا من فلات الغائب المالك قضى له بها وكانت  
 قضا على الغائب لأن الشرا من المالك سببا لا محالة الثاني  
 ادعى على أخرا أنه كفيل عن فلات بما يزوج عليه فاقترعها  
 وانكر الحق فزعم أنه ذاب له على فلات كذا بعد الكفالة  
 يقضى عليهما وكذا إذا ادعى أنه كفيل له بجميع ماله على فلات  
 ثم تبرهن على قدر معلوم كان له فمثل لكفاله يقضى  
 عليهما سوا قال أنه كفيل بامرأه أولا وأما إذا ادعى  
 أنه كفيل له بقدر معلوم فلا بد أن تكون الكفالة تامة  
 والكفالة المطلقة هي الحيلة في إثبات الدين على الغائب  
 ثم يبرى المدعى الكفيل عنها ويبقى ماله على الغائب  
 وكذا إذا ادعى الكفيل تامة الأمر لا إذا وانكر المكفول  
 عنه إلا دارا والطالب غائب فبرهن عليه يقضى عليهما  
 كما في الخامسة والحوالة كالكفالة بل أولى لتضمنها  
 براءة المحيل الثالث ادعى شفعة فانكر ذو اليد للشرا  
 فبرهن المدعى على الشرا من الغائب يقضى عليهما  
 وأما الثاني ففي مسائل الأولى قد ف محصنا فقال  
 القاذف أنا عبد وقال المقذوف اعتقك موكل  
 وبرهن عليه قضى عليهما الثانية ادعى المشهود عليه  
 أن الشاهد عبد لفلات فبرهن المدعى أن المالك  
 الغائب اعتقه تقبل ويقضى عليهما وهي حيلة إثبات  
 الفتوى على الغائب الثالثة قتل عمدا وله وليان  
 أحدهما غائب فادعى الحاضران الغائب عمن نصيبه



وانقلب بغيره ما لا وبرهن يقضي عليها واورد عليه ما اذا كان  
عبد من حاضر وغائب ادعى العبد ان الغائب اعتق خصته  
وصار عند الامام مكاتباً فواجب على الحاضر قصد اليد عنه  
عنده لا يقبل وان تخففت السببية واجيب بان عدم  
العتق عند الامام لا لعدم الخضم بل لجماله العقلي بالكتابة  
لانه اذا اختار الساكت التضمن يكون مكاتباً للمعتق وان  
اختار السعاية يكون مكاتباً للساكت ومن هذا النوع مسيلتان  
في تلخيص الجامع الاولى قال لغيره يا ابن الزانية وامه  
هسيبة وادعى انها كانت امه لفلان فاقام ابنها بسببه  
ان فلانا اعتقها او اقام بسببه انها فلانة بنت فلان القرية  
فانه يقضي بعتقها في الاولى ونسبها في الثانية وان كان  
المعتق والمنسوب اليه غائبين ويقضي بالجد على الغائب  
الثانية اقام السببية ان نسبه يلقى مع نسب الميت الى جد  
الميت وانهم لا يعلمون له وارثاً غيره فانه يقضي له بالنسب  
بميراثه وان لم يحضر اباهم ولا اولادهم وفيه قصص على الغائب  
بالنسب انتهى فتدنايات يكون سبباً لا محالة للاحتراز بها  
يكون سبباً في حال ولا يكون سبباً في حال فانه لا يكون قصصاً  
على الغائب وذلك في مسيلتين الاولى الوكيل ينقل العبد  
مولاه اذا برهن العبد على انه حر يقبل في حق قتريد  
الحاضر لا في حق بثوث العتق على الموكل فلو حضر الغائب  
وانكر لا يد من اعادة السببية الثانية الوكيل ينقل الميراث  
اذا برهنت انه طلقها ثلاثا يقبل في حق قتريد الوكيل  
لا في اثبات الطلاق وقد انكر بشر الرئيس القضا على الغائب  
في هذه المسائل قال في التحرير وقد كان بعض العلماء يابى  
انتصاب الخصم خصماً عن الغائب في هذه المسائل ولا يقضي على

الحاضر

الحاضر بشئ ما لم يحضر الغائب وهو القياس الظاهر الا ان نقول  
بان عامة الخصومات يتصل طرف منها بالغائب فلو لم يجعل  
الحاضر خصماً لادى الى ابطال حقوق الناس كذا في شرح التلخيص  
للفارسي وبه اندفع ما اعترض من به بعض الخبايا من ان  
الخفية منعه القضا على الغائب ثم تخيلوا له بما اذا كان  
سبباً هو عين القضا على الغائب انتهى وقد يكره سبباً يدعى  
على الحاضر للاحتراز عما اذا كانت السببية باعتبار البقا  
فانه لا يقبل مطلقاً وذلك في سبيل الاولى بشرى حارسة  
وادعى ان السبايع كان زوجها من فلان الغائب واشترىها  
بلا علم بذلك فاشترى السبايع فبرهن لم يقبل في حق الحاضر  
والغائب لانه سبب في التجاوز الطلاق بعده فلو قرص  
الشهود للمقام لم يقبل ايضا بان قالوا انها امراته لجمال  
لان السبايع لا يبتدئ الثانية برهن الثرى فاسد  
على البيع من غائب حين رام السبايع فسخ البيع للفساد  
لا يقبل مطلقاً وان تعرضوا للبقا الثالثة في يده  
دار فبيعت دار حبشها فادار اخذها بالشفعة فزعر  
المشتري ان ما في يد الشفيع لغائب فبرهن الشفيع  
على شرائها من الغائب لا يقبل في حقها وقد بالنسب  
للاحتراز عن الشوط في الجامع الا صغر قال انطلق فلان  
امراته فانت طالق فادعت انه طلقها وقلان غائب  
وبرهن لا يعم وقيل يعم وبه اخذ سائر الامة الا وزجده  
والاول اصح لان فيه ابتداء القضا على الغائب بخلاف  
ما اذا قامت السببية ان زوجها قال لهما ان دخل فلان  
الدار فانت كذا او قد دخل فلان الغائب الدار وبرهنت  
حيث يقبل اتفاقا والذي يفعله الناس فيما ارادوا اقامة



البينة على الغائب انه وكالة في قبض حقوقه على الناس يدعى  
 واحدا عند الحاضر ان الغائب على تلك الوكالة يبيع هذا  
 الحاضر داره من فلان وتحقق الشرط وصار هو وليا عن الغائب  
 في القبض ولو كمل على هذا المحضر كما يقول المدعي عليه نعم  
 انه وكمل كما ذكر الا انه لم يوجد الشرط فيعتمد الوكيل البينة  
 على وجود الشرط فيعقد القاضي عليه ابا البيع والوكالة  
 لا تصح الا على اختيار رالا صام الا وزجرتي لما فيه من  
 ابطال حق الغائب كذا في البرازية وقررت بين سبب  
 ونسب وسبب السبب والشرط على التجميع ادرك دليل  
 على ان قوطم ينفذ القضاء على الغائب في اظهر الروايتين  
 انما هو في قبض الشايعي واما المحتوي فلا لانه حينئذ  
 لا معنى للفرق المذكور ومن مسايل الشرط ما في جامع  
 الفصولين علق طلاقا بتزوج عليها فبرهنت انه  
 تزوج عليها فلا لانه الغائبة عن المجلس هل يسمع حال  
 غيبته فلا لانه فيه روايات والاصح انها لا تقبل  
 في حق الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح ومن  
 فروعه ادعت عليه انه كفله بمهرها عن زوجها لو طلعتا ثلاثا  
 وانه طلعتا ثلاثا فاقتر الممدعي عليه بالكفالة وانكر  
 العلم بوقوع الثلاث فبرهنت انه طلعتا ثلاثا بحكم  
 لها بالمر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب انتهى وقد علمت  
 حيلة اثبات العتق بما قد مناه وفي شرح التلخيص  
 رجل له على عبد ما دون دين اقام البينة على رجل  
 انك كفلت لي عنه بكذا ان اعتقه مولاه وقد اعتقه  
 فانه يفتي بالعتق والمالك فان كان المولى والعبد  
 غائبين لان الاعتاق سبب ضمان المولى فبينة العبد

المدبون

المدبون لعزيمه فكان شرطاملا لا تقريبا محضا فصح الا لتمام  
 به وناب الحاضر في الخصومة عن الغائب انتهى وهو من قبيل  
 الشرط فليتأمل واما حيل اثبات طلاق الغائب فكلمها  
 على الضعف من ان الشرط كالسبب فيها حيلة الكفالة بمهرها  
 معاقبة بطلانها ومنها دعواها كفالة بنفقة العدة  
 معلقة بالطلاق قال في جامع الفصولين ومع هذا لو حكم  
 بالحرمة بعد اختلاف المشايخ انتهى وفي البرازية من  
 فصل دعوى النكاح ادعى عليها ان زوجها الغائب طلعتا  
 وانقضت عدتها وتزوجها فافتت بزوجة الغائب  
 وانكوت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضي بانها زوجة  
 الحاضر ولا يحتاج الى إعادة البينة اذا حضر الغائب انتهى  
 وقد منا حيلتين لا يثبت الدين على غائب الكفالة  
 والحوالة واما حيلة اثبات الرهن على الغائب قال في  
 جامع الفصولين معزو المرفوع لو اراد ان يحكم به القاضي  
 يقيم رجلا يدعي رقبته الرهن فبرهن ذواليد انه رهن  
 عنده فيحكم به القاضي بغير رجلا يدعي رقبته الرهن  
 فيبرهن ذواليد انه رهن عنده فيحكم به القاضي  
 وفيه روايات في رواية لا تقبل اذ فيه حكم على غائب  
 وتقبل في رواية لانه لما رهن عنده فقد استخفظه  
 فصار خصما في اثبات الملك للرهن انتهى واما حيلة  
 الحكم بسقوط النفقة والكسوة المأمنين فالقضاء لان  
 يجعلونها بصورة ان كانت لها نفقة وكسوة على من  
 طالوت باين فيدعي عليه ذوجهية عند حلق بوقوعه  
 لكونها لازمة عليه وبطالته بالتزويج فيجب  
 بانها ليست لازمة لعدم التزويج والرضا فيمحلها



القاضي على ذلك فيجزم بعدم الوقوع وبعدم الالتزام ولا شك لان  
 في صحة لكن المرافعة اذا حضرت وبرهنت على التقرير  
 بطرد الحكم كما لا يخفى وتفيد بكون السبب ما يدعى على الغائب  
 لانه لو كان على عكسه بان كان ما يدعى على الحاضر سببا  
 لما يدعى على الغائب فانه لا يقضي على الغائب كما اذا كان  
 الحاضر هو الاصيل والكفيل غائب لجواز ان يكون المال  
 على الاصيل لا على الكفيل كما قيل الكفالة بخلاف عكسه  
 لا يجوز ان يكون المال على الكفيل دون الاصيل وجزم  
 في جامع المقبولين بان القضا على الاصيل لا يكون  
 قضا على الكفيل ونزود في البرازية واورد على قولهم  
 لا يجوز ان يكون على الكفيل دون الاصيل ما اذا قال  
 كفلت بمالك على زيد فاقر الكفيل بان لم على زيد  
 كذا وامكره زيدا ولا يثبت وجب المال على الكفيل  
 دون الاصيل ثم نقل عن محمد ان القضا على الكفول عنه  
 قضا على الكفيل وعن بن سماعه انه لا يكون قضا عليه  
 فيه روايات والواقف لم يمتنع من عدمه فهو  
 المعتمد والجواب عما اورد انه لكون الاقرار حجة قاصرة  
 كما لا يخفى وفي الخلاصة الطريفة في اثبات البرعنا مينة  
 ان يعلق وكالة بدخوله فتتأخر عان في دخوله فيشهد  
 الشهود فتقضي بالوكالة وبدخوله انتهى وعلى هذا اذا اراد  
 اثبات طلاق معلق بدخوله شهر فالحيلة فيه ذلك ولو كان  
 الزوج غائب وليس هذا من قبيل الشرط لانه لا يهد ان يكون  
 فعل الغائب وعلى هذا اذا اراد اثبات شيء من ملك  
 ووقف ونكاح وطلاق فتعلق وكالة بملك فلان ذلك الشيء  
 ويدعى الوكيل فيقول الخصم وكالة معلقة بما لم يوجد فيقول

الوكيل

الوكيل بل هي مستحقة لانها معلقة بما مر كما مر من على الملك وكذا في  
 الوقت يعلقها بالوقفية وفي النكاح يكون فلانة زوجة فلان  
 وفي الطلاق يكوننا محرمة عليه ولا يعلقها بفعل الغائب كان  
 نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا ما ظهر في الان والى ما به  
 اعلم وهذا التقرير في هذا الحكم كغيره من خواص هذا  
 الشرح وله جواب في قوة الا بالله العلي العظيم **قال** ويترتب  
 القاضي ما لا يثبت يثبت العكس لا الوصي والاب لان القاضي  
 يقدر على تحصيله من المستعرض والوصي والاب لا يقدران  
 على ذلك فيضمنان بالافراض لكونه بترعا ابتداء والاد  
 ويستحق للقاضي الافراض لا يجوز للاب والوصي وانما  
 استحق منه لان القاضي لكثرة اشتغاله لا يمكن ان  
 يباشر الحفظ بنفسه فلا بد له من الدفع لغيره والدفع  
 بالعرض انظر للميتيم لكونه مضمونا والوديعة امانة  
 ولا يعرض الامن يعرفه بالديانة والامانة ويثبت  
 عليه ذلك لحفظه خوف النسيان لكثرة اشتغاله  
 وفي البناية معزى بالنتاج الشريعة يقضى القاضي  
 اب الثقات والثقة المسمى الحسن العاملة وفي الاقضية  
 انما يملك القاضي الافراض اذا لم تحصل غلة للميتيم  
 اما اذا وجد فلا يملك فكذا روي عن محمد انتهى وفي  
 المعصاج روي على فعيل عن مقتدرو يجوز الابدال  
 والاد عام انتهى وينبغي ان يشترط لجواز افراض القاضي  
 عدم وصي للميتيم فان كان له وصي ولو منصوب  
 القاضي لم يحز لانه من المقر في ماله وهو ممنوع  
 منه مع وجود وصيه كما في بيوع الغنية وسوى المع  
 بين الاب والوصي مع ان في الاب روايتين ولكن اظهرها



انه كالوصي وهو المعوي وفي خزائن الفتاوى الصحيح اذا الاب كالفاضي  
فقد اختلف الفقهاء والمعتد ما في المتن واطلق في  
منع اقراض الفاضي الاب فمثل ما اذا اخذ مال ولد الصغير  
فرضا نفسه وهو مروي عن الامام وقيل له ذلك فينتج  
للفاضي ان يتفقده احوال الذين اقترضه ماله الا يتام حتى  
لو اخذ احد منهم اخذ منه المال لان الفاضي وان كان  
قد رعى الاستخفاف بما يقدر من الغنى لا من الفقر و  
لهذا لا يملك فرضه من العسر ابتداء فكذا لا يتركه عنده  
انتماء واستار المولى الى ان للفاضي ولاية اقراض المفقده  
من التلقظ واقراض مال الغائب ولم يبع منقوله اذا  
خاف التلف اذا لم يعد بمكان الغائب اما اذا علم  
فلا لانه يمكن بعثه الى الغائب اذا غاب التلف  
قالوا وله ان يأخذ المال من الاب اذا كان مسرفا  
مبذرا ويضعه على يد عدل كذا في القنية وفي جامع  
الفصولين انما يملك الفاضي اقراضه اذا لم يجد  
ما يشترطه له يكون غلة للميت لا لو وجد او وجد  
من يضارب لانه انفع وكذلك انما يقرضه من  
ملى انتهى وفيه بالا فراض كذا في الوصي البيع كسبية  
كما ذكر في الوصايا وفي جامع الفصولين ولو اقترض الوصي  
لا بعد حيا نه فلا يعزل به انتهى واطلق في الوصي  
فمثل وصي الفاضي كما في جامع الفصولين واشتار الوصي  
المران متولى الوقف ليس له اقراض مال المسجد فلو اقترضه  
صلح وكذا يضمن المقرض كذا في الخزائنه وليس له ابداعه  
الا من هو في عماله كذا في جامع الفصولين ثم قال بعده القيم  
لو اقترض مال المسجد لم يباح حقه عند الحاجة وهو اخر

زمن

زمن اسأله فلا يأس به وفي العدة بيع للمتولى اقراض  
ما فضل من غلة الوقف لولا حرز انتهى وقد مناه في كتاب  
الوقف حكم ما اذا اقترض المتولى مال الوقف باسرافه  
من الامام لمان مغلسا وفي جامع الفصولين لو استقرض  
الوصي ماله ونجح به ثم انفق عليه مدة يكون مشترعا  
اذا صار صانعا فلا يتخلص ماله برفع امره الى الحاكم والامام  
ان الوصي لا يملك ان يستقرض ماله وقيل يملكه لوملكا  
انتهى وفي تهذيب الفقهاء ويصدق الفاضي فيما  
قاله من التصرف في الاوقاف واموال اليتام والغا  
يبين من اذا وقض انتهى وفي شرح ادب القضاء اقراض  
الفاضي انفع للمضي واحوط لما لك لكونه مضبوطا  
ولم يمكنه من الاستنزاد وادوا الوصي بمثل الابداع  
لا القرض ولم ار حكم الحد في جواز اقراضه على ذرية  
جوازه للاب والظاهر انه كالاب لغيرهم الحد اب  
كالاب الا في مسائل ويجب ان يستثنى من عدم جواز  
اقراض الاب والوصي على المعتد اقراضه للمضرورة  
كحرق ونهب فيجوز اتفاقا واختلفوا في اعارة الاب  
مال ولده الصغير وفي الصحيح لا وفي الخزائنه اذا اقرض  
الاب او الوصي او اجدوا الفاضل في الصغير في عمل من  
الاعمال فالصحيح جوازها وان كانت باقل من  
اجرة المثل وقد مناه في اول كتاب القضاء ما  
يستفيدة الفاضي بالتولية والله سبحانه اعلم  
باب التحكيم لما كان من فروع القضاء وكان  
لخط رتبة من القضاء اخره ولهذا قال ابو يوسف  
لا يجوز تعلية بالشرط واصنافه الى وقت بخلافه

من

باب التحكيم



القضا لكونه صلحا من وجه وله معيان لغوى واصطلاحى  
اما الاول يقال حكمت الرجل حكيم اذا منعه مما اراد ويقال  
ايضا حكمته في ماله اذا جعلت اليه الحكم فيه فاحكم على ذلك  
واحكموا الى الحاكم وتناكموا معنى والمحاكمة الخاصة الى الحاكم  
كذا في الصحيح والمراد الثاني فهو في اللغة جعل الحكم في مالك  
الغيرك وتسمى المحيط بتفسير التحكيم نصيب غيره حاكما او اما  
في الاصطلاح فهو تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما وركنه  
اللفظ الدال عليه مستعمل قول الآخر فلو حكما رجلا فلم  
يقبل لا يجوز حكمه الا بمجرد التحكيم كذا في المحيط بشرط  
من جهة الحكم بالكسر العقل لا الحرية فتحكيم المكاتب  
والعبد المأذون صحيح ولا يشترط الاسلام فيه فتحكيم  
الذمي ذميا صحيح وتحكيم المرتد موقوف عنده فان حكم  
ثم قتل المرتد او حوّل لطله الحكم وان اسلم نفذ وعندها  
جائز بكل حال كذا في المحيط ومن جهة الحكم بالفتح صدق  
للقضا بكونه اهلا للشهادة فلو حكما عبدا او صبي  
او ذميا او مجردا في قد ف لم يصح ونشترط الاهلية  
وقته ووقت الحكم جميعا فلو حكما عبدا فعقب او صبي  
فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم بنفذ كما في القلد ولو  
حكما حرا وعبدا في حكم الحر وحده لم يجز وكذا اذا حكما  
كما في المحيط وكذا لو كان مسلما وقت التحكيم ثم ارتد  
لم ينفذ ولو حكم ذمي بين مسلمين فاجاز لم يجز حكمه  
ابتداء كما في المحيط ويصح ان يكون كافرا في حوقا فشر  
فلو اسلم احد الخصمين قبل الحكم لم ينفذ حكم الكافر  
على المسلم وينفذ للمسلم على الذمي وقيل لا يجوز للمسلم  
ايضا كذا في المحيط وهذا قالوا الوصل الحكم قاصيا

ولم يقولوا

ولم يقولوا الوصل شأ هذا لان الشاهد تشترط اهليته  
وقت التحمل وانما تشترط وقت الاداء فقط واما القاضى  
والحكم فتشترط وقت التقليد والقضا كما علمت وزاد  
الحكم اشتراطهما فيما بينهما كما سياتى وفي السائل المخالفة  
ومن جهة المحكوم به ان يكون في حدود قود وصفته قبل  
الحكم الجواز وبعد الزوم وجوازه بالكتاب فابعدوا  
حكما من اهله وحكما من اهله وفيه نظر كذا في فتح  
القند بر من عزيبانه ووجهه ان كلام المحكمين  
لم ينزل ضيا عليه خصوصا ان الضمير في قوله فابعدوا  
عمدا الى الحكام العايد اليهم ضمير فان خفتم ولان الحكم  
عند فائنا يصلح فقط وليس له ايقاع الطلاق فهو  
وكيل فام يكن من هذا القيد وبالسنة كما روى الشيخ  
قال ابو شريح يا رسول الله ان قوم اذا اختلفوا  
في شئ قالوا نزلت فحكمت بينهم فصرى عن العربيقان  
فقال عليه السلام ما احسن هذا واجمع على انه صلى  
الله عليه وسلم عمل بحكم سعد بن معاذ في بني قريظة  
لما اتفقت اليهود على الرضا بحكمه فيهم مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وروى انه كان بين عمر وابي  
ابن كعب منازعة في تحل فحكما بينهما زيد بن ثابت  
فانياه فخرج زيد فقال لعمر هلا بعثت الى فاستنكر  
يا امير المؤمنين فقال عمر في بيته يوتى الحكم قد خلا  
بيته قال في عمر وساده فقال عمر هذا اول جورى  
وكانت اليمن على عمر فقال زيد بي لو اعفيت عن  
امير المؤمنين فقال عمر كمين لزمتمني فقال ابني  
نعم امير المؤمنين ونصدقه وليعلم انه لا يظن باحد



منها في هذه الخصومة التليس وفيه جواز التحكيم وان زيد كان  
معروفا بالفقهاء وظاهر ما ذكره الصدر الشهيد في شرح ادب  
القضاة ان الحاكم من الامام بمنزلة القاضي المولى انتمى فعلى هذا  
اذا رفع حكمه الى قاض اخر لا يراه امضاءه فيلحقه وفي المحيط  
الامام الذي استعمل القاضي امر رجلا ممن يجوز شهادته  
ان يحكم بين رجلين جاز وهو بمنزلة القاضي المولى ولو امر  
القاضي رجلا ان يحكم بين رجلين لم يجز اذا لم يكن  
ما دون بالاستيلاء والآن يجزه القاضي بعد الحكم  
او يتراضي عليه الخصمان كذا في المحيط وروى ان ابن  
عباس رضي الله عنهما كان يختلف اليه وباخذ برئانه  
عند ركوبه وقال هكذا امرنا ان نضجع بها فبينا فقل  
بيديده وقال هكذا امرنا ان نضجع يا شرافنا وفيه  
ان الامام لا يكون قاضيا في حق نفسه وانه ينبغي ان  
من احتاج الى العلم ياتي العالم في بيته ولا يبعث اليه  
ليأبته وان كان اوجه الناس واما القار بيلو تباد  
فاجتهد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقامتم كركم فاف  
كرموه وبسط النبي صلى الله عليه وسلم زرد العدي ابن  
حاتم وان الخليفة ليس بغيره واجتهد عمر بن الخطاب  
هذه الحالة من عموم الاول وانه لا بأس بالخلق صادقا  
وامتناع عثمان حين لزمته كاب لا مراخروا ان اليمين  
حق المدعى له ان يستوفيهما ويسقط باسقاطه كذا في  
فتح القدير يتعلما في النهاية وفي البرازية وبعض علمائنا  
كانوا يقولون اكثر قضاة عهدنا في بلادنا اكثرهم  
صلحون لانهم تغلبوا القضاة بالرشوة ويجوز ان يعمل  
حكما بترافع القضية اليهم واعترض عليه بعضهم بان ترفع

ليس

ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاد انه قاض ما مني الحكم  
ورفع المدعى عليه قد يكون بالاستيلاء والجبر فلا  
يكون حكما الا ترى ان البيع ينفذ بالتعاقد ابتداء  
لكن اذا تقدم بيع باطلا وفاسدا وترب عليه التقاضي  
لا ينفذ البيع لكونه عارضا اخر كذا هنا ولهذا قال  
السلف القاضي لنا قد حله اعز من الكبريت الام  
اشهر في ذكر الشيخ عبد القادر في الطبقات ان الامام  
احمد الدامغانى تلميذ الطحاوي والكروحي لما تولى  
القضاة بواسطه كان يقول للمخضمين انظر بينكما فان  
قالا نعم تطروقا رة يقول احكم بينكما انتهى **قال**  
حكما رجلا ليحكم بينهما فحكم بينة او اقرار او نكول  
في غير حد وفور ودية على العاقلة فم لو صلح  
الحكم قاضيا مقدمنا من الدلائل وشروط ان  
يكون حكمة نجة من الثلاث لموافقت حكم الشرع  
والايق باطلا وظاهره انه لا يحكم بعلم ولم اراه من حكا  
ولم يجمع حكمه في الحدود والقصاص لان تحكيمهما  
بمنزلة صلحهما ولا يملكان ومما اولد لا يباح بالايام  
وكذا الاولانية هما على العاقلة ولا ينفذ حكمه عليها  
ولا على القاتل بالدية وحده لمخالفة النص فكان  
باطلا ولم ار حكم التحكيم في اللعان مع انه قائم مقام  
الحد وهذا قالوا لا يقبل منه الشهادة على الشهادة  
ولا كتاب القاضي الى القاضي ولا التوكيل وقد  
يكونها على العاقلة لانها لو كانت على القاتل  
بان ثبت القتل باقراره او ثبت جراحة بينة  
وارشها اقل مما يحمله العاقلة خطأ كانت الجراحة



او عمدا او كانت قد رما بتخلله ولكن المراجعة كانت عمدا لا توجب  
 القصاص فنقد حكمه وما في الكتاب من منعه في القصاص  
 هو قول الخصاف وهو الصحيح كما في فتح القدير وما في المحيط  
 من جوازه فيه باعتبار انه من حقوق العباد ضعيفة  
 رواية ودرية لان القصاص لم يتخلف حق العبد بل هو من  
 قبيل ما اجتمع فيه الحقات وان كان الغالب حق العبد  
 يد ليل منع كنهاده النسيان وكتاب القاضي القاضى  
 وقد كثر في الفتاوى انه كالحديد والاني مسائل منها ان  
 للقاضي ان يعرض به بعله كما في الخلاصة وافاد بقوله  
 لو صلح قاتلها جواز تخليص المرأة والفاسق لصلبها  
 للنفوس والاولى ان لا يحكم قاتلها ولو فكر رجلين  
 في حكم احدهما لم يجوز ولا بد من اتفاقهما على المحكوم به  
 ولو اختلفا لم يجوز كما في الولوالجية وفي اوجه القضا  
 للخصاف لو قال لامرأة انت على حرام ونزعت الطلاق  
 دين فحكم رجلين في حكم احدهما بانها باين وحكم الاخر  
 بانها باين بالثلاث لم يجوز لانها يجتمعان على امر واحد  
 انتهى فتقوله رجلا مثال والمراد انسانا معلوما ولو  
 حكما اول من يدخل المسجد لم يجوز اجماعا لجمالة الصلح  
 عليه كذا في المحيط واشار بجملة حيثما للقضا ان احدهما  
 لو وكل الحكم في الحكومة فخر خرج عن الخصوصية لنفسه  
 خصما في هذه الحادثة فخرج عن الشهادة بينها ولو وكل  
 احدهما ابن الحكم او من لا تغفل شهادته له لم يجوز كما في  
 المحيط وقد مناشطه وكذا ما اختاره السرخسي  
 من جوازه في حد القذف ضعيف بالاولى كان الغالب  
 فيه حق الله تعالى على الاصح للحكم قاضي الولوالجية الامم

انه

انه لا يجوز في الحد ودكها وشمل قوله في غير حد الى اخره سائر  
 المجتهدات من النكاح والطلاق واليمين المضافة كما سياتي  
 ولكل واحد من المحكمين ان يرجع قبل حكمة لانه نقل من جهتهما  
 فكان لكل منهما عزله وهو من الامور الجائزة فينفرد احدهما  
 بنقضه كالضاربة والشركة والوكالة **قال** فان حكم لزمهما  
 لعدم وره من ولاية شرعية فلا يبطل حكمه بغيرهما واشار  
 بقوله لزمهما الى انه لا يتقدم الي غيرهما فتوحكامه في عيب  
 مبيع فقتضى بطله ليس للبائع ان يرد على بايعه الا ان  
 يرضى البائع الاول والثاني والمشتري على تحكيمه كذا  
 في فتح القدير وفي الولوالجية حكم الحكم في فسخ اليمين  
 المضافة الصحيح انه ينفذ لانه فيما بينهما بمنزلة  
 القاضي المولى وان كانا يفترقان في شئ اخر لكن هذا  
 يعلم ولا يفتى به انتهى وفي السراج الوهاج الا ان اصحابنا  
 امتنعوا من هذه الفتوى وقالوا لا بد بينهما من حكم المولى  
 كالحود كيدا يتجاسر العوام انتهى واعلم ان معنى قولهم  
 لا يفتى به لا يكت على الفتوى ولا يجاب باللسان بالحل  
 وانما يكت المعنى كما افاده في الفتاوى الصغرى بقوله  
 نكتم هذا الفصل ولا يفتى به وظاهر البداية ان معناه  
 ان المعنى يحجب بقوله لا يحل فليتنا من فيه وفي القنية  
 ليس للحكم ان يحكم بشئ فيه ضرورة على الصغير يعني اذا دعي  
 على وصيه ثم رقه لاخرانه لا يحكم وقال حمير الوبري ان كان  
 في حكم الحكم نظر للصبي ينبغي ان يجوز وينفذ حكمه ويكون  
 بمنزلة صلح الوصيين ولا يجوز استخلاص الحكماء غرما للصبي  
 من صهرته بغيره فانه يشرها في حكم الزوجات رجلا  
 يحكم بينهما بالحل على مذهب الشافعي يصير حكمها بينهما

سليم



لكن الصحيح ان حكم الحكم في مثل هذه المواضع لا ينبغي ان ينفذ قال رضي الله عنه  
نقاد قضائيه صحيح لكن حكم الحكم في امثال هذا الحكم في العلاقات  
المضاف يختلف بنفاذه وان كان الاصح هو النفاذ اذ احكامه يحكم  
بينهما بما يريه اما اذا كان التحكيم ليحكم على خلا وما يراه المحكم  
كان الصحيح عدم نقاد قضائيه تزوج بامرأة زنى بها ابنه  
ثم ادعت المرأة عليه نفقة وسكنى في كنفه بالحل بينهما جازم او  
حكم تخلو لكن لا يكتفى به انتهى والفرع الاخير ضعيف  
وقد سألنا من المواضع التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي  
فعل هذا الحكم يستلزم الا في مسألة ما اذا كان المحكم وصيا  
والمدعى عليه غريم الميت وامضى القاضي حكمه ان وافق  
مذهبه يعني اذا رفع حكمه الى القاضي وتداخلا عنده  
عمل القاضي بموجبه ان وافق مذهبه لانه لا فائدة في  
تقصه ثم ابرامه وقايدة هذا لامضاء ان لا يكون لقاض  
اخر يري خلاف لقضه اذ ارفع اليه لان امضاءه بمنزلة  
قضائيه ابتداء فاستفيد من كلامهم هنا وفي مواضع ان الثانية  
الواقعة في زماننا لا اعتبار بها اذ الكلت بقدر دعوى صحيحة  
من جهم على خصم حاضري في البرازية الحكم اذ ادلت لا يملك  
المدعى ان يخلو ثانيا عند القاضي لانه استوفى حقه في  
التمام انتهى وفي المحيط حكم رجلا فاجار القاضي حكومته قبل  
ان يحكم ثم حكم بخلاف رايه القاضي لم يجز لان القاضي جاز المعلوم  
واجازة الشيء قبل وجوده باطل وصار كانه لم يجز انتهى  
والا بطله اي ان لم يوافق مذهبه لم ينفذ وهو المراد  
بابطاله لانه حكم لم يصدر عن ولاية عامة فلم يلزم للقاضي  
اذ خالف رايه وظاهر كلامهم انه يجب ابطاله اي عدم العمل  
بمقتضاه واعلم ان حكمه لو رفع الى حكم اخر حكاه بعد حكمه

الاول

الاول فان الثاني كالقاضي بمقتضاه ان وافق رايه والا بطله  
كما في المحيط وفيه لو رجع الحكم عن حكمه فقط لا يلزم بطله لانها  
الحكومة بالقضاء لا بالولاية واعلم ان قولهم هنا ان حكم الحكم  
لا يتعدى الى العاقلة بخلاف حكم القاضي فيقيدان دعوى  
القتل خطأ على العاقلة وابشائه بغية العاقلة صحيح  
وهو مصرح به في الخزانة ثم اعلم ان حكم الحكم يخالف  
حكم القاضي في مسائل اولي هذه الثانية انه لا بد  
من التزام بينهما على موته حاكما بينهما بخلاف القاضي  
الثالثة لا يجوز تعليقه واصنافه عند ابي يوسف  
بخلاف القضاء كما قد مضاه وفي المحيط بعده ولو حكاه  
على ان يستفتى فلا يتم يقض بينهما بما قال جاز كالقضاء  
ولو حكاه على ان يحكم بينهما في يومه او في مجلسه توقيت  
به الرابعة لا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص والدية  
على العاقلة بخلاف القضاء كما قد مضاه الخامسة لا يفتى  
بحوازه في فسخ البهين المتعاقبة بخلاف القضاء  
كما قد مضاه السادسة ان حكمه لا يتعدى حكمه بعثوث  
الشهود من التعديل الى المولى المالك وصورة رجلان  
شهدا عند محكم على حق من الخوف فقال المشهود  
عليه هما عبدان فقالا كنا عبيد لفلان الغائب  
الا انه اعتقنا وبرهنا بالعتق من التعديل الثالث  
عنده الحق المولى الغائب لو حضر وانكر الا عتاق  
لعدم رضاه بالتحكيم انتهى وقال في الولو الحية  
ولو ان رجلا ادعى على رجل الف درهم ونازعه في ذلك  
فادعى ان فلان الغائب ضمنها له عن هذا الرجل  
فحكما بينهما رجلا والكفيل غائب فاقام المدعى شاهدين



على المال وعلى الكفالة بامر او بغير امره فحكم المحكم بالمال على المدعي  
عليه وبالكفالة عنه فحكمه جائز على المدعي عليه دون الكفالة  
لان المدعي عليه رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصح التحكيم في حقهما  
دون الكفيل وكذلك ان حضر الكفيل والمكفول عنه غائب  
فتراضيا الطلب والكفيل على رجل ليحكم بينهما فاقام الطالب  
شاهدين بالمال على المطلوب وعلى كفالة الكفيل له بذلك  
بامر المطلوب او بغير امره فحكم المحكم به لك كان حكمه جائزا على الكفيل  
دون المكفول عنه انتهى ~~او بغير امره فحكم المحكم به لك كان حكمه~~ **بذلك كان حكمه**  
**حاشا** السابعة كتاب الحكم الى القاضى لا يجوز كما لا يجوز كتاب  
القاضى اليه **الثامنة** لا يحكم المحكم بكتاب قاض الا اذا  
رضى الخصمان كذا في البناء وفتح القدير **التاسعة**  
الحكم اذا ارتد بغزل فاذا سلف فلا بد من تحكيم جديد بخلاف  
القاضي كما في الولع المحبة العائنة لوردة الحكم الشهادرة  
بثمة ثم اختصما الى حراوقاض فركبت البيعة يقضى  
لان الحكم له لم يكن قاضيا في حق غير الخصمان ولم يتصل  
بهذه الشهادة رد قاض من قضاة السنين انما انقل  
بها رد واحد من الرعايا فكان للقاضي ابطال هذا الرد  
بخلاف ما ورد قاض بشهادته للثمة لا يقبلها قاض اخر  
لان القضا بالرد تغذي على الكافة كذا في المحيط الحادية عشر  
ما في شرح الطحاوي التلخيص انه لا يتعدى حكمه من وارث  
الى الباقي والميت حتى لو ادعى عند المحكم رجل على وارث  
بدن على الميت واقام بيعة فحكم له بما ادعاه على ذلك لو ارث  
لم يكن حكما على بقية الورثة ولا على السوت لعدم رضاهم  
بتحكيمه بخلاف حكم القاضى الثانية عشر لا يتعدى حكمه  
بالعيب من الشريك على بايعه الا يرضى بايع بايعه في المحيط

الثالثة عشر

الثالثة عشر لا يتعدى حكمه على كليل بعيب البيع الى موكله وهما  
في فتح القدير الرابعة عشر لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه  
ضرر عليه لما في البرازية واذا حكم الوصي على الصغير  
ومن يدعي عليه الوصي مال الصغير كما هو ضرر على الصغير  
لا يصح لانه بمنزلة صلح الوصي وان كان في حكمه نفع للصغير  
يصح حكمه انتهى اعلم ان حكم الحكم لا يتعدى اليه غير المحكوم  
عليه الا في مسئلة مذكورة في التلخيص وشرحه لو حكم  
احد الشريكين وعزيم له رجلا فحكم بينهما والزام الشريك  
بشاسن المال المشترك تغذ حكمه على الشريك وتغذي  
الى الغائب لان حكمه بمنزلة الصلح في حق الشريك الغائب  
والصلح من صنيع المتعارف كان كل واحد من الشريكين  
راضيا بالصلح وما في معناه انتهى ثم اعلم انهم قالوا  
ان القضا يتعدى الى الكافة في اربع الحرية والنسب  
والنكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمها من الحكم ويجب ان  
لا يتعدى فتسمع دعوى الملك في المحكوم ببقية من  
الحكم بخلاف القاضى ينبغي ان لا يلى الحكم الحبس ولم  
اره وكذا لم ار حكم قبول المديونية واجابة الدعوى و  
ينبغي ان يجوز له لانتها التحكيم بالفراغ الا ان يهدى  
اليه وقتهم من اجدها فينبغي ان لا يجوز الخامس عشر  
لا يتقيد ببلد التحكيم وله الحكم في التباد كلها كما في المحيط  
السادس عشر كما خالف فيه الحكم القاضى لو اختلفت  
الشاهدان فشهد احدهما انه وكله بخصومة فلا يلى  
قاض الكوفة والاخر الى قاض البصرة تقبل ولو شهد  
احدهما بذلك الى فنية فلا يلى فشهد الاخر به الى فنية  
فلا يلى اخر لم تقبل كما في ادب القضا للخصما في من



باب الشهادة على الوكالة والفرق في شرحه لصدر السعيد السابع عشر  
الصحيح ان حكمه بالوقوف لا يرفع الخلاف كما في البرازية وقاب رنة  
انه لو رفع الى موافق فانه يحكم ابتداء بلزومه لا انه بمعنى **قال**  
ويطرح حكمه بوبية وولده وزوجته حكم القاضي بخلاف حكمه  
عليهم كالتشادة فيد بالاصول والفروع لان الحكم للاخوة و  
اولادهم والاعمام لان شهادته لهم جائزة وكذا في امراته  
وزوجته ابنته اذا كان حيا لان كان ميتا وافاد بجواز  
حكمه بالحق الشرعية كما سبق انه يملك الاخبار فلو اخبر باقرار  
احد الخصمين او بعدالة الشهود وهما على حالهما يقتل  
قوله وان اخبر بالحكم لم يقتل كذا في الهداية وفي المحيط  
حكم ارجلا ما دام في مجلسه وقال لم يحكم بيننا وقالت  
الحكم حكمت فالحكم مصدق بعده اعتبارا بالاشارة وقال  
انه يخرج عن الحكومة باحد اسباب ثلاثة بالعرف او بانتهما  
الحكومة لهما بينهما بان كان موقفا فمضى الوقت او بخرجه  
من ان يكون اهلا للشهادة بان علم او ارتد وان لم يخلق  
بدار الحرب ولو غاب او اتمر عليه وبرى منه او قدم من سقم  
او حبس كان على حكمه وكذا لو ولي القضاء ثم عزل عنه فهو على  
حكومة لان العزل لم يوجد ملما وانما وجد من السلطان  
وكذا لو حكم بينهما في بلد اخر لا طلاق التحكيم وفي الولوا  
لجنة حكما رجلين فشهد عندهما رجلان فحكم اولم يحكماء  
ثم مات الشاهدان او غابا ليس للحكيم ان يشهدا على  
شهادتهما وان شهدا وفسر للقاضي لم يقتل لهما لعدم اشتهار  
الاصول على شهادتهما وهو شرط انتهى وفي البناءة لو حكم  
رجلا فخرج القاضي من الحكومة فحكم بعده جاز وليس  
لحكم ان يفوض التحكيم الى غيره ولو فوض وحكم الثاني بعين

رضاهما

رضاهما فاجاز الاول لم يحز الا ان يحز بعد الحكم وقيل ينبغي  
ان يحز كالوكيل الاول اذا اجاز بيع الوكيل الثاني ولو حكما واحدا  
فحكم لاحدهما ثم حكما اخر يفتد حكم الاول ان كان جائزا  
عنده والا بطله **السابع** عشر مما خالف فيه الحكم  
القاضي لو اختلف الشاهدان فشهد احدهما انه وكله  
بخصوصة فلان القاضي الكوفة والاخر الى قاص البصرة  
تقتل ولو شهد احدهما بذلك الى الفقيه فلان فشهد  
الاخر به الى الفقيه فلان اخر لم يقتل كما في ادب القضا  
للخصاص من باب الشهادة على الوكالة والفرق في شرح  
لصدر السعيد السابع عشر الصحيح ان حكمه بالوقوف  
لا يرفع الخلاف كما في البرازية وقاب رنة انه لو رفع الى  
موافق فانه يحكم ابتداء بلزومه لا انه بمعنى **قال**  
ان قوله هنا ان حكم الحكم لا يقتضي الى العاقله بخلاف  
حكم القاضي فيفيد ان دعوى القتل خطأ على العاقله  
وابتثانه بغيبة العاقله صحيح وهو موضح به في الخزانة  
والله سبحانه وتعالى اعلم **سابع** عشر  
متفرقات كتاب القضاء جريا على عادة المؤلفين  
جمع شئت كرضي جمع مريض من امرئت اي متفرقة  
وشئت الامر شئت وشئت فافترقت واشئت مثله والشئت  
المتفرقة وقوم شئت واشتيا شئت وحا واشتيا شئت اي  
متفرقين وانكر الاصح ان يقال شئت ما بينهما وما  
ورد منه فمؤلفه ونما في الصحاح ومنه قوله تعالى ان  
سعيكم لشتى اي ان عملكم لمختلف في الجزا وفي الرازي  
الكبير انها انزلت في اي بكرو في اي سعيان وفي الدرر  
المشتور في صاحب نخلة كان غصن منها متدليا في بيت

تقدم بحله



فقير فكان اذا جالني ثمرته وسقط شيئا منها في بيت جاره تاحده  
 الضياع فكان ينزل اليهم وياخذ منهم حتى كان ياخذ الثمرة  
 من قم الصبي فشكى الى النبي صلى الله عليه وسلم فدعى صاحبه  
 النخلة وقال له اعطني نخلتك المائدة ولك نخلة في الجنة  
 فقال يا رسول الله ليس لي ثمرة اطيب منها وذهب وكان  
 عندهما رجل يسمع كلامهما فذهب اليه واستخفى منه النخلة  
 باربعين نخلة على ساق واحد واستبدله ثم جاء الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم واعطاه النخلة فارسل النبي خلقا فقروا  
 واعطاه النخلة **قال** لا يتدد وسفل ولا تثقب كوة فيسلك  
 بلارضني ذي العلوي عندي ابي حنيفة وقال لا يصنع هالا يصنع  
 بالعلو وقيل ما حكى عنهما تفسير لقوله فلا خلاف  
 وقيل بل فيه خلاف فعندهما الاصل الا باحة لانه تصرف  
 في ملكه وهو يقتضي الاطلاق والا صل عنده الحظر لانه تعلو  
 به حق محترم للغير فصار الحق المثلث والمتاجر في منع  
 المالك عن التصرف فيه والاطلاق يعارضه الرضا اذا انشك  
 لا يزول المنع على انه لا يعرأ عن نوع ضرر بالعلوم من توهين  
 البناء او نقصه فيمنع عنه ولهذا لا يمكن صاحب السفل  
 ان يهدم كالحدار او السقف فكذا بعضه وقول ابي حنيفة  
 قياسا ذكره في الا سلام وفي المغرب وتدد الوتد  
 ضرب بالمستددة واشته وفي البناء انه كالحارزوق  
 والقطعة من الخشب او الحديد يدق في الحائط يعلق عليه  
 شئ او يربط به شئ انتهى والتموه بفتح الكاف بقى البيت  
 والجمع كوى وقد يقسم الكاف في المفرد والجمع ويستعاض  
 المتالي المزارع والجدول كذا في المغرب وفي الصحاح  
 ان الجمع يمد ويقصر واسار المصنف الى منعه من فتح الباب

وروضع الجدوع وهدم سقته وفي فتح القدير ان فتح الباب  
 يمنع ان يمنع اتفاقا وان وضع سمار صغيرا او سبطا يحول  
 اتفاقا ولم يذكر المصنف منع صاحب العلو من التصرف في العلو  
 لاختلاف المشايخ قال السوالماني في كتاب القسمة علولجل  
 وسفل اخر اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة قال بعضهم  
 لصاحب العلو ان يبني ما بدا له ما لم يضرب بالسفل وذكر  
 في بعض المواضع ليس له ذلك اضرب بالسفل ولم يضرب هكذا  
 ذكر في الجامع الصغير والمختار والمختار للفتوى انه اذا انشك  
 انه يضرب امره لا يمكنه واذا علم انه لا يضرب يملك انتهى وجعله  
 في الهداية على الخلاف السابق وقيد المصنف بالتصرف في  
 الجدار يضرب الوتد وفتح الطاق احترازا عن تصرفه  
 في ساحة السفل فذكر قاضي خات لو حفر صاحب السفل  
 في ساحته بئر او ما استبه ذلك له ذلك عند ابي حنيفة  
 وان تصرف ربة صاحب العلو وعندهما الحكم معلول  
 بعملة الضرر انتهى وانفقوا على منع عدم صاحب السفل  
 الجدار الحامل للعلو كما قد سناه فان هدمه اجبر  
 على بنائه لانه تعدي على صاحب العلو وهو قزار  
 العلو كالمراهق اذا قتل المراهق والمولى اذا قتل عبده  
 المديون فرق بين حق التعلو وبين حق التسلل حيث لو  
 هدم في الا وحق التسلل يجبر على البست ولو هدم في الثاني  
 لا يجبر وفي الذخيرة السفل اذا كان لرجل وعلو اخر  
 فسقف السفل وهدمته وهدم دية وهورية وطينه  
 لصاحب السفل غير ان صاحب العلو يمكنه في ذلك انتهى  
 وذكر الطرسوسي ان الموادي ما توضع فوق السقف من  
 قصب او من عريش وذكر بن وهبان انه المكعب وفي جامع



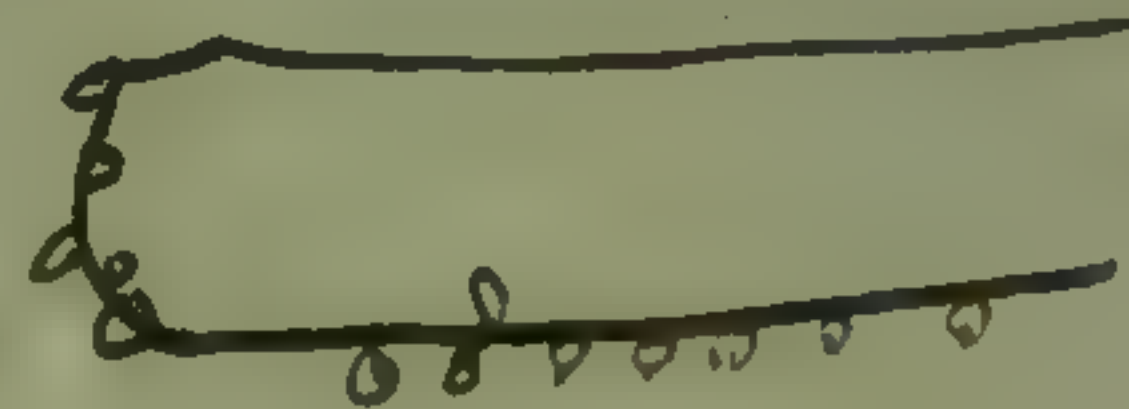
الفصولين لعلم صاحب السفلى والعلو حق في ملك الآخر لذى العلو  
 حق قراره ولذى السفلى حق دفع المطر والشمس عن السفلى قال الله  
 مطلق والحق مانع وقد اجتمعتا فجمعنا بينهما وتماه فيه  
 وفي الحايط بين اثنين لو كان لهما عليه حطب فبنا احدهما  
 لثاني ان يمنع الآخر من وضع الحطب حتى يعطيه نصف  
 قيمة البناء بينهما وفي الاقضية حايط مشتركى اراد احدهما  
 نقضه وابي الشريك ان كان حال الانحاف سقوطه  
 لا يجبر وان كان بحيث يخاف عند الامام ابي بكر محمد بن الفضل  
 يجبر وان هدماه واراد احدهما البناء وابي الاعزان كان  
 اساس الحايط عريضا يمكنه ان يبني حايطا في نصيبه بعد  
 القسمة لا يجبر الشريك وان كان كما يمكنه جبر كذا عن الامام  
 ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير الجيرانه  
 ان لم يوافق الشريك انفق على العماره ورجع على الشريك  
 بنصف ما انفق في شهادات الفضلى لو هدماه وامنع  
 احدهما يجبر ولو انه دمر لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به  
 ما لم يستوف نصف ما انفق فيه ان فعل ذلك بقصدا  
 القاضى وان كان بلا قصد فنصف قيمة البناء كذا في  
 فتح القدير وفي جامع الفصولين لو هدم ذوا السفلى  
 سفله وذوا العلو علوه اخذ ذوا السفلى بناسفله اذ  
 ثوت عليه خفا الحق بالملك فيضمن كالموت عليه ملكا  
 انتهى وظاهره انه لا جبر على ذى العلو وظاهر ما في فتح  
 القدير خلافة والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما اذا بنى  
 صاحب السفلى سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه فانه  
 يجبر ولو انه دمر السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء  
 لعدم التعدي ولصاحب العلوان بينى ان ثا وبيني عليه

علوه

علوه ثم يرجع ويمنعه من السكنى حتى يدفع اليه لكونه مفضلا  
 كسفير الرهن اذا فسخ الدين بغير اذن الراهن لا يكون  
 متبرعا ولو انه دمر العلوى والسفلى فكذلك الرجوع بقيمة  
 البناء او ما انفق قبل ان كان صاحب العلوى مفضلا يرجع  
 على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنيا لهما انفق وقيل ان  
 بنى بامر القاضى يرجع بما انفق والا رجوع بقيمة البناء  
 وبه يقتضى كذا في قسمة الولوالجية واذن الشريك كاذن  
 القاضى فيرجع بما انفق كما حرره العلامة بن السحنة  
 في شرح المنظومة واذا قلنا يرجع بقيمة البناء عند  
 عدم الاذن قبل العتق قيمة يوم البناء وقت الرجوع  
 فومان والصحيح وقت البناء وهو مبني على ان المبني  
 يبنى على ملك الشريك او على ملك الباني ثم ينتقل  
 منه اليهما وفي جامع الفصوليين جدا بينهما ولكل  
 منهما حولة فوهى الحايط فاراد احدهما رفعه ليصلحه  
 وابي الاخر يمنع ان يقول مريد الاصلاح لما خرافه  
 همولتك باسطوانات وعمد ويعلم انه يريد رفعه  
 في وقت كذا واشهد على ذلك فلو فعله والا فله رفع  
 الحدار فلو سقط حولته لم يمنع من **قال** زايغة  
 مستطيلة يستعيب عنها مثلها غير نافذة لا يقع ادل  
 الاولى يا باجلا في المستديرة اى بسكة كما في العراج وفيها  
 تاج الشريفة بالسكة غير النافذة سميت بذلك لزيغها  
 عن الطريق الاعظم وفسرها في غاية البيان بالمحلة  
 سميت بها لميلها من طرف الى طرف من راعت الشمس اذ كانت  
 وفي التهذيب الزايغة الطريق الذى هاز عن الطريق  
 الاعظم والمستطيلة الطويلة من استطال معنى طال ولم



يقيد المؤلف الاول وصريحاً بكونها بمنزلة فذة يتعللها في اكثر  
الكتب وقيد بها في البداية بتعللها في البيت والتمثيل  
ويمكن ان يفهم كلام المؤلف عليه لقوله مثلها غيرنا فذة  
فجعل الثانية كالاولى بقيد عدم السفاذ وصورة الطويل  
هكذا

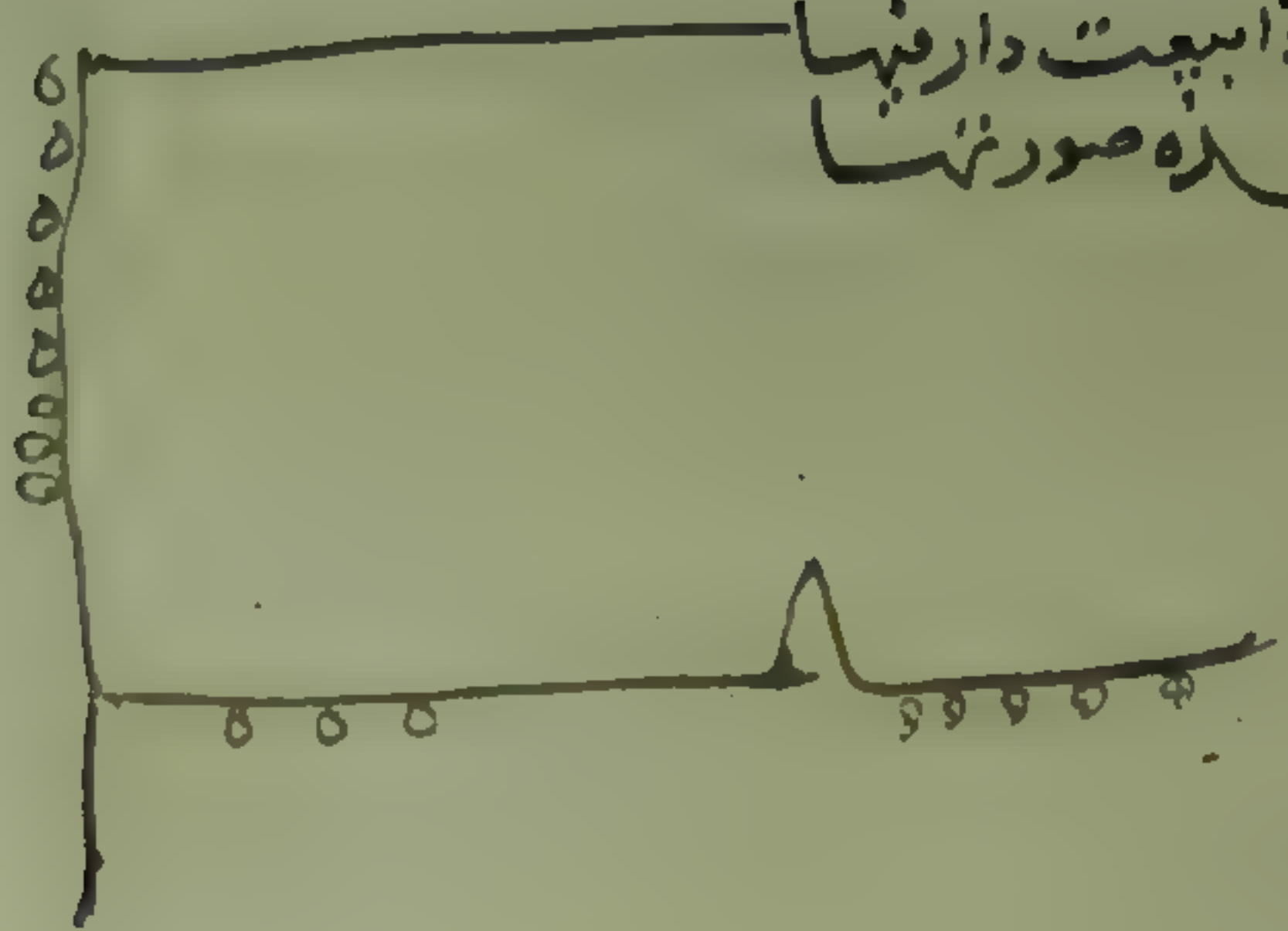


فالذي  
يمكنه  
ان يفتح  
باباً في  
الطريق  
الراية

التصوي هو صاحب الدار التي تلي في ركن الزايفة الثانية  
وانما قلنا بسره ذلك لان فتحه للمروور لاحق لا قبل  
الزايفة الاولى في المروور الزايفة العنقوى بل هو لا هلهما على  
الخصوص وكذا الوبيعت دار في العنقوى لم يكن لاهل الاول  
شفعة بخلاف اهل العنقوى فان لاحد هم ان يفتح باباً في الاول  
لان له حق المروور فيها وبخلاف النافذة فان المروور فيها  
حق العامة ولا خلاف ان له ان يفتح قال البعض انه لا يمنع  
من المفتح بل من المروور لان فتح الباب رفع جداره وله رفعه  
كله فله رفع بعضه والاصح المنع من الفتح نص عليه  
محمد في الجامع ولان المنع بعد الفتح لا يمكن كغير المراقبة  
وزنما عانى طول الزمان يدعى حق المروور مستدلاً بفتح الباب  
ويكون القول له للظاهر الذي معه وهو فتح الباب وقوله  
بخلاف المستدبرة معناه لو كانت الشفعة مستدبرة  
فلم ان يفتحوا لان لكل منهم حق المروور في كلهما اذ هي ساحة  
مشتركة غاية الامران فيها اعوجاجا وكذا يشتركون في

الشفعة

الشفعة اذا بيعت دار فيها  
وهذه صورتها



وهنا فصول الاول في تصرف اهل المجلة فيها الثاني في  
تصرف الجيران فيما بينهم الثالث في تغير المترك اذا  
خرب وما يتعلق بالمشترك اما الاول ففتح فتح القدير  
زقاق غير نافذ اراد انسان من اهله ان يفتح طيناً  
ان ترك من الطريق قدر الممر للناس ويرفعه سرعياً  
ويجعل في الاحايين مرة لا يمنع وكذا الواراد ان يبني  
اريا او دكان وهو المصطبة انتهى وفي الخلاصة لرجل  
دار ظهرها الى سكة غير نافذة مشتركة بينه وبين  
غيره اراد ان يفتح باباً المختار انه ليس له ذلك انتهى  
وزاد في البرازية وان جعلها مسجداً ان كان الجدار  
الى الطريق الا عظم جاز ولا فهو مسجد ضرار كما قال وفي  
الفتاوى سكة اخرى بطريق لما في هذه السكة و  
ليست بحمال دار التي في هذه عيران عايطها في هذه  
السكة قال ابو نصر له فتح باب في هذه السكة  
لان اهل السكة شركا فيها من اعلاها الى اسفلها انتهى



وفي التتمه زقات غير نافذة اشترى رجل في القصبوى دارا ف اراد  
 ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذ ليس له ذلك انتهى زاد في البرازية  
 وان اراد ان يجعلها مسجدا له ذلك وليس ثا ان يدخل ويصل  
 فيه وليس لهم ان يتخذوه طريقا يمشون فيه وفي العمادية  
 جعل الخفاف لشؤون الناس فيه كالسجد ولو اراد ان يجعلها  
 طريقا خاصا له قال الفقيه ابو القاسم يرفع اهل السكة  
 الامر الى القاضي فيوجه عدلين يصوران له الامر على ما عده  
 فان كان ضررا فاحشا منعه والا لا كذا في الذخيرة ولو  
 كانت له دار في محلة عامرة ف اراد ان يجرها فالقياس  
 ان له ذلك وبه افق الكرخي بالمنع استحسانا وقال  
 الصدر الشهيد الفتوى اليوم على القياس واد ان ضرر  
 الجيران من ذلك هل لهم جبره على البناء في غصت فتاوى  
 سمرقند لهم ذلك وقال الصدر الشهيد المختار انه  
 ليس لهم ذلك انتهى وفي التتمه قال ابو حنيفة في سكة  
 غير نافذة ليس لصحابها بيعها ولا قسمتها بينهم  
 لان الطريق الا عظم اذا كثر فيه الناس كان لهم الدخول  
 للرحام الثاني في تصرف الجيران اراد الجار ان يعلي  
 حيطانه في هوا مشرك لم يمتن للجار منعه وقال  
 السعدي بالمنع وهو مروك عن محمد ولذا كان الراجح  
 وله صورتان ايضا منها حايط بين رجلين قدر قنينة  
 ف اراد احدهما ان يزيد في طوله واني الاخر فله منعه  
 ومنها نقض الشريك كان الحدار الذي بينهما ف اراد احدهما  
 ان يرفعه اطول مما كان فعلى التتمه ليس له منعه الا  
 ان يكون شيئا خارجا عن الرسم بان كان اكثر من ذراعين  
 كما في البرازية وفي شرح السقومة وينبغي ان يكون

هذا هو العمد وفي الخلاصة وغيرها اراد ان يتخذ  
 دارة بستانا ليس لجاره منعه اذا كانت الارض صلبة  
 ولا يتعدى ضررها الى جاره وان كانت رخوة فله منعه  
 وعلى هذا اذا جعلها طاحونة او للقصارها او اراد ان يبنيهما  
 حماما او مصطفىا انتهى وذكر الرازي في كتاب الاستحسان  
 ان الدار اذا كانت مجاورة للدار وصاحبها ان يبنى  
 فيها تنورا للبخير الدائم كما يكون في الدكاكين او رحي الطحين  
 او مدقات للقصارين لم يجز لان ذلك يضر جيرانه  
 ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه فانه ياتي منه الدخان  
 الكثير الشديد ورحى الطحين وودى القصارين يوهن  
 البناء بخلاف الحمام لانه لا يضر الا بالنداء ويمنع  
 التحرز عنه بان يبنى حايطا بينه وبين جاره وبخلاف  
 التنور الصغير المعتاد في البيوت قال الحسام الشهيد  
 وكان ابو عبد الله الصيمري تارة يفتي بمنع بناء التنور  
 في ملكه للبخير الدائم في وسط البرازين وتارة  
 يفتي بان له ذلك والقياس ان له ذلك في الكل لكن  
 ترك القياس واخذ بالاستحسان لاجل المصلحة  
 واختلف اصحابنا منهم من فصل ومنهم من لم يفصل  
 على حسب الحال قال وكان الشيخ الامام الاجل برهان  
 الائمة يفتي بانه ان كان الضرر بينا بمنع وبه يفتي  
 هكذا في كتاب الحيطان للحسام والظاهر ان برهان  
 الائمة هو والده فقد نقل عنه ذلك البرازي وان  
 والده كان يفتي به وعليه الفتوى قال وهذا  
 جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع ثم قال  
 اصابه ساحة في القسمة ف اراد ان يبنى عليها ويرفع



البناء ومنعه الاخر فقال بسد على الزرع والتمش له الرفع وله ان  
يتخذ حماما او تنورا وان كف عما يؤذ جاره فهو احسن  
جاء في الحديث ان من اذرى جاره ورثه الله تعالى داره وقد  
جرب فوجد كذلك وقال بغير والصغار له المنع  
ولو فتح صاحب البناء في علو بنايه بابا او كوة لا يار صاحب  
الساحة منعه بل له ان يبني ما يستريحه وتكون اتخذ  
في ملكه يبر الوفا لوعة فتر الحايطة جاره وطلب منه نحو بله  
لم يجبر عليه ولا يضمن عليه اذا اهدم من الضر والامام طهر  
الدين كان يعني بجواب الرواية وفيها وعن استاذنا  
انه يعني بقول الامام ومحم السفي في الحمام ان الضر ان  
كان فاحشا يمنع والا فلا والحاصل ان الذي عليه غالب  
المشاخ من المتأخرين الاستحسان في اجناسهم هذه  
المسايل وافتى طائفة بجواب القياس من المتأخرين  
المروي واختار في العمادية المنع اذا كان الضر بينا وظاهر  
الرواية خلافه وذكر العلامة بن الشحنة ان في حقه  
ان المنقول عن ائمتنا الحجة ابي حنيفة وابي يوسف  
ومحمد وزفر والحسن بن زياد انه لا يمنع عن التعرف  
في ملكه وان اضر جاره وهو الذي اميل اليه واعتد  
وافتي به بتعالوا الذي شيخ الاسلام رحمه الله تعالى  
انتهى وزجج في فتح القدير ايضا جواب الرواية وقال  
انه ظاهر المذهب قال وحكي عن ابي حنيفة ان رجلا  
شكى اليه من يبرح جاره في داره فقال احفر في  
دارك بقرب تلك البئر بالوعة ففعل فتبخت البئر  
فكسرها صاحبها ولم يفتنه بمنع الجار بل هداه الى هذه  
الحيلة ثم قال واما قوله صلى الله عليه وسلم الا ضرر ولا ضرار

فلا شك

فلا شك انه عام مخصوص للقطع بعدم امتناع كثير من الضر  
كالقلاير والحدود والآخر ما ذكره وفي غصب البزازية  
هدم بيته والقي ثوابا كثيرا ليق جد ارجاره ووضع  
فوقه لبنا كثيرا حتى اهدم جدار جاره ان دخل الوهن  
بسبب ما القى وحمل ضمن هدم داره فانهدم من ذلك  
بتناجاره لا يضمن واما الثالث وهو ما يتعلق بالشريك  
وفيه نوعان الاول فيما لا اهدم ما فعله والثاني في غيره  
اذا حارب اما الاول ففي وقف النوازل دار مشتركة بين  
قوم لبعضهم ان يربطوا الدابة فيها وان يضعوا الخشبة  
على وجهها لا يضر بصاحبه وان يتروا بحيث لا تضيق  
عليهم الطريق لمؤورهم ولو عطب بها احد لا يضمن  
ولو حفر الارض يومرات يسورها فان نقص الحفر  
يضمن النقصان وكذا لو كان الطريق بين قوم وهو  
غير نافذ غير ان في الطريق لا يضمن نقصان الحفر  
انتهى ولو ان لرجل حايطة وجهه في دار رجل فاراد  
ان يطين حايطة ولا سبل اليه الا بدخوله دار الرجل  
او اهدم الحايطة فوقه يضمنه في داره فاراد ان  
يدخل ويشيل الطين وغيره فمنعه صاحب الدار  
اوله بحر في داره فاراد حفره واصلاحه ولا يملك  
بفعله دار الرجل وهو بمنع يملك اما ان شريكه  
يدخل ويصلح ويفعل او تفعل مالك كذا روي  
عن محمد بن عيسى عن ابي حنيفة ابي الليث كذا في فتح القدير  
وفي جامع الفصولين من فصل الحيطان كولا حدهما  
عليه حشبة فلا ضرر وضع مثله ان كان الحايطة يحتمل  
والا يورث شريكه يرفع بعض الحشبة الى اخره ولما الثاني



واما الشأن فلا جبر على الآي لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه  
سواء كانت دارا او حيا او حياطا هكذا في اكثر الكتب وفي خزائن  
الاكمل من كتاب الشركة حمام بينهما انهم قد امتنع احدها  
من المرمية لا يجبر احدها على البناء مع شريكه ولكن لشريكه  
ان يبني ثم يوجره وباخذ من غلته نفقة فكذا في تحويل  
ابار الفتاة او ابنتها رابرها اما لو احتاجت الفتاة الى مرمية  
من رفع طين وفتح سد وعيون فانه يجبر على مساعدة  
شريكه انتهى فلا جبر لاني هذه المسألة ونحوها وفي تهذيب  
الفتاوى من كتاب الدعوى وفي البير المشترك والاولا  
ونحوه يجبر الشريك على العمارة وفي حياطة ما نزلت عليه  
ان ظهر نقشه بغير الجبر لانه ليس له منع  
منعه عنها دون السور وهو يحصل بالبناء انتهى هذا  
اذ لم يكن مال البيت او وقف فان كان مال البيت فقال  
في وصايا الخانية جدار بين داري صغير ما يال عليه  
قوله يخاف عليه السور ولكل صغير وصي فطلب احد  
الوصيين مرمية الجدار وابى الاخر قال الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل بعث القاضي امينا يظفره ان علم ما في  
نزكه ضرر اعليهما اجبر الابن ان يبني مع صاحبه وبني  
هذا كما با احد المالكين لان عمر الابن ما رضى بدخول الضرر  
عليه فلا يجبر اما هنا اراد الوصي وحال الضرر على الصغير  
فيجبر على ان يرم مع صاحبه انتهى قلت ويجب ان يكون  
الوقف محال البيت فاذا كانت الدار مشتركة بين وفين  
احتاجت الى المرمية فارد احد الناظرين والى الاخر  
يجبر على التعمير من مال الوقف وقد صارت حادثة  
الفتوى واذا علم انه لا جبر على الشريك فطلب المرمية

الاتفاق

الاتفاق والتعمير ويرجع ان كان مصطرا بان كان المشترك  
لا يمكن قسمته بان كانت دارا صغيرة لا يمكن قسمتها او حياطا  
او حياطا غير عريض وان لم يكن مصطرا كالدار الكبيرة التي يمكن  
قسمتها عرضتها والبناء في نصيبه فلا رجوع وذكر الحلواني  
صاحبها فقال كل من اجبر ان يفعل مع شريكه فاذا  
فعل احدها بغير امر الاخر لم يرجع لانه متطوع اذ كان  
يمكنه ان يجيره مثل كرى الانهار واصلاح السفينة  
المعبية وقد العبد الجاني وان لم يجبر لا يكون متطوعا  
كسيلة العلو والسفل انتهى ومن ذلك لو اتفق الشريك  
على الدابة بغير اذنه شريكه لم يرجع لتمكنه من رفعه  
الى القاضي لجبره بخلاف الزرع المشترك اذ اتفق  
عليه بالا اذن فانه يرجع لانه لا يجبر شريكه في المحيط  
فكان مصطرا وقد منا كيفية الرجوع وسياتي ان  
بشا الله تعالى تمام مسائل المحيطات في الدعوى و  
القسمه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
وفي دعوى الملتقط حايطة بين اثنين انهدم فني  
احدهما بغير اذنه صاحبه كان متطوعا اذ لم يكن لصاحبه  
عليها جذوع ولا له وان كان له عليها جذوع ويمنع صاحبه  
عن وضع الجذوع حتى ياخذ نصف ما اتفق في الجدار  
انتهى **قال** ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له في وقت قيل  
البينة فقال جديتها فاشتريتها وبرهن على الشرا قبل  
الوقت الذي يدعي فيه البينة لا تقبل وبعد تقبل لوجود  
التناقض في الوجه الاول لانه يدعي الشرا بعد الهبة  
وشهوده يشهدون له به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن  
التوفيق ومراهم التناقض بين الدعوى والبينة



والا فالمدعي لا يتناقض منه لانه ما ادعى الشراء سابقا على البينة  
وفي الوجه الثاني ما يمكن التوفيق بينهما اذ الشراء وجد بعد  
وقت الهبة وفي قوله جحدني الهبة اشارة الى انه لا بد من  
توفيقه وجزم الشارح بعدم اشتراطه للمكان وعدمه  
واخصوصية لهذه المسئلة بل في كل موضع حصل التناقض  
من المدعي او منته ومن شهوده او من المدعي عليه فبطل يلقى  
امكان التوفيق لدفعه او لا بد منه وفيه تفصيل اقوال  
اربعة قال في البرازية اختار شيخ الاسلام ان امكان التوفيق  
يكفي وذكر بكر في شروح الجامع الكبير ايضا ان التوفيق  
بالفعل شرط في الاستحقاق والقياس الاتفاقي مكانه  
قال بكر ومحمد ذكر التوفيق في البعض فيعمل السكون على الذكر  
وذكر الجندی واختار ان التناقض ان من المدعي فلا  
بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان من المدعي عليه  
يكنى الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه  
والظاهر حجة في الدفع لا في الاستحقاق والمدعي مستحق  
والمدعي عليه واقع والظاهر يكفي في الدفع لا في الاستحقاق  
ويقال ايضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان بكذا وبذلك  
الحاكم ايضا ان ادعى انه كفيل عن مديونه بالف فانكر الكفالة  
وبرهن الدائن انه كفيل عن مديونه وحكم به للحاكم  
واخذ الكفول له منه المال ثم ان التكفيل ادعى على المديون  
انه كفيل عنه بامر وبرهن على ذلك تقبل عندنا وبرجع  
على المديون عما كفله لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء وكذا  
اذا استحق المشتري من المشتري بالحكم يرجع على البايع  
بالثمن وان كان كل مشتري مقرا بالملك لبايعه لكنه لما حكم  
برهانه المستحق صار مكذبا شرعا بانقضاء القضاء به

التميز

التميز ثم اعلم انهم اختلفوا في اشتراط كون الكلامين عند  
القاضي فبينهم من شرطه ومنهم من شرط كون الثاني  
عند القاضي فقط ذكر القولين في البرازية ولم يرجح  
وينبغي ترجيح الثاني ومن التناقض ما اذا ادعاه  
مطلقا ثم بسبب فادبرهن على السبب لم تقبل ولو ادعاه  
بالشرائط مطلقا ثم ادعى الشراء الثاني ثم كذا في البرازية  
وهذا يدل على ان التناقض اذا انترك الحلال الاول  
وادعاه صح دعوى الثاني يقبل ثم اعلم ان التناقض  
كما يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين كما يعلم  
واحد حكما كوارث ومورث ووكيل وموكل والاولى  
في البرازية ولم ارا لثالثا في صرحا وهو ظاهر  
من الاول ثم اعلم ان دعوى الهبة من غير قبض غير  
صححة فلا بد في دعواها من ذكر القبض ولهذا  
صور المسئلة بشرح الهداية بانه ادعى انه وهبها له  
وسلمها ثم غصبها منه وذكر العا دي خلافا في الاقرار  
بالهبة ايكوث اقرارا بالقبض قيل نعم لانه لقول فيها  
والاصح لا واشار المؤلف الى انه لو ادعى الشراء وساء  
ثم برهن على الهبة او الصدقة فان وقت ففك  
محدث الشرائع وهبها من ثم او تصدق قبل الاقرار  
كما في خزانة العمل وفي مبنية المفتي ادعاه اقرارا  
قال جحدني فاشتريتها وبرهن تقبل انتهى وقيل  
بذكر التار يخ لها لانه لو لم يذكرها في تاريخ او ذكرها  
فقط تقبل لا مكان التوفيق بان يجعل الشراء  
متاحرا واشار المؤلف الى مسايل من التناقض  
احداها لو ادعى الشراء من ابيه في حياة وصحة فانكر



ولا بينة فخلق ذوال اليد فبرهن المدعى انه ورثا من ابيه تقبل  
لا مكان التوفيق ولو ادعى المارث او الامم الشرا لا تقبل لعدم  
ومنها برهن على انه له بالارث ثم قال لم يكن لي فدا  
اولم يرد فقام يقبل برهانه وبطل العتق ومنها ادعى  
او انما وقف عليه ثم ادعى لنفسه لا يقبل كما لو ادعاه  
لغيره ثم لنفسه ولو ادعى الملك او الامم التوقف تقبل كما لو  
ادعاه لنفسه ثم لغيره كذا في البرازية وسائر ان يشا  
الله تعالى بفتحها في هذا الباب وفي كتاب الدعوى  
وقدمنا شيئا منها في باب الاستحقاق من البيوع  
وقد اسقط المؤلف من مسایل الهداية هنا مسألة قبل  
هذه للاكتفاء بذكرها في باب الاستحقاق وكررها  
في الهداية لاختلاف المعقود في كل موضع يعرف ذلك  
من نظري الوضعين **قال** من قاله خراشيت من هذه  
الامة فانكر للبائع ان يجاها ان ترك الخصومة لان  
المشتري لما خمد كان فسخا من جهة اذ الفسخ يثبت  
به كما اذا تخا حدا فاذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم  
الفسخ بمجرد العزم وان كان لا يثبت الفسخ فقد اقرن  
بالفعل وهو اساك الجارية ونقلها وما يضاهاه ولا نه  
لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فان رضا البائع فيشتر  
بنفسه وفي اقراره منية الغنى رجل اقر ان هذه الدار  
لذي اليد انا بعتها بالدرهم ووصد الكلام وانكر ذوا  
اليده الشرا فقام المقر البينة ان الدار له تقبل بيته  
ولو سكنت بعد الاقرار ان الدار لذي اليد ثم اقام البينة  
ان الدار له لم تقبل ولو اقام البينة على البيع منه في السابق  
تقبل بيته لانه كذلك ادعاه انتهى وبه علم ان الاقرار

اذا ادعى

ذكر له سبب ولم يثبت ذلك السبب فانه يبطل الاقرار ان كان  
موصولا والا فلا اشارة بحل وجه البائع الى فسخ البيع فدل على  
ان للبائع ان يرد ها على بايعه يعيب قديم لا فسخ البيع  
وقد دعه في النهاية بان يكون بعد تخلف المشتري  
الا لو كان قبله فليس له الرد على بايعه لا حتما لا كقول  
المدعى عليه فاعتبر بيعا جديدا في حق ثالث وقده  
الشارح بان يكون بعد الفسخ اما قبله فينبغي  
ان له الرد مطلقا لكونه فسخا من كل وجه في غير  
العقار لا بعد حلقه فيجب تقييد الكتاب ودل  
على ان المشتري لو برهن على الشرا منه لم يقبل  
واختلف في معنى ترك الخصومة او العزم عليها  
فقبل يكتفى بالقلب وقبل يشهد بلسانه على  
ما في قلبه وما يكتفى بالقلب ذكرها في المحيط وفي  
الهداية لا بد من الاقراران بالفعل باسماهما  
ونقلها واستخدامها فان من له خيار الشرط اذا فسخ  
بقلبه لا يفسخ وفي الاختيار انكر البيع ثم ادعاه  
لا يقبل وفي النكاح يقبل لان البيع بالانكار  
والنكاح لا الانزى لانه لو ادعى تزوجها على الف  
فانكرت ثم اقامت البينة على الغنى قبلت ولا يكون  
انكارها تكذيبا للمتهمود وفي البيع لا يقبل ويكون  
تكذيبا للمتهمود انتهى ولو ادعت عليه نكاحا وحلق  
عندها اولم تخلف عنده لا يحمل لها التزوج بغيره  
لان انكاره ما يكون فسخا ليجتاح القاضى بقده  
ان يقول فرقت بينهما او يقول الخصم ان كانت  
زوجتي فهي طالق بآين وقيد بالبيع لانه لو حذر الزوج



انكاح وحلف وعزمت الزوجة على ترك الخصومة لم يكن لها  
 ان تتزوج والشكاح لا يحتمل التسع سبب من الاستتار  
 في فتح العذير وقد مناني النكاح من خيار البلوغ انه يحتمل  
 في صور بعد النكاح وفي الخلاصة امرأة ادعت على رجل  
 انه تزوجها فانكر الزوج ثم ادعى انه تزوجها بعد ذلك اقام  
 البينة تقبل بخلاف البيع لان الشكاح لا يبطل بمخوضها  
 ولو ادعى على امرأة انه تزوجها فانكرت المرأة ثم مات  
 الزوج فجات المرأة تدين الميراث كعكسه عندهما وعند  
 ابي حنيفة لا ميراث له لا عدة عليه ولذلك ان يتزوج  
 ناحتيا واربع سواها انتهى **واعلم** ان انكار الشكاح  
 كما لا يكون فسخا لا يقع به الطلاق وان نوى  
 بخلاف لست لي بامرأة فانه يقع به ان نوى عقده  
 خلافا لما كان في طلاق الميزانية وفي الميزانية  
 ادعت الطلاق فانكرت ثم مات لا تملك طالبة الرأى  
 انتهى فمخوذ الطلاق كما يرفعه وفيها ادعى عليه البيع  
 فانكرت برهن على البيع قار على المدعى عليه فسخ  
 يسمع ولا يكون متناقصا لان مخوذ ما عدا النكاح  
 فسخ انتهى **قال** ومن اقرب يقبض عشرة ثم ادعى منها  
 زبوف صدق لان اسم الدراهم يقع على الزبوف كما يقع  
 على الجيار والبنهرية كالزبوف اطلقه فمثل ما اذا بين  
 موصولا او مفصولا ولكن عبر بتم ليفيد ان البيان  
 مفصول ليعلم حكم الموصول بالاولى وقد بالزبوف  
 للاحتراز عما اذا بين انها ستوقه فانه لا يصدق  
 لان اسم الدراهم لا يقع عليها ولذا لم يخوز بالزبوف  
 والبنهرية في العرف والسلم جاز وفي المستوفة لان

كان

كان مفعولا وان كان موصولا صدق كما في النهاية **فالحال**  
 انه موصولا صحيح في الكل والتفصيل في الموصول  
 وقيد باقراره يقبض عشرة لانه لو اقر انه يقبض  
 حقه او الثمن او استوفى لم يصدق للتناقض  
 وقيد باقراره بالدراهم لان المشتري لو اقر انه  
 يقبض المبيع ثم ادعى عليه فانه قال القول لبايعه لان  
 المبيع متعين فاذا قبضه فقد اقر بانه استوفى  
 عين حقه دلالة فبذلك عواء العيب صار متناقضا  
 وقيد باقراره على قبض الدراهم لانه لو قال  
 قبضت دراهم جيار لم يصدق في دعواه الزبوف  
 موصولا ومفصولا وفيما اذا اقر انه يقبض حقه  
 او الثمن او استوفى ثم ادعى انه كان زبوقا فان كان  
 مفعولا لم يصدق والا صدق وهو المراد عما قد مناه  
 والعرف ان في المسائل الثلاث اقرب يقبض القدر  
 والجودة بلفظ واحد **قال** الاستثنى الجودة كان  
 استثنى البعض من الكل فصح موصولا كقوله له علي  
 الف الامانة اما اذا اقر يقبض عشرة جيار فقد  
 اقر بكل منهما بلفظ على حدة فاذا قال الا انها  
 زبوف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وهو  
 باطل لقوله محلي مائة درهم ودينار الا دينار كان  
 باطلا وان كان موصولا كذا في النهاية والاقرار  
 يقبض راس المال كالاقرار يقبض حقه كما في الميزانية  
 ولم يذكر المولف حكم وزنها عند الطلاق والدعوى  
 وفي كافي الحاكم لو اقر بالف درهم عدد اتم قال هي  
 وزن خمسة وستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه



مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق على المتقصان اذا لم يبين  
موصولا وكذا اللذان يروان كما توافي بلاد يتعارفون على دراهم  
معروفة الوزن بينهم صدق انتهى والربوف ما زينه بيت  
المال والبنزجة ما يردده التجار والمستوفة بفتح الستين  
ما غلب عندها فليت دراهم الامار لان العبرة للغالب  
والطلق في الدراهم المقر بها فتشمل ما اذا كانت دينارا من قرض  
او ثمن مبيع او غصبا كما في فتح القدر دراهم المال كذلك  
كما في البرازية وفيد بدعوى المقر لانه لو اقر يقبض  
دراهم معينة ثم مات فادعى ارضه انما ربوف لم يقبل  
وكذا اذا اقر بالودعة او المضاربة او الغصب ثم زعم  
الوارث انما ربوف لم يصدق لانه صار دينه في  
مال الميت كذا في البرازية وفيهما من الرهن فحق دينه وبعضه  
ربوف ومستوف فزهن شيئا مستوف وربوف وقال  
خذ رهنا بما فيه من ربوف ومستوف صح في حق المستوف  
لانها ليست من الجنس ولا يصح في الربوف لانها من الجنس  
فلا دين انتهى وفيد بالقرار بالقبض لانه لو اقر بالف  
ولم يبين الجهة ثم ادعى موصولا انما ربوف لم يقبض عليه  
واختلف المشايخ قيل ايضا على الخلاف وقيل يصدق  
اجماعا لان الجودة تجب في بعض الوجوه لا على البعض  
فلا تجب بالاحتمال ولو قال تصبث الفاء او ادعى الفاء  
الا انما ربوف صدق وان فعل وعمل الا ما ان القرض  
كالغصب ولو قال في الغصب والودعة الا انما ربوا  
او مستوف صدق اذا وصل ولو قال علي كره خطبة من  
ثم مبيع او قرض الا انه رد ي قال قول له وليس هذا كدعوى  
الرداء لان الرداء في الخطبة ليست بعيب لان العيب ما

تخلوا

ما تخلوا عنه اصل الفطرة والخطبة قد تكون ردية باصل الخلقة  
فلا يطلق عليه مطلقا على الجيد ولذا لم تجز شرا ليريدون  
ذكر الصفة اقر بقرض عشرة افلس او ثمن مبيع ثم ادعى انها  
كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض  
اذا وصل اما في البيع فلا يصدق عند الثاني في  
قوله الاول وقال محمد يصدق في البيع وعليه قيمة  
المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة مستوفة من  
قرض او ثمن المبيع ولو قال غصبة عشرة افلس و  
ادعى عشرة افلس ثم قال هو كاسدة صدق المسلم  
اليه كذا في البرازية وذكر في القنية مسلية ما اذا  
اقر بدين ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربا انه  
يقبل منه اذا برهن وذكره عبد القادر في الطبقات  
من الالقاب عن علي الدين **قال** من قال لا حرك  
علي الف فزده ثم صدقة فلا شئ عليه لان اقراره  
هو الاول وقد اريد برد المقر له والثاني دعوى  
فلا يد من الجهة او تصديق الخصم بخلاف ما اذا قال  
اشتريت وانكر له ان يصدق لان احد العاقرين  
يما ينفرد بالفسخ فلا ينفرد بالعقد والمعنى انه حرما  
فبقى العقد فعمل التصديق اما المقر له فينفرد برد  
الا فترار فافترق كذا في الهداية وناقضه في الكافي  
بانه ذكرهنا ان احد المتعاقرين لا ينفرد بالفسخ  
وقد تقدم يعني في مسيلة التجار قد قاله لانه لم يسه  
تعدن استغنا الثمن من المشتري فان رصا البايع  
فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلامه صعب انتهى واقره  
عليه في فتح القدر بقوله بعده وهو صحيح ويقتضى انه



لو نقد الاستغفار مع الاقرار بان مات ولا يبيته ان له ان يفسخ  
 ويستفتح بالجارية والوجه ما قدمه او لا انتهى واجاب عنه  
 في العساية بانه لا منافضة لانه انما حكم اوله بكونه فسحا  
 من جهة لا مطلقا اذ ان كلامه الاول فيما اذا ترك السباع  
 الحفوة والثاني فيما اذا لم يتركها والحاصل ان كل شيء يكون  
 لها جميعا اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدقه الاخر  
 على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون الحق فيه  
 لو احدى كالمية والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بغيره  
 كذا في القضية <sup>التي فيها</sup> وقوله فلا شيء عليه اي بسبب الاقرار اما ان  
 برهن المقر له او صدقة خصمه فانه يلزم المقر بما في اليد  
 وسائر رده من البرازية <sup>التي فيها</sup> وقيد بكون التصديق بعد  
 الرد لانه لو قبل ما اقراره ولم يرد لم يرد فكذا الا برأى الدين  
 وهسته لانه بالقبول قد يمتنع كذا اذا وقف على رجل فقبله  
 ثم رده لم يرد وان رده قبل القبول ارنذ كما في الاسعاف  
 ثم اعلم ان الابرار يتردد بالركن في افعال المديون ابراهيم  
 فابراهيم فانه لا يرد كما في البرازية وكذا ابراهيم لا يرد  
 بالرد فالسنة في سبيل ان كان قولهم ان القبول لا يتوقف  
 على القبول يخرج عنه الابرار عن بدل العرف والسلم فانه  
 يتوقف على القبول لسيطرة كذا فانه في باب السام  
 اعلم انه اذا ادعى انه اقرب المال الذي ابراهمه ان قال  
 ابراهيم وقيل لم يصح الاقرار لعدم صحة الرد بعد القبول  
 وان لم يقبل وقيل لا يصح الاقرار لجواز رد الابرار في كل شيء  
 الاقرار وتماحه في جامع الفضولين واطلق في الرد قبل  
 ما اذا قال ليس لي عليه شيء وقال هو لك او قال فلان  
 كما في فتح القدير والاخير محمول على ما اذا لم يصدقه فلان ولا

الاول

فمن

فهو محمول واشار باتخاذ الاقرار لانه لو قرأ ثانيا بعد الرد فقد  
 الثاني ثبت استحضار القياس كما في فتح القدير  
 وفي القضية لو انكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له  
 واقام بيته لا يسمع ولا يحلف للتحقق بين هذه ورد  
 الاقرار وعدم علم القاضي بما يدفع التناقض وهو خروج  
 المقر الى اقراره قال استاذنا يتبعي القبول وهو  
 الاستيه بالصواب الى اخر ما فيها من الاقرار وقيد  
 برد المقر له رد اقرار نفسه كان اقرار قبض المبيع او الثمن  
 ثم قال لم اقبض واراد تخلف اما خراجه اقبضه او قال  
 هذا فلان ثم قال هو لي واراد تخلف فلان او  
 اقر بدين ثم قال كنت كاذبا لا يحلف المقر له في  
 المسائل كلها عندك حينة لانه متناقض بقوله  
 ليس علي فلان ثم ادعى عليه مالا واراد تخلفه  
 لم يحلف وعند ابن يوسف يحلف للعادة وسياقي  
 في مسائل شتى اخر الكتاب ان الفتوى على قول ابن  
 يوسف اختاره ائمة خوارجهم لكن اختلفوا فيما  
 اذا ادعاه وارث المقر على قولين ولم يرد في  
 البرازية منها شيئا وقال الصدر الشهيد الراي  
 في التخليف الى القاضي وفسره في فتح القدير  
 بانه يجهت بخصوص الوقت باع فان غلب على ظنه انه  
 لم يقبض حين اقر يحلف له الخصم ومن لم يغلب على  
 ظنه فيه ذلك لا يحلف وهذا انما هو في التنزيل  
 في الاخصام ولا خصوصية للالف فالعين كالدن وقيد  
 بالرد لانه لو اقر بما لم يرد وكذبه المقر له فيها وادعى  
 اخري ان لم يكن بين الجهتين منافاة وجب المال



كما اذا قال له الف بدل قرص فقال بدل غصب وان كان بينهما  
مناقاة كان قال ثم عبد لم اقتضه وقال قرص او غصب  
ولم يكن العبد في يده لزمه الا لغير صدقة في الجنة او كذبه  
عند الامانة ان كان في يده المدعى فالقول للمدعى وسياتي  
في الاقرار ومما هما في اقرار مسنة المعنى وقيد بالرد  
من غير تحويل الى غيره لانه لو حوله كالواو قد في اليد  
بان الدار لغلات فقال المقر له ما كانت لي فله كذا  
لغلات وصدقة فلان في الثاني بخلاف المفضل  
بالدار اذا قال بعد القضا ما كان لي فيها حق فله كذا  
لغلات وتمامه في المسنة وفي التخصيص قاله دعني  
هذه الف فقال كما بدلي الف قرص فقد رد كان  
العين غير الدين الا ان يتصادق لان المصير كالمستحق  
ولو قال اقرضتكها اخذ الف لان التكاذب في الرضا  
ولو قال غصبتها اخذ الف لان موجبه الضمان فانقضا  
على الدين واختلفا في الجملة فقلت وكذا لو اقرض القرص  
وهو ادعى الثمن لا يلزم زوجهك بكذا لا بل بعثني  
لان السب معقود لتباين الحدين وكذا لم يصح  
الاقرار بمطلقة بخلاف المال انتهى وفي البرازية  
في يده عبد فقال لرجل هو عبدك فزده المقر له  
ثم قال بل هو عبيدي وقال المقر هو عبيدي فهو لذي  
اليده ولو قال دوا ليد اخر هو عبدك فقال كما بل هو  
عبدك ثم قال لا خير بل هو عبدك وبرهن كما يقتل  
لشناقضى انتهى وهذا يخالف ما في المداية من انه  
كما بد من الحجة فانه يقتضي سماع الدعوى وهو مشكل  
وقيد بالاقرار بالمال اهترانا عن الاقرار بالرق والطلاة

والعقبات

والعقبات والنسب والولا فانما لا ترد بالرد اما الثلاثة  
المول في البرازية قال لا حزا انا عبدك فرد المقر له ثم عاد  
الى تصديقه فهو عبيده ولا يبطل الاقرار بالرد كما لا يبطل  
بمحو المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل  
بالرد والطلاق والعقبات كما يبطلان بالرد لانه اسقاط  
يتم بالاسقاط وحده انتهى واما الاقرار بالنسب ووكا العقبات  
ففي شرح الجمع من الولا واما الاقرار بالتكاح فلم اراه الا  
وخاصة كسابل رد الاقرار بالمال انه لا يخلو اما ان  
يرده مطلقا او يرد الجملة التي عينها المقر وحولها الى  
اخرى او يرده لنفسه ويحوله الى غيره فان كان الاول  
يبطل وان كان الثاني فان لم يمت بينهما مناقاة  
وجب والابطال وان كان الثالث فان صدقة فلان  
اليه والا فلا وان كان بطلاق او عقبات او ولا او تكاح  
او وقف او نسب او رقب لم يرد بالرد فيقال الاقرار  
يرتد ببرد المقر له الا في هذه **قال** ومن ادعى على اخر  
مالا فقال ما كان لك على بشي فله برهن المدعى على  
الف وهو برهن على القضا او كما بر قبل لا مكان التوفيق  
لان غير الحق قد يقضى ويبرل منه وكافرق بين ان  
يوكد الغنى بكلمة قط او لا واطلقة فتشمل ما اذا قضى بالمال  
ثم ادعى الا ينال في المصلحة فالدفع بعد القضا صحيح  
الا في مسيلة الجملة كما سيأتي واثار الولا الى انه لو ادعى  
القضا من على اخر فانكر برهن المدعى عليه على العفو او  
الصالح عنه على ما لا يقتل وكذا في دعوى الرق وقيد  
بكون المدعى عليه على العفو والصالح عنه على ما لا يقتل  
وكذا في دعوى الرق وقيد بكون المدعى عليه لم يصالح لكونه



عنوا الاصل لعدم اما اذا انكر فصالحه على شئ ثم برهن على الايضا  
او البراهن شمع دعواه كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الايضا  
ثم صالحه فانه يقبل منه برهانه على الايضا كما في الخزانة  
والراية متى امكن التوفيق فلا تبا قض من ذلك ادعى مالا  
بالشركة ثم ادعاه دينا عليه شمع وعلى القلب لا لان مال  
الشركة ينقلب دينا بالجود والدين كما ينقلب امانة ولا  
شركة كذا في البرازية وفي مجموع النوازل ادعى عليه شيا  
فاجاب قائلا اني ابي بالدفع فقبل على الايضا او الابرار  
فقال على كليهما يسمع قوله ان وقف بان قال او فبت  
البعض وان يراق عن البعض او قال ابرار من الحال لكن لما  
انكر الابرار او فبته انتهى وكما يخفى ان على القول بان الامكان  
كافي يسمع مطلقا ومن مسايل دعوى كايضا مافي المحط  
من المسألة الخمسة ادعى على حزامي درهم وانه استثنى  
مائة وخمسين وبعي عليه خمسون واشتبه بالبينة ثم برهن  
المدعي عليه انه اوفاه الخمسين لا شمع حتى يقول هذه  
الخمسين الذي تدعى لان في مائة وخمسين خمسين انتهى  
وفي دعوى الملتقة لواقام السنة ان له على فلان اربعة مائة  
درهم ثم اقر المدعي ان كمنكر عليه ثلاث مائة سقط عن  
المنكر ثلاث مائة فند ابى القاسم الصغار وعند ابى  
احمد بن عيسى بن النصر انما لا تسقط وعليه الفتوى  
انتهى فليتا مل في وجه عدم السقوط وقد يدعى الايضا  
بعد الا انكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فابى  
كلا القولين في محاس واحد لم يقبل للثنا فضر وان تفرقا  
عن المجلس ثم ادعاه واقلم البينة على الايضا بعد الاقرار  
تقبل لعدم التناقض وان ادعى الايضا قبل الاقرار

لا يقبل

لا يقبل كذا في الخزانة الفتيين **قال** وان زاد ولا اعرفك لا  
اي زاد قوله ولا اعرفك على قوله ما كان لك على شئ  
فقط لم يقبل برهانه والمراد هذه الكاية وما كان بمعناها  
نحو ولا رايتك ولا جرى بيني وبينك معاملة او مخا  
او غلطة او دولا اخر ولا عطا او ما اجتمعت معك في  
مكان كما في فتح القدير وانما لم يقبل التقدير التوفيق بين  
كلاميه لانه كما يكون بين اثنين معاملة من غير  
معرفة وذكروا عن اصحابنا القدروري في المرحلي يقبل  
لا مكان التوفيق لان المحجب من الرجال والمخدرة  
قد يوذى بالشغب على بابه فيومر بعض وكلايه بارضا  
المخضم ولا يعرفه ثم يعرفه وفرع عليه في النهاية شيعا  
لقاضي خان بان المدعي عليه لو كان ممن يتولى الاعمال  
بنفسه لا يقبل انتهى فالمحجب من كما يتولى الاعمال بنفسه  
وقبل من لا يراه كذا احد لعظمته وفي القاتوس الشغب  
ويجرك وقيل لا يسمع الشر في اصطلاح الا يصاح  
وقيه نظر لان مسمى امكان التوفيق على ان يكون  
احدهما ممن يتولى الاعمال بنفسه لا على ان يكون المدعي  
عليه مخصوصه ونصوير القدروري امكان التوفيق  
فيه لا يدل على ذلك انتهى ودفعه ظاهر لان الكلام  
كله في ثنا قض المدعي عليه لا المدعي واشتار الولف  
رحمه الله ان انه اذا لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض  
من ذلك مافي المعراج معزيا الى الشافعي لو قال لم  
ادفع اليه شيئا ادعى الدفع لم يسمع لانه يستحيل  
ان يقول لم ادفع اليه شيئا وقد دفعته اما لو ادعى  
اقراره بالدفع اليه او القضا بيني ان يسمع لان التناقض

لغة



هو الذي يجمع بين كلا من هاتين وجهات المدعى ولهذا لو صدق المدعى  
 عيانا لم يكن منا فساد ذكره الترتيب الثاني ومن هنا اجبت عن حادثة  
 اذن له في دفع المال لا حجة ثم ادعى عليه انه ما دفع فقال  
 دفعت ثم قال لم ادفع وعلم عليه ان الآخ فاقربانه دفع  
 له لم يبرأ لان تصديق الآخ المأذون في الدفع اليه  
 كتصديق المدعى وقد علمت ما اذا صدقة المدعى وقيل  
 تقبل البينة على ابراهيم في هذا الفصل بانفاق الروايات  
 لان الابراهيم يتحقق بلا معرفة وفي البرازية ادعى من كامطلقا  
 ثم ادعى عليه عند ذلك الحالم بسبب يقتل ويسم برهانه  
 بخلاف العكس لان يقول العاكس اردت بانطلق الثاني  
 المعنى الاول لكون المطلق ازيد من المعتمد وعليه  
 الفتوى بغير عليه شمس الائمة ادعى النتاج او اتم الملك  
 المعتمد فقياس ما ذكرنا انه اذا ادعى النتاج وشهدا  
 بالمعتمد لا يقبل ينبغي ان كما يصح انتهى وفي اقرار البرازية  
 اقرب يسبح عبده من فلان ثم يجده صح لان الاقرار  
 بالبيع كالاتم اقرار باطل انتهى وفي جامع الفصولين  
 كقول كثر او مبرم الكفيل بغيره من على فساد البيع  
 والشكاح لا يقبل لان اقدمه على التزام المال اقرار  
 منه بجملة سبب وجوب المال فلا يسع منه بعده دعوى  
 الفساد ولو برهن على اينا الاصل او على ابراهيم يقبل  
 لانه تفترير للوجوب السابق ولو كفل عنه باللف لرقتل  
 يدعيه فبرهن الكفيل ان اللف المدعاة مخز لا يقبل  
 ولو قال الكفيل اللف المدعاة فثار او مخز او نحوه مما  
 لا يجب لا يقبل قوله ولو برهن على اقرار الكفول له وهو  
 متحد لا يقبل وليس له ان يخلص الطالب ولو اقر به الغالب

عند

عند القاضي براء الاصيل والكفيل جميعا انتهى اقول لا يقبل  
 لما برى باقراره ينبغي ان تقبل بنية اقراره لان البينة  
 تتبع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان  
 كفا الله اقرار بصحتها انتهى وفي الاحتيار كل قولين متنا  
 قضين صدر امر المدعى عند الحاكم فان امكن التوفيق  
 قبل والالم يقبل كما اذا صدر من الشهود وكل ما اشر في  
 قرح الشهادة اثر في منع استماع الدعوى انتهى قال ومن  
 ادعى على اخوانه باعه امة فقال لم ابعا منك قط فبرهن  
 على الشرا فوجد بها عيبا فبرهن البايع انه يري اليه  
 من كل عيب لم يقبل للتناقض لان اشتراط البوالة تغير  
 للعقد من اقتضا وصف السلامة الى غيره فيقتضي  
 وجود العقد وقد انكره بخلاف ما تقدم من صيلة  
 الدين لان الباطل قد يبرهن منه دفعا للدعوى الباطلة  
 وما في الكتاب هو ظاهر الرواية عن الكل وحكي الخصال  
 رواية عن ابي يوسف انها تقبل كما كان التوفيق  
 بان باعها وكيله وابراه عن العيب وبظهير ما  
 ذكره ابو يوسف انه لو ادعى الشرا من شخص وهو وكيل  
 فاقام المدعى بنية على الشرا منه فاقام المنكر البينة  
 انه قد رد المشتبع على تقبل لما ذكرناه من امكان  
 التوفيق هكذا تجزى هذا الفرع المثارح اليه وحزمه  
 في الخلاصة على انه بطل المذهب فقال ادعى على اخر  
 انه اشترى منه هذه الدار فخا نكر الشرا فلما اقام  
 المدعى البينة على الشرا ادعى المدعى عليه انه ردها  
 عليه يعني اقامها يسمع هذا الدفع ولو لم يرد الاقالة  
 ولكن يدعى ايضا المثل او الابراهيم اختلف المتأخرون

يقضي



ومن هذا الجنس صارت واقعة بهر قند صورتها امرأة تزوجها  
على كذا من المهر وطالبته بالمهر فانكر الزوج النكاح اصلا فلما  
اقامت المرأة البينة على النكاح ادعى الزوج انه خالها  
على المهر تسمع لانه يحتمل انه زوجها منه ابوه وهو صغير  
وهو لم يعلم ومن هذا الجنس رجل ادعى على اخو الفاء وديعة  
فاذكر فلما اقام البينة على الايداع ادعى المدعي عليه  
الرد او الهداك ان قاز او لا يسرك على شئ يسمع وان  
قال ما او دعيتني اصلا لا يسمع انتهى واستشكل مسيلة  
الكتاب في جامع العضولين بانه ينبغي ان تقبل البينة  
فيها وفاقا خلاف الزفر لانه صار مكذبا شرعا  
ببينة المدعي فلحق انكاره بالعدم فصار كخافي الكفالة  
مزان رجلا لو برهن انه له على الغائب الفاء وهذا كفيله  
بامر به يرجع الكفيل على الغائب ولو انكر الكفالة اصلا  
لانه صار مكذبا شرعا في انكاره فلحق بالعدم  
قال ويمكن الفرق بان الحكم بادا به ثمة حكم بالرجوع  
ايضا فلا حاجة الى اقامة البينة ثانيا على كفالة  
لشبهتها او لا فهنا الحكم بالشرايين بحكم البراءة والايفاء  
فلا بد من الدعوى فيسقط التناقض فافترقا  
ويمكن ان يرد بان انكاره لما حق بالعدم لما امر لا يتحقق  
التناقض لعدم انكار البيع والشرايين ان يسمع  
الدعوى على اصل من العدة انكر البيع فبرهن  
عليه المشتري فادعى البائع اقاله يسمع هذا الدفع  
ولو لم تدع الا قاله ولكن ادعى ايضا العتق او الا برأ  
اختلف المتأخرون انتهى وقد اجبت عنه في ما شئت  
عليه بما خاصله ان المقر انما يصير مكذبا شرعا اذا حكم للقاضي

بما

بما يخالف اقراره وفي سبيلتنا يقض القاضى بالبيع حتى تنافق  
المخمس فلم يكن مكذبا شرعا لا يتحقق وما قررناه ظهر ان  
تقييد المولى مسيلة الكتاب بدعوى الرد بالعيب  
بعد انكاره لا يصلح للاحتراز عن دعوى الاقالة  
ويحتاج الى الفرق بينهما كما يحتاج اليه فيما في البرازية  
ادعى عليه شرا عبده فانكر فبرهن عليه فادعى عليه  
انه رده عليه بالعيب تسمع لانه صار مكذبا في  
انكار البيع فارفع التناقض بشكيب الشرع كما ارفع  
بتصديق المخمس انتهى وفي جامع الفصولين ولو  
قال كذا نكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن  
هو على الخلع تقبل ببينة ولو قال لم يكن بيننا نكاح  
قط اقال لم انكر وجهها فقط واليا في محاله ينبغي ان  
يكون هذا ومسيلة العيب سواء ثمة في ظاهر الرواية  
كما يقبل ببينة البراءة عن العيب لان البراءة عن العيب  
اقرار بالبيع فكذا الخلع يقتضي سابقة النكاح فيحقق  
التناقض انتهى ثم اعلم ان التناقض بين الدعوتين  
لا بد ان يكون عند القاضي يدل عليه ما في الاجناس  
والصغرى ادعى محمدا بشرا وارث ثم ادعاه  
ملكاً مطلقاً لا يسمع الا كان الدعوى الاولى عند  
القاضي فاما اذا لم تكن عند القاضي فمذاواك اول  
سواء قال البرازي وهذا على الرواية التي ذكرها ان  
التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعوتين عند  
القاضي فاما من اشترط ان يكون الثاني عند  
القاضي فيكتفي في تحقق التناقض كون الثاني عند  
الحاكم ثم قال في فصل الدفع وفي المحيط ادعى على اخر عند



غير الحاكم بالشرا والارث ثم ادعاه عند الحاكم مطلقا ان ادعى  
الشرا من معروف لا يقبل وان ادعاه من مجهول ثم المطلق  
عند حاكم يقبل دلت المسئلة انه لا يشترط في التناقض  
كون المنتداه قعين في مجلس الحكم بل يكفي بكونه الثاني  
في مجلس الحكم انتهى وقد منا انه العينه ثم اعلم ان المتناظر  
اذا قال تركت الكلام الاول واستقر على الثاني يقبل قال  
في البرازية وفي الذخيرة ولو ادعاه مطلقا فدفعه المدعى  
عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا فقيد او برهن عليه  
فقال المدعى ادعيه ان بذلك السب وترك المطلق  
يقبل ويبطل الدفع انتهى ثم اعلم ان التناقض المانع  
امان يسمع الحاكم الكلامين او يسمع الثاني فيدفع  
المدعى عليه انه قال او لا كذا يريد دفعه فيكر  
فيبرهن المدعى عليه على قوله الاول فثبت التناقض  
وهذا هو طريق دفع الدعوى وسياق بيانه ان شاء  
الله تعالى في الخمسة من الدعوى وفي الظهيرية ادعى  
عليه ان اباك او صالي بثلث ماله فانكر المدعى عليه  
الوصية فبرهن المدعى فقال المدعى عليه ان ابي رفع  
عن هذه الوصية قبل لا يصح هذا الدفع والصحيح  
انه صحيح وكذا لو برهن على وجود ابيه بناء على ان  
رجوع انتهى وفيها ادعت امراة على ورثة زوجها  
المهر فأنكروا ونكاحها فبرهنت ففعلوا بلها كانت  
ايراث ايات في حيا نه ان قالوا ابرائه عن المهر  
لا يصح للتناقض وان قالوا ابرائه عن دعوى المهر  
صح انتهى وفي البرازية ادعى عليه الف درهم مثنى  
جارية بطرايط وعجز عن اثباتها فقال كانت الالف

ودبعة عندهما يقبل ولو ادعى كونها ودبعة وعجز فادعى  
كونها قرضا يقبل انتهى قال ويبطل الصك بان شا  
الله تعالى ويبطل مكتوب الشرا او الاقرار ونحوهما  
اذا كتب في اخره ان شا الله تعالى ويبطل مكتوب البيع  
ونحوه لكن الاستثنا مبطل لا وفي الصحاح العكس  
كتاب فارسي معرب والجمع اصك وصكال وصكوك  
انتهى اطلقه فمثل ما اذا استقبل على بش واحد او اثنا  
وفي الثاني الاختلاف قال الامام اذا كنت بيع  
واقرار واجارة وعز ذلك ثم كتبت في اخره ان نشأ  
الله تعالى بطل الكل قياسا لان الكل مثنى واحد حكم  
العطف وبطل الاخير عندهما فقط استثنى ان  
لا تصرف الاستثنا الى ما يليه لان العكس للاستيناف  
وكذا الاصل في الكلام الاستثنا في اشار الى ان  
الكتابة كالنطق فلا بد فيها من اتصال المشية فلو ترك  
فرجه فان الاستثنا ينصرف الى ما يليه اتفاقا  
كالسكوت والحاصل انهم اتفقوا على ان المشية اذا ذكر  
بعد حمل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر وامراته  
طابق وعليه المضمي الى بيت الله الحرام ان شا الله  
فتصرف الى الكل فبطل الكل فثنى ابو احنيفة على حكمه  
وهما اخرج بصورة كتبت الصك من عمومه بعارض  
اقتضى تحصيل الصك من عموم حكم الشرط للنفقة  
جلا متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا  
كان قولها استثنانا راجعا على قوله كذا في فتح  
القدير وظاهره ان الشرط ينصرف الى الجميع وان لم  
يكن بالمشية وفي وكالة البرازية وعن الثاني



قال امرأة زريد طالق وعنده حرو عليه الشئ الى بيت الله ان  
دخل هذه الدار فقال زريد نعم كان بكلمة لانه الجواب يتضمن  
اعادة ما في السؤال انتهى واما الاستثنا بالا واحدا من اخواتها  
فينصرف الى الخير عند ما علم في اية رد ستمائة للحمد  
في القذف وعليه فرع في خزانة الفقهاء من الاقرار  
والحاصل ان الشرط ان القذف جملا متعاطفة مستقلا  
بما فانه لكلا واما الاستثنا بالا فالى الاجير فلو اخر لاشق  
بما بين واستثنى شيئا كان من الاجير ولو اخر بما بين كناية  
درهم وخمسين دينار الا درهما انصرف الى انما ولا استثنان  
واما الاستثنا بان شاء الله بعد حملتين ايضا عتبت  
فالبيها اتفاقا وبعد طلاقين معلوقين او طلاقا معلوقا  
وعتق معلوق فالبيها عند محمد وعند ابي يوسف الى الاجير  
وانتقوا على انصرف الى الاجير في غير العطف وفي الموقوف  
بعد السكوت كما في ايضاح الكرماني وفيه من الايمان  
اذا عطف على نفسه بعد سكونه ما يوسع على نفسه لم يصح  
كالاستثنا وان كان فيه شئ يد على نفسه صح فلو قال  
ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه  
الاخرى دخلت الثانية في اليمين بخلاف وهذه الدار  
الاخرى ولو قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه  
طلقت الثانية وكذا في العتق انتهى وفي الهداية ذكر حق  
كتب في اسفله ومن قام بهذا الذكر الحق فهو وكيل  
فيه ان شاء الله تعالى بطل الذكر كله عنده وعندهما  
بطل التوكيل والمراد بذكر الحق الصك كما في القاموس  
والمراد من قام به ان من اخرج به كان له ولاية الطالبة  
بما فيه من الحق واورد عليه لزوم صحة توكيل المجهول

واجب

واجب بان الغرض من كتابته اثبات رضى المدعى عليه  
بتوكيل من يوكله المدعى فلا يمتنع المدعيون عن سماع  
خصومة عند ابي ج ودفع بانه لا يفيد على قوله  
ايضا والظاهر عند ان محمد انما ذكره لتفيد انه ينصرف  
الاستثنا الى الكل عنده وان كان قلنا فاسدا فليفت اذا  
كان صحيحا بدليل مسيلة فبما ان الخلاص مع ضاده  
عنده وقيل بل فليدفع التخرص عن قول ابن ابي ليلى  
فانه لا يصح التوكيل بالخصومة بل رضى الخصم اذا  
وجد الرضى بتوكيل وكيل مجهول فحينئذ يجوز لكن  
المذكور في تحت المذاهب الاربعة ان في عند ابن  
ابى ليلى يجوز التوكيل بالخصومة بغير رضى الخصم  
مطلقا انتهى كذا في فتح الغرر يروى في وكالة البرازية  
قال لرجلين ايكما باع هذا فتوجبا فيهما باع حار  
قالوا كلت هذا وهذا يبيعه فهو باطل انتهى **قال**  
وان مات ذمي فقالت زوجته اسلمت بعد موته  
وقال الورثة اسلمت قبل موته فلقول لهم وقال  
زفر القول لهما لان الاسلام حاد فيضيق الى  
اقرب الاوقات ولنا ان سب الحرمان ثابت  
في الحال فيثبت فيها مضي حكمها للحال كما في جريان  
ما الطاحونة وهذا ظاهر بغيره للدفع وما ذكره  
يعتبره للاستحقاق واشار يكون الزوج  
ذميا الى انه لو مات مسلم وله امرأة نصرانية  
فماتت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته  
وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول قولهم  
ايضا ولا يحتم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق

ق



كثيرا ما يكون ظاهره هو محتاجة اليه اما الورثة فتم الدافعون  
 ويظهر لهم ظاهرا لحدوث ايضا كذا في الهداية والتعبير بالا  
 استصحاب احسن من التعبير بالظاهر فان ما ثبت به الاء  
 مستحقا كثيرا ما يكون ظاهرا كما جاز الا جاد كثيرا  
 ما يوجب استحقاقا كذا في فتح القدير وفي التحرير  
 الاستصحاب الحكم بمقتضى امر محقق لم يظن عدمه  
 وكتبنا في رابعه في الاستشاه والتطهير في فاعدة  
 البغين لا يزول بالشك وسياتي في باب اخر الخالق  
 مسائل من الظاهر وفي حرثانه الاكل مات ذمي ولد  
 ابنا من احدهما مسلما فبهره من علي ان اباه مات مسلما  
 والاخر على انه مات كافرا افضى بالميراث للمسلم  
 منهما وان كان شهودا من الذمة وشهود الكافر من  
 المسلمين وكذا لو قال احدهما كنت مسلما وكان ابو مسلما  
 فعند اخوه وقال وانا كنت مسلما في حياته فكذبه  
 اخوه وقال سلمت بعد موته فالميراث للذي اجتمعا  
 على اسلامه قبل موت ابيه وكذا لو اجتمعا في العتق  
 والرق فالميراث لمن اجتمعا على عتقه في حياته اية  
 انتهى وفيها ادعى خارجا ان دارا في يد ذمي وادعيا  
 الميراث وبرهنا ففضي بينهما ان كان شهود  
 الذمي مسلمين والا ففضا بهما للمسلم وان كان شهود  
 كفارا انتهى وقد اقول في هذا من المسئلة لان  
 امرأة الميت المسلم لو قالت مات زوجي وهو مسلم  
 وهذه داره ميراثا لي وقال ولده وهم كفار مات  
 كافرا وصرف اخو الميت المرأة وهو مسلم قال في الحرثانه  
 قضيت للمرأة ولداح دون الولد وفيها لو مات رجل

دايوه

2  
 دايوه ذميان فقال لامات ابنا كافرا وقال ولده المسلمون  
 مات مسلما في يرثه للولد دون الابوين انتهى وحاصله  
 انهم اذا اختلفوا في موت الميت على الاسلام او الكفر  
 فالقول لمن يدعي انه مات على الاسلام فعلى هذا لا يخفى  
 الى يقصد بيت الاح في المسألة السابقة وتكون دعوة  
 المرأة انه مات مسلما لا يخفى والافنا الفرق **قال**  
 وان قال المودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره دفع  
 المال اليه اي وجوب الاقراره انما في يده ملك للوارث  
 خلافة عن الميت فيد باقراره بالبينة لانه لو قال  
 هذا اخوه شقيقه وارث له غيره وهو يدعيه  
 فالغاضي يتلوى في ذلك والفرق ان استحقاق  
 الاخ بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على  
 كل حال وتماه مع بيان مدة العتاي في فتح القدير  
 وفيه يقول له وارث له غيره لانه لو قال له وارث  
 غيره وكما ادري امات ام لا يدفع اليه شيء لا قبل التلوم  
 ولا بعده حتى يقيم المدعى بيته نقول كما تعلم له وارثا  
 غيره واشتار بالوديعة الى ان المديون اذا قال هذا  
 ابن دايمي فانه يومر بالدفع اليه بالاول وفيه بالوارث  
 احترازا عما اذا اقرانه وصيه او وكيله او المستنزي  
 منه فانه لا يدفعها اليه لما فيه من ابطال حق المودع  
 في العين بالهتاء عن يده لان يد المودع كيد الملك  
 فلا يقبل اقراره عليه وكذلك بعد موته بخلاف  
 ما اذا اقرانه وكيل الطالب يقتض دينه حيث يومر  
 بالدفع اليه لانه اقراره بالخبر حجة اذا الذيون تقتضي  
 با مثالا فلو دفع الى الوكيل في الوديعة قيل لا يستردها



لكونه ساعيا في نقض ما ارجبه وكان ينبغي ان يسترد ما لبطان  
 اقراره في حق المالك والمحقق واجب عليه فكان بالدفع متقدرا  
 ولذا ظمن اذا انكر المالك الوكيل ولو لم يسلمها الى الوكيل حتى  
 صاعته فقبل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن عمدا بما في زعمه  
 وقيد بالوديعه للاحترار عن الملتقط اذا اقر بها الرجل  
 ففيه اختلاف كما ذكره الشارح والعارية والعين المقصودة  
 كالوديعه ومراده من الابن من يورث بكل حال فالبنت  
 والاب والام كالابن وكل من يورث في حال دون حال  
 فهو كالاح وفي فتح القدير ولو ادعى انه اخو الغائب وانه  
 مات وهو وارثه لا وارث له غيره او ادعى انه ابنه او  
 ابوه او مولاه اعتقه او كانت امراه وادعت انها عمة  
 الميت او خالته او بنت اخيه وقل لا وارث له غيره  
 وادعى اخرا نه زوج او زوجة للميت او ان الميت اوصى  
 بجميع ماله او ثلثه وصدقهما ذواليد وقال كادري  
 للميت وارثا غيرها او لم يكن لمدعي الوصية شئ بهذا  
 الاقرار ويدفع القاضى الى الاب والام والاخ ومولي  
 العتاقة او العمة او الخالة او بنت الاخت اذا انفردا ما  
 عند الاجتماع فلا يترجح مدعى البنوة مدعى الاخوة لكن  
 مدعى هذه الاشياء اذا راجع مدعى الزوجية والوصية  
 بالكل او الثلث مستكنا باقرار ذى اليد فمدعى  
 الاخوة او البنوة اولى بعد ما يستلحق الابن ما هذه  
 زوجة الميت او موصى له فهذا اذا لم تكن بيعة على الزوجية  
 والوصية فان اقام اخذ بها انتهى **واشار** المؤلف الى  
 ان ذاليد لو اقر ان الميت اقر بان هذا ابنه او ابوه او  
 مولاه اعتقه او اوصى له بالكل او ثلثه او ان هذه زوجة

فالملا

قال لا بد من الولي كالوعايتاه اقر بخلاف النكاح وولا المولا  
 والوصية لان ذاليد اقر بسبب ينتقض كذا في فتح القدير  
**ومن** دعوى الجمع وان كانت في يد زيد لجاما احد الزوجين  
 فصدقة زيد يومه باعطا اقل النصيبين كالتزها لثنتي  
 قيد بتصديقه لانه لو يورثه وقل لا يعلم له وارثا اخر  
 فله اكثر النصيبين اتفاقا كذا في شرح ابن الملك **قال**  
 ومن قال كاختر هذا ابنه ايضا وكذبه الاول قضى للاول  
 قال المودع هذا ابنه بعد اقراره وكذبه المقر له الاول  
 قضى بالمال للمقر له الاول لان الثاني اقرار على الغير بصحة  
 الاقرار الاول لعدم من يكذبه ولم يذكر المصنف ضمان  
 المودع للثاني لاختلاف الشارحين فيه ففي غاية البيان  
 انه لا يعزرم المودع للابن الثاني شيئا باقراره له لان  
 استحقاقه لم يثبت فلم يحقق التسلف وهذا انه  
 لا يلزم من مجرد نبوت البنوة بثبوت الارث فلا يكون  
 الاقرار بالبنوة اقرارا بالمال انتهى وفي النهاية فان قيل  
 ينبغي ان يضمن المودع هنا للمقر له الثاني كما قلنا في  
 مودع القاضى المعزول اذا ابدى بالافزار بما في يده لانه  
 كم اقر بان القاضى المعزول سلمه فانه يضمن للقاضى  
 على ما مر من قبل قلنا هكذا ايضا يضمن بنفسه اذا دفع  
 الى المقر له الاول بعرفقضا القاضى انتهى وهذا هو  
 الصواب كما في فتح القدير قيد باقراره بالولد لانه  
 لو اقر المودع بها الرجل ثم قال لا يل وديعة فلان او قال  
 غصبت هذا من فلان لا يل من فلان وكذا العارية  
 فانه يقضى به للاول ويضمن للثاني قيمته وكذا في  
 الاقرار بالدين فلو قال هذا فلان الانصفه فلفلان

بانه ابنه



كما قال ولو قال هذان لفلان الا هذا فلفلان كان مصدقا  
فلو قال هذان لفلان وهذا لفلان المفضل الا الاول فانه لم  
يصدق وما الاول ولو قال لفلان وهذا لفلان المفضل الا  
نصف الاول فانه لفلان كان جائزا وكذا لو قال هذه الحنطة  
او الشعير لفلان الا كرا من هذه الحنطة اذا كانت الحنطة  
التي من الكرا في الاصل لمولانا محمد من الدعوى **قال ميراث**  
فتم بين العزم الا يجعل منهم ولا من وارث وهذا شر احتياط  
به بعض القضاة وهو ظلم وهذا عند ابي حنيفة وقال  
ياخذ الكفيل منهم اطفة فشم ما اذا ثبت الدين والارث  
بالبيعة او بالاقرار والخلاف في الاول ولا خلاف في اخذه  
في الثاني وهو وارثة على طلاقة وشمل ما اذا قال الشهود  
لا نعلم له وارثا غيره وهنا لا يؤخذ الكفيل اتفاقا  
وجه قولها ان في التفتيل نظر الغائب على نقد بر  
وجوده وله ان وجود اخزموه فلا يؤخذ ثابت  
قطعه واشارة الى عدم التفتيل في دعوى الشرا على ذي  
اليدين في بيع العبد المأذون للدين وقيد بالميراث لانه  
ياخذ كفلا اذا دفع النفقة لامرأة الغائب او للفقير  
او الابن الى صاحبه واطلق في الوارث فشم ما اذا كان  
ممن يجب اولا وقد عذر التفتيل لان القاضي يتلوم  
ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره  
ولا عزمهم له اخرا اتفاقا قال انه من باب الاحتياط لئلا  
يزيده علم بانفق التريك المستحق معه بقدر الامكان  
وقد رمدت كفوض الى رأي القاضي وقد ربه المحاموي  
بحول والمراد بالتأخير تأخير القضا الى المدة المذكورة  
كما في غاية البيان لا تأخير الدفع بعد القضا حاصل ما ذكره

المصدر

المصدر السهمي ان المدعي لو برهن على انه مات وترك ميراثا  
لورثته ولم يذكر عدد الورثة ولا قالوا لا نعلم له وارثا غيره  
فانه لا يقضى له وان بينوا عددهم وقالوا لا نعلم له وارثا  
غيره وكان ذلك الوارث مما لا يجب بحال فانه يقضى  
ولا يتأبى ولا يكفل وان كان مما لا يجب بحال تأبى ثم يقضى  
وان شهدوا انه ابنه ووارثه وانه مات وترك ميراثا  
ميراثا له ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره تلوم القاضى  
زما تأبى قضا ولا ياخذ منه كفلا عنده خلافا  
ويدفع لاحد انزو حيث او فر النصبين عند محمد وعند  
ابو يوسف اقلهما وقوله وهذا شر احتياط بعض  
القضاة وهو ظلم كالم ابي حنيفة وعين به بن ابي ليلى  
فانه كان يفعل بالكوفة والمراد بالظلم لليل عن سوا  
السيل وفيه دليل على ان المجتهد يخطئ ويصيب وعن  
ابي حنيفة يري من الاعتزال لا كما ظنه البعض بسب  
ما نقله يوسف بن خالد السمرى عنه انه قال كل  
مجتهد مصيب والحق عند الله واحد وتاويله ان كل  
مجتهد مصيب بالاجتهاد وان اخطا ما عند الله وللدليل  
على صحة هذا التأويل انه لو حمل على ظاهره لكان متناقضا  
اذ قوله الحق عند الله واحد يفيد ان كل مجتهد ليس اصاب  
الحق والا لكان الحق متعدد فليزيم ان معنى قوله كل  
مجتهد مصيب **اي** مصيب حكم الله تعالى بالاجتهاد كذا  
في فتح القدير وفي البرازية من الدعوى بعد نقل  
عبارة الكتاب عن الامام الاعظم قالوا هذا كشفت عن  
مذهبه بان المجتهد يخطئ ايضا في ادان فتوهي اجواز التكفل  
كشف عن الاعتزال وانت خير بان هذا لا يراد باطل



فانه يجوز ابداء جهندا واخذ الكفيل قياسا على رد الابق والمقطعة  
 فائق يلزم منه كون كل مجتهد مصيبا والاستدلال من وصف  
 الاثم بالظلم بناء على ملازمة عادية كانت في تلك العصر من  
 عدم تقابل القضاء الامر بالمجتهد فكان التكفيل الصادر  
 من القاضي تكفيل من القاضي المجتهد ويكون المراد من بعض  
 القصص القاضي المهود **وريف** ايضا بان المجتهد اذا اخطا  
 فله اجر بخلاف وعائنه انه بالتكفيل اخطا فلا يكون ظميا  
 فلا يصح الاستدلال **اجبت عنه** بان الامام قال وهو ظم  
 وميل فالوصف بالميل دل على ان المراد بالظلم وضع الشيء  
 في غير موضعه والاطلاق ولو بالمجاز دل انه يخطى اذا لو كان لما  
 صح ذلك فحصل الكثف بالوصف الواقع من الامام بالا  
 تصاف في الواقع انتهى وحاصله انه وصفه بان فعله  
 ظلم لا يقتضي انه في الواقع ظالم معين مرتكب للمحرم وان  
 صح ان يقال انه ظالم اي واضع لاخذ الكفيل في غير موضعه  
 والمقصود تاويل العبارة بحيث لا تقيد ان القاضي  
 باخذ الكفيل اثم لان بثوت الاجر له في ذلك بناء في الاثم  
 وفي الاصل قال ابو حنيفة ارايت لو لم يجد كفيل ائت  
 امنعه حقة **يشي** اخاف ولم يستن بعد ولم يجب عليه  
 بعد انتهى **واما** في الجواب عن قول الامام في بن ابي ليلى  
 مع كونه مجتهدا ما قاله في التلويح وعبارته والمخطوطة  
 في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينك الى الضلال بل يكون  
 معطورا وما جوارا لير عليه الا بذلك الوسم وقد  
 فعل فلم ينل الحق لخطا رسله اما ان يجوز الدليل الموصل  
 الى الصواب بيا فاحط المجتهد لتقصير منه وترك مبالغة  
 في الاجتهاد فانه يعاتب وما نقل من بعض السلف بعضهم على

بعض

بعض في السابيل الاجتهادية كان مبنيا على ان طرقت الصواب  
 بين في زعم الطاعن انتهى وفي مناقب الترددي ما زال  
 ابو حنيفة يخطى بن ابي ليلى وهو قاضي الكوفة حتى عزله الخليفة  
 واعلم انا كتبنا في باب النفقة ما يفيد ان المراد بالكفيل  
 التكفيل بالمال لقوله في الذخيرة فاذا حضر الزوج وابنت  
 انه كان دفعها لها فان شارح عليهما وان شارح  
 على الكفيل الى اخره ولم ارحم الكفيلة على قولها في مسيلة  
 ان كتاب هل هي بالمال او بالنفس **قال** ولو ادعى دارا  
 ارثا لنفسه ولا ح له غائب ويرهن عليه اخذ نصف  
 المدعي فقط اي اخذ نصف نفسه وترك نعيب اخيه  
 الغائب في يد ذي اليد وهذا عند الامام مطلقا  
 وفصل الشئحان بين محمود ذي اليد فيوخذ منه ويجعل  
 في يد امين والا تركه في يده لجبايته محمود فلا  
 نظر في تركه في يده وله ان الحاضر ليس بحصم عن الغائب  
 في الاستيفاء وليس للقاضي المقرض بلا خصم كما اذا راي  
 شيئا في يد انسان يعلم انه لغيره لا يستترعه منه بلا  
 خصم وقد ارفع محمود بقضا القاضي بالكل  
 فقد عدم اخذ نصيب الغائب لان القاضي يقتضي  
 بالكل ارثا بخصوصية الحاضر لا انتصاب احد الورثة  
 خصما للميت فلذا تقتضي بها ديونه وتنفيذ وصاياه  
 ولا تنفذ البينة اذا حضر الغائب وما القضا ولم  
 يذكر الشارح فيه اختلافا وذكره في جامع الفصولين  
 وصح انه لا يحتاج وكذا ينصب احدهم فيما عليه مطلقا  
 ان كان دينيا وان كان في دعوى عين فلا بد من  
 كونها في يده ليكون قضا على الكل وان كان البعض



وفيه نقد بقدره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية  
 والنهاية والعناية انه لا بد من توثيق كل ما في يده في دعوى  
 الدين ايضا وصرح في فتح القدير بالغرض بين العين  
 والدين وهو الحق وغيره سهو وفي قوله اخذ نصف  
 المدعى فقط اشارتان الاولى انه لا يوخذ من ذي اليد  
 كقبيل لان القاضي نصب لقطع الخصومات لا لاثباتها  
 الثانية ان الحاضر ياخذ النصف متاعا غير مقوم  
 كما صرح به العارفي في الفصول وقيد بالعقار اذا المنقول  
 بوضع عند عدل الى حضور صاحبه وقيل هو كالعقار  
 لا يوخذ منه ولا شكرانه على قولها يوخذ منه ويصح  
 على يد عدل واجمعوا انه لا يوخذ لو مفر كذا في جامع  
 الفصولين **نتيجه** **باب** **الاول** انما ينتصب للحاضر  
 الذي العين في يده خصما عن الباقي اذا كانت العين لم  
 تقسم بين الحاضر والغائب فان قسمت واودع الغائب  
 نصيبه عند الحاضر كانت كسائر امواله فلا ينتصب للحاضر  
 خصما عنه ذكره العتافي عن مشايخنا وفي جمع الفتاوى  
 من السابع والعشرين ولو اودع نصيبه من عين عند  
 وارث اخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث  
 خصما اذ ينتصب احد الورثة خصما عن الباقيين لو كان  
 العين بيده بخلاف الاجنبى انتهى الثاني انها لا تسمع دعوى  
 الغائب اذا حضر بشرط ان يصدق ان العين مبررات  
 بينه وبين الحاضر اما لو انكر الوارث وادعى انه اشتراها  
 او ورث نصيبه من رجل اخر لا يكون القضا على الحاضر  
**فتنا** عليه قسمة دعواه وتقبل بيته كما في الفصول  
 فالحاصل انه انما ينتصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط

كون

كون العين كلها في يده وان كان يكون مقسوما يصدر  
 الغائب على انوارث عن الميت العين الثالث انما يكفي  
 بثبوت بعض الورثة ان لو ادعى الجميع وقضى به املو  
 ادعى حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقيين  
 كذا في جامع الفصولين من السابع والعشرين الرابع  
 ادعى بيتا فقال ذواليد انه ملكي ورثته من ابى  
 قلو قضي عليه يظهر على جميع الورثة فليس خد منهم ان  
 يدعيه بجملة الاموال اذ صار مورثهم مقضيا عليه  
 قلو ادعاه احدهم ملكا مطلقا تقبل اذ لم يقض عليه  
 في الملك المطلق قلو ادعاه ذواليد ملكا مطلقا  
 لا ارثا لا يصير الورثة مقضيا مقضيا عليهم فلم  
 اخذه بدعوى ارث **لكن** ليس لذى اليد حصته فيه  
 اذ قضي عليه انتهى الخامس ان كان الورثة كبارا غيبا  
 وصغيرا نصيب القاضي وكيله عن الصغير لسمع دعوى  
 الدين على الميت والقضا على هذا الوكيل قضا على  
 جميع الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع  
 دينه مما في يد الحاضر ثم يرجع الحاضر على الغائب  
 حصته وهما في خزائنة الغنيين السابع يحلف الوارث  
 على الدين اذا انكره فان لم يكن للميت تركة وهما في  
 البرازية الثامن يصح الاثبات على الوارث وان لم  
 يكن للميت تركة وهما في البرازية التاسع لو لم يكن  
 للميت وارث فجامدع للدين على الميت نصب القاضي  
 وكيله للدعوى كما في ادب القضا للمضايف ظاهره  
 ان وكيل بيت المال ليس بخم ويساعد ذلك على ما قالوه  
 ان بيت المال ليس بوارث عندنا خلافا للشافعي انتهى

الباء اذا انت المسمى  
 ونية عار بعض الورثة



**قال** ومن قال مالي او مالي في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ولو اوصى بمثلت ماله فهو على كل شيء والقياس استواءهما في تصدق بالكل وبه قال زفر وكنافرقنا بينهما استحقاقا باعتبار ان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى بخلافها لانها اخذت الميراث بخبر في كل حال اطلق في مال الزكاة فتشمل جميع الاجناس كالسوايم والمغنين وعروض التجارة بلغت تصابا او لا سواء كان عليه دين مستغرق لها او لا لان الاعتبار حين ما يجب الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشروطها فان فقيدها لزمه ان يتصدق بعده بقدره وشغل الارض العشرية عند الثاني لكونها مصرفها مصرف الزكاة ومنعدها فيها من معنى المونة ولذا وجب العشر في ارض العبي والمكاتب والموافق وهم ابو حنيفة اليه في النهاية معزيا الى الترتيبات وكانه حنل الخراجية لخصها للمونة وخرج رقيق الخدمة ودور السكنى واثاث المنازل وما كان من الخواص المصلية ونسوية المصنف بين قوله مالي وبين قوله ما املك هو الصحيح كما ينبغي ان يستعمل ان استعمل واحد ا فكان فيهما القياس والاستحسان خلافا للبعض وللقاؤه في المجمع وما صحت به بتعال الشارح هو مختار صاحب الهداية وذكر القاضى كما يستحب ان الفرق بين المال والملك انما هو قول ابو يوسف وابو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوي في مختصره وقده بالتحيز لانه لو كان معلقا بشرط نحو قوله مالي صدقة في المساكين **ان فعل كذا** دخل المال القابض عند البين والحادث بعده وقيد بقوله فهو صدقة لانه لو قال الله على ان اهدي جميع

مالي

مالي ان فعلت كذا او جميع ملك فانه يدخل فيه جميع ما يملك وقت الخلف بالاجماع فيجب ان يهدى ذلك كله لا قدر فونة فاذا استفاد شيئا اخر تصدق بمثله كذا ذكر الاسيحياني وفي حيل الوكوالجبة من اخرها رجل قال ان فعلت كذا اجمع ما املكه صدقة في المساكين فاراد ان يفعل ولا يجيب يبيع جميع ما يملكه من رجل يتوب في مندبل ويقتضيه ولم يبره ثم يفعل ذلك ثم ينظر الى التوب ويرده بخيار الروية فلا يلزمه شي انتهى وشار بقوله فهو على مال الزكاة دون ان يقول يتصدق بمال الزكاة الى انه اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الايجاب عسك من ذلك قدر فونة فاذا اصاب شيئا بعد ذلك تصدق بمثل ما عسك لان حاجته مقدمة ولم يبين في المبسوط قدر ما عسك لان ذلك يختلف باختلاف الاعمال وباعتبار ما يجدد له من الخصال فيمسك اهل كل صنعة قدر ما يكفيه الى ان يجدد له شي وقيد بالمال والملك من غير تعيين شي للاختار عما اذا قال الف درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو لا يملك اكا مائة لا يلزمه الا بقدر ما يملك رواه ابن سماعه عن محمد وكذا عن غيره وبه اخذ الفقيه وان لم يكن له شي لا يجب عليه شي كذا في مال الفتاوى من الامارات والضمير في قوله فهو عائد الى المال وكذا الواو صي ماله ولا وارث له او كان له واجازها فان الوصي له يستحق جميع ماله ثم اعلم انه وقع في الهداية هنا ان الوصية خلافة كالوراثة وهو مشكوك ان المصروح به ان ملك



الموصي له ليس بطريق الخلافة كذلك الوارث قال الصدر الشهيد  
 في شرح ادب الفقهاء ان الموصي له ليس بتكليف عن الميت  
 ولهذا لا يصح اثبات دين الميت عليه وانما يصح على  
 وارث او وصي ولو اوصى له بعد اشتراؤه فوجد به الموصي  
 له عيبا فانه لا يرد به بخلاف الوارث ويعبر الوارث  
 معزورا لو استحققت الجارية بعد الولاية كما لو ارث  
 بخلاف الموصي له انتهى ولم ارا احدا من الشارحين يفتي  
 وقد ظهر لي ان صاحب المداية اراد بالخلافة ان ملك كل  
 منهما يكون بعد الموت لا بمعنى انه قائم مقامه وما  
 يدل على عدم الخلافة ما في التحفين بعد بيان ان ملكه  
 ليس خلافة انه يصح شراؤه ما باع الميت باقل ما باع قبل  
 نقد الثمن بخلاف التوارث وقد مرنا تعريف المال  
 اول كتاب البيوع وكافرق في مسيلة الكتاب يراى  
 يقول ثلث ما لى للفقر او لفلان وكذا لو قال ثلثى  
 لفلان او سدس من وصية عايزة وقيد بالوصية لانه لو  
 قال ثلث حالي وقف ولم يزد قال في البرازيه من الوصايا  
 ان سألته وتمام اودنا بيز فقوله باطل وان ضيا عاصا فقا  
 على الفقر او لو قال ثلث ما لى الله تعالى فالوصية باطله  
 عندهما وعند محمد يصرف الى وجوه البر ولو قال ثلث ما لى  
 فهو لغزو فان اعطوه طحا منقطع جان وفي النوازل لو فرق  
 الى سراج السجود انتهى وساق تمامه في الوصايا ان  
 شاء الله تعالى وهل يدخل تحت الوصية بالمال ما على  
 الناس من الديون قالوا ان الدين ليس بحال حتى لو خلق ان لا مال  
 له وله دين على الناس لم يحتج ولا شك ان الدين تحت  
 الزكاة فيه بشرط القبط فينبغي ان يدخل تحت الدر بالمال

ونحو

بالمال ولكن في الحائنية ولا تدخل الديون وفي كلام الشارح  
 في الوصايا ما يفيد دخول الدين في الوصية بالمال لا  
 يصير ما لا يالا استيفا فتنا ولية الوصية فصوصا قالوا  
 انها اخت الميراث وهو يجري فيها وفي الجامع للصدر  
 ان اشترى بهذه الدراهم فمضى صدقة فاشترى بها  
 يحنث قال ان بعث عبد الله فمضى صدقة صح بذكره وبقي  
 شرط فان مات عنده او استهلكه قبل قبضه سقط  
 وكذا بعده فيما يتعين رده دون غيره ما لو قال ان بعث  
 هذا الكرو هذه المائة فمضى صدقة وباع يتصدق  
 بالكر دون الدراهم للتعين وعدمه وبه وبمثلها لا يغير  
 ان تحنثا واحدها محرمة او اشترى بهما واحدها حر  
 قالت ان تزوجت فمضى صدقة صح فان ارثت او  
 قبضت سقط قبل قبضه وكذا بعده فيما يتعين  
 رده وعلى هذا الطلاق وفيما يتخير يتصدق بهما  
 ليقبضه انتهى ثم اعلم انه **رفع** في المداية هنا ان  
 الوصية خلافة كالوراثة وهو مستكمل فان المعبر  
 به ان الملك الموصي له ليس بطريق الخلافة كذلك  
 الوارث قال الصدر الشهيد في شرح ادب الفقهاء  
 ان الموصي له ليس بتكليف عن الميت ولهذا لا يصح اثبات  
 دين الميت عليه وانما يصح على وارث او وصي ولو اوصى  
 له بعد اشتراؤه فوجد به الموصي له عيبا فانه  
 لا يرد به بخلاف الوارث ويعبر الوارث معزورا  
 لو استحققت الجارية بعد الولاية كما لو ارث بخلاف  
 الموصي له انتهى ولم ارا احدا من الشارحين يفتي وقد  
 ظهر لي ان صاحب المداية اراد بالخلافة ان ملك

تقدم على

مكرر



كل منهما بعد الموت لا معنى انه قائم مقامه وما يدل على عدم  
الخلافة ما في التخصيص بعد بيان ان ملكه ليس خلافة  
انه يصح شراؤه ما يباع الميت باقل مما يباع قبله فقد  
المتمن بخلاف الوارث **قال** ومن اوصى اليه ولم يعلم  
بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل حتى لو باع الوصي شيئا  
من التركة قبل العلم بالوصية جاز حتم البيع ولو  
باع الوكيل قبل العلم بهما لم يحجز الغرق ان الوصية  
خلافة فلا تتوقف على العلم كتصرف الوارث ملكا  
ولا يثبته حتى لو باع الجذ مال ابن ابنة بعد موت الاب  
من غير علم بموته جاز واما الوكالة فاثبات واثبة  
التصرف في ماله لا استخلافا لبقاء ولاية الموكل الاذن  
للعبد والصبي في التجارة كالوكالة فلا يثبت الا بعد  
العلم ولا يجوز تصرف المادون قبله هكذا اطلقت  
الشارح في شرح الجمع لابن فرشتين من المادون  
ان كان الاذن خاصا بان قال اذنت لعبدك فلان  
ولم يشترط بين الناس فعلم العبد به شرط الصبر وانه  
ما دون اذنان كان عاما كما اذا قال المولى كاهل السوق  
بايعوا عبدي فلا يصير ما دون ما قبل العلم انتهى ومثل  
الوكالة الامر باليد للبراءة حتى لو جعل امرها بيدها  
لا يصير الامر بيدها ما لم تعلم حتى لو طلقت نفسها  
قبل العلم لا يقع كذا في الحائمية من فصل الامر باليد  
من الطلاق وفي وكالة البرازية وفي الجامع  
الصغير الوكيل قبل علمه بالوكالة كما يكون وكذا عن  
الثاني خلافة اما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى  
منه ولم يعلم الوكيل كونه وكبلا بالبيع بان كان المالك

قال

قال للمشتري لا ذهب بعبدك الى زيد فقال له حتى يبيعه  
يوكالة عن منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل  
فباعه هو منه فالذكور في الوكالة انه يجوز وجعل  
معرفة المشتري كعرفة البائع وفي المادون ما يدل  
عليه فان المولى اذا قال كاهل السوق بايعوا عبدي  
فباعوه ولم يعلم به العبد يصح وفي الزبائن انه لا  
يجوز الى اخره وهو حسن **واستأثر بقوله** فهو وصي الى انه  
لا يتمكن من اخراج نفسه عن الوصاية بشرط ان يتصرف  
من بيع او غيره ليكون ذلك قبولا والا فله اخراج  
نفسه قبل القبول وعلى هذا فذكر المصنف  
لا بد منه وهو ان يتصور ومن اوصى اليه ولم يعلم فقبض  
فهو وصي كما في البداية وان لم يتصرف فليس وصي  
لعدم القبول **وفي الحائمية** اودعه الف الف قال  
امر فلا تا ان يفتن الف الف التي هي عند فلان ولم يعلم  
فلان يكونه مامورا بالقبض ومع ذلك قبضه  
بدفع المامور له وتلقا عنده فمالك بالخيار  
وفي تضمين ايها مثا القابض والدافع وان سلم  
الدافع العالم بالاذن والقابض لا يعلم به فتلف  
عند القابض لا ضمان على واحد منهما لان المستوع  
دفع بالاذن ولو لم يعلم احدهما بالامر فقال المامور  
للمودع ادفع الى وديعة فلان ادفعها الى صاحبه او قال  
ادفعها الى تكون عندي لفلان فدفع ففناوت فلوب  
الوديعة تضمين ايها مثا في قول ابى يوسف ومحمد  
انتهى ثم ان الوصاية والوكالة يجتمعان ويفترقان  
ففيترقان في مسألة الكتاب وفي ان الرصاية



لا تقبل التخصيص والوكالة تقبلها دون ان يشترط في الوصي  
ان يكون مستمرا بالغا عاقل لا يخلف الوكيل الا العقل  
وفي ان الوصي اذا مات قبل تمام المصلحة نصب القاضي غيره  
ولو مات وكيل وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عن المفقود  
للمحفظ وفي ان القاضي يعزل الوصي بخيانة او ثمة بخلاف  
الوكيل عن الحق وتماه في الاستياء والنظاير في الوقوق  
ثم اعلم ان صاحب الهداية ذكر ههنا ان الوصاية بخلاف  
لا نيابة كالوراثة وقال قبله ان الوصية بخلافه كهي و  
وقد منا ما في الثاني واما الاول فالمراد انه خليفة الميت  
في التصرف كالوارث لا في الملك بخلاف الخلافة في الوصية  
فانها في الملك لا في التصرف ومما يدل على ان الوصي  
خليفة الميت ما في خزانة المفتين لومات عن وصي  
وابن صغير ودين فقبضه الوصي بعد بلوغ الصغير  
جاز الا اذا هنا ثم اعلم الفهم فرقوا بين الوارث والوصي  
في مسألة لو اوصى بعق عبد ملك الوارث اعتاقه بغير  
وتقليقا وتذبيرا وكتابة ولا يملك الوصي الا التخيير  
ثم اعلم انه صرح في التخصيص بان وصي القاضي نائب  
عن الميت لا عن القاضي ولم ار نقلا في حكم وصاية  
قبل العلم وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف ان  
تكون على الخلاف ومن جعل الناظر وصيا قال ثبت قبل  
العلم ومن جعله وكيلا قال لا وصي وان وكيل حتى ملك  
الواقف عزله بلا شرط **قال** من اعلم بالوكالة مع  
بصرفه لانه معاملة الالتزام فيه وانما هو اطلاق اطلق  
فتقبل ما اذا كان المجرى عدلا او غير عدل كبير او صغير فلا  
يشترط فيه الا التمييز **قال** لا يثبت عزله الا بعد ان او

مستورد

مستورد بن كاجار السيد بجاية عبده وللشيع والسكر  
والمسلم الذي لم يهاجر وهذا عند ارجحية وقال لا يشترط  
في المجرى بهذا الا التمييز لكونه مفعلة وله ان فيها  
الزاما من وجه دون وجه فيشترط احد شرط الشهادة  
اما العدد او العداله اطلقه وهو معتد بان يكون المجرى  
غير الخصم ورسوله فلا يشترط فيه العداله حتى لو اخرج  
الشيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول  
يعمل بخبره وان كان فاسقا انقاذا صدقة او كذبه  
كما ذكره الاستيعالي وكذا لو كان الرسول صغيرا وظاهر  
ما في العبادية انه ما يدان يقول له اني رسول بعزلك  
ويثبت العزل بكتاب الموكل ايضا ومعتد ايضا بما اذا  
لم يصدق اما اذا صدقة قبل ولو فاسقا ذكره ايضا  
ومقتضى كما اذا بلغه العزل ان كان العزل قصديا اما  
اذا كان حكما فانه يثبت وينعزل قبل العلم ولم  
يذكر المصنف اشتراط سائر الشروط في الشاهد  
وجزم في تنقيح الاصول بان شرط سائر الشروط مع  
العدد او العداله على قول الامام الا عظم فلا تثبت  
بخبر المرأة او العبد والوصي وان وجد العدد او العداله  
وقد من بنيه على هذا ثم اعلم ان الامام محمد بن الحسن  
نص على خمسة منها ولم يذكر مسألة البكر وانما قاسها  
المشايخ وذكر من خمسة الحجج على الماذون ولم يذكر المؤلف  
الحا قباله بعزل الوكيل حتى يست وزدت عليها  
ثلاث احداها في الظهيرية من كتاب الستحاج  
قال البيهقي على الخلاف يريد به اذا قال رجل عدل هذه  
العين معينة فاقدم على تزييه كان ذلك رضي



بالعب ان كان المخرج عدلا وان كان فاسقا فلا انتهى الثانية  
 في الشفعة فسخ الشراكة الثالثة عزل المتولي على الوقف  
 على الفوق بصفة عزله بلا شرط او على قول الكل ان كان شرط  
 الواقع ولم ارها ولكن صرحوا بانه وكيل الواقع فيستفاد  
 من مسيلة عزل الوكيل وينبغي ان يزداد ايضا عزل القاضي  
 ولم اره وقد جعل المصنف من هذه السابعة المسلم  
 الذي لم يهاجم وهو بوض محمد في النواذر واختار الرخصي  
 فنول قول القاضي حتى يجب عليه الاحكام بحججه لان الخبر  
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدالة تستمر في  
 في الرسول كما قدمناه وصحة الشارح ورده في فسخ  
 القذير والعزير بان عدم اشتراط العدالة انما هو  
 في الرسول الخاص بالارسال ولا فيلزم على قوله ان لا يشترط  
 العدالة في رواية الحديث وظاهر قوله او مستورين  
 انه لا يقبل خبر الماسوق وهو ضعيف والصحيح قبول  
 وبثوث هذه الاحكام لان ما يترجح خبر القاضي  
 اقوى من ما يترجح خبر العدل بدليل انه لو قضى بشهادة  
 واحد عدل لم ينفذ وبشهادة فاسقة نقتضيه بقوله  
 لا بعدل اي بخبر عدل ولا يشترط فيه كفاية الشهادة  
 كذا في فتح القدير **قال** ولو باع القاضى او امينه عبدا  
 للغير ما واخذ الما فيضاع فاستحق العبد لم يضمن اي  
 البايع الثمن للمشتري لان القاضى قائم مقام  
 الخليفة واضمن عليه فلا ضمان على القاضى وامينه القاضى  
 كالقاضى وهو من يقول له القاضى جعلتك امينا في بيع  
 هذا العبد اما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف  
 المشايخ والصحيح انه لا تلحقه عهدة ذكره شيخ الاسلام

صلواته

خواتم

خواتم زاده كذا في شرح التلخيص للفارسى وشارح المؤلف  
 رحمه الله الى ان العبد لو ضاع منه قبل التسليم الى المشتري  
 لم يضمن كما ذكره الشارح والى ان امينه لو قال بعثت ففقدت  
 الثمن او فقئت الغريم صدق بلا عيب وعهدة الحاقا  
 بالقاضى كذا في شرح التلخيص وفي التبداء مع مرجع العبد  
 ان العبد اذا كان ظاهرا هو برء المبيع به ينظر القاضى  
 او امينه انتهى وفي قضنا المستفاد اذا وجبت يمين  
 على مخدرة وجه القاضى لها ثلاثة من العدول يستحلونها  
 واحد واخران ينفذان على يمينها او نكولها انتهى  
 فعلى هذا المستحلف ليس بامينه ولا قبل قوله في اليمين  
 والنكول وحده ثم اعلم ان القاضى وامينه لا ترجع  
 حقو و عقدا بشراة لليمين البها بخلاف الوكيل  
 والاب والوصي فلو ضمن القاضى او امينه ثمن ما باعه  
 لليمين بعد بلوغه صح بخلافه وتمامه في قضنا الغاية  
**قال** ورجع المشتري على الغرمالان البيع وقع لهم  
 فكانت العهدة عليهم عند تقدر جعلها على العاقد  
 كما تجعل العهدة على الموكل عند تقدر جعلها على الوكيل  
 في المحجور عليه فيدبر حووع المشتري كانه لو ظهر  
 للميت عزيم اخر لا يشترى الاول في الثمن وان صار  
 مقرا بقبض الامين لان حق المشاركة انما يثبت بقبض  
 الدين ولم يوجد قنص الدين حقيقة واما حكم اقضى  
 ما في الباب انه لا يقر بقبض الامين ثمن ما باعه من  
 الشراكة وامين القاضى ليس ببايع عنه لا في البيع  
 ولا في القنص ليكون اقضاره بقبضه اقضارا بقبض  
 نفسه حكما بل هو نايب عن الميت في البيع لان المقنن



بدلا ملك الميت ولهذا لو تولى المقبوض من يده الامين لا يسقط  
 بنواه من دين الغريم كذا في شرح التلخيص منها فان  
 قال امينه الذي امره بالبيع فيه بعث وفتفت الثمن وقضت  
 الغريم صدق بلا يمين وعمدة الحاقا بالقاضي ثم الغريم  
 ان انكره بفساد ونقض كان خصما للمشتري في العيب  
 فيغير من الثمن لا لغريم آخر فلا يشترط اذ العمدية بالعقد  
 وهو له نفع كما في وكيل المحرور والمكروه والشركة بالنقض  
 وهو الميت حتى لا يسقط التتوي شيئا وان انكرها كان  
 الخضم من يامره القاضي لانها اول بلا حقوق وبيع فيما  
 للمشتري هنا او عزم الغريم في الاول نظرًا للتعين  
 نظرًا او تسلطة كما مر بهدرا للنقض صار فاللفصل الى  
 دين الغريم قد يما وفاق بقصور السلطة لو ظهر مال اخر  
 انكره ونقضه في شرحه للغارسي كذا علم انهم جعلوا التاي  
 كالاميل في تايب القاضي وهو الامين وفي الوكيل فيتعين  
 ان يجعل تايب الامام او تايبه كما بدليل ما قدمناه من  
 ان القاضي انما قبل قوله بلا يمين كونه تايبا عن الامام  
 فعلى هذا يقبل قول امين بيت المال بلا يمين فليحفظ  
 هذا خصوص ما اظهر جعلوا امين القاضي كمرقامين الامام  
 كمرقامين في سياق نقله عن شرح التلخيص باب الناظر  
 كمرقامين في قولهم لو ادعى صبي مال الوفق او تفرقة  
 على المستحقين وانكروا القبول له كالاصيل لكن مع اليمان  
 وبه فارق امين القاضي فانه لا يمين عليه كالقاضي و  
 اشار المؤلف ايضا الى ان الوكيل لو ادعى ذلك لم يضمن ايضا  
 وفي التلخيص ان قال الوكيل بعث وقبضت الثمن وسلمته  
 الى الامراء صناع صدق وبرى المشتري للتسليم فصدقا

في التلخيص  
 في التلخيص  
 في التلخيص  
 في التلخيص

كلام

او ضمننا

او ضمننا او يحاق على التسليم والصناع اذ تكوله على نفسه  
 دون المشتري ولا يخلف على البيع والقبض للعكس الا في  
 دعوى الخرم لعكس العكس لا تزيان ذا اليد اذا افر  
 بالمدعى لصغير حلق على الخرم دون العين وبيع البيع  
 ان كان في يده للتسليم يد الا ان كان في يده الامر  
 لعدم بل يفسخ المشتري او ينفذ راجعا به على الوكيل  
 لغوث رضى وسلامة ويسترد العيب راداعته  
 وفا بالعدل والحقوق ويرجع به على الامر ان صدقه  
 في القبض اذ يده يده دليل التلق وبيعه  
 القاضي فيه ان كذا به التي اخر ما ذكره في باب  
 ما يصدق فيه الوكيل والوصي والقاضي منها  
 قيد بعدم ضمانه عند الاستحقاق لانه لو اخطا  
 في قبضه له ضمانه في المحيط البرهاني من الحدود  
 ولو شهدا ربعة من الرجال على محض بالزنا فرجه  
 الامام ثم وجد احدهم عبدا او محدودا في قذف فدية  
 على القاضي ويرجع القاضي بذلك في بيت المال  
 بالاجماع الاصل في جنس هذه المسائل ان القاضي من  
 ظهر خطأه فيما قضى بيقين فانه يضمن ما قضى  
 به ويرجع بذلك على المقضي له كالمودع والوكيل  
 وان كان الخطأ في المال فان كان قايما ببيع المقضي  
 له اخذه القاضي ورده على المقضي عليه وان  
 كان مستهلكا ضمن فيتمرد ورجع بذلك على المقضي له  
 وان كان في ربح او فسخ يد في سرقة ضمن القاضي  
 ورجع بما ضمن في بيت المال وان ظهر ان الشهود ضيق  
 لم يضمن القاضي لانه لم يظهر خطأه لان خطأ القاضي

بيقين



انما يظهر اذا ظهر انه قضى بغير شئادة ولم يظهر لان القاسق اهل  
 للشئادة عندنا انتهى والمنقول في الخلاصة والبرازية  
 والمحيط المذكور من كتاب الفقهاء عدم ضمان القاضى اذا  
 اخطأ وهو مخالف لما في المحيط من الحدود **قال** وانما امر القاضى  
 الوصى ببيعهم لم فاسحق او مات قبل القبض وضاع  
 رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء لانه عاقر  
 نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكل جاز  
 حياته اطلقه فمشتري الوصى الميت ووصى القاضى لانه كوصى  
 الميت في الاحكام كلها الا في ما يبل ذكرنا في القواعد  
 فهو نائب الميت لا القاضى بدليل ان القاضى لا يملك  
 الشئ لنفسه من مال اليتيم ولو نصب وصيا فاشترى  
 منه صح كذا ذكره الامام الحصري في شتر القاضى من  
 امينه كما يجوز منه ايضا والتفصيل باسم القاضى  
 اتفاقا وليعلم حكمه بغيره بالاولى ولهذا قال الامام  
 الحصري في امر القاضى وعدم امره سواء انما رجع الوصى  
 على الغرماء لانه عمل لهم ولو ظهر للميت بعد ذلك مال  
 رجع الغريم فيه بدينه لان دينه لم يصل اليه ويرجع  
 بما ضمن للوصى والمشتري في السيلين وقيل لا يرجع  
 به في الثانية والاولى صح وصح محمد الائمة السرخسي  
 عدم الرجوع في الاولى فقد اختلف التصحيح كذا في  
 فتح القدير والسرخسي بضم السين وسكون الراء وقع  
 الحاء المعجمة والكاف وفي اخرها التاء ثالث الحروف  
 نسبة الى سرخك قرية بسفر حسان سمرقند  
 اليها محمد بن عبد الله بن فاعلة ذكره عبد القادر في  
 الطبقات وانما ذكر المؤلف رحمه الله البيع للغرماء ولم

يذكر

يذكر الوارث مع انهما سوا فاذا لم يكن في التركة دين  
 كان العاقد عاملا له فيرجع عليه بحقه من العمد وان  
 كان وصى الميت وان كان القاضى وصيا امينه هو العاقد  
 رجع عليه المشتري كما ذكره الشارع لان ولاية البيع  
 للقاضى اذا كانت التركة فذا حاط بها الدين كما يملك  
 الوارث البيع وفي تلخيص الجامع من باب بيع الوصى من  
 الوصايا او وصى بان يشتري بالثلث ويعتق فبان بعد  
 الايتجار دين يحيط بالثلثين فشر القاضى عن الوصى  
 كيلا يصير خصما بالعمدة واعتاقه لغولتعدري  
 الوصية وهو الثلث بعد الدين في شر الوصى وعنته  
 عن نفسه للملك ضمن الخلاف كالوكيل وقيل بعذره  
 ابو يوسف بالجمل بقربها على الغبن وان نصبه  
 القاضى لان فعل الامين ينوب الميت لا القاضى  
 لما مر في بيع الغنايم ويعتق عن الميت بثلث ما  
 اشترى القاضى او عزم الوصى وقايا لوصية لان  
 يظهر له مال يخرج الاول من ثلثه فينقلب الوفاق  
 اليه والخلاف الثاني وينعكس الجواب انتهى وفي شرح  
 هنا مر في باب بيع الغنايم من كتاب البيوع ان تصرف  
 امين القاضى كتصرف الامام بنفسه وتصرف الامام  
 حكم فكذا تصرف امينه ولهذا لم يخرج لكل واحد منهما ان  
 يشتري من نفسه شيئا لنفسه من الغنمة وان كان فيه  
 منفعة ظاهرة للقائمين بان اشترى بمثل القيمة  
 وزيادة لا يتعين الناس في مثله ومن مشايخنا من  
 قال ان هذا قول محمد اما عندها فان كان فيه منفعة  
 ظاهرة يجوز كوصى القاضى والصحيح انه قول الكل نص



عليه في الذخيرة وهذا بخلاف الوصي لان القاضي اقامه مقام الميت  
 بحكم الولاية العامة عند غير الميت لا مقام نفسه فصار كان الميت  
 بنفسه اقامه وتصرف الميت ليس بحكم فكذلك يقر في ناييه انتهى وقد  
 ظهر بهذا ان الامام كالقاضي فعلا حكم وفي قضا المصلحة  
 اذا اقال القاضي جعلتك وكيل في تزكية فلان فهو وكيل  
 بالحفظ فقط واذا اقال جعلتك وصيا فهو وصي عام كذا روي  
 عن ابي يوسف وبه اخذ القاضي وذكر الحصري في شرح  
 الجامع الكبير ولو اوصى ان يباع عبده ويشترى بثمنه نسيئة  
 فتعتق عنه فباع الوصي العبد واشترى بثمنه نسيئة  
 فاعتقه وهو الثلث ثم رد العبد بعيب ضمن الوصي  
 الثمن ويقال له بع العبد فان بلغ ذلك الثمن فالعتق  
 جائز عن الميت كما كان وان كان اكثر من الاول او اقل  
 يعتق عنه لا عن الميت لانه يتبين خلافه لان الثمن هو  
 الباقي ولم يشتر بثمنه فصار تخالفوا ويشترى بهذا  
 الثمن نسيئة فتعتق عن الميت كما امره ولو استحق رجوع  
 المشتري على الوصي ويكون العتق عن الوصي كما يرجع على  
 الورثة في نصيبهم بشي لان الميت لم يوص في ذلك بشي  
 انما اوصى ان يشترى بثمن ذلك العبد وثمين ان العبد  
 لغيره انتهى **قال** ولو قال قاضي عدل عالم فقتيت على  
 هذا بالرجم او بالقطع او بالضرب فافعله وسعد فاعله  
 لان طاعة اولي الامر واجبة بالاية الشريفة وتصديقه  
 طاعة له فتدبر الامة وعلمه تستغنى بالثمة فان كان  
 عدلا جاهلا يستفسر فان احسن الشرايط وجب  
 تصديقه ولا لا وكذا ان كان فاسقا الا ان يعاين  
 الحجة لاحتمال الخطا او الخيانة وكما يعين على القاضي وما

اد اقال القاضي جعلتك  
 وكذا على تزكية ولا ان  
 وهو وكيل بالحفظ

ذكره

ذكره المصنف قولنا لما تريد وفي الجامع الصغير بقوله  
 بهما ثم رجع محمد فقال ابو خذ بقوله الا ان يعاين الحجة  
 او يشهد كذلك مع القاضي عدل وبه اخذنا  
 لفساد اكثر قضاه زماننا والتدارك غير ممكن كذا  
 في الشرح وفي العناية بما سبها وقضاه زماننا لان اكثرهم  
 يتولون بالريشا فاحكامهم باطله ومعناه ان يشهد  
 القاضي والعدل على شهادة الذين يشهدوا بب  
 الحد لا على حكم القاضي والا كان القاضي شاهدا  
 على فعل نفسه كذا في فتح القدير واستثنى في الهداية  
 من هذا الكل كتاب القاضي الى القاضي لضرورة  
 احيا الحقوق وكان الخيانة في مثله قالما لفتع انتهى  
 وظاهر الاقتصار على كتاب القاضي ان القاضي  
 كما يقبل قوله فيما عداه سواء كان قتيلا او قطع او ضربا  
 بما في الكتاب او غيرهما فلو قال ققت بطلا فها  
 او بعثته او ببيع او تكاح او اخر ارم يقبل قوله والحاصل  
 ان الامام محمد لما رجع عن القول بقبول قوله الا ان  
 يعاين الحجة لم يحجره المشايخ على اطلاقه فمنهم من زاد  
 او يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه  
 وقد استبعدوه في فتح القدير بكونه بعيدا في العادة  
 وهو شهادة القاضي عند الخلافة ومنهم من استثنى  
 كتاب القاضي كما قد علمت والاكتفا بالواحد على  
 هذه الرواية في حق يثبت بشاهدين وان كان  
 في زماننا فلا بد من ثلاثة اخر كذا ذكر الاسيحياني  
 واما الامام ابو منصور الماتريدي فقيده بغير العالم  
 العدل اما من كان متصفا بهما فيقبل قوله لان عدم



الاعتقاد انما عدل بالفساد والغلط وهو مستحق في العالم العدل وذكر  
الاستحباب ان السبيلة مصورة عند ابر حنيفة في القاضى العالم  
العدل لانه اذا كان بخير هذا لا يؤمر بالقضاه ولا يؤمر بما مره  
بالانفاق فاما قاله ابو منصور كشف عن مذهب الامام فلهذا  
اختاره في الكتاب وفي التنديب ويصدق القاضى فيما  
قال من التصرف في الاوقاف واموال اليتامى والقائمين من  
الاوقاف وادارهم الى القاضى **نكح** على فلان فلان وهو  
غائب لم يصدق فيه انتهى وفي جامع الفصولين من الفصل  
العاشر وروى بن سماعه ان القاضى لا يقضى بعلمه اقوال  
ينبغي ان يعنى به في غير كتاب القاضى يعنى ظاهر في  
الترخيص الزمان اصله الله شانهم ورايت في عيون  
المذاهب انه لو قال قاضى عدل عالم حكمت على هذا بالرجح  
او بالقطع فافعله وسعدك ان يفعله الا عند مالك و  
الشافعى في قول ومحمد في رواية وبه يفتى انتهى فقد ثبت  
ان الفتوى على ما رجع اليه محمد لكن رايت بعد ذلك في  
شرح ادب القضا للمصنف الشهيد انه مع رجوع محمد الى  
قول ابر حنيفة وابي يوسف روله هشام عنه انتهى والخاص  
المفهوم من شرح الصدر الشهيد ان الشيخان قالوا بقوله القاضى  
عن الخزانة بسنن لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان محمدا  
اولا وافقهما ثم رجع عنه وقال لم يقبل الا بعلم رجل اخر  
عدل اليه وهو المراد بكقول من روى عنه انه لا يقبل مطلقا  
ثم صح رجوعه الى قوله او اما اذا اخبر القاضى باقراره  
عن شئ يصح رجوعه عنه كالحمد لم يقبل قوله بالاجماع وان  
اخر عن كسوت الحق بالسنة فقال قامت بذلك سنة  
وعدوا وقبلت شهادتهم علو ذلك تقبل في الوجهين جميعا

انتهى

511 ٥٢ انتهى علم ان القاضى اذا قضى بشئ ينبغي له ان يشهد  
على قضائه سواء كان بيينة او باقرار مطلقا الى اخر ما ذكره  
الصدر الشهيد وما يد من اشهاد عليه في محل ولا بيينة فلو  
اشهد على قضائه بعد ما خرج من المحل لم يبع الشاهدان  
الشهادة وان بيئا لم يقبل كما ذكره المحصر في شرح  
الجامع الكبير **قال** وان قال قاضى عزل رجل اخذت  
منك العاود فغنته الرز يد قضيت به عليك فقال الرجل  
اخذته ظميا فالقول للقاضى وكذا القول فثبت لقطع  
يدك في حق اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه  
ماله معزا انه فعله وهو قاض لانها لما توافقا انه  
فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شهادته اذ القاضى  
لا يقضى بالجور ظاهرا ولا يمين عليه لانه ثبت فعله  
في قضائه فالتصادق وتأمين على القاضى واثار  
المولف الى عدم الضمان على القاطع والاخذ لو افترقا  
بما اقرب به القاضى وقيد باقراره انه فعله وهو  
قاض لان المقطوع يده ذلك خوذ ماله لوزعما انه  
فعل قيل التقليد او بقدر العزل ففيه اختلاف والا  
صح ان القول للقاضى لانه استند فعله الى حالة  
معروفة منافية للضمان فصار كما اذا قال طلعت  
او اعتقت وانا مجنون وجنونه معمود ولو اقرب  
القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقرب به القاضى  
بضمنا لانها اقرب الى الضمان وقول القاضى  
مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال  
الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله  
في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يده الاخذ



قاعا وقد اقربا اقربه القاضى والماخوذ منه المال صدق القاضى  
 فانه فعله في حقها به اولا يوحى منه لانه اقران البديكان  
 له فلا يصدق في دعوى التملك الا بجهة وقول المعزول ليس  
 بجهة فيه ثم اعلم ان الاصل ان المقر اذا استدار قراره الى حالة منافقة  
 للضمان من كل وجه فانه لا يلزم منه شي منها ماد ذكرناه ومنها  
 لو قال العبد لغیره بعد العتق قطعت يدك واتاعبد فقال  
 المقر له بل قطعتها وانت حر فالقول للعبد ومنها لو قال المولى  
 لعبده قد اعتقتك اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد  
 فقال العتق اخذتها بعد العتق كان القول للمولى ومنها لو قيل  
 يا بيع اذا قال بعت وسلمت قتل العزل وقال المولى بعد  
 العزل قال القول للمولى ان كان المبيع مستهلكا وان كان قايما  
 فالقول للمولى لانه اخبر بما يملك لا كذا وكذا في مسألة الغلة  
القائمة لانه اقرب لاخذ وبالاصافة يدعى عليه التملك  
 ومنها لو قال الوصي بعد ما بلغ اليتم انقضت عليك كذا  
 وكذا من المال وانكر اليتم ان كان القول للوصي لكونه  
 استنده الى حالة منافقة للضمان وادرد في النهاية على  
 هذا الاصل ما اذا اعتق امته ثم قال لها قطعت يدك وانت  
 امي فقالت هي قطعتها واقا حرة قال القول لها وكذا في كل شي  
 اخذه منها عند اي حيلة واي يوسف مع انه منكر  
 للضمان باسناد القول الى حالة منافقة للضمان فاجاب  
 بالعرف من حيث ان المولى اقرب باخذ ما لها ثم ادعى التملك  
 لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك  
 له وكذا لو قال الرجل اكلت طعامك باذنك فانكر الاذن  
 يضمن المقر وذكر الشارح ان هذا الفرق غير محض وهو  
 قال وقد خرج هذا الفرق ونحوه مما ذكرناه على القاطعة

من ثبوت

من قولنا من كل وجه لانه كونها امته لا ينفي الضمان عنه  
 من كل وجه كما انه يضمن فيها لو كانت مرهونة او مازونة  
 مدبونة فلم يرد واصل المسئلة في الجمع من الاقرار قال ولو  
 اقر حزي اسلم باخذ ما قبل الاسلام او باتلاف خير بعده  
 او سلم بما لجرى او بقطع يد معتقة قتل العتق فكذبوه في  
 الاسلام افي بعدم الضمان في الكل قال المصنف  
 في شرحه وقال يضمن لانه استنده الى حالة قد تجامعها  
 الضمان في الجملة فلا يبرأ هذا الاستاد وفي البرازانية  
 ص د هـ هنا لسان عند الشهود فادعى مالكة  
 ضمانه فقال كانت بخمسة لوقوف فارة قال قول  
 للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على  
 الصب لا على الجاسمة لو اتلف لحم طواف فطويت بالضمان  
 فقال كانت مسنة فالتفتها لا يصدق والمشهدون ان  
 يشهدوا انه لحم دكي حكم الحال وقال القاضي لا يضمن  
 فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي ان رجلا  
 لو قتل رجلا قال كان ارتدا وقتلني فقتلته فعباسا  
 او للمردة كانيهم فاجاب وقال لانه لو قتل ادى الى فتح  
 باب العدو وان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وامر  
 الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم  
 اهلون حتى يحكم في المال بالمتكول وفي الدم جس حتى يقرر  
 او يحلف والكتفي باليمين الواحدة وتحمين بميتا في الدم

انتهى والله سبحانه وتعالى  
 اعلم بالصواب واليه  
 المرجع والمآب

وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم